



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

### Usage guidelines

Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

### About Google Book Search

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>





فهرست شرح القدوری

صفحه

کتاب الطهارة	۳
فرض الرضوء وسنه و مستحباته	۳
المعاني الناقضة للرضوء	۶
فرض الغسل وسنه الغسل	۸
المعاني الموجبة للغسل	۹
الطهارة جائزة بماء السماء والاودية والابار والبحار ولا يجوز بماء احتصر	۹
اما الماء الجاري اذا وقعت فيه نجاسة	۱۱
احكام البق والذباب والزناير والعقارب	۱۳
حكم الماء المستعمل	۲۳
احكام الدباغة	۱۳
اذا وقعت في الترنجاسة	۱۴
اعادة صلاة يوم وليلة فيما اذا وجد في الترنجاسة	۱۶
سور الادمي وما يؤكل لحمه	۲۶
باب التيمم	۱۷
يجوز التيمم لصلاة الجنازة وصلاة العيدين	۱۸
لزوم طلب الماء وعدم طلبه وفيه لواي الايمن المثل لا يؤمر به التيمم	۱۹
باب المسح على الخفين	۱۹
وينقض المسح ومدة المسح	۲۰
باب الحيض	۲۲
لا يجوز الخاض ولا يجب قراءة القرآن ولا يجوز لمحدث من المصحف	۲۳
فيما اذا انقطع الدم هل يجوز وطئها ام لا	۲۳
حكم الاستحاضه	۲۴
تيممه	۲۵
التفاس	۲۵
باب الانجاس والمني نجس	۲۶
حكم الاستنجاء	۲۸
كتاب الصلاة بيان اوقات الصلاة	۲۹
باب الاذان	۳۱
باب شروط الصلاة من الطهارة وسنن المؤونة والنية واشتغال القبلة	۳۲
باب صفة الصلاة من التحريم والقائم والقراءة والركوع والسجود	۳۵



والشهاد والسلام وبيان ادنى ما يجزى من القرآن والقنوت	٤١
بيان الجماعة والامامة وفيه لا يصلى الطاهر خلف من به سلس البول	٤١
يكره للأصلي ان يبعث بثوبه او يجسده	٤٦
باب قضاء الفوائت قدمها على صلاة الوقت	٤٦
باب الاوقات التي تكره فيها الصلاة	٤٧
باب النوافل وفيه يصلى النافلة قاعدة او ياتى قبل على الدابة	٥٠
باب سجود السهو وفيه من شك في صلاته	٥٢
باب صلاة المريض	٥٤
باب سجود التلاوة	٥٥
باب صلاة المسافر وفيه بيان حد السفر وفرض المسافر عند ما ركعتان	٥٨
وحكم وطن الاصلى ووطن الإقامة	٥٨
باب صلاة الجمعة وفيه بيان وجوب السعي الى الصلاة وحرمة البيع	٦٠
وكرهية السفر وكيفية الخطبة ووجوب ترك الكلام وقت قراءة الخطبة	٦٠
باب صلاة العيدين وفيه بيان جواز صلاة العيد في اليوم الثاني واستحباب	٦٢
الاكل في الفطر والمخرج الى الصلاة وتكبيرات التشريق	٦٢
باب صلاة الكسوف وفيه بيان الصلاة بمجاعة في كسوف الشمس وفراى	٦٣
في خسوف القمر	٦٣
باب الاستسقاء وفيه لا يحضره اهل الذمة	٦٤
باب قيام شهر رمضان يعني التراويح والوتر	٦٤
باب صلاة الخوف	٦٥
باب الجنائز وبيان كيفية غسل الميت والصلاة عليه والدفن والقبر	٦٩
باب الشهيد وفيه لا يصلى على البغاة وقطاع الطريق	٧٠
باب الصلاة في الكعبة	٧١
كتاب الزكاة وفيه من تصدق بجميع ماله الخ	٧٢
باب زكاة الابل	٧٣
باب صدقة البقر	٧٣
باب صدقة النظم	٧٣
باب زكاة الخيل وفيه بيان العوامل والعلوفة	٧٥
باب زكاة الفضة وفيه بيان الفس	٧٦
باب زكاة الذهب وفيه بيان تبر الذهب	٧٦
باب زكاة المروض وفيه بيان نقصان الحول	٧٦

(RECAP)

2272

89

809

1869

- ٧٦ باب زكاة الزروع والثمار وفيه بيان حكم المضروعات وبيان ما يجب فيه الفسار وما لا يجب وبيان المن والوسق والفرق والارطل
- ٧٨ باب من يجوز دفع الزكاة اليه ومن لا يجوز وفيه بيان الفقير والمسكين وفيه بيان كرامة بني هاشم وكراهة نقل الزكاة الا الى قرابته
- ٨٠ باب صدقة الفطر وبيان مقدار الصاع والارطل ومقدار الدرهم الشرعي
- ٨٢ كتاب الصوم وفيه بيان انواع الصوم وبيان لزوم النية وعدم لزومها ولزوم التماس الهلال وبيان قبول الشهادة في رؤية الهلال وبيان ما يلزم القضاء والكفارة وما يكره والفدية
- ٨٨ باب الاضتلاف وفيه بيان كراهة الصمت
- ٨٩ كتاب الحج وفيه بيان المواقيت وكيفية الاحرام والنية وبيان ما يفعل الحرم وما لا يفعل وبيان دخول مكة وبيان طواف القدوم وكيفية السعي والاقامة بمكة والخروج الى منى وعرفات وبيان الوقوف في عرفات والزدلفة ونبذة افعال الحج من الذبح ورمي الجمار والحلق وطواف الزيارة والسعي وطواف الصدر وغيرها من المناسك
- ٩٨ باب القران وبيان حصة القران
- ٩٩ باب النتح وفيه بيان سوق الهدى
- ١٠٢ باب الجنائيات
- ١٠٩ باب الاحصار
- ١١٠ باب الفوات وفيه بيان العمره
- ١١١ باب الهدى الهدى ما يهدى الى الحرم وادناه فداء وكيفية فسخ الهدى والتصدق به
- ١١٤ كتاب البيوع وفيه اذا حصل الايجاب والمقبول لم البيع ولا خيار الا من عيب او عدم رؤية وبيان الاعراض وجواز البيع بمجازفة وبيان من باع تخلا او شجرا فخره لا يبيع وجواز بيع ثمرة لم يسه صلاحها او قد بدا واجرة الكيال وانهد الثمن
- ١٢٠ باب خيار الشرط
- ١٢٠ مدة خيار الشرط
- ١٢٠ لزوم حضور الاخر في الفسخ
- ١٢٢ باب خيار الرؤية
- ١٢٢ ان نظرو وجه الصبرة والجارية والدابة وان راي ضمن الدار فلا فلا خيار له

صفحة	
٢٤٦	كتاب احياء الاموات
٢٤٩	كتاب المأذون
٢٥٢	كتاب المزارعة
٢٥٥	كتاب المسافة
٢٥٦	كتاب النكاح
٢٥٨	جواز تزويج النكيات
٢٦٠	في جواز نكاح الصغير والصغيرة
٢٦٢	الاولياء والاكفاء
٢٦٣	المهر
٢٦٥	حكم نكاح الشغار
٢٧٢	القسم
٢٧٣	كتاب الرضاع
٢٧٦	كتاب الطلاق
٢٧٨	الصريح والكتابه
٢٨٢	الفاظ الشرط
٢٨٧	كتاب الرجعة
٢٩١	كتاب الابلاء
٢٩٣	كتاب الخلع
٢٩٥	كتاب الظهار
٢٩٩	كتاب الامان
٣٠٣	كتاب العدة
٣٠٨	نبوت النسب
٣١٠	كتاب النفقة والحضانة
٣٢٢	كتاب العتق
٣٢٨	كتاب التدبير
٣٢٨	باب الاستيلاء
٣٣٢	كتاب المكاتب
٣٣٧	كتاب الولا
٣٣٩	كتاب الجنائيات
٣٤٢	احكام القصاص
٣٤٥	كتاب الديان

صفحة	
٢٥١	من حفر بئرا في طريق المسلمين
٢٥٢	جناية العبد والاعمى
٢٥٦	باب القسامة
٢٥٩	كتاب المعاقل
٢٦١	كتاب الحدود
٢٦٢	حد الزنا
٢٦٧	حكم اللواط
٢٦٧	باب حد الشرب
٢٦٨	باب حد القذف
٢٧٠	التعزير
٢٧٧	احكام قطع الطريق
٢٧٩	كتاب الاشربة
٢٨١	كتاب الصيد والذبايح
٢٨٩	ما يجوز اكله من السباع وما لا يجوز
٢٩٠	كتاب الاضحية
٢٩٣	كتاب الايمان
٢٩٦	كفارة اليمين
٢٩٧	النذر
٤٠٢	حلف بيمين وقال انشا الله
٤٠٣	بيان الدهر
٤٠٥	كتاب الدعوى
٤٠٨	فيما يستحلف المنكر وفيما لا يستحلف
٤١٢	اختلاف اليهودي والنصاري
٤١٦	اختلاف الزوجين في المهر
٤١٧	اختلاف الزوجين في مناع البيت
٤١٩	كتاب الشهادات
٤٢١	تحصيل الشهادة
٤٢٢	فيمن تقبل شهادته وفيمن لا تقبل
٤٢٥	اختلاف الشهود
٤٢٦	الشهادة على الشهادة
٤٢٨	كتاب الرجوع عن الشهادة



صفحة	
٤٣١	كتاب ادب القاضي
٤٣٦	الحاكم
٤٣٧	كتاب القسمة
٤٤٤	استيفاء القسمة
٤٤٥	كتاب الاكراه
٤٤٩	كتاب السير
٤٥٦	الغنائم
٤٥٨	احكام المسأمن
٤٥٩	ارض العشر والمخراج وفيه حدارض العرب واحياء الموات
٤٦٢	الجزية
٤٦٤	الكنائس واحكام الذمي
٤٦٥	احكام المرتد
٤٦٩	كتاب الحظر والاباحه
٤٧٤	كتاب الوصايا
٤٨٣	كتاب الفرائض

✽ بيان مافي هذا الشرح اللطيف من المسائل المأخوذة من الكتب المعنية ✽  
 ✽ التي صنفاها الفقهاء الاعلام رحمة الله عليهم وعلى من ضبطها ✽  
 ✽ واجرى بمقتضاها الاحكام الى يوم القيام ✽

✽ كتاب الكنتز وبعض شروحه ✽

كتاب الهداية وبعض شروحه اشرح القدوري الجوهرية ✽  
 الجمع البسيط النهر اختيار شرح المختار الدر المختار وبعض خواش الدر المختار  
 والفرلولا نا خسر و صدر الشريعة كتاب السراجيه لجامع القصولين

فتاوى قاضي خان وغيرها من المعبريات مثل شرح وقم كيداني

والقمهستاني والخيرية وبعض الشاوي مثل شرح

الشاوي وغيرها والذخيرة

٨٦٥ فقه الشافعي ٩٥٥ مكي

دهون  
مرهم العين  
شرب حليب قه  
جل  
نفس  
قاله روضه

صفحة	
٤٣١	كتاب ادب القاضي
٤٣٦	الحاكم
٤٣٧	كتاب القسمة
٤٤٤	استيفاء القسمة
٤٤٥	كتاب الاكراه
٤٤٩	كتاب السير
٤٥٦	القناتم
٤٥٨	احكام المستامن
٤٥٩	ارض العشر والمخراج وفيه حدارض العرب واحياء الموات
٤٦٢	الجزية
٤٦٤	الكنائس واحكام الذمي
٤٦٥	احكام المرتد
٤٦٩	كتاب الحظر والاباحه
٤٧٤	كتاب الوصايا
٤٨٣	كتاب الفرائض

بيان مافي هذا الشرح الاطيف من المسائل  
التي صنفها الفقهاء الاعلام رحة الله  
واجري بمقتضاها الاحكام.

كتاب الكتز وبعض

كتاب الهداية وبعض شروحه اشرح القدو  
المجمع المبسوط النهر اختيار شرح المختار الا  
والفرر لولانا خسرو صدر الشريعة كـ

فتاوى قاضي خان وغيرهما من المعبرا  
والقلمستاني والخيرية وبع  
الثاني وغيرها





\*( شرح القدورى لعبد الغنى الميدانى ) \*

\*( بسم الله الرحمن الرحيم ) \*

الحمد لله الذى وفق من اراد به خيرا للتفقه فى الدين \* وهدى بفضلہ من شأ الى  
سبيل المهتدين والصلاة والسلام على سيدنا محمد الامين \* المبعوث رحمة  
للعالمين \* وعلى سائر الانبياء والمرسلين \* والصحابه والقراة والتابعين \* والعلماء  
العاملين والائمة المجتهدين ومقلديهم باحسان الى يوم الدين \* اما بعد \*  
فيقول العبد الفقير الجانى \* عبد الغنى الغنى الميبدانى \* غفر الله تعالى له  
ولو اديه \* ومشايخه ومن له حق عليه ان الكتاب المبارك للامام القدورى \*  
قد شاعت بركته حتى صارت كالعالم الضرورى \* ولذا عكفت الطلبة على تفهيمه  
وتفهمه \* وازدجوا على تعلمه وتعليمه \* وكنت ممن عكف عليه الايام الكثيرة \*  
وداب التردد اليه حتى اسر اليه ضميره \* فرأيت بعض جواهره قد خفيت  
في معادنها \* وبعض لطائفه قد استترت في مكانها \* وكان كثيرا ما يخطر لي ان  
انطلق عليه بجمع بعض عبارات تكون كالشرح اليه \* لتفصيل مجمله وتقييد  
مطلقه وايضاح معانيه على وجه التوسط مع الايضاح بحيث يكون معينا  
لمعانيه الا انه كان يعنى انى لست من اهل هذا الشأن \* وقصير الباع في هذا  
الميدان \* ثم جرائى على اقتحام هذا المقام \* رجا الانتساب بالخدمة لذلك الامام \*

تشبها

تشبهاً بأذيال بركته \* وتبناً بخدمته \* فاستخرت الله تعالى وجعت من كلامهم \*  
 ما يدل على مقصودهم ومرامهم \* مع زيادة ما يغلب على انظن انه يحتاج اليه \*  
 وتحري ما هو المعتمد والقنوى عليه \* وضم ما جرده العلامة قاسم في كتابه التصحيح  
 من اختيارات الائمة لما هو الراجح والصحيح ولم آل جهداً في التهذيب والتحرير \*  
 وتحري ما هو الاظهر والاوضح في التمييز \* وسميته اللباب في شرح الكتاب \* لانه  
 المعنى عند اطلاق الاصحاب \* واسأل الله تعالى ان يتقبله بفضله \* ويدبر به  
 النفع تبعاً لاصله \* وان يجعله خالصاً لوجهه الكريم \* وموجباً للفوز بجنات  
 النعيم \* انه على ما يشاء قدير \* وبالإجابة جدير \* وقد ابتدأ المصنف رحمه الله تعالى  
 كتابه بالبسملة اقتداء بالكتاب المكرم والنبي المعظم صلى الله عليه وسلم ورجاء حصول  
 البركة بكتابه \* بدوام الانتفاع به \* فقال (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الطهارة)  
 الطهارة لغة النظافة وشرعاً النظافة عن النجاسة حقيقة كانت وهي الخبث  
 او حكمية وهي الحدث وتنقسم بالاعتبار الثاني الى الكبرى واسمها الخاص الغسل  
 والموجب له الحدث الاكبر وآل الصغرى واسمها الخاص الوضوء والموجب  
 له الحدث الاصغر ونفي نوع آخر وهو التيمم فانه طهارة حكمية يختلفها معا  
 ويختلف كلامها منفرداً عن الآخر وقدمت العبادات على غيرها اهتماماً بها  
 لان الجن والانس لم تخلق الا لها وقدمت الصلاة من بينها لانها اعمادها وقدمت  
 الطهارة عليها لانها مفتاحها وقدمت طهارة الوضوء لكثرة تكرارها (قال الله

تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى  
 المرافق وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين) افتتح رحمه الله تعالى كتابه  
 بآية من القرآن على وجه البرهان استنزاً للبركة وتبناً لتلاوته والا فذكر الدليل  
 خصوصاً على وجه التقديم لبس من عادته (ففرض الطهارة غسل الاعضاء  
 الثلاثة) يعني الوجه واليدين والرجلين وسماها ثلاثة وهي خمسة لان اليدين  
 وارجلين جعلتا في الحكم بمنزلة عضوين كما في الآية \* جوهره (ومسح الرأس)  
 بهذا النص هداية والغرض لغة التقدير وشرطاً ما ثبت لزومه بدليل قطعي لاشبهة  
 فيه كما صلل الغسل والمسح في اعضاء الوضوء وهو الغرض علماً وعملاً وبسمى  
 الغرض القطعي ومنه قول المصنف ففرض الطهارة غسل الاعضاء الثلاثة ومسح  
 الرأس وكثيراً ما يطلق الغرض على ما يقوت الجواز بقوته كفعل ومسح مقدار

معين فيها وهو الفرض عللا علما ويسمى الفرض الاجتهادى ومنه قوله والمفروض  
 فى مسح الرأس مقدار الناصية وحد الوجه من مبدأ سطح الجهة الى اسفل  
 الذقن طولاً ومابين شحمتى الاذنين عرضاً (والمرفقان) ثنية مرفق بكسر  
 الميم وقح الفاء وعكسه موصل الزراع فى العضد (والكعبان) ثنية كعب  
 والمراد به هنا هو العظم الثانى المتصل بعظم الساق وهو الصحيح (هداية) لا بدخلان  
 فى الغسل على سبيل الفرضية والغسل اسالة الماء وحد الاسالة فى الغسل ان  
 يتقاطر الماء ولو قطرة عندهما وعند ابى يوسف يجوز ان لا يسال على العضو  
 وان لم يقطر (فتح) وفى الغبض اقله قطرتان فى الاصح اه وفى دخول المرفقين  
 والكعبين خلاف زفر والبحث فى ذلك وفى القرائتين فى ارجلكم قال فى البحر  
 لا طائل تحته بعد انعقاد الاجماع على ذلك (والمفروض فى مسح الرأس مقدار  
 الناصية) اى مقدم الرأس وهو الربع وذلك (لما روى المغيرة ابن شعبة) رضى الله  
 تعالى عنه (ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى سباطلة) بالضم اى كاسة (قوم  
 فبال وتوضا ومسح على ناصيته وخفيه) والكتاب مجمل فى حق المقدار فالحق  
 بياناه وفى بعض الروايات قدره اصحابنا بثلاث اصابع من اصابع اليد لانها أكثر  
 ما هو الاصل فى آلة المسح (هداية) قال فى الفتح واما رواية جواز قدر ثلاث اصابع  
 وان صححها بعض المشايخ فيحمل على انه قول محمد لما ذكر الكرخى والطحاوى  
 عن اصحابنا انه مقدار الناصية ورواه الحسن عن ابى حنيفة ويفيد انها غير المنصور  
 قول المصنف يعنى صاحب الهداية وفى بعض الروايات اه (وسنن الطهارة) السنن  
 جمع سنة وهى لغة الطريقة مرضية كانت او غير مرضية وفى الشريعة ما واظب  
 عليه النبي صلى الله عليه وسلم مع التزك احياناً (فتح) واللام فى الطهارة للعهد اى  
 الطهارة المذكورة وتعقيقه الفرض بالسنن يفيد ان لا واجب للوضوء والا تقدمه  
 (غسل اليدين) الى الرسغين لوقوع الكفاية به فى التنظيف وقوله (قبل ادخالهما  
 الاناء) قيد اتفانى والافيسن غسلهما وان لم يحتج الى ادخالهما الاناء وكذا قوله  
 (اذا استيقظ المتوضى من نومه) على ما هو المختار من عدم اختصاص سنة البداية  
 بالسنيقظ قال العلامة قاسم فى تصحيحه الاصح انه سنة مطلقاً نص عليه فى شرح  
 الهداية وفى الجوهرة هذا شرط وقع اتفاقاً لانه اذا لم يكن استيقظ واراد  
 الوضوء السنة غسل اليدين وقال نجم الائمة فى الشرح قال فى المحيط والخفة

مطل  
 في سنن الطهارة

وجمع الائمة البخاريين انه سنة على الاطلاق اه وفي الفتح وهو الاولى لان من حكي  
 وضوءه صلى الله عليه وسلم قدمه وانما يحكى ما كان دابه وعادته لا خصوص وضوءه الذي  
 هو عن نوم بل الظاهر ان اطلعهم على وضوءه عن غير النوم نعم مع الاستيقاظ  
 وتوهم الجاسة السنة آكده ( وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء ) ولفظها  
 المنقول عن السلف وقيل عن النبي صلى الله عليه وسلم بسم الله العظيم والحمد لله  
 على دين الاسلام وقيل الافضل بسم الله الرحمن الرحيم بعد التعوذ وفي المجتبى  
 يجمع بينهما وفي المحيط لو قال لا اله الا الله او الحمد لله او اشهد ان لا اله الا الله بصبر  
 مقيما للسنة وهو بناء على ان لفظ يسمى اعم مما ذكرنا فتح وفي الصحيح  
 قال في الهداية الاصح انها مستحبة ويسمى قبل الاستنجاء وبعده هو الصحيح  
 وقال ان الزاهدى والاكثر على ان التسمية وغسل اليدين ستان قبله  
 وبعده اه ( والسواك ) اى الاستياك عند المضمضة وقيل قبلها  
 وهو للوضوء عندنا الا اذا نسيه فيندب للصلاة وفي الصحيح قال في الهداية  
 والمشكلات والاصح انه مستحب اه ( والمضمضة ) بماء ثلاثا ( والاستنشاق )  
 كذلك فلو تمضمض ثلاثا من غرفة واحدة لم يصير آتيا بالسنة وقال الصيرفى  
 يكون آتيا بالسنة قال واختلفوا فى الاستنشاق ثلاثا من غرفة واحدة  
 قيل لا يصير آتيا بالسنة بخلاف المضمضة لان فى الاستنشاق يعود بعض  
 الماء المستعمل الى الكف وفي المضمضة لا يعود لانه يقدر على امساكه كذا  
 فى الجوهرة ( ومسح الاذنين ) وهو سنة بماء الرأس عندنا ( هداية ) اى لاجاء  
 جديد ( غايه ) ومثله فى جميع شروح الهداية والخليه والتارخانيه وشرح المجمع  
 وشرح الدرر للشيخ اسماعيل ويؤيده تقييد سائر المتون بقولهم  
 بماء الرأس قال فى الفتح واما ما روى انه صلى الله عليه وسلم اخذ لاذنيه  
 ماء جديدا فيجب حمله على انه لغناء البله قبل الاستيعاب توفيقا  
 بينه وبين ما ذكرنا واذا انعدمت البله لم يكن بد من الاخذ كما لو انعدمت  
 فى بعض غصو واحد اه اذا علمت ذلك ظهر لك ان ما مشى عليه العلائى  
 فى الدر والشرنبلالى وصاحب النهر والبحر تبعوا للخلاصة ومثلا مسكين من  
 انه لو اخذ للاذنين ماء جديد فهو حسن مخالف للرواية المشهورة التى مشى  
 عليها اصحاب المتون والشروح الموضوعه لنقل المذهب وتام ذلك فى حاشية



شيخنا ارد المحتار رحمه الله تعالى (وتخايل الحبة) وقيل هو سنة عند أبي يوسف  
 جائز عند أبي حنيفة ومحمد لأن السنة اكمال الفرض في محله والداخل ليس  
 بمحله (هدايه) وفي التصحیح وتخليل الحبة هو قول أبي يوسف ووجهه في البسوط  
 (والاصابع) لانه اكمال الفرض في محله وهذا اذا كان الماء واصلا الى خلالها  
 بدون التخايل والا فهو فرض (وتكرار الغسل) المستوعب في الاعضاء  
المفسولة (الى الثلاث) مرات ولو زاد لطمائنة القلب لا بأس به قيدت  
 بالمستوعب لانه اذا لم يستوعب في كل مرة لا يكون آتيا بسنة  
 التثليث وقيدت بالاعضاء المفسولة لان المسوحة يكره تكرار مسحها  
 (ويستحب للتوضي) المستحب لفظة هو الشيء المحبوب وعرفا قيل هو ما فعله  
النبي صلى الله عليه وسلم مرة وتركه اخرى والمندوب ما فعله مرة او مرتين  
 وقيل هما سواء وعليه الاصوليون قال في التحرير وما لم يواظب عليه مندوب  
 ومستحب وان لم يفعله بعدما رغب فيه اه (ان ينوى الطهارة) في ابتدائها  
 (ويستوعب رأسه بالمسح) بمرة واحدة (ويرتب الوضوء فيبدأ بالله تعالى به)  
 ويختتم بما ختم به قال في التصحیح قال نجم الايمة في شرحه وقد عد الثلاثة  
 في المحيط والتحفة من جملة السنن وهو الاصح اه وقال في الفتح لاسند للقدرى  
 في الرواية ولا في الدراية في جعل النية والاستيعاب والترتيب مستحبا غير سنة  
 اما الرواية فنصوص المشايخ منظارا على السنة ولذا خالفه المصنف في الثلاثة  
 وحكم بسنيها بقوله فالتية في الوضوء سنة ونحوه في الاخيرين واما الدراية  
 فسنذكره ان شاء الله تعالى وقيل اراد يستحب فعل هذه السنة للخروج من الخلاف  
 فان الخروج عنه مستحب اه وتماه فيه (و) البداية (باليامن) فضيلة هداية  
 وجوهرة اى مستحب (والمعاني) جمع معنى وهو الصورة الذهنية من حيث  
 انه وضع بازائها اللفظ فان الصورة الحاصلة في العقل من حيث انها تقصد  
 باللفظ تسمى معنى كذا في تعريفات السيد (الناقضة للوضوء) اى المخرجة له  
 عن افادة المقصود به لان النقض في الاجسام ابطال تركيبها وفي المعاني  
 اخراجها عن افادة ما هو المقصود بها (كلما) اى شئ (خرج من السبيلين)  
 اى مسلكي البول والغائط اعم من ان يكون معتادا او لا ينحس او لا اريح القبل  
 لانه اختلاج لا ريح والمراد بالخروج من السبيلين مجرد الظهور لان ذلك الموضع

ليس بموضع النجاسة فيستدل بالظهور على الانتقال بخلاف الخروج في غيرهما  
فانه مقيد بالسيلان كما صرح به بقوله (والدم والقيح) وهو دم نضج حتى ابيض  
وخثر (والصديد) وهو قيح ازداد نضجاً حتى رقى (اذا خرج من البدن فتجاوز)  
عن موضعه (الى موضع يلحقه حكم التطهير) لانه بزوال القشرة تظهر النجاسة  
في محلها فتكون بادية لا خارجة ثم اعتبره وقوة السيلان وهوان يكون الخارج بحيث  
يتحقق فيه قوة ان يسيل بنفسه عن الخروج ان لم يمنع منه مانع سواء وجد السيلان  
بالفعل اولم يوجد كما اذا مسح بخرقه كما خرج ثم وتم قيد بالدم والقيح احترازاً  
من سقوط لحم من غير سيلان دم كالعرق المذني فانه لا ينقض وأما الذي  
يسيل منه ان كان ماء صافياً لا ينقض قال في ابنا بيع الماء الصافي اذا خرج  
من النغطة لا ينقض وأن ادخل اصبعه في انفه فدميت اصبعه ان نزل  
الدم من قصبة الانف نقض والا لم ينقض ولو عض شيئاً فوجد فيه اثر الدم  
او استاك فوجد في السواك اثر الدم لا ينقض ما لم يتحقق السيلان ولو تخال بعود  
فخرج الدم على العود لا ينقض الا ان يسيل بعد ذلك بحيث يغلب على الريق  
او جوهرة (والقيح) سواء كان طعاماً او ماء او علقاً او مرة بخلاف البلغم  
فانه لا ينقض خلافاً لابن يوسف في المصاعد من الجوف وأما النازل من الرأس  
فغير ناقض اتفاقاً (اذا املاء الفم) قال في التصحيح قال في النبايع وتكلموا في  
تقدير ملي الفم والتصحيح اذا كان لا يقدر على امساكه قال الزاهد والاصح ما لا  
يمكنه الامساك الا بكلفة اه ولو شاء متفرقا بحيث لو جمع بملاء الفم فعند ابن يوسف  
يمتبرا اتحاد المجلس وعند محمد اتحاد السبب اي الغنيان وهو الاصح لان الاحكام  
تضاف الى اسبابها كما بسطه في الكافي ولما ذكر الناقض الحقيقي عقبه بالناقض  
الحكمي فقال (والنوم) سواء كان النائم (مضطجماً) وهو وضع الجنب  
على الارض (او متكأ) وهو الاعتماد على احد وركبه (او مستند الى شيء) اي  
مستند عليه لكنه بحيث (او ازيل) ذلك الشيء المستند اليه (لسقط) النائم لان  
الاسترخاء يبلغ نهايته بهذا النوع من الاستناد غير ان السند يمنع من السقوط  
بخلاف حالة القيام والقعود والركوع والسجود في الصلاة وغيرها هو التصحيح  
لان بعض الاستسماك باق اذ لو زال لسقط فلا يتم الاسترخاء به وفي الفصح ويمكن  
المقعدة مع غاية الاسترخاء لا يمنع الخروج اذ قد يكون الدافع قويا خصوصاً في زماننا

صفحة	
٤٣١	كتاب ادب القاضي
٤٣٦	الحاكم
٤٣٧	كتاب القسمة
٤٤٤	استيفاء القسمة
٤٤٥	كتاب الاكراه
٤٤٩	كتاب السير
٤٥٦	الغنائم
٤٥٨	احكام المستأمن
٤٥٩	ارض العشر والخراج وفيه حدارض العرب واحياء الموات
٤٦٢	الجزية
٤٦٤	الكنائس واحكام الذمي
٤٦٥	احكام المرتد
٤٦٩	كتاب الحظر والاباحه
٤٧٤	كتاب الوصايا
٤٨٣	كتاب الفرائض

✽ بيان مافي هذا الشرح الاطيف من المسائل  
 ✽ التي صنفها الفقهاء الاعلام رحة الله  
 ✽ واجرى بمقتضاها الاحكام  
 ✽ كتاب الكثرة وبعض  
 كتاب الهداية وبعض شروحه اشرح القدور  
 المجمع المبسوط النهر اختيار شرح المختار الد  
 والقرر لولانا خسرو صدر الشريعة كت  
 فتاوى قاضي خان وغيرها من المعتبر  
 والقهستانى والخيرية وبعض  
 الثابى وغيرها





\*( شرح القدوري لعبد الغنى الميداني ) \*

\*( بسم الله الرحمن الرحيم ) \*

الحمد لله الذى وفق من اراد به خيرا لا تنفقه فى الدين \* وهدى بفضل من شأ الى  
سبيل الممتدين والصلاة والسلام على سيدنا محمد الامين \* المبعوث رحمة  
للعالمين \* وعلى سائر الانبياء والمرسلين \* والصحابه والقراة والتابعين \* والعلماء  
العالمين والائمة المجتهدين ومقلديهم باحسان الى يوم الدين \* اما بعد \*  
فيقول العبد الفقير الجانى \* عبد الغنى الغنى الميبدانى \* غفر الله تعالى له  
والوالديه \* ومشايخه ومن له حق عليه ان الكتاب المبارك للامام القدورى \*  
قد شاعت بركته حتى صارت كالعالم الضرورى \* ولذا عكفت الطلبة على تفهمه  
وتفهمه \* وازدجوا على تعلمه وتعليمه \* وكنت ممن عكف عليه الايام الكثيرة \*  
وداب التردد اليه حتى اسر اليه ضميره \* فرأيت بعض جواهره قد خفيت  
فى معانها \* وبعض لطائفه قد استترت فى مكانها \* وكان كثيرا ما يخطرلى ان  
انطلق عليه بجمع بعض عبارات تكون كالشرح اليه \* لتفصيل مجمله وتقييد  
مطلقه وايضاح معانيه على وجه التوسط مع الايضاح بحيث يكون معينا  
لمعانيه الا انه كان يمتنعنى انى لست من اهل هذا الشأن \* وقصير الباع فى هذا  
الميدان \* ثم جرانى على اقتحام هذا المقام \* رجا الانساب بالخدمة لذلك الامام \*

تشبثا

تشبهاً بأذيال بركته \* وتبناً بخدمته \* فاستخرت الله تعالى وجعت من كلامهم \*  
 ما يدل على مقصودهم ومرامهم \* مع زيادة ما يغلب على انظن انه يحتاج اليه \*  
 وتحري ما هو المعتمد والفتوى عليه \* وضم ما جزمه العلامة قاسم في كتابه التصحيح  
 من اختيارات الائمة لما هو الراجح والصحيح ولم آل جهداً في التهذيب والتحرير \*  
 وتحري ما هو الاظهر والاوضح في التمييز \* وسميته الباب في شرح الكتاب \* لانه  
 المعنى عند اطلاق الاصحاب \* واسأل الله تعالى ان يتقبله بفضله \* ويديم به  
 النفع تبعاً لاصله \* وان يجعله خالصاً لوجهه الكريم \* وموجباً للفوز بجنات  
 النعيم \* انه على ما يشاء قدير \* وبالإجابة جدير \* وقد ابتدأ المصنف رحمه الله تعالى  
 كتابه بالبسملة اقتداءً بالكتاب المكرم والنبي المعظم صلى الله عليه وسلم ورجاء حصول  
 البركة بكتابه \* بدوام الانتفاع به \* فقال (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الطهارة)  
 الطهارة لغة النظافة وشرعاً النظافة عن الجاسة حقيقة كانت وهي الخبث  
 او حكمية وهي الحدث وتنقسم بالاعتبار الثاني الى الكبرى واسمها الخاص الغسل  
 والموجب له الحدث الاكبر والى الصغرى واسمها الخاص الوضوء والموجب  
 له الحدث الاصغر وبني نوع آخر وهو التييم فانه طهارة حكمية يخلفها معا  
 ويخلف كلاهما منفرداً عن الآخر وقدمت العبادات على غيرها اهتماماً بها  
 لان الجن والانس لم تخلق الا لهما وقدمت الصلاة من بينها لانها عمادها وقدمت  
 الطهارة عليها لانها مفتاحها وقدمت طهارة الوضوء لكثرة تكرارها (قال الله  
 تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى  
 المرافق واسمحو برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين) افتتح رحمه الله تعالى كتابه  
 بآية من القرآن على وجه البرهان استنزاً للبركة وتبناً لتلاوته والا فذكر الدليل  
 خصوصاً على وجه التقديم لبس من عادته (ففرض الطهارة غسل الاعضاء  
 الثلاثة) يعني الوجه واليدين والرجلين وسمها ثلاثة وهي خمسة لان اليدين  
 وارجلين جعلتا في الحكم بمنزلة عضوين كما في الآية \* جوهره (ومسح الرأس)  
 بهذا النص هداية والفرض لغة التقدير وشرعاً ما ثبت لزومه بدليل قطعي لاشبهة  
 فيه كما صل الغسل والمسح في اعضاء الوضوء وهو الفرض علماً وعملاً وبسمي  
 الفرض القطعي ومنه قول المصنف فرض الطهارة غسل الاعضاء الثلاثة ومسح  
 الرأس وكثيراً ما يطلق الفرض على ما يقوت الجواز بقوته كغسل ومسح مقدار

معين فيها وهو الفرض عملا لا علما ويسمى الفرض الاجتهادى ومنه قوله والمفروض  
 في مسح الرأس مقدار الناصية وحد الوجه من مبدأ سطح الجبهة الى اسفل  
 الذقن طولاً ومابين شحمتي الاذنين عرضاً (والمرفقان) ثنية مرفق بكسر  
 الميم وفتح الفاء وعكسه موصل الزراع في العضد (والكعبان) ثنية كعب  
 والمراد به هنا هو العظم الثانى المتصل بعظم الساق وهو الصحيح (هداية) يدخلان  
 في الغسل على سبيل الفرضية والغسل اسالة الماء وحد الاسالة في الغسل ان  
 يتقاطر الماء ولو قطرة عندهما وعند ابي يوسف يجوز اذا سال على العضو  
 وان لم يقطر (فتح) وفي الغيض اقله قطرتان في الاصح اه وفي دخول المرفقين  
 والكعبين خلاف زفر والبحث في ذلك وفي القرائتين في ارجلكم قال في البحر  
 لا طائل تحته بعد انعقاد الاجماع على ذلك (والمفروض في مسح الرأس مقدار  
 الناصية) اى مقدم الرأس وهو الربع وذلك (لما روى المغيرة ابن شعبه) رضى الله  
 تعالى عنه (ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى سباطلة) بالضم اى كئسة (قوم  
 فبال وثوضا ومسح على ناصيته وخفيه) والكتاب مجمل في حق المقدار فالحق  
 بياناه وفي بعض الروايات قدره اصحابنا بثلاث اصابع من اصابع اليد لانهما اكثر  
 ما هو الاصل في آلة المسح (هداية) قال في الفتح واما رواية جواز قدر ثلاث اصابع  
 وان صححها بعض المشايخ فيحمل على انه قول محمد لما ذكر الكرخي والطحاوي  
 عن اصحابنا انه مقدار الناصية ورواه الحسن عن ابي حنيفة ويفيد انها غير المنصور  
 قول المصنف يعنى صاحب الهداية وفي بعض الروايات اه (وسنن الطهارة) السنن  
 جمع سنة وهى لفظة الطريقة مرضية كانت او غير مرضية وفي الشريعة ما واظب  
 عليه النبي صلى الله عليه وسلم مع الترك احيانا (فتح) واللام في الطهارة للعهد اى  
 الطهارة المذكورة وتعقبه الفرض بالسنن يقيد ان لا واجب للوضوء والا لقدمه  
 (غسل اليدين) الى الرسغين لوقوع الكفاية به في التنظيف وقوله (قبل ادخالهما  
 الاناء) قيد اتفاني والافيسن غسلهما وان لم يحتج الى ادخالهما الاناء وكذا قوله  
 (اذا استيقظ المتوضئ من نومه) على ما هو المختار من عدم اختصاص سنة البداية  
 بالمستيقظ قال العلامة قاسم في تصحيحه الاصح انه سنة مطلقا نص عليه في شرح  
 الهداية وفي الجوهرة هذا شرط وقع اتفاقا لانه اذا لم يكن استيقظ واراد  
 الوضوء السنة غسل اليدين وقال نجم الائمة في الشرح قال في المحيط والتحفة

مطل  
 في سنن الطهارة

وجمع الائمة البخاريين انه سنة على الاطلاق اه وفي الفتح وهو الاولى لان من حكي  
 وضوءه صلى الله عليه وسلم قدمه وانما يحكى ما كان دابة وعاذته لا خصوص وضوءه الذي  
 هو عن نوم بل الظاهر ان اطلعهم على وضوءه عن غير النوم نعم مع الاستيقاظ  
 وتوهم النجاسة السنة آكاه ( وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء ) ولفظها  
 المنقول عن السلف وقيل عن النبي صلى الله عليه وسلم بسم الله العظيم والحمد لله  
 على دين الاسلام وقيل الافضل بسم الله الرحمن الرحيم بعد التعوذ وفي المجتبى  
 يجمع بينهما وفي المحيط لو قال لا اله الا الله او الحمد لله او اشهد ان لا اله الا الله بصبر  
 مقيم للسنة وهو بناء على ان لفظ يسمى اعم مما ذكرنا فتح وفي الصحيح  
 قال في الهداية الاصح انها مستحبة ويسمى قبل الاستنجاء وبعده هو الصحيح  
 وقال ان الزاهدي والاكثر على ان التسمية وغسل اليدين ستان قبله  
 وبعده اه ( والسواك ) اى الاستياك عند المضمضة وقيل قبلها  
 وهو للوضوء عندنا الا اذا نسيه فيندب للصلاة وفي الصحيح قال في الهداية  
 والمشكلات والاصح انه مستحب اه ( والمضمضة ) بماء ثلاثا ( والاستنشاق )  
 كذلك فلو تمضمض ثلاثا من غرفة واحدة لم يصير آتيا بالسنة وقال الصيرفي  
 يكون آتيا بالسنة قال واختلفوا في الاستنشاق ثلاثا من غرفة واحدة  
 قيل لا يصير آتيا بالسنة بخلاف المضمضة لان في الاستنشاق يعود بعض  
 الماء المستعمل الى الكف وفي المضمضة لا يعود لانه يقدر على امساكه كذا  
 في الجوهرة ( ومسح الاذنين ) وهو سنة بماء الرأس عندنا ( هداية ) اى لآباء  
 جديد ( غنايه ) ومثله في جميع شروح الهداية والخليه والتارخاينه وشرح المجمع  
 وشرح الدرر للشيخ اسماعيل ويؤيده تقييد سائر المتون بقولهم  
 بماء الرأس قال في الفتح واما ما روى انه صلى الله عليه وسلم اخذ لاذنيه  
 ماء جديدا فيجيب حمله على انه لفناء البلة قبل الاستيعاب توفيقا  
 بينه وبين ما ذكرنا واذا انعدمت البلة لم يكن بد من الاخذ كما لو انعدمت  
 في بعض عضو واحد اه اذا علمت ذلك ظهر لك ان ما مشى عليه العلائي  
 في الدر والشرنبلالي وصاحب النهر والبحر تبعا للخلاصة ومثلا مسكين من  
 انه لو اخذ للاذنين ماء جديد فهو حسن مخالف للرواية المشهورة التي مشى  
 عليها اصحاب المتون والشروح الموضوععة لنقل المذهب وتام ذلك في حاشية

شيخنا ارد المحتار رحمه الله تعالى (وتخايل الحبة) وقيل هو سنة عند ابي يوسف  
 جازع عند ابي حنيفة ومحمد لأن السنة اكمال الغرض في محله والداخل ليس  
 بمحل له (هداية) وفي التصحيح وتخييل الحبة هو قول ابي يوسف وزججه في المبسوط  
 (والاصابع) لانه اكمال الغرض في محله وهذا اذا كان الماء واصلا الى خلالها  
 بدون التخاييل والافهوه فرض (وتكرار الغسل) المستوعب في الاعضاء  
 المفسولة (الى الثلاث) مرات ولو زاد لطمائنة القلب لابس به قيدت  
 بالمستوعب لانه اذا لم يستوعب في كل مرة لا يكون آتيا بسنة  
 التلث وقيدت بالاعضاء المفسولة لان المسوحة يكره تكرار مسحها  
 (ويستحب للموضي) المستحب لغة هو الشيء المحبوب وعرفا قيل هو ما فعله  
 النبي صلى الله عليه وسلم مرة وتركه اخرى والمندوب ما فعله مرة او مرتين  
 وقيل هما سواء وعليه الاصوليون قال في التحرير وما لم يواظب عليه مندوب  
 ومستحب وان لم يفعله بعدما رغب فيه اه (ان ينوي الطهارة) في ابتدائها  
 (ويستوعب رأسه بالمسح) بمرة واحدة (ويرتب الوضوء فيبدأ بماء الله تعالى به)  
 ويختتم بما ختم به قال في التصحيح قال نجم الائمة في شرحه وقد عد الثلاثة  
 في المحيط والتحف من جملة السنن وهو الاصح اه وقال في الفتح لاسند للقنوري  
 في الرواية ولا في الدراية في جعل النية والاستيعاب والترتيب مستحبا غير سنة  
 اما الرواية فنصوص المسايخ منظاره على السنة ولذا خالفه المصنف في الثلاثة  
 وحكم بسنيها بقوله فالنية في الوضوء سنة ونحوه في الاخيرين واما الدراية  
 فسنذكره ان شا الله تعالى وقيل اراد يستحب فعل هذه السنة للخروج من الخلاف  
 فان الخروج عنه مستحب اه وتماه فيه (و) البداية (باليامن) فضيلة هداية  
 وجوهرة اى مستحب (والمعاني) جمع معنى وهو الصورة الذهنية من حيث  
 انه وضع بازائها اللفظ فان الصورة الحاصلة في العقل من حيث انها تقصد  
 باللفظ تسمى معنى كذا في تعريفات السيد (الناقضة للوضوء) اى المخرجة له  
 عن افادة المقصود به لأن النقص في الاجسام ابطال تركيبها وفي المعاني  
 اخراجها عن افادتها هو المقصود بها (كلها) اى شئ (خرج من السبيلين)  
 اى مسلكي البول والغائط اعم من ان يكون معتادا ولا ينجسا ولا الاريج قبل  
 لانه اختلاج لاريج والمراد بالخروج من السبيلين مجرد الظهور لان ذلك الموضع

ليس بموضع النجاسة فيستدل بالظهور على الانتقال بخلاف الخروج في غيرهما  
فانه مقيد بالسيلان كما صرح به بقوله (والدم والقيح) وهو دم نضج حتى ابيض  
وخثر (والصديد) وهو قيح ازدد نضجا حتى رق (اذا خرج من البدن فتجاوز)  
عن موضعه (الى موضع يلحقه حكم التطهير) لانه بزوال القشرة تظهر النجاسة  
في محلها فتكون بادية لا خارجة ثم الغلبة هو قوة السيلان وهو ان يكون الخارج بحيث  
يتحقق فيه قوة ان يسيل بنفسه عن المخرج ان لم يمنع منه مانع سواء وجد السيلان  
بالفعل اولم يوجد كما اذا مسحه بخرقه كما خرج ثم وتم قيد بالدم والقيح احترازا  
من سقوط لحم من غير سيلان دم كالعرق المدني فانه لا ينقض وأما الذي  
يسيل منه ان كان ماء صافيا لا ينقض قال في البنا بيع الماء الصافي اذا خرج  
من النفطة لا ينقض وان ادخل اصبعه في انفه فدميت اصبعه ان نزل  
الدم من قسبة الانف نفص والا لم ينقض ولو عض شيئا فوجد فيه اثر الدم  
او اسنالك فوجد في السواك اثر الدم لا ينقض ما لم يتحقق السيلان ولو تخلل بعود  
فخرج الدم على العود لا ينقض الا ان يسيل بعد ذلك بحيث يغلب على الريق  
اه جوهره (والقيح) سواء كان طعاما او ماء او علقا او مرة بخلاف البلغم  
فانه لا ينقض خلافا لابن يوسف في المصاعد من الجوف واما النازل من الرأس  
فغير ناقض اتفاقا (اذا املاء الفم) قال في التصحيح قال في البنا بيع وتكلموا في  
تقدير ملي الفم والتصحيح اذا كان لا يندرج على امساكه قال الزاهد والاصح ما لا  
يمكنه الامساك الا بكلفة اه ولو فاء متفرقا بحيث لو جمع بملاء الفم فعند ابن يوسف  
يعتبر اتحاد المجلس وعند محمد اتحاد السبب اي الغثيان وهو الاصح لان الاحكام  
تضاف الى اسبابها كما بسطه في الكافي ولما ذكر الناقض الحقيقي عقبه بالناقض  
الحكمي فقال (والنوم) سواء كان النائم (مضطجعا) وهو وضع الجنب  
على الارض (او متكئا) وهو الاعتماد على احد وركبه (او مستندا الى شيء) اي  
معتددا عليه لكنه بحيث (او ازيل) ذلك الشيء المستند اليه (لسقط) النائم لان  
الاسترخاء يبلغ نهايته بهذا النوع من الاستناد غير ان السند يمنع من السقوط  
بخلاف حالة القيام والقعود والركوع والسجود في الصلاة وغيرها هو التصحيح  
لان بعض الاستمسك بالبق اذ لوزال اسقط فلا يتم الاسترخاء به وفي الصحيح ويمكن  
المقعدة مع غاية الاسترخاء لا يمنع الخروج اذ قد يكون الدافع قويا خصوصا في زماننا

لكثرة الاكل فلا يمنعه الامسكة اليقظة اه (والغلبة على العقل بالاغماء) وهو آفة تمرى العقل وتغلبه (والجنون) وهو آفة تمرى العقل وتسلبه وهو مرفوع بالعطف على الغلبة ولا يجوز خفضه بالعطف على الاغماء لانه عكسه (واقهقهة) وهى شدة الضحك بحيث يكون مسموعا له ولجاره سواء بدت اسنانه او لا اذا كانت من بالغ يقظان (فى كل صلاة) فريضة او نافلة لكن (ذات ركوع وسجود) بخلاف صلاة الجنائزة وسجدة التلاوة فانه لا يتقضى وضوءه وتبطل صلاته وسجدة وكذا الصبي والتائم (وفرض الغسل) اراد بالفرض ما يعم العمل والغسل بالضم تمام غسل الجمل كله والمصدر الغسل بالفتح كما فى التهذيب وقال فى السراج يقال غسل الجمعة وغسل الجنابة بضم الفين وغسل الميت وغسل الثوب بفتحهما وضابطه انك اذا اضفت الى المفسول قمت والى غيره ضمت اه (المضمضة

## فرائض الغسل

والاستنشاق وغسل سائر البدن) اى باقيه مما يمكن غسله من غير حرج كاذن وسرة وشارب وحاجب وداخل الحية وشعر راس وخارج فرج لامافيه حرج كداخل عين وثقب انضم وكذا داخل قلفة بل يندب على الاصح قاله الكمال (وسنة الغسل ان يتدى المقتسل) اى مر يد الاغتسال (فيغسل) اولا (يديه) الى الرسغين كما تقدم فى الوضوء (وفرجه) وان لم يكن به خيث (وزيل بحاسة) وفى بعض النسخ التماسية بالتعريف والاوى اول (ان كانت على بدنه) لثلاث شيع (ثم يتوضأ وضوءه) اى كوضوءه (للصلاة) فيمسح راسه واذنيه ورقبته (الارجلية) فلا يغسلهما بل يوتر غسلهما الى تمام الغسل وهذا اذا كان فى مستنقع الماء اما اذا كان على لوح او قيقاب او حجر فلا يوتر غسلهما جوهرة وفى التصحيح الاصح انما اذا لم يكن فى مستنقع الماء يقدم غسل رجليه اه (ثم يغيبض الماء على راسه وسائر جسده ثلاثا) مستوعبا فى كل مرة باد يابعد الراس بشقه الايمن ثم الايسر وقيل يختم بالرأس وفى المجنبى والدرر وهو الصحيح لكن نقل فى البحران الاول هو الاصح وظاهر الرواية والاحاديث قال وبه يضعف تصحيح الدرر (ثم يتنحى عن ذلك المكان) اذا كان فى مستنقع الماء (فيغسل رجليه) من اثر الماء المستعمل والا فلا يسن اعادة غسلهما (وليس) بلازم (على المرأة ان تنفض) اى تحل ضفر (ضفا رها فى الغسل) حيث كانت مضفورة وان لم يباغ الماء داخل الضفائر قال فى النبايع وهو الاصح ومثله فى البدايع وفى الهداية

## سنة الغسل

وليس عليها بل ذواتها وهو الصحيح وفي الجامع الحسامي وهو المختار وهذا  
 (إذا بلغ الماء أصول الشعر) أي منابتة قيد بالمرأة لأن الرجل يلزمه نقض ضفاره  
 وان وصل الماء إلى أصول الشعر وبالضفائر لأن المنقوض يلزم غسل كله وبما إذا بلغ  
 الماء أصول الشعر لأنه إذا لم يبلغ يجب النقض (والمعاني الموجبة للفعل أنزال)  
 أي انفصال (المني) وهو ماء أبيض خاثر ينكسر منه الذكر عند خروجه نسبة  
 رائحته رائحة الطالع رطاباً ورائحة البيض يابساً (على وجه الدفق) أي الدفع  
 (والشهوة) أي اللذة عند انفصاله عن مقره وإن لم يخرج من الفرج كذلك وشرطة  
 أبو يوسف قلوا حتم وانفصل منه شهوة فلما قارب الظهور شد على ذكره  
 حتى انكسرت شهوته ثم تركه فسأل بغير شهوة وجب الغسل عندهما خلافاً له  
 وكذا إذا اغتسل المجمع قبل أن يبول أو يتام ثم خرج باقي منه بعد الغسل وجب  
 عليه إعادة الغسل عندهما خلافاً له وأن خرج بعد البول أو النوم لا يعيد إجماعاً  
 (من الرجل والمرأة) حالة النوم واليقظة (وإتقاء الختانين) تنسبة خزان وهو  
 موضع القطع من الذكر والفرج أي محازاتهما بغيوبة الحشفة قال في الجوهرة  
 ولو قال وبغيوبة الحشفة في قبل أو دبر كما قاله في الكنز لكن أحسن وأعم لأن  
 الإيلاج في الدبر يوجب الغسل وليس ختانان يلتقيان ولو كان مقطوع الحشفة  
 يجب الغسل بإيلاج مقدارها من الذكر ولو (من غير أنزال) لأنه سبب للانزال  
 وهو متغيب عن البصر فقد يخفى عليه لقلته فيقام مقامه لكمال السببية  
 (والحيض والنفاس) أي الخروج منهما لما دام باقين لا يصبح الغسل (وسن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الغسل للجمعة والعدين والأحرام) بحج أو عمرة  
 وكذا يوم عرفة للوقوف قال في الهداية وقيل هذه الأربعة مستحبة وقال ثم هذا  
 الغسل للصلاة عند أبي يوسف وهو الصحيح زيادة فضيلتها على الوقت  
 واختصاص الطهارة بها وفيه خلاف الحسناء (وليس في المذي) وهو ماء أبيض  
 رقيق يخرج عند الملاعبة وفيه ثلاث لغات الأولى سكون الذال والثانية كسرهما  
 مع التثنية والثالثة الكسر مع التخفيف وتغرب في الثالثة أعراب المنقوص  
 مصباح (والودى) وهو ماء أصفر غليظ يخرج عقب البول وقد يسبقه يخفف  
 وينقل مصباح (غسل و) لكن (فيهما الوضوء) كالبول (والطهارة من  
 الأحداث) أي فيه للهداية الأحداث التي سبق ذكرها من الأصفر والأكبر وكذا

فيما يوجب الغسل

في الاعتلالات  
المستنونة



الانجاس بالاولى فقيدا لاحداث اتفاقى وليس للتخصيص الا انه لما ذكر الطهارتين  
 احتاج الى بيان الالة التى يحصلان بها (جائزة بماء السماء) من مطروئنج وبرد  
 مذا بين (والاودية) جمع وادى وهو كل منفرج بين جبال او اكمام يجتمع فيه  
 السيل (والعيون) جمع عين وهو لفظ مشترك بين حاسة البصر والنبوع وغيرهما  
 والمراد هنا النبوع الجارى على وجه الارض (والابار جمع بئر وهو النبوع  
 المتجمع تحت الارض (والبحار) جمع بحر قال فى الصحاح البحر خلاف البر سمي  
 بحر العمقه واتساعه والجمع بحر وبحار وبحور وكل منهم عظيم بحر اوله المصنف  
 جمعه ليشمل ذلك ولكن اذا اطلق البحر يراد به البحر الملح (ولا تجوز) اى لا تصح  
 الطهارة (بما اعتصر) بتصر ما على انها موصولة قال الاكل هكذا المسموع  
 (من الشجر والثر) وفى تمييزه بالاعتصار اياه بفهمه الى الجواز بالخارج من غير  
 عصر كالمقطر من شجر الغنبل عليه جرى في الهداية قال لانه خرج بغير علاج  
 ذكره فى جوامع ابى يوسف وفى الكتاب اشارة اليه حيث شرط الاعتصاره  
 واراد بالكتاب هذا المختصر لكن صرح فى المحيط بعدمه وبه جزم قاضى خان  
 وصوبه فى الكافى بعد ذكر الاول بقيل وقال الحلبي انه الاوجه وفى الشرنبلالية  
 عن البرهان وهو الاظهر واعتمده القهستاني (ولاباء) بالمد (غلب عليه غيره)  
 من الجامدات الطاهرة (فاخرجه) ذلك المخاط (عن طبع الماء) وهو الرقة والسيلان  
 او احدث له اسما على حدة وانما قيدت المخاط لاجل ابدال المخاط اذا كان ماء  
 فالعبرة فى الغلبة ان كان موافقاى اوصافه الثلاثة كالماء المستعمل فى الاجزاء وان  
 مخالفا فيها كالخل فبظهور اكثرها وفى بعضها فبظهور وصف كالبن  
 يخالف فى اللون والطعم فان ظهرا او احدهما منع والا لا وزدت او احدث له  
 اسما على حدة لاخراج نبيذ التمر ونحوه فانه لا تجوز الطهارة به ولو كان رقيقا  
 مع ان المخاط جامد فاحرص على هذا الضابط فانه يجمع ما تفرق من فروعه  
 وقد مثل المصنف للاصلين اللذين ذكرهما على الترتيب فقال (كالا شربة)  
 اى المتخذة من الاشجار والثمار كشراب الريباس والزمان وهو مثال لما اعتصر  
 وقوله (والخل) صالح للاصلين لانه ان كان خالصا فهو مما اعتصر من الثمر  
 وان كان مخلوطا فهو مما غلب عليه غيره بحدوث اسم له على حدة (وماء  
 الباقلا) تشدد فتقصر وتخفف فتد وهى القول اى اذا طبخت بالماء حتى صار

بحيث اذا برد ثخن ( والرق ) لحدوث اسم له على حدة ( وماء الزردج ) بزاي  
 معجمة وراء و دال مهملةين وجيم وهو ما يخرج من العنبر المنقوع فيطرح ولا  
 يصنع به مغرب قال في التصحيح والتصحيح انه بمنزلة ماء الزعفران نص عليه  
 في الهداية وهو اختيار الناطقي والسرخسي اهـ ( وتجاوز الطهارة بماء خالطه شيء )  
 جامد ( طاهر فغير احد اوصافه ) الثلاثة ولم يخرج من طبع الماء قال في الدرابة  
 في قوله فغير احد اوصافه اشارة الى انه اذا غير اثنين او ثلاثة لا يجوز التوضي وان كان  
 الغير طاهر لكن صححت الرواية بخلافه كذا عن الكردري اهـ وفي الجوهرية  
 فان غير وصفين فعلى اشارة الشيخ لا يجوز الوضوء لكن التصحيح انه يجوز كذا  
 في المستصفي وذلك ( كماء الله ) اي السيل فانه يختلط بالتراب والاوراق والاشجار  
 فاذا دامت رقة الماء غالبية تجوز به الطهارة وان تغيرت اوصافه كلها وان صار  
 الطين غالباً لا تجوز ( والماء الذي يختلط به الاشنان والصابون والزعفران )  
 مادام على رقة وسيلانه لان اسم الماء باق فيه واختلاط هذه الاشياء لا يمكن  
 الاحتراز عنه فلو خرج عن طبعه او حدث له اسم على حدة كان صار ماء  
 الصابون او الاشنان تحيماً او صار ماء الزعفران صبغاً لا تجوز به الطهارة  
 ( وكل ما زفت فيه نجاسة لم يجز الوضوء به ) تنجسه ( قليلاً كان ) الماء ( او كثيراً )  
 تغيرت اوصافه او لا وهذا في غير الجاري وما في حكمه كالغدير العظيم بدليل المقابل  
 ( لان النبي صلى الله عليه وسلم امر بحفظ الماء من النجاسة ) تنبيه عن ضده  
 لان النهي عن الشيء امر بضده ( فقال لا يبولن احدكم في الماء الدائم ) يعني  
 الساكن ( ولا يفسلن فيه من الجنابة ) وقد استدلل القائلون بنجاسة الماء  
 المستعمل بهذا الحديث حيث قرن الاغتسال بالبول واجيب بان الجنب لما كان  
 يغلب عليه نجاسة المني عادة جعل كالمتيقن ( وقال صلى الله عليه وسلم ) ايضاً  
 ( اذا استيقظ احدكم من منامه فلا يمسس يده في الماء حتى يغسلها ثلثاً فانه  
 لا يدري اين بانت يده ) يعني لاقت محلا طاهراً او نجساً ولو لا ان الماء ينجس  
 بملاقات اليد النجسة لم تظهر للنهي فائدة ( واما الماء الجاري ) وهو ما لا يتكرر  
 استعماله وقيل ما يذهب بتبنة هداية وقيل ما يعمد الناس جاريًا قيل هو الاصح  
 فتح وفيه الحق والجاري حوض الحمام اذا كان الماء ينزل من اعلاه  
 والناس يغترفون منه حتى لو ادخلت القصعة او اليد النجسة فيه لا ينجس اهـ ( اذا

في الماء الجاري

وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء منه اذا لم ير لها) اى للنجاسة (اثر) من طعم اولون اوريدج  
 (لأنها لا تستقر مع جريان الماء) قال فى الجوهره وهذا اذا كانت النجاسة مائعة  
 أما اذا كانت دابة مبنية ان كان الماء يجرى عليها او على اكثرها او نصفها  
 لا يجوز استعماله وان كان يجرى على اقلها واكثره يجرى على موضع طاهر والماء قوة  
 فانه يجوز استعماله اذا لم يوجد للنجاسة اثره (والغدير) قال فى المختار هو  
 القطعة من الماء يفادرها السيل اه ومثله الحوض (العظيم) اى الكبير وهو  
 (الذى لا يتحرك احد طرفيه بتحريك الطرف الاخر) وهو قول العراقيين وفى  
 ظاهر الرواية يعتبر فيه اكبر اى المبلى قال الزاهدى واصح حده ما لا يخلص بعضه  
 الى بعض فى رأى المبلى واجتهاده ولا ينظر المجتهد فيه وهو الاصح عند الكرخي  
 وصاحب الغاية والنيابيع وجماعة اه وفى التصحيح قال الحاكم فى المختصر قال ابو  
 عصمة كان محمد بن الحسن يوقت فى ذلك بعشر ثم رجع الى قول ابى خنيفة وقال  
 لا وقت فيه شيئا فظاهر الرواية اولاه ومثله فى فتح القدير والبحر قائلا انه المذهب  
 وبه يعمل وان التقدير بعشر لا يرجع الى اصل يعتمد عليه لكن فى الهداية  
 وبفضلهم قدر بالمساحة عشرا فى عشر بذراع الكرباس توسعة للامر على الناس  
 وعليه الفتوى اه ومثله فى فتاوى قاضى خان وفتاوى الغنائى وفى الجوهره وهو  
 اختيار البخاريين وفى التصحيح وبه اخذ ابو سليمان يعنى الجوزجاني قال فى النهر  
 وانت خير بان اعتبار العشر اضبط ولا سيما فى حق من لا رأى له من العوام فلذا افتى  
 به المتأخرون الاعلام اه قال شيخنا رحمه الله تعالى ولا يخفى ان المتأخرين الذين  
 افتوا بالعشر كصاحب الهداية وقاضى خان وغيرهما من اهل الترجيح هم اعلم  
 بالمذهب منا فليتنا اتباع ما رجوه وما صححوه كما لو اخذونا فى حياتهم اه وفى الهداية  
 والمصترى العمق ان يكون بحال لا ينحصر بالاغتراف هو الصحيح اه (اذا وقعت  
 نجاسة فى احد جانبيه جاز الوضوء من الجانب الاخر) الذى لم تقع فيه النجاسة  
 (لان الظاهر ان النجاسة لا تنصل اليه) اى الجانب الاخر لان اثر التحريك  
 فى السراية فوق اثر النجاسة قال فى التصحيح وقوله جاز الوضوء من الجانب الاخر  
 اشارة الى انه ينحس موضع الوقوع وعن ابى يوسف لا ينحس الا بظهور النجاسة  
 فيه كلاء الجارى وقال الزاهدى واختلف الروايات والمشايخ فى الوضوء من جانب  
 الوقوع والوضوء للجواز من جميع الجوانب اه (وموت ما ليس له نفس سائلة

اى دم سائل (فى الماء) ومثله المائع وكذا لومات خارجه والى فيه (لا ينجسه)  
 لان التجسس اختلاط الدم المسفوح باجزائه عند الموت حتى حل المذكى وطهر  
 لانعدام الدم فيه هدايه وذلك (كالبقي والذئب والزنابير والقارب) ونحوها  
 (وموت ما) يولد و (يعيش فى الماء فيه) اى الماء وكذلك المائع  
 على الاصح هدايه وجوهه وكذا لومات خارجه والى فيه فى الاصح درر  
 (لا يفسده) وذلك (كالكسك والصفدع) المائى وقيل مطلقا هدايه  
 (والسرطان) ونحوها وقيدت ما يعيش فى الماء بيولد لاخراج مائى المعاش  
 دون المولد كالبط وغيره من الطيور فانها تفسد اتفاقا (والماء المستعمل لا يجوز  
 استعماله فى طهارة الاحداث) قيد بالاحداث للاشارة الى جواز استعماله فى طهارة  
 الانجاس كما هو الصحيح قال المص فى التقريب روى محمد عن ابى حنيفة ان الماء  
 المستعمل طاهر وهو قوله وهو الصحيح اه وقال الصدر حسام الدين فى الكبرى  
 وعليه الفتوى وقال فخر الاسلام فى شرح الجامع انه ظاهر الرواية هو المخار  
 وفى الجوهرة قد اختلف فى صفته فروى الحسن عن ابى حنيفة انه نجس نجاسة  
 خفيفة وهذا بعيد جدا وروى ابو يوسف عنه انه نجس نجاسة خفيفة وبه اخذ  
 مشايخ بلخ وروى محمد عنه انه طاهر غير مطهر للاحداث كالخل وهو الصحيح  
 وبه اخذ مشايخ العراق اه (والمستعمل كل ما ازيل به حدث) وان لم يكن  
 بنية القربة (او استعمال فى البدن) قيد به لان غسالة الجامدات كالقدور  
 والسياب لا تكون مستعملة (على وجه القربة) وان لم يزل به حدث قال  
 فى الهداية هذا قول ابى يوسف وقيل هو قول ابى حنيفة ايضا وقال  
 محمد لا يصير مستعملا بالاقامة القربة لان الاستعمال بانتقال نجاسة الاثام  
 اليه وانما تزال بالقرب وابو يوسف يقول اسقاط الغرض موثر ايضا فثبت الفساد  
 بالامر ين جميعا اه وقال ابو نصر الاقطع وهذا الذى ذكره هو الصحيح من مذهب  
 ابى حنيفة ومحمد وفى الهداية ومتى يصير مستعملا الصحيح انه كما زایل  
 العضو صار مستعملا لان سقوط الاستعمال قبل الانفصال للضرورة ولا  
 ضرورة بعده اه (وكل اهاب) وهو الجلد قبل الدباغة فلذا دبح ضبار  
 ادما (دبح) بما يمنع النتن والفساد ولو دباغة حكيم كالقريب والشميس  
 لحصول المقصود بها (فقد طهر) وما يطهر بالدباغة يطهر بالذكاة هدايه

بحكم الماء المستعمل  
 وصفته

في مسائل الآباء  
واحكامها

(و) إذا طهر (جاءت الصلوة) مستترا (فيه) وكذا الصلاة عليه (والوضوء منه إلا جلدا الخنزير) فلا يطهر نجاسته العينية (و) جلد (الادمي) للكرامة التلاهي والحقوا بهما ما لا يحتمل الدباغة كفارة صغيرة وأفاد كلامه طهارة جلد الكلب والغيل وهو المعتمد (وشعر الميتة المجزوز) وأراد غير الخنزير لنجاسة جميع أجزائه ورخص في شعره للفراسين للضرورة لأنه لا يقوم غيره مقامه عندهم وعن أبي يوسف أنه كرهه لهم أيضا (وعظمها وقزنها) الخالي عن الدسومة وكذا كل ما لا تحله الحياة منها تكافرها وعصها على المشهور (طاهر) وكذا شعر الإنسان وعظمه هدايه (وإذا وقعت في البئر) الصغيرة (نجاسة) مائعة مطلقا أو جامدة غليظة بخلاف الخفيفة كالبر والروث فقد جعل الظيل منها عفوا للضرورة فلا تغتسل إلا إذا كثر وهوما يستكثره الناظر في المروى عن أبي حنيفة وعليه الاعتماد ولا فرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر لأن الضرورة تشمل الكل كما في الهداية (نزحت) أي البئر والمراد ماؤها من ذكر الحمل وإرادة الجلال (وكان نزح ما فيها من الماء طهارة) أي مظهرها (لها) بإجماع السلف ومسائل الآباء مبنية على اتباع الآثار دون القياس هدايه وفي الجوهرة وفي قوله طهارة لها إشارة إلى أنه يطهر الوخل والأحجار والبلل والرشاويد النازح اه وهذا إذا كانت النجاسة غير حيوان وأما حكم الحيوان فذكره بقوله (فإن ماتت فيها) أو خارجها والقيت فيها (فارة أو عصفور أو صعوة) كثره عصفورة صغيرة جراء الرأس مصباح (أو سودانية) طورية طويلة الذنب على قدر قبضة مغرب (أو سام) بتشد يد الميم (أبرص) أي الوزغ والموام تقول له أبو برص أو ما غاربها في الجنة (نزح منها بعد إخراج) الواقع فيها (من عشرين دلوا إلى ثلاثين دلوا) العشرين بطريق الإيجاب والثلاثين بطريق الاستحباب هدايه وفي الجوهرة وهذا إذا لم تكن الفارة هاربة من الهرة ولا مجروحة والإبزح جميع الماء وإن خرجت حية لأنها تبول إذا كانت هاربة وكذلك الهرة إذا كانت هاربة من الكلب أو مجروحة لأن البول والدم نجاسة مائعة اه باختصار ثم قل وحكم الفأرتين والثلاث والأربع كالواحدة والخمس كاللهرة إلى التسع والعشر كالكلب وهذا عند أبي يوسف وقال محمد الثالث كاللهرة والست كالكلب اه (بحسب كبر الدلو وصغرها) الكبير والصغير يضم الأول

واسكان

واسكان الثاني للجنة وهو المراد هنا وبكسر الاول وقح الشامي للسن قال  
 في الجوهره ومعنى المسئلة اذا كان الواقع كبيرا والبر كيرة فالعشرة مستحبة  
 وان كانا صغيرين فلا استحباب دون ذلك وان كان احدهما صغيرا والاخر كبيرا  
 فخمس مستحبة وخمس دونها في الاستحباب اهـ (وان ماتت فيه حمامة او دجاجة  
 او سنور) اي هرة (نزع منها) بعد اخراج الواقع (ما بين اربعين دلو الى ستين) دلوا  
 وفي الجامع الصغير بعون وخسون وهو الاظهر هداية وفي الجوهره وفي السنورين  
 والدجاجتين والحمامتين ينزع الماء كله اهـ (فان مات فيها كلب او شاة او ادمى نزع جميع  
 ما فيها) قيد بموت الكلب لانه اذا خرج حيا ولم يصب فيه الماء لا ينجس  
 الماء شربا لئلا واذا وصل لعاب الواقع الى الماء اخذ حكمه من نجاسة  
 وشك وكراهة وطهارة (وان انتفخ الحيوان) الواقع (فيها او تنفسخ) ولو  
 خارجها ثم وقع فيها ذكره الواني وكذا اذا تمطش به جوهرة (نزع جميع  
 ما فيها) من الماء (صغر الحيوان) الواقع (او كبر) بلا فرق بينهما  
 لان انتشار البلة في اجزاء الماء هداية (وعدد الدلاء يعتبر بالدلو الوسط) وهو  
 (الاستعمل للابار) اي اكثرها (في) اكثر (البلدان) لان الاخبار وردت  
 مطلقة فيحمل على الاعم الاغلب لكن قال في الهداية ثم المعتبر في كل بر  
 دلوها التي يستقي بها منها وقيل دلوي يسعها صاع اهـ واخساره غير واحد  
 (فان نزع منها بدلو عظيم) مرة واحدة (قدر ما يسع) عشرين دلو امثلا (من  
 الدلو الوسط احتسب به) اي بذلك القدر وقام مقامه لحصول القصور مع  
 قلة التقاطر (وان كانت البر معينة) اي ينفع الماء من اسفلها بحيث (لا تنزع)  
 اي لا يفتني ما وهابل كلما نزع من اعلاها ينفع من اسفلها (و) قد (وجب نزع)  
 جميع (ما فيها) بوجه من الوجوه المارة (اخرجوا مقدار ما كان فيها  
 من الماء) وقت ابتداء النزع نقله الحلبي عن الكافي وطريق معرفته ان يحفر حفرة  
 بمنزل موضع الماء في البر ويصب فيها ما ينزع من البر الى ان تمتلئ وله طرق  
 اخرى وهذا قول ابي يوسف (وقد روى عن محمد بن الحسن رحمه الله تعالى  
 ) انه قال ينزع منها ما تادلوا الى ثلاثمائة) بذلك افتى في ابار بغداد لكثرة ماؤها  
 بمجاورتها الدجلة كذلك في السراج وفي قوله ما تادلوا الى ثلاثمائة اشارة  
 الى ان المائة الثالثة مندوبه ويؤيده ما في المبسوط وعن محمد في النوادر ينزع

ثلاثة دلو أو مائتا دلو أو وجعله في العنابة رواية عن الامام وهو المختار  
والابسر كما في الاختيار وكان المشايخ انما اختاروا قول محمد لا نفضا طه  
كالعشر يسير انهر باختصار (واذا وجد في البئر فارة او غيرها) مما يفسد الماء  
و (لا يدرون) ولا غلب على ظنهم فهستاني (متى وقعت ولم تنفخ ولم تنفخ) اعادوا  
صلاة يوم وليلة اذا كانوا توضوا منها) عن حدث (وغسلوا) الثياب  
عن خبث والابان توضوا عن غير حدث او غسلوا ثياب صلاتهم عن غير  
خبث غسلوا الثياب و (كل شيء اصابه ماؤها) ولا يلزمهم اعادة الصلاة  
اجاها جوهرة (وان انتفخت او نفخت اعادوا صلاة ثلاثة ايام ولياها)  
وذلك (في قول ابي حنيفة رحمه الله) لان للموت سببا ظاهرا وهو الوقوع  
في الماء فيحال عليه الا ان الانتفاخ دليل التقادم فتقدر بالثلاث  
وعدمه دليل قرب العهد فقد روي يوم وليلة لان مادون ذلك ساعات لا يمكن  
ضبطها هداية (وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ليس عليهم اعادة  
شيء حتى يتحققوا متى وقعت) لان البقية لا يزال بالشك وصار كن رأى في  
توبه نجاسة لا يدري متى اصابته هداية وفي التصحيح قال في فتاوى العنابي  
قولهما هو المختار قلت ولم يوافق على ذلك فقد اعتمد قول الامام البرهاني والنسفي  
والموصلى وصدر الشريعة ورجح دليله في جميع المصنفات وصرح في البدايع  
ان قولهما قياس وقوله هو الاستحسان وهو الاحوط في العبادات اه  
(وسور الادمي) اى بقية شربه يقال اذا شربت فاستراى ابقى شيئا من  
الشراب (وما يוכל لحم طاهر) ومنه الفرس قال في الهداية وسور الفرس  
طاهر عندهما لان لحمه ما كول وكذا عنده على الصحيح لان الكراهة لاظهار  
شرفه اه ثم السور الطاهر بمنزلة الماء المطلق (وسور الكلب والخنزير وسباع  
البهائم) وهو كل ذى ناب يصناده ومنه الهرة البرية (نجس) بخلاف الاهلية  
لطة الطواف كما نص عليه بقوله (وسور الهرة) اى الاهلية (والدجاجة الخلاء)  
لخالطة مقارها النجاسة ومثله ابل وبقر جلالة (وسباع الطير) وهى كل ذى  
مخالب يصيده (وما يسكن البيوت مثل الحية والفارة) طاهر مطهر لكنه (مكروه)  
استعماله تنزيها في الاصح ان وجد غيره والا لم يكره اصلا كاله لفقيردر  
(وسور الجمار والبغل) الذى امنه جمارة (مشكوك فيهما) اى في طهورة

سورهما

طه  
في مسائل الاساءر  
وحكمها

ظ  
في احكام التيمم

سورهما لا في طهارته في الاصح هداية (فان لم يجد غيرهما) يتوضأ به او يغسل  
(توضأ بهما) او اغتسل (ويتم) وايهما قدم جاز في الاصح \* باب التيمم \* هو  
لغة القصد وشرعاً قصد صعيد مطهر واستعماله بصفة مخصوصة لا قامة  
القربة ولما بين الطهارة الاصلية عنها بخلافها وهو التيمم لان الخلف ابدى بقوه  
الاصل فقال (وهن لم يجد الماء وهو مسافر او) كان (خارج المصر) و  
(بينه وبين المصر) الذي فيه الماء (نحو الميل) هو المختار في المقدار هداية واختيار  
ومثله لو كان في المصر وبينه وبين الماء هذا المقدار لان الشرط هو العدم فايما  
تحقق جازاً لتيمم بحر عن الاسراء واي قال خارج المصر لان المصر لا يخلو عن الماء  
والميل في اللغة منتهى مد البصر وقيل للاعلام النبوة في طريق مكة اميال لانها  
بنيت كذلك كما في الصحاح والمراد هنا اربعة آلاف بخطوه المعبر عنها بثلاث  
فرسخ وانما قال (او اكثر) لان المسافة المذكورة انما تعرف بالحرز  
والطن فلو كان في طنه نحو الميل او اقل لا يجوز وان كان نحو الميل او اكثر جاز  
ولو تبين انه ميل جاز جوهرة (او كان يجد الماء الا انه مر بوض) بضره استعمال  
الماء (فخاف) بغلبة الظن او قول حاذق مسلم (ان استعمل الماء اشد) او امتد  
(مرضه او خاف الجنب ان اغتسل بالماء) البارد (ان يثقله البرد او يمرضه فانه  
تيمم بالصعيد) قال في الجوهرة هذا اذا كان خارج المصر اجماعاً وكذا  
في المصر ايضاً عند ابى حنيفة خلافاً لهما وقيد بالفسل لان المحدث  
في المصر اذا خاف من التوضي الهلاك من البرد لا يجوز له التيمم اجماعاً على  
الصحيح كذا في المصنف اه والصعيد اسم اوجه الارض يسمى به الصعوبه (والتيمم  
ضربتان) وهما ركناه (بمسح باحدهما) بستوعبا (وجهه وبالاخر يديه  
الى المرفقين) اى معهما قال في الهداية ولا بد من الاستيعاب في ظاهر الرواية  
اقيامه مقام الوضوء ولهذا قالوا يخلل الاصابع ويترع الخاتم ليمسح به (والتيمم  
في الجنابة) والحيض والنفاس (والحدث سواء) ففلاونية جوهرة (ويجوز التيمم  
عند ابى حنيفة ومحمد رجهما الله بكل ما كان من جنس الارض) غير منقطع  
ولا مترد (كالتراب) قدمه لانه يجمع عليه (والرمل والحجر والحص) بكسر الحيم  
وقتها ما يني به وهو معرب صحاح اى الكلس (والنورة) بضم النون حجر الكلس  
ثم غابت على اخلاط تضاف الى الكلس من زرنج وغيره ويستعمل لازالة الشعر



مصباح (والكحل والزنجير) ولا يشترط ان يكون عليها غبار وكذا يجوز  
بالغبار مع القدرة على الصيد عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى هداية  
 (وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز الا بالتراب والرمل خاصة) وعنه لا يجوز  
 الا بالتراب فقط وفي الجوهر والخلاف مع وجود التراب اما اذا عدم فقوله كقولهما  
 (والنية فرض في التيمم) لان التراب ملوث فلا يكون مطهرا الا بالنية (مسحبة  
 في الوضوء) لان الماء مطهر بنفسه فلا يحتاج الى نية التطهير (ويتنقض التيمم

كل ما ينقض الوضوء) لانه خلف عنه فاخذ حكمه (وينقضه ايضا رطوبة الماء  
 اذا قدر على استعماله) لان القدرة هي المراد بالوجود الذي هو غاية لطهورية  
 التراب وخاف العدو والسبع والعطش عاجز حكمه والناثم عند ابى حنيفة قادر  
 تقديرا حتى لو مر الناثم التيمم على الماء بطل تيممه والمراد ماء يكفي للوضوء لانه  
 لا معتبر بما دون ابتداء فكذا انتهاء هداية (ولا يجوز التيمم الا بالصعيد الطاهر)  
 لان الطيب اريد به الطاهر ولانه آلة التطهير فلا بد من طهارته في نفسه كالماء  
 اه هداية ولا يستعمل التراب الا استعمال فلوتيمم واحد من موضع وتيمم آخر بعده

منه جاز) ويستحب لمن لم يجد الماء وهو رجوان يجده في آخر الوقت ان يؤخر  
 الصلاة الى آخر الوقت (المستحب على الصحيح) فان وجد الماء) توضحا به ليقع الاداء  
 باكل الطهارتين (والا تيمم) ولو لم يؤخر وتيمم وصلى جاز لو بينه وبين الماء ميل والا  
 لا در قال الامام حافظ الدين هذه المسئلة تدل على ان الصلاة في اول الوقت عندنا  
 افضل الا اذا تضمن التأخير فضيلة كتكثير الجماعة اه (ويصلى) التيمم (بتيممه  
 ماشاء من الفرائض والنوافل) لانه طهور حال عدم الماء فيعمل عمله ما بقى شرطه

(ويجوز التيمم للصحيح) قيد به لان المريض لا يتقيد بحضور الجنابة (في المصغر)  
 قيد به لان الغلوات يغلب فيها عدم الماء واذا عدم الماء فلا يتقيد بحضور  
 الجنابة (اذا حضرت جنابة والولى غيره) قيد به لانه اذا كان الولي لا يجوز له

على الصحيح لان له حق الاعادة فلا فوات في حقه كما في الهداية (فخاف ان اشتغل  
 بالطهارة) بالماء (ان تفوته الصلاة فانه يتيمم ويصلى) لانها لا تقضى  
 (وكذلك من حضر) صلاة (العید) لانها لا تقضى ايضا (وان خاف من شهد  
 الجمعة ان اشتغل بالطهارة) بالماء (ان تفوته صلاة الجمعة لم يتيمم) لانها لها خلف  
 (ولكنه يتوضا فان ادرك الجمعة صلاها والا) اي وان لم يدرك الجمعة (صلى الظهر

اربعا) قيد به لازالة الشبهة حيث كانت الجمعة خلفا عن الظهر عندنا فربما ترد  
الشبهة على السامع انه يصلي ركعتين (وكذلك اذا ضاق الوقت فغشي ان توضحا  
فات الوقت لم يتيم) لانه يقضى (ولكنه يتوضأ ويصلي) ان فات الوقت  
(فأنته) اي قضاء (والمسافر اذا نسي الماء في رحله فتيم وصلى ثم ذكر الماء)  
بعد ذلك في الوقت او بعده جوهره (لم يعد صلاته في قول ابى حنيفة ومحمد

رخيمه الله) لانه لاقدرة بدون العلم وهي المراد بالوجود هدايه (وقال ابو يوسف  
يعيدها) لان رحل المسافر معدن الماء عادة فيفترض الطلب عليه والخلاف  
فيما اذا وضعه بنفسه او غيره بأمره والا فلاعادة اتفاقا قيد المذكور بما بعد الصلاة  
حيث قال ثم ذكر الماء لانه اذا ذكر وهو في الصلاة يقطع ويعيد اجاعا وقيد  
بالنسيان احترازا مما اذا شك او ظن ان مائه في فصلي بالتيم ثم وجدته فانه يعيد  
اجاعا وقيد بقوله في رحله لانه لو كان على ظهره او معلقا في عنقه او موضوعا بين  
يديه فتسبيه وتيم لا يجوز اجاعا لانه نسي ما لا ينسى فلا يغتبر نسيانه وكذا  
لو كان في مؤخر الدابة وهو سائقها او في مقدمها وهو قائدها او راكبها لا يجوز  
اجاعا جوهره (وليس) بل لازم (على التيم اذا لم يطلب على ظنه ان يقر به ماء

ان يطلب الماء) قال في الجوهرة هذا في القلوات اما في الثمران فيجب الطلب  
لان العادة عدم الماء في القلوات وهذا القول يتضمن ما اذا شك وما اذا لم يشك  
لكن يفترقان فيما اذا شك يستحب له الطلب مقدار القلوة ومقدارها ما بين ثلاثمائة  
ذراع الى اربعمائة وان لم يشك يتيمه (فان غلب على ظنه ان هناك ماء) بامارة  
او اخبار عدل (لم يحجز له ان يتيم حتى يطلبه) مقدار القلوة ولا يبلغ ميلا كيلا يتقطع  
عن رفيقه هدايه ولو بعث من يطلبه كفاء عن الطلب بنفسه وان ييم من غير طلب  
وصلى ثم طلبه فلم يجد وجب عليه الاعادة عندهما خلافا لابي يوسف جوهره

(وان كان مع رفيقه ما يطلبه منه قبل ان يتيم) لعدم المنع غالبا (فان منعه منه ييم)  
لتحقق الحجز ولو تيم قبل الطلب اجزاء عند ابى حنيفة لانه لا يلزمه الطلب  
من ملك الغير وقال لا يحجزه لان الماء مبذول عادة واختاره في الهداية ولو ابى  
ان يعطيه الا بثن المثل وعنده ثمة لا يحجزه التيم لتحقيق القدرة ولا يلزمه  
تحمل الغبن الفاحش لان الضرر مسقط هدايه \* باب المسح على الخفين \*  
عقبه للتيم لان كلا منهما مسح ولان كلا منهما بدل عن الغسل وقدم التيم لانه بدل

بطل  
في مقدار القلوة

طلب  
في المسح على الخفين

عن الكل وهذا يدل عن البعض (المسح على الخفين جائز بالسنة) والاخبار فيه مستنيضة حتى قيل ان من لم يره كان مبتدعا لكن من رآه ثم لم يمسح اخذ بالعزيمة كان ما جورا هدايه وفي قوله بالسنة اشارة الى رد القول بان ثبوته بالكتاب على قراءة الخفض (عن كل حدث موجب الوضوء) احتراز عما موجهه الغسل لان الرخصة للخرج فيما يتكرر ولا خرج في الجباة ونحوها (اذا لبس الخفين على طهارة كاملة ثم احدث) اى بعد اكمال الطهارة وان لم تكن كاملة عند اللبس كان غسل رجليه ولبس خفيه ثم اكمل الطهارة بعده بحيث لم يحدث الا بعد اكمال الطهارة جاز له المسح (فان كان مقيما مسحا يوما وليلة وان كان مسافرا مسح ثلاثة ايام وليلاتها ابتداءا عقيب الحدث) لان الخف مانع سرية الحدث فتعتبر المدة من وقت المنع (والمسح على الخفين) محله (على ظاهرهما) فلا يجوز على باطن الخف وعقبه وساقه لانه معدول عن القياس فيراعى فيه جمع ما ورد به الشرع هداية والسنة ان يكون المسح (خطوطا بالاصابع) فلو مسح براخه جاز ويبدأ بالمسح (من روس الاصابع الى) مبداء (الساق) ولو عكس جاز (وفرض ذلك) المسح (بقدر ثلاث اصابع من اصغر اصابع اليد) طولا وعرضا وقال الكرخي من اصابع الرجل والاول اصح اعتبار الآلة المسح هداية ولا يجوز المسح على خف فيه خرق كبير (بموحدة او مثله وهو ما) (يبين منه مقدار ثلاث اصابع من) اصغر (اصابع الرجل) وهذا لو الخرق على غير اصابعه وعقبه فلو على الاصابع اعتبر نفسها ولو كبرا ولو على القعب اعتبر به واكثره ولو لم ير القدر المانع عند الشئ لصلابته لم يمنع وان كثرا لو انفقت الطهارة دون البطانة در (وان كان) الخرق (اقل من ذلك) القدر المذكور (بجاء) المسح عليها لان الاختلاف لا تخلو عن قليل الخرق عادة فيلحقهم الخرج في النزاع وتخلو عن الكثير فلا خرج هدايه (ولا يجوز المسح على الخفين لمن وجب عليه الغسل) والمنى لا يلزم تصويره فالاشتغال به اشتغال بما لا يلزم تحصيله (وينقض المسح على الخفين ما ينقض الوضوء لانه بعضه) (وينقضه ايضا نزع الخف) لسرية الحدث الى القدم حيث زال المانع وكذا نزع احدهما لتعذر الجمع بين الغسل والمسح في وظيفة واحدة (و) ينقضه ايضا (مضى المدة) الموقته له (فاذا مضت المدة نزع

خفيه وغسل رجليه ) فقط ( وصلى وليس عليه إعادة بقية الوضوء ) وكذا  
إذا نزع قبل المدة لانه عند النزاع ومضى المدة يسرى الحدث السابق الى القدمين  
فصار كانه لم يغسلهما وحكم النزاع يثبت بخروج القدم الى الساق لانه  
لا معتبر به في حق المسح وكذا باكثر القدم هو الصحيح هدايه ( ومن ابتداء المسح  
وهو مقيم فسافر قبل اتمام يوم وليلة مسح ثلاثة ايام ولياليها ) لانه حكم متعلق  
بالوقت فيعتبر فيه اخره بخلاف ما اذا استكمل المدة ثم سافر لان الحدث قد سرى  
الى القدم والخف ليس بدافع هدايه ( ومن ابتداء المسح وهو مسافر ثم اقام ) بان دخل  
مصره او نوى الاقامة في غيره ( فان كان ) استكمل مدة الاقامة بان كان ( مسح  
يوما وليلة ) او ( اكثر ) لزمه نزع خفيه وتغسل رجليه ) لان رخصة السفر  
لا تبقى بدونه ( وان كان ) لم يستكمل مدة الاقامة بان كان ( مسح ) اقل من يوم وليلة  
ثم مسح يوم وليلة ) لانها مدة الاقامة وهو مقيم ( ومن لبس الخرموني ) وهو مما يلبس  
فوق الخف والجمع الخراميق مثل عصفور وعصافير مصباح ويقال له الموق  
( فوق الخف مسح عليه ) بشرط لبسه على طهارة وكونه لو انفرد بجاز المسح  
عليه بخلاف ما اذا لبسه بعد ما احدث او كان من كرباس او فيه خرق  
مانع فلا يصح المسح ( ولا يجوز المسح على الجوربين ) رقيقين كانا او ثخينين  
( عند ابى حنيفة رضى الله عنه الا ان يكونا مجلدين ) اى يجمل الجلد على  
ما يستر القدم منهما الى الكعب ( او منطلي ) اى يجعل الجلد على ما يلي الارض  
منهما خاصة كالنعل للرجل ( وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يجوز  
المسح عليهما سواء كانا مجلدين او منطليين اولا ( اذا كانا ثخينين ) بحيث يستمكن  
على الرجل من غير شد ( ولا يشقان الماء ) اذا مسح عليهما اى لا يجذبانه  
ويتغذانه الى القدمين وهوتا كيد للثخانة قال في الصحيح وعنه انه رجع الى  
قولهما وعليه الفتوى هدايه اه وتحاصله كما في شرح الجامع لقاضى خان  
ونصه ولو مسح على الجوربين فان كانا ثخينين منطليين جاز بالاتفاق وان  
لم يكونا ثخينين منطليين لا يجوز بالاتفاق وان كانا ثخينين غير منطليين لا يجوز في  
قول الامام خلافا لصاحبيه وروى ان الامام رجع الى قولهما في المرض الذى  
مات فيه اه ( ولا يجوز المسح على العمامة والقلنسوة ) بفتح القاف وضم  
السين وهى في الاصل ما يجعله الاعاجم على رؤسهم اكبر من الكوفية ثم

اطلق على ما تدار عليه العمامة ( والبرقع ) ما تبعه المرأة على وجهها  
 ( والقفازين ) ثنية قفاز كعكاز ما يجعل على اليدين لئلا تزر على الذراعين  
 يلبسان من شدة البرد ويتخذ الصياد من جلد اوباد يغطي به الكف والاصابع  
 اتقاء محالب الصقر وذلك لان المسح على الخف ثبت بخلاف القياس فلا  
 يلحق به غيره ( ويجوز المسح على الجبار ) جمع جبيرة وهي عيدان تلف بمخرق  
 او ورق وتربط على العضو المنكسر ( وان شدها على غير وضوء ) او جنبا  
 لان في اشتراط الطهارة في تلك الحالة حرجا وهو مدفوع ولان غسل ما تحتها  
 قد سقط وانتقل اليها بخلاف الخف ( فان سقطت عن غير بثر لم يبطل المسح  
 لان العذر قائم والمسح عليها كالغسل لما تحتها ما دام العذر باقيا  
 ( وان سقطت عن برة بطل ) المسح زوال العذر وان كان في الصلاة استقبل  
 لانه قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل هداية ( \* باب الحيض \* ) لما ذكر  
 الاحداث التي يكثر وقوعها عقبها ذكر ما يكثر بالحيض لكثرة واصالته  
 والافهى ثلاثة حيض ونفاس واستحاضة فالحيض لغة السيلان وشرعا  
 دم من رحم امرأة سليمة عن داء ( اقل الحيض ثلاثة ايام وليا لهما ) الثلاث  
 فالاضافة لبيان العدد المقدر بالاساعات الشككية لا للاختصاص فلا يلزم  
 كونها ليالى تلك الايام فلو رآته في اول النهار يكمل كل يوم بالليلة المستبلة  
 ( وما نقص من ذلك فليس بحيض ) انما ( هو استحاضة ) لقوله صلى الله عليه وسلم  
 اقل الحيض للجارية البكر والنب ثلثة ايام وليا لهما واكثره عشرة ايام وعن ابى يوسف  
 يومان واكثر الثالث اقامة للاكثر مقام الكل قلنا هذا نقص عن تقدير الشرع  
 هداية ( واكثره عشرة ايام ) وعشر ايام ( وما زاد عليها فهو استحاضة ) لان  
 تقدير الشرع يمنع الحاق غيره به ( وما تراه المرأة من الحرة ) والسود اجماعا  
 ( والصفرة والكدرية ) والترية على الاصح ( في ايام الحيض فهو حيض حتى ترى  
 البياض الخالص ) قيل هو شئ يشبه المخاط يخرج عند انتهاء الحيض وقيل  
 هو القطن الذي تختبر به المرأة نفسها اذا خرج ايض فقد طهرت جوهره  
 ( والحيض يسقط عن الحائض الصلاة ) لان في قضائها حرجا لنضاعفها  
 ( ومحرم عليها الصوم ) لانه يتنافيه ولا يسقطه لعدم الحرج في قضائه ولذا قال  
 ( وتنفى ) اى الحائض والنفساء ( الصوم ولا تقضى الصلاة ولا تدخل ) الحائض

بطل  
 في احكام الحيض

وكذا النفس والجنب (المسجد ولا تطوف بالبيت ولا يأت بها زوجها) لجرمة ذلك كله ولا يجوز الحيض ولا نفسا (ولا جنب قراءة القرآن) وهو باطلا فبهيم الآية وما دونها وقال الطحاوي يجوز لهم ما دون الآية والأول أصح قالوا إلا أن لا يقصد بما دون الآية القراءة مثل أن يقول الحمد لله يزيد الشكر أو بسم الله عند الكل أو غيره فإنه لا بأس به لا نهما لا يمنعان من ذكر الله جوهرة (و) كذا (لا يجوز) لهم ولا (لحدث من المصحف) ولا جلله (إلا أن يأخذه بفلافه) النجافي كالجراب والخريطة بخلاف المتصل به كالجلد المشري هو الصحيح وهذا لا يجوز له وضع الأصابع على الورق المكتوب فيه لانتجاع له وكذا مس شيء مكتوب فيه شيء من القرآن من لوح أو درهم أو غير ذلك إذا كان آية نامة الأبصرته وأما كتب النفس غير فلا يجوز له مس موضع القرآن منها وله أن يمس غيره بخلاف المصحف لأن جميع ذلك تبع له والكل من الجوهرة (وإذا انقطع دم الحيض لأقل من عشرة أيام) ولو لتتمام عاداتها (لم يحزن) أي لم يحمل (وطئها حتى تغسل) أو تميم بشرطه وإن لم تصل به في الأصح جوهرة (أو يمضي عليها وقت صلاة كامل) بأن تجدد من الوقت زمن يسع الغسل ولبس اثياب والتحرمة وخرج الوقت ولم تصل لأن الصلاة صارت دينافي ذمتها فطهرت حكما ولو انقطع الدم لدون عاداتها فوق الثلاث لم يقربها حتى تمضي عاداتها وإن اغتسلت لأن العود في العادة غالب فكان الاحتياط في الاجتناب هداية (فإن انقطع دمها عشرة أيام جاز وطئها قبل الغسل) لأن الحيض لا أمر به له على العشرة إلا أنه لا يستحب قبل الغسل للنهي في القراءة بالتشديد هداية (والطهر إذا تخلل بين الدمين في مدة الحيض فهو كالدم الجاري) المتوالى وهذا إحدى الروايات عن أبي حنيفة ووجهه أن استيعاب الدم مدة الحيض ليس بشرط بالاجماع فيعتبر أوله وآخره كالنصاب في الزكاة وعن أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة وقيل هو آخر أقواله أن الطهر إذا كان أقل من خمسة عشر يوما لا يفصل وهو كماله كالدم المتوالى لأنه طهر فاسد فيكون بمنزلة الدم والاختصاص القول أيسر هداية قال في السراج وكثير من المتأخرين افتوا به لأنه أسهل على المفتي والمستفتي وفي القمح وهو الأولى (وأقل الطهر) الفاصل بين الحيضين أو النفاس والحيض (خمس عشرة يوما) وخمس عشرة ليلة وأما الفاصل بين النفاسين فهو ونصف حول فلو كان أقل من ذلك كانا توأمين

مطل  
في دم الاستحاضة

والنفاس من الاول فقط (ولا غاية لا كثرة) وان استغرق العمره ستاني (ودم الاستحاضة) و(هو ما تراه المرأة اقل من ثلاثة ايام او اكثر من عشرة ايام) في الحيض او اكثر من اربعين في النفاس وكذا ما زاد على العادة وجاوز اكثرهما كما يأتي بعده وما تراه صغيرة وحامل وآيسة مخالف لاعتادها قبل الاياس (فحكمه حكم الرعاف) الدائم (لا يمنع الصوم ولا الصلاة ولا الوطئ) الحديث توضي وصلي وان قطر الدم على الحصى وإذا عرف حكم الصلاة عرف حكم الصوم والوطئ بالاولى لان الصلاة احوج الى الطهارة (وان زاد الدم على عشرة ايام للمرأة عادة معروفة ردت الى عاداتها) المعروفة (وما زاد على ذلك فهو استحاضة فتقضى ما تركت من الصلاة بعد العادة قيد بالزيادة على العشرة لانه اذا لم يتجاوز العشرة يكون المرنى كله حيضاً وتنتقل العادة اليه (وان ابتدأت) المرأة (مع البلوغ استحاضة) واستمر بها الدم (فحيضها عشرة من كل شهر) من اول مارات (والباقي) اى عشرون يوماً (استحاضة) وهكذا بدأها عشرة حيض وعشرون استحاضة واربعون نفاس حتى تطهر او تموت قال السرخبي في المبسوط المتدأة حيضها من اول مارات عشرة وطهرها عشرون الى ان تموت او تطهر اه ومثله في عامة المعبرات ونقل العلامة نوح افندي الاتفاقى عليه فانقله الشرنبلالى في شرح مختصره خلافاً للصحيح فتنه وان كانت المبتدة الدم مقادرة ردت لعاداتها حيضاً وطهرها الا اذا كانت عاداتها في الطهر ستة اشهر فاكثر فزدت الى ستة اشهر الا ساعة فراق بين الطهر والحبل وان نسبت عاداتها ففى الحجرة والكلام عليها مستوفى في المطولات وقد استوفينا الكلام عليها في رسالتنا في الدماء المسماة بالمطالب المستطابة في الحيض والناس والاستحاضة في رام استيفاء الكلام وشفاء الاوام فعليه بها فانها وافية المرام (والاستحاضة ومن) بمعناها كن (به سلس البول والرعاف الدائم والجرح الذى لا يرقاء) دمه اى لا يسكن واستطلاق البطن وانفلات الريج ودمع العين اذا كان يخرج عن علة وكذا كل ما يخرج عن علة ولو من الذن او ثدى او بيرة (يتوضئون لوقت كل صلاة) مفروضة حتى لو توضع المعذور لصلاة العيد له ان يصلى الطهر به عندهما وهو الصحيح هدايه (فصلون بذلك الوضوء في الوقت ما شأوا من الفرائض) والواجبات اداء وقضاء (والنوافل) فاذا خرج الوقت بطل وضوهم (اى ظهر الحدث السابق) وكان

مطل  
في حكم المبتدأة

مطل  
في حكم الاستحاضة واصحاب  
الاعذار

عليهم

عليهم استيناف الوضوء لصلاة اخرى) ولا يبطل وضوئهم قبل خروج الوقت  
الا اذا طرأ حدث آخر مخالف لعذرهم وانما قلنا ظهر الحدث السابق لان  
خروج الوقت ليس بناقض لكن لما كان الوقت ما نعا من ظهور الحدث دفعا  
للمخرج فاذا خرج زال المانع فظهر الحدث السابق حتى لو توجسا المذوور على انقطاع  
ودام الى خروج الوقت لم يبطل لعدم حدث سابق ثم يشترط ثبوت العذران  
يستوعبه العذر تمام وقت صلاة مفروضة وذلك بان لا يجدي في جميع وقتها زمان  
يتوضا ويصلي فيه خالي عن المذوور ولو بالانقصار على المفروض وهذا شرط ثبوت  
العذر في الابتداء ويكتفي في البقاء وجوده في كل وقت ولو مرة وفي الزوال يشترط  
استيعاب الانقطاع وقتها كاملا بان لا يوجد في جزء منه أصلا (تنبيه) لا يجب  
على المذوور غسل الثوب ونحوه اذا كان بحال لو غسله تنجس قبل الفراغ من  
الصلاة (خاتمة) يجب رد عذر المذوور ان كان يرتد وتقليله بقدر الامكان  
ان كان لا يرتد قال في البحر ومتي قدر المذوور على رد السبلان برباط او حشوا وكان  
لو جلس لا يسيل ولو قام سالي وجهرده وخرج عن ان يكون صاحب عذر ويجب  
عليه ان يصلي جالسا بالايما ان كان يسيل باليلان لان ترك السجود اهون من  
الصلاة مع الحدث اه (والنفاس هو الدم الخارج عقب الولادة) ولو نحر وج اكثر الولد

ولو متقطعا عضوا عضوا (والدم الذي تراه المرأة الحامل وما تراه المرأة حال ولا بدتها قبل  
خروج الولد) او اكثر (استحاضة) فتتوضا ان قدرت او تنيم وتومي بصلاة ولا تؤخر  
فاعدوا الصحيح القادر در (واقل النفاس لاحدله) لان تقدم الولد علامة الخروج  
من الرحم فاغنى عن امتداد يجعل علما عليه بخلاف الحيض (واكثره اربعون  
يوما) لحديث الترمذي وغيره (وما زاد على ذلك فهو استحاضة) لو مبتدأة  
واما المتأخرة فحكمها كما ذكره بقوله (واذا تجاوز الدم على الاربعين وقد كانت  
هذه المرأة ولدت قبل ذلك ولها عادة في النفاس ردت الى ايام عاداتها) فنقض  
ما تركت من الصلاة بعد العادة كما مر في الحيض (وان لم يكن لها عادة)  
معروفة (فابتداء نفاسها اربعون يوما) لانه ليس لها عادة ترد اليها فاخذله  
بالاكثر لانه الشيق (ومن ولدت ولدين) او اكثر (في بطن) اي حل (واحد)  
وذلك بان يكون بينهما اقل من ستة اشهر ولو ولدت اولادا بين كل ولدين اقل  
من ستة اشهر وبين الاول والثالث اكثر جملته بعضهم من بطن واحد منهم ابو

مطل  
لا غسل ثوب المذوور

مطل  
ووضوب رد العذر

مطل  
في بيان النفاس



على الدقائق قمتان قال في الدر وهو الأصح (ففا سها ما خرج من الدم  
عقيب الولد الأول عند أبي حنيفة وأبي يوسف) لأنه ظهر انفتاح الرحم فكان  
المرئي عقيب نفاسه ما تراه عقيب الثاني أن كان قبل الأربعين فهو نفاس الأول  
لتمامها واستحاضة بعدها فتغسل وتصلى وهو الصحيح يخرج عن النهاية (وقال محمد  
وغيره رحمهم الله من الولد الثاني) لأن حكم النفاس عندهما تعلق بالولادة  
كانت قضاء العدة وهي بالآخر اتفاقاً قال في الصحيح والصحيح هو القول الأول واعتمده  
الإمام المحققون \* باب الانجاس \* لما فرغ من بيان النجاسة الحكمية والطهارة  
عنها شرع في بيان الحقيقية ومنيلها وتقسيمها ومقدار المعفو عنه منها  
وكيفية تطهير محلها وقدمت الأولى لأنها أقوى إذ بقيت الباقي منها  
يتمتع جواز الصلاة بالاتفاق والنجاس جمع نجس بكسر الجيم كما ذكره تاج  
الشرعية لا جمع نجس بفتحين كما وقع لكثير لأنه لا يجمع قال في العباب  
النجس ضد الطاهر والنجاسة ضد الطهارة وقد نجس بنجس كسميع يسمع  
وكرم بكرم وإذا قلت رجل نجس بكسر الجيم ثبت وجعت وبفتحها  
لم تنن ولم يجمع وتقول رجل ورجلان وامرأة ونساء نجس اه وتامه  
في شرح الهداية للعيني (تطهير النجاسة) أي محلها (واجب) أي لازم (من  
بدن المصلي وثوبه والمكان الذي يصل على عليه) لقوله تعالى وثيابك فطهر  
وأذا وجب تطهير الثوب وجب في البدن والمكان لأن الاستعمال في حالة الصلاة  
يشمل الكل (ويجوز تطهير النجاسة بالماء وبكل مانع) أي سائل (طاهر) قالع  
للنجاسة كما عبر عنه بتوابعه (يمكن إزالته) بأن ينصرف بالعصر وذلك  
(كالخل وماء الورد) والماء المستعمل ونحو ذلك كالاستخرج من القول لأنه  
قالع ومزيل والطهورية بالقاع وإزالة النجاسة المجاورة فإذا انتهت أجزاء  
النجاسة بقي طاهراً بخلاف نحو لبن وزيت لأنه غير قالع (وإذا أصابت الخف  
ونحوه كمنزل) نجاسة لها جرم) بالكسر الجسد والمراد به كل ما يرى  
بعد الخفاف كالروث والعذرة والمني ولو من غيرها كغمر وبول أصابه تراب به  
بغنى در (لجفت) النجاسة (فذلكه) أي الخف ونحوه (بالأرض) ونحوها  
(جان) لأن الجلد أصله لا يمتدأخذه أجزاء النجاسة الا قليلاً ثم يجتذبه الجرم إذا  
جفت فإذا زال زال ما قام به وفي الرطب لا يجوز حتى يفصله لأن السج بالارض

بطل  
في حكم الانجاس

يكثره ولا يطهره هدايه (والمنى نجس) نجاسة مظلطة (يجب غسل رطبه واذا  
 جف على الثوب) ولو جديدا مبطنا وكذا البدن في ظاهر الرواية (انجزا  
 فيه الفرك) لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة فاحسليه ان كان رطبا وافرغيه  
 ان كان يابسا (والنجاسة اذا اصابته المرأة او السيف اكتفى بمسحهما) بما  
 يزول به اثرها ومثلهما كل صقيل لامستام له كزجاج وعظم وآنية مدهونه  
 وظفر لانه لا يداخله النجاسة وما على طئاهره يزول بالمسح (واذا اصابته  
 الارض نجاسة نجفت بالنمس) او نحوها قال في الجوهره التقيد بالشمس  
 ليس بشرط بل لو جفت بالظل فالحكم كذلك اه (وفذهب اثرها) الاثر  
 اللون والظلم والرائحة (جازت الصلاة على مكانها) لكن لا يجوز التيمم منها  
 لان المشروط للصلاة الطهارة والتيمم الطهورية وحكم آجر مفروش وشجر  
 وكلاء قائمين في الارض كذلك فيطهر بالخفاف (ومن اصابته من النجاسة  
 المظلطة كالدلم والبول) من غير ما كولى اللحم ولو من صغير لم يطعم (والغائط  
 والخمر) وخره طبر لا يزرعى في الهوى كدجاج وبط وأوز (مقدار الدرهم  
 فاندونه جازت الصلاة معه) لان القليل لا يمكن التحرز عنه فيجعل عتقا وقدرناه  
 بقدر الدرهم اخذنا عن موضع الاستنجا (فان زاد) عن الدرهم (لم يجز) الصلاة  
 ثم يروى اعتبار الدرهم من حيث المساحة وهو قدر عرض الكف في الصحيح  
 ويروى من حيث الوزن وهو الدرهم الكبير المثقال وقيل في التوفيق بينهما ان الاولى  
 في الرقيق والثانية في الكثيف وفي النبايع وهذا القول اصح وفي الزاهدى قيل  
 هو الاصح واختاره جماعة وهو اولى لما فيه من اعمال الروايتين مع مناسبة التوزيع  
 (وان اصابته من النجاسة المخففة كبول ما يؤكل لحمه) وبه الفرس وقيد بالبول  
 لان نجاسة البقر والروث والخثى غليظة عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد  
 خفيفة قال الشربلالى وهو الاظهر لمعوم البلوى بائلاء الطرق بها وظهرها  
 محمد آخره وقال لا يمنع الروث وان غش لما رأى من بلوى الناس من ائلاء الطرق  
 والخانات بها لما دخل الرى مع الخليفة وقاس المشايخ عليه طين بخارى لان ممشى  
 الناس والدواب واحداه (جازت الصلاة معه ما لم يبلغ زرع) جميع (القوم)  
 يروى ذلك عن ابى حنيفة لان التقدير فيه بالكثير الفاحش والربع ملحق  
 بالكل في حق بعض الاحكام هداية وصححه في البسوط وهو ظاهر ما مشى عليه

اصحاب التون وقيل ربع الموضع الذي اصابه كالذيل والكم والدخريص ان كان  
 المصاب ثوبا ورع العضو المصاب كاليد والرجل ان كان بدنا وصححه في التحفة  
 والمحيط والمجتبي والسراج وفي الحقايق وعليه الفتوى وقيل ربع ادنى ثوب تجوز  
 فيه الصلاة كالمتر قال الاقطع وهذا اصح ما روى فيه اه فقد اختلف التصحيح  
 كما ترى لكن ترجح الثاني بان الفتوى عليه وهو الاحوط فثبت في الفتح  
 وقوله يعني صاحب الهداية لان التقدير فيه بالكثير الفاحش بعيد ان اصل الروى  
 عن ابي خبيفة ذلك على ما هو دأبه في مثله من عدم التقدير فاعدا فاحشا  
 منع وما لا فلا اه وانما عدلوا عن التعبير بالكثيرا لفتاحش الى التقدير بالربع  
 تبسيرا على الناس سيما من لا راي له من العوام كما مر على نظيره الكلام وبه ظهر  
 الجواب عما اذا اصاب الثوب او البدن من الجس الخفيف المتجسد مقدار كثير الا  
 انه لم يتركه لا يبلغ الربع فهل يتنع وما القدر المانع ولا شك انه اذا كان كثيرا فاحشا  
 يتنع وان لم يبلغ الربع لزاك لما علمت انه اصل المروى عن الامام ويحد القدر  
 المانع فيه تبسيرا بانه ان كان بحيث لو كان ما ناعا بلغ الربع منع والا فلا (وتطهير)  
 محل (النجاسة التي يجب غسلها على وجهين) لان النجاسة اما ان تكون لها  
 عين مريئة اولا (فما كان له عين مريئة) كالدمل (فطهارتها) اى  
 النجاسة والمراد محلها (زوال عينها) ولو بمرارة على الصحيح وعن الفقيه ابي جعفر  
 انه يغسل مرتين بعد زوال العين الحاقا لها بغير مريئة غسلت مرة (الا ان يبقى  
 من اثرها) كما هو اوريد (ما يشق ازالها) فلا يضر بقاؤه ويغسل الى ان يصفوا الماء  
 على الراجح والمثمة ان يحتاج في ازالته الى غير الماء القراح كخرس او صابون  
 او ماء جار (وما ليس له عين مريئة) كالبول (فطهارتها ان يغسل) اى محل النجاسة  
 (حتى يغلب على ظن الفاعل انه) اى المحل (قد طهر) لان التكرار لا بد منه  
 للاستحراج ولا يقطع بزواله فاعتبر غالب الظن كما في امر القبة وانما قدروا  
 بالثلاث لان غالب الظن يحصل عنده فاقيم السبب الظاهر مقامه تسيرا ويتأيد  
 ذلك بمحدث المستيقظ من مثامه ثم لا بد من العصر في كل مرة في ظاهر الرواية  
 لانه هو المستخرج هداية (والاستبراء سنة) مؤكدة للرجال والنساء (يجزى  
 فيه) لاقامة السنة (الحجر وما قام مقامه) من كل عين طاهرة فاعلة غير محترمة  
 ولا متقومة كددر (يمسحه) اى المخرج (حتى ينقيه) لان المقصود هو الانقاء

بطل  
 في تطهير النجاسة

بطل  
 في بيان الاستبراء

فيصير ما هو المقصود ( وليس فيه ) أى الاستنجاء ( عدد مستون ) بل مستحب  
 فيستحب الثلاث ان حصل التنظيف بما دونها والا جعلها وثرا ( وغسله ) أى  
 المخرج ( بالماء ) بعد الا نقاء بالحجر او لا ( افضل ) اذا كان بلا كشف عورة عند  
 من يراه اذامعه فيتركه لانه حرام يفسق به فلا يتركه لاقامة الفضيلة ( فان تجاوزت  
 النجاسة مخرجها ) وكان التجاوز بانفراده اسقوط اعتبار ذلك الموضع اكثر  
 من الدرهم ( لم يجر فيه ) أى في طهارته ( الا الماء ) او المانع فلا يطهر بالحجر  
 لانه من باب ازالة النجاسة الحقيقية عن البدن ( ولا يستنجى بعظم ولا بروث )  
 لورود النهى عنه ( ولا بطعام ) لادى او بهيمة لانه اتلاف واهانة ( ولا بينه )  
 لورود النهى عنه ايضا الامن عذر باليسرى يمنع الاستنجاء بها \* ( كتاب الصلاة )  
 شروع في المقصود بعد بيان الوسيلة والصلاة لغة الدعاء قال الله تعالى وصل  
 عليهم اى ادع لهم وشرعا الافعال المخصوصة المفتحة بالتكثير المختمة بالتسليم  
 وهى فرض عين على كل مكلف ولكن تؤمر بها الاولاد لسبع سنين وتضرب  
 عليها العشرة ولا نخشه ويكفر بما حدها وتاركها عمدا كسلا يجلس ويضرب  
 حتى يصلى ( اول وقت الفجر ) قدمه لعدم الخلاف في طرفيه بخلاف غيره كما  
 ستقف عليه ( اذا طلع الفجر الثاني ) السمي بالصادق ( وهو البياض المفترض  
 في الافق ) بخلاف الاول السمي بالكاذب فانه يخرج مستطिला في الافق ثم تعقبه  
 ظلمة والافق واحد الافاق وهى اطراف السماء ( وآخر وقتها ما لم تطلع الشمس )  
 اى قبيل طلوعها ( واول وقت الظهر اذا زالت الشمس ) عن كبد السماء  
 ( وآخر وقتها عند ابي حنيفة رحمه الله اذا صار ظل كل شئ مثله سوى فيئ  
 الزوال ) اى الفئ الذى يكون وقت الزوال هذا ظاهر الرواية عن الامام نهاية وهى  
 رواية محمد في الاصل وهو الصحيح كافي النبايع والبدائع والغاية والمنية والمحيط  
 واختاره برهان الشريعة المحبوبي وعول عليه النسفي ووقفه صدر الشريعة  
 ورجح دليله وفي الغاية وهو المختار واخاره اصحاب المتن وارتضاء الشارحون  
 وقد بسط دليله في معراج الدراية ثم قال والاخذ في الاحتياط في باب العبادات اولى  
 اذ هو وقت العصر بالاتفاق فيكون اجود في الدين لتبوت برائة الذمة بيقين  
 اذ تقديم الصلاة على الوقت لا يجوز بالا جاع ويجوز التأخير وان وقعت قضاء اه  
 ( وقالوا ) رحمه الله تعالى اخر وقتها ( اذا صار ظل كل شئ مثله ) سوى فيئ

ظل  
 كتاب الصلاة

الزوال فانه مستثنى على الروايتين جميعا وهو رواية عنه ايضا وبه قال زفر والائمة  
الثلاثة قال الطحاوى وبه نأخذ وفي غرر الاثر وهو المأخوذ به وفي البرهان وهو  
الظاهر لبيان امامة جبريل وهو نضر في الباب وفي الفيض وعليه عمل الناس  
اليوم وبه ينفي كذا في الدرر تعقبه شيخنا في حاشيته فراجعته قال شيخنا والاحسن  
ما في السراج عن شيخ الاسلام أن الاحتياط أن لا يؤخر الظهر الى المثل ولا  
يصلي العصر حتى يبلغ المثلين ليكون موثقا بالصلاة في وقتها بالاجماع اهـ (واول  
وقت العصر اذا خرج وقت الظهر على) اختلاف (القولين) من المثلين او المثل

(واخر وقتها لما لم تغرب الشمس) اي قبيل غروبها (واول وقت المغرب اذا غربت  
الشمس وآخر وقتها لما لم يغرب الشفق وهو) اي الشفق الموقته (البياض الذي)  
يسمر (في الافق بعد) غيبة (الجمرة) بثلاث درج كما بين الفجرين كما حققه العلامة  
الشيخ خليل الكامل في حاشيته على رسالة الاسطرلاب حيث قال التفاوت بين  
الفجرين ويكتد بين الشفقين الاحمر والابيض انما هو بثلاث درج وهذا  
(عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لولا انما هو الجمرة) وهو رواية عنه ايضا وعليها  
الفتوى كما في الدراية ويجمع الروايات وشروح المجمع وبه قالت الثلاثة وفي شرح  
المنظومة وقد جاء عن أبي حنيفة انه يرجع عن قوله وقال انه الجمرة لما ثبت عنه  
من حل غامة الصحابة الشفق على الجمرة وعليه الفتوى اهـ وتبعه الحبوبى وصدر  
الشريعة لكن تعقبه العلامة قاسم في تصحيحه وسبقه شيخه الكمال في الفتح  
فصحما قول الامام ومشى عليه في البحر قال شيخنا لكن تعامل الناس اليوم  
في عامة البلاد على قولها وقد أبدى في انهر تبعاً للنقابة والوقاية والدر والاصلاح  
ودر البحار والامداد والمواهب وشرح البرهان وغيرهم مصرحين بان عليه

الفتوى اهـ (واول وقت العشاء اذا غاب الشفق وآخر وقتها لما لم يطلع الفجر)  
اي قبيل طلوعه (واول وقت الوتر بعد العشاء) عندهما وعند الامام وقته وقت  
العشاء الا أن فعله محترق على فعل العشاء فلا يقدم عليها عند التذکر  
والاختلاف في وقتها فرع الاختلاف في صفتها جوهرية (واخر وقتها لما لم يطلع

الفجر) وفاقد وقتها غير مكلف بهما كما جزم به في النكح والتمتع والدر وبه  
أفتى البقال وغيره (ويستحب الاسفار بالفجر) لقوله صلى الله عليه وسلم اسفروا  
بالفجر فانه اعظم للاجر قال الترمذى حديث حسن صحيح والاسفار الاضاء يقال

الدرية اربع دقائق  
٤٥ ط

بطل  
في الاوقات المستحبة

مطل  
في حد الاسفار

اسفر الفجر اذا اضاء واسفر الرجل بالصلاة اذا صلاها في الاسفار مصباح  
وحد الاسفار المستحب ان يكون بحيث يؤديها بترتيل نحو سستين او اربعين  
آية ثم يعيدها بطهارة لو فسدت وهذا في حق الرجال واما النساء فالافضل لهن  
الجلس لانه استروفي غير الفجر ينتظرون فراغ الرجال من الجماعة كذا في المبني  
ومعراج الدراية (و) يستحب (الابراد بالظهر في الصيف) بحيث يمشي في الظل  
لقوله صلى الله عليه وسلم ابردوا بالظهر فان شدة الحر من فيح جهنم رواه البخاري  
وسواء فيه صلاته مفردا او بجماعة والبلا دالحارة وغيره في شدة الحر وغيره كذا  
في معراج الدراية (و) يستحب (تقديمها في الشتاء) والبيع والخريف كالفي الإمداد  
عن مجمع الروايات (و) يستحب (تأخير العصر) مطلقا توسعة للتوافل (ما لم تنهي  
الشمس) بذهاب ضوءها فلا يتخير فيها البصر هو الصحيح هداية (و) يستحب  
(تجمل المغرب) مطلقا فلا يفصل بين الإذان والإقامة الا بقدر ثلاث آيات  
او جلسة خفيفة (و) يستحب (تأخير العشاء الى ما قبل ثلث الليل) الاول  
في غير وقت الغيم فيندب نجله فيه (ويستحب في الوتر لمن يالف صلاة الليل)  
وينق بالانتهاء (ان يؤخر الوتر الى آخر الليل) ليكون آخر صلاته فيه (فان لم ينق)  
من نفسه (بالانتهاء وتر قبل النوم) لقوله صلى الله عليه وسلم من خاف ان لا يقوم  
آخر الليل فليوتر اوله ومن طمع ان يقوم آخر الليل فليوتر آخره فان صلاة الليل  
مشهودة رواه مسلم باب الاذان هـ ولغة الاعلام وشعر اعلام مخصوص على  
وجه مخصوص بالفاظ مخصوصة وقدم ذكر الاوقات على الاذان لانها  
اسباب والسبب مقدم على السبب (الاذان سنة) مؤكدة للرجال (للمصلوات  
الخمس والجمعة) خصها بالذكر مع انها داخل في الخمس لدفع توهم انها  
كالعيد من حيث الاذان ايضا فلا يسن لها أولان لها اذانين (دون ما سواها  
كالعيد والكسوف والوتر والقرايح وصلاة الجنائز فلا يسن لها) (وصفة الاذان)  
معروفة وهي (ان يقول) (الله اكبر الله اكبر الى آخره) اي آخر الفاظه  
المعروفة بترييع تكبير اوله وثنية باقي الفاظه (ولا ترجع فيه) وهو ان يرفع صوته  
بالشهادتين بعدما خفض بهما وهو مكروه ملحق (ويزيد في اذان الفجر بعد) قوله  
حي على (الفلاح) الثانية (الصلاة خير من النوم) ويقولها (مرتين) لانه وقت  
نوم (والإقامة مثل الاذان) فيأمر من ترييع تكبير اوله وثنية باقي الفاظه (الا انه يزيد

مطل  
باب الاذان

فيها بعد ) قوله حتى على (الفلاح) الثانية (قد قامت الصلاة) ويقولها  
(مرتين ويترسل) أي يتمهل ندبا (في الاذان) بسكتة بين كل كلمتين (ويحذر) أي  
يسرع (في الإقامة) بأن يجمع بين كل كلمتين (ويستقبل بهما القبلة) فإذا بلغ إلى  
الصلاة والفلاح حول وجهه (فيها) (يميناً) بالصلاة (وشمالاً) بالفلاح  
من غير أن يحول قدميه لأن فيه مناجاة ومناداة فيتوجه في المناجاة إلى القبلة وفي المناداة  
إلى من عن يمينه وشماله ويستدير في الصومعة إذا لم يتم الاعلام بمجرد تحويل  
الوجه ليحصل تمام الاعلام (ويؤذن) الرجل (الفاتنة ويقيم) لانها بمنزلة  
الحاضرة (فإن فاتته صلوات) متعددة وأراد قضائهن في مجلس واحد (أذن  
للاولى وأقام وكان مخيراً في الباقية) بعدها (إن شاء أذن وأقام) لكل واحدة  
كالاولى وهواولى (وإن شاء اقتصر) فيما بعد الاولى (على الإقامة) وإن قضاهن  
في مجالس فإن صلى في مجلس أكثر من واحدة فكما أمر والأذن وأقام لها (وينبغي)  
للمؤذن (أن يؤذن ويقيم على طهر) ليكون مثملاً لاجابة ما يدعو اليه (فإن أذن  
على غير وضوء جاز) لأنه ذكر وليس بصلاة فكان الوضوء استحباباً هداية (وبكره  
أن يقيم على غير وضوء) لما فيه من الفصل بين الإقامة والصلاة (أو يؤذن) أو يقيم  
بالاولى (وهو جنب) رواية واحدة هداية وبعاد اذانه (ولا يؤذن لصلاة قبل  
دخول وقتها) فإن فعل أعاد في الوقت لأن الاذان للاعلام وهو قبل دخول  
الوقت تجهيل وقال أبو يوسف يجوز للفجر في النصف الأخير من الليل لتوارث  
أهل الحرمين هداية \* باب شروط الصلاة \* الشروط جمع شرط وهو لفظة  
العلامة ومنه اشراط الساعة أي علاماتها وشرعاً ما يتوقف عليه وجود الشيء  
ويكون خارجاً عن ماهيته ولا يكون مؤثراً في وجوده واحترز بقوله (التي تقدمها)  
عن التي لا تقدمها كالمقارنة والتأخرية عنها وهي التي تأتي في باب صفة الصلاة  
كالتحريم وترتيب الأركان والخروج بصنم كاسياً في (والشروط) التي تقدمها  
على ما ذكره المصنف ستة ذكر منها هنا خمسة وتقدم ذكر الوقت أول كتاب الصلاة  
قال الشربلالي وكان ينبغي ذكره هنا لينبه التعليل لكونه من الشروط كافي مقدمة  
أبي الليث ومنية المصلي (الأول والثاني) من الشروط ما عبر عنهما بقوله  
(يجب على المصلي) أي يلزمه (أن يقدم الطهارة من الأحداث والانجاس على ما)  
أي الوجه الذي (قدمناه) في الطهارة (والثالث) قوله (ويستزعرورته) ولو خالبا

بطل  
 باب شروط الصلاة

أوفي بيت مظلم ولو بما لا يحل لبسه كثوب حرير وان ثم بلا عذر (والعورة من الرجل ما تحته السرة الى الركبة) أي معها كما صرح بذلك بقوله (والركبة من العورة) قال في الصحيح والأصح أنها من الفخذاه (وبدن المرأة) الحرة (كله عورة الا وجهها وكفيها) باطنها وظاهرهما على الأصح كما في شرح المنية وفي الهداية وهذا تنصيص على أن القدم عورة ويروى أنها ليست بعورة وهو الأصح اه وقال في الجوهره وقيل الصحيح أنها عورة في حق النظر والمس وليس بعورة في حق الصلاة ومثله في الاختيار ومشي عليه في التنوير وقال العلائي على المعتمد لكن في الصحيح خلافه حيث قال قلت تنصيص الكتاب اولى بالصواب لقول محمد في كتاب الاستحسان وما سوى ذلك عورة وقال قاضي خان وفي قدميها روايتان والصحيح أن انكشاف ربع القدم يمنع الصلاة وكذا في نصاب الفقهاء وتماه فيه فتنبه (وما كان عورة من الرجل فهو عورة من الامة) ولومدبرة او مكتابة او ام ولد (وبطنها وظهرها عورة) ايضا وجانباهما تبع لهما (وما سوى ذلك من بدنها فليس بعورة) وكشف ربع عضو من اعضاء العورة كبطن وفخذ وشعر نزل من راسها ودبر وذكر وانثين وفرج يمنع صحة الصلاة ان استمر مقدار اداء ركنا والا لا (ومن لم يجد ما يزيل به الجاسة صلى معها ولم يعد الصلاة) ثم ان كان ربع النوب او اكثر طاهرا يصلي فيه لزوما فلو صلى عريانا لا يجزيه وان كان الطاهر اقل من الربع يتحيز بين ان يصلي عريانا والصلاة فيه والصلاة فيه افضل لعدم اختصاص السر بالصلاة واختصاص الطهارة بها (ومن لم يجد ثوبا) ولو بأباحة على الأصح (صلى عريانا قاعدا) مادار جلوه الى القبلة لكونه استزوقا كالشهاد (يومي ايماء بالركوع والسجود فان صلى قائما) يركع ويسجد او قاعدا كذلك (اجزاء) لان في القعود ستر العورة الغليظة وفي القيام اداء هذه الاركان فيميل الى ايماء شاة (و) لكن (الاول افضل) لان الستر واجب لحق الصلاة وحق الناس ولا خلف له والائمة خلف عن الاركان (والرابع) من الشروط قوله (وينوى الصلاة التي يدخل فيها بنية لا يفصل بينها وبين الحرمة بعمل) اجنبى عن الصلاة وهو ما يمنع البناء ويندب اقترانها خروجها من الخلاف قال في الصحيح قلت ولا تسأخر عنها في الصحيح قال لا سيحباي لا يصح تأخير انية عن وقت الشروع في ظاهر الرواية اه ثم ان كانت الصلاة نفلا بكنهه مطلق النية وكذلك



مطل  
في تعيين الفروض  
وانواع جهته

ان كانت سنة في الصحيح هداية والتعيين افضل واحوط ولا بد من التعيين في الفرض  
كظهور وعصر مثلا وان لم يقرنه باليوم او الوقت لو اداء فلو قضاء لم يزم التعيين وسيجيئ  
ومثله الواجب كوتر ونذر وسجود تلاوة ولا يلزم تعيين عدد الركعات لحصولها  
ضمنها فلا يضر الخطاء في عددها والمعتبر في النية عمل القلب لانها الارادة  
السابقة للعمل اللاحق فلا عبرة للذكر باللسان الا اذا عجز عن احضار القلب  
لهجوم اصابته فكيفه اللسان مجتنب وعمل القلب ان يعلم بداهة من غير تأمل اى  
صلاة يصلى والتلفظ بها مستحب اعانة للقلب والخامس من الشروط قوله  
( يستقبل القبلة ) ثم ان كان بمكة ففرضه اصابته عنها ومن كان غائبا  
ففرضه اصابته جهتها هو الصحيح لان التكليف بحسب الوسع هداية وفي معراج  
الدراية ومن كان بمكة وبينه وبين الكعبة حائل يمنع المشاهدة كالا بنية  
فلا يصح ان حكمه حكم الغائب اه ( الا ان يكون خائفا ) من عدو او سبع او كان  
على خشبة في البحر يخاف الفرق ان انحرف او امر ايضا لا يجد من يحوله  
او يجرد الا انه يتضرر ( فيصلى الى اى جهة قدر ) لتحقيق العذر ( فان

اشتبهت عليه القبلة وليس بحضرته من يسأله عنها اجتهد وصلى ) الى جهة  
اجتهاده والاجتهاد بذل المجهود لنيل المقصود قيد بما اذا لم يكن بحضرته  
من يسأله لانه اذا وجد من يسأله وجب عليه سؤاله والاخذ بقوله ولو خالف  
رأيه اذا كان الخبير من اهل الموضع ومقبول الشهادة وقيد بالحضرة لانه  
لا يجب عليه طلب من يسأله ولو سأل قوما بحضرته فلم يخبروه حتى صلى  
بالتحرى ثم اخبروه بعد فراغه انه لم يصل الى القبلة فلا اعادة عليه جوهره  
( فان علم انه اخطا ) باخبار او تبديل اجتهاد ( بعدما صلى فلا اعادة عليه )

لا تيساره بما في وسعه ( وان علم ذلك وهو في الصلاة استدار الى القبلة  
وبنى عليها ) اى على الصلاة وكذا اذا تحول رأيه الى جهة اخرى توجه  
اليها لوجوب العمل بالاجتهاد فيما يستقبل من غير نقض المؤدى قبله ومن  
ام قوما في ليلة مظلمة فتحرى القبلة وصلى الى المشرق وتحرى من خلفه وصلى  
كل واحد منهم الى جهة وكلهم خلف الامام ولا يطلون ما صنع الامام اجزاهم  
لوجود التوجه الى جهة التحرى وهذه المخالفة غير ما نفعه كافي جوف الكعبة  
ومن علم منهم بحال امامه تفسد صلاته لانه اعتقد امامه على الخطا

وكذا

مطل  
في ما يل القبلة

وكذا لو كان متقدما عليه لتركه فرض المقام هدايه \* باب صفة الصلاة \*  
 شروع في الشروط بعد بيان الشرط (فرائض) نفس الصلاة سنة (الاول  
 التحريم) فانما وعدما من فرائضها لانها منها بمنزلة الباب للدافان  
 الباب وان كان غيرها فهو بعد منها وسميت تحريمه لانها تحرم الاشياء المباحة  
 قبلها المباشرة للصلاة (و) الثاني (القيام) بحيث لومد يديه لا ينال ركبته  
 وذلك في فرض وملتقى به لتماد عليه وعلى السجود فلو قدر عليه دون السجود  
 ندب ايماء فاعدا كما في النذر (و) الثالث (القرأة) لتماد عليها كما سيأتي والرابع  
 (الركوع) بحيث لومد يديه نال ركبته (و) الخامس (السجود) بوضع الجبهة  
 واحدى اليدين واحدى الركبتين وشئ من اطراف اصابع احدى القدمين على  
 ما يجدهم والام تحقق السجدة وكأله بوضع جميع اليدين والركبتين والقدمين  
 والجبهة مع الانف كما ذكره المحقق ابن السهام وغيره ومن اقتصر على بعض  
 عبارات امتثال فيه مخالفة لما قاله الفقيه ابواليث والمحققون فقد قصر وتامه  
 في الامداد (و) السادس (القعدة الاخيرة مقدار التشهد) الى قوله عبده  
 ورسوله هو الصحيح حتى لو فرغ المقتدى قبل فراغ الامام فتكلم او اكمل  
 فصلاته تامة جوهره (وما زاد على ذلك) المذكور (فهو سنة) قال في الهداية  
 اطلق اسم السنة وفيها واجبات كقرأة الفاتحة وضم السورة اليها ومراعات  
 الترتيب فيما شرع مكررا من الافعال والقعدة الاولى وقرأة التشهد في الاخيرة  
 والقنوت في الوتر وتكبيرات اليدين والجهر فيما يجهر فيه والخافت فيما يخافت  
 فيه ولهذا يجب سجدتنا السهو بتركها هو الصحيح لما انه ثبت وجوبها بالسنة اه  
 (فاذا دخل الرجل) اي اراد الدخول (في الصلاة كبر) اي قال وجوبا لله  
 اكبر (ورفع يديه مع التكبير حتى يحاذي) ويمس (بابهاميه شحمتى اذنيه) لانه  
 من تمام المحاذات ويستقبل بكفيه القبلة وقيل خديه قال في الهداية والاصح  
 انه يرفع اولاهم يكبر وقال الزاهدي وعليه عامة المشايخ (فان قال بدلا من  
 التكبير الله اجل او اعظم او الرحمن اكبر) او اجل او اعظم او الله الا الله  
 او غير ذلك من كل ذكر خالص لله تعالى (اجزاه) مع كراهة التحريم وذلك  
 (عند ابى حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى وقال ابو يوسف رجه الله تعالى)  
 ان كان يحسن التكبير (لا يجزيه) الشروع (الابلغ لتكبير) كما كبر وكبير

معرفا ومنكرا مقدما ومؤخرا قال في التصحيح قال الاسبجاني والتصحيح قولهما  
وقال الزاهدي هو التصحيح واعتمد البرهاني واتسب في اه (ويعتمد) الرجل  
(بيده اليمنى على اليسرى) أخذار سفها لمخضره وابهامه باسطة اصابعه الثلاث  
على المعصم (ويضمهما) كما فرغ من التكبير (تحت سرته) وتضع المرأة الكف  
على الكف تحت المئدى قال في الهداية ثم الاعتماد سنة التزام عند ابى حنيفة  
وابى يوسف رحمه الله حتى لا يرسل حالة التثاء والاصل ان كل قيام فيه  
ذكر مسنون يعتمد فيه وما لا فلا هو التصحيح فيعتمد في حالة القنوت وصلاة الجنازة

ويرسل في القنوة وبين تكبيرات الاعياد اه (ثم يقول) كما كبر (سبحانك اللهم  
وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك و) كما فرغ من الاستفتاح  
(يستعذ بالله من الشيطان الرجيم) قال في الهداية والاولى ان يقول استعذ بالله  
ليوافق القرآن ويقرب منه اعوذ ثم التهوذ تبع للقرأة دون التثاء عند ابى حنيفة  
رحمه الله لما تلونا حتى يأتي به المسبوق دون المقتدى اه (و) كما فرغ (يقول

بسم الله الرحمن الرحيم ويسرهما) اى الاستعاذة والبسملة ولو الصلاة جهرية  
(ثم) كما سمي (بقراءة) وجوبا (فاتحة الكتاب وسورة معها) اى مضمومة اليها  
كانت بعدها (او ثلاث آيات من اى سورة شاء) فقرأه الفاتحة لا تتعين ركعا  
عندنا وكذا ضم السورة اليها هداية (واذا قال الامام ولا الضالين قال) بعدها  
(امين) بمد او قصر (ويقولها المؤتم) ايضا مه (ويخفونها) سواء كانت سرية  
او جهرية (ثم) كما فرغ من القرأة (يكبر وبركع) وفي الجامع الصغير ويكبر مع  
الانحطاط لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر عند كل خفض ورفع ويحذف  
التكبير حذفان المد في اوله خطا من حيث الدين ليكونه استفهاما وفي آخره حن  
من حيث اللغة هداية (ويعتمد بيده على ركبته ويفرج اصابعه) ولا يندب  
الى التفريج الا في هذه الحالة ليكون امكن من الاخذ ولا الى الضم الا في حالة  
السجود وفيما وراء ذلك ترك على العادة (ويسبط ظهره) ويسوى رأسه بعجزه  
(ولا يرفع رأسه) عن ظهره (ولا ينكسه) عنه (ويقول في ركوعه سبحان ربى العظيم)  
ويكررها (ثلاثا وذلك ادناه) اى ادنى كمال السنة قال في المنية ادناه ثلاث  
والاوسط خمس والاكل سبع اه (ثم يرفع رأسه ويقول) مع الرفع (سمع الله لمن حمده)  
ويكتفى به الامام عند الامام وعند الامامين يضم التحميد سرا هداية وهو رواية

وله وذلك ادناه ولو كان الامام  
ركوعه فليس خفي الغال من  
لحم قال الامام صلى الله عليه وآله  
ينتظرهم خشيعة الربا عن  
هناهم كركوك رجلاهم عن  
تأخر عن الجماعة وقال بعضهم  
كانه الراضل عن الجماعة ينتظرهم  
ان يقلل جاز انتظارك وقال بعضهم  
كان عادت حضور المسجد ولازمة  
جاعة جاز انتظارك ولا فلا وقال  
بعضهم ان عرفت لا انتظرك وان لم يعرف فلا

عن الامام ايضا وآله مال الفضلى والطحاوى وجامعة من المتأخرين معراج عن  
الظاهرية ومشي عليه في نور الايضاح لكن المتون على خلافه (ويقول المؤمن  
ربنا لك الحمد) ويكتفى به وافضل الله لهم ربنا ولك الحمد ثم حذف الواو ثم حذف  
الله فقط والمفرد يجمع بينهم في الاصح هداية وملتقى (فاذا استوى قائما كبر)  
مع الخرورج (وسجد) واضعا ركبته اولا (واعتمد يديه على الارض) بعدها  
(ووضع وجهه بين كفيه) اعتبارا لآخر الركعة باولها ويوجه اصابع يديه  
نحو القبلة (وسجد) وجوبا (على انفه وجهته فان اقتصر على احدهما  
جاز عند ابي حنيفة رحمه الله) فان كان على الانف كره وان كان على الجبهة  
لا يكره كما في الفتح عن الثقة والبدائع (وقالا لا يجوز الاقتصار على الانف الا  
من عذر) وهو رواية عن ابي حنيفة وعابه القنوي جوهره وفي التصحيح  
نقلا عن العيون وروى عنه مثل قولهما وعليه القنوي واعتمده المحبوبي وصدر  
الشريعة (وان سجد على كور عمامته) اذا كان على جبهته (اوافضل)  
اي طرف (ثوبه جاز) ويكره الامن عذر (ويبدى ضبعيه) ثنية ضبع بالسكون  
العضد اي الساعد وهو من المرفق الى الكتف اي يظهرهما وذلك في غير  
زجة (ويجافى) اي يباعد (بطنه عن فخذيه ويوجه اصابع رجليه نحو القبلة)  
والمرأة تخفض وتلرق بطنها بفخذها لان ذلك استلها هداية (ويقول في  
سجوده سبحان ربي الاعلى) ويكررها (ثلاثا وذلك اذناه) اي ادنى كمال السنة  
كامر (ثم يرفع رأسه ويكبر) مع الرفع الى ان يستوى جالسا ولو لم يستو جالسا  
وسجد اخرى اجزاء عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وتكلموا في مقدار  
الرفع والاصح انه اذا كان الى السجود اقرب لا يجوز لانه يعد ساجدا وان كان الى  
الجلوس اقرب جاز لانه يعد جالسا فتحقق الثانية هداية (فاذا اطمان) اي  
سكن (جالسا) بكاسة المشهد (كبر) مع عوده (وسجد) سجدة ثانية كالاولى  
فاذا اطمان ساجدا كبر) مع النهوض (واستوى قائما على صدور قدميه)  
وذلك بان يقوم واصابع القدمين على هبته في السجود (ولا يقعد) للاستراحة  
(ولا يعتمد يديه على الارض) ويكره فعلهما تنزيها لمن ليس به عذر حليه  
(ويفعل في الركعة الثانية مثل ما فعل) في الركعة الاولى لانه تكرر الاركان  
(الا انه لا يستفتح ولا يتعوذ) لانهما لم بشرعا الامر (ولا يرفع يديه الا في التكبير)

مطل  
في بيان الاشارة  
في التشهد

(الاولى) فقط (فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية افترش)  
الرجل (رجله اليسرى بجاس عليها) اى على قدمها بان يجعلها تحت اليته  
(ونصب) قدم (اليمنى نصبها ووجه اصابعه نحو القبلة) ندبا والمرأة تجلس على  
اليمنى اليسرى وتخرج رجلاها اليسرى من تحت اليمنى لانه استرلها (ووضع يديه  
على فخذه وبسط اصابعه) مفرجة قليلا جاعلا اطرافها عند ركبته (وتشهد)  
اى قرأ تشهد ابن مسعود بلا اشارة بسببته عند الشهادة في ظاهر الرواية وعن  
ابن يوسف في الامالى انه قد انحصر والنصر ويحلق الوسطى والابهام ويخير  
بالسبابة ونقل مثله عن محمد والامام واعتمده المتأخرون ثبوته عن النبي صلى الله عليه  
وسلم بالا حديث الصحيح وصحة نقله عن اثنتى الثلاثة ولذا قال في التمهيد ان الاول  
خلاف الدراية والرواية وشيخنا رحمه الله تعالى رسالة في التشهد حرر فيها  
صحة هذين القولين ونفى ما عداهما حيث قال انه ليس لنا سوى قولين الاول  
وهو المشهور في المذهب بسط الاصابع بدون اشارة الثانية بسط الاصابع الى  
حين الشهادة فيعقد عندها ويرفع السبابة عند النفي ويضعها عند الاثبات وهذا  
ما اعتمده المتأخرون وأما ما عليه الناس من الاشارة مع البسط بدون عقد فلم ار  
احدا قال به اه تم ذيل رسالته باخرى حقق فيها صحة الرواية بما عليه الناس  
فخرام استيفاء الكلام فليرجع اليهما يظفر بالمرام (والتشهدان يقول التحيات  
لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا  
وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله)  
وهذا تشهد ابن مسعود رضى الله عنه فانه قال اخذ رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بيدي وعلمني التشهد كما كان يعلمني سورة من القرآن وقال قل التحيات لله الخ  
هداية ويقصد بالفاظ التشهد معانيها امر ادة له على وجه الانشاء كانه يبي الله  
تعالى ويسلم على نبيه وعلى نفسه واوليائه در (ولا يزيد على هذا في القعدة الاولى)  
فان زاد عامدا كره وان ساهيا سجد للسهو ان كانت الزيادة بمقدار اللهم  
صلى على محمد وعلى المذهب تنوير (ويقرأ في الركعتين الاخيرتين الفاتحة خاصة)  
وهذا بيان الافضل وهو الصحيح هداية قلوا سبح ثلاثا ووقف ساكتا بقدرها مع  
ولا بأس به على المذهب تنوير (فان جلس في آخر الصلاة يجلس) مفترشا ايضا  
(كما جلس في) القعدة (الاولى وتشهد) ايضا (وصلى على النبي صلى الله عليه

وسلم

وسلم) ولو مسبقا كما رجع في المبسوط لكن رجع قاضي خان انه يترسل في التشهد  
قال في البحر ويذبح الافتاء به وسئل الامام محمد عن كيفية ما فقال يقول اللهم  
صل على محمد الخ الصلاة المشهورة (ودعا بما) شأ بما (يشبه الفاظ القرآن)  
لفظا ومعنى بكونه فيه نحو ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وليس  
منه لانه انما اراد به اندعاء لا القراءة نهر (والادعية) بالنصب عطفا على الفاظ  
والجر عطفا على ان قرآن (الماثورة) اي المروية نحو ما في مسلم اللهم اني اعوذ بك  
من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال  
ومنها (ما) روى ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم  
ان يعلمه دعاء يدعوا به في صلاته فقال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا  
يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك انت الغفور الرحيم  
(ولا يدعوا بما يشبه كلام الناس) تحرزا عن الفساد وقد اضطرب فيه كلامهم  
والحق زكاه قاله الحلبي ان ما في القرآن والحديث لا يفسد مطلقا وما ليس في احدهما  
ان استحالة طلبه من الخلق لا يفسدوا الا افسدوا لوقبل ان تعود قدر التشهد والاخرج  
به من الصلاة مع كراهة التحريم (ثم يسلم عن يمينه) حتى يرى بياض خده  
(فيقول السلام عليكم ورحمة الله) ولا يقول وبركاته لعدم تواريه وصرح الحدادي  
بكراهته (ويسلم) بعدها (عن يساره) ذلك السلام المذكور ويسن خفضه  
عن الاول ويتولى من عن يمينه من الرجال والنساء والحفظة وكذلك في الثانية لان  
الاعمال بالنيات هداية وفي الصحيح واختلافوا في تسليم المقتدى فعن ابي يوسف  
ومحمد يسلم بعد الامام وعن ابي حنيفة فيه روايتان قال الفقيه ابو جعفر المختار ان  
ينظر اذا سلم الامام عن يمينه يسلم المقتدى عن يمينه واذا فرغ عن يساره يسلم  
عن يساره اه (ويجهر) المصلي وجوبا بحسب الجماعة وان زاد اساء (بالقراءة في)  
ركعتي (النجر والركعتين الاوليين من المغرب والعشاء) اداء وقضاء وجعة  
وعبد بن وراويج وورثي رمضان (ان كان) المصلي (اما ما ويخفي القراءة فيما  
بعد الاولين) هذا هو المتوارث هداية قال في الصحيح والخافعة تصحح الحروف  
وهذا هو مختار الكرخي وابي بكر البخاري وعن الشيخ ابي القاسم الصفار وابي جعفر  
الهندواني ومحمد بن الفضل البخاري ان ادنى الخافعة ان يسمع نفسه الا مانع وفي  
زاد الفقهاء وهو الصحيح وقال الحلواني لا يجزئه الا ان يسمع نفسه ومن يقربه وفي

مطلوع  
في مواضع الجهر بالقراءة  
والانخفاض

البدائع ما قاله الكرخي اقيس واصح وفي كتاب الصلاة اشارة اليه فانه قال ان  
 شأقرا في نفسه سراوان شأجهر واسمع نفسه وقدر صرح في الآثار بذلك وتماه فيه  
 (وان كان) المصلي (منفردا فهو مخيران شأجهر واسمع نفسه) لانه امام نفسه  
 (وان شأخافت) لانه ليس خلفه من بسمه والافضل هو الجهر ليكون الاداء على  
 هيئة الجماعة هداية (ويخفي الامام) وكذا المفرد (القرأ) وجوبا (في) جميع  
 ركعات (الظهر والعصر) لقوله صلى الله عليه وسلم صلاة النهار عجماء اي ليس  
 فيها قرأة مسموعة هداية (والوتر) واجب عند أبي حنيفة رحمة الله تعالى وهذا  
 آخر اقواله وهو الظاهر من مذهبه وهو الاصح وهو انه سنة وبه اخذ ابو يوسف  
 ومحمد وعنه انه فريضة وبه اخذ زفر وقيل بالتوفيق فرض اي غلّا وواجب  
 اي اعتقاد او سنة اي ثبوتنا واجمعوا على انه لا يكفر جاحده وأنه لا يجوز بدون  
 نية الوتر وان القرأة تجب في كل ركعته وأنه لا يجوز ادائه قاعدا او على الدابة بلا  
 عذر كما في المحيط اه نهر وهو (ثلاث ركعات لا يفضل بينهما بسلام) كصلاة  
 المغرب حتى لو نسي القعود لا يعود اليه ولو طاد ينبغي الفساد كما في الدر (ويقت

مطل  
 في بيان صفات الوتر  
 واحكامه

في الثالثة قبل الركوع في جميع السنة) اداء وقضاء (ويقرأ) وجوبا (في كل ركعة  
 من الوتر فاتحة الكتاب وسورة معها) او ثلاث آيات (فاذا اراد ان يفت كبر ورفع  
 يديه) كرفعه عند الافتتاح (ثم قنت) ويسن الدعاء المشهور وهو اللهم انا نستعينك  
 ونستهديك ونستغفرك ونسب اليك ونؤمن بك وتتوكل عليك وتثني عليك الخير  
 كله نشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد  
 واليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك الجد بانكفار  
 ملحق قال في النهر ونحفد بدال مهملة اي نسرع ولو اتى بها مججمة فسدت كما  
 في الحانية قيل ولا يقول الجد لكنه ثبت في مراسيل ابي داود وملحق بكسر  
 الحاء وقحها والكسرا فصيح كذا في الدراية ويصلي فيه على النبي صلى الله  
 عليه وسلم وقيل لا استغناء بما في آخر التشهد وبالأول يغني واختلف فيمن لا يحسنه  
 بالعربية او لا يحفظه هل يقول يارب او اللهم اغفر لي ثلاثا او ربنا آتينا في الدنيا  
 حسنة وفي الآخرة حسنة والخلاف في الافضالية والاخيرة افضل اه  
 باختصار وسكت عن صفته من الجهر والاختفاء لانه لم يذكر في ظاهر الرواية وقد  
 قال ابن الفضل يخفيه الامام والمقتدى وفي الهداية تبعاً للسرخسي انه المختار

ولا يفت

(ولا يفت في صلاة غيرها) الانزلة في الجهرية وقيل في الكل (وليس في شيء من الصلوات قراءة سورة بعينها) على طريق القرصية بحيث (لا يجوز غيرها) وإنما تعين الفتحة على طريق الوجوب (ويكره) للصلى (ان يتخذ سورة) غير الفتحة (الصلاة بعينها) بحيث (لا يقرأ غيرها) لما فيه من هجران الباقي وإيهام التفضيل وذلك كقراءة سورة السجدة وهل أتى لفجر كل جمعة وهذا إذا رأى ذلك حتما واجبا لا يجوز غيره أما إذا علم أنه يجوز ما سوا سورة قراءتها ولكن يقرأها تين تبركا بقراءة النبي صلى الله عليه وسلم فلا يكره بل يتدب لكن بشرط أن يقرأ غيرهما أحيانا ناسي لا يظن جاهل أنه لا يجوز غيرهما (وإذني ما يجرى من القراءة في الصلاة ما يتأوله اسم القرآن) ولودون الآية (عنداني حنيفة) واختارها المصنف ورجمها في البدائع وفي ظاهر الرواية آية تامة طويلة كانت أو قصيرة واختارها المحبوبي والنسفي وصدر الشريعة كذا في التصحيح (وقال لا يجرى أقل من ثلاث آيات قصارا وآية طويلة) قال في الجوهرة وقولهم في القراءة احتياط والاحتياط في العبادات أمر حسن اهـ (ولا يقرأ المؤتم خلف الإمام) مطلقا وما نسب إلى محمد ضعيف كما بسطه الكمال والعلامة فاسم في التصحيح فإن قرأ كره تحريما ونصح في الأصح در (ومن أراد الدخول في صلاة غيره يحتاج إلى تبيين نية) نفس (الصلاة ونية المذابة) للإمام وكيفية نيته كما في المحيط أن ينوي فرض الوقت والافتداء بالإمام فيه أو ينوي الشروع في صلاة الإمام أو ينوي الافتداء بالإمام في صلاته ولو نوى الافتداء به لا غير قيل لا يجرى به والأصح أنه يجرى به لأنه جعل نفسه تبعا للإمام مطلقا والتبعية من كل وجه إنما تتحقق إذا صار مصليا ما صلاه الإمام كذا في الدراية (والجماعة) للرجال (سنة مؤكدة) وقيل واجبة وعليه العامة تنويرا عامة مشايخنا وبه جزم في التهمة وغيرها قال في البحر وهو الراجح عند أهل المذهب اهـ درواقلها اثنان واحد مع الإمام ولو عمير في مسجد أو غيره ويكره تكرارها بأذان وإقامة في مسجد محلة لا في مسجد طريق أو في مسجد لا إمام له ولا مؤذن دروفي شرح المنية إذا لم تكن الجماعة على الهيئة الأولى لا يكره والا يكره وهو الصحيح وبالعدول عن المحراب تختلف الهيئة كذا في البرازية اهـ (وأولى الناس بالإمامة) إذا لم يكن صاحب منزل ولا ذو سلطان (اعلمهم بالسنة) أي الشريعة (والمراد) أحكام الصلاة صحة وفسادا (فان تساوا) علما

طلب  
في بيان فرض القراءة

طلب  
في بيان الصلاة بالجماعة



قوله فاقراهم لكتاب الله تعالى اي احسنهم تلاوة ( فان تساوا فاورعهم )  
 مرفوعا عطفا على اعلمهم المرفوع  
 وكذا اورعهم واسنهم ويجوز  
 ان يكون كلامها فاعل نقل  
 محذوف تقديره يقدم اورعهم  
 للامامة ولا يجوز نصبه على  
 انه محذوف لتساو لانهم  
 لفساد المعنى فاقم

( فاقراهم لكتاب الله تعالى ) اي احسنهم تلاوة ( فان تساوا فاورعهم )  
 اي اكثرتهم اتقاء للشبهات ( فان تساوا فاسنهم ) اي اكبرهم سنا لانه  
 اكثر خشوعا ثم الاحسن خلائقهم الاحسن وجهها ثم الاشرف نسباً ثم الانظف  
 ثوباً فان استوا يفرع بينهما او الخيار الى القوم وان اختلفوا اعتبر الاكثر  
 وفي الامداد وما اذا اجتمعوا قاله الامان مقدم ثم الامير ثم القاضي ثم صاحب  
 المنزل ولومسة اجرا وكذا يقدم القاضي على امام المسجداء ( ويكره ) تنزيها ( تقديم  
 انصب ) لغلبة جهله لانه لا يتفرغ للتعلم ( والاعرابي ) وهو من يسكن البوادي  
 لان الجهل فيهم غالب قال تعالى واجدر الابلعوا حدود ما نزل الله على رسوله  
 ( والفاسق ) لانه يتهم بامر دينه ( والاعمى ) لانه لا يتوفى النجاسة ( وولد الزنا ) لانه  
 لا اب له يتفقه فيقلب عليه الجهل ولان في تقديم هؤلاء تنفير الجماعة فيكره هداية  
 ( فان تقدموا جاز ) لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا خلف كل برو فاجر ( وينبغي  
 للامام ان لا يطول بهم الصلاة ) عن النضر المسنون قراءة واذكارا قال في الفتح  
 وقد بحثنا ان التطويل هو الزيادة على انقراء السنونة فانه صلى الله عليه وسلم  
 نهى عنه وقرأته هي السنونة فلا بد من كون ما نهى عنه غير ما كان دابه بالضرورة  
 اهـ ( ويكره للنساء ) تحريم الفتح ( ان يصلين وحدهن ) يعني بغير رجال ( جماعة )  
 وسواء في ذلك انفرادهن والتوافل الصلاة الجنابة ( فان فعلن وقفت ) المرأة  
 ( الامام وسطهن ) فلو تقدمت صحت وأتمت اما آخر ( ومن صلى مع واحد )  
 ولو صبيا ( اقامه عن يمينه ) محاذياه وعن محمد يضع اصابعه عند عقب الامام  
 والاول هو الظاهر وان كان وقوفه مساويا للامام وبسجوده يتقدم عليه لا يضر  
 لان العبرة لموضع القيام ولو صلى خلفه او على يساره جاز الا انه يكون مسبا جوهرة  
 ( فان كانا اثنين تقدم عليهما ) وعن ابى يوسف يتوسطهما هداية ويتقدم الاكثر  
 اتفاقا فلو قاموا بجنبه اوقام واحد بجنبه وخلفه صف كره اجاعادر ( ولا يجوز  
 للرجال ان يقتدوا بامرأة ) او خنثى ( اوصبي ) مطلقا ولو في جازاة او نفل في الاصح  
 ( ويصف ) الامام ( الرجال ثم الصبيان ) ان تعددوا فلو واحد دخل في الصف  
 ولا يقوم وحده ثم الخناثا ولو مفردة ( ثم النساء ) كذلك قال الشنخي وينبغي  
 للامام ان يأمرهم بان يترأصوا ويسدوا الخلل ويسووا مناكبهم ويقف وسطا  
 اهـ ( فان قامت امرأة ) مشتهاة ولو ماضيا او امة او زوجة او محرما ( الى جنب

قوله فان فعلن الا انها ذكر الامام  
 مع انه امرأة يجب فانيته للامام  
 من يؤتم به ذكر الامام او اتى وقوله  
 وسطهن بالتحريك ما بين طرفي  
 التي لا يحدانها بالكون لما بين  
 بعض عن بعض كجلمة وسط  
 الدار بالكون امرأه

قوله يكون مسبا الاساءة  
 دون شراة التحريم وفوق  
 كراهة التنزيه فيلجئ

بطل  
 في مسائل المحاذاة

رجل) ركعا كاملا (وهما مشتركان في صلاة واحدة) ذات ركوع وسجود ولا  
 حائل بينهما ولم يشر إليها متأخر عنه ونوى الامام امامتها (فسدت صلاته)  
 لاصلاتها وان اشارا اليها فلم تأخر اول بنو الامام امامتها فسدت صلاتها لاصلاته  
 وان لم تدم المحاذات ركعا كاملا او لم يكونا في صلاة واحدة او في صلاة غير  
 ذات ركوع وسجود بينهما حائل مثل مؤخره ارجل في الطول والاصبع في الفاظ  
 لم تضرهما المحاذات والفرجة تقوم مقام الحائل وادناها قدر ما يقوم فيه المصلي  
 وتعامه في القهستاني (ويكره للنساء) الشواب (حضور الجماعة) مطلقا لما فيه  
 من خوف الفتنة (ولا باس بان تخرج العجوز في الفجر والمغرب والعشاء) وهذا عند  
 ابي حنيفة اما عندهما فتخرج في الصلوات كلها لانه لا فتنة لقلية الرغبة فيهن  
 وله ان فرط الشيق حامل ذيق الفتنة غير ان القساق انتشارهم في الظهور والعصر  
 والجمعة اما في الفجر والعشاء فانهم نائمون وفي المغرب بالطعام مشتغلون هداية  
 وفي الجوهره والقوى اليوم على الكراهة في الصلوات كلها الظهور القساق في هذا  
 الزمان اه (ولا يصلي الطاهر خلف من به سلس البول ولا الطاهرات خلف  
 المستحاضات) لما فيه من بناء القوى على الضعيف ويصلي من به سلس البول  
 خلف مثله وخلف من عذره اخف من عذره (و) كذا (لا) يصلي (القاري)  
 وهو من يحتفظ من القرآن ما تصح به الصلاة (خلف الامي) وهو عكس القاري  
 (ولا المكتسى خلف العريان) اقوة حالهما (ويحوز ان يؤتم للمتمم الموضئين)  
 لانه طهارة مطلقة ولهذا لا يتقدر بقدر الحاجة (والما سمي على الخفين القاسلين)  
 لان الخف مانع سرابة الحدث الى القدم وما حل بالخف يزيله المسح (ويصلي  
 القائم خلف القاعد) وقال محمد لا يجوز وهو القياس لقوة حال القائم ونحن تركناه  
 بالنص وهو ما روي انه صلى الله عليه وسلم صلى آخر صلاته قاعدا واليوم خاتمه  
 قيام هداية (ولا يصلي الذي يركع ويسجد خلف المومي) لان حال المقدي اقوى  
 (ولا يصلي للمفترض خلف المتغفل) لان الاقتداء ببناء ووصف الفرضية معدوم  
 في حق الامام فلا يتحقق البناء على المعدوم (ولا) خلف (من يصلي فرضا آخر)  
 لان الاقتداء بشركة وموافقة فلا بد من الاتحاد ومتى فسد الاقتداء لفقد  
 شرط كطاهر معدوم لم تنعقد اصلا وان لا اختلاف الصلاتين تنعقد نفلا غير  
 مضمون كذا في الزيلعي ونثرته الان تناقض بالقهقهة اذا انعقدت والا لا (ويصلي

المتقل خلف المفترض ) لان فيه بناء الضعيف على القوى وهو جائز ( ومن  
 اقدى بامام ثم علم ) اى المقندى ( انه ) اى الامام ( على غير وضوء ) فى زعمهما  
 ( اعادة الصلاة ) اتفاقا لظهور بطلانها وكذا لو كانت صحيحة فى زعم الامام فاسدة  
 فى زعم المقندى لبنائه على الفاسد فى زعمه فلا يصح وفيه خلاف وصحح كل اما  
 لو فسدت فى زعم الامام وهو لا يعلم به وعلمه المقندى صححت فى قول الاكثر وهو الاصح  
 لان المقندى يرى جواز صلاة امامه والمقبر فى حقه رأى نفسه فوجب القول  
 بجوازها كذا فى حاشية شيخ مشايخنا الرضى ( ويكره للصلى ان يعث بثوبه  
 او يجسده ) والعث عمل مالا فائدة فيه مصباح والمراد هنا فعل ما ليس من افعال  
 الصلاة لانه ينأى فى الصلاة ( ولا يقلب الحصى ) لانه نوع عبث ( الا ان لا يمكنه  
 السجود ) علمه الامثلة ( فيسويه مرة ) واحدة وتركه افضل لانه اقرب  
 للمشروع ( ولا يفرق اصابعه ) بغيرها او مدها حتى تصوت ( ولا يتخصر ) وهو  
 ان يضع يده على خاصرته قاله ابن سيرين وهو اشهر تأويلاته لما فيه من تفويت  
 سنة اخذ اليدين ولانه من فعل الجبارة وقيل ان يتكى على المنحصر ( ولا يسدل  
 ثوبه ) تكبرا او تنهاونا وهو ان يجعل الثوب على رأسه وكفيه ويرسل جوانبه  
 من غير ان يضمها قال فى صدر الشريعة هذا فى الطيلسان اما فى القباون نحو فهو  
 ان يلقيد على كتفيه من غير ان يدخل يديه فى كفيه ( ولا يعقص شعره ) وهو  
 ان يجمعه ويعقده فى مؤخر رأسه والسنة ان يدعه على حاله يسجد معه ( ولا يكف  
 ثوبه ) وهو رفعه من بين يديه او من خلفه اذا اراد السجود وقيل ان يجمع ثوبه  
 ويشده فى وسطه لما فيه من التجبر المنافى لوضع الصلاة وهو الخشوع ( ولا يلتفت )  
 اى يعقده بحيث يخرج وجهه عن القبلة فاما النظر بطرف عينه من غير ان يلوى  
 عنقه فخلاف الاولى ( ولا يقعى ) كالكلب وهو ان ينصب ركبته ويضع يديه  
 على الارض ( ولا يرد السلام بلسانه ) لانه يفسد صلاته ( ولا ييده ) لانه سلام  
 معنى حتى لو صافح بنية التسليم تفسد صلاته ( ولا يترفع الا من عذر ) لان فيه ترك  
 سنة القعود ( ولا يأكل ولا يشرب ) لانه ليس من اعمال الصلاة فان فعل شيئا  
 من ذلك بطلت صلاته سواء كان عامدا او ناسيا ( فان سبقه الحدث ) فى صلاته  
 ( انصرف ) من ساعته من غير مهلة حتى لو وقف قدر اداء ركن بطلت صلاته  
 ويباح له المشى والاغتراف من الاناء والانحراف عن القبلة وغسل النجاسة

بطل  
 في مكروهات  
 الصلاة

بطل  
 ما قبل سبق  
 الريح والاشغال

والاستنجاء

والاستنجاء اذا امكنه من غير كشف عورته وأن يجاوز الماء القريب الى غيره  
تفسد صلاته لمشيئه من غير حاجة (فان كان اما ما استتخلف) بان يجزه بثوبه الى  
الحرا ب وذهب المسبوق (وتوضا وبنى على صلاته) ثم ان كان منفردا فهو بالخيار  
ان شاء عاد الى مصلاه وانم صلاته وهو الافضل ليكون مؤديا صلاته في مكان  
واحد وان شاء آتم في موضع وضوءه لما فيه من تقليل المشي وان كان مقتديا  
فانه يعود الى مكانه الا ان يكون امامه قد فرغ من صلاته فيخبر كالتفرد وان كان  
اماما عاد ايضا الى مصلاه وصار ماموما الا ان يكون الخليفة قد فرغ من صلاته  
فيخبر ايضا (والاستيناف) في حق الكل (افضل) خروجا من الخلاف وقيل  
ان المنفرد يستقبل والامام والمقدي يبنى صيانة لفضيلة الجماعة (فان نام) المصلي  
في صلاته (فاحتلم او جن او اغشى عليه او قهقهه استأنف الوضوء والصلاة)  
جميعا لانه يندر وجود هذه العوارض فلم يكن في معنى ما ورد به النص هدايه  
(وان تكلم) المصلي (في الصلاة) كلا ما يعرف في تفاهم الناس ولو من غير  
حروف كالذي يستاق به الجار (عامدا او ساهيا بطلت صلاته) وكذا لو أن أو تأوه  
او ارتفع بكاؤه من وجع او مصيبة فان كانت من ذكر جنة او نار لا تبطل  
لدالتها على زيادة الخشوع (وان سبقه الحدث بعد التشهد توضأ وسلم)  
لان التسليم واجب فلا بد من التوضي لياق به (وان نهد الحدث في هذه الحالة)  
يعنى بعد التشهد (او تكلم او عمل علانيا في الصلاة تمت صلاته) لتعذر البناء  
بوجود القاطع ولم يبق عليه شئ من الاركان (وان رأى المنيمن الماء) الكافي  
(في صلاته) قبل القعود الاخير قدر التشهد (بطلت صلاته) اتفاقا (وان رأى)  
الماء (بعد ما قعد قدر التشهد او كان ماسحا) على الخفين (فانقضت مدة  
مسحه او خلع خفيه بعمل رفيق) اى قليل فلو بعمل كثير تمت صلاته اتفاقا  
(او كان اميا فعمل سورة) بتذكر او عمل قليل بان قرا عنده آية فحفظها (او)  
كان يصلي (عريانا) لفقد الساتر (فوجد ثوبا او) كان يصلي (موميا) لعجزه  
عن الركوع والسجود (فقدر على الركوع والسجود او تذكر ان عليه صلاة  
قبل هذه) الصلاة وكان ذا ترتيب وفي الوقت سعة (او احدث الامام القارى  
فاستخلف اميا او طلعت الشمس في صلاة الفجر او دخل وقت العصر في صلاة  
(الجمعة او كان ماسحا على الجبيرة فسقطت عن برء او كان صاحب عذر

مطل  
في سائل سبق الحديث

مطل  
في سائل الاثنى عشر

فانقطع عذره) كاستحاضة ومن هو معها بان توصات مع السبلان وشرعت في الظهر وقعدت قدير التشهد فانقطع الدم ودام الانقطاع الى غروب الشمس فانها تعيد الظهر عنده كما لو انقطع في خلال الصلاة (بطلت صلاته في قول ابي حنيفة) وذلك لان الخروج بصنعه فرض عنه فاعترض هذه الاشياء في هذه الحالة كاعتراضها في خلال الصلاة (وقال ابو يوسف ومحمد تمت

صلاته) لان الخروج بصنعه ليس بفرض فاعترض هذه الاشياء كاعتراضها بعد السلام قال في الصحيح ورجح دليله في الشروح وطامة المصنفات واعتمد النسفي وغيره اه \* باب قضاء الفوائت \* لما فرغ من بيان احكام الاداء وما يتعلق به الذي هو الاصل شرع في بيان احكام القضاء الذي هو خلفه وعبر بالفوائت دون المتروكات تحسينا للظن لان الظاهر من حال المسلم ان لا يترك الصلاة عمدا ولذا قال (ومن فاتته صلاة) يعني من غفلة او نوم او نسيان (قضاها اذا ذكرها) وكذا اذا تركها عمدا لكن للمسلم عقل ودين يمنعان عن التفويت قصدا (وقدمها) لزوما (على صلاة الوقت) فلو عكس لم تجز الوقتية وزمه اعادتها (الا ان) يعني الفاتئة ولم يذكرها حتى صلى الوقتية او يكون ما عليه من الفوائت اكثر من ست صلوات او يضيق وقت الحاضرة (ويخاف فوت صلاة الوقت) ان اشتغل بقضاء الفاتئة (فيقدم صلاة الوقت)

حينئذ (ثم يقضيها) يعني الفاتئة (وان فاتته صلوات رتبها) لزوما (في القضاء كما وجبت) عليه (في الاصل اي قبل الفوات وهذا حيث كانت الفوات قليلة دون ست صلوات واما اذا صارت ستا فاكثرا فلا يلزمه الترتيب لما فيه من الحرج ولذا قال (الا ان تزيد الفوات على ست صلوات) وكذا لو كانت ستا والمعتبر خروج وقت السادسة في الصحيح امداد (فيسقط الترتيب فيها) اي بينها كما سقط فيما بينها وبين الوقتية ولا يعود الترتيب بعودها الى القلة على المختار كما في الصحيح (\* باب الاوقات التي تكرر فيها الصلاة \*) والاقوات التي لا تجوز فيها وعنون بالاول لانه الاغلب وانما ذكره ههنا لان الكراهة من العوارض فاشبه الفوائت جوهرية (لا تجوز الصلاة) اي المفروضة والواجبة التي وجبت قبل دخول الاوقات الالية وهي (عند طلوع الشمس) الى ان ترتفع وتبيض قال في الاصل اذا ارتفعت الشمس قدر ربح او ربحين تباح الصلاة وقال الفضلي ما دام الانسان

بطل  
في احكام قضاء  
الفوائت

بطل  
في بيان الاوقات  
المكروهة

يقدر على النظر الى قرص الشمس فالشمس في طلوعها فلا تباح فيه الصلاة  
 فاذا عجز عن النظر تباح آه (ولا عند قيامها في الظهيرة) الى ان تزول (ولا عند)  
 قرب (غروبها) بحيث تصفر وتضعف حتى تقدر العين على مقابلتها الى ان  
 تغرب وكذا (لا يصلي) اى لا يجوز ان يصلي (على جنازة) حضرت قبل دخول  
 احد الاوقات المذكورة واخرت اليه (ولا يسجد للتلاوة) لاية تليث قبله لانها  
 في معنى الصلاة (العصر يومه) فانه يجوز اداؤه (عند غروب الشمس) لبقاء سببه  
 وهو الجزء المتصل به الاداء من الوقت فاديت كما وجبت بخلاف غيرها من الصلوات  
 فانها وجبت كاملة فلا تنأى بالاناقص قيد بمصر يومه لان عصر غيره لا يصح  
 في حال تغير الشمس لاضافة السبب بخروج الوقت الى جبهه وليس بمكروه  
 فلا يتأدى في مكروه (ويكره ان يتنفل) قصدا ولولها سبب (بعد صلاة الفجر  
 حتى تطلع الشمس) وترتفع (وبعد صلاة العصر) ولولم تغير الشمس (حتى تغرب  
 ولا بأس بان يصلي في هذين الوقتين) المذكورين (النوافل) ويسجد للتلاوة  
 ويصلي على الجنازة (لان النهى لمعنى في غير الوقت وهو كون الوقت كل الشغل  
 بفرض الوقت حكما وهو افضل من النفل فلا يظهر في حق فرض آخر مثله  
 فلم يظهر تأثيره الا في كراهة النافلة بخلاف ما ورد النهى عن الصلاة فيه لمعنى  
 فيه وهو الطلوع والاستوى والغروب قيؤ في ابطال غير النافلة وفي كراهة النافلة  
 لا ابطالها (ولا يصلي) في الوقتين المذكورين (ركعتي الطواف) لان وجوبه لغيره  
 وهو ختم الطواف وكذا التدوير لعلق وجوبه بسبب من جهته وما شرع فيه ثم  
 افسده لصيانة المودى (ويكره ان يتنفل بعد طلوع الفجر باكثر من ركعتي الفجر)  
 قبل فرضه قال شيخ الاسلام النهى عما سواهما لحقهما لان الوقت متعين لهما  
 حتى لو نوى تطوعا كان عنهما ام وفي التجنيس المتنفل اذا صلى ركعة قطع  
 الفجر كان الا تمام افضل لانه وقع لاعتقاده (ولا يتنفل قبل المغرب) لما فيه  
 من تأخير المغرب المستحب تعجيله (\* باب النوافل \*) جمع نافلة وهي لغة الزيادة  
 وشرعا عبارة عن فعل مشروع ليس بفرض ولا واجب ولا مشنون جوهر وقال  
 في النهاية لقبه بالنوافل وفيه ذكر السنن ليكون النوافل اعم اه وقدّم بيان السنة  
 لانها اقوى فقال (السنة) وهي لغة الطريقة مرضية او غير مرضية وشرعا الطريقة  
 المسلوكة في الدين من غير افتراض ولا وجوب (في الصلاة ان يصلي ركعتين بعد

مطل  
 في اوقات كراهة التنفل

مطل  
 في احكام النوافل

(طلوع الفجر) بدأ بها لانها آكد من سائر السنن ولهذا قيل انها قريبة من الواجب  
 (واربعاً قبل) صلاة (الظهر) بتسليمة واحدة ويقصر في الجلوس الاول على  
 التشهد ولا يأتي في ابتداء الثالثة بدعاء الاستفتاح وكذا كل رباعية مؤكدة  
 بخلاف التسليمة فانه يأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويستقبح ويتعوذ  
 لكن قال في شرح المنية مسئلة الاستفتاح ونحوه ليست بروية عن المتقدمين  
 من الائمة وانما هي اختيار بعض المتأخرين اهـ (وركتين بعدها واربعاً قبل)  
 صلاة (العصر) بتسليمة ايضاً وهي مستحبة (وان شاء ركتين) والاربع افضل  
 (وركتين بعد) صلاة (المغرب) وهما مؤكدتان (واربعاً قبل) صلاة (العشاء)  
 بتسليمة ايضاً (واربعاً بعدها) بتسليمة ايضاً وهما مستحبتان ايضاً فان اراد  
 الاكل فلهما (وان شاء) اقتصصر على صلاة (ركعتين) المؤكدةين بعدها قال  
 في الهداية والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم من تأخر على اثنتي عشرة ركعة  
 في اليوم والليلة بنى الله له بيتاً في الجنة وفسر على نحو ما ذكر في الكتاب غير انه  
 لم يذكر الاربع قبل العصر فلهذا سماه في الاصل حسناً ولم يذكر الاربع قبل  
 العشاء ولهذا كان مستحباً لعدم المواظبة وذكر فيه ركعتين بعد العشاء وفي غيره  
 ذكر الاربع فلهذا خبر الا ان الاربع افضل اهـ وكذا السنن سنة الفجر ثم الاربع  
 قبل الظهر ثم الكل سواء ولا يتنقض شيء منها اذا خرج الوقت سوى سنة الفجر  
 اذا فاتت معه وقضاء من يومه قبل الزوال (ونوافل النهار) مخير فيها (ان شاء  
 صلى) كل (ركعتين بتسليمة وان شاء) صلى (اربعا) بتسليمة (وتكره الزيادة  
 على ذلك) اي على اربع بتسليمة (فاما نافلة الليل فقال ابو حنيفة) رحمه الله  
 تعالى (ان صلى) اربع ركعات او ست ركعات او ثمان ركعات بتسليمة واحدة  
 جاز من غير كراهة (وتكره الزيادة على ذلك) اي على ثمان بتسليمة والافضل  
 عنده اربعاً اربعاً ليلاً ونهاراً (وقالا) الافضل بالنهار كما قال الامام (ولا يزيد  
 بالليل على ركعتين بتسليمة) قال في الدراية وفي العيون وبه يفتى اتباعاً للحديث  
 وتعبه العلامة قاسم في صحيحه ثم قال وقد اعتمد الامام البرهاني والنسفي وصدر  
 الشريعة وغيرهم قول الامام اهـ (والقراءة في الغرض) في ركعتين مطلقاً فرض  
 (واجبة) من حيث تعيينها (في الركعتين الاوليين) (وهو حيث قرأ في الاولين) مخير  
 في الآخر بين ان شاقراً (الفاتحة) (وان شاء سبح) ثلثاً (وان شاء سكت) مقدار

مطلق  
 في حكم السنن المؤكدة  
 والمستحبة

ثلاث تسبيحات قال في الهداية هكذا روى عن أبي حنيفة وهو المأثور عن  
 علي وابن مسعود وعائشة رضي الله عنهم إلا أن الأفضل أن يقرأ لأنه عليه  
 الصلاة والسلام داوم على ذلك ولهذا لا يجب السهو بتركها في ظاهر الرواية  
 (والقراءة واجبة) أي لازمة بحيث يفوت الجواز بفوتها (في جميع ركعات النفل  
 وفي جميع ركعات (الوتر) قال في الهداية أما النفل فلأن كل شفع منه صلات على  
 حدة والقيام إلى الثالثة كتحريمه مبتدأة ولهذا لا يجب بالتحريم الأولى الأربعين  
 في المشهور عن أصحابنا ولهذا قالوا يستقيم في الثالثة وأما الوتر فلا احتياط  
 آه (ومن دخل في صلاة النفل) قصدا (ثم أفسدها) بفعله أو بغير فعله كروية  
 المنيم أو نحوه (قضاها) وجوبا ويقضى ركعتين وإن نوى أكثر خلافا  
 لأبي يوسف قيدنا بالقصد لأنه إذا دخل في النفل ساهيا كما إذا قام الخامسة ناسيا  
 ثم أفسدها لا يضيها (فإن صلى أربع ركعات وقعد في) رأس الركعتين  
 (الأوليين) مقدار التشهد (ثم أفسد الآخرين) بعد الشروع فيها بان قام  
 إلى الثالثة ثم أفسدها (قضى ركعتين) فقط لأن الشفع الأول قد تم والقيام  
 إلى الثالثة بمنزلة تحريمه مبتدأة فيكون ملزما قيدنا بالعود لأنه لو لم يقعد وأفسد  
 الآخرين لزمه قضا الأربع أجماعا وقيدنا بما بعد المشروع لأنه لو أفسد قبل  
 الشروع في الشفع الثاني لا يقضى شيئا خلافا لأبي يوسف (وبصلى النافلة)  
 مطلقا راجعة أو مستحبة (قاعدا مع القدرة على القيام) وقد حكى فيه الإجماع  
 ولا يرد عليه سنة الفجر لأنه مبني على القول بوجوبها ولذا قال الزيلعي وأما  
 السنن الرواتب فتوافق حتى تجوز على الدابة وعن أبي حنيفة أنه ينزل لسنة  
 الفجر لأنها أكد من غيرها وروى عنه أنها واجبة وعلى هذا الخلاف إذاؤها  
 قاعداه وفي الهداية واختلفوا في كيفية القعود والمخار أنه يقعد كما في حالة  
 التشهد لأنه عهد مشروط في الصلاة (وإن اعتكفها) أي النافلة (فإنما تم قعد)  
 وأتمها قاعدا (جاز عند أبي حنيفة) رحمه الله تعالى لأن القيام ليس بركن في  
 النفل فجاء تركه ابتداء بقاء أولى (وقالا لا يجوز إلا من عذر) لأن الشروع ملزم  
 كالنذر قال في الهداية قوله استحسان وقولهما قياس وقال العلامة قاسم في  
 التصحيح واختار المحبوبي والنسفي وغيرهما قول الإمام (ومن كان خارج المصر)  
 أي العمران وهو الموضع الذي يجوز للمسافر فيه قصر الصلاة (ينفل) أي

ظل  
 في حكم صلاة النفل  
 جالسا



يجوز له التثفل (على دابته) سواء كان مسافرا او مقبلا (الى اى جهة) متعاقبا يومى  
 (توجهت) دابته (يومى ايماء) اى يشير الى الركوع والسجود بالايحاء براسه  
 ويجعل السجود اخفض من الركوع قيد بخارج المصر لانه لا يجوز التثفل على  
 الدابة فى المصر خلافا لابي يوسف وقيد بكونه على الدابة لعدم جواز التثفل  
 للماشى وقيد بجهة توجه الدابة لانه لو صلى الى غير ما توجهت به وكان لغير القبلة  
 لا يجوز لعدم الضرورة (\*باب سجد السهو\*) من اضافة الشئ الى سببه ووالاه  
 بالنوافل لكونها جوار (سجد السهو واجب فى الزيادة والنقصان) والاول  
 كون السجود (بعد السلام) حتى لو سجد قبل السلام جاز الا ان الاول اولى  
 جوهرة ويكتفى بسلام واحد عن يمينه لانه المعهود وبه يحصل التحليل وهو  
 الاصح كما فى البحر عن المجتبى وفى الدراية عن الحيط وعلى قول عامة المشايخ  
 يكتفى بتسليمه واحدة وهو الاضمن للاحتياط آه وفى الاختيار وهو الاحسن  
 وقال الشرنبلالى فى الامداد بعد ان نقل عن الهداية ان الصحيح ان يأتى  
 بالتسليمين ولكن قد علمت انه بعد الاول احوط وقد منع شيخ الالام خواهر  
 زاده السجود للسهو بعد التسليمين فاتبعنا الاصح والاحتياط آه ثم بعد السلام  
 (يسجد سجدتين ثم يتشهد) قال فى الهداية ويأتى بالصلاة على النبي صلى  
 الله عليه وسلم والدعاء فى قعدة السهو هو الصحيح لان الدعاء موضع آخر  
 الصلاة آه وقال الطحاوى يدعو فى القعدتين جميعا وفى الثانية ومن عليه  
 السهو يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم فى القعدة الاولى عند ابى حنيفة  
 وابى يوسف وفى قول محمد فى القعدة الثانية والاحتياط ان يصلى فى القعدتين آه  
 (ويسلم والسهو يلزم) اى يجب قال فى الهداية وهذا يدل على ان سجدة السهو  
 واجبة وهو الصحيح آه (اذا زاد فى صلاته فعلا من جنسها ليس منها) كما اذا ركع  
 ركوعين فانه زاد فعلا من جنس الصلاة من حيث انه ركوع ولكنه ليس منها  
 لكونه زائدا قال فى الهداية وانما يجب بالزيادة لانها لا تعزى عن تأخير ركن او ترك  
 واجب آه (او ترك فعلا مسنونا) اى واجبا عرف وجوبه بالسنة كالتعدة الاولى  
 او قام فى موضع القعود او ترك سجدة التلاوة عن موضعها جوهرة (او ترك قراءة الفاتحة)  
 او اكثرها (او القنوت) او تكبيرته (او التشهد) فى اى القعدتين او العقود الاولى  
 (او تكبيرات العيدين) او بعضها او تكبيرة الركعة الثانية منها (او جهر الامام

مطل  
 فى احكام سجود السهو

فما يخاف فيه او خافت فيما يجهر فيه ( قال في الهداية واختلفت الرواية في المقدار  
والاصح قدر ما تجوز الصلاة في الفصاين لان اليسير من الجهر والاخفاء لا يمكن  
الاحتراز عنه والكثير يمكن وما تصح به الصلاة فهو كثير آه قيد بالامام لان  
المنفرد اذا خافت فيما يجهر فيه لا سهو عليه اجاعا لانه مخير فيه وان جهر فيما  
يخاف فيه ففيه اختلاف المشايخ فقال الكرخي لا سهو عليه وهو مفهوم كلام  
المص ومشي عليه في الهداية حيث قال وهذا في حق الامام دون المنفرد لان  
الجهر والخافة من خصائص الجماعة قال شارحها المعنى وهذا جواب ظاهر  
الرواية واما جواب رواية النوادر فانه يجب عليه سجدة السهو وكذا ذكره  
الناطقي في واقعاته آه ( وسهو الامام يوجب على المؤتم السجود ) ان سجد الامام  
ولو اقتداه بعد سهو الامام لان ما يعتد لازمة لكن اذا كان مسبوقا انما يتابع  
الامام في السجود دون السلام لانه الخروج من الصلاة وقد بقي عليه من  
اركانها كما في البدائع ( فان لم يسجد الامام ) لسهوه ( لم يسجد المؤتم ) لانه يصير  
مخالفا ( فان سهى المؤتم ) حالة اقتدائه ( لم يلزم الامام ولا المؤتم السجود ) لانه ان سجد  
وحده كان مخالفا لامامه وان تابعه الامام ينقلب الاصل تبعا فيدنا بحالة الاقتدا  
لان المسبوق اذا سهى فيما يقضيه يسجد له وان كان سبق له سجود مع الامام  
لان صلاة المسبوق كصلاتي حكما لانه منفرد فيما يقضيه ( ومن سهى عن  
القعدة الاولى ) من الغرض ولو عميا ( ثم تذكر وهو الى حال القعود اقرب ) كأن  
رفع اليه عن الارض وركبته بعد عليها لم يرفعهما ( عاد وجلس وتشهد )  
ولا سجود عناءه في الاصح هداية ( وان كان الى حال اقيام اقرب ) كان استوي  
النصف الاسفل وظهره بعد فمن قبح عن الكافي ( لم يعتد ) لانه كاتما ثم معنى لان  
ما ظرب الشيء يعطى حكمه ( ويسجد للسهو ) استترك الواجب قال في الفتح ثم  
قبل ما ذكر في الكتاب رواية عن ابي يوسف اختارها مشايخ بخارى اما ظاهر  
المذهب فانه يستوفى ما يعود قيل وهو الاصح آه قيدنا القعدة من الغرض لان  
المتنفل يعود ما لم يقيد بسجدة ( ومن سهى عن القعدة الاخيرة فقام الى الخامسة  
رجع الى القعدة ما لم يسجد ) لان فيه اصلاح صلاته وامكنه ذلك لان ما دون  
الركعة يحمل الرفض هداية ( والغى الخامسة ) لانه رجع الى شيء محله قبلها فترفض  
هداية ( ويسجد للسهو ) لانه اخر واجبا وهو القعدة ( فان قيد الخامسة بسجدة

بطل فرضه) اى وصفه (وتحولت صلاته نقلا) عند اى حنيفة وابى يوسف  
 (وكان عليه) ندبا (ان يضم اليها ركعة مائة) ولو فى العصر ويضم رابعة  
 فى الفجر كيلا ينتقل باوتر ولو لم يضم لاشئ عليه لانه لم يشرع فيه قصدا  
 فلا يلزمه اتمامه ولكنه يندب ولا يسجد للمسهو على الاصح لان النقصان بالفساد  
 لا يجبر (وان قعد فى الرابعة) مثلا (قدر التشهد ثم قام الى الخامسة ولم يسلم)  
 لانه (يظنها القعدة الاولى عاد) ندبا (الى القعود) ليسلم جالسا (ما لم يسجد  
 فى الخامسة ويسلم) من غير اعادة التشهد ولو سلم قائما لم تفسد صلاته وكان تاركا  
 للسنة لان السنة التسليم جالسا امداد (وان قيد الخامسة) مثلا (بسجدة ضم اليها  
 ركعة اخرى) استجبا بالكرهية التنفل بالوتر (وقد تمت صلاته) لوجود الجلوس  
 الاخير فى محله (والركعتان) الزائدتان (له نافله) ولكن لا ينوبان عن سنة الفرض  
 على الصحيح وسجد للمسهو لتأخير السلام وتمكن النقصان فى الفرض بالخروج  
 لا على الوجه الواجب امداد (ومن شك فى صلاته) اى تردد فى قدر ما صلى  
 (فلم يدرا اثلا صلى ام اربعا وكان ذلك اول ما عرض له) من الشك بعد بلوغه فى صلاة  
 وهذا قول الاكثر وقال فخر الاسلام اول ما عرض له فى هذه الصلاة واخاره  
 ابن الفضل وذهب السرخسى الى ان المعنى ان السهو ليس بعادة لانه لم يسه  
 قط واليه يشير قول المص بعده يعرض له كثيرا (استأنف الصلاة) بمثل مناف  
 وبالسلام فاعدا اولى ثم المراد هنا من الشك مطلق التردد الشامل للشك الذى  
 هو تساوى الطرفين وللفظ الذى هو ترجيح احدهما بدليل قوله فى مقابله  
 بنى على غالب ظنه قيد بكونه فى صلاته لانه لو شك بعد الفراغ او بعد ما قعد  
 قدر التشهد لا يعتبر شكه الا ان يتيقن بالترك (فان كان الشك يعرض له)  
 فى صلاته (كثيرا بنى على غالب ظنه) لان فى الاستئناف مع كثرة عروضه حرجا  
 وهذا اذا كان له ظن (يرجع احد الطرفين) فان لم يكن له ظن (يرجع احدهما  
 بنى على اليقين) اى على الاقل لانه المتيقن وقعد فى كل موضع ظنه موضع قعوده  
 ولو اوجب الئلا يصير تارك فرض القعود او واجبه مع تيسر الوصول اليه (\*باب صلاة  
 المريض) عقه للمسهو لا شترأ كهما فى العارضية وكون الاول اهم (اذا تعذر على  
 المريض القيام) كله بان لا يمكنه اصلا بحيث لو قام لسقط وهذا التعذر  
 الحقيق ومثله فى الحكم التعذر الحكمى المعبر عنه بالتعسر بوجود الم شديد فانه

بمثلة

طلب  
في مايل الشك

طلب  
في احكام صلاة المريض

بمثلة التمدد الحقيقي دفعا للخرج أما إذا لحقه نوع مشقة لم يجز له ترك القيام  
 كافي الخاتبة والفتح قيدنا بكل القيام لأنه إذا قدر على بعضه زمه القيام بقدره  
 حتى لو كان إنما يقدر على قدر التحريم زمه أن يحرم قائما ثم يقعد كافي الفتح  
 وكذا لو قدر على القيام متكئا أو معتمدا على عصا أو حائط لا يجزيه الا كذلك  
 كافي المجتبي (صلى قاعدا) كيف ينسره (يركع ويسجد) أن استطاع (فإن لم يستطع  
 الركوع والسجود) أو السجود فقط (أوى إيماء راسه) لأنه وسع مثله (وجعل  
 السجود) أي إيماء اليد (أخفض من) إيماء (الركوع) فرقا بينهما ولا يلزمه أن يبلغ  
 في الانحناء أقصى ما يمكنه بل يكفي أدنى الانحناء فيهما بعد تحقق انحناء السجود  
 عن الركوع والأبان كانا سواء لا يصح كافي الامداد وحقيقة الإيماء طأطأة الرأس  
 كافي البحر (ولا يرفع إلى وجهه شيئا يسجد عليه) لنهي صلى الله عليه وسلم  
 عن ذلك كذا في المحيط وهذا يؤذن بأن الكراهة تحريمية نهر فأن فعل وهو ينحفض  
 عن الركوع اجزأه لوجود الإيماء وكراهة الا فلا (فإن لم يستطع القعود استلقى على  
 ظهره وجعل رجله إلى القبلة) ونصب ركبته استقبالا أن قدر تحاميا عن  
 مدرجله إلى القبلة (وأوى) راسه (بالركوع والسجود وان استلقى) أي اضطجع  
 (على جنبه) الأيمن أو الأيسر (ووجهه إلى القبلة وأوى) راسه (جاء) ولا سكن  
 الاستلقاء أولى من الاضطجاع وعلى الشق الأيمن أولى من الأيسر (فإن لم يستطع  
 الإيماء راسه آخر الصلاة ولا يؤمى بعينه ولا بقلبه) لأنه لا عبرة به وفي قوله آخر  
 الصلاة إيماء إلى أنها لا تسقط عنه ويجب عليه القضاء ولو كثرت إذا كان يفهم  
 مضمون الخطاب قال في الهداية وهو الصحيح قال في الزهر لكن صحح قاضي خان  
 وصاحب البدائع عدم لزومه إذا كثرت وإن كان يفهم وفي الخلاصة أنه المختار  
 وجعله في الظهيرة ظاهر الرواية قال وعليه القوي آه وفي النبايع هو الصحيح  
 وجزم به الولوالجي وصاحب الهداية في التجنيس وصححه في مختارات النوازل  
 وفي الترخائية عن شرح الطحاوي لو عجز عن الإيماء وتمحرك الرأس سقطت  
 عنه الصلاة آه (فإن قدر على القيام ولم يقدر على الركوع والسجود لم يلزمه  
 القيام) لأن ركبته للنوسل به إلى الركوع والسجود فكان تبعاً لهما فإذا لم يقدر  
 عليهما لا يكون القيام ركناً (وجاز) له (أن يصلي قاعدا) أوقاما (يومي) راسه  
 (إيماء) والأفضل الإيماء قاعدا لأنه أشبه بالسجود لكون رأسه أخفض وأقرب

الى الارض زبلي (فان صلى الصحيح بعض صلاته قائما) يركع ويسجد (ثم حدث به مرض) في صلاته يتعذر معه القيام (تممها قاعدا يركع ويسجد) ان استطاع (او يومى) ايماء (ان لم يستطع الركوع والسجود او مستلقيا ان لم يستطع القعود) لان في ذلك بناء الادون على الاعلى وبناء الضعيف على القوى اولى من الاتيان بالكل ضعيفا (ومن صلى قاعدا يركع ويسجد لمرض به ثم صح) في خلالها (بنى على صلاته قائما) لان البناء كالاقتدا والقائم يقتدى بالقاعد ولذا قال محمد يستقبل لان من اصله ان القائم لا يقتدى بالقاعد (وان) كان (صلى بعض صلاته بايماء ثم قدر) في خلالها (على الركوع والسجود استأنف الصلاة) لانه لا يجوز اقتدا الراكع بالمومى فكذا البناء (ومن اغمى عليه) اى غطى على عفه له او جن بسلبه (خمس صلوات فادونها قضاءها اذا صح) لعدم الحرج (فان فاتته بالايماء) او الجنون صلوات (اكثر من ذلك) بان خرج وقت السادسة (لم يقض) ما فاتته من الصلوات لان المدة اذا قصرت لا يخرج في القضاء فيجب كالنائم وان طالت تخرج فيسقط كالحائض ثم الكثرة تعتبر من حيث الاوقات عند محمد حتى لا يسقط القضاء مالم يستوعب ست صلوات وعند ابى يوسف يعتبر من حيث الساعات وهو رواية عن ابى حنيفة والاول اصح لان الكثرة بالدخول في حد التكرار زبلي (\*باب سجود التلاوة\*) من اضافته الحكيم الى سببه لان سببه التلاوة على التالى اتفاقا وعلى السامع فى الصحيح (سجود التلاوة فى القرآن اربعة عشر) سجود اربع فى النصف الاول وهى (فى آخر الاعراف وفى الرعد والنمل وبني اسرائيل) وعشر فى الثانى (وهى) (فى مريم والاولى من الحج) بخلاف الثانية فانها الامر بالصلاة بدليل اقترانها بالركوع (والفرقان والنمل والم تنزيل وص وحى السجدة والحجج واذا السماء انشقت واقرأ باسم ربك والسجود واجب) على التراخي ان لم تكن فى الصلاة (فى هذه المواضع) المذكورة (على التالى والسامع) اذا كان اهلا للوجوب (سواء قصد سماع القرآن او لم يقصد) بشرط كون السامع متداعيا عافلا يقظان ولو جنبا او حائضا او نفسا او كافرا او صبيا او سكران فلو سمعها من طير او صيدا لا يجب عليه وفى الجوهره ولو سمعها من نائم او مغشى عليه او مجنون ففيه روايتان اصحهما لا تجب اه لكن صح فى الخلاصة والخاتمة وجوبها بالسماع من النائم ولا تجب الا على من علم انها آية

سجدة

طلب  
في احكام سجود  
التلاوة

سجدة ولو بالاخبار فلو لم يسمع بسبب النوم او التشاغل بامر لم يجب على الاصح  
 فهستانى عن المحيط (واذا تلا الامام آية سجدة سجدها) اى الامام وجوبا  
 فى الصلاة (ويسجد) ها (المأموم معه) لالتزامه تابعته (وان تلا المأموم لم يسجد  
 الامام ولا المأموم) لافى الصلاة ولا خارجها لان المقضى محبور عن القراءة لافاذا  
 تصرف الامام عليه وتصرف المحبور لاحكم له ولو سمعها رجل خارج الصلاة  
 سجدها هو الصحيح لان الخبر ثبت فى حقهم فلا يعدوهم هدايه (وان سمعوا وهم  
 فى الصلاة آية سجدة من رجل ليس معهم فى الصلاة) ولو مضوا (لم يسجدوها  
 فى الصلاة) لانها ليست بصلاة لان سماعهم ليس من افعال الصلاة  
 (ويسجدوها بعد الصلاة) لتحقق سببها (فان سجدها فى الصلاة لم تجزهم)  
 لانه ناقص اكان النهى فلا يتأدى به الكمال ويجب اعادتها لتقرر سببها (ولم  
 تفسد الصلاة) لان مجرد السجدة لا ينافى احرام الصلاة (ومن تلا آية سجدة خارج  
 الصلاة فلم يسجدها حتى دخل فى الصلاة) فى ذلك المجلس (فتلاها وسجد  
 لها اجزائه السجدة الواحدة) (عن الالوتين) لاتحاد المجلس وقوة الصلاة  
 فجعلت الاولى تبعاً لهم (وان تلاها فى غير الصلاة فسجد) لهم (ثم دخل فى الصلاة)  
 ولو فى ذلك المجلس (فتلاها وسجد لها) سجدة اخرى (ولم تجز السجدة الاولى)  
 لان الصلاة اقوى فلا تصير تبعاً (ومن كرر لاو آية سجدة واحدة فى مجلس واحد  
 اجزائه سجدة واحدة) وفعلها بعد الاولى اولى قنية وفى البحر التأخير احوط  
 والاصل ان ميناها على اتدخال دفعاً للخرج بشرط اتحاد الآية والمجلس در  
 (ومن اراد السجود كبر) للوضع (ولم يرفع يديه) اعتباراً بالسجدة الصلاة (وسجد)  
 بين كفيه (ثم كبر) للرفع وهما ستان (ورفع راسه ولا تشهد عليه ولا سلام)  
 لان ذلك للتحليل وهو يستدعى سبق التحريم وهى منعمة قال الاسيحاى ولم  
 يذكروا يقول فى سجوده والاصح ان يقول فيها ما يقول فى سجود الصلاة  
 (\*باب صلاة المسافر\*) من اضافة الشئ الى شرطه او محله (السفر الذى تغير به  
 الاحكام) كقصر الصلاة واباحة الفطر وامتداد مدة السجود وسقوط الجمعة والعدين  
 والاضحية وحرمة خروج المرأة بغير محرم (ان يقصد الانسان موضعاً بينه)  
 اى بين القاصد (وبين المدة مسير ثلاثة ايام) من اقصر ايام السنة (بغير الابل  
 ومشى الاقدام) لانه الوسط ولا يشترط سفر كل يوم الى الليل بل الى الزوال فلو بكر

ط  
 في احكام المسافر

في اليوم الالومشي الى الزوال ونزل للاجراحة وبات ثم في اليوم الثاني والثالث  
 كذلك يصير مسافرا جوهرة وعبر بالقصد لانه لو طاف الدنيا من غير قصد  
 الى قطع مسيرة ثلاثة ايام لا يترخص اما في الرجوع فان كانت مدة سفر قصر فتح  
 وعبر بقوله مسيرة ثلاثة ايام لان المراد التحديد لانه يسير بالفعل حتى لو كانت المسافة  
 ثلاثا بالسير الوسط فقطعهم في يومين او اقل قصر (ولا يعتبر في ذلك) اي السير  
 في البر (السير) نائب فاعل يعتبر (في الماء) كما لا يعتبر السير في الماء بالسير في البر وانما  
 يعتبر في كل موضع ما يليق بحاله حتى لو كان موضع له طريقان احدهما في البر  
 وهو يقطع في ثلاثة ايام وانما في البحر وهو يقطع في يومين اذا كانت الريح  
 مستوية فانه اذا ذهب في طريق البر قصر وفي الثاني لا يقصر وكذا العكس  
 وكذا الجبل يعتبر فيه ثلاثة ايام وان كان في السهل يقطع في اقل منها (وفرض المسافر  
 عند نافي كل صلاة رباعية) على المقيم (ركعتان لا يجوز له الزيادة عليهما) عمدا  
 لتأخير السلام وترك واجب القصر ويجب سجود الهوان كان سهوا قيد  
 بالفرض لانه لا قصر في الوتر والنفل واختلف فيما هو الاول في السنن والمختار ان ياتي  
 بها ان كان على امن وقرار لا على محلة وفرار نهر وقيد بالباي لانه لا قصر في غيره  
 (فان صلى) المسافر (اربعا وقعد في الثانية مقدار التشهد اجزائه الركعتان عن  
 فرضه وكانت) الركعتان (الاخريان له ناقله) ويكون مسببا كما مر (وان لم يقعد  
 في الثانية مقدار التشهد فسدت صلاته) لا اختلاط النافلة بها قبل اكمالها (ومن  
 خرج مسافرا صلى ركعتين اذا غارق) اي جاوز (بيوت المصر) من الجانب  
 الذي خرج منه وان لم يجاوزها من جانب آخر لان الاقامة تتعلق بدخولها فانه طلق  
 السفر بالخروج عنها (ولا يزال) المسافر (على حكم السفر حتى ينوي الاقامة)  
 حذيفة او حكما كما لو دخل الحاج الشام قبل دخول شوال واراد الخروج مع  
 التافلة في نصف شوال اتم لانه ناو حكما (في بلد) واحدا وما في حكمها بما يصلح  
 للاقامة من مصر او قرية او صحراء دارنا وهو من اهل الاخبية (خمس عشرة يوما  
 فصاعدا) او يدخل مقامه (فيلزمه الاقام) وهذا حيث سار مدة السفر والافتيتم  
 بجمردية العود لعدم احكام السفر قيدنا ببلد واحد لانه لو نوى الاقامة في موضعين  
 مستقلين ككة ومنا لم تصح نيته كما ياتي (وان نوى الاقامة اقل من ذلك لم يتم)  
 لانه لم يزل عن حكم السفر (ومن دخل بلدا ولم ينو ان يقيم فيه خمسة عشر يوما

(وانما) يعزب السفر (ويستحب) غدا اخرج او جهد غدا اخرج (حتى يبق على  
 ذلك) الثقب (سنتين صلى ركعتين) للآثر المروى عن ابن عباس وابن عمر ولانه  
 لم يزل عن حكم السفر كما مر (واذا دخل العسكر ارض الحرب فتووا الإقامة)  
 بها (خمس عشرة يوما لم يتموا الصلاة) لعدم صحة النية المخالفة للمعنى لان الداخل  
 بين ان يهزم فيقرا ويهزم فيفر (واذا دخل المسافر) مقتديا (في صلاة المقيم)  
 ولو في آخرها (مع بقاء الوقت) قدر ما يسع التحريمه جازو (اتم الصلاة) اربعا  
 لانه التزم متابعة الامام فيغير فرضه الى الاربع كما يتغير بنية الإقامة لاتصال المغير  
 بالسبب وهو الوقت لكن اذا فسدت تعود ركعتين لانها جازت اربعا في ضمن  
 الاقتداء فاذا فات يعود الامر الاول (وان دخل معه) مقتديا (في فاتة) رابعة  
 (لم تجز صلاته خلفه) لان فرضه لا يتغير بعد الوقت لا نقضاء السبب كما لا يتغير  
 بنية الإقامة فيلزم منه بناء الفرض على غير الفرض في حق القعدة او اقتدى  
 في الاولين او اقرأه لوفى الاخيرين در (واذا صلى) الامام (المسافر بالمقيمين  
 ركعتين سلم) لتتمام صلاته (ثم اتم المقيمون صلاتهم) منفردين لانهم التزموا الموافقة  
 في الركعتين فيفردون في الباقي كالمسبوق الا انه لا يقرأ فيما يعصى في الاصح لانه  
 لاحق (ويستحب له اذا سلم) التسليمتين في الاصح (ان يقول اتموا صلاتكم فانا  
 قوم سفر) يستكون انما جمع مسافر كركب وصحب جمع راكب وصاحب  
 اى مسافرون ويبنى ان يقول ذلك قبل شروعه في الصلاة لدفع الاشتباه  
 (واذا دخل المسافر مصره اتم الصلاة وان لم ينو الإقامة فيه) كان دخله لقضاء  
 حاجة لانه متعين للإقامة والمرخص هو السفر وقد زال (ومن كان له وطن فانتقل  
 عنه) بكل اهله (واستوطن غيره) ثم سافر فدخل وطنه الاول (الذي كان انتقل  
 عنه) لم يتم الصلاة من غير نية إقامة لانه لم يبق وطنه والاصل في ذلك ان  
 الوطن الاصلى يبطل بمثله دون السفر عنه ووطن الإقامة يبطل بمثله وبالسفر عنه  
 قيدنا الانتقال بكل اهل لانه اذا بقي له فيه اهل لم يبطل ويصير ذا وطنين  
 (واذا نوى المسافر ان يقيم بمكة ومنى خمسة عشر يوما لم يتم الصلاة) لان اعتبار  
 النية في موضعين يقتضى اعتبارها في مواضع وهو ممتنع لان السفر لا يعزى عنه  
 الا اذا نوى ان يقيم بالليل في احدهما فيصير مقيما به دخوله فيه لان إقامة المهرضة تضاف  
 الى ميثته هداية (ومن فاتته صلاة في السفر قضاها في الحضر ركعتين) كما



فاته في السفر (ومن فاته صلاة في الحضر قضاءها في السفر اربعا) كما فاته في الحضر لانه بعدما تقرر لا يتغير (والعاصي والمطيع في سفرهما في الرخصة) سواء لاطلاق النصوص ولان نفس السفر ليس بمعصية وانما المعصية ما يكون بعده او يجاوره والتقيح المجاور لا يعدم المشروعية (\*باب صلاة الجمعة\*) بتأثير ايم وسكونها (لا تصح الجمعة الا في مصر جامع) وهو كل موضع له امير وقاض يتفقد الاحكام ويقيم الحدود هذا عن ابي يوسف وعنه انهم اذا اجتمعوا في اكبر مساجدهم لم يسعهم والاول اختيار الكرخي وهو الظاهر والثاني اختيار البلخي هداية (او في مصلى المصر) لانه من توابعه والحكم ليس مقصورا على المصلى بل يجوز في جميع افنية المصر لانها بمنزلة في حوائج اهله هداية ثم من كان محله من توابع المصر فحكمه حكم اهل المصر في وجوب الجمعة عليه واختلفوا فيه فعن ابي يوسف ان كان الموضع يستمع فيه النداء من المصر فهو من توابعه والا فلا وعنه كل قرية متصلة ببعض المصر فتح وصحح هذا الثاني في مواهب الرحمن وعلمه في شرحه بان وجوبها يختص باهل المصر والخارج عن هذا الحديث من اهله اه قال شيخنا وهو ظاهر المتن وفي المراج انه اصح ما قيل وفي التارخانية ثم ظاهر رواية اصحابنا لا يجب الا على من يسكن المصر او من يتصل به فلا تجب على اهل السواد ولو قريبا وهذا اصح ما قيل فيه اه (ولا تجوز في القرى) كيد لما قبله وتصريح بمفهومه (ولا تجوز اقامتها الا للسلطان او من امره السلطان) باقامتها لانها تقام بجمع عظيم وقد تقع المنازعة في التقديم والتقديم وقد تقع في غيره فلا بد منه تنجما لامره هداية (ومن شرائطها الوقت فتصح في وقت الظهر ولا تصح بعده) فلو خرج الوقت وهو فيها استقبل الظهر ولا يني على الجمعة لانها مختلفان (ومن شرائطها) ايضا (الخطبة) بقصدها وكونها (قبل الصلاة) بحضرة جماعة تنعقد بهم الجمعة ولو صما او نياما فلو صدرت من غير قصد او بعد الصلاة او بغير حضور جماعة لا يعتد بها لكن جزم في الخلاصة بانه يصح في حضور واحد السنة في الخطبة انه (يخطب الامام خطبتين) خفيفتين بقدر سورة من طوال الفصل (يفصل بينهما بقعدة) قدر قراءة ثلاث آيات ويخفض جهره بالثانية عن الاولى (ويخطب قائما) مستقبلا الناس (على طهارة) من الحدثين (فان اقتصر على ذكر الله تعالى) كتحميدة او تهليل او تسبيحة (جاز عند ابي

حنيفة) مع الكراهة (وقال لا بد) أصحتم (من ذكر طويل يسمى خطبة) واقفه  
 قدر الشهد (وأن خطب قاعدا أو على غير طمارة) أو لم يقعد بين الخطبتين  
 أو استبر الناس (جاز ويكره) لمخالفته المتوارث (ومن شرائطها) أيضا (الجماعة)  
 لأن الجمعة مشتمة منها (واقلمهم عند أبي حنيفة ثلاثة رجال) سوى الإمام  
 وقالان سوي الإمام (قال في التصحيح ورجح في الشروح دليله واختاره  
 المحبوبي والنسفي آه ويشترط بقاؤهم حتى يسجد السجدة الأولى فلو نفرروا  
 بعدها ثمها وحده جمعة) ويجهر الإمام بالقرأة في الركعتين (لأنه المتوارث) وليس  
 فيها قرأة سورة بعينها (قال في شرح الطحاوي ويقرأ في الركعتين سورة  
 الجمعة والمناقضون ولا يكره غيرهما أه وذكر الزاهدي أنه يقرأ فيهما سورة الأعلى  
 والفاشية قال في البحر ولكن لا يواظب على ذلك كيلا يؤدي إلى هجر الباقي وثلا  
 نظنه العامة حتماه (ولا تجب الجمعة على مسافر) للحقوق المشقة بادائها (ولا امرأة)  
 لأنها منبهة عن الخروج (ولا مريض) لجزئه عن ذلك وكذا الممرض أن يبقى  
 المريض ضائعا (ولا عبد) لأنه مشغول بخدمة مولاه ولا زمن ولا أعمى ولا  
 خائف ولا معذور بمشقة مطر ووحل وثلج ولا قروي (فإن حضروا وصلوا مع الناس  
 أجزاءهم) ذلك (عن فرض الوقت) لأنهم تحموا المشقة فصاروا كالسافر إذا  
 صام (ويجوز للمسافر والعبد والمريض) ونحوهم خلا امرأه (أن يؤم في الجمعة)  
 لأن عدم وجوبها عليهم رخصة لهم دفعا للخرج فإذا حضروا تقع فرضها  
 (ومن صلى الظهر في منزله يوم الجمعة قبل صلاة الإمام ولا عذر له كره له ذلك  
 تحريما) بل حرم لأنه ترك الفرض القطعي باتفاقهم قبح (وجازت الصلاة) جوازاً  
 موقوفاً (فإن بدله) أي لمن صلى الظهر ولو معذورا على المذهب (أن يحضر  
 الجمعة فتوجه) إليها والإمام فيها ولم تقم بعد (بطلت صلاة الظهر) أي وصف  
 الفريضة وصارت نفلا (عند أبي حنيفة بالسعي) وإن لم يدركها (وقال لا تبطل  
 حتى يدخل مع الإمام) قال في التصحيح ورجح دليل الإمام في الهداية واختاره  
 البرهاني والنسفي أه قيدنا بكون الإمام فيها لأن السعي إذا كان بعدما فرغ منها  
 لم يبطل ظهره اتفاقاً (ويكره أن يصلي المعذور الظهر بجماعة يوم الجمعة)  
 في المصر لما فيه من الإخلال بالجمعة بتقليل الجماعة وصورة المعارضة قيدنا بالمصر  
 لأنه لا جمعة في غيرها فلا يفرض إلى ذلك (وكذلك أهل السجن) أي يكره لهم

مطلق  
 في رابط الجمعة

مطلق  
 في لا جمعة عليهم

ذلك لما فيه من صورة المعارضة وانما افرد بالذكر لما يتوهم من عدم الكراهة  
 بمنعه من الخروج (ومن ادرك الامام يوم الجمعة) اي في صلاتها (صلى معه ما ادرك  
 وبنى عليها الجمعة) وهذا ان ادرك منها ركعة اتفاقا (وان ادركه في التشهد  
 او في سجود السهو بنى عليها الجمعة) ايضا (عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد  
 ان ادركنا اكثر اركعة الثانية) بان ادرك ركوعها (بنى عليها الجمعة وان ادرك اقلها)  
 بان ادركه بعد ما رفع من الركوع (بنى عليها الظهر) ار بما الا انه ينوي الجمعة اجزاء  
 جوهره وعليه يقال ادى خلاف ما نوى (واذا خرج الامام يوم الجمعة) من حجرته  
 ان كان والا فقيامه للصعود (ترك الناس الصلاة والكلام) خلا قضاء فائنة  
 لذى ترتيب ضرورة صحة الجمعة وصلاة شرع فيها للزومها (حتى يفرغ من خطبته)  
 وصلاته بلا فرق بين قريب وبعيد في الاصح محيط (واذا اذن المؤذن يوم الجمعة  
 الاذان الاول) لحصول الاعلام به (ترك الناس) وجوبا (البيع والشرا وتوجهوا الى  
 صلاة الجمعة) عبر بقوله توجهوا للاشارة بان المراد بالسعي المأمور به هو التوجه  
 مع السكينة والوقار لا الهرولة (واذا صعد الامام المنبر جلس) عليه (واذن بين يدي  
 المنبر) بذلك جرى التوارث ولم يكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الا هذا الاذان ولهذا قيل هو المعتبر في وجوب السعي وحرمة البيع والاصح ان  
 المعتبر هو الاول اذا كان بعد الزوال لحصول الاعلام به هدايه (فاذا فرغ من  
 خطبته اقاموا) الصلاة وصلوا ولا ينبغي ان يصلى غير الخطيب وبكره السفر  
 بعد الزوال قبل ان يصليها ولا يكره قبله كذا في شرح المنية (\*باب صلاة العيدين\*)  
 فاسبغها الجمعة ظاهرة حتى اشترط لها ما اشترط للجمعة خلا الخطبة وتجب على من  
 تجب عليه الجمعة وقدمت الجمعة لفرصتها وكثرة وقوعها وسمي به لان الله فيه عوايد  
 الاحسان وهي واجبة في الاصح كما في الخاتمة والهداية والبدائع والمحيط  
 والمختار والكافي النسفي وفي الخلاصة وهو المختار لانه صلى الله عليه وسلم واظب  
 عليها وسمها في الجامع سنة لان وجوبها ثبت بالسنة وقيل انها سنة وصححه  
 النسفي في المنافع (يستحب في يوم الفطر ان يطعم الانسان قبل الخروج الى  
 المصلى) مبادرة الى ضيافته وامتنال امره وان يكون حلوا وتمرا ووترا ليكون  
 اعظم اجرا (ويغسل ويتطيب) ويستاك ويلبس احسن ثيابه ويصلى في  
 مسجد حيه ويؤدى صدقة فطره (ويتوجه الى المصلى) ماشيا اقتداء بنبيه

مطل  
 في حكم صلاة العيدين

قوله يطعم بغير العيين المملة من  
 باب حسن الخلق وهو لازم  
 وتقدمية بالمنة لا لا يخفى فانهم

صلى الله عليه وسلم (ولا يكبر في طريق المصلي عند أبي خنيفة) يعني جهرا اما  
 سرا فيستحب جوهره (وعندهما يكبر) في طريق المصلي جهرا استحبابا ويطمع  
 اذا انتهى اليه وفي رواية الى الصلاة جوهره قال في الصحيح قال الاستحباب في زاد  
 الفقهاء والعلامة في المحنة الصحيح قول أبي خنيفة قال وهو المعتمد عند النسفي  
 وبرهان الشريعة وصدرها اه (ولا ينقل في المصلي قبل صلاة العيد) ثم قيل  
 الكراهة في المصلي خاصة وقيل فيه وفي غيره عامة لانه صلى الله عليه وسلم لم يفعله  
 هداية (فاذا حلت الصلاة بارتفاع الشمس) قدر ربح (دخل وقتها) فلا تصح  
 قبله عيدا بل تكون نفلا محرما ويمتد وقتها من الارتفاع (الى الزوال فاذا زالت  
 الشمس خرج وقتها) فلو خرج في اثناء الصلاة فسدت كما مر (ويصلي الامام  
 بالناس ركعتين يكبر في الاولى تكبيرة الافتتاح) ويأتي عقبها بالاستفتاح (و)  
 (يكبر ثلاثا بعدها) وبعد الاستفتاح ويستحب له ان يقف بين كل تكبيرتين  
 مقدار ثلاث تسيحات وليس بينهما ذكر مسنون ويتعوذ ويسمى سرا (ثم يقرأ  
 فاتحة الكتاب وسورة معها اي) سورة شاء وان تحرى المأثور كان اولي (ثم يكبر تكبيرة  
 يركع بها) ويتم ركعته بسجديها (ثم) اذا قام (يتدلى في الركعة الثانية  
 بالقرأة) (اولا) فاذا فرغ من القرأة كبر ثلاث تكبيرات) كما تقدم (وكبر تكبيرة  
 رابعة يركع بها) ويتم صلاته (ويرفع يديه في تكبيرات العيدين) (الزوائد  
 (ثم يخطب بعد الصلاة خطبتين) وهي سنة فلو تركها او قدمها جازت  
 مع الاساءة (يعلم الناس فيها صدقة الفطر واحكامها) ليودعها من لم يودعها  
 لانها شرعت لذلك ويستحب ان يستفتح الخطبة الاولى بتسليم تكبيرات متوالية  
 والثانية بسبع (ومن فاتته صلاة العيد مع الامام) ولو بالافساد (لم يقضها) وحده  
 لانها لم تعرف قربة الا بشرائط لا تتم بالنفرد هداية فلو امكنه الذهاب لامام آخر  
 فعل لانها تودي بمواضع اتفاقا تنوير (فان غم الهلال على الناس فشهدوا عند الامام  
 بعد الزوال) او حدث عذر مانع كطوف ونحوه (صلى العيد من الغد) لانه تأخير بعذر  
 وقد ورد فيه النص هداية ووقتها فيه كالاول (فان حدث عذر منع الناس من الصلاة  
 في اليوم الثاني) ايضا (لم يصلها بعده) لان الاصل فيها ان لا تقضى كالجمعة الا انا  
 تركناه بالحديث وقد ورد بانها خير الى اليوم الثاني عند العذر هداية (ويستحب في يوم  
 عيد الاضحى ان يغتسل ويطيب) كما مر في الفطر (و) ليكنه (يوخر الاكل) في الاضحية

(عن الصلاة) وان لم يضح في الاصح ولو اكل لم يكبره (ويوجه الى المصلي وهو يكبر) جهر (او يصلي الاصحى ركعتين كصلاة عيد الفطر فيما تقدم ويخطب بعدها ايضا خطبتين يعلم الناس فيها الاضحية وتكبير الشريق) لانها شرعت لذلك (فان حدث عذر) من الاعذار المارة بضع الناس من الصلاة (في) اول (يوم الاصحى صلاها من الغد وبعد التمدد ولا يصليها بعد ذلك) لانها موقنة بوقت الاضحية فتتقيد بياؤها لكنه مسمى بالتأخير بغير عذر والا فلا فالعذر هنا لنفي الكراهة وفي الفطر للجمعة (وتكبير الشريق اوله عقيب صلاة النحر من يوم عرفة) اتصافا (واخره عقيب صلاة العصر من يوم النحر عند ابي حنيفة) فهي ثمان صلوات (وقالا) آخره (الى صلاة العصر من آخر ايام الشريق) بادخال الغاية فهي ثلاث وعشرون صلاة قال في التصحيح قال برهان الشريعة وصدر الشريعة وبقولهما يعمل وفي الاختيار وقيل القنوي على قولهما وقال في الجامع الكبير للاسيحاوي القنوي على قولهما وفي مختارات النوازل وقولهما الاضحية في العبادات والقنوي على قولهما آه (والتكبير) واجب في الاصح مرة (عقيب الصلوات المفروضة) على المقيمين في الامصار في الجماعات المستحبة عند ابي حنيفة وقالوا على كل من صلى المكتوبة لانه تبع لها وقد سبق انه المفتى به للاضحية وصفة التكبير (ان يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد) هذا هو المأثور عن الخليل صلوات الله عليه هدايه (\* بلب صلاة الكسوف \*) من اضافة الشيء الى سببه (اذا انكسفت الشمس صلى الامام او نائبه) بالناس ركعتين كهية النافلة (اي بلا خطبة ولا اذان ولا اقامة ولا تكرار ركوع بل (في كل ركعة ركوع واحد) لكنه يطول القراءة فيها) وكذلك الركوع والسجود والادعية الواردة في النافلة (ويخفى) القراءة (عند ابي حنيفة وقالوا بجهرا) قال في التصحيح قال الاسيحاوي في زاد الفقهاء والامامة في النعفة والتصحيح قول ابي حنيفة قلت وهو الذي عول عليه التسنن والمحجوبي وصدر الشريعة آه (ثم يدعوا بعدها) جالسا مستقبل القبلة او قائما مستقبل الناس والقوم يؤمنون على دعائه (حتى تهبط الشمس) كلها (ويصلي بالناس الامام الذي يصلي بهم الجمعة فان لم يجتمع) اي لم يحضر الامام (صلاها الناس فرادى) ركعتين او اربعماسكبن في منازلهم كما في شرح الطحاوي (وابس

طلب  
في تكبير الشريق

طلب  
في اعلام الكسوف

في خسوف القمر جماعة) لانه يكون ليلا وفي الاجتماع فيه مشقة جوهره (وانما يصلي كل واحد بنفسه) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا رأيتم شيئا من هذه الاهوال فافزعوا الى الصلاة (وليس في الكسوف خطبة) لانه لم ينقل هدايه (\*باب الاستسقاء\*) (قال ابو حنيفة ليس في الاستسقاء صلاة مسنونة في جماعة) وهو ظاهر الرواية كما في البدائع (فان صلى الناس وحدا ناجاز) من غير كراهة جوهره لانها نقل مطلق (وانما الاستسقاء الدعاء والاستغفار) لقوله تعالى استغفروا ربكم انه كان غفارا الا يقر رسول الله صلى الله عليه وسلم استسقى ولم يرو عنه الصلاة هدايه وفي الصحيح قال في التحفة هذا ظاهر الرواية وهو الصحيح قلت وهو العمد عند النسفي والمحبوبي وصدر الشريعة اهـ (وقالا يصلي الامام بالناس ركعتين يحجر فيهما بالقرأة) اعتبارا بصلاة العيد (ثم يخطب خطبتين) عند محمد وخطبة واحدة عند ابى يوسف ويكون معظم الخطبة الاستغفار (ويستقبل القبلة بالدعاء ويقلب الامام رداه) لما روى انه صلى الله عليه وسلم لما استسقى حول ظهره الى الناس واستقبل القبلة وحول رداءه هدايه وصفة القلب ان كان مريعا جعل اعلاه اسفله وان كان مدورا كالجنية جعل الجانب الايمن على الايسر جوهره (ولا يقلب القوم اريدتهم) لانه لم ينقل انه امرهم بذلك هدايه ويستحب الخروج له الى الصحراء الا في مكة وبيت المقدس فيخرجون الى المسجد ثلاث ايام مشاة في ثياب خلقة غسيلة متذللين متواضعين خاشعين لله تعالى ناكسين رؤسهم مقدمين الصدقة كل يوم قبل خروجهم ويمجددون التوبة ويستسقون بالضعفة والشيوخ والعجائز والاطفال ويستحب اخراج الدواب واولادها ويستنون فيما بينها ليحصل التحنن ويظهر الضجيج بالحاجات ولكن (لا يحضر اهل الذمة) لان الخروج للدعاء وقد قال الله تعالى وما دماء الكافرين الا في ضلال ولانه لا يستزال الرحمة وانما تنزل عليهم للجنة هدايه (\*باب قيام شهر رمضان\*) (افرده بباب على حدة لا خصاصه باحكام ليست في مطلق النوافل) يستحب ان يجتمع الناس في شهر رمضان (كل ليلة) (بعد) صلاة (العشاء) ويستحب تأخيرها الى ثلث الليل او نصفه (فيصلي بهم امامهم خمس ترويحات) كل ترويحة اربع ركعات سميت بذلك لانه يقعد عقبها للاحتراحة (في كل ترويحة تسليتان ويجلس) ندبا (بين كل ترويحتين) وكتلبيين الخامسة والوتر (مقدار ترويحة)

بطل  
في احكام الاستسقاء

بطل  
في صفة قلب  
الدعاء

بطل  
في احكام التراويح

ويخبرون فيه أين تسمع وقرأه وسكوت وصلاة فرادى (ثم يوتر بهم) ويجهز بالقرأة  
وفي تعبيرة ثم اشارة الى ان وقتهم قبل الوتر وبه قال عامة المشايخ والاصح ان وقتها  
بعد العشاء الى آخر الليل قبل الوتر وبعده لانها اقل سنت بعد العشاء هداية  
(ولا يصلي الوتر) ولا التطوع (جاعة في غير شهر رمضان) اى يكره ذلك لو على  
سبيل التداعى درو عليه اجاع المسلمين هداية (\*باب صلاة الخوف\*) من اضافة  
الشيء الى شرطه وهي جائزة بعده صلى الله عليه وسلم عند الطرفين خلافا  
للثاني (اذا اشتد الخوف) بحضور عدو وبقينا قال في الفتح اشتد اذ ليس  
بشرط بل الشرط حضور عدو واوسع اه وفي العناية الاشتداد ليس بشرط  
هذه عامة مشايخنا اه ومثله خوف غرق او حرق قيدنا باليقين لانه لو صلوا على  
ظنه فان خلافه اغادوا ثم الافضل كما في الفتح ان يجعلهم الامام طائفتين  
ويصلي باحدهما تمام الصلاة ويصلي بالآخرى امام آخر فان تنازعوا في الصلاة  
خلفه (جعل الامام الناس طائفتين) يقيم (طائفة في وجه العدو) للحراسة  
(وطائفة خافه) يصلي بهم (فيصلي بهذه الطائفة ركعة وسجدة) من الصلاة  
الثانية كالصبح والمقصورة والجمعة والعيدين (فاذا رفع راسه من السجدة الثانية  
مضت هذه الطائفة) التي صلت معه مشاة الى وجه العدو وجات تلك الطائفة  
التي كانت في وجه العدو (فيصلي بهم الامام) ما بقى من صلاته (ركعة وسجدة  
وتشهد وسلم) وحده لتمام صلاته (ولم يسلموا) لانهم مسبوقون (وذهبوا)  
مشاة ايضا (الى وجه العدو وجات الطائفة الاولى) الى مكائهم الاول ان شاؤا  
ان يتنوا صلاتهم في مكان واحد وان شاؤا اتعوا في مكائهم قليلا للشي (فصلوا)  
ما فاتهم (وحد اناركة وسجدة بغير قراءة) لانهم لاحقون (وتشهدوا وسلموا)  
لانهم فرغوا (ومضوا الى وجه العدو وجات الطائفة الاخرى) ان شاؤا  
ايضا او اتعوا في مكائهم (فصلوا) ما سبقوا به (ركعة وسجدة بقرأة) لانهم  
مسبوقون (وتشهدوا وسلموا) لانهم فرغوا قيدنا بمضى المصايين مشاة لان  
الركوب يطلها لكل عمل كغير المشي لضرورة القيام بازاء العدو (فان كان  
الامام مقيما صلى بالطائفة الاولى) من الرباعية (ركعتين وبالطائفة الثانية ركعتين)  
تسوية بينهما (ويصلي بالطائفة الاولى ركعتين من المغرب وبالثانية ركعة) واعلم  
انه ورد في صلاة الخوف روايات كثيرة واعلمها ستة عشر رواية مختلفة وصلها

النبي صلى الله عليه وسلم أربعاً وعشرين مرة كذا في شرح المقدسي وفي المستنصر  
 عن شرح أبي نصر البغدادي أن كل ذلك جائز والكلام في الأولى والأقرب  
 من ظاهر القرآن الذي ذكرناه انتهى إمداد (ولا يقاتلون في حال الصلاة) لعدم  
 الضرورة إليه (فإن فعلوا ذلك) وكان كثيراً (بطلت صلاتهم) لما فاته الصلاة  
 من غير ضرورة إليه بخلاف الشيء فانه ضروري لأجل الاصططاف (وان اشتد  
 الخوف) بحيث لا يدعهم العدو يصلون ثلاثين بمجودهم عليهم (سلوا ركناً  
 وحداً) لانه لا يصح الاقفة الاختلاف المكان (يومون بالركوع والسجود  
 الى أي جهة شاءوا إذا لم يقدروا على التوجه) الى القبلة لانه كما سقطت  
 الأركان للضرورة سقط الدوجه (\*باب الجنائز\*) من إضافة الشيء الى سببه  
 والجنائز جمع جنازة بالفتح اسم الميت وأما بالكسر فاسم للشمس (إذا احتضر  
 الرجل) أي حضرته الوفاة أو ملائكة الموت وعلمته استرخاء قدميه  
 وأوجاج فخريه وانحساف صدفيه (وجهه الى القبلة على شقه الايمن) هذا  
 هو السنة والمختار أن يوضع مستقبل على قفاه نحو القبلة لانه ليسر لخروج روحه  
 جوهره وان شق عليه تركه على حاله (ولقن الشهادتين) بذكرهما عنده ولا يومر  
 بهما ثلاثاً يضجر وإذا قالها مرة كفاه ولا يبعد ما الملقن إلا أن يتكلم بكلام  
 غيرها لتكون آخر كلامه وأما تلقينه في القبر فمستحب عند أهل السنة لأن  
 الله تعالى يحياه في القبر جوهره وقول لا يلقن وقول لا يومره ولا ينهي عنه  
 (فإذا مات شدوا لحية) بمصافحة من اعقلهما وتربط فوق راسه (وغضوا  
 عينيه) تحبسه وبغنى أن يتولى ذلك ارفق أهله به ويقول بسم الله وعلى  
 ملا رسول الله اللهم يسر عليه امره وسهل عليه ما بعده واسعه بلفظك  
 واجعل ما خرج اليه خيراً مما خرج عنه ويحضر عنده الطيب ويخرج من  
 عنده الخائض والنفسا والجذب ويستحب ان يسارع الى قضاء دينه أو ابرأه  
 منها لأن نفس الميت معقبة به ينة حتى يعطى عنه ويسرع في جهائزه (وإذا  
 أرادوا غسله وضعوه على سريره) لينصب الماء عنه (وجعلوا على عورته خرقة)  
 إقامة لواجب الستر ويكتفى بستر العورة الخليفة هو العجيج يسيراً هداية  
 (ونزعوا ثيابه) ليتمكن من التطيف (ووضوه) ان كان ممن يومر بالصلاة  
 (ولكن لا يضمن ولا يستنشق) للخرج وقفاً بفلان بخرقة وعليه العمل

يطلب  
 في أحكام الجنائز

يطلب  
 في حكم التطفين



ولو كان جنباً او حائضاً ونساء فعلاً اتفاقاً تيمماً للطهارة امداد (م يفيضون الماء عليه) اعتباراً بحالة الحياة (ويجمر) اى يجمر (مرمره وزرا) اخفاء لكرهه الراحة وتعظيماً للبت (وبغلي الماء بالسدر) وهو ورق النبق (او بالخرض) بضم فسكون الا شنان ان يتسر ذلك (فان لم يكن) متيسراً (فاللحاء القراح) اى الخالص كاف ويمنح ان يتسر لانه يبلغ في التطيف (ويضل راسه وحيثه بالخطمي) بكسر الخاء وفتح وتشديد الباء نبت بالعراق طيب الراححة يعمل على الصابون لانه يبلغ في استخراج الوسخ فان لم يتسر فالصابون ونحوه وهذا اذا كان له شعور الا لم يحتاج اليه در (ثم يصبغ على شقه الايسر) ليتدأ بيمينه (يفسل بالاء والسدر حتى يرى ان الماء قد وصل الى ما يلي التخت) بالجمعة (منه) اى الميت وهذه غسلة (ثم يصبغ على شقه الايمن فيفسل) كذلك (حتى يرى ان الماء قد وصل الى ما يلي التخت منه) وهذه ثانية (ثم يجلسه ويسنده اليه) لتلايقط (ويمسح بطنه مسحاً رقيقاً) لخرجه فضلاً له (فان خرج منه شئ غسله) لازالة النجاسة عنه (ولا يمد غسله) ولا وضوء لانه ليس بناقض في حقه وقد حصل الامور به ثم يصبغ على شقه الايسر فيصبغ الماء عليه تليثاً للفسلات المستوعبات جسده اقامة لسنة التلث امداد ويصب عليه الماء عند كل اجتماع ثلاث مرات تنوير (ثم يشقه في ثوب) ثلاثاً قبل الاكفان (ويجعله) اى يضع الميت (في الكفانه) بان تلبط اللقافة ثم الازار فوقهما ثم يوضع الميت مغمصاً ثم يعطف عليه الازار ثم اللقافة (ويجعل الحنوط) بفتح الحياء عطرمركب من الاشياء الطيبة ولا بأس بسائر انواعه غير الزعفران والورس للرجال (على راسه وحيثه) ندبا (والكافور على مساجده) لان التطيب سنة والمساجد اولى بزيادة الكرامة هداية وسواء فيه المحرم وغيره فيطيب ويغسل راسه تباركاً (والسنة ان يكفن الرجل في ثلاثة ثواب ازار) وهو الميت مقداره من الفرق الى القدم بخلاف ازارا الحى فله من السرة الى الركبة (وقيص) من اصل العنق الى القدمين بلا دخر يصى ولا كمين (ولقافة) تزيد على ما فوق القرن والقدم ليلف فيها وتربط من الاعلا والاسفل ويحسن الكفن ولا يتألى فيه ويكون مما يلبسه في حياته في الجمعة والعبدن وفضل البياض من القطن (فان اقتضوا على ثوبين) ازار ولقافة (جاز) وهذا كفن الكفافية واما

الثوب الواحد فيكره الا في حالة الضرورة (فاذا ارادوا لف اللعافه عليه استدوا  
 بالجانب الايسر فالفوه عليه ثم الايمن) كما في حالة الحيلة (فان خافوا ان ينشمر  
 الكفن عنه عقدوه) صيانة عن الكشف (وتكفن المرأة) للسنة (في خمسة اثواب  
 ازار وقيص) كما تقدم في الرجل (وتحار) لوجهها وراسها (وخرقة يربط بها  
 ثدياها) وعرضها من الثدي الى المرة وقيل الى الركبتين (وللعافه فان اقتضروا  
 على ثلاثة اثواب) ازار وخرار واعافه (جاء) وهذا كفن الكفاية في حقها  
 ويكره في اقل من ذلك الا في حالة الضرورة (ويكون الخمار فوق القميص تحت  
 الازار و) (اللعافه) تلبس باللعافه ثم الخرقة فوقها ثم الازار فوقها ثم توضع  
 المرأة مقمصة (ويجعل شعرها) ضيقتين (على صدرها) فوق القميص ثم تحمى  
 بالخمار ثم يغط عليها بالازار ثم تربط الخرقة فوق ذلك تحت الصدر فوق الثديين  
 ثم اللعافه وفي السراج قال الخبدي تربط الخرقة على الثديين فوق الاكفان  
 قال وقوله فوق الاكفان يحتمل ان يكون المراد تحت اللعافه وفوق الازار  
 والقميص وهو الظاهر وفي الكرخي قوله فوق الكفن يعني به الاكفان التي تحت  
 اللعافه ومثله في الجوهرة (ولا يسرح شعر الميت ولا طينه) لانه لازمة والميت  
 مشغل الى البلاء (ولا يقص ظفرو ولا يقص شعره) لما فيه من قطع جزء منه يحتاج  
 الى دفعه فلا ينبغي فصله عنه (وتجمر الاكفان قبل ان يدرج فيها ورا) فالواضع  
 التي يندب فيها التجمير ثلاثة عند خروج روجه وعند غسله وعند تكفيته ولا يجمر  
 خلفه للنهي عن اتباع الجاهزة بصوت اوتار (فاذا فرغوا منه صلوا عليه) لانها  
 فرضة (واولى الناس بالصلاة عليه السلطان ان حضر) الا ان الحق في  
 ذلك للاوليا لانهم اقرب الى الميت الا ان السلطان اذا حضر كان اولي منهم بعارض  
 السلطنة وحصول الازدراء بالتقدم عليه جوهرة (فان لم يحضر) السلطان  
 فتأبى فان لم يحضر (يستحب تقديم امام الحي) لانه رضى في حياته فكان اولي  
 بالصلاة عليه في حياته (ثم الولي) بترتيب عضوية الانكاح الا الاب فيقدم على  
 الابن اتفاقا (فان صلى عليه غير الولي والسلطان) ونائبه (اعاد الولي) ولو صلى  
 قبله ان شاء لاجل حقه لا لاحاط الغرض ولذا قلنا ليس لثي صلى عليها ان يعيد  
 مع الولي لان تكرارها غير مشروع ذر (وان صلى الولي لم يجز لاحد ان يصلي) عليه  
 (بعده) لان الغرض يتأدى بالاول والثقل بها غير مشروع وأوصلي عليه الولي

طلب  
 في كفن المرأة

مواضع التجمير ثلاثة

طلب  
 في الصلاة على الجنان

طلب  
في صفة الصلاة  
عليه

ولبيت اولياء اخر بمزنته ليس لهم ان يعيدوا الآن ولا ية من صلى عليه كاملة جوهره  
(فان دفن ولم يصل عليه صلى على قبره) ما لم يطلب على الفطن نفسه هو  
الصحيح لا اختلاف الحال والزمان والمكان هداية (والصلاة) عليه اربع  
تكبيرات كل تكبيرة قائمة مقام ركعة وكيفيتها (ان يكبرة تكبيرة) ويرفع يديه فيها  
فقط و بحمد الله تعالى عقوبتها) اى يقول سبحانك اللهم وبحمدك  
الح (ثم يكبر تكبيرة) ثانية (ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم)  
كما في التشهد (ثم يكبر تكبيرة) ثالثة (يدعو فيها) اى بعدها بامور الآخرة (لنفسه  
ولبيت والمسلمين) قال في الفتح ولا توقفت في الدعاء سوى انه بامور الآخرة  
وان دعا بالاثور فما احسنه وما ابلغه ومن المأثور حديث عوف بن مالك انه صلى  
مع رسول الله عليه وسلم على جنازة فحفظ من دعائه اللهم اغفر له وارحمه  
وعافه واعف عنه واكرم زوجه ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه  
من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وابله دارا خيرا من داره واهلا  
خيرا من اهله ونزجا خيرا من زوجه وادخله الجنة واعذه من عذاب القبر وعذاب  
النار قال عوف حتى تمت ان اكون ذلك البيت رواه مسلم والترمذي والنسائي  
اه (ثم يكبر تكبيرة رابعة ويسلم) بعدها من غير دعاء واستحسن بعض المشايخ ان يقول  
بعدها ربنا آتانا في الدنيا حسنة الآية جوهره ولا قراءة ولا تشهد فيها ولو كبر  
امامه اكثر لا يتابعه ويمكث حتى يسلم معه اذا سلم هو المختار هداية (ولا يصلى)  
اى يكبر تمجيدا وقيل تنزيها ورجح ان يصلى (على ميت في مسجد جماعة)  
اى مسجد الجماعة ومسجد المحلة فمستأني وكما يكبر الصلاة يكبره ادخالها فيه كاتقله  
الملاحة فاسم وفي مختارات النوازل سواء كان الميت فيه او خارجا هو ظاهر  
الرواية وفي رواية لا يكبره اذا كان الميت خارج المسجد (فاذا جلاوه على سريره  
اخذوا بقوائم الاربع) لما فيه من زيادة الاكرام ويضع مقدمها على عنقه وعشى  
هشتر خطوات ثم مؤخرها كذلك ثم مقدمها على يساره كذلك ثم مؤخرها  
كذلك (ويعشرون به مسرعين دون الحجب) اى العدو السريع لكرامته (فاذا بلغوا  
الى قبره كره للناس ان يجلسوا قبل ان توضع) الجنازة (عن اعناق الرجال)  
لانه قد تقع الحاجة الى التعاون والقيام ما مكن منه هداية (ويحفر القبر) مقدار  
نصف قامة وان زاد فخير لان فيه صيانة (ويطبد) ان كانت الارض صلبة

وهو أن يحفر في جانب القبلة من التبر حفرة فيوضع فيها الميت ويشق أن كانت  
الارض رخوة وهو أن يحفر حفرة في وسط القبر فيوضع فيها (ويدخل الميت  
بما يلي القبلة) أن امكن وهو أن توضع الجنازة في جانب القبلة من القبر ويحمل  
الميت فيوضع في اللحد فيكون الاخذ له مستقبل القبلة وهذا إذا لم يحش على  
القبر أن ينهار والا فيسبل من قبل رأسه أو رجله (فإذا وضع في لحده قال الذي  
يضعد فيه) بسم الله وعلى ملائكة رسول الله صلى الله عليه وسلم (ويوجه إلى القبلة)  
على جنبه الايمن (ويحمل الحقة) لأنها كانت لخوف الانتشار (ويسوي اللبن)  
بكسر البناء جمع لبنه بوزن كله الطوب النبي (عليه) أي اللحد بأن يسد من جهة  
القبر ويقلم اللبن فيها تغلق وجهه عن الغرب (ويكره الاجر) بللد الطوب المحرق  
(والخشيب) لأنها الاحكام الباطنة لا يلقى بللبت لان القبر موضع اللأوف الامداد  
وقال بعض مشايخنا انما يكره الاجر اذا اريد به الزينة لما اذا اريد به دفع  
اذى السباع او شيء آخر لا يكره اه (ولا بأس بالقصب) مع اللبن قال في الحلبة  
وتسد الفرج التي بين اللبن بالمدن والقصب كيلا ينزل الغرب منها على الميت  
ونصوا على استحباب القصب فيها كاللبن اه (ثم يزال الغرب عليه) ستره  
وصيانة (ويسمى القبر) أي يجعل ترابه مرتفعا عليه مثل سنام البعير مقدار  
شبر ونحوه وتكره الزيادة على الغرب الذي خرج منه (ولا يسطح) القبر  
عنه ولا يخصص ولا يطين ولا يرفع عليه بناء وقيل لا بأس به وهو المختار تنوير  
ولا بأس بالكتابة ان احتجج اليها حتى لا يذهب الاثر ولا يمتن سراجية (ومن  
استهل) بالبناء للفاعل أي وجد منه ما يدل على حياته من صراخ او فطاس  
او تناوب او نحو ذلك مما يدل على الحياة المستقرة (بعد الولادة) او خروج أكثره  
والعبارة بالصدر ان نزل مستقيما راسه وبسرته ان نزل منكوسا (سمى وغسل) وكفن  
(وصلى عليه) ويرث ويورث (وان لم يستهل) يغسل في المختار هداية (وادرج  
في خرقه ولم يصل عليه) وكذا يغسل السقط الذي لم يتم خلقه في المختار  
كافي الفم والدراية ويسمي كذا كره الطحاوي عن أبي يوسف كذا في التبيين  
(\*) باب الشهيد\* فعل بمعنى مفعول لأنه مشهود له بالجنة او تشهد موته الملائكة  
أوفاعل لأنه حي عند ربه فهو شاهد (الشهيد) الذي لها الاحكام الآتية (من قتله  
المشركون) باي آفة كانت مباشرة او تسييا منهم كالواطروهم حتى القوهم

مطل  
في حكم المستهل

مطل  
في احكام الشهيد

في ناراً وماء أو نفر وأذابة قصدت مسلماً أو رموا برماً فاذهبت بها الرمي إلى الله ما بين  
 أو أرسلا ما أوفر قواه لأنه مضى إلى العدو ففتح (أو وجد في المعركة) سواء كانت  
 معركة أهل الحرب أو البغي أو قطاع الطريق (وبه أثر) كجرح وكسر وحرق  
 وخروج دم من اذن أو عين لأم وإنف ومخرج (أو قتل المستلطن ظملاً ولم يجب بقتله  
 دية) أي ابتداء حتى لو وجبت بعارض كالصلح وقتل الأب ابنه لا تسقط الشهادة  
 إذا عرف ذلك وأريد بجهيزه (فيكفر) بيا به (ويصل عليه ولا يغسل  
 إذا كان مكلفاً لظاهر اتفاقاً) (وأما إذا استشهد الجنب) وكذا الخائض  
 والنفساء (غسل عند أبي حنيفة وكذلك الصبي) والمجنون (وقال لا يغسلان)  
 قال في الصحيح ورجع دليله في الشروح وهو المعول عليه عند النسفي والمفتي به  
 عند المحبوبي (ولا يغسل عن الشهيد دمه ولا يزرع عنه ثيابه) لحديث زملوهم  
 بدعائهم (ولكن يزرع عنه القرو والغف والحشو والسلاح) وكل ما لا يصلح  
 للكفن ويؤيدون ويغفون في ثيابه تماماً لكفن السنة (ومن ارتث) بالبناء للسمجول  
 أي إبطاء موته عن جرحه (غسل) لا تقطاع حكم شهادة الدنيا عنه وإن كان  
 من شهداء الآخرة (والأثر ثلاث) المقاطع لحكم الشهادة (أن يأكل أو يشرب)  
 أو يشام (أو يداوى أو يبيح حياته) بمعنى عليه وقت صلاة وهو يغسل) ويفقد  
 على أدائها (أو يغسل من المعركة) وهو يغسل الخوف وطى الخيل (ومن قتل  
 في حده أو فصل من غسل) وكفن (وصلى عليه) لأنه لم يقتل ظملاً وإنما قتل بحق  
 (ومن قتل من البغاة) وهم الخارجون عن طاعة الإمام كإياني (أو قطاع الطريق)  
 حالة المحاربة (لم يغسل عليه) ولم يغسل وقيل يغسل ولم يصل عليه للفرق  
 بينه وبين الشهيد قدنا بحالة المحاربة لأنه إذا قتل بعد ثبوت يد الإمام فانه يغسل  
 ويغسل عليه وهذا تفصيل حسن أخذه به الكبار من المسايخ زيلعي (\*) باب الصلاة

قول من قتل في الأثر الثاني يغسل  
 ويغسل عليه عندنا لأنه لا شيء من أهل  
 الكفاية ولم يوجب الملبس وعن  
 أبي يوسف لا يغسل عليه لما رواه  
 عن مالك بن أنس فيمن قتل يغسل عليه النبي  
 صلى الله عليه وسلم وهو محمول على أنه  
 أمر من الله بالصلاة عليه وأما من قتل  
 البغاة أو من تحت يدهم فانه يغسل  
 ويغسل عليه عليه السلام

### مطلب في بيان الصلاة في الكعبة

في الكعبة (\*) نحو قولهم (الصلاة في الكعبة جائزة فرضها ونفائها فان صلى الإمام  
 فيها (بجهازة) هـ (بما قبل بقضتهم ظهره إلى ظهر الإمام) أو جنبه أو جعل  
 وجهه إلى ظهر الإمام أو جنبه أو جعل جنبه إلى وجه الإمام أو جنبه متوجها  
 إلى غير جهته أو جعل وجهه إلى وجهه الإمام (جاز) الاقدا في الصور السبع  
 المذكورة إلا أنه يكره أن يقابل وجه الإمام بلا حائل وكل جانب قبله والتقدم  
 هو الآخر إنما يظهر عند اتحاد الجهة ولذا قال (ومن جعل منهم ظهره إلى وجهه

قولهم فان صلى إلى وجهه يجوز له  
 الا يقال من جهة الأخرى  
 كما لو كان في العراء وحده  
 جهة ثم تبدل اجتباها إلى  
 أخرى فانه يجوز ولو إلى الجنب  
 الأربع وظاهره أنه هلنا  
 كذلك للمساوات ثم رأيت  
 في الجوهر من باب اللبد أربع  
 أنه لا يجوز دفعه قال في الصلاة

الإمام

إذا صلى في جوف الكعبة وتوجه إلى ناحية منها ليس له التوجه إلى ناحية أخرى حتى يسلم  
 قلت فليحذر هذا ليس فيه مساوات والفرق ظاهر لأنه لما توجه إلى ناحية منها صاب  
 معتقدا حقيقة الجهة فلا يجوز تحوله إلى أخرى لما يندم عليه من الاضطراب في  
 القبلة بخلافه في العراء لأنه مبني على التحريم وهو ينقض بمثلنا قلنا

الامام لم يحز صلاته اى تقدمه على الامام (فان جلى الامام) خارجها (في)  
 داخل (السجد الحرام تحق) بدون الواو على ما في اكثر النسخ جواب ان وفي بعضها  
 وتحلق (الناس حول الكعبة) قال في الجوهر ان كان بالواو فهو من صورة المسئلة  
 وجوابها فن كان وان كان بدون الواو فهو جواب ان ويكون قوله (وصلوا بصلاة  
 الامام) بيانا للجواز وقوله فن كان للاستثاف اه (فن كان منها) اقرب الى الكعبة  
 من الامام جازت صلاته اذا لم يكن في جانب الامام) لان التقدم والتاخر انما يظمر  
 عند اتحاد الجانب وفي الدر ولو وقف مسامتا لركن في جانب الامام وكان اقرب  
 لم اره وينبغي الفساد احتياطا لترجيح جهة الامام اه (ومن صلى على ظهر  
 الكعبة) ولو بلا سترة (جازت صلاته) الا انه يكره لما فيه من ترك التعظيم  
 ولورود النهي عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم هدايه (\* كتاب الزكاة \*) قرنها  
 بالصلاة اقتداء بالقران العظيم والاحاديث الواردة عن النبي عليه الصلاة والسلام  
 الزكاة لغة العلم اوة والتأ وشرعا عليك جزء مخصوص من مال مخصوص لشخص  
 مخصوص لله تعالى وهي (واجبة) والمراد بالوجوب الغرض لانه لا شبهة فيه  
 هدايه (على الحر المسلم البالغ العاقل اذا ملك نصيبا) فارغا عن دين له مطالب  
 وعن حاجته الاصلية تاما ولو تقديرا (ملك تاما وحال عليه الحر) ثم اخذ يصرح  
 بعموم القيود المذكورة بقوله (وليس على صبي ومجنون) لانهما غير مخاطبين  
 باداء العادة كالصلاة والصوم (ولا مكاتب زكاة) لعدم الملك التام (ومن كان عليه  
 دين يحيط بماله) اويقى منه دون نصيب (فلا زكاة عليه) لانه مشغول بحاجته  
 الاصلية فاعتبره معدوما كالمستحق بالمعطش هدايه (وان كان ماله اكثر من الدين  
 زكى الفاضل اذا باغ نصيبا) لفراده عن الحاجة (وليس في دور السكنى وشباب  
 البدن واثاث المنزل ودواب الركوب وعبيد الخدم مقو سلاح الاستعمال زكاة) لانها  
 مشغولة بالحاجة الاصلية وليست بنامية اصلا وعلى هذا كتب العلم لاهلهم والائت  
 المحترفين لما قلنا هدايه اقول وكذا لغير اهلها اذا لم ينوبها التجارة لانها غير نامية  
 غير ان الامل له اخذ الزكاة وان ساوت نصيبا غيره لا يكفي الدر (ولا يحجز ائتمار  
 الزكاة الابنية مقارنة للاداء) ولو حكما كما لو دفع بلانية ثم نوى والمال فيه يده  
 افعبر او نوى عند الدفع للوكيل ثم دفع الوكيل بلانية در (او فارقا بقدره  
 مقدار الواجب) لان الزكاة عبادة وكان من شرطها النية والاصل فيهنها

بطل  
 في احكام الزكاة

مطلب  
في زكاة الابل

في تعريف السائمة

قوله فيها شاة ان قيل لما جعلت  
الشاة من النصاب مع انه من غير  
جنسها فان الاشياء كونه من  
جنسها قلت لما كانت العرب  
تجعل البقرة بئمان شياء وعليه  
يصر النصاب اربعين وعشرها  
اربع وربع شاة فجعلت الشاة  
عنه فكتب الرسول الا عظم على  
الله عليه وسلم بذلك الإجماع  
الافاقى فيلخص

الاقتزان الآن يدفع يفرق ما كنتي بوجودها حالة العزل تيسيرا كتقديم النية  
في الصوم هداية (ومن تصدق بجميع ماله ولا ينوي) به (الزكاة سقط  
فرضها عنه) احتسنا لان الواجب جزء منه فكان متينا فيه فلا حاجة الى  
التعيين هداية (باب زكاة الابل) بدأ بزكاة المواشي وبالابل منها اقتداء  
بكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم (ليس في اقل من خمس) بالتووين  
(وذو) بدل منه ويقال خمس ذود بالاضافة كما في قوله تسعة رهط وهو من الابل  
من الثلاث الى التسع (صدقة) لعدم بلوغ النصاب (فاذا بلغت خسا سائمة)  
وهي المكتفية بل على المباح اكثر العام لقصد الدر والنسل (وحال عليها الحول ففيها  
شاة) نبي ذكر او اثني والثني من الضم ما تم له حول ولا يجوز الجزع في الزكاة ويجوز  
في الاضحية (الى تسع فاذا كانت عشر ففيها شاة) ان الى اربع عشر فاذا كانت خمس  
عشرة ففيها ثلاث شياه الى تسع عشرة فاذا كانت عشرين ففيها اربع شياه الى  
اربع وعشرين فاذا كانت نجسا وعشرين ففيها بنت مخاض (وهي التي طفت  
في الحنة الثانية) (الى خمس وثلاثين فاذا كانت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون) وهي  
التي طفت في الثالثة (الى خمس واربعين فاذا كانت ستا واربعين ففيها حقة  
وهي التي طفت في الرابعة) (الى ستين فاذا كانت احدى وستين ففيها جذعة  
وهي التي طفت في الخامسة) (الى خمس وسبعين فاذا كانت ستا وسبعين ففيها بقا  
لبون الى تسعين فاذا كانت احدى وتسعين ففيها حقتان الى مائة وعشرين)  
هذا اشتهرت كتب الصدقات من رسول الله صلى الله عليه وسلم هداية (ثم اذا زادت  
على ذلك) تستأنف الفريضة فيكون في الخمس شاة مع الحقتين وفي العشر شاتان  
وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين بنت  
مخاض (مع الحقتين) (الى مائة وخمسين فيكون فيها ثلاث حقتين ثم) اذا زادت  
تستأنف الفريضة ايضا (في الخمس شاة) مع الثلاث حقتين (وفي العشر  
شاة) (ان وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس  
وعشرين بنت مخاض وفي ست وثلاثين بنت لبون فاذا بلغت مائة وستا وتسعين  
ففيها اربع حقتين الى مائتين ثم تستأنف الفريضة ابدان كما تستأنف في الخمسين  
التي بعد المائة والخمسين) حتى يجلب في كل خمسين حقة ولا تجزى ذكر الابل الا  
بالقيمة للامان بخلاف البقر والغنم فلان المالك مخبر كما ياتي (والبحث) بجمع بنتي وهو

المتولد

مطلب  
في زكاة البقر

المولدين العربي والجمعي منسوب الى بخت نصر (والعرب) بالكسر جمع عربي  
(سواء) في النصاب والوجوب لان اسم الابل يتناولهما (\*باب صدقة البقر\*)  
ليس في اقل من ثلاثين من البقر صدقة (لعدم بلوغ النصاب) فاذا كانت  
ثلاثين سائمة (كما تقدم) (وحال عليها الحول ففيها تباع) وهو ذو سنة كاملة  
(او تبعية) وسمى تبعا لانه ينع امه (وفي اربعين سنة او مسن) وهو ذو  
سنتين كاملتين (فاذا زادت على الاربعين وجب في الزيادة بقدر ذلك الى ستين)  
وذلك (عند ابى حنيفة في الواحد ربع عشر سنة وفي الاثنين نصف عشر  
سنة وفي الثلاثة ثلاثة ارباع عشر سنة وفي الارباع عشر سنة) قال في  
التصحیح هذه رواية الاصل ورجح صاحب الهداية وجهها واعتمده النسفي  
والمحبوبي تبعا لصاحب الهداية (وقالا لا شيء في الزيادة) على الاربعين (حتى  
تبلغ الى ستين فيكون فيها تبعا او تبيضان) قال في التصحیح روى اسد بن عروة  
عن ابى حنيفة مثل قولهما قال في الحنفية وهذه الرواية اعدل وقال الاسيحاقي  
وهذا اعدل الا قال ويل وعليه القنوي اه ومثله في البحر عن البنايع وفي جوامع الفقه  
قولهما هو المختار (وفي سبعين سنة وتبيع وفي ثمانين مستان وفي تسعين ثلاثة  
اتبعة وفي مائة تبعا ومسنة وعلى هذا) المتوال (يتغير الفرض في كل عشر من تباع  
الى مستنة) بهذا المثال (والجراميس والبقر سواء) لان اتحاد الجنسبة اذ هو نوع منه وانما  
لم يبحث باكل الجاموس اذا حلف لا يأكل لحم البقر لعدم العرف (\*باب صدقة الغنم\*)  
ليس في اقل من اربعين شاة صدقة (لعدم بلوغ النصاب) فاذا كانت اربعين  
سائمة (كما تقدم) (وحال عليها الحول ففيها شاة) ثني ذكر او اثني (الى مائة وعشرين  
فاذا زادت) المائة والحشرون (واحدة ففيها شاتان الى مائتين فاذا زادت واحدة  
ففيها ثلاث شياه) الى ثلاثمائة وتسعة وتسعين (فاذا بلغت اربعمائة ففيها اربع  
شياه ثم في كل مائة شاة والضأن والعزساء) في النصاب والوجوب واداء الواجب  
ولا يؤخذ الا الثني وهو مائة سنة كما تقدم (\*باب زكاة الخيل\*) انما اخرها  
للاختلاف في وجوب الزكات فيها قال ابو حنيفة (اذا كانت الخيل سائمة) كما تقدم  
وكانت (ذكر او اناثا) او اناثا فقط (فصاحبها بالخيار ان شاء اعطى عن كل فرس  
دينارا وان شاء قومها واعطى من كل مائة درهم خمسة دراهم) بمنزلة عروض  
التجارة (وليس في ذكرها منفردة زكاة) اتفاقا ولم يقيد بنصاب اعاوه الى ان الاصح

مطلب  
في زكاة الغنم

في زكاة الخيل



انها لانصابها العدم النقل (وقال لا زكاة في الخيل) قال في الصحيح قال الطحاوي  
 هذا أحب القولين النسا ورجحه القاضي ابو زيد في الاسرار وقال في النبايع  
 وعابه الفتوى وقال في الجواهر والفتوى على قولهما وقال في الكافي هو المختار  
 للفتوى وتبعه شارح الكنز والبرازي في فتاواه تبعه صاحب الخلاصة وقال فاني سنان  
 قالوا الفتوى على قولهما وقال الامام ابو منصور في التمهيد الصحيح قول ابي حنيفة  
 ورجحه الامام السرخسي في المبسوط والقُدوري في التجريد واجاب عماد به يورد  
 على دليله وصاحب البدائع وصاحب الهداية وهذا اقوى حجة على ما يشهده  
 التجريد للقُدوري والمبسوط للسرخسي وشرح شيخنا للهداية والله اعلم (ولاشي  
 في البغال والحمير) اجماعا (الا ان تكون للتجارة) لانها نصير من العروض (وليس  
 في الفصلان) بضم الفاء جمع فصيل وهو ولد الناقة اذا فصل من امه ولم يبلغ  
 الحول (والحملان) بضم الحاء جمع حمل يقتنضين وهو ولد اناث في السنة الاولى  
 (والجاجيل) جمع عجول بوزن سور ولد البقر (صدقة عند ابي حنيفة ومحمد  
 الا ان يكون معها كبار) ولو واحدا ويجب ذلك الواحد كما في الدر (وقال  
 ابو يوسف) يجب (فيها واحد منها) ورجح الاول (ومن وجب عليه سن  
 فلم توجد) عنده (اخذ المصدق) اي العامل (اعلامها ورد الفضل او اخذ دونها  
 واخذ الفضل) الا ان في الوجه الاول له ان يأخذ ويطالب بعين الواجب  
 او بقيته لانه شراء وفي الوجه الثاني يجبر لانه لا بيع فيه بل هو اعطاء بالقيمة (ويجوز  
 دفع القيمة في الزكاة) وكذا في العشر والخراج والفطرة والذروة والكفارة غير الاعثاق  
 وتبتر القيمة يوم الوجوب عند الامام وقال يوم الاداء وفي السوا ثم يوم الاداء  
 اجماعا ويقوم في البلد الذي المال فيه ولو في مغارة في اقرب الامصار اليه فتح  
 (وليس في العوامل) اي المعدات للعمل ولوا سميت لانها من الحوائج الاصلية  
 (والعلوفة) اي التي يعلقها صاحبها نصف حول فاكثروا للدر والنسل  
 (صدقة) لان الوجوب بالنمو وهو بالاسامة والاعداد للتجارة ولم يوجد (ولا يأخذ  
 المصدق خيار المال ولا رذائله) اي رديته (واما يأخذ الوسط) منه نظرا للجائين  
 لان في اخذ الخيار اضرارا باصحاب الاموال وفي رذائله اضرارا بالفقر (ومن  
 كان له نصاب فاستفاد في اثنا الحول من جنسه) سواء كان من نمائه او لا كهية  
 وارث (همه اليه) اي الى النصاب (وزكاه به) اي معه وان لم يكن من جنسه لا يضم

اتفاقا (والسائمة) التي تجب فيها الزكاة (هي التي تكون بارعى) بكسر الراء الكلاء  
 (في أكثر حولها) لأن استحباب السوائم قد لا يجدون بدامن أن يعلفوا سوائمهم في بعض  
 الاوقات لجعل الأقل تبعا للاكثر (فإن علفها نصف الحول أو أكثر فلا زكاة فيها)  
 زيادة المؤنة فيعدم النماء فيهما معنى (والزكاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف) تجب  
 (في النصاب دون العفو) وهوما بين الفر يضنين (وقال محمد) وزفر (فيهما)  
 وفائدته فيما إذا هلك العفو وبقي النصاب فيبقي كل الواجب عند الشيعين ويسقط  
 بقدر الهلاك عند التليذين (وإذا هلك المال بعد وجوب الزكاة) ولو بعد منع الساعي  
 في الأصح نهاية (سقطت) عنه الزكاة لتعلقها بالعين دون الذمة وإذا هلك  
 ببعضه سقط حظّه قيد بالهلاك لأن الاستهلاك لا يسهطها لأنها بعد الوجوب  
 بمنزلة الامانة فإذا استهلكها ضمنها كالوديعة (وإن قدم الزكاة على الحول  
 وهو مالك للنصاب جاز) وجاز أيضا لاكثر من سنة لوجود السبب وهو  
 ملك النصاب (\* باب زكاة الفضة \*) قدمها على الذهب لأنها أكثر تداول  
 فيما بين الناس (أيس فيما دون مائتي درهم صدقة) لعدم بلوغ النصاب  
 (فإذا كانت مائتي درهم) شرعى زنة كل درهم أربعة عشر قيراطا والقيراط  
 خمس شعيرات فيكون الدرهم الشرعى سبعين شعيرة (وحال عليها الحول  
 فقيرها) ربع العشر (خمس دراهم ولا شيء في الزيادة) على المائتين  
 (حتى تبلغ) الزيادة (أربعين) درهما (فيكون فيها درهم ثم في كل أربعين  
 درهما درهم) ولا شيء فيما بينهما وهذا عند أبي حنيفة (وقالما زاد على المائتين  
 فزكاته بحسبها) قال في الصحيح قال في التمهة وزاد الفقهاء الصحيح قول  
 أبي حنيفة ومشي عليه النسفي وبرهان الشريعة (وإذا كان الغالب على الورق)  
 وهي الدراهم المضروبة وكذا الرقة بالتحفيف صحاح (الفضة فهي في حكم  
 الفضة الخاصة) لأن الدراهم لا تخلو عن قابيل غش لأنها لا تنطبع إلا به  
 وتخلو عن الكثير فجعلنا الغلبة فاصلة وهو أن يزيد على النصف اعتبار الحقيقة  
 هداية ومثله في الإيضاح عن الجامع الكبير (وإذا كان الغالب عليها الغش  
 فهي في حكم العروض يعتبران تبلغ قيمتها نصابا) ولا بد فيهما من نية التجارة كسائر  
 العروض إلا إذا كان يخلص منها فضة تبلغ نصابا لأنه لا يعتبر في عين الفضة القيمة  
 ولا نية التجارة هداية وأختلف في المساوى والمختار لزومها احتياطاً خافية

ظل  
 زكاة الفضة

في غفران درهم سنة عشر قيراطا كما نقله الشيخ  
 في حاشية الدرر عليه فالنصاب مائة وخمسة  
 وسبعون درهما فليجوز

بطل  
في زكاة الذهب

(\* باب زكاة الذهب \*) ليس (فيما دون عشرين مثقالا من الذهب صدقة) لعدم النصاب (فإذا كانت عشرين مثقالا) شرعيا زكاة كل مثقال عشرون قيراطا فيكون المثقال الشرعي مائة شعيرة فهو درهم وثلاثة أسباع درهم (وحال عليها الحول ففيها) ربع العشر وهو (نصف مثقال ثم في كل أربعة مثاقيل قيراطان وليس فيما دون أربعة مثاقيل صدقة عند أبي حنيفة) خلافا لهما كما تقدم (وفي تبر الذهب والفضة) وهو غير المضروب منهما مغرب (وخليهما) سواء كان مباح الاستعمال أولا (والأنية منها الزكاة) لأنها خلقتا ثمانا فوجب زكاتها كما كيف كانا (\* باب زكاة العروض \*) وهو ما سوى النقدين وأخرها عنهما لأنها تقوم بهما (الزكاة واجبة في عروض التجارة كأشياء ما كانت) أي كأشياء أي شيء يعني سواء كانت من جنس ما تجب فيه الزكاة كالسوائم أو غيرها كالثياب (إذا بلغت نصابا من الورق أو الذهب يقومها) صاحبها (بما هو أنفع للفقراء والمساكين منهما) أي النصابين احتياطا لحق الفقراء حتى لو وجبت الزكاة أن قوموا بأحدهما دون الآخر قوموا بما تجب فيه دون الآخر (وإذا كان النصاب كاملا في طرفي الحول) في الابتداء للانقضاء وتحقق الغناء وفي الانتهاء للوجوب (فقصائه) حالة البقاء (فيما بين ذلك لا يسقط الزكاة) قيد بالنقصان لأنه لو هلك كله بطل الحول (وتضم قيمة العروض) التي للتجارة (إلى الذهب والفضة) للجبانة من حيث الثمنية لأن القيمة من جنس الدراهم والدنانير (وكذلك يضم الذهب إلى الفضة) لجامع الثمنية (بالقيمة حتى يتم النصاب عند أبي حنيفة) لأن الضم لما كان واجبا كان اعتبار القيمة أولى كما في عروض التجارة (وقالا لا يضم الذهب إلى الفضة بالقيمة وإنما يضم) أحدهما للآخر (بالأجزاء) لأن المضرب فيهما القدر دون القيمة حتى لا تجب الزكاة في مصوغ وزنه أقل من مائتين وقبته فوقها قال في التصحيح ورحم قول الإمام الأسيحاوي والزوزني وعليه مشي النسفي وبرهان الشريعة ومصدر الشريعة وقال في التحفة وقوله أنفع للفقراء وأحوط في باب العبادات اه (\* باب زكاة الزروع والثمار \*) المراد بالزكاة هنا العشر وتسميته زكاة باعتبار مصرفه (قال أبو حنيفة في قليل ما أخرجته الأرض وكثيره العشر سواء شقي سحيا) وهو الماء الجاري كنهروعين (أو سقته السماء) أي المطر (إلا الحطب والقصب) الفارسي (والخشيش) وكل ما لا يقصد به استغلال

بطل  
في زكاة العروض

بطل  
في زكاة الزروع  
والثمار

الأرض

الارض ويكون في اطرافها أما اذا اتخذ ارضه مقصبة او مشجرة او مبنية بالحشيش  
وساق اليه الماء ومنع الناس منه يجب فيه العشر جوهرة وأطلق الوجوب  
فيما اخرجته الارض لعدم اشتراط الحول لانه فيه معنى الثؤنة ولذا كان للامام اخذه  
جبرا ويؤخذ من التركة ويجب مع الدين وفي ارض الصغير والمجنون والمكاتب  
والماء ذون والوقف (وقالا لا يجب العشر الا فيما له ثمرة باقية) اى تبقى حولا من غير  
تكلف ولا معالجة كالخطة والشعير والتمر والزيت ونحو ذلك (اذا بلغ) نصبا

مطل  
في مقابلة الوسق

(خمس اوسق) جمع (وسق) مقدار مخصوص وهو (ستون صاعا  
بصاع النبي صلى الله عليه وسلم) وهو ما يسع الفاوار بعين درهمين من ماش  
او عدس كما باتى تحقيقه في صدقة القطر (وايس في الخضراوات) بفتح الخاء  
لا غير الفواكه كالنخاع والكمثرى وغيرهما او البقول كالكراث والكرفس ونحوهما  
مغرب (عندهما عشر) لعدم الثمرة الباقية فالخلاف بين الامام وصاحبه في  
موضعين في اشتراط النصاب والثمر الباقية عندهما وعدم اشتراطهما عنده قال  
في الخصة الصحيح ما قاله الامام ورجح الكل دليله واعتمده التسنى وصدر الشريعة  
اه صحيح (وما سقى بغرب) اى دلو (او دابة) اى دولا (او سانية) اى  
بعير يسقى عليه اى يستقى من البئر صبا (قفه نصف العشر في القولين) اى على  
اختلاف القولين المارين بين الامام وصاحبه في اشتراط النصاب والثمر الباقية  
وعندهما قال في الدر وفي كتب الشافعية اوسقاه بماء اشتراه وقوا عند الانباء  
ولوسق سيقا او بالكة اعتبار الغالب ولو استوبا فاضف وقيل ثلاثة ارباعه ثم لما كان  
اشتراط النصاب قول الامامين وقدره فيما يوسق بخمسة اوسق والاختلاف في تقدير  
مالا يوسق بينه بقوله (وقال ابو يوسف فيما لا يوسق كالزعفران والقطن) انما  
(يجب فيه العشر اذا بلغت قيمته قيمة خمسة اوسق من ادنى ما) اى شئ (يدخل  
تحت الوسق) كالذرة في زماننا لانه لا يمكن التقدير الشرعى فيه فاعتبرت القيمة كما  
في عروض التجارة هداية (وقال محمد يجب العشر اذا بلغ الخارج خمسة امثال من  
اعلى ما يقدر به نوعه فاعتبر في القطن خمسة احوال) كل حل ثلثة من (وقى الزعفران  
خمس اذناء) لانه اعلى ما يقدر به والتقدير بالوسق فيما يوسق انما كان لانه اعلى  
ما يقدر به (وقى العسل العشر اذا اخذ من ارض العشر قل) العسل انما اخذ  
(او كثر) عند ان حذفة (وقال ابو يوسف لا شئ فيه حتى يبلغ) نصبا (عشر)

ازفاق) جمع نقي بالكسر ظرف بسع خسين منا (وقال محمد خمسة افراق) جمع فرق بفتحين (والفرق ستة وثلاثون رطلا) وهكذا نقله في المغرب عن نوادر هشام عن محمد قال ولم اجده فيما عندي من اصول اللغة قال في الصحيح ورجح قول

الامام ودليله المصنفون واعتمده النسفي وبرهان الشريعة اه (وليس في الخارج من ارض الخراج) عسل او غيره (عشر) لثلاثا يجمع العشر والخراج فرع العشر على الموجر كالخراج الموظف وقالا على المستاجر قال في الحاوي ويقولهما ناخذاه اقول لكن القنوي على قول الامام وبه افتى الخبير الرملي والشيخ اسماعيل الحايك

وحامدا فدي العبادي وعليه العمل لانه ظاهر الرواية (\*) باب من يجوز دفع الزكاة اليه ومن لا يجوز (\*) لما انهي الكلام في احكام الزكاة فحقها بيان مصرفها مستهلا

بالاية الجامعة لاصناف المستحقين فقال (قال الله تعالى اما الصدقات للفقراء والمساكين الاية) الى آخرها (فهذه) الاصناف المحتوية عليها الاية ثمانية اصناف

وقد سقط منها (صنف وهم) (المؤلفة قلوبهم) وهم ثلاثة اصناف صنف كان

يؤلفهم النبي صلى الله عليه وسلم بسلموا ويسلم قومهم باسلامهم وصنف اسلموا ولكن

على ضعف فريد تبربرهم عليه وصنف به طيبهم لدفع شرهم والمسلمون الان

ولله الحمد في غنية عن ذلك (لان الله تعالى اعز الاسلام واغنى عنهم) وعلى هذا

انفقد الاجاع هداية (والفقير من له ادنى شئ) اي دون النقص (والمساكين)

ادنى حالا من الفقير وهو (من لا شئ له) وهذا مروى عن ابي حنيفة وقد قيل

على العكس ولكل وجه هداية (والعامل يدفع اليه الامام بقدر عمله) اي ما يسعه

واعوانه بالوسط لان استحقاقه بطريق الكفاية ولهذا ياخذ وان كان غنيا الا ان

فيه شبهة الصدقة فلا ياخذها العامل الهاشمي تنزيها لقربة النبي صلى الله

عليه وسلم والغني لا يوازيه في استحقاق الكرامة فلم تعتبر شبهة في حقه هداية

وهذا (ان عمل) وبقى المال حتى لو ادى ارباب الاموال الى الامام او هلك المال

في يده لم يستحق شيئا وسقطت عن ارباب الاموال (وفي الرقاب يعان المكاتبون)

ولو لغني لاهاشمي (في فك رقابهم) ولو عجز المكاتب وفي يده الزكاة تطيب لمولاه

الغني كما لو دفعت الى فقير ثم استغنى والزكاة في يده يطيب له اكلها (والغارم

من رزقه دين) ولا يملك نصيبا باخلاصا عن دينه (وفي سبيل الله منقطع الغزاة) قال

الاسيحاوي هذا قول ابن يوسف وهو الصحيح وعند محمد منقطع الحاج وقيل

بطله  
بما يجوز دفع الزكاة  
اليه ومن لا يجوز

قوله مستهلا اي عدم معارفي الزكاة  
من الاية سلا يقال استعمل  
الشيء عدة سلا ثم في المختار

قوله والمساكين الى زويد عليهم قوله تعالى  
او سكيننا ذامقربة اي صاحب تراب  
يعني لا يملك غير التراب واما اية  
السفينة فمحمولة على الترحيم فافهم

طائفة العلم وفسره في البدايع بجميع القرب وثمره الخلاف في الوصية والارؤاف اه  
تصحیح (وابن السبيل من كان له مال في وطنه وهو في مكان لا شيء له فيه) وانما  
ياخذ ما يكفيه الى وطنه لاخير حتى لو كان معه ما يوصله الى بلده من زاد وجولة

لم يجز له (فهذه جهات) مصرف (الزكاة والمالك ان يدفع الى كل واحد  
منهم وله ان يقتصر على نصف واحد) منهم ولو واحدا لان ال الجنسية تبطل  
الجمعية (ولا يجوز دفع الزكاة الى ذمی) لاضر الشارع بردها في فقراء المسلمين  
(ولا يبي منها مسجد ولا يكفن بهاميت) لعدم التملك (ولا يشتري بهارقة تعق)  
لانه اسقاط وليس بتملك (ولا تدفع الى غني) يملك قدر النصاب من اى مال

كان فارغ عن حاجته (ولا يدفع الزكى زكاته الى ابيه وجده وان علا ولا الى ولده  
وان سفل) لان منافع الاملاك بينهم متصلة فلا يتحقق التملك على الكمال (ولا الى

امراته) لا شراك في المنافع عادة (ولا تدفع المرأة الى زوجها عند ابى حنيفة  
وقال تدفع اليه) لقوله صلى الله عليه وسلم لك اجران اجر الصدقة واجر الصلة قاله  
لامرأة ابن مسعود وقد سألته عن التصديق عليه قلنا هو محمول على النافلة  
هداية قال في التصحيح ورجح صاحب الهداية وغيره قول الامام واعتمده النسقي  
وبرهان الشريعة اه (ولا يدفع) الزكى زكاته (الى مكاتبه ولا) الى (ملوكه) لفقدان  
التملك اذ كسب المملوك اسبده وله حق في كسب مكاتبه فلم يتم التملك (ولا) الى  
(ملوك غني) لان المالك واقع لمولاه (ولا الى ولد غني اذا كان صغيرا) لانه يعد غنيا  
بمال ابيه بخلاف ما اذا كان كبيرا فقيرا لانه لا يعد غنيا يسار ابيه وان كانت  
نفقته عليه هداية (ولا تدفع الى بني هاشم) لان الله تعالى حرم عليهم اوساخ  
الناس وهو ضهم بن خمس خمس القيمة ولما كان المراد من بني هاشم الذين لهم

الحكم المذكور ليس كلهم بين المراد منهم بعددهم فقال (وهم آل على  
وآل العباس وآل جعفر وآل عقيل وآل حارث بن عبد المطلب) فخرج ابو اميب  
بذلك حتى يجوز الدفع الى من اسلم من بنيه لان جرمة الصدقة على بني هاشم  
كرامة من الله تعالى لهم ولذريتهم حيث نصره صلى الله عليه وسلم في جاهليتهم  
واسلامهم وابو لهب كان حريصا على اذى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يستحقها  
بنوه ولا تدفع ايضا الى (مواليهم) اى عتقائهم فارقاوهم بالاولى لحديث مولى القوم  
منهم (وقال ابو حنيفة ومحمد اذا دفع الزكاة الى رجل يظنه فقيرا بان انه غني او هاشمي

طلب  
فما له يجوز دفع الزكاة اليه

طلب  
في اصناف بني هاشم

قولهم ومنهم بالذكر لانه يجوز الدفع  
الى من عداهم من بني هاشم كذرية  
ابى لهب لانهم لم يتأخروا النبي عليه السلام

قولهم ومواليهم وامام ما يتوصفون فذكر في  
الوجبة خلافا والفقهاء هم من عدم  
المعوات ٥١

(A.)

قوله ولا يجوز ان اى اركان الفناء ناسية  
او غير تمام حتى لو كان له دار ولا يمكنه ما وس  
ما يتى درهم لا يجوز دفعها اليه وهذا الفناء  
هو المتضمنه وجوب الفناء والاضحية قال في  
التحقيق اذا كان له حصة من الاصل فتمت بها  
اقل من ما يتى درهم يحل له اخذ الزكاة وجب  
عليه اه قال في هذا الموضع انما انفق اقل  
في نقل الزكاة

قول ويجوز الى الا انه يحرم عليه السؤال  
وبكره ان يدهم لغفر واحد ما يتيهم درهم فاعل  
فان دفع جاز خلا فالزنى هذا اذن المرفوع  
اليه مخدوع ولا مال عيال اما ان كان مريونا او  
عيال فلا بأس بان يعطى مقدار ما لو ذمهم على  
عيال اطاعه كل واحد منهم دون المائتين وكذا  
لا بأس بان يعطيه مقدار دينه وما فضل عليه  
دون المائتين ولو دفع ذلك الى من يخل  
وتعفى ما يجزى او اكل من ذلك فله حقه ولو بشر  
بما لا الا ان يشترط ان لا يتبعه دين اهـ ٢

قوله وصح واجبة  
بفتح وجوبها  
بطل فيما يتعلق بهذا  
الكتاب

يان حاديتي نهاد و اعمى على حيد و عبد صفر او بكي  
 نصف حار من فرا و اوعا من شعيب و قال اني  
 مرضي رسول الله عز الله عليه و آله و انا  
 و الانبي و المر و العبد عا من عني و اوعا من شطر  
 فوس واجبة على لا اعتقا قائل المحبونة و انا  
 الاسلام العلية مبيعة حرة الفظ و فظف و فظ  
 الراحام و الوتر و الا مجة و العرم و شدة الراحام  
 و حذمة المردة لزومها

او كافر أو دفع في طلبة الى فقير ثم بان انه ابوه او ابنه او امرأته (فلا إعادة عليه)  
لان الوقوف على هذه الاشياء بالاجتهاد دون القطع فينبى الامر فيها على ما يقع  
عنده (وقال ابو يوسف عليه الاعادة) لظهور خطائه يقيم مع امكان الوقوف  
على ذلك قال في الخصة والاول جواب ظاهر الرواية ومشي عليه المحبوبي  
والنسفي وغيرهما اه تصحيح (ولو دفع الى شخص) بظنه مصرفا (ثم علم انه عبده  
او مملوكه لم يجز في قولهم جميعا) لانعدام التملك (ولا يجوز دفع الزكاة الى من يملك  
نصبا من اى مال كان) لان الفنى الشرعى مقدريه والشرط ان يكون فاضلا  
عن الحاجة الاصلية (ويجوز دفعها الى من يملك اقل من ذلك وان كان صحيحا مكنسا  
لانه فقير والفقراء هم المصارف ولان حقيقة الحاجة لا يوقف عليها فادبر الحكم  
على دأبها وهو فقد النصاب) ويكره نقل الزكاة من بلد الى بلد وانما تفرق  
صدقة كل قوم فيهم (لحديث معاذ ولما فيه من رعاية حق الجوار (الا ان ينقلها  
الانسان الى قرأته) لما فيه من الصلة بل في الظهيرية لا تقبل صدقة الرجل  
وقرائته محاييج حتى يبداهم فيفسد حاجتهم او ينقلها (الى قوم هم احوج من اهل  
بلده) لما فيه من زيادة دفع الحاجة ولو نقلها الى غيرهم اجزاء وان كان  
مكروها لان المصرف مطلق الفقير بالنص هداية (\*باب صدقة الفطر\*) من اضافة  
الشيء الى سببه ومناسبتها للزكاة ظاهره (صدقة الفطر واجبة على الحر المسلم)  
ولو صغيرا او مجنونا (اذا كان مالا كالمقدار النصاب) من اى مال كان (فاضلا  
عن مسكنه وثيابه واثائه) هو متاع البيت (وفرسه وسلاحه وعبده) للخدمة لانها  
مستحقة بالحاجة الاصلية والمستحق بالحاجة الاصلية كالعدوم ولا يشترط  
فيه الغنى ويتعلق بهذا النصاب حرمان الصدقة ووجوب الاضحية والفطرة  
هداية (يخرج ذلك) اى الذى وجبت عليه الصدقة (عن نفسه وعن اولاده الصغار  
والجنانين الفقراء) (وعن مملوكه للخدمة) تحقق السبب وهو راس يونه وبلى عليه  
قدنا الصغار والجنانين بالفقراء لان الاغنيا يجب في مالهم قال في الهداية  
هذا اذا كانوا لا مال لهم فان كان لهم مال يؤدى من مالهم عند ابي حنيفة  
وابى يوسف خلافا لمحمد ورجح صاحب الهداية قولهما واجاب عما يمسك به  
لمحمد ومشي على قولهما المحبوبي والنسفي وصدر الشريعة اه تصحيح واحترز  
بعد الخدمة عن عبادة التجارة كما يأتى (ولا يؤدى) اى لا يجب عليه ان يؤدى

عن

(عن زوجته ولا عن اولاده الكبار وان كانوا في حياته) لا تصدأم الولاية ولو ادعى  
 عنهم بغير امرهم اجزاهم استخسا ناً لثبوت الاذن عادة هداية (ولا يخرج  
 عن مكاتبه) لعدم الولاية ولا المكاتب عن نفسه لقوله وفي المدبر وام الولد ولاية  
 المولى ثابتة فيخرج عنهما (ولا عن مملوكه للخجاعة) لوجوب الزكاة فيها  
 ولا تجتمع الزكاة والفطرة (والصديقين الشريكين لا فطرة على واحد منهما)  
 لقصور الولاية والمؤنة في كل منهما وكذا الصديقين الاثنين عند ابي حنيفة  
 وقال على كل واحد ما يخصه من الرأس دون الاشخاص هداية (ويؤدى) المولى  
 (المسلم الفطرة عن عبده الكافر) لان السبب قد تحقق والمولى من اهل الوجوب  
 (والفطرة نصف صاع من ر) اودقيقه او سويقه او زبيب هداية (او صاع  
 من تمر او شعير) وقال ابو يوسف ومحمد الزبيب بمنزلة الشعير وهو رواية عن  
 ابي حنيفة والاول رواية الجامع الصغير هداية ومثله في التصحيح عن الاسيحاين  
 (والصاع عند ابي حنيفة ومحمد ثمانية ارطال بالعراق) وتقدم ان الرطل  
 مائة وثمانية وعشرون درهما (وقال ابو يوسف) الصاع (خسة ارطال  
 وثلاث رطل) قال الاسيحاين التصحيح قول ابي حنيفة ومحمد ومشي عليه  
 المحبوب والنسفي وصدر الشريعة لكن في الزيلعي والفتح اختلف في الصاع  
 فقال الطرفان ثمانية ارطال بالعراق وقال الثاني خسة ارطال وثلاث رطل  
 لا خلاف لان الثاني قدره برطل المدينة لانه ثلاثون استار او العراقي عشرون  
 واذا قابلت ثمانية بالعراق بخمسة وثلاث بالدينى وجدتهما سوا وهذا هو الاشبه  
 لان محمدا لم يذكر خلاف ابي يوسف ولو كان لذكره لانه اعرف بمذهبه اه  
 وتعامه في الفتح قال شيخنا لم اعلم ان الدرهم الشرعى اربعة عشر قيراطا والمتعارف  
 الان ستة عشر فاذا كان الصاع الفا واربعين درهما شرعيا يكون بالدرهم  
 المتعارف تسعمائة وعشرة وقد صرح الملائي في شرحه على المتن في باب  
 زكاة الخارج بان الرطل الشامى ستمائة درهم وان المد الشامى صاعان وعليه  
 فالصاع بالرطل الشامى رطل ونصف والمد ثلاثة ارطال ويكون نصف  
 الصاع من البر ربع مد شامى فالمد الشامى يحجزى عن اربع وهكذا رايه  
 محررا بخط شيخنا ابراهيم السابحاني وشيخ مشايخنا على الزكائى  
 وكفى بهما قدوة لكنى حررت نصف الصاع في عام ست وعشرين بعد المائتين

بطل  
 في بيان مقدار الفطرم

بطل  
 في بيان الرطل  
 الفراق

بطل  
 في بيان الدرهم  
 الشرعى



فوجدته ثمانية ونحو ثلثي ثمانية فهو تقريباً ربع مد مسموح من غير تكويم ولا يخالف ذلك ما مر لأن المد في زماننا أكبر من المد السابق وهذا على تقدير الصاع بالماش أو العدس أما على تقديره بالخطة أو الشعير وهو الاحوط فيزيد نصف الصاع على ذلك فالاحوط اخراج ربع مد شامي على التمام من الخطة الجيدة اه اقول والان وهي سنة احدى وستين بعد المائتين قد زاد المد الشامي عما كان في ايام شيخنا لانه بعد ذهاب الدولة المصرية من البلاد الشامية التي ابطلت المد الشامي واستعملت الربع المصري جعلوا كل ربعين مداً وقد ذكر الطحاوي ان بعض مشايخه قدر نصف الصاع بثلث الربع وعليه فالمد الشامي الان يكفي عن ستة والله اعلم (ووجوب الفطرة يتعلق بطلوع الفجر) الثاني (من يوم الفطر فمات) او افقر (قبل ذلك) اي طلوع الفجر (لم يجب فطرته وكذا من اسلم او ولد) او اغنى (بعد طوع الفجر لم يجب فطرته) لعدم وجود السبب في كل منهما (ويستحب للناس ان يخرجوا الفطرة يوم الفطر قبل الخروج الى المصلى) ليتفرغ بالمسكين للصلاة (فان قدموها) اي الفطرة (قبل يوم الفطر جاز) ولو قبل دخول رمضان كما في عامة المتن والشروح وصححه غير واحد ورجمه في النهر ونقل عن الوالجي انه ظاهر الرواية (وان اخروها عن يوم الفطر لم تسقط عنهم) (وكان) واجبا (عليهم اخراجها) لانها قريبة مالية معقولة المعنى فلا تسقط بعد الوجوب الا بالاداء كالزكاة (\*) كتاب الصوم (\*) عقب الزكاة بالصوم اقتداء بالحديث كما مر (الصوم) لغة الامساك مطلقاً وشرعاً الامساك عن المفطرات حقيقة او حكماً في وقت مخصوص بنية من اهلها وهو (ضربان واجب ونقل) قد يطلق الواجب ويراد به ما يقابل النفل كما هنا وقد يطلق ويراد به ما يقابل الفرض والنفل معا فيكون واسطة بينهما كما يأتي في قوله صوم رمضان فريضة وصوم المتذور واجب (فالواجب ضربان منه ما يتعلق بزمان بعينه) وذلك (كصوم رمضان والنذر المعين) زمانه (فيجوز صومه بنية من الليل) وهو الافضل فلا تصح قبل الغروب ولا عنده (فان لم ينو حتى اصبح اجزأه النية ما ينه) اي الفجر (وبين الزوال) وفي الجامع الصغير قبل نصف النهار وهو الاصح لانه لا بد من وجود النية في اكثر النهار ونصفه من وقت طلوع الفجر الى وقت

بطل  
اعلام الصوم

بطل  
فيما ثبت في الزمة

بطل  
في التماس الهلال

بطل  
في صحة العدالة

بطل  
في مقدار الجمع للغير

الضحية الكبرى فيشترط النية قبلها لتحقق في الاكثر ولا فرق بين المسافرين والمقيم خلافا لرفر هداية (والضرب الثاني ما ثبت في الزمة) من غير تعقيد بزمان وذلك (كقضاء رمضان) وما افسده من نفل (والنذر المطلق) وصوم الكفارات (فلا يجوز) صوم ذلك (الابنية) معينة (من الليل) لعدم تعيين الوقت والشرط ان يعلم بقلبه ان صوم يصومه ثم رمضان يتأدى بمطلق النية ونية النفل وواجب آخر (والنفل كله) مستحب ومكروهه (يجوز نية قبل الزوال) اي قبل نصف النهار كما مر (وينبغي للناس) اي يجب جوهره (ان يلتصقوا الهلال في اليوم التاسع والعشرين من شعبان) وكذا هلال شعبان لاجل اكمال العدة (فان راوه صاموا وان غم عليهم اكلوا عدة شعبان ثلاثين يوما ثم صاموا) لان الاصل بقاء الشهر فلا ينتقل عنه الا بدليل ولم يوجد (ومن رأى هلال رمضان وحده صام وان لم يقبل الامام شهادته) لانه متعبد بما علمه وان افطر فعليه القضاء دون الكفارة لشبهة الرد (واذا كان بالسما علة) من غيم او غبار ونحوه (قبل الامام شهادة الواحد العدل) وهو الذي غلبت حسناته سيئاته والمستور في الصحيح كافي الجنيس والبرازية قال الكمال وبه اخذ شمس الايمة الحلواني (في رؤية الهلال رجلا كان او امرأة حرا كان او عبدا) لانه امر ديني فاشبهه رواية الاخبار ولهذا لا يختص بلفظ الشهادة وتشرط العدالة لان قول القاسق في الديانات غير مقبول وتأويل قول الطحاوي عدلا او غير عدل ان يكون مستورا وفي اطلاق جواب الكتاب يدخل المحدود في القذف بعد ما تاب وهو ظاهر الرواية لانه خبر ديني وعن ابي حنيفة انه لا تقبل لانه شهادة من وجهه هداية (وان لم يكن بالسما علة لم تقبل الشهادة حتى يراه) ويشهد به (جمع كثير يقع العلم) الشرعي وهو غلبة الظن (بخبرهم) لان المطلع متحد في ذلك المحل والمواع متقية والابصار سليمة والهمم في طلب الهلال مستقيمة فالتفرد بالروية من بين الجمل الفقير مع ذلك ظاهر في غلط الرأي قال في الصحيح لم يقدر الجمع الكثير في ظاهر الرواية واختلف فيه قال بعضهم ذلك مفوض الى رأى الامام والقاضي وفي زاد الفقهاء لا سيما في الصحيح ان يكونوا من نواحي شتى اه وذكر الشرنبلالي وغيره تبعا للواهب ان الاصح رواية تفويضه الى رأى الامام وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة انه تقبل فيه شهادة رجلين او رجل وامرأتين وان لم يكن في السما علة

قال في البحر لم يرد من وجع هذه الرواية ويتبع العمل عليها في زماننا لان الناس  
 تكاسلوا عن ترائي الالهة فكان التفرد غير ظاهر في الغلط اذ (ووقت الصوم  
 من حين طلوع الفجر الثاني) الذي يقال له الصادق (الى غروب الشمس) اقوله تعالى  
 وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخطيط الا ينقض من الخطيط الاسود من الفجر الى ان قال  
 ثم انموا الصيام الى الليل والخطيطان بياض النهار وسواد الليل (والصوم) شرعا  
 (هو الامسك) حقيقة او حكما (عن) المفطرات (الاكل والشرب والجماع  
 نهارا مع النية) من اهلها كما مر (فان اكل الصائم او شرب او جامع ناسيا لم يفطر)  
 لانه ممسك حكما لان الشارع اضاف الفعل الى الله تعالى حيث قال للذي  
 اكل وشرب ثم على صومك فانما اطعمك الله وسفك فيكون الفعل معه معدوما  
 من العبد فلا ينقض الامسك (وان نام فاحتلم او فطر الى امرأة) او تفكر بها  
 وان ادام معها (فانزل او ادهن او احتجم او كتخل) وان وجد طعمه في حلقه  
 (او قبل) ولم يزل (لم يفطر) لعدم المتاني صورة ومعنى (فان انزل بقبلة او لمس  
 فعليه القضاء) لوجود المتاني معنى وهو الا نزال بالباشرة (دون الكفارة) لقصور  
 الجناية ووجوب الكفارة بكمال الجناية لانها تندري بالشبهة كالحدود (ولا باس  
 بالقبلة اذا امن على نفسه) الجماع والا نزال (ويكره ان لم يامن) لان عينه ليس  
 بفطر وزجما يصير فطرابعاقبه فان امن اعتبر عينه وايح له وان لم يامن تعتبر  
 عاقبه وكره هداية (وان ذرعه) اي سبغه وغلبه (التي) بلا صنعه ولو ملا  
 فيه لم يفطر) وكذا لو ابد بنفسه وكان دون ملا الفم اتفاقا وكذا املا انهم  
 عند محمد وصحبه في الخانية خلافا لابي يوسف وان اعاده وكان ملا الفم فسد اتفاقا  
 وكذا ادونه عند محمد خلافا لابي يوسف والصحيح في هذا قول ابي يوسف خانية  
 (وان استقاء عمدا) اي عمد خروج التي وكان ملا فيه فعليه القضاء دون  
 الكفارة قال في الصحيح قيد بملا الفم لانه اذا كان اقل لا يفطر عند ابي يوسف  
 واعتمد المحبوبي وقال في الاختيار وهو الصحيح وهو رواية الحسن عن ابي  
 حنيفة وان كان في ظاهر الرواية لم يفصل لان ما دون ملا الفم تباع للريق  
 كما لو نجس اء وكذا لو ادا الى خوفه لان ما دون ملا الفم ليس بخارج حكما  
 وان اعاده عن ابي يوسف فيه روايتان في رواية لا يفسد لانه لا يوصف بالخروج  
 فلا يوصف بالدخول وفي رواية يفسد لان فعله في الاخراج والاعادة قد كثر فصار

بطل  
 2 معنى الصوم  
 شرعا

بطل  
 في مفادات الصوم

ملحقا بملأ القم خاتبة (ومن ابتلع الحصة أو الحديد) أو نحوهما مما لا يأكله  
 الإنسان أو يستقره (أفطر) لوجود صورة المفطر (ولا كفارة عليه) لعدم المعنى  
 ومن جامع آدميا حيا (عامدا في أحد السبلين) أنزل أولا (أو أكل أو شرب  
 ما يتغذى به أو يتداوى به فعليه القضاء والكفارة) لكن المال الجناية بقضاء  
 شهوة القرح أو البطن (مثل كفارة الظهار) وسأقي في بابها (ومن جامع فيمادون  
 الفرج) كتحفيذ وتبطين وقبلة ولمس أو جامع ميتة أو بهيمة (فأنزل فعليه القضاء)  
 لوجود معنى الجماع (ولا كفارة عليه) لعدم صورته (وليس في إفساد صوم  
 غير رمضان كفارة) لأنها وردت في هتك حرمة رمضان فلا يلحق به غيره  
 (ومن احتتن) وهو صب الدواء في الدبر (أو استعط) وهو صب الدواء في الأنف  
 (أو أقطر في أذنه) دهنًا بخلاف الماء فلا يفطر على ما أخساره في الهداية  
 والنبين وصححه في المحيط وقال في الولوالجية أنه المختار لكن فصل في النجاسة  
 بأنه إن دخل لا يفسد وأن أدخله يفسد في الصحيح لانه وصل إلى الجوف  
 بفعلاه ومثله في النزازية واستظهره في الفتح والبرهان والحاصل الاتفاق  
 على الفطر بصب الدهن وعلى عدمه بدخول الماء واختلاف الصحيح  
 في إدخاله معراج (أو داوى جافقة) جراحة في البطن بلغت الجوف (أو أمة)  
 جراحة في الرأس بلغت الدماغ (بدواء فوصل) الدواء (إلى جوفه) في الجائفة  
 (أو دماغه) في الأمة (أفطر) عند أبي حنيفة وقال لا يفطر لعدم التيقن  
 بالوصول هداية وقال في الصحيح لا خلاف في هذه المسئلة على هذه العبارة  
 أما لو داوى بدواء رطب ولم يتيقن بالوصول فقال أبو حنيفة يفطر وقال لا يفطر  
 (وإن أقطر في أحليله) ماء أو دهنًا (لم يفطر عند أبي حنيفة) وقال أبو يوسف  
 يفطر (قال في الاختيار هذا بناء على أنه بين وبين الجوف منفذ أو لا صح أن ليس  
 بينهما منفذ قال في الكفارة وروى الحسن عن أبي حنيفة مثل قولهما  
 وهو الصحيح لكن أعتمد الأول المحبوبي والسني وصدر الشريعة وأبو الفضل  
 الوصلي وهو الأول لأن المعنى في التقريب حقق أنه ظاهر الرواية في مقابلة  
 قول أبي يوسف وحده اه الصحيح (ومن ذاق شيئا بضمه لم يفطر) لعدم وصول  
 المفطر إلى جوفه (ويكره له ذلك) لما فيه من تعريض الصوم على الفساد  
 (ويكره للمرأة أن تمضغ لصبيها الطعام) لما مر وهذا (إن كان لها متبدا) أي

مطلق  
 في كل من هذه الحالات

وإذا دخل في حلقه عنب  
الوقت أو تراب الطريق  
أو دخان الحريق لم يقطر  
3

محمّد بن تجمّد من يضع لصبغها كقطرة لحبّ أو نفاس أو صغر أمّا إذا لم تجد بها  
منه فلها المضغ لصيانة الولد (ومضغ العلك) الذي لا يصل منه شيء إلى الجوف  
مع الريق (لا يفطر الصائم) لعدم وصول شيء منه إلى الجوف (ويكره) ذلك لانه  
يتهم الإفطار (ومن كان مريضاً في رمضان فحاف) الخوف المعتبر شرعاً  
وهو ما كان مستنداً لقلة الظن بتجربة أو أخبار مسلم عدل أو مستور حادث  
بأنه (إن صام ازداد مرضه) أو إبطاء برؤه (أفطر وقضى) لأن زيادته وامتداده  
قد يفرض إلى الهلاك فيحترز عنه (وإن كان مسافراً) وهو (لا يستضرب بالصوم  
فصومه أفضل) لقوله تعالى وإن تصوموا خير لكم (وإن أفطر وقضى جاز)  
لأن السفر لا يعرّض عن المشقة فجعل نفسه عذراً بخلاف المرض لانه قد يخف  
بالصوم فشرط كونه مفضياً إلى الحرج (وإن مات المريض أو المسافر وهما على  
حالهما) من المرض والسفر (لم يلزمهما القضاء) لعدم إدراكهما عدة من أيام  
آخر (وإن صح المريض وأقام المسافر ثم ماتا) لزمهما القضاء بقدر الصحة والإقامة  
لوجود الأدلة بهذا المقدار وفائدته وجوب الوصية بالإطعام (وقضاء رمضان)  
مخير فيه (إن شافرقه وإن شاتابعه) لاطلاق النص لكن المستحب المتابعة  
مسارعة إلى إسقاط الواجب (وإن أخره حتى دخل رمضان آخر صام الثاني  
لانه وقت حتى لو نواه عن القضاء لا يقع الإعن الأداء كما تقدم) وقضى الأول  
بعده) لانه وقت القضاء (ولا فدية عليه) لأن وجوب القضاء على التراخي  
حتى كان له أن يتطوع هداية (والحامل والمرضع إذا خافتا على ولدهما) نسباً  
أو رضاً أو على أنفسهما (أفطرتا وقضتا) دفعا للحرج (ولا فدية عليهما) لانه  
أفطار بسبب العجز فيكتفى بالقضاء اعتباراً بالمريض والمسافر هداية  
(والشيخ الفاني الذي لا يقدر على الصيام) لقربه إلى الفناء ولقائه قوته (يفطر  
ويطعم لكل يوم مسكيناً يطعم) المكفر (في الكفارات) وكذا العجز الثانية  
والأصل فيه قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين معناه  
لا يطيقونه ولو قدر بعد على الصوم يبطل حكم الفداء لأن شرط الخليفة استمرار  
العجز هداية (ومن مات وعليه قضاء رمضان فأوصى به أطعم عنه وليه) وجوباً  
أن خرجت من ثلث ماله والأفبدر الثلث (لكل يوم مسكيناً نصف صاع  
من براوصاع من تمر أو شعير) لانه عجز عن الأداء في آخر عمره فصار كالشيخ الفاني

طلب  
قضاء رمضان  
على التراخي

طلب  
فدية الكفارات

أوزبيب

ثم لا بد من الابصاء عندنا حتى أن من مات ولم يوص بالاطعام عنه لا يلزم على ورثته ذلك ولو تبرعوا عنه من غير وصية جاز وعلى هذا الزكاة هداية (ومن دخل في صوم التطوع) أو في صلاة التطوع (ثم أفسده قضاءه) وجوباً لأن المؤدى قرينة وعمل فتجب صيانتها بالمضى عن الإبطال وإذا وجب المضى وجب القضاء بتركه ثم عندنا لا يباح الإفطار فيه بغير عذر في إحدى الروايتين لما بيننا ويباح يعذر والضيافة عذر لقوله عليه الصلاة والسلام افطروا قضى يوماً مكانه هداية وفي رواية عن أبي يوسف يجوز بلا عذر وهي رواية المتفق قال الكمال واعتقادي أن رواية المتفق أوجه (وإذا بلغ الصبي أو أسلم الكافر في) نهار (رمضان أمسكاً ببقية يومها) قضاء لحق الوقت بالتشبه بالصائمين (وصاماً ما بعده) لتحقيق السببية والاهلية (ولم يقضياً) يومها الذي تأهلا فيه ولا (ما مضى) قبله من الشهر لعدم الخطاب بعدم الاهلية له (ومن أغنى عليه في رمضان لم يقض اليوم الذي حدث فيه الأغناء) أو في ليلته لوجود الصوم وهو الأمسك المقرون بالنية إذ الظاهر وجودها منه (وقضى ما بعده) لانعدام النية وإن أغنى عليه أول ليلة قضاء كله غير يوم تلك الليلة لما قلناه ومن أغنى عليه رمضان كله قضاء لانه نوع مرض يضعف القوى ولا يزيل الحجب فيصير عذراً في التأخير لا في الإسقاط هداية (وإذا أفاق المجنون في بعض رمضان قضى ما مضى منه) لأن السبب وهو الشهر قد وجد واهلية نفس الوجوب بالذمة وهي متحققة بلا مانع فإذا تحقق الوجوب بلا مانع تعين القضاء درر وأن استوعب الجميع ما يمكنه فيه إنشاء الصوم على ما مر لا يقضى المخرج بخلاف الأغنا كما مر لانه لا يستوعب عادة وامتداده نادر ولا حرج في ترقب الحكم على ما هو من النواذر (وإذا حاضت المرأة) أو نفست (أفطرت وقضت) وليس عليها أن تنسبه حال العذر لأن صومها حرام والتشبه بالحرام حرام (وإذا قديم المسافر) أو برئ المريض أو أفاق المجنون (أو طهرت الحائض) أو النفسا (في بعض أتيار أمسكاً) وجوباً هو الصحيح جوهره (عن) المفطرات من (الطعام والشراب) وغيرهما (بقية يومها) قضاء لحق الوقت كما مر (ومن تسحر وهو يظن أن الليل باق) والفجر لم يطلع أو افطر وهو يرى (بضم الياء أي يظن أن الشمس قد غربت ثم تبين أن الفجر كان) حين ما تسحر (قد طلع أو ان الشمس) حين ما افطر

الضيافة عذر

قوله الحجب بالسكر والعصر العقل في المصباح

(لم تغرب) أمسك بقية يومه قضاء لحق الوقت بالقدر الممكن ودفعها للتهمة  
 و (قضى ذلك اليوم) لانه حق مضمون بالثل (ولا كفارة عليه) لقصور الجناية  
 بعدم القصد (ومن رأى هلال الفطر وحده لم يفطر) ويجب عليه الصوم احتياطاً  
 لاحتمال الغلط فان افطر فعليه القضاء ولا كفارة عليه لاشبهة (واذا كان  
 بالسماعة لم تقبل في هلال الفطر الاشهاد رجلين او رجل وامرأتين) لانه تعلق  
 به نفع العبد وهو الفطر فاشبه سائر حقوقه والاضحى كالفطر في هذا في ظاهر  
 الرواية وهو الاصح خلافاً لما يروى عن ابي حنيفة انه كهلال رمضان لانه تعلق  
 به نفع العباد وهو التوسع بلحوم الاضاحى هداية (واذا لم يكن بالسماعة لم يقبل  
 في هلال الفطر الاشهاد جمع كثير يقع العلم بخبرهم) كما تقدم (\*باب الاعتكاف\*)  
 وجه المناسبة والتعقيب اشراط الصوم فيه وطلبه في العشر الاخير قال رحمه الله تعالى  
 الاعتكاف مستحب قال في الهداية والصحيح انه سنة مؤكدة لان النبي صلى الله  
 عليه وسلم وانطب عليه في العشر الاواخر من رمضان والمواظبة دليل السنة آه  
 قال الزيلعي والحق انه ينقسم الى ثلاثة اقسام واجب وهو المنذور وسنة وهو  
 في العشر الاخير من رمضان ومستحب وهو في غيره آه (وهو اللبث) بفتح اللام  
 مصدر لبث كفهم اى المكث (في المسجد مع الصوم والنية) اما اللبث فركنه  
 لان وجوده واما الصوم فشرط صحة الواجب واختلفت الروايات في النقل  
 روى الحسن عن ابي حنيفة انه شرط لصحته وفي ظاهر الرواية ليس بشرط  
 ذخيره والنية شرط في سائر العبادات والمراد بالمسجد مسجد الجماعة وهو ماله  
 امام ومؤذن اديت فيه الخمس اولا كما في العناية والقبض والتهر وخزانة الاكل  
 والخلاصة والبرازية وفي الهداية عن ابي حنيفة انه لا يصح الا في مسجد يصلى  
 فيه الصلوات الخمس لانه عبادة انتظار الصلاة فيمختص بمكان تودى فيه وصححه  
 الكمال وعن الامامين يصح في كل مسجد وصححه السروجي وهو اختيار الطحاوي  
 وقال الخبير الزملي وهو ايسر خصوصاً في زماننا فينبغي ان يعول عليه والمرأة تعتكف  
 في مسجد بيتها وهو الذى عينته لصلاتها لتحقق انتظامها فيه (ويحرم على  
 المعتكف التوطئ) لقوله تعالى ولا تبشروهن واتم عاكفون في الساجد (و)  
 كذا (المس والقبلة) لانها من دواعيه (ولا يخرج) المعتكف (من المسجد  
 الا الى حاجة الانسان) الطبيعة كالبول والغائط وازالة نجاسة أو الضرورية

بطل  
في اثبات الاصل

بطل  
2 احكام الاعتكاف

اقامة ثلاثة

تعريف المسجد

كانهدام

كانهدام المسجد وتفرق اهله وأخراج ظالم كرها وخوف على نفسه او متاعه  
فيدخل مجدا غيره من ساعته (او) الشرعية مثل صلاة (الجمعة) والعيد  
ولا يكت بعد قراغه مما خرج اليه لان ما ثبت ضرورة يتقدّر بقدرها (ولا بأس  
بان يبيع) المعتكف (ويبتاع في المسجد) ما لا بد منه كالطعام ونحوه لضرورة  
الاعتكاف لانه لو خرج اليها فسد اعتكافه لكن (من غير ان يحضر السلعة) لان  
المسجد محرر عن حقوق العباد وفي احضار السلعة شغل للمسجد فيكره كما يكره  
لغير المعتكف مطلقا (ولا يتكلم) المعتكف (الا بخير) وكذا غيره الا ان  
المعتكف به احرى (ويكره له الصمت) ان اعتقده قربة لانه ليس قربة في  
شريعتنا اما حفظ اللسان عما لا يعنى الانسان فانه من حسن الايمان (فان جامع  
المعتكف لئلا انهيارا عامدا او تاسيا) انزل اولاً (بطل اعتكافه) لان حاله المعتكف  
مذكورة فلا يغذر بالتسيان ولو جامع فيما دون الفرج او قبل اولس فانزل بطل  
اعتكافه لانه في معنى الجماع حتى يفسد به الصوم ولو لم يترل لا يفسد وان كان  
محرما لانه ليس في معنى الجماع ولهذا لا يفسد به الصوم هداية (ومن اوجب على  
نفسه اعتكاف ايام) يومين فاكثر (لزمه اعتكافها بلياليها) لان ذكر الايام على  
سبيل الجمع يتناول ما بازاها من الليالي (وكانت متتابعة وان لم يشترط المتابع)  
لان مبنى الاعتكاف على المتابع لان الاوقات كلها قابلة له بخلاف الصوم لان  
منه على التفرق لان الليالي غير قابلة للصوم فيجب على التفرق حتى ينص على  
المتابع وان نوى الايام خاصة صح لانه نوى الحقيقة هداية (\*) (كتاب الحج) (\*)  
ختم به العبادات الخاصة اقتداء بحديث بنى الاسلام على خمس (الحج)  
بفتح الحاء وكسرهما لفة القصد مطلقا كما في الجوهره وغيرها تبعا لاطلاق  
كثير من كتب اللغة ونقل في الفتح عن ابن السكيت تقييده بالعظم وكذا  
قيد به السيد الشريف في تعريفاته وشرعا زيارة مكان مخصوص في زمن  
مخصوص بفعل مخصوص وهو (واجب) اى فرض في العمر مرة (على الاحرار  
البالقين العقلا الاحصاء اذا قدروا على الزاد) ذهابا وايابا (واراحلة) من  
زاملة او شق محمل (فاضلا) اى زائدا ذلك (عن المسكن وما لا بد) له (منه)  
كالتياب واثاث المنزل والخادم ونحو ذلك لانها مشغولة بالحاجة الأصلية  
(و) زائدا ايضا (عن نفقة عياله) ممن تلزمه نفقته (الى حين عوده) لتقدم

قوله كتب في العبادات على ثلاثة اقسام  
بدن محض كالصلاة وعلى محض كالزكاة  
وتركب منها كالحج ولهذا يجب تقصاتها على  
العلم وهو مال ظاهري فترى من العبادات  
غير المكتبة شرعا في بيان المكلف وهذا هو  
الغالب سببه لما قبله ان مكلف

في احكام الحج

قوله واجب اى فرض قال قتادة والله اعلم ان  
قوله ومن كفروا من اعظم ما فيه ولهذا  
اقام قوله من كفروا مقام من لم يحج وقوله عليه  
السلام من استطاع منكم الحج فليحج فان شاء  
ان يموت يهوديا او نصرانيا فالمراد بالاية  
والحديث التخليد للجماع وان من مات  
ولم يحج ولم يجد ثريته فانه مؤمن حقا

قوله من اى طاعة على الفور عند الامام الى  
يوسف وعليه الفتوى وعلى التراخي عند  
ان ما عهد والى فخره ان مكلف

قوله الا على اى وجه - قوله عفا الله عنه وقوله  
قوله اياما من ليس بواجب على كل واحد من  
قوله اياما من ليس بواجب على كل واحد من  
قوله اياما من ليس بواجب على كل واحد من



قوله الحرم المراد من يحرم عليه فلما حرم بنسب او محاسن  
او رفاع فتكون الحرم مودة ولا تفرق في الحرم بين ان يكون  
سلا او لا سلا او عبدا ولا تفرق في الحرة بين ان تكون حرة  
او مجنونا

(٩٠)

حق العبد لحاجته (وكان الطريق آتيا) بقطعة السلامة لان الاستطاعة  
لا تثبت دونه ثم قيل هو شرط الوجوب حتى لا يجب عليه الا بصا وهو  
مروي عن ابى حنيفة وقيل شرط الاداء دون الوجوب هداية (ويعتبر  
في المرأة) ولو عجزوا (ان يكون لها محرم) بالغ عاقل غير فاسق برحم  
او صهرية (يحج بها او زوج ولا يجوز لها) اي يكره تحريرا على المرأة  
(ان تحج بغيرهما) اي المحرم والزوج (اذا كان بينها وبين مكة) مدة  
سفر ويجوز حجها وهي (مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا) وقد اختلفوا في ان  
المحرم شرط الوجوب او شرط الاداء على حسب اختلافهم في امن  
الطريق (واذا بلغ الصبي بعدما احرم واعتق العبد قضيا) على احرامها ذلك  
(لم يجزها عن حجة الاسلام) لان احرامها انعقد لاداء النفل فلا ينقلب لاداء  
الفرض ولو جدد الصبي الاحرام قبل الوقوف ونوى حجة الاسلام جاز والعبد  
لو فعل ذلك لم يجز لان احرام الصبي غير لازم لعدم الاهلية اما احرام العبد  
فلازم فلا يمكنه الخروج منه بالشروع في غيره هداية (والمواقيت) اي  
المواضع (التي لا يجوز ان يتجاوزها الانسان) مریدا مكة (الاحراما) باحد  
النسكين (لاهل المدينة ذو الخليفة) بضم ففتح موضع على ستة اميال من  
المدينة وعشر مراحل من مكة وتعرف الآن ببلد على (ولا اهل العراق ذات  
عرق) بكسر فسكون على مرحلتين من مكة (ولا اهل الشام الحنفية) على  
ثلاث مراحل من مكة بقرب رابع (ولا اهل النجد قرن) المنازل بسكون الزاء  
مقرب على مرحلتين من مكة (ولا اهل اليمن بللم) جبل على مرحلتين ايضا  
وكذا لمن مربها من غير اهلها كاهل الشام الا ان قاتلهم يرون بمقات اهل  
المدينة فهي بمقاتلهم لكنهم يرون بالمقات الاخر فيصيرون بالاحرام منها لان  
الواجب على من مرب بمقاتل ان لا يتجاوز آخرهما الا محراما ومن الاول  
افضل وان لم يرب بمقاتل تحرى واحرم اذا حاذاه احدها وان لم يكن بحيث  
يحاذي احدها فعلى مرحلتين (فان قدم الاحرام على هذه المواقيت جاز)  
وهو افضل ان احسن مواقعة المحظورات (ومن كان بعد المواقيت) اي داخلها  
وخارج الحرم (فوقته) للحج والعمرة (الحل) ويجوز لهم دخول مكة لحاجة  
من غير احرام (ومن كان بمكة فيقاته في الحج الحرم وفي العمرة الحل) ليتحقق

طلب  
في بيان المواقيت

قوله الحل هو ما بين المقاتل والحرم  
فالكل اذا اراد ان يحج فليتجنبه واما اذا  
اراد العمرة فيخرج الى الحل ويحرم لا في  
الحل والعمرة عبادة فليحج فلا يبين النفس

ونوع

وقوع السفر لان اداء الحج في عرفة وهي على الحل فيكون الاحرام من الحرم  
 واداء العمرة في الحرم فيكون الاحرام من الحل الا ان التعميم افضل لورود  
 الاثر به هداية (واذا اراد) الرجل (الاحرام) بحج او عمرة (اغسل او توشاه  
 والغسل افضل) لانه اتم نظافة وهو للنظافة لا للطهارة ولذا تؤمر به  
 الحائض والنفساء (وليس ثوبين جديدين او غسيلين) طاهرين ايضين  
 ككفن الميت (ازارا) من السرة الى تحت الركبتين (ورداه) على ظهره لانه  
 ممنوع عن لبس الخيط ولا بد من ستر العورة ودفع الحر والبرد وذلك فيما عناه  
 والجلد افضل لانه اقرب الى الطهارة هداية (ومس طيبا) استحبابا  
 (ان كان) اي وجد (له طيب) وقص اظفاره وشاربه وازال عاتنه وحلق  
 رأسه ان اعتاده والاسرحه (وصلى ركعتين) في غير وقت مكروه (وقال  
 اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني) لان اداءه في ازمة متفرقة واما كن  
 متباعدة فلا يعمى عن المشقة فيسال الله تعالى التيسير بخلاف الصلاة لان  
 مدتها يسيرة وادائها عادة ميسرة (ثم يلبي عقيب الصلاة) لما روى ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم لبي في دبر صلاته وان لبي بعد ما استوت به راحلته جاز  
 ولكن الاول افضل هداية (فان كان مفردا) الاحرام (بالحج نوى بتليته الحج  
 لانه عبادة والاعمال بالنيات) والتلبية ان يقول لبيك اللهم لبيك لا شريك لك  
 لبيك ان الحمد بكسر الهمزة وتفتح (والنعمة لك والملك لا شريك لك) وهي  
 المنقولة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (ولا ينبغي ان يخل بشئ من هذه  
 الكلمات) لانه هو المنقول باتساق الرواة فلا ينقص عنه (فان زاد فيها) اي  
 عليها بعد الاتيان بها (جاز) بلا كراهة اما في خللها فيكرهه كلفي الدر وغيره  
 (واذا لبي) ناويا (فقد احرم) ولا يصير شارعا في الاحرام بمجرد التنية ما لم  
 يأت بالتلبية (فالتيق ما نهى الله تعالى عنه من الرفث) وهو الجماع او الكلام  
 الفاحش لو ذكر الجماع بمحضرة النساء (والفسوق) اي المعاصي وهي في  
 حال الاحرام اشد حرمة (والجدال) اي الخصام مع الرفقة او الخدم  
 والمكرين بمحى (ولا يقتل صيدا) برياً (ولا يشير اليه) حاضراً (ولا يدل عليه)  
 غائباً (ولا يلبس قبصا ولا سراويل) يعني اللبس المعتاد اما اذا اترز بالقميص  
 او ارتدى بالسراويل فلا شئ عليه جوهره (ولا) يلبس (عمامة ولا قلنسوة)

قوله والتلبية الى مشتقة من الي بالمكان  
 اذا قام اي اقام على طاعتك اجابة  
 بعد اجابة واقامة بعد اقامة والتمكيد  
 لاجل المبالغة والتأكيد ولزوما بعد  
 لزوم الله سبحانه

قوله وانما الى اي لبي ونوى لان يجوز  
 التلبية لا يصح محرما عندنا ~~خلقه~~ خلقه  
 لان نوى وانما يذكر التنية لانه ذكر الدعاء  
 قبل هذا فتكون التنية موجودة فلا  
 بد من التنية او نوى التنية

قوله من الرفث الى النهي لقوله تعالى فلا  
 رفث فهو نفي بمعنى النهي

بفتح القاف ما تدار عليها الهامة (ولا قباء) بالفتح والمد كساء منفرج  
من امام بليس فوق الثياب والمراد اللبس المعتاد كما تقدم حتى لو أترأوا وتردى  
بعمامته والى القباء على كنفه من غير ادخال يديه في كفيه ولا زره جاز ولا شئ  
عليه غير انهم قالوا ان القاء القباء والعبا ونحوهما على الكتفين مكروه قال شيخنا  
ولعل وجهه انه كثيرا ما بليس كذلك تأمل اه (ولا) بليس (خفين الا ان  
لا يجرد النعلين فيقطعهما) اى الخفين (اسفل الكعبين) والكعب هنا المفصل  
الذى في وسط القدم عند مفصل الشراك هداية (ولا يغطي راسه ولا وجهه)  
يعنى التغطية المعهودة اما لو حل على راسه عدل بروشبهه فلا شئ عليه  
لان ذلك لا يحصل به المقصود من الارتفاق جوهره (ولا يمس طيبا)  
بحيث يلزق شئ منه بثوبه او بدنه كاستعمال ماء الورد والمسك وغيرهما  
(ولا يحلق راسه ولا شعر بدنه) ويستوى في ذلك ازالته بالموسى وغيره  
(ولا يقص) شيا (من لحيته) لانه في معنى الحلق (ولا نظفره) لما فيه من ازالة السعث  
(ولا بليس ثوبا مصبوغا بورس) بوزن فلس نبت اصفر يزرع في اليمن ويصنع  
به مصباح (ولا زعفران ولا عصف) لان لها رائحة طيبة (الا ان يكون) ما صبغ  
بها (غسلا لا ينفض) اى لا تفوح رائحته وهو الاصح جوهره لان المنع للطيب  
لاللون هداية (ولا باس ان يقتل) المحرم (ويدخل الحمام) لانه طهارة فلا  
يمنع منها (ويستظل بالبيت) والفسطاط (والحمل) بوزن مجلس واحد محامل  
الحاج صحاح (ويشد في وسطه الهيمان) بالكسر وهو ما يجعل فيه الدراهم  
ويشد على الوسط ومثله المنطقة (ولا يفصل راسه ولا لحيته بالخطمي) بكسر  
الخاء لانه نوع طيب ولانه بقتل هوام الرأس هداية (ويكثر من التلبية) تدبا  
رافعا بها صوته من غير مبالغة (عقب الصلوات) ولو نفلا (وكما علا شرفا)  
اى مكانا مرتفعا (او هبط واديا اولق ركبانا) اى جماعة ولو مشاة (وبالاسحار)  
لان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يلجئون في هذه الاحوال والتلبية  
في الاحرام على مثال التكبير في الصلاة فيوتى بها عند الانتقال من حال الى  
حال هداية (فاذا دخل مكة ابتدا بالمسجد الحرام) بعدما يأمن على اتمنته  
داخلا من باب السلام خاشعا متواضعا ملاحظا عظمة البيت وشرفه (فاذا عاين  
البيت كبر) الله تعالى الاكبر من كل كبير ثلاثا (وهلل) كذلك ثلاثا ومعه

قوله الهيمان سواء كان فيه نفقة او نفقة  
عليه وهذا عندنا وتفضل مالك به  
نفقة نفسه فيجوز ونفقة غيره فلا  
مثل ذلك

التبرى عن عبادة غيره تعالى ويلزمه التبرى عن عبادة البيت المشاهد ودعى  
 بما احب فانه من ارجى مواضع الاجابة (ثم اخذ بالطواف) لانه تحية البيت  
 ما لم يخف فوت المكتوبة او الجماعة (وابتداً بالحجر الاسود فاستقبله وكبر)  
 وهلل (ورفع يديه) كرفعها للصلاة (واستله) بباطن كفيه (وقبله) بينهما (ان  
 استطاع من غير ان يؤذى مسلماً) لانه سنة وترك الايذاء واجب فان لم يقدر  
 يضعها ثم يقبلها او احدهما والايمكة عساه شيا في يده ثم يقبله والا اشار اليه  
 بباطن كفيه كانه وضعها عليه وقبلها (ثم اخذ) يطوف (عن يمينه) اى جهة  
 يمين الطائف وهى (بما يلى) للترزم و (الباب) وقد اضطجع رداه (بان يجعله  
 تحت ابطه الايمن ويلقيه على كتفه الايسر) قبل ذلك (اى قبل الشروع  
 وهو سنة) فيطوف بالبيت سبعة اشواط كل واحد من الحجر الى الحجر (ويجعل  
 طوافه من وراء الخطيم) وجوبا ويقال له الحجر ايضا لانه خطم من البيت  
 وحجر عنه اى منع لان ستة اذرع منه من البيت فلو طاف من الفرجة التى بينه  
 وبين البيت لا يجوز احتياطا وبأى (ويرمل) بان يسرع مشيه مع تقارب  
 الخطا وهن الكتفين (فى الاشواط الثلاثة الاولى) من الحجر الى الحجر فاذا رجه  
 الناس قام فاذا وجد مسلكا رمل لانه لا بد له فيقف حتى يقيم على وجه السنة  
 هداية (ويمشى فيما بين) من الاشواط (على هيئته) بسكينة ووقار (ويستلم  
 الحجر كلما مر به) لان اشواط الطواف ركعات الصلاة فكما يفتح كل ركعة  
 بالتكبير يفتح كل شوط باستلام الحجر جوهره (ان استطاع) كما مر ويستلم  
 الركن اليماني ايضا (ويختتم الطواف بالاستلام) كما ابتدأ به (ثم يأتى مقام  
 ابراهيم) عليه السلام وهو حجر كان يقوم عليه عند بناء البيت ظاهر فيه اثر قدمه  
 الشريف (فيصلى عنده ركعتين او حيث تيسر من المسجد) وهى واجبة لكل  
 اسبوع ولا تبلى الا فى وقت مباح (وهذا) الطواف يقال له (طواف القدوم)  
 وطواف التحية (وهو سنة) للافاقى (وليس بواجب وليس على اهل مكة  
 طواف القدوم) لانعدام القدوم فى حقهم (ثم) يصود الى الحجر فيستله  
 و (يخرج) ندبا من باب بنى مخزوم المسمى باب الصفا اقتداء بخروج سيدنا  
 المصطفى (الى الصفا فيصعد عليه) بحيث يرى الكعبة من الباب (ويستقبل  
 البيت ويكبر ويهلل ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى

قوله فيطوف الى هذه الصلاة واجبة عندنا  
 وعند مالك فرض على لقوله تعالى واتخذوا  
 الاية وهو امر للضرورة واجبة بان مقام  
 ابراهيم هو الموضع الذى جعل للمسجد  
 الحرام فامرنا بان نخاف ذلك مسجدنا  
 قوله للافاقة هو من جاء من خارج مكة  
 ودخل الحرم بخلاف من كان داخل  
 الحرم فلا يستل

قوله طواف القدوم ويقال له ايضا طواف  
 القاء وطواف التحية وطواف اول عهد  
 بالبيت



ابو يوسف ومحمد يجمع بينهما التفرد ايضا لان جوازه للحاجة الى امتداد الوقوف والتفرد محتاج اليه قال الامام في الصحيح قول ابى حنيفة واعتمده برهان الشريعة والنسب تصحیح (ثم يتوجه الى الموقف فيقف بقرب الجبل) المعروف بجبل الرحمة (وعرفات كلها موقف الا بطن عرنة) كربة وبضمتين لغة واد بجذاء عرفات (وينبغي للامام ان يقف بعرفة) عند الصحرات الكبار (على راحلته) مستقبل القبلة (ويدعو) بما شاء وان تبرك بالثاود كان حسنا (ويطم الناس المناسك) وينبغي للناس ان يقفوا بقرب الامام ليامنوا على دعائه ويتعلوا بتعليه ويقفون وراءه ليكونوا مستقبلين القبلة (ويستحب ان يتفلس قبل الوقوف) لانه يوم اجتماع كالجمعة والعيدين (ويجتهد في الدعاء)

لانه من ارجى مواضع الاجابة (فاذا اغربت الشمس افاض الامام والناس معه على هيتهم) على طريق المازمين (حتى يأتوا المزدلفة فيزولوا بها) وحدها

من مازى عرفة الى مازى محسر (والمنصب ان يزل بقرب الجبل الذي عليه الميمنة) موضع كانت الخلفاء توقد فيه النار في تلك الليلة لينتدى بها يقال لها كانون ادمو (يقال له) اي لذلك الجبل (قروح) بضم ففتح وهو الشعر الحرام على الاصم نهر (و يصلي الامام بالناس المغرب والعشاء) في وقت العشاء (باذان) واحد (واقامة) واحدة لان العشاء في وقتها فلم يخرج للاعلام كالا احتياج هنا للامام (ومن صلى المغرب في الطريق لم يجز عند ابى حنيفة ومحمد) وعليه اعادتها مالم يطلع الفجر هداية قال في الصحيح واعتمد قولهما المحبوبي والنسفي وقال ابو يوسف يجزيه وقد اساءه (فاذا طلع الفجر) يوم النحر (صلى الامام بالناس الفجر بغلس) لاجل الوقوف (ثم وقف) بمزدلفة ووقته من طلوع الفجر الى طلوع الشمس ولو لحظت كما مر في عرفة (ووقف الناس معه) فدعا وكبر

وهلل وليي وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم (والمزدلفة كلها موقف الا بطن محسر) وهو وادي من مزدلفة (ثم اذا اسفر جدا) افاض الامام والناس معه قبل طلوع الشمس (مهلين مكبرين ملين) حتى يأتوا ملى فينتدى بمجرة العقبة فيرميها من بطن الوادي (بجacula مكة عن يساره ومنى عن يمينه) (بسمع حصيات مثل حصي الخذف) بوزن فلس صفار الحصى قيل مقدار الحصة وقيل النواة وقيل الانملة ولورمى باكبر او اصغر اجزاء الا انه

قول وعرفات الى لان يقال لها ارض فعباد فكيف عرفة لان ادم وحوا مقارفا فيها وعرفة ممنوعة من المرق للعلمية والتأنيث وعرفات ليس بحرف على تاويل البقعة والعلمية فلا يجمع لم يبق على فكنين شعرا فالتاء تاء الجمع لا تاء التأنيث وانما جمع على وجه التعظيم لانه الذي الارض يسمى باسم التي كرامة قوله تعالى يا ايها الرسل للناس بلغوا الحج للتعظيم ومن عرفات الى مكة ثلاثة فراسخ ومنها ينزلون

قول فافاض الى من عرفات قبل المغرب فلو ترك الله فافضة وبات بعرفة يجب عليه الدم

قول ومزدلفة سميت به لانه ادم انزل في حواظها وهو ستة خلا فافضة فافضة قول والمشرع الحرام هو ذم المزدلفة

قول قوله ممنوع من المرق للعلمية والعدل معدول عن قارعة وهو المكان المرتفع قول

قول ومن على هذا الجبل واجب في صل في الطريق توقف صحته فان اعادها بطلت ولا تحت لعنه عليه السلام لانه رآه على الصلاة امامه

قول على الفجر الى والمنصب فيه الاسفار الا في هذا الموضع لاجل التفرغ الى الوقوف

قول سبع الا في هذا مستقرات فلو روى السبع جمع واحد يكون بمنزلة مجزأ واحد فلا بد من سبع ريات ويرمى كما في المشرق وقيل كما في السبعين على الاصح وقيل كما في الثلاثين على الاصح ويرمى من الاسفل الى الاعلى لا ان يرفع يده والقائه الحجر الى الاسفل فاذا استأدى يقطع التلبية وينبغي ان يكون الحجر على ظهره لا يهزم

لا فها ليست من جنس الارض والتراب المكون من جنس الارض ولا يأخذ من الحي المرمية لانه بمنزلة الماء المستعمل في شئ ان يفسد  
 لحي لانه سنة فان الملازمة رفقود الى السماء لقوله عليه السلام من قلت حجة رفعت حجته فانما كان كذلك فلا من ان يفسد ما قبل الرمي  
 قال يحيى الاعمى الكندي قرأت في كتابها وامراته عند الحجرة يلقى عليها الاحياء اهانته لها فافرى واجب فري في اليوم الاول سمع في مسجد  
 الخيف قبل الزوال وفي اليوم الثاني كل يوم اخذوا عشرين بعد الزوال وفي اليوم الرابع واحد وعشرون بعد الزوال ولوري قبل الزوال  
 فان قصرت الحجرات كلها سمعوا انه قلت هذا اذا تعد اليوم الرابع فان لم يقف بل نزل الى مكة لسن عليه شئ فكتبه الحجرات فسمعه راينين  
 لما قالوا لعل في يوم بعد طوافه يعود المني فيرى الجوار الثلاثة في اليوم الثاني بعد الزوال (٩٦) فيرى بها بيت حصيد ثم ياتي ثلثها من هذه ثم يخرج الحقبة  
 ثم يفعل في اليوم الثالث ثم ان شاء الله  
 في مكة وان شاء الله اقام رومي وهما  
 قوله ويكره نقول بسم الله الله اكبر  
 اللهم اجعل حجاجك ورؤاؤنا مفتوحا  
 سعيانا منكورا وقيل بقوله بسم الله  
 والله خير رعا للقيحات وحذبه وقيل  
 وحذبه

قول ان احب انما قال ذلك لانه في رايه  
 لانه مسافر ولا وجوب على المسافر في الحج  
 ٥١

لارمي بالكبار خشية ان يوذى احدا ولوري من فوق القبة اجزاء لان ما  
 حولها موضع النسك والافضل ان يكون من بطن الوادي هداية ولو وقت  
 على ظهر رجل او جل ان وقت بنفسها بقرب الحجرة جاز والا وثلاثة اذرع  
 بعيد وما دونه قريب جوهره (يكبر مع كل حصاة) ولو سجد اجزاء لحصول  
 الذكر وهو من آداب الرمي هداية (ولا يقف عندها) لانه لارمي بعدها  
 والاصل ان كل رمي بعده رمي يقف عنده ويدعو وما ليس بعده رمي لا يقف  
 عنده والاصل في ذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم (ويقطع التلبية مع اول  
 حصاة) ان رمي قبل الخلق وان خلق قبل الرمي قطع التلبية لانها لا تليق  
 مع التحلل (ثم يذبح) تطوعا (ان احب) لانه مفرد (ثم يخلق) جميع راسه  
 ويكفي ربه (او يقصر) بان يأخذ منه مقدار الانملة ويكفي التقصير من ربه  
 ايضا (والخلق افضل) من التقصير لان الخلق اكمل في قضاء التفث  
 وهو المقصود فاشبه الاغتسال مع الوضوء (وقد حله) اي بعد الخلق  
 او التقصير (كل شئ) من محظورات الاحرام (الا النساء) اي جامعهن ودواعيه  
 (ثم ياتي مكة من يومه ذلك) اي اول ايام الحج (او من التداو من بعد القصد)  
 وافضلها لاولها (فيطوف بالبيت طواف الزيارة) ويسمى طواف الافاضة وطواف  
 الفرض (سبعة اشواط) وجوبا والفرض منها اربعة (فان كان سعي بين  
 الصفا والمروة) سابقا (عقب طواف القدوم لم يرمل في هذا الطواف) لان الرمل  
 في طواف بعده سعي (ولا سعي عليه) لان تكراره غير مشروع (فان لم يكن  
 قدم السعي) بعد طواف القدوم (رمل في هذا الطواف) استثناء (وسعى  
 بعده) وجوبا (على ما قدمناه وقد حله النساء) ايضا ولكن بالخلق السابق  
 اذ هو المحلل لا بالطواف الا انه اخر عمله في حق النساء هداية (وهذا الطواف  
 هو المفروض في الحج) وهو ركن فيه اذ هو المأمور به في قوله تعالى وليطوفوا  
 بالبيت العتيق (ويكره) تحريما (تاخيره عن هذه الايام) الثلاثة (فان اخره  
 عنها لزمه دم عند ابي حنيفة) قال في التحجيج وهو المعول عليه عند النسفي  
 والمجنوبي (ثم يعود الى منى) من يومه (فيقيم بها) لاجل الرمي (فاذا زالت  
 الشمس في اليوم الثاني من) ايام (الحج رمي الجمار الثلاث) والنسنة انه (يتدى  
 بالتي تلى المسجد) مسجد الخيف (فيرميها بسبع حصيات) ويسن انه (يكبر

مع كل حصاة ويقف عندها ويدعو) لان بعده رمى (ثم يرمى التي تليها مثل ذلك) الرمي الذي ذكر في الاول من كونه بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة (ويقف عندها) ويدعو (ثم يرمى جرة العقبة كذلك و) لكنه (لا يقف عندها) لانه ليس بعده رمى (فاذا كان من الغد) وهو الثالث من ايام الحج (رمي الجمار الثلاث بعد زوال الشمس) ايضا (كذلك) اى مثل الرمي في اليوم الثانى (فاذا اراد ان يتجمل النفر) في اليوم الثالث (نفر الى مكة) قبل طلوع فجر الرابع لا بعده لدخول وقت الرمي (واذا اراد ان يقيم) الى الرابع وهو الافضل (رمي الجمار الثلاث يوم الرابع بعد زوال الشمس) ايضا (فان قدم الرمي في هذا اليوم قبل الزوال بعد طلوع الفجر جاز عند ابى حنيفة) قال في الهداية وهذا استحسان واختاره برهان الشريعة والنسفي وصدر الشريعة تصحيح (ويكره ان يقدم الانسان ثقله) بقتنين مناعه وخدمه (الى مكة ويقيم) بمكة (حتى يرمى) لانه يوجب شغل قلبه (فاذا نفر الى مكة نزل) كذا (بالمحصب) بضم قحتين لا بطمح ويقال له البطحاء وخيف بنى كانه قال في الفتح وهو فناء مكة حده ما بين الجبلين المتصلين بالمقابر الى الجبال المقابلة لذلك مصعدا في الشق الايسر وانت ذاهب الى منى مرتفعا عن بطن الوادى (ثم) اذا اراد السفر (طاف بالبيت سبعة اشواط لا يرمل فيها وهذا) يقال له (طواف الصدر) وطواف الوداع وطواف آخر عهد بالبيت لانه يودع البيت ويصدر به (وهو واجب الا على اهل مكة) ومن في حكمهم من كان داخل الميقات لانهم لا يصدرون ولا يودعون ويصلى بعده ركعتي الطواف ويأتى زمزم فيشرب من ما فيها ثم يأتى الملتزم فيضع صدره ووجهه عليه وينشئ بالاستار ويدعو بما احب ويرجع فتهقرى حتى يخرج من المسجد وبصره ملاحظ للبيت متباكيا متحسرا على فراقه ويخرج من باب حروره المعروف باب الوداع (ثم يعود الى اهله) لغراغه من افعال حجه (فان لم يدخل الحرم مكة وتوجه الى عرفات ووقف بها على ما قدمناه سقط عنه طواف القدوم) لانه تحية البيت ولم يدخل (ولا شئ عليه لتركه) لانه سنة ولا شئ بتركها (ومن ادرك الوقوف بعرفة) ولو لحظة في وقته وهو (ما بين زوال الشمس من يوم عرفة الى طلوع الفجر من يوم النحر فقد ادرك الحج) اى امن من فساد والا

قوله ويكره ان يقدم الانسان ثقله  
قوله لا يرمل فيها وهذا  
قوله طواف الصدر  
قوله طواف الوداع  
قوله طواف آخر عهد بالبيت  
قوله لانه يودع البيت  
قوله ويصدر به  
قوله من في حكمهم من كان داخل الميقات  
قوله لا يصدرون ولا يودعون  
قوله ويصلى بعده ركعتي الطواف  
قوله ويأتى زمزم فيشرب من ما فيها  
قوله ثم يأتى الملتزم فيضع صدره ووجهه عليه وينشئ بالاستار ويدعو بما احب ويرجع فتهقرى حتى يخرج من المسجد وبصره ملاحظ للبيت متباكيا متحسرا على فراقه  
قوله ويخرج من باب حروره المعروف باب الوداع  
قوله ثم يعود الى اهله  
قوله لغراغه من افعال حجه  
قوله فان لم يدخل الحرم مكة  
قوله وتوجه الى عرفات ووقف بها على ما قدمناه سقط عنه طواف القدوم  
قوله لانه تحية البيت ولم يدخل  
قوله ولا شئ عليه لتركه  
قوله لانه سنة ولا شئ بتركها  
قوله ومن ادرك الوقوف بعرفة  
قوله ولو لحظة في وقته وهو  
قوله ما بين زوال الشمس من يوم عرفة الى طلوع الفجر من يوم النحر فقد ادرك الحج  
قوله اى امن من فساد والا

قوله الملتزم هو موضع بين باب الكعبة وبين الحجر الاسود وهو سنة لا قاله الساجد

قوله ثم يعود الى اهله الى كراهة المجاورة للمجدع والافاقى  
قوله فلما اقام تحية جاز لكنه  
قوله لا بد من السجدة تتخاضع فيه  
قوله لا تتخاضع الحجة ولهذا لم يقيم فيه  
قوله ان عيسى بن ابي ابي القاسم  
قوله فخرج وسئل عن ذلك فاجاب الى  
قوله لا يجب ان اقيم ببلدة تتخاضع فيه  
قوله فيه السجدة لا تتخاضع فيه الحجة



قوله ولا تسقى المرءة من ماء يمشى على  
 ممشيتها لا ابن المرءة تركه السعي  
 منها لان السعي لم يشترط الامتناع واحدة  
 على الذكر والامتناع ولا ترمي المرأة وان  
 الرمل لم يشترط الامتناع لا نظما لا حقيقة  
 والمرأة لا تجلده وهو يختص بالمرءة لان  
 المرأة لان القتال واجب على الرجل  
 لا على المرأة والمرأة لا تشتمل على  
 الاسود اذا كان عنده جمعة عظيم  
 لانه يومهم الغنمة اه

فقد بقي عليه الركن الثاني وهو طواف الزيارة (ومن اجتاز) اي مر (بعرفة  
 وهو نائم او معفى عليه اولم يعلم انها عرفة اجزاه ذلك عن الوقوف) لان  
 الركن وهو الوقوف قد وجد والجهل يحل بالنسيه وهي ليست بشرط فيه  
 (والمرأة في جميع ذلك) المار (كالرجل) لعموم الخطاب (غير انها لا تكشف  
 رأسها) لانه عورة (وتكشف وجهها) ولو سدت شيئا عليه وجافته عنه جاز  
 لانه بمنزلة الاستطلال بالحمل (ولا ترفع صوتها بالتلبية بل تسمع نفسها دفعا  
 للفتنة (ولا ترمي في الطواف) ولا تطيع (ولا تسعى بين الميادين ولا تحلق)  
 رأسها (ولكن تقصر) من ربيع شعرها كما مر وتلبس الخيط والخفين والغشي  
 المشكل كالمرأة فيما ذكر احتياطا (\* باب القران \*) مصدر قرن من باب  
 ضرب ونصر (القران) لغة الجمع بين الشيئين مطلقا وشرعا الجمع بين  
 احرام العمرة والحج في سفر واحد وهو (عندنا افضل من التمتع والافراد)  
 لان فيه استدامة الاحرام بهما من الميقات الى ان يفرغ منهما ولا كذلك  
 التمتع فكان القران اولى منه هدايه (وصفة القران ان يهل بالعمرة والحج  
 معا من الميقات) حقيقة او حكما بان احرم بالعمرة اولا ثم بالحج قبل ان  
 يطوف لها اكثر الطواف لان الجمع قد تحقق لان الاكثر منها قائم وكذا  
 عكسه لكنه مكروه واذا عزم على ادائها يسن له سوال التيسر فيهما ويقدم  
 ذكر العمرة على الحج فيه واذا قال (ويقول عقب الصلاة اللهم اني اريد  
 العمرة والحج فيسرهما لي وتقبلهما مني) وفي بعض النسخ تقديم ذكر الحج  
 على العمرة والاولى اولى وكذلك يقدمها في التلبية لانه يبدأ بافعال العمرة  
 فكذلك يبدأ بذكرها هدايه (فاذا دخل مكة ابتداء) بافعال العمرة  
 (فطاف بالبيت سبعة اشواط) وجوبا والفرض منها اكثرها ويسن انه (يرمل  
 في الثلاث الاولى منها وسعى بعدها بين الصفا والمروة) وجوبا (وهذه افعال  
 العمرة) ولا يحلق لانه بقي عليه افعال الحج ولو حلق لم يحل من عمرته ولم يزد من  
 (الحج) يشترع بافعال الحج كالمفرد (يطوف بعد) فراغه من (السعي) للعمرة  
 (طواف القدوم) ويرمل في الثلاثة الاولى (ويسعى بين الصفا والمروة كما بينا)  
 ذلك (في المفرد) آنفا (واذا رمى الجمره) الاولى (يوم النحر ذبح) وجوبا  
 (شاة او بقرة او بدنة او سبع بدنة فهذا دم القران) وهو دم شكر فياكل منه

قوله من انما الاقبيني لها ان تستدل  
 على وجهها خرقه لما عن عاتية رماها  
 عنها قالت كذا اذا احرمنا رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم كشفنا وجوهنا  
 فاذا استقبلنا ركب اسد لنا من ثا  
 على وجهنا وجا قيناها عن وجهنا  
 اه

باب القران  
 كلامي الكلام على المفرد بالحج شرع  
 بذكر القران وهو افضل قاله ولي  
 فقد سمع الا ان الاقلية جاءت  
 باعتبار الصفة وهو الحج والمفرد  
 من جهة الذاب مقدم على المجموع  
 لان المجموع يقتضي اقل الجز فان اقل  
 اقتضى من الصفة فلذلك تقدمه وانما  
 من القران افضل كراهه اللان الا ان  
 قد علم الله ان كان قاربا ولا يظن  
 بالبيتي شيئا في غير الاقلية فالتبني عليه  
 انهم اعتبروا دفع عورات وجمع حجة  
 واحد فالتبني في القران عندنا ومن  
 لشكر حجة وفق لاداء الشكرين  
 وحل اهل المني والتعريف عندنا  
 وعندنا ان نوح هودم حجة باعتبار  
 ترك الطواف لان التراب غنمه  
 لا يطوف الا طواف طاعة فيكون  
 دم جبر فلا ياكل منه الذي عنده  
 اه

قوله عندنا افضل للحج فاننا كالعلة  
 اما ما دلج تحتها كالعلة مقتديا  
 والحج مفرد كالعلة مفردا في  
 الافضلية

ويسعى فيما بقي على هيبته

فان

(فان لم يكن له ما يذبح صام ثلاثة ايام في الحج) ولومفرقة (آخرها يوم عرفة)  
 فان فات الصوم) اى صوم الثلاثة ايام في ايام الحج (حتى اى يوم الحرام  
 يحزنه الا الدم) فلولم يقدر تحلل وعليه دمان دم القران ودم التحلل قبل الذبح  
 (ثم يصوم سبعة ايام اذا رجع الى اهله وان صامها بمكة بعد فراغه من) افعال  
 (الحج جاز) لان المراد من الرجوع الفراغ من اعمال الحج (وان لم يدخل  
 القارن مكة وتوجه الى عرفات ووقف بها) في وقته والا فلا عبرة به (فقد  
 صار رافضا لعمرته بالوقوف) لانه تعذر عليه اداؤها لانه يصير بانبا افعال  
 العمرة على افعال الحج وذلك خلاف الشروع ولا يصير رافضا بمجرد النية  
 هو الصحيح هداية (و) اذا ارتفعت عمرته (بطل) اى سقط عنه دم القران  
 لانه لم يوفق لاداء التسكين (و) وجب (عليه دم لرفض عمرته) وهو دم جبر  
 لا يجوز اكله منه (و) وجب (عليه قضاؤها) لانه بشروعه فيها او جبرها  
 على نفسه ولم يوجد منه الاداء فلزمه القضاء (\* باب التمتع \*) مناسبتة للقران  
 ان في كل منهما جماعين التسكين وقدم القران لزم بفضله نهر (التمتع) لفظة الانتفاع  
 وشرعا الجمع بين احرام العمرة وافعالها واكثرها واحرام الحج وافعالها في اشهر  
 الحج من غير المام صحيح باهله جوهره وهو (افضل من الافراد عندنا) لان فيه جمعا  
 بين العبادتين فاشبه القران ثم فيه زيادة نسك وهو ارافة الدم هداية (والتمتع على  
 وجهين متمتع يسوق الهدى) معه (ومتنع لا يسوق الهدى) وحكمها مختلف  
 كما عليه ستقف (وصفة التمتع) الذى لم يسبق معه الهدى (ان يتدى) بالاحرام  
 (من الميقات فيحرم بعمرة) فقط (ويدخل مكة فيطوف لهما) اى للعمرة ويرمل  
 في الثلاثة الاولى (ويسعى ويحلق او يقصو وقد حل من عمرته) وهذا تفسير  
 العمرة وكذلك اذا اراد ان يفرد بالعمرة فعل ما ذكر هداية وليس عليه طواف  
 قدوم لتكنه بقدومه من الطواف الذى هو ركن في نسكه فلا يشتغل عنه بغيره  
 بخلاف الحج فانه عند قدومه لا يتمكن من الطواف الذى هو ركن الحج فيأتى  
 بالسنون تحية للبيت الى ان يجيئ وقت الذى هو ركن (ويقطع التلبية اذا ابتدأ  
 بالطواف) لانه المقصود من العمرة فيقطعها عند ابتداءه (ويقسم بمكة حلالا)  
 لانه حل من العمرة (فاذا كان يوم التزوية) وقبله افضل وجاز بعده ولو يوم  
 عرفة (احرم بالحج من المسجد) ندبا والشرط ان يحرم من الحرم لانه في معنى

قوله اخرها الى قيدا اخر استحباب  
 لاجل انه عسى يقدر على الدم كاذ  
 عادم الماء التأخير مستحب اما لو دام  
 قبل يوم عرفة ولا يكون الاخر يوم  
 عرفة جاز ايضا لكنه خلاف المسحب

قوله اذا رجع الى اى اذا فرغ عندنا  
 من اعمال الحج بطريق اطلاق اسم  
 المسبب على السبب لان الفراغ  
 سبب الرجوع وعشاك فخر المراد  
 به حقيقة الرجوع والتمتع تظهر في  
 اذا صام سبعة ايام في مكة جاز عندنا  
 خلافا لمن منع

باب التمتع

باب التمتع

المكي ومبقات المكي في الحج الحرم كما تقدم (وفعل ما يفعله الحاج المفرد) لانه مؤدى للحج الا انه يرمل في طواف الزيارة ويسعى بعده لان هذا اول طواف له في الحج بخلاف المفرد لانه قد سعى مرة ولو كان هذا المتمتع بعد ما احرم بالحج طاف وسعى قبل ان يروح الى منى لم يرمل في طواف الزيارة ولا يسعى بعده لانه قد اتى بذلك مرة هداية (و) وجب (عليه دم التمتع) وهو دم شكر فياكل منه (فان لم يجد) الدم (صام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع) اى فرغ من اداء نسكه ولو قبل وصوله الى اهله (وان اراد المتمتع ان يسوق الهدى) معه وهو افضل (احرم وساق هديه فان كانت بدنة) وهى من الابل خاصة وتقع على الذكر والانثى والجمع البدن مغرب (قلدها بمزادة) بالقمح الراوية والمراد ان يعلق في عنقها قطعة من ادم من مزادة وغيرها (او نعل) وهو اول من التجليل (واشعر البدنة عند ابى يوسف ومحمد وهو) اى الاشعار (ان يشق سنامها من الجانب الايمن) وفي الهداية قالوا والاشبه الايسر لان النبي صلى الله عليه وسلم طعن في جانب اليسار مقصودا وفي جانب اليمين اتفاقا (ولا يشعر عند ابى حنيفة) ويكره قال في الهداية وقيل ان ابا حنيفة كره اشعار اهل زمانه لمباقتهم فيه على وجه يخاف منه السراية وقال في الشرح وعلى هذا حله الطحاوى وهو اول تصحيح (فاذا دخل مكة طاف وسعى) كما تقدم (ولم يتحلل من عمرته حتى يغير هديه وذلك يوم النحر فيستتر حراما حتى يحرم بالحج يوم التروية) كما سبق فيمن لم يسق (وان قدم الاحرام قبله) اى قبل يوم التروية (جاز) وتقدم انه افضل لما فيه من السارعة وزيادة المشقة وكذا جاز بعده كما مر (و) وجب (عليه دم) للتمتع كما ذكر (فاذا حلق يوم النحر فقد حل من الاحرامين) جميعا لان الحلق محلل في الحج كالسلام في الصلاة فيتحلل به عنهما هداية (وليس لاهل مكة) ومن في حكمهم ممن كان داخل المبقات (تمتع ولا قران) وشروع (واعما) الشروع (لهم الافراد خاصة) غير ان تتمتعهم غير متصور لما صرحوا به من ان عدم الالمام شرط لصحة التمتع دون القران وان الالمام الصحيح مبطل للتمتع دون للقران قال شيخنا في حاشيته على الدر ومقتضى هذا ان تمتع المكي باطل لوجود الالمام الصحيح بين احراميه سواء ساق الهدى او لا لان الاطلاق انما يصح المامه اذا لم يسق الهدى وحلق لانه

فقد وساق هديه فاذا ساق الهدى لا يتحلل لانه اثر من آثار الاحرام فاذا وجد السوق لم يتحلل مالم يذبح اى مثله

الم  
في تقليد البدنة واشعارها

طلب  
في تفسير الامام الصحيح

لا يبقى العود الى مكة مستحقا عليه والكي لا يتصور منه عدم العود الى مكة لكونه فيها كما صرح به في العناية وغيرها وفي التهايه والمراجع عن المحيط ان الامام الصحيح ان يرجع الى اهله بعد العمرة ولا يكون العود الى العمرة مستحقا عليه وعن هذا قلنا لا تمتنع لاهل مكة واهل المواقيت اه اى بخلاف القران فانه يتصور منهم لان عدم الامام فيه ليس بشرط واما قوله في الشربلية انه خاص فبين لم يسق الهدى وحلق دون من ساقه او لم يسقه ولم يحلق لان المامه فيه صحيح فغير صحيح لما علمت من النصريح بان المامه صحيح ساق الهدى اولا وعلى هذا فقول المتون ولا تمتنع ولا قران لمكى معناه نفي المشروعية والحل ولا ينافى عدم التصور في احدهما دون الاخره باختصار وتامه فيها (واذا عاد المتنع الى بلده بعد فراغه من العمرة) وحلق (ولم يكن ساق الهدى يطل تمتعه) لانه الم باهله بين النسكين الماما صحيحا وبه يطل تمتعه واذا كان ساق الهدى فالمامه لا يكون صحيحا ولا يطل تمتعه عندهما وقال محمد يطل تمتعه لانه اداهما بسفرين ولانه الم باهله ولهما ان العود مستحق عليه لاجل الحلق لانه موقت بالحرم وجوبا عند ابى حنيفة واستحبنا عند ابى يوسف والعود يمنع صحة الامام جوهره ثم قل وقيد بالتمتع اذ القبارن لا يطل قرانه بالعود الى بلده في قولهم جميعا (ومن احرم بالعمرة قبل اشهر الحج فطاف لها) اى لعمرة (اقل من اربعة اشواط ثم) لم يتمها حتى (دخلت اشهر الحج فتمتها) في اشهره (واحرم بالحج كان متمتعا) لان الاحرام عندنا شرط فيصح تقديمه على اشهر الحج وانما يعتبر اداء الافعال فيها وقد وجد الاكثر وللاكثر حكم الكل هداية (وان) كان (طاف لعمرة قبل اشهر الحج اربعة اشواط فصاعدا ثم حج من عامه ذلك لم يكن متمتعا) لانه ادى الاكثر قبل اشهر الحج فصار كما اذا تحلل منها قبل اشهر الحج ولا اصل في الناسك ان الاكثر له حكم الكل فاذا حصل الاكثر قبل اشهر الحج فكانها حصلت كلها وقد ذكرنا ان المتنع هو الذى يتم العمرة والحج في اشهر الحج جوهره (واشهر الحج شوال وذو القعدة) بفتح القاف وتكسر (وعشر ذي الحجة) بكسر الحاء وتفتح (فان قدم الاحرام بالحج عليها) اى الاشهر المذكورة (جاز احرامه) لانه شرط وكره لشبهه بالركن (وانعقد حجا) الا انه لا يجوز له شئ من افعاله

قوله يطل تمتعه اى لا يجب عليه دم التمتع ويحرم تقديم الاحرام على اشهر الحج عندنا لكنه مكروه لانه لا يمكن من الاحتراز في الوقوع في محظورات الاحرام فلذا قلنا بالكرهية اه مثله

طلب  
في اشهر الحج

قوله واشهر الحج انما جمعوا فيها اشهران وعشر ذي الحجة لانه جائز مجازا من اطلاق اسم الكل على البعض فعاب كما ان اشهر الحج ثلاثة فان قلت ينبغي ان يقال احده عشر يوما لان الطواف في احدى عشر يوما او يقال خمسة ايام لان الوقوف بعرفة في ايام التمتع قلت انما قال وعشر لان الحلال يوجد في السنة والحلل هو الطواف وهو المقصود اه مثله

الام في الاشهر (واذا حاضت المرأة عند الاحرام اغتسلت) للاحرام وهو  
 للنظافة (واحرمت وصنعت) اذا جاء وقت الافعال (كما يصنع الحاج)  
 من الوقفين ورمى الجمار وغيرها (غير انها لا تطوف بالبيت حتى تطهر) لانها  
 منهية عن دخول المسجد (واذا حاضت بعد الوقوف وطواف الزيارة)  
 وارادت الانصراف (انصرفت من مكة ولا شيء عليها ترك طواف الصدر)  
 لانه صلى الله عليه وسلم رخص للنساء الحيض في ترك طواف الصدر فان  
 طهرت قبل ان تخرج من مكة لزمها طواف الصدر (\* باب الجنائيات \*) لما فرغ  
 من بيان احكام المحرمين شرع في بيان حكم ما يعترهم من العوارض من  
 الجنائيات والاحصار والغواك وقدم الجنائيات لما ان الاداء القاصر خير من  
 العدم والجنائيات جمع جنابة والمراد بها هنا ارتكاب محظور في الاحرام (اذا  
 تطيب المحرم فعليه الكفارة) لما اطلق في الطيب اجل في الكفارة ثم شرع  
 في بيان ما اجله بقوله (فان طيب عضوا كاملا) كالرأس واليد والرجل  
 (فا زاد) مع اتحاد المجلس (فعليه دم) لان الجنابة تتكامل بتكامل الارتفاق  
 وذلك في العضو الكامل فيترتب عليه كمال الموجب (وان طيب اقل من عضو)  
 كـ ر بـ عـ ونحوه (فعليه صدقة) في ظاهر الرواية لتصور الجنابة وقال  
 محمد يجب تقديره من الدم اعتبارا للجزء بالكل قال الاشيجاني الصحيح  
 جواب ظاهر الرواية تصحيح (وان لبس ثوبا بخيطا) اللبس المعتاد حتى لو  
 ارتدى بالقميص او تشعبه او اترز بالسراويل فلا بأس به لانه لم يلبسه  
 لبس الخيط وكذا لو ادخل منكبته في القبا ولم يدخل يديه في الكمين خلافا  
 لفر لانه لم يلبسه لبس القبا ولهذا يتكلف في حفظه هداية (او غطي رأسه)  
 بمخاض بخلاف نحو اجانة وغندل بر (يوما كاملا) او ليلة كاملة (فعليه دم  
 وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة) لما تقدم (وان حلق) اي ازال (ربع)  
 شعر (رأسه) اربع خيته (فصاعدا فعليه دم وان حلق اقل من الربع فعليه  
 صدقة) لان حلق بعض الراس ارتفاق كامل لانه معتاد فتكامل به الجنابة  
 ويقامز فيما دونه وكذا حلق بعض الحمية مقاد بالعراق وارض العرب  
 وكذا لو حلق ابطيه او احدهما او عاتنه او رقبته كلها هداية (وان حلق  
 مواضع الحاج فعليه دم عند ابي حنيفة) قال في التصحيح واعتمد قوله المحبوبي

والنسي

قوله فعليه دم المراد به وهذا الباب شاذ  
 يخرج عنه الا حجة اوسع بانه اه مطلق

مطل  
 في الجنائيات

قوله الجنائيات الى ان قلت الجنابة عند  
 وصوله يعني لا يجمع تكليف جميع قلنت  
 اذا ريد بالمصدر النوع يجمع قلنا اذا  
 اريد به الحاصل بالمصدر والمثابسة  
 بين البابين ان الاول الاداء الكامل  
 وهذا اداء قاصر لانه مع الجنابة

قوله صدقة المراد بها عند الاطلاق  
 نصف صاع الا ان في قتل النمل والجراد  
 كفاس طعام عند الامام ابن عظم  
 واه امام محمد وعنه الامام الثاني  
 يجب نصف صاع اه مثله

قوله مع اتحاد المجلس اما اذا اختلف  
 المجلس فعليه صدقة فعند الامام  
 والثاني يجب اربع ايام وعند الثاني  
 واحد لان عنده يجب الدم مطلقا  
 اتحادا واختلف وعندهم التفصيل كما  
 في ادوية السجن اه

قوله الحاجم لا يقال موضع واحد  
 قلنا العمل مختلف باعتبار الزرع لانه  
 محل اهل الهند البطن ومحل الفرس  
 وتركت بين الكفتين ومحل العرب  
 الراس وقبل الساق اه

والنسفي (وقال أبو يوسف ومحمد عليه صدقة) لانه غير مقصود في ذاته  
 (وان قص اظاير يديه ورجليه) في مجلس واحد (فعليه دم) واحد لانه  
 ازالة الاذى من نوع واحد وقيدنا بالمجلس الواحد لانه اذا تعدد المجلس  
 تعدد الدم (وان قص يدا او رجلا فعليه دم) لان للربع حكم الكل (وان  
 قص اقل من خمسة اظاير فعليه) لكل ظفر (صدقة) الا ان تبلغ دما  
 فيتقص نصف صاع (وان قص خمسة اظاير متفرقة من يديه ورجليه فعليه)  
 لكل ظفر (صدقة عندهما) اي ابى حنيفة وابى يوسف قال في التصحيح  
 واعتمد قولهما المحبوبي والنسفي (وقال محمد عليه دم) اعتبارا بما لو قصها  
 من كف واحد وبما اذا حلق ربع الراس من مواضع متفرقة هداية (وان تطلب  
 او حلق او لبس من عذر فهو مخير ان شاء ذبح شاء وان شاء تصدق على  
 ستة مساكين بثلاثة اصوع) بوزن افلس جمع صاع في القلة وفي الكثرة  
 على صيغان ونقل المطري عن الفارسي انه يجمع ايضا على اصع بالقلب كما  
 قيل ادور وادر بالقلب وهذا الذي نقله جملة ابو حاتم من خطأ العوام مصباح  
 (من طعام) على كل مسكين بنصف صاع (وان شاء صام ثلاثة ايام) لقوله  
 تعالى ففدية من صيام او صدقة او نسك وكلمة او للتخيير وقد فسرهما رسول  
 الله صلى الله وسلم بما ذكرناه والاية نزلت في المعذور ثم الصوم يجزيه في اي  
 موضع شاء لانه عبادة في كل مكان وكذا الصدقة لما بينا واما النسك فيختص  
 بالحرم بالاتفاق لان الاراقة لم تعرف قربة الا في زمان او مكان وهذا لم يختص  
 بزمان فتعين اختصاصه بالمكان هداية (وان قبل او لبس بشهوة) انزل اولم ينزل  
 هداية (فعليه دم) وكذا اطلق في المبسوط والكافي والبدائع وشرح المجمع  
 تبعا للاصل ووجهه في البحران الدواهي محرمة لاجل الاحرام مطلقا فيجب  
 الدم مطلقا واشترط في الجامع الصغير الانزال وصححه قاضي خان في شرحه  
 (ومن جامع في احد السبيلين) من آدمي (قبل الوقوف بعرفة فسد حجه و)  
 وجب (عليه شاة) او سبع بدنه (ومضى) وجوبا (في) فاسد (الحج كما مضى  
 من لم يفسد الحج و) وجب (عليه القضاء) فورا ولو وجه نظرا لوجوبه بالشروع  
 ولم يقع موقعه فبقى الوجوب بحاله (وليس) بواجب (عليه ان يفارق امراته  
 اذا حج بها في القضاء) ونذب له ذلك ان خاف الوقاع (ومن جامع بعد

قوله وان قص الى هذا اذا لم يكن الظفر  
 منكسرا اما اذا كان منكسرا فلا يجب  
 الا اذا قطع الياس من نبات الحرم  
 وجب الصدقة اذا كان متفرقا بكل  
 ظفر اه

قوله ذبح شاة يدل على ان الاراقة كافية  
 ولا يجب التصدق بل بها حتى لو سرق  
 المذبوح او هلكت باقة اخرى بعد  
 الذبح لا يجب شيء فينبغي ان تكون  
 الاراقة في الحرم وفي خارج لا يجوز  
 والتصدق يجوز بالا طعام كما يجوز  
 بالخلبك كانه كفارة العين يجوز  
 الا طعام ولا يكون التصدق مقيدا  
 بالحرم اه

قوله ومن جامع الاى في القبلى فانه يفيد  
 اتفاقا اما اذا جامع في الدبر فغير روايا  
 اعمده لا يفيد وفي اخرى يفيد وهو  
 قوله امام الثوري وان في وجوب عليها  
 الحمل اه

قوله وعصى الا لان الله حرام لازم لقوله  
 تعالى ولا تحلوا عصى الله الاية في النوى  
 بهذه الاية وان كانوا كفارا فعلم ان الله عز  
 وجل لا يامر

قوله وليس علم الا خلافا لما لاك فان علمه علم انه يفارقها اذا خيرا واستبها  
 وعند ان منع يفارقان اذا استبها موضع الجناية وعند ذم يفارقان وقت  
 اه حرام اه

الوقوف بعرفة) قبل الحلق (لم يفسد حجّه و) وجب (عليه بدنة) لانه اعلى  
 انواع الجنابة فغلظ موجبها وأن جامع ثانيسا فعليه شاة لانه وقع في احرام  
 مهنوك نهايه (وان) كان (جامع بعد) الوقوف و (الحلق فعليه شاة) لبقاء احرامه  
 في حق النساء فقط فتحقت الجنابة فاكتفى بالشاة (ومن جامع في العمرة قبل ان  
 يطوف) لها (اربعة اشواط افسدها) لان الطواف في العمرة بمنزلة الوقوف  
 في الحج (ومضى فيها كما مضى) في صحيحها (وقضاها) فوراً (و) وجب (عليه  
 شاة) لانها ستة فكانت احط رتبة من الحج فاكتفى بالشاة (وان وطئ بعدما  
 طاف لها اربعة اشواط فعليه شاة) لكن بشرط كونه قبل الحلق وتركه للعلم  
 به لانه بالحلق يخرج عن احرامها بالكلية بخلاف احرام الحج كما مر (ومن  
 جامع ناسيا) او جاهلا او نائما او مكرها (كن جامع عامدا) لاستواء الكل في الارتفاق  
 نهر (ومن طاف طواف القدوم محدثا فعليه صدقة) وكذا في كل طواف تطوع  
 جبراً لما دخله من النقص بترك الطهارة وهو وان وجب بالشروع اكنى فيه  
 بالصدقة اظهارا لدون رتبته عما وجب بايجاب الله تعالى (وان) كان (طاف  
 جنبا فعليه شاة) لغلظ الجنابة (ومن طاف طواف الزيارة) او اكثره (محدثا  
 فعليه شاة) لانه ادخل النقص في الركن فكان الخش من الاول فيجبر بالدم  
 (وان) كان طافه او اكثره (جنبا فعليه بدنة) لغلظ الجنابة فيجبر بالبدنة اظهارا  
 للتفاوت بين الركن وغيره (والافضل ان يعيد الطواف) طاهرا ليكون آتيا به  
 على وجه الكمال (مادام بمكة) لامكانه من غير عسر قال في الهداية وفي  
 بعض النسخ وعليه ان يعيد والاصح انه يؤمر بالاعادة في الحدث استجابة  
 وفي الجنابة ايجابا لفحص النقصان بسبب الجنابة وقصوره بسبب الحدث اه  
 (ولا ذبح عليه) ان اعاده للحدث ولو بعد ايام النحر وكذا للجنابة ان كان في ايام  
 النحر وان بعده لزمه دم بالتأخير (ومن طاف طواف الصدر محدثا فعليه  
 صدقة) لانه دون طواف الزيارة وان كان واجبا فلا بد من اظهار التفاوت  
 وعن ابى حنيفة انه يجب شاة الا ان الاول اصح هداية (وان) كان (طاف جنبا  
 فعليه شاة) لانه نقص كثير ثم هو دون طواف الزيارة فيكتفى بالشاة هداية وفي  
 التصحيح قال الاسيحاوي وهذا في رواية ابى سليمان وفي رواية ابى حفص او جب  
 الدم فيهما والاصح الاول (ومن ترك من طواف الزيارة ثلاثة اشواط فادونها)

قوله ومن طاف طواف القدوم النسيان مع الحائض  
 المذكرة من مذهب طائفة الحنفية في الاصل  
 ناسيا نسيان لا نسيان حاله حاله مذكورة  
 ومذكورة في حاله في مذكورة فلا يكون عفا  
 بخلاف الاكل في اليوم ناسيا فان عفا  
 لان حاله غير مذكورة اه

قوله والا فغسل الا وفي بعض النسخ وعليه ان يعيد  
 وهو دليل المذهب فاذا ارتكب محظورا  
 يجب عليه الدم وفي طواف القدوم ذكر المحرم  
 ولم يذكر الجنبة وفي الصدر والزيارة ذكرها  
 ففي الجنبة يجب البدنة وفي المحرم الشاة  
 لان الاصل الحج بين جر الواحد والكتات  
 فان قوله عليه السلام الطواف بالبيت طوة  
 يقتضي الطهارة وقوله تعالى وليطوفوا لا  
 يمتنعها فالجزم على قلنا بجوب الدم  
 عملا بخبر الواحد في القدم لا يمكن ايجاب  
 الدم لانه لو ترك احد لا يجب شيء فترك  
 الوصف لا يمكن ايجابه الدم لانه يلزم رجاء  
 الدم على الاصل وهو حائض ولا يمكن  
 ايجاب شيء زائد على البدنة لانها الواجب  
 والدم مكسب الصدقة وفي الصدر في الحرة  
 والحلب وجب الدم في الحرة فظهر  
 الى السمع السابق الا ان الواجب ابد  
 يلزم التسوية بينه وبين الصدر جنبا  
 لا يقبل بيني وجوب البدنة في الطواف  
 جنبا للعدم التسوية لانا نقول لو اوجبت  
 البدنة لصار يلزم التسوية بينه وبين طواف  
 الزيارة فاذا كان بمكة فغل الجنبة يجب الاعادة  
 في الصدر وتشتب على المحرم اه فلا شك

ولم يطف بعده غيره فطيه شاة) لان النقصان بترك الاقل يسيرا شبه  
 النقصان بسبب الحدث فان طاف بعده انتقل الى الفرض ما يكمله فان كان  
 ما بعده للصدر وكان الباقي بعد اكمال الفرض هو اكثر فطيه صدقة والا قدم  
 (وان ترك اربعة اشواط بقى محرما ابدا) في حق النساء (حتى يطوفنها) فكلما جامع  
 زنه دم اذا تعدد المجلس الا ان يقصد الرضا فتح أى فلا يلزمه بالثاني شيء  
 وان تعدد المجلس مع ان ثبة الرضا باطلة لانه لا يخرج عنه الا بالاعمال لكن  
 لما كانت المحظورات مستندة الى قصد واحد وهو تعجيل الاحلال كانت متحدة  
 فكفاه دم واحد بحر (ومن ترك ثلاثة اشواط) فادونها (من طواف  
 الصدر فطيه) لكل شوط (صدقة) الا ان تبلغ الدم كما تقدم (وان ترك  
 طواف الصدر او اربعة اشواط منه فطيه شاة) لانه ترك الواجب او الاكثر  
 منه وما دام بمكة يؤمر بالاعادة اقامة للواجب في وقته هداية (ومن ترك السعي  
 بين الصفا والمروة) او اكثره او ركب فيه بلا عذر او ابتداء من المروة  
 (فطيه شاة وجه تام) لانها واجبات فيلزم بتركها الدم دون الفساد (ومن  
 افاض من عرفة قبل الامام) والغروب (فطيه دم) ويسقط بالعود قبل  
 الغروب لا بعده في ظاهر الرواية وروى ابن شجاع عن ابى حنيفة انه يسقط  
 وصحبه القدوري نهر عن الدراية ومثله في البحر در لكن في البدائع ما نصه  
 ولو عاد الى عرفة قبل غروب الشمس وقبل ان يدفع الامام لم يدفع منها بعد  
 الغروب مع الامام سقط عنه الدم لانه استدرك المتروك وان عاد قبل الغروب  
 بعد ما خرج الامام من عرفة ذكر الكرخي انه يسقط عنه الدم ايضا وهكذا  
 روى ابن شجاع عن ابى حنيفة انه يسقط عنه الدم ايضا لانه استدرك المتروك  
 اذا المتروك هو الدفع بعد الغروب وقد استدركه والقدوري يعتمد هذه الرواية  
 وقال هي الصحيحة والمذكور في الاصل مضطرب ولو عاد الى عرفة بعد  
 الغروب لا يسقط عنه الدم بلا خلاف لانه لما غربت الشمس قبل العود فقد  
 تقرر عليه الدم الواجب ولا يحتمل السقوط بالعود انتهى وقيدنا قوله قبل  
 الامام بقولنا والغروب لانه المراد حتى لو افاض بعد الغروب قبل الامام  
 لا يجب عليه شيء وعبر به لانه يستلزمه (ومن ترك الوقوف بالمزدلفة) من  
 غير عذر (فطيه دم) لانه من الواجبات (ومن ترك رمي الجمار في الايام كلها



فعله دم) واحد لان الجنس متحد والتوك انما يتحقق بغروب الشمس من آخر  
ايام الرمي وهو اليوم الرابع وما دامت باقية فالاعادة ممكنة فيرميها على الترتيب  
ثم بالتأخير يجب الدم عند الامام خلافا لهما (وان ترك رمي يوم واحد فعليه  
دم) لانه نسك تام (وان ترك رمي احدى الجمار الثلاث) في غير اليوم الاول  
(فعليه) لكل حصاة (صدقة) لان الكل في هذا اليوم نسك واحد والمزوك  
الاقل حتى لو كان الاكثروجب الدم (وان ترك رمي جرة العقبة) الذي هو  
(في يوم النحر) او اكثره (فعليه دم) لانه نسك تام اذ هو وظيفة ذلك اليوم  
(ومن اخر الخلق) عن وقته (حتى مضت ايام النحر فعليه دم عند ابي حنيفة  
وكذلك ان اخر طواف الزيارة) عنها وقالا لا شيء عليه وكذلك الخلاف في  
تأخير الرمي وفي تقديم نسك على نسك كالحلق قبل الرمي ونحر القارن قبل  
الرمي والحلق قبل الذبح هداية وفي الصحيح قال الاسيبجاني الصحيح قول  
ابي حنيفة ومثني عليه برهان الشريعة وصدر الشريعة والنسب (واذا قتل  
المحرم صيدا) اي حيوانا برياً متوحشاً باصل خلقته مباحاً او مملوكاً (او دل  
عليه من قتل) وهو غير عالم به (فعليه الجزاء ويستوى في ذلك العائد) والنحطي  
(والناسي) لاحرامه (والمبتدى) بقتل الصيد (والعائد) اليه اي تكرره منه  
لانه ضمان اتلاف فاشبه غرامات الاموال (والجزا) الواجب (عند ابي حنيفة  
وابي يوسف ان يقوم الصيد في المكان الذي قتله المحرم فيه) ان كان في  
مكان يقوم فيه (او في اقرب المواضع منه ان كان في برية) لاخلاف القيم  
باخلاف الاماكن (يقوم ذوا عدل) كهما بصارة في تقويم الصيد وفي  
الهداية قالوا والواحد بكفي والاثنان اولى لانه احوط وابعد من الغلط كما في  
حقوق العباد وقيل بغير الثني ههنا بالنص اه (ثم هو) اي المحكوم عليه بالقيمة  
(مخبر في) تلك (القيمة ان شا ابتاع) اي اشترى (بها هدايا فذبح) بمكة  
(ان بلغت) القيمة (هديا) يجزى في الاضحية من ابل او بقرة او غنم لانه  
المعهود في اطلاقه (وان شاء اشترى بها طعاما فنصدق به) ان شاء (على  
كل مسكين نصف صاع من بر) او دقيقه (او صاعاً من تمر او شعير) ولا يجوز  
ان يطعم المسكين اقل من نصف صاع لان الطعام المذكور ينصرف الى ما هو  
المعهود في الشرع هداية وتكفي الاباحة كدفع القيمة در (وان شاء صام عن

قوله ويستوى الى انما ذكر الطلوع للامام  
يدخل تحت الشمس فان عند دار  
واهل المدينة لا يجب على المأيد شيء  
لانه تعالى قال ومن عاد فينتقم الله  
منه قال لا يتقام يكون جزاء في الاخرة  
لان الدنيا وعند امتنا يجب على  
المأيد لان الثالثة حنيفة على  
الاحكام مثل الاول فيجب على  
هذا المأيد لا يجب على المأيد  
في بيان قتل المحرم صيداً اه

قوله وانما الى المواد به صيد البر لا البحر  
فالبحري ما يكون مولوداً ومثواه في  
البحر كالسمك والمصنف استعمل القتل  
بحال الذبح لان المحرم بالاحرام قد  
خبر عن اصلية الذبح في الصيد  
لقوم قتله ولا تقتلوا الصيد الا بآية  
تجلى في نهي المحرم الكاة لانه لم  
يخبر عن اصلية ذبح الكاة  
لان الكاة ليست بهيمة اه مثلاً

قوله اودل عليه ذكر في الاسرار  
ان الاشارة والدلالة واحد وقيل  
ان الدلالة باللسان والاشارة  
باليد اه

قوله فذبح اي بالجرم لانه محتق  
بالهدايا فلو ذبحه في غير الجرم لم يجز الا  
اذا اتفق بلغة عايت مسكين  
لكل بقعة نصف صاع كاذن في  
الى هذا الطاهر وانما كلامه ان  
مجرد الذبح بمكة كاف في طهره  
بعده بوجه ما سقط الجزاء وان  
يجوز التصدق بملكه على مسكين  
واحد اه در

قوله ولا يجوز الا ذكر لا يجوز اكثر من نصف ما يملك  
ثم يجوز الا باحة كارة القيمة اه در  
قوله وان شاء اعاد الى ان شاء مطلق  
مستأجراً او مستقراً كارة القيمة اه در  
كل

كل نصف صاع من بر يوما ( لان تقدير الصيام بالمقتول غير ممكن اذ لا قيمة للصيام فقد رناه بالطعام والتقدير على هذا الوجه معهود في الشرع كما في باب الفدية هداية ( فان فضل من الطعام اقل من نصف صاع ) من بر او اقل من صاع من تمر او شعير ( فهو مخير ان شاء تصدق به وان شاء صام عنه يوما كاملا ) لان الصوم اقل من يوم غير مشروع وكذلك ان كان الواجب دون طعام مسكين بطعم الواجب او يصوم يوما كاملا لما قلنا هداية ( وقال محمد يجب في الصيد النظير ) سواء كانت له قيمة اقل او اكثر وهذا ( فيما له نظير ) واما ما ليس له نظير كالصقور والحمامة ففيه القيمة اجاما جوهرية ( ففي الظبي شاة وفي الضبع شاة ) ايضا ( وفي الارنب عناق ) بالفتح وهي الاثني من ولد المعز لم يبلغ الحول ( وفي النعامة بدنة ) وفي الصحيح قال الاسيما بي الصحيح قول ابي حنيفة وابي يوسف وهو القول الصحيح الموعول عليه عند النسفي وهو اصح الاقاويل عند المحبوبي اه ( ومن جرح صيدا او تنف شعره او قطع عضوا منه ) ولم يخرج به من حيز الامتاع ( ضمن ما نقص منه ) اعتبارا للبعض بالكل كما في حقوق العباد ( وان تنف ريش طائر او قطع قوائم صيد فخرج ) بذلك ( من حيز الامتاع فطليه قيمة كاملة ) لانه فوت عليه الامن بثقوب آلة الامتاع فيغرم جزاء ( ومن كسر بيض صيد ) غير مذرا وشواه ( فطليه قيمته ) لانه اصل الصيد وله عريضة ان يصبر صيدا فنزل منزلة الصيد احتياطا ( فان خرج من البيض ) الذي كسره ( فرخ ميت ) ولم يعلم ان موته كان قبل كسره ( فطليه قيمته ) لانه معد ليخرج منه الفرخ الحي والكسر قبل اوانه سبب لموته فيحال عليه احتياطا وعلى هذا اذا ضرب بطن ظبية فالقت جنا ميتا وماتت فطليه قيمتهما هداية ( وليس ) على المحرم ( في قتل الغراب ) الا يقع الذي يأكل الجيف بخلاف غراب الزرع الذي يأكل الحب والعقنق الذي يجمع بينهما لانهما لا يتدان بالاذى ( والحدادة ) الطائر المعروف وجمعها حداء كعينة وعنب صحاح ( والذئب والحية والعقرب والغارة ) والكلب العقور ( جزاء ) قال في الهداية وعن ابي حنيفة ان الكلب العقور وغير العقور والسنانس والثوحش منهما سواء لان المعبر في ذلك الجنس وكذا الغارة الاهلية والوحشية اه ( وليس في قتل البعوض والبراغيث والقراد ) والفراس

قول النظير اي من صيد الصور في الجنة

قول ولم يخرج به من حيز الامتاع خروجه عن حد الصيد اه

قول وليس الا انما يجب شيء منها لانها تبدأ بالاذى اما سائر الموازيات فلا يتدان بالاذى يجب شيء في قتلها اه

قول والكلب العقور اي الوحش اما غريم فليس بعند اصلا وعن الامام اعظم العقور وعن سواه وفي حكم السنور كما في القصة عن الكاظم اه

والذباب والوزغ والزنبور والخنافس والسحفات والقنفذ والصرصر وجع  
 هوام الارض (شيء) من الجزاء لانها ليست بصيود ولا متولدة من البدن (ومن قتل  
 قلة) او اثنين او ثلاث من ثوبه او بدنه او الفاها (تصدق بما شاء) ككف  
 طعام لانها متولدة من الفث الذي على البدن وقيدنا بكونها من بدنه او ثوبه  
 لانه لو وجدها على الارض فقتلها لم يكن عليه شيء (ومن قتل جرادة تصدق  
 بما شاء) لان الجرادة من صيد البر قال في البحر ولم ار من فرق بين القليل والكثير  
 ويذهبني ان يكون كالقمل اه (وتمرة خير من جرادة) كذا روى عن سيدنا عمر  
 رضى الله عنه (ومن قتل ما لا يؤكل لحمه من الصيد) البري (كالسباع) من  
 البهائم (ونحوها) من سباع الطير (فعليه الجزاء ولا يتجاوز بقيتها شاة) لان  
 قتله انما كان حراما موجبا للجزاء باعتبار اراقه الدم لا باعتبار افساد اللحم لانه  
 غير ما كول وباراقة الدم لا يجب الادم واحد اما في ما كول اللحم ففيه فساد  
 اللحم ايضا فوجب قيمته بالغة ما بلغت قاضي خان في شرح الجامع (وان صال  
 السبع على محرم) ولا يمكنه دفعه الا بقتله (فقتله فلا شيء عليه) لانه ممنوع  
 عن التعرض لاعتد دفع الاذى وانما كان ماذونا في دفع متوهم الاذى كما  
 في الفواسق فلان يكون ماذونا في دفع التحقق اولى ومع وجود الاذن من  
 الشارع لا يجب الجزاء هداية (وان اضطر المحرم الى اكل لحم الصيد فقتله  
 فعليه الجزاء) لان الاذن مقيد بالكفارة بالنص هداية (ولا بأس ان يذبح  
 المحرم الشاة والبقر والبعير والدجاج والبط) بفتح الباء (الكسكرى) بفتح  
 الكافين نسبة الى كسكر قال في المغرب ناحية من نواحي بغداد واليه ينسب البط  
 الكسكرى وهو مما يستأنس به في المنازل وطيرانه كالدجاج اه لان هذه الاشياء  
 ليست بصيود لعدم التوحش (وان قتل حماما مسرولا) بفتح الواو في رجله  
 ريش كانه سراويل الوف مستأنس بطي النهوض للطيران (او ظيما مستأنسا  
 فعليه الجزاء) لانها صيود في الاصل متوحشة باصل الخلقة فلا يبطل بالاستئناس  
 العارض كالبعير اذا اندفانه لا يأخذ حكم الصيد في الحرمة على المحرم (وان  
 ذبح المحرم صيدا) مطلقا او الحلال صيد الحرم (فد يمحته ميتة لا يحل اكلها)  
 لاحد من محرم او حلال (ولا بأس ان ياكل المحرم لحم صيد اصطاده حلال)  
 من حل (وذبحه اذا لم يذله المحرم عليه ولا امره بصيده) سواء اصطاد لنفسه

لو من قتل الى القتل ايم من الحقني  
 الحكم في قتل الانسان والاسد والاف  
 القضي نعم لو على ثياب غات  
 قتل لم يلزم شيء اه در  
 ولم او تلامذته ان يوفوا اذ علم التلامذ  
 صاع في الاصح اه در

وام يترجم الى قال عمر رضى الله عنه فان  
 راي اهل حمص جعلوا تصدقون  
 لجرادة بدنها فقال عمر رضى الله عنه  
 ليس تمتع خير من جرادة اه در

لم رايه حال الى اما اذا صال الجبل  
 المحرم فقتل يجب عليه ضامن لانه  
 ملك الغير وحق العبد لا يسقط  
 ما في الاول فانه حق الله فيسقط  
 عن الله له الفتي المطلق اه مثلا

قوله ولا يمكنه دفعه الى اما اذا امكنه  
 دفع شيء فلم يدفعه بل قتله  
 فعليه الجزاء اه در

والكسكرى المراد به الامعلى وليس  
 فيه كسكرى شريك حتى اذا كان  
 شوباً الى موضع اخر ايضا لا يجب  
 شيء لقتله اذا كان اصطيا اه مثلا

ولم لا يحل اكلها هنا غير لازم لانه يلزم  
 ان يكون ميتة عدم حل اكلها الا اذا  
 قال انه تأكد لقوام ميتة على حد قوله  
 تعالى وكان تعمي القلوب في التردد العدة  
 ومعلوم انها في الضرر لا بحال كمن  
 اتى به للتأكد اه مثلا

قوله وان قطع الى معناه ان ثبت بنفسه في وجوب الجزاء هذا المجموع شرط وهو  
 ثبت بنفسه ولا يشته الناس على خلاف العادة كالشوك حتى اذا كان لا يشته الناس عار  
 فان شته ولم يمتد الناس على خلاف العادة لا يجب الجزاء لان تخلفه فقل العبد  
 فقطع النسبة الى الحرم فلا يجب الجزاء اما اذا ثبت بنفسه وهو من جنس  
 ما يشته الناس لا يجب الجزاء ايضا لانه لا يكون مخصوصا للحرم كشجر التوت  
 فلا يجب الجزاء لانه ليس شجرة الحرم الجزاء في الرطب فقط اما اليابس فلا  
 الجزاء لانه منفصل فقتل وجزاء المحل لا يستعد بتعدد النافع كما اذا اشترى  
 (١٠٩) رجلا في قتل رجل خطأ ويجب دية الواحد اما اذا اشترى كل واحد من رجلين  
 الفعل نفع هذا اذا اشترى محرمات

اول الحرم حيث لم يكن له فيه صنع (وفي صيد الحرم اذا ذبحه الحلال الجزاء)  
 بقدر قيمته يتصدق به على الفقراء ولا يجزبه هنا الصوم لانها غرامة وليست  
 بكفارة فاشبه ضمان الاموال هداية (وان قطع حشيش الحرم) محرم او حلال  
 (او شجره) الرطب (الذي ليس بمملوك) قيد فيهما وكذا قوله (ولا هو مما  
 ينبت الناس) كشيح ونحوه (فعلية قيمته) كما تقدم قبله وقيدنا بالرطب  
 لانه لا شيء يقطع اليابس (وهكل شيء قطعه القارن) بين الحج والعمرة  
 (مما ذكرنا ان فيه على المفرد) بسبب جانيته على احرامه (دما فعلية) اي القارن  
 (دما) لجانيته على الحج والعمرة فيجب عليه (دم لحجته ودم لعمرة) وكذا  
 الصدقة (الا ان يتجاوز المقات من غير احرام ثم يحرم) داخل المقات (بالعمرة  
 والحج) معا (فيلزمه دم واحد) لكونه عند المجاوزة غير قارن والواجب عليه  
 احرام واحد وبتأخير واجب واحد لا يجب الاجزاء واحد هداية وقيدنا  
 الاحرام بداخل المقات لانه اذا عاد اليه قبل الطواف وجدد الاحرام سقط  
 عنه الدم (واذا اشترك محرمان في قتل صيد) في حرم او حل (فعلى كل واحد  
 منهما الجزاء كاملا) لان كل واحد منهما جنى على احرام كامل (وانا اشترك  
 حلا لان في قتل صيد الحرم فعليهما جزاء واحد) لان الضمان هنا حرمة الحرم  
 جفري مجرى ضمان الاموال فيتحد باتحاد المحل كرجلين قتل رجلا خطأ يجب  
 عليهما دية واحدة وعلى كل واحد منهما كفارة هداية واذا اشترك محرم  
 وحلال فعلى المحرم الجزاء الكامل وعلى الحلال النصف جوهره (واذا باع  
 المحرم صيدا او ابتاعه) اي اشتراه (فالباع باطل) لانه لا يملك بالاصطياد فكذا  
 بالبيع فلو صاده حلا لا وباعه محرما فالبيع فاسد وبعكسه جائز جوهره  
 (\*) باب الاحصار (\*) هو لغة المنع وشرعا منع المحرم عن اداء الركنين (اذا  
 احصر المحرم بعد وواصابه مرض منعه من المضى) او هلك نفقته (حل  
 له التحلل) ثلاثا يمتد احرامه فيشوق عليه (وقيل له ابث شاة) او قيمتها  
 (تذبح في الحرم) فان لم يجد بقي محرما حتى يجد او يتحل بطواف (وواعد  
 من يحملها يوما بعينه) ليعلم متى يتحل (يذبحها فيه) اي ذلك اليوم (ثم)  
 اذا جاء ذلك اليوم (يتحل) اي حل له ما كان محظورا وفيه ايماء الى انه لا خلق  
 عليه ولكنه حسن لان التحلل حصل بالذبح وهذا اذا كان الاحصار في

قوله ليس بمملوك المراد به ما ثبت بنفسه  
 اما اذا قطع المملوك فعليه قيمتان قيمة  
 ملائكة وقيمة للسرور وكذا الوقتل المحرم  
 صيد حلال تتعدد القيمة ايضا

قوله دمان وكذا المحكم في الصدقة وهذا اذا  
 كان قبل الوقوف بهرة اما بعد ففي غير  
 الجماع دم كل في النهاية

قوله واذا اشترك في تعدد الفعل لكن  
 يضمن معا قيمة واحدة للملك المذنب

طلب  
 في بيان الاحكام  
 قوله الله عاهد مناسية لما قيل ان الاول  
 جنابة المحرم على احرامه وهذا جنابة الفرس  
 على المحرم وان الاول احرام مع اداء الحج  
 وهذا احرام بدون اداء الحج ثم المحصر  
 من منع من الوصول الى البيت ولهذا  
 المنوع سبب المنع من العلم او العود  
 سواء كان مسلما او كافرا وهو العود  
 بان احرم ثم سرت نفقته او هلك  
 باحرامه بحيث لا يقدر على اتيان اصلا  
 او لا يقدر على اتيان مع القائل او احرم  
 للموتة بخلافه او العود احرم ثم حلالها التوق  
 الاحرام بان اتمى بارتكاب محظور

الحل أما اذا كان في الحرم فالحلق واجب جوهره (وان كان قارنا بعث بدمين)  
 لاحتياجه الى التحلل عن احرامين ولا يحتاج الى التعيين فان بعث بهدي  
 واحد لتحلل عن احدهما لم يتحلل عن واحد منهما لان التحلل منهما شرع  
 في حالة واحدة وفي ذلك تغير الشروع (ولا يجوز ذبح دم الاحصار) مطلقا  
 (الا في الحرم ويجوز ذبحه قبل يوم النحر عند ابي حنيفة) لاطلاق النص  
 ولانه لتجمل التحلل (وقالا لا يجوز الذبح للمحصر بالحج الا في يوم النحر)  
 اعتبارا بدم النعمة والقران قال في التصحيح ورجح دليل الامام في الشروع وهو  
 المختار عند ابي الفضل الموصلي وبرهان الشريعة وصدر الشريعة والنسبية  
 (ويجوز للمحصر بالعمره ان يذبح متى شاء) اتفاقا لانها غير مختصة بوقت  
 فكذا التحلل منها (والمحصر بالحج) ولو نفلا (اذا تحلل) ولم يحج من عامة  
 (فعلية حجة) قضاء عما فاته (وعمره) لانه في معنى فائت الحج يتحلل بافعال  
 العمره فان لم يات بها قضاها وقيدنا بكونه لم يحج من عامه لانه لو حج منه لا عمره  
 عليه لانه ليس في معنى فائت الحج جوهره (وعلى المحصر بالعمره القضاء)  
 لما شرع فيه (وعلى) المحصر (القارن حجة وعمرتان) اما الحج واحداهما فلما بينا  
 والثانية لانه خرج منها بعد صحة الشروع فيها هداية (واذا بعث المحصر  
 هدبا وواحداهم ان يذبحوه في يوم بعينه ثم زال الاحصار فان قدر على ادراك  
 الهدى والحج) مما (لم يجزله التحلل وزنه المضى) لزوال العجز قبل حصول  
 المقصود بالخلف واذا ادرك هديه صنع به ما شاء لانه ملكه وقد كان عينه  
 لمقصود استغنى عنه هداية والا (فان قدر على ادراك الهدى دون الحج تحلل)  
 لعجزه عن الاصل (وان قدر على ادراك الحج دون الهدى جازله التحلل استحسانا)  
 لثلا يضيع عليه ماله مجانا الا ان الافضل التوجه (ومن احصر بمكة وهو ممنوع  
 من الركبتين) الطواف والوقوف كان محصرا (لانه تعذر عليه الاتمام فصار  
 كما اذا احصر في الحل) (وان قدر على احدهما فليس بمحصر) لانه ان قدر  
 على الطواف تحلل به وان على قدر الوقوف فقد تم حجه فليس بمحصر  
 (\* باب الفوات \*) عقبه الاحصار لان كلاهما من العوارض والاحصار منه  
 بمنزلة المفرد من المركب وذلك لان الاحصار احرام بلا اداء والفوات احرام  
 واداء نهر (ومن احرم بالحج) فرضا او نفلا صحيحا او فاسدا (فقاته الوقوف

في باب الفوات

بعرفة حتى طلع الفجر من يوم التمر فقد فاته الحج لما تقدم ان وقت الوقوف يمتد  
 اليه وان الحج عرفة (و) يجب (عليه) اذا اراد التحلل (ان) يتحلل بافعال العمرة  
 بان (يطوف ويسعى) من غير احرام جديد لها (ويتحلل) بالخلق او التقصير  
 قال الاسجاني ثم عند ابي حنيفة ومحمد اصل احرامه بالحج باق ويتحلل  
 بعمل عمرة وعند ابي يوسف يصبر احرامه احرام عمرة والصحيح قولهما صحيح  
 (ويقضى من قابل ولا دم عليه) لان التحلل وقع بافعال العمرة فكانت في  
 حق فائت الحج بمنزلة الدم في حق المحصر فلا يجمع بينهما (والعمرة  
 لا تقوت) لانها غير موقفة بوقت (وهي جائزة في جميع السنة الا خمسة ايام بكرة)  
 كراهة تحریم (فعلها فيها) اي انشاؤها بالاحرام اما اذا اداها باحرام سابق  
 كما اذا كان قارنا فقد فاته الحج وادى العمرة في هذه الايام لا بكرة جوهرية  
 وانما كرهت في هذه الايام لانها ايام الحج فكانت متعينة له وهي (يوم عرفة  
 ويوم التمر واليوم التشريق) الثلاث (والعمرة سنة) مؤكدة في الصحيح وقيل  
 واجبة نهر (وهي الاحرام والطواف والسعي والخلق) او التقصير فالاحرام  
 شرط واكثر الطواف ركن وضميرها واجب وانما لم يذكر الخلق لانه مخرج  
 منها (باب الهدى) لما دار ذكر الهدى فيما تقدم من المسائل احتج الى بيانه  
 وما يتعلق به ابن كمال ويقال فيه هدى بالتشديد على فعل الواحدة هدية  
 كطية ومطى ومطليا مغرب (الهدى) لغة وشرطا ما يهدى الى الحرم من  
 النعم للتغرب (وادناه شاة وهو) اي الهدى (من ثلث انواع الابل والبقر  
 والغنم) لان العادة جارية باهداء هذه الانواع (بجزي في ذلك) ما يجزى  
 في الاضحية وهو (التي فصاعدا) وهو من الابل ما تم له خمس سنين ومن  
 البقر سنتان ومن الغنم سنة (الا من الضان فان الجرع منه يجزى) والجرع  
 بفتحين ما دون الشيء (ولا يجوز في الهدى مقطوع الاذن او اكثرها ولا  
 مقطوع الذنب ولا اليد ولا الرجل ولا الذاهبة العين ولا العجفا) كثيرة الهزال  
 (ولا العرجاء التي لا تمشي الى المنسك) بفتح السين وكسرهما الموضع الذي  
 تذبح به التسانك صحاح لانها عيوب بينة وهذا اذا كانت العيوب موجودة بها  
 قبل الذبح اما اذا اصابها ذلك حالة الذبح بالاطراب وانقلاط السكين جاز  
 لان مثل هذا لا يمكن الاحتراز عنه (والشاة جائزة) في الحج (في كل شيء)

قوله  
 في العمرة وانها سنة مؤكدة

قوله والعمرة الى وقيل انها فرض من كفارة  
 كفارة الجنائز فلا تقال ثلاثة  
 اصحابها انها سنة مؤكدة اهـ

قوله  
 في بيات الهدى

قوله بجزي اي ينوب او يقضى اي مثلا  
 وهذا عند الفقهاء وقيل ان الثلاثة تجزى  
 الصغار ايضا كما ذكر القسستاني

قوله مقطوع الاذن اي الواحدة  
 فعدم جواز مقطوعة السنين  
 بالاولى

قوله ولا الذاهبة اي احد العينين  
 وهي التي خرجت المقلة اي ذهب  
 نورها اهـ مثلا

قوله فان الجرع اي وانما يجزى منه اذا كان  
 بحيث لو اختلف بالشاة لا يمين عندهم  
 وان ذكر من الضان افضل من الاثني اذ السقي

قوله وانما يجزى منه اذا كان  
 بحيث لو اختلف بالشاة لا يمين عندهم  
 وان ذكر من الضان افضل من الاثني اذ السقي  
 والاذني والجوايس كالبق اهـ جوهرية  
 قوله وانما يجزى منه اذا كان  
 بحيث لو اختلف بالشاة لا يمين عندهم  
 وان ذكر من الضان افضل من الاثني اذ السقي  
 والاذني والجوايس كالبق اهـ جوهرية

جناه في احرامه (الا في موضعين) وهو (من طاف طواف الزيارة جنبا) او حائضا او نفسا (ومن جامع بعد الوقوف برفة) وقبل الحلق كما مر (فانه لا يجوز) في هذين الموضعين (الابدنة) كما تقدم (والبدنة والبرقة تجزى كل واحدة منهما عن سبعة) وما دونها بالاولى (اذا كان كل واحد من الشركاء يريد القرية) واو اختلف وجه القرية بان اراد احدهم النعمة والاخر القران والاخر التطوع لان المقصود بها واحد وهو الله تعالى (فان اراد احدهم بنصيبه اللحم) او كان ذميا (لم يجز الباقيين) لانها لم تخلص لله تعالى (ويجوز الاكل) لصاحب الهدى بل يندب (من هدى التطوع والنعمة والقران) اذا بلغ الهدى محله لانه دم نك فيجوز الاكل منه بمنزلة الاضحية وما جاز الاكل منه لصاحبه جاز للفخ وقيدنا بلوغ المحل لانه اذا لم يبلغ الحرم لا يحل الانتفاع منه لغير الفقير كما يأتي آخر الباب (ولا يجوز الاكل من بقية الهدايا) كدما الكفارات والنذور وهدى الاحصار والتطوع اذا لم يبلغ محله (ولا يجوز ذبح هدى التطوع والنعمة والقران الا في يوم النحر) وفي الاصل يجوز ذبح دم التطوع قبل يوم النحر وذبحه يوم النحر افضل وهذا هو الصحيح لان القرية في التطوعات باعتبار انها هدايا وذلك يتحقق بلوغها الى الحرم فاذا وجد ذلك جاز ذبحها في غير يوم النحر وفي ايام النحر افضل لان معنى القرية في اراقه الدم فيه اظهر هدايه (ويجوز ذبح بقية الهدايا اى وقت شاء) لانها دماء كفارات فلا تختص بيوم النحر لانها لما وجبت لجبر نقصان كان التجمل بها اولى لارتفاع النقصان من غير تأخير بخلاف دم النعمة والقران لانه دم نك هداية (ولا يجوز ذبح الهدايا) مطلقا (الا في الحرم) لان الهدى اسم لما يهدى الى مكان ومكانه الحرم (ويجوز ان يتصدق بها على مساكين الحرم وغيرهم) لان الصدقة قرية معقولة والصدقة على كل فقير قرية وعلى مساكين الحرم افضل الا ان يكون غيرهم احوج جوهره (ولا يجب التعريف بالهدايا) وهو احضارها عرفه فان عرف بهدى النعمة والقران والتطوع فحسن لانه يتوقت بيوم النحر فعسى لا يجد من يمسكه فيحتاج الى ان يعرف به ولا لانه دم نك ومنه على التشهير بخلاف دماء الكفارات فانه يجوز ذبحها قبل يوم النحر وسببها الجناية فالستر بها اليق (والافضل في البدن النحر) قبالا وان شاء

أضخمها

قوله الابدنة اى اوقفه اع  
قوله والبدنة الى ذهل افضل سبع  
البدنة او الناقة قلت الافضل ما  
كان اكثر لحيا اهـ

قوله ويجوز الا هذا اذا بلغ الهدى محله  
الا وجب التصديق بلوجه الا اذا  
مستملكه فیتصدق بقيمته كما في  
الفريضة  
قوله ولا يجوز الا فلو اكل منها ضمن قيمة  
ما اكله كما في الدر

قوله الا في الحرم اى كله لا بغيره وله  
معنى على الاصح فلو ذبح بغيره لا يجوز  
الا اذا تصدق على المساكين بلوجه لكل  
مسكين قدر نصف طاع فيه در

أضجعها (وفي البقر والغنم الذبيح) مضجعة ولا تذبح قيسا ما لان الذبيح في حال  
 الاضجاع ايمن فيكون الذبيح ابسر (والاولى ان يتول الانسان ذبحها بنفسه  
 ان كان يحسن ذلك) لانه قربة والتول في القربى اولى لما فيه من زيادة الخشوع  
 الا ان الانسان قد لا يهتدى لذلك ولا يحسنه فحوزنا توليته غيره هداية والاولى  
 ان يقف عند الذبيح اذا لم يذبح بنفسه (وَيَتَصَدَّقُ بِجَلَالِهَا) جمع جل وهو  
 كالكساء يقي الحيوان الحر والبرد جوهره (وخطامها) يعني زمامها (ولا يسطى  
 اجرة الجزار منها) لقوله صلى الله عليه وسلم لعل رضى الله عنه تصدق بجلالها  
 وخطمها ولا تقطع الجزار منها (ومن سلق بدنة فاضطر الى ركوبها) او جل  
 متاعه عليها (ركبها) وحملها (وان استغنى عن ذلك لم يركبها) لانه خالص الله  
 جعلها فلا ينبغي ان يصرف لنفسه شيئا من حينها او منافعها الى ان تبلغ محلها  
 واذا ركبها او حملها فانقصت فعليه ضمان ما انتقص منها (وان كان لها  
 لبن لم يحملها) لان اللبن متولد منها وقد مر انه لا يصرف لنفسه شيئا من حينها  
 قبل محلها (وينضح ضرعها بالساء البارد حتى ينقطع اللبن) عنها وهذا اذا  
 قرب محلها والا حلبها وتصدق بلبنها كيلا يضر ذلك بها وان صرفه لنفسه  
 تصدق بمثله او قيمته لانه مضمون عليه (ومن ساق هديا فعطب) اي هلك  
 (فان كان تطوعا فليس عليه غيره) لان القربة تعلق به وقدمات ولم يكن سوقه  
 متعلقا بذبحه (وان كان عن واجب فعليه ان يقيم غيره مقامه) لان الواجب  
 باق بذمته حيث لم يقع موقعه فصار كهلاك الدراهم المدة للزكاة قبل ادائها  
 (وان اصابه عيب كبير) بحيث اخرجته الى الرداءه (اقام غيره مقامه) لبقاء الواجب  
 في ذمته (وصنع بالمعيب ما شاء) لانه التحق بسائر املاكه (واذا عطبت البدنة في  
 الطريق) اي قاربت العطب بدليل قوله نحرها لان النحر بعد حقيقة العطب  
 لا يتصور (فان كانت) البدنة (تطوعا نحرها وصنع فطما) اي قلاذتها هداية  
 (بدمها وضربها) اي بقلاذتها المصبوغة بدمها (صفحتها) اي احد جديها  
 (ولم يأكل منها هو) اي صاحبها (ولا غيره من الاغنياء) وفائدة ذلك ان يعلم  
 الناس انه هدى فياكل منه الفقراء دون الاغنياء وهذا لان الاذن بتساوله ملحق  
 بشرط بلوغه محله فينبغي ان لا يحمل قبل ذلك اصلا الا ان تصدق على الفقراء  
 افضل من ان يترك جزرا للباع وفيه نوع تقرب والتقرب هو المقصود هداية

قوله ولا يسطى الى ذكره الا بسبع جلداتها  
 فان على المجلد شيئا يشتف به في  
 منزل لم كالقزاش والعزبال ونحوها  
 فلا بأس به وان باع اللحم او المجلد  
 بدراهم او فلس او حنطة قصد  
 به



فأدفع ثمانية الفاظ لا توجب عليه شيئا الاول قول الله على الخروج الى بيت الله تعالى الثاني قول الله على الزهراء الى بيت الله تعالى الثالث  
 قول الله على السفر الى بيت الله تعالى الرابع قول الله على الاتيان الى مكة المكرمة الخامس قول الله على المسنى الى العفا والمروة السادس  
 قوله على المسنى الى عرفات فلهذا اللفاظ لا توجب على قائلها شيئا بالاجماع ولفظان مختلف فيهما احدهما قول الله عليه  
 المسنى الى المسجد الحرام والثاني قوله الله عليه المسنى الى الحرم ففي هذين لا يجب عليه شيء عند الامام الاعظم رضي الله تعالى عنه  
 وعند صاحبين يجب عليه في كل واحد منهما اما في الحرم لا في المجمع (١١٤)

في خمسة الفاظ لا توجب الوصول  
 في مكة والاحرام بحجة او عمره  
 حرمها اذا قال الله تعالى عليه حجة  
 وعمرته الثاني قوله الله تعالى عليه  
 المسنى الى بيت الله تعالى الثالث  
 قوله الله عليه المسنى الى مكة الرابع  
 قوله الله عليه المسنى الى مقام إبراهيم  
 عليه السلام فلهذا اللفظ لا توجب عليه  
 حجة او عمره بالاجماع وتلك الجواهر  
 كتاب البيهقي

(وان كانت) البدنة (واجبة اقام غيرها مقامها) لانها لم تبق صالحة لما عينه  
 (وصنع بها) اي التي عطبت (ما شاء) لانها ملكه كسائر املاكه (ويقلد  
 ندبا) (هدى التطوع) والنذر (والنعة والقران) لانه دم نسك فيليق به الاظهار  
 والشهرة تعظيما لشعائر الاسلام والمراد من الهدى الابل والبقر واما الغنم  
 فلا يقلد وكل ما يقلد يخرج به الى عرفات وما لافلا جوهره (ولا يقلد دم  
 الاحصار) لانه رفع الاحرام (ولا دم الجنائيات) لانه دم جبر فالاولى اخفاؤها  
 وعدم اشهارها (\* كتاب البيوع \*) عقب البيع للعبادات وآخر النكاح لان  
 الاحتياج الى البيع اعم لانه يعم الصغير والكبير وبه قيام المعيشة التي هي قوام  
 الاجسام وبعض المصنفين قدم النكاح لانه عبادة ثم البيع مصدر وقد يراد  
 به المفعول فيجمع باعتباره كما يجمع البيع وقد يراد به المعنى وهو الاصل فجمعه  
 باعتبار انواعه فتح (البيع) لفة مبادلة شيء بشيء مالا او لا بدليل ان الله  
 اشترى من المؤمنين انفسهم وهو من الاضداد ويستعمل متعديا لمفعولين  
 يقال بعك الشيء وقد تدخل من على المفعول الاول على وجه التأكيّد  
 فيقال بعث من زيد الدار وربما دخلت اللام فيقال بعث لك الشيء فهي  
 زائدة وابتاع الدار بمعنى اشترها وباع عليه القاضى اى من غير رضاه  
 بحر عن ابن القطاع وشرا مبادلة مال بمال بالتراضي (وينقذ بالايجاب) وهو  
 ما يذكر اولا من كلام احد المتعاقدين (والقبول) وهو ما يذكر ثانيا (اذا  
 كانا بلفظ الماضي) كبت واشترت لان البيع انشاء تصرف والانشاء يعرف  
 بالشرع وهو قد استعمل الموضوع للاخبار في الانشاء فينقذ به ولا ينقذ  
 بلفظين احدهما مستقبل بخلاف النكاح كما سيأتى وقوله رضيت او اعطيتك  
 بكذا او اخذته بكذا في معنى قوله بعث واشترت لانه يؤدى معناه والمعنى هو  
 المعبر في هذه العقود ولهذا ينقذ بالتعاطي في النفيس والمخسوس هو الصحيح  
 لتحقيق المراضة هداية (واذا اوجب احد المتعاقدين) بانفسا كان او مشتربا  
 (البيع) فالآخر بالخيار ان شاء قبل كل المبيع بكل الثمن (في المجلس) لان خيار  
 القبول مقيد به (وان شاء رده) لانه لو لم يثبت له الخيار يلزمه حكم العقد من  
 غير رضاه وللوجب الرجوع ما لم يقبل الاخر لخلوه عن ابطال حق الغير وانما  
 يمتد الى آخر المجلس لانه جامع للفرقات فاعتبرت ساعاته ساعة واحدة دفعا

ولو اوجب الايجابين الايجاب والقبول  
 روع عليه وهذا ليس بخيار القبول  
 وهو غير صحيح فاذا اوجب احدهما  
 ليس هو عيشة ان اخذ في الخابط  
 جهاب متعلا بجملا ما حجب تحم  
 العقد وان فعله لا ينقذ راجع  
 اوجب احدهما وهو فاقان فان  
 احدهما او قبل القول بطل ولو  
 تباينما في سفينة وفي سائر  
 سكتة لا يمنع لانها بمنزلة البيت  
 بخلاف الدابة لانها بمنزلة ابقاها  
 ولا بد في البيع من ذكر الشيء وتعيين  
 المبيع والا فلا يكون مباحا وان  
 عمل الايجاب والقبول اياه

للعسر

لا يبرر وتحقيقا للبسر والكتاب كالمخاطب وكذا الارسال حتى اعتبر مجلس بلوغ  
 الكتاب واداء الرسالة وتقيدها القبول لكل المبيع بكل الثمن لانه ليس له ان يقبل  
 المبيع او بعضه ببعض الثمن لعدم رضا الاخر باقل مما اوجب او يفرق الصفقة  
 الا اذا بين ثمن كل واحد لانه صفقات معنى (وايهما قام من المجلس) وان  
 لم يذهب عنه فهو وابن كمال (قبل القبول) من الاخر (بطل الايجاب) لان القيام  
 دليل الاعراض والرجوع وتقدم ان له ذلك وكذلك كل ما يدل على الاعراض  
 من الاشتغال بعمل آخر قبح (واذا حصل الايجاب والقبول لزم البيع) وان  
 لم يقبض (ولا خيار لواحد منهما) لان في الفسخ ابطال حق الاخر فلا يجوز  
 والحديث محمول على خيار القبول وفي الحديث اشارة اليه فانها متبايعان  
 حقيقة حالة المباشرة لابعده وان احتمله باعتبار ما كان فحمله على حالة مباشرة  
 اولي عملا بالحقيقة والتفرق محمول على تفرق الاقوال (الامن عيب) او شرط  
 (او عدم رؤية) كما يأتي (والاعراض المشار اليها) من مبيع او ثمن (لا يحتاج  
 الى معرفة مقدارها في جواز البيع) لنفي الجهالة بالاشارة ما لم يكن ربو يا قبول  
 بجنسه (والاثمان المطلقة) اي غير المشار اليها بدليل المقابلة (لا يصح) البيع  
 بها (الا ان تكون معروفة القدر والصفة) لان التسليم واجب بالعقد  
 وهذه الجهالة مفضية الى المنازعة فيمتنع التسليم والتسليم وكل  
 جهالة هذه صفتها تمنع الجواز وهذا هو الاصل هداية وهذا حيث اختلف  
 نقد البلد مالية واستوى رواجها بدليل ما بعده (ويجوز البيع بثن حال) وهو  
 الاصل (وموكل اذا كان الاجل معلوما) فلا يفضى الى المنازعة وهذا اذا  
 بيع بخلاف جنسه ولم يجمعهما قدر لما فيه من ربا النساء كما سيجيء وابتهاء  
 الاجل من وقت التسليم ولو فيه خيار فذ سقوطه عنده خاتمة وبطل الاجل  
 بموت المديون لا الدائن (ومن اطلق الثمن في البيع) عن التقييد بالوصف بان  
 ذكر القدر دون الصفة (كان) الثمن المقدر محمولا (على غالب نقد البلد) لانه  
 المتعارف وفيه التحري للجواز فيصرف اليه هداية (فان كانت النفود مختلفة)  
 النقد والمالية (فالبيع فاسد) للجهالة (الا ان يبين احدها) في المجلس لارتفاع  
 الجهالة قبل تقرر الفساد وهذا اذا استوت رواجها اذا اختلفت في الزواج  
 ولو مع الاختلاف في المالية وذلك كالذهب الغازي والعدلى في زماننا فيصح

قول ويجوز البيع بثن الثمن  
 لان المبيع اذا كان معينا لا يجوز  
 تاجيله فان شرط الاجل فهو فاسد  
 لان تاجيل الاعيان لا يصح

قول والاعراض المشار اليها  
 سها لان المشار اليه ثمن او مبيع  
 بخلاف الاموال الربوية كما اذا باع  
 خنطة بخنطة او شرا بغير فلا بد  
 ان يعلم ما ومها لانها يبيعت بما  
 يحاسبها فلا يجوز البيع مع جهالة  
 مقدارها وان اشير اليها لاختلاف  
 الربا

قول والاثمان الا اذا كانا مشتركين  
 بذهب او فضة او بجنطة او بدين  
 معين تقدير لا صفة وكذا اذا قلعت  
 منك هذا بثن او بما يبيد فيقول  
 اشتريت لا يجوز حتى يبين القدر  
 في الثمن والصفة كمنع عز ورج ففة  
 شامية مثلا

قول اذا كان الا اذا كان مجهولا  
 اختلفا ولا يبيد فالقول على بغيره لان  
 الاصل عدمه ولو اختلفا في مقدار ولا  
 بينة فالقول بدين الاقل والبيضة  
 بينة المشتري في الوجهين وان اختلفا  
 في مقدار واختلفا في منه فالقول  
 بقول المشتري والبيضة بينة ايضا

قول ومن اطلق الا اذا كان مجهولا  
 بدين ذهبيا مثلا يربو الا عرف  
 البلد

وينصرف الى الاروج وكذا يصح لو اسفوت مالية ورواجا لويخير المشتري بين  
ان يؤدي ايها شاء قال في البحر فلو طلب البائع احدها للمشتري دفع غيره لان  
امتناع البائع من قبول ما دفعه ولا فضل نعت اه قال شيخنا يعلم من قولهم  
يصح لو اسفوت مالية ورواجا حكم ما تعرف في زماننا من الشراء بالقروش  
فانها في حكم المستوية في المالية فان القرش في الاصل قطعة مضروبة من  
الفضة تقوم باربعين قطعة من القطع المصرية المسماة في مصر نصفان ثم ان  
انواع العملة للمضروبة تقوم بالقرش فحما ما يساوي عشرة ومنها اقل ومنها  
اكثر واذا اشترى بمائة قرش فالعادة انه يدفع ما اراد من القروش او بما يساويها  
من بقية انواع العملة ولا يفهم احد ان الشراء وقع بنفس القطعة المسماة قرشا  
وقد منا ان المشتري يخير فيما تساوي مالية ورواجا في دفع ايها شاء ثم قال بقي  
ما اذا اشترى بالقروش المذكورة ثم رخص بعض انواعها او كلها واختلفت  
في الرخص كما وقع ذلك في زماننا مرارا وكثر السؤال عنه والذي تهررا به  
بؤمر المشتري بدفع المتوسط رخصا حتى لا يلزم الضرر بهما وهذا اذا رخص  
الجميع اما لو بقي منها نوع على حاله فينبغي ان يلزم المشتري بالدفع منه لان  
اختياره دفع غيره يكون نعتا وقصدا لاضرار البائع مع امكان غيره وتتمام ذلك  
في رسالته (ويجوز بيع الطعام) وهي الخطئة ودقيقها خاصة في العرف  
الماضي فبيع (الحبوب) كالشعير والذرة ونحوها (مكايلا) بمكيال معروف  
(ومجازفة) وهي كما في الثرب البيع والشري بلا كيل ولا وزن (وبان البعينة  
لا يعرف مقداره وبوزن حجر بعينه لا يعرف مقداره) والظاهر انه من المجازفة  
وعطفه عليها لانه صورة كيل ووزن وليس به حقيقة وهذا اذا كان بخلاف  
جنسه ولم يكن راس مال سلم للشرطية معرفته كما سيجي (ومن باع صبرة طعام  
كل قفيز بدرهم جاز البيع في قفيز واحد عند ابي حنيفة) لتحذر الصرف الى  
كلها لجهالة المبيع والتمن فيصرف الى الاقل وهو معلوم (الا ان) تزول  
الجهالة بان (يسمى جملة قفزاتها) او بالكيل في المجلس ثم اذا جاز في قفيز  
للمشتري الخيار لتفريق المصفقة عليه وقال يجوز في الوجهين وبه يفتي  
شربلا ليسة عن البرهان وفي النهر عن عيون المذاهب وبه يفتي تسيرا وفي  
البحر وظاهر الهداية ترجيح قولهما لتأخير دليلهما كما هو عادته اه قال شيخنا

لكن رجح في الفتح قوله وقسوى دليله على دليلهما ونقل ترجحه العلامة  
 قاسم عن الكافي والمحجوبي والنسفي وصدر الشريعة ولعله من حيث قوة  
 الدليل فلا ينافي ترجيح قولهما من حيث التيسير ثم رأيت في شرح المتن  
 افاد ذلك اه والفتوى على قوله (ومن باع قطع غنم كل شاة بدرهم فالبيع  
 فاسد في جميعها) وان علم عددها بعد العقد ولو في المجلس على الاصح  
 سراج عن الحلواني للجهالة وقت العقد وكذا في الواحد لان بيع شاة من  
 قطع لا يصح للتفاوت بين الشياه بخلاف بيع قفيز من صبرة فانه يصح لعدم  
 التفاوت (وكذلك من باع ثوبا) يضره التبعض (مزارعة كل ذراع بدرهم  
 ولم يسم جلة الذرعان) وكذلك كل معدود متفاوت كابل وعبيد ونحوهما  
 (ومن ابتاع) اى اشترى (صبرة على انها مائة قفيز بمائة درهم) مثلا  
 (فوجدها اقل) مما سمي له (كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ الموجود بحصته  
 من الثمن وان شاء فسخ البيع) لتفرق الصفقة عليه وكذلك كل مكيل  
 وموزون ليس في تبعضه ضرر (وان وجدها اكثر فالزيادة للبائع) لان البيع  
 وقع على مقدار معين (ومن اشترى ثوبا على انه عشرة اذرع بعشرة دراهم)  
 مثلا (او ارضا على انها مائة ذراع بمائة درهم فوجدها اقل) مما سمي له  
 (فالمشتري بالخيار ان شاء اخذها بجملة الثمن) المسمى (وان شاء تركها) لان  
 الذرع وصف في الثوب بخلاف الاول فانه مقدار يقابله الثمن والوصف لا يقابله  
 شئ من الثمن الا انه يغير لفظ الوصف المذكور (وان وجدها اكثر من الذرع  
 الذى سماه) البائع (فهو) اى الزائد (للمشتري ولا خيار للبائع) لما ذكرنا انه صفقة  
 فكان بمنزلة ما اذا باعه معينا فاذا هو سليم وهذا حيث لم يكن الذرع مقصودا  
 كما افاده بقوله (وان قال بعثتها) اى الارض المتقدم ذكرها (على انها مائة  
 ذراع بمائة درهم) مثلا (كل ذراع بدرهم فوجدها ناقصة فهو بالخيار ان شاء  
 اخذها بحصتها من الثمن) لان الوصف وان كان تابعا لكنه صار اصلا  
 بانفراد بذكر الثمن فيزيل كل ذراع بمنزلة ثوب وهذا لانه لو اخذه بكل الثمن  
 لم يكن اخذ كل ذراع بدرهم هدايه (وان شاء تركها) لتفرق الصفقة (وان  
 وجدها زائدة كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ الجميع كل ذراع بدرهم وان شاء  
 فسخ البيع) لدفع ضرر التزام الزائد (ومن باع دارا دخل بناؤها في البيع

قوله وكذلك الا يعنى فالبيع فاسد ولا يسم  
 في ذراع واحد لانه الاقل من الثوب فحاشا  
 ولا يسم لان تسليمه الا بغيره على البائع  
 اه

وان لم يسمه ( اى البناء فى عقد البيع لان اسم الدار يتناول العروة والبناء فى العرف وهو متصل به اتصال قرار فيدخل تبعا له والاصل فى جنس هذا ان كل ما كان اسم المبيع متاولا له عرفا او كان متصلا به اتصال قرار وهو ما وضع لا يفصل دخل من غير ذكر (ومن باع ارضا) ذات نخل وشجر (دخل ما فيها من النخل والشجر فى البيع) ايضا (وان لم يسمه) لانه متصل به اتصال قرار فاشبه البناء قال قاضى خان هذا فى المثمرة واختلفوا فى غير المثمرة والصحيح انها تدخل صغيرا كان او كبيرا نصحيح (ولا يدخل الزرع فى بيع الارض الا بالتسمية) لانه متصل بها للفصل وله غاية ينتهى اليها بخلاف الاول (ومن باع نخلا او شجرا فيه ثمرة) سوا كان له قيمة او لا فى الصحيح هدايه (فتمترة للبائع) لان الاتصال وان كان خفة فهو للقطع لا للبقاء فاشبه الزرع (الا ان يشترطها) اى الثمرة (المبتاع) اى المشتري لانه حينئذ يكون من المبيع وعبر هنا بالشرط وثمة بالتسمية اشارة لعدم الفرق بينهما فان هذا الشرط غير مفسد (ويقال للبائع اقطعها) اى الثمرة وان لم يظهر صلاحها (وسلم المبيع) وكذا اذا كان فى الارض زرع لان ملك المشتري مشغول بملك البائع فكان عليه تفريغه وتسليمه كما اذا كان فيه مناع (ومن باع ثمرة) بارزة (لم يبد صلاحها او قد بداجاز البيع) لانه مال متقوم اما لكونه متقعا به فى الحال او فى الثانى وقد قيل لا يجوز قبل ان يبدو صلاحها والاول اصح هدايه وقيدنا الثمرة بكونها بارزة لان بيعها قبل الظهور لا يصح اتفاقا ولو برز بعضها دون بعض لا يصح فى ظاهر المذهب وصححه السرخسى وافق الحلوانى بالجواز لو الخارج اكثر ويجعل المعلوم تبعا للوجود استحسانا لتعامل الناس للضرورة زيلعى وظاهر الفتح الميل الى هذا وقواه شيخنا (ووجب على المشتري قطعها فى الحال) بطلب البائع تفريقا للملكه وهذا اذا اشتراها مطلقا او بشرط القطع (فان) كان (شرط تركها على النخل) حتى تنهاهى (فسد البيع) لانه شرط لا يقتضيه العقد وهو شغل مال الغير ولو اشتراها مطلقا وتركها باذن البائع طاب له الفضل وان تركها بغير اذنه تصدق بما زاد فى ذاته لحصوله بجهة محظورة هدايه (ولا يجوز ان يبيع ثمرة ويستثنى منها ارطالا مطومة) لان الباقي بعد الاستثناء مجهول بخلاف ما اذا استثنى نخلا

معينا

قولهم وشال الخ وكذا اذا اوى نخلة لرجل وعليها ثمرة مات الموصى اجبر الورثة على قطع الثمرة المختار ولو باع عبدا دخل في المبيع ثبابة التي للمثمة ولا يدخل في البيع الثبابة التي ليس بها العرض وكذا اذا باع دابة لا يدخل سرها ولجامها

ع

قولهم لم يبد صلاحها الخ المراد بظهور صلاحها صيرورتها صالحة لتناول بني آدم او لعلب الدواب سواء كان ينشعب به حالا او مالا فانه يجوز بيعها كما اذا استثنى ولد الثمارية مولودا فانه يجوز وان لم يكن ينشعب به في الحال كذا في الجوهرة

قولهم ووجب الا وان تركها بعد ما تناحا عظمها لم تصدق بشئ وان اشترى الثمرة واستاجر النخل الوقت الا ان كان له الفضل لحصول الاذن ولا يجب له جنة لانها باطلة فيبقى الاثم مفعلا بخلاف ما اذا اشترى الزرع وهو نخل او استاجر الارض الى ان يدرك وركم حيث لا يطيب له الفضل لانه امر متعاقبا لتمامه وعليه اجرة النخل الا ان لا يتجاوز المبيع ويطلب له انما وجب تقدير ما ضمن من الثمن في مثل المثل وتصديق بالباغ اه في

معينا لان الباقي معلوم بالمشاهدة هداية ومشي عليه في المختار وبرهان  
 الشريعة وصدر الشريعة وقال في الاختيار وهو الصحيح وقيل يجوز وخالفه  
 النسفي تبعا للهداية حيث قال بعد ذكر ما في الكتاب قالوا هذا رواية الحسن  
 وهو قول الطحاوي اما على ظاهر الرواية فينبغي ان يجوز لان الاصل ان  
 ما يجوز ايراد العقد عليه بانفراد يجوز استثنائه من العقد وبيع قفيز من صبرة  
 جائز فكذا استثنائه اهـ تصحیح قال في الفتح وعدم الجواز اقبس بمذهب الامام  
 اهـ (ويجوز بيع الخطئة) بانفرادها حالة كونها (في سبيلها) وكذا الارز  
 والسسم ونحوهما وعلى البائع اخراجه وللمشتري الخيار فصح وهذا اذا باع  
 بخلاف جنسه والا لا لاحتمال الربا وانما بطل بيع ما في تمر وقطن وضرع  
 وما على خطئة من نوى وحب ولبن وتبن لانه معدوم عرفا (ومن باع دارا  
 دخل في البيع مفاتيح اغلاقها) لانه يدخل فيه الاغلاق لانها مركبة فيها  
 للبقاء والمفتاح يدخل في بيع الغلق لانه بمنزلة بعضه اذا لا ينتفع به بدونه  
 (واجرة الكيال) والوزان والعداد والذراع للبيع (وناقد الثمن على البائع)  
 اما الكيل والوزن والعدد والذرع فلا بد منه للتسليم وهو على البائع واما  
 النقد فالمذكور رواية ابن رستم عن محمد لان النقد يكون بعد التسليم وفي  
 رواية ابن سماعه عنه على المشتري لانه يحتاج الى تسليم الجيد المقدور والجودة  
 تعرف بالنقد كما يعرف القدر بالوزن فيكون عليه هداية وفي الصحيح قال في  
 المحيط واجرة الناقد ووزن الثمن على المشتري وهو الصحيح وقال قاضي خان  
 والصحيح انه يكون على المشتري على كل حال واعتمده النسفي اهـ (واجرة وزان  
 الثمن على المشتري) لما بينا انه هو المحتاج الى تسليم الثمن وبالوزن يتحقق التسليم  
 (ومن باع سلعة) حاضرة غير مشغولة (بثمن) حال (قيل للمشتري ادفع الثمن  
 اولا) لان حق المشتري تعين في المبيع فيتقدم دفع الثمن ليتعين حق البائع  
 بالقبض لان الثمن لا يتعين بالتعيين قبل القبض قيدنا السلعة بالحاضرة وغير  
 مشغولة لانه اذا كانت غائبة او مشغولة لا يؤمر بدفع الثمن حتى يحضر السلعة  
 او يفرغها كما في القبض وقيد الثمن بالحال لانه اذا كان موجلا لا يملك البائع  
 منع السلعة لقبضه لان ابتداء الاجل من قبض السلعة كما مر (فاذا دفع)  
 المشتري الثمن (قيل للبائع سلم المبيع) لانه ملك الثمن بالقبض فلزمه تسليم المبيع

عمر رهنا او تكفل به كغيره لم يسقطه الحبس ولو احال البائع رجلا بالثمن على المشتري  
 سقطه الحبس اجماعا وكذا اذا احال المشتري البائع عارضا بالثمن سقطه الحبس  
 ايضا عند ابي كوكبه خلافا لمحمد اهـ

قوله ويجوز ان يسقط الثمن الى هذا اذا  
 باعها عارضا الحبس اما اذا كان يجوز  
 فباع الكل الا حاشا منها فانه يجوز وقوله  
 ارطالا فيه ان لا الى انه لو استثنى رطلا  
 واحدا جان وكذا في سائرها قلنا في النهاية  
 اننا قال بعت منك هذا القطع من الفخ  
 الا هذه انك بعتها بجملة درهم جان  
 فيما سوى الكافة ولو قال بعت منك هذا  
 القطع من الفخ كالمعاني الى منه هذا  
 بعتها لا يجوز والفرق في المجهول

قوله وعلى البائع اخراجه اي دفعه واخرجه  
 من سبيله لانه على المشتري ان يبيع اليه  
 لا قباض المشتري عين اذا باع بمكايلا  
 ولو باع بدين الخطئة لا يجوز لانه لا مال  
 ليس يتبين وانما يصح تبينا بالرق  
 فقه باع ما ليس عنده اهـ

قوله واجرة الكيال الى هذا اذا باع  
 مكايلا اما اذا باع بمجازفة فلا يجب  
 على البائع اوجه الكمال لانه لا يجب عليه  
 الكيل فلا يجب اجرته وكذا اوجه العذات  
 والذراع والعداد يعني اذا كان المبيع  
 موزونا ومذروعا او معددا فباعه  
 فباعه موازنة او مزارعة او عدا فباعه  
 اكمل على البائع وليس عليه ان يصيب  
 في وعاء المشتري واذا اشترى خطئة  
 فوجبات فعل البائع ان يفسخ المراج  
 فاذا فسخ ففسخ المشتري افرجه واما  
 ناقد الثمن فذكر في كتابه اهـ

قوله فاذا دفع المبيع فان سلم البائع المبيع  
 قبل قبض الثمن ليس له ان يسقطه  
 وانما بين ان على المشتري تسليم الثمن  
 اولا فللبائع ان يجس المبيع حتى  
 يتقوى الثمن الا ان يكون موجلا  
 وان كان بعضه حالا وبعضه موجلا فلم  
 حبس المبيع حتى يقبض كل الحال ولو  
 ابر المشتري على بيع الثمن كان له الحبس  
 حتى يتقوى الباعة ولو استوفى البائع كان  
 له الحبس بما يبيع ولا يدفع له

وان سلم البايع المبيع قبل قبض الثمن ليس له ان يسترده (ومن باع سلعة بسلمة او ثمن ثمن قبل لها سلا معا) لاستوائهما في التعيين ثم التسليم يكون بالخفية على وجه يتمكن من القبض بلا مانع ولا حائل لان الخفية قبض حكما لو مع القدرة عليه بلا كلفة وتعماده في حاشية شيخنا \*) (باب خيار الشرط) \* قدمه على باقي الخيارات لانه يمنع ابتداء الحكم وعقبه بخيار الرؤية لانه يمنع تمامه واخر خيار العيب لانه يمنع اللزوم وتام الكلام عليه حين في الدرر (خيار الشرط جائز) في صلب العقد او بعده ولو بايام بحر اما قبله فلا يثبت تنار خاتية (في البيع) اي المبيع كله او بعضه (للبائع) وحده (والمشتري) وحده (ولهما) معا وتفسيرهما (والخيار) مدته (ثلاثة ايام فا دونها) وفسد عند اطلاق او تايد وفي جامع الفتاوى ولو قال بعت ان رضى فلان جازان بين وقت الرضا اه وبه ظهر جواب حادثة الفتوى وهي باع ان رضى شفيعها من خبر بيان وقت (ولا يجوز) الخيار (اكثر من ذلك عند ابي حنيفة) لانه ثبت على خلاف القياس بالنص فيبقى الباقي على الاصل (وقال ابو يوسف ومحمد يجوز اذا سمي مدة معلومة) لانه شرع الحاجة للتعوي ليندفع به الفين وقد تمس الحاجة الى الاكثر فصار كالناجيل في الثمن قال في الحنفية والصحيح قول ابي حنيفة ومثني عليه المحبوبي وصدر الشريعة والنسفي وابو الفضل الموصلي ورجحوا دليله واجابوا عما يتمسك به لهما تصحيح (وخيار البايع) ولومع خيار المشتري (يمنع خروج المبيع من ملكه) اتفاقا (فان قبضه المشتري فملك في يده) في مدة الخيار (ضمنه بالقيمة) لو قيميا وبالثل لومثليا لان البيع ينفسخ بالهلاك لانه كان موقوفا ولا نفاذ بدون المحل فيبقى مقبوضا في يده على سوم الشر او فيه القيمة في القمي والثل في المثل في قمع ولو هلك في يد البائع انفسخ البيع ولا شيء على المشتري اعتبارا بالطلاق هداية (وخيار المشتري لا يمنع خروج المبيع من ملك البايع) بالايجاع جوهره (الا ان المشتري لا يملكه عند ابي حنيفة) وقال يملكه لانه لما خرج من ملك البائع فلولم يدخل في ملك المشتري يكون زائلا لا الى مالك ولا عهد لنا به في الشرع ولا ابي حنيفة انه لما لم يخرج الثمن عن ملكه فلو قلنا بانه يدخل المبيع في ملكه اجتمع البدل لان في ملك رجل واحد حكما للمعاوضة ولا اصل له في الشرع لان المعاوضة

واعلم ان من اشترى شيئا بشرط الخيار ففعل بالمبيع فعلة يد له على الرضا فهو اذ كان لم يبيع مثلي ان يطأ الجارية او يقبلها او يمسها  
 بغيره او يظفر في رجلها بغيره وحده الشئ من الكتاب استشار الالة ومن التي يخرج عليه وان قبلها او لمساها بغيره لم تكن  
 اجازة ~~والله اعلم~~ بل قبلها وقال قبلها بغيره ان كان والتم لا يصدق وان كان في سائر البدن صدق وهو على خيار  
 وان اعتق المبيع او دبره او كان في الامة او العبد او عرض على المبيع فهو رضاء وان كان المبيع دابة فركبها لغيره  
 او تحتها او كان ثوبا فلبسه لينظر الى مقداره او امة فاستخدمها لينظر ذلك منها فهو على خيار فان ذاقه الكرمية على  
 (١٢١)

سارون به فو رضاء وان ركبها لم حاجة  
 او سخر او حمل عليها او افرط او كانت  
 ارضا قحها او مرثها او ذرعا او  
 كاهن زراعا فقتلها لدوابه فهو رضاء  
 وان ركبها ليسبقها او لردعها عاصم  
 فهو ليس برضاء استحسان وان كان المبيع  
 سيرا فاستقى منها للفرس او وقعت  
 فيها ناقة فنزحها لم يبطل خياره  
 بخلاف ما اذا سقى منها ذرعا فانه رضاء  
 وان كان عبدا فقبضه فهو رضاء وان  
 حلق شعره فهو على خيار

تقتضي المساواة هداية قال في الحنفية والصحيح قول ابن حنيفة والحنفية برهان  
 الشريعة وصدر الشريعة والنسقي والموصلي تصحيح ( فان هلك في بده هلك  
 بالتمن ) المسمى لانه يحجز عن رده فلهذا تمتد ( وكذلك ان دخله نجس ) لازم  
 سواء كان بفعل المشتري او اجنبي او افة مماوية او قتل المبيع واما الغيب الغير  
 اللازم كمرض فان زال في المدة فهو على خياره والا زنه العقد لتعذر الردين  
 كمال ولا يخرج شيء من مبيع وعن من ملك ماله اذا كان الخيار لهما انفسا  
 وايهما فسح في المدة انفسح البيع وايهما اجاز بطل خياره فقط (ومن شرط له  
 الخيار ) من باع او اشترى او اجنبي ( فله ان يفسخ في مدة الخيار وله ان يحجز )  
 لان هذا فائدة الخيار ( فان اجاز بغير حضرة صاحبه جاز ) اجماعا لانه اسقاط  
 لحقه فلا يتوقف على حضور الاخر كالطلاق والناق الا اذا كان الخيار لهما  
 وفسخ احدهما فليس الاخر الاجازة لان الفسوخ لا تلحقه الاجازة ( وان فسح  
 لم يحجز الا ان يكون الاخر حاضرا ) والشرط العلم وكفى بالحضرة لانه لا تماسينه  
 حتى لو كان حاضرا ولم يعلم لم يحجز وهذا عند ابن حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف  
 يجوز وان لم يكن الاخر حاضرا قال في التصحيح ومشي على قولهما التنسيق  
 و برهان الشريعة وصدر الشريعة اه ولو شرط المشتري او البائع الخيار لاجنبي  
 صح وثبت للاصيل مع النائب فان اجاز احدهما او فسح صح وان اجاز احدهما  
 وعكس الاخر اعتبر الاسبق لثبوت حكمه قبل التأخر فلم يعارضه ولو صدر معا  
 اولم يعلم السابق فالفسح احق زيلني ( واذا مات من له الخيار بطل خياره ) وتم  
 البيع من جهته ( ولم ينتقل الى ورثته ) لانه ليس له الامشئة واراده فلا يتصور  
 انتقاله والارث فيما يقبل الانتقال بخلاف خيار العيب لان الورث استحق المبيع  
 سليما فكذا الوارث فاما نفس الخيار فلا يورث هداية ( ومن باع عبدا على انه  
 خبز او كاتب فكان بخلاف ذلك ) بان لم يوجد معه ادنى ما يطلق عليه  
 اسم الكاتب والخباز قبح ( فالمشتري بالخيار ان شاء اخذه بجميع الثمن ) لان  
 الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن لكونها تابعة في العقد ( وان شاء ترك ) لقوات  
 الوصف المرغوب فيه المستحق في العقد بالشرط وفواته يوجب التحير لانه  
 ماضى به بدونه وهذا بخلاف شرائه شاة على انها حامل او تحلب كذا رطلا او تحجز  
 كذا اصاعا او يكتب كذا قدرا فانه يفسد البيع لانه شرط زيادة مجهولة لعدم العلم بها

قوله ومن باع لا فان مات العبد  
 يد المشتري قتل ان رده رجوع على  
 البائع بفعل ما ينشأ من الزيادة  
 وزه الينا يبيع ليس له ذلك وان قدس  
 ارد بغير الموت رجوع بالادنى وهو  
 ان يفرق خيارا او عز جاز ويضحي  
 ما ينشأ وان جاء به ليرده فقال له  
 كاتبا ولا خيارا فقال البائع قد سلمت  
 اليك طاعة العفة ولكه شيء عنك  
 وذلك في مدة ينسأه من مثلها فانقول  
 قول المشتري لان البائع يدعى تسليمه  
 على ما ذكر والمشتري منك والقول للمتكبر  
 مع عينه اه ٨



فتح اي والسابق وصف مرغوب فيه كوصف السلامة ولذا لو شرط انها  
 حلوب او لبون جاز\*) (باب خيار الرؤية)\*) قدما وجه تقديمه على خيار  
 العيب وهو من اضافة العيب الى السبب (ومن اشترى شيئا لم يره فالباع جاز)  
 لكن بشرط الاشارة اليه او الى مكانه فلو لم يشر لذلك لم يجوز بالايجاع كلقي  
 البسوط وما في حاشية اخي زاده من ان الاصح الجواز مني على ما فهم من  
 اطلاق الكتاب قال في الفتح والظاهر ان المراد بالاطلاق ما ذكره شمس الائمة  
 وغيره كصاحب الاسرار والذخيرة من ان الاشارة اليه او الى مكانه شرط  
 الجواز حتى لو لم يشر اليه ولا الى مكانه لا يجوز بالايجاع اهـ (وله التفسير اذا  
 راها) وكذا قبل الرؤية في الاصح بحر لعدم لزوم البيع (ان شاء اخذ وان  
 شاء رده) وان قال رضيت قبلها لان الرضى بالشئ قبل العلم باوصافه لا يتحقق  
 وهو غير موقت بل يبقى الى ان يوجد ما يبطله ويشترط لنفسه علم البايع  
 (ومن باع ما لم يره فلا خيار له) لانه مطلق بالشراء بالنص فلا يثبت لفهره  
 (وان نظر) قبل الشراء (الى وجه العبرة او الى ظاهر الشوب مطوبا)  
 وكان مما يستعمل بظاهره على باطنه بخلافه ما اذا كان في طيه ما يكون  
 مقصودا كوضع العلم (او الى وجه الجارية) لانه المقصود في الادنى (او الى  
 وجه الدابة وكفلها) لانها المقصود في الدواب (فلا خيار له) والاصل في  
 هذا ان رؤية جيع المبيع غير مشروط لتعذره فيكتفي برؤية ما يدل على العلم  
 بالمقصود ولو دخل في المبيع اشيا كان لا تتفاوت آحادها كالمكيل والموزون  
 وعلامته ان يعرض بالتوزج يكتفي برؤية واحد منها الا اذا كان الباقي اردي  
 مما راي فحينئذ يكون له الخيار اي خيار العيب لا خيار الرؤية وان كان تتفاوت  
 آحاده كالثياب والدواب لا بد من رؤية كل واحد هدايه قال شيخنا وبقي شئ  
 لم ار من يده عليه وهو ما لو كان المبيع اثوابا متعددة وهي من نمط واحد  
 لا تختلف عادة بحيث يباع كل واحد منها بمن مقصده ويظهر لي انه يكتفي برؤية  
 ثوب منها الا اذا ظهر الباقي اردي وذلك لانها تباع بالتوزج في عادة التجار  
 فاذا كانت الوانا مختلفة ينظرون من كل لون الى ثوب اهـ وهذا اذا كان في  
 وعاء واحد واما اذا كان في وعائين او اكثر وراى احدها فشاخ المراق على  
 انها كروية الكل ومشاخ بلخ على انه لا بد من رؤية الكل والصحيح انه يبطل

قوله الا يجوز في بيع الممنوع ما يدل  
 على صحة الشيء وهو صحيح وفي  
 لفظة بيع النوب والذال مكية  
 مفتوحة مطلق قاله المفسر الزكي  
 مثال الشيء الذي يعمل عليه وهو  
 قريب من قوله وقال العدا  
 النموذج لانه لا يغير منه شيئا  
 كذا في المصباح قلت والتمس  
 به المسطرة التي تكون بها  
 الدال يربها المسترس  
 فليحفظ

برؤية البعض كافي النفيض والفتح والجر وغيرها (وأن رأى صحن الدار) أي  
 ساحتها (فلا خيار له وإن لم يشاهد بيوتها) أي داخلها عند أبي حنيفة لأن  
 رؤية ساحتها وظاهر بيوتها يوقع العلم بالداخل لعدم تفاوت البيوت بالمنفعة  
 وعند زفر لا بد من رؤية داخل البيوت قال أبو نصر الاقطع وهو الصحيح وفي  
 الجوهرة وعليه الفتوى وفي الهداية والاصح ان جواب الكتاب على وثاق  
 عادتهم في الابنية فان دورهم لم تكن متفاوتة يومئذ فاما اليوم فلا بد من  
 الدخول في داخل الدار للتفاوت والنظر الى الظاهر لا يوقع العلم بالداخل اه  
 وحله في النفيض وغيره ونظر وكيله بالقبض والشرأ كمنظرة بخلاف رسوله  
 (وبيع الاعمى وشراوه) ولو لغيره (جائز) لانه مكلف محتاج (وله الخيار اذا  
 اشترى) لانه اشترى ما لم يره (ويسقط خياره) بما يفيد العلم بالمقصود وذلك  
 (بان يحبس المبيع اذا كان يعرف بالجلس او يشبه اذا كان يعرف بالشئ او يذوقه  
 ان كان يعرف بالتوقي) لان هذه الاشياء تفيد العلم بالمقصود فكانت في حقه  
 بمنزلة الرؤية (ولا يسقط خياره في الغبار) ومحوه مما لا يدرك بالحواس  
 المذكورة (حتى يوصف له) لان الوصف بتمام مقام الرؤية كما في السلم قال  
 في النخعة هذا هو الاصح من الروايات وقال أبو نصر الاقطع هذا هو  
 الصحيح من المذهب نصيب ومن أبي يوسف اذا وقف في مكان لو كان بصيرا  
 راه فقال قد رضيت يسقط خياره وقال الحسن يوثكل وكيله قبضه وهو  
 يراه وهذا اشد بقول أبي حنيفة لان رؤية الوكيل كروية المؤكل على عامر  
 أنفس هداية (ومن باع ملك غيره) بغير امره (فالملك بالخيار ان شاء اجاز  
 البيع وان شاء فسخ و) لكن انما له الاجازة اذا كان المقصود عليه باقيا وكذا  
 المالك (والمناقدان بحالهما) فاذا حصلت الاجازة مع قيام الاربعة جاز  
 البيع وتكون الاجازة اللاحقة بمنزلة الوكالة السابقة ويكون البائع كالوكيل  
 والثمن للمجير ان كان قائما وان هلك في يد البائع هلك امانة ولكل من  
 المشتري والفضول ان يفسخ العقد قبل ان يميز المالك وان مات المالك  
 قبل الاجازة انفسخ البيع ولا يجوز باجازه ورثته جوهره (ومن رأى احد  
 ثوبين فاشتراهما ثم رأى الاخر جاز له ان يردهما) معا لان رؤية احدهما  
 لا تكون رؤية الاخر للتفاوت في الثياب فيبقى الخيار له فيما لم يره فله رده

بحكم الخيار ولا يمكن من رده وحده فيردها ان شاء كيلا يكون  
تفرقا للصيغة على البائع قبل التمام وهذا لان الصيغة لا تتم مع خيار  
الرؤية قبل القبض وبعده كخيار الشرط بدليل ان له ان يفسخه بغير  
قضاء ولا رضاء فتح (ومن مات وله خيار الرؤية بطل خياره) ولم ينتقل  
الى ورثته كخيار الشرط كما مر (ومن راي شيئا ثم اشتراه بعد مدة) وهو يعلم انه مر به  
(فان كان) باقيا (على الصفة التي رآه فلا خيار له) لان العلم باوصافه حاصل  
له بالرؤية السابقة وبقواته ثبت له الخيار وكذا اذا لم يعلم انه مر به لعدم  
الرضاء به (وان وجدته متغيرا فله الخيار) لانه بالتغير صار كانه لم يره وان اختلفا  
في التغير فالقول للبائع لان التغير حادث وسبب اللزوم ظاهر بخلاف ما اذا  
اختلفا في الرؤية لانها امر حادث والمشتري ينكره فالقول له هداية  
(\*). (باب خيار العيب) (\* من اضافة الشيء الى سببه والعيب لغة ما يخلو عنه  
اصل الفطرة السليمة مما بعده ناقصا فتح وشرعا ما اوجب نقصان الثمن في  
عادة التجار كما يذكره المصنف (اذا اطلع المشتري على عيب في البيع) كان عند  
البائع ولم يره المشتري عند البيع ولا عند القبض لان ذلك رضاء به هداية (فهو  
بالخيار ان شا اخذه بجميع الثمن وان شاء رده) لان مطلق العقد يقتضي  
وصف التامة فبعد قواته يتخير كيلا يتضرر بلزوم ما لا يرضى به (وليس له  
ان يحسبه ويأخذ النقصان) لما مر ان الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن  
والبائع لم يرض بزواله ياقل من المسمى فيتضرر ودفع الضرر عن المشتري  
يمكن بالرد (وكل ما اوجب نقصان الثمن في عادة التجار فهو عيب) لان الضرر  
بنقصان المالة وذلك بانقصان القيمة والمراجع في معرفته اهله سواء كان فاحشا  
او بسيرا بعد ان يكون مما يعده اهل تلك الصناعة عيبا فيه جوهرية (والاباق)  
الى غير سببه الاول (والبول في الفراش والسرقة) من المولى وغير (عيب في  
الصغير) المير الذي ينكر عليه مثل ذلك (ما لم يبلغ) عند المشتري فان وجد  
شيء منها بعد ما بلغ عنده لم يرد لانه عيب حدث عنده لان هذه الاشياء  
تختلف صفرا وكبرا (فاذا بلغ فليس ذلك بعيب حتى يعاوده بعد البلوغ) قال  
في الهداية ومعه اذا ظهرت عند البائع في صفة ثم حدثت عند المشتري في  
صفه يرد لانه عين ذلك وان حدثت بعد بلوغه لم يرد لانه غيره وهذا لان

طلب في خيار العيب

سبب هذه الاشياء يختلف بالصغر والكبر فالبول في الفراش في الصغر لضعف  
 المثانة وبعد الكبر لداء في الباطن والاباق في الصغر لحب اللعب والسرقة لقلة  
 المبالاة وهما بعد الكبر لخبث في الباطن اه قال في الفتح فاذا اختلف سببها  
 بعد البلوغ وقبله كان الوجود منها بعده غير الوجود منها قبله واذا كان غيره  
 فلا يرد به لانه عيب حادث عنده بخلاف ما اذا ظهر عند البائع والمشتري  
 في الصغرا وظهرت عندهما بعد البلوغ فان له ان يرد بها واذا عرف الحكم  
 وجب ان يقرر اللفظ المذكور في المختصر وهو قوله (فاذا بلغ فليس ذلك)  
 الذي كان قبله عند البائع (بعيب) اذا وجد بعده عند المشتري (حتى يعاوده  
 بعد البلوغ) عند المشتري بعد ما وجد بعده عند البائع واكتفى بلفظ المعاودة  
 لان المعاودة لا تكون حقيقة الا اذا اتحد الامر اه (والخبر) بتن الغم (والذفر)  
 بالذال المهملة تنن الابط وكذا الانف در عن البرازية (عيب في الجارية)  
 مطلقا لان المقصود منها قد يكون الاستفراش وهما يخلان به (وليس بعيب في  
 الفلام) لان المقصود هو الاستخدام ولا يخلان به (الا ان يكون من داء)  
 او يفحش بحيث يمنع القرب من الولي (والزنا وولد الزنا عيب في الجارية) لانه  
 يخل بالمقصود وهو الاستفراش وطلب الولد (دون الفلام) لانه لا يخل  
 بالمقصود وهو الاستخدام الا ان يكون عادة له لانه يخل بالخدمة (واذا حدث  
 عند المشتري عيب) في مشربه (ثم اطلع على عيب كان عند البائع فله ان  
 يرجع بنقصان العيب ولا يرد البيع) لان في الرد اضرار بالبائع لانه خرج عن  
 ملكه سالما وصار معيبا فامتنع ولكن لا بد من دفع المضرب عنه فتمين الرجوع  
 بالنقصان (الا ان يرضى البائع ان يأخذه بعيبه) لانه اسقط نفسه (وان  
 قطع المشتري الثوب) فوجد به عيبا يرجع بالعيب لا امتناع الرد بالقطع الا ان  
 يقبله البائع كذلك كما مر (و) ان (خاطه او صبغته) ياتي منهف كان (اولت  
 السوق بمن ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه) لامتناع الرد بالزيادة (وليس  
 للبائع ان يأخذه) لانه لا وجه للفسخ بدونها لانها لا تنفك عنه ولا معها لحصول  
 الرضا لانها زيادة بلا مقابل ثم الاصل ان كل موضع للبائع اخذه معيبا لا يرجع  
 باخراجه عن ملكه والارجع اختيار (ومن اشترى عبدا فاعتقه مجانا او مات)  
 عنده (ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه) اما الموت فلان الملك ينتهي به والامتناع

منه حكمي لا بطله وأما الاعتاق فالتقياس فيه ان يرجع لان الاشناع بطله فصار  
 كالقتل وفي الاستحسان يرجع لان العتق انتهاء الملك فكان كاللوث وهذا لان الشيء  
 يتقرر بانتهائه فيجعل كان الملك بلى والرد معذر هدايه وقيدنا العتق بكونه مجانا  
 لانه لو اعتقه على مال لم يرجع بشيء (فان قتل المشتري العبد) المشتري (او كان  
 طعاما فاكله) او توبا فلبسه حتى تخرق ثم اطلع على عيب (لم يرجع عليه  
 بشيء في قول ابى حنيفة) لتعذر الرد بفعل مضعون منه في البيع فاشبه البيع  
 والقتل (وقال ابو يوسف ومحمد يرجع) استحسانا وعليه الفتوى بنحو ومثله في النهاية  
 وفي الجوهرة والخلاف انما هو في الاكل لا في الاكل لا غير اما القتل فلا خلاف انه لا يرجع  
 الا في روايتين ابى يوسف اه فان اكل بعض الطعام ثم علم العيب فكذلك الجواب  
 عنده وعندهما يرجع بنقصان العيب في الكل وعندهما انه يرد ما بقى ويرجع  
 بنقصان ما اكل ونقل الروايتين عنهما المصنف في الترتيب ومثله في الهداية  
 وذكر في شرح الطحاوي ان الاولى قول ابى يوسف والثانية قول محمد كما في القمح  
 والفتوى على قول محمد كما في البحر عن الاختيار والخلاصة ومثله في النهاية  
 وغاية البيان والمجتبى والخاتبة وجامع الفصولين وان باع بعض الطعام في  
 الذخيرة ان عندهما لا يرد ما بقى ولا يرجع بشيء وعن محمد يرد ما بقى ولا يرجع بنقصان  
 ما باع كذا في الاصل اه قال في الصحيح وكان الفقيه ابو جعفر وابو الليث  
 يفتيان في هذه المسائل بقوله محمد رققا بالناس واختاره الصدر الشهيد اه وفي  
 جامع الفصولين عن الغانية وعن محمد لا يرجع بنقصان ما باع ويرد الباقي  
 بمحضته من الثمن وعليه الفتوى امثله في الولوجية والمجتبى والمواهب والحاصل  
 ان الفتوى به انه لو باع البعض او اكله يرد الباقي ويرجع بنقص ما اكل لا ما باع  
 فان قيل ان المصريح به في المتن انه لو وجد بعض المكيل او الوزون عيبا  
 له رده كله او اخذه ومفهومه انه ليس له رد للمعيب وحده اجيب بان ذلك  
 حيث كان كله باقيا في ملكه بغير بيعه قولهم له رده كله او هو مني على قول غير  
 محمد (ومن باع عبدا) او غيره (فباعه المشتري ثم رده عليه بعيب فان قبله بقضاء  
 القماضى) يبيته او ابا او اقراره هدايه (فه) اي السابغ الثاني (ان يرد على ياتمه)  
 الاول لانه فسخ من الاصل فجعل البيع مكان لم يكن (وان قبله بغير قضاء القماضى  
 فليس له ان يرد) لانه يبيع جديدي حتى ثالث وان كان غشقا في ختمها والاول

قوله وشرط الخ بان قال المشتري اشترى العبد  
وابراؤه ايع من كل عيب فتمح ولسي لم الرذ  
ولو قال انت برى من كل حق في قبلكه دخل  
العيب هو المختار دون الدرك ولو ابراه من  
كل داء فهو عا ما في الباطن وما سواه من غير ولو  
ابراه من كل غيلة فهو الرقة والاب  
وانما يتكلم في صحة الملقح

ثالثهما هداية (ومن اشترى عبدا) مثلا (وشرط البراءة من كل عيب فليس له ان يرد  
بعيب) مطلقا موجود وقت العقد او حادث قبل القبض (وان لم يسم العيوب  
ويصدها) لان البراءة من الحقوق المجهولة صحيح لعدم افضائها الى المنازعة  
( \* باب البيع الفاسد \* ) المراد بالفاسد المنوع مجازا عرفيا قيم الباطل  
والمكروه وقد بدكر فيه بعض الصحيح تبعا درم هذا الباب يشتمل على ثلاثة  
انواع باطل وفاسد ومكروه فالباطل ما لا يكون مشروعا باصله ووصفه  
والفاسد ما يكون مشروعا باصله دون وصفه والمكروه مشروع  
باصله ووصفه لكن جاوره شيء آخر منهي عنه وقد يطلق المصنف الفاسد على  
الباطل لانه اعما ذلك باطل فاسد ولا عكس ومنه قوله (ان كان احد العوضين)  
اي البيع او الثمن (او كلاهما محرما) الانتفاع به (فالبيع فاسد) اي باطل  
وذلك (كالبيع بالبيته او بالدم او بالخمر او بالخنزير) قال في الهداية هذه  
فصول جمعها اي في حكم واحد وهو الفساد وفيها تفصيل يبينه ان شاء الله  
فتقول البيع بالبيته والدم باطل لانعدام ركن البيع وهو مبادلة المال بالمال  
فان هذه الاشياء لا تعد ما لا عند احد والبيع بالخمر والخنزير فاسد لوجود  
حقيقة البيع وهو مبادلة المال بالمال فانه مال عند البعض اه (وكذا ان كان)  
احد العوضين او كلاهما (غير مملوك) لاحد (كالخمر) فالبيع باطل (وبيع ام  
الولد والمدير) المطلق (والمكاتب فاسد) اي باطل لان استحقاق الحرية  
بالعق ثابت لكل منهم بجهة لازمة على المولى فتح قال في الهداية ولورضى  
المكاتب بالبيع فقيه روايتان والظاهر الجواز اه اي اذا بيع برضاه لخصم  
رضاه فسخ الكتابة قبل العقد جوهره بخلاف اجازته بعد العقد جوهره  
(ولا يجوز) اي لا يصح (بيع السمك في الماء) قبل صيده لانه بيع ما ليس  
عنده او صيده ثم التي فيه ولا يؤخذ منه الا بحيلة للجهن عن التسليم وان اخذ  
بدونها صح وله الخيار لتفاوتها في الماء وخارجة (ولا يصح الطير في الهواء)  
قبل صيده او بعده ولا يرجع بعد ارساله لما تقدم وان كان يطير ويرجع صح  
وقيل لا (ولا يجوز بيع الحمل) اي الجنين في بطن المرأة (ولا النساج) اي  
نساج الحمل وهو حبل الحبله وجزم في البهر بطلانه لعدم تحقق وجوده  
(ولا بيع اللبن في الضرع) وهولذات الظلف والنفخ كاللدى للمرأة للفرغ فساه

طلب في البيع الفاسد

طلب  
في الفرق بين الباطل والفاسد  
والمكروه

اشتفاخ ولأنة ينزع عن كيفية الحلب وربما يزداد فيخلط البيع بغيره (و) لا  
 (المصوف على ظهر القم) لأن موضع القطع منه غير متعين فيقع الشازع في  
 موضع القطع ولو سلم البائع اللبن أو الصوف بعد العقد لا يجوز ولا ينقلب  
 صحيحاً جوهره (ولا) بيع (ذراع من ثوب) يضره التبعض (وجذع) معين  
 (في سقف) لأنه لا يمكن تسليحه إلا بضرر فلو قطع الذراع من الثوب أو قلع  
 الجزع من السقف وسلم قبل فسخ المشتري عاد صحيحاً ولو لم يضره القطع كذراع  
 من ثوب كرىس أو دراهم معينة من نفقة فضاة جاز لا تنقاه المانع لأنه لا ضرر  
 في تبعضه وقيدنا الجذع بالمعين لأن غير المعين لا ينقلب صحيحاً وإن قلعه  
 وصله للجهالة (و) لا (ضربة القصاص) وهو ما يخرج من الصيد بضرب  
 الشبك لأنه مجهول (و) لا (بيع الزبانية وهو بيع الثمر) بالثلاثة لأن ما على  
 رؤس الحمل لا يسمى تمر أبلاً رطباً ولا يسمى تمرألاً المجزوز بعد الجفاف (على  
 الحمل بخرصه) أي مقداره حرراً وتحميناً (عمراً) لنهيه صلى الله عليه وسلم  
 عن الزبانية والمحاولة فالزبانية ما ذكرناه والمحاولة بيع الخطاة في سبلها بخطة  
 مثل كيلها خرصاً ولأنه باع مكيلاً بمكيل من جنسه فلا يجوز بطريق الخرص  
 كما إذا كانا موضوعين على الأرض وكذا الغنم بالزبيب على هذا هداية  
 (ولا يجوز البيع بالقاء الحجر) من المشتري على السلعة المسامة (واللامسة) لها  
 منه أيضاً والتمسكة لها من البائع أي طرحها للمشتري وهذه بيوع كانت في  
 الجاهلية وهو أن يزاوض الرجلان على سلعة أي يتساويمان فإذا لمسها المشتري  
 أو نبذها إليه البائع أو وضع عليه المشتري حصاة لزم البيع فالأول بيع اللامسة  
 والثاني التمسكة والثالث القاء الحجر وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع  
 اللامسة والتمسكة ولأن فيه تعليفاً بالخطر هداية أي لأنه بمنزلة ما إذا قال أي  
 ثوب لمسته أو أقيت عليه حجراً أو نبذته لك فقد بقته فاشبه القمار (ولا يجوز  
 بيع ثوب من ثوبين) لجهالة البيع ولو قال على أنه بالخيار أن يأخذ أيها شاء  
 جاز البيع استحساناً هداية (ومن باع عبداً على أن يعتقه المشتري أو يديره  
 أو يكاتبه) أو لا يخرج من ملكه (أو باع أمة على أن يستولدها فالبيع فاسد)  
 لأن هذا بيع وشرط وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط ثم  
 جله المذهب فيه أن يقال كل شرط يقتضيه العقد كشرط الملك للمشتري لا يفسد

العقد لشبونه بدون الشرط وكل شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين او للمعقود عليه وهو من اهل الاحتقاق يفسده كشرط ان لا يبيع المشتري العبد المبيع لان فيه زيادة عارية عن العوض فيؤدي الى الربا اولا لانه يقع بسببه المنازعة فيعري العقد عن مقصوده ولو كان لا يقتضيه العقد ولا منفعة فيه لاحد لا يفسده هو الظاهر من المذهب كشرط ان لا يبيع المشتري الدابة المبيعة لانه انعدمت المطالبة فلا يؤدي الى الربا ولا الى المنازعة هدايه (وكذلك) اى البيع فاسد (لوبياع عبدا على ان يتقدمه البائع شهرا) مثلا (او دارا على ان يسكنها) كذلك (او على ان يقرضه المشتري درهما او على ان يهدي له هدية) لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين (ومن باع عبدا على ان لا يسلمها الى رأس الشهر فالباع فاسد) لما فيه من شرط نفي التسليم المستحق بالعقد (ومن باع جارية الا جعلها فسد البيع) والاصل ان ما لا يصح افراده بالعقد لا يصح استثنائه من العقد والجل من هذا القيل وهذا لانه بمنزلة اطراف الحيوان لاتصاله به خلقه وبيع الاصل يتناولها فالاستثناء يكون على خلاف الموجب فلم يصح فيصير شرطا فاسد او البيع يبطل به هدايه (ومن اشترى ثوبا على ان يقطعه البائع ويخطه قبضا او قباء) بفتح القاف فالباع فاسد لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين ولانه يصير صفقة في صفقه هدايه (او تملا) اى صرمانسمة له باسم ما يؤل اليه (على ان يحذوها او يشركها) اى يضع عليها الشراك وهو السير قال في الهداية وما ذكره جواب القياس ووجه ما بيننا وفي الاستحسان يجوز للتعامل فيه فصار كصنع الثوب وللتعامل جوزنا الاستصناع اهـ (والبيع الى النبوز) وهو اول يوم من الربيع (والمهرجان) اول يوم من الحريف (وصوم النصارى وفطر اليهود اذا لم يعرف المتبايعان ذلك فاسد) لجهالة الاجل وهي مفيضة الى المنازعة لابتثائه على المماسكة الا اذا كانا يعرفانه لكونه معلوما عندهما او كان التأجيل الى فطر النصارى بعد ما شرعوا في صومهم لان مدة صومهم بالايام معلومة فلا جهالة هدايه (ولا يجوز البيع الى الحصاد والدياس والقطاف وقدم الحاج) لانها تقدم وتأخر (فان تراضيا) بعده ولو بعد الافتراق خلافا لما في التنوير (باسقاط الاجل قبل) حلوله وهو (ان يأخذ



الناس في الحصاد والدياس وقبل قدوم الحاج) وقبل فسخ العقد (جاز البيع) وانقلب صحيحا خلافا لزمفر ولو مضت المدة قبل ابطال الاجل تأكد الفساد ولا ينقلب جائزا اجماعا كما في الحقائق ولو باع مطلقا ثم اجل اليها صح التأجيل كما لو كفل الى هذه الاوقات كما في التنوير وقوله تراضيا خرج وفقا لان من له الاجل يستبد باسقاطه لانه خالص حقه هدايه (واذا قبض المشتري البيع في البيع الفاسد) خرج الباطل (بامر البايع) صريحا او دلالة بان قبضه في مجلس العقد بحضوره (وفي العقد عوضان كل واحد منهما مال ملك المبيع) بقيته ان كان قيميا (ولزمه قيته) يوم قبضه عندهما لدخوله في ضمانه يومئذ وقال محمد يوم الاستهلاك كما في مختلف الرواية لابي الليث (ومثله ان مثليا) وهذا حيث كان هالكا او تعذر رده والا فالواجب رد عينه (ولكل واحد من المتعاقدين قبضة) قبل القبض وبعده ما دام بحاله جوهره ولا يشترط فيه قضاء فاض (فان باعه المشتري نقد بيعه) وامتنع الفسخ لتعلق حق الغيرة (ومن جمع بين حرو عبد او شاة ذكية وميتة بطل البيع فيهما) قال في التبايع هذا على وجهين ان كان قد سمي لهما ثمن واحد فالبيع باطل بالاجماع وان سمي لكل واحد منهما ثمن على حدة فكذلك عند ابي حنيفة وقال اجاز البيع في العبد والذكية وبطل في الحر والميتة قال في التصحيح وعلى قوله اعتمد المحبوبي والنسفي والموصلي (وان جمع بين عبد ومدير) او مكاتب او ام ولد (او جمع بين عبده وعبد غيره صح العقد في العبد بحصته من الثمن) لان المدير محل للبيع عند البعض فيدخل في العقد ثم يخرج فيكون البيع بالحصصة في البقاء دون الابتداء وفائدة ذلك تصحيح كلام العاقل مع رعاية حق المدير ابن كمال (ونهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخش) وهو ان يزيد في الثمن ولا يريد الشراء ليرغب غيره (وعن السوم على سوم غيره) وعن الخطبة على خطبة غيره لما في ذلك من الايجاش والاضرار وهذا اذا تراضى المتعاقدان على مبلغ المساومة فاذا لم يركن احدهما الى الآخر وهو بيع من يزيد فلا باس به على ما ذكره وما ذكرنا هو محل النهي في النكاح هداية (وعن تلقى الجلب) اي المجلوب او الجالب وهذا اذا كان يضرب اهل البلد فان كان لا يضرب فلا باس به الا اذا ليس السعر على الواردين لما فيه من الغرور والضرر (وبيع الحاضر)

وهو المقيم في المصر والقرى (البادى) وهو المقيم في البادية لان فيه اضراما  
 باهل البلد وفي الهداية تبعا لشرح الطحاوى وصورته ان تكون اهل البلد  
 في فحط وهو بيع من اهل البدو طهما في الثمن الغالى اه وعلى هذا اللام بمعنى  
 من اى من البادى وقال الحلوانى صورته ان يبيع البادى بالطعام الى المصر  
 فلا يتركه السمسار الحاضريه بنفسه بل يتوكل عنه ويبيعه ويغلى على الناس  
 ولو تركه لخص على الناس وعلى هذا قال في المجتبى هذا التفسير اصح كذا  
 في الفيض (والبيع عند اذان الجمعة) الاول وقد خص منه من لا جمعة عليه  
 منع (وكل ذلك) المذكور من قوله ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الى هنا (يكراه) تحريما لصريح النهى (ولا يفسده العقد) فيجب الثمن لا  
 القيمة ويثبت الملك قبل القبض لان النهى ورد لمعنى خارج عن صلب العقد  
 مجاوره لا لمعنى في صلب العقد ولا في شرائط الصحة فلو جوب الكراهة لا  
 الفساد والمراد من صلب العقد البذل والمبدل كذا في غاية البيان (ومن ملك)  
 باى سبب كان (مملوكين صغيرين احدهما ذورحم محرم من الاخر) من  
 الرحم وبه خرج المحرم من الرضاع اذا كان رجلا كان الم هو اخ رضاعا  
 (لم يفرق بينهما) يبيع ونحوه وعبر بالنفي لمبالغة في المنع عنه (وكذلك اذا  
 كان احدهما كبيرا) لان الصغير يستأنس بالصغير والكبير والكبير يتعاهد  
 فكان في بيع احدهما قطع الاستئناس والمنع من التعاهد وفيه ترك المرحمة  
 على الصغار وقد اوعده عليه ثم المنع معلول بالقرابة المحرمة للنكاح حتى لا يدخل  
 فيه محرم غير قريب ولا قريب غير محرم ولا الزوجان حتى جاز التفريق بينهما  
 لان النص ورد بخلاف القياس فيقتصر على موردته ولا بد من اجتماعهما في  
 ملكه حتى لو كان احدهما له والاخر لغيره لا باس ببيع واحد منهما ولو كان  
 التفريق بحق مستحق فلا باس به كدفع احدهما بالجناية وبيعه بالدين ورده  
 بالعيب لان المنظور اليه دفع الضرر عن غيره لا الاضرار به كذا في الهداية  
 (فان فرق بينهما كره له ذلك) لما قلنا (وجاز البيع) لان ركن البيع صدق من  
 اهله في محله وانما الكراهة لمعنى مجاور فشا به كراهة الاستئناس هداية (وان  
 كانا كبيرين فلا باس بالتفريق بينهما) لانه ليس في معنى ما ورد به النص وقد  
 صح انه عليه الصلاة والسلام فرق بين مارية وسيرين وكانتا امتين اختين

هداية\*) (باب الاقالة الاقالة) \* مصدر أقاله وربما قالوا قاله البيع بغير الف  
وهي لغة قليلة مختلر وهي لغة الرفع وشرعا رفع العقد جوهرية وهي (جائزة في  
البيع) بلفظين ماضيين او احدهما مستقبل كالوقال اقلني فقال اقلتك لان  
المساومة لا تجري في الاقالة فكانت كالنكاح ولا يتعين مادة فاف لام بل لوقال  
تركت البيع وقال الاخر رضيت او اجزت تمت ويجوز قبول الاقالة دلالة بالفعل  
كما اذا قطعه قيصا في فور قول المشتري اقلتك وتعتقد بفا سنحتك وتاركتك قتح  
(بمثل الثمن الاول) جنسا وقدر (فان شرط) احدهما (اقل منه) اي الثمن الاول  
الا اذا حدث في البيع عيب عند المشتري فانها نصح بالاقل (او اكثر) او شيئا  
آخر او اجلا (فالشرط باطل) والاقالة باقية (ويرد مثل الثمن الاول) تحقيقا  
لمعنى الاقاله (وهي) اي الاقالة (فسخ في حق المتعاقدين) حيث امكن جعله فسخا  
والا فيبطل (بيع جديد في حق غيرهما) لو بعد القبض بلفظ الاقالة وهذا  
(في قول ابي حنيفة) وعند ابي يوسف بيع الا ان لا يمكن جعله يباعا فيجمل  
فسخا الا ان لا يمكن فيبطل وعند محمد هو فسخ الا اذا تعذر جعله فسخا فيجمل  
يباعا الا ان لا يمكن فيبطل هداية وفي الصحيح قال الا سيحياي والصحيح  
قول ابي حنيفة قلت واختاره البرهاني والنسفي وابو الفضل الموصلي  
وصدر الشريعة اه وقلنا لو بعد القبض بلفظ الاقالة لانها اذا كانت قبل  
القبض كانت فسخا في حق الكل في غير العقار ولو بلفظ المفاسخة او المتاركة  
او الزاد لم تكن يباعا اتفاقا ولو بلفظ البيع فيبيع اتفاقا (وهلاك الثمن لا يمنع  
صحته الاقالة) كما لا يمنع صحة البيع (وهلاك المبيع يمنع منها) لانه محل البيع والفسخ  
(فان هلك بعض المبيع جازت الاقالة في باقيه) لقيام المبيع فيه ولو تفايضا  
تجوز الاقالة بعد هلاك احدهما ولا تبطل بهلاك احدهما لان كل واحد منهما  
مبيع فكان البيع باقيا هداية\*) (باب المراجعة والتولية) \* شروع في بيان  
الثمن بعد الثمن (المراجعة) مصدر راجع وشرعا (نقل ما ملكه بالعقد الاول  
بالثمن الاول) ولو حكما كالقيمة وعبر به لانه الغالب (مع زيادة ربح والتولية)  
مصدر ولي غيره جعله واليا وشرعا (نقل ما ملكه بالعقد الاول بالثمن الاول)  
ولو حكما كما من (من غير زيادة ربح) ولا نقصان (ولا تصح المراجعة ولا  
التولية حتى يكون العوض مما له مثل) لانه اذا لم يكن له مثل فلو ملكه ملكه

بالقيمة وهي مجهولة ولو كان المشتري باع مائة من يملك ذلك البدل وقبضه  
 بربح دراهم أو شيء من المكمل موصوف جاز لأنه يقدر على الوفاء بما التزم  
 هدايه (ويجوز أن يضيف إلى رأس المال اجرة القصار والصباغ والطراز)  
 بالكسر علم الثوب (والقتل واجرة جل الطعام) لأن العرف جارٍ بالحق هذه  
 الأشياء برأس المال في عرف التجار ولأن كل ما يزيد في المبيع أو في قيمته  
 يلحق به هذا هو الأصل وما عدنا بهذه الصفة لأن الصبغ واخواته يزيد  
 في العين والجل يزيد في القيمة إذ القيمة تختلف باختلاف المكان هدايه ولكن  
 (يقول فام على بكذا ولا يقول اشترته بكذا) كيلا يكون كذبا وسوق القم  
 بمنزلة الجل بخلاف اجرة الراعي وكراء بيت الحفظ لأنه لا يزيد في العين  
 ولا القيمة فتح (فإن اطلع المشتري على خيانة في المراجعة) باقرار السابع  
 أو برهان أو نكول (فهو) أي المشتري (بالتحيار عند أبي حنيفة إن شاء  
 اخذه بجميع الثمن وإن شاء فسح) لغوات الرضى (وإن اطلع على خيانة في  
 التولية اسقطها) المشتري (من الثمن) عند أبي حنيفة أيضا لأنه لو لم يحط  
 في التولية لا يبقى تولية لأنه يزيد على الثمن الأول فيتغير التصرف فيتعين  
 الخط وفي المراجعة لو لم يحط يسقط مراجعة وأن كان يتفاوت الربح فلا يتغير  
 التصرف فأمكن القول بالتخير فلو هلك قبل أن يرد أو حدث فيه ما يمنع  
 الفسخ يلزمه جميع الثمن في الروايات الظاهرة هدايه (وقال أبو يوسف يحط  
 فيهما) لأن الأصل كونه تولية ومراجعة ولهذا تنعقد بقوله ولينك بالثمن  
 الأول أو بترك مراجعة على الثمن الأول إذا كان معلوما فلا بد من البناء على  
 الأول وذلك بالخط غير أنه يحط في التولية قدر الخيانة من رأس المال وفي  
 المراجعة منه ومن الربح (وقال محمد لا يحط فيهما) لأن الاعتبار للتسمية لكونه  
 معلوما والتولية والمراجعة تزويج وترغيب فيكون وصفا مرغوبا فيه كوصف  
 السلامة فيتغير بفواته قال في الصحيح واعتمد قول الامام النسفي والبرهاني  
 وصدر الشريعة (ومن اشترى شيئا مما ينقل ويحول لم يجز بيعه حتى يقبضه)  
 لأن فيه فرار انفساخ العقد على اعتبار الهلاك (ويجوز بيع العقار قبل  
 القبض عند أبي حنيفة وأبي يوسف) لأن ركن البيع صدر من اهله في محله  
 ولا غرر فيه لأن الهلاك في العقار نادر بخلاف المنقول والفرار المنهي عنه

اشفاق ولأنه ينزع عن كيفية الحلب وربما يزداد فيختلط البيع بغيره (و) لا  
 (الصوف على ظهر القم) لأن موضع القطع منه غير متعين فبقيع الشازع في  
 موضع القطع ولو سلم البائع اللبن أو الصوف بعد العقد لا يجوز ولا ينقلب  
 صحيحاً جوهراً (ولا) بيع (ذراع من ثوب) بضره التبعض (وجذع) معين  
 (في سقف) لأنه لا يمكن تسليحه إلا بضر فلو قطع الذراع من الثوب أو قلع  
 الجزع من السقف وسلم قبل فسخ المشتري عاد صحيحاً ولو لم يضره القطع كذراع  
 من ثوب كبراس أو دراهم معينة من نفرة فضة جاز لا تنقضاء المانع لأنه لا ضرر  
 في تبعضه وقيدنا الجذع بالمعين لأن غير المعين لا ينقلب صحيحاً وإن قلعه  
 وسلمه للجهالة (و) لا (ضربة القناص) وهو ما يخرج من الصيد بضرب  
 السبك لأنه مجهول (و) لا (بيع الزبانة وهو بيع الثمر) بالثلثة لأن ما على  
 رؤس الخيل لا يسمى تمر أبلاً رطباً ولا يسمى تمر إلا المجزوز بعد الجفاف (على  
 الخيل بخمره) أي مقداره حرراً وتحميناً (عمراً) لنهيه صلى الله عليه وسلم  
 عن الزبانه والمحاقلة فالزبانه ما ذكرناه والمحاقلة بيع الخطئة في سبيلها بخطئة  
 مثل كيلها خرصاً ولأنه باع مكيلاً بمكيل من جنسه فلا يجوز بطريق الحرص  
 كما إذا كانتا موضوعين على الأرض وكذا الغنم بالزيت على هذا هداية  
 (ولا يجوز البيع بالقاء الحجر) من المشتري على السلعة المسامة (واللامسة) لها  
 منه أيضاً والتمسك لها من البائع أي طرحها للمشتري وهذه بيوع كانت في  
 الجاهلية وهو أن يزاوض الرجلان على سلعة أي يتساومان فإذا لمسها المشتري  
 أو نبذها إليه البائع أو وضع عليه المشتري حصاة لزم البيع فالأول بيع اللامسة  
 والثاني الزبانه والثالث القاء الطير وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع  
 اللامسة والزبانه ولأن فيه تعليقاً بالخطر هداية أي لأنه بمنزلة ما إذا قال أي  
 ثوب لست أو القيت عليه حجراً أو نبذته لك فقد بعته فاشبه القمار (ولا يجوز  
 بيع ثوب من ثوبين) للجهالة البيع ولو قال على أنه بالخيار أن يأخذ أيها شاء  
 جاز البيع استحساناً هداية (ومن باع عبداً على أن يعتقه المشتري أو يديره  
 أو يكاتبه) أو لا يخرججه من ملكه (أو باع أمة على أن يستولدها فالبيع فاسد)  
 لأن هذا بيع وشرط وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط ثم  
 جله المذهب فيه أن يقال كل شرط يقتضيه العقد كشرط المالك للمشتري لا يفسد

العقد لثبوته بدون الشرط وكل شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين او للعقد عليه وهو من اهل الاستحقاق بنفسه كشرط ان لا يبيع المشتري العبد المبيع لان فيه زيادة عارية عن العوض فيؤدي الى الربا اولا لانه يقع بسببه المنازعة فيعري العقد عن مقصوده ولو كان لا يقتضيه العقد ولا منفعة فيه لاحد لا يفسده هو الظاهر من المذهب كشرط ان لا يبيع المشتري الدابة المبيعة لانه انعدمت المطالبة فلا يؤدي الى الربا ولا الى المنازعة هدايه (وكذلك) اى البيع فاسد (لرباع عبدا على ان يتقدمه البائع شهرا) مثلا (او دارا على ان يسكنها) كذلك (او على ان يقرضه المشتري درهما او على ان يهدي له هدية) لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين (ومن باع عينا على ان لا يسلمها الى رأس الشهر فالباع فاسد) لما فيه من شرط نفي التسليم المستحق بالعقد (ومن باع جارية الا حلقها فسد البيع) والاصل ان ما لا يصح افرادة بالعقد لا يصح استثنائه من العقد والحمل من هذا القيل وهذا لانه بمنزلة اطراف الحيوان لاتصاله به خلقه وبيع الاصل يتناولها فالاستثناء يكون على خلاف الموجب فلم يصح فيصير شرطا فاسد او البيع يبطل به هدايه (ومن اشترى ثوبا على ان يقطعه البائع ويخطه قميصا او قباء) بفتح القاف فالباع فاسد لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين ولانه يصير صفقة في صفقه هدايه (او تملا) اى صرما تسمية له باسم ما يؤل اليه (على ان يحذوها او يشركها) اى يضع عليها الشراك وهو السير كال في الهداية وما ذكره جواب القياس ووجهه ما بينا وفي الاستحسان يجوز للتعامل فيه فصار كصنع الثوب وللتعامل جوازنا الاستصناع اهـ (والبيع الى النبروز) وهو اول يوم من الربيع (والمهرجان) اول يوم من الخريف (وصوم النصارى وفطر اليهود اذا لم يعرف التبليغ ذلك فاسد) لجهالة الاجل وهى مفيضة الى المنازعة لابتناؤه على المماسكة الا اذا كانا يعرفانه لكونه معلوما عندهما او كان التأجيل الى فطر النصارى بعد ما شرعوا في صومهم لان مدة صومهم بالايام معلومة فلا جهالة هدايه (ولا يجوز البيع الى الحصاد والدياس والقطاف وقدم الحاج) لانها تقدم وتأخر (فان تراضيا) بعده ولو بعد الافتراق خلافا لما في التنوير (باسقاط الاجل قبل) حلوه وهو (ان يأخذ

الناس في الحصاد والدياس وقبل قدوم الحاج) وقبل فسخ العقد (جاز البيع)  
 وانقلب صحيحا خلافا لفر ولو مضت المدة قبل ابطال الاجل نأكد الفساد  
 ولا ينقلب جائزا اجماعا كما في الحقايق ولو باع مطلقا ثم اجل اليها صح التأجيل كما  
 لو كفل الى هذه الاوقات كما في التنوير وقوله تراصيا خرج وفا قالان من له الاجل  
 يسند باسقاطه لانه خالص حقه هدايه (واذا قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد)  
 خرج الباطل (بامر البايع) صريحا او دلالة بان قبضه في مجلس العقد  
 بحضوره (وفي العقد عوضان كل واحد منهما مال ملك المبيع) بقيته ان كان  
 قيميا (ولمسته قيمته) يوم قبضه عندهما لدخوله في ضمانه يومئذ وقال محمد يوم  
 الاستهلاك كما في مختلف الرواية لابي الليث (ويؤمله ان مثليا) وهذا حيث كان  
 هالكا او تعذر رده والا فالواجب رد قيمته (ولكل واحد من المتعاقدين  
 فسخة) قبل القبض وبعده ما دام بحاله جوهره ولا يشترط فيه قضاء قاض  
 (فان باعه المشتري نقديعه) وامتنع الفسخ لتعلق حق الفير به (ومن جمع بين  
 خرو عبد او شاة ذكية وميته بطل البيع فيهما) قال في النبايع هذا على  
 وجهين ان كان قد سمي لهما ثمن واحد فالبيع باطل بالاجماع وان سمي لكل  
 واحد منهما ثمن على حدة فكذلك عند ابي حنيفة وقال اجاز البيع في العبد  
 والذكية وبطل في الحر والميتة قال في التصحيح وعلى قوله اعتمد المجوزي  
 والنسفي والموصلي (وان جمع بين عبد ومدبر) او مكاتب او ام ولد (او جمع  
 بين عبده وعبد غيره صح العقد في العبد بمحضته من الثمن) لان المدبر محل  
 للبيع عند البعض فيدخل في العقد ثم يخرج فيكون البيع بالخصه في البقاء  
 دون الابتداء وقاعدة ذلك تصحيح كلام العاقل مع رعاية حق المدبر ابن كمال (ونهي  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البغش) وهو ان يزيد في الثمن ولا يريد  
 الشراء ليرغب غيره. (وعن السوم على سوم غيره) وعن الخطبة على خطبة  
 غيره لما في ذلك من الابهاش والاضرار وهذا اذا تراضى المتعاقدان على  
 مبلغ المساومة فاذا لم يركن احدهما الى الآخر وهو بيع من يزيد فلا باس  
 به على ما ذكره وما ذكرنا هو محمل النهي في النكاح هداية (وعن تلقى الجلب)  
 اي المجلوب او الجالب وهذا اذا كان يضر باهل البلد فان كان لا يضر فلا باس  
 به الا اذا لبس السعر على الواردين لما فيه من الضرر والضرب (وبيع الحاضر)

وهو المقيم في المصر والقرى (البادى) وهو المقيم في البادية لان فيه اضرارا  
 باهل البلد وفي الهداية تبعا لشرح الطحاوى وصورته ان تكون اهل البلد  
 في قحط وهو بيع من اهل البدو طمعا في الثمن الغالى اه وعلى هذا اللام بمعنى  
 من اى من البادى وقال الحلوانى صورته ان يبيع البادى بالطعام الى المصر  
 فلا يتركه السمسار الحاضريه بنفسه بل يتوكل عنه ويبيعه ويغلى على الناس  
 ولو تركه لخص على الناس وعلى هذا قال في المجتبى هذا التفسير اصح كذا  
 في الفيض (والبيع عند اذان الجمعة) الاول وقد خص منه من لا جعة عليه  
 منع (وكل ذلك) المذكور من قوله ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الى هنا (بكره) تحريما لصريح النهى (ولا يفسد به العقد) فيجب الثمن لا  
 القيمة ويثبت الملك قبل القبض لان النهى ورد لمعنى خارج عن صلب العقد  
 مجاور له لا لمعنى في صلب العقد ولا في شرائط الصحة فلو وجب الكراهة لا  
 الفساد والمراد من صلب العقد البذل والمبدل كذا في فاية البيان (ومن ملك)  
 باى سبب كان (مملوكين صغيرين احدهما ذو رحم محرم من الاخر) من  
 الرحم وبه خرج المحرم من الرضاع اذا كان رجلا كابن الم هو اخ رضاعا  
 (لم يفرق بينهما) يبيع ونحوه وعبر بالنفي مباينة في المنع عنه (وكذلك اذا  
 كان احدهما كبيرا) لان الصغير يستأنس بالصغير والكبير والكبير يتعاهد  
 فكان في بيع احدهما قطع الاستئناس والمنع من التعاهد وفيه ترك المراجعة  
 على الصغار وقد اوعده عليه ثم المنع معلول بالقرابة المحرمة للنكاح حتى لا يدخل  
 فيه محرم غير قريب ولا قريب غير محرم ولا الزوجان حتى جاز التفريق بينهما  
 لان النص ورد بخلاف القياس فيقتصر على مورده ولا بد من اجتماعهما في  
 ملكه حتى لو كان احدهما له والاخر لغيره لا باس ببيع واحد منهما ولو كان  
 التفريق بحق مستحق فلا باس به كدفع احدهما بالجناية وبيعه بالدين ورده  
 بالبيع لان المنظور اليه دفع الضرر عن غيره لا الاضرار به كذا في الهداية  
 (فان فرق بينهما كره له ذلك) لما قلنا (وجاز البيع) لان ركن البيع صدر من  
 اهله في محله وانما الكراهة لمعنى مجاور فشا به كراهة الاستيلاء هداية (وان  
 كانا كبيرين فلا باس بالتفريق بينهما) لانه ليس في معنى ما ورد به النص وقد  
 صح انه عليه الصلاة والسلام فرق بين مارية وسيرين وكانتا امتين اختين



هداية\*) (باب الاتالة الاقالة) (\* مصدر أقاله ورجما قالوا قاله البيع بغير الف  
وهي لغة قليلة مختار وهي لغة الرفع وشرعا رفع العقد جوهرية وهي (جائزة في  
البيع) بلفظين ماضيين او احدهما مستقبل كما لو قال اقلني فقال اقلتك لان  
المساومة لا تجرى في الاتالة فكانت كالنكاح ولا يتعين مادة قاف لام بل لو قال  
تركت البيع وقال الاخر رضيت او اجزت تمت ويجوز قبول الاتالة دلالة بالفعل  
كما اذا قطعه قيصا في فور قول المشتري اقلتك وتنفذ بفاستخك وتاركتك قح  
(بمثل الثمن الاول) جنسا وقدر (فان شرط) احدهما (اقل منه) اي الثمن الاول  
الا اذا حدث في البيع عيب عند المشتري فانها نصح بالاقل (او اكثر) او شيا  
آخر او اجلا (فالشرط باطل) والاتالة باقية (ويرد مثل الثمن الاول) تحقيقا  
لمعنى الاقاله (وهي) اي الاتالة (فسخ في حق المتعاقدين) حيث امكن جعله فسخا  
والا فيبطل (بيع جديد في حق غيرهما) لو بعد القبض بلفظ الاتالة وهذا  
(في قول ابي حنيفة) وعند ابي يوسف بيع الا ان لا يمكن جعله بيعا فيجعل  
فسخا الا ان لا يمكن فيبطل وعند محمد هو فسخ الا اذا تعذر جعله فسخا فيجعل  
بيعا الا ان لا يمكن فيبطل هداية وفي الصحيح قال الا سيحياي والصحيح  
قول ابي حنيفة قلت واختاره البرهاني والنسفي وابو الفضل الموصلي  
ومصدر الشريعة اه وقلنا لو بعد القبض بلفظ الاتالة لانها اذا كانت قبل  
القبض كانت فسخا في حق الكل في غير العقار ولو بلفظ المفاضة او المتاركة  
او الزاد لم تكن بيعا اتفاقا ولو بلفظ البيع فيبيع اتفاقا (وهلاك الثمن لا يمنع  
صحة الاتالة) كما لا يمنع صحة البيع (وهلاك المبيع يمنع منها) لانه محل البيع والفسخ  
(فان هلك بعض المبيع جازت الاتالة في باقية) لقيام البيع فيه ولو تفايضا  
تجوز الاتالة بعد هلاك احدهما ولا تبطل بهلاك احدهما لان كل واحد منهما  
مبيع فكان البيع باقيا هداية\*) (باب المراجعة والتولية) (\* شروعا في بيان  
التحقق بعد الثمن (المراجعة) مصدر راج وعبر به لانه الغالب (مع زيادة ربح والتولية)  
(في الثمن الاول) ولو حكما كالقيمة وعبر به (نقل ما ملكه بالعقد الاول بالثمن الاول)  
مصدره غيجه واليا وشروعا (نقل ما ملكه بالعقد الاول بالثمن الاول) ولا تصح المراجعة ولا  
التولية (من غير زيادة ربح) لانه اذا لم يكن له مثل فلو ملكه ملكه  
بالقيمة

بالقيمة وهي مجهولة ولو كان المشتري باع مراصة من يملك ذلك البدل وقداعه  
 بربح دراهم أو شيء من المكيل موصوف جازلانه يقدر على الوفاء بما التزم  
 هدايه (ويجوز ان يضيف الى راس المال اجرة القصار والصباغ والطراز)  
 بالكسر علم الثوب (والقتل واجرة حل الطعام) لان العرف جار بالحاق هذه  
 الاعيان براس المال في عرف التجار ولان كل ما يزيد في المبيع او في قيمته  
 يلحق به هذا هو الاصل وما عدنا بهذه الصفة لان الصبغ واخواته يزيد  
 في العين والجل يزيد في القيمة اذ القيمة تختلف باختلاف المكان هدايه ولكن  
 (يقول قام على بكذا ولا يقول اشترته بكذا) كيلا يكون كذبا وسوق القيم  
 بمنزلة الجل بخلاف اجرة الراعي وكراء بيت الحفظ لانه لا يزيد في العين  
 ولا القيمة فتح (فان اطلع المشتري على خيانة في المراجعة) باقرار البائع  
 او برهان او نكول (فهو) اى المشتري (بالخيار عند ابي حنيفة ان شاء  
 اخذه بجميع الثمن وان شاء فسخ) لغوات الرضى (وان اطلع على خيانة في  
 التولية اسقطها) المشتري (من الثمن) ضد ابي حنيفة ايضا لانه لو لم يحط  
 في التولية لا يبقى تولية لانه يزيد على الثمن الاول فيتغير التصرف فيتعين  
 الخط وفي المراجعة لو لم يحط يبنى مراصة وان كان يتفاوت الربح فلا يتغير  
 التصرف فامكن القول بالتخير فلو هلك قبل ان يرد او حدث فيه ما يمنع  
 الفسخ يلزمه جميع الثمن في الروايات الظاهرة هدايه (وقال ابو يوسف يحط  
 فيهما) لان الاصل كونه تولية ومراجعة ولهذا تنقذ بقوله وليتسك بالثمن  
 الاول او بعتك مراصة على الثمن الاول اذا كان معلوما فلا بد من البناء على  
 الاول وذلك بالخط غير انه يحط في التولية قدر الخيانة من راس المال وفي  
 المراجعة منه ومن الربح (وقال محمد لا يحط فيهما) لان الاعتبار للتسمية لكونه  
 معلوما والتولية والمراجعة ترويج وترغب فيكون وصفا مرغوبا فيه كوصف  
 السلامة فيتخير بفواته قال في الصحيح واعتمد قول الامام النسفي والبرهاني  
 وصدر الشريعة (ومن اشترى شيئا مما ينقل ويحول لم يجز بيعه حتى يقبضه)  
 لان فيه غررا انفساخ العقد على اعتبار الهلاك (ويجوز بيع العقار قبل  
 القبض عند ابي حنيفة وابي يوسف) لان ركن البيع صدر من اهله في محله  
 ولا غرر فيه لان الهلاك في العقار نادر بخلاف المنقول والغرر المنهى عنه

غرر انفساخ العقد والحديث معلل بهذا هدايه (وقال محمد لا يجوز) رجوعا  
 لاطلاق الحديث واعتبارا بالنقول هداية قال في التصحيح واختار قول الامام  
 من ذكر قبله (ومن اشترى مكبلا مكابلة او موزونا موازنة) يعني بشرط  
 الكيل والوزن (فاكتاله) المشتري (او اتزته ثم باعه مكابلة او موازنة لم يجوز  
 للمشتري منه) اي للمشتري الثاني من المشتري الاول (ان يبيعه ولا ان ياكله  
 حتى يعيد الكيل والوزن) لاحتمال الزيادة على الشروط وذلك للبائع  
 والتصرف في مال الغير حرام فيجب التحرز عنه بخلاف ما اذا باعه بمجازفة  
 لان الزيادة له هدايه ويكفي كيله من البائع بمحضرة المشتري بعد البيع لا قبله  
 فلو كبل بمحضرة رجل فشراه فباعه قبل كيله لم يجوز وان اكتاله الثاني  
 لعدم كيل الاول فلم يكن قابضا فتح (والتصرف في الثمن) ولو مكبلا او موزونا  
 قهستانى (قبل القبض جائز) لقيام الملك وليس فيه غرر الانفساخ بالهلاك  
 لعدم تعيينها بالتعين بخلاف البيع هدايه وهذا في غير صرف وسلم (ويجوز  
 للمشتري ان يزيد البائع في الثمن) ولو من غير جنسه في المجلس وبعده خلاصة  
 بشرط قبول البائع وكون المبيع قائما (ويجوز للبائع ان يزيد في المبيع)  
 ويلزمه دفعها ان قبلها المشتري (ويجوز) له ايضا (ان يحط من الثمن) ولو  
 بعد قبضه وهلاك المبيع (ويتعلق الاستحقاق بجميع ذلك) لانها تلحق  
 باصل العقد وعند زفر تكون هبة مبتدأة ان قبضها صحت والا بطلت (ومن  
 باع ثمن حال ثم اجله اجلا معلوما) او مجهولا جهالة متقاربة كالخصاد والدياس  
 ونحو ذلك كما مر وقبل المديون (صار) الثمن (موجلا) وان اجله الى مجهول  
 جهالة فاحشة كهبوب الربح ونزول المطر والى المسرة فالتأجيل باطل والثمن  
 حال (وكل دين حال) كتمن البياعات وبذل المستهلكات (اذا اجله صاحبه)  
 وقبل المديون (صار موجلا) لانه حقه فله ان يؤخره تيسيرا على من عليه  
 الا يرى انه يملك ابراء مطلقا فكذا موقفا ولان هذه الديون يجوز ان تثبت  
 مؤجلة ابتدا فجاز ان يطرأ عليها الاجل بخلاف القرض ولذلك استثناء فقال  
 (الا القرض فان تأجيله لا يصح) لانه اعارة ومصلحة في الابتداء حتى يصح  
 بلفظ الاعارة ولا يملكه من لا يملك التبرع كالوصى والصبي ومعاوضة في  
 الانتهاء فعلى اعتبار الابتداء لا يلزم التأجيل فيه كما في الاعارة اذ لا جبر في التبرع

وعلى

وعلى اعتبار الانتهاء لا يصح ايضا لأنه يصير بيع الدرهم بالدرهم نسبتة وهو ربا وهذا بخلاف ما اذا اوصى ان يقرض من ماله الف درهم فلانا الى سنة حيث يلزم من ثلثة ان يقرضوه ولا يطلّبوه قبل المدة لانه وصية بالتبرع بمنزلة الوصية بالخدمة والسكنى فيلزم حقا للموصى هداية (\* باب الربا \*) بكسر الراء مفصّل على الاشهر ويبنى ربوان بالواو على الاصل وقد يقال ربيان على التخفيف كما في الصباح والنسبة اليه ربوى بالكسر والفتح خطاء مغرب (الربا) لفظة مطلق الزيادة وشرا فضل خال عن عوض بمعيار شرعى مشروط لاحد المتعاقدين في المعاوضة كما اشار الى ذلك بقوله هو (محرم في كل مكبل

او موزون) ولو غير مطعموم ومقتات ومدخر اذا (بيع بجنسه فاملة الكيل مع الجنس او الوزن مع الجنس) قال في الهداية ويقال القدر مع الجنس وهو اشمل اه يعنى يشتمل الكيل والوزن معا (فاذا بيع المكيل او الموزون بجنسه مثلا بمثل جاز البيع) لوجود شرط الجواز وهو المماثلة في العيار (وان تفاضلا) او كان فيه نساء (لم يحزن) لتحقيق الربا (ولا يجوز بيع الجيد بالردى مما) ثبت (فيه الربا الا مثلا بمثل) لان الجودة اذا لاقت جنسها فيما ثبت فيه الربا لاقية لها جوهره وقيد بما ثبت فيه الربا لخراج ما لا يدخل تحت القدر كحفته بمحقتين وتفاعهة بتفاحتين وفسل بفسلين وذرة من ذهب وفضة مما لا يدخل تحت الوزن بمثلها باعيانها فانه يجوز التفاضل لفقد القدر ويحرم النساء لوجود الجنس فلو انتفى الجنس ايضا حل مطلقا لعدم العلة (فاذا عدم الوصفان) اى (الجنس والمعنى المضموم اليه) من الكيل او الوزن (حل التفاضل والنساء)

بالمداخير التأخير مغرب لعدم العلة المحرمة والاصل فيه الاباحه هداية (واذا وجدا حرم التفاضل والنساء) لوجود العلة (وان وجد احدهما) اى القدر وحده او الجنس وحده (وعدم الآخر حل التفاضل وحرم النساء) ولو مع التساوى واستثنى في المجمع والدرر اسلام النقود في موزون ثلاثيند اكثر ابواب السلم وحرر شيخنا تبعاً لغيره ان المراد بالقدر المحرم القدر المتفق بخلاف النقود المقدرة بالسجلات مع المقدرة بالامان والارطال (وكل شئ نص رسول الله صلى الله عليه وسلم على تحريم التفاضل فيه كيلا فهو مكبل ابدًا) اى (وان ترك الناس الكيل فيه مثل) الاشياء الاربعة المنصوص عليها (الخطئة

في بيان الربا

قوله فضل الى اى فضل مال ولو كان فضل ربا  
النساء والبيع الفاضلة فكلها من الربا  
فيجب رد عين الربا ولو كان لا مرد ضامن  
لان يملكه بالتبض وتولم شرط الى  
كبا يعنى ومقرضين وراعتين فلو  
شرط لغيرهما فليس ربا بل بيعا فاسط  
وتولم في المعاوضة اى معاوضة مال بمال  
فليس الفعل في الهبة ربا وان بشرط  
معاوضة اياها بخلاف شرط الانتفاع  
بالرهن يتخو استخدام وليس موزون  
ارضى وان كل غرض به لبن فانه  
الكل حرام كما في الجوهرية والتفت  
واقعه القمستان

قوله والمعنى الى المراد به القدر وهو  
اما الكيل او الوزن لان الوزن اذا  
انظر الى الجنس حرم التفاضل والنساء  
وانا لم ينص الى الجنس من القدر  
يكون الجنس محرما للنساء اه مثلا

قوله فان عدم الى كالمعنى بالحرص  
والجور بالبيع لعدم العلية في

قوله واذا وجد الى مثل الخطئة بالخطئة  
والفضة بالفضة لانه وجد الجنس

قوله واذا وجد احدهما مثل الخطئة  
بالنسيئة والفضة بالذهب لبقاء العلية  
اذا اختلف النوعان فيعبر كيف  
سنتهم يدايد ولا يميز فيه نسبة في

واعلم ان الخطئة والنسيئة جنسان يجوز بيع احدهما بالآخر متفلا وتجار التمثل كلها  
جنس واحد وان اختلفت الكوانا واسماها كل لمثل والربح والقتل فلا يجوز التفاضل منها  
لغيره عليه السلام التي بالتمثل مثلا بمثل هو تمام وتجار الكرم كلها جنس واحد وان اختلفت اوصافها والذهب جنس واحد وان  
اختلفت اوصافه وبلدانه والخطئة جنس واحد وان اختلفت اوصافها واذا بيع التمر بالذهب او الذهب بالخطئة او التمر  
بالذرة يجوز حقا خلا بعد ان يكون عينا بغيره ولا يجوز النسيئة والحووم الغنم كلها جنس واحد فانها وبمعناها والنسيئة  
والتبض والبيع المحرمات بجنسها او ببلدتها او بوزنها يجوز متفلا ولا يجوز النسيئة وكذا لا يجوز بيع  
عند الخطئة بالخطئة وبنها لانه يقتضى فيه اذا غرر منكم لا يفتقر بالخطئة اه

والشعير والتمر والملح) لان النص اقوى من العرف والاقوى لا يترك بالادنى  
 فلو باع شيئا من هذه الاربعة بجنسها متساويا وزنا لا يجوز وان تعورف ذلك  
 لعدم تحقق المساواة فيما هو مقدر فيه (وكل مانص على تحريم التفاضل فيه  
 وزنا فهو موزون ابدأ) اى وان ترك الناس الوزن فيه (مثل) الاثنين  
 الاخرين (الذهب والفضة) فلو باع احدهما بجنسه متساويا كيلا لا يجوز  
 وان تعورف كما مر (ومالم ينص عليه) كغير الاشياء الستة المذكورة (فهو  
 محمول على عادات الناس) لانها دلالة ظاهرة وعن الثانى اعتبار العرف  
 مطلقا لان النص على ذلك لمكان العادة وكانت هي المنظور اليها وقد تبدلت  
 وخرج عليه سعدى افندى استقراض الدراهم عددا وكذا قال العلامة  
 البركوى فى اواخر الطريقة انه لا حيلة فيه الا التمسك بالرواية الضعيفة عن  
 ابى يوسف لكن ذكر شارحها العارف سيدى عبد الغنى ما حاصله ان العمل  
 بالضعيف مع وجود الصحيح لا يجوز ولكن نقول اذا كان الذهب والفضة  
 مضروبين وذكر العدد كناية عن الوزن اصطلاحا لان لهما وزنا مخصوصا  
 ولذا نقس وضبط والتقصان الحاصل بالقطع امر جزئى لا يبلغ المعيار الشرعى  
 اه وتماه هناك (وعقد الصرف) وهو (ما وقع على جنس الاثمان) من ذهب  
 وفضة (يعتبر) اى يشترط (فيه) اى فى صحته (قبض عوضه فى المجلس)  
 اى قبل الافتراق بالابدان وان اختلف المجلس حتى لو عقدا عقد الصرف  
 ومشا فر منخاتم تقابضا وافتراق صح فتح (وما سواه) اى سوى جنس الاثمان  
 (مما) يثبت (فيه) (الربا يعتبر فيه التعيين ولا يعتبر اى لا يشترط (فيه) التقابض)  
 لتعيينه لان غير الاثمان يتعين بالتعيين (ولا يجوز بيع الخنطة بالدقيق) من  
 الخنطة (ولا بالسويق) منها وهو المجروش ولا بيع الدقيق بالسويق ولا الخنطة  
 المقلية بغيرها بوجه من الوجوه لعدم التسوية لان المعيار فى كل من الخنطة  
 والدقيق والسويق الكيل وهو لا يوجب التسوية بينهما لانها يعارض  
 التكسير صارت اجزاؤها مكثرة فى الكيل والقمح ليس كذلك فلا تتحقق  
 المساواة قصير كبيع الجراف ويجوز بيع الدقيق بالدقيق والسويق بالسويق  
 اذا تساويا نعومة وكيلا (ويجوز بيع اللحم بالحيوان) ولو من جنسه (عند ابى  
 حنيفة وابى يوسف) لانه بيع الموزون بما ليس بموزون فيجوز كيف كان بشرط

قوله من الذهب والفضة  
 اى المفضة بالمالها كيلا لا يجوز  
 ان تفاضلا وزنا

قوله وعقد الصرف اى ان بيع الدراهم  
 بالدينار او بعلمه اى مثله

قوله وما سواه اى سوى عقد الصرف  
 مما يجوز فيه الربا بان باع خنطة  
 بخنطة فالتعريف التعيين وفى  
 الصرف القبض شرط وفى جميع  
 الصور التعيين لازم لا التعيين  
 لرفع الجهالة وسبع المجهول باطل  
 والدراهم والدينار لا يتعنان  
 فلا بد من القنفة لاجل التعيين  
 وما عجزها فتعين بالتعيين  
 فلا حاجة الى القنفة اى مثله

قوله ولا يجوز بيع الخنطة الى يميني  
 لا متفاضلا ولا متساويا

التعيين لاتحاد الجنس وشرط محمد زيادة اللحم ليكون الزائد بمقابلة السقط  
 كالزيت بالزيتون قال في التصحيح قال الاسيحي التصحيح قولها ومثى عليه  
 النسفي والمحبوبى وصدر الشريعة ( ويجوز بيع الرطب بالتمر ) وبالرطب ( مثلا  
 بمثل ) كيلا عند ابي حنيفة لان الرطب تمر وبيع التمر بمثله جائز قال في التصحيح  
 قال الاسيحي وقالا لا يجوز والتصحيح قول ابي حنيفة واعتمده النسفي  
 والمحبوبى وصدر الشريعة ( و ) يجوز ( بيع الضب بالزبيب ) وكذا كل ثمرة  
 تبخف كتين ونحوه يباع رطبها برطبها ويابسها قال في الغاية كل تفاوت خلقي  
 كالرطب والتمر والجيد والردى فهو ساقط الاعتبار وكل تفاوت يصنع العباد  
 كالخطئة بالدقيق والخطئة القليلة بغيرها يفسداه ( ولا يجوز بيع الزيتون بالزيت  
 والسمسم ) يكسر السينين ( بالشيرج ) ويقال له حل بالمهمله ( حتى يكون الزيت  
 والشيرج اكثر مما في الزيتون والسمسم فيكون الدهن بمثله والزيادة بالتجير )  
 بفتح المثناة وكسر الجيم الثقل وكذا كل ما لتغله قيمة كجوز بدهنه ولبن بسمنه  
 ويجوز بيع اللحمان بضم اللام جمع لحم مصباح ( المختلفه بعضها ببعض  
 متفاضلا ) والمراد لحم البقر والابل والغنم فالأما البقر والجواميس فجنس واحد  
 وكذا المعز والضأن والغراب والبقاعى هدايه ( وكذلك البان البقر والغنم وخل الدقل )  
 بفتحين ردى التمر ( بخل الضب ) للاختلاف في الاصول وكذا في الاجزا  
 باختلاف الاسماء والمقاصد ( ويجوز بيع الخبز ) ولو من البر ( بالخطئة والدقيق  
 متفاضلا ) لان الخبز صار عددا او موزونا والخطئة مكيلة وعن ابي حنيفة  
 لاخير فيه والقنوى على الاول ولاخير في استقراضه عددا او وزنا عند ابي  
 حنيفة لانه يتفاوت بالخبز والخياز والنور والتقدم والتأخر وعند محمد يجوز بهما  
 للتعامل وعند ابي يوسف يجوز وزنا ولايجوز عددا للتفاوت في احاده هدايه  
 قال في الدر والقنوى على قول محمد ابن ملك واختاره في الاختيار واستحسنه  
 الكمال واختاره المص تيسرا به باختصار ( ولا ربا بين المولى وعبد ) لان العبد  
 وما في يده ملك لمولاه فلا يتحقق الربا ( ولا بين المسلم والحربي في دار الحرب )  
 لان مالهم مباح في دارهم فبأي طريق اخذه المسلم اخذ ما لا مباحا اذا لم يكن  
 فيه غدر بخلاف المستامن منهم لان ماله صار محظورا بعقد الامان هدايه  
 ( \* ) ( باب السلم السلم ) ( \* لغة السلف وزنا ومعنى وشرطا يبيع اجل بماحل

وركنه ركن البيع ويسمى صاحب الثمن رب السلم والآخر المسلم اليه والمبيع المسلم فيه وهو جاز (في) الذي يمكن ضبط صفته بجودته ودرأته ومعرفة مقداره وذلك بالكيل في (الكيلات) والوزن في (الموزونات) والعد في (العدوات التي لا تنفاوت) أحادها (كالجوز والبيض) ونحوهما (و) كذا يجوز (في المذروعات) لا مكان ضبطها بذكر الذرع والصفة والصنعة ولا بد منها لترفع الجهالة فيتحقق شرط صحة السلم هدايه (ولا يجوز السلم في الحيوان) للنفات في المالة باعتبار المعاني الباطنة (ولا في اطرافه) كالزوس والاكارع (ولا في الجلود عددا) لانها لا تنضب بالصفة ولا توزن عادة ولكنها تباع عددا وهي عددي متفاوت (ولا في الحطب حزما ولا في الرطبة جرزا) للنفات الا اذا عرف ذلك بان يبين طول ما يشد به الحزمه أنه شبر او ذراع فحينئذ يجوز اذا كان على وجه لا تنفاوت هدايه (ولا يجوز السلم حتى يكون السلم فيه موجودا من حين العقد الى حين المحل) حتى لو كان مقطعا عند العقد موجودا عند المحل أو على العكس أو مقطعا فيما بين ذلك لا يجوز هدايه ولو انقطع بعد الاستحقاق خير رب السلم بين انتظار وجوده والفسخ واخذ راس ماله (ولا يصح السلم الا مؤجلا) لانه شرع رخصة دفعا لحاجة الما ليس ولو كان قادرا على التسليم لم يوجد المرخص والاجل ادناه شهر وقيل ثلاثة ايام وقيل أكثر من نصف يوم والاول اصح هدايه (ولا يصح الا باجل معلوم) لان الجهالة فيه مفضية الى المنازعة كما في البيع (ولا يصح السلم بمكيال رجل بعينه ولا بذراع رجل بعينه) اذا لم يعرف مقداره لانه يتأخر فيه التسليم فربما يضع فيودي الى المنازعة ولا بد من ان يكون المكيال مما لا يتقبض ولا ينسبط كالصاع مثلا فان كان مما يتكس بالكبس كالزنبيل والجراب لا يجوز للمنازعة الا في قرب الماء للتعامل فيه كذا عن ابى يوسف هدايه (ولا في طعام قرية بعينها او غمرة نخلة بعينها) لانه ربما يعثره آفة فتتني قدرة التسليم الا ان تكون النسبة لبيان الصفة لا لتعيين الخارج فتنبه (ولا يصح السلم عند ابى حنيفة الا بسبع شرائط ذكر في العقد) وهي (جنس معلوم) كخطة او شعير (ونوع معلوم) كحوراني او بلدي (وصفة معلومة) كجيد اوردى (ومقدار معلوم) ككذا كيلا او وزنا (واجل معلوم)

تولد لانه الحطب لانه يتفاوت اعادة فلا يجوز كالحبوات اه مثلا

تولد ولا يجوز الى المراد به وجوده في الاسواق لان خزائنه السلطان كالبيع لا يجوز منه السلم لانه لا يكون موجودا من حين العقد في الاسواق الى حين المحل اه مثلا

بطل  
في مقدار اجل السلم

تولد بمكيال رجل الى هذا الذي يعلم مقدار اما اذا علم مقدار فيجوز اه مثلا تولد ولا بد ذراع المراد به الخشب باسمه يقال اشترت عشرة بهذا الخشب أي مذروعا بهذا الخشب اه مثلا

بطل  
في شرائط السلم البيع

فوجس كذرة ونحوه كنوع كقتر بد في اوزن بيفا او مجرا وصفة كجيد اوردى او وسط ومقدار كقطن او مده او رطل واجل معلوم كسنة او مشاي

قوله ومعرفة رأس المال لا يعني اذا جعل رأس المال ملكا او مودعا ولا بد من بيان قدره فلا يجوز في جنس بله بيان رأس مال على منها كما سلم ماية درهم في كبره وكثيره ولم يبين رأس المال لا يحذف لانه يقضى الى المنازعة اهـ

(١٢٩)

قوله اذا كان الى كالمخطئة فانه اذا اشترى عتق اقضه فوجدها أكثر فالأمر بالمبيع بهذا العقد محذور عن النسيئة فانه اذا كان رأس المال شيئا لا يقضى الى الاعلام فان الذرع صفة اهـ

قوله حمل وموتة وذلك كالمخطئة اما اذا يكن له ذلك كالسكن والكافور والا انصار اما الكلباء فلا يجوز السك

وتقدم ان ادناه شهر (ومعرفة مقدار رأس المال اذا كان) رأس المال (مما يتعلق العقد على) معرفة (قدره) وذلك (كالمكيل والموزون والمعدود) بخلاف الثوب والحيوان فانه يصبر معلوما بالاشارة اتفاقا (و) السابع (نسيئة المكان الذي يوفيه فيه اذا كان له) اي المسلم فيه (حل وموتة) واما مالا حل له ولا موتة فلا ويسلمه حيث لقيه (وقال ابو يوسف ومحمد لا يحتاج الى نسيئة رأس المال اذا كان مقينا) بالاشارة اليه لان المقصود يحصل بالاشارة فاشبه الثمن والاجرة وصار كالثوب (ولا) يحتاج ايضا (الى) تعيين (مكان التسليم) وان كان له حل وموتة (ويسلمه في موضع العقد) لتعينه للايفاء لوجود العقد فيه الموجب للتسليم فيه ما لم يصرفه باشتراط مكان غيره فتح قال في التصحيح واعتمد قول الامام النسفي وبرهان الشريعة والمجوزي وصدر الشريعة واو الفضل الموصلي اه قال الاسيخاني في شرحه وههنا شروط اخر اغض عنها صاحب الكتاب وهو ان لا يشتل البدلان على احد وصنى علة الربا لانه يتضمن ربا النساء فيكون فاسدا وان يكون المسلم فيه مما يتعين بالتعيين حتى لا يجوز السلم في الدراهم والدنانير وان يكون العقد بائنا ليس فيه خيار شرط لهما او لاحدهما وتقدم في الربا ان القدر المحرم انما هو القدر المتفق قسبه (ولا يصح السلم حتى يقبض) المسلم اليه (رأس المال قبل ان يفارقه) رب السلم بيده وان ناما في مجلسهما لو اغنى عليهما او سارا زمانا لم يبطل كما بآي في الصرف (ولا يجوز التصرف في رأس المال ولا في المسلم فيه قبل قبضه) اما الاول فلما فيه من نفويت القبض المستحق بالعقد واما الثاني فلان المسلم فيه مبيع والتصرف فيه قبل القبض لا يجوز هداية (ولا يجوز الشركة ولا التولية) ولا الرابحة ولا الوضعية (في السلم فيه) قبل قبضه لانه تصرف فيه قبل قبضه (ويجوز السلم في الثياب) والبسط ونحوهما (اذ سمى طولا وعرضا ورقعة) بالقياس كبقعة وزنا ومعنى قال في المغرب يقال رقعة هذا الثوب جيدة يراد غلظة ونخاته مجازا لانه اسم في معلوم مقدور التسليم هداية (ولا يجوز السلم في الجواهر ولا في الخرز) لان احادها تتفاوت فاحشا حتى لو كانت الالآ صفرا تباع بالوزن يصح السلم فيها (ولا بأس في السلم في اللبن) بكسر الباء الطوب التبر المحرق (والاجر)

قوله في رأس المال اي للمسلم اليه

قوله ولا يجوز ما الخبز ففيه خلافا في الهاء السلم منه جائز على الصحيح والميسر انه لا يجوز عقد الامانة الا لاوزنا ولا عددا وعندنا في نوحه يجوز وزنا وحقا ان الماشي بشرطه وهو السلم في الزمان والبطح والقضاء وعه لا خلاف في الصغير والكبير فيه اهـ

قوله لا يجوز السلم في اللبن في السلم اليه  
قوله لا يجوز السلم في اللبن في السلم اليه  
قوله لا يجوز السلم في اللبن في السلم اليه



ولا يجوز السلم في كل الطوب  
اجماعا ويجوز السلم في السلم  
والا لينة وزنا اهـ ج

ويجوز السلم في السلم المأخوذ وزنا معلوما وزنا معلوما  
ولا يجوز السلم فيه عدد للثقات ولا حيز في السلم  
الذي لا فيه حيز وزنا معلوما لا ينقل في السلم  
حتى لو كان في بلد لا ينقل حيز مطلقا في الثقات اذا كان  
يأخذ يجوز فيه السلم كونه وزنا ولا يجوز السلم في السلم  
اقله يبين موصفا من الثاة ويجوز السلم في السلم (١٤) ج

قوله ولا يصل اليه واما السلم في الحيز  
ففيه ظن في نقله اليه جاز في  
الحيز وفي المسبوق لا يجوز السلم فيه  
وزنا ولا عدد وعند أبي يوسف  
يجوز السلم فيه وزنا واختاره المصنف  
يجوز السلم في صلب اللؤلؤ الذي يباع  
زنا ولا يجوز السلم في الرمان والبطيخ  
الغبار والفجل لاختلاف الصنفين  
والكبير اهـ ج

الطوب المحرق (اذا سمي ملينا) بكسر الباء (معلوما) لانه عددي يمكن  
ضبطه وانما يصير معلوما اذا ذكر طوله وعرضه وسمكه (و) الاصل في ذلك  
انه (كل ما امكن ضبط صفته ومعرفة مقداره) بكيل او وزن او عدد في  
متحد الاحاد (جاز السلم فيه) لانه لا يفضى الى المنازعة (وما لا تضبط صفته  
ولا يعرف مقداره) لكونه غير مكيل وموزون واحاده متفاوتة (لا يجوز السلم  
فيه) لانه مجهول يفضى الى المنازعة (ويجوز بيع الكلب) ولو عقورا (والفهد)  
والقرد (و) سائر (السباع) سوى الخنزير لانتفاع بها وبجلدها والتصغير  
بالقرد وان كان حراما لا يمنع بيعه بل يكرهه كبيع العصير در عن شرح  
الوهابية (ولا يجوز بيع الخمر والخنزير) لجهاستهما وعدم حل الانتفاع  
بهما (ولا يجوز بيع دود القز الا ان يكون مع القز) قال في اليباع المذكور  
انما هو قول أبي حنيفة وابي يوسف وقوله الا ان يكون مع القز يريد ان يظهر  
فيه القز وقال محمد يجوز كيف كان اه قال في الخلاصة وفي بيع دود القز الفتوى  
على قول محمد انه يجوز واما بيع بزر القز فجائز عندهما وعليه الفتوى وكذا  
قال الصدر الشهيد في واقعاته وتبعية النسب وكذا في المحيط كذا في التصحيح  
(ولا) بيع (الحمل الامع الكوارات) قال الا سيحاي وعن محمد انه يجوز  
اذا كان مجموعا والصحيح جواب ظاهر الرواية لانه من الهوام وقال في اليباع  
ولا يجوز بيع الحمل وعن محمد انه يجوز بشرط ان يكون محرزا وان كان مع  
الكوارات او مع العسل جاز بالا جعاع ويقولهما اخذ قاضي خان والمحجوب  
والنسب تصحيح (واهل الذمة في البياعات كالسليين) لانهم مكلفون محتاجون  
كالسليين (الا في الخمر والخنزير خاصة) ومثله الميتة يفتق او ذبح نحو مجوسي  
(فان عقدهم على الخمر كفد السلم على العصير وعقدتهم على الخنزير)  
والميتة (كفد السلم على الشاة) لانها اموال في اعتقادهم ونحن امرنا بتركهم  
وما يدينون هداية \*) (كتاب الصرف) \* لما كان البيع بالنظر الى  
المبيع اربعة انواع بيع العين بالعين والعين بالدين والدين بالدين والدين  
وبين الثلاثة الاول شرع في بيان الرابع فقال (الصرف هو البيع اذا  
كان كل واحد من عوضيه من جنس الاثمان) الذهب والفضة (فان  
باع فضة فضة او ذهبا بذهب لم يجز الا مثلا بمثل) اي متساويا وزنا (وان

قوله ولا يجوز السلم في السلم  
لا يجوز بيع الله اجاعا ويجوز بيع الفحل  
لانه يتغير به بالحل وبطله فاما لعدم  
السباع فغيره فبان احدها انه كان من كذا  
يجوز والآخر لا يجوز وان كان كذا  
لغيره ولا يجوز بيع جلود الميتات  
قبل الذبح واجاز اجماعنا بيع الرصين  
والبصر وشراؤه والانتفاع به للموقد  
لا يجوز بيع لبن نبات ادم اهـ ج

قوله ولا يجوز السلم في السلم  
الهوام كالافخاش والحيات والقوارب  
والغائاة والبعوض والضفادع اهـ ج

### في بيان الصرف

قوله الذي هو لغة الزاوة ومنه سميت  
عبادة النافلة حرافة والرافة بدلا ومنه  
المنع من ان ياتي الى غير ابيه لا يقبل الله  
منه حرافة ولا عدلا العدل الغرمي والرف  
هو النخل وسمي الغرمي عدلا لانه  
واد الحقوق الى المستحق كذا في النهاية

قوله اذا كان الاثمن اسم لمعقود له  
الذهب بالذهب والفضة بالفضة  
فيها بالانح اذا اختص بالعرف  
بطلان وجود الثمن قبل التفريق  
ان يكون بائنا لا خيار فيه وان لا يكون  
لغيره من جلا فان ابطال الخيار والجل  
نقلب جائزا اهـ ج

اختلافا

اختلفا في الجودة والصياغة) لما مر في الباب من ان الجودة اذا لاقت جنسها فيما  
 ثبت فيه الرابا لا قيمة لها (ولا بد) لبقائه على الصحة (من قبض العوضين قبل  
 الافتراق) بالابدان حتى لو ذهبا عن المجلس يمشيان معاني جهة واحدة او انما  
 في المجلس او اغنى عليهما لا يبطل الصرف هدايه (واذا باع الذهب بالفضة  
 جاز التفاضل) لا خلاف الجنس (ووجب التقابض) لحزمة الفناء (وان  
 افترقا في الصرف قبل قبض العوضين او احدهما بطل العقد) لغوات  
 شرط الصحة وهو القبض قبل الافتراق ولذا لا يصح شرط الخيار فيه لانه  
 لا يبقى القبض مستحقا ولا الاجل لغوات القبض فان اسقط الخيار او الاجل  
 من هوله قبل الافتراق عاد جائزا لا يرتفعه قبل تقرر الفساد بخلافه بعد  
 الافتراق لتقرره (ولا يجوز التصرف في ثمن الصرف قبل قبضه) لما مر ان  
 القبض شرط لبقائه على الصحة وفي جواز التصرف فيه قبل قبضه فواته  
 (ويجوز بيع الذهب بالفضة مجازفة) لان المساواة فيه غير مشروطة لكن  
 بشرط التقابض في المجلس (ومن باع سيفا محلا) بفضة (بمائة درهم)  
 فضة (وحليته خمسون درهما فدفع) المشتري (من ثمنه خمسين) درهما  
 (جاز البيع وكان المقبوض من حصة الفضة) التي هي الحلية (وان لم يبين)  
 المشتري (ذلك) لان قبض حصتها في المجلس واجب لكونه بدل الصرف  
 والظاهر من حاله انه يأتي بالواجب (وكذلك ان قال خذ هذه الخمسين من  
 عنهما) تحريا للجواز لانه يذكر الاثنان ويراد به الواحد كما في قوله تعالى يخرج  
 منهما اللولو والمرجان وكذا لو قال هذا المجل حصة السيف لانه اسم للحلية  
 ايضا لدخولها في بيعه تبعا ولو زاد خاصة فسد البيع لازالة الاحتمال كما في  
 الهداية (فان لم يتقابضا حتى افترقا بطل العقد في الحلية) لانه صرف وشرطه  
 التقابض قبل الافتراق (و) كذا في (السيف اذا كان لا يتخلص الا بضرر)  
 لانه لا يمكن تسليمه بدون الضرر ولهذا لا يجوز افراده بالعقد كالجذع في السقف  
 (وان كان يتخلص بدون ضرر جاز البيع في السيف) لانه امكن افراده بالبيع  
 فصار كالطوق والجارية وهذا اذا كانت الفضة المفروزة ازيد من الحلية فان  
 كانت مثلها او اقل او لا يدري لا يجوز البيع (وبطل في الحلية) لعدم التقابض  
 الواجب والاصل في ذلك انه متى بيع نقد مع غيره كفضض ومزركش بنقد

غرر انفساخ العقد والحديث مطل بهذا هدايه (وقال محمد لا يجوز) رجوعا  
 لاطلاق الحديث واعتبارا بالنقول هداية قال في التصحيح واختار قول الامام  
 من ذكر قبله (ومن اشترى مكبلا مكالبة او موزونا موازنة) يعني بشرط  
 الكيل والوزن (فاكتاله) المشتري (او اتزنه ثم باعه مكالبة او موازنة لم يجوز  
 للمشتري منه) اى للمشتري الثانى من المشتري الاول (ان يبيعه ولا ان ياكله  
 حتى يعيد الكيل والوزن) لاحتمال الزيادة على الشروط وذلك للبائع  
 والتصرف فى مال الغير حرام فيجب التحرز عنه بخلاف ما اذا باعه بمجازفة  
 لان الزيادة له هدايه ويكتفى كيه من البائع بحضرة المشتري بعد البيع لا قبله  
 فلو كبل بحضرة رجل فشره فباعه قبل كبله لم يجوز وان اكتاله الثانى  
 لعدم كيل الاول فلم يكن قابضا فتح (والتصرف فى الثمن) ولو مكبلا او موزونا  
 قهستاني (قبل القبض جائز) لقيام الملك وليس فيه غرر الانفساخ بالهلاك  
 لعدم تعيينها بالتعيين بخلاف المبيع هدايه وهذا فى غير صرف وسلم (ويجوز  
 للمشتري ان يزيد البائع فى الثمن) ولو من غير جنسه فى المجلس وبعده خلاصة  
 بشرط قبول البائع وكون المبيع قائما (ويجوز للبائع ان يزيد فى المبيع)  
 ويلزمه دفعها ان قبلها المشتري (ويجوز) له ايضا (ان يحط من الثمن) ولو  
 بعد قبضه وهلاك المبيع (ويتعلق الاستحقاق بجميع ذلك) لانها تلتحق  
 باصل العقد وعند زفر تكون هبة مبتدأة ان قبضها صحت والا بطلت (ومن  
 باع بثن حال ثم اجله اجلا معلوما) او مجهولا جهالة متقاربة كالحصاد والدياس  
 ونحو ذلك كما مر وقبل المديون (صار) الثمن (موجلا) وان اجله الى مجهول  
 جهالة فاحشة كهبوب الريح ونزول المطر والى اليسرة فالتأجيل باطل والثمن  
 حال (وكل دين حال) كثن البياعات وبذل المستهلكات (اذا اجله صاحبه)  
 وقبل المديون (صار موجلا) لانه حقه فله ان يؤخره تيسيرا على من عليه  
 الا يرى انه يملك ابراء مطلقا فكذا موقتا ولان هذه الديون يجوز ان تثبت  
 مؤجلة ابتدا فجاز ان يطأ عليها الاجل بخلاف القرض ولذلك استثنى فقال  
 (الا القرض فان تأجيله لا يصح) لانه اعارة وصلة فى الابتداء حتى يصح  
 بلفظ الاعارة ولا يملكه من لا يملك التبرع كالوصى والصبي ومعاوضة فى  
 الانتهاء فعلى اعتبار الابتداء لا يلزم التأجيل فيه كما فى الاعارة اذ لا جبر فى التبرع



والشعير والتمر والملح) لان النص اقوى من العرف والاقوى لا يترك بالادنى  
فلوباع شيئا من هذه الاربعة بجنسها متساويا وزنا لا يجوز وان تعرف ذلك  
لعدم تحقق المساواة فيما هو مقدر فيه (وكل مانص على تحريم التفاضل فيه  
وزنا فهو موزون ابدأ) اى وان ترك الناس الوزن فيه (مثل) الاثنين  
الاخرين (الذهب والفضة) فلوباع احدها بجنسه متساويا كيلا لا يجوز  
وان نعرف كما مر (وما لم ينص عليه) كغير الاشياء الستة المذكورة (فهو  
محمول على عادات الناس) لانها دلالة ظاهرة وعن الثاني اعتبار العرف  
مطلقا لان النص على ذلك لمكان العادة وكانت هي المنظور اليها وقد تبدلت  
وخرج عليه سعدى افندى استقراض الدراهم عددا وكذا قال العلامة  
البركوى فى اواخر الطريقة انه لا حيلة فيه الا التمسك بالرواية الضعيفة عن  
ابى يوسف لكن ذكر شارحها العارف سيدى عبد الغنى ما حاصله ان العمل  
بالضعيف مع وجود الصحيح لا يجوز ولكن نقول اذا كان الذهب والفضة  
مضروبين وذكر العدد كتابة عن الوزن اصطلاحا لان لهما وزنا مخصوصا  
ولذا نقس وضبط والتقصان الحاصل بالقطع امر جرنى لا يبلغ المعيار الشرعى  
اه وتماه هناك (وعقد الصرف) وهو (ما وقع على جنس الاثمان) من ذهب  
وفضة (يعتبر) اى يشترط (فيه) اى فى صحته (قبض عوضه فى المجلس)  
اى قبل الافتراق بالابدان وان اختلف المجلس حتى لو عقدا عقد الصرف  
ومشيا فرسخا ثم تقابضا وافتراق صح فتح (وما سواه) اى سوى جنس الاثمان  
(مما) يثبت (فيه) (الربا يعتبر فيه التعيين ولا يعتبر اى لا يشترط (فيه) (التقايض)  
لتعيينه لان غير الاثمان يتعين بالتعيين (ولا يجوز بيع الخنطة بالدقيق) من  
الخنطة (ولا بالسويق) منها وهو المجروش ولا بيع الدقيق بالسويق ولا الخنطة  
المقلية بغيرها بوجه من الوجوه لعدم النسوية لان المعيار فى كل من الخنطة  
والدقيق والسويق الكيل وهو لا يوجب التسوية بينهما لانها يعارض  
التكسير صارت اجزاؤها مكثرة فى الكيل والقمح ليس كذلك فلا تحقق  
المساواة قصير كبيع الجراف ويجوز بيع الدقيق بالدقيق والسويق بالسويق  
اذا تساويا نفومة وكيلا (ويجوز بيع اللحم بالحيوان) ولو من جنسه (عند ابى  
حنيفة وابى يوسف) لانه بيع الموزون بما ليس بموزون فيجوز كيف كان بشرط

قوله مثل الذهب الا فلوباع الذى ذهب  
الى الفضة بائنا كىلا لا يجوز  
ان تفاضلا وزنا

قوله وعقد الصرف اى ان بيع الدراهم  
بالدينار او بغيره اى منه

قوله وما سواه اى سوى عقد الصرف  
كما يجوز فيه الربا بان يبيع خنطة  
بخنطة فالتعريف التعيين وزن  
الصرف القبض شرط وزن جميع  
الصور التعيين لازم لا التعيين  
لرفع الجهالة وبيع المجهول باطل  
والدراهم والدينار لا يتعنان  
فلا بد من القبض لاجل التعيين  
واما غيرها فتعين بالتعيين  
فلا حاجة الى التعيين اى مثله

قوله ولا يجوز بيع الخنطة الى يميني  
لا تفاضلا ولا مساويا

التعين لاتحاد الجنس وشرط محمد زيادة اللحم ليكون الزائد بمقابلة السقط  
 كالزيت بالزيتون قال في التصحيح قال الاسجاني التصحيح قولها وشى عليه  
 النسفي والمحجوبى وصدر الشريعة ( ويجوز بيع الرطب بالتمر ) وبالرطب ( مثلا  
 بمثل ) كيلا عند ابى حنيفة لان الرطب تمر وبيع التمر بمثله جائز قال في التصحيح  
 قال الاسجاني وقال لا يجوز والتصحيح قول ابى حنيفة واعتمده النسفي  
 والمحجوبى وصدر الشريعة ( و ) يجوز ( بيع الغضب بالزبيب ) وكذا كل ثمرة  
 تصف كتين ونحوه يباع رطبها برطبها ويابسها قال فى الغضابة كل تفاوت خلقى  
 كالرطب والتمر والجيد والردى فهو ساقط الاعتبار وكل تفاوت يصنع العباد  
 كالخطة بالدقيق والخطة المقلية بغيرها يفسده ( ولا يجوز بيع الزيتون بالزيت  
 والسمن ) بكسر السينين ( بالشيرج ) ويقال له حل بالمهمل ( حتى يكون الزيت  
 والشيرج اكثرهما فى الزيتون والسمن فيكون الدهن بمثله والزيادة بالتجبر )  
 بفتح المثناة وكسر الجيم النفل وكذا كل ما لثقله قيمة تجوز بدهنه ولبن بسمنه  
 ويجوز بيع اللحمان ( بضم اللام جمع لحم مصباح ) المختلفة بعضها ببعض  
 متفاضلا والمراد لحم البقر والابل والغنم فاما البقر والجواميس فجنس واحد  
 وكذا المعز والضأن والغراب والبقاعى هدايه ( وكذلك البان البقر والغنم وخل الدقل )  
 بفتحين ردى التمر ( بخل الغب ) للاختلاف فى الاصول وكذا فى الاجزا  
 باختلاف الاسما والمقاصد ( ويجوز بيع الخبز ) ولومن البر ( بالخطة والدقيق  
 متفاضلا ) لان الخبز صار عددا او موزونا والخطة مكيلة وعن ابى حنيفة  
 لاخير فيه والفتوى على الاول ولاخير فى استقراضه عددا او وزنا عند ابى  
 حنيفة لانه يتفاوت بالخبز والخياز والنور والتقدم والتأخر وعند محمد يجوز بهما  
 للتعامل وعند ابى يوسف يجوز وزنا ولايجوز عددا للتفاوت فى احاده هدايه  
 قال فى الدر والفتوى على قول محمد ابن ملك واختاره فى الاختيار واستحسنه  
 الكمال واختاره المص تيسرا اه باختصار ( ولا ربا بين المولى وعبد ) لان العبد  
 وما فى يده ملك لمولاه فلا يتحقق الربا ( ولا بين المسلم والحربى فى دار الحرب )  
 لان مالهم مباح فى دارهم فبلى طريق اخذه المسلم اخذ مالا مباحا اذا لم يكن  
 فيه غدر بخلاف المستامن منهم لان ماله صار محظورا بعقد الامان هدايه  
 ( \* ) ( باب السلم السلم ) ( \* ) لغة السلف وزنا ومعنى وشرطا يبيع اجل بماحل

طلب  
 في بيان السلم

وركنه ركن البيع ويسمى صاحب الثمن رب السلم والآخر المسلم اليه والمبيع  
 السلم فيه وهو جاز (في) الذي يمكن ضبط صفته بجودته وردائه ومعرفة  
 مقداره وذلك بالكيل في (الكيلات) والوزن في (الموزونات) والعد في  
 (العدودات التي لا تتفاوت) آحادها (كالجوز والبيض) ونحوهما (و) كذا  
 يجوز (في المذروعات) لا مكان ضبطها بذكر الذرع والصفة والصنعة ولا بد  
 منها لترفع الجهالة فيتحقق شرط صحة السلم هداية (ولا يجوز السلم في الحيوان)  
 للتفاوت في المالة باعتبار المعاني الباطنة (ولا في اطرافه) كالرؤس والاكارع  
 (ولا في الجلود عددا) لانها لا تنضبط بالصفة ولا توزن عادة ولكنها تباع  
 عددا وهي عددي متفاوت (ولا في الحطب حزما ولا في الرطبة جزا)  
 للتفاوت الا اذا عرف ذلك بان يبين طول ما يشد به الحزمه انه شبر او ذراع  
 فيشذ يجوز اذا كان على وجه لا تتفاوت هداية (ولا يجوز السلم حتى يكون  
 السلم فيه موجودا من حين العقد الى حين المحل) حتى لو كان مقطعا عند  
 العقد موجودا عند المحل أو على العكس أو مقطعا فيما بين ذلك لا يجوز هداية  
 ولو انقطع بعد الاستحقاق خير رب السلم بين انتظار وجوده والفسخ واخذ  
 راس ماله (ولا يصح السلم الا مؤجلا) لانه شرع رخصة دفعا لحاجة  
 الفاسد ليس وأو كان قادرا على التسليم لم يوجد المرخص والأجل ادناه شهر  
 وقيل ثلاثة ايام وقيل أكثر من نصف يوم والأول اصح هداية (ولا يصح  
 الا باجل معلوم) لان الجهالة فيه مفضية الى المنازعة كما في البيع (ولا يصح  
 السلم بمكيال رجل بعينه ولا بذراع رجل بعينه) اذا لم يعرف مقداره لانه يتأخر  
 فيه التسليم فربما يضع فيودي الى المنزعة ولا بد من ان يكون المكيال  
 مما لا يتقبض ولا ينسبط كالأصابع مثلا فان كان مما ينكس بالنكس كالزئيل  
 والجراب لا يجوز للمنازعة الا في قرب الماء للتعامل فيه كذا عن ابي يوسف  
 هداية (ولا في طعام قرية بعينها او حمرة نخلة بعينها) لانه ربما يعثره  
 آفة فتنتي قدرة التسليم الا ان تكون النسبة لبيان الصفة لا لتعيين الخارج  
 فتنه (ولا يصح السلم عند ابي حنيفة الا بسبع شرائط تذكر في العقد) وهي  
 (جنس معلوم) كخطة او شمير (ونوع معلوم) كخرواني او بلدي (وصفة  
 معلومة) كجيد اوردى (ومقدار معلوم) ككذا كيلا او وزنا (واجل معلوم)

قوله ولا يصح السلم لانه يتفاوت احواله  
 فلا يجوز كالحيوان اه مثلا  
 قوله ولا يجوز السلم لانه يتفاوت احواله  
 الا في سوق لا في خزائنه السلطان كالبيع  
 لا يجوز منه السلم لانه لا يكون موجودا  
 من حين العقد في الاسواق الى حين  
 المحل اه مثلا

في مقدار اجل السلم

قوله بمكيال رجل الى هذا الم يعلم مقدار  
 اما اذا علم مقدار فيجوز اه مثلا  
 قوله ولا بد من المكيال الخشب بانه  
 يقال اشترت عشرة مثاقيل بهذا الخشب  
 أي مذروعا بهذا الخشب اه مثلا

في شرائط السلم البيع

قوله جنس كذرة ونوع كتمر هداية  
 او وزن بطن او حمرا وصفة كجيد اوردى  
 او وسط او مقدار كقفيز او مذ او رطل  
 واجل معلوم كسنة او شهر

قوله ومعرفة رأس المال أي يعني إذا جعل رأس المال مكيلا أو موزنا وصحها لابد من بيان قدره فلا يجوز في حسيب بلا بيان رأس مال على منها كما استم مائة درهم في كبرير وكبرير وغيره ولم يبين رأس المال لا يجوز لأنه يفتى إلى المنازعة والله و...

قوله إذا كان إلى كالمخطئة فإنه إذا اشتد عجزه اقتضت موجدتها أكثر فالزماد للبايع بهذا العقد محتمل من الشك فإنه إذا كان رأس المال شيئا لا يقتضيه إلى الإعلام فإن الذرع صفة الله منها قوله صلى وسوانه وذلك كالمخطئة أما إذا لم يكن له ذلك كالمسك والكافور واللاصق الصغار أما الكبار فلا يجوز السلم له

وتقدم ان ادناه شهر (ومعرفة مقدار رأس المال إذا كان) رأس المال (مما يتعلق العقد على) معرفة (قدره) وذلك (كالمكيل والموزون والمعدود) بخلاف الثوب والحيوان فإنه يصير معلوما بالاشارة اتفاقا (و) السابع (تسمية المكان الذي يوفيه فيه إذا كان له) أي المسلم فيه (حل ومؤنة) وأما لا حل له ولا مؤنة فلا ويسله حيث لقيه (وقال أبو يوسف ومحمد لا يحتاج إلى تسمية رأس المال إذا كان معينا) بالاشارة إليه لان المقصود يحصل بالاشارة فاشبه الثمن والاجرة وصار كالثوب (ولا) يحتاج ايضا (إلى) تعيين (مكان التسليم) وان كان له حل ومؤنة (ويسله في موضع العقد) لتعينه للإيفاء لوجود العقد فيه الموجب للتسليم فيه ما لم يصرفه باشتراط مكان غيره فتح قال في التصحيح واعتمد قول الامام النسفي وبرهان الشريعة والمجرب وصدر الشريعة وأبو الفضل الموصلي اه قال لا سيحاني في شرحه وههنا شروط اخر اغض عنها صاحب الكتاب وهو ان لا يشتغل البدلان على احد وصنى علة الربا لانه يتضمن ربا النساء فيكون فاسدا وان يكون المسلم فيه مما يتعين بالتعين حتى لا يجوز السلم في الدراهم والدنانير وان يكون العقد باتا ليس فيه خيار شرط لهما او لاحدهما وتقدم في الربا ان القدر المحرم انما هو القدر المتفق قسبه (ولا يصح السلم حتى يقبض) المسلم اليه (رأس المال قبل ان يفارقه) رب السلم بيده وان ناما في مجلسهما او اغنى عليهما او سارا زمانا لم يبطل كما يأتي في الصرف (ولا يجوز التصرف في رأس المال ولا في السلم فيه قبل قبضه) اما الاول فلما فيه من نفوت القبض المستحق بالعقد واما الثاني فلان المسلم فيه مبيع والتصرف فيه قبل القبض لا يجوز هداية (ولا يجوز الشركة ولا التولية) ولا المراجعة ولا الوضعية (في السلم فيه) قبل قبضه لانه تصرف فيه قبل قبضه (ويجوز السلم في الثياب) والبسط ونحوهما (اذ سمي طولا وعرضا ورقعة) بالقياس كبقعة وزنا ومعنى قال في المغرب يقال رقعة هذا الثوب جده يراد غلظة ونخاته مجازا لانه اسم في معلوم مقدور التسليم هداية (ولا يجوز السلم في الجواهر ولا في الخرز) لان احادها تتفاوت فاحشا حتى لو كانت الآلى صفارا تباع بالوزن يصح السلم فيها (ولا بأس في السلم في اللبن) بكسر الباء الطوب الغير المحرق (والاجر)

قوله في رأس المال أي المسلم اليه

قوله ولا يجوز السلم فيه خلافاً في الهبة السلم فيه جائز على الصحيح وذكره في الميسر انه لا يجوز عقد الامانة الا على لا وزن ولا عدداً وعقد ابي يوسف يجوز وزنا واحتمال المشايخ يسرون ولا يجوز السلم في الزمان والبطون والقضاء وغيره لا خلاف في الصغير والكبير فيه اه ح

قوله لا يجوز السلم في اللبن  
قوله لا يجوز السلم في الجواهر  
قوله لا يجوز السلم في الخرز



قوله والاصل في ما ابلغه من الحزن  
فقد ظله في منق الدابة التي جازى  
الصبي ونحو المسبوحة لا يحسن السمع فيه  
لا وزن ولا عدد وعند أبي يوسف  
يجوز السمع فيه وزنا واختار المصنف  
ومجوز السمع فيه صفاء اللؤلؤ الذي يباع  
وزنا ولا يجوز السمع فيه الرومان والبطيخ  
والعنب افضل لاختلاف الصنفين  
والله اعلم

قوله ويجوز ان يسوا كان معيا اوله  
 ويجوز بيع البع اجماعا ويجوز بيع الفيل  
 لانه يتخلف به بالمل ومطلبه اماما لمع  
 السباع فبيعه مباحاته اجمعه ان كان منزا  
 ويجوز والله عزه لا يجوز وان منزا وهو  
 الصبي ولا يجوز بيع جلود الميتات  
 تقبل الدبغ واجاز اجماعنا بيع الصبي  
 والبعر ولو اوه والاتقاء به للوقود  
 ولا يجوز بيع لبن نبات آدم في

قوله ولا يجوز الخ وكذا لا يجوز بيع جميع  
العوام كالأخفائي والحيات والعقارب  
والغائيات والبعوض والفتاداء ٥

قوله العرف هو لغة الزيادة ومنه سميت  
لعمدة النافذة عرفاً والعرف بدلالة  
الحدوث من انتهى الى غير ابيه لا يقبل  
منه عرفاً ولا عدلاً العدل العرفي والعرف  
هو النقل وسمى العرف عدلاً لأنه  
داد الحقوق الى المستحق كذا النهاية

ولم اذا كان الانوار اسم لفقود بل  
مع الذهب بالذهب والفضة بالفضة  
جلها بالآخر واذا اختص بالآخر  
فخص بلان وجود المتأخر قبل  
ان يكون بلان لا غير منه وان  
لا يكون بلان لا غير لان  
انقلب جازا ٢

## اختلاف

اختلفا في الجودة والصياغة) لما صرف الربا من ان الجودة اذا لاقت جنسها فيما  
 ثبت فيه الزبالة لا قيمة لها (ولا بد) لبقائه على الصحة (من قبض العوضين قبل  
 الافتراق) بالابدان حتى لو ذهبا عن المجلس بمشاي معافى جهة واحدة أو ناما  
 في المجلس أو اغنى عليهما لا يبطل الصرف هدايه (واذا باع الذهب بالفضة  
 جاز التفاضل) لاختلاف الجنس (ووجب التقابض) لحرمه الفناء (وان  
 افترقا في الصرف قبل قبض العوضين أو أحدهما بطل العقد) لفوات  
 شرط الصحة وهو القبض قبل الافتراق ولذا لا يصح شرط الخيار فيه لانه  
 لا يبقى القبض مستقفا ولا الاجل لفوات القبض فان أسقط الخيار أو الاجل  
 من هوله قبل الافتراق عاد جائزا لارتقاعه قبل تقرر الفساد بخلافه بعد  
 الافتراق لتقرره (ولا يجوز التصرف في ثمن الصرف قبل قبضه) لما مر ان  
 القبض شرط لبقائه على الصحة وفي جواز التصرف فيه قبل قبضه فواته  
 (ويجوز بيع الذهب بالفضة مجازفة) لان المساواة فيه غير مشروطة لكن  
 بشرط التقابض في المجلس (ومن باع سيفا محلا) بفضة (بمائة درهم)  
 فضة (وحليته خمسون درهما فدفع) المشتري (من ثمنه خمسين) درهما  
 (جاز البيع وكان المقبوض من حصة الفضة) التي هي الحلية (وان لم يبين)  
 المشتري (ذلك) لان قبض حصتها في المجلس واجب لكونه بدل الصرف  
 والظاهر من حاله انه يأتي بالواجب (وكذلك ان قال خذ هذه الخمسين من  
 ثمنها) تحريا للجواز لانه يذكر الاثنان ويراد به الواحد كما في قوله تعالى يخرج  
 منهما اللولو والمرجان وكذا لو قال هذا المجل حصة السيف لانه اسم للحلية  
 ايضا لدخولها في بيعه تبعا ولو زاد خاصة فسد البيع لازالة الاحتمال كما في  
 الهداية (فان لم يتقابضا حتى افترقا بطل العقد في الحلية) لانه صرف وشرطه  
 التقابض قبل الافتراق (و) كذا في (السيف اذا كان لا يتخلص الا بضرر)  
 لانه لا يمكن تسليمه بدون الضرر ولهذا لا يجوز افراده بالعقد كالجذع في السقف  
 (وان كان يتخلص بدون ضرر جاز البيع في السيف) لانه امكن افراده بالبيع  
 فصار كالطوق والجارية وهذا اذا كانت الفضة المفروزة ازيد من الحلية فان  
 كانت مثلها أو اقل أو لا يدري لا يجوز البيع (وبطل في الحلية) لعدم التقابض  
 الواجب والاصل في ذلك انه متى بيع نقد مع غيره كفضض ومزركش بنقد

من جنسه بشرط زيادة الثمن والتقايض وأن يغير جنسه شرط التقايض فقط  
 (ومن باع اناء فضة ثم افترقا وقد قبض) البائع (بعض منه بطل العقد فيما  
 لم يقبض) فقط (وصح فيما قبض وكان الاناء شركة بينهما) لان الاناء كله  
 صرف فصح فيما وجد شرطه وبطل فيما لم يوجد والفساد طار لانه يصح  
 ثم يبطل بالافتراق فلا يشيع هدايه (وان استحق بعض الاناء) بالبرهان  
 (كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ الباقي بحصته وان شاء رده) لتعييه بغير  
 صنعه لان الشركة عيب والفرق بين هذه والتي قبلها ان الشركة في الاولى  
 من جهة المشتري وهنا كانت موجودة مقارنة للعقد عيني (وان باع قطعة نفرة)  
 اى فضة غير مضرربة (فاستحق بعضها اخذ ما بقي بحصته ولا خيار له)  
 لانها لا يضرها التبعض (ومن باع درهمين ودينارا بدينارين ودرهم) او كبر  
 وكـ شعير بكري بروكرى شعير (جاز البيع وجعل كل واحد من الجنسين  
 بالجنس الآخر) لانه طريق متعين للصحة فيحمل عليه صحيحا لنصرفه  
 والاصل ان العقد اذا كان له وجهان احدهما بصحة والاخر يفسده حل  
 على ما يصححه جوهره (ومن باع احد عشر درهما) فضة (بعشر دراهم)  
 فضة (ودينار) ذهبا (جاز البيع وكانت العشرة بمثلها والدينار بدرهم)  
 لان شرط البيع في الدراهم التماثل فالظاهر انه اراد به ذلك فيبقى الدرهم  
 بالدينار وهما جنسان لا يعتبر التساوى فيهما ولو تباعا فضة بفضة او ذهبا  
 بذهب واحدهما اقل ومع اقلهما شئ آخر تبلغ قيمته قيمة باقى الفضة جاز  
 البيع من غير كراهة وان لم تبلغ فغ الكراهة وان لم تكن له قيمة كالتراب  
 لا يجوز البيع لتحقق الربا اذا الزيادة لا يقابلها عوض هدايه (ويجوز بيع  
 درهمين صحيحين ودرهم غلة) بفتح اوله وتشديد ثانيه فضة ردئية يردها  
 بيت المال ويقبلها التجار (بدرهم صحيح ودرهمين غلة) للمساواة وزنا وعدم  
 اعتبار الجودة (واذا كان الغالب على الدراهم) المغشوشة (الفضة فهي)  
 كلها (فضة) حكما (و) كذا (اذا كان الغالب على الدينارين) المغشوشة  
 (الذهب فهي) كلها (ذهب) حكما (ويعتبر فيهما من تخريم التفاضل ما يعتبر  
 في الجياد) لان النقود لا تخلو عن قليل غش خلقة او عادة لاجل الانطباع  
 فانها بدونها تفتت وحيث كان كذلك اعتبر الغالب لان المطلوب في حكم المستهلك

لم كان المشتري الا اذا افترقا فلا  
 ار لم لان الافتراق ثبت باخذ  
 لاني الاستحقاق ناسخ ببيع  
 فتيار من ثبت لم الخيار

لا لا نأى الى اى يخلو الاناء فانه اذا  
 استحق بعضه ثبت الخاد لانه يرضى  
 لتبعضه بخلو النقرة فانه لا  
 ينقص منها وكل يرتب فيها

له غلة قبل هو الدرهم المكور  
 قبل هو الذى لا يروى في الكواقي  
 يتل هو الذى يروى بيت المال والاول  
 هو انظاره

(وان كان الغالب عليها الفش فليس في حكم الدراهم والدنانير) اعتبار الغالب  
 (فاذا) اشترى بها فضة خالصة فهي على الوجوه التي ذكرت في حلية  
 السيف واذا بيعت بحسنها مفاضلا جاز) بصرف الجنس لخلافه لان الفش  
 الذي فيها معتبر لكونه غالبا والذهب والفضة معتبر ايضا فكان لكل واحد  
 منهما حكم نفسه بشرط التعاضل لوجود القدر (واذا اشترى بها) اي  
 بالدرهم الغالبة الفش وهي نافقة (سلعة ثم كسدت تلك الدراهم قبل التسليم)  
 الى البائع (فترك الناس المعاملة بها) في جميع البلاد فتلوراجت في بعضها  
 لم يطل البيع ولكن يخبر البائع لتعيسها او انقطعت عن ايدي الناس  
 (بطل البيع عند ابي حنيفة) لان الثنية بالاصطلاح ولم يبق في البيع بلائمن  
 فيبطل واذا بطل وجب رد المبيع ان كان قائما وفيه ان كان هالكا كما في  
 البيع الفاسد قبض (وقال ابو يوسف عليه قيمتها يوم البيع) لان العقد قد  
 صح الا انه تعذر التسليم بالكساد وهو لا يوجب الفساد واذا بقي العقد تجب القيمة  
 يوم البيع لان الضمان به (وقال محمد عليه قيمتها اخر ما تعامل الناس بها) لانه  
 اوان الانتقال الى القيمة وبه يفتى كما في الثانية والخلاصة والقناوى الصغرى  
 والكبرى والحفاظي عن المحيط والتمه وعزاء في الذخيرة الى الصدر الشهيد  
 وكثير من المشايخ قيد بالكساد لانها اذا غلت اورخصت قبل القبض كان  
 البيع على حاله اجماعا ولاخبار لواحد منها ويطلب بنقد ذلك الميار الذي  
 كان وقت البيع كما في القمح (ويجوز البيع بالفلوس) مطلقا لانها مال معلوم  
 لكن (النافقة) يجوز البيع بها (وان لم تعين) لانها ائمان بالاصطلاح فلا  
 فائدة في تعيينها (وان كانت كاسفة لم يحز البيع بها حتى يعينها) بالاشارة اليها  
 لانها سلع فلا بد من تعيينها (واذا باع بالفلوس النافقة ثم كسدت) او انقطعت  
 (بطل البيع عند ابي حنيفة) خلافا لهما وهو نظير الخلاف الذي بيناه هداية  
 وفيها ولو استقرض فلوسا فكسدت عند ابي حنيفة عليه مذهبها لانه امانة وموجبها  
 رد العين معنى او الثنية فصل فيه اذ القرض لا يختص به وعندهما يجب قيمتها  
 لانه لما بطل وصف الثنية تعذر ردها كما قبض فيجب رد القيمة كما اذا  
 استقرض مثليا فانقطع لكن عند ابي يوسف يوم القبض وعند محمد يوم الكساد  
 على ما مر من قبل اه قال شيخنا في رسالته اعلم ان الظاهر من كلامهم ان جميع

ما مر انما هو في الفلوس والدرهم التي غلب عشها كما يظهر بالتأمل ويدل  
 عليه اقتصارهم في بعض المواضع على الفلوس وفي بعضها ذكر العد الى  
 معها فان العد الى كما في البحر الدرهم المنسوبة الى العدل وكأنه اسم ملك  
 ينسب اليه درهم فيه غش ولم يظهر حكم النقود الخالصة او المقلوبة  
 الغش وكانهم لم يتعرضوا لها لندرة انقطاعها او كسادها لكن يكثر  
 في زماننا غلاؤها ورخصها فيحتاج الى بيان الحكم فيها ولم ار من نيه عليها نعم  
 يفهم من التقييد ان الخالصة او المقلوبة ليس حكمها كذلك والذي يغل على  
 الظن ويميل اليه القلب ان الدرهم المقلوبة الغش او الخالصة اذا غلت  
 اورخصت لا يفسد البيع قطعا ولا يجب الا ما وقع عليه العقد من النوع  
 المذكور فيه فانها ائمان عرفا وخلقه والغش المقلوب كالعدم ولا يجري في ذلك  
 خلاف ابي يوسف على انه ذكر بعض الفضلا ان خلاف ابي يوسف انما هو  
 في الفلوس فقط واما الدرهم التي غلب عشها فلا خلاف له فيها وبهذا يحصل  
 التوفيق بين حكاية الخلاف تارة والاجاع تارة اخرى كما تدل عليه عباراتهم  
 فحيث كان الواجب ما وقع عليه العقد في الدرهم التي غلب عشها اجماعا في  
 الخالصة ونحوها اولى وتامة فيها (ومن اشترى شيئا بنصف درهم) مثلا  
 (فلوسا جاز البيع) بلا بيان عددها (وعليه) اي المشتري (ما يباع بنصف  
 درهم من الفلوس) لانه عبارة عن مقدار معلوم منها (ومن اعطى الصبر في  
 درهما فقال اعطى بنصفه فلوسا ونصفه) الآخر (نصف الا حبة فسد  
 البيع في الجميع عند ابي حنيفة) لان الصفقة متحدة فيشيع الفساد (وقالا جاز  
 البيع في الفلوس وبطل فيما بقي) لان بيع نصف درهم بالفلوس جائز وبيع  
 النصف بنصف الا حبة ربا فلا يجوز ولو كرر لفظ الاعطاء كان جوابه بكواهما  
 هو الصحيح لانهما يمان هداية (ولو قال اعطى به نصف درهم فلوسا  
 ونصف الا حبة جاز وكانت الفلوس والنصف الا حبة بدرهم) لانه قابل الدرهم  
 بما يباع من الفلوس بنصف درهم ونصف درهم الا حبة فيكون نصف درهم  
 الا حبة بمثله وما وراءه بازاء الفلوس هداية (كتاب الرهن) من سبته للبيع ظاهرة لان  
 الغالب انه يكون بعده (الرهن) لغة الجلس وشرعا جليس شيء بحق يمكن  
 استفاؤه منه (وينقد بالايجاب والقبول) اعتبارا بسائر العقود غير انه لا يتم

### مطلب في بيان الدرهم

قوله لغة الجليس اي جليس الذي يابى سببه  
 فان ما لا اؤخره قال تعالى كل نفس بما  
 كسبت رهينة اي محبوسة بو بال  
 ما اكتسبت من المعاصي وزعم الشرع عيان  
 عن عقد رهن بماله اختيارا عن اكله  
 فانها عقد وثيقة في الذمة واخترازا عن  
 البيع في يد الدايغ فانه وثيقة وليس بمقد  
 على وثيقة وقيل هو من جعله التي  
 كسبها بحق يمكن استفاؤه من الرهن  
 لا لزوم حتى انه لا يجوز الرهن بالحدود  
 والقصاص ولا رهن الكدبرة ارج

قوله وينقد الا الايجاب ركن الرهن وهو ان يقول مجرد  
 الرهن رهنك هذا الذي يد بملك الذي على  
 والقول ليس بشرط لان الرهن بشرط وانما يصير  
 للز ما بال تسليم فاكركم مجرد الايجاب من غرض قوله  
 على لهية والصدق فاذ احلف لا تنيب ولا تنقد في قوله  
 او تنقد في نام يقبل ذلك الا في حنيفة في حينه بخلاف  
 لان ركنه الايجاب والقول فان خلف لا يبيع فناء  
 لان ركنه الايجاب والقول فان خلف لا يبيع فناء

بمجرد ذلك (و) انما (يتم) ويلزم (بالقبض) وهذا اشارة الى ان القبض  
 شرط لزومه كما في الهبة وهو خلاف ما صححه في المجتبى من انه شرط الجواز  
 قال في الهداية ثم يكتفى فيه بالتخلية في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف انه  
 لا يثبت في المنقول الا بالنقل والاول اصح اه (فاذا قبض الرهن الرهن) حال  
 كونه (محوزا) اى مجموعا احتزبه عن المتفرق كالثمر على رؤس النخل والزرع  
 في الارض بدون النخل والارض كما في المجتبى (مفرقا) اى غير مشغول بحق  
 الراهن احتازا عن النخل المشغول بالثمرة والارض المشغولة بالزرع بدون الثمر  
 والزرع (مميزا) اى غير مشاع كما في المجتبى وغاية البيان وهذه المعاني هي  
 المناسبة لهذه الالفاظ لا ما قيل ان الاول اجتاز عن الشاع والثالث عن  
 الثمر على الشجر دون الشجر كما لا يخفى على اهل النظر كذا في الدرر (ثم العقد  
 فيه) ولزم لحصول الشرط (وما لم يقبضه) الرهن (فالراهن بالخيار ان شاء  
 سلمه وان شاء رجع عن الرهن) كما في الهبة (فاذا سلمه اليه) اى الى الرهن  
 (فقبضه دخل في ضمانه) لتماحه بالقبض (ولا يصح الرهن الا بدين مضمون)  
 لانه شرع استيثاقا للدين والاستيثاق فيما ليس بمضمون لغو (وهو) اى الرهن  
 الذى دخل في ضمانه (مضمون بالاقل) اى بما هو اقل (من قيمته ومن الدين)  
 فان كان الدين اقل من القيمة فهو مضمون بالدين وان كانت القيمة اقل من  
 الدين فهو مضمون بالقيمة فتكون من لبيان الاقل الذى هو القيمة تارة  
 والدين اخرى صدر شريعة (فاذا هلك) الرهن (في يد المرتهن وفيه) يوم  
 الرهن (والدين سواء صار المرتهن مستوفيا لدينه حكما) لتعلق قيمة الرهن  
 بذمته وهى مثل دينه الذى على الراهن فتعاقبا (و) كذلك (ان كانت قيمة  
 الرهن اكثر من الفضل امانة في يده) اى غير مضمون ما لم يتعد فيه (وان كانت)  
 القيمة (اقل سقط من الدين بقدرها ورجع المرتهن بالفضل) على الراهن لان  
 الاستيفاء بقدر المالية (ولا يجوز رهن المشاع) سواء كان يحمل القسمة او لا  
 من شريكه او غيره ثم الصحيح انه فاسد بضمين بالقبض كما في الدرر (ولا يجوز  
 رهن ثمرة على رؤس النخل ولا) رهن (زرع في الارض دون الارض)  
 لما مر من انه غير محوز ولان الرهون متصل بما ليس برهون خلقة فكان  
 بمعنى المشاع (و) كذا (لا يجوز) المكس وهو (رهن النخل والارض دونها)

قوله وهو محزون الى فاذا قال رهنك هذا  
 البنى على ان تقضى كذا فملكك الرهن  
 في ذلك قبل ان يقضى ملكك بالاقل من  
 قيمته ومما سمي له من القرض بمقابله  
 ع

قوله الا بدين الرهن الا بدين مضمون  
 او الا بدين واحد بذكره عن ضمان الرهن  
 محل ما يابى فلا ينافى عنه فاخذ من  
 الثاني رهنا بذمته قبل المباشرة لم يجز  
 فارهن بالدرع باطل بخلاف الكفالة  
 لان الرهن لا يملكه الا بالقبض  
 فان لم يملكه فلا بد ان الكفالة يجوز تعلقها  
 بالقبض كما في الهداية وروايتها راجع الى  
 شياء وسلم الى المسمى بخلاف المسمى  
 الا مستحقا فاخذ من ابي يورهن  
 كان باطلا سواء استحق المبيع او لا  
 وان ملكه الرهن بملك امانة ولا  
 ولا يصح رهن المدين وام المدين لانه  
 لا يمتنع الاستيفاء ع

اى الثرة والزرع لان الاتصال من الطرفين (ولا يصح الرهن بالامانات كالودائع  
 والمضاربات ومال الشركة) لكونها غير مضمونة فلما رهن ان يأخذه ولو هلك  
 في يد المرتهن قبل الطلب هلك بلا شيء كما في صدر الشريعة (ويصح الرهن  
 برأس مال السلم وبن الصرف والسلم فيه) لان المقصود ضمان المال والمجانسة  
 ثابتة في السالبة فيثبت الاستيفاء (فان هلك) اى الرهن بثن الصرف والسلم  
 (فى مجلس العقد) اى قبل الافتراق (ثم الصرف والسلم وصار المرتهن  
 مستوفيا) لديه حكما لتحقيق القبض وان افترقا قبل هلاك الرهن بطلا لقوات  
 القبض حقيقة وحكما وان هلك الرهن بالسلم فيه بطل السلم بهلاكه لانه يصير  
 مستوفيا للسلم فيه فلم يبق السلم ولو تفاسخا السلم وبالسلم فيه رهن يكون ذلك  
 رهنا برأس المال لانه بدله (واذا اتفقا) اى الراهن والمرتهن (على وضع الرهن  
 على يد عدل) سمي به لعدائه في زعمهما (جاز) لان المرتهن رضى باسقاط حقه  
 (وليس للمرتهن ولا للراهن اخذه من يده) لتعلق حق الرهن فى الحفظ بيده  
 وامانة وتعلق حق المرتهن به استيفاء فلا يملك احدهما ابطال حق الآخر  
 (فان هلك) الرهن (فى يده) اى العدل (هلك من ضمان المرتهن) لان يده  
 فى حق التالبة يد المرتهن وهى المضمونة هداية (ويجوز رهن الدراهم والدنانير  
 والمكيل والموزون) لانها محل للاستيفاء (فان رهنه) المذكورات (بجنسها)  
 وهلك (هلكت بمنزلها) من الدين (وان اختلفا) اى الرهن والدين (فى  
 الجودة) والصناعة لانه لا عبرة بالجودة عند المقابلة بالجنس وهذا عند الامام  
 وعندهما يضمن القيمة من خلاف جنسها وان رهنه بخلاف جنسها هلك  
 بقيمتها كسائر الاموال (ومن كان له دين على غيره فاخذ منه مثل دينه فانفق)  
 على زعم انه جياذ (ثم سلم) بعدما انفق (انه كان زيوفا فلا شيء له عند ابي  
 حنيفة) لانه وصل اليه مثل حقه قدرا والدراهم لا تخلو عن زيف والجودة  
 لا قيمة لها (وقال ابو يوسف يرد مثل الزيف ويرجع بالجياذ) اعتبارا للمعادلة  
 قال الاسيحي وذكروا فى الجسامع الصغير قول محمد مع ابي حنيفة وهو الصحيح  
 واعتمد التسنى لكن قال فخر الاسلام قولهما قياس وقول ابي يوسف استحسان  
 وقال فى العيون ما قاله ابو يوسف حسن وادفع للضرر فاخترناه للقوى نصحيح  
 (ومن رهن عبدين) جملة (بالف درهم) مثالا ولم ينسب لكل واحد قدرا

قوله وليس الى فلو سلم الرهن الى  
 احدهما ضمن لان احدهما اجنبى  
 عن الآخر فهو كالودع وهو ضمن  
 بالوضع الى الاجنبى اهـ

قوله فان هلك الى وكذا ليس للمعدل  
 بيع الرهن الا ان يكون مسلما  
 على بيعه والتسليم نوعان يهره  
 متى وطئ عقد الرهن والاخر  
 ان يكون بعد عقد الرهن فلا  
 يملك الطاهن ولا المرتهن عدله  
 وكذا لا يستعمل بموت الراهن ولا  
 المرتهن وللمعدل بيعه بغير حلف  
 ورثة الراهن لانه ان يبيع في  
 حياته وان مات المرتهن فالمدل  
 على وكالته واذا مات المعدل فقد  
 نفذت الوكالة ولا يقوم وارثه  
 ولا وارثه مقامه كذا فى الهداية

قوله ثم سلم الى اى بعد ما انفقها اما لو  
 سلم حاله القبض ولم يرد لم يثبت له  
 اذ لم اذاعلم قبل ان يتفقها فطالب  
 بالجياذ واخذها بالجياذ اما ان يرد  
 ما ترك الزيف فان ردها كانت  
 مكانها كذا فى الهداية

من المال (فقضى حصة احدهما لم يكن له ان يقضه حتى يؤدي باقي الدين)  
 لان الرهن محبوس بكل الدين فيكون محبوسا بكل جزء من اجزائه مبالغة في  
 حمله على قضاؤه فان سمي لكل واحد منهما شيئا وقضاء كان له ان يقضه  
 على الاصح كما في الدر (واذا وكل الراهن المرتهن او العدل) الذي وضع الرهن  
 على يده (او غيرهما) كالاجنبي (بيع الرهن عند حلول الدين فالوكالة جائزة)  
 لانه توكل ببيع ماله (فان شرطت) الوكالة (في عقد الرهن فليس للراهن عزله عنها  
 فان عزله لم ينزل) لانها لا شرطت في ضمن عقد الرهن صارت وصفا من اوصافه  
 وحقا من حقوقه ولو وكله بالبيع مطلقا ثم نهاه عن البيع نسيت لم يعمل نهيه لانه لازم  
 باصله فكذا بوصفه وكذا اذا عزله المرتهن لم ينزل لانه لم يوكله وانما وكله غيره  
 هداية (و) كذا (ان مات الراهن) والمرتهن (لم ينزل) فهي تخالف الوكالة المفردة من  
 وجوه منها ما تقدم ومنها ان الوكيل هنا يجبر على البيع عند الامتناع ومنها انه يملك  
 بيع الولد والارث ومنها اذا باع بخلاف جنس الدين كان له ان يصرفه الى جنسه  
 (وللمرتهن ان يطالب الراهن بدينه) اذا حل الاجل لان الرهن وثيقة فلا يمنع  
 المطالبة كالكفالة (ويحبسه به) اذا امطله لظلمه لان الحبس جزاء الظلم فاذا  
 ظهر ظلمه حبسه القاضي به وان كان به رهن (وان كان الرهن في يده) اي يد  
 المرتهن (فليس عليه ان يمكنه من بيعه) اي الرهن (حتى) اي لاجل ان  
 (يقضيه الدين من غنه) لان حكم الرهن الحبس الدائم الى قضاء الدين لاجل  
 الوثيقة وهذا يؤدي الى ابطاله (فاذا قضاها الدين قيل له) اي للمرتهن  
 (سلم الرهن اليه) اي الى الراهن لزوال المانع من التسليم وهو الدين فان هلك  
 في يده قبل ان يرد هلك بالدين لانه صار مستوفيا عند الهلاك بالقبض السابق  
 فيكون الثاني استيفاء ثانيا فيجب رده جوهره (واذا باع الراهن الرهن بغير اذن  
 المرتهن فالبيع موقوف) لتعلق حق الغير به (فان اجازة المرتهن جاز البيع)  
 وصار غنه رهنا مكانه لان البدل له حكم البدل (وان قضاها الراهن دينه جاز  
 البيع ايضا لزوال المانع من النفوذ والابق موقوفا وكان المشتري بالخيار ان  
 شاء صبر الى فك الرهن او رفع الامر الى القاضي لفسخ البيع (وان اعتق  
 الراهن عبد الرهن نفذ عقبه) وخرج من الرهن لانه صار حرا (فان كان  
 الدين حالا) والراهن موسرا (طولب باداء الدين) لانه لو طولب باداء القيمة



تقع المقاصة بقدر الدين فلا تحصل فائدة (وان كان موجلا اخذ منه قيمة العبد فجعلت رهنا مكانه حتى يحل الدين) وذلك لانه لما بطل حق المرتهن من الوثيقة ولا يمكن استدراك حقه الا بالتضمين زمت قيمته فكانت رهنا مكانه فاذا حل الدين اقتضاه بحقه اذا كان من جنس حقه ورد الفضل (وان كان الراهن معسرا استسعى) بالبناء للمفعول (العبد في) الاقل من (قيمه) ومن الدين (فقضى به دينه) لانه لما تعذر الوصول الى حقه من جهة المتق يرجع الى من يتففع بعقه وهو العبد لان الخراج بالضمان ثم يرجع بما سعى على مولاه اذا ابسر لانه قضى دينه وهو مضطر فيه هدايه (وكذلك) الحكم (اذا استهلك الراهن الرهن) اى كالحكم المار في اعتاق الراهن العبد المرهون الا في السعاية لا استحالة سعاية المستهلك (وان استهلكه اجنبي فالمرتهن هو الخصم في تضمينه) لانه احق بعين الرهن حال قيامه فكذا في استرداد ما قام مقامه والواجب على هذا المستهلك قيمته يوم هلك (فياخذ) المرتهن (القيمة فتكون رهنا في يده) لانها قائمة مقام العين (وجناية الراهن على الرهن مضمونة) لانه تفويت حق لازم محترم وتعلق مثله بالمال يجعل المالك كالا جنبي في حق الضمان (وجناية المرتهن عليه) اى الرهن (نسقط من الدين بقدرها) اى الجناية لانه اتلف ملك غيره فلزمه ضمانه واذا لزمه وقد حل الدين سقط بقدره وهذا اذا كان الدين من جنس الضمان والا لم يسقط منه شئ والجناية على المرتهن وللمرتهن ان يستوفى دينه (وجناية الرهن على الراهن وعلى المرتهن وعلى مالهما هدر) اما كون جنيته على الراهن هدر فلا نجا جناية المملوك على مالكة وهى فيما يوجب المال هدر لانه المستحق واما كون جنيته على المرتهن هدر فلا نجا هذه الجناية لو اعتبرناها للمرتهن كان عليه نظيرها لانه حصلت في ضمانه فلا يفيد وجوب الضمان مع وجوب التخلص عليه درر والمراد بالجناية على النفس ما يوجب المال واما ما يوجب القصاص فهو معتبر بالاجماع نهائه (واجرة البيت الذى يحفظ فيه الرهن) واجرة حافظه (على المرتهن) لانه مؤنة الحفظ وهو عليه (واجرة الراعى) لو الرهن حيوانا (ونفقة الرهن) لو انسانا وعشره او خراج له لو ضياعا (على الراهن) والاصل فيه ان كل ما يحتاج اليه لمصلحة الرهن بنفسه وتبقيته فعلى الراهن لانه ملكه وكل ما

يوم ونفقة الرهن الى بخلاف المبيع قبل القبض فان نفقته على البايوع في الواقعات باع عبد برعيت بعينه فلم يتعاقبا حتى اكمل العبد الرعيت طار البايوع مستقنيا للثمن بخلاف ما اذا رضى وابته بغيره شفيها لالت الدابة الشفي لم يهر المرتهن مستقنيا للثمن من الدين اهـ والعرق في

قول وتجب الزيادة في الرهن اى خلافا لوقت ويقسم الدين على قيمته الاصل يوم القبض والدين الف يقسم الدين اثلاثا يكون في الزيادة ثلث كانت قيمة الزيادة يوم قبضها ضمانة وقيمة الاصل يوم القبض الف والدين الف يقسم الدين اثلاثا يكون في الزيادة ثلث الدين وفي الاصل ثلثا وان كانت قيمة الزيادة ما يتبع فيها سبب الدين ولا يعتب نقصان قيمة الاصل في السعر لان الثمن تعلق بالقبض فالمعتب بالقيمة يوم القبض وان نقص الاصل في ذلك ذهب من الدين بقدر النقصان فان زاد الراهن بعد النقصان رهنا اخر قسم ما بقي من الدين في الاول على قيمة الباقي منه وعلى قيمة الزيادة وكان الدين فيها كرجل رهنا جارية ثمانية الف والدين الف اعور عا فرزاده عبد يساوي الفين فقد ذهب باعورا رهنا نصف الدين

قوله ونماؤه الى يعني ان شاء المرتهن اخذ  
وان شاء تركه عند الراهن والتماء كثر الشجر  
ونحوم واما اجرة العبد وغلته الدار فلا  
تدخل في الرهن كما لو اكتسب العبد او وهب  
له فانها لا تدخل في الرهن فان اوجب المرتهن  
بغير اذن الراهن كانت الاجرة للمرتهن ( ١٤٩ )  
وعلمت ان يتقدم قريبا

قوله افنتكم الراهن بحصته فان لم يفتكم الراهن بعد ملكه  
الام حتى مات ذهب بغير شيء وصار الولد كما لم يكن  
وسقط الدين بهلاك الام لانه لا حصة للولد قبل الفكاك  
اعني

كان لحفظه فعلى المرتهن لان جسده له (وعاؤه) اي الرهن كالولد والمهر  
والبن والصوف (للاهن) لانه ثناء ملكه (فيكون رهنا مع الاصل) لانه  
تبع له لكونه متولدا منه بخلاف ما هو بدل عن المنفعة كالكسب والاجرة  
وكذا الهبة والصدقة فانها غير داخله في الرهن وتكون للراهن والاصل  
ان كل ما يتولد من عين الرهن يسرى اليه حكم الرهن وما لا فلا يجمع  
الفتاوى (فان هلك) التناء (هلك بغير شيء) لان الاتباع لا قسط لها عما  
يقابل بالاصل لانها لم تدخل تحت العقد مقصودا اذ اللفظ لا يتناولها (وان  
هلك الاصل وبقي التناء افنتكم الراهن بحصته) من الدين لانه صار مقصودا  
بالفكاك والتبع بقابله حصته اذا كان مقصودا وحيث (يقسم للدين على حصة  
الرهن يوم القبض) لانه يصير مضمونا بالقبض (وقية التناء يوم الفكاك) لانها  
تصير مقصودة بالفكاك اذا بقي الى وقته (فاصاب الاصل سقط من الدين)  
بقدره لانه يقابله الاصل مقصودا (وما اصاب التناء افنتكم الراهن به)  
اي بما اصابه كما لو كان الدين عشرة وقيمة الاصل يوم القبض عشرة وقيمة  
التناء يوم الفكاك خمسة فثلثا العشرة حصص الاصل فيسقط وثلث العشرة  
حصص التناء فيفك به (وتجوز الزيادة في الرهن) كان يرهن ثوبا بعشرة ثم  
يزيد الراهن ثوبا آخر ليكون مع الاول رهنا بالعشرة وتعتبر قيمتها يوم القبض  
ايضا (ولا تجوز) الزيادة (في الدين عند ابي حنيفة ومحمد) كان يقول  
اقرضني خمسة اخرى على ان يكون الثوب الذي عندك رهنا بخمسة عشر  
فلا يلتحق باصل العقد (ولا يصير رهنا بهما) لان الزيادة في الدين توجب  
الشروع في الرهن وهو غير مشروع عندنا والزيادة في الرهن توجب الشروع  
في الدين وهو غير مانع من صحة الرهن هدايه وقال ابو يوسف تجوز الزيادة في  
الدين ايضا قال في التصحيح واعتمد قولهما التمسني وبرهان الاثمة المحبوبي  
كما هو الرسم (واذا رهن عينا واحدة عند رجلين) ولو غير شريكين (بدين  
لكل واحد منهما) جاز وجبها رهن عند كل واحد منهما (لان الرهن  
اضيف الى جميع العين بصفة واحدة ولا شيوخ فيه وموجه الحبس بالدين  
وهو لا تجزى فصلا محبوسا بكل منهما بخلاف الهبة من رجلين حيث  
لا تجوز عند ابي حنيفة لان المقصود منها الملك والعين الواحدة لا يتصور

قوله وان هلك الاصل الى وذلك كرجل  
رهن ثوبا شارح هلك بغير شيء فولدت  
ثم هلك قسم الدين على قيمة الثناء  
يوم هلكت وعلى قيمة الولد في المال فان  
كانت قيمة الثناء على هلك الثناء  
بعضها رهنا بعض الدين حصة وراهم  
فان زادت قيمة الولد بعد هلاك الام  
حتى حلت ثوبا عشرة بطلت الهبة  
وتبين ان حصة الام كانت ثلاثة وثلثا  
ولو ماتت قيمة الولد ثلثين تبين ان  
حصة الام الربع ولو انقضت حصة  
الولد حتى ماتت حصة تبين ان حصة  
الام ثلثا الدين وهي ستة وثلثا  
ولو رهن جارية فولدت عند المرتهن  
من غير مولاهم مات وبقي الولد  
واراد الراهن افنتكم فان كان الدين  
خاتمة وقيمة الام خمسين وقيمة الولد  
عشرين فانك تقسم الدين عليها  
فاصاب الام سقط من الدين وهو  
خمس اسياعه اي خمسة اسياع  
الامة وهو واحد وسبعون وثلث  
اسياع وما احاب التناء وهو سبعمائة  
وهو ثمانية وثمانون واربعة اسياع  
افنتكم الراهن به ولو كان الدين  
عشرة وقيمة الزيادة يوم الفكاك  
خمس وقيمة الاصل عشرة فثلثا  
الاصل فثلث الزيادة بثلث العشرة  
وهي ثلاثة وثلث ولو كانت قيمة الزيادة  
يوم الفكاك عشرة وقيمة الاصل عشرة  
والوئى عشرة فثلث الاصل فثلث  
الزيادة بثلث العشرة وهي ستة  
وثلثا ولو تقصتها الولادة جبر  
التقصا بالولد حتى لو نقصت من  
قيمتها عشرة والولد يساوي عشرة  
لا يسقط من الدين شيء الا في

قوله ولا تجوز الى اي خلافا لا يجوز ان اذنا رهن عبدا بالدين ثم استقرض الراهن من المرتهن التناضي على ان  
يكون العبد رهنا بها جميعا فانه يكون رهنا بالدين الاول ولا يملك بالاعتناء وكذا اذا رهن  
عبدا بناية وحيتته ما يتان ثم اخذ الراهن من المرتهن بناية اخى على ان يكون العبد رهنا بالدين ثم مات العبد فانه  
يسقط الدين الاول والفضل من العبد اما انه ربيعي الدين الثاني بداره وعنده ان يذهب الزيادة جارية ويقطع  
بعد ثم الدين الاول والثاني جميعا اذ

والله اعلم ما خفي من المهرين ونفي عن الرهن وكذا اذا استعار الرهن عند رجل بعينه فزعمه عند غيره لان المالك رضى به فحقيق ولم يرض بها وكذا اذا قال لم ارهنه بالكلية فزعمه بالبيعة كان حاضرا لانه جازي متعدي ثم ان شاء المبيع ضمن المتعدي ويقع عقد الرهن بينه وبين المهرين وان شاء ضمن المهرين ويرجع المهرين بما ضمنه وبالدين على الراهن فان هلك في يد المهرين وقدر رهنه على الوجه الذي استعاره من الراهن للمبيع قد ما سقط عنه بهلاك المهرين من الدين ولو عجز المتعدي عن فكاك الرهن فاقطع ماله كله رجوع بما كان الرهن بهلكه (١٥٠) به ولا يرجع له كره بل يرجع له ان اعاره عبدا

فحصة مائة  
واذن لم ان  
رهنه بما بين  
فانك المبيع  
بما بين رجوع  
بما بين اعه

كونها ملكا لكل منهما كلا فلا بد من الانقسام وهو ينافي المقصود درر  
ثم ان تهاينا فكل واحد منهما في نوبته كالعدل في حق الآخر وهذا اذا كان  
عما لا يجزى والا فعلى كل حبس النصف فلو دفع له كله ضمنه عنده خلافا لهما  
واصله مسئلة الوديعة در عن الزيلعي (والمضمون على كل واحد منهما)  
اي المرتنين (حصة دينه منها) اي العين لانه عند الهلاك يصير كل منهما  
مستوفيا حصته لان الاستيفاء يجزى (فان قضى) الراهن (احدهما) اي  
المرتنين (دينه كانت) العين (كلها) رهنا (في يد الآخر حتى يستوفي دينه)  
لما مر ان العين كلها رهن في يد كل منهما بلا تفرق (ومن باع عبدا على ان  
رهنه المشتري بالثمن شيئا بعينه) او يعطى كفلا كذلك حاضرا في المجلس  
جاز لانه شرط ملايم للعدلان الكفالة والرهن للاستيثاق وهو بلايم الوجوب  
لكن لا يلزم الوفاء به لعدم لزومه (فان امتنع المشتري من تسليم الرهن)  
المشروط (لم يجبر عليه) اي على تسليمه لعدم تعلم الرهن لما مر من ان تمامه  
بالقبض (وكان الباع بالخيار ان شاء رضى بترك الرهن وان شاء فسخ البيع)  
لفوات الوصف المرغوب فيه (الا ان يدفع المشتري الثمن حالا) لحصول  
المقصود (او يدفع قيمة الرهن رهنا) مكانه لان يد الاستيفاء ثبتت على المعنى  
وهو القيمة قيد بالعين لانه اذا لم يكن المشروط رهنه او كفالته معينا يفسد  
البيع وقيدنا بحضور الكفيل بالمجلس لانه اذا كان غائبا حتى افترقا فسد البيع  
وتعاقبه في البحر (ولمرتني ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجته وولده) الكبير  
الذي في عياله (وخادمه الذي في عياله) لانه انما يحفظ عادة بهؤلاء وهذا  
لان عينه امانة في يده فصار كالوديعة هدايه (وان حفظه بغير من في  
عياله) ولو ابنه او اجيره (او اودعه) او اعاره او آجره (ضمن) لان يده غير  
ايديهم فكان بالدفع اليهم متعديا (واذا تعدى المرتني في الرهن ضمنه ضمان  
القصب بجميعه فتيه) لانه بالتعدى صار غاصبا (واذا اعار المرتني الرهن  
لراهن فقبضه) الراهن (خرج) الرهن (من ضمان المرتني) لانه باستعارته  
وقبضه انتقض القبض الموجب للضمان (فان هلك) الرهن (في يد الراهن  
هلك بغير شيء) لتلفه في يد مالكة (ولمرتني ان يسترجعه الى يده) لان  
المرتني بمنزلة المالك في حق الحبس ولومات الراهن والرهن في يده عارية

ولان تفتى الى لانها رهن واحد فان  
هلك الرهن عنده بعد قضاء دين  
طاحبه استرد من الذي قضاها ما  
عطاها لانه باق على الرهنية فصار  
على الرهن من واحد اذا استوفى دينه  
ثم هلك في يده بعد ذلك

قوله بعينه قيد به لانه اذا لم يبيع  
الرهن قال يبيع فاسد اما لو شرط في البيع  
رهنا مجهولا واقفا على تعيين الرهن  
في المجلس جاز العقد

قوله لم يجبر عليه خله فالمرتنيان عند  
مبيع علمه ومن اشترى شيئا بدينار  
فقال البائع اسكه هذا الثوب حتى  
اعطيك الثمن قال الثوب رهن عند الامم  
الى وقت الاعطاء وقال ابو حنيفة  
لو كان رهنا بل يكون وتبيعه ما  
لو قال له امسكه يد سنك او باك  
فان رهن اتفاقا

قوله وخادمه المراد به المهر الذي اجره  
نفسه

قوله او اودعه هل المرتني ان يقض  
المبيع قال ابو حنيفة لا وعند  
ان في ضمنه فان ضمنه رجوع على المبيع

قوله وذا قضى الا لانه صار غاصبا فان  
رهنه خاتم فخصه فهو يضمن لانه  
متعدي بالاستعمال لانه غير ماذون فيه  
والبيع ليس هو سواء وان جعله في  
بقية الا ما بيع كان رهنا بما فيه لانه  
لا يضمن كذا عادة وكذا الثوب ان  
ليسته لبا معناده ضمن وان جعله  
على عاتقه لم يضمن وان لبس خاتما  
فوق خاتم ان كان ما عادته يتجمل  
بلبس خاتمها ضمن والا فلا

قوله ولمرتني الى يعني بغير استئذان عقد ولو اعاره احدهما اخيا فالمرتني  
بذن الآخر سقط حكم ضمان الرهن في المال ولكل واحد منهما ان  
يرده رهنا كما كان وهذا بخلاف الايجان والرهنة من اجنبي اذ اباش  
احدهما بالذات من الآخر حيث يخرج من الرهن ولا ينفذ الا برضى  
استانف ولومات الراهن قبل الرد الى المرتنين كان المرتني  
استوعق الفراء فيه اما بالعاري فلم يتعلق به حتى وان استعار  
الى ثمن من الراهن فملكه فله ان ماخذ في العمل هلكه على



قوله قال الصبي الى اما النفع المحض فيخرج منها ما يحسنه مثل قبول الهبة والصدقة وكذا اذا امر الصبي نفسه ومعتق بما لا يملك وجبت  
 الهبة استحقاقا ومضى بقوله بدد الخلع من العبد المحجور عليه بغير اذن المولى لانه يقع محض ونفع عبادة الصبي في مال غيره وطلقة في  
 غيره وعتاق بغير اذن وقوله ولا يصح الخلع لقوله عليه السلام كل طلاق راقع الاطلاقي الصبي والمعتق والعتاق يقع في غيره فلا  
 يصح من الصبي والمجنون كالنوبة والبراءة وسراة بالطلاق طلاق امرأة اما اذا وكل رجل صبيًا بطلاق امرأته  
 فطلقها طلقت امرأة الموكل ومراودة بالعتاق ايضا اذا كان بالعتق اما اذا ملكه ذراحم حرره منه عتق عليه اجمع

(١٥٢)

(فالصبي والمجنون لا يصح عقودهما ولا اقرارهما ولا يقع طلاقهما ولا عتاقهما)  
 لعدم اعتبار اقوالهما (فان اتلفا شيئا من ماله ضامانه) لوجود الاتفاق حقيقة  
 وعدم افتقاره الى قصد كما في التأم اذا انقلب على مال فالتلف لزمه الضمان  
 (واما العبد فاقواله نافذة في حق نفسه) لقيام اهليته (غير نافذة في حق مولاه)  
 رعاية لجانبه لان نفاذه لا يعرئ عن تعلق الدين برقبته او كسبه وفي ذلك اتفاق  
 لمال المولى (فان اقر بماله لزمه بعد الحرية) لوجود الاهلية واتفاق المانع (ولم  
 يلزمه في الحال) لوجود المانع (وان اقر) العبد (بحد او قصاص لزمه في  
 الحال) لانه مبقى على اصل الحرية في حق الدم حتى لا يصح اقرار المولى  
 عليه بذلك (وينفذ طلاقه) لانه اهل له وليس فيه ابطال ملك المولى ولا  
 تصويت منافعه فينفذ (وقال ابو حنيفة لا يحجر على السفه) اي الخفيف  
 العقل المتلف لما له فيما لا غرض له فيه ولا مصلحة (اذا كان) خاليا عما يوجب  
 الحجر بان كان (بالفاقد لا حر او تصرفه في ماله جائز) لوجود الاهلية (وان كان  
 مبدرا مفسدا يتلف ما له فيما لا غرض له فيه ولا مصلحة) لان في سلب ولايته  
 اهدار آدميته والحاقه بالبهائم وهو اشد ضررا من التبذير فلا يتحمل الا على  
 لدفع الادنى حتى لو كان في الحجر دفع ضرر عام كالحجر على الطبيب الجاهل  
 والمفتي الماجن والكاري الفلس جاز اذ هو دفع الاعلى بالادنى هدايه (الا انه  
 قال) الامام (اذا بلغ الفلام غير رشيد) لاصلاح ماله (لم يسلم اليه ماله)  
 اوائل بلوغه بل (حتى يبلغ خمسا وعشرين سنة) لان المنع باعتبار اثر الصبا  
 وهو في اوائل البلوغ ويتقطع بتناول الزمان وهذا بالاجماع كما في الكفاية  
 وانما الخلاف في تسليبه له بعد خمس وعشرين كما يأتي فلو بلغ مفسدا وحجر  
 عليه اولا فسلمه اليه فضاغ ضمه الوصي ولودفعه اليه وهو صبي مصلح واذن  
 له في التجارة فضاغ في يده لم يضمن كما في المنع عن الخاتبة وفي الولو الجية  
 وكما يضمن بالدفع اليه وهو مفسد فكذا قبل ظهور رشده بعد الادراك وفي  
 فتاوى ابن الشلي وخير الدين الرملي لا يثبت الرشد الابحجة شرعية اه (وان  
 تصرف فيه) اي في ماله (قبل ذلك) المقدار المذكور من المدة (نفذ تصرفه)  
 لوجود الاهلية (واذا بلغ خمسا وعشرين سنة سلم اليه ماله وان لم يؤنس  
 منه الرشد) لان المنع عنه بطريق التأديب ولا يتأدب بعد هذا غالبا الا يرى

قوله السفه من خفيف العقل الجاهل  
 بالامور الذي لا يحسن له العمل بخلاف  
 موصيه التبع فيجب عليه كما يجب على  
 الطبيب الجاهل والمفتي الماجن المالك  
 لنفسه فان هولا يحجر عليهم ويبرأ  
 المفتي الماجن هو الذي يعلم الناس  
 ليل الباطلة كما رتداد المرأة لتفارق  
 زوجها او الرجل لتسقط عنه الزكاة  
 ولا يباي الى اجل حرما او محرم خلا لا  
 الطبيب الجاهل ان يستقي الناس  
 رواه هؤلاء والملايين الفلس ان  
 يكون الملا ليس له اهل ولا مال فتنه  
 بته واذا جاء وان الحزن في حق نفسه  
 ان في حصر

انه قد

قوله وان تزني الى اوله ان ينزله اربعاً مجتمعات وتفرقات وقال محمد المحجب  
 ينزله نفسه ولا ينزله بنته ولا اخته ٥٥١ هـ راجع

(١٥٣)

انه قد يصبر جدا في هذا السن فلا فائدة في المنع فلزم الدفع قال في التصحيح  
 واعتمد قوله المحجوب وصدر الشريعة وغيرهم (وقالا يحجر على السفه  
 ويمنع من التصرف في ماله) نظرا اليه اعتبارا بالصبايل اولى لان  
 الثابت في حق الصبي احتمال التبذير وفي حقه حقيقة ولهذا منع  
 عنه المال ثم هو لا يفيد بدون الحجر لانه يتلف بلسانه ما منع من يده هداية قال  
 القاضي في كتاب الخبطان والقنوى على قولهما قلت هذا صريح وهو اقوى  
 من الالتزام اهـ تصحيح قال شيخنا ومراده ان ما وقع في التون من القول بعدم  
 الحجر تصحيح بالالتزام وما وقع في قاضي خان من التصريح بان القنوى على  
 قولهما تصريح بالتصحيح فيكون هو المعتقد اهـ وفي حاشية الشيخ صالح مانصه  
 وقد صرح في كثير من المعبرات بان القنوى على قولهما اهـ وفي القمهستاني  
 عن التوضيح انه المختار قال في المنع وافق به الحنفى وابوالقاسم وجعل عليه  
 القنوى مولانا في بخره اهـ (فان باع) بعد الحجر (لم ينفذ بيعه) لوجود الحجر  
 (وان كان فيه) اى بيعه (مصلحة اجاز الحاكم) نظرا له (وان اعتق)  
 المحجور عليه (عبدا) له (نفذ عنه) لان الاصل عندهما ان كل تصرف يوثر  
 فيه الهزل يوثر فيه الحجر وما لا فلا والعق بما لا يوثر فيه الهزل فيصح منه  
 (وكان عليه ان يسعى في قيمته) لان الحجر لاجل النظر وذلك في رد العق  
 الا انه متعذر فيجب رده برد قيمته (وان تزوج امرأة جاز نكاحه) لانه لا يوثر  
 فيه الهزل ولانه من حوائج الاصلية (فان سمي لها مهرا جاز منه مقدار  
 مهر مثلها) لانه من ضرورات النكاح (وبطل الفضل) لانه لا ضرورة  
 فيه ولو طلقها قبل الدخول وجب لها النصف لان النسيئة صحيحة الى مقدار  
 مهر المثل وكذا اذا تزوج بربع نسوة هداية (وقالا) ايضا (فحين بلغ غير  
 رشيد لا يدفع اليه ماله ابدا) وان بلغ خمسا وعشرين (حتى يونس منه  
 الرشد) لان علة المنع السفه فيبقى ما بقيت العلة كالصبي (ولا يجوز تصرفه  
 فيه) اى في ماله توفيرا لفائدة الحجر عليه الا ان يكون فيه مصلحة له فيجيزه  
 الحاكم (وتخرج الزكاة من مال السفه) لانها واجبة بإيجاب الله تعالى  
 كالصلاة والصوم الا ان القاضي يدفع قدر الزكاة اليه ليصرفها الى مصرفها  
 لانه لا بد من نيته لكونها عبادة لكن يبعث معه امينا كيلا يصرفه في

قوله لانه يصبر جدا وذلك ان ادنى منع  
 يبلغ فيها السلام اثني عشر سنة ثم ينزله  
 فتعمل منه فتولد امرأة لسته اشهر ثم  
 يعرض اثني عشر سنة ثم ينزله فتعمل  
 منه فتولد امرأة لسته اشهر فذلك  
 خمسة وعشرون سنة ومحال ان يكون  
 جلا ولم يبلغ اشد ٥٥١

قوله وان كان فيه مصلحة الى يعني اذا كان  
 الثمن قاطنا في يد السفه وغيره راجع او يثقل  
 القيمة اما اذا خاع الثمن فذلك لو كان  
 بغيب فاحتمل لا يجوز الحاكم كذا في  
 عن المسبحة بزيادة

قوله وان الحاكم يتقدم لان تعرفه على  
 عليه لا يجوز ٥٥١ ج

قوله وان اعتق الى وكذا الوديع عبده  
 تدبير ولا يجب عليه السعاية ما دام  
 المحلى حيا فانه امانات ولم يونس منه الرشد  
 سمي في قيمته موبدا وقيمة المدين ثلثا  
 قيمته مئاة وقيل نصف قيمته قنا وعليه  
 القنوى وقيمة ام الولد ثلث قيمتها  
 قنا وقيمة المكاتب نصف قيمته مئاة  
 فان جارت جارية بولد فادعاه  
 فست نسبه منه وكانت ام ولد له  
 فان مات كانت حرة ولا سلطة عليها  
 اما لو لم يكن لها ولد وقال هذه ام ولدى  
 كانت ام ولد له ولزمها السعاية بموته  
 ٥٥١ ج

قوله فان اراد الاب والابن ان لا يمنع من العرق  
الواحدة والله من القرائن ١٥٤

قوله في القرب الى والفرق بينهما ان القربة  
هي ما يصير عبادة بواستطاعة كبناء القارة  
والساجد والقنطرة والرباط وابواب الخير  
عام تتناول القربة وغيرها فهو من عطف  
الاعم على الاخص ١٥٥

### بلوغ الغلام والجارية

قوله وبلوغ الغلام الى هذا بلوغ الاعلا  
اما الاذن الذي يصدق فيه الغلام فواثني  
عشر سنة والاثنى تسع سنين ١٥٦

قوله فحتى الى المقول تعالى حتى يبلغ اشده  
واوشد في الصبي ثمانية عشر سنة قال ابن  
عباس والجوهري ١٥٧

قوله وقال ابو يوسف الى ولا يقتر نبات  
العانة وعنه ابو يعلى اعتبارها واما بلوغ  
الفتى فلا يتم فيه بالبلوغ في ظاهر القول  
وقيل يتم به كمن اذ انجزه واما شهر  
الابن وان ربه فعل هذا الاثنى واما  
زمن الشهر وقتل الموت فلا عين به  
١٥٨

قوله قال قوله قوله ولو باع الصبي  
او البنت وقال ابن ابي شيبة في قوله  
انا غير بالغ ينظر فان كان قوله الاول  
في وقت يمكن البلوغ فيه لم يلغ  
الى مجوده بعده وقت امكانه اثني  
عشر سنة ولو اقرانه اطلق ماله  
في صباه لزمه الا ان كان لو قامت به  
البينة ١٥٩

غير وجهه هداية (وينفق) منه (على اولاده وزوجته و) كل (من  
يجب عليه نفقته من ذوى ارحامه) لان احياء ولده وزوجته من خواجه  
والانفاق على ذوى الرحم واجب عليه حقا لقربته والسفد لا يبطال حقوق  
الخلق (فان اراد) ان ينجح (حجة الاسلام لم يمنع منها) لانه واجب عليه  
بإيجاب الله تعالى من غير منعه (و) لكن (لا يسلم القاضي النفقة اليه و) انما  
(يسلمها الى ثقة من الحاج ينفقها عليه في طريق الحج) كبلاتلفها في غير  
هذا الوجه (فان مرض واوصى بوصايا في القرب وابواب الخير جاز ذلك في  
ثلث ماله) لان الوصية مأمور بها فلا يمنع منها ولان الحجر كان نظرا له حال  
حياته والنظر في اعتبار وصيته حال وفاته (وبلوغ الغلام بالاحتلام) في  
النوم مع رؤية الماء (والاجال والازال) في اليقظة (اذا اوطى) والاصل  
هو الازال والاجال دليله (فان لم يوجد ذلك) المذكور (فحتى يتم له ثمان عشرة  
سنة) ويعطى في التاسعة عشر (عند ابي حنيفة وبلوغ الجارية بالحيض  
والاحتلام والحبل) والازال ولم يذكره صريحا لانه قلما يعلم منها والاصل هو  
الازال والحبل والحبل دليلهما (فان لم يوجد ذلك) المذكور (فحتى يتم لها  
سبع عشرة سنة) وتطعن في الثامنة عشر عند ابي حنيفة ايضا (وقال ابو  
يوسف ومحمد اذا تم للغلام والجارية خمس عشرة سنة فقد بلغا) لان العادة  
القاشية ان البلوغ لا يتأخر عن هذه المدة قال الامام برهان الايمة البرهاني  
والامام النسفي وصدر الشريعة وبه يفتى وقال الامام ابو العباس احمد بن  
على البعلبكي في شرحه وقولهما رواية عن ابي حنيفة وعليه الفتوى تصحيح  
(واذا راهق الغلام والجارية) اى فلما بالبلوغ (واشكل امرهما في البلوغ)  
وعدمه (فقالا قد بلغا فاقول قولهما) لانه معنى لا يعرف الا من جهتهما  
فاذا اخبراه ولم يكن بينهما الظاهر قبل قولهما فيه كما يقبل قول المرأة في الحيض  
هدايه (واحكامهما) بعد اقرارهما بالبلوغ (احكام البالغين) قال ابو الفضل  
الموصلي وادنى مدة يصدق فيها الغلام على البلوغ اثنا عشر سنة والجارية  
نسع سنين وقيل غير ذلك وهذا هو المختار تصحيح (وقال ابو حنيفة لا اجبر  
على الفليس (في الدين) اى بسبب الدين (واذا وجبت الديون على رجل  
وطلب غرماته حبسه) اى حبس المديون (والحجر عليه) عن البيع والشرا

لم اجبر

(لم اجبر عليه) لان في الحجر عليه اهدار اهليته فلا يجوز له دفع ضرر خاص  
اعني ضرر الدائن واعترض بالحجر على العبد لاجل المولى واجيب بان العبد  
اهدرت آدميته بسبب الكفر (وان كان له مال لم يتصرف فيه الحاكم) لانه  
نوع حجر ولانه تجارة لا عن تراض فيكون باطلا بالنص (ولكن بحسبه) الحاكم  
(ابدا حتى يبيعه) بنفسه (في دينه) اي لاجل قضاء دينه لان قضاء الدين  
واجب عليه والمطالبة ظلم فيحبسه الحاكم دفعا لظلمه وايصالا للحق الى  
مسئغه (فاذا كان له دراهم ودينه دراهم قضاها القاضي بغير امره) لان  
من له دين اذا وجد جنس حقه اخذه من غير رضاه فدفع القاضي اولي  
(وان كان دينه دراهم وله دنائير) او بالعكس (باعها القاضي في) اي لاجل  
قضاء (دينه) وقضاها بغير امره لان الدراهم والدنائير متخذان جنسا في  
الثمنية والمالية حتى يضم احدهما للآخر في الزكاه (وقالا) اي ابو يوسف  
ومحمد (اذا طلب غرماء المفلس الحجر عليه حجر عليه القاضي ومنعه من  
البيع) اي باقل من ثمن المثل (والنصرف) بماله (والاقرار حتى لا يضربا الغرماء  
وباع) القاضي (ماله ان امتنع المفلس من بيعه) بنفسه (وقسمه بين غرمائه  
بالحصص) على تقدير ديونهم ويباع في الدين التقويم العروض ثم العقار يبدأ  
بالايسر فالابسر لما فيه من المسارعة الى قضاء الدين ويترك عليه دست  
من ثياب بدنه ويباع الباقي لان به كفاية وقيل دستان لانه اذا غسل  
ثيابه لا بد له من ملابس هداية (فان اقر في حال الحجر باقرار) لاحد (لزمه  
ذلك) الاقرار (بعد قضاء الديون) لانه تعلق بهذا المال حق الاولين فلا  
يمكن من ابطاله بالاقرار لغيرهم وان استفاد ما لا بعد الحجر نفذ اقراره فيه  
لان حقهم لم يتعلق به جوهره (وينفق على المفلس من ماله وعلى زوجته  
واولاده الصغار وذوي ارحامه) لان حاجته الاصلية مقدمة على حق الغرماء  
(واذا لم يعرف للمفلس مال وطلب غرماؤه حبسه وهو) اي المفلس (يقول  
لامال لي حبسه الحاكم) ولم يصدق في قوله ذلك (في كل دين التزمه بدلا  
عن مال حصل في يده) وذلك (كمن مبيع وبذل القرض) لان حصول ذلك في يده  
بدل على غناه فكان ظالما بالمطل (و) كذلك (في كل دين التزمه بعد كالمهر والكفالة  
لان التزام ذلك دليل على ثروته وقدرته على ادائه) ولم يحبس (ويصدق في دعوى



الفقر (فما سوى ذلك) وذلك (كموض المصوب وارش الجنابات) لان الاصل هو الاصرار فلم يثبت خلافه لم يثبت ظله ومالم يثبت ظله لا يجوز حبسه ولذا قال (الا ان تقوم اليئة ان له مالا) فثبت بحبسه لاثبات اليئة خلاف ما ادعاه (واذا حبسه القاضي شهرين او ثلاثة) او اقل او اكثر بحسب ما يراه الحاكم قال في التصحيح وفي الهداية والمحيط والجواهر والاختيار وغيرها الصحيح ان التقدير مقوض الى رأى القاضي لاختلاف احوال الناس فيه (سال) القاضي (عن حاله) من جبرائه العارفين به (فان لم يتكشف) اى يظهر (له) اى للمحبوس (مال) وتقلب على ظن القاضي انه لو كان مال لظهر (خلى سبيله) لوجوب النظرة الى مسيرة (وكذلك اذا اقام) المفس (اليئة) بعد حبسه (انه لا مال له) قبلت بيته رواية واحدة وخلى سبيله وأن اقامها قبل الحبس فقيها رويان وعامة المشايخ على عدم القبول جوهره (ولا يحول) القاضي اذا خلى سبيل المديون (ينة وبين غرمائه بعد خروجه من الحبس ولازمونه) كيلا يخفى ولكن (لا يمتنونه من التصرف) في البيع والشرا (والسفر) ولا يدخلون معه اذا دخل داره حاجته بل يجلسون على بابه حتى يخرج ولو اختار المطلوب الحبس والطالب اللازمة فالخيار للطالب هدايه (و) ياخذون فضل كسبه ويقسم بينهم بالحصص (لاستواء حقوقهم في القوة) (وقالا) اى ابو يوسف ومحمد (اذ افلسه الحاكم حال ينة) اى بين المديون (وبين غرمائه) لان القضاء بالا فلاس عندهما يصح فثبت العسرة ويستحق النظرة وعنده لا يتحقق القضاء بالا فلاس لان المال غاد ورايح ولان وقوف الشهود على المال لا يتحقق الا ظاهرا فيصلح للدفع لا لابطال الحق في الملازمة (الا ان يقيموا) اى الغرماء (اليئة انه قد حصل له مال) لان ينة اليسار ترجح على ينة الاصرار لانها اكثر اثباتا اذ الاصل العسرة (ولا يحجر على الفاسق اذا كان مصلحا لاله) لان الحجر شرع لدفع الاسراف والتبذير والمفروض انه مصلح لاله (والفسق الاصلى) بان بلغ فاسقا (والطارى) بعد البلوغ (سواء) في عدم جواز الحجر (ومن افلس) او مات (وعنده منافع لرجل بعينه) كان (ابتاعه) ونسله (منه فصاحب المتاع اسوة) لبقية (الغرماء فيه) لان حقه في ذمته كسائر الغرماء وان كان قبل قبضه كان صاحبه احق به

وحبسه

ولا بالمحص كرجل مات وعلم ما به  
وهو ولا من ثلاثين وله من عشرة وعشرين  
دينار وخلف اربعين درهما فجاءه اربع  
ائة وستون فغضب لها صاحب المائة مائة  
اربعين وقيمت على مائة وستين فبيع  
فئة وعشرون دينارا ففهم ان يخلص  
يعرب لها صاحب الثلاثين في اربعين وثمان  
مائة وستين بحسب سبعة ونصف  
رهاصة العشرين حصة ولها صاحب  
فئة اثنتان ونصف فالكل اربعون

ذمة	١٠٠	٢٥
تاجر	١٠٠	١٢٤
حاله	١٠٠	١٥
تاجر	١٠٠	١٢٤

ولا ملك اذا نسبه المائة من مجموع  
الدرون تحسبها حصة اثنانها وذلك  
حصة وعشرون ونسب الباقي ثلثيها  
من مجموع الدرون تحسبها حصة اثنانها  
ثمنين فتمطى حاجب اثنتانين ثمن  
الاربعة ونصف منها ونصف  
ونصف ونسبة العشرين من مجموع الدرون  
تحسبها حصة حاجب العشرين من الدرونين  
ثمنين ونصف ونسبة اثنتانين ثمن  
ثمنين فتمطى نصف ثمن الدرونين  
وهو اثنتان ونصف ونصف

مطلوب  
في بيان حكم الاقرار

وحسبه يتمه \* (كتاب الاقرار) \* هو لغة الاعتراف وشرعا الاخبار بمحق عليه وهو حجة قاصرة على المقر (اذا اقر الحر) فبه به ليصح اقراره مطلقا فان العبد المحجور عليه يتأخر اقراره بلال الى ما بعد العتق وكذا المأذون فيما ليس من باب التجارة (البالغ العاقل) لان اقرار الصبي والمجنون غير لازم لانعدام اهلية الالتزام الا اذا كان الصبي ماذونا لانه ملحق بالبالغ يحكم الاذن (بمحق لزمه اقراره) لثبوت ولاينه (مجهولا كان ما اقر به او مطلوما) لان جهالة المقر به لا تمنع صحة الاقرار لان الحق قد يلزمه مجهولا بان اتف مالا لا يدري قيمته او يخرج جراحه لا يعلم ارضها او تنقي عليه بقية حساب لا يحيط به علمه والاقرار اخبار عن ثبوت الحق فيصح به بخلاف الجهالة في المقر له لان المجهول لا يصلح مستخفا (ويقال له) اي للمقر (بين) ذلك (المجهول) ليتمكن من استيفائه (فان لم يبين اجرة القاضي على البيان) لانه لزمه الخروج عما لزمه بصحيح اقراره وذلك بالبيان (فان قال لفلان على شيء) او حق (لزمه ان يبين ماله فيه) لانه اخبر عن الوجوب في ذمته ومالا فيمة له لا يجب في الذمة فان بين غير ذلك يكون رجوعا وليس له ذلك (والقول فيه) اي في البيان (قوله مع يمينه ان ادعى المقر له اكثر من ذلك) الذي يمينه لانتكاره الزائد (واذا قال له على مال فللرجع في بيانه اليه) لانه هو المجهول (ويقبل قوله) في البيان (في القليل والكثير) لان اسم المال ينطلق عليهما فانه اسم لما يؤول الا انه لا يصدق في اقل من درهم لانه لا بعد مالا عرفا (فان قال) في اقراره له على مال عظيم لم يصدق في اقل من ما في درهم) لانه اقر بمال موصوف فلا يجوز الفاء الوصف والنصاب عظيم حتى اعتبر صاحبه غنيا هدايه (وان قال) له على (دراهم كثيرة لم يصدق في اقل من عشرة دراهم) لانها اقصى ما ينتهي اليه اسم الجمع يقال عشرة دراهم ثم يقال احد عشر درهما فيكون هو الاكثر من حيث اللفظ فيصرف اليه وهذا عندنا حنيفة وعندهما لم يصدق في اقل من ما تين قال في التصحيح واعتمد قول الامام النسفي والمجوبى وصدر الشريعة (وان قال) له على (دراهم فهي ثلاثة) اعتبارا لادنى الجمع (الا ان يبين اكثر منها) لان اللفظ يحتمله (وان قال) له على (كذا كذا درهما لم يصدق في اقل من احد عشر درهما) لذكره عددين مجهولين ليس بينهما

حرف صطف وأقل ذلك من المفسر أحد عشر (وان قال كذا وكذا درهم لم يصدق في أقل من أحد وعشرين درهما) لذكره عدد دين مجهولين بينهما حرف العطف وأقل ذلك من المفسر أحد وعشرون فيحصل كل وجه على نظيره ولو قال كذا درهم فهو درهم لأنه تفسير للبهيم ولو ثلث كذا بغيرا لو او فاحد عشر لأنه لا نظيره وان ثلث بالواو فمائة واحد وعشرون وان ربع يزداد عليها الف لان ذلك نظيره هدايه (وان قال) المقر (على) او قبلي (فقد اقر دين) لان على صيغة ايجاب وقبلي يبنى عن الضمان ويصدق ان وصل به هو وديعة لأنه يحتمل مجازا وان فصل لا يصدق لتقرره بالسكوت (وان قال) له (عندي او معي) او في بيتي او في كبسي او في صندوقي (فهو اقرار بامانة في يده) لان كل ذلك اقرار بكون الشيء في يده وذلك يتنوع الى مضمون وامانة فيثبت اقلهما وهو الامانة (واذا قال له رجل لي عليك الف درهم) مثلا (فقال) المخاطب (انزها او انتفدها او اجلني بها او قد قضيتكها فهو اقرار) له بها لرجوع الضمير اليها فكانه قال اتزن الالف التي لك على وكذا انتفدها واجلني بها وقضيتكها لان التأجيل انما يكون في حق واجب والقضاء يتلو الوجوب ولو لم يذكر الضمير لا يكون اقرارا لعدم انصرافه الى المذكور فكان كلاما مبتدا كما في الهداية (ومن اقر دين موجد فصدقه المقر له في الدين وكذبه في) دعوى (التأجيل لزمه الدين) الذي اقر به (حالا) ولم يصدق في دعوى التأجيل (و) لكن (يستخلف المقر له في الاجل) لانه منكر حقا عليه واليمين على المنكر (ومن اقر) بشئ (واسثنى) منه بعضه (متصلا باقرار جميع الاستثناء ولزمه الباقي) لان الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثبوت ولكن لابد من الاتصال لكونه مغيرا (وسواء استثنى الاقل او الاكثر) قال في التبايع والمذكور هو قول الامام وعندهما ان استثنى الاكثر بطل استثنائه ولزمه جميع ما اقر به وقال في المحيط هو رواية عن ابي يوسف ولذلك كان المعتمد ما في الكتاب عند الكل فجميع (فان استثنى الجميع لزمه الاقرار وبطل الاستثناء) لان استثناء الجميع رجوع فلا يقبل منه بعد الاقرار (وان قال له على مائة درهم الا دينار او الا قفيز خطبة لزمه مائة درهم الا قفيز) ما استثناء من (الدينار او القفيز) قال الاسيحاوي وهذا استحسان

قوله فقال لا بد من العلم ما لو قال خذها  
وتناولها او استوفها وتناولها

قوله ولو لم يذكر الا لا قال اتزن اخذ  
واستند او تناول او فصح كيف كان  
هاتين ميزانك فلي باقراره لان هذا  
يذكر الاستثناء ولو قال معي جواد  
او زبوني ففقه خلافي ولو قال فعمرو  
صدقتم فهو اقرار

قوله فان استثنى في ذات استثنى بطل الاستثناء  
فالاول في والثاني اجماعا كقول القلان على  
عشر الا تسمع الا ثمانية فانه يلزم  
تسعة ولو قال عشر الا ثمانية الا  
درهما لزمه ثمانية

قوله وبطل هذا اذا كان المستثنى من  
جنس المستثنى منه اما اذا كان من  
غلاجه لم يكن اذا كان المستثنى من مائة  
درهم ففقد خطبة او دينار وقية ففقد  
تزيد على المائة في ولم يلزمه شيء

قوله وان قال لا تلو فله مائة درهم الا في ما لم يصح الاستثناء

اخذ به ابو حنيفة وابو يوسف والقياس ان لا يصح الاستثناء وهو قول محمد  
 وزفر والصحيح جواب الاستحسان واعتمده المجبى والتسفي كذا في الصحيح  
 (وان قال له على مائة ودرهم فالمائة كلها دراهم) لان الدرهم بيان للمائة  
 عادة لان الناس استقلوا تكرار الدرهم واكتفوا بذكره سرية وهذا فيما يكثر  
 استعماله بكثرة اسبابه وذاتي المقدرات كالمكيلات والموزونات لانها ثبتت ههنا  
 في الذمة صلا وقرضا وثما بخلاف الثياب وما لا يكال ولا يوزن ولذا قال  
 (وان قال) له على (مائة وثوب) زعمه ثوب واحد والمرجع في تفسير المائة اليه  
 لعطفه مضرا على مبهم والعطف لم يوضع للبيان فثبت المائة مبهمة فبرجع  
 في البيان اليه لانه المبهم (ومن اقر بحق وقال انشاء الله متصلا باقراره لم  
 يلزمه الاقرار) لان التعليق بمشيئة الله تعالى ابطال عند محمد وتطيق بشرط  
 لا يوقف عليه عند ابى يوسف فكان احدا من الاصل (ومن اقر بشرط  
 الخيار زعمه الاقرار) لصحة اقراره (وبطل الخيار) لانه للفسخ والاقرار لا يقبله  
 (ومن اقر بدار واستثنى بناها لنفسه فلمقره الدار والبناء) جميعا لان البناء  
 داخل فيه معنى لا لفظا والاستثناء انما يكون بما يتناوله الكلام نصبا لانه  
 تصرف لفظي والفص في الخاتم والنخلة في البستان نظير البناء في الدار  
 لانه يدخل تبعلا لفظا بخلاف ما اذا قال الا ثلثها او الا يتنامها لانه داخل  
 فيه لفظا هدايه (وان قال بناء هذه الدار والعرصة لفلان فهو كما قال)  
 لان العرصة عبارة عن البقعة دون البناء فكانه قال يباح هذه الارض دون  
 البناء لفلان بخلاف ما اذا قال مكان العرصة ارضا حيث يكون البناء للمقره  
 لان الاقرار بالارض اقرار بالبناء كالاقرار بالدار لان البناء تبع للارض (ومن  
 اقر بتمر في قوصرة) بنشد يد الرء وتخفيفها وهاء التمر يتخذ من القصب وانما  
 يسمى قوصرة مادام فيها التمر والا فهي زنبيل (زعمه التمر والقوصرة) وفسره  
 في الاصل بقوله غصبت تمرا في قوصرة ووجهه ان القوصرة وهاء له وظرف  
 له وغصب الشيء وهو مظهر لا يتحقق بدون الظرف فيلزماته وكذا الطعام  
 في السفينة والحنطة في الجوالق بخلاف ما اذا قال غصبت تمرا من قوصرة  
 لان كلمة من لا تنزاع فيكون اقرارا بغصب المنزوع هدايه (ومن اقر بدابة  
 في اصطبل لزمه الدابة خاصة) لان الاصطبل غير مضمون بالغصب عند ابى

قوله ومن اقر بالبناء كذا اذا اقر بموضع او غصبت  
 او ديفت او عارية على ان الخيار بلا ثا  
 وسواء صدق المقول في الخيار او كذبه  
 لان الخيار للفسخ والاقرار لا يقبل  
 الفسخ اهـ

حنيفة وابى يوسف وعلى قياس قول محمد بضمنهما ومثله الطعام في البيت  
 هدايه (وان قال غصبت ثوبا في مندبل زماه جميعا) لانه ظرف له لان الثوب  
 يلف به وكذا لو قال ثوب في ثوب (وان قال له على ثوب في عشرة اثواب لم  
 يلزمه عند ابي حنيفة وابى يوسف الا ثوب واحد) لان العشرة لا تكون  
 ظرفا لواحد عادة والمتنع عادة كالمتمتع حقيقة (وقال محمد يلزمه احد عشر  
 ثوبا) لان النغيس من الثياب قد يلف في عشرة فامكن جعله ظرفا او يحمل  
 على التقديم والتأخير فكأنه قال عشرة اثواب في ثوب والثوب الواحد يكون  
 وعاء للعشرة والصحيح قولهما وهو الموعول عليه عند النسفي والمجبري وغيرهما كافي  
 التصحيح (ومن اقر بقصب ثوب وجاء بثوب معيب) يقول انه الذي غصبته  
 (فالقول قوله فيه) مع يمينه لان الغصب لا يختص بالسليم (وكذلك) القول  
 قوله (لو اقر بدراهم) انه اغتصبها او اودعها (وقال) متصلا او منفصلا  
 (هي زيوف) لان الانسان يغصب ما يجد ويودع ما يملك فلا مقتضى له في  
 الجياد ولا تعامل فيكون بيان للنوع وعن ابي يوسف انه لا يصدق مفصلا  
 اعتبارا بالثمن كما ياتي قريبا (وان قال له على خمسة في خمسة يريد الضرب  
 والحساب لزمه خمسة واحدة) لان الضرب لا يكثر المال وانما يكثر الاجزا  
 (وان قال اردت خمسة مع خمسة لزمه عشرة) لان اللفظ يحمله لان كلمة في  
 تستعمل بمعنى مع (وان قال له على من درهم الى عشرة) او ما بين درهم الى  
 عشرة (لزمه تسعة عند ابي حنيفة فيلزمه الابتداء وما بعده وتسقط الغاية)  
 وهذا اصح الاقاويل عند المجبري والنسفي تصحيح (وقالا يلزمه العشرة كلها)  
 لدخول الغاية وقال زفر تلزمه ثمانية ولا تدخل الغاية (واذا قال له على  
 الف درهم من ثمن عبد اشتريته منه ولم اقبضه) موصولا باقراره كما في  
 الحاوي (فان فكر عبدا بعينه) وهو بيد المقر له (قيل للمقر له ان شئت فسلم  
 العبد) الى المقر (وخذ الالف) التي اقر بها لتصادقهما على البيع والثابت  
 بالتصادق كالثابت بالمعاينة (والا فلا شيء لك) لانه ما اقر بالمال الا عوضا  
 عن العبد فلا يلزمه دونه (وان قال من ثمن عبد ولم يعينه لزمه الالف في  
 قول ابي حنيفة) ولا يصدق في قوله ما قبضت وصل ام فصل لانه رجوع  
 ولا يملكه وقالوا ان وصل صدق وان فصل لم يصدق واعتمد قوله البرهاني

والنسي وصدر الشريعة وابو الفضل الموصلى تصحیح (ولو قال له على الف من ثمن خمر او خنزير) او حر او مينة او مال فار (لزمه الالف) المقر بها (ولم يقبل تفسيره) عند ابي حنيفة وصل ام فصل لانه رجوع لان ثمن الخمر وما عطف عليه لا يكون واجبا واول كلامه للوجوب وقال اذا وصل لا يلزمه شيء لانه بين باخر كلامه انه ما اراد الا يجاب قال في التصحیح واعتمد قوله المذكورون قبله (ولو قال له على الف من ثمن متاع) او فرض (وهي زيوف وقال المقر له جباد لزمه الجياد في قول ابي حنيفة) لان هذا رجوع لان مطلق العقد يقتضي السلامة عن العيب وازيافة عيب ودعوى العيب رجوع عن بعض موجه وصار كما اذا قال بضكك معيا وقال المشتري سليما قال قول المشتري وقال ان قال موصولا صدق وان مفصولا لا يصدق قال في التصحیح واعتمد قوله المذكورون قبله (ومن اقرضه بخاتم فله الحلقة والفض) بالفتح وبكسر لان اسم الخاتم يتناولهما (وان اقرضه بسيف فله النصل) اى الحد يده (والجفن) القراب (والجائل) جمع حمله بالكسر العلاقة لان اسم السيف ينطوي على الكل (وان اقرضه) له (بمحله) بحاء فحيم مفتوحين بيت يبنى للعروس يزين بالثياب والاسرة والستور (فله) اى المقر له (العيدان) التي تبنى بها الحجلة (والكسوة) التي توضع على العيدان لان اسم الحجلة يتناولهما (وان قال لجل فلانة على الف) درهم (فان) بين سيبا صالحا بان (قال اوصي) له (به فلان او مات ابوه فورثه) منه (فالاقرار تصحیح) اتفاقا ثم ان جاءت به في مدة يعلم انه كان قائما وقت الاقرار لزمه فان جاءت به ميتا فالمال للوصي والمورث لانه اقرار في الحقيقة لهما وانما ينتقل الى الجنين بعد الولادة ولم ينتقل ولو جاءت بولدين حين فالمال بينهما وان بين سيبا مستحيلا بان قال باعني او اقرضني فالاقرار باطل اتفاقا ايضا (وان ابهم الاقرار) ولم يبين سببه (لم يصح عند ابي يوسف) وفي نسخة ابي حنيفة بدل ابي يوسف وقال محمد يصح لان الاقرار من الحج فيجب اعماله وقد امكن بالجل على السبب الصالح ولا يي يوسف ان الاقرار مطلقه ينصرف الى الاقرار بسبب التجارة فيصبر كانه صرح به هدايه قال في التصحیح وفي الهداية والاسرار وشرح الاسبيحاني والاختيار والتغريب ونظم الخلافات ذكر الخلاف بين ابي يوسف

ويجهد وذكر في النافع الخلاف بين أبي خنيفة وأبي يوسف وذكر في البناء  
قول أبي خنيفة مع أبي يوسف فقال قال أبو خنيفة وأبو يوسف في هذه  
المسئلة أن بين المقر حصة صلحة كالارث والوصية ربح اقراره ولزمه والا فلا  
وقال محمد صحيح اقضاه سواء بين جهة صالحة أو ابهم ويحمل اقراره على أنه  
لوصي به رجل أو مات موثقه وترك ميراثا واعتمد قول أبي يوسف الامام  
للبرهان في النسب وأبو الفضل الموصلي وغيرهم وعلى الكل لمحمد بالجل على  
سبب صحيح وأن لم يذكره فالحفظ هذا فانه يقع اقراراته مطلقا عن السبب

لا يتصور أن يكون لها سبب صحيح شرعا (ولو اقر بحمل جارية أو جل  
غاة لم يجل صح اقراره ولزمه) المقربة سواء بتمه سببا صالحا أو ابهم لأنه  
ربحها صحيحا وهو الوصية من جهة غير فحمل عليه وهذا إذا علم وجوده  
وقت الوصية جوهرية (وإذا اقر الرجل في مرضه موثقه) وحده سيأتي في  
الوصايا (وعليه ديون) لزمته (في صحته) سواء علم سببه أو باقراره (وما عليه  
ايضا) (ديون لزمته في مرضه) لكن (بأسباب معلومة) كبذل ما ملكه أو

اهلكه أو صهر مثل امرأته نكحها (فدين الصحة والدين المعروف بالاسباب  
مقدم) على ما اقربه في مرضه لأن اقراره لا يعتبر دليلا إذا كان فيه ابطال  
حق الغير في اقرار المريض ذلك لأن حق غرماء الصحة يتعلق بهذا المال  
استيفاء ولهذا منع من التبرع والحطبة الا بقدر الثلث وأما تقدم المعروفة  
الاسباب لانه لا يتحقق ثبوتها لأن المعايير لا مرد له ولا يجوز للمريض أن  
يقضي دين بعض الغرماء دون البعض لأن في إبطال البعض ابطال حق الباقيين  
الا إذا قضى ما استقرضه في مرضه أو نقد ثمن ما اشتراه فيه (فإذا قضيت)

أي ديون الصحة والديون المعروفة بالاسباب (وفضل شيء) عنها (كان)  
ذلك القاضل مبصروفا (فيمينا اقربه حال المرض) لأن اقراره في ذاته صحيح  
ولما رد في حق غرماء الصحة فإذا لم يبق لهم حق ظهرت صحته (وأن لم يكن

ديون في صحته جاز اقراره) لانه لم يتضح ابطال حق الغير (وكان المقر له  
أولى من الورثة) لأن قضاء الدين من الجوانح الاصلحة وحق الورثة يتعلق  
بالتركة بشرط الفراغ (واقرا المريض الوارثه) بين او حين (بباطل) لتعلق  
حق الورثة بماله في مرضه وفي تخصيص البعض به ابطال حق الباقيين

(الان يصدق فيه بقية الورثة) لان المانع تطلق حقهم في التركة فاذا صدقوه  
 زال المانع (ومن اقر لاجني في مرضه ثم قال هو ابني) وصدقته المقر له وكان  
 بحيث يولد لثله كما يأتي قريبا (ثبت نسبه) منه (ويطلق اقراره له) لان دعوة  
 النسب تستند الى وقت الطلق فتبين انه اقر لابنه فلا يصح (ولو اقر لاجنية  
 ثم تزوجها لم يبطل اقراره لها) لان الزوجية تقتصر على زمان الزوج فبقى  
 اقراره لاجنية (ومن طلق زوجته في مرضه ثلاثا) او اقل بسؤالها (ثم اقر  
 لها بدين ومات كوهني في العدة) فلها الاقل من الدين الذي اقر به (ومن  
 ميراثها منه) لانها مستحقة في ذلك الجواز ان يكون توذلا بالطلاق الى الصحيح  
 الاقرار فثبت باقل الامرين قيدنا بسؤالها ودوام عدتها لانه بغير سؤالها  
 يكون كالا فلم الميراث بالغ ما بلغ ويبطل الاقرار واذا انقضت عدتها قبل  
 موته ثبت اقراره ولا ميراث لها (ومن اقر بطلاق) بغير عن نفسه وبولد مثله  
 لثله وليس له) اي المطلاق (نسب معروف انه ابنه وصدقته الملام) في دعواه  
 (ثبت نسبه عنه وان كان) المقر (حر باطنا وبشارك) الملام المقر له (لورثة  
 في الميراث) لانه بثبوت نسبه صار كالمرورف النسب فيشاركهم بشرط كونه  
 يولد مثله لثله كيلا يكون مكذبا ظاهرا وان لا يكون معروف النسب لان معروف  
 للنسب يتمتع بثبوت من غيره وبشرط تصديقه لانه في يد نفسه اذا المستل في  
 غلام يعبر عن نفسه حتى لو كان صغيرا لا يعبر عن نفسه لم يعبر تصديقه  
 (ويجوز اقرار الرجل بالولد والوالدين والمولى) لانه اقرار بما يلزمه  
 وليس فيه تحميل للنسب على الغير (ويقبل اقرار المرأة بالوالدين والزوج  
 والمولى) لما بينا (ولا يقبل) اقرارها اذا كانت ذات زوج او مقدمة منه  
 (بالولد) لان فيه تحميل للنسب على الغير وهو الزوج لان النسب منه (الان  
 يصدقها الزوج) لان الحق له (او تشهد بولادتها) امرأة (قابلة) او غيرها  
 لان قول المرأة الواحدة في الولادة مقبول قال الاقطع فثبت الولادة بشهادتها  
 ويلحق النسب بالفراس اه قيدنا بذات الزوج او المقدمة منه لانها اذا لم تكن  
 كذلك صح مطلقا وكذا اذا كانت كذلك وادعت انه من غيره قال في الهداية  
 ولا بد من تصديق هؤلاء يعني للوالدين والولد والزوج والمولى والمرء  
 انهم في ايدي انفسهم فيوقوف نفاذ الاقرار على تصديقهم وقدمنا ان هذا

قوله ولو اقر لاجنية الى يعني نفذ ولزمه ثم  
 اذا تزوجها لا يبطل اقراره بتزويجها  
 خلافا للفرق والفرق انه سبب جديلا  
 قد يحتمل قيد بالافراد لانه لو اقر لها او  
 وهبها ثم تزوجها حية بطلت الوصية  
 والابنة لان كلامها تحلكت معان لما  
 بعد الموت وعلى وارثته قتل ولو  
 وهبها في المرض ثم تزوجها قبل الرجوع  
 كما في المتن وشرح

قوله ومن اقر بطلاق اي مجهول النسب  
 في ماله كذا او بطلها فيها وهو المهر  
 من مجهول النسب في كل موضع كذا في المنة  
 قوله انه ابنه اي لصلبه وقوله وصدقته الملام  
 في مدة حياته وهذا الوجه واللام يستدل  
 بقديقه في الصحيح كذا في المتن

قوله ويجوز اقرار الرجل بالولد والوالدين  
 هو لا اله الا الله لان في ايدي انفسهم  
 فان يصدقوه ثم بعد موته صدقوا على ذلك  
 في تصديقهم لبقاء النسب والعدّة بعد  
 الموت كذا في المتن



في غير الولد الذي لا يعبر عن نفسه لانه بمنزلة المتاع فلا يعتبر تصديقه  
 (ومن اقر بنسب من غير) هؤلاء المذكورين (الوالدين والولد) والزوج  
 والزوجة والمولى (مثل الاخ والم) والجد وابن الابن (لم يقبل اقراره في  
 النسب) وان صدقه المقر له لان فيه حل النسب على الغير (فان كان له) اى  
 المقر (وارث معروف) نسبه (قريب او بعيد فهو اول باليراث من المقر له)  
 لانه لما لم يثبت نسبه منه لم يراحم الوارث المعروف النسب (وان لم يكن له  
 وارث) معروف (استحق المقر له ميراثه) لان له ولاية التصرف في مال نفسه  
 عند عدم الوارث فيستحق جميع المال وان لم يثبت نسبه (ومن مات ابوه  
 فاقر باخ لم يثبت نسب اخيه) وان صدقه (و) لكنه (يشترك في الميراث)  
 لان اقراره تضمن شيئين حل النسب على الغير ولا ولاية له عليه فلا يثبت  
 والاشتراك في المال وله فيه ولاية فيثبت كتاب الاجارة الاجارة لغة  
 اسم للاجرة وهي كراء الاجير وقد آجره اذا اعطاه اجرة من بابي  
 طلب وضرب فهو آجر وذلك ماجور وتماه في الغرب واصطلاحاً عقد  
 على المنافع بموض (وتتخذ ساعة فساعة على حسب حدوث  
 المنفعة وانقيت العين مقام المنفعة في حق اضافة القصد اليها ليرتبط  
 الايجاب بالقبول ثم عمله يظهر في حق المنفعة (ولا يصح) الاجارة  
 (حتى تكون المنافع مطلومة والاجرة) ايضاً (مطلومة) لان الجهالة  
 في المفقود عليه وبذلك تفضي الى المنازعة بجهالة الثمن والثمن في المبيع  
 (و) كل (ما جاز ان يكون ثمناً) اى بدلاً (في البيع جاز ان يكون اجرة) في  
 الاجارة لان الاجرة ثمن المنفعة فيعتبر ثمن المبيع ولا ينعكس لجواز اجارة المنفعة  
 بالمنفعة اذا اختلفا كما يأتي (والمنافع تارة تصير مطلومة بالدة) اى ببيان  
 مدة الاستيجار (كما استيجار الدور) مدة مطلومة (للسكنى) واستيجار (الارضين  
 للزراعة) فيصح القصد على مدة مطلومة اى مدة كانت (اى طالت او قصرت  
 لان المدة اذا كانت مطلومة كان قدر المنفعة فيها معلوماً الا في الاوقاف فلا  
 تجوز الاجارة الطويلة في المختار كـ بلا يدعى المستأجر ملكها وهي ما  
 زاد على ثلاث سنين في الضياع وعلى سنة في غيرها وعلى هذا ارض البنين  
 جوهره (وتارة تصير) المنفعة (مطلومة بالعمل) اى ببيان العمل المفقود عليه

مطل  
في احكام الاجارة

مطل  
في حكم اجارة الاوقاف  
في الضياع وغيرها وارض  
البنين

(والتسمية كمن استأجر رجلا على صبغ ثوب او خياطته) وبين الثوب ولون الصبغ وجنس الخياطة (او استأجر دابة ليحمل عليها مقدارا معلوما) قدره وجنسه (او يركبها مسافة متنها) ببيان الوقت او الموضع فلو خلا عنهما فهي فاسدة بزاوية (ونارة نصير) المنفعة (مطلومة بالتصين) للمقود عليه (والاشارة) اليه (كمن استأجر رجلا لينقل له هذا الطعام الى موضع معلوم) لانه اذا اراد ما يتغله والموضع الذي يحمل اليه كانت المنفعة مطلومة (ويجوز استيجار الدور) جمع دار وهي مطلومة (والخوانيت) جمع حانوت وهي الدكان المدة (للكني وان لم يبين ما يعمل فيها) لان العمل المتعارف فيها السكنى فينصرف اليه (وله ان يعمل كل شيء) مما لا يضر بالبناء كما اشار اليه بقوله (الا الحداد والقصار والطحان) لان في ذلك ضررا ظاهرا لانه يوهن البناء ويضره ولا يملكه الا بالتسمية (ويجوز استيجار الاراضي للزراعة) لانها منفعة مقصودة معهوده فيها (و) لكن (لا يصح الخد حتى يسمى ما يزرع فيها) لان ما يزرع فيها متفاوت وبعضه يضر بالارض فلا بد من التصين كيلا تنفع المنازعة (او يقول على ان يزرع فيها ماشاء) لانه بالتفويض اليه ارتفعت الجهالة المفضية الى المنازعة (ويجوز استيجار الساحة) بالماء المهملة وهي الارض الخالية عن البناء والفراس (ليبنى عليها) بناء (او يفرس فيها نخلا او شجرا) لانها منفعة تقصد بالاراضي كالزراعة (فاذا انقضت مدة الاجارة زعم) اى المستأجر (ان يرفع البناء) الذى بناه (والفراس) الذى غرسه ان لم يرض المؤجر بتركها (ويسلمها) لصاحبها (فارغة) لانه لا نهاية لهما وفي ابقائهما اضرار بصاحب الارض بخلاف ما اذا انقضت المدة والزرع بقل حيث يترك باجر المثل الى ادراكه لان له نهاية مطلومة فامكن رطابة الجانبيين (الا ان يختار صاحب الارض ان يفرم له) اى للباني والفراس (فيمه ذلك) البناء والفراس (مقلوبا فيملكه) وهذا برضا صاحب البناء والفرس الا اذا كانت تنقص الارض بالقلم حينئذ يملكها بغير رضاه هداية (او يرضى بتركه على حاله فيكون البناء لهذا والارض لهذا) لان الحق له فله ان لا يستوفيه والرطبة كالشجر لانها لا نهاية لهما (ويجوز استيجار الدواب للركوب والحمل) لانها منفعة معهوده (فان اطلق الركوب) بان

فوق المراتب التي اذا اطلق ولم يقيد  
ركب ولا يصح فله ان يركب وليس  
بشئ وتعين اول ركب واول لا ين  
فان اركب اولين بنفسه او اركب  
والذين غير تعيين ذلك فلا يتقبل  
في تعيينه كما ذكر في علمه استاء  
الله دونه

يقول يركب من شئ وهو المراد بالاطلاق لانه يستأجر الدابة للركوب ويطلقه  
فانه لا يجوز كما في حكيون فضلا عن الذخيرة والمقتنى وشرح الطحاوي (جاز  
ان يركبها من شئ) عملا بالاطلاق ولكن اذا ركب بنفسه او اركب واحدا ليس له  
ان يركب غيره لانه تعيين مراد من الاصل والناس يتفاوتون في الركوب  
فصار كانه نص على كونه (وكذلك) الحكم (ان استأجر ثوبا للباس  
واطلق) المتفاوت الفاس في اللبس ايضا (فان) قيد بان (قال على ان يركبها  
فلان لو لم يفسر الثوب فلان) فيختلف (فان يركبها غيره او اللبس غيره) اي غير  
الشروط (كان ضاها ان جعلت) لان الناس يتفاوتون في الركوب واللبس فصح  
التعيين وليس له ان يتعداه ولا يخرجه لانه لا يجتمع مع الضمان (وكذلك  
كل ما يختلف باختلاف السهل) لما تقدم (واما العطار وما لا يختلف باختلاف  
السهل) فلا يقدر تعيينه (فانما بشرط) في العطار (مكتني واحد) يعينه  
(فله ان يركب غيره) لان التعيين غير مفيد لعدم التفاوت والذي يضر بالبناء  
خارج على ما تقدم (وان سمي) للاستأجر (نوبا) وخذرا يحمله على الدابة  
مثل ان يقول (لاجل عليها) بنجمة القفرة خطمة فله ان يحمل ما هو مثل  
الخطمة في الضربة كالقدس والماش لعدم الثقلات (او اقل) ضررا (كالشعر  
والسمسم) لكونه خيرا من الشروط (وليس له ان يحمل ما هو اضر من  
الخطمة كاللحم والحديد) لا لعدم الرضا به والاصل ان من استحق منفعة  
مقدرة بالعقد ما منوطا لها او منتظما لها دونها جاز له خوله تحت الاذن ولو اكثر  
لم يجوز لعدم دخوله تحت (وان استأجرها) اي الدابة (ليحمل عليها قطنا  
سما) لاني سمى اقداره (فليس له ان يحمل مثل وزنه حديدا) ونحوه لانه ربما  
يكون اضر على الدابة من الحديد يجتمع في موضع في ظهره والعطن ينسبط  
عليه (وان استأجرها) اي الدابة (ليركبها فاردي معه رجلا) بحيث يستمسك  
بنفذه والدابة تنطفي ذلك (فقطبت) الدابة (ضمن نصف قيمتها) لانها تلفت  
بركوبها مما وجد منها لا دون الاخر (ولا يعتبر بالشغل) لان الرجال  
لا تؤزن والدابة تعتبر بما جعل لها ركب الخفيف ويخفف عليها ركوب الثقيل  
فاخير عدد ركب ولم يبين الضامن لان المالك بالخيار في تضمين ايها الغنم  
ان ضمن الركب فلا رجوع له على ان رديف وان ضمن الرديف يرجع بما

ولم يله ان الا فلو اجرها باكثر مما  
استأجرها في رتبه قد با لفضل  
لانما سمي ان يركبها بخلاف  
بشيء ما استأجر وان يحمل فيها  
ملا كبناء كذا في الاشياء ولو اجرها  
من يركبها لم يحسن وان تحمل  
بالج ولا يتقبل الا في به يفتي  
من في الدابة

طلب  
الاحقر والافان  
لا يجتمعا

ضمن على المراكب لن كان مستأجرا منه والا لا ولم يتعرض لوجوب الاجر  
 والمقول في النهاية والمحيط انه يجب جميع الاجرا اذا جعلت بعد بلوغ المقصد  
 مع تضمين التصف لان الضمان ركوب غيره والا يجوز كونه موقفاً يكونها صلحت  
 لانها لو سلمت لا يلزمه غير المسمى كما في غايبة البيان وقيد بالارادة ان يكون  
 كالتابع لانه لو اقصاه في المخرج صلب فاصلا ولم يجب عليه شيء من الاجر  
 لانه لا يجمع الضمان كما في غايبة البيان وكذا لو جعله على طمسه لكونه بمنع  
 في محل واحد فيشقى على الدابة وان كانت تطبق حبلها كما في النهاية وقيد  
 بالرجل لانه لو ركبها وحمل عليها شيئاً ضمن بقدر الزيادة وهذا اذا لم يركب فوق  
 الحمل اما لو ركب فوق الحمل ضمن جميع القيمة كما ذكره خواهر زاده وقيدنا  
 بكونه يستملك بنفسه لان ما لا يستملك بنفسه بمنزلة المتاع يضمن بقدر ثقله  
 كما في الزيلعي وبكونها تطبق ذلك لانها اذا لم تطبق يضمن جميع القيمة وكيف  
 كافي النسخ (وان استأجرها ليحمل عليها مقبداً من الخطة) مثلاً (فحمل  
 اكثر منه) من جنسه (فطليت) الدابة (ضمن ما زاد الثقل) لانها عطيت بما  
 هو ما دون فيه وغير ما دون فيه والسبب الثقل فانهم حملوها الا اذا كان  
 حلاً لا تطبقه مثل تلك الدابة فيثبت يضمن كل قيمتها لعدم الاذن فيها اصلاً  
 لخروجه عن المتاد هداية قيدنا بانها من جنس المسمى لانه لو حمل جنساً غير  
 المسمى ضمن جميع القيمة كما في البحر (واذا كبح الدابة) اي جنبها اليه (بكلها  
 او ضربها) كبحاً وضرباً متعارفاً (فطليت ضمن عند اي حنيفة) لان الاذن  
 مفيد بشرط السلامة اذ يحقق السوق بدونهما واعاها لهما للبالغ فيتعقد بوصف  
 السلامة هداية وفي الجوهر هو عليه الفتوى وقال لا يضمن اذا فعل فعلاً متعارفاً لان  
 المتعارف مما يدخل تحت مطلق القدر فكان جليلاً بانهم فلا يضمنه قال في  
 التصحيح واعتمد قول الامام المحمدي والقسي لكن صرح الا سيجاني والروزي  
 ان قوله قياس وقولهما استحسان ايقيد بالكبح والضرب لا يدرى لا يضمن بالسوق  
 اتفاقاً وقيدنا بكونه متعارفاً لانه يغير المتعارف يضمن اتفاقاً (والا يجرى على  
 ضربين) اي نوعين (اجير مشترك واجير خاص مشترك من) يعمل لا لو احد  
 او لو احد من غير توقيت ومن احكامه انه (لا يستحق الاجرة حتى يهمل) المقود  
 عليه وذلك (كالصباغ والقصار) ونحوهما (والتابع امانة في يده ان هلك لم

مطلق  
 الاجر اقسام

على فتوحه المتأخرين  
في الاجابة المستمرة

بعض شيئا عند ابي حنيفة) وان شرط عليه الضمان لان شرط الضمان في  
الامانة مخالف لقضية الشرع فيكون باطلا كما في الذخيرة نقل عن الطحاوي  
(وقالا بضمنه) الامن شيئا غالب كالحريق الغالب والعدو والكابرو ونقل في التصحيح  
الا فتا بقول الامام عن عامة المغبرات قال واعتمده المحبوبي والسقي وبه جزم  
اصحاب النون فكان هو المذهب اه لكن قال في الدرر افني المتأخرون بالصالح  
على نصف القيمة وقيل ان كان الاجير مصلحا لا يضمن وان بخلافه يضمن وان  
مستور الحال يؤمر بالصالح عمادية قلت وهل يجبر عليه حرره في تنوير البصائر  
ثم كمن تمت مدته في وسط البحر او البرية تبقى الاجارة بالجبراه (وما تلف بماله  
كقهر بني الثوب من دقه وزلق الجمال وانقطاع الحبل الذي يشده المكارى  
الجل وغرق السفينة من مدها) اى اجرائها (مضمون) عليه لان المأذون  
فيه ما هو داخل تحت العقد وهو العمل الصالح فلم يكن الفساد ماذونا فيه  
فيكون مضمونا عليه (الا انه لا يضمن به بنى ادم ممن غرق في السفينة او سقط  
من الدابة) وان كان بسوقه او قوده لان ضمان الادمى لا يجبر بالعقد بل بالجناية  
وهذا ليس بجناية لكونه ماذونا فيه (واذا فسد الفصاد) باذن المفسود  
(او بزغ البراغ) اى السيطر باذن رب الدابة (ولم يتجاوز الموضع المتعار فلا  
ضمان عليه فيما عبط من ذلك) لانه لا يمكن الاحتراز عن السراية لانه يتنى  
على قوة الطباع وضغطها ولا يعرف ذلك بنفسه فلا يمكن تقييده بالسلامة فسقط  
اعتباره الا اذا جاوز المتعار فيضمن الزائد كله اذا لم يهلك واذا هلك ضمن  
نصف الدية لانه هلك بماذون فيه وغير ماذون فيه فيضمن بحسابه وهو  
النصف حتى ان الختان لو قطع الحشفة ورئى المقطوع تجب عليه دية كاملة  
لان الزائد هو الحشفة وهو عضو كامل فيجب دية كاملة وان مات يجب عليه  
نصف الدية وهي من الفرائب حيث يجب الاكثر بالبر والاقل بالهلاك درر  
عن الزبلى قيدنا القصد والبرغ بالاذن لانه لو بقير الاذن ضمن مطلقا  
(والاجير الخاص) ويسمى اجير وحده ايضا هو (الذى) يعمل لواحد عملا  
موقتا بالتخصيص ومن احكامه انه (يستحق الاجرة بتسليم نفسه في المدة)  
المعقود عليها (وان لم يعمل) وذلك (كن استنوجر شهر الخدمة او لرى  
الغنم) لان المعقود عليه تسليم نفسه لا عمله كالدار المستأجره للسكنى والاجر

بطل  
فيما يجب نصف الدية بالهلاك  
ودية كاملة في برية

بطل  
في الإيجار الخاص

مقابل بها فيستحقه ما لم يتبع من العمل مانع كمرض ومطر ونحوهما مما يمنع  
 يتمكن من العمل ثم الاجبر للخدمة او لرى الغنم انما يكون خاصا اذا شرط  
 عليه ان لا يخدم غيره ولا يري لغيره اود كر المدة اولا كان يستأجره شهرا  
 ليرى له غنما مسماة باجر معلوم فانه اجبر خاص باول الكلام وتماه في الدرر  
 وليس ان يعمل لغيره ولو عمل نقص من أجرته بقدر ما عمل فتاوى النوازل  
 (ولا ضمان على الاجير الخاص فيما تلف في يده) بان سرق منه او غصب  
 لانه امانة في يده لانه قبضه باذنه (ولا ما تلف من عمله) لعل المعتاد  
 كتخريق الثوب من دقه لان منافعه صارت مملوكة للمستأجر فاذا امره بالصرف  
 الى ملكه صح وصار تابا منابه فصار فطره متقولا اليه كانه فطره بنفسه قيدنا  
 العمل بالمعتاد لانه لو كان غير معتاد بان نعد الفساد ضمن كاللودع (والاجارة  
 تفسدها الشروط) المخالفة لمقتضى العقد (كما يفسد البيع) بذلك لان الاجارة  
 بمنزلة البيع لانها بيع النافع (ومن استأجر عبدا للخدمة) وهو مقيد ولم  
 يكن معروفا بالسفر (فليس له ان يسافر به الا ان يشترط ذلك) في عقد الاجارة لان  
 خدمة السفر اشق فلا تلزم الا بالتزامه قيدنا بكونه مقيدا لانه اذا كان مسافرا  
 له السفر به كما في الجوهرة وبكونه غير معروف بالسفر لانه اذا كان معروفا  
 بالسفر له السفر به لان المعروف كالشروط (ومن استأجر جلا ليعمل عليه  
 محملا) ولو غير معين (وراكين) معينين او يقول على ان اركب من اشياء  
 (الى مكة جاز) العقد استحسانا (وله الحمل المعتاد) لان المقصود هو  
 الراكب وهو معلوم والمحل تابع وما فيه من الجهالة ترتفع بالصرف الى المعتاد  
 ويحمل للعقد عليه جلا في ذمة المكاري والابل آلة وجهالة الآلة لا تفسد  
 (وان شاهد الجمال الحمل فهو اجود) لانه انني للجهالة (وان استأجر  
 بعيرا ليعمل عليه مقدارا من الزاد فاكل منه في الطريق جاز له ان يرد عوض  
 ما اكل) من زاد ونحوه لانه يستحق عليه جلا مسمى في جميع الطريق فله  
 ان يستوفيه (والاجرة لا تجب بالعقد) فلا يجب تسليمها به (و) انما تستحق  
 باحد معان ثلاثة اما بشرط التجهيل وقت العقد لانه شرط لازم (او بالتجهيل  
 من غير شرط) بان يعطيه حالا فانه يكون هو الواجب حتى لا يكون له الاسترداد  
 (او باستيفاء العقود عليه) لانها عقد معاوضة فاذا استوفى المنفعة استحق عليه

مطلوب  
 في وقت وجوب  
 الا جرح

البدل (ومن استأجر داراً) سنة مثلاً بقدر معلوم من غير بيان وقت الاستحقاق  
 (فللمؤجر ان يطالبه باجرة كل يوم) لانها منفعة مقصودة (الا ان يبين  
 وقت الاستحقاق بالعقد) لانه بمنزلة التأجيل (و) كذا (من استأجر بعيراً  
 الى مكة) بقدر معلوم (فللمالك ان يطالبه باجرة كل مرحلة) لان سير  
 كل مرحلة منفعة مقصودة وكان الامام اولا يقول لا يجب الاجر الا بعد  
 انقضاء المدة وانتهاء السفر لان المقود عليه جلة النافع في المدة فلا يتوزع  
 الاجر على اجزائها كما اذا كان المقود عليه العمل ووجه الرجوع اليه ان  
 القياس يقتضي استحقاق الاجرة ساعة فساعة ليتحقق المساواة الا ان المطالبة  
 في كل ساعة تفضي الى ان لا يتفرغ لغيره فيضرره بقدر بما ذكرنا هداية  
 (وليس للفحص والحياط) ونحوهما (ان يطالب بالاجرة) او بعضها (حتى  
 يفرغ من العمل) المقود عليه لان العمل في البعض غير منفع به فلا يستوجب  
 به الاجر (الا ان يشترط التجيل) لما مر ان الشرط فيه لازم (ومن استأجر  
 خباز الخبز له في بيته) اي بيت المستأجر (قفيز دقيق) مثلاً (بدرهم لم يستحق  
 الاجرة حتى يخرج الخبز من التنور) لان تمامه بالخراج فلو احترق او سقط من  
 يده قبل الخراج فلا اجر له لهلاك قبل التسليم وان اخرجته ثم احترق من  
 غير فعله فله الاجر ولا ضمان عليه هداية (ومن استأجر طبائخاً لطبخ له  
 طعاماً للوليمة فالعرف عليه) اي على الاجير لجران العرف بذلك (ومن استأجر  
 رجلاً لضرب له لبناً) بكسر الباء (لم يستحق الاجرة اذا اقامه) اي صار  
 لبناً (عند ابن حنيفة) لان العمل قد تم والتشريع عمل زائد كالنقل الا يرى  
 انه ينتفع به قبل التشريع بالنقل الى موضع العمل بخلاف ما قبل الاقامة لانه  
 طين منتشر هداية (وقالا لا يستحقها) اي الاجرة (حتى يشربه) اي  
 يركب بعضه على بعض لانه من تمام عمله اذ لا يؤمن الفساد قبله فصار كخراج الخبز  
 من التنور ولان الاجير هو الذي يتولاه عرفاً وهو المعتبر فيما لم ينص عليه قال  
 في التصحيح وقد اعتمد قول الامام المحبوبي والتسني وقال في العيون والفتاوى  
 على قولهما قلت كانه لا اتحاد العرف فيراعى ان اتحاداً (واذا قال الحياط  
 ان خطت هذا الثوب فارسيا فبدرهم وان خطته روميا فبدرهمين جاز)  
 الشرطان (واي العاملين عمل استحق الاجرة) المشروطة وكذا اذا خيره بين

ثلاثة اشياء وان خبره بين اربعة لم يجز اعتبارا بالبيع فانه اذا اشترى ثوبين على ان ياخذ ايها شاء جاز وكذا اذا خبره بين ثلاثة اثواب ولا يجوز في الاربعة فكذا في الاجارة نهاية (وان قال ان خطته اليوم فبدرهم وان خطته غدا فبنصف درهم فان خاطه اليوم فله درهم وان خاطه غدا) او بعده (فله اجر مثله عند ابي حنيفة) لان ذكر اليوم للتجيل بخلاف الغد فانه للتطبيق حقيقة واذا كان كذلك يجتمع في الغد تسميتان الوقت والعمل دون اليوم فيصح الاول ويجب المسمى في اليوم ويفسد الثاني ويجب اجر المثل كما في الهداية (ولا يتجاوز به نصف درهم) لانه هو المسمى في اليوم الثاني وقد رضي به وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد الشرطان جائزان وقال زفر الشرطان فاسدان قال في الصحيح واعتمد قول الامام في الخلافات للمذكرة المحبوبي والتسقي وصدر الشريعة وابو الفضل والموصلي (وان قال ان سكنت في هذه الدكان عطارا فبدرهم في الشهر وان سكنت حدادا فبدرهمين جاز) الشرطان (واي الامر ين فعل استحق المسمى فيه عند ابي حنيفة) لانه خبره بين عقدين صحيحين مختلفين فيصح كافي مسألة الرومية والفارسية (وقالا الاجارة فاسدة) لجهالة الاجرة لانه لا يعلم اي العملين يعمل وتقدم في الصحيح ان المعتد في الخلافات المذكورة قول الامام (ومن استأجر دارا كل شهر بدرهم فالعقد صحيح في شهر واحد) لكونه معلوما فاسد في بقية الشهور (لجهالتها والاصل ان كلمة كل اذا دخلت فيما لانهاية له ينصرف الى الواحد لتعذر العمل العموم فكان الشهر الواحد معلوما فصح العقد فيه فاذا تم كان لكل واحد منهما ان ينقض الاجارة لانتها مدة العقد الصحيح (الا ان يسمى جلة الشهور) جلة (معلومة) فيموز لزوال المانع لان المدة صارت معلومة (فان سكن ساعة من الشهر الثاني صح العقد فيه) اي الشهر الثاني (ولم يكن للموثر ان يخرج منه الى ان ينقض) الشهر (وكذلك) حكم (كل شهر يسكن في اوله) ساعة لانه تم العقد بتراضيهما بالسكن في الشهر الثاني الا ان الذي ذكره في الكتاب هو القياس وقد مال اليه بعض المشايخ وظاهر الرواية ان يبي الخيار لكل واحد منهما في الليلة الاولى من الشهر ويومها لان في اعتبار الاول بعض الحرج وفي الصحيح قال في الجوهره والتبيين هذا قول البعض اما ظاهر الرواية



لكل واحد منهما الخيار في الليلة الاولى من الشهر ويومها وبه يفتى قال القاضي  
 واليه اشار في ظاهر الرواية وعليه الفتوى اهـ (واذا استأجر دارا سنة بعشرة  
 دراهم) مثلا (جاز) وتقسط على الا شهر بالسوية (وان لم يسم قسط كل شهر  
 من الاجرة) لان المدة معلومة بدون التقسيم ثم يعتبر ابتداء المدة مما سمى وان  
 لم يسم فن وقت العقد ثم ان كان العقد حين يهل الهلال فشهروا السنة كلها  
 بالاهلة لانها الاصل وان كان في اثناء الشهر فالكل بالايام عند الامام وقال  
 محمد الشهر الاول بالايام والباقي بالاهلة وعن ابي يوسف روايتان (ويجوز  
 اخذ اجرة الحمام) لتعارف الناس ولم يعتبر الجهالة لاجاع المسلمين وقال النبي  
 صلى الله عليه وسلم ماراه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن هداية (والحمام  
 لما روى انه عليه الصلاة والسلام احتجم واعطى الحمام الاجر ولانه استجار على  
 عمل معلوم باجر معلوم هداية) ولا يجوز اخذ اجرة عصب التيس (اي ضرابه  
 ) (ولا يجوز الاستجار على) الطاعات مثل (الاذان والحج) والامامة وتعليم  
 القرآن والفقه قال في التصحيح وهذا جواب المتقدمين واجازة المتأخرون فقال  
 في الهداية وبعض مشايخنا استحسنوا الاستجار على تعليم القرآن وعليه  
 الفتوى واعتمد السني وقال في المحيط ولا يجوز الاستجار على الطاعات كتعليم  
 القرآن والفقه والامامة والحج عنه وبعض اصحابنا المتأخرين جوزوا ذلك  
 لكسل الناس ولحاجتهم وفي الذخيرة ومشايخ بلج جوزوا الاستجار لتعليم القرآن اذا  
 ضرب لذلك مدة واقترأ بوجوب المسمى واذا كان بدون ذكر المدة افتوا بوجوب  
 اجر المثل وكذا يفتى بجواز الاستجار على تعليم الفقه وقال صدر الشريعة  
 ولم يصح للعبادات كالاذان والاقامة وتعليم القرآن وفتى اليوم بصحتها اهـ  
 (و) لا على المعاصي مثل (الفناء والنوح) وكذا سائر الملاحى لانه استجار على  
 المعصية والمعصية لا تستحق بالعقد (ولا تجوز اجارة المشاع) الاصلى سواء كان  
 يقبل القسمة او لا (عند ابي حنيفة) لعدم القدرة على التسليم لان تسليم الشائع  
 وحده لا يتصور (الا من الشريك) لحدوث المنفعة كلها على ملكه فلا شوع  
 والاختلاف في النسبة لا يضر هداية وفي جامع الكرخي نص ابو حنيفة انه اذا  
 آجر بعض ملكه او آجر احد الشريكين نصيبه من اجني فهو فاسد سواء  
 فيما يقسم وما لا يقسم اهـ وكذا من احد الشريكين كما في العمادية (وقال اجارة

تقول ولا يجوز الا العبد نزول على الاذن  
 كذا اعطاء كرامة فانه حرام ويدخل فيه  
 كل يحمل كتمان وحمار ولا باس بغيره  
 حجا فانا كذا في الفقه

طلب  
 لا يجوز الاستجار على  
 الطاعات

تقول وفي الذخيرة الى الفتوى ما يليه على  
 جملة ان الاجارة كالقلم والامانة  
 والاذان ويجوز استجار على دفع  
 المسمى والا فاجرة المثل كذا في سبعة  
 لوجهين اية ويجوز به به يفتى وكذا  
 يجوز على دفع الى لوان المرسوم كذا  
 في الفقه

المشاع جائزة) لان له منفعة ولهذا يجب اجر المثل والتسليم يمكن بالنخلة او  
 بالتمهيئ فصار كما اذا اجر من شريكه او من رجلين قال في التصحيح وفي الفتاوى  
 الصغرى وثمة الفتاوى والحقائق الفتوى على قول ابي حنيفة واعتمده النسفي  
 والمجسوبي وصدر الشريعة قال في شرح الكتز وفي الغنى الفتوى في اجارة  
 المشاع على قولهما قلت هو شاذ مجهول القائل فلا يعارض ما ذكرناه قيدنا  
 الشيوع بالاصلي لان الشيوع الطارى لا يفسد اتفاقا وذلك كان اجر الكل  
 ثم فسخ في البعض او اجرا لواحد فأت احدهما او بالعكس (ويجوز استيجار  
 الظئر بالكسر والهز المرمضة (باجرة معلومة) لتعامل الناس بخلاف بقية  
 الحيوانات لعدم التعارف (ويجوز) ايضا (بطعامها وكسوتها) استحسانا  
 عند ابي حنيفة وقال لا يجوز لان الاجرة مجهولة وله ان الجهالة لا تقضى الى  
 المنازعة لان العادة التوسعة على الاظفار شفقة على الاولاد (وليس للستاجر  
 ان يمنع زوجها من وطئها) لان ذلك حقه (فان جلبت كان لهم) اى لاولياء  
 الصغير (ان يفسحوا الاجارة اذا خافوا على الصبي من لبنها) لان لبن الحامل  
 يفسد الصبي ولهذا كان لهم الفسخ اذا مرضت ايضا (وعليها) اى الظئر  
 (ان تصلى طعام الصبي) لان العمل عليها والحاصل انه يضرب فيما لا ينص  
 عليه العرف في مثل هذا الباب فاجرى عليه العرف من غسل ثياب الصبي  
 واصلاح الطعام وغير ذلك على الظئر هداية (وان ارضعه في المدة بلبن  
 شاة فلا اجر لها) لانها لم تات بالعمل المستحق عليها وهو الارضاع لان  
 ارضاعه بلبن الشاة ايجار وليس بارضاع فاختلف العمل فلم يجب الاجر كما في  
 الهداية (وكل صانع لعله اثر) بحيث يرى وبما ين (في العين) وذلك  
 (كالتقاصر والصباغ فله ان يحبس العين بعد الفراغ من عمله حتى يستوفي  
 الاجرة) المشروطة لان المعقود عليه وصف قائم في الثوب فله حق الحبس  
 لاستيفاء البدل كما في البيع ولو حبسه فضاغ لا ضمان عليه عند الامام لانه  
 غير متعدي في الحبس فبقى امانه كما كان عنده ولا اجر له لهلاك المعقود عليه قبل  
 التسليم (ومن ليس لعله اثر) في العين (فليس له ان يحبس العين) لاجل  
 الاجرة وذلك (كالجمال) على ظهر او دابة (والملاح) صاحب السفينة لان  
 المعقود عليه نفس العمل وهو غير قائم في العين فلا يتصور حبسه فليس له

قوله الظئر الخ سواء كانت مسلمة  
 او كافرة او فاجرة لكن في عتق  
 ارضاع العتق لان الرضاع يغير  
 الطباع كذا في الورق المتقى  
 قوله بطعامها الخ ولها الوسط  
 منها استحسانا اهـ

قوله وليس الاى الاولاد المستاجر فله  
 ان يمنع من وطئها وللزوجة ان  
 يفسخ الاجارة ان لم تكن برضاها  
 ان كان نكاحها ظاهرا او علنيا  
 بشرط اى درمستحق

قوله وعليها الاغسل الصبي وغسل  
 ثيابه من النجاسة لامي الدورن  
 وعليها اصلاح طعامه ودهنه  
 وليس عليها عتق شيء من ذلك  
 اهـ درمستحق

قوله وان ارضعه الا وطمع الطعام  
 اذا عذت به ولو عذت ذلك  
 فالاعتبار ليعينها او ليعتق  
 ولو برضاها فيعتق اولى اهـ در

ولاية الجنس وغسل الثوب نظير الجمل هداية قال في المجتبى اى لتطهيره  
لا تحسينه فليحفظ (واذا اشترط) المستأجر (على الصانع ان يعمل بنفسه  
فليس له) اى الصانع (ان يستعمل غيره) لانه لم يرض بعمل غيره (وان اطلق  
له العمل فله ان يستأجر من يعمله) لان المستحق عمل في ذمته ويمكن ايقاؤه  
بنفسه وبالا ستعانة بغيره بمنزلة ايفاء الدين والعادة جارية ان الصانع يعملون  
بانفسهم وباجرائهم (واذا اختلف الخياط وصاحب الثوب) في صفة الصنعة  
المستأجر عليها او في قدر الاجرة (فقال صاحب الثوب امرتك ان تعمله  
قباه) بالفتح (وقال الخياط) امرتنى ان اعمله (قيصا) مثلاً (او قال صاحب  
الثوب للصباغ امرتك ان تصبغه اجر فصبغته اصفر) وهو خلاف ما  
امرتك وقال الصباغ بل امرتنى بهذا الاصفر او قال صاحب الثوب الاجرة  
عشرة وقال الاجير عشرون (فالقول قول صاحب الثوب مع يمينه) لان  
الاذن مستفاد من جهته الا يرى انه لو انكر اصل الاذن كان القول قوله  
فكذا اذا انكر صفته لكن يحلف لانه انكر شيئاً لو اقر به لزمه هداية (واذا  
حلف بالخياط ضمان) لتصرفه في ملك الغير بغير اذنه لكن صاحب الثوب  
بالخيار ان شاء ضمه وان شاء اخذه واعطاه اجر مثله (واذا قال صاحب  
الثوب عملته لى بغير اجرة وقال الصانع) عملته (باجره) فالقول قول صاحب  
الثوب) ايضا (عند ابي حنيفة مع يمينه) لانه ينكر الضمان والصانع يدعيه  
والقول قول المنكر (وقال ابو يوسف ان كان) صاحب الثوب (حريفاً)  
اى مغاللاً (له) اى للصانع بان كان بينهما معاملة من اخذ واعطاه (فله  
الاجرة) لان سبق ما بينهما من المعاملة يمين جهة الطلب باجر جر يا على معقادهما  
هداية (وان لم يكن حريفاً) له (فلا اجرة له) وقال محمد ان كان الصانع معروفاً  
بهذه الصنعة باجرة) وقيام حله بها (فالقول قوله بانه عمله باجرة) عملاً بشهادة  
الظاهر قال في الصحيح ورجح دليل الامام في الهداية واجاب عن دليلهما  
واعتمده الامام المجبوبي والنسفي وصدر الشريعة وجعل خواهر زاده القنوي  
على قول محمد اه ونقله في الدر عن الزيلعي (والواجب في الاجارة الفاسدة  
اجز المثل لا يتجاوز به المسمى) لرضاهما به وينقص عنه لفساد التسمية وهذا  
لو الفساد للشرط فاسد او شيوع مع العلم بالتسمية وان لجهاالة المسمى او عدم

التسمية

اذا قدمت الاجارة  
وجبه اجر المثل

لو لم اجز المثل اى الوسط منه لا يزداد  
على المسمى ان كان المسمى معلوماً  
لا يثبت الا ما يبلغ لكن انما يجب  
ستيفاء التسمية انه در

التسمية اصلا او تسمية خر او خنزير وجب اجرا المثل بالعاما بلغ لعدم ما يرجع اليه (وان قبض المستأجر الدار فعليه الاجرة وان لم يسكنها) لان تسليم عين المنفعة لا يتصور فاقيم تسليم المحل مقامه اذ التمكن من الانتفاع يثبت به وهذا لو الاجارة صحيحة اما في الفاسدة فلا تجب الاجرة الا بحقيقة الانتفاع كما في العمادية (فان غصبها غاصب من يده سقطت الاجرة) لان تسليم المحل انما اقيم مقام تسليم المنفعة للتمكن من الانتفاع فاذا فات التمكن فالتسليم وانفسخ العقد فيسقط الاجر وان وجد النصب في بعض المدة يسقط بقدره اذ الانقاسخ في بعضها هداية (وان وجد) المستأجر (بها) اي الدار المستأجرة (عيا يضر بالسكنى) بحيث لا تفوت به المنفعة كترك تطيينها واصلاح منافعها (فله الفسخ) لان المفقود عليه النافع وانما توجد شيئا فشيئا فكان هذا عيا حادثا قبل القبض فيوجب الخيار كما في البيع ثم المستأجر اذا استوفى المنفعة فقد رضى بالعيب فلزمه جيع البدل كما في البيع وان ازال المؤجر العيب بطل خيار المستأجر لزال سببه (فان) فانت المنفعة بالكلية بان (خربت الدار) كلها (او انقطع شرب الضبعة) اي الارض كله (او انقطع الماء) جيعه (عن الرحا انقضت الاجارة) لان المفقود عليه قد فات قبل القبض فشابه فوت المبيع قبل القبض وموت العبد المستأجر ومن اصحابنا من قال ان العقد لا ينسخ لان المنافع فانت على وجه يتصور صودها فاشبهه الا باق في البيع هداية ومثله في شرح الاقطع ثم قال والصحيح هو الاول وتبعه في الجوهرة لكن عامة المشايخ على الثاني وهو الصحيح كما في الذخيرة والتارخانية والاختيار وغيرهم وفي الغاية للاتقاني فلا عن اجارات شمس الائمة اذا تهدمت الدار كلها فالصحيح انه لا تنسخ لكن سقط الاجر فسخ اولاً (واذا مات احد المتعاقدين) عقد الاجارة (وقد) كان (عقد الاجارة لنفسه انفسخت) الاجارة لانها لو بقيت تصير المنفعة المملوكة او الاجرة المملوكة لغير العاقد مستحقة بالعقد لانتقالها الى الوارث وهو لا يجوز درر (وان) كان (عقد هداية) بان كان وكلا او وصيا او متوليا (لم تنسخ) الاجارة لبقاء المستحق حتى لو مات المفقود له بطلت وتنسخ بموت احد المستأجرين او المؤجرين في حصته فقط وتبقى في حصه الحي (وبصح شرط

قول وان ازال الا اذا بني الدار المهدومة او ازال العيب سقط خيار ولزمه البدل اما اذا لم يخل العيب بالمنفعة كغور الفلام وسقوط حائط من الدار فلا يثبت به الخيار اصلا بخلاف المحل كخر المني وكما قضى بخيار عيب تنسخ بخيار روية وشهد قبلي اتفاقا والامام الثلاثة قلوبهم في اليوم الثالث فلا اجر للمؤجر اذا لم ينسخ بالمؤجر

قول انفسخت اي فسختها القاعى اريد ان المؤجر هو المبيع وهو لا يشترط حضور المؤجر في لان والماورى انه لا بد من حضوره كخر العطر

قول وان ازال الا اي احد من الاجر والمستأجر او من الاجرين او المستأجرين لانفساخ ساعة فاعية فتوقف على عايتها فلو مات احد الاجرين او المستأجرين انفسخ بخصه فقط دون الخى كخر الكاغ قول بان كان وكلا اي احد الوصيا ولا تنسخ بموته اذ لا مانا وكيلين للاجر والمستأجر كخر القهرستان

الخيار في الاجارة) لانه عقد معاوضة لا يلزم فيه القبض في المجلس فجاز  
 اشتراط الخيار كالبيع (وتفسخ الاجارة بالاعذار) الموجبة ضررا لم يستحق  
 بالعقد وذلك (كن استأجر دكانا في سوق لينجر فيه فذهب ماله) او طبخا  
 ليطبخ للوليمة فاخلمت منه الزوجة لان في المضي عليه الزام ضرر زائد لم  
 يستحق بالعقد (وكن أجرة دارا او دكانا ثم افلس ولزمته ديون) ببيان او  
 برهان وكان (لا يقدر على قضاها الا من عن ما أجرة فسح القاضي العقد)  
 بينهما (وباعها في الدين) أي لأجل قضاها وفي قوله فسح القاضي اشارة  
 الى انه يقتصر الى قضاء القاضي في النقص وهكذا ذكر في الزيادات في عذر  
 الدين وقال في الجامع الصغير وكل ما ذكرنا انه عذر فان الاجارة فيه تنقض  
 وهذا يدل على انه لا يحتاج فيه الى قضاء القاضي ومنهم من وفق وقال اذا  
 كان العذر ظاهرا لا يحتاج الى القضاء لظهور العذر وان كان غير ظاهر

كالدين يحتاج الى القضاء لظهور العذر هداية (وكن استأجر دابة لیسافر  
 عليها ثم بدله من السفر فهو عذر) لانه لو مضى على موجب العقد يلزمه  
 ضرر زائد لانه ربما يريد الحج فيفوت وقته او طلب غريم فيحضر او التجارة  
 فيفتقر (وان بدا للكارى من السفر فليس ذلك بعذر) لان خروجه غير  
 مستحق عليه ويمكنه ان يقعد ويبعث الدواب على يد ابيه ولو مرض  
 الموجر فقصه فكذا الجواب على رواية الاصل وروى الكرخي انه عذر لانه  
 لا يبرى عن ضرر فيدفع عنه عند الضرورة دون الاختيار هداية قال في  
 الدر وبالأولى يفتى في كتاب الشفعة الشفعة لغة الضم وشرعا تملك العقار  
 جبرا على المشتري بما قام عليه وهي (واجبة) أي ثابتة (للخليط) أي الشريك

(في نفس المبيع ثم) اذا لم يكن او كان وسلم ثبت (للخليط في حق المبيع  
 كالشرب) أي النصب من المساء (والطريق) الخاصين (ثم) اذا لم يكونا  
 او كانا وصلا ثبت (للمجار) الملاصق ولو بابه في سكة اخرى (وليس للشريك في  
 الطريق والشرب والجار شفعة مع الخليط) في نفس المبيع لان الاتصال  
 بالشركة اقوى لانه في كل جزء (فان سلم الخليط) في نفس المبيع (فالشفعة  
 للشريك في) حق المبيع من (الطريق) والشرب وليس للمجار شفعة معه لانه  
 شريك في المرافق (فان سلم) الشريك في حق المبيع (أخذها الجار) تقدما

### في بيان احكام الشفعة

قوله واجبة المراد بالوجوب الثبوت لا قائله  
 المستلزم وليس المراد به ما قاله الفقهاء  
 من انه الذي يقاوت ما ذكره وهذا لو ترك  
 الشفعة لا يقاوت عليه او المراد بالوجوب  
 طلب الموائمة الذي هو عبارة عن ترك  
 تنازع حق الطلب لا حقيقة الموائمة  
 الذي هو الاشهاد عن سماع البينين  
 والظاهر طلبه التقدير ان

طلب  
في الطريق الخاص  
والرب  
الخاص

للاخص فالأخص قيدنا الشرب والطريق بالخاصين لما في الهداية ثم لا بد  
ان يكون الطريق او الشرب خاصا حتى يستحق الشفعة بالشركة فالطريق  
الخاص ان لا يكون نافذا والشرب الخاص ان لا يكون تجري فيه السفن  
وما تجري فيه السفن فهو عام وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وعن أبي يوسف  
الخاص ان يكون نهر يسقي منه قراحتان او ثلاثة وما زاد على ذلك فهو عام  
فان كانت سكة غير نافذة يتشعب منها سكة غير نافذة وهي مستطيلة فيبعت  
دار في السفلى فلاهلها الشفعة خاصة دون اهل العليا وان يبت في العليا  
فلاهل السكتين ولو كان نهر صغير ياخذ منه نهر اصغر منه فهو على قياس  
الطريق اه لكن قال شيخنا وعامة المشايخ على ان الشركاء في النهر ان كانوا  
يحصون فصغير والا فكبير كافي الكفاية (والشفعة تجب بعقد البيع) اي بعده  
لانه هو السبب (وتستقر بالاشهاد) ولا بد من طلب الوائبة لانها حق ضعيف  
يطلب بالاعراض ولا بد من الاشهاد والطلب ليعلم بذلك رغبته فيه دون  
اعراضه عنه ولانه يحتاج الى اثبات طلبه عند القاضي ولا يمكنه الا بالاشهاد  
هداية (وتملك بالاخذ اذا سلمها المشتري) بالتراضي (او حكم بها حاكم) لان  
الملك للمشتري قد تم فلا تثقل الى الشفع الا بالتراضي او قضاء القاضي (واذا  
علم الشفع بالبيع) من المشتري او رسوله او عدل او عدد (اشهد في مجلسه  
ذلك على المطالبة) وهو طلب للوائبة والاشهاد فيه ليس بلازم وانما هو لتنفى  
التجاحد والتفديد بالمجلس اشارة الى ما اختاره الكرخي قال في الهداية اعلم  
ان الطلب على ثلاثة اوجه طلب اللوائبة وهو ان يطلبها كما علم حتى لو بلغه  
البيع ولم يطلب بطلت شفيعته حتى لو اخبر بكتاب والشفعة في اوله او في  
وسطه فقراء الكتاب الى آخره بطلت شفيعته وعلى هذا عامة المشايخ وهو رواية  
عن محمد وعنه ان له مجلس العلم والروايتان في النوادر والثانية اخذ الكرخي  
لانه لما ثبت له خيار التملك لا بد من زمان التامل كما في الخيرة اه قال في الحقايق  
والطلب على الفور هكذا روى عن أبي حنيفة وهو ظاهر المذهب وهو الصحيح  
تصحیح لكن ظاهر المتن وكافي الحاكم ان له مجلس العلم ولذا قال في الايضاح  
انه الاصح فتنبه (ثم ينهض منه) اي مجلسه بعد طلب اللوائبة (فيشهد على  
البائع ان كان البيع في يده) اي لم يسلم الى المشتري (او) يشهد (على المتاع)

طلب  
في السكة الغير النافذة

قوله اخذها الجار فمن له حذر على  
حايطها او شرك في حيزه عليه فهو  
جانب وان في نفس الجدار نفقة  
سدا في عامة نسخ الملتقى كانت  
المعبر به في عامة كتب المذهب  
اه الشركة في الجدار غير معتبرة  
اطلاعات الشركة في البناء الجرد  
بدونه الارض لا يستحق بها الشفعة  
فعم لو كان البناء والمكان الذي  
عليه البناء مشتركا بينهما كان ترك  
قوله بالاخذ الظاهر ان المراد بالاخذ  
القبول لان بقول تملك الشفع  
بمجرد الحكم قبلي الاخذ كما مر به في الروايات  
قوله وتملك الجار على عدد الدروس  
الشفعة لا على قدر الاسهام عندنا  
غلة فالثلاثة اه درسي

الطلب على ثلاثة  
اوجه

قوله وهو طلب اللوائبة اي المباداة  
والاشهاد فيه غير لازم بل الحاجة الجرد  
والصحيح صحة الطلب بما يفهم منه  
الطلب وهو راجع وان لم يكن  
عنده احد لئلا تقطع الشفعة  
ديانة او لتعفى من الحل عند  
الحاجة كما في النهاية اه درسي

قوله ان كان البيع في يده هذا مسمى  
عليه المصنف ولم يشرط في الاستلام  
كقوله المبيع في يده استلزاما قاسا على  
المشتري ومقتضى انه له الا شهادته  
عند العقد لولا ان الاقرب وقتيل يله  
الاتقيا في العقد انما يشترط اذا لم  
يقدر عليه عند البائع او المشتري اه

اي المشتري وان لم يكن ذايد لانه مالك (او عند العقار) لان الحق متعلق به  
 قيد الشهادة على البائع فيما اذا كان العقار في يده لانه اذا لم يكن ذايد لم يصح  
 الاشهاد عليه لخروجه عن ان يكون خصما اذ لا يده ولا ملك فصار كالاجني  
 وصورة هذا الطلب ان يقول ان فلانا اشترى هذه الدار وانا شفيعها وقد  
 كنت طلبت الشفعة واطلبها الان فاشهدوا على ذلك (فاذا فعل ذلك) المذكور  
 (استقرت شفيعته ولم تسقط) بعده (بالتأخير عند ابي حنيفة) وهو رواية عن  
 ابي يوسف لان الحق متى ثبت واستقر لا يسقط الا بالاسقاط وهو التصريح  
 بلسانه كما في سائر الحقوق وهو ظاهر المذهب وعليه الفتوى هداية قال في  
 العزمية وقد رأيت فتوى المولى ابي السعود على هذا القول (وقال محمد ان  
 تركها شهرا بعد الاشهاد) من غير عذر (بطلت شفيعته) لانه لو لم تسقط  
 بتأخير الخصومة ايدا يتضرر به المشتري لانه لا يمكنه انصرف حذر نقضه  
 من جهة الشفع فقد رناه بشهر لانه آجل وما دونه عاجل هداية قال في التصحيح  
 بعدما نقل عبارة الهداية من ان قول ابي حنيفة هو ظاهر المذهب وعليه  
 الفتوى قلت واعتمده النسفي كذلك لكن صاحب الهداية خالف هذا في  
 مخارات النوازل فقال وعن محمد اذا تركها شهرا بعد الاشهاد بطلت شفيعته  
 وهو قول زفر والفتوى على قوله اه قلت وقد وقع نظير ذلك للحسام الشهيد  
 فقال في الواقعات لا تبطل ايدا وبه ناخذ وقال في الصغرى والفتوى اليوم  
 على قولهما فيحصل على الرجوع الى هذا والله اعلم ثم نقل الافنابيه عن  
 قاضي خان والذخيرة وشيخ الاسلام والخلاصة والمحيط والاختيار والتممة  
 والتحفه والمحجوبي وصدر الشريعة اه وفي الجوهرية قال في المستصفي والفتوى  
 على قول محمد اه وفي الشرنبلالية عن البرهان انه اصح ما يفتى به ثم قال يعني انه  
 اصح من تصحيح الهداية والكافي وتمامه فيها وعزاء في القهستاني الى المشاهير  
 كالحيطة والخلاصة والمضمرات وغيرها ثم قال فقد اشكل ما في الهداية  
 والكافي اه وقال في شرح الجمع وفي الجامع الحائى والفتوى اليوم على قول  
 محمد لتغير احوال الناس في قصد الاضرار اه وقد سمعت ما مر عن الحسام  
 الشهيد من قوله والفتوى اليوم على قولهما وقال العلامة قاسم فيحصل على  
 الرجوع الى هذا وبه ظهران افنابيه بخلاف ظاهر الرواية لتغير الزمان فيترجم على

### طلب صورة الطلب

قول وصورة الى وهذا يسمى طلب  
 تغريب واشهاد وهو لا يسقط  
 بسمعة العقار ويحدد  
 قولك والمعتد في ان در

قولك ولم تخط الى اى مطلقا يند  
 اول اشهر او اكثر في ظاهر المذهب  
 وعليه الفتوى كما في الهداية والكافي  
 وقد مر صاحب الملتقى واضحا لثاني  
 فليحفظ

33

قوله واذا ملكه الخ اي ملكا تاما  
خز في بيع الوفاء وقوله يعض  
خز في الهبة وقوله مال خز في  
المال ونحوه

قولہ اویستاجی الخ و ذلک بان جمیل  
الذاد اجب لذلک اھی یکنہا  
قولہ و یعتق علما الی باب اشتق  
المولیٰ عنہ عداد الفلان ثم رجب  
فلان الذاد بلمبید ثم سلم العبد  
الذاد المولیٰ فلا شغفہ فذا اھی

ظاهر الرواية وان كان صحيحا ايضا كما هو مقرر (والشفعة واجبة في القمار)  
وما في حكمه كالعلو وان لم يكن طريقه في السفل لانه التحق بالقمار بماله من  
حق القرار درر (وان كان) القمار (عما لا يشتم) لوجود سببها وهو الاتصال  
في الملك والحكمة دفع ضرر سؤ الجوار وهو ينظم الثمين (ولا شفعة في)  
التقول مثل (العروض والسفن) لانها انما وجبت لدفع ضرر سؤ الجوار وهو  
على الدوام والملك المتقول لا يدوم حسب دوامه في القمار فلا يلحق به هداية  
ثم قال وفي بعض نسخ المختصر ولا شفعة في البناء والتخل اذا بيعت دون  
العرضة وهو صحيح مذكور في الاصل لانه لا قرار له فكان نقليا وهذا بخلاف  
العلو حيث يستحق بالشفعة ويستحق به الشفعة في السفل اذا لم يكن طريق  
العلو فيه لانه بماله من حق القرار التحق بالقمار قيد بما اذا لم يكن طريق  
العلو فيه لانه اذا كان طريق العلوفه يكون شريكا في الطريق (والسلم والذي  
في) استحقاق (الشفعة سواء) لانهما مستويان في السبب والحكمة فيستويان  
في الاستحقاق (واذا ملك القمار بعوض هو مال وجبت فيه الشفعة) لانه  
امكن مراعات شرط الشرع فيه وهو التملك بمثل ما تملك المشتري صورة  
او قيمة هداية وعبر بالملك دون البيع ليم الهبة بشرط العوض لانها مبادلة  
مال بمال ولما كان التعبير بالملك يعم الاعواض المالية وغيرها احتز عن  
الاعواض التي ليست بمال فقال (ولا شفعة في الدار) التي (يتزوج الرجل  
عليها او) الدار التي (يخالع المراه بها او يسأجر بها دارا) او غيرها (او يصلح  
بها عن دم عدا ويضيق عليها عبدا) لان الشفعة انما تجب في مبادلة المال  
بالمال وهذه الاعواض ليست بمال فاجاب الشفعة فيها خلاف الشرع  
وقلب الموضوع قيد الصلح من الدم بالعمد لان الخطأ عوضه مال فوجب فيه  
الشفعة (او يصلح عليها بانكار او سكوت) قال في الهداية هكذا ذكر في  
اكثر نسخ المختصر والصحيح عنها مكان عليها لانه اذا صالح عنها بانكار يزعم  
انها لم تزل عن ملكه وانما افدى يمينه (فان صالح عنها باقرار وجبت الشفعة)  
لانه معترف بالملك للدعي وانما استفاده بالصلح وهو مبادلة مالية اما اذا صالح  
عليها باقرار او سكوت او انكار وجبت الشفعة في جميع ذلك لانه اخذها  
عوضا عن حقه في زعمه اذا لم يكن من جنسه فيعامل برزعه هداية (واذا



تولى فادعى الشراء الى فان اعتل الشفع  
المشتري في الشفع فالحق له المشتري لان  
مكر وان برهنا فالبيعة للشفع  
عند الجبوتة للمشتري وما مر في  
المجلس

تقدم الشفع الى القاضي (ياخذ بالشفعة) (فادعى الشراء) للدار المشفوعة  
(وطلب الشفعة) اى اخذها بالشفعة (سأل القاضي المدعى عليه) عن  
مالكية الشفع لما يشفع به (فان اعترف بملكه الذى يشفع به) فيها (والا)  
اى وان لم يعترف له بملكه الذى يشفع به (كلفه) القاضي (اقامة البيعة)  
على ملكه لان ظاهر البعد لا يكتفى لاثبات الاستحقاق (فان عجز عن البيعة  
استخلف المشتري بالله ما تعلم انه مالك للذى ذكره مما يشفع به) لانه ادعى  
عليه معنى لو اقر به لزمه فهو استخلاف على ما في يد غيره فيخلف على العلم  
هداية (فان نكل) المشتري عن اليمين (اوقامت للشفع بيعة) ثبت ملكه الدار  
التي يشفع بها وثبت حق الشفعة فبعد ذلك (سأله القاضي) اى سال المدعى  
عليه ايضا (هل ابتاع) اى هل اشترى الدار المشفوعة (ام لا فان) اقر  
فيها وان (انكر الابتاع قيل للشفع اقم البيعة) على شرائه لان الشفعة  
لا تثبت الا بعد ثبوت البيع وثبوته بالحجة (فان عجز عنها استخلف المشتري بالله  
ما ابتاع) هذه الدار (او بالله ما يستحق على في هذه الدار شفعة من الوجه  
الذى ذكره) فيخلف على البتات لانه استخلف على فعل نفسه وما في يده اصاله  
وفي مثله يخلف على البتات هداية فان نكل عن اليمين او اقر او برهن  
الشفيع قضى بالشفعة ان لم ينكر المشتري طلب الشفع الشفعة فان انكر فالقول  
له بيمينه در عن ابن الكمال (وتجوز المنازعة في الشفعة وان لم يحضر الشفع  
الثنى الى مجلس القاضي) لانه لا ثمن له عليه قبل القضاء ولهذا لا يشترط تسليطه  
فكذا لا يشترط احضاره (واذا قضى القاضي له بالشفعة لزمه احضار الثمن)  
وهذا ظاهر رواية الاصل وعن محمد انه لا يقضى حتى يحضر الشفع الثمن وهو  
رواية الحسن عن ابي حنيفة هداية قال في التصحيح واعتمد ظاهر الرواية  
المصنفون واختاروه للقوى (والشفيع ان يرد الدار) المأخوذة بالشفعة (بختيار  
العيب و) خيار (الروية) لان الاخذ بالشفعة بمنزلة الشراء فثبت فيها الخياران  
كما في الشراء (وان احضر الشفع البايع والمبيع في يده) لم يسلمه  
للمشتري (فله) اى الشفع (ان يخاصمه) اى البايع (في الشفعة) لان البدله (و)  
لكن (لا يسمع القاضي البيعة حتى يحضر المشتري فيفسخ البيع بمشهد منه) اى  
المشتري لانه المالك (ويقضى بالشفعة على البايع) حتى يجب عليه تسليم الدار

ويجعل

ولو لزمه احضار الثمن لم يحضر  
بسم القاضي والمشتري فيس  
لدار لقبض ولا تبطل بشفعة  
تأخر الثمن بعد ما امر باده  
تاك هذا القضاء اه در معني

ولم يشفع الى ولو شرط المشتري  
رواية منه دون خيار الشرط  
لاجل قوله لا يشترط الشفعة  
مع كل الاحكام الا اذا  
لغروب العيب ودر معني  
ذلك لان الشفعة يقضيها  
بدرجول الى الشفع فيست  
الشفيع ما يثبت للمشتري اه  
سلا

قول العبد كذا في الدرر  
وتسلم المظان والقبض  
الذي يبيع المظان والقبض  
الذي يبيع المظان والقبض

(ويجمل المهددة عليه) أي على البايع عند الاستحقاق وهذا بخلاف ما إذا  
قبض المشتري المبيع فأخذه الشفع من يده حيث تكون المهددة عليه لأنه ثم ملكه  
بالقبض هداية (وإذا ترك الشفع الا شاهد حين علم) بالبيع (وهو يقدر على ذلك)  
الا شاهد بخلاف ما إذا أخذ على فداو كان في صلاة (بطلت شفعة) لأعراضه  
عن الطلب وهو انما يتحقق حالة الاختيار وهو عند القدرة (وكذلك ان اشهد  
في المجلس ولم يشهد على احد المتبايعين ولا عند العقار) كما مر (وان صالح من) حق  
(شفعة على عوض اخذه) او باعه اياه (بطلت الشفعة) لوجود الاعراض (ورود  
العوض) لبطلان الصلح والبيع لأنها مجرد حق التملك فلا يصح الاعتياض عنه  
لأنه رشوة (وإذا مات الشفع) بعد بيع المشفوع قبل القضاء بالشفعة (بطلت  
شفعته) لأنه بالموت يزول ملكه عن داره وينتسب الملك للوارث بعد البيع  
وقيام الملك من وقت البيع الى وقت القضاء بشرط فبطل بدونه قيد ناموته بما  
بعد البيع وقبل القضاء لأن البيع اذا كان بعد الموت ثبتت الشفعة  
للراثة ابتداء وان كان الموت بعدا لقضاء ولو قبل نقد الثمن  
فالبيع لازم لورثته (وان مات المشتري لم تسقط) الشفعة  
لأن الحق لا يبطل بموت من عليه كالا جل (وان باع الشفع ما) أي  
ملكه الذي (يشفع به) من غير خيار له (قبل ان يقضى له بالشفعة بطلت شفعة)  
لأن سبب الاخذ بها وهو الجوار قد زال قيدنا بعدم الخيار له لأنه لو باع بشرط  
الخيار له لا تبطل لبقاء السبب (ووكيل البايع اذا باع و) كان (هو الشفع فلا  
شفعة له) لأنه يسعى في نقض ما تم من جهته (ووكيل المشتري اذا ابتاع) أي  
اشترى لموكله (فله الشفعة) لأنه لا ينتقض شراؤه بالاخذ بها لأنها مثل الشراء  
(ومن باع بشرط الخيار) له (فلا شفعة للشفع) لأنه يمنع زوال الملك (فان اسقط)  
البائع (الخيار وجبت الشفعة) لزوال المانع عن الزوال ويشترط الطلب عند  
سقوط الخيار في الصحيح لأن البيع يصير سببا لزوال الملك عند ذلك هداية  
(وإذا اشترى بشرط الخيار) له (وجبت الشفعة) لأنه لا يمنع زوال الملك  
عن البايع بالاتفاق والشفعة تبني عليه كما مر (ومن ابتاع) أي اشترى (دارا  
شراء فاسدا فلا شفعة فيها) اما قبل القبض فلم يمتد زوال ملك البايع وبعد  
القبض لاحتمال الفسخ وحق الفسخ ثابت بالشرع لدفع الفساد وفي اثبات

قول وان اترك الان الا شاهد عند  
القبض هداية (وإذا ترك الشفع الا شاهد حين علم) بالبيع (وهو يقدر على ذلك)  
الا شاهد بخلاف ما إذا أخذ على فداو كان في صلاة (بطلت شفعة) لأعراضه  
عن الطلب وهو انما يتحقق حالة الاختيار وهو عند القدرة (وكذلك ان اشهد  
في المجلس ولم يشهد على احد المتبايعين ولا عند العقار) كما مر (وان صالح من) حق  
(شفعة على عوض اخذه) او باعه اياه (بطلت الشفعة) لوجود الاعراض (ورود  
العوض) لبطلان الصلح والبيع لأنها مجرد حق التملك فلا يصح الاعتياض عنه  
لأنه رشوة (وإذا مات الشفع) بعد بيع المشفوع قبل القضاء بالشفعة (بطلت  
شفعته) لأنه بالموت يزول ملكه عن داره وينتسب الملك للوارث بعد البيع  
وقيام الملك من وقت البيع الى وقت القضاء بشرط فبطل بدونه قيد ناموته بما  
بعد البيع وقبل القضاء لأن البيع اذا كان بعد الموت ثبتت الشفعة  
للراثة ابتداء وان كان الموت بعدا لقضاء ولو قبل نقد الثمن  
فالبيع لازم لورثته (وان مات المشتري لم تسقط) الشفعة  
لأن الحق لا يبطل بموت من عليه كالا جل (وان باع الشفع ما) أي  
ملكه الذي (يشفع به) من غير خيار له (قبل ان يقضى له بالشفعة بطلت شفعة)  
لأن سبب الاخذ بها وهو الجوار قد زال قيدنا بعدم الخيار له لأنه لو باع بشرط  
الخيار له لا تبطل لبقاء السبب (ووكيل البايع اذا باع و) كان (هو الشفع فلا  
شفعة له) لأنه يسعى في نقض ما تم من جهته (ووكيل المشتري اذا ابتاع) أي  
اشترى لموكله (فله الشفعة) لأنه لا ينتقض شراؤه بالاخذ بها لأنها مثل الشراء  
(ومن باع بشرط الخيار) له (فلا شفعة للشفع) لأنه يمنع زوال الملك (فان اسقط)  
البائع (الخيار وجبت الشفعة) لزوال المانع عن الزوال ويشترط الطلب عند  
سقوط الخيار في الصحيح لأن البيع يصير سببا لزوال الملك عند ذلك هداية  
(وإذا اشترى بشرط الخيار) له (وجبت الشفعة) لأنه لا يمنع زوال الملك  
عن البايع بالاتفاق والشفعة تبني عليه كما مر (ومن ابتاع) أي اشترى (دارا  
شراء فاسدا فلا شفعة فيها) اما قبل القبض فلم يمتد زوال ملك البايع وبعد  
القبض لاحتمال الفسخ وحق الفسخ ثابت بالشرع لدفع الفساد وفي اثبات

قول وان باع الى لان هذا دليل الاعراض اما  
اذا قال سلطت الشفعة قبل البيع او باع بتل  
البيع فلا تبطل لأنه ليس باعرا من

قول ووكيل البايع الى بان كان الشفع ووكيل  
البايع ووكيل المشتري بان وكل الشفع اجابا  
بالشراء في الاول لا شفعة له لأنه قد سعى  
في نقض ما تم من جهته (ووكيل المشتري اذا ابتاع) أي  
اشترى لموكله (فله الشفعة) لأنه لا ينتقض شراؤه بالاخذ بها لأنها مثل الشراء  
(ومن باع بشرط الخيار) له (فلا شفعة للشفع) لأنه يمنع زوال الملك (فان اسقط)  
البائع (الخيار وجبت الشفعة) لزوال المانع عن الزوال ويشترط الطلب عند  
سقوط الخيار في الصحيح لأن البيع يصير سببا لزوال الملك عند ذلك هداية  
(وإذا اشترى بشرط الخيار) له (وجبت الشفعة) لأنه لا يمنع زوال الملك  
عن البايع بالاتفاق والشفعة تبني عليه كما مر (ومن ابتاع) أي اشترى (دارا  
شراء فاسدا فلا شفعة فيها) اما قبل القبض فلم يمتد زوال ملك البايع وبعد  
القبض لاحتمال الفسخ وحق الفسخ ثابت بالشرع لدفع الفساد وفي اثبات

قول وجبت الا يعني لو باع بشرط الخيار للبائع  
فلا شفعة له لان الخيار مانع في وجه المبيع  
عن ملكه البايع فاذا اسقط الخيار معه  
ذلك ثبتت الطلابة من وقت اسقاط  
الخيار اتم من وقت صدور البيع فاختم  
في النهاية الاول وهو الصحيح لأن البيع قد  
واختار في الثانية الثاني لأن البيع هو الب

قوله فانه سقط الفسخ وسقوطه بالتصرف  
لا بالقول كما اذا باع او وهب او تصدق  
في غير سقط اتفاقا اما اذا باع او غرس  
فانه سقط عند الامام خلافا لما واما  
الخيار فانه سقط بالقول لان سقوط  
الفسخ حق الثمن وهو لا يثبت بالقول  
بل في حق الفعل كما في الفاتحة اهـ مثلا

قوله بقيمة الخمر التي قيمته عندهم لانه  
عند المسلم لا قيمة لها اهـ مثلا

حق الشفعة تقرير الفساد فلا يجوز ( فان سقط الفسخ ) بوجه من الوجوه  
( وجبت الشفعة ) لزوال المانع ( واذا اشترى ذمي ) من ذمي ( دارا بخمر  
او خنزير وشفيعها ذمي اخذها ) الشفيع ( بمثل الخمر وقيمة الخنزير ) لصحة  
هذا البيع فيما بينهم وحق الشفعة يعم المسلم والذمي والخمر لهم كالحل لنا  
والخنزير كالشاة قيدنا الشرا بكونه من ذمي لانه لو كان من مسلم كان البيع  
فاسدا فلا تثبت به الشفعة ( وان كان شفيعها مسلما اخذها بقيمة الخمر والخنزير )  
اما الخنزير فظاهر واما الخمر فلحق المسلم عن التصرف فيه فالتحقق بغير المثل  
( ولا شفعة في الهبة ) لانه ليست بمعاوضة مال بمال ( الا ان تكون بعوض  
مشروط ) لانه بيع انتهاء ولا بد من القبض من الجانبين وان لا يكون الموهوب  
ولا عوضه شايعا لانه هبة ابتداء كما سيجي ( واذا اختلف الشفيع والمشتري  
في ) مقدار ( الثمن فالقول قول المشتري ) لان الشفيع يدعي استحقاق الدار  
عليه عند نقد الاقل وهو ينكر والقول قول النكرمع يمينه ثم الشفيع بالخيار  
ان شاء اخذ بما قال المشتري وان شاء ترك وهذا اذا لم تقم للشفيع بينة فان  
اقام بينة قضى له بها ( فان اقام ) اي كل من الشفيع والمشتري ( البينة )  
على دعواه ( فالبينة ) المقبولة ( بينة الشفيع ) ايضا ( عند ابي حنيفة ومحمد )  
لان بينته ملزمة وبينته المشتري غير ملزمة والبيّنات للارزام وقال ابو يوسف  
البينة للمشتري لانها اكثر اثباتا قال في التصحيح ورجح دليلهما في الشروح  
واعتمد المحبوبي والتسني وابو الفضل الموصلي وصدر الشريعة ( واذا ادعى  
المشتري ثمننا وادعى البايع ) ثمننا ( اقل منه ) اي من الثمن الذي ادعاه المشتري  
( و ) كان البايع ( لم يقبض الثمن اخذها الشفيع بما قال البايع ) لان القول  
قوله في مقدار الثمن ما بقيت مطالبته ( وكان ذلك حطاً عن المشتري ) وهو  
يظهر في حق الشفيع كما يأتي قريبا ( وان كان ) البايع ( قبض الثمن  
اخذها ) الشفيع ( بما قال المشتري ) او ترك ( ولم يلتفت الى قول البايع ) لانه  
لما استوفى الثمن انتهى حكم العقد وخرج هو من بين وصار كالاجنبي وبقي  
الاختلاف بين الشفيع والمشتري وقد مر ( واذا حط البائع عن المشتري بعض  
الثمن سقط ذلك ) المحطوط ( عن الشفيع ) لان حط البعض يلحق باصل العقد  
فيظهر في حق الشفيع لان الثمن ما بقي وكذا اذا حط بعد ما اخذها الشفيع

بالثمن يحط عن الشفع حتى يرجع عليه بذلك القدر هداية (وان حط) البايع  
 عن المشتري (جميع الثمن لم يسقط عن الشفع) منه شيء لان حط الكل لا يلحق  
 باصل العقد لعدم بقاء ما يكون ثمنا كما مر في البيع (واذا زاد المشتري البايع  
 في الثمن لم يلزم) تلك (الزيادة الشفع) لان في اعتبار الزيادة ضررا بالشفع  
 لا استحقاقه الاخذ بما دونها بخلاف الحط لان فيه منفعة ونظير الزيادة اذا  
 جدد العقد باكثر من الثمن الاول لم يلزم الشفع حتى كان له ان يأخذها بالثمن  
 الاول هداية (واذا اجتمع الشفعة) وتساووا في سبب الاستحقاق (فالشفعة  
 بينهم على عدد رؤوسهم) لا ستوائهم في سبب الاستحقاق فيستون في الاستحقاق  
 ولذا لو انفرد واحد منهم استحق كل الشفعة (ولا يعتبر اختلاف الاملاك)  
 بالزيادة والنقصان ولو اسقط البعض حقه ولو للبعض فهي للباقيين ولو كان  
 البعض غائبا يقضى بها بين الحضور لان الغائب لعلة لا يطلب وان قضى  
 للحاضر ثم حضر الغائب يقضى له باستحقاقه فلو سلم الحاضر بعد ما قضى  
 له بالجميع لا يأخذ القادم الا النصف لان قضاء القاضي بالكل للحاضر قطع  
 حق الغائب عن النصف بخلاف ما قبل القضاء هداية (ومن اشترى دارا  
 بعرض) اي بشيء من ذوات القيم (اخذها الشفع بغيره) لانه من ذوات  
 القيم (وان اشترىها بمكيل او موزون) او عددي متقارب (اخذها بميله)  
 لانها من ذوات الامثال (وان باع عقارا بعقار) وكان شفيعهما واحدا  
 (اخذ الشفع كل واحد منهما) اي العقارين (بقيمة الآخر) لانه بدله وهو  
 من ذوات القيم فآخذ بغيره وان اختلف شفيعهما يأخذ شفع كل منهما ماله فيه  
 الشفعة بقيمة الآخر (واذا بلغ الشفع انها) اي الدار (بيعت بالف) مثلا  
 (فسلم ثم علم انها بيعت باقل) مما بلغه (او بخطئة او شعير) او نحوهما من  
 المثليات ولو (قيمتها) اي الخطئة او الشعير (الف او اكثر فتسليمه باطل وله  
 الشفعة) لانه انما سلم لاستكثار الثمن او لتعذر الجنس الذي بلغه بخلاف ما  
 اذا علم انها بيعت بعرض قيمته الف او اكثر لان الواجب فيه القيمة وهي دراهم  
 او دنانير هداية (وان بان انها بيعت بدنانير قيمتها الف) او اكثر (فلا شفعة له)  
 لان الجنس متحد في حق الثمنية (واذا قيل له ان المشتري فلان فسلم ثم علم انه  
 غيره فله الشفعة) لتفاوت الجوار ولو علم ان المشتري هو مع غيره فله ان يأخذ

فصيب غيره لان التسليم لم يوجد في حقه ولو بلفظه شراء التصف فلم ثم ظهر  
 شراء الجميع فله الشفعة لان التسليم لضرر الشركة ولا شركة وفي عكسه لاشفعة  
 في ظاهر الرواية لان التسليم في الكل تسليم في ابعاضه هداية (ومن اشترى  
 دارا لغيره فهو الخصم) للشفيع (في الشفعة) لانه هو العاقد والاخذ بالشفعة  
 من حقوق العقد فيتوجه عليه (الا ان يسلمها الى الموكل) لانه لم يبق له بد  
 ولا ملك فيكون الخصم هو الموكل (واذا باع دارا لامقعد اذراع) مثلا في  
 (في طول الحد الذي يلي الشفع فلا شفعة له) في البيع لا تقطاع الجوار وهذه  
 حيلة وكذا قوله (وان ابتاع) اي اشترى منها سهما بثمن ثم ابتاع بقيتها  
 فالشفعة للجار في السهم الاول فقط (دون الثاني) لان المشتري صار شريكا  
 في السهم الثاني فكان اول من الجار وكذا قوله (واذا ابتاعها بثمن) ضعف  
 قيمتها مثلا (ثم دفع اليه ثوبا) عوضا (عنه) بقدر قيمتها (فالشفعة) تكون  
 (بالبثمن) المنهي في البيع (دون الثوب) المدفوع عوضا عنه لانه عقد آخر قال  
 في الهداية وهذه الحيلة نعم الجوار والشركة فيباع باضعاف قيمته ويعطى بها  
 ثوب بقدر قيمته الا انه اذا استحققت الشفوعة يبق كل الثمن على مشتري الثوب  
 لتباعد البيع الثاني فيتضرره والاوجه ان يباع بالدراهم الثمن دينار حتى اذا  
 استحق الشفوع يبطل الصرف فيجب الدينار لا غيره (ولا تترك الحيلة في  
 اسقاط الشفعة) قبل ثبوتها (عند ابى يوسف) لانه منع عن اثبات الحق فلا  
 يعد ضررا وقيد في السراجية بما اذا كان الجار غير محتاج اليه (وتكره عند محمد)  
 لانها انما وجبت لدفع الضرر ولو ابحنا الحيلة ما دفعناه وقيدنا بما قبل ثبوتها لانه  
 بعد ثبوتها مكروه اتفاقا كما في الوقعات وفي الصحيح قيل الاختلاف قبل البيع اما  
 بعده فهو مكروه بالاجماع وظاهر الهداية اختيار قول ابى يوسف وقد صرح به  
 قاضي خان فقال والمشاخ في حيلة الاستبراء والركاه اخذوا بقول محمد وفي الشفعة  
 يقول ابى يوسف اه (واذا ابى المشتري) فيما اشتراه (او غرس ثم قضى للشفيع بالشفعة  
 فهو) اي الشفع (بالخيار ان شاء اخذها بالبثمن وقيمة البناء والفرس مقلوبا)  
 اي مستحق القلع (وان شاء اكلف المشتري قلعه) لانه وضعه في محل تعلق به حق  
 مؤكدا لغيره من غير تسليط من جهته (واذا اخذها الشفع) بالشفعة (فبني)  
 بها (وغرس ثم استحق رجعا) الشفع على المشتري ان اخذ منه ا والبائع على

ولا تترك الحيلة في اسقاط  
 الشفعة

ما مر (بالتن) لانه تبين انه اخذه بغير حق (ولا يرجع ببيعة البناء والفرس)  
 على احد بخلاف المشتري فانه مغرور من جهة البائع ومسلط عليه ولا غرور  
 ولا تسليط في حق الشفيع من المشتري لانه مجبور عليه هدايه (واذا انهدمت  
 الدار) في يد المشتري (او احترق بناؤها او جف شجر البستان) وكان ذلك  
 (بغير فعل احد فالشفيع بالخيار ان شاء اخذها بجميع الثمن) لان البناء والفرس  
 تابع حتى دخلا في البيع من غير ذكر فلا يقابلها شيء من الثمن ما لم يصير  
 مقصودا ولهذا يبيعها مريحة بكل الثمن في هذه الصورة بخلاف ما اذا غرق  
 نصف الارض حيث يأخذ الباقي بمحضته لان الفاتئ بعض الاصل هدايه  
 (وان شاء ترك) لان له ان يتمتع عن التملك (وان نقض المشتري البناء قيل  
 للشفيع) انت بالخيار (ان شئت فخذ العرصة) اي ارض الدار (بمحضتها) من  
 الثمن (وان شئت فدع) لانه صار مفصولا بالاتلاف فيقابلها شيء من الثمن  
 بخلاف الاول لان الهلاك باقفة سماوية (وليس له) اي الشفيع (ان يأخذ  
 النقض) بالكسر اي النقوض لانه صار مفصولا فلم يبق تبعا (ومن اتباع)  
 اي اشترى (ارضاً وعلى محلها ثم اخذها الشفيع بثمنها) حال في الهداية  
 ومعناه اذا ذكر الثمن في البيع لانه لا يدخل من غير ذكر وهذا الذي ذكره  
 استحسان وفي القياس لا يأخذه لانه ليس يتبع الا يرى انه لا يدخل في البيع  
 من غير ذكر فاشبه الناح في الدار وجه الاستحسان انه باعتبار الاتصال  
 صار تبعا للعقار كالبنا في الدار وما كان مركباً فيه فيأخذه الشفيع اه (فان  
 جزءه المشتري سقط عن الشفيع حصته) لدخوله في البيع مقصودا (واذا قضى  
 للشفيع بالدار ولم يكن رآها) قبل (فله خيار الرؤية) وان كان المشتري قد رآها  
 (و) كذا (ان وجد بها عيباً) لم يطلع عليه (فله ان يردّها به وان كان  
 المشتري شرط البراءة منه) لان الاخذ بالشفعة بمنزلة الشرافيت به الخياران  
 كما في الشراء ولا يسقط بشرط البراءة من المشتري ولا يرويه لانه ليس بنائب  
 عنه فلا يملك اسقاطه هدايه (واذا ابتاع) المشتري (بثمن مؤجل فالشفيع  
 بالخيار ان شاء اخذها بثمن حال وان شاء صبر) عن الاخذ بعد استقرارها  
 بالشهاد (حتى ينقضي الاجل ثم يأخذها) وليس له ان يأخذها في الحال  
 بثن مؤجل لانه انما ثبت بالشرط ولا شرط منه وليس الرضا به في حق

المشتري رضا به حق الشفع لفاوت الناس (واذا اقسام الشركاء العفار)  
المشرك بينهم (فلا شفعة لجارهم بالشفعة) لانها ليست بمعاوضة مطلقا ولان  
الشريك اولى من الجار (واذا اشترى دارا فسلم الشفع ثم ردها المشتري

بختيار رؤية او بختيار شرط) مطلقا خلافا لما في الدرر (او بعيب بقضاء قاض  
فلا شفعة للشفع) لانه فسخ من كل وجه فعاد لتقديم ملكه والشفعة في انشاء  
التعد ولا فرق في هذا بين القبض وعدمه هدايه (وان ردها) بالعيب هدايه  
(بغير قبضه او تقايلا) البيع (فللشفع الشفعة) لانه فسخ في حقها لولايتها  
على انفسهما وقد قصد الفسخ وهو بيع جديد في حق ثالث لوجود حق  
البيع وهو مبادلة المال بالمال بالتراضي والشفيع ثالث ومراة الرد بالعيب بعد  
القبض لانه قبله فسخ من الاصل وان كان بغير قضاء على ما عرف هدايه  
(\* كتاب الشركة \*) الشركة لغة الخلطة وشرعا كما في القهستاني عن

قول علي العيني زاد في التوقيير او الدين فلو  
رفع المديون لاحد من شركائه الاخر وحيلة  
ان طلب المديون قدر حصته وموحيه  
الدين حصته وذاد القهستاني او حفظا  
ان لقب بفتح فوا اني واد بينها فانها  
شركة كان في الحفظ اه

مطل  
في بيان الشركة  
قول المخلطه اي خلط المالين  
وتطلق على العقد ايضا وشريها  
كما ذكره والمالك المسمى الشري  
قريبا من اللغوي فسمي بذلك  
تدريفا اه

قول شركه املاك الاضافة فيه بمعنى  
انها اي اختصاص احد بالآخر بسبب  
ملك اه

قول شركه عقود اي الشركة القابلة  
للوالة الواقعة بسبب العقد

قول باي سبب الخ فالجري كالولاية والاختيار  
والشراء وسواها كان دفعة او متعاقبا وقول  
او ملكاها بالاستيلاء اي على حال الخيري  
او وصيته اه

قول وما واحد الى الالة يجوز بيع نصيب  
احدهم من شركته في جميع العقود وكذا  
من اجني غير نصيبه الا في الخلط  
تختص وشيخ وبنو وشيخ وزرع شركة  
وكذا الوباي بنتا مينا او خمسة من بيت  
معدن فذلك شركه ابطال ولو انهم  
الشركه قاب احداهم العارخ فاه  
احتمل القصة لا يجيب وقسم والاين  
لجم اجمع ليس جرح ولا يجيب الشركه  
على الطاع الا في ولاية وصي وناظ  
وضروته فقدر قسمة كذا في الاشياء

المضمرة اختصاص اثنين او اكثر بمحل واحد وهي (على ضربين شركة  
املاك وشركة عقود فشركة الاملاك) هي (العين) التي (برئها رجلان)  
فاكثر (او يشتريانها) او نصل اليها باي سبب كان جبريا كان او اختياريا كما  
اذا انتهب ارجلان عينا او ملكاها بالاستيلاء او اختلط مالهما من غير صنع  
او بخلطهما خلطا يمنع التميز رأسا او الا يخرج وحكمها ان كلا منهما اجني  
في حصة الاخر (فلا يجوز لاحدهما ان يتصرف في نصيب الاخر الا باذنه)

كما في الاجانب كما صرح بذلك بقوله (وكل واحد منهما في نصيب الاخر  
كالاجني) في الامتناع عن التصرف الا بوكالة او ولاية لعدم تضمنها الوكالة

(والضرب الثاني شركة العقود) وهي الحاصلة بسبب العقد ورخصتها

الايجاب والقبول وشرطها ان يكون التصرف العقود عليه قابلا للوكالة

ليكون ما يستفاد بالتصرف مشتركا بينهما (وهي) اي شركة العقود (على

اربعة اوجه مفاوضة وعنان) بالكسر وتفتح (وشركة وجوه وشركة

الصنائع فاما) الاولى وهي (شركة المفاوضة فهي ان يشترك الرجلان)

مثلا (فيسنويان في مالهما وتصرفهما ودينهما) لانها شركة عامة في

جميع التجارات يفوض كل منهما امر الشركة الى صاحبه على الاطلاق اذ

هي من المساواة قال قائلهم لا يصلح الناس فوضي لاسراة لهم اي متساوين

ولابد من تحقيق المساواة ابتداء وانتهاء وذلك في المال والمراد به ما يصح  
الشركة فيه ولا يعتبر التفاضل فيما لا يصح فيه الشركة وكذا في التصرف  
لأنه لو ملك أحدهما تصرفا لا يملكه الآخر فالتساوى وكتذا في  
الدين لفوات التساوى في التصرف بفواته (فيموز بين الحرين المسلمين)  
او الذميين (البالغين) لتحقيق التساوى (ولا يجوز بين الحر والمملوك) ولو  
مكتبا او ماذونا (ولا بين الصبي والبالغ) لعدم التساوى لأن الحر البالغ  
يملك التصرف والكفالة والمملوك لا يملك واحدا منهما الا باذن المولى  
والصبي لا يملك الكفالة مطلقا ولا التصرف الا باذن المولى (ولا بين المسلم  
والكافر) وهذا عند أبي حنيفة ومحمد لأن الذي يملك من التصرف ما  
لا يملكه المسلم وقال أبو يوسف يجوز للتساوى بينهما في الوكالة والكفالة  
ولا معتبر بزيادة يملكها أحدهما كالمفاوضة بين شافعي المذهب والحنفي  
فانها جائزة ويتفاوتان في التصرف في متروك التسمية الا أنه بكرة لأن  
الذي لا يهتدى الى الجائر من العقود قال في التصحيح والمعتد قولهما عند  
الكل كما نطقت به الصفات للفتوى وغيرها اه ولا يجوز بين العبدین ولا  
الصبيين ولا المكاتبين لانعدام الكفالة وفي كل موضع لم تصح المفاوضة لفقد  
شرطه ولا يشترط ذلك في الضمان كان حنانا لاستجماع شرائط الضمان  
هدايه (وتنقذ على الوكالة والكفالة) فالوكالة لتحقيق المقصود وهو  
الشركة والكفالة لتحقيق المساواة فيما هو من موجبات التجارة وهو  
توجه المطالبة نحوهما ولا تصح الا بلفظ المفاوضة وأن لم يعرفا مضاهي  
سراج أو بيان مقتضياتها لأن العبر هو المعنى (وما يشترطه كل واحد منهما)  
اي المتفاوضين (يكون على الشركة) لأن مقتضى العقد المساواة وكل واحد  
منهما قائم مقام صاحبه في التصرف فكان شراء أحدهما كشراهما الا  
ما استثناء بقوله (الا طعام اهله وكسوتهم) وطعامه وكسوته ونحو ذلك من  
حوائج الاصلية استهسانا لأنه مستثنى بدلالة الحال للضرورة فان الحاجة  
الراتبة معلومة الوقوع ولا يمكن ايجابه على صاحبه ولا الصرف من ماله  
ولا بد من الشراء فيخص به ضرورة والبائع مطالبة ايها شاء بشئ ذلك  
فالشترى بالاصالة والاخر بالكفالة ويرجع الكفيل على المشتري (وما يلزم



كل واحد منهما من الديون بدلا عما يصح به الاشتراك) كالبيع والشراء  
والاستيجار والاستقراض (فالاخرضا من له) تحقيقا للمساواة قيد بما يصح  
فيه الاشتراك لاجرا نحو دين الجناية والنكاح والخلع والتفقة فان الآخر  
فيه ليس بضامن (فان ورث احدهما مالا) مما (يصح فيه الشركة) مما ياتي  
(او وهب له ووصل الى يده) اى الوارث والموهوب له وانما لم يشترط الفعل لانه  
معطوف باو فيشترط قبض كل كما في شرح الطحاوى والنظم وقاضى خان  
والمستصنى والتنف وغيرها قهستانى (بطلت المفاوضة) لغوات المساواة بقاء  
وهى شرط كالابتداء (وصارت الشركة عانا) للامكان فان المساواة ليست  
بشرط فيها (ولا تنعقد الشركة) اعم من ان تكون مفاوضة او عانا (الا  
بالدراهم) اى الفضة المضروبة (والدينار) اى الذهب المضروب لانها اثمان  
الاشياء ولا تتعين بالعقود فيصير المشتري مشتريا بامثالهما فى الذمة والمشتري  
ضامن لما فى ذمته فيصير الربح المقصود له لانه ربح ما ضمنه كل فى الجوهره  
والشريك يشتري للشركة فالضمان عليها والربح لها فما يستحقه كل واحد  
منهما من الربح ربح ما ضمن بخلاف العروض فانها ميثقات فاذا بيعت  
وتفاضل الثمنان فما يستحقه احدهما من الزيادة فى مال صاحبه ربح ما لم  
يملك ولم يضمن (والفلوس النافقة) لانها تروج رواج الاثمان فالتحقق  
بها قال فى الصحيح لم يذكر المصنف فى هذا خلافا وكذلك الحاكم الشهيد  
فى الكافى وذكر الكرخى الجواز على قولهما وقال فى البايع واما الفلوس  
ان كانت نافقة فكذلك عند محمد وقال ابو حنيفة لانصح الشركة بالفلوس  
وهو المشهور وروى الحسن عن ابى حنيفة وابى يوسف ان الشركة  
بالفلوس جائزة وابو يوسف مع ابى حنيفة فى بعض النسخ وفى بعضها مع محمد  
وقال الاسيبغابى فى مبسوطه الصحيح ان عقد الشركة يجوز على قول الكل  
لانها صارت ثمنا بالاصطلاح واعتمده المحبوبي والنسفى وابو الفضل الموصلى  
وصدر الشريعة (ولا يجوز) الشركة (بما سوى ذلك) المذكور (الا ان  
يتعامل الناس بها كالنبر) اى الذهب الغير المضروب (والنفقة) اى الفضة  
الغير المضروبة (فتصح الشركة فيهما) للتعامل فى كل بلدة جرى التعامل  
بالبايعة بالنبر والنفقة فهى كالنقود لا تتعين بالنقود وتصح الشركة فيه ونزل

التعامل باستعماله ثمة منزلة الضرب المخصوص وفي كل بلدة لم يجر التعامل بها  
 فهي كالعروض تتعين في العقود ولا تصح به الشركة درر عن الكافي (واذا  
 اراد) اي الشريكان (الشركة بالعروض باع كل واحد منهما) قال في  
 الجوهره صوابه احدهما (نصف ماله بنصف مال الآخر) فيصيران شريكي  
 ملك حتى لا يجوز لاحدهما ان يتصرف في نصيب الآخر (ثم) اذا (عقد  
 الشركة) صار شريكي عقد حتى جاز لكل منهما ان يتصرف في نصيب  
 صاحبه وهذا ان تساويا قيمة وان تفاوتا باع صاحب الاقل بقدر ما ثبت به  
 الشركة (واما شركة العنان فتعقد على الوكالة) لانها من ضروريات  
 التصرف (دون الكفالة) لانها ليست من ضرورياته وانقادها في المفاوضة  
 لاقتضاء اللفظ التساوي بخلاف العنان (ويصح التفاضل في المال) مع التساوي  
 في الربح لانها لا تقتضي المساواة (و) كذا (يصح) العكس وهو (ان يتساويا  
 في المال ويتفاضلا في الربح) لان الربح كما يستحق بالمال يستحق بالعمل كما في  
 المضاربة وقد يكون احدهما احدث واكثر عملا واخرى فلا يرضى  
 بالمساواة فست الحاجة الى التفاضل (ويجوز ان يعقدها كل واحد منهما)  
 اي شريكي العنان (بعض ماله دون بعض) لان المساواة في المال ليست  
 بشرط فيها (ولا تصح) شركة العنان (الابنا بينا) قريبا (ان المفاوضة  
 تصح به) وهي الاثمان (ويجوز ان يشتركا) مع اختلاف جنس ماليهما  
 (و) ذلك بان يكون (من جهة احدهما دنانير ومن جهة الآخر دراهم) وكذا  
 مع اختلاف الوصف بان يكون من احدهما دراهم وبعض ومن الآخر سود  
 لانها وان كانا جنسين فقد اجري عليهما التعامل حكم الجنس الواحد كما في  
 كثير من الاحكام فكان العقد عليهما كالعقد على الجنس الواحد (وما اشتراه  
 كل واحد منهما للشركة طوبى بثمنه دون الآخر) لما مر انها تتضمن الوكالة  
 دون الكفالة والوكيل هو الاصل في الحضور (ثم يرجع) الشريك (على  
 شريكه بحصته منه) ان ادى من ماله لانه وكيل من جهته في حصته فاذا  
 نقد من ماله رجع عليه (واذا هلك مال الشركة) جميعه (او احد المالكين قبل  
 ان يشتريا شيئا بطلت الشركة) لانها تعينت بهذين المالكين فاذا هلكا فانت  
 المحل وبهلاك احدهما بطل في الهالك لعدمه وفي الآخر لان صاحبه لم يرض

طلب  
 في شركة العنان

ان يعطيه شيئا من ربح ماله (وان اشترى احدهما بماله وهلك) بعده (مال  
 الآخر قبل الشراء فالمشترى) بالقسم (بينهما على ما شرطا) لان الملك حين  
 وقع وقع مشتركا بينهما لقيام الشركة وقت الشراء فلا يتغير الحكم بهلاك  
 المال الاخر بعد ذلك قال في التصحيح والشركة شركة عقد حتى ان  
 ايهما باع جاز بيعه وقال الحسن بن زياد شركة املاك والمعمد قول محمد  
 علي مامشي عليه في البسوط اه (ويرجع) الشريك (على شريكه بحصته  
 من ثمنه) لانه اشترى حصته بالوكالة ونقد المال من مال نفسه (وبحوز  
 الشركة وان لم يخلط المالكين) لان الشركة مستندة الى العقد دون المال  
 فلم يكن الخلط شرطا هداية لكن الهالك قبل الخلط بعد العقد على  
 صاحبه سواء هلك في يده او يد الآخر وبعد الخلط عليهما (ولانصح  
 الشركة اذا شرطا لاحدهما دراهم مائة من الربح) لانه شرط يوجب  
 انقطاع الشركة فعسى لا يخرج الا قدر المسمى واذا لم تصح كان الربح  
 بقدر الملك حتى لو كان المال نصفين وشرط الربح اثلاثا فالشرط باطل  
 ويكون الربح نصفين ولكل واحد من المتفاوضين وشريكي العنان ان  
 يبضع المال اى يدفعه بضاعة وهو ان يدفع الناع الى الغير ليعيه ويرد ثمنه  
 وربحه لانه معاد في عقد الشركة (ويدفعة مضاربة) لانها دون الشركة  
 فتضمنها وعن ابي حنيفة انه ليس له ذلك لانه نوع شركة والاول اصح  
 وهو رواية الاصل هداية (ويوكل من يتصرف فيه) لان التوكيل بالبيع  
 والشراء من توابع التجارة والشركة انمقدت للتجارة وكذا انه ان يودع  
 ويغير لانه معاد ولا بد له من بيع بالنقد والتسليم الا ان ينهاء عنها  
 (ويده) اى الشريك (في المال يد امانة) فلو هلك بلا عمد لم يضمنه  
 (واما شركة الصنائع) وتسمى التقبل والاعمال ولا بد ان (فالخياطان  
 والصباطان) مثلا او خياط وصباغ (يشتركان على ان يتقبلا الاعمال ويكون  
 الكسب) الحاصل (بينهما فيحوز ذلك) لان المقصود منه التحصيل وهو  
 ممكن بالتوكيل لانه لما كان وكبلا في النصف اصيلا في النصف تحققت  
 الشركة في المال المستفاد ولا يشترط فيه اتحاد العمل والمكان ولو شرطا  
 العمل نصفين والمال اثلاثا جاز لان ما يأخذه ليس بربح بل بدل عمل فصيح

طلب  
 في شركة الصنائع

تقومه وتعامه في الهدايه (وما يتقبله كل واحد منهما من العمل يلزمه ويلزم  
شريكه) حتى ان كل واحد منهما يطالب بالعمل ويطالب بالاجر ويرى الدافع  
بالدفع اليه وهذا ظاهر في المفاوضة وفي غيرها استحسان هدايه (فان عمل  
احدهما دون الآخر فالكسب بينهما نصفان) ان كان الشرط كذلك والا  
فكما شرطا (واما شركة الوجوه) سميت بذلك لانه لا يشتري الا من له  
وجاهة عند الناس (فارجلان يشتركان ولا مال لهما على ان يشتريا نوعا  
او اكثر (بوجوههما) نسبة (وبيعا) لما حصل بالبيع يدفعان منه عن ما  
اشتريا وما بقي بينهما (فصح الشركة على هذا) النوال (وكل واحد منهما  
وكيل الآخر فيما يشتريه) لان التصرف على الغير لا يجوز الا بوكالة او ولاية  
ولا ولاية فتعين الاولى (فان شرطا ان المشتري بينهما نصفان فالرجح  
كذلك) بحسب الملك (ولا يجوز ان يتفاضلا فيه) اى الرجح مع التساوى  
في الملك لان الرجح في شركة الوجوه بالضمان والضمان بقدر الملك في المشتري  
فكان الرجح الزائد عليه رجح مالم يضمن فلا يصح اشتراطه (وان شرطا  
ان يكون المشتري بينهما اثلاثا فالرجح كذلك) لما قلناه (ولا تجوز الشركة  
في) تحصيل الاشياء المباحة مثل (الاختطاب والاحتشاش والاصطياد)  
وكل مباح لان الشركة متضمنة معنى الوكالة والتوكيل في اخذ المباح باطل  
لان امر الموكل به غير صحيح والوكيل يملكه بغير امره فلا يصلح نائباً عنه  
(وما اصطاده كل واحد منهما او احتطبه) او احتششه (فهو له دون  
صاحبه) ثبوت الملك في المباح بالاخذ فان اخذاه معا فهو بينهما نصفان  
لاستوائهما في سبب الاستحقاق وان اخذه احدهما واطانة الآخر بان حيلة  
معه او حرسه له فللمعين اجر مثله لا يجاوز به نصف ثمن ذلك عند ابي  
حنيفة وابى يوسف وعند محمد بالغ ما بلغ (واذا اشتركا واحدهما بفعل)  
مثلا (وللاخر رواية) وهى الزادة من ثلاثة جلود واصلها بغير السقاء  
لانه يروى الماء اى يحمله مغرب (يستقى عليها الماء والكسب بينهما لم  
نصح الشركة) لانفادها على احراز المباح وهو الماء (والكسب) الحاصل  
(كله للذى استقى) لانه بدل مملكته بالاحراز (وعليه مثل اجر الرواية ان  
كان) (الستقى) (صاحب البغل وان كان) (الستقى) (صاحب الرواية فعليه

مطل  
في شركة الوجوه

اجر مثل البغل) لاستيقانه منافع ملك الغير وهو البغل او الرواية بعقد فاسد  
 فيلزمه اجره (وكل شركة فاسدة فالربح فيها على قدر المال ويبطل  
 شرط التفاضل) لان الربح تابع للمال كالبيع ولم يعدل عنه الا عند صحة  
 التسمية ولم تصح الشركة فلم تصح التسمية (واذا مات احد الشريكين  
 اوارثه ولحق بدار الحرب) وحكم بلحقه لانه بمنزلة الموت (بطلت الشركة)  
 لانها تتضمن الوكالة ولا بد منها لتحقيق الشركة والوكالة تبطل بالموت  
 وكذا بالاتفاق مرئدا (واذا بطلت الوكالة بطلت الشركة ولا فرق بين  
 ما اذا علم الشريك بموته وردته اولم يعلم لانه عزل حكمي بخلاف ما اذا  
 فسح احد الشريكين الشركة حيث يتوقف على علم الآخر لانه عزل  
 قصدي قيدنا بالحكم بلحقه لانه اذا رجع مسلما قبل ان يقضى بلحقه لم  
 تبطل الشركة (وليس لواحد من الشريكين ان يؤدي زكاة مال الآخر  
 الاباذنه) لانه ليس من جنس التجارة (فان اذن كل واحد منهما لصاحبه  
 ان يؤدي) عنه (زكاته فادى كل واحد منهما) على التعاقب (فالثاني  
 ضامن) لادائه غير المأمور به لانه مأمور باداء الزكاة والمؤدي لم يقع زكاة  
 فصار مخالفا فيضمن سواء (علم باداء الاول اولم يعلم) لانه معزول حكمي  
 لغوات المحل وذا لا يخلف بالعلم والجهل كالوكيل يبيع المبد اذا اعتقه  
 الموكل وهذا عند ابي حنيفة وقال لا يضمن اذا لم يعلم قال في الصحيح  
 ورجح في الاسرار دليل الامام واعتمده المحبوبي والنسفي وغيرهما اه قيدنا  
 بان الاداء على التعاقب لانه لو اديا معا اوجهل ضمن كل نصيب صاحبه  
 وتقاصا او رجع بالزيادة (كتاب المضاربة) اوردها بعد الشركة لانها  
 كالقدمة للمضاربة لاشتمالها عليها (المضاربة) لغة مشتقة من الضرب  
 في الارض سمي به لان المضارب يستحق الربح بسعيه وعمله وشرطا (عقد)  
 بايجاب وقبول (على الشركة) في الربح (يعمل من احد الشريكين) وعمل  
 من الآخر كما في بعض النسخ ولا مضاربة بدون ذلك لانها بشرط الربح  
 رب المال بضاعه والمضارب قرضا واذا كان المال منهما تكون شركة عقد  
 وهي مشروعة للحاجة اليها فان الناس بين غنى بالمال غبي عن التصرف  
 فيه وبين مهتد في التصرف صفر اليد عنه فست الحاجة الى شرع هذا

طلب  
 في احكام المضاربة

قوله وما الزاعل ان المضاربة  
 على حصة احوال فاذا اخذ فهو  
 مودع واذا تصرف فهو وكيل واذا  
 ربح فهو شريك واذا اقتصد  
 فهو اجير واذا خالف فهو  
 ضامن فهذه احكام المضاربة  
 اه

النوع من التصرف ليتنظم مصلحة النبي والذي والفقيه والغني وبعث النبي صلى الله عليه وسلم والناس يباشرونه فقرهم عليه وتعاملت به الصحابة رضي الله تعالى عنهم هداية وركنهما العقد وحكمها ابداع اولا وتوكيل عند عمله وغضب ان خالف واجارة فاسدة ان فسدت فله اجر عمله بلا زيادة على الشروط وشروط صححتها غير واحد منها ما عبر عنه بقوله (ولا يصح المضاربة الا بالمال الذي بينا ان الشركة تصح به) وقد تقدم بيانه ولو دفع اليه عرضا وقال بعه واعمل مضاربة بئنه أو اقض ما لي على فلان واعمل به مضاربة جاز لانه عقد يقبل الاضافة من حيث انه توكيل ولا مانع من الصحة بخلاف ما اذا قال اعمل بالدين الذي عندك حيث لا يصح وتعامه في الهداية ومنها قوله (ومن شرطها ان يكون الربح) الشروط (بينهما مشاعا) بحيث (لا يستحق احدهما منه) اى الربح (دراهم مسماة) لان ذلك يقطع الشركة بينهما لاحتمال ان لا يحصل من الربح الا قدر ما شرطه لهما كما مر ومنها قوله (ولا بد ان يكون المال مسلما الى المضارب) ليمتكن من التصرف (و) منها ان يكون (لا يدرب المال فيه) بان لا بشرط عمل رب المال لانه يمنع خلوص يد المضارب ومنها كون رأس المال معلوما بالتسمية او الاشارة اليه (فاذا صححة المضاربة) باستيفاء شرائطها وكانت (مطلقة) غير مقيدة بزمان او مكان او نوع (جاز للمضارب ان يشتري ويبيع) بقدر ونسبة متعارفة (ويسافر) برا وبحرا (ويضع ويوكل) ويودع ويرهن ويرهن ويؤجر ويستأجر ويحيل ويحتال لاطلاق العقد والمقصود منه الاسترباح ولا يتحصل الا بالتجارة فيتنظم العقد صنوف التجارة وما هو من صنيع التجار والمذكور كله من صنيع التجار (وليس له) اى المضارب (ان يدفع المال مضاربة) لان الشيء لا يتضمن مثله (الا) بالتخصيص عايه مثل (ان ياذن له رب المال) به او التفويض المطلق اليه بان يقول له اعمل برأيك ولا يملك الاقراض ولا الاستدانة وان قيل له اعمل برأيك مالم ينص عليهما (وان خص له رب المال التصرف في بلد بعينه او في سلعة بعينها لم يجز له) اى المضارب (ان يتجاوز ذلك) المعين لان المضاربة تقبل التقييد لانها توكيل وفي التخصيص فائدة فيقتصر فان اشترى غير المعين او في غير البلد المعين كان ضامنا للمال وكان المشتري له وله ربحه وان خرج للمال لبلد

مطلوب  
في حكمها وشروط صححتها

قوله الا بالمال الذي بينا ان الشركة تصح به  
والقولون انما فقه وتجوز في المعنى  
بان دفع اليه عينا الى المضارب وتقال  
معه وتصرف فيه فاذا ابلع وقهر فيكون  
عقد المضاربة منعقد اعلا الدراهم او غا  
الدنانير اذ ابلع بالدنانير اهـ مثله

قوله مطلق فلو قيدها بمنته او تصرف  
او تعامل بان قال اعمل فلانا لا تجوز  
اهـ

غير المعين ثم رده الى البلد المعين قبل ان يشتري برئ من الضمان ورجع المال مضاربة على حاله لبقائه في يده بالعقد السابق وكذا لو هادى البعض اختيارا للجزء بالكل (وكذلك ان وقت للمضاربة مدة بعينها بجاز) التقييد (وبطل العقد بمضيها) لان الحكم الموقت ينتهي بمضي الوقت (وليس للمضارب ان يشتري لرب المال ولا ابنته ولا من يعتق عليه) اى على رب المال لان عقد المضاربة موضع لتحصيل الربح وهو انما يكون بشراء ما يمكن بيعه وهذا ليس كذلك (فان اشتراهم كان مشتريا لنفسه دون المضاربة) لان الشراء متى وجد نقادا على المشتري نفذ عليه كالتوكيل بالشراء اذا خالف (وان كان في المال ربح نقلي) اى المضارب (ان يشتري من يعتق عليه) لانه يعتق عليه نصيبه ويفسد نصيب رب المال (فان اشتراهم ضمن مال المضاربة) لانه يصير مشتريا لنفسه فيضمن بالنقد من مال المضاربة (وان لم يكن في المال ربح جاز ان يشتريهم) لانه لا مانع من التصرف اذ لا شركة فيه ليعتق عليه (فان زادت قيمهم) بعد الشراء (عنت نصيبه منهم) ملكه بعض قريبه (ولم يضمن رب المال شيئا) لانه لا صنع من جهته في زيادة القيمة ولا في ملكه الزيادة لان هذا شيء ثبت من طريق الحكم فصار كما اذا ورثه مع غيره (وسعى المفق لرب المال في قيمة نصيبه) اى رب المال (منه) اى المفق لاحتباس ماله عنده (واذا دفع المضارب المال) لاخر (مضاربة ولم يأذن له رب المال في ذلك لم يضمن) المضارب الاول (بالدفع) الى المضارب الثاني (ولا تصرف المضارب الثاني) من غير ان يربح بل (حتى يربح) لانه ما لم يربح بمنزلة الوكيل والمضارب التوكيل (فاذا ربح) للمضارب الثاني (ضمن المضارب الاول المال لرب المال) قال في الهداية وهذا رواية الحسن عن ابي حنيفة وقالا اذا عمل به ضمن ربح او لم يربح وهو ظاهر الرواية قال الاسيحياني قال صاحب الكتاب ضمن المضارب الاول والمشهور من المذهب ان رب المال بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني في قولهم جميعا له نصيب (واذا دفع) رب المال (اليه) الثاني (مضاربة بالنصف واذن له ان يدفعها) الى غيره (مضاربة فدفعها) المضارب الى غيره (بالثالث) جاز لوجود الاذن من المالك (فان كان رب المال قال له) في اشتراط الربح (على ان مارزق الله تعالى) او ما كان من

فضل فهو (ينشأ نصفان فرب المال نصف الربح) عملا بشرطه (وللمضارب  
 الثاني ثلث الربح) لانه المشروط له (الاول) الباقي وهو (السدس)  
 لان رب المال شرط لنفسه نصف جميع ما رزق الله تعالى فلم يبق للاول الا  
 النصف فينصرف تصرفه الى نصيبه وقد جعل من ذلك بقدر ثلث الجميع  
 للثاني فيأخذه فلم يبق للاول الا السدس (وان كان قال) رب المال للمضارب  
 الاول (على ان ما رزقك الله تعالى) اى حصل لك من الربح فهو (ينشأ  
 نصفان فللمضارب الثاني الثلث) لما مر (وما يبق) وهو الثلثان (بين رب المال  
 والمضارب الاول نصفان) لانه فوض اليه التصرف وجعل لنفسه نصف  
 ما رزق الاول وقد رزق الاول الثلثين فيكون بينهما (فان) كان (قال على  
 ان ما رزق الله تعالى فلي نصفه) او ما كان من فضل فيسبى ويترك نصفان  
 (فدفع المال الى اخر مضاربة بالنصف فللثاني نصف الربح) لانه المشروط له  
 (ورب المال النصف ولا شئ للمضارب الاول) لانه شرط للثاني النصف  
 فيستحقه وقد جعل رب المال لنفسه نصف مطلق الربح فلم يبق للاول شئ (فان)  
 كان (شرط) المضارب الاول (للمضارب الثاني ثلثي الربح فرب المال نصف  
 الربح) لما مر (وللمضارب الثاني) الباقي وهو (نصف الربح) ويضمن المضارب  
 الاول للمضارب الثاني سدس الربح) اى مثله (من ماله) لانه شرط للثاني  
 شئ هو مستحق رب المال فلم ينفذ في حقه لما فيه من الابطال والتسمية في نفسها  
 صحيحة فيلزم الوفاء باداء المثل (واذا مات رب المال او المضارب بطلت  
 المضاربة) لانها توكل على ما مر وموت الموكل او الوكيل يبطل الوكالة  
 (وان ارتد رب المال عن الاسلام) والعياذ بالله تعالى (اولحق بدار الحرب)  
 وحكم بلحوقه (بطلت المضاربة) ايضا لزال ملكه وانتقله لورثته فكان  
 كالموت وما لم يحكم بلحوقه فهي موقوفة فان رجع مسلما لم تبطل قيد رب  
 المال لانه لو كان المضارب هو المرتد فالمضاربة على حالها لان صبارته صحيحة  
 ولا توقف في ملك رب المال (وان عزل رب المال المضارب) عن المضاربة  
 (ولم يعلم) المضارب (بعزله) اى عزل نفسه (حتى اشترى وباع فتصرفه  
 الصادر قبل العلم (جاز) لانه وكيل من جهته وعزل الوكيل قصدا يتوقف  
 على علمه (وان علم بعزله والمال عروض) هو هنا ما كان خلاف جنس رأس



المال فالدراهم والدنانير هنا جنسان ( فله ان يبيعها ولا يتمتع العزل من ذلك )  
 البيع لان له حقا في الربح ولا يظهر ذلك الا بالتعد فثبت له حق البيع ليطهر  
 ذلك ( ثم لا يجوز ) له ( ان يشتري بئنها شيئا آخر ) لان العزل انما لم يعمل والمال  
 عروض ضرورة معرفة راس المال وقد اندفعت بصيرورته نقدا فعمل العزل  
 ( وان عزله ورأس المال دراهم او دنانير قد نضت ) اى تحولت عينا بعد ان  
 كانت متاعا صحاح ( فليس له ان يتصرف فيها ) لما قلنا قال في الهداية وهذا  
 الذى ذكره اذا كان من جنس راس المال فان لم يكن بان كان دراهم ورأس  
 المال دنانير او على العكس له ان يبيعها بجنس راس المال استحسانا لان الربح  
 لا يظهر الا به وصار كالعروض اه وقد اشرنا اليه ( واذا افترقا وفي المال  
 ديون و ) كان ( قد ربح المضارب فيه ) اى المال ( اجبره الحاكم على اقتضاء  
 الديون ) لانه بمنزلة الاجير فان الربح كالاجر له ( وان لم يكن ) في المال  
 ( ربح لم يلزمه الاقتضاء ) لانه وكل محض وهو متبرع والتبرع لا يجبر  
 على ايفاء ما تبرع به ( و ) لكن ( يقال له ) اى للمضارب ( وكل رب المال  
 في الاقتضاء ) لان حقوق العقد تتعلق بالعقد والمالك ليس بعاقده فلا  
 يتمكن من الطلب الا بتوكيله فيومر بالتوكيل كيلا يضيع حقه ( وما هلك  
 من مال المضاربة فهو من الربح دون راس المال ) لان الربح اعم للزيادة  
 على راس المال فلا بد من تعيين راس المال حتى تظهر الزيادة ( واذا زاد  
 الهالك على الربح فلا ضمان على المضارب فيه ) لانه امين ( وان كانا )  
 اى المضاربان ( اقتسما الربح و ) بقيت المضاربة بحالها ( اى لم تفسخ  
 ( ثم هلك المال ) كله ( او بعضه تراد الربح حتى يستوفى رب المال  
 راس المال ) لان قسمة الربح قبل استيفاء راس المال لا يصح لانه هو الاصل  
 فاذا هلك ما في يد المضارب امانة تبين ان ما اخذاه من رأس المال فوجب  
 رده ( فان فضل شيء ) بعد استيفاء رأس المال ( كان بينهما ) لانه ربح ( وان  
 غلب ) الربح المردود اى نقص ( عن ) اكمال ( رأس المال لم يضمن المضارب )  
 لما مر من انه امين ( وان كانا اقتسما الربح وفسخا المضاربة ) الاولى والمال في يد  
 المضارب ( ثم عقداها ) ثانيا ( فهلك المال لم يتراد الربح الاول ) لان الاولى  
 قد انتهت بالفسخ والثانية عقد جديد لا تعلق لها بالاولى ( ويجوز للمضارب

ان يسع بالنقد والتسبئة) التعارفة لانها من صنع التجار قيدنا بالتعارفة  
 لانه اذا باع الى اجل غير متعارف لا يصح لان له الامر العام المعروف بين  
 الناس (ولا يزوج عبدا) اتفاقا (ولا امة) عند ابي حنيفة ومحمد (من  
 مال المضاربة) لانه ليس بتجارة والعقد لا يتضمن الا التوكيل بالجارة او ما هو  
 من ضرورياتها والتزويج ليس كذلك وقاس ابو يوسف تزويج الامة على  
 اجارتها بانه من باب الاكتساب لانه يستفيد به المهر وسقوط النفقة قال في  
 الصحيح والعقد قولهما عند الكل كما استنده المجبوي والنسفي والموصلي وغيرهم  
 اه ثمة اذا عمل المضارب في المصروف فنفقته في ماله وان سافر فطعامه وشرا به  
 وكسونه وركوبه في مال المضاربة هداية كتاب الوكالة ويجوز له النسيئة  
 وبين المضاربة ظاهر لان الوكالة من احكامها وهي لغة اسم من التوكيل  
 وهو التفويض وشرا اقامة الغير مقام نفسه في تصرف معلوم جوهره وقد  
 صدر المصنف بضابط ما يصح فيه التوكيل فقال (كل عقد جاز ان يعده  
 الانسان بنفسه جاز ان يوكل به) غيره لانه ربما قد يجز عن الباشرة  
 بنفسه على اعتبار بعض الاحوال فيحتاج ان يوكل غيره فيكون سبيل منه  
 دفعا لحاجته (ويجوز التوكيل بالخصومة) من غير استيفاء (في سائر الحقوق و)  
 كذا (بائباتها) اي اثبات سائر الحقوق تمكينه من استيفاء حقوقه  
 قال الاسيحا بي وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف لا يجوز في اثبات الحد  
 والقصاص والخصومة فيه وقول محمد مضطرب والظاهر انه مع ابي حنيفة  
 والصحيح قولهما صحيح (ويجوز) ايضا (بالاستيفاء) والايضا لسائر الحقوق  
 (الا في الحدود والقصاص فان الوكالة لا تصح باستيفائها مع غيبة الموكل  
 عن المجلس) لانها تندري بالشبهات وشبهة العفو ثابتة حال غيبته بخلاف  
 حالة الحضرة لا تنفاه الشبهة (وقال ابو حنيفة لا يجوز) اي لا يلزم (التوكيل  
 بالخصومة) سواء كان من قبل الطالب او المطلوب (الا برضى الخصم) ويستوى  
 فيه الشريف والوضيع والرجل والمرأة والبكر والشيب (الا ان يكون الموكل  
 مريضا) لا يمكنه حضور مجلس الحكم بقدميه ابن كمال (او غائبا مسيرة ثلاثة  
 ايام فصاعدا) او مريدا سفرا او مخدرة لم تجر عاداتها بالبروز وحضور مجلس  
 الحكم هداية قال في الصحيح واختار قوله المجبوي والنسفي وصدر الشريعة

طلب  
 في احكام الوكالة

وابن الفضل والموصلي ورجح دليله في كل مصنف اهـ (وقالا يجوز التوكيل  
بغير رضی الخصم) وبه اخذ ابو القاسم الضفاري وابو الليث وفي فتاوى  
الغنائم انه المخار وفي مختارات النوازل لصاحب الهداية والمختار في هذه  
المسئلة ان القاضي اذا علم التفت من الابي يقبل توكيله من غير رضاه واذا علم  
ان الموكل قصد اضرار خصمه لا يقبل اهـ ومثله في قاضي خان عن شمس الائمة  
السرخسي وشمس الائمة الحلواني وفي الخصائيق واليه مال الاوزجندی كذا  
في التصحيح ملخصا وفي الدرر وعليه فتوى المتأخرين (ومن شرط صحة  
الوكالة ان يكون الموكل من يملك التصرف) لان الوكيل انما يملك التصرف  
من جهته فلا بد من كونه مالكا لما يملكه لغيره (وتلزمه الاحكام) قال في  
الضاربة بمقتضى احكام ذلك التصرف وجنس الاحكام فالاول احتراز عن الوكيل  
اذا وكل فانه يملك ذلك التصرف دون التوكيل به لانه لم تلزمه الاحكام وهي  
للمالك وعلى هذا يكون في الكلام شرطان والثاني احتراز عن الصبي والمجنون  
ويكون ملك التصرف ولزوم الاحكام شرطا واحدا وهذا اصح لان الوكيل  
اذا اذن له بالتوكيل صح ولم تلزمه احكام ذلك التصرف (و) ان يكون  
(الوكيل ممن يعقل العقد) اي يعقل معناه من انه سالب بالنسبة الى كل من  
للمتعاقدين وجالب له فيسلب عن البائع ملك المبيع ويجب له ملك البدل وفي  
المشقى العكس (و) ان يكون بحيث (يقصده) لقائده من السلب والجلب  
حتى لو كان صبيلا يعقل او مجنونا كان التوكيل باطلا وما قيل من ان قوله  
ويقصده احتراز عن الهازل رده ابن الهمام ثم فرع على ما وصله بقوله (واذا  
وكل الحر البالغ او المأذون) عبدا كان او صغيرا (مثلهما جاز) لان الموكل  
مالك للتصرف والوكيل من اهل العبارة (وان وكلا) اي الحر البالغ والمأذون  
(صبي مجبور) وهو (يعقل البيع والشراء وعبدا مجبورا جاز) ايضا لما  
قلنا (و) لكن (لا تتعلق بهما الحقوق) لانه لا يصح منهما التزام العهدة  
لقصور اهلية الصبي وحق سيد الصبد (و) انما (تعلق بموكلهما) لانه لما  
تمذر رجوعها الى العاقد رجعت الى اقرب الناس الى هذا التصرف وهو  
للموكل الا ان الحقوق تلزم العبد بعد الفسخ لان المانع حق المولى وقد زال  
ولا يلزم الصبي بعد البلوغ لان المانع حقه وحق الصبي لا يبطل بالبلوغ كذا

في الغيظ ( والعقود التي يفسدها الوكلاء على ضربين ) وفي بعض النسخ  
 والعقد الذي يفسده الوكلاء أي جنس العقد كذا في غاية البيان لان الوكيل  
 يضيف بعض العقود الى نفسه وبعضها الى موكله ( فكل عقد يضيفه الوكيل  
 لنفسه ) أي يصح اضافته الى نفسه ويستغنى عن اضافته الى الموكل ( مثل البيع  
 والاجارة ) ونحوهما ( فحقوق ذلك العقد تتعلق بالوكيل دون الموكل ) لان  
 الوكيل في هذا الضرب هو العاقد حقيقة لان العقد يقوم بكلامه وحكمه لا به  
 يستغنى عن اضافة العقد الى موكله وحيث كان كذلك كان نصيبا في الحقوق  
 فتعلق به ( فيسلم البيع ويقبض الثمن ) اذا باع ( ويطلب بالثمن اذا اشترى  
 ويقبض البيع ) لان ذلك من الحقوق والملك يثبت للوكيل خلافة عنه اعتبارا  
 للتوكيل السابق ( و ) كذا ( يخاصم بالعيب ) ان كان البيع في يده اما بعد التسليم  
 الى الموكل فلا يملك رده الا باذنه ( وكل عقد يضيفه ) الوكيل ( الى موكله )  
 أي لا يستغنى عن الاضافة الى موكله حتى لو اضافته الى نفسه لا يصح كذا في  
 المجنب وذلك ( كالنكاح والمخلع والصلح من دم العمد ) ونحو ذلك ( فان  
 حقوقه تتعلق بالموكل ) لاضافة العقد اليه ( دون الوكيل ) لانه في هذا  
 الضرب سفير محض ولذا لا يستغنى عن اضافة العقد الى الموكل فكلن كالرسول  
 وفرع على كونه سفيرا محضا بقوله ( فلا يطلب وكيل الزوج بالمهر ولا يلزم  
 وكيل المرأة تسليمها ) للزوج لما قلنا من انه سفير ( وانما طالب الموكل ) بالبيع  
 ( المشتري بالثمن فله ) أي المشتري ( ان يمنعه اياه ) لانه اجنبي عن العقد وحقوقه  
 لان الحقوق الى العاقد ( فان دفعه ) أي دفع المشتري الثمن ( اليه ) أي الموكل  
 ( جاز ) لان نفس الثمن المقبوض حقه ( ولم يكن للوكيل ان يطالبه به ثانيا )  
 لعدم الفائدة لانه لو اخذ منه لوجب الاعادة ( ومن وكل رجلا بشراء شيء  
 فلا بد ) لصحة وكالته ( من تسمية جنسه ) أي جنس ما وكله به كالجارية  
 والعمد ( وصفته ) أي نوعه كالتركي والحبيشي ( او جنسه ومبلغ ثمنه ) ليصير  
 الفعل الموكل به معلوما فيمكنه الاتجار ( الا ان يوكله وكالة عامة فيقول اشتر  
 ما رأيت ) لانه فوض الامر الى رأيه فأي شيء يشتره يكون ممثلا والاصل  
 ان الجهالة اليسيرة تتحمل في الوكالة بجهالة الوصف استثناء لان معنى  
 التوكيل على التوسعة لانه استعانة فتتحمل الجهالة اليسيرة هذاية ثم الجهالة

في التوكيل ثلاثة أنواع فاحشة وهي جهالة الجنس كالشوب والدابة والرقيق وهي تمنع صحة الوكالة وان بين الثمن لان الوكيل لا يقدر على الامثال لان ذلك الثمن يوجد من كل جنس وجهالة بسيرة وهي جهالة النوع كالحمار والفرس والشوب الهروي وهي لا تمنع صحة الوكالة وان لم يبين الثمن وجهالة متوسطة بين الجنس والنوع كالعبد والامة والدار فان بين الثمن او النوع تصح وتلحق بجهالة النوع وان لم يبين واحدا منهما لا تصح وتلحق بجهالة الجنس فيبطل عن الكافي ويؤخذ من كلام المصنف (واذا اشترى الوكيل) ما وكل بشرائه (وقبض المبيع) اي المشتري (ثم اطلع على عيب فيه) فله (اي للوكيل) ان يردّه (بالعيب مادام المبيع في يده) لتعلق الحقوق به (فان سله الى الموكل لم يردّه الا باذنه) لانتفاء حكم الوكالة بالتسليم (ويجوز التوكيل بعقد الصرف والسلم) لانه عقد يملكه بنفسه فيملك التوكيل به على ما مر ومراة التوكيل بالاسلام دون قبول السلم فان ذلك لا يجوز فان الوكيل يبيع طعا ما في ذمته على ان يكون الثمن لغيره وهذا لا يجوز هداية ثم العبرة لفارقة الوكيل (فان فارق الوكيل صاحبه قبل القبض) لبدله (بطل العقد) لوجود الافتراق من غير قبض (ولا يعتبر مفارقة الموكل) ولو حاضرا كما في البحر خلافا للعيني لانه ليس بعاقد (واذا دفع الوكيل بالشراء الثمن من ماله) من غير صريح اذن الموكل (وقبض المبيع فله ان يرجع به على الموكل) لوجود الاذن دلالة لان الحقوق لما كانت الى العاقد وقد علمه الموكل بكون راضيا بدفعه (فان هلك المبيع في يده) اي الوكيل (قبل حبسه هلك من مال الموكل ولم يسقط الثمن) لان يده كيد الموكل (وله) اي للوكيل (بالشراء) ان يحبسه (اي المبيع) حتى يستوفي الثمن (وان لم يكن دفعه لانه مع الموكل بمنزلة البائع) فان حبسه (لا سنيفاء الثمن) فهلك في يده (كان مضمونا) عليه (ضمان الرهن عند ابي يوسف) فيضمن الاقل من قيمته ومن الثمن وضمان النصب عند زفر فيجب مثله او قيمته بالغة ما بلغت (وضمان المبيع عند محمد) وهو قول ابي حنيفة ايضا فيسقط الثمن قليلا كان او كثيرا قال في التصحيح ورجح دليلهما في الهداية واعتمده المحبوبي والتسني والموصلي وصدر الشريعة (واذا وكل) موكل (رجلين) معا بان قال وكلتكما سوا كان الثمن مسمى اولا (فليس لاحدهما ان يتصرف فيما وكلا فيه دون الآخر)

الشغب تبيح الشرع

قال في الهداية وهذا في تصرف يحتاج فيه الى الراى كاليق والطلع وغيرهما لان الموكل رضى برأيهما لا برأى احدهما والبذل وان كان مقدرا ولكن التقدير لا يمنع استعمال الراى في الزيادة واختيار المشتري اه وأشار المصنف الى ذلك بقوله (الا ان يوكلهما بالخصوصية) لان الاجتماع فيها متعذر للافضاء الى الشغب في مجلس القضاء والراى يحتاج اليه سابقا لتقوم الخصوصية (او بطلاق زوجته بغير عوض او بتق عبده بغير عوض او برد وديعة عنده او بقضاء دين عليه) لان هذه الاشياء لا يحتاج فيها الى الراى بل هو تعبير محض وعسارة المثني والواحد سواء هداية قيدنا بالعمية لانه لو وكلهما على التعاقب جاز لكل منهما الانفراد لانه رضى برأى كل واحد منهما على الانفراد وقت توكله فلا يتغير بعد ذلك منح وقيد الطلاق والتق بغير عوض لانه لو كان بعوض لا ينفرد احدهما به لانه يحتاج الى الراى درر وقيد رد الوديعة لانه لو قبضها لا ينفرد كما في الذخيرة لان حفظ الاثنين انفع فلو قبض احدهما بدون اذن الاخر ضمن وقيد بقضاء الدين لانه باقتضائه لا ينفرد كما في الجوهره لاحتياج الاستيفاء الى الراى (وليس للوكيل ان يوكل) غيره (قيما وكل به) لانه فوض اليه التصرف دون التوكيل به لانه ائمارضى برأيه والناس يتفاوتون في الاداء فلا يكون راضيا بغيره (الا ان يأذن له الموكل) بالتوكيل (او) يفوض له بان (يقول له اعمل رأيك) او اصنع ما شئت لاطلاق التفويض الى رأيه واذا جاز في هذا الوجه يعنى الذى جاز التوكيل فيه يكون الثانى وكلا عن الموكل حتى لا يملك الاول عزله ولا ينزل بموته وينزل بموت الاول هداية (فان وكل بغير اذن موكله فعقد وكيله) اى وكيل الوكيل (بمحضرته) اى الوكيل الاول (جاز) لان عقده برأيه (و) كذا (ان عقد بغير حضرته فاجازه الوكيل الاول جاز) ايضا لتفوضه برأيه (و) للوكيل ان ينزل الوكيل عن الوكالة متى شاء لان الوكالة حقه فله ان يبطله الا اذا تعلق به حق الغير بان كان وكلا بالخصوصية بطلب من جهة الطالب لما فيه من ابطال حق الغير هداية ثم انما ينزل الوكيل اذا بلغه ذلك (فان لم يبلغه العزل فهو) اى الوكيل (على وكالته وتصرفه جاز حتى يعلم) لان فى العزل اضراؤه من حيث ابطال ولايته او من حيث رجوع الحق اليه فيتضرره ويستوى

الوكيل بالنكاح وغيره للوجه الاول وقد ذكرنا اشتراط العدد او العدالة في  
 المخبر فلا نعيده هداية (وتبطل الوكالة بموت الموكل وجنونه جنونا مطبقا)  
 بضم الميم وكسر الباء وقصها (ولحاقه بدار الحرب مرندا) اذا حكم به (و)  
 كذا (اذا وكل المكاتب ثم عجز) وماد الى رقه (او الماذون) هدا كان  
 او صغيرا (فحجر عليه او الشريكان فافتقا) اى تفاسضا الشراكة (فهذه  
 الوجوه) المذكورة (تبطل الوكالة) سواء (علم الوكيل) بذلك (اولم يعلم) لانه  
 عزل حكمي لان بقاء الوكالة يعتمد قيام الامر وقد بطل بهذه العوارض قيد  
 الجنون بالطبق لان قلبه بمنزلة الاعماء وحد المطبق شهر عند ابي يوسف  
 اعتبارا بما يسقط به الصوم قال في الشريعة لانية معزيا الى المضمرات وبه يفتى  
 ومثله في القهستاني والباقي وجعله قاضي خان في فصل ما يقضى به في  
 المجتهدين قول ابي حنيفة وان عليه الفتوى فيحفظ كذا في الدرر وقال محمد  
 حوله لانه يسقط به جميع المبادات قال في التصحيح قال في الاختيار وهو  
 الصحيح اه وقد بالحق لانه قبله لا يبطل توكيله اتفاقا وقيدنا الحرف بالحكم  
 به لانه لا يثبت الا به كما في الفيض وغيره ثم هذا كله فيما اذا كانت الوكالة  
 غير لازمة بحيث يملك عزله بخلاف اللازمة فانها لا تبطل بهذه العوارض  
 كالوكالة ببيع الرهن والامر باليد (واذا مات الوكيل او جن جنونا مطبقا  
 بطلت وكالته) لطلان اهليته (وان لحق بدار الحرب مرندا لم يجزه  
 التصرف) لسقوط اهليته (الا ان يعود مسلما) قيل الحكم بلحاقه لمعود  
 الاهلية قل في النهاية قلا عن مبسوط شيخ الاسلام وان لحق الوكيل بدار  
 الحرب مرندا قل لا يخرج عن الوكالة عندهم جميعا ما لم يفسخ القاضي بلحاقه  
 اه قال في التصحيح قالوا هذا قول ابي حنيفة واعتمده التتبي والمجربون اه  
 وعند ابي يوسف لا تعود بعوده لانه بالحق التصق بالاموات فطلت ولايته  
 ولا تعود بعوده (ومن وكل) غيره (بشي) من شرا او بيع او طلاق او عتق  
 (ثم تصرف) للموكل (فيما وكل به) بنفسه او وكيل آخر (بطلت الوكالة)  
 لانه لما تصرف فيه تعذر على الوكيل التصرف فطلت وكالته (والوكيل  
 بالبيع والشراء لا يجوز) له اى لا يصح (ان يعقد عند ابي حنيفة مع) من ترد  
 شهادته له مثل (ابيه) وامه (وجده) وجدته وان عيلا (وولده) وولده (ولده)

وأن سئل (وزوجه وعبد ومكاتبه) للتهمة ولذا ترد شهادتهم له ولأن  
 المنافع بينهم متصلة فصار يباع من نفسه من وجه (وقالا يجوز بيعه منهم بمثل  
 القيمة) لأن التوكيل مطلق والاملاك متباينة (إلا في عبده ومكاتبه) لأنه يبيع من  
 نفسه لأن ما في يد العبد للمول وكذا له حق في كسب المكاتب ويغلب حقيقة  
 بالعجز قال في الصحيح وقد رجحوا دليله واعتمد المحبوبي والنسقي (والوكيل بالبيع  
 يجوز بيعه بالقليل والكثير) والعرض والتفقد (عند أبي حنيفة) لا إطلاق الأمر  
 (وقالا لا يجوز بيعه) أي الوكيل (بنقصان) فاحش بحيث (لا يتغابن الناس)  
 أي لا يتحملون الغبن (في مثله) أي مثل هذا النقصان ولا بالعرض لأن مطلق  
 الأمر يتقيد بالتعارف والتعارف البيع ثمن المثل والتفقد قال في البرازية  
 وعليه القوي لكن قال في الصحيح ورجح قول الأمام وهو المعزول عليه عند  
 النسقي وهو أصح الأقاويل والاختيار عند المحبوبي وواقفه الموصلي وصدر  
 الشريعة اه وعليه أصحاب التون الموضوع لتفقد المذهب بما هو ظاهر  
 الرواية وفي الصحيح أيضا قال القاضي وأختلف الروايات في الأجل والصحيح  
 يجوز على كل حال وعن أبي يوسف إن كان التوكيل بالبيع للحاجة إلى النفقة وقضاء  
 الدين ليس له أن يبيع بالنسيئة وعليه القوي اه (والوكيل بالشراء يجوز صفده  
 بمثل القيمة وزيادة) بسيرة بحيث (يتغابن الناس في مثلها) إذا لم يكن له قيمة  
 معروفة كالسدر والقرس ونحوهما أما ما له قيمة معروفة وسعر مخصوص  
 كالخبر والحم ونحوهما فزاد فيه الوكيل لا يتخذ على التوكل وإن كانت الزيادة  
 شأ قليلا كالفلس ونحوه نهاية (ولا يجوز بما لا يتغابن في مثله) اتفاقا (والذي  
 لا يتغابن فيه) هو (ما لا يدخل تحت تقويم) جلة (المقومين) ومقابلته وهو  
 ما يدخل تحت تقويم البعض يتغابن فيه قال في الذخيرة وتكلموا في الحد  
 القاصل بين الغبن البسيط والقاحش والصحيح ما روى عن الإمام محمد في  
 التنازع أن كل غبن يدخل تحت تقويم المقومين فهو بسيط وما لا يدخل تحت  
 تقويم المقومين فهو قاحش ثم قال وأليه أشار في الجامع اه (وإذا ضمن الوكيل  
 بالبيع الثمن عن المتباع) أي المشتري (فضمائه باطل) لأن حكم الوكيل أن  
 يكون الثمن في يده أمانة فلا يجوز أن يوجهه يحطه ضامنا له فصار كما لو شرط  
 على المودع ضمان الوديعة فلا يجوز (وإذا وكله ببيع عبده فباع نصفه جاز)

يجمعها فذلك عن حاقب  
 فالعين العرضي والموت الذي  
 والماء الملهة الحيوانات والا  
 واحد والعاقب العقار واحد  
 بأشئ يعني أن الغنى البسيط  
 في العرضي بالمشقة نصف واحد  
 الحيوانات بالمشقة واحد واحد  
 العقار بالمشقة أشئ فليح



عند أبي حنيفة لا إطلاق للتوكيل (وقالا لا يجوز) لانه غير متعارف لما فيه من ضرر الشركة الا ان يبيع النصف الاخر قبل ان يختصما قال في التصحيح واختار قول الامام البرهاني والنسفي وصدر الشريعة (وان وكله بشراء عبد فاشترى نصفه فالشرا موقوف) اتفاقا (فان اشترى باقيه) قبل الخصومة (لزم الموكل) لان شراء البعض قد يقع وسيلة الى الامتثال بان كان موروثا بين جاحذ فيحتاج الى شراؤه شقفا شقفا فاذا اشترى الباقي قبل رد الأمر البيع تعين انه وسيلة فينفذ على الأمر وهذا بالاتفاق هداية (واذا وكله بشرا عشرة ارطال لم) مثلا (بدرهم واحد فاشترى عشرين) رطلا

(بدرهم من لم يباع مثله عشرة بدرهم لزم الموكل منه عشرة بنصف درهم عند أبي حنيفة) لانه امره بشراء العشرة ولم يأمره بالزيادة فينفذ شراؤها عليه وشراء العشرة على الموكل (وقالا يلزمه العشرين) لانه امره بصرف الدرهم وظن ان سعره عشرة ارطال فاذا اشترى عشرين فقد زاد خيرا قال في التصحيح قال في الهداية وذكر في بعض النسخ قول محمد مع أبي حنيفة ومحمد لم يذكر الخلاف في الاصل وقد مشى على قول الامام النسفي والبرهاني وغيرهما (واذا وكله بشراء شيء بعينه فليس له) اي الوكيل (ان يشتريه لنفسه) لانه يودى الى تقرير الامر حيث اعتمد عليه ولان فيه عزل نفسه ولا يملكه على ما قيل الا بمحض من الموكل فلو كان الثمن مسمى فاشترى بخلاف جنسه او لم يكن مسمى فاشترى بغير النقود او وكل وكلا بشراؤه فاشترى الثاني بغيره الاول ثبت الملك للوكيل الاول في هذه الوجوه لانه خالف امر الأمر فنفذ عليه ولو اشترى الثاني بمحضرة الاول نفذ على الموكل الاول لانه حضرة رأيه فلم يكن مخالفا هداية (وان وكله بشراء عبد بغير عينه فاشترى) الوكيل (عبدا) من غيرية الشراء للموكل ولا اضافته الى دراهمه

(فهو للوكيل) لانه الاصل (الا ان يقول نويت الشراء للموكل او يشتريه بمال الموكل) قال في الهداية وهذه المسئلة على وجوه ان اضاف العقد الى دراهم الامر كان للامر وهو المراد مخدق بقوله او يشتريه بمال الموكل وهذا بالاجماع وان اضافته الى دراهم نفسه كان لنفسه وان اضافته الى دراهم مطلقة فان نواها للامر فهو للامر وان نواها لنفسه فلنفسه وان تكادها في النية يحكم

النقد بالاجماع لانه دالة ظاهرة وان توافقا على انه لم تحضره النية قال محمد هو للعائد لان الاصل ان كل احد يعمل لنفسه الا اذا ثبت جعله لغيره ولم يثبت وعند ابي يوسف يحكم النقد لان ما اوقفه مطلقا يحتمل وجهين فيبقى موقوفاً عن اى المالكين نقد فقد فعل ذلك المحتمل لصاحبه باختصار (والوكيل

بالخصومة وكيل بالقبض عند) ايتمنا الثلاثة (ابى حنيفة وابى يوسف ومحمد) خلافاً لما زفر يقول هو رضى بخصومته والقبض غير الخصومة ولم يررض به ولنا ان من ملك شيئاً ملك اتمامه وتامم الخصومة بالقبض والقوى اليوم على قول زفر لظهور النجاسة في الوكلاء وقد يؤتمن على الخصومة من لا يؤتمن على المال ونظيره الوكيل بالتقاضي يملك القبض على اصل الرواية لانه في معناه وضعا الا ان العرف بخلافه وهو قاض على الوضع والقوى على ان لا يملك هداية ونقل في التصحيح نحوه عن الاسيبجاني والنيابيع والذخيرة والواقعات وغيرها ثم قال وفي الصغرى التوكيل بالتقاضي يعتمد العرف ان كان في بلدة العرف بين التجار ان المتقاضي هو الذى يقبض الدين كان التوكيل بالتقاضي توكيلاً بالقبض والا فلا وهذا

اللفظ في التهمة ونقل مثله عن محمد بن الفضل اهـ (والوكيل بقبض الدين وكيل بالخصومة عند ابي حنيفة) حتى لو اقيمت عليه البيينة على استيفاء الموكل او ابرائه يقبل لانه وكله بالتملك لان الديون تفضى بامثالها وهو يقتضى حقوقاً وهو اصل فيها فيكون خصماً (وقال لا يكون خصماً) وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة لان لبس كل من يؤتمن على المال يهتدى للخصومة فلم يكن الرضى بالقبض رضا بالخصومة قال في التصحيح وعلى قول الامام مشى المحسوبي في اصح الاقاويل والاختيارات والنسفي والموصلي وصدر الشريعة ثم قال وقيد بقبض الدين لان الوكيل بقبض العين لا يكون وكيل بالخصومة فيها بالاجماع قاله في الاختيار وغيره اهـ (واذا اقر الوكيل بالخصومة) سواء كان وكيل للمدعى او المدعى عليه (على موكله عند القاضي جاز اقراره) لانه مأثور بالجواب

والاقرار احد نوعي الجواب (ولا يجوز اقراره عليه عند غير القاضي عند ابي حنيفة ومحمد) لان الاقرار انما يكون جواباً عند القاضي لانه في مقابلة الخصومة فيختص به فلو اقيمت البيينة على اقراره في غير مجلس القضاء لا ينفذ اقراره على الموكل (الا انه يخرج) المقر بذلك (من الخصومة) اى الوكيلية حتى

لا يدفع اليه المال ولو ادعى بعد ذلك الوكالة وأقام بينة لم تسمع لانه زعم انه  
 مبطل في دعواه (وقال ابو يوسف يجوز اقراره عليه) ولو (عند غير القاضي)  
 لانه قائم مقام التوكيل واقراره لا يختص بمجلس القضاء فكذا اقرارنا به  
 قال في الصحيح قال الاسيحياني والصحيح قولهما (ومن ادعى انه وكيل)  
 فلان (القائب في قبض دينه فصدقه الغريم) بدعواه (امر بتسليم الدين  
 اليه) لاقراره باستحقاق القبض له من غير اسقاط حق القائب (فان حضر  
 القائب فصدقه) فيها (والا) اي وان لم يصدقه (دفع اليه الغريم الدين  
 ثانيا) لانه لم يثبت الاستيفاء حيث انكر الوكالة وأقول في ذلك قوله مع  
 يمينه فيفسد الاداء (ورجع به) اي بما دفعه ثانيا (على الوكيل) اي الذي  
 ادعى الوكالة وهذا (ان كان) المال (باقيا في يده) ولو خكما بان استهلكه  
 فانه يضمن مثله خلاصة وان ضاع في يده لم يرجع عليه الا ان يكون ضمنه  
 عند الدفع ولو لم يصدقه ودفع اليه على ادعائه فان رجع صاحب المال على  
 الغريم رجع الغريم على الوكيل لانه لم يصدقه في الوكالة وإنما دفع اليه على  
 رجاء الاجازة فاذا انقطع رجاءه رجع عليه هداية (وان قال) المدعي (اني  
 وكيل) فلان القائب (يقبض الوديعة) التي عندك (فصدقه المودع) في  
 دعواه (لم يؤمر بالتسليم اليه) لانه اقر له بمال الغير بخلاف الدين ولو ادعى  
 انه مات ابوه وترك الوديعة ميراثا له لا وارث له غيره وصدقه المودع امر  
 بالدفع اليه لانه لا يبقى ماله بعد موته فقد اتفقا على انه مال الوارث ولو ادعى  
 انه اشترى الوديعة من صاحبها وصدقه المودع لم يؤمر بالدفع اليه لانه  
 مادام حي كان اقرارا بمالك الغير هداية (كتاب الكفالة) وجه للنسبة  
 بينها وبين الوكالة ان كلا منهما استمانة بالغير (الكفالة) لغة الضم وشرعا  
 ضم ذمة الى ذمة في المطالبة وهي (مضربان كفالة بالنفس وكفالة بالمال)  
 وتكون بهما معا كما يأتي (فالكفالة بالنفس جائزة) لاطلاق قوله عليه الصلاة  
 والسلام للزعيم ظالم (والضمون بها احضار المكفول به) لان الحضور لازم  
 على الاصيل فجازان يلتزم الكفيل احضاره كافي للمال (وتعقد) كفالة النفس  
 (اذا قال تكفلت بنفس فلان او برقبته او بروحه او بجسده او براسه) او بيده  
 او بوجهه او نحو ذلك مما يبره عن الكل حقيقة أو عرفا على ما مر في الطلاق

مطل  
 في بيان احكام  
 الكفالة

هداية (او) قال ككفلت (بنصفه او بثلثه) او بجزء شائع منه لان النفس  
 الواحدة في حق الكفالة لا تجزى فكان ذكر بعضها شاملاً كذكر كلها (وكذلك  
 ان قال ضمنته او هو على اولى) او عدي لانها صيغ التزام (او انا به زعيم)  
 اى كفيل (او قبيل) هو بمعنى الزعيم بخلاف ما اذا قال انا ضامن بعرفته لانه  
 التزم المعرفة فون المطالبة هداية (فان شرط) الاصيل (في الكفالة تسليم  
 المكفول به في وقت بعينه لزمه) اى لزم الكفيا (احضاراً) اى احضار المكفول  
 به (اذا طلب به) الاصيل (في ذلك الوقت) وفاء بما التزمه كالدين الموجه  
 اذا حل (فان احضره) فيها لانه وفي ما عليه (والا) اى وان لا يحضره  
 (حبسه الحاكم) لامتناعه عن ايفاء حق مستحق ولكن لا يحبس اول مرة  
 لعله لم يدرك لاداعى ولو ظاهراً المكفول بنفسه امهله الحاكم مدة ذهابه واياله فان  
 مضت ولم يحضره حبسه لتحقيق الامتناع عن ايفاء الحق هداية (وان احضره  
 وسلمه في مكان يقدر المكفول له على محاكته) كالصبر سواء قبله او لم يقبله  
 (برى الكفيل من الكفالة) لانه اى بما التزمه اذ لم يلتزم التسليم الا مرة  
 واحدة (واذا تكفل على ان يسلمه في مجلس القاضى وسلمه في السوق برى)  
 ايضا لحصول المقصود لان المقصود من شرط التسليم في مجلس القاضى  
 امكان الخصومة واثبات الحق وهذا حاصل متى سلمه في المصر لان الناس  
 يعاونونه على احضاره الى القاضى فلا فائدة في التقييد وقيل لا يبرأ في زمانها  
 لان الظاهر المعاونة على الاشاع لا على الاحضار فكان تقييده مفيداً هداية  
 وفي الدر عن ابن مالك وبه يفتى في زمانها لتهاون الناس اه (وان سلمه في قرية  
 لم يبرأ) لانه لا يقدر على المحاصرة فيها فلم يحصل المقصود وكذا اذا سلمه في  
 سواد لعدم قاض يفصل الحكم فيه ولو سلم في مصر آخر غير المصر الذى  
 كفل فيه برى عند اى حنيفة للقدرة على المحاصرة فيه وعندهما لا يبرأ لانه قد  
 يكون شهوده فيها غيبة ولو سلمه في السجن وقد حبسه غير الطالب لا يبرأ لانه  
 لا يقدر على المحاكمة فيه هداية (واذا مات المكفول عنه برى الكفيل بالنفس  
 من الكفالة) لانه سقط الحضور عن الاصيل فسقط الاحضار عن الكفيل  
 وكذا اذا مات الكفيل لانه لم يبق ظاهراً على تسليم المكفول به بنفسه وماله  
 لا يصلح ايفاء هذا الواجب بخلاف الكفيل بالمال ولو مات المكفول له فلو مسمى

ان يطالب الكفيل وان لم يكن فلوارثه لقيامه مقام الميت هدايه ( وان تكفل بنفسه على انه ان لم يواف به في وقت كذا فهو ضامن لما عليه وهو الف ) مثلا ( فلم يحضره في ) ذلك ( الوقت ) العين ( لزمه ضمان المال ) لانه علق الكفالة بالمال بشرط متعارف فصيح ( ولم يبرأ من الكفالة بالنفس ) لعدم الثباني ( ولا يجوز الكفالة بالنفس في الحدود والقصاص عند أبي حنيفة ) قال في الهداية مثله لا يجبر عليها عنده وقال لا يجبر في حد القذف لان فيه حق العبد بخلاف الحدود المخالصة لله تعالى اه قال في التصحيح بعد ما ذكر عبارة الهداية فسر به ذلك لان الاسيحاوي قال المشهور من قول علمائنا ان الكفالة بالنفس في الحدود والقصاص جائزة في اختيار المطلوب اما القاضي لا يجبره على اعطاء الكفيل وقال ابو يوسف ومحمد يؤخذ منه الكفيل ابتداء واختار قول الامام النسفي والمحجوبي وغيرهما اه (واما الكفالة بالمال فجائزة مطلوما كان المال المكفول به او مجهولا) لان معنى الكفالة على التوسع فتشمل فيها الجهالة (اذا كان) المكفول به (دينا صحيحا) وهو الذي لا يسقط الا بالاداء او البراءة واحتج به عن بدل الكتابة وسأقي وذلك ( مثل ان يقول تكلفت عنه بالف ) مثال المعلوم ومثال المجهول قوله ( او بمالك عليه او بما يدركك في هذا البيع ) ويسمى هذا ضمان الدرك ( والمكفول له بالخيار ) في المطالبة ( ان شاء طالب الذي عليه الاصل ) ويسمى الاصل ( وان شاء طالب كفيله ) لان الكفالة ضم ذمة الى ذمة في المطالبة كما مر وذلك يقتضي قيام الاول لا البراء عنه الا اذا شرط فيه البراءة فيشذ ينقذ حوالة اعتبارا للمعنى كما ان الحوالة بشرط ان لا يبرأ بها المحيل تكون كفالة ولو طالب احدهما ان يطالب الآخر وله ان يطالبهما هدايه ( ويجوز تعليق الكفالة بالشرط ) الملايم لها وذلك بان يكون سببا لثبوت الحق ( مثل ان يقول ما ) بمعنى ان او موصوله والعائد محذوف اي ان ( بايعت ) او الذي بايعت به ( فلانا فعلى او ما ذاب ) اي ثبت ( لك عليه ) او غصبك ( فعلى ) وكذا قوله لامرأة الغير كفلت لك بالنفقة ابدا ما دامت الزوجية خانية او يكون شرطا لامكان الاستيفاء مثل ان تقدم فلان فعلى ما عليه من الدين او شرطا لتعذره نحو ان غاب عن المصرف هذه جملة الشروط التي يجوز تعليق الكفالة بها ولا يصح تعليقها بغير الملايم نحو

مطلوب  
في الكفالة بالمال

ان هبت الريح او جاء المطر فتسطل الكفالة به لانه تطبق بالخطر وما في الجوهرة  
 تبعاً للهداية من انه تصح الكفالة ويجب المال حالاً قال الزبلي هذا سهو  
 فان الحكم فيه ان التطبيق لا يصح ولا يلزمه لان الشرط غير ملائم فصار كما لو علقه  
 بدخول الدار ونحوه مما ليس بعلام ذكره قاضي خان وغيره اه وكذا حقق  
 المحقق ابن الهمام (واذا قال) الكفيل (تكفلت بمالك عليه فقامت اليانة  
 بالف عليه ضمنه الكفيل) لان الثابت بالينة كالثابت بمعاينة فيتحقق ما عليه  
 فصح الضمان به (وان لم يتم اليانة فالقول قول الكفيل مع يمينه في مقدار  
 ما يعترف به) لانه منكر للزيادة والقول قول المنكر بيمينه (فان اعترف المكفول  
 عنه بأكثر من ذلك) الذي اعترف به الكفيل (لم يصدق على كفيه) لانه اقرار  
 على الغير ولا ولاية له عليه ويصدق في حق نفسه لولايته عليها (وتجوز  
 الكفالة بامر المكفول عنه وبغير امره) لانه التزام المطالبة وهو تصرف في  
 حق نفسه وفيه نفع الطالب ولا ضرر فيه على المطلبوب بثبوت الرجوع اذ  
 هو عند امره (فان) كان (كفل بامره رجع) الكفيل (بما يؤدي عليه) اي  
 على الاصيل لانه قضى دينه بامره وهذا اذا ادى مثل الذي ضمنه قدرا  
 وصفة اما اذا ادى خلافه رجع بما ضمن لا بما ادى كما اذا تكفل بصحاح او  
 جواد فادى مكسرة او زبوا ونحوها الطالب او اعطاه دنانير او مكيلا او  
 موزونا رجع بما ضمن اي بالصحاح او الجواد لانه ملك الدين بالاداء بخلاف  
 المأمور بقضاء الدين حيث يرجع بما ادى لانه لم يجب عليه شئ حتى يملك  
 الدين بالاداء جوهرة (وان) كان (كفل بغير امره لم يرجع بما يؤديه) لانه  
 متبرع بادائه (وليس للكفيل ان يطالب المكفول عنه بالمال) الذي كفله عنه  
 (قبل ان يؤدي عنه) لانه لا يملكه قبل الاداء بخلاف الوكيل بالشراء حيث  
 يرجع قبل الاداء كما مر (فان لو زعم) الكفيل (بالمال) المكفول به (كان له ان  
 يلزم المكفول عنه) وان حبس به كان له ان يحبس به (حتى يخلصه) لانه لم  
 يلحقه ما لحقه الا من جهته فيجازي بمثله (واذا ابرأ الطالب المكفول عنه او  
 استوفى منه برئ الكفيل) لان برأ الاصيل توجب برأ الكفيل (وان ابرأ)  
 الطالب (الكفيل لم يبرأ المكفول عنه) لبقاء الدين عليه وكذا اذا ابرأ الطالب  
 عن الاصيل تأخر عن الكفيل ولو ابرأ عن الكفيل لم يتأخر عن الاصيل

هداية (ولا يجوز تعليق البراءة من الكفالة بشرط) كذا جاء غدا فانت يرى  
 منها لان في البراءة معنى التملك كالبراءة عن الدين قال في الهداية ويريى انه  
 يصح لان عليه المطالبة دون الدين في الصحيح فكان اسقاطا محضا كالطلاق  
 ولهذا لا يرتد الابرأ عن الكفيل بالرد بخلاف براءة الاصيل اه (وكل حق لا يمكن  
 استيفاؤه من الكفيل لا تصح الكفالة به كالحدود والقصاص) قال في الهداية  
 مقام بنفس الحد لا بنفس من عليه الحد لانه يتعذر ايجابه عليه لان العقوبة لا تجري  
 فيها النيابة اه (واذا تكفل عن المشتري بالثمن جاز) لانه دين كسائر الديون  
 (واذا تكفل عن البائع بالبيع لم يصح) لانه مضمون بغيره وهو الثمن والكفالة  
 بالاصيان المضمونة انما تصح اذا كانت مضمونة بنفسها كالبيع فاسد او القبوض  
 على سبوم الشراء والمقصوب (ومن استأجر دابة ليحمل عليها) او عبدا  
 للخدمة (فان كانت) الاجارة لدابة (بعينها) او عبد بعينه (لم تصح الكفالة  
 بالحمل) عليها وللخدمة بنفسه لان الكفيل يجز عن ذلك عنه تعذره بالموت ونحوه  
 (وان كانت) لدابة (بغير عينها) وعبد بغير عينه (جازت الكفالة) لان  
 المستحق حيثن مقدور الكفيل (ولا تصح الكفالة) بنوعيتها (الا بقبول  
 المكفول له في مجلس العقد) قال في الصحيح وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال  
 ابو يوسف يجوز اذا بلغه فاجاز واختار قولهما عند المحبوبي والنسفي  
 وغيرهما (الا في مسألة واحدة وهي ان يقول المريض) الملى (لوارثه تكفل  
 عني بما على من الدين فتكفل به) الوارث (مع غيبة الترماء) فانه يصح اتفاقا  
 استهسا نا لان ذلك في الحقيقة وصية ولذا يصح وان لم يسم للمكفول لهم  
 وشرط ان يكون ملبا قال في الهداية ولو قال المريض ذلك لاجنبي اختلف  
 المشايخ فيه اه قال في الفتح والصحة اوجه (واذا كان الدين على اثنين وكل  
 واحد منهما كفيل ضامن عن الآخر) بامرهم (فا ادى احدهما) من الدين  
 الذي عليهما (لم يرجع به على شريكه حتى يزيد ما يؤديه على النصف)  
 لتحقيق النيابة (فيرجع بالزيادة) لان الاداء الى النصف قد تعارض فيه جهة  
 الاصلية وجهة الكفالة والايقاع عن الاصلية اولى لما فيه من اسقاط الدين  
 والمطالبة جميعا بخلاف الكفالة فانه لا دين على الكفيل (واذا تكفل اثنان  
 عن رجل بالغ على ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه) الآخر (فا اداء

أحدهما يرجع بنصفه على شريكه قليلا كان) ما اداه (أو كثيرا) قال في  
 الهداية ومعنى المسئلة في الصحيح ان تكون كفالة بالكل عن الاصيل وبالكل  
 عن الشريك لان ما اداه أحدهما وقع شائعا عنهما اذ الكل كفالة فلا  
 ترجيح للبعض على البعض بخلاف ما تقدم اهـ (ولا تجوز الكفالة بمال الكتابة  
 حر تكفل به أو عبد) لما مر من ان شرط صحة الكفالة بلال ان يكون دينيا  
 صحيحا وهو ما لا يسقط الا بالاداء أو الإبراء والمكاتب لو عجز سقط دينه  
 (وإذا مات الرجل وعليه ديون ولم يترك شيئا فتكفل رجل) وارثا كان أو غيره  
 (عنه للفرمان) بما عليه من الديون (لم تصح الكفالة عند أبي حنيفة) لان  
 الدين سقط بموته مطلقا فصار كما لو دفع المال ثم كفل به انسان (وقالا تصح)  
 الكفالة لانه كفل يدين ثابت ولم يوجد المسقط ولهذا يبقى في الآخرة ولو تبرع  
 به انسان يصح قال في الصحيح واعتمد قول الامام المجبوبي والنسفي وصدر  
 الشريعة وابو الفضل الموصلي وغيرهم اهـ قيد بكونه لم يترك شيئا لانه لو ترك  
 ما بقي ببعض الدين صح بقدره كما في ابن ملك في كتاب الحوالة في مناسبتها  
 للكفالة من حيث ان كلا منهما التزام بما على الاصيل ويستعمل كل منهما  
 موضع الآخر كما مر (الحوالة) لغة النقل وشرعا نقل الدين من ذمة المحيل  
 الى ذمة المحال عليه وهي (جائزة بالديون) دون الاعيان لانها تنبئ عن النقل  
 والتحويل والتحويل في الدين لا في العين هداية (وتصح) الحوالة (يرضى  
 المحيل) وهو المديون لان ذوى الروايات قد يستكفون عن تحمل ما عليهم  
 من الدين (والمحتمل) وهو الدائن لان فيها انتقالا حقه الى ذمة اخرى والذم  
 متفاوتة (والمحال عليه) وهو من يقبل الحوالة لان فيها الزام الدين ولا الزام بلا التزام  
 ولا خلاف الا في الاول قال في الزوائد الحوالة تصح بلا رضى المحيل لان التزام  
 الدين من المحتمل عليه تصرف في حق نفسه والمحيل لا يتضرر بل فيه منفعة لان  
 المحتمل عليه لا يرجع اذا لم يكن بامرءه (وإذا تمت الحوالة) باستيفاء ما ذكر (يرى  
 المحيل من الدين) على المختار وقال زفر لا يبرأ اعتبارا بالكفالة لان كل واحد منهما  
 عقد توثيق ولا يمتثلان الحوالة للنقل لغة والدين متى انتقل من الذمة لا يبقى فيها  
 بخلاف الكفالة فانها للضم والاحكام الشرعية وفاق المعاني اللغوية والتوثيق  
 باختصار الاملى والاحسن قضا (ولم يرجع المحتمل على المحيل الا ان ينوى)

بطل  
 في احكام الحوالة



بالقصر يهلك (حقه) لأن برأته مقيدة بسلامة حقه اذ هو المقصود (واتوى  
 عند ابى حنيفة احد امرين) فقط (اما ان يمجّد) المحال عليه (الحوالة  
 ويخلف) على ذلك (ولا يسنه) المختال ولا المحيل لا ثباتها (عليه او)  
 بان يموت مقلسا) لان العجز عن الوصول الى حقه يتحقق بكل منهما وهو  
 النوى حقيقة (وقالا هذان) الامر ان (ووجه ثالث وهو ان يحكم الحاكم  
 بافلاسه حال حياته) العجز عن الاخذ منه وقطعه عن ملازمته ولا بى حنيفة  
 ان الدين ثابت في ذمته وتعدّر الاستيفاء لا يوجب الرجوع كما لو تعدّر بغيته  
 بخلاف موته لخراب الذمة قال في التصحیح ومشي على قوله النسفي ورجح دليله  
 اه قال شيخنا وظاهر كلامهم منونا وشروحا تصحيح قول الامام ولم ار من  
 صحیح قولهما (واذا طالب المحال عليه المحيل بمثل مال الحوالة) الذي محال  
 به عليه ودفعه الى المختال (فقال المحيل) انما (احلت بدين) كان (لى عليك  
 لم يقبل قوله) اى قول المحيل في دعوى الدين السابق (وكان عليه مثل الدين)  
 الذى كان محال به لان سبب الرجوع قد تحقق وهو فضله دينه بامره والحوالة  
 ليست باقرار بالدين لصحتها بدونه غير ان المحيل يدعى عليه ديناً وهو منكر  
 والقول قول المنكر (وان طالب المحيل المختال بما) كان (احاله به مدعيها وكالته  
 بقبضه) (فقال انما احلتك) اى وكلتك بالدين الذى عليه (لتقبضه لى وقال  
 المختال بل احلتنى بدين) كان (لى عليك فالقول قول المحيل) لان المختال يدعى  
 غايه الدين وهو ينكر ولفظ الحوالة مستعمل فى الوكالة فيكون القول قوله  
 بيمينه هداية (ويكره السفاتي) وهو قرض استفاد به القرض امن خطر الطريق  
 وصورته كما فى الدرر ان يدفع الى تاجر مبلغا قرضا ليدفعه الى صديقه فى بلد  
 آخر ليستفيد به سقوط خطر الطريق اه قال فى الهداية وهذا نوع نفع استفيد  
 به وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قرض جر نفعاً اه  
 كتاب الصلح وجه المناسبة لما قبله هو ان فى كل من الوكالة والكفالة  
 والحوالة مساعدة لقضاء الحاجة وكذا الصلح فتناسبا (الصلح) لفة اسم  
 المصالحة بمعنى المسالمة بعد المخالفة وشرعا عقد يرفع النزاع ويقطع الخصومة  
 وركنه الايجاب والقبول وشرطه العقل وكذا البلوغ والحرية الامع الاذن  
 والنفع وكون الصالح عليه مطوما ان كان يحتاج الى قبضه وكون الصالح

بطل  
 ٢ احكام الصلح

عنه حقا يجوز الاعتياض عنه مالا كان او غيره معلوما كان او مجهولا  
وهو (على ثلاثة اضرب) اى انواع لانه اما (صلح مع اقرار) المدعى عليه  
(و) اما (صلح مع سكوت) منه (وهو ان لا يقر المدعى عليه) بالمدعى به  
(ولا ينكره) واما (صلح مع انكار) له (وكل ذلك) المذكور (جائز) بحيث  
يثبت الملك للمدعى في بدل الصلح وينقطع حق الاسترداد للمدعى عليه لانه  
سبب رفع التنازع المحظور قال تعالى ولا تنازعوا فكاك مشروعا (فان وقع  
الصلح عن اقرار) من المدعى عليه (اعتبر فيه) اى الصلح (ما يعتبر في اليلحات  
ان وقع) الصلح (عن مال بمال) لوجود معنى البيع وهو مبادلة المال بالمال  
في حق التعاقدين بتراضيهما فتجربى فيه الشفعة اذا كان عقارا ويرد باليب  
ويثبت فيه خيار الشرط ويفسد جهالة البدل لانها هي المفضية الى المنازعة  
دون جهالة المصالح عنه لانه يسقط ويشترط القدرة على تسليم البدل  
هداية (وان وقع) الصلح (بعن مال بمنافع) كخدمة عبد وسكنى دار وكذا  
لو وقع عن منفعة بمال او بمنفعة عن جنس آخر (فيعتبر) فيه ما يعتبر (بالاجارات)  
لوجود معنى الاجارة وهو عليك المنافع بمال والاعتبار في العقود لما بينها فيشترط  
التوقيت فيها ويطل بموت احدهما في المدة لانه اجارة هداية (و) اما (الصلح)  
الواقع (عن السكوت والانكار) فهو (في حق المدعى عليه لا فداء الميمن  
وقطع الخصومة) لانه في زعمه انه مالك لما في يده (وفي حق المدعى بمعنى  
المعاوضة) لانه في زعمه ياخذ عوضا عن حقه فيعامل كل على مقتضاه ويجوز  
ان يختلف العقد بالنسبة كما في الاقالة وقد مر (واذا صالح) المدعى عليه  
(عن دار) بانكار او سكوت (لم تجب فيها شفعة) لانه يزعم انه لم يملكها  
بالصلح وقول المدعى لا ينفذ عليه (واذا صالح) عما ادعى عليه به (على دار)  
له (وجبت فيها الشفعة) لان الاخذ يزعم انه ملكها بعوض فتلزمه الشفعة  
باقراره وان كان المدعى عليه يكذبه (واذا كان الصلح عن اقرار فاستحق بعض)  
المدعى به (المصالح عنه رجع المدعى عليه بحصة ذلك) المستحق (من العوض)  
المصالح به لما مر من ان الصلح مع الاقرار كالبيع وحكم الاستحقاق في البيع  
كذلك (وان وقع الصلح عن سكوت او انكار فاستحق التنازع فيه) كله  
(رجع المدعى بالخصومة) على المستحق (ورد العوض) للمصالح به لان المدعى

عليه ما بذل العوض للدعي الا ليدفع خصومته عن نفسه فاذا ظهر الاستحقاق  
 تبين انه لا خصومة له فيبقى العوض في يده غير مشتمل على غرضه فيسترده (وان  
 استحق بعض ذلك) المتنازع فيه (رد حصته ورجع بالخصومة فيه) على  
 المستحق اعتبارا للبعض بالكل (وان ادعى) المدعي (حقا في دار لم يبينه)  
 بنسبة الى جزء شائع او الى جهة مخصوصة او مكان معين منها (فصول من  
 ذلك) اي عن ذلك الحق (على شيء ثم استحق بعض الدار) المدعي فيها  
 الحق (لم يرد شيئا من العوض) المصالح به (لان دعواه يجوز ان يكون فيما يني)  
 بخلاف ما اذا استحق كله لانه يعمر العوض عما يقابله (والصلح جاز من  
 دعوى الاموال) لانه في معنى البيع كما مر (والمنافع) لانها تملك بالاجارة  
 فكذا بالصلح (وجنابة العهد والخطاء) في النفس وما دونها اما الاول فلا لانه  
 حق ثابت في المحل فجاز اخذ العوض عنه واما الثاني فلان موجه المال  
 فيصير بمنزلة البيع الا انه لا يصح الزيادة على قدر الدية لانه مقدر شرطا  
 فلا يجوز ابطاله فترد الزيادة بخلاف الاول حيث يجوز الزيادة على قدر الدية  
 لان القصاص ليس بمال وانما يتقوم بالقصد (ولا يجوز) الصلح (من دعوى  
 حد) لانه حق الله تعالى ولا يجوز الاعتياض عن حق غيره (واذا ادعى رجل  
 على امرأة نكاحا وهي بمحمد) دعواه (فصالته على مال بذله) له (حتى  
 يترك الدعوى جاز) الصلح (وكان) ذلك (في معنى الخلع) في جانبه لزمه  
 ان النكاح قائم ولدفع الخصومة في جانبها (وان ادعت امرأة نكاحا على  
 رجل) وهو بمحمد (فصالته على مال بذله) لها (لم يجز) الصلح لانه بذل  
 لها المال لتترك الدعوى فان جعل فرقة فالزوج لا يعطي العوض في الفرقة  
 وان لم يجعل فرقة فالخالد على ما كان قبل الدعوى وعلى كل لاشي يقابله  
 العوض فلم يصح وفي بعض النسخ جاز ووجهه ان يجعل زيادة في مهرها كذا  
 في الهداية قال في التخييع نقلا عن الاختيار الاول اصح (وان ادعى على  
 رجل انه عبده فصالحه) المدعي عليه (على مال اعطاه) اياه (جاز وكان)  
 ذلك الصلح (في حق للدعي في معنى العتق على مال) لزمه انه ملكه وكذا في  
 حق المدعي عليه ان كان الصلح عن اقراره ثبت الولاء والا كان لدفع الخصومة  
 لزمه الحرية ولا يثبت الولاء الا ان يقيم المدعي البينة فتقبل ويثبت الولاء (وكل

شيء وقع عليه) أي عنه (الصالح وهو مستحق بعقد المداينة) التي يدعيها المدعي  
 وكان بدل الصلح من جنس ما يدينه (لم يحمل) فيه الصلح (على المعاوضة)  
 لأفضائه إلى الربا الموجب لفساد الصلح (وإنما يحمل على أنه استوفى بعض حقه  
 وأسقط باقيه) محررا لتصحيمه بقدر الامكان وذلك (كن له على رجل ألف  
 درهم جباد فصالحه على خمسمائة زيوف جاز) الصلح (وصار كأنه أبرأه عن  
 بعض حقه) واستوفى بعضه ونجوز في قبض الزيوف عن الجباد (و) كذلك  
 (لو صالحه على ألف مؤجلة بجاز) أيضا (وصار كأنه أجل نفس الحق) لانه  
 لا يمكن جعله معاوضة لان بيع الدراهم بمثلها نسبية لا يجوز حملناه على  
 التأخير (ولو صالحه على دنانير) مؤخرة (إلى شهر لم يجوز) لان الدنانير غير  
 مستحقة بعقد المداينة فلا يمكن حله على التأخير ولا وجه له سوى المعاوضة  
 وبيع الدراهم بالدنانير نسبية لا يجوز وإنما خص المداينة مع ان الحكم في  
 القصب كذلك جلا لامر المسلم على الصلاح (ولو كان له ألف مؤجلة  
 فصالحه) عنها (على خمسمائة حالة لم يجوز) لان المجهل خير من المؤجل وهو  
 غير مستحق بالعقد فيكون التعجيل بإزاء ما حط عنه وذلك اعتياض عن الاجل  
 فلم يجوز (و) كذا (لو كان له ألف سود فصالحه) عنها (على خمسمائة بيع  
 لم يجوز) أيضا لأمرة أنه معلومة بخلاف العكس لأنه إسقاط قدرا ووصفا  
 (ومن وكل رجلا بالصلح عنه) من دم العمد أو عن دين على بعضه ليكون  
 إسقاطا (فصالحه) أي صالح الوكيل المدعي كذلك (لم يلزم الوكيل ما صالح  
 عليه) لان الصلح اذا كان إسقاطا كان الوكيل فيه سفيرا ومعبرا والسفير  
 لا ضمان عليه كما مر (الا ان يضمنه) لانه حينئذ مواخذ بعقد الضمان لا بعقد  
 الصلح (والمال) الصالح عليه (لازم للوكيل) لان العقد يضاف اليه قيدنا  
 الصلح بدم العمد أو دين ببعضه لانه اذا كان الصلح عن مال يمال فهو بمنزلة  
 البيع فترجع الحقوق إلى الوكيل فيكون الطالب بالمال هو الوكيل دون الموكل  
 هدايه (فان صالح) عنه أي عن المدعي عليه فضولي (بتبر أمره فهو) بيع  
 (على أربعة أوجه) يتم في ثلاثة منها ويوقوف على اجازة الاصيل في واحد  
 وقد بين ذلك بقوله (ان صالح بمال وضمنه ثم الصلح) لان الحاصل للمدعي  
 عليه ليس الا البراء ويكون الفضولي متبرعا على المدعي عليه كما لو تبرع بقضاء

الدين (وكذلك ان قال صالحك) عنه (على التي هذه تم الصلح ولزمه تسليمها) لانه لما اضافته الى مال نفسه فقد التزم تسليمه فصح الصلح (وكذلك لو قال صالحك) عنه (على الف) من غير نسبة (وسلمها) اليه لان المقصود وهو سلامة البدل قد حصل فصح الصلح (وان قال صالحك) عنه (على الف) من غير نسبة ولا تسليم (فالعقد موقوف) على الاجازة لانه عقد فضولي (فان اجازته) الاصيل وهو (المدعى عليه جاز ولزمه الف) المصالح بها (وان لم يجزه بطل) لان الصلح حاصل له الا ان الفضولي يصير اصيلا بواسطة اضافة الضمان الى نفسه فاذا لم يصفه بقي عاقدا عن الاصيل فيتوقف على اجازته (واذا كان الدين بين شريكين) بسبب منعد كتمن مبيع صفقة واحدة ومن المال المشترك والموروث بينهما وقية المستهلك المشترك هداية (فصالح احدهما من نصيبه على ثوب فشريكه) الساكت (بالخبار ان شاء اتبع الذي عليه الدين بنصفه) الباقي عنده لان نصيبه باق في ذمته لان القابض قبض نصيبه لكن له حق المشاركة (وان شاء اخذ نصف الثوب) المصالح به لان الصلح وقع على نصف الدين وهو مشاع لان قسمة الدين حالة كونه في الذمة لا يصح وحق الشريك منطلق بكل جزء من الدين فيتوقف على اجازته واخذه النصف دليل على اجازة العقد (الا ان يضمن له) اي للشريك الساكت (شريكه) المصالح (ربع الدين) لان حقه في ذلك (ولو استوفى) احد الشريكين (نصف نصيبه من الدين كان لشريكه) الساكت (ان يشركه فيما قبض) لانه لما قبضه ملكه مشاعا كاصله فلصاحبه ان يشاركه فيه ولكنه قبل المشاركة باق على ملك القابض لان العين غير الدين حقيقة وقد قبضه بدلا عن حقه فيملكه حتى يتغذ نصرته فيه ويضمن لشريكه حصته (ثم يرجعان) جميعا (على الغريم الباقي) لانهما لما اشتركا في المقبوض بقي الباقي على الشركة (ولو اشترى احدهما بنصيبه من الدين) المشترك (سبعة كان لشريكه ان يضمنه ربع الدين) لانه صار قابضا حقه بالقاصة كلالا لان مبنى البيع على المباشرة بخلاف الصلح لان مناه على الاغراض والخطيئة فلو الزناه دفع ربع الدين بتضرره فيغير القابض كما مر (وان كان السلم بين شريكين فصالح احدهما من نصيبه على) ما دفع من (رأس المال)

فان اجازته الآخر جاز اتفاقا وكان القبض من رأس المال مشتركا بينهما وما  
 يق من السلم كذلك وان لم يجزه (لم يجز) الصلح (عند ابي حنيفة ومحمد)  
 لانه لو جاز في نصيب احدهما خاصة يكون قسمة الدين قبل القبض ولو جاز  
 في نصيبهما لا بد من اجازة الآخر لان فيه فسح العقد على شريكه بغير اذنه  
 وهو لا يملك ذلك (وقال ابو يوسف يجوز) اعتبارا بسائر الديون قال في  
 التصحيح وهكذا ذكر الحاكم قول محمد مع ابي حنيفة وهكذا في الهداية وفي  
 الاسيماي وقال لا يجوز الصلح وقول ابي حنيفة هو اصح الاقوال عند المحبوبي  
 وهو المختار للقنوي على ما هو رسم الفتى عند القاضي وصاحب المحيط وهو  
 المول عليه عند النسفي (واذا كانت التركة بين ورثة فاخرجوا احدهم منها

بمال اعطوه اياه والتركة عقار او عروض جاز) ذلك (قليلا كان ما اعطوه  
 او كثيرا) لانه امكن تصحيحه بعا وفيه اثر عثمان رضي الله عنه فانه صالح  
 تماضر الاشجعية امرأة عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه عن ربيع ثمنها على  
 ثمانين الف دينار هداية (وان كانت التركة فضة فاعطوه ذهبا او) بالعكس  
 بان كانت (ذهبا فاعطوه فضة فهو كذلك) جاز سواء كان ما اعطوه قليلا  
 او كثيرا لانه بيع الجنس بخلاف الجنس فلا يعتبر التساوي ولكن يعتبر التقابض  
 في المجلس لانه صرف (وان كانت التركة ذهبا وفضة وغير ذلك) من

عروض وحفائر فصالحوه على فضة او ذهب فلا بد (من ان يكون ما  
 اعطوه) من الذهب والفضة (اكثر من نصيبه) من التركة (من ذلك الجنس)  
 المدفوع اليه (حتى يكون نصيبه بمثله) من المدفوع اليه (والزيادة بحقه) اي  
 بمقابلة حقه (من بقية الميراث) احترازا عن الربا ولا بد من التغلبض فيما  
 يقابل نصيبه لانه صرف في هذا القدر (واذا كان في التركة دين على الناس

فادخلوه) اي الدين (في الصلح على ان يخرجوا المصالح عنه ويكون الدين)  
 كله كبقية التركة (لهم فالصلح باطل) في الدين والعين معا لان فيه تمليك الدين  
 من غير من عليه الدين وهو باطل واذا بطل في حصته الدين بطل في الكل  
 لان الصفقة واحدة وقد ذكر لصحته حيلة فقال (فان شرطوا) يعني المصالحين  
 (ان يبرأ) المخرج (الفرماء منه) اي من حصته من الدين (ولا يرجع) بالبناء  
 للجهول (عليهم) اي على الفرماء (بنصيب المصالح فالصلح جاز) لانه اسقاط

العبد المرحوم أو غيره لم يكن ذلك رجوعاً وكذا لو بيع الثوب أو خلع العمام بعمام نفسه لم يكن رجوعاً ولو قال إذا جاء رأسه  
 لشئ فقد ارتجعتها لم يبع ثم إذا انفسخت الهبة بحكم الحاكم أو بالتراضي عادت إلى ملك الواهب والقبض لا يعتبر في انتقاص  
 الملك لا يعتبر في البيع اهـ

(٢٢٠)

لأن يده كغيره بخلاف ما إذا كان أمره هوناً أو مفصوباً أو مبيعاً سيما فاسداً لأنه  
 في يد غيره أو في ملك غيره والصدقة في هذا مثل الهبة وكذا إذا وهبت له  
 أمه وهو في عيالها والابنيت ولا وصي له وكذلك كل من يعوله هداية  
 (فان وهب له) أي للصغير (اجنبي هبة تمت بقبض الاب) لأنه يملك عليه  
 الدائرين النفع والضرر فلكه النافع أولى (وإذا وهب) بالبناء للجهول  
 (للبني هبة فقبضها وليه) وهو واحد أربعة الاب ثم وصيه ثم الجد ثم وصيه  
 (له) أي للصغير (جاز) القبض وتمت الهبة وان لم يكن البني في حجرهم وعند  
 عدم هؤلاء تتم قبض من هو في حجره كما ذكره بقوله (فان كان) البني  
 (في حجر أمه) أو أخيه أو عمه (فقبضها) أي الأم ونحوها (له جاز) لأن  
 لهؤلاء الولاية فيما يرجع إلى حفظه وحفظ ماله وهذا من باب الحفظ لأنه  
 لا يبيح الاب للمال (وكذلك ان كان) البني (في حجر اجنبي يريه) ولو ملقطاً  
 (فقبضه له جاز) لأنه عليه يدا معتبرة الأبرى أنه لا يتمكن اجنبي آخر ان ينزعه  
 من يده فيملك ما يمتنع نفعاً في حقه (وان قبض الصبي الهبة بنفسه جاز)  
 اذا كان بمنزلة في النافع المحض كالبالغ قال في الهداية ويملكه مع حضرة  
 الاب بخلاف الأم ونحوها حيث لا يملكونه الا بعد موت الاب أو غيبته غيبة منقطعة  
 في الصحيح لأن تصرف هؤلاء للضرورة ومع حضرة الاب لإضروره (وان  
 وهب اثنان من واحد داراً) أو نحوها مما يقسم (جاز) لانهما سماء جلة وهو  
 قبضها جلة فلا شيع (وان وهب واحد من اثنين لم يصح عند أبي حنيفة)  
 لانها هبة النصف من كل واحد منهما فيلزم الشيوع (وقالنا يصح) لانها  
 هبة الجلة منها اذا التملك واحد فلا يتحقق الشيوع قال في التصحيح وقد  
 اتفقوا على تزجيج دليل الامام واختار قوله ابو الفضل الموصلي وبرهان الايمه  
 المحبوبي وابو البركات البسفي اه قيد بالهبة لان الاجارة والرهن والصدقة  
 لا اثنين تصح اتفاقاً (وإذا وهب هبة لا جنبي) وقبضها الموهوب له (فله)  
 أي للواهب (الرجوع فيها) لأن المقصود بها التحويل للعادة فثبتت  
 ولاية الفسخ عند فواته اذ العقد يقبل هداية ثم قال وقوله فله الرجوع لبيان  
 الحكم أما الكراهة فلازمة لقوله عليه الصلاة والسلام العائد في هبته كالعاث  
 في قبته اه ثم ذكر المص الرجوع موانع فقال (الا ان يعرض) الموهوب له

طلبه  
 في جوارحه الرجوع  
 في الهبة

عنها

(عنها) ويقبضه الواهب لحصول المقصود لكن بشرط ان يذكر لفظا يعلم  
 الواهب انه عوض عن كل هبة كما يأتي قريبا (او يزيد) العين الموهبة بنفسها  
 (زيادة متصلة) موجبة لزيادة القيمة كالبناء والفرس والسنن ونحو ذلك لانه  
 لا وجه للرجوع فيها دون الزيادة لعدم الامكان ولا معها لعدم دخولها  
 تحت العقد قيد بالزيادة لان التقصان لا يمنع بالمتصلة لان المتصلة كالولد والارث  
 لا تمنع ف يرجع بالاصل دون الزيادة وقيدنا الزيادة بنفسها لانها لو كانت بالقيمة  
 لا تمنع لانها للرغبة اذ العين بحالها وبالوجبة لزيادة القيمة لانه لو كانت ضربة  
 موجبة لزيادة القيمة لا تمنع لانها قد توجب نقضا (او يموت احد المتعاقدين)  
 لان يموت الموهوب له ينتقل الملك الى الورثة فصار كما اذا انتقل في حال  
 حياته واذا مات الواهب فوارثه اجبى عن العقد اذ هو ما اوجبه عليه  
 (او يخرج الهبة من ملك الموهوب له) لانه حصل بتسليط الواهب فلا يكون  
 له نقضه لان نقض الانسان ما تم من جهته مردود لان تبديل الملك كتبديل  
 العين وقد تبعد الملك بتجدد السبب وفي المحيط لورده المشتري يعيب الى الموهوب  
 له ليس للواهب الرجوع ولو وهبه لآخر ثم رجع فللاول الرجوع ولو وهب  
 دارا فقبضها الموهوب له ثم باع نصفها فللواهب الرجوع في الباقي نظوه من  
 مانع الرجوع كذا في الفيض (وان وهب هبة لذي رحم محرم منه) نسبا (فلا  
 رجوع فيها) لان المقصود فيها صلة الرحم وقد حصل قيدنا بالتحريم نسبا  
 لانه لو كان محرما من الرضاع كاخيه رضاعا او المصلحة كزوجه وام امراته  
 كان له الرجوع (وكذلك) حكم (ما وهب احد الزوجين للآخر) لان  
 المقصود فيها الصلة كما في القرابة وانما ينظر الى هذا وقت العقد حتى لو  
 زوجها بعد ما وهب لها فله الرجوع ولو اباها بعد ما وهب لها فلا رجوع  
 هداية (واذا قال الموهوب للواهب خذ هذا) الشيء سواء كان قليلا او كثيرا  
 من جنس الموهوب والا لانها ليست بمعاوضة محضة (عوضا عن هبتك او بدلا  
 عنها اوفى مقابلتها) او نحو ذلك مما هو صريح في انه عوضا عن جميع هبته  
 (فقبضه الواهب سقط الرجوع) لحصول المقصود ولو لم يذكر انه عوض  
 كان هبه مبتدأة ولكل منهما الرجوع بهبته ولذا يشترط فيها شرائط الهبة  
 من القبض والافراز وعدم الشيوع (وان عوضه اجبى عن الموهوب له

قوله واذا قال الموهوب الموهوب ان رجع  
 في العوض قبل ان يقبض الواهب  
 لانه لا يلزم الاله باقبض الهبة



وتدعى بعض المشايخ الموانع للرجوع في قتل وما منع عن الرجوع في الهبة يا حاجي حروي مع خزقه فالدال للزيادة والميم موتها الواحدة والعين العوض والهاء الخروب من ملك الموهوب لم والزاي الزوجية والفاء القرابة والهااء هلك الموهوب مسئلة رجل وهب لرجل تمرا بقداد فحمله الموهوب لم الى بلخ فلا رجوع للموهوب فيه وكذا اذا وهب له جارية في دار الحرب فآخذ الى دار الاسلام فلا رجوع فيها كزاي الخروب عن الواقعات ولو ان مريضا وهب لرجل جارية فوطئها الموهوب لم ثم مات الواهب وعليه رد مستحق يرد الهبة ويجب على الموهوب له المقر هو المختار سزا في الموضوع عن الواقعات (٢٢٢)

متبرعا) وكذا بامر الموهوب له بالاولى (قبض الواهب العوض سقط الرجوع) لان العوض لا سقاط الحق فيصح من الاجنبي كبذل الخلع والصلح (واذا استحق نصف الهبة) للمعوض عنها (رجع) المعوض (بنصف العوض) لانه لم يسلم له ما يقابل نصفه (وان استحق نصف العوض لم يرجع) الواهب (في الهبة بشئ) منها لان الباقي يصلح عوضا للكل في الابتداء وبالاتفاق ظهر انه لا عوض الا هو (الا) انه يتخير لانه ما اسقط حقه في الرجوع الا ليسلم له كل العوض ولم يسلم له فكان له (ان يرد ما بقي من العوض ثم يرجع) في هبته لبقائها بغير عوض (ولا يصح الرجوع في الهبة الا بقرضها او بحكم الحاكم) للاختلاف فيه فيضمن بمنعه بعد القضاء لا قبله (واذا تلفت العين الموهوبة) في يد الموهوب له (فاستحقها مستحق فضمن) المستحق (الموهوب له لم يرجع) الموهوب له (على الواهب بشئ) لانه عقد تبرع فلا يستحق فيه السلامة (واذا وهب بشرط العوض) العين (اعتبر) فيه شروط الهبة وهي (التقابض في العوضين) والتميز وعدم الشبوح لانها هبة ابتداء باعتبار التسمية (واذا تقابضا) العوضين (صح العقد وكان في حكم البيع) انتهاء لوجود للمعاوضة فهو (يرد بالعب وخيار الرؤية ويجب فيه الشفعة) وهذا اذا قال وهبتك على ان تعوضني كذا اما لو قال وهبتك بكذا بالبيع كان بيعا ابتداء وانتفاء كما في الدر والدرر قيدنا العوض بالعين لانها لو كان مجهولا يبطل اشراطه فيكون هبة ابتداء وانتفاء (والعمرى) وهي ان يجعل داره له عمره واذا مات ترد عليه وهي (جائزة للعمر له حال حياته ولورثته من بعده) لصحة التملك وبطلان الشرط لان الهبة لا تبطل بالشرط الفاسد (والرقي) وهي ان يقول له ارقبتك هذه الدار او هذه الدار لك رقي ومضاء ان مات قبلك فعلى لك وان مات قبلي مادت الى وهي (باطلة عند ابي حنيفة ومحمد) لانه تطبيق التملك بالخطر فاذا سلمها اليه على هذا تكون عارية له اخذها متى شاء (وقال ابو يوسف) هي (جائزة) لان قوله داري لك تملك وقوله رقي شرط فاسد فيبطل كالعمرى قال في التصحيح قال الاسيحي والصحيح قولهما (ومن وهب جارية الاحلها) او على ان يودها عليه او يعتقها او يستولدها (صح الهبة) لانها لا تبطل بالشروط الفاسدة (و بطل الاستنشاء) في

الجل لأنه إنما يعمل في المحل الذي يعمل فيه العقد وهبة الجل لا تجوز فلا  
يجوز استثنائه وكذا يبطل الشرط لمخالفته مقتضى العقد وهو ثبوت الملك  
مطلقا (والصدقة) على الفقير (كالهبة) لجامع التبرع (ولذا لا تصح إلا  
بالقبض) لأنها تبرع كالهبة (ولا تجوز في مشاع يحتمل القسمة) لما مر (و)  
لكن (إذا تصدق على فقيرين بشئ) يحتمل القسمة (جاز) لأن المقصود  
في الصدقة هو الله تعالى وهو واحد والفقير نائب عنه في القبض كالساعي  
في الزكاة (ولا يصح الرجوع في الصدقة) ولو على غني استخسانا هداية  
(بعد القبض) لأن المقصود هو الثواب وقد حصل (ومن نذر أن يتصدق  
بماله تصدق) أي لزمه أن يتصدق (بجنس ما يجب فيه الزكاة) استخسانا  
والقياس أن يلزمه التصديق بجميع ماله لأن المال اسم لما يتحول وهو شامل لما  
يجب فيه الزكاة وغيره وجه الاستخسان أن الإيجاب العبد يعتبر بإيجاب الله تعالى  
فينصرف الإيجاب إلى ما أوجب الشارع فيه الصدقة من فاضل ماله وهو مال  
الزكاة هداية (ومن نذر أن يتصدق بملكه لزمه أن يتصدق بالجميع) لأنه اعم  
من لفظ المال لأن المال مقيد بإيجاب الشارع ولا تخصيص في لفظ الملك فبقى على  
العموم والصحيح أنهما سواء لأن المترزم باللفظين الفاضل عن الحاجة على ما مر  
هداية (و) إذا لم يكن له مال سوى ما دخل تحت الإيجاب (يقال له امسك  
منه) أي من المال الذي وجب التصديق به (ما) أي شيئا (تفقه على نفسك  
وعمالك إلى أن تكتسب مالا) فيه (فاذا اكتسبت مالا تصدق بمثل ما  
امسكت) لأن حاجته مقدمة لثلا يقع في الضرر ولم تقدر لاختلاف أحوال  
الناس وقيل المحترف يمسك قوته ليوم وصاحب الغلة لشهر وصاحب الضياع  
لسنة على حسب التفاوت في مدة وصولهم إلى المال وعلى هذا صاحب التجارة  
يملك بقدر ما يرجع إليه ماله هداية في كتاب الوقف مناسبتة للهبة من  
حيث أن كلا منهما تبرع بالملك وقدمت الهبة لأنها تبرع بالعين والمنفعة جميعا  
وهو لغة الحبس وشرعا حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة عند  
الامام وعندهما هو حبسها على حكم ملك الله تعالى هداية (لا يزول ملك  
الواقف عن الوقف عند أبي حنيفة) أي لا يلزم فيصح الرجوع عنه ويجوز  
بيعه كما في الصحيح عن الجواهر (إلا) بأحد أمرين (أن يحكم به الحاكم)

طلب  
في بيان أحكام الوقف

المولى لانه مجتهد فيه وصورة الحكم ان يسلم الواقف وقفه الى التولى ثم يريد ان يرجع بطله عدم الزوم فيخصمان الى القاضي فيقضى بالزوم كما في الفيض قيدنا بالمولى لان الحكم بتحكيم الخصمين لا يرفع الخلاف على الصحيح (او يعلقه بموته فيقول اذا مات فقد وقفت داري) مثلا على (كذا) فالصحيح انه كوصية يلزم من الثلث بالموت لا قبله كما في الدرر (وقال ابو يوسف يزول الملك بمجرد القول) في المشاع وغيره سلم التولى اولاد ذكر جهة لا تنقطع اولا كما في التصحيح عن الجواهر (وقال محمد لا يزول الملك حتى) يستوفي اربعة شرائط وهي ان (يجعل للوقف وليا) اي مئوليا (ويسلمه اليه) وان يكون مفرزا وان لا يشترط لنفسه شيئا من منافع الوقف وان يكون مؤبدا بان يجعل آخره للفقراء كما في التصحيح عن التهمة والاختيار ثم قال قلت الثالث ليس فيه رواية ظاهرة عنه وسياتي اه ثم نقل ان الفتوى على قولهما في جواز الوقف عن الفتاوى الصغرى والخفائق والتمة والعيون ومختارات النوازل والخلاصة ومنية الفتى وغيرها ثم قال ثم ان مشايخ بلخ اخذوا قول ابي يوسف ومشايخ بخارى اخذوا قول محمد اه وقد صحح كلامنا القولين وافتي به طائفة ممن يقول على تصحيحهم وافقائهم (واذا استحق) بالبنا للجهول اي ثبت وفي بعض النسخ صح الوقف على اختلافهم المار في صحته (خرج) للوقف (من ملك الواقف) وصار حيسا على حكم ملك الله تعالى (ولم يدخل في ملك الموقوف عليه) لانه لو ملكه لما انتقل عنه بشرط الواقف كسائر املاكه مع انه ينتقل بالاجاع قال في الهداية وقوله خرج من ملك الواقف يجب ان يكون قولهما على الوجه الذي سبق تفزيده (ووقف المشاع) القابل للقسمة (جا) عند ابي يوسف لان القسمة من تمام القبض والقبض عنده ليس بشرط فكذا تنتمه (وقال محمد لا يجوز) لان اصل القبض عنده شرط فكذا ما يتم به قيدنا بالقابل للقسمة لان ما لا يحتمل القسمة يجوز مع الشيوع عند محمد ايضا لانه يعتبره بالهبة قال في التصحيح واكثر المشايخ اخذوا بقول محمد وفي الفتح عن المنية الفتوى على قول ابي يوسف وفيه من البسوط وكان القاضي ابو عاصم يقول قول ابي يوسف من حيث المعنى اقوى الا ان قول محمد اقرب الى موافقة الاثراء ولما كثر التصحيح من الطرفين وكان قول ابي يوسف فيه ترغيب الناس في الوقف وهو جهة

برا طبق المتأخرون من اهل المذهب على ان القاضي الحنفى المقلد بخبرين  
 ان يحكم بصفته وبطلانه وان كان الاكثر على ترجيح قول محمد وبأيهما حكم  
 صح حكمه ونفذ فلا يسوغ له ولا لقاض غيره ان يحكم بخلافه كما صرح به  
 غير واحد قال في البحر وصح وقف المشاع اذا قضى بصفته لانه قضاء في  
 مجتهد فيه ثم قال اطلق القاضي فشم الحنفى وغيره فان للحنفى المقلد ان يحكم  
 بصفته وقف المشاع وبطلانه لاختلاف الترجيح واذا كان في المسئلة قولان  
 صحيحان فانه يجوز القضاء والافتاء باحدهما كما صرحوا به اه ونحوه في الشهر  
 والنخ والدر وغيرها لكن صرح بعضهم بانه ينبغي للقاضي حيث كان مخيرا  
 ان يميل الى قول ابن يوسف ويحكم بالصفة اخذا من قولهم يختار في الوقف  
 ما هو الانفع والاصح للوقف ومن احب مزيد الاطلاع فطيه برسالتنا لذة  
 الاسماع في حكم وقف المشاع (ولا يتم الوقف عند ابى حنيفة ومحمد حتى  
 يجعل آخره لجهة لا تنقطع ابدا) بان يجعل آخره للفقرا لان شرط جوازه  
 عندهما ان يكون مؤبدا فاذا عين جهة تنقطع صار موقتا معنى فلا يجوز  
 (وقال ابو يوسف اذا سمي فيه جهة تنقطع جاز وصار) وقفا مؤبدا وان  
 لم يذكر التأيد لان لفظ الوقف والصدقة مني عنه فيصرف الى الجهة التي  
 سماها مدة دوامها ويصرف (بعدها للفقرا وان لم يسمهم) ولذا قال في  
 الهداية وقيل ان التأيد شرط بالاجاع الا ان عند ابى يوسف لا يشترط  
 ذكر التأيد لان لفظة الصدقة والوقف بنيت عنه ثم قال ولهذا قال في  
 الكتاب في بيان قوله وصار بعدها للفقرا وان لم يسمهم وهذا هو الصحيح  
 وعند محمد ذكر التأيد شرطا (ويصح وقف الفقار) اتفاقا لانه متأبد  
 (ولا يجوز وقف ما يتقل ويحول) لانه لا يبقى فكان توقيفا معنى وقد ذكرنا  
 ان شرط صحته التأيد قال في الهداية وهذا على الارسال اى الاطلاق  
 قول ابى حنيفة (وقال ابو يوسف اذا وقف ضبة بقرها واكرتها) جمع  
 اكار بالتشديد الفلاح اى عمالها (وهم) اى الاكره (عيده جاز) وكذا سائر  
 الات الحرائة لانه تبع للارض في تحصيل ما هو المقصود وقد ثبت من  
 الحكم تبعا ما لا يثبت مقصودا كالشرب في البيع والبناء في الوقف ومحمد معه  
 فيه لانه لما جاز افراد بعض المنقول عنده بالوقف فلان يجوز الوقف فيه تبعا

اولى هداية (وقال محمد يجوز حبس الكراع) اى الخيل كما فى الغاية عن  
 ديوان الادب (والسلاح) قال فى الهداية وابو يوسف معه فيه على ما قالوا  
 وهذا استحسن ووجه الآثار المشهورة فيه اه قال فى الجواهر تخصص  
 ابي يوسف فى الضيعة بقرها ومحمد فى الكراع باعتبار ان الرواية جاءت عن  
 ابي يوسف فى الضيعة وعن محمد فى الكراع نصا لان ذكر ابي يوسف  
 لاجل خلاف محمد وذكر محمد لاجل خلاف ابي يوسف اه (واذا صح الوقف  
 لم يجوز بيعه ولا تملكه) لخروجه عن ملكه (الا ان يكون) الوقف (مشاهدا)  
 لجوارزه (عند ابي يوسف) كما مر (فيطلب الشريك) فيه (القسمه فتصح  
 مقاسمته) لانها تميز وافراز غاية الامر ان الغالب فى غير المكمل والموزون معنى  
 المبادلة الا ان فى الوقف جعلنا الغالب معنى الافراز نظرا للوقف فلم يكن  
 بيعا ولا تملكاهم ان وقف نصيبه من عقار مشترك فهو الذى يقاسم شريكه  
 لان الولاية الى الواقف وبعد الموت الى وصيه وان وقف نصف عقار خالص  
 له فالنصف يقاسمه القاضى او يبيع نصيبه الباقي من رجل ثم يقاسم المشتري  
 ثم يشتري ذلك منه لان الواحد لا يجوز ان يكون مقاسما ومقاسما ولو كان فى القسمه  
 فضل دراهم ان اعطى الواقف لا يجوز لامتناع بيع الوقف وان اعطى جاز  
 ويكون بقدر الدراهم شراء هداية (والواجب ان يبدأ من ارتفاع الوقف)  
 اى غلته (بعمارة) بقدر ما يبقى على الصفة التى وقف عليها وان خرب ببنى  
 على ذلك سواء (شرط الواقف) ذلك (اولم بشرط) لان قصد الواقف  
 صرف الغلة مؤبدا ولا تبقى دائمة الا بالعمارة فثبت شرط العمارة اقتضاه  
 (واذا وقف دارا على سكنى ولده فالعمارة على من له السكنى) من ماله لان  
 المهرم بالغرم (فان امتنع) من له السكنى (من ذلك او) معجزان (كان فقيرا  
 اجرها الحاكم) من الموقوف عليه او غيره (وعمرها باجرتها) كعمارة الواقف  
 ولم يرد فى الاصح الا برضى من له السكنى ذيلها ولا يجبر الابى على العمارة ولا تصح  
 اجارة من له السكنى بل المتولى او القاضى كما فى الدر (فاذا عمرت) وانقضت  
 مدة اجارتها (ردها لمن له السكنى) لان فى ذلك رعاية الحقيق حتى الواقف  
 بدوام صدقته وصاحب السكنى بدوام سكناه لانه لو لم يعمرها نفوت السكنى  
 اصلا وبالاجارة تتأخروا تأخير الحق اولى من فواته (وما اتهدم من بناء الوقف

وأنه) وهي الاداة التي يعمل بها كآلة الحراثة في ضيعة الوقف (صرفه الحاكم) اى اعاده (في عمارة الوقف ان احتاج) الوقف اليه (وان استغنى عنه امسكه حتى يحتاج الى عمارته فيصرفه فيها) حتى لا يتعذر عليه ذلك اوان الحاجة فيبطل المقصود وان تعذر اعاده عينه يسع وصرف ثمنه الى الرمة صرفا للبدل الى مصرف البدل (ولا يجوز ان يقسمه) اى المنهدم وكذا بدله (بين مستحق الوقف) لانه جزء من العين ولا حق لهم فيها انما حقهم في المنفعة فلا يصرف لهم غير حقهم (واذا جعل الواقف غلة الوقف) او بعضها (لنفسه او جعل الولاية) على الوقف (اليه) اى الى نفسه (جاز عند ابي يوسف) اما الاول فهو جاز عند ابي يوسف ولا يجوز على قياس قول محمد وهو قول هلال الرازي قال الامام قاضي خان نقلا عن الفقيه ابي جعفر وليس في هذا عن محمد رواية ظاهرة ثم قال ومشايع بلخ اخذوا بقول ابي يوسف وقالوا يجوز الوقف والشرط جميعا وذكر الصدر الشهيد ان الفتوى عليه ترغيبا للناس في الوقف ومثله في الفتاوى الصغرى نقلا عن شيخ الاسلام واعتمد النسفي وابو الفضل الوصلي واما الثاني فقال في الهداية هو قول هلال ايضا وهو ظاهر المذهب واستدل له دون مقابله وكذا لو لم يشترط الولاية لاحد فالولاية له عند ابي يوسف ثم لوصيه ان كان والا فللحاكم كما في فتاوى قارى الهداية تصحح ملخصا (واذا بنى مسجدا لم يزل ملكه منه حتى يفرزه) الواقف اى يميزه (عن ملكه بطريقه) لانه لا يخلص لله تعالى الا به (وبأذن للناس بالصلاة فيه) لانه لا بد من التسليم عند ابي حنيفة ومحمد وتسليم كل شئ بحسبه وذلك في المسجد بالصلاة فيه لتعذر القبض فيه فقام بتحقيق المقصود مقامه (فاذا صلى فيه واحد زال ملكه عند ابي حنيفة) ومحمد في رواية وفي الاخرى وهي الاشهر يشترط الصلاة بالجماعة لان المسجد يبنى لذلك وقال الامام قاضي خان وعن ابي حنيفة فيه روايتان في رواية الحسن عنه يشترط اداء الصلاة بالجماعة اثنتان فصاعدا كما قال محمد وفي رواية عنه اذا صلى واحد باذنه يصير مسجدا الا ان بعضهم قال اذا صلى فيه واحد باذان واقامة وفي ظاهر الرواية لم يذكر هذه الزيادة والصحيح رواية الحسن عنه لان قبض كل شئ وتسليمه يكون بحسب ما يليق به وذلك في المسجد

باداء الصلاة بالجماعة أما الواحد يصلي في كل مكان اه قال في الصحيح  
 واستفدنا منه أن ما عن محمد هو رواية عن أبي حنيفة وهو الصحيح اه (وقال  
 أبو يوسف يزول ملكه عنه) أي المسجد (بقوله جعلته سجدا) لأن التسليم  
 عنده ليس بشرط لانه اسقاط للملكه فيصير خالصا لله تعالى بسقوط حقه  
 (ومن بنى سقاية للمسلمين او خاناً يسكنه بنو السبيل) أي المسافرون (اورباطاً)  
 يسكنه الفقراء (او جعل ارضه مقبرة) لدفن الموتى (لم يزول ملكه عن ذلك  
 عند أبي حنيفة حتى يحكم به حاكم) لانه لم ينقطع عن حق العبد الا يرى أن له  
 ان ينفع به فيسكن وينزل في الرباط ويشرب من السقاية ويدفن في المقبرة  
 فيشترط حكم الحاكم او الاضافة الى ما بعد الموت كما في الوقف على الفقراء  
 بخلاف المسجد لانه لم يبق له حق الانتفاع به فخلص لله تعالى من غير حكم  
 الحاكم هداية (وقال أبو يوسف يزول ملكه بالقول) كما هو اصله اذ التسليم  
 عنده ليس بشرط (وقال محمد اذا استقى الناس من السقاية وسكنوا الخان  
 والرباط ودفنوا في المقبرة زال الملك) لأن التسليم عنده شرط والشرط تسليم  
 نوجه وذلك بما ذكرناه ويكتفى بالواحد لتعذر فعل الجنس كله وعلى هذا البر  
 والحوض ولو سلم الى المتولى صح التسليم في هذه الوجوه لانه نائب عن  
 الموقوف عليه وفعل النائب كفعل المتوب عنه واما في المسجد فقد قيل  
 لا يكون تسليماً لانه لا تدبير للمتولى فيه وقيل يكون تسليماً لانه يحتاج الى من  
 يكتسه ويطلق بابه فاذا سلم صح تسليمه اليه والمقبرة في هذا بمنزلة المسجد على  
 ما قيل لانه لا متولى له عرفاً وقد قيل هي بمنزلة السقاية والخان فيصح  
 التسليم الى المتولى لانه لو نصب المتولى صح وان كان بخلاف العادة هداية  
 كتاب الفصب يحسنه مناسبه للوقف من حيث ان في كل منهما رفع يد المالك  
 وجس الملك الا أن الاول شرعي فقدم والثاني غير شرعي فاخر وهو لغة  
 اخذ الشيء من الغير على سبيل التغلب وشرطاً اخذ مال متقوم محترم بغير اذن  
 المالك على وجه يزول يده حتى كان استخدام العبد وحل الدابة غصبا دون  
 الجلوس على النسياط هداية (ومن غصب شيئاً له مثل فهلك في يده فطليه  
 ضمان نضله) لما فيه من مراعاة الصورة بالجنس والمعنى بالمالية فكان  
 ادفع للضرر وان انقطع المثل بان لا يوجد في السوق الذي يساع فيه

طالع  
 في بيان احكام الفصب

فطيلة قيمته يوم الخصومة عند الامام ويوم الغصب عند ابي يوسف وبوم  
 الانقطاع عند محمد والاصح قول الامام لان النقل لا يثبت بمجرد الانقطاع  
 ولذا لو صبر الى ان يوجد جنسه له ذلك وانما ينتقل بفضاء القاضى  
 فتعبر قيمته حينئذ (وان كان) المقتصوب (عما لا مثله له فطيلة قيمته) يوم الغصب  
 اتفاقا لانه لما تعذر مراعاة الصورة بتفاوت الاحاد وجب مراعاة المعنى فقط  
 وهو المالية دفعا للضرر بقدر الامكان والمثل المخلوط بخلاف جنسه كبر مخلوط  
 بشعر قيمى لانه لا مثل له (و) الواجب (على القاصب رد العين المقتصوبة)  
 في مكان غصبها ما دامت قائمة سواء كانت مثلية او قيمية (فان ادعى)  
 القاصب (هلاكمها) اى العين المقتصوبة لم يصدق بمجرد قوله بل (حسبه  
 الحاكم حتى يعلم) صدقه ويقلب على ظنه (انها لو كانت باقية) عنده لكان  
 (اظهرها) مبالغة في الاحتيال الى ابطال الحق الى المستحق (ثم) بعد ذلك  
 (قضى عليه بدليها) من مثل او قيمة لتعذر رد العين (والغصب) انما يتحقق  
 (فيما ينقل ويحول) لان الغصب انما يتحقق فيه دون غيره لان ازالة اليد  
 بالنقل (واذا غصب عقارا فهلك في يده) بأقفة سماوية كغلبة سيل (لم يضمنه  
 عند ابي حنيفة وابي يوسف) لعدم تحقق الغصب بازالة اليد لان العقار في  
 محله بلا نقل والتباعد للمالك عنه فلم فيه لا في العقار فكان كما اذا بعد المالك  
 عن المواتى (ومثل محمد يضمنه) لتحقق اثبات اليد ومن ضرورته زوال يد  
 المالك لاستحالة اجتماع اليدين على محل واحد في حالة واحدة قال في التجميع  
 والصحيح قولهم واعتمده النسب والمحبوب وصدر الشريعة والموصلى اه لكن  
 في القهستاني والصحيح الاول في غير الوقف والثاني في الوقف كما في العمادى  
 وغيره وفي الدر وبه يفتى في الوقف ذكره العيني اه قيدنا كون الهلاك بأقفة منملوبة  
 لانه لو كان بفعله يضمن اتفاقا كما يشير لذلك قوله (وما نقص منه) اى العقار  
 (بفعله) اى القاصب كهدمه لبنائه (وسكنه) الموهنة لبنائه (ضمنه في  
 قولهم جميعا) لانه اطلاق والعقار يضمن به كما اذا نقل رايه لانه لم يزل في  
 العين ويدخل فيما قاله اذ انهدم الدار بسكنه وعمله هذابة (واذا هلك المقتصوب)  
 الفعلى (في يد القاصب بفعله او بغير فعله فعليه ضمانه) لدخوله في ضمانه  
 بالغصب السابق وعند العجز عن رده تجب قيمته ثم ان كان بفعل غيره رجع



عليه بما ضمن لانه قرر عليه ضمانا كان يمكنه ان يتخلص منه برد العين جوهره  
(وان نقص في يده ف عليه ضمان النقصان) لدخوله في ضمانه بجميع اجزائه  
فان لم يرد عينه منها يجبر رد قيمته قيد بالنقصان لانه لو تراجع السعر لا يضمن  
لانه عبارة عن فتور الرغبات دون فوت الجزاء واذا وجب ضمان النقصان  
فوفيت العين صحيحة يوم غضبها ثم تقوم ناقصة فيغرم ما بينهما قال في الهداية  
وعمراده غير الربوي اما في الربويات لا يمكنه تضمين النقصان مع استرداد  
الاصل لانه يودى الى الرباء (ومن ذبح شاة غيره) او بقرته ونحوها من كل  
دابة ما كولة اللحم (فالكلها بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها وسلمها اليه) لان ذلك

اتلاف من وجه باعتبار فوت بعض الاغراض من الحمل والدر والتسل (وان  
شاء ضمنه نقصانها) لبقاء بعضها وهو اللحم ولو كانت الدابة غير ما كولة  
اللحم فذبحها الفاسب وقطع طرفها ضمن جميع قيمتها لوجود الاستهلاك  
من كل وجه بخلاف قطع طرف المملوك حيث يأخذه مع الارش لان الادمى  
يبقى متفعاه بعد القطع (ومن خرق ثوب غيره خرقا يسيرا ضمن نقصانه)

والشوب للمالك لقيام العين من كل وجه وانما دخله عيب فيضمنه (وان

خرق) الشوب (خرقا كثيرا) بحيث (يبطل عامة منفعة فلا لكه ان يضمنه  
بجميع قيمته) لانه استهلاك من هذا الوجه وله اخذه وتضمينه النقصان لانه  
تعيب من وجه لبقاء العين وبعض النافع قال في الهداية ثم اشارة الكتاب  
الى ان الفاحش ما يبطل به عامة النافع والصحيح ان الفاحش ما يفوت بعض  
العين وجنس المنفعة ويبقى بعض العين وبعض المنفعة واليسر ما لا يفوت به  
شي من المنفعة وانما يدخل فيه النقصان لان مجدا جعل في الاصل قطع

الشوب نقصانها فاحشا والفات بعض النافع اه (واذا تغيرت العين المصنوعة

بفضل الفاسب) احترز به عما اذا تغيرت بنفسها كان صار العيب زيبا بنفسه

اولا لطلب تراءن المالك فيه بالخيار ان شاء اخذه وان شاء تركه وضمنه (حتى

زال اسمها واعظم منافعتها) اى اكثر مقاصدها احترز عن الدراهم اذا

سبكها بلا ضرب فانه وان زال اسمها لكن بقي اعظم منافعتها ولذا لا ينقطع

حق المالك عنها كما في المحيط (زال ملك المصنوب منه عنها) اى العين المصنوعة

(وملكها الفاسب وضمنها) اى ضمن بدلها لما لكها (و) لكن (لم يحل له

الا انتفاع بها حتى يودي بدلها) استحسانا لان في اباحة الانتفاع قبل اداء  
 البدل فتح باب الغصب فيحرم الانتفاع قبل ارضاء المالك باداء البدل ولو لم يرضه  
 حسبا لمادة الفساد (وهذا) اي زوال اسمها واعظم منافعها مشاهه (كن  
 غصب شاة فذبحها او شسواها او طبخها او) غصب (خنطة فطبخها او)  
 غصب حديدا فآخذها سيفا او) غصب (صفرا) بالضم ما يعمل منه لوانى فعمله  
 آتية) لحدوث صنعة متقومة بصيرت حق المالك هلكا من وجه بحيث تبدل  
 الاسم وفات معظم المقاصد وحق الغاصب في الصنعة قائم من مصلح وجه  
 فيرجع على الاصل الذى هو فائت من وجهه ولا يحيط سببا للملك من حيث  
 انه محظور بل من حيث انه احدث صنعة بخلاف الشاة لان اسمها باق  
 بعد الذبح والبلح هداية (وان غصب فضة) نقرنة (او ذهبا) تبرا (فغصبها)  
 دراهم او دنانير او) عليها (آتية لم يزل ملك مالها عند ابي حنيفة) قاله في  
 الهداية فآخذها ولا شئ للغاصب ولا يملكها الغاصب وعليه مثلها واخر  
 دليل الامام ومنه جواب دليليها واختاره المحبوبي والنسفي وابوالفضل  
 الموصلي وصدر الشريعة كذا في التصحيح (ومن غصب ساجدة) بالجم شجر  
 عظيم جدا ولا يثبت الا ببلاد الهند (فبنى عليها) بناء قيمته اكثر من قيمتها  
 (زال ملك مالها عنها وزم الغاصب قيمتها) لصيرورتها شيا اخر وفي القلع  
 ضرر ظاهر لصاحب البناء من غير فائدة تعود للمالك وضرر المالك يجبر  
 بالعمان قال في الهداية ثم قال الكرخي والنفه ابو جعفر انما لا ينقض اذا بنى  
 حوالى الساجدة انما اذا بنى على نفس الساجدة بنقض وجواب الكلاب يرد ذلك  
 وهو الاصح اه (ومن غصب ارضا ففارس فيها او بنى قيل له) اي الغاصب  
 (اقلع الفرس والبناء وردها) الى صاحبها فارغة كما كانت لان الارض  
 لا تغصب حقيقة فيبقى فيها حق المالك كما كلن والغاصب جعلها مشغولة فيؤمر  
 بتفريغها درر وقيد ذلك في التبع بما اذا كان قيمة الارض اكثر ثم قال وان  
 كانت قيمة البناء اكثر فللغاصب ان يضمن له قيمة الارض وياخذها كره في  
 النهاية وفي القهستاني عند قول الماتن امر بالقلع والرد ما نصه اي رد الارض  
 فارغة الى المالك ولو كانت القيمة اكثر من قيمة الارض وقال الكرخي انه لا يؤمر  
 حينئذ ويضمن القيمة وهذا اوفق لمسائل الباب كما في النهاية وبه افتى بعض

المتأخر بن كصدر الاسلام بوانه حسن ولكن نحن نفق بجواب الكتاب اتباعا  
 لا شيا خاتما في المادى اه (فان كانت الارض تنقص بقطع ذلك) منها (فالمالك  
 ان يضمن له) اى للغاصب (قيمة البناء والفرس مقلوعا فيكون) ذلك مع الارض  
 (له) اى للمالك لان في ذلك نظرا لهما ودفع الضرر عنهما قال في الهداية  
 وقوله فتمت مقلوعا معناه قيمة بناء او شجر يؤمر بقلعه لان حقه فيه اذ لا قرار  
 له فتقوم الارض بدون الشجر والبناء وتقوم وبها شجر وبنا لصاحب الارض  
 ان يأمره بقلعه فيضمن فضل ما بينهما اه (ومن غصب ثوبا فصنفه اجر)  
 او غيره مما تزيد به قيمة الثوب فلا عبرة للالوان بل لحقيقة الزيادة والنقصان  
 (او) غصب (مويقا) اى دقيقا (ظنه) اى خلطه (بسمن فصاحبه بالخيار  
 ان يضمنه) اى ضمن الغاصب (قيمة ثوب ابيض) لان الثوب قيمى (ومثل  
 السويق) لانه مثل (وسلما) اى الثوب والسويق (لغاصب وان شاء  
 اخذهما) المالك (وضمن) للغاصب (ما زاد الصبغ والسمن فيهما) لان في  
 ذلك رعاية للجانبين والخبرة لصاحب الثوب لكونه صاحب الاصل بخلاف  
 الساحة بينى فيها لان التقص له بعد التقص اما الصبغ يتلاشى هداية (ومن  
 غصب عينا ففيها) بالجملة اى اخضاها (فضمنه المالك قيمتها ملكها الغاصب)  
 لان المالك ملك البدل بكماله والمبدل قابل للتعل فيملكه الغاصب لتلا يجمع البدلان  
 في ملك شخص واحد (والقول في القيمة) اذا اختلفا فيها (قول الغاصب)  
 لانكاره الزيادة والقول قول النكر (مع يمينه) كما مر (الا ان يقيم المالك القيمة  
 باكثر من ذلك) لا ثباته بالحجة (فان ظهرت العين) بعد ذلك (وقيمتها اكثر  
 مما كان (ضمن وقد) كان (ضمنها بقول المالك او يمينه اقامها) المالك (او  
 بكتول الغاصب عن الميمن فلا خير للمالك) وهى للغاصب لانه تم له الملك بسبب  
 اتصل به رضا المالك حيث ادعى هذا المقدار (وان كان ضمنها بقول الغاصب  
 مع يمينه فالمالك بالخيار ان شاء امضى الضمان) ولا خيار للغاصب ولو قيمته اقل  
 للزومه باقراره (وان شاء اخذ العين ورد العوض) لانه لم يتم رضاه بهذا المقدار  
 حيث بدعى الزيادة واخذ دونها لعدم الحجة ولو ظهر العين وقيمتها مثل ما  
 ضمنه او دونه في هذا الفصل الاخير فكذا الجواب في ظاهر الرواية وهو الاصح  
 خلافا لما قال الكرخى لانه لم يتم رضاه حيث لم يعط ما يدعيه والخيار لفوت

الرضا هداية (وولد) العين (المقصوبة وعلوها) التصل كالحن والحسن  
 والمنفصل كالدر (وثمره البستان للمصوب) قبل بدو الثمرة (امانة في يد  
 القاصب) لان القصب اثبات اليد على مال الغير على وجه يزيل يد المالك كما  
 مر ويد المالك ما كانت ثابتة على هذه الزيادة حتى يزيلها القاصب (فان  
 هلك) اى الولد وما عطف عليه (فلا ضمان عليه) اى القاصب (الا ان  
 يتعدى فيها) اى الزيادة بان تلفها او اكلها او باصها (او) ان (يطلبها) اى  
 الزيادة (ماليتها فيتمها اياه) لانه بالمنع والتعدي صار غاصبا (وما ينقص  
 الجارية) اى انتقصت لان نقص بجى لازما ومتعديا وهو هنا لازم كما في  
 ابن ملك (بالولادة) فهو (في ضمان القاصب) لانه حصل في ضمانه (فان  
 كان في قيمة الولد وفاء به) اى بالتقصان (جبر التقصان بالولد وسقط ضمانه  
 عن القاصب) لان سبب الزيادة والتقصان واحد وهو الولادة وان لم يكن  
 فيه وفاء سقط بحسابه ولو ماتت وبالولد وفاء كفى هو الصحيح اختيار (ولا  
 يضمن القاصب منافع ما غصبه) من ركوب الدابة وسكنى الدار وخدمة  
 العبد لانها حصلت على ملك القاصب لحدوثها في يده والانسان لا يضمن  
 ما حدث في ملكه سواء استوفاه او عطلها وهذا فيما عدا ثلاثة مواضع  
 فيجب فيها اجر المثل على اختيار المتأخرين وعليه القنوى وهي ان يكون  
 وقفا او لتييم او معدا للاستغلال بان بناء او اشتراء لذلك الا اذا سكن للمعد  
 للاستغلال بتأويل ملك كسكنى احد الشريكين او عقد كسكنى المرتنن (الا  
 ان ينقص) المنصوب (باستعماله) اى القاصب (فيغرم التقصان) لاستهلاكه  
 بعض اجزاء العين (واذا استهلك المسلم خمر الذبي او خنزيره ضمن فتيهما)  
 لانهما مال في حقه اذ الخمر عند اهل الذمة كالخل عندنا والخنزير عندهم  
 كالشاة عندنا ونحن امرنا بتركهم وما يدينون ولهذا اقرروا على بيعها الا انه  
 يجب قيمة الخمر وان كان من ذوات الامثال لان المسلم ممنوع من تملكه (وان  
 استهلكهما) اى الخمر والخنزير وهما (لمسلم) بان اسلم وهما في يده (لم يضمن)  
 المستهلك سواء كان مسلما او ذميا لانهما ليسا بمال في حقه وهو مأمور  
 باتلافهما وممنوع من تملكهما وتجب في كسر العازق فيتمها لغيره كما في  
 المختار (كتاب الوديعه) مناسبتها للغصب انها تنقلب اليه عند المخالفة

بطلان  
 في بيان احكام الوديعه

او التمدى وهى لغة الترك وشرا تسليط الغير على حفظ ماله وهى اسم ايضا لما يحفظه المودع كما عبر بذلك المصنف بقوله (الوديعة) فعيلة بمعنى مفعوله بناء النقل الى الاسمية كما فى نهاية ابن الاثير (امانة فى يد المودع) بالفتح (اذا هلكت) من غير تعد (لم يضمنها) لان بالناس حاجة الى الاستيداع فلو ضمنه يمتنع الناس من قبول الودائع فتتعطل مصالحهم هداية (وللمودع ان يحفظها) اى الوديعة (بنفسه ومن فى عياله) لان الظاهر انه يلتزم حفظ مال غيره على الوجه الذى يحفظ به مال نفسه ولانه لا يجد بدا من الدفع الى عياله لانه لا يمكنه ملازمة بيته ولا استصحاب الوديعة فى خروجه والذى فى عياله هو الذى يسكن معه وتجرى عليه نفقته من امرأته وولده واجيره وعبدته وفى الغنى وي هو من يساكنه سواء كان فى نفقته او لا جوهره (فان حفظها بغيرهم) اى غير من فى عياله (او اودعها) غيرهم (ضمن) لان المالك رضى بيده لا يد غيره والا يدى تخطف فى الامانة ولان الشئ لا يضمن مثله كالتوكيل لا يوكل غيره (الا ان يقع فى دله خريق فيسلمها الى جاره او يكون المودع) فى سفينة (وهاجت الريح وصلر بحيث) يخاف الفرق فيلقها الى سفينة اخرى لانه تموت طريقا للحفظ فى هذه الحالة فيرتضيها المالك ولا يصدق على ذلك الا بيينة لانه يدعى ضرورة مسقطه للضمان بعد تحقق السبب فصار كما لو ادعى الاذن فى الابداع هداية قال فى المتنق هذا اذا لم يكن الحريق عاما مشهورا عند الناس حتى لو كان مشهورا لا يحتاج الى البيينة (وان خلطها المودع بما له حتى) ضلوت بحيث (لا يتميز ضمنها) ولا سبيل للمودع عليها عند ابدى حنيفة لاستهلاكها من كل وجه لتمذر الوصول الى عين حقه وكالا اذا خلطها بغيرها شره ان شاء لانه وان لم يمكنه الوصول الى عين حقه صورة يمكنه معنى بالقسمة فكان استهلاكها من وجه دون وجه فيميل الى ايها شاء هداية قال فى التصحيح واختار قول الامام المحبوبي والنسفي وابو الفضل الموصلى وصدر الشريعة (فان طلبها صاحبها) بنفسه او وكيله (حبسها عنه وهو صدر على تسليمها) ثم هلك (ضمنها) لتعديه بالمنع فيصير قاصبا قيد بكونه قادرا على تسليمها لانه لو حبسها عجزا او خوفا على نفسه او ماله لم يضمن وفى القهستاني عن المحيط لو طلبها فقال لم اقدر ان احضرها تلك

مطلب  
من يحفظ به الوديعة

الساعة فتركها فهلكت لم يضمن لانه بالتارك صار مودعا ابتداء ولو طلبها فقال  
اطلبها ضدا فلما كان القدر قال هلكت لم يضمن ولو قال له في السر من اخبرك  
بعلامة كذا فادفعها اليه ثم جاء رجل بتلك العلامة ولم يدفعها اليه حتى  
هلكت لم يضمن اه (وان اخلطت) الوديعه (بملكه من غير فعله) كان انشيق  
الظرفان وانصب احدهما على الآخر (فهو) اى المودع (شريك لصاحبها)  
اتفاقا لاختلاطهما من غير جناية (وان اتفق المودع بعضها) اى الوديعه  
(ثم رد مثله) اى حل ما انفق (فخلطه) اى الردود (بالباقى) ثم هلكت  
(ضمن الجميع) اى جميع الوديعه من الذى كان يبق منها والذى رده اليها  
عوضا عما انفق لخلطه الوديعه بملكه فيكون استهلاكه على الوجه الذى تقدم  
(واذا تعدى المودع فى الوديعه بان كانت دابة فركبها او ثوبا فلبسه او عبدا  
فاستخدمه او اودعها عند غيره) ممن ليس فى عياله (ثم ازال التعدي ووردها الى  
يده زال الضمان) لزوال سببه وهو التعدي وبقاء الامر بالحفظ فكأن يده  
كيد المالك حكما لانه عامل له بالحفظ فبازالة التعدي ارتدت الى يد صاحبها  
حكما (بان طلبها صاحبها فجدها اياه) فهلكت (ضمنها) لانه لما طالبه بالرد  
فقد عزله عن الحفظ فيبقى بمده بالامساك غاصبا فيضمن (بان ماد) بعد مجوده  
(الى الاعتراف) بها (لم يبرأ من الضمان) لارتفاع العقد لان المطالبة بالرد  
رفع من جهة المالك والمجود فسخ من جهة المودع فتم رفع العقد منهضا  
واذا ارتفع لا يعود الا بالتجديد فلم يوجد الرد الى نائبه بخلاف المخالفة ثم  
العود الى الوفاق لبقه الامر فكان الرد الى نائبه كما فى الهداية (ولو دوع ان  
يسافر بالوديعه وان كان لها حل) اى نقل (وموثة) اى اجرة عند ابي حنيفة  
لاطلاق الامر وقال ليس له ذلك اذا كان له حل وموثة لان المالك تلزمه  
موثة الرد فى ذلك قالوا سهرانه لا يرصن به فيتقيد وظاهر الهداية ترجيح  
قولهما بتأخير دليلهما (وان اودع رجلان عند رجل) وديعه من ذوات  
الامثال (ثم حضر احدهما) دون صاحبه (فطلب نصيبه منها لم يدفع اليه)  
اى الى الحاضر (شيء) منها (حتى يحضر) صاحبه (الاخر عند ابي حنيفة)  
لانه يطالبه بمفرز وحقه فى مشاع ولا يفرض الا بالقسمة وليس للمودع ولا لغيره  
(وقالا يدفع اليه نصيبه) لانه يطالبه بدفع نصيبه الذى سلمه اليه قال فى التصحيح

واعتمد قول الامام المحبوب والنسفي وابو الفضل الموصلي وصدر الشريعة اه  
 قيدتا بذوات الامثال لانها لو كانت من القيمات لا يدفع اليه اتفاقا على الصحيح  
 كما في الهداية والفيض (وان اودع رجل عند رجلين شيئا مما يقسم) مثليا  
 كان او قيميا (لم يجزان بدفعه احدهما الى الآخر) لان المالك لم يرض بحفظ  
 احدهما لكلا (ولكنهما يقسمانه فيحفظ كل واحد منهما نصفه) لانه لما  
 اودعهما مع علمه انهما لا يقدران على ترك اعمالهما واجتماعهما ابدًا في مكان  
 واحد للحفظ كان راضيا بقسمتهما وحفظ كل واحد للنصف دلالة والثابت  
 دلالة كالشأب بالنص (وان كان مما لا يقسم جاز ان يحفظ احدهما باذن  
 الآخر) لان المالك يرضى بيد كل منهما على كله لعلمه انهما لا يجتمعان عليه  
 ابدًا (واذا قال صاحب الوديعة للودع لا تسلمها الى زوجتك فسلمها) المودع  
 (اليها) اى الى زوجته وهلك (لم يضمن) لانه لا يجد بدا من ذلك فانه اذا  
 خرج كان البيت وما فيه مستلما اليها فلا يمكن اقامة العمل مع مراعاة هذا  
 الشرط وان كان مفيدا لكن في شرح الا سيجاب وهذا اذا كان لا يجد بدا  
 من ذلك لان الشرط وان كان مفيدا لكن العمل به غير ممكن اما اذا كان  
 يجد بدا منه يلزمه مراعاة شرطه بقدر الامكان لتمكنه من حفظها على الوجه  
 المأمور به فاذا خالف ضمن اء لمخصصا (وان قال له احفظها في هذا البيت)  
 لبيت معين من الدار (فحفظها في بيت آخر من تلك الدار) وهلك (لم يضمن)  
 لان الشرط غير مفيد فان البيتين في دار واحدة لا يتفاوتان في الحرز (وان  
 حفظها في) بيت من (دار اخرى ضمن) لان الدارين يتفاوتان في الحرز فكان  
 مفيدا فيصح التقييد ولو كان التفاوت بين البيتين ظاهرا بان كانت الدار التي  
 فيها البيتان عظيمة والبيت الذي نها عن الحفظ فيه عورة ظاهرة صح الشرط  
 هداية <sup>م</sup> كتاب العارية <sup>م</sup> مناسبتها للوديعة ظاهر من حيث اشترآ كهما  
 في الأمانة (العارية) بالتشديد وتخفف (جائزة) لانها نوع احسان وقد  
 استعار النبي صلى الله عليه وسلم درعا من صفوان هداية (وهي) لغة اشارة  
 الشئ كما في القاموس وشرعا لتعليك المنافع بغير عوض (افاد بالتعليك لزوم  
 الايجاب والقبول ولو فعلا) وتصح بقوله اعرك (لانه صريح فيها) واطمعت  
 هذه الأرض (اى غلبها لان الأرض لا تطعم فينصرف الى ما يؤخذ منها

مطل  
 فبما احكام  
 العارية

على سبيل المجاز من اطلاق اسم المحل على الحال (و مفتحك) اى اعطيتك  
 (هذا الثوب) او هذا العبد (وحلتك على هذه الدابة اذا لم يرد به) اى بقوله  
 اعطيتك وحلتك (الهبة) لان اللفظ صالح لتملك العين والمنفعة والمنفعة  
 اذنى فيحصل عليها عند عدم النية (واخدمتك هذا العبد) لانه اذن له في  
 الاستخدام (ودارى لك سكنى) لان معناه سكنها لك (ودارى لك عمري  
 سكنى) لان اللام وان كان للتمليك لكن لما اردفه بالتمييز بلفظ السكنى المحكم  
 في ارادة المنفعة انصرف عن افادة الملك (وللمعبر ان يرجع في العارية متى شاء)  
 لانها عقد تبرع (والعارية) اى حكمها انها (ايمانة) في يد المستعير (ان  
 هلك من غير تعد لم يضمن) ولو بشرط الضمان فمستثنى (وليس للمستعير  
 ان يؤاجر ما استعاره) ولا ان يرهنه لان الشيء لا يضمن ما فوقه (وله ان  
 يعيره ان كان مما لا يختلف باختلاف المستعمل) لانه ملك النافع ومن ملك شيئاً  
 جازله ان يملكه على حسب ما ملك ولذا شرط ان لا يختلف باختلاف المستعمل  
 فلو كان يختلف باختلاف المستعمل لايحوز له ذلك لانه رضى باستعماله لا باستعمال  
 غيره قال في الهداية وهذا اذا كانت الاعارة مطلقة وهى على اربعة اوجه  
 احدها ان تكون مطلقة في الوقت والانتفاع والمستعير فيه ان يتفع في اى  
 نوع شاء وفي اى وقت شاء عملاً بالاطلاق والشيئان ان تكون مقيدة فيهما  
 وليس له ان يجاوز ما سماه عملاً بالتقييد الا اذا كان خلافاً الى مثل ذلك او خيراً  
 منه والثالث ان تكون مقيدة في حق الوقت مطلقة في حق الانتفاع والرابع  
 عكسه وليس له ان يتعدى ما سماه (وعارية الدراهم والدنانير والمكيل  
 والموزون) والحدود التقارب عند الاطلاق (قرض) لان الاعارة تملك النافع  
 ولا يمكن الانتفاع بها الا باستهلاك عينها فاقضى تملك العين ضرورة وذلك  
 بالهبة او القرض والقرض ادناهما فثبت ولان من قضية الاعارة الانتفاع  
 ورد العين فاقيم رد المثل مقامه هداية وانما قلت عند الاطلاق لانه لو عين  
 الجهة بان استعار دراهم ليعاير بها ميزاناً او يزين بها دكاناً لم يكن قرضاً ولا  
 يكون له الا المنفعة السمتة كما في الهداية (واذا استعار ارضاً لبني فيها او بغرس  
 جاز) لانها نوع منفعة كالسكنى تملك بالاجارة فكذا بالاعارة (وللمعبر ان يرجع  
 فيها متى شاء) لما مر انها عقد غير لازم (ويكلفه قلع البساتين والفرنس)

مطلق  
 العارية على اربعة  
 اوجه



لشغله أرضه فيكلفه ثمر فيها وهذا حيث لم يكن في القلع مضرة بالأرض والا  
 فيزسكان بالقيمة مقلوعين لثلاث تلف أرضه ثم (فان لم يكن وقت العارية  
 فلا ضمان عليه) أي على المير فيما نقص البناء والفرس بالقلع لان المستعير  
 مفر غير ضرور حيث اعتمد اطلاق العقد من غير ان يسبق منه الوعد هداية  
 (وان كان وقت العارية) بوقت (فرجع قبل الوقت ضمن المير) للمستعير (ما  
 نقص البناء والفرس بالقلع) لانه مفرور من جهته حيث وقت له والظاهر  
 هو الوقت بالمهد فيرجع دفعا للضرر هداية ثم قال وذكر الحاكم الشهيد انه  
 يضمن رب الأرض للمستعير قيمة غرسه وبنائه ويكونان له الا ان يشاء المستعير  
 ان يرفعهما ولا يضمنه فتمتعا فيكون له ذلك لانه ملكه قالوا اذا كان بالقلع  
 ضرر بالأرض فالنحوار الى رب الأرض لانه صاحب اصل والمستعير صاحب تبع  
 والرجوع بالاصل اه قيد بالبناء والفرس لانه لو استعارها ليزرعها لم تؤخذ  
 منه حتى يحصد الزرع سوا وقت ام لا لانه له نهاية معلومة فيترك باجر الثقل  
 مراعاة للحقين كما في الهداية وغيرها (واجرة رد العارية على المستعير) لان  
 الرد واجب عليه لانه قبضها لمنفعة نفسه والاجرة مؤنة الرد فتكون عليه  
 (واجرة رد العين المستأجرة على المواجه) لان الواجب على المستأجر التمكن  
 والتخلي دون الرد (واجرة رد العين المفصولة على الغاصب) لان الرد واجب  
 عليه دفعا للضرر عن المالك فتكون مؤنة عليه (واذا استعار دابة فردها  
 الى اصطليل حالها) فهلكت (لم يضمن) وهذا استحسان لانه اتي بالتسليم  
 المتعارف لانه لو ردها الى المالك ردها الى الربط كما في الهداية (وان  
 استعار صيغا) نفسه (فردها الى دار المالك ولم يسلمها اليه ضمن) قال في الجوهرة  
 وفي نفسه لم يضمن وكذا هو في شرحه غير انه بعد ذلك اشار الى انه في  
 الاث المنزل اه ابي بخلاف الاعيان النفيسة فلا ترد الا الى المير وتماه في  
 الهداية (وان رد الوديعة) او العين المفصولة (الى دار المالك ولم يسلمها اليه  
 ضمن) لان الواجب على الغاصب نسخ فعله وذلك باردا الى المالك دون غيره  
 والوديعة لا يرضى المالك باردا الى الدار ولا الى يدمن في العيال لانه لو ارتضاء  
 لما اودعها هداية كتاب القبط مناسبتة للوديعة من حيث لزوم الحفظ في  
 كل منها (القبط) لغة ما يلقط اي يرفع من الأرض فمبلى بمعنى مفعول ثم غلب

مطلوب  
 في بيان حكم القبط

على الصبي المبنوذ باعتبار ماله لانه يلقط وشرعا مولود طرحه اهله خوفا من العيلة او فرارا من التهمة وهو (حر) مسلم تبعا للدار (ونفقت من بيت المال) لانه مسلم عاجز عن التكسب ولا مال له ولا قرابة ولان ميراثه لبيت المال والخراج بالضمان والمقط متبرع في الانفاق عليه لعدم الولاية الا ان يأمره القاضي به ليكون ديناعليه لعموم ولايته (فان النقطه) ملقط (رجل) او امرأه (لم يكن لغيره ان يأخذه من يده) لثبوت حق الحفظ له بسبق يده (فان ادعى مدع) مسلم او ذمي (انه ابنه فالقول قوله) استحسانا لانه اقرار له بما ينفعه لانه يتشرف بالنسب ويعبر بخدمه وهذا اذا لم يدع اللقط نسبته والا فهو اول من الخارج ولو ذميا مع مسلم (وان ادعاه اثنان ووصف احدهما علامة في جسده فهو اول به) لان الظاهر شاهد له لموافقة العلامة كلامه وان لم يصف احدهما علامة فهو ابنهما لا ستواهما في السبب وان سبقت دعوى احدهما فهو ابنه لانه ثبت حقه في زمان لا ينزع فيه الا اذا اقام الآخر البنية لان البينة اقوى هداية (واذا وجد) اللقيط (في مصر من امصار المسلمين او في قرية من قراهم) ابي قرى المسلمين (فادعى ذمي انه ابنه ثبت نسبه منه وكان مسلما) تبعا للدار وهذا استحسان لان دعواه تضمن النسب وابطال الاسلام الثابت بالدار والاول نافع للصغير والثاني ضار فصحت دعواه فيما ينفعه دون ما يضره (وان وجد) اللقيط (في قرية من قرى اهل الذمة او في بيعة) بالكسر معبد اليهود او كنيسة معبد النصارى (كان ذميا) وهذا الجواب فيما اذا كان الواجد ذميا رواية واحدة قال في الدر والمسللة رباعية لانه اما ان يجده مسلم في مكان مسلم او كافرا في مكانهم فكافرا او كافرا في مكاننا او عنكس فظاهر الرواية اعتبار المكان لسبقه اختيارا (ومن ادعى ان اللقيط عبده لم يقبل منه) الا بالبنية لانه حر ظاهرا (فان ادعى عبدا انه ابنه ثبت نسبه منه لانه ينفعه وكان حرا) لان المملوك قد تلذ له الحرية فلا تبطل الحرية الظاهرة بالشك والحر في دعوته اللقيط اول من العهد والسلم من الذمي ترجيح لما هو الا نظر في حقه هداية (وان وجد مع اللقيط مال مشدود عليه فهو له) اعتبارا للظاهر وكذا اذا كان مشدودا على دابة هو عليها لما ذكرنا ثم يصرفه الواجد له بأمر القاضي لانه مال ضائع والقاضي ولاية صرف مثله

إليه وقيل يصرفه بغير امر القاضى لانه للقيط ظاهرا وله ولاية الانفاق وشراء  
 ما لا بد منه كالطعام والكسوة لانه من الانفاق هداية (ولا يجوز تزويج  
 الملقط) لانعدام سبب الولاية (ولا تصرفه في مال اللقيط) لاجل تمتته لان  
 ولايته ضعيفة بمنزلة ولاية الام (ويجوز ان يقبض له الهبة) لانه نفع محض  
 ولهذا يملكه الصغير بنفسه اذا كان عاقلا وملكه الام ووصيها هداية  
 (ويسلمه في صناعه) لانه من باب تأديبه وحفظ حاله (ويؤجره) قال في  
 الهداية وفي الجامع الصغير لا يجوز ان يؤجره ذكره في الكراهية وهو الاصح  
 اه وفي الصحيح قال المجبى لا يملك ايجاره في الاصح ومشى عليه النسفي  
 وصدر الشريعة <sup>ب</sup> كتاب اللقطة <sup>ب</sup> مناسبتها للقيط ظاهرة لوجود معنى  
 اللقطة فيهما الا ان اللقيط اخضع بالادى واللقطة بالمال (اللقطة) بفتح  
 القاف وتسكن اسم للمال الملقط وهي (امانة) في يد الملقط (اذا شهد  
 الملقط انه اخذها ليحفظها ويردها على صاحبها) ويكفيه ان يقول من  
 يحموه بنشدته فدلوه على قال في الهداية لان الاخذ على هذا الوجه ماذون فيه  
 شرعا بل هو الافضل عند عامة العلماء وهو الواجب اذا خاف الضياع على  
 ما قالوا واذا كان كذلك لا تكون مضمونة عليه وكذلك اذا تصادقا انه  
 اخذها للمالك لان تصادقهما حجة في حقهما وصار كالبينة ولو اقراته اخذها  
 لنفسه يضمن بالاجماع وان لم يشهد وقال اخذتها للمالك وكذبه المالك يضمن  
 عند ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يضمن والقول قوله اه باختصار وفي  
 الصحيح قال الاسيحي <sup>ب</sup> والصحيح قول ابى حنيفة واعتمد البرهاني والنسفي  
 وصدر الشريعة اه (فان كانت) اللقطة (اقل من عشرة دراهم عرفها)  
 اى نادى عليها حيث وجدها وفي الجامع (اياما) على حسب رأى الملقط  
 بحيث يطلب على ظنه ان صاحبها لا يطلبها بعدها (وان كانت عشرة فصاعدا  
 عرفها حولا) قال في الهداية وهذه رواية عن ابى حنيفة وقدره محمد في  
 الاصل بالحوال من غير تفصيل بين القليل والكثير ثم قال وقيل في الصحيح ان  
 شيئا من هذه المقادير ليس بلازم وينفوذ الى رأى الملقط يعرفها الى ان  
 يطلب على ظنه ان صاحبها لا يطلبها بعد ذلك اه ومثله في شرح الاقطع قايل  
 وهو اختيار شمس الائمة وفي النبايع وعليه الفتوى ومثله في الجواهر ومختارات

طلب  
 في بيان احكام اللقطة

التوازل والمضمرات كإني الصحيح وإن كانت المقطعة شيلا يبقى حرفه إلى أن يخاف  
 عليه الفساد وإن كانت شيأ يعلم أن صاحبها لا يطلبها كالتواضع وقشور الزمان  
 جاز الانتفاع به من غير تعريف ولكن مبق على ملك مالكه لأن التخليك من  
 المجهول لا يصح كذا في الهداية وفي الجوهرة قال بعض المشايخ التقاط  
 السنايل في إيلم الحصاد أن كان قليلا يغلب على الظن أنه لا يشق على  
 صاحبه. لا بأس بأخذه من غير تعريف والا فلا اه (فإن جاء صاحبها) ردها  
 إليه (ولا تصديق بها) على الفقراء (فإن جاء صاحبها) بعد التصديق بها  
 (فهو بالخيار إن شاء أمضى الصدقة) وله ثوابها وتصير إجازته اللاحقة  
 بمنزلة الإذن السابق (وإن شاء تخلى الملتقط) لأنه سلم ماله إلى غيره بغير إذنه  
 وأن شاء ضمن السكين أن هلك في يده لأنه قبض ماله بغير إذنه وأن كان قائما  
 أخذه لأنه وجد عين ماله كما في الهداية وليهما ضمن لا يرجع به على الآخر  
 (ويجوز الالتقاط في الشاة) اتفاقا (والبقر والبئر) خلافا للأئمة الثلاثة  
 ثم قيل الخلاف في الأولوية فندهم الترك أول لأنها تدفع السباع عن نفسها  
 فلا يخشى عليها وفيه احتمال عدم رضى المالك فكره الأخذ ولنا أنه إذا لم  
 يخش عليها من السباع لم يؤمن عليها من يد خائفة فندب أخذها صيانة لها  
 ومالها من القوة ربما يكون سببا للضياع كما هو سبب الصيانة عن السباع  
 فتطارضا فالتجقت بالشاة كذا في القبض فإن قيل قد جاء في الصحيح أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لما سئل عن ضالة الأبل قال مالك بولها معها  
 سقاؤها وحذاؤها دعها حتى يجدها ربها قيل في الحديث إشارة إلى أنه يجوز  
 التقاطها إذا خيف عليها (فلن اتفق الملتقط عليها بغير إذن الحاكم فهو  
 متبرع) لقصور ولايته (وإن اتفق بامرء كان ذلك ديناً على صاحبها) لأن  
 للقاضي ولاية في ملك الغائب فلو أنه (وإذا رفع) الملتقط (ذلك) أي الذي  
 الملتقط (إلى الحاكم) بامرء بالاتفاق عليه (نظر فيه) أي في المرفوع إليه  
 (فإن كان للبهيمة منقعة أجرها واتفق عليها من أجرتها) لأن فيه إبقاء العين  
 على ملكه من غير إزام الدين عليه وكذلك يفعل بالعبد الأبق (وإن لم يكن  
 لها منقعة وخاف أن تستغرق المنفعة فيمتها باعنها وأمر بحفظ منها) إبقاء له  
 معنى عند تعذر إبقائه صورة (وإن كان الأصلح الاتفاق إذن في ذلك وجعل

النفقة ديناً على مالكها) لانه نصيب تظراً من الجائنين وفي قوله جعل النفقة  
 ديناً على صاحبها إشارة الى انه انما يرجع على المالك اذا شرط القاضى  
 الرجوع على المالك وهو الاصح كما في الهدية (واذا حضر) للمالك وطلب  
 القطة وكان الملتقط قد اتفق عليها (فالملتقط ان يمنعها منها حتى ياخذ  
 النفقة) بالتى اتفقها عليها لانها عيت بنفقة قصار كانه استيفاء المالك من  
 بجمته فاشبه المبيع ثم لا يسقط دين النفقة بهلاك القطة في يد الملتقط قبل  
 القبض ويسقط اذا هلك بعد لانها نصير بالحبس بمنزلة الرهن كما في الهدية  
 (ولقطة الحل والحرم سواء) لانها لقطة وفي التصديق بعد مدة التعريف  
 اقبل ملك المالك من وجه فملكه كما في سائرهما وتأويل ما روى انه لا يحل  
 الاتقاط الا للتعريف والتحصيل بالحرم لبيان انه لا يسقط التعريف فيه  
 لمكان انه لغرياء ظاهراً هداية (واذا حضر رجل فادعى ان القطة له لم تمنع  
 اليه) بمجرد حصوله بل (حتى يقيم المينة) اعتباراً بسائر الدعاوى (فان اعطى  
 خلاصتها حل للملتقط ان يدفعها اليه) لان الظاهر انها له (ولا يجوز على ذلك  
 في القضاء) لان غير المالك قد يعرف وصفها (ولا يتصدق) الملتقط (بالقطة  
 على غنى) لان المأموربه هو المتصدق والصدقة لا تكون على غنى (وان  
 كان الملتقط غنياً لم يجز له ان يرفع بها) لانه ليس بحل للصدقة (وان كان  
 فقيراً فلا بأس ان يتفقها) في حاجة نفسه لانه محل لها (وان صرفها الى فقير  
 آخر كان للشباب وهو ماله وفيه نظر للجائنين) (وبجوز) للملتقط (ان يتصدق  
 بها اذا كان غنياً على ابيه وابنه وزوجته اذا كانوا فقراء) لانهم محل للصدقة وفيه  
 نظر للجائنين (كتاب الخش) مناسبه للقطة انه متوقف بعض احكامه حتى ينضج  
 حاله والقطة متوقف عن التصرف بها حتى يظلب على الطن ترك طلبها (اذا كان  
 للموتود فرج وذكر) لو كان مارباعاً متشابهاً كان له تعبد لا تشبهها (فهو خش فان كان  
 يبول من الذكر فهو لحلاوان كان يبول من الفرج فهو انثى) لان البول من اى عضو  
 كان فهو لا يعلى انه هو العضو الاصلى الصحيح والاخر بمنزلة العيب هداية (وان  
 كان يبول منها والبول يسبق من احدهما نصب) الحكم (الى الاسبق) لان  
 السبق يدل على انه المجرى الاصلى وغيره عارض (وان كانا في الشيق سبوا  
 فلا يعتبر بالكثرة عند ابي حنيفة) لانه قد يكون لاتساع احدهما وضيق الاخر

بطل  
 في بيان احكام الخش

(وقال ابو يوسف ومحمد نسب) الحكم (الى اكثرهما) لانها علامة قوة ذلك  
 العضو ولان للاكثر حكم الكل في كثير من الاحكام قال في التصحيح ورجح  
 دليل العلم في الهداية والشروح واعقده المحبوبي واللسني وصدر الشريعة  
 اه (واذا بلغ الخنثى وخرجت له لحية او وصل الى النساء) او احتمل كما يحتمل  
 الرجال او كان له ثدي مستوي هداية (فهو رجل) لانها علامات الرجال  
 (وان ظهر له ثدي صكك ثدي المرأة او نزل له لبن في ثديه او حاض او جبل  
 او امكن الوصول اليه من الفرج فهو امرأة) لانها علامات النساء (فان لم  
 تظهر) له (احدى هذه العلامات) او تناقضت فيه (فهو خنثى مشكلى) وله  
 احكام مخصوصة قال في الهداية والاصل فيه ان يؤخذ فيه بالحوط والاثوق  
 في امور الدين وان لا يحكم بشيئ حكم وقع الشك في ثبوته اه وهذا اجمال  
 ما قال المعين بقوله (اذا وقف) الخنثى (خلف الامام) لصلاة الجماعة فلم  
 بين صف الرجال و) صف (النساء و) اذا بلغ حد الشهوة (تباع له امة  
 مختنه) لاجابة نظر مملوكته الى هورته رجلا كان لوامرأة (ان كان له مال  
 فان لم يكن مال ابتاع) اى اشترى (له الامام) امة (من) مال (بيت المال)  
 لانه اعد لنواب المسلمين (فاذا خفته باعها) الامام ورد ثمنها الى بيت المال  
 (واذا مات ابوه وخلف ابنا وخنثى فالل بينهما عنه اى حنيفة على ثلاثة  
 اسهم للابن سهمان وللخنثى سهم وهو) في هذا المثال المذكور (انثى عنه في  
 البراث) لان ذلك ثابت يتيقن والزيادة مشكوك فيها فلا يحكم بالشك (الا ان  
 ثبت غير ذلك فيبيع) والاصل عنه ان له اسوا الحالين من الذكورة  
 والانوثة ويتصور في ذلك اربع صور الاولى ان يكون امة في حال الانوثة  
 اقل فيزل انثى كافي مسئلة المقت الثانية ان يكون في حال الانوثة  
 وام وخنثى شقيق او لاب فيزل ذكرا الثالثة ان يكون محروما في حال الانوثة  
 كشقيقين وخنثى لاب فيحرم الاربعة ان يكون محروما في حال للذكورة كزوج  
 وشقيقة وخنثى لاب فيحرم ايضا (وقال للخنثى نصف ميراث الذكر ونصف  
 ميراث الانثى) اى يجمع بين نصيبه على تقدير انوثته وذكرورته ويقطع  
 نصف المجموع (وهو قول الامام) حاصر (الشكبي واخلفا) لى الامامان  
 (في قياس) اى في تخريج (قوله قال ابو يوسف للمال بينهما على سبعة

ابن	٢
خنثى	١

زوج	٦
ام	٤
خنثى	١٢

زوج	٦
اخت	٤
خنثى	١٢

زوج	٦
اخت	٨
اخت	٨
خنثى	٨

اسم) لان الخنثى بتقدير ذكوريته له سهم وبتقدير انوثته نصف ومجموعهما سهم ونصف ونصف مجموعهما ثلاثة ارباع والابن سهم كامل فتصح من سبعة (للابن اربعة وللخنثى ثلاثة وقال محمد المال يشهما على اثني عشر سهما) لان الخنثى يستحق النصف ان كان ذكرا او الثلث ان كان اناثي والنصف والثلث خمسة من ستة فله نصف ذلك وهو اثنان ونصف من ستة ووقع الكسر بالنصف فضربت الستة في اثنين صارت اثني عشر فكان (للابن سبعة) قسمة من ضرب ثلاثة ونصف في الاثنين (والخنثى خمسة) قسمة من ضرب اثنين ونصف في الاثنين قال في الصحيح قال الاسي جاني وقول محمد مطرب والاظهر انه مع ابي حنيفة والصحيح قول ابي حنيفة ومشي عليه برهان الشريعة والنسبي وصدر الشريعة اه كتاب المفقود من سبته الخنثى ظاهرة من حيث توقف الاحكام الى البيان وهو لقصة المدوم وشرفا غائب انقطع خبره ولا يعلم حياته ولا موته كما اشار الى ذلك بقوله اذا (غاب الرجل ولم يعرف له موضع) ليستطلع عليه (ولا يعلم احي هوام ميت نصب القاضى من يحفظ ماله ويقوم عليه) اى على ماله بالحفظ من عقاره وضياعه وجع ثماره ويبيع ما يخاف فساداه (ويستوفى حقوقه) كقبض غلاته والدين الذى اقر به غريم من غرمانه لان القاضى نصب ناظرا لكل عاجز عن النظر لنفسه والمفقود بهذه الصفة وفى نصب الحافظ لاه والقائم عليه نظره هداية (وينفق على زوجته واولاده) وان سفلوا ووالديه وان علوا قال فى الهداية والاصل ان كل من يستحق النفقة فى ماله حال حضرته بغير قضاء القاضى ينفق عليه من ماله عند غيبته لان القضاء حيثئذ يكون اعانة وكل من لا يستحقها فى حضرته الا بالقضاء لا ينفق عليه من ماله فى غيبته لان النفقة حيثئذ تجب بالقضاء والقضاء على الغائب ممنوع فمن الاول الاولاد الصغار والاناث من الكبار والزنى من الذكور والكبار ومن الثانى الاخ والاخت والخال والخالة اه (من ماله) ان كان ماله دراهم او دنانير او تبرا وكان فى يد القاضى او يد مودعه او مديون مقرين بهما وبالنكاح او للقرابة اذا لم يكونا ظاهرين عند القاضى فان كانا ظاهرين عند القاضى لاجابة الى الارقار وان دفع المودع بنفسه او المديون بغير امر

القاضي يضمن المودع ولا يبرأ المدينون كذا في الهداية (ولا يفرق بينه)  
 أي بين المفقود (وبين امرأته) لأن الفية لا توجب الفرقة (فإذا تم مائة  
 وعشرون سنة من يوم ولد حكمنا به) لأن الظاهر أنه لا يعيش أكثر منها  
 قال في التصحيح قال الإمام الأسجاني وهذه رواية الحسن عن أبي حنيفة  
 وذكر محمد في الأصل موت الاقران وهو ظاهر المذهب وهكذا في الهداية  
 قال في الذخيرة ويشترط جميع الاقران سابق واحد من اقرانه لا يحكم بموته  
 ثم أن بعض مشايخنا قالوا يعتبر موت اقرانه من جميع البلدان وقال بعضهم  
 اقرانه من اهل بلده قال شيخ الاسلام خواهر زاده وهذا القول اصح قال  
 الشيخ محمد بن حامد قدره تسعين سنة وعليه الفتوى قلت وعلى هذا مشي  
 الامام برهان الائمة المحبوبي والتسني وصدر الشريعة اه (و) اذا حكم بموت  
 المفقود (اعتدت امرأته) عدة الوفاة (وقسم ماله بين ورثته الموجودين في  
 ذلك الوقت) أي وقت الحكم بموته (ومن مات منهم) أي من ورثته (قبل  
 ذلك) الوقت (لم يرث منه) أي من من المفقود لعدم تحقق موته (ولا  
 يرث المفقود من احد مات في حال فقده) لعدم تحقق حياته ومن شرط  
 الارث تحقق موت المورث وحياة المورث (كتاب الاباق) مناسبتة للمفقودان  
 كل منهما ترك الاهل والوطن وصار في عرضية التطف والمحن قال في الجوهرة  
 هو التردد والانطلاق وهو من سوء الاخلاق ورداة الاعراق ورده الى مولاه  
 احسان وهل جزاء الاحسان الا الاحسان اه (اذا بق مملوك فرده رجل على  
 مولاه من) مدة سفر (مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا) أي فأكثر (فله عليه  
 الجمل) تماما وهو (اربعون درهما وان رده لاقل من ذلك) المقدار (فبمساهبه)  
 اعتبارا للاقل بالاكثر فيجب في رده من يومين ثلثاها ومن يوم ثلثها ومن  
 اقل منه أو وجدته في المصر يرضخ له وعن أبي حنيفة لا شيء له في المصر كذا  
 في الفيض عن الاصل (وان كانت قيمته) أي الا بق الردود من مدة سفر  
 (اقل من اربعين درهما قضى له) أي للذي رده (بقيته الا درهما) ليسلم  
 للمالك شيء تحقيقا للفائدة قال في التصحيح قال الأسجاني وهذا قول أبي  
 حنيفة ومحمد واعتمده المحبوبي والتسني وصدر الشريعة اه (وان ابق من) يد  
 (الذي يرده فلا شيء عليه) قال في الهداية لكن هذا اذا شهد وقد ذكرناه

مطلب  
 في بيان احكام الاباق

قوله اربعين درهما مذكور  
 الا من عن النبي الا العظيم  
 صلى الله عليه وسلم

قوله في مصر يرضخ له  
 يعني يعطيه شاة من المال  
 لا يبلغ ما ذكرناه



في القطة ثم قال وفي بعض النسخ لاشي له وهو صحيح ايضا لانه في معنى  
 البائع من المالك ولهذا كان له ان يحبس الابق حتى يستوفي الجبل بمنزلة  
 البائع يحبس المبيع لاستيفاء الثمن اهـ (وينبغي) للراد للابق (ان يشهد اذ  
 انخذ ماله ياخذ ليرده) على مالكه قال في الهداية والاشهاد حتم على قول  
 ابي حنيفة ومحمد حتى لو رده من لم يشهد وقت الاخذ لا جعل له عندهما  
 لان تركه الا شاهد اماره على انه اخذه لنفسه اهـ (فان كان العبد الابق رهنا  
 فاجل على المرهن) لان اليد له وهذا اذا كانت قيمته مثل الدين او اقل فان  
 كانت اكثر فحصة الدين عليه والباقي على الراهن لان حقه بالقدر المضمون كما في  
 الفرض كتاب احياء الموات <sup>ب</sup> مناسبة للابق من حيث الاحياء في كل منهما  
 لما مر من ان رد الابق احياءه والاحياء لغة جعل الشيء حيا اي ذا قوة جماعه  
 او قابلية وشربا اصلاح الارض الموات بالبناء او الفرس او الكراب او غير  
 ذلك كما في القهستاني و (الموات) كسحاب وغراب ما لا روح فيه او ارض  
 لا مالك لها فالموس وفي المغرب هو الارض الخراب وخلافه الطمراه وشربا  
 (حالا ينفع به من الارض لا تقطع الماء عنه) بارتفاعه عنه او ارتدام بجراه  
 او غير ذلك (او لقلبة الماء عليه او ما اشبه ذلك مما يمنع الزراعة) كقلبة الرمال  
 او الاجار او صيرورتها سجة سميت به تشبيها بالحيوان اذا مات ولم يبق متفعا  
 به (فكان منها) اي الارض (طاميا) اي قديم الخراب بحيث لم يملك في الاسلام  
 كما اشار اليه بقوله (لا مالك له) اي في الاسلام فكانها خربت من صهداد  
 بدليل المقابلة بقوله (او مكان مملوكا في الاسلام) ولكن لطول تركه  
 وعدم الانتفاع به (لا يعرف له مالك بعينه وهو بعيد من القرية بحيث اذا  
 وقف انسان) جهوى الصوت (في اقصى الطمر) من دور القرية كما في  
 القهستاني عن التجنيس (فصاح) باعلى صوته (لم يسمع الصوت فيه) اي  
 في المكان الغير المشفع به (فهو موات) عند ابي يوسف وعند محمد ان ملكك  
 في الاسلام لا تكون مواتا واذا لم يعرف مالكها تكون لجماعة المسلمين واعتبر  
 في غير المملوك عدم الارتفاع سواء قربت او بعدت وهي ظاهر الرواية وبها  
 يفتى كما في القهستاني عن الكبرى والبرجندی عن المنصورية عن قاضي خان  
 كذا في المذرر وقال الزبلي وجعل القدرى المملوك في الاسلام اذا لم يعرف

في بيان احكام احياء الموات

مالكه من الموات لأن حكمه كالموات حيث يتصرف فيه الامام كما يتصرف  
 في الموات لا انه مولى حقيقة اه وظاهره عدم الخلاف في الحقيقة تأمل ثم  
 (من احياء) اي الموات (ياذن الامام ملكه) انفسا (وان احياء يغير اذنه  
 لم يملكه عند ابي حنيفة) لانه ممنوم للمسلمين لوصوله الى يدهم باليخلف الخيل  
 والركاب فليس لاحد ان يختص به دون اذن الامام كما في سائر الغنم (وقالا  
 يملكه) ولو بدون اذن الامام لانه مباح بحيث اليه يده فيملكه كما في العطب  
 والصيد قل في التصحيح واختار قول الامام البرهاني والنسفي وغيرهما له وفي  
 الجوهرة ثم اذا لم يملكها عند ابي حنيفة بالاحياء وملكها بالامام تصير  
 ملكا له والاولى للامام ان يجعلها له ولا يمتد لها منه وهذا اذا ترك الاستئذان  
 جهلا اما اذا تركه تمهوتا بالامام كان له ان يستردها جزالة اه وفي الهداية ويجب  
 فيه العشر لان ابتداء توظيف الخراج على المسلم لا يجوز الا اذا سقه بماله الخراج  
 لانه حيث يكون ابقاء الخراج على اعتبار الماء فلو احيها ثم تركها في أرضها  
 ضيره فقد قيل الشاني احق بها لان الاول ملك استغلا لها لا رقيتها فاذا  
 تركها كان الشاني احق بها والاصح ان الاول يترضاها من الشاني لانه  
 ملكها بالاحياء كما نطق به الحديث اه (ويملك الذمي) الموات (بالاحياء كما  
 يملك المسلم) لان الاحياء سبب الملك فيستويان فيه كسائر الاشياء الا انه  
 لا يملكه بدون اذن الامام اتفاقا كما في القهستاني قيد بالذمي لان المستأمن  
 لا يملكه مطلقا اتفاقا كما في النظم (ومن حجر ارضا) اي عملها بوضع الاجار  
 حولها او منع غيره منها بوضع علامة من حجر او غيره (ولم يجرها) اي لم يحبسها  
 (ثلاث سنين اخذها الامام) من الحجر (ودفعها الى غيره) لان التحجير ليس  
 باحياء ولان الامام انما دفعها له لتحصيل المنفعة للمسلمين من حيث العشر والخراج  
 فاذا لم يحصل يدفعها الى غيره تحصيل للقصود (ولا يجوز احياء ما قرب من  
 الحاصر) لانه تبع له لانه من مرافقه كما صرح به قوله (ويترك حربه) لاهل القرية  
 ومطر حاصلا يدهم لتحقق حاجتهم اليها فلا يكون مواتا لتعلق حقهم بها  
 بمنزلة الطريق والنهر وعلى هذا قالوا لا يجوز ان يقطع الامام ما لا غنى للمسلمين  
 عنه كالحلج والابار التي يستقي الناس منها الماء كرتنا هداية واذا لحاط الاحياء  
 بجوانب ما احياء الاربعة على المعاقب فظهر في الرابعة كما في الدور وغيرها

(ومن حفر بئرا في بركة) باذن الامام عنده ومطلقا عندهما على ما مر لان حفر البئر احياء (فله حريمها) من جوانبها الاربع لان تمام الانتفاع لا يكون الا به (فان كانت البئر للعطن) اى مناخ الابل وهى التى ينساخ حولها الابل ويستقى منها باليد (فحريمها اربعون ذراعا) ثم قيل الاربعون من كل الجوانب والصحيح انه من كل جانب لان فى الاراضى رخوة يتحول الماء الى ما حفر دونها هداية (وان كانت) البئر (للتأصح) وهى التى يستخرج ماؤها بسير الابل ونحوها (فستون ذراعا) وهذا عندهما وعند ابي حنيفة اربعون ايضا ورجح عليه واعتمده واختاره المجوبى والنسفى وغيرهما كذا فى التصحيح وفيه عن مختاراته النوازل من حفر بئرا في بركة موات فله حريمها على قدر الحاجة من كل الجوانب وهو الصحيح اه (وان كانت) المستخرجة بالحفر (عينا) جارية (فحريمها ثلاثمائة ذراع) من كل جانب قال فى التبايع وذكر الطحاوى خمس مائة ذراع وهذا التقدير ليس بلازم بل هو موكول الى رأى النفوس واجتهادهم اه وفى الهداية والاصح انه خمسة اذراع من كل جانب اه ثم قال وقيل ان التقدير فى العين والبئر بما ذكرنا فى اراضيهم لصلابتها وفى اراضينا رخاؤه فيزاد كيلا يتحول الماء الى الثانى فيستعمل الاول اه ثم المراد بالذراع ذراع العامة وهى ست قبضات ويمبر عنها بالكسرة لان ذراع الملك كان سبع قبضات فكسره منه قبضه (فمن اراد ان يحفر فى حريمها) اى حريم الملك كورات (منع منه) كيلا يوردى الى تغويت حقه او الاخلال به لانه بالحفر ملك اطريم ضرورة تمكنه من الانتفاع به فليس لغيره ان يتصرف فى ملكه فان استقر آخر بئرا فى حريم الاولى فللاول كسبه او تضمينه ونعاه فى الهداية (وماترك الغرارة او دجلة وهدل) ماؤه (عنه) اى عن المتروك (و) لكن (يجوز صوته) اى الماء (اليه) اى الى ذلك المكان الذى تركه (لم يجز احيائه) ولو باذن الامام لحاجة العامة الى كونه نهرا (ولن كان لا يجوز) اى خبر محتمل (ان يعود اليه فهو كالموات) لانه ليس فى ملك احد وهذا (اذا لم يكن حريما) لحمل (حاضر) فان كان حريما لعاصر كان تبعاله لانه من مرافقه واذا لم يكن عريما لعاصر قائمه (يملكه من احياء) ان كان (باذن الامام) عند الامام والا فلا خلافا لمعنا كما تقدم (ومن كان له نهر) يجرى (فى ارض

غيره فليس له) أي لصاحب النهر (حريمه) بمجرد دعواه أنه له (خداي حنيفة)  
 لأن الظاهر لا يشهد له بل لصاحب الأرض لأنه من جنس أرضه والقبول  
 لمن يشهد له الظاهر (الآن يقيم البينة على ذلك) لأنها لا ثبات خلاف  
 الظاهر (وقال له مسنة يمشي عليها ويلقى عليها طينة) لأن النهر لا بد له من  
 ذلك فكان الظاهر أنه له قال في التصحيح واختار قول الامام المحبوبي والنسفي  
 قال وهذا اذا لم تكن مشغولة بغرس لاحدهما او طين فان كان فهي لصاحب  
 الشغل بالاتفاق اه وفي الهداية ولو كان عليه غرس لا يدري من غرسه فهو  
 من مواضع الخلاف ايضا وعمرة الخلاف ان ولاية الغرس لصاحب الأرض  
 عنده وعندهما لصاحب النهر اه كتاب الماذون مناسبتة لاجابه  
 الموت ان في الاذن للعبد والصغير احياه له معنى وهو لغة الاعلام وشرعا فك  
 الحجر واسقاط الحق كافي الهداية (اذا اذن المولى لعبد في التجارة اذا عاها)  
 كان يقول له اذنت لك في التجارة من غير تقييد بنوع مخصوص (جاز  
 تصرفه في سائر التجارات) اتفاقا لان اسم التجارة عام يتناول الجنس واذا  
 جاز تصرفه (يشترى) ما اراد (ويبيع) لانهما اصل التجارة (ويرهن  
 ويستزهن) ويؤجر ويستأجر لانها من صنيع التجار (و) كذا (اذا اذن له)  
 المولى (في نوع منها) أي من انواع التجارة (دون غيره) أي غير ذلك النوع  
 كان يقول له اذنت لك في التجارة في البر فقط (فهو ماذون في جميعها) لما  
 تقدم انه اسقاط الحق وفك الحجر فتظهر مالكية العبد فلا يتخصص بنوع  
 دون نوع (واذا اذن له في شيء بعينه) كسراء ثوب للكسوة وطعام للاكل  
 (فليس بماذون) لانه استخدام فلو صار به ماذونا يند عليه باب الاستخدام  
 (واقرار الماذون بالديون والنصوب جائز) وكذا بالودائع لان الاقرار من  
 توابع التجارة اذ لو لم يصح لاجتناب الناس مبايعته ومعاملته ولا فرق بين ما  
 اذا كان عليه دين او لم يكن اذا كان الاقرار في صحته فان كان في مرضه يقدم  
 دين الصحة كما في الحر هداية (وليس له) أي للأذن (ان يتزوج) لانه ليس  
 بتجارة (ولا يزوج بماليكه) قال في التصحيح هذا على اطلاقه قول ابني حنيفة  
 ومحمد وقال ابو يوسف له ان يزوج امته واختار قوله المحبوبي والنسفي  
 والموصلي ومصدر الشريعة وجميع دليلهما اه (ولا يكاتب عبدا) (ولا يعق على مال)

مطل  
 في بيان احكام الماذون

وهي غير مال بالاول (ولا يهب بم عوض ولا بغير عوض) لان كل ذلك تبرع ابتداء وانتهاء او ابتداء فلا يدخل تحت الاذن بالتجارة هداية (الا ان يهدي اليسير من الطعام او يضيف من يطعمه) اى يضيفه وكذا من لم يطعمه كما في القهستانى عن الذخيرة لان ذلك من ضروريات التجارة استجلابا لقلوب معاملة واهل حرفته (وديونه) اى المأذون (معلقة برقبته يباع) فيها (للفرما) اى لاجلهم اى يبيع القاضى المأذون فى ذلك الدين بطلب الفرما وهذا اذا كان السيد حاضرا فان غاب لا يبيعه لان الخصم فى رقبته هو السيد وبيعه لغيره محتم فان لهم استنعا كما فى الذخيرة (الا ان يفديه المولى) يدفع ما عليه من الدين لانه لا يبقى فى رقبته شئ (ويقسم) منه اذا بيع (بينهم) اى الفرما بالخصم لخلق خضم بالرقبة فصار كتعلقها بالتركة (فان فضل من ديونه شئ طوبى به بعد الحرية) لتقرر الدين فى زمنه وعدم وفاء الرقبة به ولا يباع ثانيا دفعا للضرر عن المشتري (وان حجر عليه) المولى (لم يصر محجورا عليه) بمجرد حجره بل (حتى) يعلم المأذون به (ويظهر) حجره (بين) اكثر (اهل سوقه) حتى لو حجر عليه فى السوق وليس فيه الا رجل او رجلان لا ينحصر اذ الاعتبار اشتار الحجر وشيوعه فقام ذلك مقام الظهور عند الكل هذا اذا كان الاذن شائعا اما اذا لم يعلم به الا العبد ثم حجر عليه بمعرفة يصح لا انتفاء الضرر كذا فى الدرر وهذا فى الحجر القصدي اما اذا ثبت الحجر ضمنا فلا يشترط العلم كما صرح بذلك بقوله (فان مات المولى او جن او الحق بدار الحر بعد حرته) وحكم بملاحقه (صار المأذون محجورا عليه) ولو لم يعلم المأذون ولا اهل سوقه لان الاذن غير لازم وما لا يكون لازما من التصرف يعطى لدوامه حكم الابتداء فلا بد من قيام اهلية الاذن فى حالة البقاء وهى تنعدم بالموت والجنون وكذا بالملوك لانه موت حكميا حتى قسم ماله بين ورثته هداية (واذا ابني العبد) المأذون (صار محجورا عليه) دلالة لان المولى لا يرضى باستفاد حقه حال تمرده (واذا حجر) بالبناء للجهول (عليه) اى المأذون (فاقراره) بعده (جاز فيما فى يده من المال) لانه امانة لغيره او غصب منه او له عليه دين (عند ابي حنيفة) لان يده باقية حقيقة وشرط بطلانها بالحجر حكميا فراغها عن حاجته واقارره دليل لتحقيقها (وقالا لا يجوز اقراره) بعده لان

الصحيح لا قراره أن كان الإذن فقد زال بالحجر وأن كان اليد فالحجر باطلها  
 لأن يد المحجور غير مقبولة وصنيع الهداية صريح في ترجيح الأول (وإذا  
 زمنه) أي المأذون (ديون يحيط بماله ورقبته لم يملك المولى ما في يده) من  
 أكسابه لتعلق حق الغرماء فيها وحق الغرماء مقدم على حق المولى ولذا كان لهم  
 بيعه فصار كالتركة المستفركة بالدين (فإن اعتق) المولى (عبيده) أي صبيد  
 المأذون (لم يعفوا عند أبي حنيفة) لصدوره من غير مالك (وقالا يملك)  
 المولى (ما في يده) من أكسابه فينفذ اعتاقه لعبيده وبغرم القيمة لوجود  
 سبب الملك في كسبه وهو ملك رقبته ولهذا يملك اعتاقه قال في التبايع يريد  
 به لم يعفوا في حق الغرماء فلم ينفعهم ويستوفوا ديونهم أما في حق المولى  
 فهم أحرار بالإجماع اه قال في التصحيح واختار قول الإمام المحجوب والنسفي  
 والموصلي وصدر الشريعة (وإذا باع) المأذون المديون (من المولى شيئاً بمثل  
 قيمته) أو أكثر (جاز) البيع لعدم التهمة (فإن باعه بنقصان) ولو يسيراً  
 (لم يحجز) البيع لتتمكن التهمة (وإن باعه المولى شيئاً بمثل القيمة أو أقل جاز  
 البيع) لعدم التهمة وظهور النفع (فإن سلمه) أي سلم المولى المبيع (إليه) أي  
 المأذون (قبل قبض الثمن) منه والثمن دين (بطل الثمن) لأنه بالتسليم بطلت  
 يد المولى في العين ولا يجب للمولى على عبده دين قيداً بكون الثمن ديناً لأنه  
 لو كان عرضاً لا يبطل وكان المولى أحق به من الغرماء لتعلق حقه بالعين  
 (وإن أمسكه) أي أمسك المولى المبيع (في يده حتى يستوفي الثمن جاز) لأن  
 البائع له حق الحبس في المبيع وجاز أن يكون للمولى حق في الدين إذا كان  
 يتعلق بالعين هداية (وإن اعتق المولى) الصبيد (المأذون) كان (عليه) أي  
 المأذون (دين) ولو محيطاً برقبته (فتعفه جاز) لأن ملكه فيه باق (والمولى  
 ضامن لقيمته للغرماء) لأنه اتلف ما تعلق به حقهم بيعاً أو استيفاءً من ثمنه  
 (وما بقي من الديون يطالب به) المأذون (المعتق) لأن الدين في ذمته وما ألزم  
 المولى إلا بقدر ما اتلف ضماناً فبقى الباقي عليه كما كان فإن كان الدين أقل من  
 قيمته ضمن الدين لا غير لأن حقهم بقدره (وإذا ولدت) الأمة (المأذونة) من  
 مولاهما فذلك حجر عليها) بدلالة الظاهر لأن الظاهر أنه يحصنها بعد الولادة  
 ولا يرضى ببروزها ومخالطتها الرجال بخلاف ابتداء الإذن لأن الدلالة لا معتبر

بها عند وجود التصريح بخلافها (واذا اذن ولي الصبي) وهو الاب ثم  
 وصيه ثم الجد ثم وصيه ثم القاضي كما سيأتي (لصبي في التجارة فهو في) الدأربين  
 النفع والضرر مثل (الشراء والبيع كالعبد المأذون) لان الصبي العاقل يشبه  
 البالغ من حيث انه عاقل مميز ويشبه الطفل الذي لا عقل له من حيث انه لم  
 يتوجه عليه الخطاب وفي عقله قصور والتبر عليه ولاية فالحق بالبالغ في النافع  
 المحض وبالطفل في الضار المحض وفي الدأربينهما بالطفل عند عدم الاذن  
 وبالبالغ عند الاذن لرجحان جهة النفع على الضرر بدلالة الاذن ولكن قبل  
 الاذن يكون منعقدًا موقوفًا على اجازة الولي لان فيه منفعة لصيرورته مهتديا  
 الى وجوه التجارات كذا في الدرر كتاب المزارعة بم مناسبتها للمأذون ان  
كلام من العبد المأذون والمزارع عامل في ملك الغير والمزارعة تسمى المخارة  
والمحاقلة لغة مفاعلة من الزرع وفي الشريعة عقد على الزرع ببعض الخارج  
كما في الهداية (قال) الامام (ابو حنيفة المزارعة بالثلث والرابع) والاقل  
والاكثر (باطلة) لما روى انه عليه الصلاة والسلام نهى عن المخارة ولانها  
استيجار ببعض الخارج فيكون في معنى قفيز الطعان ولان الاجر مجهول  
او معدوم وكل ذلك مفسد ومعاملة النبي صلى الله عليه وسلم اهل خير كان  
خراج مقاسمه كما في الهداية وتقييد المص بالثلث والرابع باعتبار العادة في  
ذلك (وقال ابو يوسف ومحمد) هي (جائزة) لما روى انه صلى الله عليه وسلم  
عامل اهل خير على نصف ما يخرج من ثمر او زرع ولانه عقد شركة بين  
المال والعمل فيجوز اعتبارا بالمضاربة والقنوى على قولهما كما في قاضي خان  
والخلاصة ومختارات النوازل والحقائق والصغرى والتممة والكبرى والهداية  
والحبوبى ومشي عليه النسق كما في التصحيح وفي الهداية والقنوى على قولهما  
لحاجة الناس اليها ولظهور تعامل الامة بها والقياس يترك بالتعامل كما في  
الاستصناع اه ولما كان العمل والقنوى على قولهما فرع عليه المص فقال (وهي  
عندهما على اربعة اوجه) نصم في ثلاثة منها وتبطل في واحد لانه (اذا كانت  
الارض والبئر لواحد والعمل والبقرة من اخر جازت المزارعة) وصار صاحب  
الارض والبذر مستأجرًا للعامل والبقرة تبع له لان البقر آلة العمل (و) كذا  
(اذا كانت الارض لواحد والعمل والبقرة والبذر لواحد جاز) ايضا وصار

بطل  
 في بيان احكام المزارعة

قوله تسمى الى يقال خبرت الارض  
 شققتها للمزارعة فانما خير ومنه  
 الخابن وهي المزارعة على بعض  
 الخارج وقوله والمحاقلة يقال محقل  
 الارض زرعها محقلت اذا  
 تشعب ورقه ومنه اخذت  
 المحاقلة وهي بيع الزرع في  
 سبيله كذا يؤخذ من المصالح

العامل مستأجر الأرض بعض الخارج (و) كذا (إذا كانت الأرض والبقر  
والبذر لواحد والعمل لواحد جاز) أيضا وصار رب الأرض مستأجرا للعامل  
بعض الخارج وقد نظم شيخنا هذه الثلاث الجائزة في بيت فقال أرض وبذر كذا  
أرض كذا عمل من واحد ذي ثلاث كلها قبلت (وإن كانت الأرض والبقر  
لواحد والبذر والعمل لآخر فهي باطلة) لأنه لو قدر اجارة للأرض فاشتراط  
البقر على صاحبها مفسد للاجارة اذ لا يمكن جعل البقر تبعا للأرض لاختلاف  
المنفعة لأن الأرض للأنبات والبقر للشق ولو قدر اجارة للعامل فاشتراط البذر  
عليه مفسد لأنه ليس تبعا لها وبني ثلاثة اوجه لم يذكرها المص وهي باطلة أيضا  
أحدها أن يكون البقر والبذر لاحدهما والآخر أن لا يكونا استيجار الأرض  
وشرط العمل الثاني أن يكون لاحدهما البقر والباقي للآخر لأنه استيجار للبقر  
بعض الخارج الثالث أن يكون لاحدهما البذر والباقي للآخر لأنه شراء  
البذر بعض الخارج وقد نظم شيخنا هذه الثلاث مع مسئلة المتق فقال والبذر  
مع بقرا ولا كذا بقر لا غير ومع أرض أربع بطلت (ولا تصح المزارعة) عنه  
من يجيزها (الا) بشروط صرح المص بعضها وهي أن تكون (على مدة  
مطلومة) متعارفة لا نهى عقد على منافع الأرض أو منافع العامل والمنفعة لا يعرف  
مقدارها الا ببيان المدة قيدنا المدة بالمتعارفة لأنها لو لم تكن متعارفة بأن كانت  
لا يتمكن فيها من المزارعة أو مده لا يعش الى مثلها فسدت كما في الذخيرة قال في  
الدر وقيل في بلادنا تصح بلا بيان مدة ويقع على أول زرع واحد وعليه  
الفتوى مجتبي وبزازية اه قال في البرازية واخذه الفقيه لكن في الحنافية  
والفتوى على جواب الكتاب قال في الشربلالية فقد تعارض ما عليه الفتوى  
(وإن يكون الخارج) بالمزارعة (شائعا بينهما) تحقيقا للشركة ثم فرع على  
هذا الشرط فقال (فإن شرط لاحدهما قفزا نا) بالضم جمع قفيز (مسماة)  
أي معينة أو شرط صاحب البذر أن يرفع بقدر بذره (فهى) أي المزارعة  
(باطلة) لأنه يؤدي الى انقطاع الشركة لجواز أن لا يخرج الا ذلك القدر  
(وكذلك اذا شرط ما على الماذنات) يفتح الهم وسكون الذال جمع ماذنات  
وهو اصغر من النهر واعظم من الجدول فارسي مغرب وقيل ما يجتمع فيه  
ماء السيل ثم يسقى منه الأرض مغرب (والسواني) جمع ساقية وهي النهر الصغير



لا فضاؤه الى قطع الشركة لاحتمال ان لا يخرج الا من ذلك الموضع وكذا اذا شرط لاحدهما التبن ولا آخر الحب لانه عصى نصيبه آفة فلا ينقذ الحب ولا يخرج الا التبن وكذا اذا شرط التبن نصفين والحب لاحدهما لانه يؤدي الى قطع الشركة فيما هو المقصود ولو شرط الحب نصفين ولم يتعرض للتبن صحت لا شتراطهما الشركة فيما هو المقصود ثم التبن يكون لصاحب البذر لانه نماء بذره وقال مشايخ بلخ التبن بينهما ايضا اعتبار العرف فيما لم ينص عليه المتعاقدان ولانه تبع للحب والتبع يقوم بشرط الاصل وان شرط التبن لغير رب البذر فسدت لا فضاؤه الى قطع الشركة بان لا يخرج الا التبن ومن شروط صحتها ان تكون الارض سالحة للزراعة والتخلية بين الارض والعامل وتماه في الهداية (واذا صحت الزراعة) على ما تقدم (فالتحارج) بها مشترك (بينهما على الشرط) السابق منهما لصحة التزامهما (فان لم يخرج الارض شيئا فلا شيء للعامل) لانه مستأجر ببعض التحارج ولم يوجد (واذا فسدت) الزراعة (فالتحارج لصاحب البذر) لانه عمله ملكه (فان كان البذر من قبل رب الارض فللعامل اجر مثله) لان رب الارض استوفى منفعة بعقد فاسد ولكن (لا يزداد على مقدار ما شرط له من التحارج) لرضائه بسقوط الزيادة وهذا عند ابن حنيفة وابي يوسف (وقال محمد له اجر مثله بالغا ما بلغ) لانه استوفى منافعه بعقد فاسد فيجب عليه قيمتها اذ لا مثل لها هداية قال في التصحيح ومشي على قولهما المحبوب والنسفي اه (وان كان البذر من قبل العامل فليصاحب الارض اجر مثلها) لا هتيفاء العامل منفعة ارضه بعقد فاسد (واذا عقدت الزراعة) بشروطها المتقدمة (فامتنع صاحب البذر من العمل) قبل القاء بذره (لم يجبر عليه) لانه لا يمكنه المضي الا بضرر يلزمه وهو استهلاك البذر فصار كما اذا استأجر اجيرا ليهدم داره ثم بداله لم يجبر على ذلك قيدنا بكونه قبل القاء البذر لانه لو ابي بعد القاءه يجبر لا تنفاه العلة كما في الكفاية (وان امتنع الذي ليس من قبلة البذر اجبره الحاكم على العمل) لانه لا يلحقه بالوفاء بالعقد ضرر والعقد لازم بمنزلة الإجارة الا اذا كان عذرا تفسخ به الاجارة فتفسخ به الزراعة هداية وفيها وان امتنع رب الارض والبذر من قبلة وقد كرب المزارع الارض فلا شيء له في عمل الكراب قيل هذا في الحكم اما فيما بينه وبين

و بين الله تعالى يلزمه استرضاء العاقل اه (و اذا مات احد المتعاقدين بطلت  
 المزارعة) اعتبارا بالاجارة (واذا انقضت مدة المزارعة والزرع لم يدرك) بعد  
 (كان على المزارع اجر مثل نصيبه من الارض الى ان يستحصل) الزرع رطبة  
 للجانبين بقدر الامكان كما في الاجارة (والنفقة على الزرع) بعد انقضاء مدة  
 المزارعة (عليهما) اي المتعاقدين (على مقدار حقوقهما) لانها العقد بانقضاء  
 المدة وهذا عمل في المال المشترك قيدا بانقضاء المدة لانه قبل انقضائها على  
 العامل خاصة (واجرة الحصاد) اي قطع الزرع وجمعه (والرافع) اي نقله  
 الى اليدر (والدياس) اي تنعيمه (والندرية) اي تمييز حبه من تبسته وكذا  
 اجرة الحفظ ونحوه (عليهما بالحصر) سواء انقضت المدة او لا لان العقد  
 تناهى بتناهي الزرع لحصول المقصود وصار مالا مشتركا بينهما فيجب  
 المؤنة عليهما (فان شرطاه) اي العمل المذكور الذي يكون بعد انتهاء الزرع  
 من الحصاد ونحوه (على العامل) وحده (فسدت) المزارعة لانه شرط لا يقتضيه  
 العقد وفيه منفعة لاحدهما قال في التصحيح وهذا ظاهر الرواية وافق به الحسام  
 الشهيد في الكبرى وقال وعن الحسن عن ابي حنيفة انه جازز وهكذا عن ابي  
 يوسف قال في الهداية وعن ابي يوسف انه يجوز اذا شرط ذلك على العامل  
 للتعامل اعتبارا بالاستئذان وهو اختيار مشايخ بلخ قال شمس الائمة  
 السرخسي هذا هو الاصح في ديارنا قال الخافض ومثله عن الفضل وفي النبايع  
 وهو اختيار مشايخ خراسان قال الفقيه وبه نأخذ وقال الاسيحاوي وهو  
 اختيار مشايخ العراق اتباعا للتعامل وقال في مختارات التوازل وهو اختيار  
 مشايخ بلخ وبخارى للعرف بينهما في كتاب المساقاة في المناسبة بينهما ظاهرة  
 وتسمى البعالة وهي لغة مفاعلة من السقي وشرعا دفع الثبر الى من يصلحه  
 بجزء من ثمره وهي كالزراعة حكما وخلافا وشروطا كما اشار الى ذلك المحص  
 بقوله (قال ابو حنيفة المساقاة بجزء من الثمرة باطلة وقال جازز) والغنوى على  
 قولهما كما تقدم في المزارعة (اذا ذكر) في العقد (مدة معلومة) متعارفة  
 قال في الهداية وشرط المدة قياس فيه لانه اجارة معنى كما في المزارعة وفي  
 الاستحسان اذا لم تبين المدة يجوز ويقع على اول ثمره تخرج لان الثمرة لا دراكها  
 وقت معلوم وقت ما يتفاوت اه قيدا بالتعارفة لما مر في المزارعة (وسمى جزء)

مطل  
 غيبات احكام المساقاة

معلوم (من الثمرة مشاعاً) تحقيقاً للشركة اذ شرط جزء معين يقطع الشركة  
(وتجوز المساقاة في النخل والشجر والكرم والطلب) بكسر الراء كقصاع  
جمع رطبة بالفتح كقصعة القضيب مادام رطباً كما في الصحاح وهي المسماة  
في بلادنا بالقصة والمراد هنا جميع البقول كما الدر (واصول الباذنجان) لان  
الجواز للمحاجة وهي نعم الجميع (فان دفع) المالك (مخللاً فيه ثمرة مساقاة و) كانت  
(الثمرة) بحسب (تزيد بالعمل) او زرعاً وهو بقل (جاز) لا احتياجه للعمل (وان  
كانت) الثمرة (قد انتهت) والزرع قد استقصى (لم يحجز) لان العامل انما  
يستحق بالعمل ولا اثر للعمل بعد التناهي والادراك (واذا فسدت المساقاة

فللعامل اجر مثله) لانها في معنى الاجارة الفاسدة (وتبطل المساقاة بالموت)  
لاحد المتعاقدين لانها في معنى الاجارة ثم ان مات صاحب الارض فللعامل  
القيام عليه وان ابي ورثة صاحب الارض وان مات العامل فلورثته القيام  
عليه وان ابي صاحب الارض وان ماتاً فالتحيز لورثته العامل لقيامهم مقامه  
وتماه في الدرر (وتفسخ) للمساقاة والزراعة (بالاعذار) المارة في الاجارة  
(كما تفسخ الاجارة) قال في الهداية ومن جعلها ان يكون العامل سارقاً  
يخلف عليه سرقة السيف والثر قبل الادراك لانه يلزم صاحب الارض  
ضرراً لم يلزمه فيفسخ فيه ومنها مرض العامل اذا كان يضغه عن العمل  
لان في الزامه استيجار الاجراء زيادة ضرر عليه ولم يلزمه فيجعل عذراً وفيها  
ومن دفع ارضاً يفضاه الى رجل سنين معلومة يفرس فيها شجراً على ان يكون  
الارض والشجر بين رب الارض والفارس نصفين لم يحجز ذلك لاشتراطه  
الشركة فيما كان حاصله قبل الشركة لا بعمله وجميع الثمر والفارس لرب الارض  
والفارس قيمة غرسه واجرة مثله فيما عمل اه كتاب النكاح مناسبة النكاح  
للمساقاة ان المطلوب في كل منهما الثمرة (النكاح) لغة المضم والجمع كما اختاره  
صاحب المحيط وتبعه صاحب الكافي وسائر المحققين كما في الدرر وشرعاً  
عقيد يفيد ملك المنة قصداً وهو (ينقذ بالانجاب) من احد المتعاقدين  
(والقبول) من الآخر (بلفظين يعبرهما عن الماضي) مثل ان يقول زوجتك  
فيقول الآخر تزوجت لان الصيغة وان كانت للاختيار وضماً فقد جعلت  
للا نشاء شرعاً دفماً للمحاجة (او) بلفظين (يعبر باحدهما عن الماضي و) يعبر

قوله النكاح ليس لنا عبادة في الدنيا  
وتستمر في الاخرة الا النكاح وتكون في  
الجنة وتجرى عليها الهكام فتكون  
فرساً عند الفوعة في الزنا ويجب عند  
التوقان وبين مؤكداً ويستحب

في بيان احكام النكاح

قوله النكاح في اللغة حقيقة في الوطى هو  
جميع وهو مجاز في العقد لان العقد  
يحل به الى الوطى فسمى نكاحاً كما سمي  
اس حراً والديله على ان الحقيقة فيه  
على قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح ابائكم  
النساء ولله في الوطى لان الامه اذا  
نكحها الابن حرمت على الابن وكذلك  
تعالى الزانية لا تنكح الا ذواتها والمراد به  
بطي وكنك قوله تعالى الذم نكاح البهيمه  
الح

(بالآخر عن السجلى) وذلك (مثل ان يقول) ازوج لمخاطبي (زوجتي) ابتك  
مثلا (فيقول زوجك) لان هذا توكل بالنكاح والواحد يتولى طرفى النكاح  
على ما تبينه هداية (ولا ينقصد نكاح المسلمين) بصيغة التثنية (الابحضور  
شاهدان حرين بالغين عاقلين مسلمين) سامعين معا قولهما فاهمين كلامهما  
على المذهب كما فى البحر (اور رجل وامرأتين عدولا كانوا) اى الشهود (او  
غير عدول او محدودين فى قذف) او اعمين او ابني الزوجين او ابني احدهما  
لان كلا منهم اهل الولاية فيكون اهل الشهادة بحجلا وانما الغائب ثمة الاداء  
فلا يبلى بوائه (فان تزوج مسلم ذمية شهادة ذميين جائز عند ابى حنيفة وابى  
يوسف) ولكن لا يثبت عند حمود (وقال محمد لا يجوز) اصلا قال الاسيوطي  
الصحيح قولهما ومثني عليه المحبوي والنسفي والموصلي ومصدر الشريعة كذا  
فى التصحيح (ولا يحل للرجل ان يزوجه بامه ولا يجدها) مطلقا (من قبل  
الرجال والنساء) وان علون (ولا يثبت ولا يثبت ولده) مطلقا (وان سفلت  
ولا باخه) مطلقا (ولا يثبت اخيه) مطلقا (ولا يثبت ابنته ولا خالتها)  
مطلقا (ولا يثبت اخيه) مطلقا (ولا يثبت امه) وجدتها مطلقا  
وان علت (دخلى يثبتها اولم يدخل) لما تقرر ان وطئ الامهات يحرم البنات  
ونكاح البنات يحرم الامهات (ولا يثبت امراته التى دخل بها) وان سفلت  
(سواء كانت فى حجره) اى مائته (لوفى حجر غيره) لان ذكر الحجر خرج مخروج  
العادة لا مخروج الشرط (ولا بامه ابيه) سواء دخل بها ولا (واجدها) مطلقا  
وان علون (ولا بامه ابنته وبني اولاده) مطلقا وان زلن (ولا بامه من  
الرضاعة ولا باخه من الرضاعة) وكذا جيع من ذكر نسبها ومسا هرة الا  
ما استثنى كما ياتى فى بابها وانما خص الام والاخت بقوله تعالى وامهاتكم  
التي ارضعنكم واخوانكم من الرضاعة (ولا يجمع بين اخين) مطلقا سواء  
كانتا حرتين او امتين او مختطقتين (ينكح ولا يملك ميم وطمثا) فيدبه لانه  
لا يحرم الجمع ملكا فان تزوج اخت امته الموطوءة صح النكاح ولم يطلأ واحدة  
منهما حتى يحرم الموطوءة على نفسه (ولا يجمع بين المرأة وعمتها ولا خالتها ولا  
ابنة اخيها ولا ابنة اختها) لقوله صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمتها  
ولا على خالتها ولا على ابنة اخيها ولا على ابنة اختها وهذا مشهور يجوز الزيادة

قوله من في العبد لانه لا يشهد  
لم وخرجه بالبالغ العبي وبالعقل  
المجنون ووليد من اعتبار الكلام  
في النكحة المسلم لانه لا يشهد  
بما في عا المسلم وقوله عدد ولا كذا  
الذي ولا يثبت عند الحاكم الا بالعدول  
حتى لو تجاوز اذ او تراضا الى الحاكم  
واختلف في المهر فانه لا يفضل الا  
العدول ولان النكاح لم يحكم  
على

في بيان المحرمات  
حكم الانعقاد وحكم الاظهار  
فحكم الانعقاد ان كل من ملك  
القبول لنفسه انعقد النكاح  
بمخوض ومن لا فلا فعل معنا  
ينعقد النكاح بشهادة الاثني  
والاخرس والمجذوم والقذافي  
وشهادة ابنته وابنتها ولا تنعقد  
بشهادة العبد والمكاتب وان كان  
المكاتب ان يزوجه امته لان  
ولا يثبت لست بولائه نفسه  
وتامره في المحرمات

قوله ولا يحج إلا حاصله ان الحاج  
من الناس خمسة اوجه النسب  
والسبب والجمع وحق الفيز الدين  
فالنسب الامهات والبنات والعمات  
والخالات والبنات والسبب الرضاع  
والعمرة والجمع هو الحج بين الامهات  
ومن ومعاها والجمع بين اكره من  
الربع والتمتع بحق الفيز زوجة  
غيره ومعتقة والتمتع به لمجل الدين  
المحرمات والنسب سواء كانت  
بالحج او بملكه بجميعه اهـ

قوله ولا يجوز ان ينزع الرجل امره الا بغيره بذلك فحق احكام النكاح والازواج من ثبوت المهر فذمة المولى وبقاء النكاح بعد الفتن  
 ودخول الطلاق عليها ومن ذلك اما اذا تزوجها متزوها من وطئها حراما على سبيل الاحتمال فهو من الاحتمال ان تكون حرة او معتقة  
 الغير وكذا لا يجوز للرجل ان ينزع من يملك منها شيئا ولا المرأة ان تنزع من يملك شيئا منه وكذا اذا ملكه احداهما حجب  
 وبعضه بعد النكاح فسد النكاح وكذا اذا تزوج امرأته ثم استرها فسد النكاح بخلاف المازون والمردب والمكاتب فلا يفسد  
 ٢٥٨ (٢٥٨)

على الكتاب بمثل هدابة (ولا يجمع بين امرأتين لو كانت) اي لو فرشت  
 (كل واحدة منهما رجلا لم يجز له ان يتزوج بالآخرى) لان الجمع بينهما  
 ينقض الى القطعية ثم فرع على مفهوم الاصل المذكور بقوله (ولا باس ان  
 يجمع) الرجل (بين امرأة وابنة زوج كان لهما من قبل) لان امرأة الاب  
 لو ظهرت ذكر اجزأه الزوج بهذه البنت (ومن زنى بامرأة) او بنتها الوست  
 او ظهر اليه فرجها او نظرت اليه فرجة بشهوة (حرمت عليه امها وابنتها)  
 وان بعدنا وحرمت على ابيه وابنه وان بعدا وحدث الشهوة في الشباب انتشار  
 الآلة اوز ياتيه وفي الشيخ والعين ميل القلب اوز يادته على ما حكى من  
 الاحتياطات كما في المحيط ثم الشهوة من احدهما كالمثبة اذا كان الآخر محل الشهوة  
 كما في المضمرات فتهتافي (واذا طلق الرجل امرأته طلاقا بائنا لم يجز له ان  
 يتزوج بائنا) ونحوها مما لا يجوز الجمع بينهما (حتى تنقضي عدتها) بقاء  
 اثر النكاح المانع من العقد قيد بالبائنا لانه محل الخلاف بخلاف الرجعي  
 فانه لا يرفع النكاح اتفاقا (ولا يجوز ان يتزوج المولى امرأته ولا المرأة عبدا)  
 للاجتماع على هلالتهما ثم لو فقه المولى احتياطيا كان حنفا (ويجوز تزويج  
 الكليات) اصطفا اسرا بلية او لا حرة او امه (ولا يجوز تزويج المجوسيات)  
 هناد النار (ولا الوثنيات) عباد الاصنام لانه لا كتاب لهم وقال صلى الله  
 عليه وسلم في مجوس هجر سنوا بهم سنة اهل الكتاب غير فاكسي نسايتهم ولا اكلي  
 ذبايتهم (ويجوز تزويج القبايل اذا كانوا ابوا منون بنين ويفرون بكتاب)  
 لانهم من اهل الكتاب (وان كانوا يفسدون الكواكب ولا كتاب لهم لم يجز  
 مناجتهم) لانهم مشركون قال في القبايل وهذا الذي ذكره هو الصحيح من  
 المذهب اما رواية الخلاف بين الامام وصاحبه فذا ثبت على اشتباه حال  
 القبايل فوقع عند الامام انهم من اهل الكتاب يفرون الزبور ولا يفسدون  
 الكواكب ولكنهم يعظمونها فخطبوا في الاستعمال اليها ووقع عندهما  
 انهم يفسدون الكواكب ولا كتاب لهم فصاروا كمكة الاوثان ولا خلاف في  
 الحقيقة بينهم لانهم ان كانوا كما قال الامام يجوز ما حكمهم اخصافا وان كانوا  
 كما قالوا فلا يجوز اتفاقا وحكم ذبايتهم على ذلك اه (ويجوز للمحرم والمحرمة)  
 بالجماع او العمة او بهما (ان يتزوجا في حال الاحرام) لما روى انه صلى الله عليه

قوله انظر الى قطيعة الرحم  
 بان يتارقتها بطلاق امر

بطل  
 ببيان حد الشهوة

قوله ولا يطلق الا وكذا كل من كانت في  
 عنائها كالمثبة والخالف وكذا ليس لم  
 من تزوج اربعها سواها ويجوز ان  
 من تزوج المرأة واختها تحت بطاها  
 تحتها ليس لان الامة لا فاش لها  
 من كذا اخت ام ولد يجوز له ان  
 من زوجها واذا جاز النكاح لم يجز له  
 ان يطلق الزوجة حتى يحل امره بان  
 يبرأ او يمتقها او تزوجها وكذا  
 ليطأ الامة حتى يطلق الزوجة  
 ان تزوج امه في عدة حرة من طلاق  
 حتى لا يجوز اجامها وان من بائن  
 كذا عند الامام خلافه وان  
 من حامل من زنى جاز عند  
 خلافه لا يوقع فذر ولا يبعدها حتى  
 يقع عليها وان مات امرأة مسلمة النسا  
 من دار الحرب مائة جلا ان تنزع  
 لا عدة عليها عند الامام خلافه لها  
 ٢٥٨

واما وطئ  
 فكلت بياض  
 بملكه ايمس  
 بخان عندنا

وسلم تزوج مجبونة وهو محرم وما روى من قوله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم  
ولا تنكح محمول على الوطئ كما في الهداية (وينقذ نكاح المرأة الحرة الباقية  
العاقلة برضاها) فقط سواء بالشرع بنفسها أو وكلت غيرها (وإن لم يقصد عليها أولي)  
ولم يأذن به (عند أبي حنيفة بكرا كانت أو ثيبا) لتصرفها في خالص حقيها  
وهي من أهلها ولهذا كان لها التصرف في المال (وقالا لا ينقذ نكاح المرأة  
الأبوى) قال الأسبغاني وعن أبي يوسف أنه يرجع إلى قوله أبي حنيفة وهو  
الصحيح وصرح في الهداية بأنه ظاهر الرواية ثم قال ويروى رجوع محمد  
إلى قولهما وإخاؤه المجبوني والنسبي اه تصحيح قال في الهداية ثم في ظاهر  
الرواية لا فرق بين الكفو وغيره لكن للولي الاختصاص في غير الكفو وعن أبي  
حنيفة وأبي يوسف أنه لا يجوز في غير الكفو لأن كم من واقع لا يدفع أم وقال في المبسوط  
روى الحسن عن أبي حنيفة أن كان الزوج كفوا المأجوز النكاح وإن لم يكن كفوا  
لها لا يجوز النكاح وهذا القول مختار صاحب خلاصة الفتاوى وقال هكذا كان  
يفنى شمس الأئمة السرخسي كذا في غاية البيان وهو المختار للفتوى كما في الدرر  
(ولا يجوز للولي) مطلقا (أجبار البكر البالغة على النكاح) لا تقطاع الولاية بالبلوغ  
(وإذا استأذنها) الولي الأقرب وهي تعلم الزوج (فسكتت أو صهكت) غير  
مستهنزة (فذلك إذن منها) دلالة لأنها تسعي من اظهار الرغبة لا من اظهار  
الرد والضحك يدل على الرضا من السكوت لأنه يدل على الفرح والسرور  
فيدنا الضحك بغير المستهنزة لأنها إذا صهكت مستهنزة بما سمعت لا يكون  
رضا قال في الغاية وذلك معروف بين الناس فلا يندح في ضحك الفرج اه  
وقيدنا الاستئذان بالولي وبالأقرب لأنه لو استأذنها اجبي أو ولي غيره  
أول منه لم يكن رضا حتى تتكلم كما في الهداية وقيدنا بكونها تعلم الزوج لأنها  
لو لم تعلم الزوج لا يكون سكوتها رضا كما في الدرر ولو زوجها فيلغها الخبر  
فهو على ما ذكرنا لأن وجه الدلالة في السكوت لا يختلف ثم الخبر أن كان  
فضوليا بشرط فيه العدد أو العدالة عند أبي حنيفة خلافا لهما ولو كان  
رسولا لا يشترط بالإجماع هداية (وإن ابت لم يزوجها) أي لم يجز له أن  
يزوجها لعدم رضاها (وإذا استأذنت) الولي ولو الأقرب (الغيب فلا بد من  
رضاها بالقبول) لأنها جربت الأمور ومارست الرجال فلا مانع من النطق

قوله وإذا استأذنها إلخ ولم يذكر النكاح  
وذكر عن غيره فان بكت عند الاستئذان  
لم تكن رضا لأنه دليل السخط والكره  
ونفي رضا وقيل إذا بكت بلا صوت  
لم تكن كراهة وإن كان مع صوت فإدراك  
دليل الكراهة وقيل إن كانت الرضوخ  
عذبة فموجي وإن كانت طحة فهو  
دليل الكراهة وقيل إن كانت باردة  
فهي سرور وإن كانت حارة فهو كراهة  
والظاهر الأول لأنه دليل الخزن على  
مخارقتها أبوها وأهلها وتامرهم

قوله وهي تعلم الزوج إلخ وهل يشترط  
ذكر المهر لها قالا نعم نعم والضحك  
يشترط فتسمية المهر لها كإثبات الهداية  
ونفيها والصحيح أن المهر إذا كان أبا  
أو جدا فذكر الزوج يكفي أي بدونه المهر  
إما إذا كان غريبا فشرط تسمية المهر  
أيضا وإن زوجها من غير كفو لا يكون  
سكوتها رضا لأن الولي لا يمكن تزويجها  
من غير كفو اه

ولو قال الولي ليكون له أريد أن الزوج  
فلا قال قلت غيره أريد أن الزوج  
زوجها رجلا ثم اجزأ قالت لا يجوز  
أولى كان حائرا وإن قال لها أريد أن  
زوجك فلا أقول لا أو قلنا حتى بعد  
جماعة فسكتت فبأنهم زوجها جاز  
لأن السكوت دليل الرضا اه

وتبعية من فوق الى تحت او ظفرك باللسان وانما تزوجها على انها بكر فزوجها حرمين ومثلها فلها المهر كاملا ولا بد ان يقبض مهر  
بكر بغير انهما لم تنه عن ذلك وليس له ان يقبض مهر الشيب الا بالذخا او

لولا يستحل الا وكذا لا يستحل في الرجعة والنفق في الابلاء والرق والاستلاد والولاء والنسب والحدود وفي نكاح والفتوى على  
لها الا في الحدود كل في الكنف وصورة المائل اذا ادعى نكاحا او ادعى عليه نكاحا وفي الرجعة ان ادعى او ادعى عليه بعد الحرة انه راجعها  
بكر الا في الحدود والابلاء او ادعى عليها او ادعى عليه بعد المدة انهم فاء اليها وانكر له نسب وفي الرق ادعى على مملوك ان له حرة او ادعى المجهول  
بكر انه مملوك وانكر له حرة في الاول ادعى على مملوك انه اعتقه او ادعى عليه انكم (٢٦٠) وفي النسب ادعى على شخص انه له ولد او ادعى على شخص انه له اب

قوله لو تبين صوطه المدة

ادعت امره  
على مولاه  
انها ولدت  
منه هذا الولد  
هو ولادته ولدت  
وانكر المولى  
حاما اذا ادعى  
المول ذلك  
عليها فلا بد  
بانكاره خالف  
شعور من اليه  
الحق

في حقها (واذا زالت نكاحها بوثبة) اي نطفة (او حيضة) قوية (او)  
حصول (جراحة) او نفيس (فهي في حكم الابكار) في ان سكوتها رضاه  
لانها بكر حقيقة (وان زالت) نكاحها (بثنا فهي كذلك) اي في حكم الابكار  
(عند ابن حنيفة) فيكفي بسكوتها لان الناس يعرفونها بكرا فيعيونها بالنطق  
فتفتح نطفة كذا تنقل عليها مصالحها وقال لا يكتفي بسكوتها لانها ثيب  
خليفة قال الاستيعابي والصحيح قول الامام واعتمد النسق والمحبوب قال  
في الحقائق والمخالف فيه اذا لم يصر الفجور عادة لها ولم يبق عليها الخلد حتى  
اذا اعتادت ذلك او اقيم عليها الخلد بشرط نطقها بالاتفاق وهو الصحيح اه  
نصحيح (واذا قال الزوج) للمرأة البكر (بلغك النكاح فسكت) ومثلت المرأة  
(زدت ما قول قولها) لا نكارها لزوم العقد خلافا لفر (ولا يمين عليها  
ولا يستخلف في النكاح عند ابن حنيفة وقال يستخلف) قال في الحقائق  
والقوى على قولهما لموم البلوى كما في التهمة وقاوى قاضي خان اه (وينقذ  
النكاح بلفظ النكاح والتزويج) من غير ثبوت ولا دالة حال لانها صريحان  
فيه وما عداها كناية وهو كل لفظ وضع لتليك العين في الحال (و) ذلك  
كللفظ (التليك والهبة والصدقة) والبيع والشراء فيشترط النية او قرينة قال  
في التارخانية ان كل لفظ موضوع لتليك العين ينقذ به النكاح ان ذكر  
المهر والا فبالنية اه (ولا ينقذ) النكاح (بلفظ) الاجارة (و) لا بلفظ  
(الاباحة) والاعارة لانها ليست لتليك العين ولا بلفظ الوصية لانها توجب  
الملك مضافا الى ما بعد الموت هداية (ويجوز نكاح الصغير والصغيرة) جبرا  
(اذا زوجهما الولي) الا في ذكره (بكر كانت الصغيرة او ثيبا) لوجود  
شرط الولاية وهو العجز بالصغر (والولي) في النكاح (هو العصبة) بنفسه  
على ترتيب الارث والحجب فيقدم ابن المجنونة على ايها لانه يحجب بحجب  
نقصان (فان زوجهما) اي الصغير والصغيرة (الاب او الجد فلا خيار لهما  
بعد بلوغهما) ولو كان بغير فاحش او من غير كفؤ ان لم يعرف منهما سو  
الاختيار لانهما كاملا الزاى واقرا الشفقة فيلزم بما شرتهما كما اذا باسراها  
برضاها بعد البلوغ (وان زوجهما غير الاب والجد) من كفؤ وبغير المشل  
(فلكل واحد منهما الخيار اذا بلغ) ولو بعد الدخول (ان شاء اقام على

له واذا قال الزوج في الاول انما  
زوجت البينة على سكوتها ثبت  
نكاحه وان اقامها جميعا بنيتها  
ولي لانها ثبت الرد وان اقام  
زوج بنيتها على انها اجازت  
بين اجرت واقامت على سنة  
انهارت كانت لبنة الزمير  
ولي لانها استويا في الصورة  
فثبت اللزوم فمن تحت  
في بنيتها وما عدا في

في حاله الا قاله حلفت برئت  
من نكاحها لانها النكاح في

### في بيان الولي

والولي انما اذا اجتمع وليان في رقة  
فمن جملة احداهما سواء احاد  
فمن او من جملة المارية بنوه  
من فروعها احداهما فانه لا يجوز  
اجازة الاخر وان كانت جارية بين  
من فحاشيت بولد فامضاء ثبت  
به منها وجاز ان ينفرد احداهما  
وبحسب دون الاخر اه

من خيار البلوغ حتى علمت بالنكاح فسلكت عن رده بطلان حارها ولا يجتمع الى اخر المجلس قال في الهداية اذا بلغت  
 الصغرة وقد علمت بالنكاح فسلكت فهو صحيح وان لم تعلم بالنكاح فلها الخيار حتى تعلم فتسلكت ان شرط العلم باصل النكاح وانها لا تتجوز  
 من الصغرة بالخيار الا به ولم يستمر العلم بالخيار لانها تختص في صغرة او حاكم الشرعية والدار اراستهم فلم تقدر بالجهل  
 بخلاف الفتنة فتعذر بالجهل ويترفع في خيار البلوغ قضاء الحكم بخلاف الصغرة فان ادركت الصغرة وبلغها النكاح  
 فاختارت نفسها لم تقض الفتنة الا بحكم الحاكم وخيار البلوغ يبطل بالسكوت ثم خيار الفتى يتأرق خيار البلوغ من اربعة  
 اوجه يقع باختيارها من غير قضاء (٢٦١) القامى ولا يبطل بالسكوت ويقصر على المجلس ولا يبطل بالجهل به نكاح  
 الوصية

قوله قال في الهداية الى اخره الشرع اذا  
 زوجها القامى ثم بلغا فلا خيار  
 لها عندها لان القامى بلى عليها في  
 الكمال والنكاح بسبب واحد فاستقيم الا  
 وهذا اعتقاد من العلم اذا كان وصي  
 وعند محمد عقد الحاكم متاخر عن عقد  
 العلم

ثم الفرقة بخيار البلوغ ليست بطلقة  
 لانه لا يقع من الاثني وكذا بخيار الفتى  
 بخلاف خيار الخمر لانه الزوج ملكه  
 الطلاق فان مات احد لم يعد البلوغ  
 ورثه الاخر وكذا اذا مات بعد البلوغ  
 قبل التفريق ثم اذا ادركت الصغرة  
 واختارت الفتنة قبل الدخول فلا  
 مهر لها وان كانت بعد الدخول  
 فلها المهر وكذا الصغرة اذا اختارت  
 قبل الدخول فله مهر عليم وليس  
 في الصغرة فتنة تقع من قبل الزوج  
 من غير مهر الا هذه المسئلة

قوله الذي اعتقها سواء كان ذكرا  
 اوائلي ومولى العتاقة اخر العتبات  
 وهو اولى من ذوى الارحام

النكاح وان شاء فسح) لان ولاية غيرهما مقتصرة لقصور نفقته فربما يتطرق  
 خلل فيتدارك بخيار الادراك قال في الهداية واطلاق الجواب في غير الاب  
 واجد يتناول الام والقاضي وهو الصحيح من الرواية لقصور الراى في احدهما  
 وتقصير المشقة في الاخره قيدنا بالكفر ومهر المثل لانه لو كانت من غير  
 كفؤ او بغير فاحش لا يصح اصلا كما في التسيور وغيره (ولا ولاية لعدولا  
 صغير ولا مجنون) لعدم ولايتهم على انفسهم فالولى ان لا تثبت على غيرهم  
 (ولا كافر على مسلمة) ولا مسلم على كافرة الا ان يكون سيدا او سلطانا  
 والكافر ولاية على مثله اتفاقا (وقال ابو حنيفة يجوز لغير العصبات من  
 الاقارب) كلام والجدة والاخت والعمة والخال والخالة وغيرهم من ذوى  
 الارحام (التزويج) قال في الهداية مضاء عند عدم العصبات وهذا استحسان  
 وقال محمد لا يثبت وهو القياس وهو رواية عن ابى حنيفة وقول ابى يوسف  
 في ذلك مضطرب والاشهر انه مع محمد قلت قال في الكافي المجهور على ان  
 ابا يوسف مع ابى حنيفة وقال في التبيين واو يوسف مع ابى حنيفة في اكثر  
 الروايات وعلى الاستحسان مشى المحبوبي والنسفي وصدر الشريعة اه تصحيح  
 (ومن لا ولى لها) عصبة من جهة النسب (اذا زوجها مولاها الذي اعتقها  
 جاز) لانه عصبة من جهة السبب وهو آخر العصبات واذا عدم الاولياء فالولاية  
 للامام لانه ولى من لا ولى له (واذا غاب الولى الاقرب غيبة منقطعة جاز لمن  
 هو ابعد منه ان يزوج) لان هذه ولاية نظرية وليس من النظر التفويض الى من  
 لا يتفق برأيه ففوضناه الى الابدع وهو مقدم على السلطان كما اذا مات الاقرب  
 ولو زوجها حيث هو نفذ فاجمعا عقدا ولا نفذ لانها بمنزلة ولىين متساويين (والغيبه  
 المنقطعة ان يكون) الولى (في بلد لا تصل اليه القوافل في السنة الامرة واحدة)  
 قال في الصحيح ذكره في البليغ عن ابى شجاع وصححه وقال الاسيماي ومنهم  
 من قدره بمدة السفر وهو الذى عليه الفتوى وفي الصغرى ذكر الفضلى انه يفتى  
 بالمشهور والصحيح بخلافه ايام وفي الهداية وهو اختيار بعض التأخرين وفي التبيين  
 اكثر التأخرين منهم القاضي ابو على النسفي وسعد بن معاذ المروزي ومحمد بن  
 مقاتل الرازي وابو جلي السخدي وابو اليسر البزدوى والصدر الشهيد  
 وتبعهم النسفي وقبل ان كان بحال يفوت الكفو مخاطب باستطلاع رأيه

قوله وقال  
 هذا عند  
 عدم  
 العصبات  
 وخيار  
 نكاح الزكوة  
 والله اعلم  
 والى من  
 الحاكم  
 رحمه



وهذا اقرب الى الحق ونسب هذا في النبايع لمحمد بن الفضل قلد وقيل هو اقرب للصواب وقال النسري في اللبسوط هو الاصح قال الامام المحبوبي وعليه الاكثر ومصدره مصدر الشريعة قلت وهذا اصح من تصحیح النبايع اهـ (والكفاءة في النكاح معتبرة بمنزلة جانب الرجل لان الشريعة تأتي ان تكون مستغرقة للخصيس فلا بد من اعتبارها بخلاف جانب المرأة لان الزوج مستغفر فلا يفيظه دمنة للفراش) فاذا تزوجت المرأة غير كفوء لها (فلا ولي له) وهم هنا العصبية كما في التصحیح عن الخلاصة (ان يفرقوا بينهما) دفعا لمضرر العار عن تفسيرهم قال في التصحیح وهذا مالم تلد وهذا على ظاهر الرواية وعلى ما احتجوا به النسري لا يصح العقد اصلا قال الاستيعابي واذا زوجها احد الاولياء من غير كفوء لم يكن للباقي حق الاعتراض عند ابي حنيفة وقالوا لهم ذلك والاصح قول ابي حنيفة اهـ (والكفاءة تعتبر في النسب) لوقوع التباخر به فقرئش بعضهم اكفاء لبعض وبقية العرب بعضهم اكفاء لبعض وليسوا بالاكفاء قرئش والجهم ليسوا بالاكفاء للعرب وهم اكفاء لبعضهم والغير فيهم الطرية والاحلام فلم ينضمه ليو معنق ليس بكفوء لمن ابو هاسم او حروم ابو مسلم او حنيفة كفوء لداود ابو بن ولبيان فيهما كالا بآباء تمام النسب بالجد (و) تعتبر ايضا في (اللدن) فليس للمفاسق بكفوء للمصلحة او بنت الصالح قال في الهداية وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وهو التصحیح لانه من اعلى الفاخر والمرأة تعتبر في الزوج فوق ما تعتبر بضعة نسبة اهـ تصحیح (و) تعتبر لهنت في (المال) وهو ان يكون ماله كالتمهر وللنفقة قال في الهداية وهذا هو المعتبر في المهر الرواية والمراد من المهر قدر ما تعارفوا به ونحوه وعن ابي يوسف انه اعتبر القدرة على النفقة دون المهر والاكفاءة في الفتي قضية في قول ابي حنيفة ومحمد قلت وهذا بخلاف ظاهر الرواية قال الامام المحبوبي والقادر عليهما كونه لداود اما بان عظيمه هو التصحیح اهـ تصحیح (وتعتبر) الكفاءة ايضا (في المصالح) قال في الهداية وهذا عند ابي يوسف ومحمد وعن ابي حنيفة روايتان وعن ابي يوسف لا يعتبر الا ان يفحص كالحجاء والحاك وقال الزاهدی وعن ابي يوسف والظهر الرايين عن ابي حنيفة لا يعتبر الا ان يفحص وذكر حتى يبرح الخطاوي ان ارباب الصلحات المتقاربة اكفاء بخلاف المتباعدة

وهذا

وهذا مختار المحبوبي قال وحرفة حاتم اوجام او كلاس او دهاغ ليست بكفوة  
 لطارا وراز او صراف وبه يبقى اه صحيح (واذا تزوجت المرأة) من كفوة  
 (ونقصت من مهرها) اي مهر مطلقا (قللا ولله الاعراض عليها عند اى  
 حنيفة حتى يتم) الزوج (لها مهر مطلقا او يفارقها) وقالا ليس لهم ذلك تور بجم  
 دليله واعتمد الاية المحبوبي والتسنى والموصلي وصدر الشريعة <sup>صحيح</sup>  
 (واذا زوج الاب او الجد) عند فقد الاب (ابنته ونقص من مهرها) اي  
 مهر ائتمارها او زوجها من غير كفوة (او زوج ابنته وزاد في مهر امرأته) من  
 مهر ائتمارها (بخاز ذلك عليهما) لان الاب كامل الزمى والشفقة <sup>صحيح</sup> فالتأخراته  
 لم يحط من المهر ولم يزد الا لشفقة تزويجها على ذلك وكذلك الجد قال الاسيحاوي  
 وهذا قول ابي حنيفة وقالا لا يجوز والصحيح قول الامام واختار المحبوبي  
 والتسنى وصدر الشريعة وغيرهم اه صحيح (ولا يجوز) ذلك القدر (لغير الاب  
 والجد) اب الاب لقصان الشفقة في غيرهما فولايتهم مفيدة بشرط النظر  
 فيند فوائده بطل القدر (ويصح النكاح اذا سمي فيه مهر) ويلزم السمي  
 اذا كان عشرة فاكتر (ويصح) النكاح ايضا (وان لم يسم فيه مهر) لانه  
 واجب شرعا لظهور الشرف المحل فلا يحتاج الى ذكر في صحة النكاح وكذا بشرط  
 ان لا مهر لها لما بينا هدايه (وتحل للمهر عشرة دراهم) وزن سبعة مثاقيل  
 سواء كانت مضروبة او غير مضروبة او ما قيمته عشرة دراهم يوم القدر  
 (فان سمي اقل من عشرة فلها عشرة) بالوطى او اللوث وخمسة بالطلاق  
 قبل الدخول (ومن سمي مهر عشرة فلزاد) اي فاكتر (فليد السمي ان محل  
 او خلا بها) خلوة صحيحة (او مات عنها او ماتت عنه) لانه بالدخول ينطق  
 تسليم البدل وبه ياكك البدل باللوث بشبه النكاح والشيء بانتهائه بشاكك  
 ويتقرر بجميع مواجبه (وان طلقها قبل الدخول والخلوة فلها نصف السمي)  
 ان كان السمي عشرة فاكتر والا كان لها خمسة كما مر (فان تزويجها ولم يسم  
 لها مهر) اي سكت عن ذكر المهر (او تزويجها على ان لا مهر لها) اي بشرط  
 ان لا مهر لها وهي مسئلة الفوضة (فلها مهر مطلقا ان دخل) او خلا بها  
 او مات عنها او ماتت عنه كما مر لان المهر ابتداء حق الفرج فلا تخل فيه  
 وانما يصير حقها حالة النكاح فتملك الامراء عنه (وان طلقها قبل الدخول)

واخلوته (بها فلها النعمة) وهي (ثلاثة اثواب) درع وخمار وملحفة (من كسوة  
 مثلها) لكن لا تزداد على نصف مهر مثلها ولا تنقص عن خمسة دراهم قال  
 في البنابيع وهي على اعتبار حال المرأة في اليسار والاعسار هذا هو الاصح  
 وقال في الهداية قوله من كسوة مثلها اشارة الى انه يعتبر حالها وهو قول الكرخي  
 في النعمة الواجبة لقيامها مقام مهر المثل والصحيح انه يعتبر حاله عملا بالنص وهو  
 قوله تعالى وعلى الموسع قدره وعلى المقتر قدره ومثله في النعمة والجنتي قلت  
 في جميع البنابيع اولى لاشارة الكتاب ولاتفاقهم على ان النعمة لا تزداد على نصف  
 مهر المثل لانها خلفه ولا تنقص عن خمسة دراهم ولو اعتبر حاله لانقص هذا  
 والنص الذي ذكر في النعمة قيل انه في المستحبة لطواهر النصوص وقامه في  
 التجميع (وان تزوج المسلم على خير او خيزر فالتكاح جائز) لما مر انه يصح من  
 غير تسمية فغ فسادها اولى (ولها مهر مثلها) لانه لما سمي ما ليس بمال صار  
 كانه سكت عن التسمية (وان تزوجها ولم يسم لها مهرا ثم تراضيا على تسمية)  
 بعد العقد او فرضها القاضي (فهي لها ان دخل بها او مات عنها) لنعمة  
 التسمية باتفاقهما على تعيين ما وجب بالعقد فتستقر بهذه الاشياء (وان  
 طلقها قبل الدخول بها فلها النعمة) لان ما تراضيا عليه تعين للواجب  
 بالعقد وهو مهر المثل ومهر المثل لا ينصف فكذا ما نزل منزله (وان زادها في المهر  
 بعد العقد) وقبلت المرأة (زعمته الزيادة) لتراضيهما (وتسقط) الزيادة (بالطلاق  
 قبل الدخول) لانها لم تكن مسماة في اصل العقد والتشريف مختص بالمفروض  
 في العقد وقال ابو يوسف تنصف مع الاصل لانها تلتحق باصل العقد (وان  
 خطبت المرأة) عنه (اي الزوج) (من مهرها) المسمى في العقد ولو كده (صح  
 الخط) لانه حقها بقوله كما مر سواء قبل الزوج اولا ويرتد بالرد كما في البصر (واذا  
 خلا الزوج بامرائه وليس هناك مانع من الوطء) حتى او شرعى (ثم طلقها  
 فلها كمال المهر) لانها سلت البدن حيث رفعت الموانع وذلك وسعها فبتاكد  
 حقها في البدن اعتبارا بالبيع هدايه (وان كان) مانع حتى بان كان (احدهما  
 مريضا) مرضا يمنع الوطء او صغيرا لا يمكن معه الجماع او كان بينهما ثالث  
 ولو قلنا الموانع الا ان يكون صغيرا لا يغل الجماع او كانت رتقاء او قرناء او ذات  
 عضلة (او) كان خلاف شرعى بان كان احدهما (صائما في رمضان) اخرج

في موانع الخلو الحسية  
 والسرية

صوم غيره وهذا هو الاصح نص عليه في زاد الفقها والنيابيع والهداية نصيح  
 (او تحزما لغير او نفل بحج او عمرة) لما يلزمه من الدم وفساد النكاح والقضاء  
 (او كانت حائضا فلمست بخلوه صحبة) لوجود احد الموانع المذكورة (واذا  
 خلا المجبوب) وهو الذي استوصل ذكره وخصيته (بامرأة) من غير مانع  
 (فلها كمال المهر عند ابي حنيفة) لانها انت باقعي ما في وسعها ولين في  
 هذا العقد تسليم يرمى اكل من هذا فكان هو المستحق وقال لها نصف المهر  
 لان عذره فوق عذر المريض قال في التصحیح والتصحیح قوله وشي عليه  
 المحبوبي والتسني وغيرهما اه قيد بالمجبوب لان خلوة الخصي والعين توجب كمال  
 المهر اتفاقا (وتستحب التمة لكل مطلقة) دفعا لوحشة الفراق عنها  
 (المطلقة واحدة وهي التي طلقها قبل الدخول ولم يسم لها مهرا) وهي  
 المفوضة فان متعتها واجبة لانها بدل عن نصف مهر البتل كما مر وفي بعض  
 النسخ وقد سمي لها مهرا قال في التصحیح هكذا وجد في كثير من النسخ  
 ويتكلف في الجواب عنه وقال نجم الأئمة المكتوب في النسخ ولم يسم لها مهرا  
 قال في الدراية ضبطه كذلك غير واحد وقد صححه ركن الأئمة الصباغی  
 في شرحه لهذا الكتاب وكتب فوقه ونحته وقدمه مع ثلاث مررات وأشار  
 الى ان هذا من النسخ وقال في النيابيع المذكور في الكتاب غلط من النسخ  
 وقد زعم صحة هذه النسخة شيخ الاسلام ركن الأئمة الدامغانی ونجم الأئمة  
 الحفصی فكتب اليهما ابو الرجا ان هذا خلاف المذكور في التفسير والاصول  
 والشروح فانه ذكر في الكشف وتفسير الحاکم وغيرهما ان التمة مستحبة للتي  
 طلقها قبل الدخول وقد سمي لها مهرا وذكر في الاصل والاسيما في في  
 موضعين وزاد القضاة وغيرها انها يستحب لها التمة فلا يصح استئناؤها  
 من الاستصباغ بخلاف المفوضة فانها مستثناة من الاستحباب بالوجوب فاستصوبا  
 ذلك واتفقوا على ان المستثناة هي التي طلقها قبل الدخول ولم يسم لها مهرا  
 (واذا زوج الرجل ابنته) او اخته (على ان يزوجه الرجل) الاخر (اخذت او بنته  
 فيكون) اي على ان يكون (احدا القعدين عوضا عن) العقد (الاخر) فالعقدان  
 جائزان لان النكاح لا يبطل بالشرط الفاسد (ولكل واحدة منهما مهر مثلها)  
 لفساد التسمية بما لا يصلح صداقا كما اذا سمي الخمر والخنزير ويسمي هذا نكاح

قوله وتستحب التمة الاوفيه تفصيلنا  
 برب الدين المطلقات اربع مطلقة  
 الدخول ولم يسم لها مهرا هكذا  
 لها التمة ومطلقة بعد الدخول  
 يسم لها مهرا ذلك التمة مستحبة  
 ومطلقة قبل الدخول وقد سمي لها مهرا  
 هذه التمة لها مستحبة ومطلقة بعد الدخول  
 وقد سمي لها مهرا فلا تجب ولا تستحب  
 لها تمة اه ج

قوله المفوضة بكسر الواو من زوجة  
 نفسها بلا مهر وبفتح الواو من  
 زوجت بلا ماير اه

قوله الشغار بالشون والعين المجتري  
 سمي به لكونه عن المهر يقال بلد  
 على عرق اي خاليه ان مكنت ما فادان  
 المهر كما لي اكر للعقد وشقور البلع  
 خلوصا من حاكم يقوم بمما لهما ومنه  
 يعلم تسمية ذلك عقد المصلحة المحفوة  
 به متى فانهم

قوله على خدمته الى لان الخدمة ليست بمال لعدم تسليم الرقبة بخلاف العبد فان  
 خدمته مال فلذا جاز واما تعليم القران فلا بد ذكر واجب فتعليم لا يبيع ان  
 يكون مهورا ولا يجوز ان يكون المهر الا مالا لان المهر المذموم انما هو الا بقاء  
 بالمال قال تعالى واحل لكم ما ورثه منكم ان تبشروا بما لكم والقلم ليس بمال  
 وتاروي في البناء من انه عليه السلام زوج رجلا على تعليم سورة من القرآن  
 فهو خصومة بدليل انه عليه السلام سأل عنها يد قولها من المال فلما لم يكن عنده  
 مال خصه بهذا (٢٦٦) فيلخصه

قوله على خدمته الى قيد بالخدمة لانه لو  
 تزوج على سكنى فان اوتى ماله  
 او الحلي عليها او على ان يزوج ارضه  
 ونحو ذلك من منافع الاعيان من  
 معلومة تحت التسمية لان خدمته  
 انما من مال والحقت به لان الحاجة  
 كذا في البناء يبيع

قوله ولا يجوز الى لقوله عليه السلام اجماعا  
 عهد تزوج بغير اذن مولاه فهو ما هر  
 اي ذاتي وكذا المكاتب والمذموم والملاذ  
 لا يجوز له المهر المذموم الا باذن المولى  
 اما المكاتب فلا بد انك المهر عنه انما هو  
 في حق الكسب وذلك لا يتناول النكاح  
 واما المذموم فلا بد انك على ملكه ومقتضى  
 البعض كما المكاتب وكذا المذموم ولم اجد  
 والمكاتب فان تنزع من ماله ولا  
 بغير اذن المولى وقف على اجازته  
 وقوله الا باذن تتناول من فانا اذن  
 بعدد اي تزوج لم يجز ان يتزوج  
 بذلك الاذنه الا مرة واحدة لان الاوص  
 لا يقتضي التكرار فان اذنه ان يتزوج  
 فهو على النكاح الصحيح والفساد منه  
 الامام وعندها على الصحيح لا غير فلو تزوج  
 نكاحا فاسدا فلم ان يتزوج صحيحا بعده  
 عندها وعنده لا يجوز لانشاء الامم  
 فإني اذنه ايضا اذا دخل بالملكوت فاسدا  
 بان تزوجها بغير زهود او معتد  
 فالمر عليه يواخذ به في الحال ويباع  
 منه عنه وعندها يواخذ به بعد العقد  
 ويحل هذا لوصف رجل لا يتزوج لا  
 يحن بالفساد عندها وعنده يحن  
 به وقيل يحن اليه الى الجار ما  
 لان الامم مبنية على الفرض

قوله الا باذن  
 فان اذنه له  
 لا يجوز  
 يجوز لم يحن  
 الا مرة واحدة  
 والعقد مبر  
 للنكاح في المهر  
 والفساد عنه  
 الامام وعنده  
 لا يصح نقض  
 العقد

الشغار لخلوه عن المهر (واذا تزوج حر امرأة) حرة او امة (على خدمته)  
 لها (سنة) مثلا (او على تعليم القران فلها مهر مثلها) لعدم صحة التسمية  
 بالمهر لان خدمة الزوج الحر لا يجوز استحقاقها بعقد النكاح لما فيه  
 من قلب الموضوع (وان تزوج عبد حرة باذن مولاه على خدمتها سنة)  
 مثلا (جاز) لان خدمة العبد مال تضمنه تسليم رقبته بخلاف الحر (واذا اجتمع  
 في الجنونة ابوها وابنها فالولي في نكاحها ابنها عند ابى حنيفة وابى يوسف) لانه  
 هو القدم في العصوبة وهذه الولاية مبنية عليها (وقال محمد ابوها) لانه اوفر  
 شفعة من الابن قال في التصحيح اعتمد قولهما المحبوبي والنسفي والموصلي  
 وصدر الشريعة اه (ولا يجوز نكاح العبد والامة الا باذن مولاها) لان في  
 تنفيذ نكاحهما تعيينهما اذ النكاح عيب فيهما فلا يملكانه بدون اذن المولى  
 (واذا تزوج العبد باذن مولاه فالمر دين في رقبته يباع فيه) اي المهر مرة  
 واحدة فان لم يف به لم يبع ثانيا وانما يطالب به بعد العتق (واذا زوج المولى  
 امته فليس عليه ان يواها بيت الزوج) اي يحل بيته وبيتها في بيته وان  
 شرطه في العقد (ولكنها تخدم المولى ويقال للزوج متى طفرت بها وطتها)  
 ولكن لا نفقة لها الا بها فان بوأها لم رجع صح وسقطت النفقة (واذا تزوج  
 امرأة على الف على) اي بشرط (ان لا يخرجها من البلد او على ان  
 لا يتزوج عليها) او على الف ان اقام بها وعلى الفين ان اخرجها (فان وفي  
 بالشرط فلها المسمى) وهو الالف رضاها به (وان) لم يف بالشرط بان  
 (زوج عليها) اخرى (او اخرجها من البلد فلها مهر مثلها) لانه سمي  
 مالها فيه نفع فصد فوائده بنصدها بالالف لكن لا ينقص عن الالف  
 ولا يزداد على الفين في المسئلة التي زدناها على المتق لاتفاقهما على ذلك ولو  
 طلقها قبل الدخول تنصف المسمى في المستلتي لسقوط الشرط كما في الدر  
 (واذا تزوجها على حيوان غير موصوف) قال في الهداية معنى هذه المسئلة  
 ان يسمى جنس الحيوان دون الوصف بان تزوجها على فرس او حمارا ما  
 اذا لم يسم الجنس بان تزوجها على دابة لا تجوز التسمية ويجب مهر المثل اه  
 (صحت التسمية ولها الوسط منه) اي من الجنس المسمى (والزوج مخير ان  
 شاء اعطاها ذلك) الوسط (وان شاء اعطاها قيمته) لان الوسط لا يعرف

الا بالقيمة فصارت القيمة اصلا في حق الايفاء والوسط اصل تسمية فقير  
 بينهما هداية (ولو تزوجها على ثوب غير موصوف فلها مهر مثلها) قال في  
 الهداية معناه ذكر الثوب ولم يزد عليه ووجهه ان هذه جهالة الجنس اذ  
 الثياب اجناس ولو سمي جنسا بان قال هروى تصح التسمية ويخير الزوج  
 لما بينا وكذا اذا سمي جنسه دون صفته وان سمي جنسه وصفته لا يخبر لان  
 الموصوف منها ثبت في الذمة ثبوتا صحيحا اه (ونكاح المتعة) وهو ان يقول  
 لامرأة اتنع بك ~~هكذا~~ مدة ~~بكذا~~ من المال (و) النكاح (الموقت) وهو ان  
 يتزوج امرأة عشرة ايام مثلا (باطل) اما الاول فبالاجماع واما الثاني فقال  
 زفر هو صحيح لازم لان النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة ولنا انه اتى بمعنى  
 المتعة والبرة في العقود للمعاني ولا فرق بين ما اذا طالت مدة التاقيت او  
 قصرت لان التاقيت هو المعين لجهة المتعة وقد وجد هداية (وتزويج العبد  
 والامة) اي تزويج الفضولي لهما (بغير اذن مولاها موقوف) على ايجازته  
 (فان اجازه المولى جاز) العقد (وان رده بطل) وليس هذا بتكرار لقوله  
 ولا يجوز نكاح العبد والامة الا باذن مولاها المار لان ذاك فيما اذا باشر  
 العقد بانفسهما وهنا بمباشرة الفضولي كما يدل لذلك قوله (وكذلك) اي يكون  
 التزويج موقوفا على رضا الاصيل (لو زوج رجل) فضولي (امرأة بغير  
 رضاها) اي اذنها (او) زوج (رجلا بغير رضاه) لانه تصرف في حق الغير  
 فلا ينفذ الا برضاه وقد مر في البيوع توقف عقود كلها ان لها مجز وقت  
 العقد والا تبطل (ويجوز لابن الم ان يزوج بنت عمه) الصغيرة (من نفسه)  
 اذا كانت الولاية له فيكون اصيلا من جانب وليا من آخر وكذا لو ~~سكانت~~  
 كبيرة واذنت له ان يزوجه من نفسه (واذا اذنت المرأة لرجل ان يزوجه  
 من نفسه) او بمن يتولى تزويجه او بمن وكله ان يزوجه منها (فقد) الرجل  
 عقد ها حسبا اذنت له (بمحضرة شاهدين جاز) العقد ويكون وكلا من  
 جانب وا صيلا او وليا او ~~وكيلا~~ من آخر وقد يكون وليا من  
 الجانبين كان يزوج بنه من ابن اخيه قال في الهداية واذا تولى طرفيه فقوله  
 زوجت يتضمن الشطرين ولا يحتاج الى القبول اه (واذا ضمن المولى) اي ولي  
 الزوجة وكذا وكيلها (المهر) لها (صح ضمته) لانه من اهل الالتزام والمولى

والوكيل في النكاح سفير ومعبور ولذا ترجع حقوقه الى الاميل (وللمرأة الخيار في مطالبة زوجها او وليها) اعتبارا بشار الكفالات ورجع الولي اذا ادى على الزوج ان كان بامره كما هو الرسم في الكفالة هداية (واذا فرق القاضي بين الزوجين في النكاح الفا سد) وهو الذي فقد شرط من شروط الصحة كعدم الشهود وكان التفريق (قبل الدخول) بها (فلا مهر لها) لان النكاح الفا سد لا حكم له قبل الدخول (وكذلك بعد المخلوة) لفسادها بفساد النكاح لان المخلوة فيه لا يثبت بها التمكن فلا نظام مقام الوطئ (وان دخل بها فلها مهر مطلقا) لان الوطئ في دار الاسلام فلا يخلو عن عقر بالفتح اي حد زاجر او عقر بالضم اي مهر جابر وقد سقط الحد بشبهة العقد فيجب مهر المثل ولكن (لا يزداد على المسمى) رضاها به (وعليها العدة) الحاقا للشبهة بالحقيقة في موضع الاحتياط ونحزنا عن اشتباه النسب ويعتبر ابتداءها من وقت التفريق لا من آخر الوطأت هو الصحيح لانها يجب باعتبار شبهة النكاح ورفعها بالتفريق هداية (ويثبت نسب ولدها) لان النسب يحتاط في اثباته صيانة للولد عن الضياع قال في الهداية ونعتبر مدة النسب من وقت الدخول عند محمد وعليه الفتوى اه ومثله في قاضي خان (ومهر مطلقا يعتبر باخوانها وعماتها وبنات عمها) لانهم قوم ابيها والانسان من جنس قوم ابيه (ولا يعتبر باسمها وخالتها اذا لم يكونا من قبيلتها) لان المهر يختلف بشرف النسب والنسب يعتبر من جانب الاب فان كانت الام من قوم الاب بان كانت بنت عمه اعتبر بمهرها لانها من قوم ابيها (ويعتبر في مهر المثل ان تنساوي المرأة في السن والجمال والمال والعقل والبلد والدين والعصر) وبكارة وثبوبة وعلمها وادبا وحسن خلق لان مهر المثل يختلف باختلاف هذه الاوصاف وهذا في الحرية واما الامة فقدر الرغبة فيها كما في الفتح (ويجوز) الحرم (تزوج الامة) الرقيقة (مسلة كانت او كابية) ولو مع طول الحرية (ولا يجوز ان يتزوج امة على حرية) ولو برضاها لقوله صلى الله عليه وسلم لا تنكح الامة على الحرية هداية وكذا في عدتها ولو من بائن (ويجوز تزويج الحرية عليها) اي الامة لقوله صلى الله عليه وسلم وتنكح الحرية على الامة ولانها من المحلات في جميع الحالات هداية (وللمر ان يتزوج اربعا من الحرار والاماء وليس له ان يتزوج اكثر من ذلك) وله التسري بما شاء من الاماء (ولا يتزوج

قوله مع طول الحرية اي المقعدة على  
من وجبها من المهر والنفقة ونحوها

قوله حول اى سنة شمسية وفي الهداية قرينة  
وهذا الصحيح فالسنة ثلاثية وحجة  
وتكون يوما والفردية ثلاثية واربعه  
وتحسب يوما وابتدأوها من وقت الترافع  
عند الحاكم ويحسب عليهم ايام الحين ورمضان  
ولا يحسب عليهم مرضه ولا مرضها لانه

السنة قد تخلو عنها بمجمل في الاول الله ع

قوله وبطل نكاح الاضحية ولو دخل بها فلها تمام المهر مثلها بالقام بلوغ  
على قياس قوله الامام وعلى قولها لها مهر مثلها لا يتجاوز به حقتها من  
المسمى الله ع

وفي المتن رجل له اربع نسوة فقد  
احد منهن ليس له ان يتزوج مكانها  
اخرى حتى ياتيته خبر موتها او يبلغ  
من المسمى ما لا يعيش مثلها الى  
ذلك الوفاة وان طلق المفقودة  
لم يكن له ان يتزوج مكانها اخرى  
حتى ياتيته خبر موتها او حتى يعلم  
ان عدتها قد انقضت ولا يعلم  
ذلك الا بقولها او يبلغ من  
المسمى فيشترى بها ثلاثة اشهر  
لم يتزوج الله ع

قوله وان تزوجت الا وكذا العبد وانما  
خصم الامة بناء على شئ الخيانت  
قال الخنثى والمهر ثوبه للسيد  
اذا اجات النكاح اعتقها اولاد  
وهو حاصل الدخول قبل العتاق  
او بعد وانه لم يحسن حتى اعتقها  
جان العقد فان دخل بها قبل العتاق  
فالمهر للسيد وان كان للدخول  
بعد العتاق فلها المهر الله ع

قوله وعندنا لا يعني يقسم المسمى  
على قدر مهر مثلها فما اصاب التي  
حل له نكاحها لزم وما اصاب الاخر  
بطل وهو مسمى لكل واحدة مهر المهر  
قوله وان كان الا وعندنا فانها الى  
واذا تزوج امرأة بشرط انها بكر  
شابة عذراء فوجدها شابة عذراء  
عجوزا فمهرها مهرها فانما  
ما لم يعقل زايلا ولها ما سأل فان  
لا خيار لم كذا في المهر وهو ولو  
ان تزوج شابة فزوجه عذراء عجا  
عندنا مالم يخلها فالتام في  
قوله حينئذ هو الذي لا تنتشر الامة  
ومثله الطارئة المجبة وكان مشد  
بعد هذا في المجبة وهو الذي اذا عتق  
المرأة انزل قبل ان يخلها ومثله  
المسحور وهو المفقود والحكم فيه  
ما ذكره الكتاب ولو لو حل له ان  
لا يمكن ادخالها في الفرع ليس لزوجه  
حق المطالبة بالفرع الا بالثابت  
الله ع

العبد اكثر من اثنتين ) مطلقا لان الرق منصف وممنوع عليه التمسرى لانه  
لا يملك ( فان طلق الحرا احدى الاربع ) ولو ( طلاقا بان لم يجز له ان يزوجه رابعة  
حتى تنقضي عدتها ) لان نكاحها باق من وجه بقاء بعض الاحكام بخلاف ما  
اذا ماتت فانه يجوز له لا تقطاع النكاح بالكلية ( واذا زوج الامة مولاه )  
او تزوجت باذنه ( ثم اعتقت فلها الخيار ) بين القرار والقرار ( حرا صكبان  
زوجها او عبدا ) دفعا لزيادة الملك عليها بطليقة نالته ( وكذلك ) حكم ( المكتوبة )  
لوجود العلة فيها وهي زيادة الملك عليها وبقتصر خيارها على مجلس علمها بالعقد  
اذا كانت تعلم ان لها الخيار فان علمت بالعقد ولم تعلم بالخيار لم علمت به في مجلس آخر  
فلها الخيار في ذلك المجلس ( وان تزوجت لمة بغير اذن مولاه ثم اعتقت صح  
النكاح ) لانها من اهل العسارة وامتناع النفوذ لحق المولى وقد زال ( ولا  
خيار لها ) لان النفوذ بعد العقد فلا يتحقق زيادة الملك عليها ( ومن تزوج  
امراة ثنتين في عقد واحد ) وكانت ( احداهما لا يحمل له نكاحها ) بان كانت  
محرمه له او ذات زوج او وثنية ( صح نكاح التي يحمل له ) ( نكاحها وبطل  
نكاح الاخرى ) لان البطل في احدهما فيقتصر عليها بخلاف ما اذا جمع  
بين حر وعبد في البيع لانه يبطل بالشروط الفاسدة بخلاف النكاح ثم يجمع  
المسمى للتي تحمل له عند ابي حنيفة وعندنا يقسم على مهر مثلها هداية ( وان  
كان بالزوجة عيب ) كجنون او جزام او برص او رتق او قرن ( فلا خيار  
لزوجها ) لما فيه من الضرر بها بابطال حقها ودفع ضرر الزوج يمكن بالطلاق  
او بنكاح اخرى ( وكذا اذا كان بالزوج ) عيب ( جنون او جزام او برص فلا  
خيار للمرأة عند ابي حنيفة وابي يوسف ) لان المستحق على الزوج تصحيح مهرها  
بوطنه اياها وهذا موجود وقال محمد لها الخيار دفعا للضرر عنها كما في الجب  
والعنة قال في التصحيح والصحيح قول ابي حنيفة وابي يوسف ومثي عليه  
الامام المحبوبي والسنن والموصل ومصدر الشريعة اه ( وان كان ) الزوج عتينا  
وهو من لا يصل الى النساء او يصل الى الشيب دون الابكار او يصل الى بعض  
النساء دون بعض فهو عتيد في حق من لا يصل اليها فاذا رفعته الى الحاكم  
( اجله الحاكم ) المولى ( حولا ) تاما لاشتماله على الفصول الاربعة ( فان وصل  
اليها ) مرة في ذلك الحول فيها ( والافرق ) القاضي ( بينهما ان طلبت المرأة

قوله من لان حقتها من وليس لها غيرها



ثم اذا اُجِل سنة وترفعا بعد ذلك الى القاضي وادعت انه لم يعط اليها وقال هو قد وطئها نظر اليها النساء فان قلن انها بكر  
فالقول قولها وخبرت ويحيز فيها شهادة الواحدة لعدم الثبوت والثنان او ثلث واحده وان قلنا انها شيب فالقول قول مع اليقين  
فان نكح عن اليقين خفيت لتأكدها بالكلول وان حلف لا يتخير وان كانت شيبه في الاصل فالقول قول مع عينه وان شك  
النساء في امرها فانها تؤمر حتى تبوء على الجهاد فان رمت به عليه فهي بكر والا فهي شيب وقيل تحصى بيضة الذك  
فان وسعها فهي شيب والا فهي بكر ثم اذا ثبت انه لم يعط لها باعتراف او بظهوره البكارة فان القاضي يحضرها فانه  
اختارت المقام معه بطل حقها ولم يكن لها خيار بعد ذلك (٢٧٠) اي ولا خصوصية في هذا النكاح لانها رجمت

بطلان حقها  
فان طلبت  
الفرقة فزى  
القاضي بينهما  
وهذه الفرقة  
لا تقع الا من  
الحاكم والتجيز  
لا يقصر على  
المجلس في  
حقه والرواية  
احد

ذلك) وابي الزوج الطلاق قال في الصحيح فلو مرض احدهما مرضا  
لا يستطيع معه الجماع عن محمد لا يحسب الشهر وما دونه بحسب وهو اصح  
الا فاول ولو تزوج امرأة تعلم حاله مع التي قبلها الصحيح ان لها حق الخصومة  
ا(و) هذه (الفرقة تطلقه) لانها بسبب من جهة الزوج (بأنه) لان مشروعيتهما  
لتمك نفسها ولا تمك نفسها بالرجعة (ولها كمال المهران كان قد خلا بها)  
خلوة صحيحة لان خلوة العنين صحيحة يجب بها الضدة وان زوجها بعد ذلك  
او تزوجه وهي تعلم انه عنين فلا خيار لها وان كان عنيئا وهي رتقاء لم  
يكن لها خيار كما في الجوهرة (وان كان) الزوج (مجبوبا) او مقطوع الذكر  
فقط وطلبت المرأة الفرقة (فرق القاضي بينهما في الحال ولم يؤجله) لعدم  
القائده فيه (والخصي) وهو الذي سلت خصيتاه وبقيت آلتة اذا كانت  
لا تنتشر آلتة (يؤجل كما يؤجل العنين) لاحتمال الانتشار والوصول  
(واذا اسلمت المرأة وزوجها كافرا) وهو يعقل الاسلام (عرض عليه

القاضي الاسلام فان اسلم فهي امراته) لعدم النفا في (وان ابي الاسلام  
فرق) القاضي (بينهما) لعدم جواز بقاء السلة تحت الكافر (وكان  
ذلك التفرق طلاقا باننا عند ابي حنيفة ومحمد) وقال ابو يوسف هي فرقة  
من غير طلاق والصحيح قولهما ومشي عليه المحبوني والتسني والموصلي وصدر  
الشريعة اه صحيح قيدنا بالذي يعقل الاسلام لانه لو لم يعقل لصغره او  
جنونه عرض الاسلام على ابويه فان اسلم احدهما والا فرق بينهما  
(وان اسلم الزوج ونحوه مجوسية عرض) القاضي (عليها الاسلام فان اسلمت  
فهي امراته وان ابت) عن الاسلام (فرق القاضي بينهما) لان نكاح  
المجوسية حرام ابتداء وبقاء (ولم تكن) هذه (الفرقة طلاقا) لان الفرقة بسبب  
من قبلها والمرأة ليست باهل للطلاق (فان كان) الزوج (قد دخل بها فلها  
المهر) المسمى لتأكد بالدخول فلا يسقط بعده بالفرقة (وان لم يكن دخل  
بها فلا مهر لها) لان الفرقة جاءت من قبلها قبل الدخول بها (واذا اسلمت  
المرأة في دار الحرب لم تقع الفرقة عليها) بمجرد الاسلام بل (حتى) تنقض  
عذتها بان (تحيض ثلاث حيض) ان كانت من ذوات الحيض او غضى  
ثلاثة اشهر ان كانت من ذوات الاشهر او نضع حملها ان كانت حاملا وذلك

لان اسلامه مرجو والعرض عليه متمذر فنزل منزلة الطلاق الرجعي (فاذا)  
 انقضت عدتها بان (حاضت) ثلاث حيض أو مضت أشهرها أو وضعت  
 حملها (بانت من زوجها) ولا فرق في ذلك بين المدخولة وغيرها ثم إن  
 كانت الفرقة قبل الدخول فلا عدة عليها اتساقا وإن كانت بعده فكذلك  
 عند أبي حنيفة وعندهما لا بد لها من عدة أخرى ونماه في معراج الدراية  
 (وإذا سلم زوج الكاكية فهما على نكاحهما) لأنه يصح النكاح بينهما ابتداء  
 فبقاء أولى (وإذا خرج أحد الزوجين البنا) أي إلى دار الإسلام (من دار  
 الحرب مسلما وقعت البينة) بينهما لتباين الدار (و) كذلك (إن سبي أحدهما  
 وقعت البينة) بينهما لما قلنا (وإن سببا معا لم تقع البينة) بينهما لعدم  
 تباين الدار وإنما حدث الزق وهو غير مناف للنكاح (وإذا خرجت المرأة البنا  
 مهاجرة) لدار الكفر (جاز أن تزوج حالا ولا عدة عليها عند أبي حنيفة)  
 لقوله تعالى ولا تمسكوا بعهص الكوافر وفي لزوم للعدة عليها تمسك بعهصه  
 وقالوا عليها العدة لأن الفرقة وقعت بعد الدخول بدار الإسلام قال في الصحيح  
 والصحيح قوله واعتمده المحبوبي والنسفي والموصلي وصدر الشريعة اه (وإن  
 كانت) المهاجرة (حاملًا لم تزوج حتى تضع حملها) لأن الحمل ثابت النسب  
 فبيح صحة النكاح قال في الهداية وعن أبي حنيفة أنه يصح النكاح ولا يقرها  
 زوجها حتى تضع كما في الحبلى من الزنا قال الأسيميلي والصحيح الأول  
 (وإذا ارتد أحد الزوجين عن الإسلام) والبيضاية اه تعالى (وقعت الفرقة  
 بينهما بغير طلاق) قال في الهداية وهذا عند أبي حنيفة وابن يوسف وقال  
 محمد إن كانت الردة من الزوج فهي فرقة طلاق واعتمد قولهما بالمحبوبي  
 والنسفي والموصلي وصدر الشريعة اه (فإن كان الزوج هو المرتد) كان قد (دخل  
 بها قلها كمال المهر) لأنه قد استقر بالدخول (وإن كان لم يدخل بها) بمدة  
 (فلها نصف المهر) لأنها فرقة حصلت من الزوج قبل الدخول وهي  
 منصفة (وإن كانت المرأة هي المرتدة) وكانت الردة (قبل الدخول فلا مهر  
 لها) لأنها منعت المفقود عليه بالارتداد فصارت كالبائع إذا أتلغ البيع  
 قبل القبض (وإذا كانت الردة بعد الدخول) بها (فلها المهر) كاملا ظاهرا  
 أن الدخول في دار الإسلام لا يخلو عن عقرا وعقر (وإن ارتدابط) أولم يعلم

السبق (واسلامها) كذلك (فهما على نكاحهما) استحساناً لعدم اختلاف  
دينهما (ولا يجوز ان يتزوج) الرجل (المرد) امرأة (مسلمة ولا كافرة ولا  
ولا مرتدة) لانه مستحق للقتل والامهال انما هو ضرورة التأمل (وكذلك  
المرتدة لا يتزوجها) اي لا يجوز ان يتزوجها (مسلم ولا كافر ولا مرتد) لانها  
محبوسة للقتل (وان كان احدا الزوجين مسلماً فالولد على دينه) لان في ذلك  
نظراً للولد والاسلام بطلو ولا بملا عليه (وكذلك ان اسلم احدهما وله ولد  
صغير) او مجنون (صار ولده مسلماً باسلامه) لما قلنا (وان كان احد الابوين  
كافراً) كان (الاخر مجوسياً) او وثناً او نجوساً (فالولد كافي) لان فيه نوع نظر  
لانه اقرب الى الاسلام في الاحكام كحل مناسكته وذبحته (واذا تزوج  
الكافر بغير شهود او في عدة كافر وذلك في دينهم جائز ثم اسلم اقراعه)  
قال في زاد الفضا اما قوله في عدة كافر فهو قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
ومحمد وزفر لا يقران عليه والتحقيق قول الامام واعتمده المحسبي التوفيقي  
والموصلى وصدر الشريعة اهـ التحقيق قيد بعدة الكافر لانه لو كانت من مسلم  
فرق بينهما لان المسلم يعتقد العدة بخلاف الكافر (واذا تزوج المجوسى امه  
او ابنته) او غيرها ممن لا يحل نكاحها (ثم اسلم) او احدهما او زافعا  
البناء وهما على الكفر (فرق بينهما) لعدم المحلية للمحرمة وما يرجع الى  
الحل يستوى فيه الابتداء والبقاء بخلاف ما مر درر (واذا كان لرجل امرأتان  
حرتان) او اثنتان (فقط ان يعدل بينهما في القسم) في البيوت والملبوس  
والماكول والخصبة (بكرين كانتا او ثنتين او) كانت (احداهما بكر او الاخرى  
ثيباً) لقول النبي صلى الله عليه وسلم من كانت له امرأتان ومال الى احدهما في القسم  
جاء يوم القيامة وشقه مائل ولا فضل فيما رويناه والقديمة والجديدة سواء  
لاطلاق ما رويناه ولان القسم من حقوق النكاح ولا تفاوت بينهما في ذلك  
والاختيار في مقدار الدور الى الزوج لان المستحق هو النسوية دون طرفها  
والنسوية المستحقة في البيوت لا في المجامعة لانها تبني على النشاط هداية  
(وان كانت احدهما حرة و) كانت (الاخرى امه فللمرة) اي كان عليه  
اللمرة (الثلاثان من القسم و) كان (للأمة الثالث) بذلك ورد الاثر ولان حل  
الأمة انقص من حل الحرة فلا بد من اظهار التقصان في الحقوق والمكانة

بطل  
في بيان حكم القسم  
بين الزوجات

والمدبرة وام الولد بمنزلة الامة لان الرق فيه قائم (ولاحق لهن) اى الزوجات  
 (في القسم حلفة السفر) دفعا للمرج (فيسافر الزوج بمن شاء منهن) لان  
 له ان لا يستحب واحدة منهن فكلن له ان يسافر بواحدة منهن (و) لكن  
 (الاولى ان يفرع بينهما) تطليعا لظاهرهن (فيسافر بمن خرجت فرعتها)  
 ولا يحسب عليه ليل سفرها ولكن يستقبل العدل بينهما (واذا رضى احد  
 الزوجين بترك قسمها) بالكسر نوتها (لصاحبها جاز) لانه حقها (ولها  
 ان ترجع في ذلك) لانها اسقطت حقها لم يجب بمدة فلا يسقط هداية  
 (كتاب الرضاع) مناسبتة للنكاح ظاهرة وهو بالتمتع والكسر لغة المص  
 وشرعا مص لبن ادمية في وقت مخصوص و (قليل الرضاع وكثيره) في  
 الحكم (سواء اذا حصل) ذلك (في مدة الرضاع نطق به التهريم) لقوله  
 تعالى وامهاتكم اللاتي ارضعنكم الابه وقوله عليه الصلاة والسلام يحرم من  
 الرضاع ما يحرم من النسب من غير فصل هداية (ومدة الرضاع عند ابي  
 حنيفة ثلاثون شهرا) لان الله تعالى ذكر شئين وضرب لهما مدة  
 فكانت لكل واحد منهما بكما لها كالا لاجل المضروب للدينين الا انه قام  
 للنقص في احدهما ففي الثاني على ظاهره هداية ومضى على قوله المحبوبي  
 والنسب كما في الصحيح وفي الجوهره وعليه الفتوى (وقالا ستان) لان ادنى  
 مدة الحمل ستة اشهر ففي لفصل حولان قال في الفتح وهو الاصح وفي  
 الصحيح من الميرون بقولهما نأخذ للفتوى وهذا اول لانه اجب في شرح  
 الهداية عما يستدل به على الزيادة على ستين وبعد الجواب قال فكان الاصح  
 قولهما وهو مختار الطحاوى اه ثم اختلف في التهريم اما لزوم اجرة الرضاع  
 المطلقة فتقدر بالحولين بالاجاع كما في الدر (فاذا مضت مدة الرضاع) على  
 اختلف (لم ينطق بالرضاع تحريم) ولو لم يعظم كما انه يثبت في المدة ولو بعد  
 القطام والاستفتاء بالطعام على الذهب كما في البحر وفي الهداية ولا يعتبر  
 القطام قبل المدة الا في رواية عن الامام اذا استغنى عنه اه (ويحرم من  
 الرضاع ما يحرم من النسب) للحديث المار (الا ليم اخيه) او اخيه (من  
 الرضاع فانه يجوز ان يتر وجمها ولا يجوز) له (ان يزوج ام اخيه) او اخيه  
 (من النسب) لانها تكون امة او موطوءة ابيه بخلاف الرضاع (و) الا

في بيان احكام الرضاع

(أخت ابنه من الرضاع) فانه (يجوز) له (ان يتزوجها ولا يجوز) له (ان  
 يتزوج أخت ابنه من النسب) لأنها تكون بنته أو بيبته بخلاف الرضاع (وأمرأة  
 ابنه من الرضاع لا يجوز) له (ان يتزوجها كما لا يجوز) له (ان يتزوج امرأة  
 ابنه من النسب) وذكر الاصلاّب في النص لا سقاط اعتبار التبنّي (ولبن  
 الفحل) أي الرجل من زوجته المرضعة إذا كان لبنها منه (يتعلق به التحريم  
 وهو ان ترضع المرأة صبية فقصر هذه الصبية على زوجها) أي زوج المرضعة  
 (وعلى أبائه وأبنائه ويصير الزوج الذي نزل منه اللبن) وذلك بالولادة منه  
 (أباً للرضعة) بالفتح أي الصبية كما أن المرضعة بالكسر أم لها قيد بالذي نزل  
 منه اللبن لأنه إذا لم يكن اللبن منه بأن تزوجت ذات لبن رجلاً فارضعت صبياً  
 فانه لا يكون ولداً له من الرضاع بل يكون ربيباً له من الرضاع وأبناً لصاحب  
 اللبن (ويجوز ان يتزوج الرجل باخت أخيه من الرضاع كما يجوز ان يتزوج  
 باخت أخيه من النسب وذلك مثل الأخ من الأب إذا كان له أخت من أمه جاز  
 لأخيه من أبيه ان يتزوجها) لأنه لأقربة بينهما (وكل صبيين اجتماعاً على  
 ثدي واحد) بأن رضعا منه وان اختلف الزمن والأب (لم يجز لأحدهما ان  
 يتزوج بالآخرى) لأنهما أخوان (ولا يجوز ان تزوج المرضعة) بفتح الضاد  
 والرفع على الفاعلية أي الصبية (أحداً) بالنصب على المفعولية وفي بعض  
 النسخ يتزوج المرضعة أحد بالرفع (من ولد التي أرضعتها) لأنهم أخوتها (ولا  
 ولد ولدها) لأنهم أولاد أخوتها وقد اختلف في أعراب قوله ولد ولدها  
 فبعضهم رفعه وبعضهم نصبه وكان شيخ الإسلام الحارثي يقول يجوز فيه الحركات  
 الثلاث أما الرفع فمطلقاً على أحد وأما النصب فمطلقاً على المرضعة وأما الجر  
 فمطلقاً على ولد والرفع أظهر كذا في التصحيح (ولا يتزوج الصبي الرضع  
 أخت الزوج) أي زوج المرضعة (لأنها) أي أخت الزوج (عنه من الرضاع)  
 لأن الزوج أبوه من الرضاع كما مر (وإذا اختلط اللبن بالماء واللبن هو الغالب)  
 على الماء (تعلق به التحريم وإن غلب الماء) على اللبن (لم يتعلق به التحريم)  
 لأن الغلب غير موجود حكماً (وإذا اختلط) اللبن (بالطعام لم يتعلق به  
 التحريم وإن كان اللبن غالباً) على الطعام (عند أبي حنيفة) قال في البداية  
 وقال إذا كان اللبن غالباً تعلق به التحريم وقولهم برفقته إذا لم ينصب النار حتى

لو طبخ بها لا ينطق به التحريم في قولهم جميعا ولا يعتبر بتقاطر اللبن من الطعم عنده وهو الصحيح وقال قاضي خان انه الاصح وهذا احتراز عن قول من قال من المشايخ ان عدم اثبات الحرمة عنده اذا لم يكن متقاطرا عند رفع اللقمة اما معه فيهرم اتفاقا وقد روي عن ابي امامة ومشي على قوله المحبوبي والنسفي وصدر الشريعة كذا في الصحيح (واذا اخلط) اللبن (بالدواء) (و) كان (اللبن هو الغالب تعلق به التحريم) لان اللبن يبقى مقصودا فيه اذا الدواء لتقويته على الوصول هداية (واذا حلب اللبن من المرأة بعد موتها فاورجر به الصبي) اي صب في حلقه ووصل الى جوفه (تعلق به التحريم) لحصول معنى الرضاع لان اللبن بعد الموت على ما كان قبله (واذا اخلط اللبن) من المرأة (بلبن الشاة واللبن) من المرأة (هو الغالب تعلق به التحريم وان حلب لبن الشاة لم يتعلق به التحريم) اعتبارا للغالب كما في الماء (واذا اخلط لبن امرأتين تعلق التحريم باكثرهما عند ابي يوسف) لان الكل صار شيئا واحدا فيجعل الاقل تبعاً للاكثر في بناء الحكم عليه (وقال محمد يتعلق بهما) لان الجنس لا يفتل بالجنس فان الشيء لا يصير مستهلكا في جنسه لا اتحاد المقصود قال في الهداية وعن ابي حنيفة في هذا روايتان ومشي على قول ابي يوسف الامام المحبوبي والنسفي ورجح قول محمد الطحاوي وفي شرح الهداية ويميل كلام المص الى ما قال محمد حيث اخر دليله فانه الظاهر من تاخر كلامه في المناظرة لانه قاطع للاخر واصله ان السكوت ظاهر في الانقطاع ورجح بعض المشايخ قول محمد ايضا وهو ظاهره قلت وقوله احوط في باب المحرمات كذا في الصحيح (واذا نزل للبكر لبن فارضعت صبيا تعلق به التحريم) لاطلاق النص ولانه سبب التشويش به شبهة البعضية هداية (واذا نزل للرجل لبن فارضعت به صبيا لم يتعلق به التحريم) لانه ليس بلبن على الحقيقة لان اللبن انما يتصور ممن يتصور منه الولادة واذا نزل للحنثي لبن ان علم انه امرأة تعلق به التحريم وان علم انه رجل لم يتعلق به التحريم وان اشكل ان قال النساء انه لا يكون على غزارته الا لامرأة تعلق به التحريم احتياطاً وان لم يقن ذلك لا يتعلق به التحريم واذا جبن لبن امرأة واطم الصبي تعلق به التحريم كذا في الجوهر (واذا شرب صبيان من لبن شاة فلا رضاع بينهما) لانه

قوله واذا نزل للبكر الى قوله تعلق به التحريم  
اللاذ ارضعتكم هذا اذا كانت البكر بنت  
تسع فصاعدا اما اذا كانت لم تبلغ  
تسع سنين ونزل لها لبن فارضعت  
صبيا لم يتعلق به التحريم اهـ

لاجزية بين الادى والبهائم والحرمة باعتبارها (واذا تزوج الرجل صغيرة  
 وكبيرة فأرضعت) الزوجة (الكبيرة الصغيرة حرمتان) كلناهما (على الزوج)  
 ابدا ان كان دخل بالكبيرة والأجاز له تزوج الصغيرة ثانيا ثم (فان كان لم يدخل  
 بالكبيرة فلا مهر لها) لان الفرقه جاءت من قبلها (وكان على الزوج الصغيرة  
 نصف المهر) لان الفرقه وقعت لامن جهتها والارتضاع وان كان فعلا منها لكن  
 فعلها غير معتبر في اسقاط حقها كما اذا قتل مورثها هداية (ويزوج به الزوج  
 على الكبيرة ان كانت نعمت الفساد) بان كانت طائفة طائفة متيغلة مالة  
 بالنكاح وبافساد الارضاع ولم تقصد دفع جوع او هلاك كما في الدر وان لم  
 نعمد فلا شيء عليها (لان السبب يشترط فيه التعدي والقول لها ان لم يظهر  
 منها نعمد الفساد در عن المراج) (ولا تقبل في الرضاع شهادة النساء منفردات)  
 لان شهادة النساء ضرورية فيما لا اطلاع للرجال عليه والرضاع ليس كذلك  
 (وانما يثبت) بما يثبت به المال وذلك (بشهادة رجلين) عدلين او مستورين  
 (او رجل وامرأتين) كذلك لما فيه من ابطال الملك وهو لا يثبت الا بحجة فاذا  
 قامت الحجة فرق بينهما ولا تنفع الفرقه الا بتفريق القاضي لتضمنها ابطال حق  
 العبد ثم ان كانت الفرقه قبل الدخول فلا مهر لها وان بعده كان لها الاقل  
 من السبي ومهر المثل وليس لها في العدة نفقة ولا سكنى كما في الجوهرة  
في كتاب الطلاق في مناسبتها للرضاع هو ان كلا منهما محرم وهو كغرفة رفع  
القيد لكن جملوه في المراء طلاقا وفي غيرها اطلاقا ولذا كان انت مطلقة  
 بالتشديد صريحا ومطلقة بالتخفيف كتابة وشرعا رفع قيد النكاح في الحال  
او المأل بلفظ مخصوص وأقسامه ثلاثة كما صرح به المصنف بقوله (الطلاق  
 على ثلاثة اوجه احسن الطلاق وطلاق السنة وطلاق البعدة) وجملة  
 الكرخي على ضربين طلاق النسفة وطلاق البعدة (فاحسن الطلاق)  
 بالنسبة الى بقية اقسامه (ان يطلق الرجل امرأته تطلقه واحدة) رجعية كما  
 في ظاهر الرواية وفي زيادات الزبادات البائن والرجعي سواء كذا في التصحيح  
 (في طهر لم يجامعها فيه ويتركها حتى تنقضي عدتها) لانه ابعد من الندامة  
 لتكنه من التدارك واقل ضررا بالرأ (وطلاق السنة ان يطلق المدخول بها  
 ثلاثا في ثلاثة اطهار) في كل طهر تطلقه ثم قبل الاولى ان يؤخر الارباع

طلاق  
 في ثلاث احكام  
 ان تطلق في

الى اخر الطهر احترازاً عن تطويل العدة والأظهر ان يطلقها كما طهرت  
لانه لو أخرربما يجامعها ومن قصد التطلق فينبلى بالإيقاع عقب  
الوقاع هداية ( وطلاق البعدة ان يطلقها ثلاثاً ) او ثنتين ( بكلمة  
واحدة او ) يطلقها ( ثلاثاً ) او ثنتين ( في طهر واحد ) لان الاصل في  
الطلاق الخطر لما فيه من قطع النكاح الذي تعلق به المصالح الدينية والدنيوية  
والإباحة انما هي للحاجة الى الخلاص ولا حاجة الى الجمع بين الثلاث او في طهر  
واحد لان الحاجة تندفع بالواحدة ومما الخلاص في المفرق على الاظهار  
فالزيادة اسراف فكان بدعة ( فاذا فعل ذلك وقع الطلاق وبانت المرأة ) منه  
وكان عاصياً لان التهي لمعنى في غيره فلا بعدم المشروعية ( والسنة في الطلاق من  
وجهين سنة في الوقت بان تكون طاهرة ( وسنة في العدد ) بان تكون واحدة  
( فالسنة في العدد يستوى فيها المدخول بها وغير المدخول بها ) لان الطلاق  
الثلاث في كلمة واحدة المانع منه خوفاً من الدم وهو موجود في غير المدخول بها  
( والسنة في الوقت تثبت في المدخول بها خاصة وهوان يطلقها في طهر لم  
يجامعها فيه ) لان المرامي دليل الحاجة وهو الاقدام على الطلاق في زمان  
تجدد الرغبة وهو الطهر التالي من الجماع اما زمان الحيض فزمان التفرقة  
وبالجماع مرة في الطهر تفقر الرغبة ( وغير المدخول بها يطلقها في حال الطهر  
والحيض ) لان الرغبة بها صادقة في كل حال ولا عدة عليها فتضرر بطولها  
( واذا كانت المرأة لا بحيض من صفرا وكبراً فاردان يطلقها للسنة يطلقها واحدة )  
وتركها حتى يمضي شهر ( فاذا مضى شهر طلقها ) طلقه ( اخرى ) وتركها ايضاً  
حتى يمضي شهر آخر ( فاذا مضى شهر آخر طلقها ) طلقه ( اخرى ) فتصير ثلاث  
طلقات في ثلاثة اشهر لان الشهر في حقها قائم مقام الحيض ثم ان كان الطلاق  
في اول الشهر تصير الشهور بالاهلة وان كان في وسطه فبالايام في حق  
التفريق وفي حق العدة كذلك عند ابى خنيفة وهندهما يكمل الاول بالخير  
والتوسطان بالاهلة وهي مسئلة الاجارات هداية ( ويجوز ان يطلقها ) اى  
من لا تحيض ( ولا يفصل بين وطئها وطلاقها زمان ) لان الكراهة فيمن تحيض  
لنؤهم الحبل وهو مفقود هنا ( وطلاق الحامل يجوز عقب الجماع ) لانه لا يؤدي  
الى اشتباه وجه العدة وزمان الحبل زمان الرغبة في الوطء ( ويطلقها ) اى الحامل

ووصلت في السنة



(للسنة ثلاثا) في ثلاثة اشهر كما في ذوات الاشهر (يفصل بين كل تطبيقتين بشهر هند ابى حنيفة وابى يوسف) لان الاباحة لعة الحلجة والشهر دليلها كما في حق الآية والصغيرة (وقال محمد) وزفر (لا يطلقها للسنة الواحدة) لان الاصل في الطلاق الحظر وقد ورد الشرع بالتفريق على فصول العدة والشهر في حق الحامل ليس من فصولها فصار كالمند طهرها واعتمد قول الاولين المحبوي والنسفي والموصلي وغيرهم كما هو الرسم اه تصحيح (واذا طلق الرجل امراته في حال الحيض وقع الطلاق) لان النهي عنه لمخ في غيره فلا تنعدم مشروعيته (و) لكن (يسحب له ان يراجعها) قال نجم الائمة في الشرح استجاب المراجعة قول بعض المشايخ والاصح انه واجب عملا بحقيقة الامر ودفعاً للمصيبة بالقدر الممكن ومثله في الهداية وقال بهان الائمة المحبوي وتجب رجعتها في الاصح كذا في التصحيح (فاذا طهرت من حيضها الذي طلقها وراجعها فيه (وحاضت) حيضا آخر (وطهرت) منه (فهو) اى الزوج مخير ان شاء طلقها ثانيا (وان شاء امسكها) قال في الهداية وهكذا ذكر في الاصل وذكر الطحاوى انه يطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة قال ابو الحسن الكرخي ما ذكره الطحاوى قول ابى حنيفة وما ذكر في الاصل قولهما اه وفي التصحيح قال الكرخي هذا قولهما وقول ابى حنيفة له ان يطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة التي طلقها وراجعها فيه وقال في الكافي المذكور في الكتاب ظاهر الرواية عن ابى حنيفة والذي ذكره الكرخي رواية عن ابى حنيفة اه (ويقع طلاق كل زوج اذا كان بالغا عاقلا) ولو مكرها او سكران بمحذور (ولا يقع طلاق الصبي) ولو مرأها او اجازة بعد البلوغ اما لو قال او قعة وقع لانه ابتداء ايقاع (و) لا طلاق (المجنون) الا اذا علق عاقلا ثم جن فوجد الشرط او كان عتينا او مجبوبا او اسلمت امراته وهو كافر وابى ابواه الاسلام كما في الاشباه (و) لا طلاق (النائم) لعدم الاختيار وكذا المغمى عليه ولو اسنقظ وقال اجزت ذلك الطلاق او او قعة لا يقع لانه اعاد الضمير الى غير معتبر جوهرية (واذا تزوج العبد) وطلق (وقع طلاقه لان ملك النكاح حقه فيكون الاسقاط اليه) ولا يقع طلاق مولاه على امراته (اى امرأة العبد لا نه لاحق له في نكاحه) والطلاق على ضربين صريح وكاتب فالصريح مالم يستعمل الا فيه وهو

فما يقع طلاقه

فما يقع طلاقه  
 في تقسيم الطلاق

قوله

(قوله انت طالق ومطلقة) بنسبة الى الام (وطلقتك فهذا) المذكور (يقع به الطلاق الرجعي) لان هذه الالفاظ تستعمل في الطلاق ولا تستعمل في غيره فكان صريحاً بوجاهته يقبب الرجعة بالنقض ولا يفتقر الى النية لانه صريح فيه لقلبة الاستعمال هداية (ولا يقع به الا واحدة رجعية وان نوى اكثر من ذلك) اى اكثر من الواحدة الرجعية فيشمل الواحدة الباشئة والاكثر من الواحد لانه نعت فرد حتى قيل للثني طالقان ولثلاث طوالق فلا يحتمل العدد لانه ضده والعدد الذى يقرب به نعت لمصدر محذوف معناه طلاقاً ثلاثاً هداية وبجهد النية من غير لفظ دال لاعبرة بها (ولا يفتقر الى النية) لان النية لتعيين المحتمل وهذا مستعمل فى خاص (وقوله انت الطلاق) او طلاق (وانت طالق الطلاق)

(وانت طالق طلاقاً فان لم تكن له نية) او نوى واحدة او اثنتين (فهى واحدة رجعية) لانه مصدر صريح لا يحتمل العدد (وان نوى) به (ثلاثاً كان ثلاثاً) لان المصدر يحتمل العموم والكثرة فيتناول الادنى مع احتمال الكل ويتعين بالنية (والضرب الثانى الكتابات) وهى مالم يوضع له واحتمله وغيره (ولا يقع بها الطلاق الابنية او دلالة حال) من مذاكرة الطلاق او وجود الغضب لانها غير موضوعة للطلاق بل تحتمله وغيره فلا بد من التعيين او دلالة لان الطلاق لا يقع بالاحتمال (وهى) اى الفاظ الكتابات (على ضربين منها

ثلاثة الفاظ يقع بها الطلاق الرجعي) اذا نوى الطلاق (ولا يقع بها الا طلقة واحدة وهى قوله اعتدى) لاحتمال انه اراد اعتدى نعم الله تعالى اوعضى عليك او اعتدى من النكاح فاذا نوى الاعتداد من النكاح زال الابهام ووجب بها الطلاق اقتضاء كانه قال طلقتك او انت طالق فاعتدى (وكذا) استبرى (رجك) فانه يستعمل بمعنى الاعتداد لانه نصريح بما هو المقصود بالعدة فكان بمنزلة ويحتمل الاستبراء ليطلقها حال فراغ رجها اى تعرفى رجك لا طلقتك (وانت واحدة) لاحتمال انه اراد انت واحدة عند قومك او متفردة عندى ليس لى منك غيرك اوفضاً لمصدر محذوف اى انت طالق تطليقة واحدة فاذا نواه جعل كانه قاله قال فى الهداية ولما احتملت هذه الالفاظ الطلاق وغيره يحتاج فيه الى النية ولا يقع الا واحدة لان قوله انت طالق فيها مقضى او مضى ولو كان مظهماً لا يقع بها الا واحدة فاذا كان مضى

مثله  
في كفايات

اول ثم قال ولا معتبر باعراب الواحدة عند عامة الشايخ وهو الصحيح لان  
 العوام لا يميزون بين وجوه الاعراب اه وقوله فيها مقضى او مضمر يعني ان  
 ثبوت الطلاق بهذه الالفاظ اما بطريق الاقتضاء كما في اعتدى واستبرى  
 وحك لان الطلاق ثبت شرعا لالفة واما بطريق الاضمار كما في قوله انت  
 واجدة لانه لما زال الابهام بنية الطلاق ثبت الطلاق لفة على انه مضمر فيه  
 بحذف الموصوف واقامة الصفة مقامه وهذا شائع في كلامهم وقوله ولا معتبر  
 باعراب الواحدة الخ احتراز عما قيل ان رفع واحدة لا يقع شيء لانه صفة للمرأة  
 وان نصبها وقعت واحدة لانها صفة للصدر وان سكن اعتبرت نيته كما في  
 فاية البيان ومما فيه (وبقية الكتابات) اي ما سوى الالفاظ الثلاثة المذكورة  
 (اذا نوى بها الطلاق كانت) طلقة (واحدة بائنة) لانها ليست كناية عن مجرد  
 الطلاق بل عن الطلاق على وجه البينونة لانها صوامل في حقائقها  
 واشترائط النية لتعين احد نوعي البينونة دون الطلاق (وان نوى) طلاقا  
(ملائا كانت ثلاثا) لان البينونة نوعا مطلقا وهي الثلاث ومحقة وهي الواحدة  
 فابهما نوى وقعت لاحتمال اللفظ (وان نوى ثنتين كانت) طلقة (واحدة)  
 لان الثنتين عدد محض ولا دلالة للفظ عليه فيثبت ادنى البينونتين وهي الواحدة  
 (وهذا مثل قوله) لامراته (انت بائن) (وبئنة) (وبئلة) (او حرام) (او حلك  
على غاربك) (والحق) (بالوصل والقطع) (باهلك) (او خلية) (او برية)  
(او وهبتك لاهلك) (وسرحك) (وفارقك) (وانت حرة) (وتفنى)  
او تنصري) (واستغري) (واغزني) بمجعة فمهمة من الغربة وهي البعد  
 او اعزبي بمهمة فمهمة من العزوبة وهي عدم الزوج او اخرجي او اذهبي  
 او قومي (او ابغى الازواج) او نحو ذلك (فان لم تكن له نية لم يقع بهذه  
 الالفاظ طلاق) لانها تحتمل وغيره والطلاق لا يقع بلا احتمال (الا ان يكونا)  
 اي الزوجان (في مذاكرة الطلاق فيقع بها الطلاق) اي ببعضها وهو كل  
 لفظ لا يصلح رد القولها وهذا (في القضاء) لان الظاهر ان مراده الطلاق  
 والقاضي انما يقضى بالظاهر (ولا يقع) فيما يصلح رد القولها لاحتمال ارادة الرد  
 وهو الادنى فيحمل عليه ولا (فيما بينه وبين الله تعالى) في الجميع (الا ان ينويه)  
 لانه يحتمل غيره (وان لم يكونا في مذاكرة الطلاق) ولكن (كانا في غضب وخصومة)

ط  
 في النسخ الكتابات

وقع الطلاق (ففساه ايضاً) (بكل لفظ لا يقصد به السب والشتيمة) لان الغضب  
 يدل على ابرادة الطلاق (ولم يقع بما يقصد به السب والشتيمة الا ان ينويه)  
 لان الحال يدل على ازيادة السب والشتيمة ويبان ذلك ان الاحوال ثلاثة حالة  
 مطلقة وهي حالة الرضا وحالة مذاكرة الطلاق وحالة الغضب والكنائيات  
 ثلاثة اقسام قسم منها يصلح جواباً ولا يصلح رداً ولا شتماً وهي ثلاثة الفاظ  
 امرك بيدك اختارى اعتدى ومرادفها وقسم يصلح جواباً وشتماً ولا يصلح رداً  
 وهي خمسة الفاظ خطبه برة بنة بان حرام ومرادفها وقسم يصلح جواباً وردوا ولا  
 يصلح مباحاً وشتماً وهي خمسة ايضاً اخبرني اذهبي اغدري قومي فتعني ومرادفها  
 ففي حالة الرضا لا يقع الطلاق بشئ منها الا بالنية والقول قوله في هدم النية وفي  
 حالة مذاكرة الطلاق يقع بكل لفظ لا يصلح للرد وهو القسم الاول والثاني وفي  
 حالة الغضب لا يقع بكل لفظ يصلح للسب والرد وهو القسم الثاني والثالث ويقع  
 بكل لفظ لا يصلح لهما بل للجواب فقط وهو القسم الاول كما في الابيضاج  
 (واذا وصف الطلاق بضرب من الزيادة والشدة كان الطلاق (جائزاً) لان  
 الطلاق يقع بمجرد اللفظ فاذا وصفه بزيادة وشدة اضاف معنى ليس في لفظه  
 وذلك مثل ان يقول انت طالق بان (ا) وطالق اشد الطلاق (ا) واخس  
 الطلاق (ا) او اشره او اخبئه (ا) (وطلاق الشيطان) (ا) (والبدعة) (ا) (وكالجبل  
 (ا) (وملا الليل) (ا) او هريرة او طويحة لان الطلاق انما يوصف بهذه الصفة  
 باعتبار اثره وهي الحيوة في الحال فتقع واحدة باشة اذا لم يكن له نية لو نوى  
 نفسيين في غير الامه اما اذا نوى المثلث فثلاث لما مر من قبل ولو عني بقوله  
 انت طالق واحدة وبقوله بان او البتة اخرى يقع فطلبان باشان لان هذا  
 الوصف يصلح لابتداء الايقاع هدايه (واذا اضاف الطلاق الى جعلتها  
 او الى ما يعبر به عن الجملة وقع الطلاق) وذلك (مثل ان يقول) لها (انت  
 طالق لو وقتك طالق او غفل طالق او وضحك طالق لو جمدك (او جمدك  
 (او فزحك او وجهك) او راسك لان هذه الاشياء يعبر بها عن الجملة فكان  
 بمنزلة قوله انت طالق (وكذلك ان طلق جزءاً شائعاً) منها وذلك (مثل ان  
 يقول) لها (نصفك او ثلثك) طالق لان الجزء الشائع محل لسائر التصرفات  
 كالبيع وغيره فكذا يكون محلاً للطلاق الا انه لا يجوز في حق الطلاق جثيت

الاحوال ثلاث  
 مطلق  
 الكنائيات ثلاثة  
 اقسام

بطل  
في طلاق السكران

في الكل ضرورة (وان قال يدك او رجلك طالق لم يقع الطلاق) لانما ضافه الى غير محله. فيلزم كما اذا اضافه الى رقبته او الى ظفرها واختلفوا في البطن والظهر والظاهر انه لا يصح لانه لا يميز بهما عن جميع البدن هدايه (وان طلقها نصف نطفة او ثلث نطفة كانت طلاقه واحدة) لان الطلاق

لا ينجزي وذكر بعض ما لا ينجزي كذكر الكل (وطلاق الكره والسكران واقع) قال في النسيم يرقى بالسكران الذي سكر بالخمر او التبيذ اما اذا سكر بالبنج او من الدواء لا يقع طلاقه بالاجماع قال في الجواهر وفي هذا الزمان اذا سكر بالبنج يقع طلاقه زحوا عليه وعليه الفتوى ثم الطلاق بالسكر من الخمر واقع سواء شربها بطوعا او كرها او مضطرا قاله الزاهدي كذا في التصحيح (ويقع طلاق الاخرس بالإشارة) المصهودة له لانها قائمه مقام عبارته دفعا للحاجة

(واذا اضلف الطلاق الى التكاج وقع) الطلاق (عقب التكاج) وذلك (مثل ان يقول) لا جنسية (ان تزوجتك فانت طالق او) يقول (كل امرأه تزوجها فهي طالق) فانك تزوجها طلقته ووجب لها نصف المهر كان دخل بها ووجب لها مهر مثلها ولا يجب الجسد لوجود الشبهة ثم اذا تزوجها لا تطلق ثانيا لان ان لا تزوجها لتكرار وأما كل فانها توجب تكرار الافراد دون الافعال حتى لو تزوج امرأة اخرى تطلق (واذا اضافه) أي الطلاق (الى) وجود (شرط وقس عقب) وجود (الشرط) وذلك (مثل ان يقول لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق) وهذا بالاتفاق لان الملك قائم في الحال والظاهر بقاؤه الى وقت الشرط ويصير عند وجوه للشرط كالتكلم بالطلاق في ذلك الوقت (ولا يصح اضافة الطلاق) أي نطقه (الا ان يكونه الخلف مالكا) للطلاق حين الحلف كقوله ليتكويخه ان دخلت الدار فانت طالق (او يضيفه الى ملك) كقوله لا جنسية ان تكلمت فانت طالق (وان) لم يكن مالكا للطلاق حين الحلف ولم يضيفه الى ملك بان (ظل لا جنسية ان دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجها فدخلت الدار لم تطلق) لعدم الملك حين الحلف والاضافة اليه ولا بد من واحد منهما (والفاظ الشرط ان) بكسر الهمزة (واذا واذا ما وكل)

وهذا ليس بشرط حقيقة لأن ما يليها اسم والشرط ما يتعلق به الجزاء والآجزية تتعلق بالأفعال لكنه الحق بالشروط لتعلق الفعل بالاسم الذي يليها

بطل  
في الفاظ الشرط

من واحد منهما (والفاظ الشرط ان) بكسر الهمزة (واذا واذا ما وكل) وهذا ليس بشرط حقيقة لأن ما يليها اسم والشرط ما يتعلق به الجزاء والآجزية تتعلق بالأفعال لكنه الحق بالشروط لتعلق الفعل بالاسم الذي يليها

تقول كل امرأة تزوجها فكذا ذرر (وكذا ومنى ومنى ما) ونحو ذلك كلو  
 نحو انت كذا لو دخلت الدار (ففي كل هذه الشروط اذا وجد الشرط انحلت  
 اليمين) لانها غير مقتضية للعموم والتكرار في وجود الفعل مرة يتم الشرط  
 ولا بقاء لليمين بدونه (الا في كذا فان الطلاق بتكرار التكرار الشرط) لانها  
 تقتضي تعميم الافعال ومن ضرورة التعميم التكرار (حتى يقع ثلاث تطبيقات)  
 وينتهي الحل بزوال المحلية (فان تزوجها بعد ذلك وتكرر الشرط لم يقع شيء)  
 لان باستيفاء المطلقات الثلاث المملوكات في هذه النكاح لم يبق الجزاء وبقاء  
 اليمين به وبالشرط وفيه خلاف زفر هدايه (وزوال الملك) بطلقة او اثنين  
 (بعد اليمين لا يبطلها) اي لا يبطل اليمين لانه لم يوجد الشرط ففي الجزأ باق  
 لبقاء محله ففي اليمين قيدنا زوال الملك بالطلقة او الاثنين لانه اذا ازال ثلاث  
 طلقات فانه يبطل اليمين لزوال المحلية (فان وجد الشرط في ملك انحلت  
 اليمين) لوجود الشرط (ووقع الطلاق) لوجود المحلية (وان وجد) الشرط  
 (في غير ملك انحلت اليمين) ايضا لوجود الشرط (ولم يقع شيء) لعدم المحلية  
 (واذا اختلفا) اي الزوجان (في وجود الشرط) وعدمه (فالقول قول  
 الزوج فيه) لتسكه بالاصل وهو عدم الشرط (الا ان تقيم المرأة البيعة)  
 لاتها مدعية (فان كان الشرط) لا يبطل عليه غيرها و (لا يعلم الا من جهتها  
 فالقول) فيه (قولتها لكن) في حق نفسها (فقط وذلك) مثل ان يقول (لها  
 ان حضت فانت طالق فقالت قد حضت طلقت) استحسنانا لانها امينة في  
 حق نفسها حيث لا يوقف عليه الا من جهتها كما في انقضاء العدة (واذا قال)  
 لها (ان حضت فانت طالق وفلان فقالت قد حضت طلقت هي) فقط (ولم  
 تطلق فلانه) لانها في حق الغير كالدعية فصارت كاحد الورثة اذا اقر بين  
 على البت قبل قوله في حصته ولم يقبل في حق بقية الورثة (واذا قال لها)  
 اي لزوجته (ان حضت فانت طالق فرات الدم لم يقع الطلاق عليها حالا بل  
 (حتى يستمر ثلاثة ايام) لاحتمال انقطاعه دونها فلا يكون حيضا (فاذا تمت)  
 لها (ثلاثة ايام حكمنا بوقوع الطلاق من حين حاضت لانه بالامتناد عرف  
 انه من الرحم فكان حيضا من الابتداء) واذا قال لها اذا حضت حيضة فانت  
 طالق لم تطلق حتى تظهر من حيضها) لان الحيضة بالبهاء هي الكلمة منها

ولهذا جل عليه حديث الاستبراء وكما لها بانتهائها وذلك بالطهر هداية  
(وطلاق الامه تطليقتان حرا كان زوجها او عبدا وطلاق الحرة ثلاث حرا كان  
زوجها او عبدا) والاصل في هذا ان الطلاق والعدة عندنا معتبران بالنساء  
لان حل المحلية نعمة في حيا والرق اترقى تنصيف النعم الا ان العدة لا تجزى  
فتكملت عقدتين (واذا طلق الرجل امراته قبل الدخول) والمخلوة (ثلاثا)  
جمله (وقض عليها) لان الواقع مصدر محذوف لان مضاء طلاقا ثلاثا على  
ما بينا فلم يكن قوله انت طالق ايقاعا على حده فيقض جملته هداية (فان فرق  
الطلاق) كان يقول لها انت طالق طالق طالق (بانت بالاولى) ولم تقع الثانية  
لان كل واحد ايقاع على حده وليس عليها عدة فاذا بانت بالاول صادفها  
الثاني وهي اجنبية (وان قال لها انت طالق واحدة واحدة وقعت عليها)  
طلقة (واحدة) لما ذكرنا انها بانت بالاول فلم تقع الثانية (وان قال لها انت  
طالق واحدة قبل واحدة وقعت عليها واحدة) والاصل في ذلك ان المفظوظ  
به اولا ان كان موقعا اولا وقعت واحدة وان كان المفظوظ به اولا موقعا آخر  
وقعت ثنتان لان الايقاع في الماضي ايقاع في الحال لان الاستناد ليس في  
وسمه فيقرنان فاذا ثبت هذا فقوله انت طالق واحدة قبل واحدة المفظوظ به  
اولا بموقع اولا فتقع الاولى لاغير لانه اوقع واحدة واخبرتها قبل اخرى فتقع  
وقد بانت بهذه فلفت الثانية (و) كذا (ان قال واحدة بعدها واحدة وقعت  
واحدة) ايضا لان المفظوظ به اولا موقع اولا فتقع الاولى لاغير لانه اوقع  
واحدة واخبر ان يصددها اخرى فتقع (وان قال لها) انت طالق (واحدة  
قبلها واحدة وقعت ثنتان) لان المفظوظ به اولا موقع آخر لانه اوقع واحدة  
واخبر ان قبلها واحدة سابقة فوقتها معاللا تقدم ان الايقاع في الماضي ايقاع  
في الحال (و) كذا (ان قال واحدة بعد واحدة اومع واحدة اومعها واحدة  
وقعت ثنتان) ايضا لانه في الاولى اوقع واحدة واخبر انها بعد واحدة سابقة  
فاقرنتا وفي الثانية والثالثة مع للمقارنة فكأنه قرن بينهما فوقتها (وان قال لها  
ان دخلت الدار طالق واحدة واحدة) بتقديم الشرط (فدخلت الدار  
وقعت عليها واحدة عند لبي حنيضة) وصندهما ثنتان وان اخر الشرط  
يقع ثنتان اتفاقا لان الشرط اذا تاخر بغير صدر الكلام فيتوقف عليه فيقض

جلة ولا مغير فيما اذا تقدم الشرط فلم يشوقف ولو عطف بحرف الفاء فهو  
 على هذا الخلاف فيما ذكر الكرخي وذكر الفقيه ابو الليث يقع واحدة بالاتفاق  
 لان الفاء للتعقيب وهو الاصح هداية (واذا قال لها انت طالق بمكة) اوفى  
 مكة (فهى طالق) في الحال (في كل البلاد وكذلك اذا قال انت طالق في  
 الدار) لان الطلاق لا يتخصص بمكان دون مكان وان حتى به اذا اتيت مكة  
 بصدق ديانة لا قضاء لانه نوى الاضرار وهو خلاف الظاهر هداية (وان قال  
 انت طالق اذا دخلت مكة لم تطلق حتى تدخل مكة) لانه علقه بالدخول  
 ولو قال في دخولك الدار يتعلق بالفعل لقاربة بين الشرط والظرف فحمل  
 عليه عند تعذر الظرف هداية (وان قال لها انت طالق خدا وقع الطلاق  
 عليها بطلوع القمر) لانه وصفها بالطلاق في جميع القصد ذلك بوقوعه في  
 اول جزء منه ولو نوى اخر النهار صدق ديانة لا قضاء لانه نوى التخصيص في  
 العموم وهو محتمل مخالفا للظاهر هداية (وان قال لامرأته اختارى بنوى  
 بذلك الطلاق) قيد بنية الطلاق لانه من التكايات فلا يعمل الا بالنية (او قال  
 لها طلق نفسك فلما ان تطلق نفسها مادامت في مجلسها ذلك) ولا اعتبار  
 بمجلس الرجل حتى لو قام من مجلسه وهى في مجلسها كانت على خيارها (فان  
 قامت منه) اى المجلس (واخذت في عمل اخر خرج الامر من يدها) لان  
 الخيرة لها المجلس باجتماع العصاة ولانه تملك الفصل منها والتكيات تقتضى  
 جوابا في المجلس كما في البيع لان سلطات المجلس اعتبرت ساعة واحدة الا ان  
 المجلس نارة يبدل بالذهاب عنه ومرة بالاستغفار يعمل آخر اذ مجلس الاكل غير  
 مجلس المناظرة ومجلس القتال غيرهما هداية (وان اختارت نفسها في قوله  
 اختارى كانت) طلقة (واحدة بآنة) لان اختيارها نفسها بثبوت اختصاصها  
 بها وذلك بالباث اذ بالرجعي يتمكن الزوج من رجعتها بدون رضاها (ولا  
 يكون ثلاثا وان نوى الزوج ذلك) لان الاختيار لا يتنوع لانه ينهى عن المخلوص  
 وهو غير متنوع الى الغلظة والخفة بخلاف البتونة (ولا بد من ذكر النفس  
 في كلامه او كلامها) فلو قال لها اختارى فقلت اخترت كان لغيره الا ان قولها  
 اخترت من غير ذكر النفس في احد كلاميهما محتمل لاختيار نفسها او زوجها  
 فلا تطلق بالشك (وان طلقت نفسها في قوله طلق نفسك فهى) طلقة



(واحدة رجعية) لانه صريح (وان طلق نفسها ثلاثا) جلة او متفرقا (وقد  
 لازاد الزوج ذلك وقمن عليها) لان الامر يحتمل العدولان لم يقضه فاذا نواه  
 صحت نيته (وان قال لها طلق نفسك متى شئت فلها ان تطلق نفسها في  
 المجلس وبعده) لان كلمة متى لعموم الاوقات ولها الشبهة مرة واحدة لانها  
 لا تقتضي التكرار فاذا شأت مرة وقع الطلاق ولم يبق لها مشبهة فلو راجعها  
 فشأت بعد ذلك كان لغوا ولو قال كلما شئت كان لها ذلك ابدًا حتى تكمل  
 الثلاث لان كلما تقتضي التكرار فكلما شأت وقع عليها الطلاق حتى تكمل الثلاث  
 فان شأت اليه بعد زوج آخر سقطت مشبتها زال الحلية وليس لها ان  
 تطلق نفسها ثلاثا بكلمة واحدة لانها توجب عموم الافراد لا عموم الاجتماع  
 وان قال لها ان شئت فذلك مفصّل على المجلس وعمامة في الجوهرة (وان  
 قال رجل طلق امرأتي فله) اي للرجل الخطاب (ان يطلقها في المجلس  
 وبعده) لانها وكالة وهي لا تنفقد بالمجلس (وان قال) له (طلقها ان شئت  
 فله ان يطلقها في المجلس خاصة) لان التطبيق بالشبهة عليك لا توكل (وان  
 قال لها) اي لزوجته (ان كنت تحبيني او) قال لها ان صككت (تيفضي  
 فانت طالق فقالت) له (انا احبك او ابغضك وقع الطلاق) عليه (وان كان  
 في قلبها خلاف ما اظهرت) لانه لا ينعذر الوقوف على الحقيقة جعل السبب  
 الظاهر وهو الاختيار دليلا عليه (واذا طلق الرجل امرأته في مرض موته)  
 وهو الذي يعجز به عن اقامة مصالحه خارج البيت هو الاصح درر (طلاقا  
 باننا) من غير سؤال منها ولارضائها (فات) فيه (وهي في العدة ورثت منه  
 وان مات بعد انقضائه العدة فلا ميراث لها) لانه لم يبق بينهما علقه وصارت  
 كالاجانب قيد بالبان لان الرجعي لا يقطع الميراث في العدة لانه لا يزيل النكاح  
 وقيدنا بعدنم النشوال والرضا لانه اذا سألته ذلك او خالفها او قال لها  
 اختاري فاخترت نفسها لم ترث لانها رضيت بابطال حقها وقيدنا بالموت  
 فيه لانه لو صح منه ثم مرض ومات في العدة لم ترث ومثل الرض من قدم  
 ليقول ومن انكسرت به السفينة وبنى على لوح ومن افترسه السبع وصار في  
 نه ونحو ذلك (وان قال لامرأته انت طالق انشاء الله متصلا لم يقع الطلاق  
 عليها) لان التعليق بشرط لا يقع وجوده مفعول لصدر الكلام ولهذا اشترط

طلب  
 في طلاق الفار

طلب  
 في المسئلة تطل  
 البتين

انصاه (وان ظل لها انت طالق ثلاثا الا واحدة طلقت سنتين وان ظل ثلاثا  
الاثنتين طلقت واحدة) والاصل ان الاستثناء منكم بالباقي بعد التثنية فشرط  
صحته ان يبقى وراء المستثنى شيء يصير منكم به حتى لو ظل انت طالق ثلاثا الا ثلاثا  
تطلق ثلاثا لانه استباح جميع ما تنكح به فلم يبقى بعد الاستثناء شيء ليحكم به (واذا  
ملك الزوج امرأته او قصصا) أي جزأ (منها او ملكت المرأة زوجها او قصصا  
منه وقعت الفرقة بينهما) بغير طلاق للمعاذة بين ملك النكاح وملك الرقة  
الآن يشتري المأذون او الدبر او الكاتب زوجته لان لها حاضرا لا ملكا تاما جوهره  
في كتاب الرجعة بالفتح ونكسروهي عبارة عن استدامة الملك التام في  
العدة فهو راجعك وبما يوجب حرمة المصاهرة كما اشار الى ذلك بقوله (اذا  
طلق الرجل امرأته تطلقه رجعة) وهي الطلاق بصرح الطلاق بعد  
الدخول من ضمير مقابلة عوض قبل استيفاء عدد طلاقها (او طلقتهن)  
رجعتين (فله ان يراجعها في عدتها) أي عدة امرأته المدخول بها حقيقة اذ لا  
رجعة في عدة الخلوة ابن كمال وفي البرازية ادعى الوطى بعد الدخول وانكرت فله  
الرجعة لافي عكسه (رضيت بذلك اولى ترض) لانها باقية على الزوجية بدليل  
جواز الظهار عليها والايلاء واللعان والتوارث والطلاق ما دامت في العدة  
بالاجماع وقد دل على ذلك قوله تعالى وبعولتهن احق يردهن بسما بطلا  
وهذا يقتضي بقاء الزوجية بينهما جوهره (والرجعة) اما ان تكون بالقول  
مثل (ان يقول راجعك) اذا كانت حاضرة او رديتك او امسكتك (او راجعت  
امرأتي) اذا كانت غائبة ولا يحتاج في ذلك للربنية لا كما صرح (او) بالفعل  
مثل ان (يطأها او يقبلها او يلتمسها بشهوة او يتغلز ان فرجها) الداخل  
(بشهوة) وكذا بكل ما يوجب حرمة المصاهرة الا انه يكره ذلك ويستحب ان  
يدرجها بعده بالقول (ويستحب) له (ان يشهد على الزوجية شاهدين فان لم  
يشهد صحفت الرجعة) لما مر انها استدامة للنكاح القائم والشهادة ليست شرطا  
فيه في حالة البقاء كما في الفتي في الايلاء لانها تذهب لزيادة الاحتياط كيلا  
يجري التناكر فيها ويستحب له ان يعطها كيلا تقع في المعصية هداية (واذا  
انقضت العدة فقال) الزوج (قد كنت راجعها في العدة فصدقني فيها  
رجعة) بالنصديق (وان كذبته قال قول قولها) لدعواه ما لا يملك انشاء في

طلب  
في بيان حكم الرجعة

الحال فلا يصدق الا بالزهان (ولا يمين عليها عند ابي حنيفة) وقالوا عليها  
 اليمين وهي إحدى مسائل الاستحلاف الستة قال في التصحيح قد تقدم ان  
 الفتوى على قولهما قال الامام قاضي خان في شرح الجامع الصغير في كتاب  
 القضاء في باب القضاء في الايمان المكر يستخلف في الاشياء الستة عندهما فاذا  
 نكل جنس حتى يقرأ ويحلف والفتوى على هذا قال الامام السديدي الزوزني  
 وهو المختار هتدي وبه كنت اعمل بالرى واصبهان اه (واذا قال الزوج قد  
 راجعتك فقالت) الزوجة (بحجة له قد انقضت عدتي لم تصح الرجعة عند  
 ابي حنيفة) وقالوا تصح قال الاسجاني والتصحيح قول ابي حنيفة واعتمده  
 المحبوبي والنسفي وغيرهما كذا في التصحيح (واذا قال زوج الامة بعد انقضاء  
 عدتها قد كنت راجعتها في العدة فصدق المولى) اي مولى الامة (وكذبته  
 الامة) ولا يثبت (قال قول قولها) عند ابي حنيفة وقالوا القول قول المولى لان  
 بعضها مملوك له فقد اقر بملكوته فالحق حقه للزوج فتشبه الاقرار عليها بالنكاح  
 وهو يقول بان حكم الرجعة يثبت على المدة والقول في العدة قولها فكذا فيما  
 يثبت عليها هدايه قال في التصحيح والتصحيح قول الامام ومشي عليه المحبوبي  
 والنسفي وغيرهما ولو كان على القلب فتدبرهما القول قول المولى وكذا عنده في  
 التصحيح نص ظله في الهداية اعترافا بما سكت في البناء من انه على الخلاف  
 اه (واذا انقطع الدم من الحيضة الثالثة) في الحرة والحيضة الثانية في الامة  
 (لقطرة ايام انقطعت الرجعة وان لم تنفسل) لان الحيض لا يزيد له على  
 عشرة فبمجرد الانقطاع خرجت من الحيض يفتين فانقضت العدة  
 وانقطعت الرجعة (وان انقطع لاقل من عشرة ايام) وكانت الزوجة مسئلة  
 (لم تنقطع الرجعة معنى فنفسل) لان عود الدم محتمل فيكون حيضا لبقوله المدة  
 فلا بد ان يمتنع الانقطاع بحقيقة الاغتسال (او) بانزوم حكم من احكام  
 الطاهرات بان (يمتنع عليها وقت صلاة) فتصبر دينا في ذمتها وهي لا يجب  
 الا على الطاهرات (لو تنيم) للمعذر (وتصلي) فيه ولو نفلا (عند ابي حنيفة  
 وابي يوسف) وهذا انقضت هدايه (وقال محمد اذا نجست للمعذر) انقطعت  
 الرجعة وان لم تنظف (وهذا لغياس لان النيم حال عدم المساء طهارة مطلقة  
 حتى يثبت به من الاحكام ما يثبت بالانقضاء فكان بمنزلة ولها انه ملوث غير

مطهر وإنما اعتبر طهارته ضرورة ان لا تتضاعف الواجبات وهذه الضرورة  
تتحقق حال اداء الصلاة لافيا قبلها من الاوقات هدايه قال الامام بهاء الدين  
في شرحه لهذا الكتاب والصحيح قولهما واختاره المحبوبي والنسفي والموصلی  
وصدر الشريعة اه تصحیح قیدنا بالسلة احترازاً عن الكفاية فانه تنقطع بمجرد  
الانقطاع لعدم توقع اماره زائدة في حقها كافي الهداية وغيرها (وان اغسلت

ونسيت شيئاً من بدنها لم يصبه الماء فان كان) النسي (عضوا) كاملاً (فافوقه  
لم تنقطع الرجعة وان كان اقل من ذلك انقطعت) قال في الهداية وهذا  
استحسان والقياس فيمادون العضوان تبقى لان حكم الجنابة والحيض لا يجزى  
ووجه الاستحسان وهو الفرق ان مادون العضو يتسارع اليه الجلف لقلته  
فلا يتيقن بعدم وصول الماء اليه فقلنا انه تنقطع الرجعة ولا يحل لها التزوج  
اخذاً بالاحتياط فيها بخلاف المضا الكامل لانه لا يتسارع اليه الجلف  
ولا يغفل عنه عادة فافترقا اه (والطالقة) الطالقة (الرجعة) يستحب لها انها  
(تنشوف) اي تنزاي زوجها (وتزین) لانه لان الزوجية قائمة والرجعة مستحبة

والتزین داع لها (ويستحب زوجها ان لا يدخل عليها حتى يستاذنها بالتصريح  
ونحوه) (او يستعمل خفق نعله) ان لم يكن قصده الرجعة لانها بما تكون منجردة  
فيقع بصره على موضع يصير به مراجعاً ثم يطلقها فتطول عليها المدة  
(والطلاق الرجعي لا يحرم الوطئ) لانه لا يزيل الملك ولا يرفع العقد بدليل  
انه له مراجعتها من غير رضاها ويحققها الظهار والابلاء واللعان وكذلك الوفاق  
نسائي طوالق دخلت في جملتهن وان لم ينوها جوهره (واذا كان الطلاق بائناً

دون الثلاث فله ان يتزوجها في عدتها وبعد انقضاء عدتها) لان حل المحلقة  
باق لان زواله معلق بالطالقة الثالثة فينعدم قبله ومنع الغير في العدة لاشتهاء  
النسب ولا شبهة في اباحته له (واذا كان الطلاق ثلاثاً في الحرة وثنتين في الامه)

ولو قبل الدخول (لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً ويدخل بها)  
اي بطاها (ثم يطلقها او يموت عنها) وتنقض عدتها منه قيداً بالنكاح  
الصحيح احترازاً عن الفاسد والموقوف فلو نكحها عبد بلا إذن السيد ووطئها  
قبل الاجازة لا يحلها حتى يطاها بملها كما في الدر (والصبي المراهق) وهو الذي  
تهرك آتاه وتنشئ به وقدره شمس الاسلام بعشر سنين (في التحليل كالبالغ)

بطله  
في بيان حكم التحليل

لوجود الوطئ في نكاح صحيح وهو الشرط وانما هدم منه الا نزال وهو ليس بشرط فكان بمنزلة السلول والفحل الذي ينزل (ووطئ المولى لا يحلها) لاشتراط الزوج بالنص (واذا تزوجها بشرط التحليل) ولو صريحا بان قال تزوجتك على ان احلك (فالنكاح) صحيح ولكنه (مكروه) تحريما لحديث لعن الله المحلل والمحلل له (فان وطئها حلت للاول) لوجود الدخول في نكاح صحيح اذ النكاح لا يبطل بالشروط هداية وقال الاسيحي ابي اذا تزوجها بشرط التحليل بالقلب ولم يقل باللسان تحل الاول في قولهم جميعا اما اذا شرط الاحلال بالقول فالتكاح صحيح عند ابي حنيفة وزفر ويكره للشاني وتحل للاول وقال ابو يوسف النكاح الثاني فاسد والوطئ فيه لا يحلها للاول وقال محمد النكاح للشاني صحيح ولا تحل للاول والصحيح قول ابي حنيفة وزفر واعتمده المحبوبي والنسفي والموصلي وصدر الشريعة كذا في التصحيح (واذا طلق الرجل امرأته) (الحرى تطليقة او تطليقتين وانقضت عدتها) منه (وتزوجت بزوج آخر) ودخل بها (ثم) طلقها الاخر (عادت الى) زوجها (الاول عادت اليه) بحل جديد اى (ثلاث طلاقات ويهدم الزوج الثاني مادون الثلاث) عند ابي حنيفة وابي يوسف (كما يهدم الثلاث) بالاجماع لانه اذا كان يهدم الثلاث فما دونها اولى (وقال محمد لا يهدم ما دون الثلاث) قال الامام ابو المعالي والصحيح قول الامام وصاحبه ومشي عليه المحبوبي والنسفي والموصلي وصدر الشريعة اه الصحيح قيدنا بدخول الثاني لانه لو لم يدخل لم يهدم اتفاقا قنية (واذا طلقها ثلاثا) ومضت عليها مدة (فقال قد انقضت عدتي منك) (وتزوجت) آخر (ودخل بي الزوج) الآخر (وطلقني) وقد (انقضت عدتي) منه (و) كانت (المدة) محتمل ذلك جاز للزوج (الاول) ان يصدقها وينكحها (اذا كان غالب ظنه انها صادقة) قال في الجوهره انما ذكره مطولا لانه لو قالت حلت لك فزوجها ثم قالت ان الثاني لم يدخل بي ان كانت عالة بشرط الحل للاول لم تصدق وان لم تكن عالة به صدقت واما اذا ذكرته مطولا كما ذكر الشيخ فانها لا تصدق على كل حال وفي البسوط او قالت حلت لا تحل له حتى يستفسرها وان تزوجها ولم يسئلها ولم تخبره بشئ ثم قالت لم اتزوج آخر او تزوجت ولم يدخل فاقول قولها ويفسد النكاح اه

طلب  
في احكام الايلاء

في كتاب الايلاء في مناسبتة البيئونة ما لا وهو لغة الحلف مطلقا وشرعا الحلف  
على ترك قربان زوجته مدة مخصوصة وشرطه محلية المرأة بان تكون منكوحة  
وقت تجبز الايلاء واهلية الزوج للطلاق وحكمه وقوع طلاقه بانة ان يرفى  
حلفه والكفارة او الجزاء المعلق ان حثت كما صرح بذلك بقوله (اذا قال الرجل  
لا امراته والله لا اقربك) او لا اجامك او لا اطاولك ولا اغتسل منك من جنبه  
وكذا كل ما ينسقد به اليمين (او) قال (لا قربك اربعة اشهر) او قال ان  
قربتك فملى حج او عبده حر او انت طالق (فهو حول) لقوله تعالى للذين  
يؤولون من نسايتهم تربص اربعة اشهر الاية (فان وطئها في الاربعة الاشهر  
حث في يمينه) لفعله المحلوف عليه (ولزمته الكفارة) في عقد اليمين والجزاء  
المعلق والكفارة في التعليق على الصحيح الذي رجع اليه الامام كما في الشربلالية  
(وسقط الايلاء) لا انتهاء اليمين بالحث (وان لم يقربها حتى مضت اربعة  
اشهر بانت منه بتطبيقه) لانه ظلمها بمنع حقها فجاءه الشرع بزوال نعمة  
النكاح ضد مضى هذه المدة وهو المأثور عن عثمان وعلى والعبادة الثلاثة  
وزيد بن ثابت رضي الله عنهم وكفى بهم قدوة (فان كان حلف على) مدة  
الايلاء فقط (اربعة اشهر فقد سقطت اليمين) لانه كانت موقته بوقت فترفع  
بعضيه (وان كان حلف على الابد فاليمين باقية) بعد البيئونة لعدم الحث (فان  
عاد اليها (فزوجها) ثانيا (عاد الايلاء) لما مر ان زوال الملك بعد اليمين  
لا يبطلها الا انه لا يكرر الطلاق قبل التزوج لعدم منع الحق بعد البيئونة  
(فان وطئها) حث في يمينه ولزمته الكفارة وسقط الايلاء لانه يرتفع بالحث  
(والا) يطئها (وقعت بمضى اربعة اشهر) اخرى (تطبيقه اخرى) ايضا  
لانه بالتزوج ثبت حقها فيتحقق الظلم فيعبر ابتداء هذا الايلاء من وقت  
التزوج هداية (فان) عاد اليها و (زوجها) ثالثا (عاد الايلاء) ووقع بمضى  
اربعة اشهر) اخرى (تطبيقه اخرى) لبقاء طلاق ذلك الملك ببقاء المحيلة  
(فان) عاد اليها و (زوجها) رابعا (بعد) حلها بتزوج (زوج آخر لم  
يقع بذلك الايلاء طلاق) (زوال طلاق ذلك الملك بزوال المحيلة) (و) لكن  
(اليمين باقية) لعدم الحث (فان وطئها كفر عن يمينه) لوجود الحث (وان  
حلف على اقل من اربعة اشهر لم يكن مولى) لانه يصل الى جاعها

في تلك المدة من غير خنث يلزمه (وان حلف بحج او صوم او صدقة او  
 حنث او طلاق فهو مولى) لتحقيق النسخ باليمين وهو ذكر الشرط والجزاء  
 وهذه الاجزاية مانعة لما فيها من المشقة وصورة الحلف بالعتق ان يطلق بقر بانها عتق  
 عبده وفيه خلاف ابى يوسف فانه يقول يمكنه البيع ثم القربان فلا يلزمه  
 وهما يقولان البيع موهوم فلا يمنع المانعة فيه هداية قال في الصحيح ومشي  
 على قولهما الاثمة حتى ان غالبهم لا يحكي الخلاف اهـ (وان الى من المطلقة الرجعية  
 كان مولى) لبقاء الزوجية فان انقضت عدتها قبل انقضاء مدة الايلاء سقط  
 الايلاء لقوات المحلية جوهره (وان الى من) المطلقة (الباتنة لم يكن مولى) اهـ  
 لعدم بقاء الزوجية اذ لا حق لها في الوطء فلم يكن مانعا حقها بخلاف  
 الرجعية (ومدة ايلاء الامة شهران) لانها مدة ضربت اجلا للبتونة فتتصف  
 في الرق كعدة العدة (وان كان المولى مريضاً) بحيث (لا يقدر على الجماع  
 او كانت المرأة مريضة) او رتقاء او صغيرة لا تجامع (او كان بينهما مسافة)  
 بعيدة بحيث (لا يقدر ان يصل اليها في مدة الايلاء) او محبوسة او ناشزة  
 لا يصل اليها (ففيه ان يقول بلسانه فئت اليها) او ابطلت الايلاء او رجعت  
 عما قلت او نحو ذلك (فاذا قال ذلك سقط الايلاء) لانه اذاها بذكر النسخ فيكون  
 ارضاءها بالوعد واذا ارتفع الظلم لا يجازى بالطلاق (وان صح) من مرضه  
 او زال المساع (في المدة بطل ذلك النسخ) الذي ذكره بلسانه (وصار فيه  
 الجماع) لانه قدر على الاصل قبل حصول المقصود فيبطل الحلف كالتميم  
 (واذا قال) الرجل (لامراته انت على حرام) او انت معي في الحرام او نحو  
 ذلك (سئل عن نيته فان قال اردت الكذب فهو كما قال) لانه نوى حقيقة كلامه  
 قال في الصحيح هذا ظاهر الرواية ومشي عليه الحلواني وقال السرخسي  
 لا يصدق في القضاء حتى قال في النبايع في قول القدوري فهو كما قال يريد  
 فيما بينه وبين الله تعالى اما في القضاء فلا يصدق بذلك ويكون يمينا ومثله  
 في شرح الاسيصابي وفي شرح الهداية وهذا هو الصواب وعليه العمل  
 والقنوي اهـ (وان قال اردت الطلاق فهي تطليقة باتنة) لانه كتابة (الا ان ينوى  
 الثلاث) فيكون ثلاثا اعتبارا بسرائر الكنايات (وان قال اردت الظهار فهو  
 ظهار) وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد ليس بظهار لا لعدم

قوله فقيهة الإفاء الرجل يفتي فيه رجوع  
 ومنه قوله تعالى حتى تفي باني امرائه  
 أي حتى ترجع إلى الحق وفاء المولى  
 فيسنة رجوع عن يمينه إلى زوجته  
 اهـ

التشبيه بالحرمة وهو الركن فيه ولهما أنه اطلق الحرمة وفي الظهار نوع حرمة والطلاق بمحمل القيد هداية قال الاسيحاوي والصحيح قولهما واعتده المحبوبي والنسفي وغيرهما تصحيح (وان قال اردت التحريم او لم ارد شيئاً فهو يمين يصبر به مولياً) لان الاصل في تحريم الحلال انما هو اليمين عندنا فاذا قال اردت التحريم فقد اراد اليمين وان قال لم ارد شيئاً لم يصدق في القضاء لان ظاهر ذلك اليمين واذا ثبت انه يمين كان بها مولياً جوهره قال في الهداية ومن المشايخ من يصرف لفظ التحريم الى الطلاق من غيرنية لحكم العرف قال الامام المحبوبي وبه يفتى وقال نجم الائمة في شرحه لهذا الكتاب قال اصحابنا المتأخرون الحلال على حرام او انت على حرام او حلال الله على حرام او كل حلال على حرام طلاق بائن ولا يفتقر الى النية للعرف حتى قالوا في قول محمد ان نوى يميناً فهو يمين ولا تدخل امراته الا بالنية وهو على المأكل والمشروب انما اجاب به على عرف ديارهم اما في عرف بلادنا فيريدون تحريم للتكوحه فيحمل عليه اه وفي مختارات التوازل وقد قال المتأخرون يقع به الطلاق من غيرنية لطية الاستعمال بالعرف وعليه القسوى ولهذا لا يحلف به الا الرجال قلت ومن اللفاظ المستعملة في مصرنا وريفنا الطلاق يلزمني والحرام يلزمني وعلى الطلاق وعلى الحرام كذا في التصحيح كتاب الخلع يضم الخاء وقصها واستعمل في ازالة الزوجية بالضم وفي غيره بالفتح وهو لغة الازالة وشرعاً كما في البحر ازالة ملك النكاح المتوقفة على قبولها بلفظ الخلع او ما في مناه اه ولا بأس به عند الحاجة كما اشار الى ذلك بقوله (اذا تشاق الزوجان) أي اختلفا ووقع بينهما العداوة والمنازعة (وخافا ان لا يقيما حدود الله) أي ما يلزمهما من موجبات النكاح مما يجب له عليها وعليه لها (فلا بأس ان تقضى) المرأة (نفسها منه بما لا يخلعها به) لقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افتدت به الآية (فاذا) قيل الزوج و (فعل ذلك) المطلوب منه (وقع بالخلع تطليقة بائنة) لانه من الكسايات الا ان ذكر المال اغنى عن النية ههنا ولانها لا تبدل له المال الا لتسلم لها نفسها وذلك بالبيئونة (ولزمها المال) الذي افتدت به نفسها لقبولها ذلك (وان كان النشوز) أي النقرة والجفاء (من قبله) أي الزوج (كرهنا له ان يأخذ منها عوضاً)

مطابق  
في بيان الخلع



لانه اوحشها بالاستبدال فلا يزيد في وحشتها باخذ المال (وان كان النشوز  
 من قبلها) اى الزوجة (كرهنا له ان ياخذ) منها عوضا (اكثر مما اعطاها)  
 من الهردون النفقة وغيرها وفي الجامع الصغير يطيب له الفضل ايضا (فان  
 فعل ذلك) بان اخذ اكثر مما اعطاها (جاز في القضاء) لاطلاق قوله تعالى  
 فلا جناح عليهما فيما افتدت به وكذلك اذا اخذ والنشوز منه هداية (وان  
 طلقها على مال) بان قال لها انت طالق بالف او على الف (فقبلت) في  
 المجلس (وقع الطلاق وزنها المال) لان الزوج يستبد بالطلاق تنجيذا  
 وتطبيقا وقد علقه بقبولها والمرأة تملك التزام المال لولايتها على نفسها وملك  
 النكاح مما يجوز الاعتياض عنه وان لم يكن مالا كالقصاص هداية (وكان  
 الطلاق باثنا) لان بذل المال انما كان لتسلم لها نفسها وذلك بالبيونة (وان  
 بطل العوض في الخلع) وذلك (مثل ان يخالع المرأة المسلمة على خراوخزير)  
 او مينة او دم (فلا شيء للزوج) عليها لانها لم تسم له مالا متقوما حتى تصير  
 خارة له بخلاف ما اذا خالع على خل بعينه فظهر خرا لانها سمت مالا فصار  
 مغرورا (والفرقة فيه باثنة) لانه لما بطل العوض كان العامل فيه لفظ الخلع  
 وهو كتابة (وان بطل العوض في الطلاق كان) الطلاق (رجعيا) لان  
 العامل فيه لفظ الطلاق وهو صريح والصريح يعقب الرجعة (وما جاز ان  
 يكون مهرا) في النكاح (جاز ان يكون بدلا في الخلع) لان ما يصلح ان يكون  
 بدلا للمتقوم اولى ان يصلح لغيره (فان قالت له خالني على ما في يدي) الحسية  
 (فخالها ولم يكن في يدها شيء فلا شيء له عليها) لانها لم تغره بتسمية المال  
 (وان قالت) له (خالني على ما في يدي من مال ولم يكن في يدها شيء ردت  
 عليه مهرها) لانها لما سمت مالا لم يكن الزوج راضيا بالزوال الا بالعوض  
 ولا وجه الى ايجاب المسمى وقيته للجهالة ولا الى قيمة البضع اعني مهر المثل  
 لانه غير متقوم حالة الخروج فتعين ايجاب ما قام به على الزوج دفعا للضرر  
 هداية (وان قالت) له خالني (على ما في يدي من دراهم ولم يكن في يدها  
 شيء) او كان في اقل من ثلاثة دراهم (فعلينا ثلاثة دراهم) لانها سمت  
 الجمع واقله ثلاثة (وان قالت) له (طلقني ثلاثا بالف فطلقها واحدة فطلقها  
 ثلث الالف) لانها لما طلبت الثلاث بالف فقد طلبت كل واحد بثلث الالف

وهذا

وهذا الآن حرف الباء بحسب الاعواض والعوض ينقسم على العوض  
والطلاق بائن لوجوب المال (وان قالت طلقني ثلاثا على الف فطلقها  
واحدة فلا شيء عليها عند ابي حنيفة) وتقع رجعية وقال عليها ثلث الالف  
وتقع بائنة لان كلمة على بمنزلة الباء في المعاوضات وله ان كلمة على للشرط  
والشرط لا يتوزع على اجزاء الشرط بخلاف الباء لانه للعوض على ما مر  
قال الاسيبغاني والصحيح قوله واعتمده البرهاني والنسفي وغيرهما تصحيح  
(ولو قال الزوج) لزوجه (طلق نفسك ثلاثا بالف او على الف فطلقت  
نفسها واحدة لم يقع عليها شيء) لان الزوج ما رضى بالبنونة الا لتسلم الالف  
له كلها بخلاف قولها طلقني ثلاثا بالف لانها لما رضيت بالبنونة بالالف  
كانت ببعضها ارضى (والمباراة) مثل ان يقول لها برئت من نكاحك على  
الف فقبلت (كالخلع) قال في المختارات اى يقع بها الطلاق البائن بلا نية  
كما مر في الخلع (والخلع والمباراة يسقطان كل حق لكل واحد من الزوجين  
على الاخر مما ينطق بالنكاح) كالهرم مقبوضا او غير مقبوض قبل الدخول  
وبعد. والنفقة الماضية واما نفقة العدة فلا نسقط الا بالذكر وهذا عند  
ابي حنيفة) وقال ابو يوسف في المباراة مثل ذلك وفي الخلع لا يسقط الا ما  
سميا وقال محمد لا يسقط فيهما الا ما سميا والصحيح قول ابي حنيفة ومشي عليه  
المجرب والنسفي والموصلي ومصدر الشريعة تصحيح قيد بما ينطق بالنكاح  
لانه لا يسقط ما لا يتعلق به كالقرض ونحوه قال في البرازية اختلف على ان  
لا دعوى لكل على صاحبه ثم ادعى ان له كذا من القطن مع اختصاص  
البراءة بحقوق النكاح اهـ في كتاب الظهار في هولقة مصدر ظاهر امراته  
اذا قال لها انت على كظهر اى كما في الصحاح والمغرب وفي الدرر هولقة  
مقابلة الظهر بالظهور فان الشخصين اذا كان بينهما عداوة يجعل كل منهما  
ظهره الى ظهره الاخرى وشرط ان يشبه المسلم زوجته او ما يعبر به عنها اوجزاء  
شائعا منها بحمرة عليه تأييدا كما اشار الى ذلك بقوله (اذا قال الزوج  
لامرأته انت على كظهر اى) وكذا لو حذف على كما في النهر فقد  
حرمت عليه لا يحل له وطئها ولا لمسها ولا تقيلها) وكذا يحرم عليها تمكينه  
من ذلك (حتى يكفر عن ظهاره) وهذا لانه جنابة لانه منكر من القول

طلب  
نويبات احكام الظهار

وزور فيناسب المجازاة عليها بالحرمة وارتفاعها بالكفارة ثم الوطء اذا حرم حرم  
 بدوا فيه كيلا يقع فيه كما في الاحرام بخلاف الحائض والصائم لانه يكثر  
 وجودهما فلو حرم الدواعي يفضى الى الحرج ولا كذلك الظهار والاحرام  
 هداية (فان وطئها قبل ان يكفر استغفر الله تعالى) من ارتكاب هذا الماثم  
 (ولاشي عليه غير الكفارة الاولى) وقيل عليه اخرى للوطء كما في الدر (ولا يماودها  
 حتى يكفر) لقوله صلى الله عليه وسلم للذي واقع في ظهاره قبل الكفارة  
 استغفر الله ولا تعد حتى تكفر ولو كان شي واجباله عليه هداية (والمود  
 الذي تجب به الكفارة) في قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا (ان يعزم على  
 وطئها) قال في الجوهره يعني ان الكفارة انما تجب عليه اذا قصد وطئها  
 بعد الظهار فان رضى ان تكون محرمة عليه ولم يعزم على وطئها لا تجب  
 عليه ويجبر على التكفير دفعا للضرر عنهما (واذا قال انت على كبتن  
 اى او كفخذها او كفرجها فهو مظاهر) لان الظهار ليس الا تشبيه المحللة  
 بالمحرمة وهذا المني يتحقق في عضو لا يجوز النظر اليه هداية (وكذلك)  
 الحكم (ان شبيهها عن لا يحل له النظر اليها) نظر الزوج للزوجة (على  
 التأييد من محارمه) نسا او رضاعا وذلك (مثل اخيه او عنته او امه من  
 الرضاعة) لانهن في التحريم المؤبد كالام نسا (وكذلك) الحكم (ان قال  
 رأسك على كظهر اى او فرجك او وجهك او رقبك) لانه يعبر بها عن  
 جميع البدن (او نصفك او ثلثك) لانه يثبت الحكم الشائع ثم يتعدى الى  
 الكل كما مر في الطلاق (وان قال انت على مثل اى) او كلى وهكذا  
 لو حذف على خاتبة (رجع الى نية) لينكشف حكمه (فان قال اردت الكرامة  
 فهو كما قال) لان التكريم في التشبيه فاش في الكلام (وان قال اردت  
 الظهار فهو ظهار) لانه تشبيه بجسمها وفيه تشبيه بالعضو لكنه ليس  
 بصريح فيقتصر الى النية (وان قال اردت الطلاق فهو طلاق بان) لانه  
 تشبيه بالام في الحرمة فكأنه قال انت على حرام ونوى الطلاق (وان لم  
 تكن له نية) او حذف الكاف كما في الدر (فليس بشيء) لاحتمال الحمل على  
 الكرامة وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد يكون ظهارا قال  
 جلال الاسلام في شرحه الصحيح قول ابى حنيفة وابى يوسف واعنده

البرهاني والنسبي وغيرهما نصح (ولا يكون الظهار الا من زوجته) لقوله تعالى من نسائهم (فان ظاهر من امته لم يكن مظاهرا) لان الظهار منقول عن الطلاق ولا طلاق في الملوكة (ومن قال لنسائه) المتعددات (انتق على كظهر ابي كان مظاهرا من جاهن) لانه اضاف الظهار اليهن فصار كما اذا اضاف الطلاق (وعليه لكل واحدة كفارة) لان الحرمة ثبت في كل واحدة والكفارة لانها الحرمة فيتعذر تعددها بخلاف الايلاء منهن لان الكفارة فيه لصيانة حرمة الاسم يعني اسم الله تعالى ولم يتعدد ذكر الاسم هداية (وكفارة الظهار عتق رقبة) اي احقاقها بنية الكفارة (فان لم يجد) ما يفتقه (فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع) الصيام (فاطعام ستين مسكينا) للنص الوارد فيه فانه يفيد الكفارة على هذا الترتيب (كل ذلك) يجب بالعزم (قبل المسيس) لانها منية للحرمة فلا بد من تقديمها على الوطئ ليكون الوطئ حلالا (ويجزى في ذلك) التكفير (عتق الرقبة الكافرة والسلمة والذكر والانثى والصغير والكبير) لان اسم الرقبة ينطلق على هؤلاء اذ هي عبارة عن الذات المرقوفة الملوكة من كل وجه وليسست بفاتنة المنفعة (ولا تجوز العمياء ولا المقطوعة اليدين او الرجلين) لانه فائت جنس المنفعة فكان هالكا حكما (ويجوز الاصم والمقطوع احدى اليدين واحدى الرجلين من خلاف) والمقطوع الاذنين والانف والاعور والاعمش والمجنون والمجسوم لانه ليس بفاتنة جنس المنفعة بل مختلها وهو لا يمنع (ولا يجوز مقطوع اجام اليدين) لان قوة البطش بهما بقواتهما بقوت جنس المنفعة (ولا المجنون الذي لا يعقل) لان الارتفاع بالجوارح لا يكون الا بالعقل فكان فائت المانع والذى يجزى ويفيق يجزى لان الاختلال غير مانع (ولا يجزى عتق المدبر وام الولد) لاستحقاقهما الحرية بتلك الجهة فكان الرق قبهما ناقصا (و) كذا (المكاتب الذي ادى بعض المال) ولم يجز نفسه لانه اعتاق ببدل (فان اعتق مكاتبا لم يؤد شيئا) بعد اواذى شيئا وعجز نفسه (جاز) لقبام الرق من كل وجه (وان اشترى) المظاهر (اباه او ابنته بنوى بالشراء الكفارة جاز عنها) لثبوت العتق اقتضاء بالنية بخلاف مالورثه لانه لا صنع له فيه (وان اعتق) المظاهر (نصف عبد مشترك عن الكفارة) وهو موسر (وضمن قيمة باقيه فاعتقه لم

طلب  
في بيان كفارة الظهار

يجز عند أبي حنيفة) ويجوز عندهما لانه فملك نصيب صاحبه بالعتق فصار  
معتقا الكل وهو ملكه ولا ي حنيفة ان نصيب صاحبه يقتصر على ملكه ثم  
يحول اليه بالعتق ومثله يمنع الكفارة هداية قال في التصحيح وهذه من فروع  
تجرى العتق قال لا سيما في فيه الصحيح قول أبي حنيفة وعلى هذا مشي المجبوي  
والنسفي وغيرهما قيدنا بالنوسر لانه اذا كان ميسرا لم يجز انفاقا لانه وجب

عليه السعاية في نصيب الشريك فيكون اعتقا بموضع (وان اعتق نصف  
عبد عن كفارة مما اعتق باقيه عنها جاز) لانه اعتقم بكلامين والتقصان حصل  
على ملكه بجهة الكفارة ومثله غير مانع كن اضع شاة للاضحية فامسابت  
السكين عنها بخلاف ما تقدم لان التقصان تمكن على ملك الشريك وهذا  
على اصل أبي حنيفة أما عندهما الاعتاق لا تجزى فاعتاق التصف اعتاق  
الكل فلا يكون اعتاقا بكلامين هداية (وان اعتق نصف عبد عن كفارة ثم

جمع التي ظاهر منها ثم اعتق باقيه لم يجز عند أبي حنيفة) لان الاعتاق تجزى  
عنده وشرط الاعتاق ان يكون قبل المسيس بالنسب واعتاق التصف حصل بعبد  
وعندهما اعتاق التصف اعتاق الكل فحصل الكل قبل المسيس هداية وقد  
قدمنا تصحيح الامبيجاني لقول الامام في تجزى الاعتاق وعليه مشي المجبوي  
والنسفي وغيرهما تصحيح (واذا لم يجد المظاهر ما يعتق) ولو محتاجا اليه  
لخدمه او قضاء دينه لانه واجد حقيقة بدائع (تكفارة صوم شهرين بالاجلة  
وان كان كل واحد منهما تسعة وعشرين يوما والاثنين يوما فان صام بالايام  
وافطر لتسعة وخمسين فطيله الاستقبال كل في المحيط ولو صام تسعة وعشرين  
يوما بالهلال وثلاثين بالايام جاز كافي النظم ولو قدر على التجزى ولو في آخر اليوم  
الاخير لزمه الحق وان لم يمتد بالمتابعين) للنسب عليه (ليس فيهما شهر رمضان)

لا يأتبع عن الظهار لما فيه من ابطال ما اوجبه الله تعالى (ولا يوم الفطر ولا يوم  
الحر ولا ايام النحر) لان الصوم في هذه الايام منهي عنه فلا ينوب

عن الواجب الكامل هداية (فان جامع التي ظاهر منها في خلال الشهرين ليلا  
مايدا او نهارا ناسيا استأنف الصوم عند أبي حنيفة ومحمد) وقيل ابو يوسف  
لا يستأنف لانه لا يمنع التتابع اذ لا يفيد به الصوم وهو الشرط ولهما ان  
الشرط في الصوم ان يكون قبل المسيس وان يكون خاليا عنه ضرورة بالنسب

وهذا

وهذا الشرط يعتمد بالجماع في خلال الصوم فيستأنف كما في الهداية قال  
 في زاد الفقها والصحيح قول ابن حنيفة ومحمد ومشي عليه البرهاني والنسفي  
 وصندر الشرعيه تصحح (وان افطر يوما منها) اي الشهرين (بعذر) كسفر  
 ومرض ونفاس بخلاف الحيض لتعذر الخلو عنه (او بفطر عذر استأنف)  
 ايضا لغوات التابع وهو قادر عليه عادة (وان طاهر العبد) ولو مكاتباً (لم يجزه  
 في الكفارة الا الصوم) لانه لا ملك له فلم يكن من اهل التكفير بالمال (فان اعتق  
 المولى عنه او اطعم لم يجزه) لانه ليس من اهل الملك فلا يصير مالكا بملكه  
 (وان لم يستطع الظاهر الصيام) لمرض لا يرجى برؤه او كبر سن (اطعم) هو اوانا ثبه  
 (ستين مسكينا) التقييد به اتفاق لجواز صرفه الى غيره من مضاريف الزكاة  
 ولا يجزى غير المراهق بدائع (كل مسكين نصف صاع من براوصا ط من تمر  
 او شعير) كالفطرة قدر او مصرفا (اوفية ذلك) لان المقصود سد الحاجة ودفع  
 الحاجة وذلك يوجد في النعمة (فان غداهم وصنأهم جائز قليلا) كان ما اكلوا  
 او كبرا) لان المنصوص عليه هو الاطعام وهو حقيقة في التمكن من الطعام  
 وفي الاباحة ذلك كما في التملك بخلاف الواجب في الزكاة وصدقة الفطر فانه  
 الايتاء والاداء وهما للملك حقيقة ولا بد من الادام في خبر الشعيير ليكنه  
 الاستبقاء الى الشيع وفي خبر الحنطة لا يشترط الادام كما في الهداية (فان اعطى  
 مسكينا واحدا ستين يوما اجزاة) لان المقصود سد حاجة المحتاج والحاجة تجدد  
 في كل يوم فالدفع اليه في اليوم الثاني كالدفع الى غيره (وان اعطاه في يوم واحد)  
 ولو بدفعات على الاصح زبلي (لم يجزه الا عن يومه) ذلك لفقد التعدد  
 حقيقة وحكما (وان قرب الى ظاهر منها) اي جاء معها (في خلال الاطعام  
 لم يستأنف) لان النقص فيه مطلق الآتية يمنع من السبب قبله لانه ربما يقدّر على  
 الاعتاق او الصوم فيقعان بعد السبب والمنع لم يفتى في غيره لا بعدد المشروعية  
 في نفسه (ومن وجب عليه كفارتا ظهرا) من امرأة او امرأتين (فاعتق رجعتين  
 (لا ينوي عن احدهما بعينها جاز عنها) وكذلك (الحكم) اذا صام اربعة اشهر  
 او اطعم مائة وعشرين مسكينا) لان الجنس مطلق فلا حاجة الى نية معينة (وان  
 اعتق رقبة واحدة وصام شهرين) عن كفارتا ظهرا (كان له ان يجعل ذلك  
 عن اشهرها شاء) لان النية معتبرة عند اخلاف الجنس (كتاب اللعان) هو لوعة

مصدر لاعتقائهم من اللعن وهو الطرد والابعاد سمي به لا بالفضب للعه  
نفسه اولا والسبق من اسباب الترجيح وشرعا شهادات مؤكدة بالايمان  
مقرونة باللعن من جهة وبالفضب من اخرى فأتمه مقام حد القذف في حقه  
ومقام حد الزنا في حقها كما اشار الى ذلك بقوله (اذا قذف الرجل امرأته بالزنا)  
صريحنا (وهما) اى الزوجان (من اهل الشهادة) على المسلم (و) كانت المرأة  
من يحد قاذقها لانه قائم في حقه مقام حد القذف فلا بد من احصائها (او نفي  
نسب ولدها) منه او من غيره لانه اذا نفي نسب ولدها صار قاذقا لها بظاهرها  
(وطالبته بموجب القذف) لانه حقه فلا بد من طلبها كسائر الحقوق فلو لم  
تطالبه وسكنت لا يبطل حقها ولو طالت المدة لان طول المدة لا يبطل حقوق  
العباد (فعله اللعان) ان عجز عن البرهان (فان امتنع منه حبسه الحاكم حتى  
يلاعن) فيرا (او يكذب نفسه فيحد) لان اللعان خلف عن الحد فاذا لم يات  
بالخلف وجب عليه الاصل (فان لاعتن الزوج وجب عليها اللعان) بعده لانه  
المدعى فيطلب منه الجحد او لا فلو بدأ بلعانها عادت بعده فلو فرق قبل الاعادة  
صح حصول المقصود كما في الدر (فان امتنع) المرأة (حبسها الحاكم حتى تلاعن  
او تصدقه) قال الزيلعي وفي بعض نسخ القدوري او تصدقه فتحد وهو  
غلط لان الحد لا يجب بالاقرار مرة فكيف يجب بالتصديق مرة وهو لا يجب  
بالتصديق اربع مرات لان التصديق ليس باقرار قصد افلا يعتبر في حق  
وجوب الحد ويعتبر في درته فيتدفع به اللعان ولا يجب به الحد ولا يثنى النسب  
لانه انما ينقطع حكما باللعان ولم يوجد وهو حق الولد فلا يصدق ان في ابطاله  
وبه يظهر عدم صحة قول صدر الشريعة فيثني نسب ولدها درر قال شيخنا  
وقد يجاب بان مراد القدوري بالتصديق الاقرار بالزنا لا مجرد قولها صدقت  
واكتفى عن ذكر التكرار اعتمادا على ما ذكره في بابها (واذا كان  
الزوج) غير اهل للشهادة بان كان (عبدا او كافرا او محدودا في قذف)  
وكان اهلا للقذف بان كان بالغاعا فلا ناطقا (قذف امرأته فعليه  
الحد) والاصل ان اللعان اذا سقط لعني من جهته فلو القذف صحيحا  
حد والا فلا حد ولا لعان كما في الدر (وان كان) الزوج (من اهل الشهادة  
وهي) غير اهل لها لانها (امة او كافرة او محدودة في قذف) او صبية او

مجنونة (او كانت ممن لا يحد قاذفها) بان كانت زانية او موطوءة بشبهة او  
نكاح فاسد (فلا حد عليه في قذفه) كما لو قذفها ابنخي (ولا لعان) لانه  
خلفه لكنه يعز حتما لهذا الباب (وصفة اللعان) ما نطق به القرآن وحامله  
(ان يتدعى القاضي بالزوج فيشهد) على نفسه (اربع مرارة يقول في كل مرة  
اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا) وروى الجيسن عن ابي  
حنيفة انه يأتي بلفظ المواجهة فيقول فيما رميتك به لانه اقطع للاحتمال وجه  
ما ذكر في الكتاب وهو ظاهر الرواية ان لفظ الغائب اذا انضمت اليه الاشارة  
انقطع الاحتمال كما في الهداية (ثم يقول في الخامسة لعنة الله عليه ان كان  
من الكاذبين فيما رماها به من الزنا) ان قذفها به او بنى الولد ان نفاء وفي  
النظم ثم يقول له القاضي اتق الله فانها موجبة (ويشير) الزوج (اليها في جميع  
ذلك ثم تشهد المرأة) بعده على نفسها (اربع مرات) ايضا (تقول في كل  
مرة اشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رماي به من الزنا وتقول في الخامسة  
غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيما رماي به من الزنا) وانما خص  
الغضب في جانبها لان التمساجسرن باللعن فانهم يستعملن اللعن في كلامهن  
كثيرا كما ورد به الحديث فاخير الغضب لشي ولا تقدم عليه (فاذا التفتا فرق  
القاضي بينهما) ولا تقع الفرقة حتى يقضى بها على الزوج فيفارقهما بالطلاق  
وان امتنع من ذلك فرق القاضي بينهما وما لم يقض بالفرقة فالزوجة قائمة  
فيلقهما الطلاق والظهار والايلاء ويمجرى بينهما التوارث كما في الجوهرة  
(وكانت الفرقة تطليقة بائنة عند ابي حنيفة ومحمد) لانها بتفريق القاضي  
كما في العنين ولها النفقة والسكنى في عدتها ويثبت نسب ولدها الى سنتين ان  
كانت معتدة وان لم تكن معتدة فالى سنة اشهر جوهرة (وقال ابو يوسف  
يقع (تحريم مؤبد) لقوله عليه الصلاة والسلام المتلاعنان لا يجتمعان ابدًا  
ولهما ان الاكاذب رجوع والشهادة بعد الرجوع لا حكم لها ولا يجتمعان  
ما كانا متلاعنين ولم يبق التلاص ولا حكمه بعد الاكاذب فيجتمعا هداية قال  
الاسيحاوي والصحيح قولهما تصحيح (وان كان القذف) من الزوج (بولد)  
اي بنى نسب ولدها (نبي القاضي نسبه) عن ابيه (والحقه بامه) ويشترط  
في نبي الولد ان تكون المرأة من اهل الشهادة من حين الطهوق الى حين

مطل  
صفة اللعان



الوضع حتى لو كانت إحيى الوضع كناية أو أمة ثم اسلمت أو اعتقت لا ينشئ ولدها لأنها لما خلقت وأولست من أهل اللعان ثبت نسب ولدها بثبوتها لا يلغى الفسخ فلا يغير بعد ذلك بتغير حالها كما في الجوهرة (فإن عاد الزوج فأكذب نفسه) ولو دلالة بأن مات الولد المنى عن مال فادعى نفسه (عنده القاضي) خد القذف لا قراره بوجوبه عليه (وحل له أن يزوجهما) لأنه لما حدد لم يبق أهلا للسان فارتفع حكمه المنوط به وهو التحريم (وكذلك) أي يجوز له أن يزوجهما (أن قذف غيرها حقد) لما بينا (أو زنت) هي أو قذفت (حدث) لانتهاء اهتبط اللعان من جانبها وأطاحصل أن له تزوجهما إذا خرجا أو أحدهما عن اهتبط اللعان كما في الدر (وإذا قذف) الرجل (أمراته) وهي صغيرة أو مجنونة فلا لعان بينهما) لأنه لا يحد قاذفها لو كان أجنبيا فكذا لا يلاعن الزوج لقيامه مقامه (وقذف الأخرس لا يتطرق به اللعان) لأنه يتعلق بالتمريح كحده القذف وقذفه لا يعزى عن شبهة والحدود تندرج بالشبهة (وإذا قال الزوج) لا امرأته الحامل (ليس حلك مني فلا لعان) وإن جاءت به لأقل من ستة أشهر وهذا قول أبي حنيفة وزفر لأنه لا يتحقق بقيام الحمل فلم يصير قاذفا وكال أبو يوسف ومحمد يجب اللعان إذا جاءت به لأقل من ستة أشهر ليتحقق الحمل عنده فيحقق القذف وأجيب بأنه إذا لم يكن قاذفا في الحال يصير كالمطلق والقذف لا يصح تطيقه بالشرط ومثلى على قول الامام البرهاني والنسفي والموصلي وسند الشريعة نصحيح (وإذا قال) الزوج لامراته الحامل (زنت وهذا الحمل من الزنا تلاعنا) لوجود القذف بصرح الزنا (ولم ينف القاضي الحمل) عن القاذف لأن تلاعنهما بسبب قوله زنت لا ينفي الحمل على أن الحمل لا ترتب عليه الأحكام إلا بعد الولادة (وإذا نفي الرجل ولد امرأته طيب الولادة أو في الحال) أي المدة (التي تقبل) فيها (الفهنة) ومدتها شبهة أيام عادة كما في النهاية (وتباعد) أي تستري فيها (ألة الولادة صح نفيه) لا احتياجه إلى نفي ولد غيره عن نفسه ولم يوجد منه الاعتراف عزمها ولا دلالة (ولا عن به) لأنه بالثني صار قاذفا (وإن نفاه بعد ذلك لا عن وثبت النسب) لأنه ثبت نمبه بوجود الاعتراف منه دلالة وهو المسكوت وقبول الشهية فلا يثني بعد ذلك وهذا عند أبي حنيفة (وقال

ابو يوسف ومحمد يصح نفيه في مدة النفاس ( لان النفي يصح في مدة  
 قصيرة ولا يصح في مدة طويلة ففصلنا بينهما بمدة النفاس لانه اثر الولادة وله  
 انه لا معنى للتقدير لان الزمان للتأمل واحوال الناس فيه مختلفة فاعتبرنا ما يدل  
 عليه وهو قبول التهنئة وسكونه عندها او ابتلاعه مناع الولادة او معنى ذلك  
 الوقت هداية قال الامام ابو العالى والصحيح قول ابى حنيفة واعتمده المجوزي  
 والنسفي والنووي وصدر الشريعة نصحيح ولو كان الزوج غائبا خالة علمه  
كحالة ولادتها ( واذا ولدت ) المرأة ( ولدن في بطن واحد ) وهو ان يكون  
 بينهما اقل من ستة اشهر ( فتفي ) الزوج الولد ( الاول واعترف بالشاني ثبت  
 نسبهما ) لانهما توأمان خلقا من ملة واحد ( ووجد الزوج ) لانه لا يمكن  
 نفسه بدعوى الثاني ( وان اعترف بالاول ونفى الثاني ثبت نسبهما ) لما تقدم  
 ( ولا عن ) لانه صار قاذفا بنفي الثاني والافترار بالغة سابق على التذوق  
 فصار كأنه اقر بيمينها ثم قذفها بالزنا في كتاب العدة فهي لغة الاحصاء  
وشرطا تربص يلزم المرأة عند زوال النكاح او شبهته وهي التربص عينة لان  
المرأة تحصى الايام الضرورية عليها وتفتقر الفرج الموهود لها ( اذا طلق  
الرجل امرأته ) المدخول بها سواء كان ( طلاقا بائنا او رجعا ام وقعت الفرقة  
 بينهما بغير طلاق ) كان حريث عليه بوجه من الوجوه السابقة كتمكين ابن  
 الزوج ونحو ذلك مما يوجب الفرقة ( وهي حية ) و ( من يبيض فعدتها ثلاثة  
اقراء ) كواحد من وقت الطلاق والفرقة فهو طلق في الحيض لم يمد من العدة  
 ( والافراء ) هي ( الحيض ) عيندونا لان الحيض صرف لبراءة الرحم وهو  
 المقصود ( وان كانت ) من ( لا يبيض من صفر ) لم يلغ بالسن ( او كبر )  
 بان بلغت سن الاياس ( فعدتها ثلاثة اشهر ) فعدتنا الكبير بلوغ سن الاياس  
 لانه اذا كانت من نحيض فانسب طهرها فان عدتها بالحيض مالم يدخل في  
 حد الاياس جوهره ( وان كانت حاملا فعدتها ان تضع حملها ) وهذا اذا  
 كانت حرة ( وان كانت امة فعدتها ) اذا كانت من نحيض ( حيضتان ) لان  
 الرق مصنف والحيضة لا تنجزى فكملت فيسارت حيضتين ( وان كانت )  
 من ( لا يبيض فعدتها شهر ونصف ) لان الشهر منجز فامكن تنصيفه على بالرق وان  
 كانت حاملا فعدتها ان تضع حملها كالحرة ( واذا مات الرجل عن امرأته

مطلق  
 في بيان احكام العدة

الحرية) دخل بها أولا صغيرة كانت او كبيرة مسئلة او كآبة حاضنت في المدة اولم  
تخصن كما في خزانة المفتين (فعدتها اربعة اشهر وعشرة) ايام لقوله تعالى  
ويذرون ازواجنا يترضن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا (وان كانت امة  
فعدتها شهران وخمسة ايام) لان الرق متصف كما مر (وان كانت) امرأة  
الميت (حائلا فعدتها ان تضع حملها) ايضا لاطلاق قوله تعالى واولات الاجال  
اجلن ان يضعن حملهن (واذا ورثت المطلقة) بانها (في المرض) بان كان  
الطلاق قرارا من ارضها ومات وهي في العدة (فعدتها ابعد الاجلين) من  
عدة الوفاة وعدة الطلاق احتياطيا بان تترخص اربعة اشهر وعشرا من الموت  
فان لم ترضها حضا تعد بعدها ثلاث حيض حتى لو امتد طهرها تبقى  
عدتها حتى تبلغ الایس كما في الضح قال كمال الاسلام في شرحه وهذا قول  
ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف عدتها ثلاث حيض والصحيح قولهما واعنده  
المجسبي والتشي وخبرهما تصحيح قيدا للطلاق بالبائس لانه اذا كان رجيا  
فعلينا عدة الوفاة اجلا كما في الهداية (فان اعتقت الامة في عدتها من طلاق  
رجعي انتقلت عدتها) من عدة الاماء (الى عدة الحرار) لان الزوجية باقية  
(وان اعتقت وهي مبسوطة او متوفى عنها زوجها لم تستقل عدتها) لزوال  
النكاح باليُسُوْف والموت (وان كانت) المرأة (ابسة فاعتدت بالشهور ثم رأت  
الدم) على جاري عادت بها او حبلت من زوج آخر (انتقض ما مضى من  
عدتها) وفسد نكاحها (وكان عليها ان تستأنف العدة بالحيض) قال في  
الهداية ومعناه اذا رأت على العادة لان هودها يبطل الايس هو الصحيح اه  
قال في التصحيح يَحْتَرِزُ بهذا التصحيح عما فصله في زاد الفقها فقال المختار  
عندنا انها اذا رأت الدم قبل الاعتداد بالاشهر يبطل الاعتداد بالاشهر واذا  
رأت بعد الاعتداد بالاشهر لا يبطل قال بحم الائمة هذا هو الاصح والمختار  
للفقوى قال في الذخيرة وكان الصدر الشهيد حسام الدين يفتي بانها لو رأت  
الدم بعد ذلك على اى صفة رأت يكون حبيضا ولا يفتي بطلان الاعتداد  
بالاشهر بعد تمام الاعتداد بها فمضى بجواز الانكحة ام لا قال في مجموع النوازل  
هو الاصح قلت وهذا التصحيح اولى من تصحيح فخر الدين في الهداية وقد حقق  
وجهه في في قمم القدير اه (والشكوكية نكاحا خاسدا) المدخول بها (والموطوءة

تور وهي مبتوتة اى مطلقة فلا  
بائنا يقال بت الصل طلاق اسكوة  
فهي مبتوتة ولا مل بتحت للفتها  
اذا قلها عن الرجعة اه

بشبهة عدتها الحيض (ان كانت ممن تجبض والاشهر ان كانت ممن لا تجبض  
في الفرفة والموت لانها للشرف من براءة الرحم لا لقضائه حق التكاح والحيض  
هو للعرفه ولا شهر فاعلمه مسلم الحيض (واذا مات مولد ام الولد عنها او  
اعتقها) ولم تكن تحت زوج ولا معتدة (فعدتها ثلاث حيض) ان كانت  
من ذوات الحيض وثلاثة اشهر ان كانت ممن ذوات الاشهر لانها وجبت  
بالموت لا بالتكاح ووجبت وهي حرة فتكون ثلاث حيض او ما يقوم مقامها  
كافي الوطء بشبهة قيد بام الولد لان القنفذ المدبرة اذا اعتقها المولى او مات  
عنها لا عدة عليها لعلم الفراس بوقيدنا بان لا تكون متزوجة ولا معتدة  
لانها اذا كانت متزوجة او معتدة ومات مولدها لم يعتقها فلا عدة عليها  
لانها ليست فراشا (واذا مات الصغير) الذي لا ياتي منه الاحمال (عن  
امراته وبها جيل) محقق وذلك بان تضع لدون ستة اشهر من موته (فعدتها  
ان تضع جيلها) لاطلاق قوله تعالى واولات الاحمال اجلن ان يضعن  
جلهن قال في الهداية وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف عدتها  
اربعة اشهر وعشر لان الحمل ليس بثابت التسبب منه فصار كالحادث بعد  
الموت اه قال جلال الاسلام الصحيح قولهما واعتمد البرهاني والتسني وغيرهما  
فصحيح قيدنا الجبل بالمحقق لانه اذا كان محتملا بان ولدت لا كثر من ستة اشهر  
فعلينا عدة الوفاة انما كان في الصحيح (فان حدث الحمل بعد الموت فعدتها  
اربعة اشهر وعشر) لانها وجبت عند الموت كذلك فلا يتغير بعده ولا يثبت  
نسب الولد في الوجهين لان النسب الامام له فلا يتصور منه الطلوق والتكاح  
بقسام مقامه في موضع التصور هداية (واذا طلق الرجل امراته في حال  
الحيض لم تعد) المرأة (بالحيضة التي وقع فيها الطلاق) لانه انقضى بعضها  
ولا يقع الاعتماد الا بالكاملة (واذا وطئت المعتدة بشبهة) ولو من المطلق  
(فعلينا عدة اخرى) لتجدد السبب (وتدخلت العدتان فيكون ما تراه من  
الحيض) كفي تلك المدة (محسبا به منهما جميعا) لان المقصود هو التعرق عن  
فراغ الرحم وقد حصل (واذا انقضت المدة الاولى ولم تكمل) البينة  
(الثانية) علم عليها علم المدة الثانية (فاذا كان للوطئ الثاني بعد ما رأيت  
حيضة كانت الاولى من عدة الاولى والثنتان بعدها من العدتين وتجب

رابعة لقم الشانية وإن كان الوطئ قبل رؤية الحيض فلا شيء عليها إلا  
 ثلاث حيض وهي تنسوب عن بنت حيض كما في الدرر (واستبداء العدة في  
 الطلاق بعقيد الطلاق وفي الوفاة بعقيد الوفاة) لأنهما السبب في وجوبها  
 فيغير ابتدائها من وقت وجود السبب (فإن لم تقع بالطلاق والوفاة حتى  
 حضت العدة فبينا انقضت عدتها) لأن العدة هي عطى الزمان فإذا انقضت  
 البتة انقضت العدة وظل في الهناية وشأننا حقن في الطلاق أن ابتدأها  
 من وقت الأقرل لئلا تنهد المواضعة له قال في الصحيحين إن حاشي الخلق  
 وسمرقند يفتون أنه من أقر بطلاق سابق وصعد فيه الزوجة وهما من طهارة  
 الشهادة لا يستحق فيه الاستناد ويكون أشبه بالعدة من وقت الأقرار ولا يخفى  
 ولا يمكن للزوجة التصديق بها حال العلم أبو علي المستطفي ما ذكر محمد من  
 أن ابتداء العدة من وقت الطلاق محمول على ما إذا كانا منفردين من الوقت  
 الذي استند الطلاق إليه أما إذا حكمنا بحكمنا مجتمعين فالكذب في كلاهما  
 ظاهر فلا يصدقان في الاستناد أمه (والعدة في النكاح الفاسد) ابتدؤها  
 (عقيد الثفر بن) من القاضى (بشهماو) أظهرها (عزم للوطئ على ترك  
 وطئها) بأن يقول بفساد تركه وطئها أو تركها أو خليت سبيلها ونحوه  
 ومنه الطلاق أما مجرد العزم فلا عبرة به وهذا في المدخولة أما غيرها فحكمي  
 تفرق الإبدان والعلوية في النكاح الفاسد لا توجب العدة والطلاق فيه لا يخصص  
 العدة لأنه فسخ جوهري (و) يجب (على البسوة والتوفى عنها زوجها إذا  
 كانت بالغة مسلمة) ولو لامة (الأخذاء) وإن أمر هذا المطلق أو الميت بتركه  
 لأنه خفي الشرع أظهرها والتأسيس على قووات نعمة النكاح وذلك (بترك  
 الطبيب واللاينة) بحلى أو حرير (والدهن) ولو بلا طيب مستكرزيت خالص  
 (والكحل إلا من هذر) واجع للمع إذا الضرورات تبيح المحظورات (ولا  
 تخضب بالحناء ولا تلبس ثوبا مصبوغا بمصفر ولا زعفران) ولا درس لأن  
 هذه الأشياء دواعى الرغبة فيها وهي مبروعة فحجبها كيلا تصير رغبة  
 إلى الوقوع في المحرم (ولا أخذاء على كافرة) لأنها غير مخاطبة بمحرمي  
 الشرع (ولا على صغيرة) لأن الخطاب موضوع عنها هو على الأمة  
 (الأخذاء) لأنها مخاطبة بمحرم الله تعالى فيما ليس فيه إبطال الحق المول بمخلاف

فرع ومن قالت مغت عدتي بالحيض  
 قال لقول لها مع اليمين لأنه لا يعلم إلا من  
 جنتها أن معنى عليها ستون يوما  
 عند الإمام وعندنا تسعة وثلاثون  
 يوما وثلاث ساعات للاغتسال  
 وقول الإمام هو المختار في الثاني در

بطل  
 في وجوب الأحاديث

المنع عن الخروج لان فيه ابطال جفده وحق البدن مقدم لحاجته (وليس في  
 صدة النكاح الفاسد ولا في علة اتم الولد الخداد) لانه لاظهار التاعطف على  
 فوات نعمة النكاح ولم يفهم ذلك (ولا يفتي) بل يحرم (ان تخطب المخطدة)  
 اى صدة كانت (ولا با من بالشر يض) لقوله تعالى ولا جناح عليكم فيها  
 عزمتم به من خطبة النفسه الى ابن قال ولكن لا توافيهم عنى الا ان  
 تقولوا قولاً معروفاً قل عليه الصلوات والسلام السر النكاح وقال ابن عباس  
 رضى الله عنهما التبريض ان يقول انى اريد ان ازوج وحق سعيد بن جبير  
 في القول المصروف انى فيكرا غيبوا انى اريد ان يحج هدبية (ولا يجوز  
 المطلقة الرجعية والمبتونة) الحرة (المخرج من بينها لئلا ولا تجازا) لان  
 نفقتها واجبة على الزوج فلا حاجة الى الخروج من بيتها لوجه حتى لو  
 اختلفت على ان لا نفقة لها قبل تخرج نهاوا لعلها وقيل لا وهو الا منع  
 لانها هي انى اختارت اسقاط نفقتها كالمختلعة على ان لا تنكح لها لا يجوز لها  
 الخروج اختياراً فليزما ان تنكح بين الزوج معراج فبذلك بالحره لان الامة  
 تخرج في حاجة الملوك كما امر (وللتوفى عنها زوجها يخرج نهاراً ويصل الليل)  
 لانه لا نفقة لها فاضطر الى الخروج لاصلاح معاشها وبعيد ذلك الى الليل  
 حتى لو كان عندها كفالتها مساوية بالمطلقة فلا يحمل لها الخروج قبح ولا يثبت  
 في غير منزلها (لعدم الاضطرار اليه) (و) يجب (على المبتدة ان تخطب في المنزل  
 الذى يضاف اليها بالسكنى حال وقوع الفرقة) حتى لو طلقته وهى في غير  
 منزلها عادت اليه فحوا ففقد فيه (فان كان نصبتها من دأو) زوجها (البيت  
 لا يكتفيها) لقيده (واخرجتها المورثة من نصيبهم انما قلت) الى حيث شاء من  
 لان هذا لا يتقال بعد زوالها من بيتها لاعتدائها وصادا كما اذا خافت على خاضها  
 او خافت سقوط المنزل او كانت فيه باجراً ولا تجدد ما تدينه ثم ان وقعت للفرقة بمطلاق  
 بائن او ثلاث لا بد من سرقة بينهما ثم لا باس به مع المسترة لا يضر على باعراً الا  
 ان يكون فاسقاً يخاف عليها فحينئذ تخرج لانه عذر ولا تخرج علماً تنكح  
 اليه والاولى ان يخرج هو ويتركها وكان جعلاً بينهما امرأاً نفقة تقدر على  
 الحيلولة فحينئذ يهدا به (ولا يجوز ان يفسد الزوج بالمطلقة الرجعية) لموم  
 قوله تعالى ولا تخرجوهن من بيوتهن فيقول الزوج وغيره وقال زفره ذلك

مطلب  
 في التعريف بالانطاح

قوله ولا ياتك الى اى للموت عنها زوجها  
 وما المطلقه فلا يجوز التعريف له  
 اجماعاً لا فقهه لعداوة الزوج مسوا  
 لان الطلاق رجعي او بائناً لا نهائياً  
 ودر

بنا على ان السفر عنده رجعة اذ لا يسافر فيها الا وهو ينامها فلا يكون  
 اخراجا للمعدة قيد بالرجعية لان المبانة لا يجوز السفر بها اتفاقا وان ابانها  
 او طلقها في سفر وينشأ وبين مصرها اقل من ثلاثة ايام رجعت الى مصرها  
 وان كان ثلاثة ايام خربت والعود افضل الابان تكون في مصر فانها لا تخرج  
 حتى تمتد كما في الهداية (واذا اطلق الرجل امرأته طلاقا بائننا ثم تزوجها في  
 عدتها منه ( وطلقها ) ثانيا ( قبل ان يدخل ) او يخل ( بها فعليه مهر كامل  
 وعليها عدة مستقلة ) لانها مقبوضة بيده بالوطئة الاولى وبقي اثره وهو العدة  
 فاذا جدد النكاح وهي مقبوضة ثاب ذلك القبض غل القبض الواجب في  
 هذا النكاح فيكون طلاقا بعد الدخول درر وهذا عند ابى حنيفة و ابى يوسف  
 ( وقال محمد لهما نصف المهر وعليها تمام العدة الاولى ) لانه طلاق قبل المسيس  
 فلا يوجب كمال المهر ولا استيفاء العدة وكال العدة الاولى انما وجب بالطلاق  
 الاول هداية قال الا سيحيى الصحيح قولهما واختاره المحبوبي والنسفي  
 وغيرهما صحيح ( ويثبت نسب ولد المطلقة الرجعية اذا جات به ) اى الولد  
 ( لستين اول كثر ) ولو طالت المدة لاحتمال امتداد طهرها وعلوقها في العدة  
 ما لم تقر بانقضاء عدتها) والدة محتملة ( وان جاءت به لاقل من ستين بانت )  
 من زوجها بانقضاء العدة وثبت نسبه لوجود الطوق في النكاح اوفى العدة  
 ولا يصبر مر اجما لانه يحتمل العلوق قبل الطلاق ويحتمل بعده فلا يصبر  
 مر اجما بالشك هداية ( وان جات به لاكثر من ستين ثبت نسبه وكل من رجعة )  
 لان الطوق بعد الطلاق اذا لجل لا يثبت اكثر من ستين والظاهر انه منه لا تغله  
 الزمان المسلم فحمل امره على انه وطئها في العدة فيصير مر اجما ( والمبتوتة  
 يثبت نسب ولدها ) بلا دحوى ما لم تقر بانقضاء العدة كما مر ( اذا جات به لاقل  
 من ستين ) لانه يحتمل ان يكون الولد قائما وقت الطلاق فلا ينعى بزوال  
 الفراش قبل العلوق فيثبت نسبه احتياطا ( وان جاءت به لتمام ستين من يوم  
 الفرق لم يثبت نسبه ) من الزوج لانه حادث بعد الطلاق فلا يكون منه لان  
 وطئها حرام ( الا ان يدعيه ) للزوج لانه التزمه وله وجه بان وطئها بشبهة  
 في العدة قال في الهداية فان كانت المبتوتة صغيرة يجامع مثلها فجاءت  
 بولد لنسبة اشهر لم يلزمه حتى تاتي به لاقل من تسعة اشهر عند ابى حنيفة ومحمد

طلق  
 في ثبوت النسب

وقال أبو يوسف ثبت النسب منه إلى ستين لأنها معدة يحتمل أن تكون حاملا ولم تقر بانقضاء العدة فاشبهت الكثرة ولهما أن لا ينقضوا عدتها جهة متعينة وهي الأشهر وبمضيها يحكم للشرع بالانقضاء وهو بالمد لالة فوق اقرارها لأنه لا يحتمل الخلاف اهـ (ويثبت نسب ولد التوفى عنها زوجها)

ولو غير مدخول بها إذا لم تقر بانقضاء عدتها (مابين الوفاة وبين ستين) وقال زفراني جاء به بعد انقضاء عدة الوفاة لستة أشهر لا يثبت النسب لأن الشرع حكم بانقضاء عدتها بالشهور لثبوت الجهة فصارت كما إذا أقرت بالانقضاء كما بينا في الصغيرة إلا أنا نقول لا نقض عدتها جهة أخرى وهو موضع الجمل بخلاف الصغيرة لأن الأصل فيها عدم الحمل لأنها ليست بحمل قبل البلوغ هدايه (وإذا اعترفت المعتدة) مطلقا (بانقضاء عدتها) والمدة تحتمله (لم

جاءت بولد لأقل من ستة أشهر) من وقت الاقرار (ثبت نسبه) لظهور كذبها بيقين فبطل الاقرار (وإن جاءت به لستة أشهر) فأكثرت (لم يثبت نسبه) لأنه علم بالاقرار أنه حدث بعده لأنها آمنة في الأخبار وقول الأمين مقبول إلا إذا تحقق كذبه (وإذا ولدت الغنمة ولدا) ومجذذ ولادتها (لم يثبت نسبه

عند أبي حنيفة إلا) بحجة ثامة وهي (أن يشهد بولادتها رجلان أو رجل واحد) لأن له حق مقصود فلا يثبت إلا بحجة كاملة وتصور إطلاق الرجال عليه مع جوازه للضرورة كاف في احتياؤه (إلا أن يكون هناك حل ظاهر)

وهل تكني الشهادة بكونه ظاهرا في البحر بحثنا نعم (أو اعتراف من قبل الزوج) بالحبل (فيثبت النسب من غير شهادة) يعني ثامة لأنه إذا كان هناك حل ظاهر وانكر الزوج الولادة فلا بد أن تشهد بولادتها القاطنة لجواز أن تكون ولدت

ولدا ميتا وأرادت الزامه ولد غيره جوهرية (وقال يثبت في الجميع بشهادة امرأة واحدة) لأن الفراش قائم بقيام العدة وهو ملازم للنسب والحاجة إلى تعيين الولد فيتمين بشهادتها كما في حال قيام النكاح هدايه قال في الصحيح واعتمد

قول الامام المحبوبي والنسفي وصدر الشريعة (وإذا تزوج) الرجل (امرأة) فجاءت بولد لأقل من ستة أشهر منذ يوم تزوجها لم يثبت نسبه) لتحقيق

سبق الطوق على النكاح (وإن جاءت به لستة أشهر فصاعدا يثبت نسبه) ان اعترف به الزوج أو سكت (لأن الفراش قائم والمدة ثامة) وإن جحد الزوج

الحمل  
في ثبوت الولادة



(الولادة يثبت) نفقة (بشهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة) لان الفسبب  
ثابت بالفراسخ والخاصة الى تعيين الولد وهو يتعين بشهادة المرأة كما مر (واكثر  
مئة الحمل شتان) لقول عائشة رضي الله عنها الولد لا يبق في البطن اكثر من  
ستين ولو بقل حنول والظاهر انها قالت بما اذا العقل لا يستدعي اليه هداية  
(واقله ستة أشهر) لقوله تعالى وحده وفضله ثلاثون شهرا ثم قال وفضله  
في عامين فبي الحمل ستة أشهر (واذا طلق الذمي الذمية) او مات عنها  
(فلا حدة عليها) عنه ابن حنيفة اذا كان ذلك في دينهم لانها انما تجب لحق  
الله تعالى وحق الزوج وهي تجوز مخالطة بمخوف لله تعالى كما اصابه والصوم  
والزوج قد فسق فله الصدم اعتقاده حنينها كما في الجوهري قال جال  
الاسلام في شمره وقال ابو يوسف ومحمد عليها العدة والصحيح قولها  
واعتده المحبوبي والنسفي ونحوهما تصحيح (وان تزوجت المختل من الزنا  
جاز النكاح) لان ما للزنا لا حرة له (و) لكن (لا يطأها حتى توضع  
جلها) لئلا يسيئ طوقه زوج غيره لانه يكون هو الزاني قال الاشعري  
وهذا قول ابن حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يجوز والصحيح قوله ومشي  
عليه الامية المحبوبي والنسفي والوصلى ومعهو الشريعة تصحيح في كتاب  
النفقات كما جمع نفقة وهي انفقها بنفسه الانسان على عياله وشرا كما قال  
في علم سائق الامام محمد بن النفقة فقال هي الطعام والكسوة والسكنى  
ونحوه باسباف ثلاثة زوجة وقراءة وحك ولما كانت الزوجة اصل النسب  
والمنصب الطوي من الله بدأ بالزوجة فقال (النفقة واجبة للزوجة على  
زوجها) ولو صغيرا او فقيرا (مسئلة مسكيات) الزوجة (او كافترة) فقيرة  
او غنية موطنة او لا ولو نكحتا لو تزنا هو بمقوته او كبتة لا توطأ او صغيرة  
تطيق الوطأ او تصلح للخدمة او لا مسكيات (اذا حملت نفسها) للزوج (في  
مقر لها) قال في التصحيح هينده رويها عن ابن يوسف وظاهر الرواية ما في  
اليسوط والمجسط من انها يجب له قبل الدخول والتحول اذا لم تنقع عن  
القام حدها (فعلية نفقتها) اي العرفية وهي الاكل والمشروب (وكسوتها  
وسكنائها) ولعل فقيرة النفقة بالعرفية لان النفقة الشرعية تشمل الكل  
كل من (يعجز ذلك بخالهما) اي الزوجين (اجبا موسرا كان الزوج لموسرا)

قال في الهداية وهذا اختيار المحقق وعليه التصريح به وهذا بخلاف ظاهر  
 الرواية وظاهر الرواية وهو اختيار الكرخي بمسرح حال الزوج وفي شرح  
 الاشعري الصحيح ما ذكره المحقق وفي الجواهر والقوى على قول المحققين  
 وفي شرح الزاهد وعليه القوي وعليه مثنى المحققين والفقهي كما في  
 الصحيح وحاصله انه ان كان مؤمرا من نجب لنفسه الصهار وان كان مؤمرا من  
 فققة الاصل وان كان مؤمرا من فققة الظاهر الرواية بمسرح حال الزوج وعلى  
 ما اختاره صاحب الهداية فبين الخالفين الا انه اذا كان هو العسر يطالب  
 بقدر وسعة والباقي دين عليه الى البصرة كما في الدور (فان تمتعت) الزوجة  
(من نسيم تقسيم) ولو بعد الدخول بها (حتى يسطيع مهرها) المجل (فلها  
النفقة) لانه منع بحق فكل فوت الاحتباس بمعنى من قبله فيجعل كالاختصاص  
 هداية قيدنا بالجل لانه اذا كان موجلا ولو كله لو يمتنع واستوفيت الجاه  
 ليس لها ان تمنع نفسها عندهما خلافا للثاني وكذا لو ابطته بعد العقد كما في  
 الجوهرة (وان تشرت) اي خرجت من بيته بلا اذنه بغير حق ولو بعد سفره  
 (فلا نفقة لها حتى تعود الى منزلها) لان فوت الاحتباس منها واذا طردت  
 جاء الاحتباس فوجب النفقة بخلاف ما اذا امتنع من التمكن في بيت الزوج  
 لان الاحتباس قائم والزوج يقدر على الوطى كرها هداية واذا كان الزوج  
 معها في بيتها فتمت من الدخول عليها كانت تامة الا ان نسيمها بالدخول  
 عنه كما في الجوهرة (وان كانت) الزوجة (صغيرة لا يستنج بها) ولو للخدمة  
او الاستئناس كما مر (فلا نفقة لهما وان ملت اليه) لان النفقة مقابلة  
باحتمسها له والاحتباس له بكونها متصلة بها قيد بالنفقة لان النفقة يجب  
بمجرد العقد وان كانت لا يستنج بها كما في الجوهرة (وان كلف الزوج موطئا)  
بحيث (لا يقدر على الوطى والمرأة كبيرة) بحيث يستنج بها (فلها النفقة  
من ماله) لان التسليم محقق منها وانما الجز من قبله فصار كالحيوب والنفقة  
قيد بالكيفية لانه لو كانت صغيرة ايضا لم تجب لها النفقة لان المنع معي جاء  
من قبلها فغلب ما في البلب ان يجعل المنع من قبله كالاخووم ما بلغ من قبلها  
ثام ومع قبله من قبلها لا تسحق النفقة كما في الدور عن النسيابة (واذا  
طلق الرجل امرأته فلها) عليه (النفقة والسكنى في) مدة (هدتها رجعا

كان) للطلاق (ولو بانها) اما الرجعي فلان النكاح بعد قائم لا سيما عندنا  
 فانه يحمل له الوطى واما البئن فلان النفقة جزء من الاجتناس كما مر والاجتناس قائم في حق  
 حكم مقصود بالنكاح وهو الولد اذ القعدة واجبة لصيانة الولد فوجب النفقة  
 ولها حكما كان لها السكنى بالاجتماع كما في الهداية (ولا نفقة للمتوفى عنها  
 زوجها) لانها المحب في حاله شيئا فشيئا ولا مال له بعد الموت ولا يمكن ايجابها  
 على الورثة كما في الدرر (وكل فرقة تنامت من قبل المرأة بمصيبة) كالردة  
 وقبيل ابن الزوج (فلا نفقة لها) لانها صارت حابسة نفسها بغير حق  
 فصارت كأنها تاتزرها قيد بالمصيبة لانها اذا كانت بسبب مباح كما اذا اختارت  
 نفسها للاعراك او للعتق او لخدم الكفالة فلها النفقة كما في الجوهرة (وان  
 طلقها) الزوج ولو غلانا (ثم ارتدت سقطت نفقتها وان مكنت ابن زوجها من  
 نفسها ان كان) فالثن (بعد الطلاق قلها للنفقة) لان الفرقة ثبتت بالطلاق  
 ولا يحمل فيها الردة والتمكين الا ان المرتدة نجس حتى تنوب ولا نفقة للصبيوة  
 والممكنة لا نجس قلها النفقة كما في الدرر (وان كان قبل الطلاق فلا نفقة  
 لها) لثبوت الفرقة بالتمكين (واذا حبست المرأة في دين او غصبها  
 رجل فسكرها فذهب بها او حبسها) ولو (مع محرم فلا نفقة لها) لغوات  
 الاجتناس الا ان تكون مع الزوج فوجب لها نفقة الحاضر وعن ابي يوسف  
 ان المصنوعة والحاجة مع المحرم لهما النفقة قال في التجميع والمعتد الاول  
 ومشي عليه المجهور والنسبي وغيرهما (فان مرضت) الزوجة (في منزل  
 الزوج قلها للنفقة) استحصانا لان الاجتناس قائم فانه يئس بها ويعسها  
 ويحفظ البيت والمال انما هو لمرض فاشبه الحيف وعن ابي يوسف اذا  
 سلبت نفقتها لم مرضت قلها للنفقة لتحقيق التسليم وان مرضت ثم سلبت  
 لا نجب لان التسليم لم يصح وهو حسن وفي كلام المص ما يشير اليه حيث  
 قال وان مرضت في منزل الزوج احترازاً عما اذا مرضت في بيت ابها كما في  
 الجوهرة (وتفرض على الزوج نفقة خاضعاً لانا كان) للزوج (موسراً) وهي  
 حرة كما في الجوهرة قال في الهداية وقوله في الكتاب اذا كان موسراً إشارة  
 الى انه لا تجب نفقة الخادم عند لصاره وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة  
 وهو الاصح خلافاً لما قاله محمد لان الواجب على العسر ادى الكفاية وهي

قد تكتفى بخدمة نفسها وفي قاضي خان فإن لم يكن لها خادم لا تستحق نفقة الخادم في ظاهر الرواية موسرا كان الزوج أو معسرا ثم قال والصحيح أن الزوج لا يملك اخراج خادم المرأة (ولا تفرض) النفقة (لا أكثر من خادم واحد) قال في الهداية وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف تفرض لخادمين قال الأسدي والصحيح قولهما ومشي عليه المحوي والنسفي صحيح (وعليه) أي على الزوج (أن يسكنها في دار مفردة) بحسب حالهما كالأطعام والكسوة (ليس فيها أحد من أهله) سوى طفله الذي لا يضم الجماع وامته وولد كما في الدرر (إلا إن تضاف المرأة ذلك) رضاها بانتقاص حقها (وإن كان له ولد من غيرها) بحيث يضم الجماع (فليس له أن يسكنه معها) لأن السكنى واجبة لها فليس له أن يشرك غيرها لأنها تضرب به فانها لا تأمن على متاعها وينضمها من العاشرة مع زوجها (وللزوج أن يجمع والديها وولدها من غير وأهلها) أي محارمها (الدخول عليها) لأن المنزل ملكهم فله حق المنع من دخوله (ولا ينضم من النظر إليها وكلامها أي وقت اختاروا) لما فيه من قطيعة الرحم وليس له في ذلك ضرر وقيل لا ينضم من الدخول والكلام وإنما ينضم من القرار وقيل لا ينضمها من الخروج اليها ولا ينضمها من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرها من المحارم التقدير سنة وهو الصحيح كما في الهداية (ومن اعتبر نفقة امرأته لم يفرق بينهما) بل يفرض القاضي لها النفقة (ويقال لها استديني عليه) لأن في التفريق إبطال الحق من كل وجه وفي الاستدانة تأخير حقها مع إبقاء حقه فكان أولى لكونه أقل ضررا قال في الهداية وفائدة الأمر بالاستدانة مع الفرض أن يمكنها إمالة الغريم على الزوج فاما إذا كانت الاستدانة بغير امر القاضي كانت المطالبة عليها بدون الزوج اهـ (وإذا غاب الرجل وله مال في يده رجل) أو عنده وهو (يعترف به) أي بما في يده أو عنده من المال (وبالزوجة) وكذا إذا علم القاضي ذلك هداية (فرض القاضي في ذلك المال نفقة زوجة الغائب وولده) يضم فيكون جمع ولد كما سيد جمع اسيد (الصغار والديه) إذا كان المال من جنس حقهم أي ذراهم أو دنانير أو طعام أو كسوة من جنس حقهم بخلاف ما إذا كان من خلاف جنسه لأنه يحتاج إلى البيع ولا يساع مال

الغائب بالاتفاق درر (ويأخذ حضاها) القاضي (كفيلها) أي النفقة ويحلفها  
 بالله ما أعطاهما النفقة نظرا للغائب لأنها ربما استوفت النفقة أو طلقها  
 الزوج وانقضت عدتها وكذا كل أخذ نفقة (ولا يقضى بنفقة في مال الغائب  
 إلا لهؤلاء) لأن نفقة هؤلاء واجبة قبل قضاء القاضي ولهذا كان لهم أخذها  
 بأنفسهم فكان قضاء القاضي إمانة لهم أما خبرهم من المحارم إنما يجب نفقتهم  
 بالقضاء والقضاء على الغائب لا يجوز قال في النهاية ولو لم يعلم القاضي بذلك  
 ولم يكن مقر به فقامت البينة على الزوجية أو لم يخلف مالا فقامت البينة  
 لفرض القاضي نفقتها على الغائب وبإمرها بالاستدانة لا يقضى القاضي  
 بذلك لأن في ذلك قضاء على الغائب وقال زفر يقضى لأن فيه نظرا لها  
 ولا ضرر فيه على الغائب إلى أن قال وعمل القضاة اليوم على هذا اه قال في  
 الدر عازية إلى البحر وهذه من الست التي يفتى بها بقول زفر وعليه فلو غاب  
 وله زوجة وصغار تقبل بيتها على النكاح ان لم يكن حالها به ثم يفرض لهم  
 وبإمرها بالاتفاق أو الاستدانة لترجع اه (وإذا قضى القاضي لها بنفقة  
 الأصهار ثم ابتسر) الزوج (فخاصته ثم) القاضي (لها نفقة الموصر) لأن  
 النفقة تختلف باختلاف البسار والأصهار فإذا تبدل حالها المطالبة بنظام  
 حضاها (وإذا مضت مدة لم ينفق الزوج) فيها (عليها فطالبته) الزوجة  
 (بذلك فلا شيء لها) لأن النفقة فيها معنى الصلة فلا يستحكم الوجوب  
 وتعتبر ديناً (إلا) بالقضاء وهو (أن يكون القاضي فرض لها النفقة) عليه  
 (أو) الرضا بأن تكون الزوجة قد (صالح الزوج على مقدارها) فرض  
 لها على نفسه قدرا معلوما ولم ينفق عليها حتى مضت مدة (فيقضى لها  
 بنفقة ما مضى) لأن فرضه على نفسه أكد من فرض القاضي لأن ولايته على  
 نفسه أقوى من ولاية الغير عليه وإذا ضارت النفقة ديناً عليه لم تسقط  
 بطول الزمان إلا إذا مات أحدهما أو وقعت الفرقة كما صرح به الصنف بقوله  
 (وإذا مات الزوج) أو الزوجة (بعد ما قضى عليه بالنفقة ومضت شهور) لم  
 ينفق عليها (سقطت النفقة) المتجمدة عليه لما مر أن فيها معنى الصلة  
 والصلوات تسقط بالوفاة قبل القبض (وإن أسلفها) الزوج (نفقة) جميع  
 (الستة ثم مات) هو أو هي (لم يسترجع) بالبلاء للمجهول (منها) أي النفقة

المسلفة شيء لانها صلة وقد اتصل بها القبض ولا رجوع في الصلابة بعد  
 الموت لانتهاء حكمها كما في الهبة هداية وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف  
 (وقال محمد بحسب لها نفقة ما مضى وما بقى) يسترد (للزوج) قال في زاد  
 الفقها والنخبة الصحيح قولهما وفي فتح القدير والفتوى على قولهما واعتمد  
 المحبوبي والنسفي وغيرهما الصحيح (واذا تزوج البعد حرة) باذن مولاه  
 (ففقتها) الفروضة (دين عليه) للزومها بعقد باشره باذن المولى فيظهر  
 في حقه كسائر الديون (بياع فيها) اذا لم يفده المولى ذخيره وهكذا مرة  
 بعد اخرى اذا تجدد عليه نفقة اخرى بعد ما اشتراه من علم به او لم يعلم ثم  
 علم فرضي واعما قيدت بالفروضة لانها بدون فرض تسقط بالضيق كنفقة  
 زوجة الحر كما في النهر قال في الفتح وينبغي ان لا يصح فرضها براضيتها  
 طهر البعد عن التصرف ولا تهاد بقصد الزيادة لاضرار المولى اهـ (واذا  
 تزوج الرجل امه) فته او مدبرة او ام ولد (فبواها) اي خلاها (مولاهما  
 معه) اي مع الزوج (منزلا) اي في منزل الزوج بان يشهتا الى منزل الزوج  
 وترك استئجارها (فعله) اي الزوج (النفقة) لتخصي الاحتباس (وان  
 لم يواها) مولاهما منزل الزوج او لم يترك استئجارها (فلا نفقة لها) عليه  
 لعدم الاحتباس قال في الهداية ولو استخدمها بعد التوثيق سقطت النفقة  
 لانه فان الاحتباس ولو خدمته احيانا من غير ان يستخدمها لا تسقط  
 النفقة لانه لم يستخدمها ليكون استرداداه (ونفقة الاولاد الصغار)  
 الفقراء الاحرار (على الاب لا يشاركه فيها احد) موسرا كان الاب  
 او مسرا غيراته اذا كان مسرا والام موسرة تومر الام بالانفاق ويكون  
 دينها على الاب كما في الجوهره قيدنا بالفقراء الاحرار لان نفقة الاغنياء في  
 مالهم والارقاء على مالهم (كما) انه (لا يشاركه) اي الاب (في نفقة الزوجة  
 احد) ما لم يكن مسرا فيلحق بالميت فيجب على غيره بلا رجوع عليه على  
 الصحيح من المذهب الا لام موسرة محي قال وعليه فلا بد من اصلاح المتن اهـ  
 قال شيخنا لان قول المتن ان الاب لا يشاركه في نفقة ولده احد يقتضي انه  
 لو كان مسرا وامر غيره بالانفاق يرجع سواء كان اما اوجد او غيرها اذ لو  
 لم يرجع عليه لحصلت المشاركة واجاب المقدسي بحمل ما في المتن على حالة

النساراه (فان كان الصغير رضيعا فليس على امه ان ترضعه) قضاء لان  
ارضاعه يجرى مجرى النفقة ونفقة هلى الاب كما مر ولكن تومر به ديانة لانه  
من باب الاستخدام ككنس الميت والطبخ والخبر فانه تومر بذلك ديانة ولا  
يجبرها القاضي عليها لان المستحق عليها بعد النكاح تسليم النفس للاستمتاع  
لا غير ثم هذا حيث لم تتبين فان تبين ذلك بان كان لا ياخذ ثدى غيرها فانها  
تجبر على ارضاعه صيانة له عن الهلاك جوهره (ويستأجر له الاب من  
ترضعه عندها) لان الحضانة لها (فان استأجرها) اى استأجر الاب ام  
الصغير (وهى زوجته او معتدته) من طلاق رجعى (لترضع ولدها لم يجز) ذلك  
الاستحجار لان الارضاع مستحق عليها ديانة الا انها عذرت لاحتمال عجزها  
فاذا اقدمت عليه بالاجر ظهرت قدرتها فكان الفعل واجبا عليها فلا يجوز  
اخذ الاجرة عليه هداية قيد بولدها لانه لو استأجرها لارضاع ولده من  
غيرها جاز لانه غير مستحق عليها وقيدنا المعتد بالرجعى لان المعتد من البائن  
فيها رويان والصحيفة منهما انه يجوز لان النكاح قد زال فهي كالاجنبية كما  
في الجوهره (وان انقضت عدتها فاستأجرها على ارضاعه) اى الولد (جاز)  
لان النكاح قد زال بالكلية وصارت كالاجنبية (وان قال الاب لا استأجرها)  
اى الام (وجاء بقيرها) لترضعه عندها (فرضيت الام بمثل اجرة) تلك  
الاجنبية كانت الام احق به (لانهما اشفق فكان نظرا للصبي في الدفع اليها  
هداية (فان التمس زيادة) عن الاجنبية ولو بدون اجر المثل او متبرعة زبلى  
(لم يجبر الزوج عليها) دفعا للضرر عنه وآليه الاشارة في قوله تعالى لانصار  
والدة بولدها ولا مولود له بولده اى بالزانه اكثر من اجرة الاجنبية هداية  
قيد باجرة الارضاع لان الحضانة تبقى للام فترضعه الاجنبية عندها كما صرح  
به في البدائع ولا تكون الاجنبية المتبرعة بالحضانة اولى منها اذا طلبت باجر  
المثل نعم لو تبرعت الهمة بحضانه من غير ان تمنع الام عنه والاب معسرا للصحيح  
ان يقال للام اما ان تمسكه بلا اجر او تدفعه اليها طال شفتها وبه ظهر الفرق  
بين الحضانة والارضاع وهو ان انتقال الارضاع الى غير الام لا يتوقف  
على طلب الام اكثر من اجر المثل ولا باعسار الاب ولا يكون المتبرعة عنه او  
نحوها من الاقارب اه (ونفقة الصغير واجبة على ابيه وان خالفه في دينه)

لاطلاق قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن ولأثمه جزؤه في معنى نفسه  
 هداية (كما يجب نفقة الزوجة على الزوج وان خالفته في دينه) لان نفقتها  
 بمقابله الاحتباس الثابت بالمعد وقد صح العقد بين المسلم والكافرة فوجبت  
 النفقة (واذا وقعت الفرقة بين الزوجين فالام) ولو كناية (احق بالولد) لما  
 مر انها اشفق عليه واعرف بتربيته (فان لم تكن ام فام الام) وان بعدت  
 (اولى من ام الاب) لان هذه الولاية تستفاد من قبل الامهات (فان لم تكن)  
 ام الام (فام الاب) وان بعدت ايضا (اولى من الاخوات) مطلقا لانها  
 اكثر شفقة منهن لان قرابتها قرابة ولاد (فان لم تكن جدة) مطلقا (فالاخوات)  
 مطلقا (اولى من العمات والخالات) مطلقا لانهن اقرب لهن اولاد الابوين  
 ولهذا قدمن في البراث (وتقدم الاخت من الاب والام) لانها ذات قرابتين  
 (ثم الاخت من الام) لان الحق من قبلها (ثم الاخت من الاب) ثم بنات  
 الاخت لابوين ثم لام (ثم الخالات اولى من العمات) ومن بنات الاخت لاب  
 زوجتها قرابة الام و (يزالن كما يزالن الاخوات) فترجح ذات القرابتين  
 ثم قرابة الام ثم بنت الاخت لاب قال في الحاشية اختلفت الرواية في بنت  
 الاخت لاب مع الخالة والصحيح ان الخالة اولاه (ثم العمات) ويزالن كذلك  
 ثم خالة الام كذلك ثم خالة الاب كذلك ثم عمة الام كذلك ثم عمة الاب كذلك  
 بهذا الترتيب (وكل من تزوجت من هؤلاء) المذكورات باجنبي من الصغير  
 (سقط حقها) من الحضنة لان الاجنبي يعطيه نذرا وينظر اليه شذرا فلا  
 نظري ذلك للصغير بخلاف ما اذا كان الزوج ذارحم محرم من الصغير كما  
 صرح بذلك بقوله (الا الجدة اذا كان زوجها الجد) اي فلا يسقط حقها لانه  
 قام مقام ابيه فينظر اليه وكذلك كل زوج هو ذورحم محرم منه لقيام الشفقة  
 نظرا الى القرابة القريبة هداية وتعود الحضنة بالفرقة لزوال المنع والقول  
 لها في نفي الزوج وكذا في تطليقه ان اجمته لان عينته كما في الدر (فان لم  
 تكن للصبي امرأة من اهله) تستحق الحضنة (فاختصم فيه الرجال فالولاهم  
 به) (اقر بهم تعصيفا) لان الولاية للاقرب وقد عرف الترتيب في موضعه  
 غير ان الصغيرة لا تدفع الى عصبة غير محرم كولى العاقلة وابن العم تحرزا عن  
 الفتنة هداية ثم اذا لم يكن عصبة فلذوى الارحام فان استووا فالصغير



ثم اوردتهم ثم اكبرهم ولا حق لولد عم وعمه وخال وخالة لعدم المحرمية كما في  
 الدر (والام والجدة احق بالفلان حتى) يستغنى بان (ياكل وحده ويشرب  
 وحده ويلبس وحده ويستبي وحده) لان تمام الاستغناء بالقدر على  
 الاستغناء قال في الهداية ووجهه انه اذا احتفى يحتاج الى التأديب والتخلق  
 باداب الرجال واخلاصهم والاب اقدر على التأديب والتثقيف والمخفاف  
 قدر الاستغناء بسبع سنين اعتبارا لمغالبة (و) هما احق (بالجارية حتى  
 تحيض) اى تبلغ لان بعد الاستغناء يحتاج الى معرفة آداب النساء والمرأة على  
 ذلك اقدر وبعد البلوغ يحتاج الى التحصين والحفظ والاب فيه اقوى واهدى  
 هدايه (ومن سوى الام والجدة) ممن لها الحضانة (احق بالجارية حتى تبلغ  
 حداً تستحي) وقد يتسع وبه يفتى كما في الدر وفي التثريب وعن محمد ان الحكم  
 في الام والجدة كذلك وبه يفتى اه وفي المنع قال مولانا صاحب البحر  
 والحاصل ان الفتوى على خلاف ظاهر الرواية فقد صرح في التحنيس بان  
 ظاهر الرواية انها احق بها حتى تحيض واختلف في حد الشهوة فقدره ابو الليث  
 بسبع سنين وعليه الفتوى كذا في تبين الكنزاه (والامة اذا اعتقها مولاه وام  
 الولد اذا اعتقت في) ثبوت حتى حضانة (الولد كالحرة) لانها حران او ان  
 ثبوت الحق (وليس للامة وام الولد قبل الفسخ حق في الولد) لعجزهما عن  
 الحضانة بالاستقلال بخدمة المولى (والذمية احق بولدها المسلم) سواء كان ذكراً  
 اوائى (عالم بفعل الايمان ويخاف ان يالف الكفر) للنظر قبل ذلك واحتمال  
 الضمير بعده هدايه (واذا ارادت المطلقة ان تخرج بولدها من مصر) الى  
 مصر آخر ويشترط تساوت بحيث لا يمكنه ان يبصر ولده ثم يرجع في نهارة  
 (فليس لها ذلك) لما فيه من الاضرار بالاب لعجزه عن مطالعة ولده (الا ان  
 تخرجها الى وطنها وقد كان الزوج تزوجها) اى عقد عليها (فيه) اى وطنها  
 ولو قريية في الاصح كما في الدر لانه السترم ذلك عادة لان من تزوج في بلد  
 يقصد المقام به غالباً قال في الهداية واذا ارادت الخروج الى مصر غير وطنها  
 وقد كان الزوج فيه اشار في الكتاب الى انه ليس لها ذلك وذكر في الجامع  
 الصغير ان لها ذلك وجه الاول ان الزوج في دار القرية ليس التزاماً للمكث  
 فيه عرفاً وهذا اصح فالحاصل انه لا بد من الامرين جميعاً الوطن ووجود

النكاح

طلب  
 في حكم الخروج بالزوجة  
 خارج البلدة

النكاح وهذا كله اذا كان بين المصرين تفاوت أما اذا تقارب بحيث يمكن  
لوالد ان يطالع ولده ويبعث في بيته فلا بأس وكذا الجواب في القرينين ولو  
انتقلت من قرية المصر الى مصر فلا بأس به لأن فيه نظرا للصغير حيث  
يتخلق باخلاق اهل المصر وليس فيه ضرر بالآب وفي عكسه ضرر بالصغير  
لتعلقه باخلاق اهل السواد فليس لها ذلك (و) يجب (على الرجل)  
الموسر يسار الفطرة (ان يتفق على ابويه واجداده وجدانه) سواء كانوا  
من قبل الآب او الام (اذا كانوا قراء) ولو قارين على الكسب والقول  
لمنكر اليسار والينة لمدمية كما في الدروفي الخلاصة المختار ان الكسوب يدخل  
ابويه في نفقته اه وعليه القوي (وان خالفوه في دينه) اما الابوان فلقوله  
تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفا زلت في الابوين الكافرين وليس من  
المعروف ان يعيش في نعم الله تعالى ويتركهما يموتان جوعا وأما الأجداد  
والجدات فلانهم من الابله والامهات ولهذا يقوم الجد مقام الاب عند عدمه  
هدايه (ولا تجب النفقة مع اختلاف الدين الا للزوجة والابوين والأجداد  
والجدات والولد وولد الولد) لما مر ان نفقة الزوجة بمقابلة الاحتباس وأما  
غيرها فثبوت الجزئية وجزء المرافي معنى نفسه فكما لا تمنع نفقة نفسه بكفر  
لا تمنع نفقة جزئه الا انهم اذا كانوا حريين لا تجب نفقتهم على المسلم ولو  
مستأمنين لنهيينا عن بر من يقتلنا في الدين كما في الهداية (ولا يشارك الولد  
في نفقة ابويه احد) لان لهما تأويلا في مال الولد بالنص ولانه اقرب الناس  
اليهما بحر وهي على الذكور والانث بالسوية في ظاهر الرواية وهو الصحيح  
لان المعنى يشملهما هدايه قال في الصحيح وهو الظاهر الروايتين عن ابي حنيفة  
وبه اخذ الفقيه ابو الليث وبه يفتي وأحترز به عن رواية الحسن عن ابي حنيفة  
انها بين الذكور والانث اثلاثا (و) (والنفقة) تجب (لكل ذي رحم محرم)  
منه (اذا كان مصفيا فقيرا او كانت امرأة) ولو (بالقة) اذا كانت (فقيرة او كان)  
ذو الرحم (ذكرا زنا او اعمى) وكان (قصورا) لان الصلة في القرابة القريبة  
واجبة دون البعيدة والفصل ان يكون ذا رحم محرم وقد قال الله تعالى وعلى  
الوارث مثل ذلك وفي قراءة ابن مسعود وعلى الوارث ذي الرحم المحرم مثل  
ذلك ثم لا بد من الحاجة والصفر والانث والامانة والتمني امان الحاجة لتحقق

العز فان القادر على الكسب غني بكسبه بخلاف الابوين لانه يلحقهما تعب الكسب والولد مأثور يدفع الضرر عنهما فتجب نفقتهما مع قدرتهما على الكسب هدايه قيد بالمحرم لان الرحم غير المحرم لا تجب نفقته كان الم وان كان وارثا ولا بد ان تكون الحرمة بمجهة القرابة ولذا قيدنا الحرمة بقولنا منه اي الرحم فلو كان قريبا محرما من غير جهة الرحم كان الم اذا كان اخا من الرضاع فانه لا نفقة له كما في البحر عن شرح الطحاوي (ويجب ذلك) عليهم (على قدر الميراث) لان التنصيص على الوارث فنيه على اعتبار المقدار ولان الغرم بالنعم هدايه (ويجب نفقة الابنة البالغة والابن الزني) والاخي اذا كانوا

فقراء (على ايويه اثلاثا) على قدر ميراثهما (على الاب الثلثان وعلى الام الثلث) لان الميراث لهما على هذا قال في الهداية وهذا الذي ذكره رواية الخصاص والحسين وفي ظاهر الرواية كل النفقة على الاب قال المحبوبي وبه يفتي ومشي عليه صدر الشريعة والتسني تصحيح واعلم ان مسائل هذا الباب مما تحجب فيه اولو الالباب وقد اقمتم شيئا له ضابطا لم يسبق اليه ولم يحم احد قبله عليه مأخوذ من كلامهم نصريحا او ثلويحا جامع لفروعهم جمعا صحيحا بحيث لا يخرج عنه شاذة ولا يفادر منها فائدة وحاصله انه لا يخلو اما ان يكون الوجود من قرابة الولاد واحدا او اكثر والاول ظاهر وهو انه تجب النفقة عليه والثاني اما ان يكونوا فروعا فقط او فروعا وحواشي او فروعا واصولا او فروعا واصولا وحواشي او اصولا فقط او اصولا وحواشي فهذه ستة اقسام ويبقى قسم سابع يتمه الاقسام المغلقة وهو الحواشي فقط نذكره تيمنا للاقسام وان لم يكن من قرابة الولاد القسم الاول والثاني الفروع فقط والفروع مع الحواشي والمعتبر فيهم القرب والجزئية دون الميراث في ولدين مسلم ولواحد من نصرايين او اشعي عليهم سوية وفي بنت وابن ابن على البنت فقط وفي بنت واخت شقيقة على البنت فقط وفي ابن نصراي واخ مسلم على الابن فقط وفي ولد بنت واخ شقيق على ولد البنت لترجيها بالجزئية مع التساوي في القرب لاداء كل منهما بواسطة القسم الثالث والرابع الفروع مع اصول والفروع مع الاصول والحواشي والمعتبر فيهم الاقرب جزئية فان لم يوجد فالزيج فان لم يوجد فالارث في اب وابن على الابن لترجيحه بالبنت ومالك لا يبيك وكذا الام مع الابن وفي جد وابن

ظلم  
وضابط يعلم منه حكم  
النفقات

ابن على قدر الميراث اسداسا للتساوى وعدم المرجح والحواشي تسقط بالفروع  
لترجيهم بالقرب والجزئية فكانه لم يوجد سوى الفروع والاصول القسم  
الخامس الاصول فقط فان كان فيهم اب فعليه فقط والا فاما ان يكون البعض  
وارثا والبعض غير وارث او كلهم وارثين ففي الاول يعتبر الاقرب جزئية فان  
تساوا في القرب ترجح الوارث ففي جد لام وجد لاب على الجد لاب فقط  
لترجيده بالارث وفي الثاني اعني لو كان الكل وارثين فكلارث ففي ام وجد لاب  
عليهما اثلاثا في ظاهر الرواية خاتبة القسم السادس الاصول مع الحواشي فان  
كان احد الصنفين غير وارث اعتبر الاصول وحدهم فيقدم الاصل وان كان  
غير الوارث ففي جد لام وعم على الجد وان كان كل منهما وارثا اعتبر الارث  
ففي ام واخ عصبي على الام الثلث وعلى الاخ الثلثان واذا تعدد الاصول في  
هذا القسم بنوحيه يعتبر فيهم ما اعتبر في القسم الخامس القسم السابع الحواشي  
فقط والمعتبر فيهم الارث بعد كونه ذارحم محرم وتماه في رسالته في النفقات  
( ولائحب نفقتهم ) اي ذوى الارحام ( مع اختلاف الدين ) لبطان اهلية  
الارث ( ولائحب ) النفقة ( على الفقير ) لانها نجب صلة وهو يستحقها على  
غيره فكيف تستحق عليه بخلاف نفقة الزوجة وولده الصغير لانه القرمها  
بالاقدام على العند اذ المقاصد لا تنظم دونها ولا يعمل في مثلها الاصرار  
هداية قال في مختارات التوازل حد اليسار هنا مقدر بالانصاب الذي نجب به  
صدقة الفطر وعن محمد ما يفضل عن نفسه ونفقة عياله شهرا والقوى على  
الاول وهكذا في الهداية وفي الصغرى انه الصحيح وبه يفتى وعليه مشي المحبوي  
اه صحيح ( واذا كان للابن الغائب مال ) عند مودع او مضارب او مدبون  
كأمر ( قضى ) بالبناء للمجهول ( بنفقة ابويه ) وولده الصغير وزوجه كما مر  
قريبا وبينا وجهه ( واذا باع ابوه امتاعه في نفقته جاز عند ابى حنيفة ) استحصانا  
( وان باع العقار لم يحزن ) والقياس ان لا يجوز بيع له شئ وهو قولهما لانه لا ولاية  
له لا نقطاعها بالبلوغ ولهذا لا يملك حال حضرته ولا يملك البيع في دين له سوى  
النفقة ولا بى حنيفة ان للاب ولاية الحفظ في مال الغائب وبيع المنقول من  
باب الحفظ ولا كذلك العقار لانها محصنة بنفسها قيد بالآب لان الام وسائر  
الاقارب ليس لهم بيع شئ اتفاقا لانهم لا ولاية لهم اصلا في التصرف حالة

الصغر ولا في الحفظ بعد الكبر كافي الهداية (وان كان للابن القائب مال في يد ابيه فانفق منه) على انفسهما (لم يضمن) ما انفقاه لانهما استوفيا حقهما لان نفقتهما واجبة قبل القضاء على مامر وقد اخذا جنس الحق هداية (وان كان له) اي للابن (مال في يد اجني فانفق) اي الاجني (عليهما) اي الابوين (بغير اذن القاضي ضمن) لانه تصرف في مال الصغير بغير ولايه لانه نائب في الحفظ لا غير بخلاف ما اذا امر القاضي لان امره ملزم لعموم ولايته واذا ضمن لا يرجع على القابض لانه ملكه بالضمن فظهر انه كان متبرعا فيه هداية (واذا قضى القاضي للولد والوالدين وذوي الارحام بالتفقة خفضت مدة) وطلت شهرا فاكتر (سقطت) نفقة تلك المدة لان نفقة هؤلاء تجب كفاية للحاجة حتى لا تجب مع اليسار وقد حصلت الكفاية بمضى المدة بخلاف نفقة الزوجة اذا قضى بها القاضي لانها تجب مع يسارها فلا تسقط بحصول الاستثناء فيما مضى هداية قيدنا المدة بشهر فاكتر لما في القبح هذا حيث طال المدة فاما اذا قصرت فلا تسقط وما دون شهر قصيرة فلا تسقط قبل وكيف لا نصير القصيرة دينا والقاضي مأمور بالقضاء ولو لم نصير دينا لم يكن الامر بالقضاء بالتفقة فائدة لان كل ماضى يسقط فلا يمكن استيفاء شيء (الا ان ياذن القاضي) بعد فرض النفقة (في الاستدانة عليه) اي على المفروض عليه لان القاضي له ولاية مائة فصار اذنه كامر القائب فيصير دينا في ذمته فلا يسقط بمضى المدة هداية (و) يجب (على المولى ان يتفق على عبده وامته) سواء في ذلك القن والمدير وام الولد والصغير والكبير (فان امتنع) المولى من الانفاق (وكان لهما كسب اكتسبا وانفقا) على انفسهما لان فيه نظرا للجهتين بقاء حياة المملوك وبقاء ملك المالك (وان لم يكن لهما كسب) بان كان عبدا ذمنا او جارية لا يواجر مثلها (اجبر المولى على بيعهما) ان كانا محلا للبيع لانهما من اهل الاستحقاق وفي البيع ابقاء حقهما وايضا حق المولى بالخلف بخلاف نفقة الزوجة لانها نصير دينا فكان تأخيرها على ما ذكرنا ونفقة المملوك لا نصير دينا فيكون ابطالا وبخلاف سائر الحيوانات لانها ليست من اهل الاستحقاق فلا يجبر على نفقتها الا انه يؤمر به فيما بينه وبين الله تعالى هداية قيدنا بكونهما محلا للبيع لانه اذا لم يكونا محلا له كدبروام ولد الزنم بالانفاق لا غير كافي الدرر ﴿كتاب العتاق﴾

بطل  
في بيع المحكوم العتق

ذكره عقب الطلاق لان كلا منهما اسقاط الحق ولا يقبل الفسخ وقدم الطلاق  
لناسيته للكناح مع كون الاعتراف اقل وقوماً (العتق) لغة القوة مطلقاً يقال  
عتق الفرج اذا قوى وطار وشرطاً عبارة عن اسقاط المولى حقه عن مملوكه بوجه  
يصير المملوك به من الاحرار (ويضع العتق من الحرم لان العتق لا يصح الا في الملك  
ولاملك للمملوك (البالغ) لان الصبي ليس من اهله لكونه ضرر ظاهر او لهذا لا يملكه  
المولى عليه (العاقل) لان المجنون ليس باهل للتصرف فيشترط ان يكون  
المملوك في ملكه او يضيفه اليه كان ملكك فانت حر فلو اعنتك بعد غيره  
لا ينفذ وان ملكه بعده لقوله صلى الله عليه وسلم لا عتق فيما لا يملك ابن ادم  
(فاذا قال المولى لعبد او امته انت حر او) عتق او (عتق اوعتق او محرر  
او قد حررتك او اعنتك فقد عتق) الصمد سواء (نوى المولى العتق اولم ينو)  
لان هذه الفاظ صريح فيها لانها مستعملة فيه شرطاً وعرفاً فاغنى ذلك عن  
النية لانها لا تعبر بها اذا اشبه مراد المتكلم وذا لا اشتباه فيه فلا تشترط فيه  
النية (وكذلك) الحكم (اذا قال رأسك حر او وجهك او رقبك او يدك) حر  
(او قال لامته فرجك حر) لان هذه الالفاظ يعبر بها عن جميع البدن وقد  
مر في ~~الطلاق~~ اضافته الى جزء معين لا يعبر به عن الجملة كاليد والرجل لا يقع  
عندنا والكلام فيه كالكلام في الطلاق وقد بيناه هداية (ولو قال لاملك لي عليك  
ونوى به الحرية عتق وان لم ينو لم يعتق) لانه كتابة لانه يحتمل انه اراد لاملك  
لي عليك لاني بعتك ويحتمل لاني اعنتك فلا يتعين احدهما ادا الا بالنية  
(وكذلك كتابات العتق) وهي ما احتمله وغيره كقوله خرجت من ملكي ولا سبيل  
لي عليك ولا رقي لي عليك وقد خليت سبيلك لاحتمال نفي هذه الاشياء بالبيع  
او الكتابة كاحتماله بالعتق فلا يتعين الا بالنية (وان قال لاسلطان لي عليك ونوى  
به العتق لم يعتق) لان السلطان عبارة عن اليد وتسمى به السلطان لقيام يده  
وقد بينى الملك دون اليد كما في المكاتب بخلاف قوله لاسبيل لي عليك لان نفيه  
مطلقاً بانتفاء الملك لان اللول على المكاتب سبيلاً فلهذا يحتمل العتق هداية  
(وان قال لعبد (هذا ابني) اولامته هذه بنتي وكان بحيث يولد مثله لثله بدليل  
ما بعده (وثبت على ذلك) قال في القمح قيل هذا قيد اتفاني لامعتبر به ولذا لم  
يذكره في البسوط وفي اصول فخر الاسلام الثبات على ذلك شرط لتبسوت

التسبب لا يعتق وبواقفة ما في المحيط وجامع شمس الائمة والمجنبي هذا ليس  
 بقيد حتى لو قال بعد ذلك اوهمت او اخطات يعتق ولا يصدق ا. (او قال هذا  
 مولاي او) ناداه (يا مولاي اعتق) لان لفظ المولى مشترك احد معانيه المعتق  
 وفي العبد لا يلبق الا هذا المعنى فيعتق بلائبة لانه المعتق بالصرح كقوله يا حر  
 ويا عتيق كما في الدر ثم في دعوى البتة اذا لم يكن للعبد نسب معروف بنت  
 نسبه منه واذا ثبت التسبب اعتق لانه يستند الى وقت الطوق وان كان له نسب  
 معروف لا يثبت نسبه للتعذر ويعتق اعمالا للفظ في مجازه عند تعذر الحقيقة  
 (وان قال) لعبد (يا بني او يا اخي لم يعتق) لان هذا اللفظ في العادة يستعمل  
 للاكرام والشفقة ولا يراد به التحقيق قال في التصحيح وهذا ظاهر الرواية وفي  
 رواية شاذة عن الامام انه يعتق والاعتماد على ظاهر الرواية قاله في شرح  
 نجم الائمة ومثله في الهداية ا. (وان قال لغلام له كبير بحيث لا يولد مثله) اي  
 الغلام (لمثله) اي المولى (هذا اخي اعتق عليه عند ابي حنيفة) عملا بالمجاز عند  
 تعذر الحقيقة كما مر وقال ابو يوسف ومحمد لا يعتق لانه كلام محال فيلغو  
 ويرد قال الاسيحاقي في شرحه الصحيح قول ابي حنيفة واختره المحبوبي  
 وغيره تصحيح (واذا قال المولى لامته انت طالق) او بان (ينسوي) بذلك  
 (الحرية لم تعتق) وكذا صائر الفاظ صريح الطلاق وكذا ياته وذلك لان ملك  
 اليمن اقوى من ملك النكاح وما يكون مريلا للاضعف لا يلزم ان يكون مريلا  
 للاقوى بخلاف العكس كما سبق في كتابات الطلاق ولان صريح الطلاق وكذا ياته  
 مستعمله لحرمة الوطئ وحرمة الوطئ لاتنا في الملوكة فلا يقع كتابة عنه كما في  
 الاختيار (وان قال لعبد انت مثل الحر لم يعتق) لان مثل يستعمل للمشاركة في  
 بعض المعاني عرفا فوقع المشك في الحرية فلم تثبت (وان قال) له (ما انت الا حر  
 اعتق) لان الاستثناء من النفي اثبات على وجه التاكيد كما في كلمة التوحيد (واذا  
 ملك الرجل ذارحم) ولادا او غيره (محرم منه) اي الرحم كما مر (عتق عليه) قال  
 في الهداية وهذا اللفظ مروري عن رسول صلى الله عليه وسلم واللفظ بعمومه  
 يتنظم كل قرابة مؤيدة بالحرية ولادا او غيره ا. ثم لا فرق بين كون الملك بشراء  
 او ارث او غيرها ولا بين كون المالك صغيرا او كبيرا محنونا او عاقلا ذميا او مسلما  
 لانه اعتق بسبب الملك وملكهم صحيح كما في الجوهرة (واذا اعتق المولى بعض

عبده عتق ذلك البعض (الذى نص عليه فقط (وسعى في بقية قيمته لمولاه)  
 لاحتباس ماله البعض الباقي عند العبد فله ان يضئنه كما اذا هبت الريح في ثوب  
 انسان والقته في صبح غيره حتى انصبغ به فطلب صاحب الثوب قيمة صبح الاخر  
 موسرا كان او معسرا لما قلنا فكذا هنا الا ان العبد فقير فينسجه ويصير بمزلة  
 المكاتب غير انه اذا عجز لايبرد الى الرق لانه اسقاط لالي احد فلا يقبل الفسخ  
 بخلاف الكتابة المقصودة لانها عقد يقال ويفسخ كما في الهداية وهذا (عند ابي  
 حنيفة) تجزى الاعتاق عنده فيقتصر على ما اعتق (وقال ابو يوسف ومحمد  
 يعتق كله) لعدم تجزئته عندهما فاضافة العتق الى البعض كاضافته الى الكل  
 فيعتق كله قال في زاد الفقهاء الصحيح قول الامام واعتمده المحبوبي والنسقي  
 وغيرهما تصحیح (واذا كان العبد بين شريكين فاعتق احدهما نصيبه) منه  
 (عتق) عليه نصيبه ثم لا يتخلو العتق من ان يكون موسرا او معسرا (فان كان  
 موسرا) وهو ان يكون مالكا يوم الاعتاق قدر قيمة نصيب الاخر مسوی  
 ملبوسه وقوت يومه في الاصح كما في الدر عن المجتبي وفي التصحیح وعليه عامة  
 المشايخ وهو ظاهر الرواية اه (فشريكه بالخيار) بين ثلاثة اشياء وهي ا) ان  
 شاء اعتق (كما اعتق شريكه لقيام ملكه في الباقي ويكون الولاء لهما لصدور  
 العتق منهما) وان شاء ضمن شريكه قيمة نصيبه) لانه جان عليه بافساد نصيبه  
 حيث امتنع عليه البيع والهبة وغير ذلك مما سوى الاعتاق وتوابعه والاستسعاء  
 ويرجع العتق بما ضمن على العبد والولاء للعتق في هذا الوجه لان العتق كله  
 من جهته حيث ملكه با لضمان (وان شاء استسعى) المستسعی لما بينا ويكون الولاء  
 بينهما لصدور العتق منهما (وان كان العتق معسرا فالشريك بالخيار) بين شيئين  
 (ان شاء اعتق لبقاء ملكه) (وان شاء استسعى) لما بيننا والولاء بينهما في الوجهين  
 وليس له تضمين العتق لانه صفر اليدين وهذا عند ابي حنيفة (وقال ابو  
 يوسف ومحمد ليس له الا بالضممان) للعتق (مع اليسار والسعاية) للعبد (مع  
 الاعسار) قال في الهداية وهذه المسئلة تبني على حرفين احدهما تجزى  
 الاعتاق وعدمه على ما بينا والثاني في ان يسار العتق لا يمنع السعاية عنده  
 وعندهما يمنع اه قال جلال الاسلام في شرحه الصحيح قول ابي حنيفة ومشي  
 عليه البرهاني والنسقي وغيرهما تصحیح (واذا اشترى رجلان ابن احدهما



عق (من الابن) نصيب الاب) لانه ملك شقص قريبه (ولا ضمان عليه)  
اي الاب لان الشراء حصل بقولهما جميعا فصار الشريك راضيا بالعتق لان  
شراء القريب اعتناق فصار كالأوازن له باعتناق نصيبه صريحا حيث شاركه  
فيما هو عليه العتق وهو الشراء ولا يختلف الجواب بين العلم وعدمه وهو ظاهر  
الرواية عنه لان الحكم يدار على السبب كما في الهداية (وكذلك) الحكم (اذا  
ورثاه) لانه لم يوجد منه فعل اصلا (فالشريك بالخيار) بين شيئين لان شاء  
اعتق نصيبه وان شاء استسعى (العبد والولاء بينهما في الوجهين كما مر  
وهذا عند ابي حنيفة ايضا وقال في الشراء يضمن الاب نصف قيمته ان كان  
موسرا وان كان معسرا استسعى الابن في نصف قيمته لشريك الاب وعلى هذا  
الخلافا اذا ملكاه ببهة او صدقة او وصية وقد علمت ان الصحيح قول الامام  
(واذا شهد) اى اخبر لعدم قبولها وان تعددوا جرهم فغادر عن البدائع  
(كل واحد من الشريكين على) شريكه (الاخر بالحرية) في نصيبه وانكر  
الاخر (سعى العبد لكل واحد منهما في نصيبه موسرين كانا او معسرين)  
او مختلفين (عند ابي حنيفة) لان كل واحد منهما يزعم ان صاحبه  
اعتق نصيبه وان له التضمين او السعاية وقد تعذر التضمين لانكار الشريك  
فنعين الاستسعا والولاء لهما لان كل منهما يقول عتق نصيب صاحبي عليه  
باعثاقه وولاؤه له وعتق نصيبي بالسعاية وولاؤه لي (وقال ابو يوسف ومحمد  
ان كانا موسرين فلا سعاية عليه) لان من اصلهما ان السعاية لا تثبت مع  
البسار فوجود البسار من كل منهما ابراء للعبد من السعاية (وان كانا معسرين  
سعى لهما) لان في زعمها ان الواجب هو السعاية دون الضمان للعسرة  
فلم يكن ابراء للعبد من السعاية فيسعى لهما (وان كان احدهما موسرا  
والاخر معسرا سعى للموسر ولم يسع للعسر) لما علمت قال الامام ابو المعالي  
في شرحه الصحيح قول الامام واخاذه المحبوبي والنسفي والموصل وصدر  
الشريعة نصحيح (ومن اعتق عبده لوجه الله تعالى) (اول الشيطان اول الصنم  
عتق) عليه لصدور الاعتناق من اهله مضافا الى محله فيقع ويلغو قوله بعده للصنم  
اول الشيطان ويكون آتيا به بل ان قصد التعظيم كفر (وعتق المكر والسكران)  
بسبب محظور (واقع) لصدوره من اهله في محله كما مر في الطلاق قيدنا

قوله سعى للموسر الى ان العسر لا يدعى  
السعاية على العبد بل يدعى العتق على  
الموسر فيكون بدعواه مبرا من السعاية  
عن العبد أما الموسر فانه لا يدعى العتق  
على العسر باعتبار اعسار المعتق فيكون  
مدعيا السعاية على العبد فيسعى العبد  
للموسر امه مثلا  
قوله ومن اعتق الى ان العتق  
ثلاثة انواع فريض تلك العتقات ومندوب  
لوجه الله ومعصية للشيطان امه

السكر بسبب محظور لان غير المحظور كسكر المضطر بمنزلة الاغواء لا يصح معه التصرف سواء كان طلاقا او عتاقا او غيرهما كما في البحر عن النهرين (واذا اضاف العتق الى ملك) كان ملكتك فانت حر (او) الى وجود (شرط) كان دخلت الدار فانت حر (صح) لانه اسقاط فيجربى فيه التطبيق (كما

يصح) ذلك (في الطلاق) وقد سبق بيانه (واذا خرج عبد من دار الحرب اليها مسلما عتق) لانه لما دخل دار الاسلام ظهرت يده وهو مسلم فلا يسترق (واذا عتق) المولى (جارية حاملا عتق اجلها) معها لانه بمنزلة عضو من اعضائها ولو امتسكتا لا يصح كاستثناء جزء منها كما في البحر اطلق في عتق الحمل فشمل ما اذا ولدته بعد عتقها لستة اشهر او اقل لكن ان ولده لاقل فانه يفتق مقصودا لا بطريق التبعية فحبثذ لا ينجر ولا يؤ الى موالى الاب كما في البحر (واذا عتق الحمل خاصة عتق ولم تفتق الام) معه لانه لا وجه الى اعتاقها مقصودا لعدم الاضافة ولا تبعيا لما فيه من قلب الموضوع هداية وهذا اذا جاءت به لاقل من ستة اشهر لتحقق وجوده والا لم يفتق لجوار ان يكون حملت به بعد القول فلا يفتق بالشك الا ان تكون مضدة من الزوج وجاءت به لدون سنتين وان جاءت بولدين احدهما لاقل من ستة اشهر والاخر لاكثر عتقا جميعا لانهما حمل واحد كما في الجوهرة (واذا عتق عبده على

مال) كانت حر على الف درهم او بالف درهم (فقبل العبد) في المجلس صح و(عتق) العبد في الحال (ولزمه المال) الشروط فيصير دينيا في ذمته واطلاق لفظ المال ينظم انواعه من النقب والعرض والحيوان وان كان يغير عينه لانه معاوضة المال بغير المال فشابه النكاح وكذا الطعام والمكيل والموزون اذا كان معلوم الجنس ولا يضر جهالة الوصف لانها يسيرة واما اذا كثرت الجهالة بان قال انت حر على ثوب فقبل عتق وعليه قيمة نفسه جوهرة (ولو) علق عتقه باداء المال بان (قال ان ادبت الى الف فانت حر صح) التطبيق (وصار) العبد (ماذونا) لان الاداء لا يحصل الا بالكسب والكسب بالتجارة فكان اذنا له دلالة (فان احضر) العبد (المال) الشروط تحليه (اجبر الحاكم المولى على قبضه وصق العبد) قال في الهداية ومعنى الاجبار فيه وفي سائر الحقوق انه ينزل قابضا بالتحلية اه (وولد الامة من مولاهما

باب احكام التدبير

(حر) لانه مخلوق من مائه فيعق عليه وهذا اذا ادعاه المولى (وولدها من زوجها) سواء كان حرا او مملوكا (بمملوك لسيدها) لان الوالد تابع للام في الملك والرق الا ولد المغرور (وولد الحر من العبد حر) تبعا لاهله كما تبعا في الملك والرق وامية الوالد والكتابة كما في الهداية (باب التدبير) هو لغة النظر الى عاقبة الامر وشروطا تعليق العتق بموته كما اشار الى ذلك بقوله (اذا قال المولى لمملوكه اذا مات فانت حر او انت حر عن دبر منى او انت مدبرا او قد دبرتك) او انت حر بعد موتى او اعتقك بعد موتى او مع موتى او عند موتى او فى موتى (فقد صار) العبد (مدبرا) لان هذه الالفاظ صريح في التدبير واذا صار مدبرا فهو (لا يجوز) لمولاه (بيعه ولا هبته) ولا اخراجه عن ملكه الا الى الحرية كما في الكتابة هداية (و) يجوز (للمولى ان يستقدمه ويؤاجره وان كانت) المدبرة (امه وطنها وله ان يزوجهها) جبرا لان الملك ثابت له وبه يستفاد ولاية هذه التصرفات (فاذا مات المولى عتق المدبر من ثلث ماله ان خرج من الثلث) والا فبمساهبه لان التدبير وصية لانه تبرع مضاف الى وقت الموت والحكم غير ثابت في الحال فينفذ من الثلث هداية (وان لم يكن له مال غيره سعى) المدبر للورثة (في ثلثي قيمته) لان عتقه من الثلث فيبقى ثلثه ويسعى في ثلثيه (فان كان على المولى دين) يستغرق رقبته المدبر (سعى في جميع قيمته للفرمان) لتقدم الدين على الوصية ولا يمكن نقض العتق فيجب رد قيمته وهو حينئذ ككتاب عند الامام وقالا حر مديون (وولد) الامه (المدبرة مدبر) تبعا لاهله (فان علق التدبير بموته على صفة) وذلك (مثل ان يقول ان اُمت من مرضى او سفرى) هذا (او من مرض كذا) او مات فلان (فانت مدبر فليس بمدبر) حالا لان الموت على تلك الحالة ليس كائنا لا محالة فلم ينقد سببا في الحال واذا اتنى معنى السببية لترده بين الثبوت والعدم بقى تعليقا كسائر التطبيقات لا يمنع التصرف فيه (و) لذا (يجوز بيعه) ورهنه وهبته (فان مات المولى على الصفة التي ذكرها) وعلق تدبيره على وجودها بان مات من سفره او مرضه (عتق كما يعق المدبر) المطلق لان الصفة لما صارت معينة في آخر جزء من اجزاء الحياة اخذ حكم المدبر المطلق لوجود الاضافة الى الموت ولزوال التردد در (باب الاستيلاد) هو لغة

باب حكم الاستيلاد

طلب

طلب الولد وشرعا طلب المولى الولد من امته بالوطئ درو (اذا ولدت الامة)  
 ولو مدبرة (من مولاها فقد صارت ام ولد له) وحكمها حكم المدبرة (لا يجوز  
 بيعها ولا عليها) ولا رهنها (وله وطئها واستخدامها واجارتها وتزويجها)  
 جبرا لان الملك فيها قائم كما مر في المديرة (ولا يثبت نسب ولدها) من مولاها  
 (الا ان يعترف به) لان وطئ الامة يقصد به قضاء الشهوة دون الولد فلا بد  
 من الدعوى بخلاف العقد لان الولد يتعين مقصودا منه فلا حاجة الى الدهوى  
 كما في الهداية (فان جاءت بعد ذلك) اى بعد اعترافه بولدها الاول (بولد)  
 آخر (ثبت نسبه منه بغير اقرار) لانه بدعوى الاول تعين الولد مقصودا منها  
 فصارت فراشه كالعقود (و) لكنه (ان نفاه انفى) بمجرد (قوله) اى  
 من غير لعان لان فراشا ضعيف حتى يملك نقله بالتزويج بخلاف المنكوحة  
 حتى لا ينسب الولد بنفيه الا باللعان لتأكيد الفراش حتى لا يملك ابطاله  
 بالتزويج هداية وفيها وهذا الذى ذكرناه حكم وأما الديانة فان كان وطئها  
 وحسنها ولم يعزل عنها يلزمه ان يعترف به ويدعى لان الظاهر ان الولد منه  
 وأن عزل عنها او لم يحسنها جازله ان ينفيه لان هذا الظاهر يقابله ظاهر آخر  
 كذا روى عن ابي حنيفة وفيه روايتان اخرا وان عن ابي يوسف ومحمد ذكرناهما  
 في كفاية المتبى اه (وان زوجها) اى زوج المولى ام ولده (جأت بولد) من زوجها  
 (فهو فى حكم امه) لان حق الحرية يسرى الى الولد (واذا مات المولى  
 عتقت) ام ولده (من جميع المال) لان الحاجة الى الولد اصلية فيقدم على  
 حق الورثة والدين كالتكفين بخلاف التدبير لانه وصية بما هو من زوائد  
 الحوائج (ولا تلزمها) اى ام الولد (السعاية للفرما ان كان على المولى دين)  
 لما قلنا ولانها ليست بمال متقوم حتى لا تضمن بالنصب عند ابي حنيفة فلا  
 يتعلق بها حق الفرما (واذا وطئ رجل امة غيره بنكاح فولدت منه ثم) بعد  
 ذلك (ملكها) بوجه من وجوه الملك (صارت ام ولد له) لان النسب هو  
 الجزئية والجزئية انما تثبت بينهما بنسبه الولد الواحد الى كل منهما كلا وقد  
 ثبت النسب فثبتت الجزئية بهذه الوساطة وقد كان المانع حين الولادة ملك  
 الغير وقد زال قيد بالنكاح لانه لو كان الوطئ بالزنا لا تصير ام ولد له لانه  
 لا نسبة لولد الزنا من الزانى وانما يعنى عليه اذا ملكه لانه جزؤه حقيقة وتماه

في البحر (واذا وطئ الاب جارية ابنه فجات بولد فادعاه) الاب (ثبت نسبه)  
 منه (وصارت ام ولد له) سواء صدقه الابن او كذبه ادعى الاب شبهة او لم يدع  
 لأن للاب ان يملك مال ابنه الحاجة الى البقاء للاكل والشرب فله ان يملك  
 جاريته للحاجة الى صيانة ماله وبقاء نسله لأن كفاية الاب على ابنه كما سر الا  
 ان الحاجة الى صيانة ماله دون حاجته الى بقاء نفسه ولذا قالوا يملك الطعام  
 بلا قيمه والجارية بقيمتها كما صرح به بقوله (وعليه قيمتها) اي الجارية يوم  
 العلوق لانها انتقلت اليه حينئذ ويستوى فيه العسر واليسر لانه ضمان تملك  
 (وليس عليه عقرها) ثبوت الملك مستندا لما قبل العلوق ضرورة صحة الاستيلاء  
 واذا صح الاستيلاء في ملكه لا يلزمه عقرها (ولا قيمه ولدها) لعلوقه حرا الاصل عبر  
 بالجارية ليفيد انها محل التملك حتى لو كانت ام ولد الابن او مدبرته لا تصح  
 دعوى الاب ولا يثبت النسب ويلزم الاب المقر كما في الجوهره (وان وطئ)  
 الجدة (اب الاب) جارية ابن ابنه (مع بقاء) ابنه (الاب لم يثبت النسب)  
 لانه لا ولاية للجدة حال قيام الاب (فان كان الاب ميتا ثبت النسب من الجدة)  
 وصارت ام ولده (كما يثبت من الاب) لظهور ولايته عند فقد الاب وكفر  
 الاب ورقه بمنزلة موته لانه قاطع للولاية هداية (واذا كانت الجارية بين  
 شريكين فجات بولد فادعاه احدهما ثبت نسبه) منه (لانه لما ثبت في نصبه  
 لمصادفة ملكه ثبت في الباقي ضرورة انه لا يتجزى لما ان سيده وهو العلوق  
 لا يتجزى لان المولد الواحد لا ينطق من مائتين (وصارت ام ولده) اتفقا  
 اما عندهما فظاهر لان الاستيلاء لا يتجزى واما عنده فيصير نصيبه ام ولد ثم  
 يملك نصيب صاحبه اذ هو قابل للملك فتكمل له (و) وجب (عليه) لشريكه  
 (نصف عقرها) لانه وطئ جارية مشتركة اذ الملك يثبت حكما للاستيلاء  
 فينصبه الملك في نصيب صاحبه بخلاف الاب اذا استولد جارية ابنه لان  
 الملك هنالك يثبت شرطا للاستيلاء فيتقدمه فيصير واطنا ملك نفسه (و)  
 كذا (نصف قيمتها) لانه تملك نصيب صاحبه حين استكمل الاستيلاء وتعتبر  
 قيمتها يوم العلوق لان امومية الولد ثبتت من ذلك الوقت ويستوى فيه العسر  
 واليسر لانه ضمان تملك كما سر (وليس عليه شيء من قيمه ولدها) لان النسب يثبت  
 مستندا الى وقت الطوق فلم يتعلق شيء منه على ملك الشريك هداية (فان

قله عقرها بالضم دية تزويجها المودة اذا  
 عصت ثم كثر استعمال في المهور فتقبل  
 مهر مثلها وتقبل في العرق عشر مهر مثلها  
 ان كانت بكرا ونصف عشرها ان كانت  
 ثيبا ونحو الامة عشر قيمتها ان كانت  
 بكرا ونصف عشرها ان كانت ثيبا

ادعياء) اى الشريكان (معا) وكان الحبل في ملكهما (ثبت نسبه منهما)  
 لاستوائهما في سبب الاستحقاق فيستويان فيه والنسب وان كان لا يتجزى  
 ولكن يتطرق به احكام متجزية فلا يقبل التجزية ثبت في حقهما على التجزية  
 وما لا يقبلها ثبت في حق كل كلا كانه ليس معه غيره الا اذا كان احد  
 الشريكين اب الاخر او كان مسلما والاخر ذميا لوجود المرجح في حق المسلم  
 وهو الاسلام وفي حق الاب وهو ماله عليه من الحق هداية (وكانت الامه  
 ام ولد لهما) ثبوت نسب ولدها منهما (و) وجب (على كل واحد منهما  
 نصف القر) لصاحبه لان كل واحد منهما واطى لنصيب شريكه فاذا سقط  
 الحد زنه الحق ويكون ذلك (قصاصا بمسا) وجب (له على الاخر) لان كل  
 واحد منهما وجب له على صاحبه مثل ما وجب عليه له فلا فائدة في قبضه  
 ورده (ويرث الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل) لانه اقربهم ائله  
 كله وهو حجة في حقه (وهما) اى المدعيان بنوته (يرثان منه ميراث اب واحد)  
 لاستوائهما في السبب قيدنا بكون الحبل في ملكهما لانه لو اشترياها وهى  
 حبل بان جات به لدون سنة اشهر او اشترياها بعد الولادة فادعياء لا تكون  
 ام ولد لهما لان هذه دعوى عنق لادعوى ائيلاد فان شرطها كون العلوق  
 في الملك فيحق الولد مقتصرا على وقت الدعوى كما في القمح وفي الجوهرة  
 ولو اشترياها وهى حامل فولدت فادعياء فهو ابنهما ولا عقر لاحد منهما  
 غلى صاحبه لان وطى كل منهما في غير ملك الاخر (واذا وطى المولى جارية  
 مكاتبه فجات بولد فادعاه) المولى (فان صدقه المكاتب ثبت نسب الولد منه)  
 لوجود سبب الملك وهو رق المكاتب وهذا كاف في ثبوت النسب لانه يحتاط  
 في اثباته (وكان عليه) لمكاتبه (عقرها) لانه لا يتقدمه الملك لان ماله من  
 الحق كاف للصحة الا سئلاد (و) كذا (قيمة ولدها لانه في معنى المرفور) حيث  
 اعتمد دليلا وهو انه كسب كسبه فلم يرض برقه فيكون حرا بالقيمة ثابت النسب  
 منه هداية (و) لكن (لا نصير) الجارية (ام ولد له) لانه لا طلق له فيها  
 حقيقة كما في ولد المرفور هداية (وان كذبه) المكاتب (في) دعوى (النسب  
 لم يثبت) لان فيه ابطال ملك المكاتب فلا يثبت الا بتصديقه وهذا ظاهر  
 الرواية وعن ابي يوسف لا يعتبر تصديقه اعتسارا بالاب بدعى تجارية ابنه

ووجه ظاهر الرواية وهو الفرق ان المولى لا يملك التصرف في اكساب  
مكاتبه حتى لا يملكه والاب يملك تملكه فلا مضرب بتصدق الابن هداية  
في كتاب المكاتب يجوز اوردته هنا لان الكتابة من توابع العتق كالتيدير  
والاستيلاد وهي لغة الضم والجمع ومنه الكتيبة للجيش العظيم والكتب لجمع  
الحروف في الخط وشرطا محرير المملوك يداحالا ورقبة مالا أى عند اداء البذل  
وركنها الايجاب والقبول وشرطها كون البذل معلوما كما اشار الى ذلك

بقوله (اذا كاتب المولى عبده او امته على مال) معلوم (شرطه عليه وقبل  
العبد ذلك صار) العبد (مكاتباً) لوجود الركن والشرط والأمر في قوله  
تعالى فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيراً للندب على الصحيح والمراد بالخبر ان  
لا يضرب بالمسلمين بعد العتق فلو يضربهم فالأفضل تركه وان كان يصح لو فعله  
كما في الهداية (ويجوز ان يشترط) المولى (المال) كله (حالا ويجوز) ان  
يشترطه كله (موجلا) الى اجل معلوم (و) يجوز (منجما) اي مقسطا على  
ازمنة معينة لانه عقد معاوضة فاشبه الثمن في البيع (وتجوز كتابة العبد الصغير  
اذا كان يعقل البيع والشرا اذا العاقل من اهل القبول والتصرف نافع في حقه  
فيجوز) فاذا صحّت الكتابة (بوجود ركنها وشرطها) خرج المكاتب من

يد المولى) لتحقيق مقصود الكتابة وهو اداء البذل (ولم يخرج من ملكه)  
اي المولى لانه عقد معاوضة فيقتضي المساواة بين المتعاقدين وينعدم ذلك  
بتنجز العتق ويتحقق بآخره فيثبت للمكاتب نوع مالكية وللمولى البذل في ذمته  
فان اعتقه عتق بعته لانه مالك لرقبته وسقط عنه بدل الكتابة كما في الهداية  
(فيجوز له البيع والشراء والسفر) لان موجب الكتابة ان يصير حرا يداو ذلك  
بمالكية التصرف مستبدا به تصرفا يوصله الى المقصود وهو نيل الحرية باداء  
البذل والبيع والشراء من هذا القبيل وكذلك السفر لان التجارة ربما لا تنفق  
في الحضر فيحتاج الى المسافرة ويملك البيع بالمحابات لانه من صنيع التجار  
فان التاجر قد يحتاج في صفقة ليربح في الاخرى هداية (ولا يجوز له التزوج  
الا باذن المولى) لان الكتابة فك الحجر مع قيام الملك ضرورة التوسل الى  
المطلوب والتزوج ليس وسيلة اليه ويجوز باذن المولى لان الملك له هداية  
(ولا يهب) المكاتب (ولا يتصدق) لانه تبرع وهو لا يملكه (الا) ان يكون

بالشئ<sup>١</sup> اليسير لأنه من ضرورات التجارة ومن ملك شيئاً ملك ما هو من ضروراته  
 وتوابعه (ولا يشكغل) لأنه تبرع محض وليس من ضرورات التجارة والاكتساب  
 (فإن ولد له ولد من أمه له) فأداه ثبت نسبه منه وإن كان لا يجوز له الاستيلاء  
 و(دخل) الولد (في الكتابة) لأن المكاتب من أهل إن يكاتب وإن لم يكن من  
 أهل الاعتراف فيجعل مكاتباً تحقيقاً للصلة بقدر الامكان (وكان حكمه) أي  
 الولد (حكمه) أي الأب (وكسبه له) لأن كسب الولد كسبه وكذا إذا ولدت  
 المكاتبية من زوجها (فإن زوج المولى عبده من أمته ثم كاتبتها فولدت منه) أي  
 من زوجها المكاتب (ولداً دخل) الولد (في كتابتها) أي الأمة (وكان كسبه  
 لها) لأن تبعه الأم أرحم ولهذا يتبعها في الرق والحرية (وإن وطئ المولى  
 مكاتبته زناه العقر) لأنها صارت أحق بأجزائها ومنافع البضع ملحقة بالأجزاء  
 والأعيان (وإن جنى عليها أو على ولدها) جناية خطاء (زنته الجناية) لما  
 بينا قيدنا الجناية بالخطاء لأن جناية العمد تسقط للشبهة كما في الجوهرة (وإن  
 اتلف مالاً لها غرمه) لأن المولى كالأجنبي في حق أكسابها (وإذا اشترى  
 المكاتب أباه) وإن علا (أو ابنه) وإن سفل (دخل في كتابته) لما مر من أنه من  
 أهل إن يكاتب وإن لم يكن من أهل الاعتراف فيجعل مكاتباً تحقيقاً للصلة بقدر  
 الامكان ألا يرى أن الحر متى كان يملك الاعتراف يعق عليه كما في الهداية (وإذا  
 اشترى أم ولده) مع ولدها منه (دخل ولدها في الكتابة) لأنه ولده ولم تدخل  
 هي (و) لكن (لم يجز له بيعها) لأنها أم ولده وإن لم يكن معها ولد فكذلك  
 الجواب عندهما خلافاً لابي حنيفة قال الأسججاني الصحيح قوله ومشي عليه  
 المحبوبي تصحيح (وإن اشترى) المكاتب (ذا رحم محرم منه لا ولاد له لم يدخل  
 في كتابته عند أبي حنيفة) لأن المكاتب له كسب لا ملك والكسب يكفي للصلة  
 في الولاد دون غيره حتى أن القادر على الكسب يخاطب بنفقة قرابة الولادة دون  
 غيرها لأنها على المولى كأم وقال يدخل اعتباراً بقرابة الولاد لأن وجوب  
 الصلة ينظمهما ولهذا لا يفرقان في الحر في حق الحرية قال في التصحيح وجعل  
 الأسججاني قوله استحساناً وإخاره المحبوبي والنسفي وغيرهما (وإذا عجز  
 المكاتب عن) أدائه (نجم نظر الحاكم في حاله) بالسؤال منه (فإن كان له دين  
 يقتضيه أو مال) في يد غائب (يقدم) عليه (لم يجعل بشيئيه وانتظر عليه



اليومين والثلاثة) نظرا للجائنين والثلاث هي المدة التي ضربت لابلاء العذر  
 كإمهال الخصم للدفع والديون للقضاء فلا يزداد عليه هدايه (وان لم يكن له  
 وجه وطلب المولى تعجيزه عجزه) الحاكم (وقسح الكتابة) لتبين عجزه وهذا  
 عند ابي حنيفة ومحمد (وقال ابو يوسف لا يعجزه) حتى يتوالى عليه نبحان  
 قال جال الاسلام في شرحه الصحيح قول ابي حنيفة ومحمد واعتمده البرهاني  
 والنسفي وغيرهما تصحيح (واذا عجز المكاتب) بالقضاء او الرضا (فاد الى  
 احكام الرق) لانصاخ الكتابة (وكان ما في يده من الاكساب للمولى) لانه ظهر  
 انه كسب عبده لانه كان موقوفا عليه او على مولاه وقد زال التوقف (وان  
 مات المكاتب وله مال) يني ببدله (لم تنسخ الكتابة وقضيت كتابته من اكسابه)  
 حالا وحكم بعقه في آخر جزء من اجزاء حياته (وما بقي فهو ميراث) لورثته  
 وثبتت اولاده تبعا له (وان لم يترك وفاء وترك ولدا مولودا في الكتابة سعى)  
 الولد (في كتابة ابيه على نجومه) المنجحة عليه (فاذا ادى) ما على ابيه (حكمتنا بعق  
 ابيه قبل موته وعق الولد) الآن لان الولد داخل في كتابته وكسبه فكسبه فيخلفه في  
 الاداء وصار كما اذا ترك وفاء (وان ترك ولدا مشترى قيل له) اي للولد (اما ان تودى  
 الكتابة حاله والاردت في الرق) لانه لم يدخل تحت العقد لعدم الاضافة اليه ولا يسرى  
 اليه حكمه لانفسه بخلاف المولود في الكتابة لانه متصل به وقت الكتابة فيسرى الحكم  
 اليه وهذا عند ابي حنيفة وقالاهو كاللولود في الكتابة لانه يتكاتب تبعافا ستويا كما في  
 الاختيار (واذا كاتب السلم عبده على خراج او خنزير او على قيمة نفسه فالكتابة فاسدة)  
 لان الحمير والخنزير ليسا بمال في حق المسلم فتعنيهما تفسد العقد وكذلك القيمة لانها  
 مجهولة (فان ادى) ما كوتب عليه اعني (الحمير) او الخنزير (عق) المكاتب  
 بالاداء لانها مال في الجملة (ولزمه ان يسعى في قيمته) اي قيمة نفسه لانه  
 وجب عليه رد رقبته لفساد العقد وقد تعذر ذلك بالعق فيجب رد قيمته كما في  
 البيع الفاسد اذا تلف المبيع واما فيما اذا كاتبه على قيمة نفسه فانه يعق باداء  
 القيمة لانه هو البذل بخلاف ما اذا كاتبه على ثوب حيث لا يعق باداء ثوب  
 لانه لا يوقف فيه على مراد العاقد لا اختلاف اجناسه فلا ثبت العقد بدون  
 ارادته كما في الهداية (و) اعلم انه متى (سمى ما لا وفدت الكتابة) بوجه من  
 الوجوه (وجب قيمته) ولكن (لا ينقص من المسمى ويزاد عليه) وذلك كن

كاتب

كاتب عبده على الف ورطل من خرفادى ذلك عتق ووجب عليه قيمة نفسه ان  
 كانت اكثر من الالف وان كانت اقل لا يسترد الفضل وتماه في التصحيح قال  
 في المبسوط اذا كاتب عبده بالف على ان يخدمه ابدا فالكتابة فاسدة فتجب  
 القيمة فان كانت ناقصة عن الالف لا يتقص وان كانت زائدة زيدت عليه اه  
 (وان كاتبه على حيوان غير موصوف فالكتابة جائزة) قال في الهداية ومعه  
 ان يبين الجنس ولا يبين النوع والصفة ويتصرف الى الوسط ويجبر على قبول  
 القيمة وقد مر في النكاح اما اذا لم يبين الجنس مثل ان يقول دابة لا يجوز لانه  
 يشمل اجناسا فتباحش الجهالة واذابين الجنس كالعبد فالجهالة بسيرة  
 ومثلها يتحمل في الكتابة اه (وان كاتب عبديه كتابة واحدة بالف درهم) مثلا  
 جاز ثم (ان اميا) الالف (عتقا) لحصول الشرط (وان عجزا ردا الى الرق) ولا  
 بعضان الابداء للجميع لان الكتابة واحدة فكانا كشيخص واحد (وان كاتبها على  
 ان كل واحد منهما ضامن عن الآخر) حصته (جازت الكتابة واجهما ادى)  
 البذل (عتقا) جميعا (ويرجع) الذى ادى (على شريكه بنصف ما ادى)  
 ويشترط في ذلك قبولهما جميعا فان قبل احدهما ولم يقبل الآخر بطل لانها  
 صفقة واحدة وللولى ان يطالب كل واحد منهما بالجميع نصفه بحق الاصاله  
 ونصفه بحق الكفالة واييهما ادى شيئا رجع على صاحبه بنصفه قليلا كان  
 او كثيرا لانهما مستويان في ضمان المال فان اعتق المولى احدهما عتق وسقطت  
 حصته عن الآخر ويكون مكاتبهما بقى ويطالب المكاتب باداء حصته بطريق  
 الاصاله والعتق بطريق الكفالة فان اداها المعتق رجع بها على صاحبه وان  
 اداها المكاتب لم يرجع بشيء لانها مستحقة عليه جوهرية (واذا اعتق المولى مكاتبه  
 عتق بعتقه) لقيام ملكه (وسقط عنه مال الكتابة) ومع سلامة الاكساب  
 والاولاده (واذا مات مولى المكاتب لم تنسخ الكتابة) كيلا يودى الى ابطال  
 حق المكاتب اذا الكتابة سبب الحرية وسبب حق المراء حقه هداية (وقيل له) انى  
 المكاتب (ادامال) المعين عليك (الى ورثة المولى على مجسومه) لانه استحق  
 الحرية على هذا الوجه والسبب انعقد كذلك فبقى بهذه الصفة ولا يتغير الا ان  
 الورثة يخلفونه في الاستيفاء (فان اعتقه احد الورثة لم ينفذ عتقه) لانه لم يملكه  
 لان المكاتب لا يملك بسائر اسباب الملك فكذا الورثة هداية وانما ينتقل الى الورثة

ما في ذمته من المال (وان اعتقوه) اى الورثة (جميعا عتق) مجانا استخسانا (وسقط)  
 عنه (مال الكتابة) لانه يصير ابراء عن بدل الكتابة وبرائه منه توجب عتقه ويعتق من جهة  
 الميت حتى ان الولاء يكون للذكور من عصبة دون الاناث ولا يشبه هذا ما اذا اعتقه  
 بعضهم لان ابراءه انما بصادف حصته ولو برى من حصته بالاداء لم يعتق فكذا  
 هذا كما في الجوهرة (واذا كاتب المولى ام ولده جاز) لبقاء ملكه فيها فان مات  
 المولى (قبل الاداء) سقط عنها مال الكتابة (لغتها بالاستيلاء فبطل حكم الكتابة  
 ونسب لها الاكساب والاولاد) (وان اولده مكاتبته) اى المولى (منه فمضى بالخيار  
 ان شأت مضت على الكتابة) واخذت العقر من مولاها وان شأت عجزت نفسها  
 وصارت ام ولد له (لانه تلقى جهتها حرية عاجل ببدل واجل بغير بدل فتخير  
 بينهما ونسب ولدها ثابت من المولى (واذا كاتب) المولى (مدبرته جاز) لحاجتها  
 الى تعجيل الحرية (فان مات المولى) قبل اداء البدل (ولا مال له) غيرها (كانت  
 بالخيار بين ان تسعى) للورثة (في ثلثي قيمتها اوجيع مال الكتابة) قال في الهداية  
 وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف تسعى في الاقل منهما وقال محمد تسعى  
 في الاقل من ثلثي قيمتها وثلثي بدل الكتابة فالخلاف في الخيار والمقدار فابو  
 يوسف مع ابي حنيفة في المقدار ومع محمد في نفي الخيار قال الاسيحاوي والحسين  
 قول ابي حنيفة واعتمده المحبوبي والنسفي وغيرهما تعميم (واذا دبر مكاتبته  
 صح التدبير) لما مر من انه تلقى جهتها حرية (ولها الخيار ان شأت مضت  
 على الكتابة) تعجلا لحرية (وان شأت عجزت نفسها وصارت مدبرة) لان الكتابة  
 ليست بلازمة في جانب المملوك (فان مضت على كتابتها مات المولى ولا مال له)  
 غيرها (فمضى بالخيار ان شأت سعت) للورثة (في ثلثي مال الكتابة او ثلثي قيمتها  
 عند ابي حنيفة) وقالوا تسعى في الاقل منهما فالخلاف في هذا الفصل بناء  
 على ما ذكرنا اما المقدار فخلق عليه هداية والذي ذكره هو تجزئ الاعناق  
 وقد تقدم مرارا ان الفتوى فيه على قول الامام كانقلته عن ابي حنيفة الاعلام  
 وعلى هذا مشى الامام المحبوبي والنسفي والموصلي وصدر الشريعة  
 تعميم (واذا اعتق المكاتب عبده على مال لم يجز) لانه ليس من الكسب ولا  
 من توابه لانه اسقاط الملك عن رقبة واثبات الدين في ذمة الفليس وكذا  
 تزويجه لانه تعيب له بشغل رقبته بالمهر والنفقة بخلاف تزويج الامه لانه

اكتساب باستفادة المهر كافي الهداية (و) كذا (افاوهب على عوض لم يصح)  
 لانها تبرع ابتداء (وان كاتب) المكتبة (عبد جاز) استحصانا لانه عقد اكتساب  
 وقد يكون انفع من البيع لانه لا يزيل الملك الا بعد وصول البدل اليه (فان ادعى  
 الثاني) البدل (قبل ان يعق الاول فولأوه للولى) لان فيه نوع ملك فيصح  
 اضافة الاعتاق اليه في الجملة فاذا تعذر اضافته الى مباشر العقد لعدم  
 الاهلية اضيف اليه (وان ادعى بعد عتق المكتاب الاول فولأوه له)  
 لان العاقد من اهل ثبوت الولاء وهو الاصل فيثبت له هداية ~~في~~ كتاب  
 الولاء ~~في~~ هو لغة النصر والحببة وشرعا عبارة عن التناصر بولاء الفتاة  
 او بولاء الموالاة كافي الزبلي وفي الهداية الولاء نوعان ولاء هتافة ويسمى ولاء  
 نعمة وسببه العتق على ملكه في الصحيح حتى لو عتق قريبه عليه بالوراثة  
 كان الولاء له وولاء موالاة وسببه العقد ولهذا يقال ولاء الفتاة وولاء الموالاة  
 والحكم يضاف الى سببه اه (اذا اعتق الرجل مملوكه فولأوه له) لانه احب اليه  
 بازالة الرق عنه فيرثه اذا مات ويعقل عنه اذا جنى ويصير كالولاد لان الغنم  
 بالغرم (وكذلك المرأة تعق) مملوكها فيكون ولاؤه لها لما بينا (فلن شرط) المولى  
 (انه) اى العبد (سابقة) اى لا يرثه اذا مات ولا يعقل عنه اذا جنى (فالشرط  
 باطل) لخصافته للنص (والولاء لمن اعتق) كما هو نص الحديث (واذا ادعى  
 المكتاب) بدل الكتابة ومولاه حتى (عتق) وكان (ولاؤه للولى) لعنقه على ملكه  
 (و) كذا (ان عتق بعد موت المولى) لان العتق من جهته وان تأخر بمزلة  
 المدبر وقد مر انه لا يورث وانما يشغل اليهم ما في ذمته تقرير وكذا العبد  
 الموصى بعنقه او بشرائه وعتقه بعد موته لان فعل الوصى بعد موته كفعاله والتركه  
 على حكم ملكه هداية (فان مات المولى عتق مديروه وامهات اولاده وولأوهم  
 له) لعنقه باستيلاده وتديره (ومن ملك ذا رحم محرم منه عتق عليه وولأوه  
 له) لوجود السبب وهو العتق عليه (واذا تزوج عبد رجل امه لآخر فاعتق  
 مولى الامه الامه وهى حامل من العبد عتقت) الامه (وعتق حلتها) تبعها لها  
 (وولأه الجمل لمولى الام لا ينقل عنه) اى عن مولى الام (ابدا) لانه عتق  
 بعنق الام مقصودا اذ هو جزء منها يقبل الاعتاق مقصودا فلا ينقل ولاؤه  
 عنه وهذا اذا ولوته لاقبل من ستة اشهر للتيقن بقيام الجمل وقت الاعتاق

2 احكام الولاء

وكذا لو ولدت ولدين أحدهما لأقل من ستة أشهر والآخر لأكثر لاسمها تواما  
 حمل واحد كما في الهداية (فإن ولدت بعد عتقها لأكثر من ستة أشهر ولدا  
 قولا لمولى الأم) أيضا لأنه عتق نبيعا للام لانصاه بها فيتبعها في الولاء ولكن  
 لما لم يكن محقق الوجود وقت الاعتراف لم يكن عتقه مقصودا (فإن اعتق العبد  
 جرولاه ابنه) إلى مواليه (وانتقل) الولاء (عن موالى الأم إلى موالى الأب)  
 لأن الولاء يميز النسب والنسب إلى الأباه فكذلك الولاء وإنما صار أول موالى  
 الأم ضرورة لعدم اهلية الأب فإذا صار الأب اهلا عاد الولاء إليه (ومن تزوج  
 من العجم) جمع العجمي وهو خلاف العربي وإن كان فصيحاً كما في المغرب بمقتضى  
 للعرب فولدت له أولادا فولاء ولدها لموالها عند أبي حنيفة (قال في الهداية  
 وهو قول محمد وقال أبو يوسف حكمه حكم أبيه لأن النسب إلى الأب كما إذا  
 كان الأب عربياً بخلاف ما إذا كان الأب عبداً لأنه هالك معنى ولهما أن ولاد  
 العنقة قوى مضرب في حق الأحكام حتى اعتبرت الأحكام فيه والنسب في حق العجم  
 ضعيف فانهم ضيعوا نسبهم ولهذا لم تعتبر الكفاءة فيما بينهم بالنسب والقوى  
 لا يعارضنه الضعيف بخلاف ما إذا كان الأب عربياً لأن أنساب العرب قوية  
 معتبرة في حكم الكفاءة والعقل لما أن تناصرهم بها فاغتن عن الولاء اه قال  
 جلال الإسلام في شرحه الصحيح قولهما ومشي عليه المحبوس والتسنى وغيرهما  
 كما في التصحيح (ولاء العنقة تعصيب) أي موجب للعصوبة (فإن كان للعتق)  
 بالبناء للمعول (عصبة من النسب فهو أول منه) لأن عصوبة المعتق سببية  
 (وإن لم يكن له) أي المعتق (عصبة من النسب فبرائه للمعتق) يعني إذا لم يكن  
 هناك صاحب فرض في حال أمّا إذا كان فله الباقي بعد فرضه لأنه عصبة  
 ومعنى قولنا في حال أي حالة واحدة كالبنات بخلاف الأب فإن له حال فرض  
 وحال تعصيب فلا يرث للمعتق في هذه الحالة كما في الجوهرة وهو مقدم على  
 الرد وفدوى الأرحام قال في زاد الفقهاء ثم ضدنا المولى الأسفل لا يرث من  
 الأعلال لأن المعتق الم عليه بالعتق وهذا لا يوجد في المعتق اه (فإن مات المولى)  
 أولاً (ثم مات) بعده (المعتق فبرائه للمولى دون بناته) لأن الولاء تعصيب  
 ولا تعصيب للنساء إلا ما ذكره المصنف بقوله (وليس للنساء من الولاء إلا ما  
 احتضن أو اعتق من احتضن أو كاتب أو كاتب من كاتبين) قال في الهداية بهذا

١٤	١٥
١٦	١٧
١٨	١٩
٢٠	٢١

اللفظ ورد الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي آخره اوجروا ولا متفقين  
ولأن ثبوت المالكية والقوة في المتق من جهتها فينسب بالولاء اليها وينسب  
اليها من ينسب الى مولاهما بخلاف النسب لأن سببه الفرائص وصاحب الفرائص  
أما هو الزوج وليس حكم ميراث المتق مقصورا على بنى المولى بل هو لمصنعه

الأقرب اه باختصار (واذا ترك المولى ابنا واولاد ابن آخر غير ابنت المتق  
للأبن) لأنه اقرب (هون بنى الابن) لأنهم ابعد (والولاء) حيث اجتمعت  
العصبة (الكبرى) قال في الصحاح يقال هو كبر قومه أى هو اقدمهم نسباً اه  
والمراد هنا اقربهم (واذا أسلم رجل) حر مكلف مجهول النسب (على يد  
رجل ووالاه) أى عقد معه عقد المولاة وهو ان يتعاقدا (على ان يرثه) اذا

مات (ويعطى عنه) اذا جنى (أو أسلم على يد غيره ووالاه) كذلك (فالولاء  
صحيح وعقله على مولاة) قال ابو نصر الاقطع في شرحه قالوا وإنما يصح  
الولاء بشرائط أحدها أن لا يكون المولى من العرب لأن تفاخر العرب بالقبائل  
اقوى والثاني أن لا يكون متقبلاً لولاه المتق اقوى والثالث أن لا يكون عقل  
عنه غيره لنا كذا ذلك الرابع أن يشترط العقل والارث اه (فان مات) المولى  
الاسفل (ولا وارث له غير ارثه للمولى) الا على لان ماله كله فيصرفه الى حيث  
شاء والصرف الى بيت المال ضرورة عدم المستحق لانه مستحق هداية (وان

كان له وارث فهو اولى منه) لانه وارث شرعاً فلا يملك ان يطله (وللمولى)  
الاسفل (ان ينتقل عنه) أى عن المولى الاعلى (بولاه الى غيره) لانه عقد غير  
لازم بمنزلة الوصية وكذا للاعلى ان يتبرأ عن ولاه لعدم الزوم الا انه يشترط  
في هذا ان يكون بمحض من الآخر كما في عزل الوكيل قصداً بخلاف ما اذا  
عقد الاسفل مع غيره بغير محضر من الاول لانه فسخ حكماً بمنزلة العزل الحكمي  
في الوكالة هداية وهذا (مالم يعطى عنه فاذا عقل عنه لم يكن له ان ينتقل عنه  
بولاه الى غيره) لانه تعلق به حق الغير وكذا لا يتحول ولده وكذا اذا عقل

عن ولده كما في الهداية (وليس لمولى العتاقة ان يوالى احداً) لانه لازم ومع  
بقائه لا يظهر الاذى هداية (كتاب الجنائيات) وجه التسمية بينه وبين المتق  
ان في مشروعه كل منهما اجله معنوباً والجنائيات جمع جنابة وهي لغة التعدى  
وشرعاً عبارة عن التعدى الواقع في النفس والإطراف (القتل) الذي تنطق به

قوله والولاء بذكر المراد به نسباً لا سناً حتى  
لو كان للمتق ابنتان ولا حد لها ان يكون  
الميراث للأب لا لابن الابن وهذا متفق عليه  
عن عقد من الهبة كقولهم واولى سعيدي  
رحم الله عنهم اجمعين

مطلوب  
في بيان احكام الجنائيات

الاحكام الاتية (على خمسة اوجه) والا فانواع كثيرة كرجم وصلب وغيرها  
وهي (عمد وشبهه وخطاوما اجرى مجرى الخطا والقتل بسبب) ثم اخذ في بيانها  
على الترتيب فقال (فالعمد ما) اي آدمي (تعمد) بالبناء للمجهول (ضربه بسلاح  
او ما اجرى مجرى السلاح في تفريق الاجزاء) وذلك (كالمحدد) اي الذي له  
حد يفرق الاجزاء (من الخشب والحجر والنار) لان العمد هو القصد ولا يوقف  
عليه الابدلية وهو استعمال الالة القائمة فاقم الاستعمال مقام القصد كما اقيم  
السفر مقام المشقة وفي حديد غير محدد روايتان اظهرهما انه عمد كافي الدرر  
من البرهان (وموجب ذلك) اي القتل العمد (الماتم) لانه من اكبر الكبائر بعد  
الشرك بالله (والقود) اي القصاص (الا ان يعفوا الاولياء) او يصلحوا لان  
الحق لهم ثم هو واجب عينا وليس للولي اخذ الدية الا برضا القاتل هداية  
(ولا كفارة فيه) لانه كبيرة محضة وفي الكفارة معنى العادة فلا ينطبق بها ومن  
حكمه حرمان الارث لقوله صلى الله عليه وسلم لا ميراث لقاتل كما في الهداية  
(وشبه العمد عند ابني حنيفة ان يتعمد للضرب بما ليس بسلاح ولا ما اجرى  
مجرى السلاح) مما مر للقاضى معنى العمدية باستعمال الالة غالبا لا يقتل بها  
ويقصد بها غيره كالنابذ ونحوه فكان شبه العمد (وقال ابو يوسف ومحمد اذا  
ضربه بحجر عظيم او خشبة عظيمة) مما يقتل غالبا (فهو عمد) لانه لما كان يقتل  
غالبا صار بمنزلة الالة الموضوعة له (وشبه العمد ان يتعمد ضربه بما لا يقتل غالبا)  
قال الامام الاسيحاوي في شرحه الصحيح قول الامام وفي الكبرى الفتوى في شبه العمد  
على ما قاله ابو حنيفة واختاره المحنوي والنسفي وغيرهما تصحيح (وموجب ذلك)  
اي شبه العمد (على) اختلاف (القولين الماتم) لانه قاتل وهو قاصد في  
الضرب (والكفارة) لشبهه بالخطاء (ولا قود فيه) لانه ليس بعمد (وفيه دية  
مغلظة على العاقلة) والاصل في ذلك ان كل دية وجبت بالقتل ابتداء لا لمعنى  
يحدث من بعد فهي على العاقلة اعتبارا بالخطا ويتعلق به حرمان الارث لانه  
جزا القتل والشبهة تؤثر في اسقاط القصاص دون حرمان الارث كما في الهداية  
(والخطا على وجهين خطأ في القصد) اي قصد الفاعل (وهو ان يرمى  
شخصا بظنه صيدا فاذا هو اعمى) او بظنه حرييا فاذا هو مسلم (وخطافي)  
نفس (القتل وهو ان يرمى قمرضا) او صيدا (فيصيب ادبيا وموجب ذلك)

بطل  
في القتل خطأ

في الوجهين (الكفارة والدية على العاقلة) لقوله تعالى فقتل بر رقبة موءودة  
 مسلمة الى اهله الآية (ولا ما في) في الوجهين قال في الهداية خالوا المراد اثم  
 القتل وأما في نفسه فلا يعزى عن الاثم من حيث ترك الزينة والمبالغة في  
 الثبوت في حال الرمي اذ شرع الكفارة يؤذن باعتبار هذا المعنى ويحرم عن  
 الميراث لان فيه انما فيصح تطبيق الحرمان به اه (وما جرى مجرى الخطا مثل  
 التام ينقلب على رجل فيقتله) لانه معذور كما يخطئ (لحكمه حكم الخطاء) من  
 وجوب الكفارة والدية وحرمان الارث (وأما القتل بسبب الجأف البؤ وواضع  
 الحجر في غير ملكه) بفراذن من السلطان. درعن ابن كمال (وموجه) أي القتل  
 بسبب (اذا تلف فيه ادى الدية على العاقلة ولا كفارة فيه) ولا اثم ولا يتعلق  
 به حرمان الميراث لأن القتل معدوم منه حقيقة والحق به في حق الضمان فيق  
 في حق غيره على الاصل كما في الهداية (والقصاص واجب بقتل كل محقوق  
 الدم على التأيد) وهو المسلم والذي بخلاف الحربي والمستامن لأن الاول غير  
 محقون الدم والثاني وان كان محقون الدم في بلادنا لكن لا على  
 التأيد لانه اذا رجع صار مباح الدم (اذا قتل) بالبناء للجبهة (له) (محمد)  
 بشرط كون القاتل مكلفا وانتفاء الشبهة بينهما (ويقتل الحر بالحر والحر بالحر  
 بالبعد) لاطلاق قوله تعالى ان النفس بالنفس فانه تأمخ بقوله تعالى الحر بالحر  
 ولان القصاص بعقد المساواة في العصمة وهي بالدين او بالدار وهما مستويان  
 فيهما (والمسلم بالذمي) لما روى انه صلى الله عليه وسلم قتل مسلما بذمي ولأن  
 المساواة في العصمة ثابتة بالدار والبيع ككفر المحارب دون المسلم  
 (ولا يقتل المسلم بالمستامن) لانه غير محقون الدم على التأيد لانه على قصيد  
 الرجوع ولا يقتل الذمي بالمستامن لما بينا ويقتل للمستامن بالمستامن قياسا للمساواة  
 ولا يقتل استغسانا لقيام المبيع كما في الهداية (ويقتل الرجل بالمرأة والكبير  
 بالصغير والصحيح بالاعمى والزمن) وناقص الاطراف والمجنون للعمومات ولان  
 في اعتبار التفاوت فيما وراء العصمة امتناع القصاص كما في الهداية (ولا يقتل  
 الرجل بابيه) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقاتد الوالد بولده ولانه سبب اجماعه  
 فن المحال ان يستحق له افناءه والجد من قبل الرجال والنساء وان علا في هذا  
 بمنزلة الاب وكذا الوالدة والجددة من قبل الاب او الام قربت او بعدت لما

طلب  
 في القتل بسبب



ينأ ويقتل الرجل بالوالد لعدم السقط كما في الهداية (ولا بعده ولا مدبره ولا  
 مكاتبه ولا بعدد ولده) لانه لا يستوجب لنفسه على نفسه القصاص ولا ولده  
 عليه وكذا لا يقتل بعد ملك بعضه لان القصاص لا يتجزأ هداية (ومن ورث  
 قصاصا على ابيه) اى اصله (سقط) عنه لان الفرع لا يستوجب العقوبة على  
 اصله وصورة المسئلة فيما اذا قتل الاب اب امرأته مثلا ولا وارث له غيرها ثم  
 ماتت المرأة فان ابنها منه يرث القود الواجب على ابيه فسقط لما ذكرنا وأما  
 تصوير صدور الشريعة فثبوته فيه للابن ابتداء الارث عند ابي حنيفة وان اتحد  
 الحكم كما لا يخفى در (ولا يستوفى القصاص الا بالسيف) وان قتل بغيره لقوله عليه  
 الصلاة والسلام لا قود الا بالسيف والرداء به السلاح هداية (واذا قتل) بالبناء  
 للجهول (المكاتب عمدا) وترك وفاءه (وليس له وارث الا المولى فله القصاص)  
 عند ابي حنيفة وابي يوسف لان حق الاستيفاء له يتعين على التقديرين وقال  
 محمد لا ارى فيه قصاصا لانه اشبه بسب الاستيفاء فانه الولاء ان مات حرا والملاك  
 ان مات عبدا قال الاستيعابى وهو قول زفر ورواية عن ابي يوسف والصحيح  
 قول ابي حنيفة انه قد نابكونه ترك وفاءه لانه اذا لم يترك وفاءه فلول القصاص اجاما  
 لانه مات على ملكه كما في الجوهرية (وان ترك) المكاتب (وفاء وارثه غير المولى فلا  
 قصاص لهم) اى للورثة (وان اجتمعوا مع المولى) لانه اشبه من له الحق لانه المولى  
 ان مات عبدا والوارث ان مات حرا اذ ظهر الاختلاف بين الصحابة رضى الله عنهم  
 في موته على نعت الحرية او الرق بخلاف الاولى لان المولى متعين فيها هداية (واذا  
 قتل عبد الرهن لا يجب القصاص حتى يجتمع الراهن والمرتهن) لان المرتهن لا ملك  
 له فلا يلبه والراهن لو تولا له لبطل حق المرتهن في الدين فيشترط اجتماعهما ليسقط  
 حق المرتهن برضاه هداية (ومن جرح رجلا عمدا فلم يزل) المجرع (صاحب  
 فراش حتى مات فعليه القصاص) لوجود السب وعدم ما يبطل حكمه في الظاهر  
 فاضيف اليه هداية (ومن قطع يد غيره عمدا من الفصل قطعت يده) لقوله تعالى  
 والجروح قصاص وهو ينهى عن المماناة وكل ما امكن رعايتها فيه يجب القصاص  
 وما لا فلا وقد امكن في القطع من الفصل فاعتبر ولا معتبر بكبر اليد وصرفها لان منفعة  
 اليد لا تختلف بذلك هداية فلو اقطع من الساعد لم يقد لا متاع حفظ المماناة وهى  
 الاصل في جريان القصاص (وكذلك الرجل ومارن الانف والاذن) لا مكان

رعاية المائلة (ومن ضرب عين رجل قلمها فلا قصاص عليه) لا متاع  
 المائلة (و) لكن (ان كانت قائمة) غير متصفه فذهب ضوؤها) فقط (فقطه  
 القصاص لا مكان المائلة حيثذا قال (تحمي له المرأة ويجعل على وجهه) وعينه  
 الاخرى (فطن رطب) اى مبلول وقابل عينه بالراء حتى يذهب ضوؤها وهو ما تور  
 عن العصابة رضى الله عنهم (وفي السن القصاص) لقوله تعالى والسن بالسن قطع  
 ان قلع وقيل تبرد الى اللحم ويسقط ما سوله لتعذر المائلة اذ ربما تفسد لهاته  
 وبه اخذ صاحب الكافي وفي وانجني وبه يغني وفيه وتؤخذ الثنية بالثنية والتاب  
 بالتاب ولا يؤخذ الاعلى بالاسفل ولا الاسفل بالاعلى اهـ والحاصل انه لا يؤخذ  
 عضو الا بعضه (وفي كل شجة يمكن فيها المائلة القصاص) لما تلونا (ولا قصاص  
 في عظم الا السن) وهذا اللفظ مروى عن عمرو ابن مسعود رضى الله عنهما ولا  
 اعتبار المائلة في غير السن متعذر لاحتمال الزيادة والنقصان بخلاف السن  
 لانه يرد للبرد كما في الهداية (وليس فيما دون النفس شبه عمد) وانما هو عمد  
 او خطأ (لان شبه العمد يعود الى الالة والقتل هو الذي يختلف باختلافها  
 بخلاف ما دون النفس لانه يختلف اتلافه باختلاف الالة فلم يبق الا العمد  
 والخطا كما في الهداية (ولا قصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس ولا  
 بين الحر والعبد) ولا بين العبدان لان الاطراف يسلك بها مسلك الاموال  
 فيعدم التماثل بالغاوت في القيمة (ويجب القصاص في الاطراف) فيما (بين  
 المسلم والكافر) للتساوى بينهما في الارش (ومن قطع يد رجل من نصف  
 الساعد او جرحه جائرة) وهى التى وصلت الى جوفه (فبرا منها فلا قصاص  
 عليه) لتعذر المائلة لان الساعد عظم ولا قصاص في عظم كما مر والبره  
 في الجائفة نادر فلا يمكن ان يجرح الجاني على وجه يبرأ منه فيكون اهلا كما  
 فلا يجوز واما اذا لم يبرأ فان سرت وجب القود والا فلا يفاد الى ان يظهر  
 الحال من البره او السراية كما في الدور (واذا) كانت يد المقطوع صحيحة (و) كانت  
 (يد القاطع شلا او ناقصه الاصابع فالمقطوع بالخيار ان شاء قطع اليد المعيبة  
 ولا شئ له غيرها وان شاء اخذ الارش كاملا) لان استيفاء حقه كاملا متعذر  
 فله ان يعجز بدون حقه وله ان يعدل الى العوض كمن اتلف مثليا فانقطع  
 عن ابدى الناس ولم يبق الا ردى بخير المالك بين اخذ الموجود وبين القيمة

(ومن شج رجلا) أي جرحه في رأسه (فأستوعبت الشجة ما بين قرنيه) أي طرفي رأسه (وهي) إذا لم يرد استيفؤها (لا تستوعب ما بين قرني الشاج) ليكون رأسه أكبر من راس المشجوج (فالمشجوج بالخيار أن شاء اقتصر بمقدار شجته فيهدى من أي الجانبين شاء وأن شاء أخذ الأرض) لأن في استيفائه ما بين قرني الشاج زيادة على ما فعل وفي استيفائه قدر حقه لا يلحق للشاج من الشين ما يلحقه فينقص حقه فيغير كما في اليد السلا (ولا قصاص في اللسان ولا في الذكر) ولو القطع من أصلهما قال في الهداية وعن أبي يوسف أنه إذا قطع من أصله يجب لانه يمكن اعتبار المساواة ولنا أنه ينقبض أو ينسط فلا يمكن اعتبار المساواة ومثله في شرح جلال الإسلام ثم قال والعصم ظاهر الرواية كما في الصحيح (إلا أن يقطع الحشفة) لأن موضع القطع معلوم كالمفصل ولو قطع بعض الحشفة أو بعض الذكر فلا قصاص فيه لأن البعض لا يعلم مقداره بخلاف الأذن إذا قطع كله أو بعضه لانه لا ينقبض ولا ينسط وله حد يعرف فيمكن اعتبار المساواة والشفة أن لمستقصاها بالقطع يجب القصاص لا يمكن اعتبار المساواة بخلاف ما إذا قطع بعضها لانه يتعذر اعتبارها هداية (وإذا اصططح القاتل وأولياء القتل على مال) معلوم (سقط القصاص ووجب المال) المصالح عليه (قليلا كان) المال (أو كثيرا) لانه حق ثابت للورثة يجري فيه الإسقاط عفوا فكذا ثم يعضا لا شمله على إحسان الأولياء وأحياء القاتل فيجوز بالتراضي والقليل والكثير فيه سواء لانه ليس فيه نص مقدر فيفوض إلى اصطلاحهما كالخلع وغيره وأن لم يذكروا حالا ولا موجلا فهو حال كما في الهداية (فإن عني أحد الشركاء من الدم أو صالح من نصيبه على عرض سقط حق الباقي من القصاص وكان لهم نصيبهم من الدية) في مال القاتل في ثلاث سنين لا على العاقلة ووقع في المختار وجمع البحرين وتجب بقيتها على العاقلة وهذا ليس من مذهب علمائنا ولا أعلمه قولا لا أحد مطلقا كذا في الصحيح (ولذا قتل جماعة واحدا اقتصر من جميعهم) لقول عمر رضي الله عنه لو تمالى عليه أهل صنعاء لقتلهم ولأن القصاص مذجرة السفهاء فيجب تحقيقا لحكمة الأحياء وفي الصحيح قال في الفوائد وتشرط المباشرة من الكل بأن جرح كل واحد جرحا ساريا أبوهذا (إذا كان) القتل (عدا) وأما إذا كان خطأ

فالواجب عليهم دية واحدة (واذا قتل واحد جماعة) عدا (خضر اولياء  
 القتولين) جميعهم (قتل بجماعتهم) اكنتاه به (ولا شيء لهم غير ذلك) لانهم  
 اجتمعوا على قتله وزهوق الروح لا يتبعض فصار كل واحد منهم مستوفيا جميع  
 حقه (فان حضر واحد) من الاولياء (قتل له) اى للول الحاضرو في بعض  
 النسخ به اى بسببه (وسقط حق الباقيين) لان حقهم في القصاص وقد فات  
 فصار كما اذا مات القاتل (ومن وجب عليه القصاص فان سقط القصاص)  
 لفوات محل الاستيفاء (واذا قطع رجلان يد رجل واحد) او رجله او قلعا  
 سنه او نحو ذلك مما دون النفس (فلا قصاص على واحد منهما) لان كل  
 واحد منهما قاطع بعض اليد لان الانقطاع حصل باعتمادهما والمحل متجز  
 فيضاف الى كل واحد منهما البعض فلا مماثلة بخلاف النفس لان الاتزهاق  
 لا يتجزى (و) يجب (عليهما نصف الدية) بالسوية لانها دية اليد الواحدة  
 (وان قطع واحد يميني رجلين حضرا فلهما ان يقطعا يده وياخذامنه نصف  
 الدية يقسمانها) بينهما (نصفين) سواء قطعهما معا او على التعاقب لانهما  
 استويا في سبب الاستحقاق فيستويان في حكمه كالفرعين في التركة (وان  
 حضر واحد منهما فقطع يده فللاخر عليه نصف الدية) لان الحاضرا ان  
 يستوفى ثبوت حقه فاذا استوفى لم يبق محل لاستيفاء الاخر فيتعين حقه في  
 الدية لان حقه لا يسقط الا بالعوض والعفو (واذا اقر العبد بقتل العمد لزمه القود)  
 لانه لا تهمة في اقراره بالعقوبة على نفسه بخلاف المال (ومن رمى رجلا عدا  
 فتفد السهم منه الى اخر فاتا فعليه القصاص للاول) لانه عمد (و) عليه  
 (الدية للشاتي على قاتله) لانه احد نوعي الخطا فكانه رمى صيدا فاصاب  
 ادميا والفعل يتعدد بتعدد الاثر كما في الهداية <sup>في</sup> كتاب الديات <sup>في</sup> متناسبتها  
 للجنايات وتأخيرها عنها ظاهر والديات جمع دية وهي في الشرع اسم للمال  
 الذي هو بدل النفس لا تسمية للمفعول بالمصدر لانه من المنقولات الشرعية  
 والارش اسم للواجب فيما دون النفس كما في الدرر (اذا قتل رجل رجلا  
 شبه عمد) كما تقدم (فعل عاقلته دية مغالطة وعليه) ايضا (كفارة)  
 وسأيت انها عتق رقبة مومة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين (ودية شبه  
 العمد) المبر عنها بالمغالطة (عند ابى حنيفة وابي يوسف مائة من الابل ارباعا)

بطل  
 في بيان احكام الديات

(ومن شج رجلا) أي جرحه في راسه (فاستوعبت الشجة ما بين قرنيه) أي طرفي راسه (وهي) إذا لم يد استيقاؤها (لا تستوعب ما بين قرني الشاج) لكون راسه أكبر من راس المشجوج (فالمتجوج بالخيار ان شاء اقتص بمقدار شجته في هدي من أي الجانبين شاء وان شاء اخذ الارش) لان في استيقاها ما بين قرني الشاج زيادة على ما فعل وفي استيقاها قدر حقه لا يلحق الشاج من الشين حاله فينقص حقه فيخبر كما في اليد الشلا (ولا قصاص في اللسان ولا في الذكر) ولو القطع من اصلهما قال في الهداية وعن أبي يوسف انه اذا قطع من اصله يجب لانه يمكن اعتبار المساواة ولنا انه ينقص أو ينسط فلا يمكن اعتبار المساواة ومثله في شرح جلال الاسلام ثم قال والصحيح ظاهر الرواية كما في الصحيح (الا ان يقطع الحشفة) لان موضع القطع معلوم كالفصل ولو قطع بعض الحشفة لمو بعض الذكر فلا قصاص فيه لان البعض لا يعلم مقداره بخلاف الاذن اذا قطع كله او بعضه لانه لا ينقص ولا ينسط وله حد يعرف فيمكن اعتبار المساواة والشفة ان لمستقصاها بالقطع يجب القصاص لا يمكن اعتبار المساواة بخلاف ما اذا قطع بعضها لانه يتعذر اعتبارها هداية (واذا اصططح القاتل واولياء المقتول على مال) معلوم (سقط القصاص ووجب المال) المصالح عليه (قليلا كان) المال (او كثيرا) لانه حق ثابت للورثة يجري فيه الاسقاط عفوا فكذا تعويضا لا شمله على احسان الاولياء واجبا القاتل فيجوز بالتراضي والقليل والكثير فيه سواء لانه ليس فيه نص مقدر فيغرض الى اصطلاحهما كالخلع وغيره وان لم يذكروا حالا ولا موجلا فهو حال كما في الهداية (فان عنى احد الشركاء من الدم او صالح من نصيبه على عرض سقط حق الباقي من القصاص وكان لهم نصيبهم من الدية) في مال القاتل في ثلاث سنين لا على العاقلة ووقع في المختار ومجمع البحرين وتجب بقيتها على المصاولة وهذا ليس من مذهب علمائنا ولا اعلمه قولا لاحد مطلقا كذا في الصحيح (ولذا قتل جبهة واحدا اقتص من جميعهم) لقول عمر رضي الله عنه لو تمالي عليه اهل منعا لقتلهم ولان القصاص مذجرة السفهاء فيجب تحقيقا لحكمة الاحياء وفي الصحيح قال في الفوائد وتشترط المباشرة من الكل بان جرح كل واحد جرحا ساريا ابو هذا (اذا كان) القتل (عدا) واما اذا كان خطأ

فالواجب

فالواجب عليهم دية واحدة (واذا قتل واحد جماعة) عدا (حضر اولياء  
 القتولين) جميعهم (قتل بمصاتهم) اكفاه به (ولا شيء لهم غير ذلك) لانهم  
 اجتمعوا على قتله وزهق الروح لا ينبض فصار كل واحد منهم مستوفيا جميع  
 حقه (فان حضر واحد) من الاولياء (قتل له) اي للولي الحاضر وفي بعض  
 النسخ به اي بسببه (وسقط حق الباقيين) لان حقه في القصاص وقد فات  
 فصار كما اذا مات القاتل (ومن وجب عليه القصاص فان سقط القصاص)  
 لغوات محل الاستيفاء (واذا قطع رجلان يد رجل واحد) او رجله او قلعا  
 سنه او نحو ذلك مما دون النفس (فلا قصاص على واحد منهما) لان كل  
 واحد منهما قاطع بعض اليد لان الانقطاع حصل باعتمادهما والمحل متجز  
 فيضاف الى كل واحد منهما البعض فلا مماثلة بخلاف النفس لان الانزهاق  
 لا يتجزى (و) يجب (عليهما نصف الدية) بالسوية لانها دية اليد الواحدة  
 (وان قطع واحد يميني رجلين محضرا فلهما ان يقطعا يده وياخذامته نصف  
 الدية بقسماتها) بينهما (نصفين) سواء قطعهما معا او على التعاقب لانهما  
 استويا في سبب الاستحقاق فيستويان في حكمه كالفرمين في التركة (وان  
 حضر واحد منهما فقطع يده فلآخر عليه نصف الدية) لان الحاضر ان  
 يستوفي لثبوت حقه فاذا استوفى لم يبق محل لا ستيفاء الاخر فيتعين حقه في  
 الدية لان حقه لا يسقط بالامعوض او العفو (واذا اقر العبد بقتل العمد لزمه القود)  
 لانه لا تهمة في اقراره بالعقوبة على نفسه بخلاف المال (ومن رمى رجلا عدا  
 فنفذ السهم منه الى اخر فاتا فطليه القصاص للاول) لانه عمد (و) عليه  
 (الدية للشاني على عاقلته) لانه احد نوعي الخطا فكانه رمى صيدا فاصاب  
 ادميا والفعل يتعدد بتعدد الاثر كما في الهداية <sup>في</sup> كتاب الديات <sup>في</sup> مناسبتها  
 للجنايات وتأخيرها عنها <sup>في</sup> ظاهر والديات جمع دية وهي في الشرع اسم للمال  
 الذي هو بدل النفس لا نسبة للمفعول بالمصدر لانه من المنقولات الشرعية  
 والارش اسم للواجب فيما دون النفس كما في الدر (اذا قتل رجل رجلا  
 شبه عمد) كما تقدم (فعلى عاقلته دية مغلظة وعليه) ايضا (كفارة)  
 وسيأتي انها عتق رقبة مومة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين (ودية شبه  
 العمد) المعبر عنها بالمغلظة (هندابى حنيفة وابى يوسف مائة من الابل ارباعا)

بطل  
 في بيان احكام الديات

وهي (خمس وعشرون بنت مخاض) وتقدم في الزكاة انها التي طفت في السنة  
 الثانية (وخمس وعشرون بنت لبون) وهي التي طفت في الثالثة (وخمس  
 وعشرون حقة) وهي التي طفت في الرابعة (وخمس وعشرون جزعة)  
 وهي التي طفت في الخامسة وثالث محمد ثلاثون جزعة وثلاثون حقة واربعون  
 نسية كلها خلفات في بطونها اولادها قال الاسيحي والصحيح قول الامام  
 واعتمد المحبوبي والتسني وغيرهما كما في الصحيح (ولا يثبت الخطا الا في الابل  
 خاصة) لان التوقيف فيه (فان قضى بالدية من غير الابل لم تنطق) لانه من  
 باب القدرات فيقف على التوقيف (وقتل الخطا يجب به الدية على العاقلة  
 والكلالة على الغائل) لما يبتا اول الجنائات (والدية في الخطا) غير مغلظة  
 وهي (ثمانية من الابل اثنا عشر بنت مخاض وعشرون ابن مخاض  
 وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جزعة) لانها البق بحالة الخطا  
 لان الخطا معذور (و) الدية (من العين) اي الذهب (الف دينار ومن الورق)  
 اي الفضة (عشرة آلاف درهم) وزن سبعة (ولا تثبت الدية الا من هذه  
 الانواع) الثلاثة المذكورة (هند ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد) تثبت  
 ايضا (من البخر ما شأ بقرة ومن النعم الفاشاة ومن الحلل ما شأ حلة كل حلة  
 ثوبان) لان عمر رضي الله عنه هكذا جعل على اهل كل مال منها قل جمال  
 الاسلام في شرحه الصحيح قول ابى حنيفة واختاره البرهاني والتسني وغيرهما  
 نعيم (ودية المسلم والذي سواه) لقوله صلى الله عليه وسلم دية كل ذي عهد  
 في عهد الف دينار وبه قضى ابو بكر وعمر كما في الدرر ولا دية للمسلم من هو  
 الصحيح (واما المرأة فتديتها نصف الدية كما في الجوهرة) (وفي النفس الدية)  
 والمراد نفس الحر ويستوى فيه الصغير والكبير والوطيع والشرير والمسلم  
 والذي لا استواءهم في الحرمه والمصمة وكال الاحوال في الاحكام الدينيوية  
 اغتيال (وفي المارن) وهو ما لان من الانف و يسمى الارنية (الدية) لغوات  
 منعمة الجلال والاصل ان كل ما يفسد به جنس النعمة تجب به دية كاملة لان  
 البدن يصيرها لكا بالنسبة الى تلك النعمة ولو قطع من العصبه لايزاد على دية  
 واحدة لانه عضو واحد (وفي اللسان) الفصح اذا منع النطق او اداه اكثر  
 الحروف (الدية) قيدنا بالفصح لان في لسان الاخرس حكومة عدل ومنع

النطق اواداء اكثر الحروف لانه اذا منع اقلها قسمت الدية على عدد حروف  
 الهجاء الثمانية والعشرين او حروف اللسان فصيحان فما اصاب الفاش  
 يلزمه كما في الدرر وتعامه في شرح الوهبانية (وفي الذكر) الصحيح (الدية)  
 اما ذكر العين والنخعي والغضبي ففيه حكومة (وفي العقل اذا ضرب رايه  
 فذهب منه عقله الدية) لانه بذهاب العقل تلف منفعة الاعضاء فصار كتلف  
 النفس وكذا اذا ذهب سمعه او بصره او شمه او ذوقه او كلامه كما في الجوهره  
 (وفي اللحية من الرجل اذا اخلقت فلم تنبت الدية) لها لحية المرأة فلا شيء  
 فيها لانها نقص وفي شرح الاسيحياتي قال الفقيه ابو جعفر الهندواني  
 هذا اذا كانت اللحية كاملة تجعل بها فان كانت طلائع متفرقة لا تجعل بها  
 فلا شيء فيها وان كانت غير متفرقة الا انه لا يقع بها جال كامل ففيها حكومة  
 عدل اه وفي الهداية وفي الشارب حكومة عدل هو الصحيح اه (وفي شعر  
 الرأس) من الرجل والمرأة اذا حلقه او تنفه ولم ينبت (الدية وفي الحاجين)  
 كذلك الدية وفي العينين الدية وفي اليدين الدية وفي الرجلين الدية وفي الاذنين  
 الدية وفي الشفتين الدية وفي الاثنين) اي الخصيتين (الدية وفي ثدي المرأة)  
 وحلمتيها (الدية) اي دية المرأة قيد بالمرأة لان في ثدي الرجل حكومة كما في  
 الجوهره (وفي كل واحد من هذه الاشياء) المزدوجة (نصف الدية) لان  
 في تفويت الاثنين منها تفويت جنس المنفعة او كمال الجمال فيجب كمال الدية وفي  
 احدهما تفويت النصف فيجب نصف الدية (وفي اشجار العينين) الاربعة اذا  
 لم تنبت (الدية) وفي الاثنين منها نصف الدية وفي احدهما ربع الدية قلنا  
 ينبتا (وفي كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين عشر الدية) لقوله صلى الله  
 عليه وسلم في كل اصبع عشر من الابل (والاصابع كلها) اي صغيرها وكبيرها  
 (سواء) لا ستوانها في المنفعة (وكل اصبع فيها ثلاث مفاصل في احدها) اي  
 احد المفاصل (ثلاث دية للاصبع) لانه ثلثها (وما فيها مفصلان في احدهما  
 نصف دية للاصبع لانه نصفها يوزع على البديل على البديل (وفي كل سن) من  
 الرجل نصف عشر الدية وهي (خمس من الابل) او خمسون دينار او  
 خمسمائة درهم وخيئت يزيد دية الاسنان كلها على دية النفس بثلاث اجناسها  
 لانها في الغالب اثنان وثلاثون عشرون ضرسا واربعة انياب واربعة



ثانياً واربعة ضواحك ولا بأس في ذلك لثبوته بالنص على خلاف القياس كما  
 في الغاية وفي العناية وليس في البدن ما يجب بتفويته أكثر من قدر الدية  
 سوى الأسنان اه قيدنا بسن الرجل لان دية سن المرأة نصف دية سن الرجل  
 كما في الجوهرة (والأسنان والاضراس ~~ككلها سواء~~) لاستوائها في  
 المعنى لأن الطواحن وان كان فيها منفعة الطحن في الضواحك زينة تساوي  
 ذلك كما في الجوهرة (ومن ضرب عضوا فذهب منفعة فدية كاملة) أي  
 دية ذلك العضو وان بقي قائماً ويصير (كما لو قطعه) وذلك (كالبند اذا شلت  
 والعين اذا ذهب ضوؤها) لان المقصود من العضو منفعة فذهاب منفعة  
 كذهاب عينه (والشجاج) وهو ما يكون في الوجه والرأس من الجراحة  
 (عشرة) وهي (الحارصة) بهملات وهي التي تحرص الجلد أي تحددسه  
 (والدامعة) بهملات ايضاً وهي التي تظهر الدم كالدمع ولا تسيله (والدامية)  
 وهي التي تسيل الدم (والباضعة) وهي التي تبضع اللحم أي تقطعه (والمثلاجة)  
 وهي التي تأخذ في اللحم ولا تبلغ السمحاق (والسمحاق) وهي التي تصل  
 السمحاق وهي جلده رقيقة بين اللحم وعظم الرأس (والموضحة) وهي التي  
 توضح العظم أي تظهره (والهاسمة) وهي التي تهشم العظم أي تكسره  
 (والمثقلة) وهي التي تنقل العظم عن موضعه بعد كسره (والامة) وهي  
 تصل إلى أم الدماغ وهي المجلدة التي فيها الدماغ وبعدها الدامعة بغين  
 منجمة وهي التي تخرج الدماغ ولم يذكرها محمد للموت بعدها عادة فتكون  
 قتلاً لا شجاجاً فعلم بالاستقراء بحسب الآثار انها لا تزيد على العشرة در (ففي  
 الموضحة القصاص ان كانت الشجة (عمداً) لامكان المماثلة فيها بالقطع إلى  
 العظم فيساويان ثم ما فوقها لا قصاص فيه بالاجاع لتعذر المماثلة وأما  
 ما قبلها ففيه خلاف روى الحسن عن أبي حنيفة لا قصاص فيها وذكر محمد  
 في الاصل وهي ظاهر الرواية ان فيه القصاص الأق السحاق فانه لا قصاص  
 فيه اجماعاً لتعذر المماثلة اذ لا يمكن ان يشق حتى ينتهي إلى جلده رقيقة فوق  
 العظم بخلاف ما قبلها لامكانه بعمل حديدة بقدر ذلك وتنفذ في اللحم إلى  
 آخرها فيستوفي منه كما في الجوهرة ومثله في الهداية وشرح الاسبيجاني  
 (ولا قصاص في بقية الشجاج) هذا بعمومه انما هو رواية الحسن عن أبي حنيفة

وأما على ما ذكره محمد في الاصل فمحمول على ما فوق الموضحة جوهره ثم مالا  
 قصاص فيه يستوى فيه العمد والخطا (وما دون الموضحة) من السنة  
 السابقة (ففيه حكومة عدل) وهي كما قال الطحاوي ان يقوم مملوكا بغير هذا  
 الاثر ثم معه فقدّر التفاوت بين الثمين يجب بحسابه من دية الحر فان كان  
 نصف عشر الثمين وجب نصف عشر الدية وهكذا وبه فني كما في الدر  
 تبعاً للوقاية والنقابة والمثني والخاتمة وغيرها (و) يجب (في الموضحة ان  
 كانت خطأ نصف عشر الدية) وذلك من الدراهم خمسمائة درهم في الرجل  
 ومائتان وخسون في المرأة وهي على العاقلة ولا تغفل العاقلة ما دونها كما يأتي  
 (وفي الهاتمة عشر الدية وفي المتفلة عشر ونصف عشر الدية وفي الآمة  
 ثلث الدية وفي الجائفة) وهي من الجراحة لا من الشجاج وهي التي تصل  
 الى الجوف (ثلث الدية) ايضاً لانها بمنزلة الآمة وكل ذلك ثبت بالحديث  
 (وان نفذت) الجائفة (فهي جائفتان ففيهما ثلثا الدية) في كل جائفة ثلثها  
 كما قضى بذلك ابو بكر رضي الله عنه (و) يجب (في) قطع (اصابع اليد) كلها  
 (نصف الدية) لان في كل اصبع عشر الدية كما مر (و) كذا الحكم (ان  
 قطعها مع الكف ففيها) اي الاصابع مع الكف (نصف الدية) لان الكف  
 تبع للاصابع (وان قطعها) اي الاصابع (مع نصف الساعد في الكف  
 نصف الدية وفي الزيادة حكومة عدل) قال جال الاسلام وهذا قول ابي حنيفة  
 ومحمد وعند ابي يوسف لا يجب فيها الارش اليد والصحيح قولهما واعتمده  
 المحبوبي والنسفي تصحيح (و) يجب (في الاصبع الزائدة حكومة عدل) تشريفا  
 للادمي لانها جزء من يده لكن لا منفعة فيها ولا زينة وكذا السن الزائدة جوهره  
 (و) كذا (في عين الصبي وذكره ولسانه اذا لم نعلم صحته) اي صحة ذلك  
 العضو بنظر في العين وحركة في الذكر وكلام في اللسان (حكومة عدل) لان  
 منفعة غير مطلومة (ومن سيج رجلاً موضحة فذهب) بسببها (عقله او شعر  
 رأسه) كله فلم يثبت (دخل ارش الموضحة في الدية) لدخول الجزء في الكل  
 كن قطع اصبعاً فثلث اليد قيدنا بالكل لانه اذا تثار بعضه ينظر الى ارش  
 الموضحة والى الحكومة في الشر فان كانا سواء يجب ارش الموضحة وان كان  
 احدهما اكثر من الآخر دخل الاقل في الاكثر كما في الجوهرة (وان ذهب)

قول ارش هو دية الجراحة طاعه  
 الفساد يقال ارشيت بين القوم  
 تارشا اذا فسد ثم استعمل  
 في نقض الاعيان لانه فساد  
 فيها اه مصاع

بسبها (محمه او بصره او كلامه فعليه ارش الموضحة مع الدية) ولا يدخل فيها لانه كاعضاء مختلفة بخلاف العقل لعود نفعه للكل (ومن قطع اصبع رجل قُتِلَت اُخْرَى الى جنبها ففيهما الارش ولا قصاص فيه عند ابي حنيفة) وعندهما عليه القصاص في الاولى والارش في الاخرى قال الاسمعيلى والصحيح قول ابي حنيفة فعليه مثنى البرهاني والنسفي وغيرهما الصحيح (ومن قلع سن رجل فبنت مكانها اخرى سقط الارش) لان حقه قد انجبر بعود المنفعة (ومن رجلًا فالتحت) الشجرة (ولم يبق لها اثر ونبت الشجر) كما دونه (سقط الارش عند ابي حنيفة) زوال الشين الموجب له ولم يبق سوى مجرد الالم وهو لا يوجب الارش (وقال ابو يوسف عليه ارش الالم) وهي حكومة عدل هدية (وقال محمد عليه اجرة الطبيب) وثمن الدواء لانه انما ارزاه ذلك من فعله وفي الدر عن شرح الطحاوى فسر قول ابي يوسف ارش الالم باجرة الطبيب وثمن الدواء فعليه لا خلاف بينهما وفي الصحيح وعلى قول الامام اعتمد الائمة المحبوبي والنسفي وغيرهما لكن قال في العيون لا يجب عليه شئ قياسا وقال يستحسن ان تجب عليه حكومة عدل مثل اجرة الطبيب وثمن الدواء وهكذا كل جراحة برئت زجرا للجناية وجبرا للضرر (ومن جرح رجلا جراحة لم يقتض منه) حالا بل (حتى يبرأ) منه لان الجرح معتبر بما يؤل اليه لاحتمال السرابة الى النفس فيظهر انه قتل وانما يستقر الامر بالبرء (ومن قطع يد رجل خطأ ثم قتله) خطأ ايضا (قبل البرء) منها (فعليه الدية وسقط ارش الميّد) لا اتحاد جنس الجنابة وهذه ثمانية مسائل لان القطع اما عمدا وخطا والقتل كذلك فصارت اربعة ثم لما ان يكون بينهما برء او لا صارت ثمانية فان كان كل منهما عمدا وبرئ بينهما يقتض بالقطع ثم بالقتل وان لم يبرأ كذلك عند الامام خلافا لهما وان كان كل منهما خطأ فان برئ بينهما اخذ بهما فوجب دية اليد والنفس وان لم يبرأ بينهما كفت دية القتل وهي مسألة الكتاب وان قطع عمدا ثم قتل خطأ او بالعكس سواء برئ بينهما اولم يبرأ اخذ بهما لا اختلاف الجنايتين وتماه في صدر الشريعة (وكل عمد سقط فيه القصاص بشبهة) ككون القاتل اباه او من له القصاص ولدا الجاني او كان في القاتلين صغير او حتى احد الاولياء (فالدية في مال القاتل) في ثلاث سنين (وكل ارش

وجب بالصلح فهو في مال القاتل (ايضا وتجب حالا لانه استحقى بالعقد وما  
 يستحق بالعقد فهو حال الا اذا اشترط فيه الاجل كائتمان البياعات كقاي الجوهره  
 (واذا قتل الاب ابنه عمدا فالدية في ماله في ثلاث سنين) وكذا لو شاركه  
 في قتله اجنبي فالدية عليهما وسقط عنه القصاص واذا اشترك عامدان في قتل  
 رجل فعني عن احدهما فالشهور ان الاخر يجب عليه القصاص وعن ابن  
 يوسف لا قصاص عليه لانه لما سقط عن احدهما صار كل جريح النفس مستوفاه  
 بنفله كذا في الكرخي جوهره (وكل جنسية اعترف بها الجاني فهي في ماله  
 ولا يصدق على عاقلة) لو يجب حالا لانه التزمه باقراره (وعمد الصبي والمجنون  
 خطأ) لانه ليس لهما قصد صحيح ولذا لم ياتما (و) يجب (فيه الدية على  
 العاقلة) ولا يحرم الميراث لانه للعقوبة وهما ليسا من اهل العقوبة (ومتى حفر  
 بيرا في طريق المسلمين او وضع حجرا) او خشبة او ترابا (فتلف بذلك انسان فدينه  
 على عاقلة) لوجوبها بنسيه (وان تلف فيه بهيمة فضمناها في ماله) لانه ضمان  
 مال وضممان المال لا تتجه الصاقلة (وان اشترع) اى اخرج (في الطريق  
 ووشئا) كطلة وجزع وجر حلو (او مزابا) او نحو ذلك (فقط على انسان  
 فعطب) اى هلك (فالدية على عاقلة) لوجوبها بنسيه وهذا ان صابه الطرف  
 الخارج اما لو اصابه الطرف الداخل الذي هو في حائطه فلا ضمان عليه لعدم  
 تعديه لانه موضوع في ملكه وان اصابه الطرفان جميعا ضمن النصف وان  
 لم يعلم اى الطرفين اصابه فالقياس ان لا يضمن للشك وفي الاستحسان يضمن  
 النصف كما في الجوهره ثم هو جائز ان لم يضرب بالعامة ولكل واحد من اهل  
 الخصومة منه ومطالبته بنقصه اذا بنى بنفسه من غير اذن الامام وان بنى  
 للمسلمين كمسجد ونحوه او باذن الامام لا ينقص واما اذا كان يضرب بالعامة  
 فلا يجوز مطلقا والجلوس في الطريق للبيع والشراء على هذا وهذا كله في  
 الطريق العام اما غير التافذ فلا يجوز احداث شيء فيه مطلقا الا بالنهم لانه  
 بمنزلة الملك الخاص بهم (ولا كفارة على حاطر البئر وواضع الحجر) لانه يتعلق  
 بحقيقة القتل والتسبب ليس بقاتل حقيقة لانه قد يقع بعد موته ويستحيل ان  
 يكون الميت قاتلا ولا يحرم الميراث لما بينا كامر (ومتى حفر بيرا في ملكه فعطب  
 بها انسان لم يضمن) لانه غير متعد في قتله فلا يلزمه ضمان ما تولد منه (والراكب)

في طريق العامة (ضامن لما وطئت الدابة وما اصابته يدها) او رجلها او  
 صدمته برأسها (او كدمت) اى عصت بفمها لا مكان الفهرز عنه (ولا يضمن  
 ما نتجت) اى ضربت (برجلها او ذنبها) والاصل ان المرور في طريق المسلمين  
 مباح لكنه مقيد بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه دون مالا يمكن لما فيه  
 من النفع من التصرف وسد بابيه والاحتراز عن الوطئ وما يضاهيه ممكن فانه  
 ليس من ضرورات السير فقيده بشرط السلامة عنه والنقصة بالرجل والذنب  
 ليس يمكنه الاحتراز عنه فلم يتقيد كما في الهداية (فان شئت) الدابة (او بالت  
 في الطريق) وهى تسير (فقطب به انسان لم يضمن) لانه من ضرورات السير  
 فلا يمكنه الاحتراز عنه وكذا اذا اوقفها لذلك لان من الدواب مالا  
 يفعل ذلك الا بالايقاف وان اوقفها لغير ذلك فقطب انسان بروثها او  
 اوبولها ضمن لانه متعدد في هذا الايقاف لانه ليس من ضرورات السير  
 هداية (والسائق) للدابة (ضامن لما اصابته يدها او رجلها والقائد  
 لها ضامن لما اصابته يدها دون رجلها) قال الزاهدى في شرحه  
 وصاحب الهداية فيها وفي مجموع النوازل هكذا ذكره  
 القدورى في مختصره وبذلك اخذ بعض المشايخ واكثر المشايخ  
 على ان السائق لا يضمن النخعة لانه لا يمكنه دفعها عنها وان كانت ترى منه  
 وهو الاصح تصحیح وقال في الهداية وفي الجامع وكل شئ ضمنه الراكب بضمه  
 السائق والقائد لانهما متسببان مباشرتهما بشرط التلف وهو تقرب الدابة الى مكان  
 الجناية فيتقيد بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه كالراكب الا ان على  
 الراكب الكفارة فيما او طئت ولا كفارة عليهما وتماه فيها (ومن قاد قطارا  
 فهو ضامن لما وطئ) لان عليه حفظه كالسائق فيصير متعديا بالتقصير فيه والتسبب  
 بوصف التعدى سبب الضمان الا ان ضمان النفس على العاقلة وضمان المال  
 في ماله كما في الهداية (فان كان معه) اى مع القائد (سائق فالضمان عليهما)  
 لا شراكتهما في ذلك لان قائد الواحد قائد لكل وكذا السائق لاتصال الازمة  
 (واذا جنى العبد جناية خطأ) على حر او عبد في النفس او ما دونها قل  
 ارشها او اكثر (فيل لمولاه) انت بالخيار (اما ان تدفعه بها) الى ولي الجناية  
 (او تغديه) بارشها فلا قيد بالخطا لانه في العمد يجب عليه الفصاص وانما

يفيد في النفس فقط وأما فيما دونها فلا تنفذ لاستواء خطاؤه وعنده فيمادونها  
(فان دفعه) مولاه بها (ملكه ولي الجنابة) ولا شيء له غيره (وان فداء فداء  
بارشها) وكل ذلك يلزمه إحصاءاً أما الأول فلان التأجيل في الاعيان باطل وأما  
الثاني فلانه جعل بدلا عن العبد فقام مقامه واخذ حكمه وأيهما اختاره وفعله  
لا شيء لولي الجنابة سواء فأن لم يختار شيئا حتى مات العبد بطل حق المجنى عليه  
لنفوات محل حقه وان مات بعد ما اختار الفساد لم يبرأ لتحويل الحق الى ذمة  
المولى كما في الهداية (فان عاد) العبد (جنى) جنابة اخرى بعد ما فداء المولى  
(كان حكم الجنابة الثانية حكم الاولى) لانه لما خرج من الجنابة الاولى صار  
كأنه لم يجن غير الجنابة الثانية (فان جنى جنابتين) متواليتين اى من غير تخلل  
فدائه (فيل للمولى) انت بالخيار (اما ان تدفعه الى ولي الجنابتين بقسمائه)  
يذهبهما (على قدر حقهما) من ارش جنابتهما (واما ان تفديه بارش كل  
واحدة منهما) اى الجنابتين لان تعلق الاولى برقبته لا يمنع تعلق الثانية بها  
كالدبون المتلاحقة الا يرى ان ملك المولى لم يمنع تعلق الجنابة برقبته فحق ولي  
الجنابة الاولى اولى ان لا يمنع كما في الهداية (وان اعتقه المولى) او باعه او وهبه  
او دبره او استولدها (وهو لا يعلم بالجنابة ضمن الاقل من قيمته ومن ارشها)  
لانه لما لم يعلم لم يكن مختارا للفداء اذ لا اختيار بدون العلم الا انه استهلك رقبة  
تعلق بها حق ولي الجنابة فلزمه الضمان وانما لزمه الاقل لان الارش ان كان  
اقل فليس عليه سواء وان كانت القيمة اقل لم يكن متلفا سواءها (وان باعه  
او اعتقه) او تصرف به تصرفا يمنعه عن الدفع مما ذكرنا قبله (بعد العلم  
بالجنابة وجب عليه الارش) فقط لانه لما تصرف به تصرفا يمنعه من الدفع  
بالجنابة بعد علمه بها صار مختارا للفداء لان المخير بين شيئين اذا فعل ما يمنع  
من اختيار احدهما تعين الآخر عليه (واذا جنى المدبر او ام الولد جنابة) خطأ  
(ضمن المولى الاقل من قيمته) اى المدبر او ام الولد وذلك في ام الولد ثلث قيمتها  
وفي المدبر الثلثان وتعتبر القيمة يوم الجنابة لا يوم التدبير والاستيلاء (ومن  
ارشها) اى الجنابة لانه صار مانعا بذلك للدفع من غير اختيار فصار كما لو  
اعتق العبد قبل العلم بالجنابة (فان جنى) المدبر او ام الولد جنابة (اخرى وقد)  
كان (دفع المولى القيمة الى) المولى (الاول بقضاء) من القاضي (فلا شيء عليه)

سواها لانه لم ي تلف الا قيمة واحدة وقد اجبر على دفعها وان كان (يبيع ولى  
 الجناية الثانية ولى الجناية الاولى فيشاركه فيما اخذ) لانه قبض ما تعلق به حقه  
 فصار بمنزلة الوصى اذا دفع الزكاة الى الغرماء ثم ظهر غريم آخر (وان كان  
 المولى دفع القيمة) الى ولى الجناية الاولى (بغير قضاء فالولى) اى ولى الجناية  
 الثانية (بالمختيار ان شاء اتبع المولى) لدفعه ما تعلق به حقه الى الغير باختياره ثم  
 يرجع المولى على الاول (وان شاء اتبع ولى الجناية الاولى) لانه قبض حقه ظلما  
 وهذا عند ابن حنيفة وقال لا شئ على المولى ستراء دفع بقضاء او بدونه لانه  
 دفع الى الاول ولا حق للثاني فلم يكن متعديا بالدفع ولا بى حنيفة ان الجنايات  
 استند ضمانها الى التندبير الذى صار به المولى مانعا فكانه دبر بعد الجنايات فيتعلق  
 حق جماعتهم بالقيمة فاذا دفعها بقضاء فقد زالت يده عنها بغير اختياره فلا يلزمه  
 ضمانها وان دفعها بغير قضاء فقد سلم الى الاول ما تعلق به حق الثاني باختياره

فلا لثاني ان يضمن ايها شاء (واذا مال الحائط الى طريق المسلمين فطوبل صاحبه  
 بنقصه واشهد عليه بذلك فلم ينقض) الحائط (فى مدة يقدر) فيها (على نقصه  
 حتى سقط) الحائط (ضمن ما تلف به من نفس او مال) الا ان ما تلف به من  
 النفوس فعلى العاقلة ومن الاموال فعليه قيد بالطلب لانه لو لم يطلب حتى تلف  
 انسان او مال لم يضمن وهذا اذا كان بناؤه ابتداء مستويا لانه بناء فى ملكه فلم  
 يكن متعديا والميل حصل بغير فعله بخلاف ما اذا بناه ما تلا من الابتداء فانه يضمن  
 ما تلف بسقوطه سواء طوبل ام لا لتعديده بالبناء وقيد بصاحبه اى مالكة لانه لو طوبل  
 غيره كالرهن والسناجر والمستعير كان باطلا ولا يلزمهم شئ لانهم لا يملكون نقصه  
 كما فى الجوهر (ويستوى) فى الطلب (ان يطالبه بنقصه) احدا من اهل الخصومة  
 (مسلم او ذمى) او مكاتب وكذا الصغير والرقيق المأذون لهما لاستوائهم فى حق  
 المرور (وان مال) الحائط الى دار رجل فالمطالبة الى مالك الدار خاصة لان  
 الحق له خاصة وان كان فيه سكان فلهم ان يطالبوه سواء كانوا باجارة او امانة  
 (واذا اصطدم فارسان) حران خطأ (فانا) مئة (فعلى عاقلة كل واحد منهما  
 دية الاخر) لان قتل كل واحد منهما مضاف الى فعل الاخر قيدنا بالخرين لانه  
 لو كانا عبيدين فمهما هدر سواء كان خطأ او عمدا اما الاول فلان الجناية تعلقت  
 برقبته كل منهما دفعا وفداء وقد فات بغير فعل المولى واما الثانى فلان كل واحد

منها هلك بعدما جنى فيستط وقيدنا بالخطاء لانه لو كانا عامدين ضمن كل واحد  
 منها نصف الدية لان فعل كل واحد منها محظور واضيف التلغ الى فعلهما  
 كما في الاختيار (واذا قتل رجل عبدا خطا فعليه قيمته) لكن (لايزاد) بها (على  
 عشرة الاف درهم) لانها جناية على ادمي فلا تزداد على دية الحر لان المعاني  
 التي في العبد موجودة في الحر وفي الحر زيادة الحرية فاذا لم يجب فيه لكثر فلان  
 لا يجب في العبد مع نقصانه اولى (فان كانت قيمته عشرة الاف) درهم (فاكثر  
 قضى عليه بعشرة الاف الا عشرة) اظهارا لانحطاط رتبته (وفي الامة اذا  
 زادت قيمتها على الدية) اي دية المرأة الحرة (خمس الاف الا عشرة) اعتبارا  
 بالحرية فان ديتها على النصف من الرجل وينقص العشرة اظهارا لانحطاط  
 الرق كما في العبد وهذا عند ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف تجب القيمة بالغة  
 ما بلغت قال في التصحيح وعلى قول ابى حنيفة ومحمد اعتمد الائمة البرهاني  
 والنسفي والموصلي وغيرهم وقال الزاهدي وما وقع في بعض نسخ المختصر وفي  
 الامة خمسة الاف الا خمسة غير ظاهر الرواية وفي عامة الاصول والشرع التي  
 ظفرت بها الا عشرة وروى الحسن عن ابى حنيفة انه يجب نجسة الاف الا خمسة  
 والتصحيح ما ذكرناه وفي النبايع والرواية المشهورة هي الاولى وهي الصحيحة في  
 النسخ اه (وفي يد العبد) اذا قطعت (نصف قيمته) لكن لايزاد فيها (على نجسة  
 الاف) درهم (الا خمسة) لان البدن من الادمي نصفه فيضرب بأكمله فينقص  
 هذا المقدار اظهارا لانحطاط رتبته هدايه لكن قال في التصحيح ان المذكور في  
 الكتاب رواية عن محمد والتصحيح تجب القيمة بالغة ما بلغت اه (وكل ما يقدر من  
 دية الحر فهو مقدر من قيمة العبد) فاوجب فيه في الحر نصف الدية مثلا ففيه  
 من العبد نصف القيمة وهكذا لان القيمة في العبد كالدية في الحر لانه بدل الدم  
 ثم الجناية على العبد فيما دون النفس على الجاني في ماله لانه اجري مجرى ضمان  
 الاموال وفي النفس على العاقلة عند ابى حنيفة ومحمد خلافا لابى يوسف كما في  
 الجوهرة (واذا ضرب بطن امرأة فاقطعت جنتها) جرا (ميتا فعليه) اي الضارب  
 وتحمله عاقبته (غرة) في سنة واحدة وهي (نصف عشر الدية) اي دية  
 الرجل لو الجاني ذكر او عشر دية المرأة لو انثى وكل منهما خمسمائة درهم  
 (فان قتله حيا ثم مات فعليه دية كاملة) لانه اتلف حيا بالضرب السابق



(وان القته ميتاً ماتت الام فعليه دية) للام (وعرة) الجنين لما تقرر ان الفعل يتعدد بتعدد اثره وصرح في الذخيرة بتعدد الغرة لو ميتين فاكتر كما في الدرر (وان ماتت) الام اولاً (ثم القته ميتاً فعليه دية في الام) فقط (ولا شيء في الجنين) لان موت الام سبب لموته ظاهراً فاحيل اليه وان القته حياً ثم ماتا او ماتت ثم القته حيا ومات فعليه ديتان (وما يجب في الجنين) من الغرة والدية (موروث عنه) لورثته لانه بدل نفسه والبدل عن القتل لورثته الا ان الضارب اذا كان من الورثة لا يرث لان القاتل لا يرث قيد بالراء لان في جنين البهيمة ما نقصت الام ان نقصت والا فلا يجب شيء وقيدنا بالحر لما ذكره بقوله (وفي جنين الامة) حيث كان رقيقاً (اذا كان ذكر انصف عشر قيمته لو كان جاً وعشر قيمته ان كان انثى) لما مر ان دية الرقيق قيمته وانما قلنا حيث كان رقيقاً لانه لا يلزم من رقية الام رقية الجنين فالعالمق من السيد او المورور حر وفيه الغرة وان كانت امدة رقيقة كما في الدرر عن الزبلي (ولا كفارة في الجنين) وجواب بل ندبا در عن الزبلي لانها انما تجب في القتل والجنين لا تعلم حياته (والكفارة) الواجبة (في شبه العمد والخطا عنق رقية مؤمنة) لقوله تعالى قهرير رقية مؤمنة الابه (فان لم يجد) ما يعقده (فصيام شهرين متتابعين) بهذا النص (ولا يجزى فيها الاطعام) لانه لم يرد به نص والمقادير تعرف بالتوقيف وآثبات الابدال بالاراي لا يجوز ويجزى به عنق رضيع احد ابويه مسلم لانه مسلم به والظاهر سلامة اطرافه ولا يجزى به ما في البطن لانه لم يعرف حياته ولا سلامته كافي الهداية باب القسامة هي لغة بمعنى القسم وهو اليمين مطلقاً وسراً واليمين بعدد مخصوص وسبب مخصوص على وجه مخصوص كما ينه بقوله (واذا وجد القتل في محلة لا يعلم من قتله اسحلف خسون رجلاً منهم) أي من اهل المحلة (يتخيرهم الولي) لان اليمين حق والظاهر انه يختار من ينهم بالقتل او الصالحين منهم لتباعدهم عن اليمين الكاذبة فيظهر القاتل (بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً) أي يحلف كل واحد منهم بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلاً (فاذا حلفوا قضى على اهل المحلة بالدية) في مالهم ان كانت الدعوى بالعمد وعلى عواقلهم ان بالخطا كما في شرح المجمع معز بالذخيرة والخاتبة ونقل ابن الكمال عن البسوط ان في ظاهر الرواية القسامة على اهل المحلة والدية على عواقلهم أي في ثلاث سنين وكذا فيمة القن تؤخذ

مطل  
في بيان الكفارة

مطل  
في احكام القسامة

في ثلاث سنين شرب ليله كذا في الدر (ولا يستهلف الولي) وان كان من اهل  
 المحلة لانه غير مشروع (ولا يقضى له) اي للولي (بالجناية) بينه لان اليمين شرعت  
 للدفع لا الاستحقاق وانما وجبت الدية بالقتل الموجود منهم ظاهر الوجود  
 القتل بين اظهرهم او بتقصيرهم في المحافظة كما في قتل الخطاء والقسامه لم  
 تشرع لجلب الدية اذا نكلو وانما شرعت ليظهر القصاص يحرزهم عن  
 اليمين الكاذبة فيقروا بالقتل فاذا حلفوا حصلت البراءة عن القصاص وبذت  
 الدية لتلا يهدر دمه ثم من نكل منهم حبس حتى يحلف لان اليمين فيه مستهفة  
 لذاتها تعظيلا لمر الدم ولهذا يجمع بينه وبين الدية بخلاف النكول في الاموال  
 لان الحلف فيها بدل عن اصل حقه ولهذا يسقط بذل المدعى به وهنا لا يسقط  
 بذل الدية كما في الدرر (وان لم يكمل اهل المحلة) خسين رجلا (كررت  
 الايمان عليهم حتى يم نخسون) يمينا لانها الواجبة بالسنة فيجب اتمامها ما امكن  
 ولا يطلب فيه الوقوف على الفائدة لثبوتها بالسنة فان كان العدد كاملا فلا راد الولي  
 ان يكرر على احدهم فليس له ذلك لان التصبر ال تكرار ضرورة عدم الاكمال  
 هدابة (ولا يدخل في القسامه مبي ولا مجنون) لانها ليسا من اهل القول  
 الصحيح (ولا امراة ولا عبد) لانها ليسا من اهل التصرة واليمين على اهلهما  
 (وان وجد) في المحلة (ميت لا اثر به) من جراحة او اثر ضرب او خنق (فلا  
 قسامه) فيه (ولادية) لانه ليس بفيل اذ القتل في العرف من فانت حياته  
 بسب مباشرة الحي وهذا ميت حنف افقه حيث لا اثر يستدل به على كونه قتيلا  
 (وكذلك) الحكم (اذا كان الدم يسيل من افقه او من دبره او قبله او من فقه)  
 لان الدم يخرج منها عادة بلا قتل احد (وان كان) الدم يخرج (من عينه  
 او اذنه فهو قتل) لانه لا يخرج منها الا بفعل من جهة الحي عادة (واذا وجد  
 القتل على دابة يسوقها رجل فاق) قسامه عليه و (الدية على ما قلته دون  
 اهل المحلة) لانه في يده فصار كما اذا كان في داره وكذا اذا كان قائدها  
 اوراكها فان اجتمعوا فطهرهم لان القتل في ايديهم فصار كما اذا وجد في دارهم  
 هدابة وفي القهستاني ثم من الشايخ من قال ان هذا اعم من ان يكون للدابة  
 مالك معروف اولم يكن ومنه اطلاق الكتاب ومنهم من قال ان كان لها مالك  
 فعليه القسامه والدية ثم قال وانما قال يسوقها رجل اشارة الى انه لو لم يكن

معها احد كائنا على اهل المحلة كما في الذخيرة اه (وان وجد القنيل في دار  
 انسان فالقسامة عليه) لان الدار في يده (والدبة على ما قلته) لان نصرته  
 منهم وقربه بهم (ولا يدخل السكان في القسامة مع الملاك عند ابي حنيفة)  
 وهو قول محمد وذلك لان المالك هو المختص بنصرة البقعة دون السكان لان  
 سكني الملاك الزم وقرارهم ادم فكانت ولاية التدبير اليهم فيتحقق التخصيص منهم  
 وقال ابو يوسف هي عليهم جميعا لان ولاية التدبير تكون بالسكني كما تكون بالملك  
 (وهي) اي القسامة (على اهل الخطه) وهي ما اختط لبنا والمراد ما خطه  
 الامام حين قبح البلدة وقسمها بين الثمانين (دون الشترين) منهم لان صاحب  
 الخطه هو الاصيل والمشتري دخيل وولاية التدبير خلصت للاصيل فلا يراهم  
 الدخيل (ولو بني منهم) اي من اهل الخطه (واحد) لما قلنا وهذا عند ابي  
 حنيفة ومحمد ايضا وقال ابو يوسف الكل مشتركون لان الضمان انما يجب بترك  
 الحفظ ممن له ولاية الحفظ والولاية باعتبار الملك وقد استووا فيه قال في التصحيح  
 وعلى قول ابي حنيفة ومحمد مشي الائمة منهم البرهاني والنسفي وغيرهما اه وان  
 باصوا كلهم كانت على المشتريين اتفاقا لان الولاية انتقلت اليهم لزوال من  
 يتقدم كما في الهداية (وان وجد القنيل في سفينة فالقسامة على من) كان (فيها  
 من الركاب والملاحين) لانها في ايديهم وكذا المجلة وذلك لان كلا منهما ينقل  
 ويحول فيعتبر فيها اليد دون الملك كالدابة بخلاف المحلة والدار (وان وجد  
 القنيل في مسجد محلة فالقسامة على اهلها) لان تدبيره عليهم لانهم اخص به (وان  
 وجد في) المسجد (الجامع او الشارع) اي الطريق (الاعظم فلا قسامة فيه)  
 لانه لا يختص به احد دون غيره (والدبة على بيت المال) لانه معد لفوائد المسلمين  
 (وان وجد في بركة ليس بقر بها عمارة) بحيث يسمع منها الصوت فهو هدر لانه اذا  
 كان بهذه الحالة لا يلحقه الفوت من غيره فلا يوصف بالتخصيص وهذا اذا لم تكن  
 مملوكة لاجن فان كانت مملوكة لاحد فالقسامة عليه (ولن وجد بين قرنين كان)  
 كل من القسامة والدبة (على لقرينهما) اليه قال في الهداية قيل هذا محمول على  
 ما اذا كانت بحيث يبلغ اهله الصوت لانه اذا كان بهذه الصفة يلحقه الفوت  
 فيمكنهم النصره وقد قصروا اه (وان وجد في وسط) نهر (الفرات) ونحوه من  
 الانهار العظام التي ليست بمملوكة لاحد (يمر به الماء فهو هدر) لانه ليس في

بد احد ولا في ملكه (فان كان) القليل (محتسبا بالشاطئ) اى جانب النهر  
 (فهو على اقرب القرى من ذلك المكان) اذا كانوا يسمعون الصوت لانهم اخص  
 بنصرة هذا الموضع فهو كالوضع على الشط والشط في يد من هو اقرب اليه  
 لانه مورد لهم ومورد دوابهم قيدنا بالنهر العظيم الذى لا ملك فيه لاني الفهر  
 المملوك الذى تسحق به الشفعة تكون فيه القسامة والدية على اهله لانهم في اليهم  
 لقيام ملكهم كافي الهداية (وان ادعى الولي على واحد من اهل المحلة بعينه لم  
 تسقط القسامة عنهم) لانه لم يتجاوزهم في الدعوى وتعيينه واحدا منهم لا ينافي  
 (وان ادعى على واحد من غيرهم سقطت عنهم) لدعواه ان القاتل ليس منهم  
 وهم انما يفرمون اذا كان القاتل منهم لكونهم قتله تقديرا حيث لم يأخذوا على  
 يد الظالم ولانهم لا يفرمون بمجرد ظهور القليل بين اظهرهم بل بدعوى الولي  
 فاذا ادعى على غيرهم امتنع دعواه عليهم قال جلال الاسلام وعنى ابي حنيفة  
 ومحمد ان القسامة تسقط في الوجه الاول ايضا والصحيح الاول تصحيح (واذا  
 قال المستحلف) بالبناء للمجهول (قتله فلان) لم يقبل قوله لانه يريد اسقاط  
 الخصومة عن نفسه (واستحلف بالله ما قتل ولا عرفته قاتلا غير فلان) لانه  
 لما اقر بالقتل على واحد صار مستثنى عن اليمين فبقى حكم من سواه فيحلف عليه  
 (واذا شهد اثنان من اهل المحلة) التي وجد فيها القليل (على رجل) منهم او  
 (من غيرهم) انه قتله لم تقبل شهادتهما لوجود التهمة في دفع القسامة والدية  
 عنهما وهذا عند ابي حنيفة وقال لا تقبل لانهم كانوا بعرضية لن يصيروا خصما  
 وقد بطلت بدعوى الولي القتل على غيرهم فقبل شهادتهم كالوكيل بالخصومة  
 اذا عزل قبل الخصومة قال جلال الاسلام في شرحه والصحيح قول الامام  
 وعليه اعتمد المحبوبي والنسقي وغيرهما تصحيح في كتاب الماقل جمع مقفلة بفتح  
 الميم وضم القلف بمعنى العقل اى الدية سميت به لانها تفصل الدماء من ان  
 تسفك ومثله العقل لانه يمنع القبايح درر (الدية في شبه العمد والمقتل بكل  
 دية وجبت بنفس القتل) واجبة (على العاقلة) لان الضابطى معذور وكذا  
 الذى تولى شبه العمد نظرا الى الالة وفي ايجاب مال عظيم اجماعه واستثنائه  
 فيضم اليه العاقلة تخفيفا عليه وانما خصم بالضم لانهم انصاره وقوته واحترز  
 بالواجبة بنفس القتل عما وجبت بالاشبهة كالوجبة بقتل الاب ابنه او الاقرار

مقل  
 في احكام الماقل

أوله من احدث الديوان  
بحرين الختلاب  
رضي الله عنه

والصلح فان هناك الواجب القصاص لكنه سقط لحزمة الابوة فوجبت الدية  
صيانة للدم عن الهدر لا بنفس القتل وفي الاقرار والصلح وجبت بهما بالقتل كما  
في المستصفي (والعاقلة اهل الديوان) وهم الجيش الذين كُتبت اسامهم في الديوان  
وهو جريمة الحساب وهو معرب والاصل دوان فابدل من احد المضيقين بـ  
التخفيف ولهذا يرد في الجمع الى اصله فيقال دواوين ويقال ان عمر رضي الله  
عنه اول من دون الدواوين في العرب اي رتب الجرائد للعمال كما في الصباح  
(ان كان القتال من اهل الديوان) لقضية عمر رضي الله عنه فانه لما دون  
الدواوين جعل العقل على اهل الديوان بمحض من الصحابة رضي الله عنهم  
من غير تكبر منهم فكان اجابا وليس ذلك بنسخ بل هو تقرير معنى لان العقل  
كان على اهل النصر وقد كانت انواع بالقرابة والخلف والولاء والعدو في عهد  
عمر رضي الله عنه قد صارت بالديوان فجعلها على اهله اتباعا للمعنى ولهذا قالوا  
لو كان اليوم قوم تناصرهم بالحرف فعاقلتهم اهل الحرفة كما في الهداية (بوخذ)  
ذلك (من عطايهم) جمع عطا وهو اسم لما يخرج الجندي من بيت المال في  
السنة مرة او مرتين والرزق ما يخرج لهم في كل شهر وقيل يوما بيوم جوهره  
لان ايجابها فيما هو صلة وهو العطاء اول من ايجابها في اصول اموالهم لانها اخف  
وما تحملت العاقلة الا للتخفيف وتؤخذ (في ثلاث سنين) من وقت القضاء بها  
والتقدير بذلك مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ويحكى عن عمر رضي الله  
عنه هدايه (فان خرجت العطايا في اكثر من ثلاث سنين او اقل اخذ منها)  
لحصول المقصود وهو التفريق على العطايا (ومن لم يكن من اهل الديوان  
فعاقلته قبيلته) لان نصرته بهم (تقسط عليهم) ايضا (في ثلاث سنين) في كل  
سنة ثلثها (لايزاد الواحد) منهم (على اربعة دراهم في كل سنة) اذا قلت  
العاقلة (ويقتصر منها) اذا كثرت قال في الهداية وهذا اشارة الى انه يزداد على  
اربعة من جميع الدية وقد نص محمد صلى الله عليه وسلم على كل واحد من جميع الدية  
في ثلاث سنين على ثلاثة او اربعة فلا يؤخذ من كل واحد في كل سنة الاردهم  
وثلث وهو الاصح اه ومثله في شرح الزايد (فان لم تنسح القبيلة لذلك)  
التوزيع (ضم اليهم اقرب القبائل) اليهم نسبا (من غيرهم) ويضم الاقرب  
فالاقرب على ترتيب العصابات (ويدخل القتال مع العاقلة فيكون فيما يودي

مثل احدثهم) لانه هو الفاصل فلا معنى لاخراجهم ومواخذة غيره (وما قلته  
 المقتضى قبيلة مولا) لان النصره بهم ويؤيد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم  
 ان مولى القوم منهم (ومولى الموالاة يعقل عنه مولا) الذي والاه (وقيلته)  
 اى قبيلة مولا لانه ولاه يتناصبه فاشبه ولاه العاقلة (ولا تحملى  
 العاقلة اقل من نصف عشر الدية) لان تحمل العاقلة للجزء عن الاجحاف  
 بالجاني يتحمل المال العظيم فاذا كان خففا فلا اجحاف عليه يتحملة (وتحملى  
 نصف الشر فصاعدا) قال فى الهداية والاصل فيه حديث ابن عباس رضى  
 الله عنهما موقوفا عليه ومرفوعا الى رسوله صلى الله عليه وسلم لا تعقل العواقل  
 عمدا ولا عبدا ولا صلحا ولا اعتقا ولا ما يدون اربش للموضحة وارش للموضحة  
 نصف عشر بدل النفس ولان التحمل للجزء عن الاجحاف ولا اجحاف فى القليل وانما هو  
 فى الكثير والتقدير الفاصل عرف بالسمع له (وما يقص من ذلك) اى من نصف  
 العشر (فهو فى مال الجاني) دون العاقلة لما بينا (ولا تعقل العاقلة جنابة العبد)  
 على الحر وغيره واعلمه فى رقبته والمولى مخبر بين دفعه بالجنابة او قدماه بلرثها  
 كإمر (ولا تعقل الجنابة التى اعترف بها الجاني) على نفسه لان اقراره قاصر على  
 نفسه فلا تعدى الى العاقلة (الا ان يصدقوه) لثبوته بتصادقهم والامتناع  
 كان لحقهم ولهم ولاية على انفسهم (ولا تعقل) ايضا (ما لازم بالصلح) عن دم  
 العمد لان الواجب فيه القصاص فاذا صالح عنه كان يده فى ماله (واذا جنى  
 الحر على العبد جنابة خطأ كانت الدية على طاقته) اى عاقلة الجاني لانه فداه  
 النفس واما ما يدون النفس من العبد فلا تحمله العاقلة لانه يسلك به مسلك  
 الاموال هداية واذا لم يكن للقاتل عاقلة فالدية فى بيت المال فى ظاهر الرواية  
 وعليه الفتوى درر وبرزازية وعن ابن حنيفة رواية شاذة ان الدية فى ماله ووجهه  
 ان الاصل ان تجب الدية على القاتل لانه بدل متلف والا تلاف منه الا ان  
 العاقلة تحمّلها تحقيقا للتخفيف على ماله فاذا لم تكن له عاقلة عاد الحكم الى  
 الاصل هداية <sup>في</sup> كتاب الحدود <sup>في</sup> وجه المناسبة بين الحدود والجنابات  
 وتوابعها من القصاص وغيره ظاهر من حيث اشتمال كل منهما على المحظور  
 والزاجر عنه والحدود جمع حد وهو لغة النع ومنه الحداد للبواب وفى الشريعة  
 هو العقوبة المقدرة حق الله تعالى حتى لا يسمى القصاص حدا لما اتاه حتى العبد

ط  
 في احكام الحدود

ولا التعزير لعدم التقدير والمقصود الاصلى من شرعه الاتزجار عما يتضرر به العباد  
والطهارة ليست فيه اصلية بدليل شرعه في حق الكافر كافي الهداية (الزنا يثبت  
بالينة والاقرار) لان الينة دليل ظاهر وكذا الاقرار لا سيما فيما ينطق بثبوت  
مضرة ومعة والوصول الى العلم الحقيق متعذر فيكنى بالظاهر (فالينة ان تشهد  
اربعة من الشهود) الرجال الاحرار العدول في مجلس واحد (على رجل  
او امرأة بالزنا) متعلق بشهد لانه الدال على الفعل الحرام دون الوطى والجماع  
او غيره والامم يحد الشاهد ولا الشهود عليه كافي النهاية (فيسالهم الامام) بعد الشهادة  
عن الزنا ما هو (فانه قد يطلق على كل وطى حرام وأطلقه الشارع على غير هذا الفعل نحو  
العينان تزنيان (وكيف هو) فانه يطلق على مجرد تماس الفرجين وعلى ما يكون  
بالاكراه (واين زنا) لاحتمال انه في دار الحرب (وبمن زنا) لاحتمال انها من تحمل له  
اوله فيها شبهة لا يعرفها الشهود (ومنى زنا) لاحتمال ان يكون متفاد ما وكل  
ذلك بسقط الحد فيستغنى ذلك احتيالا للدره (فاذا بينوا ذلك) كله (وقالوا  
رايتاه وطيتها) بذكره (في فريحتها) بحيث صار فيه (كلليل في الكلمة) بضمين  
او القلم في المحبرة (وسال القاضي عنهم) اى عن حالهم (فعدلوا في السر  
والعلانية) فلا يكتفى بظاهر العدالة هنا اتفاقا بخلاف سائر الحقوق كافي  
الهداية (حكم بشهادتهم) وجوبا لتوجه الحكم عليه وترك الشهادة اول ما لم  
تهتك فالشهادة اول كافي التبر (والاقرار ان يقر البالغ العاقل) لان قول الصبي  
والمجنون غير معتبر (على نفسه بالزنا اربع مرات في اربعة مجالس من مجالس  
المقر) لان الاقرار قائم به فيعتبر اتحاد مجلسه دون القاضي قال في النابيع وقال  
بعضهم بغير مجلس القاضي والاول اصح (كلما اقر) مرة (رده القاضي) كوزجره  
عن اقراره واظهر كراهته لذلك وامر بتحيته عنه وطرده بحيث لا يراه فان عاد  
ثانيا فعل به كذلك فان عاد ثالثا فعل به كذلك (فاذا تم اقراره اربع مرات) على ما بينا  
(سأله عن الزنا ما هو وكيف هو واين زنا) وبمن زنا كافي الشهود للاحتالات المارة  
قال في الهداية ولم يذكر السؤال عن الزمان وذكره في الشهادة لان تقادم العهد  
يمنع الشهادة دون الاقرار وقيل لو سأله جاز لجوازه زنا في صباه اه (فاذا بين  
ذلك) كله (لزمه الحد) لتام الحجة (فان كان الزانى محصنا رجه) اى امر الامام برجه  
(بالحجارة حتى يموت) كما فعله صلى الله عليه وسلم (بخرجه الى ارض فضاء) لانه امكن

لرجله وثلاث يصيب بعضهم بعضا ولذا قالوا يصطفون لوجه كصفوف الصلاة وكلما  
 رجع صف نحو وتقدم آخرون ولا يحفر للرجل ولا يربط وأما المرافعة شاة الامام  
 حفر لها لانه استر مخافة التكشف وأن شاة اقامها من غير حفر كالرجل  
 لانه يتوقع منها الرجوع بالهرب كما في الجوهرة (ويتدى الشهود بوجهه) ان  
 كان ثبوته باليسنة امتحانا لهم لأن الشاهد قد يتجاسر على الاداء ثم يستعظم  
 المباشرة فيرجع فكان في بدايته احتيال للدره (ثم الامام) ان حضر تعظيما  
 له وحضوره ليس بلامم كما في الابيضاح (ثم الناس) الذين ماينوا اداء الشهادة  
 او اذن لهم القاضي بالرجوع وعن محمد لا يسعهم ان يرجعوا اذا لم يعاينوا اداء  
 الشهادة فهتافني (فان امتنع الشهود من الابتداء) بوجهه (سقط الحد) لانه  
 دلالة الرجوع وكذا اذا تابوا او ماتوا في ظاهر الرواية لقوات الشرط هداية  
 (وان كان) الذي اريد بوجهه (مقرا) على نفسه (ابتداء الامام ثم الناس) قال  
 في الدر ومقتضاه انه لو امتنع لم يحل للقوم رجعة وان امرهم لقوات شرطه  
 قبح لكن سيجي انه لو قال قال قاض عدل قضيت على هذا بالرجوع وسعك رجعة  
 وان لم تعان الحجة اه (وبفضل) الرجوع (ويكفن ويصلى عليه) لانه قتل  
 بحق فلا يسقط الغسل كالقول قصاصا وصح انه صلى الله تعالى عليه وسلم  
 صلى على الغامدية كما في الدر (وان لم يكن) الزاني (محصنا وكان حرا فجلده  
 مائة جلدة) لقوله تعالى الزانية فاجلدوا بكل واحد منهما مائة جلدة  
 الا انه انسخ في حق المحصن فبقى في حق غيره معولا به هداية (بامر الامام  
 بضربه بسوط لا نمرة له) اي لا عقد في طرفه كما في الصحاح (ضربا متوسطا)  
 بين المبرح وغير المولم لا قضاء الاول الى الهلاك وخلقوا الفاني من المقصود وهو  
 الانزجار (تزرع عنه ثيابه) دون الازار لستر عورته (ويفرق الضرب على  
 اعضائه) لان الجمع في عضو واحد قد يفضي الى التلف (الراسه) لانه  
 مجمع الخواص (ووجهه) لانه مجمع المحاسن فلا يشوه (وفرجه) لانه مقتل  
 قال في الهداية وبضرب في الحدود كلها فانما غير محدود لأن مبنى اقله الحد  
 على التشهير والقيام ابلغ فيه ثم قوله غير محدود فقد قيل الله ان يلقى على الارض  
 ويمد كما يفعل في زماننا وقيل ان يمد السوط فيرفعه الضارب فوق رأسه وقيل  
 ان يمد بعد الضرب وذلك كله لا يفعل لانه زيادة على المستحق اه (وان كان



(وإن القنه ميتاً ثم ماتت الأم فطليه دية) للام (وعرة) الجنين لما تقرر ان الفعل  
يتعدد بتعدد اثره وصرح في الذخيرة بتعدد الغرة لو ميتين فاكتر كما في الدر  
(وإن ماتت) الأم أولاً (ثم القنه ميتاً فطليه دية في الأم) فقط (ولا شيء في  
الجنين) لان موت الأم سبب لموته ظاهراً فاحيل اليه وإن القنه حياً ثم ماتا  
او ماتت ثم القنه حياً ومات فطليه ديتان (وما يجب في الجنين) من الغرة والدية  
(موروث عنه) لورثته لانه بدل نفسه والبدل عن المقتول لورثته إلا ان الضارب  
اذا كان من الورثة لا يرث لأن القاتل لا يرث قيد بالراءة لان في جنين البهيمة ما  
نفست الأم ان نفست والآ فلا يجب شيء وقيدنا بالحر لما ذكره بقوله (وفي  
جنين الامة) حيث كان رقيقاً (اذا كان ذكر ان نصف عشر قيمته لو كان حياً  
وعشر قيمته ان كان انثى) لما مر ان دية الرقيق قيمته وانما قلنا حيث كان  
رقيقاً لانه لا يلزم من رقية الأم رقية الجنين فالعائق من السيد او المورور حر  
وفيه الغرة وان كانت امه رقيقة كما في الدر عن الزبلي (ولا كفارة في الجنين)  
وجواباً لنسبة در عن الزبلي لأنها انما تجب في القتل والجنين لا تعلم حياته  
(والكفارة) الواجبة (في شبه العمد والخطا عتق رقبة مؤمنة) لقوله تعالى  
فقتل رقية مؤمنة الآية (فان لم يجد) ما يعتقه (فصيام شهرين متتابعين) بهذا  
النص (ولا يجزى فيها الاطعام) لانه لم يرد به نص والمقادير تعرف بالتوقيف  
وأثبتنا الابدال بالراى لا يجوز ويجزى عتق رضيع احد ابويه مسلم لانه مسلم  
به والظاهر سلامة اطرافه ولا يجزى به ما في البطن لانه لم يعرف حياته ولا سلامته  
كما في الهداية باب القسامة هي لغة بمعنى القسم وهو اليمين مطلقاً وشرعاً اليمين  
بعدد مخصوص وسبب مخصوص على وجه مخصوص كما بينه بقوله (واذا وجد  
القتيل في محلة لا يعلم من قتله اسحلف نحسون رجلاً منهم) أى من اهل المحلة  
(يتخيرهم الولي) لان اليمين حقه والظاهر انه يختار من ينهم بالقتل او الصالحين  
منهم لتباعدهم عن اليمين الكاذبة فيظهر القاتل (بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً)  
اى يحلف كل واحد منهم بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلاً (فاذا حلفوا قضى على  
اهل المحلة بالدية) في مالهم ان كانت الدعوى بالعمد وعلى عواقلهم ان بالخطا كما في  
شرح المجمع معزى بالذخيرة والمخانية وتقل ابن الكمال عن البسوط ان في ظاهر الرواية  
القسامة على اهل المحلة والدية على عواقلهم أى في ثلاث سنين وكذا في عمدة القن تؤخذ

مطل  
في بيات الكفارة

مطل  
في احكام القسامة

في ثلاث سنين شرب ليليه كذا في الدر (ولا يستحق الولي) وان كان من اهل  
 المحلة لانه غير مشروع (ولا يقضي له) اي للولي (بالجنابة) يمينه لان اليمين شرعت  
 للدفع لا للاستحقاق وانما وجبت الدية بالقتل الموجود منهم ظاهر الوجود  
 القتل بين اظهرهم او بنقصهم في المحافظة كما في قتل الخطاء والقسامه لم  
 تشرع لعجب الدية اذا نكلوا وانما شرعت ل يظهر القصاص يحرزهم عن  
 اليمين الكاذبة فيقروا بالقتل فاذا حلفوا حصلت البراءة عن القصاص وثبتت  
 الدية ثلثا يهدر دمه ثم من نكل منهم حبس حتى يحلف لان اليمين فيه مستحقة  
 لذاتها تعظيما لامر الدم ولهذا يجمع بينه وبين الدية بخلاف النكول في الاموال  
 لان الحلف فيها بدل عن اصل حقه ولهذا يسقط ببذل المدعى به وهنا لا يسقط  
 ببذل الدية كما في الدرر (وان لم يكمل اهل المحلة) خمسين رجلا (كررت  
 الايمان عليهم حتى يتم خمسون) يمين لانها الواجبة بالسنة فيجب اتمامها ما امكن  
 ولا يطلب فيه الوقوف على الفائدة لثبوتها بالسنة فان كان العدد كاملا فلا راد للولي  
 ان يكرر على احدهم فليس له ذلك لان المصير الى التكرار ضرورة عدم الاكمال  
 هداية (ولا يدخل في القسامه صبي ولا مجنون) لانها ليسا من اهل القول  
 الصحيح (ولا امراة ولا عبد) لانهما ليسا من اهل التصرة واليمين على اهلها  
 (وان وجد) في المحلة (ميت لا اثر به) من جراحة او اثر ضرب او خنق (فلا  
 قسامه) فيه (ولاديه) لانه ليس بقتل اذ القتل في العرف من فانت حياته  
 بسبب مباشرة الحي وهذا ميت حلف اتفه حيث لا اثر يستدل به على كونه قبلا  
 (وكذلك) الحكم (اذا كان الدم يسيل من اتفه او من دبره او قبله او من فمه)  
 لان الدم يخرج منها عاده بلا قتل احد (وان كان) الدم يخرج (من عينه  
 او اذنه فهو قتل) لانه لا يخرج منها الا بفعل من جهة الحي عاده (واذا وجد  
 القتل على دابة يسوقها رجل فا) لقسامه عليه و (الدية على عاقته دون  
 اهل المحلة) لانه في يده فصار كما اذا كان في داره وكذا اذا كان قائدها  
 اوراكها فان اجتمعوا فطعمهم لان القتل في ايديهم فصار كما اذا وجد في دارهم  
 هداية وفي القهستاني ثم من المشايخ من قال ان هذا اعم من ان يكون للدابة  
 مالك معروف اولم يكن ومنه اطلاق الكتاب ومنهم من قال ان كان لها مالك  
 فعليه القسامه والدية ثم قال وانما قال يسوقها رجل اشارة الى انه لو لم يكن

معها احد كائنا على اهل المحلة كما في الذخيرة اه (وان وجد القتييل في دار  
 انسان فالقسامة عليه) لان الدار في يده (والدبة على ما قلته) لان نصرته  
 منهم وقربه بهم (ولا يدخل السكان في القسامة مع الملاك عند ابي حنيفة)  
 وهو قول محمد وذلك لان المالك هو المختص بنصرة البقعة دون السكان لان  
 سكني الملاك ائتم وقرارهم ادم فكانت ولاية التدبير اليهم فيتحقق التقصير منهم  
 وقال ابو يوسف هي عليهم جميعا لان ولاية التدبير تكون بالسكني كما تكون بالملك  
 (وهي) اي القسامة (على اهل الخطه) وهي ما اختط لبنا والراد ما خطه  
 الامام حين قح البلدة وقسمها بين الغامين (دون المشركين) منهم لان صاحب  
 الخطه هو الاصيل والمشتري دخيل وولاية التدبير خلصت للاصيل فلا يراهم  
 الدخيل (ولو بقى منهم) اي من اهل الخطه (واحد) لما قلنا وهذا عند ابي  
 حنيفة ومحمد ايضا وقال ابو يوسف الكل مشتركون لان الضمان انما يجب بترك  
 الحفظ من له ولاية الحفظ والولاية باعتبار الملك وقد استوفاه قال في التصحيح  
 وعلى قول ابي حنيفة ومحمد مثني الائمة منهم البرهاني والنسفي وغيرهما اه وان  
 باصوا كلهم كانت على المشركين اتفاقا لان الولاية انتقلت اليهم لزوال من  
 يتقدم كما في الهداية (وان وجد القتييل في سفينة فالقسامة على من) كان (فيها  
 من الركاب والملاحين) لانها في ايديهم وكذا العجلة وذلك لان كلا منهما ينقل  
 ويحول فيعتبر فيها اليد دون الملك كالسارية بخلاف المحلة والدار (وان وجد  
 القتييل في مسجد محلة فالقسامة على اهلها) لان تدبيره عليهم لانهم اخص به (وان  
 وجد في) المسجد (الجامع او الشارع) اي الطريق (الاعظم فلا قسامة فيه)  
 لانه لا يختص به احد دون غيره (والدبة على بيت المال) لانه معد لنوايب المسلمين  
 (وان وجد في بركة ليس بقر بها عمارة) بحيث يسمع منها الصوت فهو هدر لانه اذا  
 كان بهذه الحالة لا يلحقه الفوت من غيره فلا يوصف بالتقصير وهذا اذا لم تكن  
 مملوكة لاجنحان كانت مملوكة لاحد فالقسامة عليه (ولن وجد بين قريتين كان)  
 كل من القسامة والدبة (على لقريتهما) اليه قال في الهداية قيل هذا محمول على  
 ما اذا كانت بحيث يبلغ اهله الصوت لانه اذا كان بهذه الصفة يلحقه الفوت  
 فيمكنهم النضرة وقد قصروا اه (وان وجد في وسط) نهر (الفرات) ونحوه من  
 الانهار العظام التي ليست بمملوكة لاحد (يربها الماء فهو هدر) لانه ليس في

يد احد ولا في ملكه (فان كان) القليل (محتسبا بالشاطئ) اى جانب النهر  
(فهو على اقرب القرى من ذلك المكان) اذا كانوا يسمعون الصوت لانهم اخص  
بنصرة هذا الموضع فهو كالوضع على الشط والشط في يد من هو اقرب اليه  
لانه مورد هم ومورد دوابهم قيدنا بالنهر العظيم للذى لا ملك فيه لاني النهر  
الملوك الذى تسحق به الشفة تكون فيه القسامة والدية على اهله لانهم ايتيهم

لقيام ملكهم كافي الهداية (وان ادعى الولي على واحد من اهل المحلة بعينه لم  
تسقط القسامة عنهم) لانه لم يتجاوزهم في الدعوى وتعيينه واحدا منهم لا ينافي  
(وان ادعى على واحد من غيرهم سقطت عنهم) لدعواه ان القاتل ليس منهم  
وهم انما يفرمون اذا كان القاتل منهم لكونهم قتله تقديرا حيث لم يأخفوا على  
يد الظالم ولأنهم لا يفرمون بمجرد ظهور القليل بين اظهريهم بل بدعوى الولي  
فاذا ادعى على غيرهم امتنع دعواه عليهم قال جلال الاسلام وعنى ابي حنيفة  
ومحمد ان القسامة تسقط في الوجه الاول ايضا والصحيح الاول نصحيح (واذا

قال المستحلف) بالبناء للمجهول (قتله فلان) لم يقبل قوله لانه يريد اسقاط  
الخصومة عن نفسه (واستحلف بالله ما قتل ولا عرفته قاتلا غير فلان) لانه  
لما اقر بالقتل على واحد صار مستثنى عن اليمين فبقى حكم من سواه فيحلف عليه  
(واذا شهد اثنان من اهل المحلة) التى وجد فيها القتل (على رجل) منهم او  
(من غيرهم) انه قتله لم تقبل شهادتهما لوجود التهمة في دفع القسامة والدية  
عنهما وهذا عند ابي حنيفة وقالوا تقبل لانهم كانوا بعرضية لن يصيروا خصماء

وقد بطلت بدعوى الولي القتل على غيرهم فقبل شهادتهم كالوكيل بالخصومة  
اذا عزل قبل الخصومة قال جلال الاسلام في شرحه والصحيح قول الامام  
وعليه اعتمد المحبوبي والنسفي وغيرهما نصحيح (كتاب المعاقلة) جمع معقلة يفتح

الميم وضم القلق بمعنى العقل اى الدية سميت به لانها تقبل الدماء من ان  
تسفك ومنه العقل لانه يمنع القبايح درر (الدية في شبه العمد والخطا وكل

دية وجبت بنفس القتل) واجبة (على العاقلة) لان الخطا معذور وكذا  
الذى تولى شبه العمد نظرا الى الاكلة وفى ايجاب مال عظيم اجماعه واستثاله  
فيضم اليه العاقلة تخفيفا عليه واما خصوص بالضم لانهم انصاره وقوته واحترز  
بالواجبة بنفس القتل عما وجبت بالاشبهة كالوجبة بقتل الاب ابنه او الاقرار

مقل  
في كلام المعاقلة

والصلح فان هناك الواجب القصاص لكنه سقط لحكمة الابوة فوجبت الدية  
 صيانة للدم عن الهدر لا بنفس القتل وفي الاقرار والصلح وجبت بهما لا بالقتل كما  
 في المتنصفي (والعاقلة اهل الديوان) وهم الجيش الذين كُتبت اسامهم في الديوان  
 وهو جريمة الحساب وهو معرب والأصل دوان فابدل من احد المضغفين بـ  
 للتخفيف ولهذا يرد في الجمع الى اصله فيقال دواوين ويقال ان عمر رضى الله  
 عنه اول من دون الدواوين في العرب اى رتب الجرائد للعمال كما في الصباح  
 (ان كان القاتل من اهل الديوان) لقضية عمر رضى الله عنه فانه لما دون  
 الدواوين جعل العقل على اهل الديوان بمحض من الصحابة رضى الله عنهم  
 من غير تكبر منهم فكان اجماعا وليس ذلك بنسخ بل هو تقرير معنى لان العقل  
 كان على اهل النصر وقد كانت انواع بالقرابة والحلف والولاء والعدو في عهد  
 عمر رضى الله عنه قد صارت بالديوان يخلطها على اهل اتباعا للمعنى ولهذا قالوا  
 لو كان اليوم قوم تناصرهم بالحرف فعاقلتهم اهل الحرفة كما في الهداية (بوخذ)  
 ذلك (من عطاياهم) جمع عطا وهو اسم لما يخرج للجندى من بيت المال في  
 السنة مرة او مرتين والرزق ما يخرج لهم في كل شهر وقيل يوما بيوم جوهره  
 لان ايجابها فيما هو صلة وهو العطاء اولى من ايجابها في اصول اموالهم لانها اخف  
 وما تحملت العاقلة الا للتخفيف وتؤخذ (في ثلاث سنين) من وقت القضاء بها  
 والتقدير بذلك مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ومحكى عن عمر رضى الله  
 عنه هدايه (فان خرجت الطايا في اكثر من ثلاث سنين او اقل اخذ منها)  
 لحصول المقصود وهو التفريق على الطايا (ومن لم يكن من اهل الديوان  
 فعاقلته قبيلته) لان نصرته بهم (تفسط عليهم) ايضا (في ثلاث سنين) في كل  
 سنة ثلثها (لايزاد الواحد) منهم (على اربعة دراهم في كل سنة) اذا قلت  
 العاقلة (ويقتصر منها) اذا كثرت قال في الهداية وهذا اشارة الى انه يزداد على  
 اربعة من جميع الدية وقد نص محمد على انه لايزاد على كل واحد من جميع الدية  
 في ثلاث سنين على ثلاثة او اربعة فلا يؤخذ من كل واحد في كل سنة الاردهم  
 وثلاث وهو الاصح اه ومثله في شرح الزاهدى (فان لم تنسح القبيلة لذلك)  
 التوزيع (ضم اليهم اقرب القبائل) اليهم نسبا (من غيرهم) ويضم الاقرب  
 فالاقرب على ترتيب العصابات (ويدخل القاتل مع العاقلة فيكون فيما يودى

مطلوب  
 اوله من احدى الديوان  
 عمر بن الخطاب  
 رضى الله عنه

مثل أحدهم) لانه هو الفاضل فلا معنى لأخراجه ومواخذة غيره (وما قل  
 المنق قبيلة مولا) لان النصرة بهم ويؤيد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم  
 ان مولى القوم منهم (ومولى المولاة يعقل عنه مولاة) الذى والاه (وقيلته)  
 اى قبيلة مولا لانه ولاء يتناصب به فاشبه ولاء العاقلة (ولا تحمى  
 العاقلة اقل من نصف عشر الدية) لان تحمل العاقلة للجرز عن الاجفاف  
 بالجاني بحمل المال العظيم فاذا كان خفيفا فلا يحاف عليه بحمله (وتحمى  
 نصف العشر فصاعدا) قال فى الهداية والاصل فيه حديث ابن عباس رضى  
 الله عنهما موقوفا عليه ومرفوعا الى رسوله صلى الله عليه وسلم لا تعقل العواقل  
 عمدا ولا عبدا ولا صلحا ولا اعتوافا ولا ما دون اربش للموضحة وارش الموضحة  
 نصف عشر بدل النفس ولان الحمل للجرز عن الاجفاف ولا يحاف فى القليل وانما هو  
 فى الكثير والتقدير الفاضل عرف بالسمع اه (وما يقص من ذلك) اى من نصف  
 العشر (فهو فى مال الجاني) دون العاقلة لما بينا (ولا تعقل العاقلة جنبانية العبد)  
 على الحر او غيره واعلمه فى رقبته والمولى مخبر بين دفعه بالجنبانية او فداه لبرشها  
 كإمرا (ولا تعقل جنبانية التى اعترف بها الجاني) على نفسه لان اقراره قاصر على  
 نفسه فلا يتعدى الى العاقلة (الا ان يصدقوه) ثبوتهم بتصادقهم والامتناع  
 كان لحقهم ولهم ولاية على انفسهم (ولا تعقل) ايضا (ما لازم بالصلح) عن دم  
 العمد لان الواجب فيه القصاص فاذا صالح عنه كان يده فى ماله (واذا جنى  
 الحر على العبد جنبانية خطأ كانت الدية على طاقته) اى عاقلة الجاني لانه فداه  
 النفس واما ما دون النفس من العبد فلا تحمله العاقلة لانه يسلك به مسلك  
 الاموال هداية واذا لم يكن للقاتل عاقلة فالدية فى بيت المال فى ظاهر الرواية  
 وعليه الفتوى درر وبرزازية وعن ابى حنيفة رواية شاذة ان الدية فى ماله ووجهه  
 ان الاصل ان تجب الدية على القاتل لانه بدل متلف والا تلاف منه الا ان  
 العاقلة تحملها تحقيقا للتصنيف على ما مر فاذا لم تكن له عاقلة عاد الحكم الى  
 الاصل هداية ككتاب الحدود بوجه المناسبة بين الحدود والجانيات  
 وتوابعها من القصاص وغيره ظاهر من حيث اشتغال كل منهما على المحذور  
 والزاجر عنه والحدود جمع حد وهو لغة النع ومنه الحداد للبواب وفى الشريعة  
 هو العقوبة المقدرة خفاؤه تعالى حتى لا يسمى القصاص حدا لما اتاه حق العبد

ط  
 في احكام الحدود

ولا التعزير لعدم التقدير والمقصود الاصلي من شرعه الاتزجار عما يتضرر به العباد  
والطهارة ليست فيه اصلية بدليل شرعه في حق الكافر كما في الهداية (الزنا يثبت  
بالينة والافرار) لان الينة دليل ظاهر وكذا الافرار لا سيما ينطق بثبوت  
مضرة ومعرفة والوصول الى العلم الحقيق متعذر فيكنى بالظاهر (فالينة ان تشهد  
اربعة من الشهود) الرجال الاحرار العدول في مجلس واحد (على رجل  
او امرأة بالزنا) متعلق بشهد لانه الدال على الفعل الحرام دون الوطئ والجماع  
او غيره والالم يحدد الشاهد ولا الشهود عليه كما في النهاية (فيسالهم الامام) بعد الشهادة  
عن الزنا ما هو (فانه قد يطلق على كل وطئ حرام وأطلقه الشارع على غير هذا الفعل نحو  
العينان تزنيان) وكيف هو (فانه يطلق على مجرد تماس الفرجين وعلى ما يكون  
بالاكراه) (واين زنا) لاحتمال انه في دار الحرب (وبمن زنا) لاحتمال انها من تحمل له  
اوله فيها شبهة لا يعرفها الشهود (ومنى زنا) لاحتمال ان يكون متفاد ما وكل  
ذلك بسقط الحد فيستغنى ذلك احتيالا للدره (فاذا بينوا ذلك) كله (وقالوا  
وايئاه وطئها) بذكره (في فرجها) بحيث صار فيه (كلليل في الكحلة) بضمين  
او اقصم في المحبرة (وسال القاضي عنهم) اى عن حالهم (فمدلوا في السر  
والعلانية) فلا يكتفى بظاهر العدالة هنا اتفاقا بخلاف سائر الحقوق كما في  
الهداية (حكم بشهادتهم) وجوبا لتوجه الحكم عليه وترك الشهادة اولى ما لم  
تهتك فالشهادة اولى كما في التهر (والافرار ان يفر البالغ العاقل) لان قول المجي  
والمجنون غير معتبر (على نفسه بالزنا اربع مرات في اربعة مجالس من مجالس  
المقر) لان الافرار قائم به فيعتبر اتحاد مجلسه دون القاضي قال في النبايع وقال  
بعضهم يعتبر مجلس القاضي والاول اصح (كلما افر) مرة (رده القاضي) ووزجره  
عن اقراره واطهر كراهته لذلك وامر بتحيته عنه وطرده بحيث لا يراه فان عاد  
ثانيا فعل به كذلك فان عاد ثالثا فعل به كذلك (فاذا تم اقراره اربع مرات) على ما بينا  
(سأله عن الزنا ما هو وكيف هو واين زنا) وبمن زنا كما في الشهود للاحتيالات المتارة  
قال في الهداية ولم يذكر السؤال عن الزمان وذكره في الشهادة لان تقادم العهد  
يمنع الشهادة دون الافرار وقيل لو سأله جاز لجوازه زنا في صباه (فاذا بين  
ذلك) كله (لزمه الحد) لتام الحجة (فان كان الزاني محصنا رجلا) اى امر الامام برجعه  
(بالحجارة حتى يموت) كما فعله صلى الله عليه وسلم (بخرجه الى ارض فضاء) لانه امكن

لرجله وثلاثا يصيب بعضهم بعضا ولذا قالوا يصطفون لرجله كصفوف الصلاة وكلما  
 رجع صف تصفو وتقدم آخرون ولا يحفر للرجل ولا يربط وأما المرافعة فان شاء الامام  
 حفر لها لانه استر مخافة التكشف وان شاء اقامها من غير حفر كالرجل  
 لانه يتوقع منها الرجوع بالهرب كما في الجوهرة (ويتبدى الشهود برجله) ان  
 كان ثبوته باليسنة امتحانا لهم لان الشاهد قد يتجاسر على الاداء ثم يستظم  
 المباشرة فيرجع فكان في بدايته احتيال للدرء (ثم الامام) ان حضر تعظيما  
 له وحضوره لبس بلازم كما في الابيضاح (ثم الناس) الذين طابوا اداء الشهادة  
 او اذن لهم القاضي بالرجوع وعن محمد لا يسهم ان يرجعوا اذا لم يعاينوا اداء  
 الشهادة فهنئنا في (فان امتنع الشهود من الابتداء) برجله (سقط الحد) لانه  
 دلالة الرجوع وكذا اذا غابوا او ماتوا في ظاهر الرواية لفوات الشرط هداية  
 (وان كان) الذي اراد برجله (مقرا) على نفسه (ابتدا الامام ثم الناس) قال  
 في الدر ومقتضاه انه لو امتنع لم يحل للقوم رجه وان امرهم لفوات شرطه  
 قبح لكن سمي انه لو قال قال قاض عدل قضيت على هذا بالرجم وسقط رجه  
 وان لم تعين الحجة اه (وبفضل) الرجوم (وبكف و يصلى عليه) لانه قتل  
 بحق فلا يسقط النسل كالقتول قصاصا وصح انه صلى الله تعالى عليه وسلم  
 صلى على الغامدية كما في الدر (وان لم يكن) الزاني (محصنا وكان حرا فجلده  
 مائة جلدة) لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة  
 الا انه انسخ في حق المحصن فبقي في حق غيره معمو لا به هداية (بامر الامام  
 بضربه بسوط لا مرة له) اي لا عقدة في طوفه كما في الصحاح (ضربا متوسطا)  
 بين البرح وغير المولم لأفضاء الاول الى الهلاك وخطوا الثاني عن المقصود وهو  
 الانزجارو (تنزع عنه ثيابه) دون الازار لستر عورته (ويفرق الضرب على  
 اعضائه) لان الجمع في عضو واحد قد يفضي الى التلف (الاراسه) لانه  
 يجمع الخواص (ووجهه) لانه يجمع المحاسن فلا يشوه (وفرجه) لانه مقتل  
 قال في الهداية ويضرب في الحدود كلها فانما غير ممدود لأن مبنى اقامة الحد  
 على الشهير والقيام ابلغ فيه ثم قوله غير ممدود فقد قيل المد ان يلقى على الارض  
 ويمد كما يفعل في زماننا وقيل ان يمد السوط فيرفعه الضارب فوق رأسه وقيل  
 ان يمد بعد الضرب وذلك كله لا يفعل لانه زيادة على المستحق اه (وان كان



عبدًا جلده نجسين) جلدة (كذلك) أي كما مر في جلد الحر لان الرق منصف  
 النعمة ومنقص المصوبة (فان رجع المقر عن اقراره قبل اقامة الحد عليه او في  
 وسطه قبل رجوعه وخلق سبيله) لان الرجوع خير محتمل للصدق كالاقرار  
 وليس احد يكذبه فتتحقق الشبهة في الاقرار بخلاف ما فيه حق العبد كالتقصاص  
 وحده القذف لوجود من يكذبه ولا كذلك خالص حق الشرع هداية (ويستحب  
 للامام ان يلحق المقر الرجوع) عن اقراره (ويقول له لعلك لمست او قلت)  
 لقوله صلى الله عليه وسلم لما عز لعلك لمستها او قبلتها قال في الاصل وينبغي  
 ان يقول له الامام لعلك تزوجتها او وطئتها بشبهة وهذا قريب من الاول  
 هداية (والرجل والمرأة في ذلك سواء) لان النصوص تشملهما (خير ان المرأة  
 لا تزعم عنها اثباتها) تحرزا عن كشف العورة لانهما عورة (الا القرو والحشو)  
 لانهما يمنعان وصول الالم الى المضروب والستر حاصل بدونهما (وتضرب)  
 الحد (جالسة) لانه استر لها (وان حفر لها في الرجم جاز) وهو احسن لانه  
 استر لها وان تركه لا يضر لانها مستورة بلباسها كما في الهداية (ولا يقيم المولى الحد  
 على عبده الا باذن الامام) لان الحد حق الله تعالى لان المقصد منها اخلاء  
 العالم عن الفساد ولهذا لا يسقط باسقاط العبد فيستوفيه من هو نائب عن  
 الشرع وهو الامام او نائبه كما في الهداية (واذا رجع احد الشهود بعد الحكم  
 قبل الرجم ضربوا) أي الشهود كلهم الرجوع والباقي (الحد) أي حد القذف  
 لصبر ورثتهم فذقه بنقصان العدد قبل اقامة الحد كما قبل الحكم (وسقط الرجم)  
 عن المحكوم عليه لتقصان العدد قبل اقامة الحد وهذا قول ابي حنيفة  
 وابي يوسف وقال محمد يحد المراجع فقط وعلى قولهما اعتمد الائمة نصحهم  
 (فان رجع) اجدهم (بعد الرجم حد المراجع وحده) لان الشهادة ناكدة  
 باقامة الحد والمراجع صار قاذفا في الحال بالشهادة السابقة (وضمن ربع الدية)  
 لان ربع النفس تلف بشهادته وان نقص عدد الشهود عن اربعة حدوا لانهم  
 فذقه (موسرط الاحصان ان يكون حرا بالغا قلا مسلا قد تزوج امرأة نكاحا  
 صحيحا ودخل بها وهما) أي الزوجان (على صفة الاحصان) قال في الهداية  
 فالمعقل والبلوغ شرط لاهلية العقوبة اذ لا خطاب دونهما وما وراءهما  
 يشترط لتكامل الجناية بواسطة تكامل النعم اذ كفر ان النعمة تتلف عند

طلب  
 في شرط الاحصان

تكثرها

تكثرها وهذه الاشياء من جلائل النعم وقد سارع الرجم بالزنا عند اجتماعها  
 فيناط به ثم قال والعبرة في المذخول ايلاج في القيل على وجه يوجب الغسل  
وشروط صفة الاحصان فيهما عند الدخول حتى لو دخل بالنكوح الكافرة  
او الملوكة او المجنونة او الصبية لا يكون محصنا وكذا اذا كان الزوج موصوفا  
باحدى هذه الصفات وهي حرة مسلمة عاقلة بالغة وتسامه فيها ولا يجمع  
في المحصن بين الجلد والرجم لان الجلد يعرى عن المقصود مع الرجم اذ هو  
 في العقوبة اقصاها وزجره لا يحصل بعدهلاكه (ولا يجمع في البكر بين الجلد  
 والنفي) لانه زيادة على النص والحديث فسوخ كسطره وهو قوله عليه الصلاة  
 والسلام الطيب بالحب جلد مائة ورجم بالحجارة كما في الهداية (الا ان يرى  
 الامام ذلك مصلحة فيغريه على قدر ما يراه) من المصلحة وذلك تعذير وسياسة  
 لانه قد يفيد في بعض الاحوال فيكون الراى فيه للامام وعليه يحمل النفي المروي  
 عن بعض الصحابة رضى الله عنهم هداية (واذا زنا المريض وحده) الواجب  
 عليه (الرجم) لان الاتلاف مستحق فلا يمنع بسبب المرض (وان كان حده  
 الجلد لم يجلد حتى يبرا) تحرزا من التلف (واذا زنت الحامل) ووجب عليها  
 الحد (لم تحدد حتى تضع حملها) تحرزا من اهلاك الولد لانه نفس محترمة (كان  
 كان حدها الجلد حتى تعالى) اى ترتفع وتخرج (من نفاسها) لانه نوع مرهق  
 فيؤخر الى البرء (وان كان حدها الرجم رجعت) بمجرد وضع الحمل لان التحريم  
 لاجل الولد وقد انفصل وعن ابى حنيفة انها تؤخر الى ان يستقي الولد عنها  
 اذا لم يكن احد يقوم بزيته لان في التأخير صيانة الولد عن الضياع كما في  
 الهداية (واذا شهد الشهود بحد متقدم لم يقطعهم عن اقامته بعدهم عن الامام)  
 او مر منهم او خوف طريقهم (لم تقبل شهادتهم) للتممة لان التأخير ان كان  
 لاختيار المستر فلا يقدم على الاداء بعد ذلك لضيقه هيبته او لعداوة حركته  
 فتمهم فيها وان كان لغير المستر يصبر فاسقا آثما فيقتل بالنافع (الا في حد القذف  
 خاصة) اى تقبل لان فيه حتى العبد لما فيه من دفع العار عنه والتقصا من غير  
 مانع في حقوق العباد ولان الدعوى فيه شرط فيصل تأخيرهم على انعدام  
 الدعوى فلا يوجب تفسيقهم قال في الهداية واختلفوا في حد التقادم واشتار  
 في الجامع الصغير الى ستة اشهر فانه قال بعد حين وهكذا اثار الطحاوى وابو

قوله لفتنة معناه المنيق والحد  
 يقال ضقت صدره ففتنا من ياب  
 تعيب فقد وثاكم ضقت مبعوث

حنيفة لم يقدر في ذلك وفوضه الى رأى القاضى في كل عصر ومن محمد انه  
 قدره بشهر لان ما دونه عاجل وهو رواية عن ابى حنيفة وابى يوسف وهو  
 الاصح اه وفي قاضى خان والشهر وما فوقه متقادم فيمنع قبول الشهادة وعليه  
 الاعتماد اه (ومن وطئ اجنبية فيما دون الفرج) كنفخيد ونبطين (عذر) لانه  
 منكر ليس فيه شئ مقدر وشمل قوله فيما دون الفرج الدبر وهو قول الامام لانه ليس  
 بزنا كما يأتى قريبا (ولا حد على من وطئ جارية ولده) او (ولد ولده) وان  
 سفل ولو ولده حيا فتح (وان قال علمت انها على حرام) لان الشبهة حكمية  
 لانها نشأت من دليل وهو قوله صلى الله عليه وسلم انت ومالك لا بيك والابوة  
 قائمة في حق الجد هداية (واذا وطئ جارية ابيه او امه) وان علمها (او زوجته  
 او وطئ) (الجد جارية مولاه وقال علمت انها حرام احد) لعدم الشبهة (وان  
 قال ظننت انها محل لى لم يحد) لان بين هؤلاء انبساطا في الانتفاع ظننه في  
 الاستمتاع فكان شبهة اشتباه وكذا اذا قالت الجارية ظننت انه محل لى والفحل  
 لم يحد الخ لان الفعل واحد كما في الجوهرة (ومن وطئ جارية اخيه او عمه  
 وقال ظننت انها حلال حد) لانه لا انبساط في المال فيما بينهما وكذا سائر المحارم  
 سوى الولاد لما ينشأ هداية (ومن زفت اليه غير امرأته وقالت النساء انها زوجتك  
 فوطئها لاحد عليه) لانه اعتمد دليلا وهو الاخبار في موضع الاشتباه اذ الانسان  
 لا يميز بين امرأته وبين غيرها في اول الوهلة فصار كالنور (وعليه المهر) لما  
 فقرر ان الوطئ في دار الاسلام لا يخلو عن عقر او عفر وقد سقط الحد بالشبهة  
 فيجب المهر (ومن وجد امرأة) نائمة (على فراشه فوطئها فعليه الحد) لانه  
 لا اشتباه بعد طول الصحبة فلم يكن الظن مستندا الى دليل وهذا لانه قد ينام على  
 فراشها غيرها من المحارم التي في بيتها وكذا اذا كان اعى لانه يمكنه التميز بالسؤال  
 او غيره الا اذا دعاها فاجابته وقالت انا زوجتك لان الاخبار دليل هداية (ومن  
 تزوج امرأة لا يحل له نكاحها فوطئها لم يجب عليه الحد) لشبهة العقد قال  
 الاسيحاى وهذا قول ابى حنيفة وزفر وقال ابو يوسف ومحمد اذا تزوج محرمة  
 وطئها حرام فليس ذلك بشبهة وعليه الحد اذا وطئ وان كان لا يعلم فلا  
 حد عليه والصحيح قول ابى حنيفة وزفر وعليه مشى المحبوى والنسبى وغيرهما  
 الصحيح (ومن اتى امرأة في الموضع المكروه) اى الدبر (او عمل عمل قوم لوط)

اى اتى ذكرنا في دبره (فلاحد عليه عند ابى حنيفة ويعمر) زاد في الجامع الصغير  
 ويودع في السجن اه لانه ليس بزنا لاخلاف الصحابة رضى الله عنهم في موجه  
 من الاحراق بالنار وهدم الجدار والتكيس من مكان مرتفع واتباع الاجار  
 وغير ذلك ولا هو في معنى الزنا لانه ليس فيه اضاعة الولد واشتباه الانساب  
 الا انه يعذر لانه امر منكر ليس فيه شئ مقدر (وقال ابو يوسف ومحمد هو  
 كازنا) لانه في معنى الزنا قال بجال الاسلام في شرحه الصحيح قول ابى حنيفة  
 وعليه مشي المحبوبي والنسفي وغيرهما الصحيح (ومن وطئ بهيمة) له اول لغيره  
 (فلاحد عليه) لانه ليس في معنى الزنا الا انه يعذر لانه منكر كما مر قال في الهداية  
 والذي يروى انها تدبج وتحرق فذلك لقطع الحدث وليس بواجب اه (ومن  
 زنى في دار الحرب او دار البغي ثم خرج البناء لم يقم عليه الحد) لان الفصوص هو  
 الانزجار وولاية الامام منقطعة فيها فيعبر عن الفائدة ولا تقام بعدما خرج  
 لانها لم تنفقد موجبة ولو غزا من له ولاية الاقامة بنفسه كالخليفة وامير مصر  
 يقم الحد على من زنا في معسكره لانه تحت امره بخلاف امير العسكر والسرية  
 لانه لم يفوض اليهما الاقامة كما في الهداية (باب حد الشرب) المحرم  
 (ومن شرب الخمر طوعا) ولو قطرة (فاخذ ورجمها موجود) او جاوا به  
 سكران (فتشهد الشهود بذلك عليه او اقر) به (فقطه الحد) سوا سكرام لان  
 جناية الشرب قد ظهرت ولم يتقادم العهد (وان اقر) بذلك (بعد ذهاب  
 رجمها لم يحد) عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد يحد وكذلك اذا شهدوا  
 عليه بعدما ذهب رجمها الا ان يتقادم الزمان كما في الزنا فالتقادم يمنع قبول  
 الشهادة بالاتفاق غير انه مقدر بالزمان عنده اعتبارا بحد الزنا وعندهما يزوال  
 الرائحة واما الاقرار فالتقادم لا يبطله عنده كما في حد الزنا وعندهما لا يقيم الا  
 عند قيام الرائحة قال الاسيبجاني والصحيح قولهما واعتمده المحبوبي والنسفي  
 نعم صحيح وان اخذه الشهود ورجمها يوجد منه او سكران فذهبوا به من مصر  
 الى مصر فيه الامام فانقطع ذلك قبل ان ينتهوا به حد في قولهم جميعا لان  
 هذا عذر بعد المسافة في حد الزنا هداية (ومن سكر من التبيذ) اى تبيذ كان  
 (حد) قيد بالسكر من التبيذ لانه لا يحد بشربه اذا لم يسكر اتفاقا وان اختلف  
 في الحل والحرم في شرب دون السكر اذا كان كثيره يسكر للشبهة والسكران

مطالع  
 2 حكم حد الشرب

عند أبي حنيفة من لا يعرف الرجل من المرأة والارض من السماء وقالا هو الذي  
يختلط كلاهما وبهذه لانه هو المتعارف بين الناس وهو اختيار اكثر المشايخ كما  
في الاختيار وقال قاضي خان والقنوي على قولهما (ولا حد على من وجد  
فيه رائحة الخمر او تقاهاها) لان الرائحة محتملة وكذا الشرب قد يقع عن اكراه  
ولم يضطرار (ولا يحد السكران) بمجرد وجد انه سكران بل (حتى يعلم انه سكر  
من التبيذ) او الخمر (وشربه طوطا) لاحتمال سكره بما لا يوجب الحد كالنبيج  
بلبن الماك والشرب مكرها او مضطرا (ولا يحد) السكران حال سكره بل  
لا حتى يزول عنه السكر) تحصيله المقصود وهو الانزجار بوجود ان الالم  
والسكران زائل العقل كالمجنون لا يعقل الالم (وحد الخمر والسكر في الحرمانون  
بموطا) لاجماع الصحابة رضي الله عنهم (يفرق) ذلك (على بدنه كما ذكرنا في)  
حد (الزنا فان كان) الشارب (عبدا حده اربعون) سوطا لان الرق نصف  
على ما عرف (ومن اقر) على نفسه (بشرب الخمر او السكر ثم رجع لم يحد)  
لانهم متعاضدين حق الله تعالى فيقبل فيه الرجوع كما مر في حد الزنا (ويثبت  
الشرب بشهادة شاهدين) كسائر الحدود سوى الزنا لثبوته بالنص (وبافراد  
مرة واحدة) قال الاسيحاقي هو قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف وزفر بشرط  
الاقرار مرتين والصحيح قول الامام واعتمده المحبوبي والنسفي وغيرهما تصحيح  
(ولا تقبل فيه شهادة النساء مع الرجال) لانه حد ولا مدخل لشهادة النساء  
في الحدود جوهرية باب حد القذف هو اربعة ارمى وشرا ارمى بازنا  
وهو من الكبار بالاجماع فتح (اذا قذف رجل) او امرأة (رجلا محصنا او  
امراة محصنة بصرح الزنا) كزنت ابوازانية (وطالب المذوف بالحد حده  
الحاكم ثمانين سوطا ان كان) القاذف (حرا) لقوله تعالى والذين يرمون  
المحصنات الى ان قال فاجلدوهم ثمانين جلدة والمراد ارمى بالزنا بالاجماع  
هداية قيد بمطالبة المذوف لان فيه حقه من حيث دفع المار عنه وباحصاته  
لما تلونا وبالحر لان العبد على النصف كما يأتي (يفرق) ذلك الضرب (على  
احصائه) كما سبق (ولا يجرد من ثيابه) لانه اخف الحدود لان سببه غير  
مقطوع به لاحتمال صدقه (غير انه يزرع عنه الحشو والفرق) لانه يمنع اتصال  
الالم اليه (وان كان) القاذف (عبدا جلده) الحاكم (اربعين) سوطا لكان

بطل  
في حد السكر

بطل  
في حكم حد القذف

ارقى كما سبق ولما كان معنى الاحصان هنا مقاربا للمعنى الاحصان في الزنا فسر  
 بقوله (والاحصان ان يكون المقدوف حرا) لاطلاق اسم الاحصان عليه  
 في قوله تعالى فعليه نصف ما على الحصنات اي الحرار (عاقلا بالغا) لان  
 المجنون والصبي لا يلحقهما طاره لعدم تحقق فعل الزنا منهما (مسلم) لقوله صلى  
 الله عليه وسلم من اشرك بالله فليس بمحصن (عقيفا من فعل الزنا) لان غير  
 العقيف لا يلحقه العار والقاذف صادق فيه (ومن نفي نسب غيره فقال لست  
 بابن) (لايك فانه يحد) وهذا اذا كانت امه محصنة لانه في الحقيقة قذف لامه  
 لان النسب انما ينفي عن الزاني لا عن غيره (او قال له يا ابن الزانية وامه ميتة  
 محصنة وطالب الابن بالحد حد القاذف) لانه قذف محصنة بعد موتها  
 فكل من يقع القذف في نسبه المطالبة كما صرح به بقوله (ولا يطالب بحد  
 القذف لئلا من يقع القذف في نسبه بقذفه وهو الوالد والولد) اي الاصول  
 والفروع لان العار يلحق بهم لكان الجزية فيكون القذف متاولا لهم معنى  
 قيد بموت الام لانها اذا كانت حية فالمطالبة لها وكذا لو كانت غائبة لجواز  
 ان تصدقه والتقييد بالام اتصافا لانه لو قذف رجلا ميتا فلا صلة وفرعه  
 المطالبة ولذا اطلقه فيما بعده حيث قال ولا يطالب بحد القذف لئلا الخ  
 (واذا كان المقدوف محصنا جاز لابنته ولو غير محصن كابنه (الكافر) (والعبد  
 ان يطالب بالحد) لانه غيره بقذف محصن وهو من اهل الاستحقاق لان عدم  
 الاحصان لا ينافي اهلية الاستحقاق (وليس للعبد ان يطالب مولاه) ولا لابن  
 ان يطالب ابيه (بقذف امه الحرة) المحصنة لان المولى لا يعاقب بسبب عبده  
 وكذا الاب بسبب ابنه ولهذا لا يقاد الوالد بولده ولا السيد بعبده (وان اقر  
 بالمقدوف ثم رجع لم يقبل رجوعه) لان المقدوف فيه حقا فيكذبه في الرجوع  
 بخلاف ما هو خالص حتى الله تعالى لانه لا مكذب له فيه (ومن قال لعربي  
 يا نبطي) نسبة الى النبط بفتح نين جيل من العرب ينزلون البطائح في سواد  
 العراق (لم يحد) لانه يراجه التشبيه في الاخلاق او عدم الفصاحة وكذا  
 اذا قال لست بعربي لما قلنا هدايه (ومن قال لرجل يا ابن ماء السماء فليس  
 بقاذف) لانه يحتمل المذح بحسن الخلق والكرم والصفاء لان ابن ماء السماء  
 لقب لجدة النعمان بن المنذر لقب به لصفاته وصفاته كما في الجوهرة (واذا نسبه

الى عمه او خاله او زوج امه فليس بقاذف) لان كل واحد من هؤلاء يسمى ابائما  
الاول فلقوله تعالى وآله ابائك ابراهيم واسماعيل واسحاق كان عمه له  
والثاني بقوله صلى الله عليه وسلم الخال اب والثالث للتربية هداية (ومن وطئ  
وطئا حراما في غير ملكه) ولو بشبهة كالوطئ بنكاح فاسد (لم يحد فاذفه) لعدم  
الاحصان (والملاعنة بولد لا يحد فاذفها) لان ولدها غير ثابت النسب وهو امانة  
الزنا فسقط احصانها (ومن قذف امه او عبدا او كافرا) او صغيرا (بلزنا) عند  
لانه اذاه والحق به الشهادة ولا يحد به لعدم احصانه ولا مدخل للقياس في الحدود  
فوجب التعزير الا انه يبلغ به غايته لانه من جنس ما يجب به الحد وكذا لو قذف  
من ذكر (او قذف مسلما) محصنا (بغير الزنا فقال) له (يا فاسق او يا كافر او  
يا خيث) او يا سارق او بفاجر او يا آكل الزنا او نحو ذلك (عزر) لما قلنا الا ان  
هذا اخف من الاول لانه ليس من جنس ما يجب فيه الحد فالراي فيه للامام  
كافي الهداية (وان قال) له (يا حار او يا خنزير) او يا كلب او يا تيس (لم يعزر)  
لانه ما الحق به الشين للثمن بنفيه وقيل في عرفنا يعزر لانه بعد سب وقيل ان كان  
المسيوب من الاشراف كالقضاة والعلماء يعزر لانه تلحقهم الوحشة بذلك وان  
كان من العامة لا يعزر وهو الاحسن هداية (والتعزير) لغة التأديب وشرطا  
تأديب دون الحد كما اشار اليه بقوله (اكثره تسعة وثلاثون سوطا واقله ثلاث  
جلدات) لان حد الرقيق في القذف اربعون فينقص منه سوطا لثلاث ليلج الحد  
وهذا عند ابى حنيفة ومحمد (وقال ابو يوسف يبلغ بالتعزير خمسة وسبعون  
سوطا) قال في الهداية والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم من بلغ حداني  
غير حد فهو من المعتدين فابو حنيفة ومحمد نظرا الى ادنى الحد وهو حد العبد  
في القذف اربعون فنقصا منه سوطا وابو يوسف اعتبارا قل الحد في الاحرار اذ  
الاصل هو الحرية ثم نقص سوطا في رواية عنه وهو قول زفر وهو القياس وفي  
هذه الرواية نقص خمسة وهو ما ثور عن علي رضي الله عنه فقلده ثم قدر الادنى  
في الكتاب ثلاث جلدات لان ما دونها لا يقع به الزجر وذكر مشايخنا ان ادناه  
على ما يراه الامام بقدره بقدر ما يعلم انه يتزجر لانه يختلف باختلاف الناس  
هداياه وقد المجني ويكون بالحبس وبالصفع على العنق وفرك الاذن وبالكلام  
العنيف وينظر القاضي له بوجه عبوس وبشتم غير القذف ثم قال وعن السرخسي

في بيان التعزير

لا يباح بالصنع لأنه من اعلاما يكون من الاستخفاف فيصان عنه أهل القبلات (وإن رأى الإمام أن يضم إلى الضرب في التعزير الجبس فعل) لأن المقصود الزجر والتأديب فإذا رأى الإمام حصوله بالضرب اكتفى به والاضم إليه ما يراه من الجبس والنق كما مر (وأعد الضرب التعذير) لأنه خفف من حيث العدد وبقيت من حيث الوصف لئلا يؤدي إلى فوت المقصود ولهذا لم يخفف من حيث التعزير على الأعضاء كما في الهداية (ثم حد الزنا) لأنه أعظم جناية حتى شرع فيه الرجم (ثم حد الشرب) لأن سببه متيقن (ثم حد القذف) لأن سببه محتمل لاحتمال صدقه (ومن حد الأم أو عذرة فأت منه) قدمه هدر) لأنه فعل ما فعل به الشرع وفعل المأمور لا يتقيد بشرط السلامة كالنفاذ والبزاع بخلاف الزوج إذا عزر زوجته لأنه مطلق فيه والاطلاقات تنقيد بشرط السلامة كالرود في الطريق هداية (وإذا حد المسلم في القذف سقطت شهادته وإن تاب) لقوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وألستني في الآية تأد إلى ما يليه وتماهه في الهداية في الشهادات (وإن حد الكافر في القذف ثم أسلم قبلت شهادته) لأن هذه شهادة استفادها بعد الإسلام فلم تدخل تحت الرد بخلاف العبد إذا حد حد القذف ثم اعتق لا تقبل شهادته لأنه لا شهادة له أصلا في حال الرق فكان رد شهادته بعد العتق من تمام حده هداية (كتاب السرقة) وهي في اللغة أخذ الشيء من الخبر على الخفية والانسرار ومنه استراق السمع وقد زيدت عليه أوصاف في الشريعة على ما ياتيك بيانه هداية (إذا سرق البالغ الطلق) الناطق البصير (عشرة دراهم) جواد (أو ما أوى) شيئا مما لا ينسارع إليه الفساد (فيمه عشرة دراهم) سواء كانت الدراهم مضروبة أو غير مضروبة من حرز (وهو ما يمنع وصول يد الغير سواء كان بناء أو حافضا) لا شبهة فيه (ولا تأويل بكرة واحدة) اتحاد المالك أم تعدد (وجب عليه القطع) والأصل فيه قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما الآية ولا بد من اعتبار العقل والبلوغ لأن القطع جزاء الجنابة وهي لا تحقق بدونها قيدنا بالناطق لأن الأحرس لا يقطع لاحتمال نطقه بشبهة وبالبصير لأن الأعمى لا يقطع للشبهة وبالا شفاء عليه وقيد بعشرة دراهم لأن النص الوارد في حق السرقة مجمل في حق القيمة وقد ورد في السنة بيانه في الجملة بن الحسن وقال أصحابنا المجن

مطلوب  
في الخاتم السرق



الذي قطعت فيه اليد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان يساوي عشرة دراهم وعم في الدراهم بقوله مضروبة او غير مضروبة وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة لكن ظاهر الرواية يشترط للمضروب وبه قال ابو يوسف ومحمد وهو الاصح لان اسم الدرهم يطلق على المضروب عرفا وظاهر كلام الهداية يدل على ان عبارة المصنف مقيدة بالمضروبة حيث قال وقد تأيد ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم لا قطع الا في دينار او عشرة دراهم واسم الدرهم ينطلق على المضروبة فهذا يبين لك اشتراط المضروب كما قال في الكتاب وهو ظاهر الرواية وهو الاصح رعاية لكمال الجناية حتى لو سرق عشرة نبرا قيمتها انقص من عشرة مضروبة لا يجب القطع اه وتبعه في ذلك الكمال في القمح فائلا كما ذكره القدوري لكن في غاية البيان بعد نقله كلام الهداية وهذا صحيح لكن في نقله عن القدوري نظر لان الشيخ ابا نصر الاقطع ذكر في الشرح وهو تليذا القدوري رواية المختصر ولم يقيد بالمضروبة بل اثبت الرواية بقوله مضروبة او غير مضروبة ثم قال اما قول صاحب الكتاب عشرة دراهم مضروبة او غير مضروبة فهو قول ابي حنيفة ثم قال وروى بشر عن ابي يوسف وابن سماعة عن محمد بن سرق عشرة دراهم نبرا لا يقطع اه وقوله او ما يبلغ قيمة عشرة دراهم اشارة الى ان غير الدراهم يعتبر قيمته بها وان كان ذهبيا كما في الهداية وقيد بالحرز لان الاستئثار لا يتحقق دونه ويشترط ان يكون الحرز واحدا فلو سرق نصبا من حرزين مختلفين لا يقطع وشرط عدم الشبهة لان الشبهة دارئة للحمد وكذا التأويل كما يأتي وقيدنا بجمرة واحدة لانه لو سرق نصبا واحدا من حرز واحد بمرتبتين فاكثر لا يقطع (والعبد والحر في القطع سواء) لان التنصيف متعذر فيتم كامل الجزاء صيانة لاموال الناس (ويجب القطع باقراره مرة واحدة) قال في الهداية وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يقطع الا بالاقرار مرتين وروى عنه انهما في مجلسين مختلفين اه قال في التصحيح وتقدم تصحيح الاسجاني لقولهما وعليه اعتد الايمة كما هو الرسم (او بشهادة شاهدين) ليتحقق الظهور كما في سائر الحقوق وبسألتهما الامام كيف هي وما هي ومتى هي واين هي وكما هي ومن سرق لزيادة الاحباط واحتياالا للدره كما مر في الحدود وكذا يسئل المقر عن الكل الا الزمان وما في القمح الا المكان تحريف كما في النهر

(واذا اشترك جماعة في سرقة فاصاب كل واحد منهم) بالسنة على السوية (عشرة دراهم) او ما تبلغ قيمته ذلك (قطع) الجميع وان كان الاخذ بعضهم لوجود الاخذ من الكل معنى لان المضاد ان يتولى الاخذ بعضهم ويستعد الباقيون للدفع (وان اصابه) اى كل واحد منهم (اقل من ذلك لم يقطع) واحد منهم لان الموجب له سرقة النصاب ويجب القطع على كل واحد بجنايته فيعتبر كالنصاب في نفيه (ولا يقطع فيما يوجد تافها) اى خفيرا ويوجد جنسه (مباحا في دار الاسلام) وذلك كالخشب والقصب والحشيش والسمك والطير والصيد) والمفزة والنورة والزرنج ونحو ذلك لان ما يوجد مباحا في الاصل بصورته تغل الرغبات فيه والطباع لا تقض به فقل ما يوجد اخذه على كره من المالك فلا حاجة الى شرع الزاجر ولهذا لم يجب القطع بما دون النصاب ولان الحرز فيه ناقص (وكذلك) اى لا قطع (فيما يسرع اليه الفساد) بان لا يبقى سنة كافية القهستاني عن الضمرات (كالقواكه الرطبة والسم واللبن والبطيخ) لقوله صلى الله عليه وسلم لا قطع في الطعام قالوا فماذا ينسارع اليه الفساد لانه يقطع في الحبوب والسكر اجاما كما في الاختيار (ولا في الزرع الذي لم يحصد والثر على الشجر لعدم الاحراز) (ولا قطع في الاشربة المطربة) لاحتمال انه تناولها للاراقة ولأن بعضها ليس بمال وفي مائة بعضها اختلاف فتتحقق شبهة عدم المالبة (ولا في الطنبور) وجميع الات اللهو لا احتمال تناوله لكسرنها عن المنكر (ولا في سرقة المصحف) لانه يتناول في اخذه القراءة والنظر فيه (وان كان عليه حلية) تبلغ نصابا لانها تبع ولا معتبر بالتبع كمن سرق آنية وفيها خمر وقيمة الآنية تزيد على النصاب (ولا في) سرقة (الصليب) او الصنم (الذهب) او الفضة لانه ما دون في كسره (ولا في) سرقة (الشطرنج ولا اللوز) لانها من الملامى كما مر (ولا قطع على سارق الصبي الحر وان كان عليه حلي) يبلغ النصاب لان الحر ليس بمال والخلية تبع له (ولا في سرقة العبد الكبير) لانه غصب او خداع لانه في يد نفسه (ويقطع في سرقة العبد الصغير) الذي لا يعبر عن نفسه لانه مال ولا يد له على نفسه كالبهيمة واذا كان يعبر عن نفسه فهو وبالغ سواء (ولا قطع في) سرقة (الدفاتر كلها) لانها لشرعية كتبت تفسير وحديث وفتاوى فكل مصنف والا فكتنبود كما في الدرر (الا في دفاتر الحساب) لان الغصود ورقها يقطع بها ان

بلغت نصاباً (ولا) قطع (في سرقة كلب ولا فهد ونحوه ولو عليه طوق من ذهب) لان من جشها مباح الاصل وما عليها تبع لها (ولا) في سرقة (دف ولا طبل ولا مزمار) لانها من آلات اللهو (ويقطع في) سرقة خشب (الساج) قال الرنخسري هو خشب اسود رزين يجلب من الهند ولا تكاد الارض تبليه (والقنا) جمع قناة وهي الرمح (والابنوس) خشب معروف اشد سوادا من الساج (والصندل) شجر طيب الرائحة وكذا العود لانها لعمول محرزة عزيزة عند الناس ولا توجد بصورتها مباحة في دار الاسلام (واذا اتخذ من الخشب) الفنى لا يقطع به (اوان) كصندوق وقصة (او ابواب قطع فيها) اذا كانت محرزة لانها بالصنعة التحقت بالاموال النفيسة (ولا قطع على خائن) لما ائتمن عليه كودع (ولا خائنة) لقصور الحرز (ولا) على (نباش) لقبر سواء كان في الصحراء او البيت ولو مقلدا للشبهة في الملك لانه لا ملك للبيت حقيقة ولا للوارث لتقدم حاجة الميت قال الاسيحي وهذا قول ابي حنيفة وعمر بن الخطاب ابو يوسف عليه القطع والصحيح قولهما واعتقده الايمة المحبوبي والنسفي وغيرهما فتعجب (ولا) على (شبه) وهو الاخذ قهرا (ولا مختلس) وهو الاخذ من اليد بسرعة على خفله لان كلاهما يجاهر بفعله فلم يتحقق معنى السرقة (ولا يقطع السارق من بيت المال) لانه مال العامة وهو منهم (ولا من مال السارق فيه سرقة) لان له فيه حقا ومن له على آخر دراهم فسرق مثلها لم يقطع لانه استيفاء لحقه والحال والموجل فيه سواء لان التأجيل لتأخير المطالبة وكذا اذا سرق زيادة على حقه لانه بمقدار حقه يصبر شريكا فيه وان سرق منه هروضا قطع لانه ليس له ولاية الاستيفاء منه الا يمس بالتراضى وعن ابي يوسف انه لا يقطع لان له ان ياتخذ عند بعض العلماء قضاء من حقه او رهنا به هدايه (ومن سرق من ابويه او ولده او ذي رحم محرم منه لم يقطع) خالا واولاد الوالد للبسطة في المال وفي الدخول في الحرز والثاني للمعنى الثاني فلو سرق من بيت ذي الرحم المحرم متاع غيره ينبغي ان لا يقطع ولو سرق ماله من بيت غيره قطع اعتبارا للحرز وعدمه كما في الهداية (وكذلك) اي لم يقطع (اذا سرق احد الزوجين من الآخر او العبد من سيده او من امرأته سيده او) من (زوج سيده) لوجود الاذن بالدخول عادة (و) كذا اذا سرق (المولى من مكاتبه) لان له في اكسابه

مطلوب  
في بيان الحرف وانه  
في سماء

حفا (و) كذا (السارق من الختم) اذا كان له نصيب فيها في الاربعة اخماس ٢  
في الخمس كالفائمين لان لهم فيه نصيبا اما غيرهم فينبغي ان يقطع الا ان يقال انه  
مباح الاصل وهو بعد على صورته التي كان عليها ولم يتغير فصار بقاؤه شبهة  
فسقط القطع كما في غاية البيان (والحرز على ضربين حرز لحي فيه) وهو المكنن  
المعد للاحراز وذلك (كاليوت والدور) والخنوت والصندوق والمسطط  
وهو الحرز حقيقة (وحرز بالحافظ) كن جلس في الطريق او المسجد وعنده متاعه  
فهو محرز به فيكون حرزا معنى (فن سرق شيئا من حرز) وان لم يكن صاحبه  
عنده او لم يكن له باب اوله وهو مفتوح (او من غير حرز) (لكن) صاحبه عنده  
يحفظه) سواء كان مستيقظا او نائما والمتاع تحته او عنده هو الصحيح لانه بعد  
النائم عند متاعه حافظا له في العادة هدايه (وجب عليه القطع) لانه سرق  
مالا محروزا باحد الحرزين (ولا قطع على من سرق من حمام) في وقت جرت  
العادة بدخوله وكذا حوائث التجار والخانات لوجود الاذن عادة فلو سرق  
في غير وقت الاذن المتصاد قطع لانها بنيت للاحراز وانما الاذن مختص في وقت  
العادة (او من بيت اذن للناس في دخوله) لوجود الاذن حقيقة (ومن  
سرق من المسجد مقاما وصاحبه عنده قطع) لانه محرز بالحافظ لان  
المسجد ما بني لاحراز الاموال فلم يكن المال محروزا بالمكان بخلاف الحمام والبيت  
الذي اذن للناس في دخوله حيث لا يقطع وان كان صاحبه عنده لانه بني  
لاحراز فكان المكان حرزا فلا يصبر معه الاحراز بالحافظ لانه اقوى كلف  
الهداية (ولا قطع على الضيف اذا سرق ممن اضافته) لان البيت لم يبق حرزا  
في حقه لكونه ماذونا في دخوله ولانه بمنزلة اهل الدار فيكون فصله خيانة  
لاسرقه (واذا نقب اللص البيت ودخل فاخذ المال وناوله آخر خارج البيت  
فلا قطع عليهما) لان الاول لم يوجد منه الاخراج لاعتراضه بدعيرة على المال  
قبل خروجه والثاني لم يوجد منه هتك الحرز فلم تتم السرقة من كل واحد فكل  
جاء الاسلام وهذا قول ابي حنيفة وعليه مشي الائمة المجوب والتسني والموصلي  
وغيرهم تصحيح (وان القاء) اي التي اللص المتاع (في الطريق) قبل ان يخرج  
(ثم خرج فاخذه قطع) لان الرمي حيلة يفتاده السارق لتعذر الخروج مع  
المتاع اوليترغ لقتال صاحب الدار اوليترار ولم يعترض عليه بدعيرة فاعتبر

في بيان الحرف  
في سماء

الكل فعلا واحد أو إذا أخرج ولم يأخذه فهو مضيع لاسارق هداية (وكذلك)  
 أي قطع (ان جله) أي المتاع (على جوار فساقه فأخرجه) لان سيرة مضاف  
 اليه لسوقه (وإذا دخل الحرز جماعة فتولى بعضهم الأخذ) دون البعض (قطعوا  
 جميعا) لان الإخراج من الكل معنى للمساوئة وههنا لان المتاع فيما بينهم ان  
 يحمل البعض المتاع ويتشتر الباقيون للدفع فلو امتنع القطع أدى الى سبب  
 الحد (ومن نقب البيت وادخل يده فيه) من غير ان يدخل فأخذ شيئا يبلغ  
 النصاب (لم يقطع) لان هتك الحرز بالدخول فيه ولم يوجد قال بهاء الدين  
 في شرحه وعن أبي يوسف انه يقطع والصحيح قولنا واعتمد البرهاني وغيره  
 في الصحيح (وان ادخل يده في صندوق الصيرفي أو لم غيره فأخذ المال قطع)  
 لتحقيق هتك الحرز لانه لا يمكن هتك مثل هذا الحرز الاعلى هذه الصفة (ويقطع  
 يمين السارق من الزند) وهو الفصل بين الزراع والكف (وتحسم) وجوب الاله  
 لولم تحسم تفضي الى التلف والحد زاجر لا تطف وصوره الحسم ان تجعل يده  
 بعد القطع في ذهن قد اغلى بالنار لينقطع الدم قال في الذخيرة والاجرة ومن  
 الدهن على السارق لان منه سبب ذلك وهو السرقة جوهرية (فان سرق ثانيا  
 قطعت رجله اليسرى من الكعب) وهو الفصل بين الساق والقدم وتحسم  
 ايضا (فان سرق ثالثا لم يقطع) ولكن عزز (وخلد في السجن حتى يثوب) لما  
 روى عن علي رضي الله عنه انه قال آني لاسخى من الله ان لادع له يدا ياكل  
 بها ويستنجي بها ورجلا يمشي عليها وبهذا حاج بقية الصحابة فحجم فانقد  
 اجاما هداية (وإذا كان السارق اشل اليد اليسرى واقطع) أي مقطوعها  
 (أو مقطوع الرجل اليمنى) أو اشلها (لم يقطع) لان في ذلك تفويت جنس  
 النفعة بطئا فيما اذا كان اشل اليد اليسرى واقطع ومثا فيما اذا كان مقطوع  
 الرجل اليمنى أو اشل وتفويت ذلك اهلاك معنى فلا يقام الحد لثلاث يفضي الى  
 الاهلاك (ولا يقطع السارق الا ان يحضر المسروق منه فيطالب بالسرقة) لان  
 الخصومة شرط لظهورها ولا فرق بين الشهادة والاقرار لان الجناية على مال  
 الغير لا تظهر الا بالخصومة وكذا اذا غاب عند القطع لان الاستيفاء من القضاء  
 في باب الحدود هداية (وان وهبها أي السرقة) (من السارق أو باعها اياه أو  
 نقصت قيمتها من النصاب) ولو بعد القضاء بها (لم يقطع) لان الامضاء في هذا

الباب من القضاء فيشترط قيام الخصومة عند الاستيفاء فصارت كما اذا حصلت  
 قبل القضاء ونعمانه في الهداية (ومن سرق صنعا فقطع فيها وردھا) لما لكها  
 (ثم عاد فسرقها) ثانيا (وهي) بعد (بجالتها) لم تنفخ (لم يقطع) بها ثانيا لانه  
 وجب لهنك جرمة العين فتكراره فيها لا يوجب تكرار الحد لان تغيرت حالها  
 الاول (مثل ان) لو (كان) المسروق (فردا فسرقة فقطع فيه فردا) لما لكه  
 ثم نسج (ذلك المنزل وصاد كرماسا) السارق (فسرقه لانيا قطع) ثانيا  
 لصبروته شيا آخر (واذا قطع السارق والعين) المسروقة (فاعة في يده ردها)  
 على مالكها لبقائها على ملكه (وان كانت) العين (هالكه) او مستهلكة على  
 الشهور (لم يضمن) لانه لا يجتمع القطع والضمان عندنا سواء كان الاستهلاك  
 قبل القطع او بعده مجتبي وفيه لو استهلك المشتري منه او الموهوب له فلما لك  
 تضمنه (واذا ادعى السارق ان العين للمسروقة ملكه سقط القطع عنه وان لم  
 يقر بینه) لوجود الشبهة باحتمال الصدق ولما انتهى الكلام على السرقة الصغرى  
 اخذ في الكلام على السرقة الكبرى فقال (واذا خرج جماعة ممنعين) اي  
 قادرين على ان ينعوا عن انفسهم تعرض الفير (او واحد يقدر على الامتناع)  
 بنفسه قال في غاية البيان واطلاق اسم الجماعة يتناول المسلم واليهو والكافر  
 والحر والجد والمراد من الامتناع ان يكون قاطع الطريق بحيث يمكن له ان  
 يدافع عن نفسه بقوة وشجاعة تعرض الفير قال الامام الاسيحا في شرح  
 الطحاوي اعلم ان قاطع الطريق انما يكون بعد ان تستجمع فيه شرائط وهو  
 ان يكون لهم قوة وشوكة ينقطع الطريق بهم وان لا يكون بين قريتين ولا بين  
 مصرين ولا بين مدنتين وان يكون بينهم وبين المصر مسيرة سفر فاذا وجدت  
 هذه الاشياء يكون قاطعا للطريق والا فلا هكذا ذكر في ظاهر الرواية ويروي  
 عن ابي يوسف انه قال ان كان اقل من مسيرة سفرا وكان في المصر ليلافانه  
 يجرى عليهم حكم قطاع الطريق وهو ان يقطع يده اليمنى ورجله اليسرى  
 والفتوى هنا على قول ابي يوسف اه ونقل مثله في الصحيح عن النابيع وشرح  
 الطحاوي (فقصيوا قطع الطريق فاخذوا قبل ان ياخذوا مالا ولا قتيلا  
 نفسا حسبهم الامام) وهو المراد بالنفي في الآية ان المراد توزيع الاجزء على  
 الاحوال كما هو مقرر في الاصول (حتى يحدوا ثوبه) لا بمجرد القول بل بظهور

طلب  
 القطع و ضمان لا ينعمان

طلب  
 ٢ السرقة الكبرى  
 اي قطع الطريق

طلب  
 شرائط قاطع الطريق

سماء الصالحين او الموت (وان اخذوا مال مسلم او ذمى والمأخوذ اذا قسم على  
 جماعتهم) بالسوية (اصاب كل واحد منهم عشرة دراهم) فضة فصاعدا  
 (او ما قيمته ذلك) من غيرها (قطع الامام ايديهم وارجلهم من خلاف) اى  
 قطع من كل واحد منهم يده اليمنى ورجله اليسرى وهذا اذا كان صحيح الاطراف  
 كما مر وهذه حالة ثانية (وان قتلوا ولم يخذوا ما لا قتلهم الامام حدا) لا  
 قصاصا ولذا لا يشترط فيه ان يكون موجبا للقصاص بان يكون بمحمد ولا  
 يجوز العتوه كما صرح به بقوله (فان عني الاولياء عنهم لم يلتفت الى صفوهم)  
 لان الحدود وجبت حقا لله تعالى لاحق للصادق فيها وهذه حالة ثالثة (وان  
 قتلوا واخذوا المال) وهى الحالة الرابعة (فالامام بالخيار ان شاء قطع ايديهم  
 وارجلهم من خلاف) جزاء على اخذ المال (و) بعد ذلك (قتلهم وصلبهم)  
 جزاء على القتل (وان شاء قتلهم) فقط (وان شاء صلبهم) فقط لما فى كل  
 منهما من الاهلاك وفيه كفاية في الزجر قال الامام الاسيحيانى وهذا الذى  
 ذكره قول ابى حنيفة وزفر وقال ابو يوسف لا اعفيه من الصلب وقال محمد  
 لا يقطع ولكن يقتل ويصلب والصحيح قول ابى حنيفة وفى الهداية والنخيس  
 انه ظاهر الرواية واختاره المحبوبي والموصلي وغيرهما تصحيح (ويصلب) من  
 يراد صلبه (حيا) وكيفيته ان يفرض خشبة ويوقف عليها وفوقها خشبة اخرى  
 ويربط عليها يديه (ويصحب بطنه برح) من تحت ثديه اليسرى ويخفض  
 بطنه (الى ان يموت) وروى الطحاوى انه يقتل اولاً ثم يصلب بعد القتل  
 لان الصلب حيا مثله ولا نه يؤدى الى التعذيب والاول اصح لان صلبه حيا  
 ابلغ في الزجر والردع كما فى الجوهرة (ولا يصلب) اى لا يلقى مصلوبا (اكثر  
 من ثلاثة ايام) وهو ظاهر الرواية كذا قال الصدر الشهيد فى شرح  
 الجامع الصغير وعن ابى يوسف انه يترك على خشبته حتى يتقطع فيسقط  
 ليحصل الاعتبار لغيره وجه الظاهر ان الاعتبار يحصل بالثلاثة فبعدها  
 يتغير فيأذى الناس فيضلي دينه وبين اهله ليدفن فاية (فان كان فيهم) اى  
 القطاع (صبي او مجنون او ذورحم محرم من المقتول طيبهم) الطريق  
 (سقط الحد من الباقيين) لان الجنابة واحدة قامت بالجميع فاذا لم يكن فعل بعضهم  
 موجبا صار فعل الباقيين بعض الطاعة فلا يرتب عليه الحكم قال فى الفاية وهذا

الذي ذكره القدوري ظاهر الرواية عن اصحابنا وهو قول زفراء (و) اذا سقط الحد (صار القتل الى الاولياء) لظهور حق البدو حينئذ (ان عاواقتلوا) قضا صا فخصر فيه موجه من القصاص او الدية (وان شأوا عفا) لانه صار خالص حقهم (وان باشر الفعل واحد منهم) دون الباقيين (اجرى الحد على جماعتهم) لانه انما يأخذ بقوة الباقيين ومن قطع الطريق فلم يقدر عليه حتى جاء تابا سقط عنه الحد بالتوبة قبل القدره ودفع الى اولياء المقتول ان كان قتل اقتص منه وان كان اخذ المال رده ان كان قائما وضمنه ان كان هالكا لان التوبة لا تسقط حق الادمي كما في الجوهرة في كتاب الاشربة في وجه مناسبتها للحدود ظاهر والاشربة جمع شراب وهو لغة كل ما يشرب وخص شرعا بالسكر (الاشربة المحرمة اربعة) احدها (الخمر وهي عصير العنب) النبي (اذا) ترك حتى (غلي) اي صار يفور (واشد) اي قوي وصار مسكرا (وقذف) اي رمى باليد اي الرغوة بحيث لا يبقى شيء منها فيصفو ويرق وهذا قول ابي حنيفة وعندهما اذا اشتد بحيث صار مسكرا وان لم يقذف (و) الثاني (العصير) المذكور (اذا طبخ حتى ذهب اقل من ثلثه) ويسمى الباذق والاطلا ايضا وقيل الطلا ما ذهب ثلثاه ويبقى ثلثه كما في المحيط وقيل اذا ذهب ثلثه فهو الطلا وان ذهب نصفه فهو النصف وان طبخ اذن طهقه فالباذق والكل حرام اذا غلي واشتد وقذف بالزبد على الاختلاف كما في الاختيار وقال فاضى خان ماء العنب اذا طبخ اذن طبخ وهو الباذق يحمل شرابه مادام حلوا عند الكل واذا غلي واشتد وقذف بالزبد يحرم قليلا وكثيرا ولا يفسق شارب به ولا يكفر مستعمله ولا يجد شارب به مالم يسكر منه اه والثالث (نقيع التمر) الرابع نقيع (الزبيب) النبي (اذا) غلي (واشد) وقذف بالزبد على الاختلاف والنقيع اسم مفعول قال في المغرب يقال انقع الزبيب في الخابية ونقعه اذا القاه فيها ليتل وتخرج منه الخلاوة والزبيب منقع بالنقع مخففا واسم الشراب نقيع اه قال في الهداية وهو حرام اذا اشتد وغلي لانه رقيق ملذ مطرب الا ان حرمة هذه الاشربة دون حرمة الخمر حتى لا يكفر مستعملها ولا يجب الحد بشربها حتى يسكر ونجاستها خفيفة في رواية غليظة في اخرى بخلاف الخمر المختصرا (ونبيذ التمر) هو اسم جنس فيتناول اليابس والزطب والبسر ويحدد حكم الكل

مطل  
في احكام الاشربة

مطل  
في الباذق والاطلا



كافى الزاهدى والتبذير شراب يتخذ من التمر او الزبيب او العسل او البراو غيره  
 بأن يلقى في الماء ويترك حتى يستخرج منه مشق من التبذير وهو الالتقا كما استبرأه  
 في الطلبة وغيره فمستثنى (و) تبذير (الزبيب اذا طبخ كل واحد منهما ادى طبخ)  
 قال في الهداية اذا ذهب اقل من ثلثيه فهو الطبخ ادى طبخه اه (حلال وان)  
 غلى و (استند) وقذف بالزبد فمستثنى قال العيني ولم يذكر القذف اكفاء بما سبق  
 (اذا شرب منه ما يظلم على خلقه انه لا يسكرهم وكان شربه لغوى ونحوه) من  
 غير لهو ولا طرب قال القسطنطاني فالفرق بينه وبين التقيع بالطبخ وعدمه كافى  
 التظلم قال في الهداية وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد حرام ومثله في  
 الشبانيع ثم قال والطبخ قولهما واعده الايمة المحبوبة والتسنى والموصلى وصدر  
 السريعة تصحيح لكن يأتى قريبان الفتوى على قول محمد فضله قيد بعدم اللهو  
 والطرب لانه مع ذلك لا يحل بالاتفاق كافى الهداية (ولا باس بالمليطين) اى ماء  
 الزبيب والتمر او الرطب او اليسر المحضين المطبوخين ادى طبخه كافى المراج  
 والنهايه وغيرهما والفهوم من بحارة المتن عدم اشتراط الطبخ ثم هذا الم يمكن احد  
 الغليطين ماء الضب والا فلا بد من ذهاب الثلثين كافى الكافى (وتبذير العسل)  
 ويسمى بالبيع قال في المغرب البيع بكسر الباء وسكون الفاء شراب مسكر يتخذ من  
 العسل بالين (و) تبذير (التين و) تبذير (الحظفة) ويسمى بالزبد بكسر الميم كافى  
 المغرب (و) تبذير (الشعير) ويسمى بالحلقه بكسر الحاء كافى القسطنطاني (و) تبذير  
 (الذرة) بالذال المحضة ويعمى بالسكر كما بضم السين والكافى وعكون الزاء كما  
 في المغرب (حلال) شرابه للتقوى واستبراء الطعام (وان لم يطبخ) وان اخذ  
 وقذف بالزبد وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف وعند محمد حرام قال في التصحيح  
 واعتمد قولهما البرهانى والتسنى وصدر السريعة وفى القسطنطاني وحاصله ان  
 شرب هبذ الحبوب والخلاوات بشرط حلال عند الشيعين فلا يجد المسكر من منه  
 ولا يقع طلاقه وسرأه عند محمد فيجوز يقع كافى الكافى وطلبه الفتوى كافى الكتابه  
 وغيره اه وحله في التوبير والمشتق والمواهب والسهلة والمراج وشرح الجمع  
 وشرح درر البحار والمعنى حيث قالوا الفتوى في زنا ثانيا بقول محمد لظنة الضاد وفى  
 التوازل لان التبت ولو اتخذ شيئاً من الشعير او الذرة او الطماخ او العسل فاشتد وهو  
 مطبوخ او غير مطبوخ فانه يجوز شرابه مادون السكر عند ابى حنيفة وابى يوسف

وعند محمد لا يجوز شربه وبه نأخذاه (وعصير الصب اذا طبخ) بالثار او الشمس  
 (حتى ذهب منه ثلثاه وبقي ثلثه حلال) شربه حيث يوجد شرطه (وان) غلى و  
(اشند) وقذف بالزبد كما سبق وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف ايضا خلافا  
 لمحمد والخلاف فيه كالتخلاف في سائعه وقد علمت ان فتوى المتأخرين على قول  
 محمد لقضاء الزمان وفي الصحيح ولو طبخ حتى ذهب ثلثه ثم زيد عليه واصيد بال  
 النار ان اصيد قبل ان يغلي لا بأس به لانه تم الطبخ قبل ثبوت الحرمة وان اصيد  
 بعدما غلى بالصحيح لا يحل شربه (ولا بأس بالانقياد) اي انخاف التبيد (في الدابة)  
 بضم القاف وشهد العيون والمداقرع الواحدة دابة مصباح (والحنتم) الخذف الاخضر  
 او كل خذف وعن ابي حنيفة هي جرار تحمل فيها الخمر الى المدينة الواحدة  
 ختمه ضرب (والزفت) الزواطة المظلي بالزفت وهو القار وهذا مما يحدث التعريق  
 الشراب سريرا ضرب (والنقير) خشبة تنقر ويند فيه مصباح وطورد من  
 النهي عن ذلك ممنوع بقوله صلى الله عليه وسلم في حديث فيه طول بعد ذكر  
 هذه الاعيان اشربوا في كل ظرف خان الطرف لا يحل شأ ولا يجر مد ولا تشربوا  
 المسكر وقال بعدما اخبر عن النهي عنه فكان ناسخا له هداية (واذا تخللت

الخمر حلت) لزال الوصف المفسد (سواء صارت خلا بضمها او بشي طرح فيها)  
 كالخلج والخل والماء الحار لان التخليل ينزل الوصف المفسد واذا زال الوصف  
 المفسد ألوجب الحرمة حلت كما اذا تخللت بنسبها واذا تخللت طهر الاناء ايضا  
 لان جميع ما فيه من اجزاء الخمر يتخلل الا ما كان منه خالسا عن الخل فقبل  
 يطهر تبعا وقبل يغسل بالخل ليطهر لانه يتخلل من سائعه وكذا لو صب منه  
 الخمر فلاء خلا طهر من سائعه كما في الاختيار (ولا يكره تخليلها) لانه  
 اصلاح والاصلاح مباح ولا يجوز اكل التبع والحنشيشة والافيون وذلك كله  
 حرام لانه يفسد العقل ويصد عن ذكر الله وعن الصلاة لكن تحريم ذلك دون  
 تحريم المفسد كان اكل شأ من ذلك لاحد عليه وان سكر منه بل بعز بما دون  
 اكله كما في الجوهرة كلب للصيد والذبايح ك مناسبة الصيد للاشربة لان  
 كلا منهما يزوت الفضة واللحم ومناسبة المصيد للذبايح عليه اولان الصيد  
 والذبايح الاطعمه ومناسبتها للاشربة غير خفية والصيد لغة مصدر صاده اذا  
 اخذ فهو صائد وذلك مصيد ويسمى المصيد صيدا فيجمع صيودا وهو كل

مطد  
 في حكم الصيد والذبايح

ولا يخلب بكسر الميم معول للطير  
السبع كالنظر للأشياء لأن  
الطير يخلب بمجمل الجمل أي  
يقطعه ويمزقه والخلب بالكسر  
أي ما قبل لا استنك لم يوضع

### طلم في تعليم الطيب والباري

قول وسائر الجوارح جمع جارحة وهي  
الطيور والسباع سميت بذلك  
لأنها تكتسب بيدها يقال جرح  
واجترع عمل بيده واكتسب سلاح

منع متوحش طبعاً لا يمكن أخذه إلا بحيلة مقرب وزيد عليه أحكام شرعاً كما يأتي  
بينها (يجوز الاضطهاد بالكلب المعلم والفهد والبطي وسائر الجوارح المعلقة)  
وهي كل ذي ناب من السباع أو ذي مخلب من الطير وعن أبي حنيفة أنه استثنى  
من ذلك الإمد والدي لأنهما لا يعملان لغيرهما الأسد لعلومته والذب لحساسته  
والحق بعضهم بها الحراسة لحساستها والخنزير مستثنى لأنه نجس العين ولا يجوز  
الانتفاع به هداية (وتعليم الكلب) ونحوه من السباع (أن يترك الأكل) مما  
يصيده (ثلاث حررات) قيداً لا لئلا لأنه لو شرب الدم لا يضر لأنه من غايه  
علمه (وتعليم البازي) ونحوه من الطير (بأن يرجع إذا دعوه) لأن آية التعليم  
ترك ما هو مالوفه عادة والبازي متوحش متفر فكنت الأجابه آية تعليمه أما الكلب  
فهو الوف يعتاد الانتهاب فكان لية تعليمه ترك مالوفه وهو الأكل (فاذا أرسل)  
مريد الصيد (كلبه المعلم أو بازيه أو صقره) العلم (وذكر اسم الله عليه عند  
إرساله) ولو حكما بأن نسيها فالشرط عدم تركها عمداً (فاخذ) المرسل (الصيد  
وجرحه) في أي موضع كان (فقات) الصيد من جرحه (حل أكله) قيد  
بالجرح لأنه إذا لم يجرحه ومات لم يؤكل في ظاهر الرواية كما يأتي قريباً (وأن  
أكل منه الكلب) ونحوه من السباع بعد شتوت تعلمه (لم يؤكل) هذا الصيد لأنه  
علامة الجهل وكذا ما يصيده بعده حتى يصير معلماً وأما ما صاده قبله فما أكل  
منها لا تظهر فيه الحرمة لعدم الجلبه ومالم يؤكل يحرم عنده خلافاً لهما وتعمده في  
الهداية (وأن أكل منه البازي أكل) لأن البرك ليس شرطاً في علمه (وأن أدرك  
المرسل) أو الرامي كما يأتي (الصيد حياً واجب عليه أن يذكيه) لأنه قدر على الذكاة  
الاختيارية فلا تجزئ الاضطرارية لعدم الضرورة (فإن ترك الذكاة حتى مات)  
وكان فيه حياة فوق حياة المذبوح بأن يعيش مدة كالليوم أو نصفه كما في المدايع  
(لم يؤكل) لأنه مقدور على ذبحه ولم يذبح فصار كالبيته أطلق الإدراك فيمثل ما إذا  
لم يتمكن من ذبحه لفقد القوا وضيق الوقت كما هو ظاهر الرواية قال في الهداية إنما  
وقع الصيد في يده ولم يتمكن من ذبحه وفيه من الحياة فوق ما يكون في المذبوح  
لم يؤكل في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يحل له ومثله في النبايع  
وزاد وروى عن أصحابنا الثلاثة أنه يؤكل استخساناً وقيل هذا أصح وأقيداً  
بما فوق حياة المذبوح لأنه إذا أدرك به حياة مثل حياة المذبوح لا يلزم تذكيته

لانه ميت حكما ولهذا لو وقع في الماء في هذه الحالة لا يحرم كما اذا وقع وهو ميت  
 وقيل هذا قولهما اما عند ابي حنيفة لا يوكل ايضا لانه وقع في يده حيا فلا يحل  
 الابذكة الاختيار كما في الهداية والاختيار (وان خنقه الكلب) او صدمه  
 بصدره او جبهته فقتله (ولم يجرحه لم يوكل) في ظاهر الرواية لان الجرح شرط  
 قال الاسيماي وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يوكل وهو رواية عن ابي  
 يوسف والصحيح ظاهر المذهب اه وفي الغاية والمعراج وغيرهما والغتوى على  
 ظاهر الرواية اه قال في الهداية وهذا يد لك على انه لا يحل بالكسر وعن ابي  
 حنيفة اذا كسر عضو اقله لباس باكله لانه جراحة باطنة فهي كالجراحة الظاهرة  
 وبه الاول ان المتبر جرح ينهض ميبا لانهاض الدم ولا يحصل ذلك بالكسر  
 فان شبه المتخنيق اه (وان شارك) اي شارك الكلب المعلم المرسل ممن يوكل فبيعه  
 المحبوب بالتسمية (كلب غير معلوم او كلب مجوسي او كلب لم يذكر اسم الله عليه)  
 عندا (لم يوكل) لانه اجتمع البيع والحرم فغلب جهة الحرم احتيلا كما في الاختيار  
 (واذا رمى الرجل سهما الى صيده يسمى عند الرمي اكل ما اصاب) النهم (اذا  
 جرحه السهم فلت) لانه اذا رمى بالرمي لكون السهم آلة له فشرط التسمية عنده  
 وجب البدن محل لهذا النوع من الزكاة ولا بد من الجرح ليتحقق معنى الزكاة  
 على ما بيناه هداية (وان ادركه حيا ذكاه وان تركه ذكاه لم يوكل) كما تقدم  
 انفا (واذا وقع السهم بالصيد محامل) اي ذهب بالجرح قال في المغرب المتعامل  
 بالشيء ان يتكلفه على مشقة واعباء يقال تحاملت في الشيء ومنه ضربه ضربا  
 يقدر على التعامل معه اي على الشيء مع التكلف ومنه ربما يتعامل بالصيد  
 ويطلب اي يتكلف الطيران اه (حتى قاب) الصيد (عنه و) لكن (لم يزل) الرمي  
 (في طلبه حتى اصابه ميتا) وليس به الاثر سهمه (اكل) لانه غير مفرط وقد  
 ذكاه الذكاة الضرورية في حال الموت اليها (وان) كان (فقد عن طلبه ثم اصابه  
 ميتا لم يوكل) لاحتمال موته بسبب اخر والموتوم في هذا الباب كالحقن الا انه  
 سقط اعتباره ما دام في طلبه ضرورة انه لا يعرى الاصطباذ عنه ولا ضرورة  
 فيما اذا قصد من طلبه قيدها بانه ليس به الا اثر سهمه لانه لو وجدته جراحة  
 اخرى حرم لاحتمال موته منها والجواب في ارسال الكلب في هذا كالجواب في  
 الرمي في جميع ما ذكرنا كما في الهداية (واذا رمى صيدا فوقع في الماء لم يوكل)

لاحتمال موته بالغرق (وكذا ان وقع على سطح او جبل ثم تردى منه الى الارض)  
 لاحتمال موته من التردى (وان وقع) الصيد (على الارض ابتدا اكل) لانه  
 لا يمكن الاحتراز عنه وفي اعتباره محرما سد باب الاصطياد بخلاف ما تقدم لانه  
 يمكن الاحتراز عنه ففسار الاصل ان سبب الحرمة والحل اذا اجتماعا وامكن  
 التحرر عما هو سبب الحرمة ترجح جهة الحرمة احتياطا وان كان مما لا يمكن التحرر  
 عنه جرى وجوده مجرى عدمه لان التكليف بحسب الوسع هداية (وما اصاب  
 العراض بعرضه لم يוכל) لانه لا يخرج والجرح لابد منه لتحقيق معنى الزكاة  
 على ما قدمناه (وان) اصاب بجمده و (جرح اكل) لتحقيق معنى الزكاة قيدنا  
 بالجرح بالحد لانه لو جرح بعرضه فانه لم يוכל لقلته بنقله والعراض هو سهم  
 لا يمشى له كما في الغريب وفي الجوهر العراض عصا محددة الرأس وقيل هو  
 المهم لصحوت من الطرفين (ولا يוכל ما اصابته البندقة) بضم الباء والبدال  
 طينة مدورة يرمى بها مغرب (اذا مات منها) لانها تدق وتكسر ولا تخرج  
 ففسار العراض اذا لم يخرج وكذلك اذا رماه بحجر قال في الهداية وكذلك  
 لانه جرحه اذا كان ثقيلا ولو به حده لاحتمال انه قتله بظهوره وان كان خفيفا وبه  
 يجده يحل لتيقن الموت بالجرح ثم قال والاصل في هذه المسائل ان الموت ان كان  
 مضطرا اليه الجرح يفتن كان الصيد حلالا واذا كان مضافا الى القتل يفتن كان  
 حراما وان وقع للشك كان حراما احتياطا والحديد وغيره سواء اه مع بعض  
 قنبر (واذا رمى الى صيد فقطع عضو منه اكل) ذلك الصيد لوجود الجرح  
 (ولم يוכל العضو) المتطوع لقوله صلى الله عليه وسلم ما بين من الحي فهو  
 ميت والعضو بهذه الصفة لان البان منه حي حقيقة لقيام الحياة وكذا حكما  
 لانه يجرهم سلاطته بعد هذه الجراحة جوهر (وان قطعت لثلاثا) كان  
 (الاكثر مما يلي العجز) او قد نصفين او قطع نصف رأسه او اكثر (اكل)  
 لكل لان في هذه الصور لا يمكن فيه حياة فوق حياة الذبوح فلم يتناول الحديث  
 المذكور بخلاف ما اذا كان الاكثر مما يلي الرأس لا مكان الحياة فوق حياة  
 الذبوح فيحل ما مع الرأس ويحرم العجز لانه بيان من الحي كما مر (ولا يוכל  
 صيد الخيوس والرتد والوثني) لانهم ليسوا من اهل الذكاة كما يأتي وذكاة  
 الاضحية والذكاة الاختيار (ومن رمى صيدا فاصابه ولم يقضه) اي لم يؤمنه

(ولم يخرج من حيز الامتناع) عن الاخذ (فرماه آخر فقلته) او ائمنه واخرجه  
عن حيز الامتناع (فهو للثاني) لانه لا يأخذ وقد قال عليه الصلوة والسلام  
الصيد لمن اخذه هداية (ويؤكد) اي ذلك الصيد لانه ما لم يخرج عن حيز  
الامتناع فذكاته ضرورية وقد حصلت قال في الهداية وهذا اذا كانت الرمية  
الاولى بحال ينجم منه الصيد لانه حيثذ يكون الموت مضافا الى الرمي الثاني اه  
(وان كان) الرامي (الاول ائمنه) بحيث اخرج من حيز الامتناع (فرماه الثاني  
فقلته لم يؤكد) لاحتمال الموت بالثاني وهذا ليس بذكاة للقدرة على ذكاة الاختيار  
بخلاف الوجه الاول هداية (و) الرامي (الثاني ضامن لعينه للاول) لانه بالرمي  
اتلف صيدا مملوكا للغير لان الاول ملكه بالرمي المستثنى (غير ما قصته جراحته)  
لانه اتلفه وهو جريح وقيمة التلغف تعتبر يوم الاتلاف (ويجوز اصطيداد  
ما يؤكد) لجه (من الحيوان) لانه سبب للانتفاع بلحمه وبقيته اجزائه (و) كذا  
(ما لا يؤكد) لانه سبب للانتفاع بجلده او شعره او قرنه او لاستدفاع شره  
(وذبيحة المسلم والكاتب) اذا كان يغفل التسمية والذبح وبضبطه وان كان  
صبيا او مجنونا او امرأة كافي الهداية (حلال) لوجود شرطه وهو كون الذابح  
صاحب ملة التوحيد اما اعتقادا كالسلم او دعوى كالكاتب هداية (ولا تؤكد)  
تذبيحة المجموعي لقوله صلى الله عليه وسلم سنوا بهم سنة اهل الكتاب غير تاركي  
نسايم ولا اكلي ذبايحهم ولانه لا يدعى التوحيد فانعدمت الملة اعتقادا ودعوى  
هداية (والمرتد) لانه لا ملة له (والوثني) لانه لا يعتقد الملة (والحرم) باحد التاكين  
قال في الهداية يعني من الصيد وكذلك لا يؤكد ما ذبح في الحرم من الصيد  
والاطلاق في الحرم ينظم الحل والحرم والذبح في الحرم يستوى فيه الحلال  
والحرم وهذا لان الذكاة فعل مشروع وهذا الصنيع محرم فلم تكن ذكاة اه  
(وان ترك الذابح التسمية عمدا) مسلما كان او كتابيا (فذيحه ميتة لا تؤكد) لقوله  
نعمان ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه الآية (وان تركها ناسيا اكل) لان  
في تحريره حرجا عظيما لان الانسان قل ما يخلو عن النسيان فكان في اعتباره حرج  
والحرج مدفوع ولان الناسي غير مخاطب بما نسيه بالحديث فلم يترك فرضا عليه  
عند الذبح بخلاف العامد كافي الاختيار وقال في الهداية ثم التسمية في ذكاة  
الاختيار تشترط عند الذبح وهي على الذبوح وفي الصيد عند الارسال والرمي

طلب  
المراد بالتسمية  
الذكر الخالص

وهي على الآلة لان المقدور له في الاول الذبح وفي الثاني الرمي وللارسال دون  
الاصابة فنشترط عند فعل يقدر عليه حتى اذا اضعج شاة وسمى فذبح فبرهسا  
بتلك التسمية لا يجوز ولورمي الصبيد وسمى واصاب غيره حل وكذا في الارسال  
ولو اضعج شاة وسمى ثم رمى بالشفرة وذبح باخرى اكل ولو سمي على سهم ثم رمى  
بغيره صيدا لا يוכל اه وفيها ايضا والشرط في التسمية هو الذكر الخالص  
المجرد فلو قال عند الذبح اللهم اغفر لي لا يحل لانه دعاء وسؤال ولو قال الحمد  
لله او سبحان الله يزيد التسمية حل ولو عطس عند الذبح فقال الحمد لله لا يحل  
في اصح الروايتين لانه يريد الحمد لله على نعمة العطاس دون التسمية وما تأولته  
الاسن عند الذبح وهو بسم الله والله اكبر منقول عن ابن عباس اه (والذبح)  
الاختباري (في الخلق) وهو في الاصل الخلقوم كما في القلموس (والله) بالفتح  
والتشديد بوزن حبه المنحصر اي عن العقدة الى مبدأ الصدر وكلام التخصة  
والكافي وغيرهما يدل على ان الخلق يستعمل في العنق بعلاقة الجزئية فالعنق  
مبدأ الخلق اي اصل العنق كما في القهستاني فكلام المص يحتمل للروايتين الاتيتين  
عن الجامع والمبسوط قال في الهداية وفي الجامع الصغير لا بأس بالذبح في الخلق  
كله وسطه واعلاه واسفله اه وعبارة المبسوط الذبح ما بين اللبة والطحين  
كالحدِيث اه قال في النهاية بينهما اختلاف من حيث الظاهر لان رواية المبسوط  
تقتضي الحل فيما اذا وقع الذبح قبل العقدة لانه بين اللبة والطحين ورواية الجامع  
تقتضي عدمه لانه اذا وقع قبلها لم يكن الخلق محل الذبح فكانت رواية الجامع  
مقيدة لاطلاقي رواية المبسوط وقد صرح في الذخيرة بان الذبح اذا وقع اعلى  
من الخلقوم لا يحل لان الذبح هو الخلقوم لكن رواية الامام الرستقي يخالف  
هذه حيث قال هذا قول العوام وليس بمعتبر فحمل سواء بقيت العقدة مما يلي  
الرأس او الصدر لان المعبر عندنا قطع اكثر الاوداج وقد وجد وكان شينى  
يفى بهذه الرواية ويقول الرستقي امام معتد في القول والعمل اه وايد الاثناني  
هذه الرواية في غاية البيان وشنع على من خالفها غاية التشنيع وقال لا ترى  
قول محمد في الجامع او اعلاه فاذا ذبح في الاعلى لا بد ان تبقى العقدة تحت ولم  
يلتفت الى العقدة في كلام الله تعالى ولا كلام رسوله صلى الله عليه وسلم بل  
الدكا بين اللبة والطحين بالحديث وقد حصلت لا سيما على قول الامام من

الاكتفاء بثلاثة من الاربع ايا كانت ويجوز ترك الخلقوم اصلا فبالاول اذا قطع  
من اعلاه وبقيت العقدة اسفل اه ومثله في المنع عن التزانية وبه جزم صاحب  
الدرر والمتقى والعين وغيرهم لكن جزم في النقابة والمواهب والاصلاح بانه لا بد  
ان تكون العقدة مما تلي الرأس واليه مال الزبلي قال شيخنا والحرير للقام  
لن يقلل ان كان بالذبح فوق العقدة قطع ثلاثة من العروق فالحق ما قاله  
شراح الهداية تبعا للرسنفي والافالحق خلافه اذ لم يوجد شرط الحل باتفاق  
اهل المذهب ويظهر ذلك بالشاهدة أو سوال اهل الخبرة فاغتم هذا المقال  
ودع عنك الجدال اه (والعروق التي تقطع في الذكاة اربعة الخلقوم) بفتح الحاء  
اصله الخلق زيد الولو والميم كما في المقاييس مجرى النفس لا غير فهستانق  
(والرئي) وزان كريم رأس المدة والكروش الارق بالخلقوم يجري فيه الطعام  
والشراب ومنه يدخل في المدة وهو ميموز وجهه مرقو بضمين مثل يريد ويره  
وحكى الازهرى الهمز والابدال والادغام مصباح (والودجان) تنسية ودج  
بفتحين عرقان عظيمان في جانبي قدام الضيق بينهما الخلقوم والرئي فهستانق  
(فان قطعها) اى العروق الاربعة (حل الاكل) اتفاقا (وان قطع اكثرها)  
يعنى ثلاثة منها اى ثلاثة كانت (فكذلك) اى حل الاكل (عند ابى حنيفة  
وقالا لا بد من قطع الخلقوم والرئي واحد الودجين) قال في الجواهر والمشهور  
في كتبهم ابنا ان هذا قول ابى يوسف وحده اه وكذا قال الزاهدى وصاحب  
الهداية ثم قال وعن محمد انه يعتبر اكثر كل فرد وهو رواية عن الامام لان كل  
فرد منها اصل بنفسه لانفصاله عن غيره ولورود الامر بغيره فيخبر اكثر كل  
واحد منها اه قال في زاد الفقهاء والصحيح قول ابى حنيفة واعتمده الامام  
المجوبى والنسفى وغيرهما تصحيح (ويجوز الذبح بالليقة) بكسر اللام وسكون  
الياء هي قشر القصب الارق كافى حاشية المجوى (والروة) بفتح الميم كافى النسخ  
عن اخى زاده قال في الجوهرة والروة واحدة الزو وهي ججارة بيض براق يندح  
منها النار اه (وبكل شئ) له حدة تدبح بحيث اذا ذبح به افرى الاوداج و (اتهر)  
اى اسال (الدم) لان ذلك حقيقة الذبح (الا السن القاتم) اى غير المزروع  
(والظفر القاتم) فانه لا يحل وان افرى الاوداج وانهر الدماء لاجاع للنص ولانه يقتل  
بالقل لانه يعتمد عليه قيد بالقاتم لان المزروع اذا عمل عمل السكين حل عندنا وان



كره فهستانى (و يستحب ان يحد الذابح شفرته) بالفتح السكين العظيم وان يكون قبل الاضجاع وكره بعده (ومن بلغ بالسكين الخنجر) بثلاث النون هو خيط ابيض في جوف الفخار يقال ذبحه فقصه أى جاوز منتهى الذبح الى الخنجر كما في الصحاح (أو قطع الرأس) قبل ان تسكن (كره له ذلك) لما فيه من زيادة تعذيب الحيوان بلا فائدة وهو منتهى عنه (و توكل ذبحته) لان كراهة الفعل لا توجب التحريم (وان ذبح المشقة من قضاها فان شيت حية حتى قطع العروق) الا انهم قطعها (جاز) وحلت لتحقيق الموت بما هو ذكاة (و) لكن (يكراه) ذلك لما فيه من زيادة التعذيب من غير حاجة كالمز (وان ماتت) الشاة (قبل قطع العروق لم توكل) لوجود الموت بما ليس بذكاة (وما استانس من الصيد) كوصار مقدورا عليه (فذاكاته الذبح) لان ذكاة الاضطرار انما يصار اليها عند العجز عن ذكاة الاختيار ولا عجز اذا استانس وصار مقدورا عليه (وما توحش من النعم) كوصار ممنعا لا يقدر عليه (فذاكاته) ذكاة الضرورة (الفر والجرح) لتحقيق العجز (والمستحب في الابل النحر) في اللبة وهو موضع القلادة من الصدول لمواخفة السنة المتوارثة ولا اجتماع العروق فيها في النحر (فان ذبحها) من الاعلى (جازو) لكن (يكراه) لمخالفة السنة (والمستحب في البقر والغنم الذبح) من اعلى العنق لانه المتوارث ولا اجتماع العروق فيهما في الذبح (فان نحرهما) من اسفل العنق (جاز) ايضا (و) لكن (يكراه) لمخالفة السنة (ومن نحر ناقه او ذبح بقرة او شاة فوجد في بطنها جنينا ميتا لم يوكل) سواء كان (اشعر او لم يشعر) يبنى ثم خلقه او لم يبن لانه لا يشعر الا بعد علم المطلق قال في الهداية وهذا عند ابي حنيفة وهو قول زفر والحسن بن زياد وقال ابو يوسف ومحمد اذا تم خلقه اكل اه قال في الصحيح واختر قول ابي حنيفة الامام البرهاني والنسفي وغيرهما اه (ولا يجوز اكل كل ذى ناب) يصيده به (من السباع) بيان لذى ناب والسباع جمع سبع وهو كل حيوان مختلف مشبه جارح قاتل عاوى عادة هداية (و) لا اكل (ذى مخلب) بكسر الميم يصيده به والمخلب ظفر كل سبع من الماشى والطارئ كما في القاموس (من الطير) بيان لذى مخلب (ولا باس بغراب الزرع) وهو المعروف بالزاغ لانه يأكل الحب وليس من سباع الطير وكذا الذى يخلط بين اكل الحب والحيث كالعقور وهو المعروف بالقاق على الاصح كما في الضاية وغيرها وفي الهداية لا باس باكل العقور لانه يخلط فاشبه

الدجاجة وعن أبي يوسف انه يكره لان غالب اكله الجيف (ولا يוכל) الغراب  
 (الابقع الذي ياكل الجيف) جمع جيفة جثة الميت اذا راح كما في الصحاح قال  
 القهستاني يبي لا ياكل الا الجيفة وجثة الميت وفيه اشعار بان له لو اكل من الثلاثة  
 الجيفة والجثة والحب جميعا حل ولم يكره وقال لا يكره والاول اصح اه وفي العناية  
 والغراب ثلاثة انواع نوح يلتقط الحب ولا ياكل الجيف وليس بمكروه ونوع  
 لا ياكل الا الجيف وهو الذي سماه المصنف الابقع وانه مكروه ونوع يخلط  
 ياكل الحب مرة والجيف اخرى ولم يذكره في الكتاب وهو غير مكروه عنده مكروه  
 عند أبي يوسف اه (ويكره) اي لا يحل (اكل الضبع) لانه نابا (والضب)  
 دابة تشبه الجرذون لورود النهي عنه ولانه من الحشرات (والحشرات) هو  
 صغار دواب الارض (كلها) اي المائي والبري كالضفدع والسحفات والسرطان  
 والقار والوزع والحيات لانها من الحيات ولهذا لا يجب على المحرم بقتلها شي  
 (ولا يجوز اكل لحم الجر) بضمين (الاهلية) لورود النهي عنها (والبغال) لانها  
 متولدة من الجر فكانت مثلها قيد بالاهلية لان الوحشية حلال وان صارت  
 اهلية وان ترا احدهما على الاخر فالحكم للام كما في النظم قهستاني (ويكره  
 اكل لحم الفرس عند أبي حنيفة) قال الامام الاسيماي الصحيح انه كراهة تنزيه  
 وفي الهداية وشرح الزاهد في قيل الكراهة عنده كراهة تحريم وقيل كراهة  
 تنزيه والاول اصح وقال لا يابس باكله ورجموا دليل الامام واختاره المحبوبي  
 والتسفي والموصلي وبصدر الشريعة تصحيح (ولا يابس باكل الارنب) لانه ليس من  
 السباع ولا من آكلة الجيف فاشبه الظلي (واذا ذبح مالم يוכל لحمه طهر)  
 بفتح الهاء وضمها (لحمه وجلده) لان الذكاة تؤثر في ازالة الرطوبات والدماء  
 السبالة وهي النجاسة دون الجلد واللحم فاذا زالت طهرت كما في الدباغ هداية  
 قال في الصحيح وهذا مخار صاحب الهداية ايضا وقال كثير من المشايخ يطهر  
 جلده لا لحمه وهو الاصح كما في الكافي والقائمة والنهاية وغيرهما (الا الادمي  
 واخذ يرفان الزكاة لا يعمل فيهما) الادمي لكرامته وحرمة والخنزير لنجاسة  
 عينه واهائه كما في الدباغ (ولا يוכל من حيوان الماء الا السمك) لقوله تعالى  
 ويحرم عليهم الغنات وما سوى السمك خبيث (ويكره اكل الطافي منه) على  
 وجه الماء الذي مات خف انفه وهو ما بطنه من فوق فلو ظهره من فوق

فليس بطافي فيوكل كما يوكل مافي بطني الطافي ومامات بحر الماء وبرده وبربطه  
فيه او القاء شي فوته بأفة در عن الوهبانية (ولباس باكل) السمك (الجريث)  
بكسر الجيم ونشديد الراء ويقال له الجري ضرب من السمك مدور والمار  
ماهي) ضرب من السمك في صورة الحية قال في الدرر وخصهما بالذكور  
اشارة الى ضعف ما نقل في المغرب عن محمد ان جميع السمك حلال غير  
الجريث والمارماهي (ويجوز اكل الجراد ولا ذكاة له) لقوله صلى الله تعالى  
عليه وسلم احلت لنا ميتتان وسئل الامام على رضي الله تعالى عنه عن الجراد ياخذ  
الرجل وفيه الميت فقال كله وهذا عد من فصاحته هداية **كتاب الاضحية**  
من ذكر الخاص بعد العام وفيها لغات ضم الهمة في الاكثر وهي في تقدير  
افعله وكسرهما اتباعا لكسرة الحاء والجمع اضاحي والثالث ضحية والجمع ضحايا  
مثل عطيه وعطايا والرابعة اضحاة بفتح الهمة والجمع اضحى مثل ارطاه وارطى  
ومنه هيد الاضحى كذا في المصباح (الاضحية) لغة اسم لما يذبح وقت الضحى  
ثم كثر حتى صار اسما لما يذبح في اي وقت كان من ايام الاضحى من تسمية الشيء  
باسم وقته وشرعا ذبح حيوان مخصوص في وقت مخصوص بنية القرية وهي  
(واجبة) قال في التصحيح وهذا قول ابي حنيفة ومحمد والحسن وزفر واحد  
الروايتين عن ابي يوسف وعنه انها سنة وذكر الطحاوي انه على قول ابي  
حنيفة واجبة وعلى قول ابي يوسف ومحمد سنة مؤكدة وهكذا **ذكر بعض**  
**الشايع الاختلاف وعلى قول ابي حنيفة اعتمد المحبون كالمحبوب والسقي وغيرها**  
**اه (على كل حر مسلم مقيم) بمصر او قرية او بادية كما في الجوهرة (موسر) يسار**  
**الفطرة (في يوم الاضحى) اي يوم من ايامها الثلاثة الاتية لانها مختصة بها**  
**(عن نفسه و) عن كل واحد من (ولده) بضم الواو جمع ولد (الصغار)**  
**اعتبارا بالفطرة (يذبح عن كل واحد منهم شاة او يذبح بدنة) من الابل (او بقرة**  
**عن سبعة) وكذا ما دونها بالاولى فلو عن اكثر لم تجز عن احد منهم قال في**  
**التصحيح وهذه رواية الحسن عن ابي حنيفة قال في شرح الزاهدي ويروي**  
**عنه انه لا يجب عن ولده وهو ظاهر الرواية وشله في الهداية وقال الاستبجاي**  
**وهو الاظهر وان كان للصغير مال اختلف الشايع على قول ابي حنيفة والاصح**  
**انه لا يجب وهكذا ذكر شمس الايمة الهرخسي وجملة الصدر الشهيد ظاهر**

كتاب الاضحية

كتاب الاضحية واجبة

الرواية وقال القدوري وتبعه صاحب الهداية والأصح أنه يصحى من ماله  
 وبأكل منه ما أمكنه ويتناع بما بقى ما ينفع بعينه اهـ (وليس على الفقير والمسافر  
 اضحية) واجبة دفعا للخرج أما الفقير فظاهر وأما المسافر فلان أدائها يخص  
 بأسباب تنشق على المسافر وتفتت بمضى الوقت (ووقت الاضحية) لاهل الامصار  
 والقرى (يدخل بطلوع الفجر من يوم النحر الا انه لا يجوز لاهل الامصار  
 الذبح) في اليوم الاول (حتى يصلى الامام صلاة العيد) او يخرج وقتها بالزوال  
 لانه يشترط في حقهم تقديم صلاة العيد على الاضحية او خروج وقتها فاذا لم  
 يوجد احدهما لا تجوز الاضحية لفقد الشرط (فاما اهل السواد) اى القرى  
 (فيذبحون بعد الفجر) لوجود ذلك وعدم اشتراط الصلاة لانه لا صلاة عليهم  
 وما عبر به بعضهم من ان اول وقتها بعد صلاة العيد ان ذبح في مصر وبعد  
 طلوع الفجر ان ذبح في غيره قال القهستاني فيه تسامح اذ التضحية عبادة لا  
 يختلف وقتها بالمصر وغيره بل شرطها قائل وقتها في حق المصرى والقروى  
 طلوع الفجر الا انه شرط لاهل المصر تقديم الصلاة عليها فعند الجواز تفقد  
 الشرط لعدم الوقت كما في المبسوط واليه اشير في الهداية وغيره اهـ ثم الغبر  
 في ذلك مكان الاضحية حتى لو كانت في السواد والمصحى في المصر تجوز كما  
 افشى النجوى وفي العكس لا يجوز الا بعد الصلاة هداية قيدنا باليوم الاول لانه  
 في غير اليوم الاول لا يشترط تقديم الصلاة وان صليت فيه قال في البدائع وان  
 اخر الامام صلاة العيد فلا ذبح حتى يتنصف النهار فان اشتغل الامام فلم يصل  
 او ترك عمدا حتى زالت الشمس فقد حل الذبح بغير صلاة في الايام كلها لانه لما  
 زالت الشمس فقد فات وقت الصلاة وانما يخرج الامام في اليوم الثانى والثالث  
 على وجه القضاء والترتيب شرط في الاداء لافي القضاء كذا ذكره القدوري اهـ

وذكر نحسوه في الزيلعى عن المحيط (وهى جائزة في ثلاثة ايام) وهى (يوم  
 النحر ويومان بعده) لما روى عن عمر وعلى وابن عباس رضى الله عنهم أنهم قالوا  
 ايام النحر ثلاثة افضلها اولها وقد قالوه ممحلا لان الراى لا يهتدى الى القادير  
 وفي الاخبار تعارض فاخذنا بالتيقن وهو الاقل وافضلها اولها كما قالوا ولان  
 فيه مسارعة الى اداء القرية وهو الاصل الالمعارض ويجوز الذبح في ليلها  
 الا انه يكره لاحتمال الغلط في ظلمة الليل واما النحر ثلاثة ايام التشرى

مطلوب  
 فروع الاضحية

مطلوب  
 يكره الذبح ليلا

ثلاثة والكل يمضى بأربعة أولها نحر لا غير وآخرها تشريق لا غير  
والتوسطان نحر وتشريق هداية (ولا يصحى بالعمياء) الذاهبة المبين  
(والعمياء) الذاهبة احدهما (والعرجاء) العاطلة إحدى القوائم اذا كانت  
بينه العرج وهي (التي لا تمشي إلى النسيك) بفتح السين وكسرهما الموضع  
الذي تذبح فيه النسائم (ولا العجفاء) أي المهزولة التي لا تخ في عظامها  
(ولا يجرى مقطوعة الأذن ولا) مقطوعة (الذنب ولا التي ذهب كراذنها)  
او ذنبها (فان بقي الاكثر من الأذن والذنب جاز) لان لا كتر حكم الكل بقامو ذهابا  
ولان العيب السير لا يمكن التحرز عنه فجعل عفو (ويجوز ان يصحى بالجماء)  
وهي التي لا قرن لها لان القرن لا ينطق به مقصود وكذا مكسورة القرن لما قلنا  
هداية (والخصي) لان لحمه اطيب (والجرباء) السمينة لان الجرب يكون في جلدها  
ولا نقصان في لحمها بخلاف المهزولة لان الجرب يكون في لحمها (والثولاء) وهي  
المجنونة وقيل هذا اذا كانت تضلف لانه لا يخل بالمقصود اما اذا كانت لا تعطف  
لا يجرى به هداية ثم قال وهذا الذي ذكرناه اذا كانت هذه العيوب قائمة وقت الشراء  
ولو اشتراها سليمة ثم تعيبت بسبب مانع ان كان غنيا غيرها وان كان فقيرا تجزئه  
وتعاقبه فيها (والاضحية) انما تكون (من الابل والبقر والغنم فقط) لانها عرفت شرعا  
ولم تغفل التضحية بغيرها من النبي صلى الله عليه وسلم ولا من الصحابة رضي الله  
عنهم هداية (يجزى من ذلك كله الثني) وهو ان خمس من الابل وحولين من البقر  
والجاموس وحول من الضان والمز (فصاعدا الا الضان فان الجزع) وهو  
ابن ستة اشهر (منه يجزى) قالوا وهذا اذا كانت عظيمة بحيث لو خلط بالثنايا  
يشبهه على الناظر من بعد هداية (وباكل) المضحي (من لحم الاضحية ويطعم  
الاغنياء والفقراء ويدخر) لقوله صلى الله عليه وسلم كنت نهيتكم عن اكل لحوم  
الاضاحي فكلوا وادخروا ولا يعطى اجر الجزار منها للنهي عنه كافي الهداية  
(ويستحب) له (ان لا ينقص الصدقة من الثلث) لان الجهات ثلاثة الاكل  
والادخار لما روينا والاطعام لقوله تعالى واطعموا القانع والمترع فانقسم عليها  
اثلاثا هداية (ويتصدق بجلدها) لانه جزء منها (او يعمل منه آلة) كنطع  
وجراب وغربال ونحوها (ستعمل في البيت) قال في الهداية ولا بأس بان يشتري  
بها ينفع بعينه في البيت مع بقائه استحسانا لان للبدل حكم البدل اهـ (والافضل

قوله واطعموا الخ فالقانع السائل  
والمترع الذي يطيف ولا يسأل  
مصاح

ان يذبح اضحيته بيده ان كان يحسن الذبح) لانه عبادة وفعلها بنفسه افضل وان  
كان لا يحسن الذبح استعان بغيره وشهدا بنفسه لقوله صلى الله عليه وسلم  
لفاطمة رضي الله عنها قومي فاشهدي اضحيتك فانه يضر لك باول قطرة من  
دمها كل ذنب كما في الهداية (ويكره ان يذبحها الكافي) لانه عمل هو قرينة  
وهو ليس من اهلها ولو امره فذبح جاز لانه من اهل الذكاة والقرينة اقيمت  
بانابته ونيتة بخلاف ما اذا امر المجوسى لانه ليس من اهل الذكاة فكان افسادا  
هداية (واذا غلط رجلان فذبح كل واحد منهما اضحية الاخر اجزا عنهما)  
استحسانا لانها نعتت للذبح فصار المالك مستعينا بكل من كان اهلا للذبح اذا  
له دلالة فياخذ كل واحد منهما مسلوخه من صاحبه (ولا ضمان عليهما) لان  
كل واحد منهما وكيل عن صاحبه فيما فعل دلالة فان كانا قد اكلا ثم علما  
فليحل كل واحد منهما صاحبه ويجزئهما لانه لو اطعمه في الابتداء يجوز وان  
كان غنيا فكذا لانه ان يحله في الانتها وان تشاح فلكل واحد منهما ان يعين  
صاحبه قيمة لمجد ثم يتصدق بملك القيمة لانها بدل عن اللحم فصار كما لو باع  
اضحيته وهذا لان التضحية لما وقعت من صاحبه كان اللحم له ومن اتلف اضحية  
غيره كان الحكم ما ذكرناه هداية في كتاب الايمان الايمان في جمع يمين وهو لغة  
القوة وشرعا عبارة عن عقد قوي به عزم الخالف على الفعل او الترك وهي (على  
ثلاثة اضرب) الاول (يمين غموس) بالكسر صفة ليمين من الغموس وهو الادخال  
في الماء سميت به لانها تدخل صاحبها في الاثم ثم في النار وفي بعض النسخ الغموس  
بالتعريف على الاضافة اليه فيكون من اضافة الجنس الى نوعية لكن قال في المغرب  
ان الاضافة خطأ لفة وسما (و) الثاني (يمين منعقدة) سميت به لعقد الخالف  
على البر بالقصد والنية (و) الثالث (يمين لقو) سميت به لانها ساقطة لامواخذة  
فيها الا في ثلاث طلاق وصنق ونذر كما في الاشياء (فاليمين الغموس) وتسمى الفاجرة  
(هي الحلف على امر ماض يعتمد الكذب فيه) مثل ان يخطف على شيء قد فعله ما فعله  
او بالعكس مع علم بذلك وقد يقع على الحال مثل ان يحلف ما لهذا محلي دين وهو  
كاذب فالتقييد بالماضي اتفاقا واكثرى (فهذه اليمين بالثم بها صاحبها لقوله صلى  
الله عليه وسلم من حلف كاذبا ادخله الله النار ولا كفارة فيها الا الاستغفار) مع  
التوبة لانها ليست يمين حقيقة لان اليمين عقد مشروع وهذه كبيرة فلا يكون

مشروعة وتسميتها يمينا مجاز لوجود صورة اليمين كما نهى صلى الله عليه وسلم عن  
 بيع الحجر سماء يمينا مجازا كما في الاختيار وغيره وفي المحيط ان الغموس يائم متاجبه به  
 ولا يرفعه الا التوبة النصوح والاستغفار لانه اعظم من ان ترفعها الكفارة انتهى  
 (واليمين المتعبد هي الحلف على الامر المستقبل ان يفعله او لا يفعله فاذا خفت في ذلك  
 زمنه الكفارة لقوله تعالى ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان (واليمين الغموان بحلف  
 على امر ماض) مثل ان يحلف على شئ انه فعله او لم يفعله (وهو يظن انه كما قال)  
 (و) كان الامر (بمخلافه) وقد يقع على الحال مثل ان يحلف انه يدوا غناه وعمره  
 فالتارق يقع وبين الغموس تعبد الكذب قال في الاختيار وحكي عن محمد بن ابي  
 حنيفة ان الغموم يجري بين الناس من قولهم لا والله وبلى والله انه فبهذه اليمين ترجوا  
 ان لا يؤخذ الله بها صاحبها) وتطليق عدم المواخنة بالرجاء وقد قال تعالى  
 لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم للاختلاف في تفسير ما وتواضعا (والقاصد في  
 اليمين والذكر) عليه (والناسي) اي المخطي كما اذا اراد ان يقول اسقني فقال  
 والله لا اشرب (سوا) في الحكم لقوله صلى الله عليه وسلم ثلاث جد من جد  
 وهن جد الطلاق والنكاح واليمين هداية (ومن فعل المحلوف عليه قاصدا  
 او مكرها) صلى الله عليه (او ناسيا) خلفه (سوا) في الحكم ايضا لان الفعل الحقيقي  
 لا يعدم الاكراه والنسيان وكذا الاغما والجنون فيجب الكفارة بالحنث كيف  
 ما كان لوجود الشرط حقيقة وان لم يتحقق الذنب لان الحكم يدار على دليله  
 وهو الحنث لا على حقيقة الذنب كما في الهداية (واليمين) انما يكون (بالله تعالى)  
 اي بهذا الاسم المعروف باسم الذات (او بلسم) آخر (من اسمائه) تعالى سواء  
 تعرف الحلف به اولا على المذهب وذلك (كل رجس والرجيم) والعليم والحليم  
 (او بصيغة من صفات ذاته) تعالى وهي التي لا يوصف بغيرها اذا تعرف  
 الحلف بها وذلك (كمزة الله وجلاله وكبرياه) وملكوته وجبروته وعظمته وقدرته  
 لان الحلف بها متعارف ومعنى اليمين وهو القوة حاصل لانه يستند تعظيم الله  
 تعالى وصفاته فصلى ذكره حاملا وما لنا هداية (للقوله وعلم الله فانه لا يكون  
 يمينا) وان كان من صفات ذاته تعالى لانه غير متعارف ولانه يذكروا بولده العلوم  
 يقال اغفر علك فينا اي معلومك هداية اي ومعلوم الله تعالى غيره فلا يكون يمينا  
 قالوا الا ان يريد به الصفة فانه يكون يمينًا والاحتمال جوهرية (يؤمن حلف

مثله  
الايحان مبنية  
العرق

بصفة من صفات العقل) وهي التي يوصف بها وبضدها اذا لم يتعارف الخلف بها (كعصب الله وبخطه ورضاه ورجته (لم يكن حالها) لان الخلف بها غير متعارف ولان هذه الصفات قد يراى بها اثرها والحاصل ان الخلف بالصفة سواء كانت صفة ذات او صفة فعل ان تعورف الخلف بها فيبين والا فلا لان الايمان مبنية على العرف (ومن حلف بغير الله) تعالى (لم يكن حالها) لقوله صلى الله عليه وسلم من كان منكم حالفا فليخطف بالله او ليذر وذلك (كاتبى والقران والكعبة) قال في الهداية لانه غير متعارف فان معناه ان يقول والتبى والقران لما لو قال ان يري منه يكون يمينا لان التبرى منها كفره قال الكمان ولا يخفى ان الخلف بالقران الان متعارف فيكون يمينا واما الخلف بكلام الله تعالى فينبور مع للعرف اه (والخلف) انما يكون (بمحروف القسم وحرروف القسم) ثلاثة وهي (الواو كقوله والله والباء كقوله بالله والتاء كقوله تالله) لان كل ذلك مضمود في الايمان وذكر في القران (وقد تضمن هذه الحروف فيكون حالفا) وذلك (كقوله الله لا افعل كذا) لان حذف حرف الجر من عادة العرب ايجازا ثم قيل ينصب لانفتاح حرف الخفض وقيل يخفض فتكون الكسرة دالة على على المحذوف درر (وقال ابو حنيفة اذا قال) مر يد الخلف (وحق الله فليس بحالف) وهو قول مجاهد واجدع الروايتين عن ابي يوسف وصح رواية اخرى انه يكون يمينا لان الحق من صفات الله وهو حقيقة قصار كانه قال والله الحق والخلف به متعارف ولهما انه يراى به طاعة الله اذ الطاعات حقوقه فيكون حلفا بغير الله هذا ية قال الاسميناني والصحيح قول ابي حنيفة وعليه معنى الآية كما هو الرسم الصحيح (واذا قال اقسم او اقسم بالله او اخلعت او اخلعت بالله) او اعزم او اعزم بالله (واشهد او اشهد بالله فهو حالف) لان هذه الالفاظ مستعملة في الخلف وهذه الصيغة للمحال حقيقة وتستعمل للاستقبال بقرينة تحمل حالفا في الحال هدية (وكذلك قوله وعهد الله وميثاقه) لان العهد يمين قال تعالى واوفوا بعهد الله والبعاق عبارة عن العهد (وكذا قوله (على نذرنا) على (نذر الله) لقوله صلى الله عليه وسلم من نذر نذرا ولم يسم فعله تكفارة يمين هدية (او ان فعلت كذا فانا يهودى او نصرانى او كافر) لانه لما جعل الشرط علما على الكفر فقد اعتقده واجب الامتناع وقد امكن القول بوجوبه لتبصره



بجعله يمينا كما نقول في تحريم الحلال ولو قال ذلك لشيء قد فعله فهو الغموس ولا يكفر اعتبارا بالمستقبل وقيل يكفر لانه تجبزي معنى فصار كما اذا قال هو يهودي والصحيح انه لا يكفر فيهما ان كان يعلم انه يمين وان كان عنده انه يكفر بالخلف يكفر فيهما لانه رضى بالكفر حيث اقدم على الفعل هداية وفي شرح السرخسي والقنوي على انه ان اعتقد الكفر به بكفروا فلا وصححه قاضي خان (وان قال)

ان فعلت كذا ففعل غضب الله او سخطه او انازان او شارب خمر او اكل ربا فليس بمخالف لانه غير متعارف فلو تعورف هل يكون يمينا ظاهر كلامهم نعم وظاهر كلام الكمال لا وقامه في النهر (وكفارة اليمين عتق رقبة يجرى فيها ما

في بيان كفارة اليمين

يجرى في) كفارة (الظهار) اي رقبة مطلقة سواء كانت كافرة او مسلمة صخير او كبيرة كامر (وان شاء كسا عشرة مساكين كل واحد ثوبا) يصلح للاوساط

ويتنفع به فوق ثلاثة اشهر (فازاد) عليه (وادناه) اي ادنى ما يكتفي في الكفارة (ما يجرى فيه الصلاة) قال في الهداية وشرح الزاهد المذكور في الكتاب مروي

عن محمد وعن ابي حنيفة وابي يوسف ان ادناه ما يسترامة بدنه حتى لا يجوز السر او يل وهو الصحيح لان لابسه يسمى عريانا في العرف لكن ما لا يجزيه

عن الكسوة يجزيه عن الاطعام باعتبار القيمة اه (وان شاء اطعم عشرة مساكين) كل مسكين نصف صاع من بر او دقيقه او صاعا من شعير او تمر او اكلتين مشبعين

(كالاطعام) المار (في كفارة الظهار) والاصل فيه قوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين الآية وكلة او التخفيف كان الواجب احد الاشياء الثلاثة هداية

(فان لم يقدر على احد الاشياء الثلاثة) المذكورة (صام ثلاثة ايام متتابعات) لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام وقرا ابن معمر رضى الله عنه متابعات

وهي كالنجبر المشهور كما في الهداية ويشترط استمرار العجز الى الفراغ من الصوم فلو صام المصري يومين ثم ابصر لا يجوز ويستأنف بالمال كما في الخاتبة (وان قدم

الكفارة على الحنف لم يجز) ذلك لعدم وجوبها بعد لانها انما تجب بالحنث ثم لا يسترد من المسكين لو قوعه صدقة (ومن حلف على معصية) وذلك (مثل)

حلفه على (ان لا يصلي او لا يكلم اياه او يقتل فلانا) اليوم مثلا (فينبني) بل يجب عليه (ان يحنث) نفسه (او يكفر عن يمينه) لقوله صلى الله عليه وسلم

من حلف على يمين ورأى غيرها خيرا منها فليأت بالذي هو خير ثم يكفر بيمينه

ولان في ذلك تفويت البر الى جابر وهو الكفارة ولا جابر للمصبة في ضده وأما  
 قبيدنا باليوم لان وجوب الحث لا يتأني الا في اليقين الموقنة أما المطلقة فخشه  
 في آخر حياته فيومسى بالكفارة بموت الخائف ويكفر عن يمينه بهلاك المحلوف  
 عليه غايه (واذا حلف الكافر ثم حث في حال الكفر او بعد اسلامه فلا حث  
 عليه) لانه ليس باهل لليمين لانها تنقد لتعظيم الله تعالى ومع الكفر لا يكون  
 معظما ولا هو اهل للكفارة لانها عبادة هداية (ومن حرم على نفسه شيئا مما  
 يملكه) وذلك كان يقول هذا الطعام على حرام او حرام على اكله (لم يصير  
 محرما لصينه وعليه ان استباحه كفارة يمين) لان اللفظ ينبي عن اثبات الحرمة  
 وقد امكن اعماله بذوت حرمة تغيره باثبات موجب اليمين فيصار اليه هداية وكذا  
 لو كان حراما او ملك غيره كقولها لحم او مال فلان على حرام ما لم يرد الاخبار  
 خاينه (فان قال كل حلال) او حلال الله او حلال المسلمين (على حرام فهو  
 على الطعام والشراب الا ان ينوى غير ذلك) قال في الهداية وشرح الزاهدي  
 وهذا كله جواب ظاهر الرواية ومشايعنا قالوا يقع به الطلاق من غير نية لقلبة  
 الاستعمال وعلوه الفتوى اه وفي البناء ولوله اربع نسوة يقع على كل واحدة  
 منهن طلاق فان لم يكن له امرأة كانت يميناً وعليه كفارة يمين اه (ومن نذر نذرا  
 مطلقا) اي غير مطلق بشرط وهو عبادة مقصودة وكان من جنسه واجب  
 (فعله الوفا به) اي بما نذره لقوله صلى الله عليه وسلم من نذر وسمى فعله الوفاء  
 بما سمي هداية (وان علق نذره بشرط فوجد الشرط) المطلق عليه (فعله الوفاء  
 بنفس النذر) الذي سماه لا طلاق الحديث ولان المطلق بالشرط كالتمتع عنده  
 (وروى ان اباحنفة رجع عن ذلك وقال اذا قال) الناذر (ان فعلت كذا فعلى  
 حجة او صوم سنة او صدقة ما املكه) او نحو ذلك (اجزاء من ذلك كفارة يمين  
 وهو قول محمد) ويخرج عن العهد بالوفاء بما سمي ايضا قال في الهداية  
 وهذا اذا كان شرطا لا يريد كونه لان فيه معنى اليمين وهو النسخ وهو بظاها  
 نذر فتصير ويميل الى اي الجهتين شاء بخلاف ما اذا كان شرطا لا يريد كونه كقوله  
 ان غني الله مريض لا نعدم معنى اليمين فيه وهذا التفصيل هو الصحيح اه وفي  
 شرح الزاهدي وهذا التفصيل اصح (ومن حلف لا يدخل بيتا فدخل الكعبة  
 او المسجد او البيعة او الكنيسة لم يحث) لان البيت ما اعد للبيتوتة وهذه البقاع

بذلك  
 في بيان المنذور

ما بينت لها وكذا الدهليز والظلة التي على الباب اذا لم يصلح للستونة بحرق ومن  
 حلف لا يشككم فقرأ في الصلاة لم يحث) اتفاقا وان قرأ في غير الصلاة حثت  
 وعلى هذا التسليم والتسهيل والتكبير لانه في الصلاة ليس بكلام عرف ولا شرعا  
 وقيل في عرف لا يحث مطلقا لانه لا يسمى متكلم بل قارئا مسجدا كما في الهداية  
 ورجح هذا القول في القمح للعرف وعليه الدرر والمتقى وقوا في الشرنبلالية قانلا  
 ولا عليك من اكرية التصحيح له مع مخالفة العرف (ومن حلف لا يلبس ثوبا معينا وهو  
 لا يسه فترعه في الحال) من غير تراخ (لم يحث) لوجود ما يربح الموضع لان ما ليس  
 في وسعه مستثنى عرفا اذ اليمين تعقد للبر لا للحنث. (وكذلك لو حلف لا يركب هذه  
 الدابة وهو راكبها فتر) في الحال او لا يسكن هذا الدار وهو ساكنها فاخذ  
 في النقلة من ماعنه (وان لبث) على حاله (ساعة حث) لان هذه الافعال لها ادوام  
 يحدث اثنا لها ولذا يضرب لها الغدة فيقال ركب الدابة يوم وليلة الثوب يوما  
 وسكنت الدار شهرا ولو نوى الابتداء بالخالص يصدق به لانه محتمل ككلامه  
 كما في الهداية ولو خرج من الدار وبقي متاعه واهله فيها حث لانه بعد ساكن  
 بقاء اهله ومتاعه واعتبر محمد نقل ما يقوم به السكنى وهو ارفق وعليه القنوي  
 كما في الدر عن العيني (ومن حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها لم يحث بالعقود)  
 بل (حتى يخرج ثم يدخل) لان الدخول لا دوام له لانه انفصال من الخارج الى  
 الداخل (ومن حلف لا يدخل دارا) بالتركيب (فدخل دارا خرايا لم يحث) في  
 يمينه لانه لما لم يمينها كان المعتبر في يمينه دارا معتادا دخولها لأن الايمان مبنية  
 على العادة والعرف ولذا لو حلف لا يلبث قبضا فلا تدى به لم يحث لان المقصود  
 اللبس المعتاد (ومن حلف لا يدخل هذه الدار) بالتعريف (فدخل بعدما  
 انتهت وصارت صحراء حث) لانه لما عنيها تعلق ذلك بقاء اسمها والاسم  
 فيها باق ولذا يقال نار غامرة (ولو حلف لا يدخل هذا البيت فدخله بعدما  
 انتهت) وصار صحراء لم يحث لزوال اسم البيت عنه فله لا يبات فيه فيه ما  
 يصير ورثة صحراء لانه لم يسطع النقيض وبقي الحيطان يحث لانه يبات فيه كما في  
 الهداية (ومن حلف لا يكلم زوجة فلان) المينة (فكلمها فلان) باثنا (ثم كلمها)  
 الحليف) حيث لان الحر يقصد بالهجر ان يفك انتب الاضافة للتعريف المحض  
 بخلاف غير المينة حيث لا يحث لعقد اليمين على فعل واقف في محل مضلف الى

فلان ولم يوجد قيدنا بالبائن لان الرجعي لا يرفع الزوجية (وان حلف لا يكلم  
 عبد فلان او لا يدخل دار فلان فباع) فلان (عبد وداره ثم كلم) الخالف (العبد  
 ودخل الدار لم يحنث) لان العبد والدار لا يقصدان بالهجران لذواتهما بل بالنسبة  
 الى حلاكهما واليمين يفقد على مقصود الخالف اذا احكمه اللفظ فصار كأنه قال  
 ما قاما للفلان (وان حلف لا يكلم صاحب هذا الطبلسان فباعه ثم كلمه حنث) لان  
 هذه الاضافة لا تحتمل الا التعريف لان الانسان لا يعادى لمعنى في الطبلسان  
 فصار كما اذا اشار اليه (وكذلك ان حلف لا يكلم هذا الشاب فكلمه بعد ما صار  
 شيخا او) حلف (لا ياكل هذا الحمل) بمهمات ولد الضان في السنة الاولى  
 فصار الحمل كبش فحاله حنث) لان المنع كان لغيرهما الا لاتصافهما بهذا الوصف لانه  
 ليس بداع لليمين (وان حلف لا ياكل من هذه الفضة فهو على عمرها) لانه اضاف  
 اليمن الى ما لا يוכל فينصرف الى ما يخرج منه لانه سبب له فيصلح مجازا عنه  
 لكن الشرط ان لا يتغير بصنعة جديدة حتى لا يحنث بالنبيذ والحمل والدينس  
 المطبوخ هدايه (وان حلف لا ياكل من هذا البسر) بضم الموحدة وسكون  
 المهملة ثم الفصل قبل ان يصير رطبا (فصار رطبا) او من هذا الرطب فصار ثمرا  
 (فاكله لم يحنث) لان هذه الاوصاف داعية الى اليمين فيتعبد اليمين بها (و) كذا  
 (ان حلف لا ياكل بصرا) بالتكثير (فاكل رطبا لم يحنث) لانه ليس ببسر (ومن  
 حلف لا ياكل رطبا) او بسرا او لا ياكل رطبا ولا بسرا (فاكل بسرا مذنيا) او  
 رطبا مذنيا (حنث عند ابي حنيفة) لان البسر المذنب ما يكون في ذنبه قليل  
 رطب والزط المذنب على صكسه فيكون آكله آكل البسر والرطب وكل واحد  
 مقصود في الاكل قال جمال الاسلام وهو قول محمد وقال ابو يوسف لا يحنث  
 والصحيح قولهما واعلمه الايمة المحبوبي والنسقي وغيرهما **نصحيح** (ومن حلف  
 لا ياكل لحما فاكل السمك لم يحنث) لان اطلاق اسم اللحم لا يتناول في العرف  
 والعادة ولا يراد تسميته لحما في القرآن لان الايمان مثبتة على العرف والعادة لا على  
 المفاضة القرآن ولذا لم يحنث لا يحنث بيتا فغرب بيت الضكوب لا يحنث وان  
 تسمى في القرآن بيتا كما في الطهورة قال الاسيحياني والغياس ان يحنث وهو رواية  
 عن ابي يوسف **والصحيح** ظاهر الرواية وهو المعتمد عند الايمة المحبوبي والنسقي  
 وغيرهما **نصحيح** (ولو حلف لا يشرب من) شئ يمكن فيه الكرع نحو (دجلة)

قوله على بنتحيين والجمع حملان بفتح فسكون  
 معناه

فشرب منها بانه لم يحنث) لعدم وجود حقيقة المحلوف عليه فلا يحنث (حتى يكرع منها كرها) وذلك (في قول أبي حنيفة) لان الحقيقة مستعملة ولهذا يحنث بالكرع اجماعا نعت المصير الى المجاز وان كان متعارفا قال العلامة بهاء الدين في شرحه وقال أبو يوسف ومحمد يحنث والصحيح قول أبي حنيفة ومشي عليه الائمة تصحيح قيدنا بما يمكن فيه الكرع لان ما لا يمكن فيه ذلك كالبرئ يحنث مطلقا بل لو تكلف الكرع لا يحنث في الاصح لهجر الحقيقة وتعين المجاز (ومن حلف لا يشرب من ماء دجلة فشرب منها بانه حنث) لان بينه انقصد على الماء النسوب اليه وبعد الاضتراف يني منسوب اليه (ومن حلف لا يأكل من هذه الخطة فأكل من خيرها لم يحنث) عند أبي حنيفة لان له حقيقة مستعملة فانها تغطي وتغطي وتوكل فضما والحقيقة راجعة على المجاز المتعارف على ما هو الاصل عنده قال العلامة بهاء الدين في شرحه وقال أبو يوسف ومحمد يحنث والصحيح قول أبي حنيفة ومشي عليه الائمة المحبوبي والنسبي وغيرهما ولو فضما حنث عندهما في الصحيح قاله قاضي خان تصحيح (ولو حلف لا يأكل من هذا الدقيق فأكل من خبزه) ونحوه مما يتخذ منه كعصيده وحلوى (حنث لان عينه غير ما كول لعدم جريان العادة باستعماله كذلك فينصرف الى ما يتخذ منه (ولو استغنى كما هو لم يحنث) قال قاضي خان وصاحب الهداية وازاهدي هو الصحيح لتعين المجاز مر ادا تصحيح (ومن حلف لا يكلم فلانا فكلمه وهو بحيث يسمع) كلامه (الا انه نام حنث) لانه قد كلفه ووصل الى سماعه لكنه لم يفهم لغوه فصار كما اذا ناداه من بعيد وهو بحيث يسمع لكنه لم يفهم لغتافله وفي بعض روايات البسوط شرط ان يوقظه وعليه مشايخنا لانه اذا لم ينتبه كان كما اذا ناداه من بعيد وهو بحيث لا يسمع صوته هداية ومثله في المجتبي (وان حلف لا يكلمه الا باذنه فأذن له) المحلوف عليه بكلامه (و) لكن (لم يعلم) الخالف (بالاذن حتى كله حنث) لان الاذن مشتق من الاذان الذي هو الاعلام او من الوقوع في الاذن وكل ذلك لا يتحقق الا بالسمع وقال أبو يوسف لا يحنث لان الاذن هو الاطلاق وانه يتم بالاذن كالرضا قلنا الرضا من اعمال القلب ولا كذلك الاذن على ما مر هداية (واذا استخلف الوالي رجلا ليعلمه بكل داعر) اي مفسد (دخل البلد فهذا) الحلف مقصود (على حال ولايته

ولايته خاصة) لان مقصود الوالى دفع شر البداع بزجره وهذا انما يكون حال ولايته فاذا مات او عزل زالت اليمين ولم تعد بعوده كفى الجوهرة (ومن حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده) المأذون له سواء كان مديونا او لا (لم يحنث) عند ابي حنيفة الا انه اذا كان عليه دين مستغرق لا يحنث وان نوى لانه لا ملك للمولى فيه عنده وان كان الدين غير مستغرق او لم يكن دين عليه لا يحنث ما لم ينوه لان الملك فيه للمولى لكنه يضاف الى العبد عرفا وشرا وقال ابو يوسف في الوجوه كلها يحنث اذا نواه لاختلال الاضافة وقال محمد يحنث وان لم ينو لاعتبار حقيقة الملك اذ الدين لا يمنع وقوعه للسيد عندهما كافي الهداية قال في التصحيح وعلى قول ابي حنيفة مثنى الائمة الصحيح اه (ومن حلف لا يدخل هذه الدار فوقف على سطحها او دخل دهليزها حنث) لان السطح من الدار الا يرى ان العتف لا يفسد اعتكافه بالخروج الى سطح المسجد وقيل في عرفنا لا يحنث هدايه ووفق الكمال بحمل الحنث على سطح له سائر وعدمه على مقابله وفي البحر والظاهر عدم الحنث في الكل لانه لا يسمى داخلا عرفا (وان وقف في طاق الباب) وكان (بحيث اذا اغلق الباب كان خارجا) عنه (لم يحنث) لان الباب لا حراز الدار وما فيها فلم يكن الخارج من الدار (ومن حلف لا ياكل الشواء فهو) اى حلفه (على اللحم) المشوى فقط (دون) غيره مما يشوى مثل (البازنجان والجزر) ونحوه لانه المراد عند الاطلاق الا ان ينوى مطلق ما يشوى لمكان الحقيقة (ومن حلف لا ياكل الطبخ فهو على ما يطبخ من اللحم) استحسانا اعتبارا للعرف وهذا لان التميم متعذر فيصرف الى خاص هو متعارف وهو اللحم المطبوخ بالماء الا اذا نوى غير ذلك لان فيه تشديدا على نفسه كفى الهداية (ومن حلف لا ياكل الروس فيمينه مقصورة على ما يكبس) اى يدخل (في الثاثير ويباع في) ذلك (المصر) اى مصر الحالف لانه لا يمكن حله على العموم اذ الانسان لا يقصد بيمينه روس الجراد والعصافير ونحو ذلك فكان المراد منه المتعارف قال في الهداية وفي الجامع الصغير لو حلف لا ياكل رأسا فهو على روس البقر والغنم عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد على الغنم خاصة وهذا اختلاف عصر وزمان كان العرف في زمنه فيهما وفي زمنهما في الغنم خاصة وفي زماننا بقي على حسب العادة كما هو

المذكور في المختصره (ومن حلف لا ياكل الخبز عينه) مقصورة (على ما يصاد  
 اهل) ذلك (البلد) اى بلد الحالف (اكله خبزاً) الامر من ان العرف هو  
 المعتبر (فان اكل خبز القطائف او خبز الارز بالعراق لم يحث) لان القطائف  
 لا يسمى خبزاً مطلقاً الا اذا نواه لانه يحتمله وخبز الارز غير معتاد عند اهل  
 العراق حتى لو كان في بلدة طعامهم ذلك يحث (ومن حلف لا يبيع او لا يشتري  
 او لا يواجر فوكل) الحالف غيره (بذلك) الفعل (لم يحث) لان حقوق هذه  
 العقود ترجع الى العاقد فلم يوجد ما هو الشرط وهو العقد من الامر وانما  
 الثابت له حكم العقد الا ان ينوى ذلك لان فيه تشديداً على نفسه او يكون  
 الحالف ذا سلطان لا يتولى العقد بنفسه لانه يمنع نفسه عما يصاحبه حتى لو كان  
 الوكيل هو الحالف يحث كما في الهداية (ومن حلف لا يتزوج او لا يطلق  
 او لا يفتق فوكل) غيره (بذلك) الفعل (حث) لان الوكيل في هذه العقود  
 سفير ومعبول ولهذا لا يضيغه الى نفسه بل الى الامر وحقوق العقد ترجع الى الامر  
 لا اليه هداية (ومن حلف لا يجلس على الارض يجلس على بساط او حصير لم  
 يحث) لانه لا يسمى جالسا على الارض بخلاف ما اذا حال بينه وبينها لباسه  
 لانه تبع له فلم يعتبر حائلاً (ومن حلف لا يجلس على سرير) معين (يجلس على  
 سرير) اى على السرير المحلوف عليه وكان (فوقه بساط) او حصير (حث) لانه بعد  
 عرفاً جالسا عليه (وان جعل فوقه سريراً آخر يجلس عليه لم يحث) لانه لم يجلس  
 على السرير المحلوف عليه وانما جلس على غيره اذ الجلوس حينئذ ينسب  
 الى الثاني ولذا قيدنا بالعين اذ لو كان يمينه على غير معين يحث لوجود الجلوس  
 على سرير (وان حلف لا ينالم على فراش) معين كما تقدم (فنام عليه وفوقه  
 فراش) اى ستر (حث) لانه تبع للفراش فيعد نائماً عليه (وان جعل فوقه فراشاً آخر  
 لم يحث) لان مثل الشيء لا يكون تبعاً له فقطعت النسبة عن الاول (ومن حلف  
 بيمين وقال ان شاء الله او الا ان يشاء الله (متصلاً بيمينه) سواء كان مقدماً او مؤخراً  
 (فلا حث عليه) ولا بد من الاتصال لانه بعد الفراغ رجوع ولا رجوع في اليمين  
 (وان حلف لياتيته) غذا مثلاً (ان استطاع فهذا) الحلف (على استطاعة  
 الصحة) وهي سلامة الالات والاسباب مع عدم المانع لانه المتعارف والايمان مبنية  
 على العرف (دون القدرة) الحقيقة المقارنة للفعل لانه غير متعارف قال في الهداية

وله حرام بيمينه الثاني مثل كتاب  
 لستر الوقتي سوا كان فيه  
 نفسى ام لا وثيقه بمعظم  
 بذلك ٥٩ ص ٥٢

بطل  
 في الاستثناء

وهذا لان حقيقة الاستطاعة فيما يقارن الفعل ويطلق الاسم على سلامة الالات  
وصحة الاسباب في المتعارف فتعد الاطلاق ينصرف اليه ويصح نية الاول ديانة  
لانه حقيقة كلامه ثم قيل يصح قضاء لما بيننا وقيل لا يصح لانه خلاف الظاهر اه  
قال في الفتح وهو الاوجه (وان حلف لا يكلم فلانا حيننا اوزمانا) منكرا (او الحين  
او الزمان) معرفا (فهو على ستة اشهر) من حين حلفه لانه الوسط فينصرف عند  
الاطلاق اليه وان نوى غيره من احد معانيه فهو على ما نواه لانه حقيقة كلامه  
(وكذلك الدهر عند ابي يوسف ومحمد) قال الاسيحي في شرحه وقال ابو حنيفة  
لا ادري ما الدهر فان كانت له نية فهو على ما نوى ومن اصحابنا من قال الدهر  
بالالف واللام هو الابد عندهم وانما الخلاف في المنكر ومثله في الهداية وشرح  
الزاهدي بزيادة وهو الصحيح ثم قال الاسيحي والصحيح قول ابي حنيفة لانه لم  
ينقل عن اهل اللغة فيه تقدير معلوم فلم يجز اثباته بل يرجع الى نية الحالف اه واختاره  
الائمة المجوب والنسفي وصدر الشريعة نصحيح (ولو حلف لا يكلمه اياما فهو على  
ثلاثة ايام) لانه اسم جمع ذكر منكرا فتناول اقل الجمع وهو الثلاث (ولو حلف  
لا يكلمه الايام فهو على عشرة ايام) لانه جمع ذكر معرفا فينصرف الى اقصى  
ما يذكر بلفظ الجمع وذلك عشرة هداية (وقال ابو يوسف ومحمد الايام الاسبوع)  
لان اللام للمهود وهو الاسبوع لانه يدور عليها (ولو حلف لا يكلمه الشهور فهو  
على عشرة اشهر عند ابي حنيفة وقالوا على اثني عشر شهرا) لما ذكرنا ان الجمع  
المعرف عنده ينصرف الى اقصى ما يذكر بلفظ الجمع وهو العشرة وعندهما ينصرف  
الى المهود وهو اشهر العام الاثني عشر لانه يدور عليها قال جال الاسلام الصحيح  
قول ابي حنيفة واعتمده الائمة المذكورون قبله نصحيح (ولو حلف لا يفعل كذا  
تركه ابدا) لان يمينه وقعت على النفي والنفي لا يتخصص بزمان دون زمان فحمل على  
التأيد (وان حلف ليفعل كذا ففعله مرة واحدة برى يمينه) لان المقصود ايجاد  
الفعل وقد اوجده ولا يحنث الا بوقوع اليأس منه وذلك بموته او بفوت محل الفعل  
(ومن حلف لا يخرج امرأته الا باذنه) او بامرءه او بعله (فاذن لها) او امرأها (مرة  
فخرجت) ورجعت (ثم خرجت مرة اخرى بغير اذنه) او امرءه او بعله (حنث) في  
حلفه (ولا بد) لعدم الحنث (من اذن) او امرءه او بعله (في كل خروج) لان المستثنى  
خروج مخصوص بالاذن وما وراءه داخل في الحظر العام ولو نوى الاذن مرة

في لفظ الحين

في اطلاق الدهر



يصدق ديانة لاقضاء لانه محتمل كلامه لكنه خلاف الظاهر هدايه ولو قال كلا  
خرجت فقد اذنتك سقط اذنه كما في الجوهرة (وان قال الا ان) او حتى (اذن لك)  
او امرك (فاذن لها) او امرها (مرة واحدة ثم خرجت بعدها بغير اذنه) او امره  
(لم يحنث) في حلفه لان ذلك للتوقيت فاذا اذن مرة فقد انتهى الوقت وانتهى  
الحلف بانتهائه (واذا حلف لا يتغدى فالتغداء الاكل) الذي يقصده الشيع  
عادة ويعتبر عادة كل بلد في حقهم حتى لو شبع بشرب اللبن يحنث البدوي  
لا الحضري زيلعي (من طلوع الفجر الى الظهر) وفي البحر عن الخلاصة طلوع  
الشمس قال وينبغي اعتداده للعرف زاد في النهر واهل مصر يسمونه فطورا الى  
ارتفاع الضحى الاكبر فيدخل وقت الفدا فيعمل بعرفهم قلت وكذا اهل  
دمشق الشام در (والعشاء من صلاة الظهر الى نصف الليل) وفي البصر عن  
الاسيحاوي وفي عرفنا وقت العشاء بعد صلاة العصر قلت وهو عرف مصر  
والشام در (والسحور من نصف الليل الى طلوع الفجر) لانه مأخوذ من السحر  
وينطلق على ما يقرب منه وهو نصف الليل (وان حلف ليقضين دينه الى قريب  
فهو ما دون الشهر) لان ما دونه بعد قريبا عرفا (وان قال الى بعيد فهو اكثر  
من الشهر) وكذا الشهر لان الشهر وما زاد عليه يعد بعيدا ولهذا يقال عند بعد  
العهد ما لقيتك منذ شهر كما في الهداية (ومن حلف لا يسكن هذه الدار) او البيت  
او المحلة (فخرج منها بنفسه وترك فيها اهله ومناعه حنث) لانه يعد ساكنا  
ببقاء اهله ومناعه فيها عرفا فان السوق عامة نهاره في السوق ويقول اسكن  
سكة كذا ثم قال ابو حنيفة لا بد من نقل كل المناع حتى لو بقي وتد حنث لان  
السكنى ثبت بالكل فتبقى ما بقي شيء منه وقال ابو يوسف يعتبر نقل الاكثر لان نقل  
الكل قد يتعذر وقال محمد يعتبر نقل ما تقوم به السكنى لان ما وراء ذلك ليس من  
السكنى قال هذا حسن وارفق بالناس كذا في الهداية وفي الدر عن العيني وعليه  
الفتوى (ومن حلف ليصعدن السماء او ليقبلن هذا الحجر ذهابا انقضت يمينه)  
لا مكان البر حقيقة باقدار الله تعالى فينقذ يمينه (وحث عقيبها) للجزع عادة  
بخلاف ما اذا حلف ليشربن ماء هذا الكوز ولا ماء فيه حيث لا يحنث لان شرب  
ماؤه ولا ماء فيه لا يتصور والاصل في ذلك ان امكان البر في المستقبل شرط  
انقضاء اليمين اذ لا بد من تصور الاصل لتنعقد في حق الخلف وهو الكفارة

لا يسكن الدار  
لا يقيم اخراجه  
مناعه

(ومن حلف ليقضين فلانا دينه اليوم) مثلا (فقضاءه) اياه (ثم وجد فلان بعضه) او كله (زيوفا) وهي ما يقبله التجار ويرده بيت المال (او يهرجه) وهي ما يرد كل منهما (او مستحقة) للغير (لم يحنث الحالف) لوجود الشرط لان الزيوف والنهرجة من الدراهم غير انها معيبة والعيب لا يعدم الجنس ولذا لو تجاوز بها صار مستوفيا وقبض المستحقة صحيح فلا يرتفع برده البر المتحقق كما في الهداية (وان وجدها رصاصا او ستوفة) بالفتح اردى من النهرجة وعن الكرخي الستوفة عندهم ما كان الصفر او النحاس هو الغالب الاكثر فيه مغرب وقيل ما كان داخله نحاس وخارجة فضة (حنث) في يمينه لانهما الباس من جنس الدراهم حتى لا يجوز التجوز بهما في الصرف والسلم هداية (ومن حلف لا يقبض دينه درهما دون درهم) اي متفرقا (فقبض بعضه لم يحنث) بمجرد قبض البعض بل (حتى يقبض جميعه متفرقا) لان الشرط قبض الكل لكنه بوصف التفريق لانه اضاف القبض الى دين معروف مضاف اليه فينصرف الى كله فلا يحنث الا به هداية (وان قبض دينه في وزنين) او اكثر (لم يشاغل بينهما الا بهل الوزن لم يحنث وليس ذلك بتفريق) لانه قد يتعذر قبض الكل دفعة واحدة عادة فيصير هذا القدر مستثنى عنه هداية (ومن حلف لياتين البصرة) مثلا (فلما ياتيها حتى مات حنث في آخر جزء من اجزاء حياته) لان يمينه انقضت مطلقة غير موقفة فتبقى مادام البر موجودا فاذا مات وقع اليأس فيضاف الحنث الى آخر جزء من اجزاء حياته قال في النبايع حتى اذا حلف بطلاق امرأته فلا ميراث لها اذا لم يكن دخل بها ولا عدة عليها وان كان دخل بها فلها الميراث وعليها العدة ابعد الاجلين بمنزلة الفار ولومات هي لم تطلق لان شرط البر لم يتعذر بموتها جوهره كتاب الدعوى كقنوى والفها للتأنيث فلا تسون وجميعها دعاوى كقنوى كما في الدرر وجزم في الصباح بكسرها على الاصل وبقيتها فيهما محافظة على الف التأنيث وهي لغة قول يقصديه الانسان ايجاب حتى على غيره وشرعا اخبار بحق له على غيره عند الحاكم ولما كانت مسائل الدعوى متوقفة على معرفة المدعى والمدعى عليه ومعرفة الفرق بينهما من اهم ما ينبغي عليه بدأ المصنف بتعريفهما فقال (المدعى من لا يجبر على الخصومة اذا تركها) لانه طالب (والمدعى عليه من يجبر على الخصومة) لانه مطلوب قال في الهداية وقد اختلفت

في احكام الدعوى

الى المفرد والجمع

عبارات المشايخ في الفرق بين المدعى والمدعى عليه فتها ما قال في الكتاب وهو  
 حد تام صحيح وقيل المدعى من لا يستحق الابحجة كالتحارج والمدعى عليه من يكون  
 مستحقا بقوله من غير حجة كذى اليد وقيل المدعى من يلتمس غير الظاهر والمدعى  
 عليه من يتمسك بالظاهر وقال محمد في الاصل المدعى عليه هو المنكر وهذا صحيح  
 لكن الشأن في معرفته والترجيح بالفقه عند الخذاق من اصحابنا لان الاعتبار  
 للمعاني دون الصور فان المودع اذا قال رددت الوديعه فالقول له مع اليمين وان كان  
 مدعيا للرد صورة لانه ينكر الضمان اهـ (ولا تقبل الدعوى) من المدعى ويلزم بها  
 حضور المدعى عليه والمدعى به والجواب (حتى يذكر) المدعى (شيئا معلوما في جنسه)  
 كبر او شعيرا وذهب اوفضة (وقدره) ككذا قفيزا او مثقالا او درهما لان فائدة  
 الدعوى الالتزام بواسطة اقامة الحجة والالزام في المجهول لا يتحقق (فان كان) المدعى  
 به (عيانا في يد المدعى عليه كلف) المدعى عليه (احضارها ليشير اليها) المدعى  
 (بالدعوى) والشهود بالشهادة والمدعى عليه بالاستحلاف لان الاعلام باقصى  
 ما يمكن شرط وذلك بالاشارة في المنقول لان النقل ممكن والاشارة بالبلغ في التعريف  
 (وان لم تكن) العين (حاضرة) بان كانت هالكة او في نقلها مؤنة (ذكر فيتمها) ليصير  
 المدعى به معلوما لان القيمة تعرفها معنى هداية (وان ادعى عقارا حده) لانه تعذر  
 التعريف بالاشارة لتعذر النقل فصار الى التحديد فان العقار يعرف به ويذكر الحدود  
 الاربعة واسماء اصحابها وانسابهم ولا بد من ذكر الجد في الصحيح الا ان يكون  
 صاحب الحد مشهورا فيكتفى بذكره لحصول القصد وان ذكر ثلاثة من الحدود  
 يكتفى بها عندنا خلافا لغير بخلاف ما اذا غلط في الرابع لانه يختلف به المدعى ولا  
 كذلك بتركها وكما يشترط التحديد في الدعوى يشترط في الشهادة هداية (وذكر انه  
 في يد المدعى عليه) لانه انما ينتصب خصما اذا كان في يده ولا يكفي تصديق المدعى  
 عليه انه في يده بل لا تثبت اليده الا بالينة او علم القاضي هو الصحيح نفي التهمة  
 للمواضعة اذ العقار عساه في يد غيرهما بخلاف المنقول لان اليده فيه مشاهدة  
 هداية (وانه يطالب به) لان المطالبة حقه فلا بد من طلبه ولانه يحتمل ان يكون  
 حرمه او في يده او محبوسا بالثمن في يده وبالمطالبة يزول هذا الاحتمال وعن هذا  
 قالوا في المنقول يجب ان يقول في يده بغير حق هداية (وان كان) المدعى به (حقا)  
 اي دينيا (في الذمة ذكر انه يطالب به) لان صاحب الذمة قد حضر فلم يبق الا المطالبة

(واذا صححت الدعوى) من المدعى (سال القاضي المدعى عليه عنها) ليكشف له وجه الحكم (فان اعترف) بدعواه (قضى عليه بها) لانه غير متهم في حق نفسه (وان انكر سال المدعى البينة) لاثبات ما ادعاه (فان احضرها قضي بها) لظهور صدقها (وان عجز عن ذلك وطلب يمين خصمه استخلفه) القاضي (عليها) ولا بد من طلبه لان اليمين حقه وجمعوا على التحليف بلا طلب في دعوى الدين على الميت كما في الدر وغيره (فان قال المدعى لي بينة حاضرة) يعني في المصير (وطلب اليمين لم يستخلف عند ابي حنيفة) وقال ابو يوسف يستخلف لان اليمين حقه فاذا اطالبه به يجيبه ولا يبي حنيفة ان شئوت الحق في اليمين مرتب على العجز عن اقامة البينة فلا يكون حقه دونه كما اذا كانت البينة حاضرة في المجلس ومحمد مع ابي يوسف فيما ذكر الخصاف ومع ابي حنيفة فيما ذكره الطحاوي كما في الهداية وفي التصحيح قال جلال الاسلام الصحيح قول ابي حنيفة وعليه مثنى المحبوبي والنسفي وغيرهما اه قيد بحضورها لانها لو كانت غائبة حلف اتفاقا وقدر الغيبة في المجنبى بمسيرة السفر (ولا ترد اليمين على المدعى) لحديث البينة على المدعى واليمين على من انكر وحديث الشاهد واليمين ضعيف بل رده ابن معين بل انكره الراوي كما في الدر عن العيني (ولا تقبل بينة صاحب اليد في الملك المطلق) لانها لا تفيد اكثر مما تفيد اليد فلو اقام الخارج البينة كانت بينته اولى لانها اكثر اثباتا لانها تظهر الملك له بخلاف ذي اليد فان ظاهر الملك ثابت له باليد فلم تثبت له شيئا زائدا فقيده بالملك المطلق احترازا عن المقيده بدعوى التنازع وعن المقيده بما اذا ادعى تعلق الملك من واحد واحدهما قابض او ادعى الشراء من اثنين وارخا وتاريخ ذي اليد اسبق فانه في هذه الصور تقبل بينة ذي اليد بالاجماع ومما في العناية (واذا فكل المدعى عليه من اليمين قضي عليه بالنكول وزمه ما ادعى عليه) لان النكول دل على كونه باذلا عنده او مقرا عندهما اذ لو لا ذلك لا قدم على اليمين اقامة للواجب ودفع للضرر عن نفسه فيرجح هذا الجانب (و) لكن (يلغى للقاضي ان) يتغير المدعى عليه بان (يقول له اني اعرض عليك اليمين ثلاثا فان حلفت) فيها (والا قضيت عليك بما ادعاه) خصمك وهذا الانذار لاعلامه بالحكم اذ هو موضع الخفا (فاذا كره) القاضي (العرض) عليه (ثلاث مرات) وهو على نكوله (قضى عليه بالنكول) قال في الهداية وهذا التكرار ذكره الخصاف لزيادة الاحتياط والمبالغة في ابلاء

العذر فاما المذهب فانه لو قضى بالنكول بعد العرض مرة جاز لما قدمنا هو الصحيح  
 والاول اولى ثم النكول قد يكون حقيقا كقوله لا احلف وقد يكون حكما بان  
 يسكت وحكمه حكم الاول اذا علم انه لا آفة به من طرش او خرس هو الصحيح  
 اه (وان كانت الدعوى نكاحا) منه او منها وانكره الاخر (لم يستخلف النكر)  
 منها (عند ابى حنيفة) لان النكول عنده بذل والبذل لا يجري في هذه الاشياء  
 المذكورة بقوله (ولا يستخلف في) انكار (النكاح والرجعة) بعد العدة (والني في  
 الابلاء) بعد المدة (وارق والاستيلاء) اذا انكره السيد ولا يفتى عكسه لثبوته  
 باقراره (والولاء) عتاقة او موالاة (والحدود وقال يستخلف) الذكر (في ذلك كله الا  
 في الحدود) لان النكول عندهما اقرار والاقرار يجري في هذه الاشياء لكنه اقرار  
 فيه شبهة والحدود تندري بالشبهات والفتوى على قولهما كما نقله في التصحيح  
 عن قاضي خان والفتاوى الكبرى والتممة والمخلاصة ومختارات النوازل والوزنى  
 في شرح المنظومة وفخر الاسلام عن البردوي والسنن في الكنز والزيلعي في  
 شرحهم قال واختار المتأخرون من مشايخنا القاضي ينظر في حال المدعى عليه  
 فان رآه متعنتا يحلفه اخذا بقولهما وان رآه مظلوما لا يحلفه اخذا بقول  
 الاثام وهو نظير ما اختاره شمس الائمة في التوكيل بالخصومة من غير رضا  
 الخصم اه (واذا ادعى اثنان عينا في يد آخر) و (كل واحد منهما يزعم انها  
 له واقاما البينة قضى بها) اى بالعين المدعى بها (بينهما) نصفين لا ستوائهما  
 في سبب الاستحقاق وقبول المحل الاشتراك (وان ادعى كل واحد منهما نكاح  
 امرأة) حبة (واقاما البينة) على ذلك (لم يقض بواحدة من البنتين) لعدم  
 اولوية احدهما (وتعذر الحكم بهما لعدم قبول المحل اشتراكهما) (ورجع  
 الى تصديق المرأة لاحدهما) لان النكاح مما يحكم به بتصادقهما قال في  
 الهداية وهذا اذا لم توفت البنتان فاما اذا وقتنا فصاحب الوقت الاول اولى  
 وان اقرت لاحدهما قبل اقامة البينة فهي امرأته لتصادقهما فان اقام الآخر  
 البينة قضى بها لان البينة اقوى من الاقرار ولو تفرد احدهما بالدعوى والمرأة  
 تجحد فاقام البينة وقضى بها القاضي ثم ادعى الآخر واقام البينة على مثل ذلك  
 لا يحكم بها لان القضاء بالاول صحيح فلا ينقض بما هو مثله بل دونه الا ان يوقفه شهود  
 الغائبين سابقا لانه ظهر الخطاء في الاول بغيره وكذا اذا كانت المرأة في يد الزوج

ونكاحه ظاهر لا يقبل بينه الخارج الاحلى وجه السبق اه قيدنا بحجة المرأة لانها اذا كانت ميتة قضى به بينهما لان المقصود الميراث وهو يقبل الاشتراك وعلى كل واحد نصف المهر ويرثان ميراث زوج واحد وتماضي الخلاصة (وان ادعى اثنان) على ثالث ذي يد (كل واحد منهما انه اشترى منه) اى من ذى اليد (هذا العبد) خلا (واقاما للينة) على ذلك قبلنا وبنت لهما الخيار لانه لم يسلم لكل منهما سوى النصف (فكل واحد منهما بالخيار ان شاء اخذ نصف العبد بنصف الثمن وان شاء ترك) لتفريق الصفقة عليه (فان قضى به القاضى بينهما وقال احدهما) بعد القضاء له (الاخار) ذلك توركه (لم يكن للاخار ان يأخذ جميعه) لانهما القضاة انفسهم عقد كل واحد في نصفه فلا يعود الا بعقد جديد قيدنا بما بعد القضاء لانه لو كان قبل القضاء كان للاخار ان يأخذ جميعه لانه يدعى الكل والحجة قائمة به ولم يتسرخ سببه وزال المانع وهو من اجهة الاخر كما في الهداية (وان ذكر كل واحد منهما تاريخا) وكان تاريخ احدهما اسبق (فهو الاول منهما) لانه ثبت الشراء في زمان لا ينافيه فيه احد فاندفع الاخر به ولو وقت احدهما ولم توقت الاخرى فهو لصاحب الوقت لثبوت ملكه في ذلك الوقت فاحتمل الاخر ان يكون قبله او بعده فلا يقضى له بالشك هدايه (وان لم يذكر تاريخا) او ذكر تاريخا واحدا او ارجح احدهما دون الاخر (وكان مع احدهما قبض فهو اولى) لان تمكنه من قبضه يدل على سبق شراؤه ولانه قد استويا في الاثبات فلا تزول اليد الشاعية بالشك (وان ادعى اثنان على ثالث ذي يد احدهما شراء) منه (والاخر هبة وقبضا واقاما للينة) على ذلك (ولا تاريخ معهما فالشراء اولى) لانه اقوى لكونه معاوضة من الجانيين ولانه ثبت بنفسه بخلاف الهبة فانه يتوقف على القبض (وان ادعى احدهما الشراء وادعت امرأة انه تزوجها عليه فمهما سواء) لاستوائهما في القوة لان كلاهما معاوضة من الجانيين وثبت للملك بنفسه (وان ادعى احدهما رهنا وقبضا والاخر هبة وقبضا فالرهن اولى) قال في الهداية وهذا استحصان وفي القياس الهبة اولى لانها ثبتت للملك والرهن لا يثبت وجه الاستحصان ان القبض يحكم الرهن مضمون ويحكم الهبة غير مضمون وعقد الضمان اولى له (وان اقام) المذنبان (الخارجان من اللينة على الملك والتاريخ) المختلف (فصاحب التاريخ الابطع) اى الاسبق تاريخا (اولى) لانه ثبت انه اول المالكين فلا يتلقى الملك الا من جهته ولم يتلق الاخر منه

فشرب منها بانه لم يحنث) لعدم وجود حقيقة المحلوف عليه فلا يحنث (حتى يكرع منها كرها) وذلك (في قول أبي حنيفة) لان الحقيقة مستعملة ولهذا يحنث بالكرع اجاءا فحقت المصير الى الجواز وان كان متعارفا قال العلامة بهاء الدين في شرحه وقال أبو يوسف ومحمد يحنث والصحيح قول أبي حنيفة ومثني عليه الائمة تصحیح قيدنا بما يمكن فيه الكرع لان ما لا يمكن فيه ذلك كالبرئ يحنث مطلقا بل لو تكلف الكرع لا يحنث في الاصح لهجر الحقيقة وتعين الجواز (ومن حلف لا يشرب من ماء دجلة فشرب منها بانه حنث) لان يمينه انقعد

على الماء النسوب اليه وبعد الاعتراف بقى منسوبها اليه (ومن حلف لا يأكل من هذه الخطة فأكل من خيرها لم يحنث) عند أبي حنيفة لان له حقيقة مستعملة فانها نقلت ونقلت وتوكل قضما والحقيقة راجعة على الجواز المتعارف على ما هو الاصل عنده قال العلامة بهاء الدين في شرحه وقال أبو يوسف ومحمد يحنث والصحيح قول أبي حنيفة ومثني عليه الائمة المحبوبي والنسبي وغيرهما ولو قضما حنث عندهما في الصحيح قاله قاضي خان تصحیح (ولو حلف لا يأكل

من هذا الدقيق فأكل من خبزه) ونحوه مما يقصد منه كعصيده وحلوى (حنث) لان عينه غير ما كول لعدم جريان العادة باستعماله كذلك فينصرف الى ما يقصد منه (ولو استقه كما هو لم يحنث) قال قاضي خان وصاحب الهداية والزاكدي

هو الصحيح لتعين الجواز مر اذا تصحيح (ومن حلف لا يكلم فلانا فكلمه وهو بحيث يسمع) كلامه (الا انه نام حنث) لانه قد كلفه ووصل الى سماعه لكنه لم يفهم لغومه فصار كما اذا ناداه من بعيد وهو بحيث يسمع لكنه لم يفهم لغتافه وفي بعض روايات البسوط شرط ان يوقظه وعليه مشايخنا لانه اذا لم ينتبه كان كما اذا ناداه من بعيد وهو بحيث لا يسمع صوته هداية ومثله في المجتبى (وان حلف لا يكلمه الا باذنه فأذن له) المحلوف عليه بكلامه (و) لكن

(لم يعلم) الخالف (بالاذن حتى كلف حنث) لان الاذن مشتق من الاذان الذي هو الاعلام او من الوقوع في الاذن وكل ذلك لا يتحقق الا بالسماح وقال أبو يوسف لا يحنث لان الاذن هو الاطلاق وانه يتم بالاذن كالرضا قلنا الرضا من اعمال القلب ولا كذلك الاذن على ما مر هداية (واذا استخلف الوالي رجلا ليعطيه بكل داعر) اي مفسد (دخل البلد فهذا) الحلف مقصود (على حال

ولايته خاصة) لان مقصود الوالى دفع شر البداع بزجره وهذا انما يكون حال ولايته فاذا مات او عزل زالت اليمين ولم تعد بعوده كما فى الجوهره (ومن حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده) المأذون له سواء كان مديونا او لا (لم يحث) عند ابي حنيفة الا انه اذا كان عليه دين مستغرق لا يحث وان نوى لانه لا ملك للمولى فيه عنده وان كان الدين غير مستغرق او لم يكن دين عليه لا يحث ما لم ينو لان الملك فيه للمولى لكنه يضاف الى العبد عرفا وشرعا وقال ابو يوسف فى الوجوه كلها يحث اذا نواه لاختلال الاضافه وقال محمد يحث وان لم ينو لاعتبار حقيقة الملك اذ الدين لا يمنع وقوعه للسيد عندهما كما فى الهداية قال فى التصحيح وعلى قول ابي حنيفة مثنى الائمة الصحيحون اه (ومن حلف لا يدخل هذه الدار فوقف على سطحها اود خل دهلزها حث) لان السطح من الدار الا يرى ان المعتكف لا يقصد اعتكافه بالخروج الى سطح المسجد وقيل فى عرفنا لا يحث هدايه ووفق الكمال بحمل الحث على سطح له سائر وعدمه على مقابله وفى البحر والظاهر عدم الحث فى الكل لانه لا يسمى داخلا عرفا (وان وقف فى طاق الباب) وكان (بحيث اذا اغلق الباب كان خارجا) عنه (لم يحث) لان الباب لا حراز الدار وما فيها فلم يكن الخارج من الدار (ومن حلف لا ياكل الشواء فهو) اى حلفه (على اللحم) المشوى فقط (دون) غيره مما يشوى مثل (البازيجان والجزر) ونحوه لانه المراد عند الاطلاق الا ان ينو مطلق ما يشوى لمكان الحقيقة (ومن حلف لا ياكل الطبخ فهو على ما يطبخ من اللحم) استصحابا اعتبارا للعرف وهذا لان التميم متعذر فيصرف الى خاص هو متعارف وهو اللحم المطبوخ بالماء الا اذا نوى غير ذلك لان فيه تشديدا على نفسه كما فى الهداية (ومن حلف لا ياكل الروس فيمنه مقصورة على ما يكبس) اى يدخل (فى التافير ويباع فى) ذلك (المصر) اى مصر الحالف لانه لا يمكن حله على العموم اذ الانسان لا يقصد بيمينه روس الجراد والعصافير ونحو ذلك فكان المراد منه المتعارف قال فى الهداية وفى الجامع الصغير لو حلف لا ياكل رأسا فهو على روس البقر والغنم عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد على الغنم خاصة وهذا اختلاف عصر وزمان كان العرف فى زمنه فيها وفى زمنهما فى الغنم خاصة وفى زماننا بقى على حسب العادة كما هو



المذكور في المختصره (ومن حلف لا ياكل الخبز فيمينه) مقصورة (على ما يعتاد اهل) ذلك (البلد) اى بلد الحالف (اكله خبزا) لما مر من ان العرف هو المعتبر (فان اكل خبز القطائف او خبز الارز بالعراق لم يحث) لان القطائف لا يسمى خبزا مطلقا الا اذا نواه لانه يحتمله وخبز الارز غير معتاد عند اهل العراق حتى لو كان في بلدة طعامهم ذلك يحث (ومن حلف لا يبيع او لا يشتري او لا يواجر فوكل) الحالف غيره (بذلك) الفعل (لم يحث) لان حقوق هذه العقود ترجع الى العاقد فلم يوجد ما هو الشرط وهو العقد من الامر وانما الثابت له حكم العقد الا ان ينوى ذلك لان فيه شديدا على نفسه او يكون الحالف ذا سلطان لا يتولى العقد بنفسه لانه يمنع نفسه عما يفاده حتى لو كان الوكيل هو الحالف يحث كما في الهداية (ومن حلف لا يتزوج او لا يطلق او لا يعق فوكل) غيره (بذلك) الفعل (حث) لان الوكيل في هذه العقود سفير ومعبول ولهذا لا يضيفه الى نفسه بل الى الامر وحقوق العقد ترجع الى الامر لاله هداية (ومن حلف لا يجلس على الارض يجلس على بساط او حصير لم يحث) لانه لا يسمى جالسا على الارض بخلاف ما اذا حال بينه وبينها لاسه لانه تبع له فلم يعتبر حائلا (ومن حلف لا يجلس على سرير) معين (يجلس على سرير) اى على السرير المحلوف عليه وكان (فوقه بساط) لو حصير (حث) لانه بعد عرفا جالسا عليه (وان جعل فوقه سريرا آخر يجلس عليه لم يحث) لانه لم يجلس على السرير المحلوف عليه وانما جلس على غيره اذ الجلوس حينئذ ينسب الى الثاني ولذا قيدنا بالعين اذ لو كان يمينه على غير معين يحث لوجود الجلوس على سرير (وان حلف لا ينم على فراش) معين كما تقدم (فنام عليه وفوقه فراش) اى ستر (حث) لانه تبع للفراش فيعد نائما عليه (وان جعل فوقه فراشا آخر لم يحث) لان مثل الشيء لا يكون تبعا له فقطعت النسبة عن الاول (ومن حلف بيمين وقال ان شاء الله او الا ان يشاء الله متصلا بيمينه) سواء كان مقدما ومؤخرا (فلا حث عليه) ولا بد من الاتصال لانه بعد الفراغ رجوع ولا رجوع في اليمين (وان حلف لياتيته) غدا مثلا (ان استطاع فهذا) الحلف (على استطاعة الصحة) وهى سلامة الالات والاسباب مع عدم المانع لانه المتعارف والايمان مبنية على العرف (دون القدرة) الحقيقية المقارنة للفعل لانه غير متعارف قال في الهداية

وله حرام بيمينتين مثل كتاب  
لستر الرقيق سواء كان فيه  
نفوس ام لا وفيه بعض  
بذلك ١٥٠ ص ٢

طلب  
في الاستثناء

وهذا لان حقيقة الاستطاعة فيما يقارن الفعل ويطلق الاسم على سلامة الالات  
وصحة الاسباب في المتعارف فعند الاطلاق ينصرف اليه ويصح نية الاول ديانة  
لانه حقيقة كلامه ثم قيل يصح قضاء لما بيننا وقيل لا يصح لانه خلاف الظاهر اه  
قال في الفتح وهو الوجه (وان حلف لا يكلم فلانا حيننا او زمانا) منكر (او الحين  
او الزمان) معرفا (فهو على ستة اشهر) من حين حلفه لانه الوسط فينصرف عند  
الاطلاق اليه وان نوى غيره من احد معانيه فهو على ما نواه لانه حقيقة كلامه  
(وكذلك الدهر عند ابي يوسف ومحمد) قال الاسيحاقي في شرحه وقال ابو حنيفة  
لا ادري ما الدهر فان كانت نية فهو على ما نوى ومن احتملنا من قال الدهر  
بالالف واللام هو الابد عندهم وانما الخلاف في المنكر ومثله في الهداية وشرح  
الزاهدي بزيادة وهو الصحيح ثم قال الاسيحاقي والصحيح قول ابي حنيفة لانه لم  
ينقل عن اهل اللغة فيه تقدير معلوم فلم يجز اثباته بل يرجع الى نية الحالف اه واختاره  
الايمه المجبوي والنسفي وصدر الشريعة نصحيح (ولو حلف لا يكلمه اياما فهو على  
ثلاثة ايام) لانه اسم جمع ذكر منكر فتناول اقل الجمع وهو الثلاث (ولو حلف  
لا يكلمه الايام فهو على عشرة ايام) لانه جمع ذكر معرفا فينصرف الى اقصى  
ما يذكر بلفظ الجمع وذلك عشرة هداية (وقال ابو يوسف ومحمد الايام الاسبوع)  
لان اللام للمهود وهو الاسبوع لانه يدور عليها (ولو حلف لا يكلمه الشهور فهو  
على عشرة اشهر عند ابي حنيفة وقالوا على اثني عشر شهرا) لما ذكرنا ان الجمع  
المعرف عنده ينصرف الى اقصى ما يذكر بلفظ الجمع وهو العشرة وعندهما ينصرف  
الى المهود وهو اشهر العالم الاثني عشر لانه يدور عليها قال جلال الاسلام الصحيح  
قول ابي حنيفة واعتمده الايمه المذكورون قبله نصحيح (ولو حلف لا يفعل كذا  
تركا ابدا) لان يمينه وقعت على النفي والنفي لا يتخصص بزمان دون زمان فعمل على  
التأيد (وان حلف ليفعلن كذا ففعله مرة واحدة بر في يمينه) لان المقصود ايجاد  
الفعل وقد اوجده ولا يبحث الا بوقوع اليأس منه وذلك بموته او بفوت محل الفعل  
(ومن حلف لا يخرج امرأته الا باذنه) او بامرءه او بعله (فاذن لها) او امرها (مرة  
فخرجت) ورجعت (ثم خرجت مرة اخرى بغير اذنه) او امرءه او بعله (خفت) في  
حلفه (ولا بد) لعدم الخفت (من اذن) او امرءه او علم (في كل خروج) لان المستثنى  
خروج مخصوص بالاذن وما وراءه داخل في الحظر العام ولو نوى الاذن مرة

في لفظ الحين

في اطلاق الدهر

بصدق ديانته لا قضاء لانه محتمل كلامه لكنه خلاف الظاهر هدايه ولو قال كلما خرجت فقد اذنتك سقط اذنه كما في الجوهرة (وان قال الان) او حتى (اذنك) او امرك (فاذن لها) او امرها (مرة واحدة ثم خرجت بعدها بغير اذنه) او امره (لم يحث) في حلفه لان ذلك للتوقيت فاذا اذن مرة فقد انتهى الوقت وانتهى الحلف بانتهائه (واذا حلف لا يتعدى فالغداء الاكل) الذي يقصده الشيع عادة و يعتبر عادة كل بلد في حقهم حتى لو شبع بشرب اللبن يحث البدوي لا الحضري زيلعي (من طلوع الفجر الى الظهر) وفي البحر عن الخلاصة طلوع الشمس قال وينبغي اعتماده للعرف زاد في النهر واهل مصر يسمونه فطورا الى ارتفاع الضحى الاكبر فيدخل وقت الفدا فيعمل بعرفهم قلت وكذا اهل دمشق الشام در (والعشاء من صلاة الظهر الى نصف الليل) وفي البصر عن الاسجبابي وفي عرفنا وقت العشاء بعد صلاة العصر قلت وهو عرف مصر والشام در (والسحور من نصف الليل الى طلوع الفجر) لانه مأخوذ من السحر وينطلق على ما يقرب منه وهو نصف الليل (وان حلف ليقضين دينه الى قريب فهو ما دون الشهر) لان ما دونه يعد قريبا عرفا (وان قال الى بعيد فهو اكثر من الشهر) وكذا الشهر لان الشهر وما زاد عليه يعد بعيدا ولهذا يقال عند بعد العهدما لقيتكم منذ شهر كما في الهداية (ومن حلف لا يسكن هذه الدار) او البيت او المحلة (فخرج منها بنفسه وترك فيها اهله ومناعه حث) لانه يعد ساكنا ببقاء اهله ومناعه فيها عرفا فان السوق عامة نهاره في السوق ويقول اسكن سكة كذا ثم قال ابو حنيفة لا بد من نقل كل المتاع حتى لو بقي وتد حث لان السكنى ثبت بالكل فتبقى ما بقي شيء منه وقال ابو يوسف يعتبر نقل الاكثر لان نقل الكل قد يتعذر وقال محمد يعتبر نقل ما تقوم به السكنى لان ما وراء ذلك ليس من السكنى قال هذا حسن وارفق بالناس كذا في الهداية وفي الدر عن العيني وعليه الفتوى (ومن حلف ليصعدن السماء او ليقبلن هذا الحجر ذهابا انقضت يمينه) لا مكان البر حقيقة باقدار الله تعالى فينقصد يمينه (وحث عقيبها) للجزع عادة بخلاف ما اذا حلف ليشرب من ماء هذا الكوز ولا ماء فيه حيث لا يحنث لان شرب ماءه ولا ماء فيه لا يتصور والاصل في ذلك ان امكان البر في المستقبل شرط انقضاء اليمين اذ لا بد من تصور الاصل لتنقصد في حق الخلف وهو الكفارة

لا يسكن الدار  
لا يقيم اهلها  
متاعه

(ومن حلف ليقضين فلا نأدينه اليوم) مثلا (فقضاءه) إياه (ثم وجد فلان  
بعضه) أو كله (زبوا) وهي ما يقبله التجار ويرده بيت المال (أو نهجه)  
وهي ما يرد كل منهما (أو مستحقة) للغير (لم يحث الخالف) لوجود الشرط  
لأن الزبوف والنهجة من الدراهم غير أنها معيبة والميب لا يعدم الجنس ولذا  
لو تجاوز بها صار مستوفيا وقبض المستحقة صحيح فلا يرتفع برده البر المتحقق كما  
في الهداية (وان وجدها رصا صا أو ستوفة) بالفتح اردي من النهجة وعن  
الكرخي الستوفة عندهم ما كان الصفر أو النحاس هو الغالب إلا كثرة فيه مغرب  
وقبل ما كان داخله نحاس وخارجة فضة (حنت) في يمينه لأنهما لسان جنس  
الدراهم حتى لا يجوز التجوز بهما في الصرف والسلم هداية (ومن حلف لا يقبض  
دينه درهم دون درهم) أي متفرقا (فقبض بعضه لم يحث) بمجرد قبض البعض بل  
(حتى يقبض جميعه متفرقا) لأن الشرط قبض الكل لكنه بوصف التفريق لأنه  
أضاف القبض إلى دين معروف مضاف إليه فينصرف إلى كله فلا يحث إلا به  
هداية (وان قبض دينه في وزنين) أو أكثر (لم يشاغل بينهما إلا بهل الوزن  
لم يحث وليس ذلك بتفريق) لأنه قد يتعذر قبض الكل دفعه واحدة عادة فيصير  
هذا القدر مستثنى عنه هداية (ومن حلف لياتين البصرة) مثلا (فلما يأتها حتى مات  
حنت في آخر جزء من أجزاء حياته) لأن يمينه نفذت مطلقة غير موقنة فتبقى  
مادام البر موجودا فإذا مات وقع اليأس فيضاف الحنث إلى آخر جزء من أجزاء  
حياته قال في النسيب حتى إذا حلف بطلاق امرأته فلا ميراث لها إذا لم يكن  
دخل بها ولا عدة عليها وإن كان دخل بها فلها الميراث وعليها العدة بعد الأجلين  
بمنزلة الفار ولو ماتت هي لم تطلق لأن شرط البر لم يتعذر بموتها جوهرية  
كتاب الدعوى كفتوى والفها للتأنيث فلا تنون وجميعها دكاوى  
كفتاوى كما في الدرر وجزم في الصباح بكسرها على الأصل وبغضها فيهما  
محافظة على الف التأنيث وهي لغة قول يقصد به الإنسان إيجاب حق على  
غيره وشرعا أخبار بحق له على غيره عند الحاكم ولما كانت مسائل الدعوى متوقفة  
على معرفة المدعى والمدعى عليه ومعرفة الفرق بينهما من إهم ما تبني عليه بدأ  
المصنف بتعريفهما فقال (المدعى من لا يجبر على الخصومة إذا تركها) لأنه طالب  
(والمدعى عليه من يجبر على الخصومة) لأنه مطلوب قال في الهداية وقد اختلفت

الحكم الدعوى

أي المفرد والجمع

عبارات المشايخ في الفرق بين المدعى والمدعى عليه فيها ما قال في الكتاب وهو  
 حد تام صحيح وقيل المدعى من لا يستحق الابحجة كالتحارج والمدعى عليه من يكون  
 مستحقا بقوله من غير حجة كذى اليد وقيل المدعى من يلمس غير الظاهر والمدعى  
 عليه من يتمسك بالظاهر وقال محمد في الاصل المدعى عليه هو النكر وهذا صحيح  
 لكن الشأن في معرفته والترجيح بالفقه عند الخذاق من اصحابنا لان الاعتبار  
 للمعاني دون الصور فان المودع اذا قال رددت الوديعه فالقول له مع اليقين وان كان  
 مدعيا للرد صورة لانه ينكر الضمان اهـ (ولا تقبل الدعوى) من المدعى ويلزم بها  
 حضور المدعى عليه والمدعى به والجواب (حتى يذكر) المدعى (شيئا معلوما في جنسه)  
 كبر او شعير او ذهب او فضة (وقدره) ككذا قفيزا او مثقالا او درهما لان فائدة  
 الدعوى الازام بواسطة اقامة الحجة والالزام في المجهول لا يتحقق (فان كان) المدعى  
 به (عينا في يد المدعى عليه كلف) المدعى عليه (احضارها ليشير اليها) المدعى  
 (بالدعوى) والشهود بالشهادة والمدعى عليه بالاستحلاف لان الاعلام باقصى  
 ما يمكن شرط وذلك بالاشارة في المنقول لان النقل ممكن والاشارة بالبلغ في التعريف  
 (وان لم تكن) العين (حاضرة) بان كانت هالكه او في نقلها مؤنة (ذكر فيتمها) ليصير  
 المدعى به معلوما لان القيمة تعرفها معنى هداية (وان ادعى عقارا حده) لانه تعذر  
 التعريف بالاشارة لتعذر النقل فصار الى التحديد فان العقار يعرف به ويذكر الحدود  
 الاربعة واسماء اصحابها وانسابهم ولا بد من ذكر الجد في الصحيح الا ان يكون  
 صاحب الجدم مشهورا فيكتفى بذكره لحصول المقصود وان ذكر ثلاثة من الحدود  
 يكتفى بها عندنا خلافا لغير بخلاف ما اذا غلط في الرابع لانه يختلف به المدعى ولا  
 كذلك بتركها وكما يشترط التحديد في الدعوى يشترط في الشهادة هداية (وذكر انه  
 في يد المدعى عليه) لانه انما ينتصب خصما اذا كان في يده ولا يكفي تصديق المدعى  
 عليه انه في يده بل لا تثبت اليده الا بالبينة او علم القاضي هو الصحيح نفيا لثبوت  
 للمواضعة اذ العقار عساه في يد غيرهما بخلاف المنقول لان اليده فيه مشاهدة  
 هداية (وانه يطالب به) لان المطالبة حقه فلا بد من طلبه ولانه يحتمل ان يكون  
 حرونا في يده او محبوسا بالثمن في يده وبالمطالبة يزول هذا الاحتمال وعن هذا  
 قالوا في المنقول يجب ان يقول في يده بغير حق هداية (وان كان) المدعى به (حقا)  
 اي دينيا (في الذمة ذكر انه يطالب به) لان صاحب الذمة قد حضر فلا ينفي المطالبة

(واذا صححت الدعوى) من المدعى (سال القاضى المدعى عليه عنها) ليكشف له وجه الحكم (فان اعترف) بدعواه (قضى عليه بها) لانه غير منهم في حق نفسه (وان انكر سال المدعى اليينة) لاثبات ما ادعاه (فان احضرها قضى بها) لظهور صدقها (وان عجز عن ذلك وطلب يمين خصمه استخلفه) القاضى (عليها) ولا بد من طلبه لان اليمين حقه واجمعوا على العليف بلا طلب في دعوى الدين على الميت كما في الدر وغيره (فان قال المدعى لى بينة حاضرة) يعنى في المصير (وطلب اليمين لم يستخلف عند ابى حنيفة) وقال ابو يوسف يستخلف لان اليمين حقه فاذا طال به به يجيبه ولا بى حنيفة ان ثبوت الحق في اليمين مرتب على العجز عن اقامة اليينة فلا يكون حقه دونه كما اذا كانت اليينة حاضرة في المجلس ومحمد مع ابى يوسف فيما ذكر الخصاف ومع ابى حنيفة فيما ذكره الطحاوى كما في الهداية وفي التصحيح قال جال الاسلام الصحيح قول ابى حنيفة وعليه مشى المحبوبي والنسفي وغيرهما اه قيد بحضورها لانها لو كانت غائبة حلف اتفاقا وقدر الغيبة في المجنبى بمسيرة السفر (ولا ترد اليمين على المدعى) لحديث اليينة على المدعى واليمين على من انكر وحديث الشاهد واليمين ضعيف بل رده ابن معين بل انكره الراوى كما في الدر عن العيني (ولا تقبل بينة صاحب اليد في الملك المطلق) لانها لا تفيد اكثر مما تفيده اليد فلما قام الخارج اليينة كانت بينته اولى لانها اكثر اثباتا لانها تظهر الملك له بخلاف ذى اليد فان ظاهر الملك ثابت له باليد فلم تثبت له شيئا زائدا قيد بالملك المطلق احترازا عن المقيد بدعوى الناج وعن المقيد بما اذا ادعى تلقى الملك من واحد واحدهما قابض او ادعى الشراء من اثنين وارخا وتاريخ ذى اليد اسبق فانه في هذه الصور تقبل بينة ذى اليد بالاجماع وقمامه في العناية (واذا نكل المدعى عليه عن اليمين قضى عليه بالنكول ولزمه ما ادعى عليه) لان النكول دل على كونه باذلا عنه او مقرا عنه اذ لو لا ذلك لا يقدم على اليمين اقامة للواجب ودفع للضرر عن نفسه فيرجح هذا الجانب (و) لكن (ينبغي للقاضى ان) يعذر المدعى عليه بان (يقول له انى اعرض عليك اليمين ثلاثا فان حلفت) فيها (والا فقصيت عليك بما ادعاه) خصمك وهذا الانذار لاعلامه بالحكم اذ هو موضع الخفا (فاذا كره) القاضى (العرض) عليه (ثلاث مرات) وهو على نكوله (قضى عليه بالنكول) قال في الهداية وهذا التكرار ذكره الخصاف لزيادة الاحتياط والمبالغة في ابلاء

عبارات الشايخ في الفرق بين المدعى والمدعى عليه ففها ما قال في الكتاب وهو  
 حد تام صحيح وقيل المدعى من لا يستحق الابحجة كالتحارج والمدعى عليه من يكون  
 مستحقا بقوله من غير حجة كذى اليد وقيل المدعى من يلتمس غير الظاهر والمدعى  
 عليه من يتمسك بالظاهر وقال محمد في الاصل المدعى عليه هو المنكر وهذا صحيح  
 لكن الشأن في معرفته والترجيح بالفقه عند الخذاق من اصحابنا لان الاعتبار  
 للمعاني دون الصور فان المدعى اذا قال رددت الوديفة قال قوله مع اليقين وان كان  
 مدعيا للرد صورة لانه ينكر الضمان اهـ (ولا تقبل الدعوى) من المدعى ويلزم بها  
 حضور المدعى عليه والمدعى به والجواب (حتى يذكر) المدعى (شيئا معلوما في جنسه)  
 كبر او شعيرا وذهب اوفضة (وقدره) ككذا قفزا او مثقالا او درهما لان فائدة  
 الدعوى الالتزام بواسطة اقامة الحججة والالزام في المجهول لا يتحقق (فان كان) المدعى  
 به (شيئا في يد المدعى عليه كلف) المدعى عليه (احضارها ليشير اليها) المدعى  
 (بالدعوى) والشهود بالشهادة والمدعى عليه بالاستحلاف لان الاعلام باقصى  
 ما يمكن شرط وذلك بالاشارة في المنقول لان النقل ممكن والاشارة بالبلغ في التعريف  
 (وان لم تكن) العين (حاضرة) بان كانت هالكة او في نقلها مؤنة (ذكر فيتمها) ليصير  
 المدعى به معلوما لان القيمة تعرفها معنى هداية (وان ادعى عقارا حده) لانه تعذر  
 التعريف بالاشارة لتعذر النقل فصار الى التحديد فان العقار يعرف به ويذكر الحدود  
 الاربعة واسماء اصحابها وانسابهم ولا بد من ذكر الجد في الصحيح الا ان يكون  
 صاحب الحد مشهورا فيكتفى بذكره لحصول المقصود وان ذكر ثلاثة من الحدود  
 يكتفى بها عندنا خلافا لغير بخلاف ما اذا غلط في الرابع لانه يختلف به المدعى ولا  
 كذلك يتركها وكما يشترط التحديد في الدعوى يشترط في الشهادة هداية (وذكر انه  
 في يد المدعى عليه) لانه انما ينصب خصما اذا كان في يده ولا يكفي تصديق المدعى  
 عليه انه في يده بل لا ثبت اليده الا بالبينة او علم القاضي هو الصحيح نفيا للهمة  
 للمواضعة اذ العقار عساه في يد غيرهما بخلاف المنقول لان اليد فيه مشاهدة  
 هداية (واته يطالبه به) لان المطالبة حقه فلا بد من طلبه ولانه يحتمل ان يكون  
 حرمونا في يده او محبوسا بالثمن في يده وبالمطالبة يزول هذا الاحتمال وعن هذا  
 قالوا في المنقول يجب ان يقول في يده بغير حق هداية (وان كان) المدعى به (حقا)  
 اي دينيا (في الذمة ذكر انه يطالبه به) لان صاحب الذمة قد حضر فلم ينق الا المطالبة

(واذا صححت الدعوى) من المدعى (سال القاضى المدعى عليه عنها) ليكشف له وجه الحكم (فان اعترف) بدعواه (قضى عليه بها) لانه غير منهم في حق نفسه (وان انكر سال المدعى البينة) لاثبات ما ادعاه (فان احضرها قضى بها) لظهور صدقها (وان عجز عن ذلك وطلب عين خصمه استخلفه) القاضى (عليها) ولا بد من طلبه لان اليمين حقه واجمعوا على التحليف بلا طلب في دعوى الدين على الميت كما في الدر وغيره (فان قال المدعى لى بينة حاضرة) يعنى في المصر (وطلب اليمين لم يستخلف عند ابى حنيفة) وقال ابو يوسف يستخلف لان اليمين حقه فاذا طال به يجيبه ولا بى حنيفة ان ثبوت الحق في اليمين مرتب على العجز عن اقامة البينة فلا يكون حقه دونه كما اذا كانت البينة حاضرة في المجلس ومحمد مع ابى يوسف فيما ذكر الخصاص ومع ابى حنيفة فيما ذكره الطحاوى كما في الهداية وفي الصحيح قال جال الاسلام الصحيح قول ابى حنيفة وعليه مثنى المحبوبي والنسفي وغيرهما اه قيد بحضورها لانها لو كانت غائبة حلف اتفاقا وقدر الغيبة في المجتبى بمسيرة السفر (ولا ترد اليمين على المدعى) لحديث البينة على المدعى واليمين على من انكر وحديث الشاهد واليمين ضعيف بل رده ابن معين بل انكره الراوى كما في الدر عن العيني (ولا تقبل بينة يدعى صاحب اليد في الملك المطلق) لانها لا تقيد اكثر مما تقيد اليد فلو اقام الخارج البينة كانت بينته اولى لانها اكثر اثباتا لانها تظهر الملك له بخلاف ذى اليد فان ظاهر الملك ثابت له باليد فلم تثبت له شيئا زائدا فقيده بالملك المطلق احترازا عن المقيد بدعوى الناج وعن المقيد بما اذا ادعى تلقى الملك من واحد واحدهما قابض او ادعى الشراء من اثنين وارضا وتاريخ ذى اليد اسبق فانه في هذه الصور تقبل بينة ذى اليد بالاجماع وتماه في العناية (واذا فكل المدعى عليه من اليمين قضى عليه بالنكول وزمه ما ادعى عليه) لان النكول دل على كونه باذلا عنده او مراضد هما اذ لو لا ذلك لا قدم على اليمين اقامة للواجب ودفع للضرر عن نفسه فيرجح هذا الجانب (و) لكن (ينبغي للقاضى ان) يتعذر المدعى عليه بان (يقول له انى اعرض عليك اليمين ثلاثا فان حلفت) فيها (والا قضيت عليك بما ادعاه) خصمك وهذا الانذار لاعلامه بالحكم اذ هو موضع الخفاء (فاذا كره) القاضى (العرض) عليه (ثلاث مرات) وهو على نكوله (قضى عليه بالنكول) قال في الهداية وهذا التكرار ذكره الخصاص لزيادة الاحتياط والمبالغة في ابلاء



العذر فاما المذهب فانه لو قضى بالنكول بعد العرض مرة جاز لما قدمنا هو الصحيح  
 والاول اولى ثم النكول قد يكون حقيقا كقوله لا احلف وقد يكون حكما بان  
 يسكت وحكمه حكم الاول اذا علم انه لا آفة به من طرش او خرس هو الصحيح  
 اه (وان كانت الدعوى نكاحا) منه او منها وانكره الاخر (لم يستخلف المنكر)  
 منهما (عند ابى حنيفة) لان النكول عنده بذل والبذل لا يجرى في هذه الاشياء  
 المذكورة بقوله (ولا يستخلف في) انكار (النكاح والرجعة) بعد العدة (والتي في  
 الابلاء) بعد المدة (والارق والاستيلاد) اذا انكره السيد ولا يفتى عكسه لثبوته  
 باقراره (والولاء) عتاقه او موالاة (والحدود) وقال يستخلف (المذكر) في ذلك كله الا  
 في الحدود لان النكول عندهما اقرار والاقرار يجرى في هذه الاشياء لكنه اقرار  
 فيه شبهة والحدود تندري بالشبهات والفتوى على قولهما كما نقله في التصحيح  
 عن قاضي خان والفتاوى الكبرى والتمتة والمخلاصة ومختارات النوازل والوزنى  
 في شرح المنظومة وفخر الاسلام عن البزدوى والنسفي في الكنز والزيلعي في  
 شرحه ثم قال واختار المتأخرون من مشايخنا القاضي بنظر في حال المدعى عليه  
 فان رآه متعنتا يحلفه اخذا بقولهما وان رآه مظلوما لا يحلفه اخذا بقول  
 الامام وهو نظير ما اختاره شمس الائمة في التوكيل بالخصومة من غير رضا  
 الخصم اه (واذا ادعى اثنتان صينا في يد آخر) و (كل واحد منهما يزعم انها  
 له واقاما البينة قضى بها) اي بالعين المدعى بها (بينهما) نصفين لا ستولهما  
 في سبب الاستعطاق وقبل المحل الاشتراك (وان ادعى كل واحد منهما نكاح  
 امرأة) حبة (واقاما البينة) على ذلك (لم يقض بواحدة من البنتين) لعدم  
 اولوية احدهما (وتعذر الحكم بهما لعدم قبول المحل اشتراكهما) (ورجع  
 الى تصديق المرأة لاحدهما) لان النكاح مما يحكم به بتصادقهما قال في  
 الهداية وهذا اذا لم توفت البنتان فاما اذا وقتنا فصاحب الوقت الاول  
 وان اقررت لاحدهما قبل اقامة البينة فهي امرأته لتصادقهما فان اقام الآخر  
 البينة قضى بها لان البينة اقوى من الاقرار ولو تفرد احدهما بالدعوى والمرأة  
 فتجد قاطم البينة وقضى بها القاضي ثم ادعى الآخر واقام البينة على مثل ذلك  
 لا يحكم بها لان القضاء بالاول صحيح فلا ينقض بما هو مثله بل دونه الا ان يوقفه شهود  
 الثاني سابقا لانه ظهر الخطاء في الاول بيقين وكذا اذا كانت المرأة في يد الزوج

ونكاحه ظاهر لا يقبل بينه الخارج الاحلى وجه السبق اه قيدنا بحجة الرأ لا نه اذا  
كانت ميثه قضى به بينهما لان القصور المبراث وهو يقبل الاشتراك وعلى كل واحد  
نصف المهر ويرثان ميراث زوج واحد ونمامنى الخلاصة (وان ادعى اثنان) على  
ثالث ذى يد (كل واحد منهما انه اشترى منه) اى من ذى اليد (هذا الصدد) خلا  
(واقاما للينة) على ذلك قبلنا وبنت لهما الخيار لانه لم يسم لكل منهما سوى التصف  
(فكل واحد منهما بالخيار ان شاء اخذ نصف الصدد بنصف الثمن وان شاء ترك)  
لتفريق المصفقة عليه (فان قضى به القاضى بينهما وقال احدهما) بعد القضاء له  
(لا اخار) ذلك لثبوته (لم يكن للاخر ان ياخذ جميعه) لانهما قضيا ففسخ عقد  
كل واحد فى نصفه فلا يعود الا بعد جديد قيدنا بما بعد القضاء لانه لو كان قبل  
القضاء كان للاخر ان ياخذ جميعه لانه يدعى الكل والحجة قائمة به ولم ينقسخ سببه  
وزال المانع وهو من اجهة الاخر كفى الهداية (وان ذكر كل واحد منهما تاريخا)  
وكان تاريخ احدهما اسبق (فهو الاول منهما) لانه اثبت الشراء فى زمان لا ينازعه  
فيه احد فاندفع الاخر به ولو وقت احدهما ولم توقت الاخرى فهو لصاحب  
الوقت ثبوت ملكه فى ذلك الوقت فاحتل الاخران بكون قبله او بعده فلا يقضى له  
بالشك هدايه (ولن لم يذكر تاريخا) او ذكر تاريخا واحدا او ارج احدهما دون  
الاخر (و) كان مع (احدهما قبض فهو اول) لان تمكنه من قبضه يدل على سبق  
شراؤه ولانه قد استويا فى الاثبات فلا تزول اليد الثانية بالشك (وان ادعى اثنان  
على ثالث ذى يد (احدهما شراء) منه (والاخر هبة وقبضا واقاما للينة) على ذلك  
(ولا تاريخ معهما فالشراء اول) لانه اقوى لكونه معاوضة من الجانيين ولانه ثبت  
بنفسه بخلاف الهبة فانه يتوقف على القبض (وان ادعى احدهما الشراء وادعت  
امرأة انه تزوجها عليه فهما سواء) لاستوائهما فى القوة لان كلاهما معاوضة من  
الجانيين وثبت الملك بنفسه (وان ادعى احدهما رهنا وقبضا والاخر هبة وقبضا  
فلهن اول) قال فى الهداية وهذا استحسان وفى القياس الهبة اول لانهما ثبتت  
الملك والهن لا يشبه وجه الاستحسان ان القبض يحكم الرهن مضمون ويحكم  
الهبة غير مضمون وعقد الاضمان اول (وان اقام) المذعبان (الخارجان للينة  
على الملك والتاريخ) المختلف (فصاحب التاريخ الابعة) اى الاسبق تاريخا  
(اول) لانه اثبت انه اول المالكين فلا يلقى الملك الا من جهته ولم يلقى الاخر منه

(وان ادعى الشراء من واحد) أى غير ذى يد للثلاث يتكرر مع ما سبق (واقاما  
 البينة على التاريخين) المختلفين (فالاول اولى) لما بينا انه اثبت في وقت لا متنازع له  
 فيه (وان اقام كل واحد منهما بينة على الشراء من آخر) بان قال احدهما اشتريت  
 من زيد والاخر من عمرو (وذكرنا تاريخنا) متفقا او مختلفا (فهما سواء) لانهما  
 يثبتان الملك لبايعيهما فيصيران كأنهما اقاما البينة على الملك من غير تاريخ فيصير كل  
 منهما بيناخذ النصف بنصف الثمن وبين التركة (وان اقام الخارج البينة على ملك  
 مؤرخ و) اقام (صاحب اليد البينة على ملك اقدم تاريخا كان) ذواليد (اولى)  
 لان البينة مع التاريخ متضمنة معنى الدفع قال في الهداية وشرح الزاهدى وهذا  
 عند ابى حنيفة وابى يوسف وهو رواية عن محمد وعنه لا تقبل بينة ذى اليد وعلى  
 قولهما اعتمد المحبوى والسنى وغيرهما كما هو الرسم تصحيح (وان اقام الخارج  
 وصاحب اليد كل واحد منهما بينة بالتاج) من غير تاريخ او ارضا تاريخا واحدا  
 بدليل ما يأتى (فصاحب اليد اولى) لان البينة قامت على ما لا تدل عليه اليد فاستويا  
 وترجحت بينة ذى اليد فيقضى له ولو تلقى كل واحد منهما الملك من رجل واقام البينة  
 على التاج عنده فهو بمنزلة اقامتها على التاج في يد نفسه لما ذكرنا ولو اقام احدهما  
 البينة على الملك المطلق والاخر على التاج فصاحب التاج اولى ايها كان  
 لان البينة قامت على اولية الملك فلا يثبت للاخر الملك الا بالانطلاق من جهة  
 وكذا اذا كان الدعوى بين خارجين فبينه التاج اولى لما ذكرناه ولو قضى  
 بالتاج لصاحب اليد ثم اقام ثالث البينة على التاج يقضى له الا ان يعيدها  
 ذواليد لان الثالث لم يصير مقضيا عليه بتلك القضية وكذا القضى عليه بالملك  
 اذا اقام البينة على التاج تقبل بينته وينقض القضاء لانه بمنزلة التصح هداية  
 (وكذلك) اى مثل التاج (السج في الثياب التى لا تسج الامرة واحدة)  
 كالكراس (و) كذا (كل سبب فى الملك لا يتكرر) كقول قطن وحلب لبن وجز  
 صوف ونحو ذلك لانه فى معنى التاج فان كان يتكرر كالبناء والفرس قضى به  
 للخارج بمنزلة الملك المطلق وان اشكل يرجع به الى اهل الخبرة فان اشكل عليهم  
 قضى به للخارج ونمايم في الهداية (وان اقام الخارج البينة على الملك) المطلق  
 (وصاحب اليد بينة على الشراء منه كان) صاحب اليد (اولى) لانه اثبت تلقى الملك منه  
 فصار كما اذا اقر بالملك له ثم ادعى الشراء منه (وان اقام كل واحد منهما البينة على

الشرائع الاخرى ولا تاريخ معهما تارت البينان) ويترك المدعى به في يد ذى اليد  
 قال في الهداية وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يقضى بالبينين ويكون  
 الخارج اه قال في التصحيح وعلى قولهما احمد المحضون وقد رجحوا دليلهما  
 قولاً واحداً (وان اقام احد الدهين شاهدين و) اقام (الاخر اربعة) او اكثر  
 (فهما سواء) لان كل شهادة: حجة تامة وكذا لو كانت احداهما اعدل من الاخرى  
 لان العبرة لاصل العدالة اذ لا حد للاعدلية كما في الدرر (ومن ادعى قصاصاً على غيره  
 لمجسده) المدعى عليه (استخلف) اجماعاً لانه منكر (فان نكل عن اليمين فيما دون النفس  
 لزمه القصاص وان نكل في النفس حبس حتى يقرأ ويحلف) وهذا عند ابي حنيفة لان  
 النكول عنده بذل معنى والاطراف ملققة بالاموال فيجوز فيها البذل ولهذا تسباح  
 بالاباحة قلع السن عند وجهه وقطع الطرف عند وقوع الاكلة بخلاف النفس فان  
 امرها اعظم ولا تسباح بحال ولهذا لو قاله اقلني قصته تجب الدية) وقال يلزمه  
 الارش فيها لان النكول عندهما اقرار فيه شبهة فلا يثبت به القصاص ويثبت  
 به الارش قال في التصحيح وعلى قول الامام مشي المحضون (واذا قال المدعى لى  
 بينة حاضرة) في المصير (قبل لحمة اعطه كفلاً لنفسك ثلاثة ايام) لثلاث ينيب  
 نفسه فيضيع حقه والكفالة بالنفس جائزة عندنا واخذ الكفيل لجرد الدعوى  
 استحقاق عندنا لان فيه نظراً للمدعى وليس فيه كثير ضرر بالمدعى عليه والتقدير  
 بثلاثة ايام مروي عن ابي حنيفة وهو الصحيح ولا فرق في الظاهر بين الخامل  
 والوجيه والخفير من المال والمخاطر كما في الهداية (فان فعل) أى اعطى كفلاً بنفسه  
 فيها (والا امر بملازمته) ثلاث يذهب حقه (الا ان يكون) المدعى عليه (حرياً)  
 مسافراً (على الطريق) فيلزم مقدار مجلس القاضى فقط وكذا لا يكفل الا الى  
 آخر المجلس فالاستثناء منصرف اليهما لان في اخذ الكفيل والملازمة زيادة  
 على ذلك اضراؤه بمنعه عن السفر ولا ضرر في هذا المقدار ظاهر اهداية) واذا  
 قال المدعى عليه في جواب مدعى الملك (هذا الشيء) المدعى به منقولاً كان او  
 عقاراً (او دهنه فلان الغائب) او عازبه او اجرته او رهنه عندى او خصته  
 منه اى من الغائب (واقام بينة على ذلك) وقال الشهود نعرفه باسمه ونسبه او  
 بوجهه وشرط محمد معرفته بوجهه ايضا قال في البرازية وتحويل الابنة على  
 قول محمد اه (فلا خصومة بينه وبين المدعى) لانه اثبت بينته ان يده ليست

يبد خصومة وقال أبو يوسف ان كان الرجل صالحا فالجواب كما قلنا وان كان  
معروفا بالحيل لا تندفع عنه الخصومة قال في الدر وبه يؤخذ واختاره في المختار  
وهذه خمسة كتاب الدعوى لان فيها اقوال خمسة علماء بسط في الدراولان  
صورها خسرنا فبدنا بدعوى الملك لانه لو كان دعواه عليه الغصب او السرقة  
لا تندفع الخصومة لانه يصير خصما بدعوى الفصل عليه لا يبد  
بخلاف دعوى الملك ونماه في الهداية (وان قال ابتعته من الغائب فهو  
خصم) لانه لما زعم ان يده يملك اعترف بكونه خصما (وان قال المدعي سرق)  
بالسالم مجهول (مفي) هذا الذي (واقام البينة) على دعواه (وقال صاحب اليد  
او دعينه فلان واقام البينة) على دعواه (لم تندفع الخصومة) قال في الهداية  
وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف وهو استحسن وقال محمد تندفع لانه لم يدع  
القول عليه فصار كما اذا قال غصب مني على ما لم يسم فاعيله وكلهما ان ذكر  
الفعل يستدعي الفاعل لاهالة والظاهر انه هو الذي في يده الا انه لم يعينه درأ  
لحد عنه شفقة عليه واقامة لحسنة السر (فصار كما اذا قلنا سرقنا من الغائب  
لانه لا حنفية فلا يحتج من كشفه قال الاستيعاب والصحيح الاستحسان وعليه  
اعتمد الايمة المحققون نصيب) (واذا قال المدعي ابتعته من فلان الغائب) وقال  
صاحب اليد او دعينه فلان ذلك سقطت الخصومة (من المدعي عليه) بغير بينة  
لتصادقهما على ان الملك لغير ذي اليد لم تكن يده يد خصومة الا ان يقيم المدعي  
البينة ان فلانا وكله بقضه لاثباته كونه احق بامساكه (واليمين) اتمامي (بالله  
نعال دون غيره) لقوله صلى الله عليه وسلم من كان منكم حالفا فليحلف بالله  
اوله (و يركد) اي يظن اليمين (بذكر او صافه) تعالى المرحبة لقوله قل والله  
الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية وله ان  
يزيد على هذا وينقص الا انه يحلف بالطرف كيلا يتكرر اليمين لان المستحق  
عليه يمين واحدة والاختيار فيه الى القاضي وقيل لا يظن على المعروف بالصلاح  
ويظن على غيره وقيل يظن في الخطير من المال دون الجفيرة في الهداية (ولا  
يسحلف بالطلاق ولا بالتاقي) فظهر ظاهر الرواية قال قاضي بخان وبعضهم جوز  
ذلك في زماننا والصحيح ظاهر الرواية نصيب فلو حلف به فيك لا يقضي عليه بالتكول  
لتكوله عامر منهن عند شهادته وسحلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة على

في تخليق اليهود  
والنصارى والمجوس

موسى والتضرع بالله الذي أنزل الأنجيل على عيسى والمجوسى بالله الذى خلق النار)  
فيحفظ على كل بمقتده فلو أكتفى بالله كفى كالسلم اختيار كمال في الهداية وهكذا  
ذكر محمد بن الاصل وروى عن ابن خنيفة أنه لا يستخلف غير اليهودى والنصارى  
الابانة وهو اختيار بعض مشايخنا لان في ذكر النامع اسم الله تعالى تعظيمها  
وما ينبغي ان لعظم بخلاف النكاحين لان كتب الله عظمته والوحي لا يهلك الابانة  
تعالى لان الكفرة باسمهم يقتضون الله قال الله تعالى ولئن سألتم من خلقهم  
لقولن الله (ولا يخلصون في بيوت صابدين) لكرهه دخولها ولما جحد من ايهم  
تعظيمها (ولا يجب تعظيم الميم على السلم زمان) يوم الجمعة بعد العصر (ولا يمكن)  
كين الركن والقام بمكة وحده غير النبي صلى الله عليه وسلم في المدينتان المقصود  
تعظيم القسم به وهو حاصل بدون ذلك وفي الجملة ذلك مكلف القاطن عظمورها  
وهو مدفوع هداية (ومن ادعى انه اشاع) اي اشتهى (من هذا) المصنف (عبدة  
فيمسك) المدعى عليه (استخلف بالله) تعالى (ما يتكلم به) قائم فمكة اي في هذا  
العبد (ولا يستخلف بالله ما يقتضيه) هذا العبد لا احتمال انه باع لم فسح او اقال  
(ويستخلفه) كذلك (في الفصيص) بان يقول (الله ما يستحق طيلورده ولا يخالف  
بالله ما مضى) لا احتمال هبته او اداء ضلته (و) كذلك (في النكاح) بان يقول له بالله  
(ما يتكلم به) قائم في الحال (لا احتمال المطلق الباقى) (وفي دعوى المطلق بالله  
ما هي بان منك الباحة بما ذكره) اي بالوجه القبيح ذكرته الله عز وجل (ولا يستخلف  
بالله ما طلقها) لا احتمال تجديد النكاح بعد الابانة فيحلف على الحاصل وهو متروك  
انكار التكرار لا لو يخلف على المصعب يتضرر المدعى عليه وهذا حق بان يخطئه  
ومحمد وقال ابو يوسف بخلف في الجميع على المصعب الا ان اعراس بما ذكره فيطلق  
على الحاصل فان في الهداية والحاصل هو الاصل لحددهما اذا كان حيا رجع  
وان كان لا يرجع فالتخلف على السبب بالاجماع كالعبد المملوك الذي المطلق  
على مولاه ما مضى فيها (وان كانت اذ في يد رجل ادناها عليه) (المطلق) (مما دعى  
احدهما بيمينها) (ادعى) (الاخر فصلها وانما المينة) على ذلك (فصلها على)  
دعوى (الجميع ثلاثة) (او باعها ولها علة) دعوى (النصف) (بها بعد ابن خنيفة)  
اعتبارا لظروف المتزوجة فان صاحب النصف لا يظن مع الاخر في النصف قسم  
له وان سوت جاز عنها في النصف الاخر في نصف بينهما (وقالاهى جهتها اثلاثا)

اعتبارا لطريق العول لان في المسئلة كلا ونصفا فالمسئلة من اثنتين وتعمل الى  
 ثلاثة فنقسم بينهما اثلاثا قال في التصحيح واختار قوله البرهاني والسني وغيرهما  
 (ولو كانت) الدار (في ايديهما) اي الدعين والمسئلة بحالها (لمت) الدار كلها  
 (لصاحب) الدعوى (الجميع) ولكن بسم له (نصفها على وجه القضاء ونقصها)  
 الآخر (لا على وجه القضاء) لانه خارج في النصف فيقضى بينه والتصف  
 الذي في يده لا يدعيه صاحبه لان مداه الصف وهو في يده سالمه ولو لم تنصرف  
 اليه دعواه كان ظالما في امساكه ولا قضاء بدون الدعوى فيترك في يده هداية  
 (واذا تنازعا في دابة) في يدهما او يد احدهما او غيرهما (واقام كل واحد منهما  
 بينة انها نجت) بالبناء للمجهول (عنده وذكرنا تاريخا) مخالفا (وسن الدابة  
 يوافق احدا التاريخ فهو) اي صاحب التاريخ الموافق لسنه (اولى) لان الظاهر  
 يشهد بصدق بينته فترجح (وان اشكل ذلك) اي سنه (كانت بينهما) ان كانت  
 في ايديهما وفي يد غيرهما وان في يد احدهما قضى له بها لانه سقط التوقيت وصار  
 كأنهما لم يذكر التاريخ وان خالف سن الدابة التوقيت بطلت الميستان كذا ذكره  
 الحاكم الشهيد لانه ظهر كذب الفريقين فيترك في يده من كانت في يده هداية قيد  
 بذكر التاريخ لانه لو لم يورخا قضى بها لذي اليد ولهما ان في ايديهما اوفى يد  
 ثالث (واذا تنازعا دابة احدهما راكبهما والاخر متعلق بلجامهما فلا راكب اولى)  
 لان تصرفه اظهر فانه يختص بالملك وكذا اذا كان احدهما راكبا في السرج  
 والاخر رديفة فلا راكب في السرج اول لما ذكرنا بخلاف ما اذا كانا راكبين  
 حيث يكون بينهما لا يتواثم في التصرف هداية (وكذلك) الحكم (اذا  
 تنازعا بعيرا وعليه رجل لاحدهما) والاخر قائده (فصاحب الحمل اولى) من  
 القيد لانه هو المتصرف (واذا تنازعا قيسا احدهما لاسبه والاخر متعلق بكمه  
 فالاسب اولى) لانه اظهرهما تصرفا (واذا اختلف الملبعان في البيع) اي في  
 من المبيع (فادعى احدهما) اي المشتري (فمنا وادعى البائع اكثر منه او) في قدره  
 بان (اصغف البائع بقدره من المبيع وادعى للمشتري اكثر منه) اي اصغر  
 من القدر الذي اعترف به البائع (واقام احدهما) اي البائع والمشتري  
 (اليثة) على دعواه (قضى له بهما) لان في الجانب الاخر مجرد الدعوى  
 واليثة المعوى منها (كان اقام كل واحد منهما اليثة) على دعواه (كانت اليثة

الثينة للزيادة اولى لانها اكثر بياناً واثباتاً في البائع لو اختلف في الثمن  
 وبينه المشتري لو في قدر البيع ولو اختلف في الثمن والمبيع جميعاً في البائع  
 اولى في الثمن وبينه المشتري في البيع نظراً الى زيادة الاثبات (فلان لم تكن لكل  
 واحد منهما بينة) ثبت مدله (قيل للمشتري اما ان ترضى بالثمن الذي ادعاه البائع  
 والافسختا البيع) يتكما (وقيل للبائع اما ان تسلم ما ادى القدر الذي ادعاه  
 المشتري من المبيع والافسختا البيع) لان المقصود قطع المنازعة وهذا جهة فيه  
 لانه ربما لا يرضيان بالفسخ فاذا علم به يراضيان (فلان لم يراضيا) والمبيع قائم  
 (استخلف الحاكم كل واحد منهما على دعوى الاخر) لان كل واحد منهما مدع  
 ومدعى عليه (يتدعى) الحاكم (بين المشتري) قال في الهداية وهذا قول محمد  
 وابي يوسف آخراه وهو رواية عن ابي حنيفة وهو الصحيح اه وظال الاسيحي  
 بدأ بين المشتري وفي رواية بين البائع وهكذا ذكر ابو الحسن في جامعته والصحيح  
 الرواية الاولى وعليه مشي الائمة المحققون تصحيح (فاذا حلفا فسخ القاضي  
 بينهما) لانه اذا تحالفا بقي العقد بلا بدل معين فيفسد قال في الهداية وهذا يدل  
 على انه لا يفسخ بنفس التحالف لانه لم يثبت ما ادعاه كل واحد منهما فيقضي بيع  
 مجهول فيفسخه القاضي قطعاً للمنازعة او يقال اذا لم يثبت البدل يبقى بيعاً بلا  
 بدل وهو فاسد ولا بد من الفسخ في فاسد البيع اه (وان نكل احدهما عن  
 البين رزقه دعوى الاخر) لانه جعل باذ لا فم تبق دعواه مطرصة لدعوى الاخر  
 فترم القول بثبوته هداية (وان اختلفا في الاجل اوفى شرط الخيار اوفى استيفاه  
 بعض الثمن فلا تحالف بينهما) لان هذا اختلاف في غير العقود عليه والمقصود  
 به فاشبه الاختلاف في الخط والابراء وهذا الآن بانعدامه لا يختل ما به قوام العقد  
 بخلاف الاختلاف في وصف الثمن وجنسه حيث يكون بمنزلة الاختلاف في  
 القدر في جربان التحالف لان ذلك يرجع الى نفس الثمن فان الثمن دين وهو  
 يعرف بالوصف ولا كذلك الاجل لانه ليس بوصف الا يرى ان الثمن موجود  
 بعد مضيه هداية (والقول قول من ينكر الخيار والاجل) والاستنبطه (مع  
 يمينه) لان القول قول المنكر (وان هلك المبيع) اي بعد القبض قبل نقد الثمن  
 وكذا اذا خرج من ملكه او صار بحال لا يقدر على رده بالعيب (ثم اختلفا)  
 في نمته (لم يتحالفا عند ابي حنيفة وابي يوسف) لان التحالف فيما اذا كانت



السلطة قائمة عرف بالنسب والخصائص فيه يقضى الى الفسخ ولا كذلك بعد ملكها  
 لا يرتفع العقد فلم يكن بمنه (وجعلنا القول قول المشتري) بمينه لانه متكرر بلغة  
 الثاني (وقال محمد بن الحسن بن علي بن ميمون) على جهة الهالك (لانه اختلاف في  
 من عند قائم بينهما فاعيد حال بقاء السلطة ظل جلال الاسلام والصحيح قولهما  
 وعليه شي المحبوبي والنسبي وغيرهما كما هو الرسم الصحيح (وان) هناك بعض  
 للمبيع كان (هناك احد المبدئين) او الثوبين او نحو ذلك (ثم اختلفا) في الثمن  
 (ثم يخلصا عند ابي حنيفة) لما مر ان الخصائص ثبت على خلاف القياس حال  
 قبيل السلطة وهي اسم يتبع اجزائها فلا تبقى بقوات بعضها (الا ان يرضى البائع  
 ان يتخلص من الهالك) لصلاته لانه حينئذ يكون الثمن كله بمقابلة الثمن ويخرج  
 بالهالك عن العقد فيقالان (وقال ابو يوسف بن محمد بن علي بن ميمون) في الهالك  
 للهالك (لان لم يتنازع الخصائص للهالك فيقدر بقدره (وهو قول محمد) قال  
 ولا يصح هنا هكذا ذكرنا وذكر في الجامع الصغير ان القول قول المشتري في حصة  
 للمالك وبخلافه ان على الباقي عند ابي يوسف وعند محمد بن الحسن بن عليهما ويرد  
 للمقيم وفيه الهالك والصحيح قول ابي حنيفة وعليه شي المحبوبي والنسبي  
 خبرهما الصحيح (ولذا اختلف الزوجان في) قدر (المهر) او جنسه (فادعى  
 الزوج انه تزوجها بالغ وتطلقت) المرأة (تزوجني بالقول) ابوماته مقال (فانها  
 انما المينة قبلت بيقينه) لانه نورد عواء بالحجة (وان اقامت المينة في البيت المينة  
 لانها ثبتت بالزيادة قال في المهداية مناه اذا كان مهر مطلقا قل ملاذعته اما  
 المنة كان مهر مطلقا مثل ملاذعته او اكثر كانت مينة الزوج اولى لانها ثبتت بالخطوب  
 لاثبتت فيها لان ملاذعته ثابت لها بشهادة المثل كما في الكفاية (وان لم تكن له مينة  
 فيقال عند ابي حنيفة ولم يفسخ النكاح لان اثر الخصائص في انعدام التسمية وهو لا يخل  
 بصحة النكاح لان المهر تابع فيه بخلاف البيع لان عدم التسمية يفسده على ما مر  
 في صحيح (ولكن) حيث انعدمت التسمية (بحكم مهر المثل فان كان) مهر مطلقا (مثل  
 ما اصترف به الزوج او بطل قضى بمقال الزوج) لان الظاهر شاهد له (وان كان هل  
 ما ادعت الزوجة ان مهرها كان على ما ادعت المرأة) لان الظاهر شاهد لها (وان كان مهر  
 المثل) بينهما بان كان (اكثر مما اصترف به الزوج واقبل ما ادعت المرأة قضى لها بمهر  
 المثل) لانهم لما اختلفوا لم تثبت الزيادة على مهر المثل ولا الخط عند (وان اختلفوا في الاجارة)

في البذل والبذل (قبل استيفاء الموقوف عليه مخالفاً وتراً) لأنه عقد معاوضة قليل  
 الفسخ فكان بمنزلة البيع وبداء بين المتأخرين لولا اختلاف البذل والبيع لكان في المدة وإن  
 برهنا فالبيعة المؤجر في البذل والمتأخر في البذل في الذر لولا أن المخلط بعد الاستيفاء  
 بجميع الموقوف عليه (لم يخالفها وكان القول قول المتأخر) قل في الهدية وهذا  
 عند أبي حنيفة وأبي يوسف ظاهر لأن هلاك الموقوف عليه يمنع المصالح عند هذا  
 وكذا أهل أصل محمد لأن الهلاك إنما لا يمنع المصالح عنه في البيع لما إن لا قيمة  
 تقوم مقامه فمخالفتان عليها ولو عجز المصالح منها ففسخ العقد فلا قيمة لأن  
 المنافع لا تقوم بنفسها بل بالمقدورين حيث أنه لا يهدى وإذا امتنع المصالح قال القول  
 للمتأخر جرم عليه لأنه هو المستحق عليه له (وإن اختلف بعد استيفاء بقض الموقوف)  
 عليه (مخالفة لمصلحة الموقوف عليه) اتفاقاً لأن المقتضى بعد ساعته فمخالفة فيصير  
 في كل جزء من المصلحة كأنه ابتداء العقد عليها بخلاف البيع لأن المقتضى قيمة  
 واحدة فإذا تعذر في البعض تعذر في الكل هداه (وكان القول في الماضي قول  
 المتأخر) لأنه منكر (وإذا اختلف المولى والمكاتب في) قدر المال المكتبة لم يخالفوا  
 عند أبي حنيفة لأن المصالح ورد في البيع على خلاف القياس والمكاتب ليست  
 في معنى البيع لأنه ليس يلزم في جانب المكاتب (وإذا اختلفان ونفسح الكتابة)  
 لأنه عقد معاوضة يقبل الفسخ فاشبه البيع معنى قال في التصحيح وقوله هو المولى  
 عليه عند النسبي وهو أصح الأقاويل والأختيارات عند المحمدي (وإذا اختلف  
 الزوجان في مناع البت) وهو ما يكون فيه ولو ذهب أبو قنضة (فما يصلح للرجل)  
 فقط كالعمامة والقلنسوة (فهو للرجل وما يصلح للمرأة) فقط كالخمار والحفنة  
 (فهو للمرأة) بشهادة الظاهر إلا إذا كان كل منهما يفعل أو يبيع ما يصلح للآخر  
 فإنه بمنزلة الصالح لهما لمعارض الظاهرين (وما يصلح لهما) كالآية واليقود  
 (فهو للرجل) لأن المرأة وما في يدها في الزوج والقول في المتأخرين لصاحب  
 اليد بخلاف ما يخص بها لأنه بمعارضه ظاهر أقوى هو ولا يفرق بينهما إذا كان  
 الاختلاف في حال قيام التكاح أو بعد ما وقفت الفرقة هداه (فإن ملصقاً أحدهما  
 واختلف ورثة) أي ورثة أحد الزوجين للبث (معاً) الزوج (والآخر) الخ (فما  
 يصلح للرجل) أي النساء فهو لهما (أي الخ) (فما) (فما) (فما) (فما) (فما) (فما) (فما) (فما)  
 لأن اليد الخفية دون البت وهذا قول من محضة (فما) (فما) (فما) (فما) (فما) (فما) (فما) (فما)

المرأة) سواء كانت حية أو ميتة (ما) أي مقدار (ما) مجهول (مظهرها والباقى) يبدو  
 يكون (الزوج) مع ميتة لأن الظاهر أن المرأة تأتي بالجهاز وهذا أقوى فيحصل  
 به ظاهر الزوج ثم في الباقى لا صارض لظهوره فيعتبر والطلاق والموت سواء لقيام  
 المهر بنزاع مودعهم وقال محمد ما كان للرجل فهو للرجل وما كان للنساء فهو  
 للمرأة وما يكون لهما فهو للرجل أو لورثته والطلاق والموت سواء ظل الاستصحابي  
 والقول الصحيح قول أبي حنيفة وأصحابه النسي والمحبوب وغيرهما صحيح (وإذا

باع الرجل جارية فجاءت بولد فادعاه البائع فإن جاءت به لأقل من ستة أشهر  
 من يوم البيع فهو ابن البائع وإمه أم ولده) استحسانا لأن اتصال الطوق في  
 ملكه شهادة ظاهرة على كونه منه ومعنى النسب على النفاذ في حق الشافعي  
 وإذا بحث الدعوى فاستندت إلى وقت الطوق تبين أنه باع له ولده (مفسح  
 البيع فيه) لأن بيع أم الولد لا يجوز (وردد) البائع (التمن) الذي قبضه لأنه  
 قبضه بغير حق (وإن ادعى المشتري) الولد أيضا سواء كانت دعواه (مع دعوة  
 البائع أو بعده فادعوه البائع أولى) لأنها تستند إلى وقت الطوق فكانت سبق قال  
 القسطنطين وفيه اشعار بأنه لو ادعى المشتري قبل دعوة البائع ثبت نسبه منه وحل  
 على النكاح أو (ولو جاءت به لأكثر من ستة أشهر) ولدون الحولين (لم تقبل دعوة  
 البائع فيه) لا جليل حدونه بعد البيع (إلا أن يصدق له المشتري) فثبت النسب ويطلق  
 البيع والولد حر والام أم ولده كافي المسئلة الأولى لنسبها فحصلوا احتمال الطوق في  
 الملك هداية وفي القسطنطين وفي إشارة إلى أنه لو ادعاه أصغر دعوة المشتري لقيام  
 الملك المحتمل للولد في الإختلاء وإن جاءت به لأكثر من ستين لم تصح دعوة  
 البائع إلا إذا صدق له المشتري فثبت النسب ويحمل على الإختلاء بالنكاح ولا يطل  
 البيع وعلم في الهداية (وإذا مات الولد فادعاه البائع وقد) كانت (جاءت به لأقل  
 من ستة أشهر) من وقت البيع (لم يثبت الاستيلاء فيه الأم) لأنها تابعة للولد ولم  
 يثبت نسبه بعد الموت لم يثبت له من جليته إلى ذلك فلا يثبت استيلاء الأم (وإن ماتت  
 الأم) ومن الولد (فادعاه البائع) وقد كانت (جاءت به لأقل من ستة أشهر) لم  
 يثبت (ثبت النسب منه في الولد وأخيه البائع) لأن الولد هو الأصل في النسب  
 فلا يثبت فوات النسب (وردد التمسك) في قول أبي حنيفة لأنه يثبت أنه باع أم ولده  
 وماليتها غير متقوم من عدمه في الجسد والنسب فلا يثبتها المشتري (وقال أبو يوسف

ومحمد بن حصة الولد ولا يرده حصة الأم) بان يفسم الثمن على الأم وقيمة الولد ثلثا  
 احساب الولد زده البايع وما احساب الأم سقط عنه لان الثمن كان مقابلا لهما  
 وما لهما متقومة صد هما فبعضها المسمى قال في التوضيح وعلى قول الامام مشي

الامة كالتسقي والمحبوب والموصلي وصدر الشريعة (ومن ادعى نسب احد  
 التوامين) وهما ولدان بين ولادتهما اقل من ستة اشهر (ثبت لهما نسب) لانها

من ماء واحد في ضرورة ثبوت نسب احدهما ثبوت نسب الاخر اذا لا يتصور خلوق  
 الباقى خاد لانه لا حبل في اقل من ستة اشهر هداية (كتاب الشهادات) لا يفتي

خاصة الشهادة للصدوى وتأخيرها عنها (الشهادة) لثمة خبر طالع وشرا أخبار  
 صدق لا يثبت حتى ياتي التمع وشروطها العقل والكل والضبط والولا لا بدور كتبها

كتبها شهد وحكمها وجوب الحكم على القاضي بموجبها اذا استوفت شرائطها  
 وادابها (مقرض) على من علمها بحيث (يلزم الشهود) اذا وها (ولا يسعهم

كتابها) لقوله تعالى ولا ياتي بالشهداء اذا ما دعوا وقوله تعالى ولا تكتموا الشهادة  
 ومن يكتمها فانه اثم قلبه وهذا (اذا طالبهم للدعي) به لانها حجة فتوقف على

طلبه كسائر الحقوق الا اذا لم يعلم بما دوا الحق وخالف فوته لانه ان يشهد بلا طلب  
 يكفي التمع ويجب الاداء بلا طلب لو الشهادة في حقوى الله تعالى وهي كبيرة

صد عنها في الابداء اربعة عشر قال ومنى الحر شاهد الحبة شهادة بلا عذر ففسق  
 فترد شهادته اه وهذا كلف في غير الحدود (و) اما (الشهادة بالحدود) فانه لا يحضر

فيها الشاهد بين السر والاطهار) لانه بين حبين اقامة الحد والثوق على اليك  
 (و) لكن (الموافق) لقوله صلى الله عليه وسلم لذي شهد عندك لو سترته

بشوك لكان خيرا لك وكان عليه الصلاة والسلام من ستر على مسلم ستر الله تعالى  
 عليه في الدنيا والاخرة وفيما نقل من تلقين الدر عن النبي صلى الله عليه وسلم

واصحابه رضي الله عنهم دالا لقطاعة على افضلية السر هداية (الا انه يجب) عليه  
 (ان يشهد بالمال في السرقة فيقول اخذتم المال احياه الحق السروق منه) ولا يجوز

(سرق) سؤنا المبدل سارق عن القطع فيكون جمعا بين السر والاطهار (والشهادة  
 على) اربع (مراتب) الاولى (منها الشهادة في الزنا يشهد فيها اربعة من الرجال)

لقوله تعالى والاثني بآتين الفاحشة من نساكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم  
 ولقوله تعالى لم ياتوا باربعة شهداء (ولا قبل فيها شهادة النساء) لحدب الرضى

الحكم  
 في احكام الشهادات

الحكم  
 الشهادات على اربعة  
 مراتب

مضت السنة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفتين من بعده لن لا شهادة  
 للنساء في الحدود والقصاص هدايه (و) الثانية (منها الشهادة ببقية الحدود  
 والقصاص تقبل فيها شهادة رجلين) لقوله تعالى فاستشهدوا بشهدين من  
 رجالكم (ولا تقبل فيها) ايضا (شهادة النساء) لما مر (و) الثالثة منها (ما سوى  
 ذلك) المذكور (من) بقية الحقوق (تقبل) فيها (شهادة رجلين او رجل  
 وامرأتين سواء كان الحق) المشهود به (مالا او غير مال) وذلك (مثل النكاح  
 والطلاق والوكالة والوصية) لان الاصل فيها القبول لو وجود ما يبنى عليه  
 اهلية الشهادة وهو المشاهدة والضبط والاداء اذ بالاول يحصل العلم للشاهد  
 والثاني يبنى والثالث يحصل العلم للقاضي ولهذا يقبل اخبارها في الاخلاق  
 ونقصان الضبط بزيادة النسيان انجبر بضم الاخرى اليها فلم يبق بعد ذلك الا الشبهة  
 فلماذا لا تقبل فيما يندري بالشهاد وهذه الحقوق ثبتت مع الشهادات وطعن قبوله  
 الرابع على خلاف القياس كذا يكثر خروجهن هدايه (و) الرابعة الشهادة على  
 ما لا يطالع عليه الرجال كما عبر عنه بقوله (تقبل في الولادة والبركة والعيوب) التي  
 (بالنساء) اذا كانت في موضع لا يطالع عليه الرجال بشهادة امرأتين واحدة لقوله عليه  
 الصلاة والسلام شهادة النساء جائزة فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه واجمع المحلى  
 بالالف واللام يراد به الجنس فيناول الاقل ولانه انما سقطت الذكورة ليغيب النظر  
 لان نظر الجنس اخف فكذا بسقوط اعتبار العدد الا ان للثني والثلاث احوط لما  
 فيه من معنى الالتزام كافي الهداية ثم قل واما شهادتهن على استئلال الصبي لا تقبل  
 عند ابن حنيفة في حق الارث لانه مما يطالع عليه الرجال الا في حق الصلاة لانه  
 من امور الدين وعندهما تقبل في حق الارث ايضا لانه صوته عند الولادة  
 ولا يحضرها الرجال عادة فصار كشهادتهن على نفس الولادة امور جهة في الفتح  
 (ولايده في ذلك كلام من الهداية) لقوله تعالى ممن رضون من الشهداء ولقوله تعالى  
 فاستشهدوا ذوي عدل منكم ولان العدالة هي العينية للصدق لان من يتجلى غير  
 المكذوب قد يتجلى ما وعى لى يوسف ان الفاسق اذا كان واجبا في الناس ذنا  
 مبررة تقبل شهادته لانه لا يستاجر لوجهه ويمنع من الكذب بمرورته والاول  
 اجمع الا ان القاضي لو قضى بشهادة الفاسق بجمع والمصلحة معروفة هدايه (ولفظ  
 الشهادة) لان النصوص نطقت باشهادها اذ الامر فيها بهذه اللفظة ولان فيها

في لفظ الشهادة

زيادة تأكيد فان قوله اشهد من الفاظ الميمين فكان الامتناع عن الكذب بهذا  
اللفظ اشد (فان لم يذكر الشاهد لفظ الشهادة وقال) هو ضايعها (اهل او اتبعن لم  
تقبل شهادته) لما قلنا قال في الهداية فوق قوله في ذلك كله اشارة الى جيع ما تقدم حتى  
تشرط العدالة ولفظ الشهادة في شهادة النساء في الولادة وغيرها هو الصحيح  
لانه شهادة لما فيه من معنى الازام حتى يختص بمجلس القضاء ويشترط فيه الحرية  
والاسلام اه (وقال ابو حنيفة يقتصر الحاكم على ظاهر عدالة) الشاهد (السلام)  
ولا يسأل عنه الا اذا طعن فيه الخصم لقوله عليه الصلاة والسلام المسلمون عدول  
بعضهم على بعض الا بعددوا في قذف ولأن الظاهر الازجار عما هو محرم دينه  
وبالظاهر كفاية اذ لا وصول الى القطع هداية (الا في الحدود والقصاص فانه  
يسأل) فيها (عن الشهود) وان لم يطعن الخصم لانه يحتمل لاسقاطها فيشترط  
الاستقصاء فيها لان الشبهة فيها دائمة (وان طعن الخصم فيهم) اى الشهود  
(سأل) القاضي (عنهم) لانه تقابل الظاهر ان يسأل طلبا للترجيح وهذا حيث لم  
يعلم القاضي حالهم اما اذا علمهم يجرى اعدالة فلا يسأل عنهم وتماه في اللقط  
(وقال ابو يوسف ومحمد لا بد) للقاضي من (ان يسأل عنهم في السر والعلانية)  
في سائر الحقوق طعن الخصم فيهم او لا لان الحكم انما يجب بشهادة العدل فوجب  
البحث عن العدالة قال في الهداية وقيل هذا الخلاف عصر وزمان والتشوي  
على قولهما في هذا الزمان ومثله في الجواهر وشرح الاستيعابي وشرح الرافعي  
والنيابغ وقال الصمد للثنيدي في الكبرى والقنوي اليوم على قولهما ومثله في  
شرح المنظومة للسيدى والحنافى وقاضى خان ومختارات النوازل والاختيار  
والبرهانى وصدر الخضرية وتماه في الصحيح وفي الهداية ثم قيل لا بد ان يقول  
العدل هو عدل جائز الشهادة لان العبد قد يعدل وقيل يكفي بقوله هو عدل  
لان الحرية ثابتة باصل الدين وهذا صحيح (وما يحمله الشاهد على ضربين احدهما  
ما يثبت بنفسه) وذلك (مثل البيع والاقراء والغصب والقنصل وحكم الحاكم  
ونحو ذلك مما يسمع او يرى) فاذا سمع ذلك الشاهد وهو مما يعرف بالسمع مثل  
البيع والاقراء (اوراه) فله وهو مما يعرف بالزور به كالتغيب والقنصل (وسمى ان  
يشهده وان لم يشهده عليه) اى يحمل تلك الشهادة لانه علم ما هو الوجوب بنفسه  
وهو الركن في الاداء ويقول اشهدانه باع ولا يقول اشهدنى) لانه كذب قال في

مطل  
ما يتعلم الشاهد  
الشاهد

الهداية ولو سمع من وراء الحجاب لا يجوز له ان يشهد ولو فسر لقاضي لا يقبله لان  
 النعمة تفيد النعمة الا اذا كان دخل البيت وحلم انه ليس فيه احد حواه ثم جلس  
 على الباب وليس للبيت صلك غيره فسمع اقراؤه داخل ولا يراه لانه حصل  
 العلم في هذه الصورة اهـ (و) الثاني (منه ما لا يقبل حكمه بنفسه) هو ذلك  
 هل الشهادة على الشهادة لا تنها غير موجبة بنفسها وانما تصدر موجبة بالتقل  
 الى مجلس القضاء والتقل لا بد له من تحمل لبصير الفرج كالنوكيل (فان اذا  
 سمع خلفه يشهد بشئ لم يجز ان يشهد على شهادته) لعدم الدابة (الا ان  
 يشهد) على شهادته بما مره فادانها ليكون ثابتا عنه (وكذلك لو سمعه  
 يشهد الشاهد على شهادته) كواي امره بما دانها (لم يقع البيع) اهـ (ان  
 يشهد) لانه لم يحمله وانما سجل غيره (ولا يحمل بالشاهد) اذ رآى خطه ان يشهد  
 الا ان يذكر الشهادة لان الخط يشبه الخطاط يحصل اللطم وهذا قول الامام وعليه  
 على الاية للفرق بين الصحيح كافي التصحيح وفي الدروجوز اهـ وفي حوزة وبه  
 نأخذ بغير عن الثاني اهـ (ولا تقبل شهادة الاغني) لان الاداء يقتضي التميز بالاشارة  
 بين الشهود له والشهود عليه ولا يغير الاغني الا بالقيمة والتمتع به القيمة ولو  
 عي به الاداء يمتنع القضاء عند ان خيفة ومحمد لان قيام الاهلية شرط وقت  
 القضاء فيكون بحاجة عنه وصار كما اذ غرس الجوز في اوقاف بخلاف ما اذا  
 مات او غاب لان الاهلية باللون انقضت وبالشبهة ما بطلت كافي الهداية (ولا  
 المملوك) للملكه وغيره لان الشهادة من باب الولاية وهو لا يلي نفسه فاذا ان  
 لا يثبت له الولاية على غيره (ولا المجنون في قذف وان تاب) لان رخصته من  
 تمام منعه من التصرف والاستئذان منه عرف مما يليه وهو اوقوفهم الماسجون قال في  
 الهداية في المملوك الكافر في قذف ثم اعلم تقبل شهادته لان للكافر شهادة فكان  
 ودعاه من تمام الحكم وبالا سلامه ثبت بها شهادته بخلاف الصبي اذا سجد ثم  
 انطق لانه لا شهادته للعبه اصلا فقام حذو برد شهادته بعد الحق له (ولا شهادة الوالد)  
 وان حلا للولده وولد له (وان سفل) (ولا شهادة الولد) وان سفل (ولا يبره  
 واجل عليه) وان ظن ان الشايع بين الابله والاولاد متصل ولذا لا يجوز اذاه الزكاة  
 اليهم فيكون شهادته لنفسه من وجه وان تمكن التهمة (ولا تقبل شهادة له الزوجين  
 الا في حق) لان الاطلاق متصل بانه هو المقصود في حق شاهد لنفسه من وجه

مطلق  
 فيما لا تقبل شهادته

ولو جود التهمة (ولا شهادة الزور لبعده) لانه شهادة بنفسه من كل وجه اذ لم  
يكن على العهد دين أو من وجهاذا كان عليه دين لان الحال موقوف على اعي هدايه  
(ولا كلفه) لما قلنا (ولا شهادة الشريك لشريكه فيعلمون شركتها) لانها  
شهادة لنفسه من وجه لا يشتركا فيها ولو شهد بما ليس من شركتها قبل لا تنفاه  
التهمة (وتقبل شهادة الرجل لاختيه وعنه) لانهم التهمة خان الاملاك ومخاضها  
متباينة ولا بسوطة لبعضهم في مال بعض (ولا تقبل شهادة مخنت) بالفتح من يفعل  
الردى ويؤتى كالنساء لانه فاسق ظاهرا الذي في كلامه لين وفي اجسامه كمنه فهو  
مقبول الشهادة كما في الهداية (ولا شهادة نائحة) في مصيبة غيره بل باجره زور  
وقبح (ولا مضيقا) ولو لنفسه لحرمة رفع صوته خصوصا مع الغناء (ولا يهد من  
الشرب) لغير الخمر من الاثربة (على اللهو) لحرمة ذلك فهد بالادفانه ليكون  
ذلك ظاهرا منه لانه لا يخرج عن العدالة الا اذا كان يظهر منه فليس يوجب الشهادة  
لو شرب النداء لا يفسد عدالة لشبهة الاختلاف كما في صدر الشريعة وقيل  
بغير الخمر لان شرب الخمر يسقط العدالة ولو قطرة ولو بغير اللهو (ولا) شهادة  
(من يلعب بالظهور) لانه يورث غفلة ولانه قد يقف على عورات النساء بضمود  
سطحه لطير طيه وفي بعض النسخ ولا من يلعب بالظهور وهو الغنى هداية (ولا يفي  
بغنى للناس) لانه يجتمع للناس على ارتكاب كبيرة هداية (ولا من يغنى لنفسه لدفع  
وحشة فلا يلبس به عنده العامة عنائه وصحة العيني وغيره) (ولا من يأتي بيلامى الكبار  
التي تتعلق بها الدنيا كالزنا والسرقعة ونحوهما لانه يفسق) (ولا من يدخل الحليم  
بغير اذن) لان كشف العورة حرام اذا رآه غيره (ولا من ياكل الزنا) قال في الهداية  
وشترط في الاصل ان يكون مشهورا به لان الانسان فلما يجوع عن مباحة الضود  
للفاسدة وكل ذلك ربه (ولا القاصر بالنزدي) ويقال بالنزدي ويخرجها لان بالزهر  
(والنظر) لان كل ذلك من الكبار طلق صدر الشريعة قيدا للقاصرة بالنزدي وقيل  
اتفاقا وفي المفخرة من يلعب بالنزدي فهو من دود الشهادة على كل حال اه وفي  
التبستان لا لعب بالنزدي بلا قار لم يقبل شهادته بلا خلاف بخلاف لا لعب الشطرنج  
ظهري يقبل الا اذا وجد واحد من ثلاثة اى للقاصرة وفوت الصلابة قد اكلان  
الحلف عليه بالكذب اه وزاد في الاشياء ان يلعب به على الطريق او في كبر عليه  
فسقا (ولا) يملك ايضا شهادة (من يفعل الافعال المستحقة) مما يخل بالبررة

مطلب  
لا يابس بالتعنى لنفسه

مطلب  
لا لعب الشطرنج  
لا بنفسه



(كأبواه على الطريق والاكل على الطريق) لانه تارك للزوجة واذا كان لا يستحي عن ذلك  
فذلك لا يمنع من الكذب فيهم هداية قال في القمع ومنه كشف حوزة لبسجي من  
جانب البركة والناس حضور وقد كثرت زماننا اه (ولا تقبل شهادة من يظهر سب  
السلف) لظهور فسقه بخلاف من يخفيه لانه فاسق مستور عيني قال في المبحر  
وانما قيدنا بالسلف تبعا لكلامهم والآفا لاولى ان يقال سب مسلم لسقوط العدالة  
بسبب المسلم وان لم يكن من السلف كما في السراج والتهذيب اه (وتقبل شهادة  
اهل الاهواء) اي اصحاب ايدع لانكفر بكبر وقند وورفض وغروج ونسب  
ونعطيل وكل فرقة من هذه الفرق الستة اثنا عشرة فرقة (الاخطائية) فرقة  
من الروافض يرون الشهادة لشيعتهم وكل من حلف انه بحق فردهم لابلدعهم  
بل لتهمة الكذب ولم يبق لذهبهم ذكر بحر (وتقبل شهادة اهل الذمة بعضهم على  
بعض) اذا كانوا اعدوا في دينهم جوهر لاتهم من اهل الولاية على انفسهم وابولادهم  
الصغار فيكونون من اهل الشهادة على جنسهم (وان اختلفت ملائمتهم) كاليهود والنصارى  
قال في الهداية لان ملل الكفر وان اختلفت فلا قهر فلا يحملهم الغيظ على القول اه (ولا  
تقبل شهادة الحربي) المستامن (على الذمي) لانه لا ولاية له عليه لان الذمي من اهل دارنا  
وهو اعلى حال منه وتقبل شهادة الذمي عليه كشهادة المسلم عليه وعلى الذمي وتقبل  
شهادة المستامين بعضهم على بعض اذا كانوا من اهل دار واحدة ونعمانه في  
الهداية (وان كانت الحسنات اغلب من السيئات) يعني الصغار جوهره (والرجل  
من يجتنب الكبار) ويتابع دعائها (قبلت شهادته) قال في الجسورة هذا هو العدالة  
المعبرة اذ لا بد من توفى الكبار كلها وبعد توفيقها بضربا لثابت من كثرة معاصيه اثر ذلك  
في شهادته ومن ندرت منه المعصية قبلت شهادته لان في اعتبار اجتنابه الكل سبب  
الشهادة وهو مفتوح احياء السفوق اه وفي الهداية والمجتهى ومختارات النوازل هذا هو  
الصحيح في حد العدالة المعبرة (وان الممحصة) لان كل واحد من سوى الانبياء عليهم  
الصلاة والسلام لا يخلو من ارتكاب خطيئة فلو وقعت الشهادة على من لا ذنب  
له اصلا لحذر وجوده اصلا فاعبر الاغلب وحاصله ان من ارتكب كبيرة او اصر  
على صغيرة سقطت عدالته كما في الجوهره (وتقبل شهادة الاخلاق) لانه لا يخل  
بالعدالة الا اذا تركه استغفارا بالدين لانه لم يبق بهذا الحسب هذا هداية  
(والخصمي) لانه قطع عضو منه ظلم فصار كما اذا قطعت يده (وولد الزنا) اذا

بذلك  
حد العدالة

قول وان الم إلى الله فيمقن مقاربة  
الذنب والم الرجل بالقيم الما اتمام  
فنزله بهم ومنه قيل الم بالذنب فعلم  
والم الشيء قرب منه مصاح

مطلب  
مما ارتكب من اصر  
على صغير سقطت  
عدالته

كان عدلا لأن فسق الابوين لا يوجب فسق الولد (وشهادة الخنثى جارية) لانه  
 رجل او امرأة وشهادة الجنسين مقبولة الا انه كانثى (واذا وافقت الشهادة  
 الدعوى) لفظا ومعنى او معنى فقط (قبلت) تلك الشهادة (وان خالقتها) اى خالفت  
 الشهادة الدعوى لفظا ومعنى (لم تقبل) تلك الشهادة لان تقدم الدعوى في  
 حقوق العباد شرط قبول الشهادة وقد وجدت فيما يوافقها وانعدمت فيما يخالفها  
 هدابة (ويعتبر) اى يشترط (اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى) جيبما بطريق  
 الوضع لا التضمن (عند ابي حنيفة) وضد هما يكتفى بالواقعة المغنوية (فان شهد  
 احدهما بالف والاخر باليمين) والمدعى يدعى الالفين (لم تقبل الشهادة) عنده  
 لاختلافهما لفظا وذلك يدل على اختلاف المعنى لانه يستفاد باللفظ وذلك لان  
 الالف لا يعبر به عن الالفين بل هما جلتان متباينتان فصاركما اذا اختلف جنس  
 المال وعندهما تقبل على الالف لانهما اتفقا على الالف وتفرد احدهما بازاء  
 فيثبت ما اجتمعا عليه فصاركما الالف والالف والخمسائة وعلى هذا المائة والمائتان  
 والطلقة والطلاق قال الاسنجرى والصحيح قول ابي حنيفة وعليه مشى الائمة  
 المحمسون تصحيح قيدا بدعوى الالفين لانه اذا ادعى المدعى الالف لا تقبل  
 الشهادة بالاجماع (واذا شهد احدهما بالف والاخر بالف وخمسائة والمدعى يدعى  
 الف وخمسائة قبلت شهادتهما بالف) اتفاقا لاتفاق الشاهدين عليها لفظا ومعنى  
 لأن الالف والخمسائة جلتان عطف احدهما على الاخرى والعطف يقرر  
 الاول ونظيره الطلقة والطلاق والنصف والمائة والمائة والخمسون بخلاف الخمسة  
 والخمسة عشر لانه ليس بينهما حرف العطف فهو نظير الالف والالفين هدابة  
 (واذا شهد بالف وقال احدهما) في شهادته لكنه قد (قضاء منها خمسائة قبلت)  
 شهادته (بالف) لاتفاقهما عليه (ولم يسمع قوله انه قضاء) لانها شهادة فرد (الا ان  
 يشهد معه آخر) ليم نصاب الشهادة (ويبقى للشاهد اذا علم ذلك) اى علم قضاء  
 المديون وثنى انكار المدعى لما قبضه (ان لا يشهد) له (بالف حتى يقر المدعى انه  
 قبض خمسائة) كيلا يصير معينا على الظلم (واذا شهد شاهدان ان زيدا قتل  
 يوم النحر) من هذا العام مثلا (بمكة وشهد) شاهدان (اخران انه قتل يوم النحر)  
 من هذا العام (بالكوفة واجتمعوا) اى الشهود كلهم (عند الحاكم لم يقبل) الحاكم  
 (الشهادتين) لتيقن بكذب احدهما وليست احدهما باولى من الاخرى (فان

مطلق  
 اذا وافقت الشهادة الدعوى  
 قبلت والا فلا

سبق احداهما وقضى بها ثم حضرت الاخرى لم تقبل (الثانية لان الاولى قد  
 ترجحت باتصال القضاء بها فلا ينقض بالثانية (ولا يسمع القاضي الشهادة على  
 جرح) الشهود بان ادعى المدعى عليه ان شهود المدعى فسقه او مستأجرون واقام  
 بينة على ذلك فان القاضي لا يلتفت اليها (ولا يحكم بذلك) ولكن يسأل عنهم  
 سرا وعلانية فان ثبتت عدالتهم قبلت شهادتهم والا لا (ولا يجوز للشاهد ان يشهد  
 بشئ لم يعاينه) لان الشهادة مشتقة من المشاهدة وذلك بالعلم ولم يحصل (الا بالنسب  
 والموت والشكاح والدخول وولاية القاضي فانه يسعه ان يشهد بهذه الاشياء اذا  
 اخبره به من يثق به) استحسانا لان هذه الامور يختص بمعاينة اسبابها الخواص  
 من الناس ويتعلق بها احكام تنبى على انقضاء القرون والاهوام فلو لم يقبل فيها  
 الشهادة بالتسامع لادى الى الحرج وتعطيل الاحكام قال في الهداية وانما يجوز  
 للشاهد ان يشهد بالاشتهار وذلك بالتواتر او اخبار من يثق به كما قال في الكتاب  
 ويشترط ان يخبره رجلان عدلان او رجل وامرأتان ليحصل له نوع من العلم  
 وقيل في الموت يكفي باخبار واحد او واحدة لانه قل ما يشاهد حاله غير الواحد  
 ثم قال وينبغي ان يطلق اداء الشهادة اما اذا فسر للقاضي انه يشهد بالتسامع  
 لم تقبل شهادته كما ان معاينة اليد في الاملاك تطلق فيه الشهادة ثم اذا فسر  
 لا تقبل كذا هذا ثم قصر الاستثناء في الكتاب على هذه الاسباب بنى اعتبار  
 التسامع في الولاء والوقف وعن ابي يوسف آخر انه يجوز في الولاء لانه بمنزلة  
 النسب وعن محمد يجوز في الوقف لانه يبنى على مر الاعصار الا انا نقول الولاء  
 يبنى على زوال الملك ولا بد فيه من المعاينة فكذا فيما يبنى عليه واما الوقف  
 بالصحيح انه تقبل الشهادة بالتسامع في اصله دون شرائطه لان اصله هو الذي  
 يشتهر به (والشهادة على الشهادة جائزة في كل حق لا يسقط بالشبهة) قال في  
 الهداية وهذا استحسان لشدة الحاجة اليها اذ شاهد الاصل قد يعجز عن اداء  
 الشهادة لبعض العوارض فلو لم نجر الشهادة على شهادته ادى الى اتواء الحقوق  
 ولهذا جوز الشهادة على الشهادة وان كثرت الا ان فيها شبهة من حيث البدلية  
 او من حيث ان فيها زيادة احتمال وقد امكن الاحتراز عنه بخمس الشهود (و) لذا  
 (لا تقبل في الحدود والقصاص) لانها تسقط بالشبهة (وجوز شهادة شاهدين)  
 او رجل وامرأتين (على شهادة شاهدين) لان نقل الشهادة من جلة الحقوق وقد

مظله  
 في الشهادة بالتسامع

بالملة  
 في الشهادة على  
 الشهادة

شهادا

مطلوب  
في حصة الشهادة  
على الشهادة

شهادته الحق ثم يحق آخر فتقبل لان شهادة الشاهدين على حقين جائزة (ولا تقبل  
شهادة واحد على شهادة واحد) لان شهادة الفرد لا تثبت الحق (وصفة الاشهاد  
ان يقول شاهد الاصل) مخاطبا (لشاهد الفرع اشهد على شهادتي) لان الفرع  
كالنائب عنه فلا بد من التحمل والتوكيل كما مر (انني اشهدان فلان ابن فلان)  
الفلاني (اقر عندى بكذا واشهدني) به (على نفسه) لانه لا بد ان يشهد شاهد  
الاصل عند الفرع كما يشهد عند القاضي لينقله الى مجلس القضاء (وان لم يقل  
اشهدني على نفسه جاز) لان من سمع اقرار غيره جزأه الشهادة وان لم يقل له  
اشهد (ويقول شاهد الفرع عند الاداء) لما تحمله (اشهد ان فلانا اشهدني  
على شهادته انه يشهد ان فلانا اقر عندى بكذا وقال لي اشهد على شهادتي بذلك)  
لانه لا بد من شهادته وذكر شهادة الاصل وذكر التحمل ولها لفظ اطول من  
هذا واقصر منه وخبر الامور اوسطها هداية قال في الدر والاقصر ان يقول الاصل  
اشهد على شهادتي بكذا ويقول الفرع اشهد على شهادته بكذا وعليه فتوى  
السرخسي وغيره ابن كمال وهو الاصح كافي القهستاني عن الزاهدي اه (ولا تقبل  
شهادة شهود الفرع الا ان) يتعذر حضور شهود الاصل وذلك بان (يموت شهود  
الاصل) عند الاداء (او يغيروا مسيرة) سفر (ثلاثة ايام فصاعدا) قال في  
الدر واكتفى الثاني بغيته بحيث يتعذر ان يبت باهله واستحسنته غروا حدوتي  
القهستاني والسراجية وعليه الفتوى واقره المص اه (او يمرضوا مرضا) قويا  
بحيث (لا يستطيعون معه حضور مجلس الحاكم) لان جوازها للحاجة وانما تمس  
عند عجز الاصل وبهذه الاشياء يتحقق العجز (فان عدل شهود الاصل) بالنصب  
على المفعولية (شهود الفرع) بالرفع فاعل عدل (جاز) لانهم من اهل التزكية وكذا  
اذا شهد شاهدان فعدل احدهما الاخر صح لما قلنا هداية (وان سكتوا عن  
تعديلهم جاز) ايضا (وينظر القاضي حالهم) اي حال الاصول كما اذا حضروا  
بانفسهم وشهدوا قال في التصحيح وهذا عند ابي يوسف وعليه مشي الائمة والمحققون  
وقال محمد لا تقبل اه (فان انكر شهود الاصل الشهادة) بان قالوا مالنا شهادة على  
هذه الحادثة وماتوا او غابوا ثم جاء الفروع يشهدون على شهادتهم كما في الكافي  
وكذا الوانكرو التحمل بان قالوا لم نشهدهم على شهادتنا وماتوا او غابوا كما في الزيلعي  
(لم تقبل شهادة شهود الفرع) لان التحميل شرط وقد فات للعارض بين الخبرين

(وقال ابو حنيفة في شاهد الزور شهره في السوق) بان يبعثه الى سوقه ان كان سوقيا  
او الى قومه ان كان غير سوقى بعد العصر ارجع ما كانوا يقول المرسل معه انا وجدنا  
هذا شاهد زور فاحذروه وحذروه الناس كما نقل عن القاضي شريح (ولا اهدره)  
بالضرب لان المقصود الاتزجار وهو يحصل بالشهر بل ربما يكون احظم عند  
الناس من الضرب فيكتفى به (وقال ابو يوسف ومحمد توجهه ضربا وتجبسه)  
حتى يحدث توبة قال في التصحيح وعلى قول ابى حنيفة مثنى النسبى والبرهانى  
وصدر الشريعة اه ثم شاهد الزور هو المهر على نفسه بذلك اذا طرئ الى اثباته  
بالينة لانه نفي للشهادة والبيئات للاثبات وقيل هو ان يشهد بقتل رجل ثم يجي الشهود  
بقتله جبا حتى يثبت كذبه يقين اما اذا اطل اخطأت في الشهادة او غلطت لا يعذر  
جوهرة في كتاب الرجوع عن الشهادة هو بمنزلة الباب من كتاب الشهادات لانه  
مندرج تحت احكام الشهادات (اذا رجع الشهود عن شهادتهم) بان قالوا  
رجعنا عما شهدنا به ونحوه بخلاف الانكار فانه لا يكون رجوعا وكان ذلك قبل الحكم  
بها) اى بالشهادة (سقطت) شهادتهم لان الحق انما ثبت بالقضاء والقاضى  
لا يقضى بكلام متناقض ولا ضمان عليهما لانهما ما اتلفا شيئا لا على المدعى ولا  
على الشهود عليه هداية (وان) كان (حكم بشهادتهم ثم رجعوا لم يفسخ الحكم)  
لان اخر كلامهم يناقض اوله فلا ينقض الحكم بالتناقض ولانه في الدلالة على  
الصدق مثل الاول وقد ترجح الاول باتصال القضاء به (ووجب عليهم)  
اى الشهود (ضمان ما تلفوه بشهادتهم) لا قرارهم على انفسهم بسبب الضمان  
لان رجوعهم يتضمن دعوى بطلان القضاء ودعوى اتلاف المال على الشهود  
عليه بشهادتهم فلا يصدقون في حق القضاء ويصدقون بسبب الضمان (ولا  
يصح الرجوع الابحضره الحاكم) ولو غير الاول لانه فسح للشهادة فيقتضى بما  
يختص به الشهادة من المجلس وهو مجلس القاضي كما في الهداية (واذا شهد شاهدان  
بالحكم الحاكم به ثم رجعا) عن الشهادة عند الحاكم (ضمن المال للشهود به  
لشهود عليه) لان السبب على وجه التعدى لتسبب الضمان كحافر البروق قد نسبيا  
للاتلاف تعديا مع تعذر تضمين المباشر وهو القاضي لانه كالمجنى الى القضاء  
(وان رجع احدهما ضمن النصف) والاصل ان المعبر في هذا بقاء من بقى لا  
رجوع من رجع وقد بقى من بقى بشهادته نصف الحق (وان شهد بالمال ثلاثة)

في حكمه يرجع  
لشهادته

من الرجال (فرجع احدهم فلا ضمان عليه) لانه بقي من يبق بشهادته كل الحق  
 (فان رجع آخر ضمن الراجعان نصف المال) لانه بقاء احدهم يبق نصف الحق  
 (وان شهد رجل وامرأتان فرجعت امرأه ضمننا ربع الحق) لبقاء ثلاثة الارباع  
 بقاء من يبق (وان رجعتا) اي المرأتان (ضمننا نصف الحق) لانه بشهادة الرجل  
 الباقي يبق نصف الحق (وان شهد رجل وعشر نسوة ثم رجع ثمان مهن فلا ضمان  
 عليهن) لانه بقي من يبق بشهادته كل الحق (فان رجعت) امرأة (اخرى كلن  
 على النسوة) الراجعين (ربع الحق) لانه بقي النصف بشهادة الرجل والربع  
 بشهادة الباقية (فان رجع الرجل والنساء) جميعا (فعل الرجل سدس الحق  
 وعلى النسوة خمسة اسداس الحق عندنا بن حنيفة) لان كل امرأتين قامت مقام  
 رجل واحد فصار حكمهما اذا شهد بذلك ستة رجال ثم رجعا جميعا (وقال  
 ابو يوسف ومحمد على الرجل النصف وعلى النسوة النصف) لانهن  
 وان كثرن يقمن مقام رجل واحد ولهذا لا تقبل شهادتهن الا بانضمام رجل قاله في  
 التصحيح وعلى قول الامام مكي المحبوبي والنسفي وغيرهما (وان شهد شاهدان على  
 امرأة بالنكاح) على مهر (بمقدار مهر مثلها) او اقل او اكثر (ثم رجعا فلا ضمان  
 عليهما) لان منافع البضع غير متقومة عند الاتفاق لان التضمن يستدعي المماثلة  
 ولا مماثلة بين البضع والمال وانما تقوم على الزوج عند التملك ضرورة الملك اظهارا  
 لحظرا محل (وكذلك ان شهدا على رجل يتزوج امرأة بمقدار مهر مثلها) لانه  
 اتفاق بعوض لان البضع متقوم حالة الدخول في الملك كما سبق والاتلاف بعوض  
 كلا اتفاق (فان شهدا باكثر من مهر المثل ثم رجعا ضمنا الزيادة) لاتلافها الزيادة  
 من غير عوض (وان شهدا) على بائع (بيع) شيء (بمثل القيمة او اكثر ثم رجعا  
 لم يضمننا) لانه ليس باتلاف معنى فطرنا الى العوض (وان كان) ما شهدا به (باقل  
 من القيمة ضمنا النقصان) لاتلافها هذا الجز بلا عوض (وان شهدا على رجل  
 انه طلق امرأته) وكان ذلك (قبل الدخول) بها (ثم رجعا ضمنا نصف المهر)  
 لانهما قررا عليه مالا كان على شرف السقوط بحسب الفقرة من قبلها (وان كان)  
 ذلك (بعد الدخول) بها (لم يضمننا) شي لان المهر تأكيد بالدخول والبضع عند  
 الخروج من الملك لاقية له كما مر فلا يلزم بمقابلته شيء (وان شهدا) على رجل  
 (انه اعتق عبده ثم رجعا ضمنا قيمته) لاتلافها مالية العبد من غير عوض والولاية

للعق لان العق لا يتحول اليها بهذا الضمان فلا يتحول الولاء هدايه (وان شهدا  
 بقصاص ثم رجعا بعد القتل ضمننا الدية) في مالهما في ثلاث سنين لانهما معترفان  
 والمعاكلة لا تعقل الاعتراف (ولا يقتص منها) لانهما لم يباشرا القتل ولم يحصل  
 منهما اكره عليه (واذا رجع شهود الفروع ضمنوا ما تلقوه بشهادتهم لان الشهادة  
 في مجلس القضاء صدرت منهم فكان التلف مضافا اليهم (وان رجع شهود الاصل)  
 بعد القضاء (وقالوا لم تشهد شهود الفروع على شهادتنا فلا ضمان عليهم) لانهم  
 انكر والسبب ولا يبطل القضاء لتعارض الخبرين اما اذا كان قبل القضا فانها  
 تبطل شهادة الفروع لانكار شهود الاصل التعميل ولا بد منه (وان قالوا اشهدناهم)  
 (و لكن غلطنا ضمنوا) قال في الهداية وهذا عند محمد وعند أبي حنيفة وابي  
 يوسف لان ضمان عليهم لان القضاء وقع بشهادة الفروع لان القاضي يقضي بما يباين  
 من الحجة وهي شهادتهم وله ان الفروع نقلوا شهادة الاصول فصار كانهم  
 حضروا اه قال في الفتح وقد اخرج المص دليل محمد وعادته ان يكون الرجوع عنده  
 ما اخره اه وفي الهداية ولو رجع الاصول والفروع جميعا يجب الضمان عندهما  
 على الفروع لا غير لان القضاء وقع بشهادتهم وعند محمد الشهود عليه بالخيار ان  
 شاء ضمن الاصول وان شاء ضمن الفروع وعامة فيها (وان قال شهود الفروع)  
 بعد القضاء بشهادتهم (كذب شهود الاصل او غلطوا في شهادتهم لم يلتفت الى  
 ذلك) لان ما امضى من القضاء لا ينقض بقولهم ولا يجب الضمان عليهم لانهم ما  
 رجعوا عن شهادتهم وانما شهدوا بالرجوع على غيرهم (واذا شهد اربعة بالزنا  
 وشاهدان بالاحصان فرجع شهود الاحصان) عن شهادتهم (لم يضمنوا) لان  
 الحكم يضاف الى السبب وهو هنا الزنا بخلاف الاحصان فانه شرط كالبلوغ  
 والعقل والاسلام وهذه المعاني لا يستحق عليها العقاب وانما يستحق العقاب بالزنا  
 وعامة في الجوهره (وان رجع الزكوي عن التزكية ضمنوا) قال في الهداية وهذا  
 عند أبي حنيفة وقال لا يضمنون لانهم اتوا على الشهود فصاروا كشهود الاحصان  
 وله ان التزكية اعمال للشهادة اذ القاضي لا يعمل بها الا بالتزكية فصار في معنى  
 علة العلة بخلاف شهود الاحصان لانه شرط محض قال جال الاسلام في شرحه  
 والصحيح قول الامام واعتمد البرهاني والنسفي وصدر الشريعة تصحيح (واذا  
 شهد شاهدان باليمين وشاهدان) آخر ان (بوجود الشرط ثم رجعوا) جميعا

(قال الضمان)

(فالضمان على شهود اليمين خاصة) لانه هو السبب والتلف يضاف الى مشي  
السبب دون الشرط المحض الا يرى ان القاضي يقضى بشهادة اليمين دون شهود  
الشرط ولو رجع شهود الشرط وحدهم اختلف المشايخ فيه اه هدايه وفي  
العين لضمان عليهم على الصحيح في كتاب ادب القاضي في مناسبه للشهادات  
وتعقيبها لها ظاهرة حيث ان القضاء يتوقف على الشهادة غالبا قال في  
الجوهرية الادب اسم يقع على كل رياضة محمودة يخرج بها الانسان في فضيلة  
من الفضائل واعلم ان القضاء امر من امور الدين ومصلحة في مصالح المسلمين  
يجب العناية به لان بالناس ليه حاجة عظيمة اه (لا تصح ولاية القاضي حتى  
يجتمع في التولي) يفتح الا اسم مفعول وعدل عن الضمير الى الظاهر ليكون  
فيه دلالة على تولية غيره له بدون طلبه وهو الاولى للقاضي كما في الكفاية (شرائط  
الشهادة) لان حكم القضاء يستق من حكم الشهادة لان كل واحد منهما من  
باب الولاية فكل من كان اهلا للشهادة يكون اهلا للقضاء وما يشترط لاهلية  
الشهادة يشترط لاهلية القضاء والقاسق اهل للقضاء حتى لو قلد يصح الاته  
لا ينبغي ان يقلد كما في حكم الشهادة فانه لا ينبغي للقاضي ان يقبل شهادته ولو قبل  
جاز عندنا ولو كان عدلا ففسق باخذ الرشوة او غيرها لا ينزل ويستحق العزل  
وهذا هو ظاهر المذهب وعليه مشايخنا وقال بعض المشايخ اذا قلد القاسق ابتداء  
يصح ولو قلد وهو عدل ينزل بالنسب لان المقلد اعتمد عدالة فإيكن راضيا  
دونها هداية (ويكون) بالنصب عطف على يجتمع (من اهل الاجتهاد) قال  
في الهداية والصحيح ان اهلية الاجتهاد شرط الاولى فاما تقليد الجاهل صحيح  
عندنا لانه يمكنه ان يقضى بفتوى غيره ومقصود القضاء يحصل به وهو اتصال  
الحق الى مستحقه ولكن ينبغي للمقلد ان يختار من هو الاقدر والاولى لقوله صلى الله  
عليه وسلم من قلد انسانا عملا وفي رعيته من هو اولى منه فخذل الله ورسوله  
وجماعة المسلمين وفي خد الاجتهاد كلام عرف في اصول الفقه وبما صله ان  
يكون صاحب حديث له معرفة بالفقه ليعرف معاني الاثر او صاحب فقيه  
له معرفة بالجديث لئلا يشتغل بالقياس في المنصوص عليه فيجمل وانه يكون  
صاحب فريضة يعرف بها عادلة الناس لان من الاحكام ما يبتنى عليهما  
اه (ولا بأس بالدخول في القضاء لمن يثق بنفسه كما يعلم من نفسه) انه يهدي

مطلب  
البيان د ب ش أ



فرضه) وهو الحكم على قاعدة الشرع قال في الجوهرة وقد دخل فيه قوم صالحون واجتنبه قوم صالحون وترك الدخول فيه احوط واسلم للدين والدنيا لما فيه من الخطر العظيم والامر المخوف (ويكره الدخول فيه لمن يخاف العجز عنه) اى من القيام به على الوجه المشروع (ولا بائن على نفسه الحيف فيه) اى الظلم قال في الهبة وكره بعضهم الدخول فيه مختارا لقوله صلى الله عليه وسلم من جمل على القضاء فكأنما ذبح بغير سكن والصحيح ان الدخول فيه رخصة طمعا في اقامة العدل والترك عزيمة فلهذا يخطئ ظنه فلا يوفق له ولا يعبئه غيره ولا يد من الامانة الا اذا كان هو الاهل للقضاء دون غيره فحينئذ يفترض عليه التقليد ميسانة لحقوق العباد واخلاء العالم عن الفساد اه (ولا ينبغي) للانسان (ان يطلب الولاية) بقلبه (ولا يسألها) بلسانه لقوله صلى الله عليه وسلم من طلب القضاء وكل الى نفسه ومن اجبر عليه نزل عليه ملك يسدده ثم يجوز التقليد من السلطان العادل والجائر ولو كافرا كما في الدر عن مسكين وغيره الا اذا كان لا يمكنه من القضاء بالحق لان القصور لا يحصل بالتقليد (ومن قلد القضاء بسلم اليه ديوان القاضي الذى) كان (قلبه) وهى الضرائط التى فيها السجلات وغيرها لاتها وضعت فيها لتكون حجة عند الحاجة فتصل فى يد من له ولاية القضاء فيعت امينين يقبضها بحضرة العزول او امينه ويسالنه شيئا فشيئا ويحملان كل نوع منها فى خريطة كيلا تشبه على الملوك وهذا السؤال لكشف الخلال لا للارزام هدايه (وينظر فى حال المحبوسين) لانه جمل ناظر المسلمين (فن اعترف بحق الزم اياه) عملا باقراره (ومن انكر لم يعمل خول للمعزول عليه الالبينة) لانه بالعزل التحق بالرايا وشهادة الفرد ليست بحجة لاسيما اذا كان على فعل نفسه هدايه (فان لم تقم) عليه بثقة (لم يعمل بتقليده) بل يقبل (حتى ينادى عليه) بالجامع والا سواق بقدر ما يرى (ويستظهر فى امره) لان فعل المعزول حتى ظاهر فلا يعمل بتقليده كيلا يودى الى ابطال حتى الغير (وينظر فى الودائع) التى وضعها المعزول فى ايدى الامناء (لوزنخاع الوقوف) اى غلاتها (فيعمل على) حسب (ما تقوم به البينة او يعترف به من هو فى يده) لان كل واحد منهما حجة (ولا يقبل) عليه (قول المعزول) لما عسر (الا ان يعترف الذى هو فى يده ان) القاضي (المعزول سلمها) اى الودائع

او الغلات (اليه فيقبل قوله) اي المزلول (فيها) لانه ثبت باقرار ذى البدان المي  
 كانت للمزلول فيصح اقراره كانه في يده في الحال (ويجلس) القاضي (لحكم جلوسا  
 ظاهرا في المسجد) ويختار مسجدا في وسط البلد تيسرا على الفلاس والمسجد  
 الجامع اولى لانه اشهر (ولا يقبل هدية) من احد (لأن من ذى رعم محترم او ممن جرت  
 طادته قبل) تقليد (المقضاء بمهاذاته) قال في الهداية لان الاول صلة الرحم والثاني  
 ليس المقضاء بل جرى على البادنة وفيما وراء ذلك يصير آكله حضرة حتى لو كانت  
 لقريب خصوصية لا تقبل هديته وكذا اذا زاد المهدي على المعتاد او كان له  
 خصومة لانه لا بلل المقضاء فيحصل له (ولا يحضر دعوة الا ان تكون) الدعوة  
 عامة (لان الخاصة مظنة للبهمة بخلاف العامة) (ويشهد الجائز ويؤم المريد)  
 لان ذلك من حقوق المسلمين (ولا يضيف احد الخصمين دون خصمه) لما فيه من  
 التهمة وفي التقليد باحد الخصمين اشارة الى انه لا بأس باضافتهما معا (واذا حضر)  
 اي الخصمين (سوى) القاضي (بينهما في الجلوس) بين يديه (والا قبل) عليهما  
 والا اشارة اليهما يفعل ذلك مع الشريف والعزى والاموالين والخاصة والرحبة  
 (ولا يسمان احدهما ولا يشار اليه ولا يلقب بجد) ولا يضيف في وجهه احترارا عن  
 التهمة ولا يبارحهم ولا واحد منهم لانه يذهب بمهاذاته القضا (فانما) تمت الدعوى  
 و (ثبت الحق عليه) على احدهما (وطالب صاحب الحق) حين خرمه لم يجل  
 القاضي (بحسبه) ولكن (امر بدفع ما) ثبت (عليه) لان المجلس جرا المناظرة فلا بد  
 من ظهورها وهذا افاضت الحق باقراره لانه لم يعرف كونه مما اختلف ما اذا ثبت  
 باليمين فانه بحسبه كالمثبت للظهور المطل بانكاره كالي الهداية قال في المصروع هو المذهب  
 عندنا (فان لم يمتنع) من دفعه (حسبه) وان قيل بقره ان ظهوره حسيب موقوف (في)  
 كل دين لانه لا عن مال حصل في يده (فمن مبيع) و قيل من اجل لانه اذا حصل الملاء  
 في يده ثبتت ضمانه (او العزم بغيره كالسر والكمالة) لان دفعه امن على المترتبة باختياره  
 دليل يماره لانه لا يقرم الا بما يقدر على ادائه (ولا يحسبه فيما هو كذا) كين  
 خلع ومغصوبين ومتلفين نحو ذلك (انما احوال التي اظهرت لانه لا تصل للمصلحة ولا يملك  
 يثبت غريمه ان له ما لا يحسبه) حيث لا يظهر للطليل (شهرين او ثلاثة) كذا  
 او اقل بحسب ما يرى بحيث يطلب على ظنه انه لو كان له مال لا ظهره قال في الهداية  
 والصحيح ان التقدير مفروض الى راي القاضي لا خلاف احوال الاشخاص فيه

ومثله في شرح الزاهدي والاسججاني وفتاوى قاضي خان كافي التصحيح (ثم يسأل عنه) جبراته وأثاره ومن له خبرة به (فإن لم يظهر له مال خلى سبيله) لأنه استحق النظر إلى اليسر فيكون حبه بعد ذلك ظاهراً وفي قوله ثم يسأل عنه إشارة إلى أنه لا تقبل بينة الأفلاس قبل الحبس قال جمال الأحلام وهذا قول الإمام وهو المختار وقال قاضي سنن إذا أقام البينة على الأفلاس قبل الحبس فيه روايتان قال ابن الفضل والتصحيح أنه يقبل وينبغي أن يكون ذلك مفوضاً إلى رأي القاضي إن علم أنه وقع لا يقبل بينة قبل الحبس وأن علم أنه لين قبل بينته كذا في التصحيح وفي النهر عن الحنانة ولو قرره ظاهراً سأل عنه عاجلاً وقبل بينته على أفلاسه وخلي سبيله (ولا يحول بينه وبين غرامه) بعد خروجه من الحبس فإذا دخل داره لا ينعونه بل ينظرونه حتى يخرج فإن كان له دين لرجل على امرأة لا يلازمها ولكن يبحث امرأة أمينة تلازمها (ويحبس الرجل في نفقة زوجته) لظلمه بانتاعه (ولا يحبس والدني دينوله) لأنه نوع عقوبة فلا يستحقه الولد على والده (الا إذا امتنع) والده (من الاتفاق عليه) دفعا له لأكراه واسترازا عن سقوطها فإنها تسقط بعض الزمان (ويجوز قضاء المرأة في كل شيء إلا في الحدود والقصاص) اعتباراً بشهادتها (ويقبل كتاب القاضي إلى القاضي في الحقوق) التي لا تسقط بالشبهة (إذا شهد) بالبناء للمجهول (به) أي الكتاب (عنه) أي القاضي المكتوب إليه أنه كتاب فلان القاضي وختمه (فإن كان الشهود شهدوا) عند القاضي الكتاب (على خصم) حاضر (حكم بالشهادة) على قواعد مذهبه (وكتب بحكمه) إلى القاضي الآخر لينفذ ويكون هذا في صورة الاستعانة فإن المدعى عليه إذا حكم عليه وأراد الرجوع على أبيه وهو في بلدة أخرى وطلب من القاضي أن يكتب بحكمه إلى قاضي تلك البلدة فيكتبه هو يسمى هذا الكتاب سجلاً لتضمنه الحكم (وإن كانوا شهدوا بنير خصم لم يحكم) تلك الشهادة لما مر من أن القضاء على الغائب لا يصح (و) لكن (كتب بالشهادة) بحكم بها المكتوب إليه (على قواعد مذهبه) يسمى هذا الكتاب الحكمي لأن المقصود به حكم المكتوب إليه وهو في الحقيقة نقل الشهادة (ولا يقبل) القاضي المكتوب إليه (الكتاب) إلا بشهادة رجلين أو رجل وامرأة (أو احتمال الزور) وهذا عند انكار الخصم أنه كتاب القاضي وأما إذا أقر فلا حاجة إلى إقامة بينة (ويجب) على القاضي الكتابة (إن يقرأ الكتاب عليهم)

اى على الشهود (يعرفوا مافيه) كما يطعنهم به لانه لا شهادة بدون العلم (ثم يمتحنه  
 بمحضرتهم ويسله الهم) نفيا للشك والتردد من كل وجه قال في الهداية وشرح  
 الزاهدى اما التتم بمحضرتهم وصحبا حفظ ما في الكتاب فشرط عند ابي  
 حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف اخرا ليس شئ من ذلك بشرط والشرط ان  
 يشهدهم ان هذا كتابه وخاتمهم وعنه ان التتم ليس بشرط ايضا فسهل في ذلك  
 لما ابتلى بالقضاء وليس الخبر كالمائة وهذا مختار شمس الائمة السرخسى قال  
 شيخنا في شرح الهداية ولا شك عندي في صحته فان الغرض اذا كان عدالة  
 الشهود وهم حلة الكتاب فلا يضره كونه غير محتوم مع شهادتهم انه كتابهم اذا  
 كان الكتاب مع المدعى ينبغي ان يشترط التتم لاحتمال التغير الا ان يشهدوا بما فيه  
 حفظا فالوجه ان كان الكتاب مع الشهود ان لا يشترط معرفتهم بما فيه ولا التتم بل  
 تكفى شهادتهم انه كتابه مع عدالتهم وان كان مع المدعى اشترط حفظهم لما فيه  
 فقط كذا في الصحيح (فاذا وصل) الكتاب (الى القاضى لم يقبله الا بمحضرة  
 الخصم) لانه بمنزلة اداء الشهادة فلا بد من حضوره (فاذا سلمه الشهود اليه)  
 اى الى القاضى بمحضرة الخصم (نظر) القاضى (الى ختمه) اولا ليتعرفه (فان  
 شهدوا انه كتاب فلان القاضى سلمه البنا في مجلس حكمه وقرأه علينا وختمه بختمه  
 فنه القاضى وقرأه على الخصم والزعم مافيه) قال في الهداية وهذا عند  
 ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف اذا شهدوا انه كتابه وخاتمهم قبله على ما مر  
 ولم يشترط في الكتاب ظهور العدالة للفتح والصحيح انه يفض الكتاب بعد ثبوت  
 العدالة كذا ذكره الخصاصى لانه ربما يحتاج الى زيادة الشهود ولما يمكنهم اداء  
 الشهادة بعد قبيل التتم واما يقبل المكتوب اليه اذا كان الكتاب على القضاء حتى  
 لو عزل او مات او لم يبق اهلا للقضاء قبل وصول الكتاب لا يقبل لانه الحق بواحد  
 من الرعايا وكذا لو مات المكتوب اليه الا اذا كتب الى فلان بن فلان قاضى بلد  
 كذا والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين لان فيه سار تبعا له وهو معرف  
 بخلاف ما اذا كتب ابتداء الى كل من يصل اليه على ما عليه مشايخنا لانه غير  
 معرف ولو كان مات الخصم ينفذ الكتاب على وارثه لقباله مقامه اهـ (ولا يقبل كتاب  
 القاضى في الحدود والقصاص) لان فيه شبهة البدلية عن الشهادة فصار  
 كالشهادة على الشهادة ولان مبناها على الاسقاط وفي قبوله سعي في اثباتها

(وليس للقاضي ان يستخلف) نأبأ عنه (على القضاء) لانه قلدا القضاء دون التقليد  
فصار كوكيل الوكيل. ولو قضى الثاني بحضور من الاول اوقضى الثاني فلجاز  
الاول جاز كفي الوكالة لانه خضرة رأى الاول وهو الشرط (الا ان فوض  
ذلك) اليه صريحاً كقول من شئت او دلالة كجملتك فاضى القضاء والدلالة هنا  
اقوى من الصريح لانه في الصريح المذكور يملك الاستخلاف لا العزل وفي  
الدلالة يملكهما فان قاضى القصة هو الذي يتصرف فيهم مطلقاً لتقليد او عزلاً  
(واذا رجع الى القاضي حكم حاكم) مولى ولو بعد عزله او موته اذا كان بعد  
دعوى صحيحة (امضاً) اي الزم الحكم والعمل بمقتضاه سواء وافق رأيه او خالفه  
اذا كان مجتهداً فيه لان القضاء متى لاقى محلاً مجتهداً فيه ينفذ ولا يرد غيره لان  
الاجتهاد للثاني كلاجتهاد الاول لتساويهما في الظن وقد ترجح الاول بالتوصل  
للقضاء به فلا ينقض بدهو دونه ولو قضى في المجتهد فيه مخالفاً لرأيه نأبأ  
لمذهبه نفذ عنده ابي حنيفة وان كان عامداً فنه رويان وعندهما لا ينفذ في  
الوجهين لانه قضى بما هو خطا عنده وطيه الفتوى كما في الهداية والوقاية  
والجميع والثنى قبلنا بالولى لان حكم المحكم لا يرفع الخلاف كما يأتي ويكونه بعد  
دهوى صحيحة بان تكون من خصم على خصم حاضر لانه اذا لم يكن كذلك  
يكون افتاء فيحكم بمذهبه لا خير كما في الجوز قال في الدرر: عرف ان تليف  
زمانا لا تعتبر لتلك ما ذكر (الا ان يخالف) حكم الاول (الكتاب) فيما لم يخالف  
في تأويله السلف كتروك التسمية عمداً (او السنة) المشهورة كالتهليل بلا وطئ  
لخالفته حديث السبلة المشهور (او الاجماع) كحل المنعة لاجماع الصحابة على  
فصله (او يكون قولاً لا دليل عليه) كسقوط الدين بمضي السنين من غير مطالبة  
(ولا يقضى القاضي على ظن) ولا لهما (الا ان يحضر من يقوم مقامه) كوكيله  
ووصيه ووثقوى الوقيف او نائبه شرعاً. كوصى للقاضي او حكماً بان يكون ما يدعى على  
الغائب صحيحاً لما يدعى به على الحاضر كان يدعى اذ ارا في يد رجل ويرهن عليه انه  
اشترى النكر من فلان للغائب فحكم الحاكم به على ذي اليد الحاضر كان حكماً على  
الغائب لميضاً حتى لمو حضر وانكر لم يقبل لان الشراء من المالك سبب للملكية  
وله معوز كثيرة ذكر منها جملة في شرح المذاهدى (واذا حكم رجلان) ضد اعيان  
رجلاً يحكم بينهما ورضياً بحكمه) فحكم بينهما (جاز) لان لهما ولاية على نفسيهما

بطل  
في استخلاف القاضي  
النوب

لا ينفذ قضاء القاضي  
بالحكم في كتاب  
والسنة والجماع

بطل  
في حكم المحكم

فصح تحكيمهما وينفذ حكمه عليهما (إذا كان) المحكم (بصفة الحاكم) لأنه بمنزلة القاضي بينهما فيشترط فيه ما يشترط في القاضي وقد فرع على مفهوم ذلك بقوله (ولا يجوز تحكيم الكافر) الحربي (والعبد) مطلقا (والذمي) إلا أن يحكمه ذميل لأنه من أهل الشهادة عليهم فهو من أهل الحكم عليهم (والحدود في القذف) وإن تاب والفاشي والصبي لانعدام أهلية القضاء منهم اعتبارا بأهلية الشهادة فالقاضي الهداية والفاشي إذا حكم يجب أن يجوز عندنا كما مر في المولى (ولكل واحد من المحكمين) له (أن يرجع) عن تحكيمه لأنه مقلد من جهته فلا يحكم إلا برضاها جيبا وذلك ما لم يحكم عليهما (فإذا حكم) عليهما وهما على تحكيمهما (زمهما) الحكم لصدوره عن ولاية عليهما (وإذا رفع حكمه) أي حكم المحكم (إلى القاضي فولفق مذهبه أمضاه) لأنه لا فائدة في نقضه ثم أبرمه على ذلك الوجه (وإن يخالفه) أي يخالف رايه (ابطله) لأن حكمه لا يلزمه لعدم التحكيم منه هداية أي لأن حكم المحكم لا يتعدى المحكمين (ولا يجوز التحكيم في الحدود والقصاص) لأنه لا ولاية لهما على دمه ولهذا لا يملك الإباحة قالوا وتخصيص الحدود والقصاص؟ يدل على جواز التحكيم في سائر المجتهدات وهو صحيح إلا أنه لا يفتي به ويقول يحتاج إلى حكم المولى دفعا لتجاسر العوام هداية (وإن حكما) رجلا (في دم خطاه فقضى) المحكم (بالدية على العاقلة لم ينفذ حكمه) لأنه لا ولاية له عليهم لأنه لا يحكم من جهتهم وقد سبق أن ولايته قاصرة على الحكم عليهم (ويجوز) للبحكم (أن يسمع البيعة ويقضى بالنكول) والأفراد لأنه حكم موافق للشرع (وحكم الحاكم) مطلقا (لابويه) وإن علوا (مولده) وإن سفل (وزوجته باطل) لأنه لا تقبل شهادته لهؤلاء لمكان التهمة فلا يصح القضاء لهم بخلاف ما إذا حكم عليهم لأنه تقبل شهادته عليهم لانتفاء التهمة فكذا القصة هداية في كتاب القسمة لا تخفى مناسبتها للقضا لأنها بالقضاء أكثر من غيرها وهي لغة اسم للاقتسام وشرعا جمع نصيب شائع في مكان مخصوص وسببها طلب الشركاء أو بعضهم للاقتناع بملكه على وجه الخصوص وسببها عدم قوت المنفعة بالقسمة ثم هي لا تعبر عن معنى المبادلة لأن ما يجمع لأحدهما بعضه كلف له وبعضه كان لصاحبه فهو يأخذه عوضا عما بقي من حقه في نصيبه صاحبه فكان مبادلة من وجهه وأفرارا من وجهه والأفراد هو الظاهر في النيلايات

بظن  
فيما أحكام القسمة

والموزونات لعدم التفاوت حتى كان لاحدهما ان يأخذ نصيبه حال غيبة صاحبه  
 والمبادلة هي الظاهر في غيره للتفاوت حتى لا يكون لاحدهما اخذ نصيبه عند  
 غيبة صاحبه الا انه اذا كانت من جنس واحد اجبره القاضي على القسمة عند  
 طلب احدهم لان فيه معنى الافراز لتقارب المقاصد والمبادلة مما يجري فيه الجبر  
 كقضى الدين وان كانت اجناسا مختلفة لا يجبر القاضي على قسمتها لتعذر  
 المعادلة باعتبار نفس التفاوت في المقاصد ولو تراضوا عليها جاز لان الحق لهم  
 وتعمده في الهداية (ينبغي للامام ان ينصب قاسما يرزقه من بيت المال ليقسم  
 بين الناس بغير اجرة) لان القسمة من جنس عمل القضاء من حيث انه يتم به قطع  
 المنازعة فاشبه رزق القاضي (فان لم يفعل نصب قاسما يقسم بالاجرة) من مال  
 المتقاسمين لان النفع لهم وهي ليست بقضاء حقيقة فجازه اخذ الاجرة عليها  
 وان لم يخرج على القضاء كما في الدر من اخي زاده قال في الهداية والافضل ان يرزقه  
 من بيت المال لانه ارفق بالناس وابعد عن التهمة اه (ويجب ان يكون) المنصوب  
 للقسمة (عدلا) لانها من جنس عمل القضاء (مامونا) ليعتمد على قوله (طالا  
 بالقسمة) بقدر عليها لان من لا يطمعها لا يقدر عليها (ولا يجبر القاضي الناس  
 على قاسم واحد) قال في الهداية معناه لا يجبرهم على ان يستأجروا لانه لا جبر  
 على الضود ولانه لو تعين الحكم بالزيادة على اجرمثله ولو اصطلموا فاقسموا جاز  
 الا اذا كان فيهم صغير فيحتاج الى امر القاضي لانه لا ولاية لهم عليه اه (ولا يترك)  
 القاضي (القسم بشركون) كيلا يتواضعوا على مغالات الاجر فيحصل الاضرار  
 بالناس (واجرة القسمة على عدد الروس عند ابي حنيفة) لان الاجر مقابل  
 بالتعيزواته لا بتفاوت وربما يصعب الحساب بالنظر الى القليل وقد ينعكس الحال  
 فتقدر اعتبارا فيطلق الحكم باصل التعيز (وقالا على قدر الانصبة) لانه مونة  
 الملك فيقدر بقدره قال في التجميع وعلى قول الامام مشي في المفتي والمحجوب  
 وخبرهما (واذا حضر الشركاء عند القاضي وفي ايديهم دارا وضيفة) اي ارض  
 (ادعوا انهم ورثوها من) مورثهم (فلان لم يقسمها عند ابي حنيفة) لان القسمة  
 قضاء على الميت اذ التركة مبقاة على ملكه قبل القسمة بدليل ثبوت حقه في  
 الزوائد كأولاد ملكه واربا حقه حتى تقضى ديونه منها وتنفذ وصاياه وبالقسمة ينقطع  
 حق الميت من التركة حتى لا يثبت حقه فيما يحدث بعده من الزوائد فكانت قضاة

طلب  
 اجرة القسمة على  
 عدد الروس

على الميت فلا يجابون اليها بمجرد الدعوى بل (حتى يقيموا البيعة على موته وعده ورثته) وبصير البعض مدعيها والبعض الآخر خصما من المورث ولا يمنع ذلك باقراره كافي الوارث او الوصي المقرب بالدين فانه تقبل البيعة عليه مع اقراره (وقالا بفسخها باعتبارهم) لان البعد دليل الملك ولا منازع لهم ففسخه كافي للمنقول والمعار المشترى (و) لكن (يذكر في كتاب القسمة انه فسحها بقولهم) يقتصر عليهم ولا يكون قضاء على شريك آخر لهم قال الامام جمال الاسلام في شرحه الصحيح قول الامام واعتمد المحبوبي والسني ومصدر الشريعة وغيرهم كذا في التصحيح (واذا كان المال المشترك ماسوي الضار وادعوا انه ميراث) او مشترى او ملك مطلق وطلبوا قسمته (قسمه في قولهم جيبا) لان في قسمة المنقول نظرا للمحاجة الى الحفظ وان ادعوا في الضار انهم اشترؤا وطلبوا قسمته (قسمه بينهم) ايضا لان البيع يخرج من ملك البايع وان لم يقسم فلم تكن القسمة قضاء على الغير (وان ادعوا الملك) المطلق (ولم يذكر وكيف انتقل اليهم) (قسمه بينهم) ايضا لانه ليس في القسمة قضاء على الغير فانهم ما افروا بالملك لغيرهم قال في التصحيح هذه رواية كتاب القسمة وفي رواية الجامع لا يفسخها حتى يقيموا البيعة اتها لهما قال في الهداية ثم قيل هو قول ابي حنيفة خاصة وقيل هو قول الكل وهو الاصح وكذا نقل الزاهدي (واذا كان كل واحد من الشركاء يتنفع بنصيبه) بعد القسمة (قسم بطلب احدهم) لان في القسمة تكبير المنفعة فكانت حقا لازما فيما يقبلها بعد طلب احدهم (وان كان احدهم ينفذ بالقسمة لكنة نصيبه) والاخر يستنصر لانه نصيبه فان طلب صاحب الكبر قسمه لانه ينفذ بنصيبه فاضرب طلبه لان الحق لا يبطل بتضرر الغير (وان طلب صاحب القليل لم يقسم) لانه يستنصر فكان متعشا في طلبه فلم يعتبر طلبه قال في التصحيح وذكر الفضل في قلب هذا وذكر الحاكم في مختصره ان ايها طلب القسمة يقسم القاضي قال في الهداية وشرح الزاهدي ان الاصح ما ذكر في الكتاب وعليه مشي الامام البرهاني والسني ومصدر الشريعة وغيرهم اه (وان كان كل واحد منهما يستنصر) لقته (لم يقسمها) القاضي (الا براضيهما) لان الجبر على القسمة لتكبير المنفعة وفي هذا تفويتها ويجوز براضيهما لان الحق لهما وهما اعرف بشأهما (ويقسم العروض) جمع عرض كفلس خلاف العقار (اذا كانت من صنف واحد) لانها لا تقامد



فحصل للمعدّل في القسمة والتكبير في المنفعة (ولا يقسم في الجنتين بعضهما في بعض) لانه لا اختلاف بين الجنتين فلا تقع القسمة تميزا بل تقع معاوضة وسبيلها التراضي دون جبر القاضى (وقال ابو حنيفة لا يقسم الرقيق ولا الجواهر لتفاوته) لان التفاوت في المال حتى فاحش لتفاوت المالى الباطنة فيكون كالجنس المختلف بخلاف المهورات لان التفاوت فيها يقل عند اتحاد الجنس وتفاوت الجواهر الحش من تفاوت الرقيق (وقال ابو يوسف ومحمد يقسم الرقيق) لاتحاد الجنس كما في الابل والغنم قال في الهذلية واما الجواهر فمقبول اذا اختلف الجنس لا يقسم كاللائى والمهورات وقيل لا يقسم الكبار منها لكثرة التفاوت ويقسم الصغار لطف التفاوت وقيل لا يربى الجواب على اطلاقه لان جهالة الجواهر الحش من جهالة الرقيق الا ترى انه لو تزوج على ثلثة او باقوته او خلع عليها لا يصح التسمية ويصح خلافه على عبدناون ان لا يجبر على القسمة له قال الامام بهله الدين في شرحه بالصحيح قول ابى حنيفة واعتمده المجبى والنسقى وضد الشريعة وغيره كذا في الصحيح (ولا يقسم حمام ولا بئر ولا رعى) ولا كل ما في قسمه ضرر لهم كالحظائير والدارين والكعب لانه يشتمل على الضرر في الطرفين لانه لا يبقى كل فصيل منفصلا به انطاما مقصودا خلا يقسمه القاضى بخلاف التراضى كما مر ولذا قال (الا ان يتراضى الشركا) لالتزامهم الضرر وهذا اذا كانوا ممن يصح التزامهم الضرر والافلا (واذا اضر وارثان وانما المنة على الوفاة وصدد الوارث والدار) الوارثون بالاولى (في ابد يما ومهمها وارث نائب) او صغير (قسمها بالقاضى صلحا بالضررين وينصف للغائب وكلا) والصغير وصيا (يقبض نصيبه) لان في ذلك ينظر الغائب والصغير ولا بد من اقامته اليقينة على اصل الميراث في هذه المسئلة صغابى خفيفة فانا لان في هذه القسمة قضاء على الغائب والصغير بقولهم بخلافها لو انه كانوا اضرين لم يقسم مع غيبة احدهما والفرق ان ملكا لو ارث ملكه بخلافه ملحق بغيره بالغيب ويرد عليه بالغيب فيما استزاد المهرث ويضرب مفرورا بشرطه لو ارثه ملحقا بغيره بالغيب خصما عن الميت فيما في بده والاخر من نفسه فمما في ذلك القسمة بقضاء بعضه المتحاصمين اما الملك الثابت بالشراء ملك بعضه اولها لا يربى لغيره على اية بائنه فلا يصلح الحاضر خصما عن الغائب فيمضى الفرق حدسية (وان كان الضلوا) او شئ عنده (في بين الوارث) (القائمة) وهو دفعه (لم يقسم)

قال في الهداية وكذا اذا كان في يد الصغير لان القسمة قضيه على الغائب والصغير  
 باستحقاق يدهما من غير خصم جاضر عنهما وآمين الخصم ليس بخصم عنه فيما  
 يستحق عليه والقضاء من غير خصم لا يجوز ولا فرق في هذا الفصل بين اقامة  
 البيعة وعدمها هو الصحيح كما اطلق في الكتاب. (وان حضر وارث واحد لم يقسم)  
 وان اقام البيعة لانه لا يدين حضور الخصمين لان الواحد لا يصلح محاصما ومحاصما  
 وكذا مقاسما ومقاسما بخلاف ما اذا كان الحاضرا اثنين على ما بينا ولو كان الحاضر  
 كبيرا وصغيرا نصب القاضي من الصغير وصيا وقسم اذا اقيمت البيعة وكذا اذا  
 حضر وارث كبير وموصى له بالثلث فيها وطلبا القسمة واقاما البيعة على الميراث  
 والوصية لاجتماع الخصمين الكبير عن الميت والموصى له عن نفسه وكذا  
 الوصى عن الصبي كانه حضر بنفسه بعد البلوغ لقيامه مقامه هداية فقوله فيما  
 تقدم وكذا اذا كان في يد صغيراى غائب كما يدل له ما في البرازية ونصه وان حضر  
 الوارث ومعه صغيراى نصب وصيا وقسم بينهما كما مر فان كان الصغير غائبا وطلب من  
 الحاكم نصب الوصى لا ينصب الى ان قال والفرق بين الصغير الغائب والحاضر ان  
 الدعوى لا تصح الا على خصم حاضر وجعل الغير خصما عن الغائب خلاف  
 الحقيقة فلا يصار اليه الاعتدال الجز والصغير عاجز عن الجواب لا عن الحضور  
 فلم يجعل عنه غيره خصما في حق الحضور وجعل خصما في الجواب فاذا كان الصبي  
 حاضرا وجد الدعوى على حاضر فينصب وصيا عنه في الجواب وان كان غائبا  
 لم يوجد الدعوى على حاضر فلا ينصب وصيا عنه في الجواب لعدم صحة الدعوى به  
 (واذا كانت دور مشتركة في مصر واحد قسمت كل دار على حداثها في قول ابي  
 حنيفة) لان الدور اجناس مختلفة لا اختلاف المقاصد باختلاف المحال والجيران  
 والقرب من المسجد والماء والسوق فلا يمكن التعديل (وقالا) الراى فيه الى القاضي (ان)  
 كان الاصلح لهم قسمة بعضها في بعض قسمها) كذلك والا قسمها كل دار على  
 حداثها لان القاضي مأمور بفعل الاصلح مع المحافظة على الحقوق قال الاسيماي  
 الصحيح قول الامام وعليه مشى البرهاني والتسني وغيرهما تصحيح قال في الهداية  
 وتقييد الكتاب بكونهما في مصر واحدا اشارة الى ان الدارين اذا كانتا في مصر  
 لا يجزمان في القسمة عندهما وهو رواية هلال عنهما وعن محمد انه يقسم احداهما  
 في الاخرى. (وان كانت دار موضوعة) اي ارض (او دار وجائز قسم كل واحد

على خدمة) مطلقا لاختلاف الجنس قال في الدرر هاهنا امور ثلاثة الدور والبيوت  
والمنازل فالدور ثلاثة كانت او منفردة لا تقسم قسمة واحدة بالراضى والبيوت  
تقسم مطلقا لتقاربها في معنى السكنى والمنازل ان كانت مجتمعة في دار واحدة مثلا صفا  
بعضها ببعض فثبت قسمة واحدة والافلا لان المنزل فوق البيت ودون الدار  
فالحققت المنازل بالبيوت اذا كانت متلاصقة وبالدور اذا كانت متباينة وما لا ياتي  
الفصول كلها نظرا للقاضي الى اعتدال الوجوه وينص على ذلك واما الدور والضبعة  
والدور والخانوت فيقسم كل منها وحدها لاختلاف الجنس او لما فرغ من بيان  
القسمة وبيان ما قسم وما لا يقسم شرع في بيان كيفية القسمة فقال (و ينبغي للقاسم  
ان يصورها بضمه) على شرطان ليكنه حفظه ورفع القاضى (وبعدله) يعنى  
بشروطه على سهام القسمة وروى بغيره اى يقطعها بالقسمة عن غيره هداية (وبذرعة)  
ليعرف قدره (و يقوم البناء) لانه ربما يحتاجه آخر (ويقر لكل نصيب عن الباقي  
بطريقه وشربه حتى لا يكون لنصيب يعطيه بنصيب الاخر تعلق) ليحقق معنى  
المعبر والافراز تمام التحقيق (ثم يلقب) الانصبا (نصيبا بالاولى) والذى يلبه بالثاني  
والثالث بالثالث والرابع وما بعده على هذا التوالى ويكتب اسماء المتقاسمين على  
قطع شرطان او نحوه ونوضح في كيس او نحوه ويحطها قرعة (ثم يخرج القرعة)  
اى قطعة من ثلاث القطع المكتوب فيها اسماء المتقاسمين فان خرج اسمه اولا  
فهو السهم الاول (اى الملقب بالاول) (ومن خرج) اسمه (ثانيا فله السهم الثانى)  
وهو ثمر او هذا حيث اتخذت السهام فلو اختلفت السهام بان كانت بين ثلاثة مثلا  
لاحد عشر عشيرة اسهم والاخر خمسة اسهم والاخر ستة اسهم جعلها ستة عشر سهما  
وكتب اسماء الثلاثة فان خرج اولا اسم صاحب العشيرة اعطاه الاول وتسعة  
مستغلا به ليكون سهامه على الاضطرار وهكذا حتى يتم قال في الهداية وقوله في  
الكتاب ويقر لكل نصيب بطريقه وشربه يبان الافضل وان لم يفعل او  
لم يمكن جاز على ما ذكره بتقصيه ان شاء الله تعالى والقرعة لطبيب القلوب  
وان اعهده محبة المثل حتى لو عين لكل منهم من غير اقتراع جاز لانه في معنى القضاء  
تمام الارام (ولا يدخل) القسام (في القسمة الدراهم والدنانير) لان القسمة  
لجبرى في الشراك والشركة بينهما العار لا الدراهم والدنانير فلو كان بينهما  
دار والارادوا قسمتها على احدى الجاهلين فصل بناء ما زاد احدهما ان يكون عوض

البناء دراهم واراد الاخر ان يكون عوضه من الارض فانه يجعل عوضه من الارض  
 ولا يكلف الذي وقع البناء في نصيبه ان يرد بازائه دراهم (الابن ارضهم) بل في القسمة  
 من معنى المبادلة فيجوز دخول الدراهم فيها بالتراضي دون جبر القاضى الا اذا تعذر  
 فيثبت للقاضى ذلك قال في النبايع قول القدورى ولا يدخل في القسمة الدراهم  
 والدنانير يريد به اذا امكنت القسمة بدونها اما اذا لم يمكن عدل اضعف الانصاف  
 بالدراهم والدنانير قال في الصحيح وفي بعض النسخ ينبغي للقاضى ان لا يدخل  
 في القسمة الدراهم والدنانير فان فعل جازوزه اوله (فان قسم بينهم ولا حدم  
 مسيل) مائة (في ملك الاخر او طريق) او نحوه والحال انه (لم يشترط) ذلك (في القسمة  
 فان امكن صرف) ذلك (الطريق والمسيل عنه فليس له ان يستطرق ويسيل  
 في نصيب) الشريك (الاخر) لانه امكن تحقيق القسمة من غير ضرر (وان لم يمكن)  
 ذلك (فستقتسم القسمة) لانها مختلفة لهما الاختلاف قسما نف (واذا كان)  
 الذي يراد قسمته بعضه (سفل لعلوله) اى ليس فوقه علوه او فوقه علو للغير (و)  
 بعضه (علو لا سفل له) بان كان السفل للغير (و) بعضه (سفل له علو قوم كل واحد  
 على حدته وقسم بالقيمة) ولا معتبر بغير ذلك (وهذا عند محمد وقال ابو حنيفة  
 وابو يوسف يقسم بالذراع) ثم اختلفا في كيفية القسمة بالذراع قال ابو حنيفة  
 ذراع من السفل بذراعين من العلو وقال ابو يوسف ذراع بذراع ثم قيل كل منهما  
 على عادة اهل عصره او بلده وقيل اختلف معنى قال الاسجاني والصحيح قول ابى  
 حنيفة قلت هذا الصحيح بالنسبة الى قول ابى يوسف والشافعي اخصار واقول  
 محمد بن قال في الحنفية والبدائع والعمل في هذه المسئلة على قول محمد وقال ابو  
 النبايع والهداية وشرح الزاهدى والمحيط وعليه الفتوى اليوم كذا في الصحيح  
 (واذا اختلف المتقاسمون) في القسمة (فشهد القاسمان قبلت شهادتهما) قال في  
 الهداية الذى ذكره قول ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد لا تقبل وهو قول ابى  
 يوسف اولا وبه قال الشافعي وذكر الخصاص قول محمد مع قولهما وقاسم القاضى  
 وغيره سواء وقال جمال الاسلام الصحيح قول ابى حنيفة وعليه مثني البرهاني  
 والنسفي وغيرهما تصحيح (فان ادعى احدهما) اى المتقاسمان (الغلط) في القسمة  
 (وزعم ان مما اصابه شيئا في يد صاحبه وقد) كان (اشهد على نفسه بالا سقياء لم  
 يصدق على ذلك) الذى يدعيه (الاينة) لانه يدعى فسخ القسمة بعد وقوعها

فلا يصدق الا بحجة فان لم تقم له بيته استخلف الشركاء فمن نكل منهم جمع بين نصيب الناكل والمدعى فيقسم بينهما على قدر انصافهما لان النكول حجة في حقه خاصة فيعاملان على زعمهما وينبغي ان لا تقبل دعواه اصلا لثناقصه واليه اشار من بعده هداية ومثله في كافي النسفي وظاهر كلامهما انه لم يوجد فيه رواية لكن قال صدر الشريعة بعد نقله البحث المذكور وفي البسوط وفتاوى قاضي خان ما يؤيد هذا ثم قال وجد رواية المتن انه اعتمد على فعل القاسم في اقراره باستيفاء حقه ثم لما تأمل حق التأمل ظهر الخطا في فعله فلا يؤخذ بذلك الاقراو عند ظهور الحق اه وقول الهداية واليه اشار من بعد اى اشار القدروي الى ما بحثه من انه ينبغي ان لا تقبل دعواه اصلا في الفرع الا في بعد هذا حيث قال وان قال اصابني الى موضع كذا فلم تسلم لي ولم يشهد على نفسه بالاستيفاء وكذبه شريكه تحالفا وفسخت القسمة فان مفهومه انه لو شهد على نفسه بالاستيفاء قبل الدعوى لا يتحالفان وما ذاك الا لعدم صحة الدعوى لان التحالف مبني على صحة الدعوى ولذا اقل في الحواشي السعدية بعد نقل ما ذكره صدر الشريعة المار ما نصه وفيه بحث فان مثل هذا الاقرار ان كان مانعا من صحة الدعوى لا نسعى اليه لابتناء سماه على صحة الدعوى وان لم يكن مانعا ينبغي ان يتحالفاه قال شيخنا رحمه الله تعالى وقد يجاب بان قولهم هنا قد اقر بالاستيفاء صريح وقولهم بعد قبل اقراره مفهوم والمصرح به ان الصريح مقدم على المفهوم فليتنا مل اه وامره بالتأمل مشعر بتطرده فيه وهو كذلك كما لا يخفى على نبيه واذا اعمت النظر في كلامهم وتحققت في دقيق مرآهم علمت ان ليس في هذا الفرع منافاة لما بعده والتقييد فيه بكونه قبل الاقرار قيد لوجوب التحالف وحده لا لصحة الدعوى فانها فصيح سواء كانت قبل الاقرار او بعده والمعنى انه ان سبق منه اقرار بالاستيفاء لا يتحالفان وان صححت الدعوى وذلك لان صححت الدعوى شرط لوجوب التحالف وليس التحالف بشرط لصحة الدعوى كما هو مصرح به في باب التحالف ومن اراد استيفاء المرام في هذا المقام فليطبع برسالتنا فقد اشبعنا فيها الكلام (واذا قال استوفيت حق ثم قال اخذت بعضه فالقول قول خصمه مع يمينه) لانه يدعى عليه الغصب وهو منكر (وان قال اصابني في القسمة) الى موضع كذا فلم تسلم لي ولم يشهد قبل ذلك (على نفسه بالاستيفاء وكذبه شريكه في) دعواه (تحالفا وفسخت القسمة) لا خلافتها في نفس القسمة

فإنهما قد اختلفا في قدر ما حصل بالقسمة فاشبه الاختلاف في قدر البيع فوجب  
 التحالف كذا في شرح الاسيحياني فيد يكونه لم يشهد على نفسه بالاستيفاء لانه لو سبق  
 منه ذلك لا يتحالفان وان صححت الدعوى بل ينته او يمين خصمه فان قلت اذا كانت  
 الدعوى صحيحة سواء كانت قبل الاشهاد او بعده فاجوب وجوب التحالف اذا  
 كانت الدعوى قبل الاشهاد وعنده اذا كانت بعده قلت لان وجوب التحالف  
 في القسمة انما يكون اذا ادعى الغلط على وجه لا يكون مدعيا الغصب كما في الذخيرة  
 وغيرها واذا كانت الدعوى بعد الاشهاد بالاستيفاء يكون مدعيا الغصب ضمنا كانه  
 يقول الذي اصابني الى موضع كذا وانت غاصب لبعضه ولذا استغنى عنه الدعوى بعد  
 الاشهاد لان دعوى الغصب لا تنقض الاقرار بالاستيفاء (واذا استحق بعض  
 نصيب احدهما بعينه لم تفسخ القسمة عند ابي حنيفة ورجع بحصته ذلك) المستحق  
 (في نصيب شريكه) لانه امكن جبر حقه بالثلث فلا يصار الى الفسخ (وقال ابو يوسف  
 تفسخ القسمة) لانه تبين ان لهما شريكا ثالثا ولو كان كذلك لم تفسخ القسمة قال في  
 الهداية وشرح الزاهد في ذكر النص الاختلاف في استحقاق بعض بعينه وهكذا كوفي  
 الاسرار والصحيح ان الاختلاف في استحقاق بعض شائع من نصيب احدهما فاما في  
 استحقاق بعض معين لا تفسخ القسمة بالاجاع ولو استحق بعض شائع في الكل تفسخ  
 بالاتفاق فهذه ثلاثة اوجه ولم يذكر قول محمد وذكره ابو سليمان مع ابي يوسف وابو  
 حفص مع ابي حنيفة وهو الاصح وهكذا ذكر الاسيحياني قال والصحيح قولهما  
 وعليه مشي الامام المحبوبي والسني وغيرهما كذا في الصحيح ثم النهاية جازية استحسانا  
 ولا تبطل مجموعتهما ولا بموت احدهما ولو طلب احدهما القسمة بطلت ويجوز في دار  
 واحدة بان يسكن كل منهما طائفة او احدهما العلو والاخر السفلى وله اجارته  
 واخذ غلته ويجوز في عبد واحد يخدم هذا يوما وهذا يوما وكذا في البنت  
 الصغرى وفي العبد ين يخدم كل واحد واحدا فان شرط اطعام المبد على من يخدمه  
 جاز وفي الكسوة لا يجوز ولا يجوز في غلة عبد ولا عبدتين ولا في ثمرة الشجرة ولا  
 في لبن القمح واولادها ولا في ركوب دابة ولا دابتين ولا استغلالها ويجوز في  
 عبد ودار على السكنى والخدمة وكذلك كل مختلتي المنفعة كذا في المختار  
 في كتاب الاكراه مناسبتها للقسمة ان للقاضي اجبار الممتنع فيهما وهو لقة حل  
 الانسان على امر يكرهه وشرما حل الغير على فعل بما يقدم رضاه دون اختلاف

تمت  
 في بيان النهايات

في بيان حكم الاكراه

لكنه قد يفسده وقد لا يفسده قال في التفتيح وهو اما ملبي بان يكون نفوت  
 النفس او العضو وهذا معدوم للرضا مفسد للاختيار واما غير ملبي بان يكون  
 محبس او قيد او ضرب وهذا معدوم للرضا غير مفسد للاختيار والحاصل كما في  
 الدرر ان عدم الرضا معتبر في جميع صور الاكراه واصل الاختيار ثابت في جميع صور  
 لكن في بعض الصور يفسد الاختيار وفي بعضها لا يفسده وشرط قدرة المكره  
 على ايقاع ما هدد به وخوف المكره وامتناعه عنه قبله كما اشار اليه بقوله (الاكراه  
 ثبت حكمه) اي الا ان (اذا حصل من يقدر على ايقاع ما توعد به سلطانا كان  
 اوليا) او نحوه اذا تحقق منه القدرة لانه اذا كان بهذه الصفة لم يقدر المكره على  
 الامتناع وهذا عندهما وعند ابي حنيفة لا يتحقق الا من السلطان لان القدرة  
 لا تكون بلا منعة والمنعة للسلطان قالوا هذا اختلاف عصر وزمان لا اختلاف  
 جهة وبرهان لان في زمانه لم يكن لغير السلطان من القوة ما يتحقق به الاكراه  
 فاجاب بناء على ما شاهد وفي زمانها ظهر الفساد وصار الامر الى كل من يطلب  
 فيحقق الاكراه من الكل والقوى على قولهما درر عن الخلاصة (واذا اكراه  
 الرجل على بيع ماله او) اكراه (على شراء سلعة او على ان يقر لرجل بالف) من  
 الدوام مثلا (او يواجر داره واكره على ذلك بالقتل او بالضرب الشديد او بالحبس  
 المديد) فباع او اشترى خشية من ذلك (فهو بالخيار ان شاء امضى البيع وان  
 شاء فسخه) ورجع بالبيع لان من شرط صحة هذه العقود التراضي والاكراه يعدم  
 الرضا فيفسدها بخلاف ما اذا اكراه بضرب سوط او حبس يوم او قيد يوم لانه  
 لا يبالي به بالنظر الى العادة فلا يتحقق به الاكراه الا اذا كان الرجل صاحب منصب  
 يعلم انه يستنصر به لقوت الرضاء هداية (وان كان قبض الثمن طوعا فقد اجاز  
 البيع) لانه دلالة الاجازة كافي بيع الموقوف وكذا اذا سلم طائعا بان كان الاكراه على  
 البيع لا على الدفع لانه دليل الاجازة هداية (وان كان قبضه مكرها فليس  
 باجازة) اعلم الرضاء (وعليه رده ان كان قاعدا في يده) لفساد العقد (وان كان  
 قد هلك البيع في يد المشتري وهو) اي المشتري (غير مكره) والبائع مكره (ضمن)  
 المشتري (فمنه) للبائع تلف مال الغير في يده من غير عقد صحيح فلهزمه القيمة  
 قيد يكون المشتري غير مكره لانه اذا كان مكرها ايضا يكون الضمان على المكره  
 بوجه (وللمكره) بالناء المجهول (ان يضمن المكره) بالناء للعلوم (ان شاء)

لانه الله للاكره فيما يرجع للاتلاف فكأنه دفعه بنفسه الى الشئ فيكون عجزاً  
 في قضيتين ايها شاء كالفاسب وغاصب الفاسب فلو ضمن المكر رجوع على المشتري  
 بالقيمة وان ضمن المشتري فقد كل شراء كان بعد شراؤه لو شئنا حقه الصفة لانه  
 ملكه بالضمن فظهر انه باع ملكه ولا ينفذ ما كان قبله لان الاستناد الى وقت  
 قبضه بخلاف ما اذا اجاز ذلك المكر غدا منها حيث يجوز ما قبله وما بعده لانه  
 اسقط حقه وهو المانع فغاد الكل الى الجواز هداية (ومن اكره على ان ياكل الشئ)  
 او الدم او لحم الخنزير (او يشرب الخمر و اكره على ذلك) بغير علمي بان كان  
 (بحسب اوقيد او ضرب) لا يخاف منه تلف على النفس او عضو من الاعضاء (او ياكل  
 له) الاقدام اذ لا ضرورة في اكره غير علمي الا انه لا يحد بالشرب للشبهة ولا يحد  
 له الاقدام (الا ان يكره) بغير علمي اي (بما يخاف منه على) تلف (نفسه او على)  
 تلف (عضو من اعضائه فاذا خاف ذلك وسعه ان يقتل على ما اكره عليه) بل  
 يجب عليه ولذا قال (ولا يسه) اي لا يجوز له (ان يصير على ما توعد به) حتى يوقعوا  
 به الفعل (فان صبر حتى اوقعوا به) فلا (ولم ياكل فهو ام) لانه لا يمنع له ذلك  
 كان بالامتناع معاونا لغيره على اهلاك نفسه فبأنه كل في حالة الخمسة (وان اكره  
 على الكفر بالله) عز وجل (او بسب النبي صلى الله عليه وسلم بقيد او حبس او ضرب  
 لم يكن ذلك اكرها) لان الاكره بهذه الاشياء ليس باكره في شرب الخمر كما مر في  
 الكفر اول بل (حتى يكره بامر يخاف منه على نفسه او على عضو من اعضائه فاذا  
 خاف ذلك وسعه ان يظهر) على لسانه (ما امر به ويؤمر به) وهي ان يظهر خلاف  
 ما يضر (فاذا اظهر ذلك) على لسانه (وقليه مطمئن بالايمان فلا ام عليه) لانه  
 باظهار ذلك لا يفتوت الايمان حقيقة لقيام التصديق وفي الامتناع قوت النفس  
 حقيقة فسهل (اليل الى اظهار ما طلبوه) (وان صبر) على ذلك (حتى قتلوه ولم يظهر  
 الكفر كان ماجورا) لان الامتناع لا عزاز الدين عزيمه (وان اكره على اتلاف مال)  
 امره (مسلم بامر يخاف منه على نفسه او على عضو من اعضائه وسعه ان يضل  
 ذلك) لان مال الغير سباح للضرورة كما في حالة الخمسة وقد تحققت الضرورة  
 ولصاحب المال ان يضمن المكره بالكسر لان المكره بالقيم كالا لانه (وان اكره يقتل  
 على قتل غيره لم يسه ان يسهل عليه ويصبر حتى يقتل فان قتله كان آمنا) لان  
 قتل المسلم بما لا يستباح للضرورة ما فكذلك هذه الضرورة هداية (او ياكل الشئ)



على الذي أكره أن كان القتل عمداً قال في الهداية وهذا عند أبي حنيفة  
ومحمد وقال زفر يجب على المكره وقال أبو يوسف لا يجب عليهما قال الأسبجاني  
والصحيح قول أبي حنيفة ومحمد وعليه مثنى الأئمة كما هو الرسم نصحيح (وإن  
أكره على طلاق امرأته أو نكاح امرأة (أو عتق عبده ففعل وقع ما أكره عليه)  
لأنها نصحيح مع الإكراه كما نصحيح مع الهزل كما مر في الطلاق (ويرجع) المكره  
(على الذي أكرهه بقيمة العبد) في الاعتناق لأنه صلح آله فيه من حيث  
الاتفاق فلا يضاف إليه فله أن يضمه موسراً كان أو مفسراً لكونه ضمان  
اتلاف كما مر ولا يرجع الحامل على العبد بالضمان لأنه مواخذ باتلافه مدر  
(ونصف مهر المرأة) في الطلاق إن كان الطلاق (قبل الدخول) وكان المهر  
مسمى في العقد لأن ما عليه كان على شرف السقوط بوقوع الفقرة من جهتها  
وقد تأكد ذلك بالطلاق فكان تقرير المال من هذا الوجه فيضاف تقريره إلى  
الحامل والتقرير كالإيجاب مدر قيد بما إذا كان قبل الدخول لأنه لو كان دخل  
بها تقرير المهر بالدخول لا بالطلاق وقيد بأن يكون المهر مسمى في العقد لأنه لو لم يكن مسمى  
فيه إنما يرجع بمالزمه من المنفعة ولا يرجع في النكاح بشيء لأن المهر إن كان مهر المثل أو  
أقل كان عوض مثل ما أخرجه عن ملكه أو أكثر وإن كان أكثر من مهر المثل فالزيادة  
باطلة ويجب مقدار مهر المثل ويصير كأنهما سمي ذلك المقدار حتى أنه يتنصف  
بالطلاق قبل الدخول جوهره وفيها عن المجتهدى الإكراه لا يعمل في  
الطلاق والفساق والنكاح والرجعة والتدبير والغش عن دم العمد واليمين  
والنذر والظهار والإيلاء والقبض فيه والإسلام اهـ (وإن أكره على الزنا وجب عليه  
الحد عند أبي حنيفة إلا أن يكره السلطان) لأن الإكراه عنده لا يتحقق من غيره  
(وقال أبو يوسف ومحمد لا يلزمه الحد) لأن الإكراه يتحقق من غيره وعليه القوي  
قال قاضي خان الإكراه لا يتحقق إلا من السلطان في قول الإمام وفي قول  
صاحبه يتحقق من كل منقلب بقدر على تحقيق ما هدبه وعليه القوي وفي  
الحقائق والقوي على قولهما وعليه مثنى الإمام البرهاني والنسفي وغيرهما  
نصحيح (وإذا أكره) الرجل (على الردة لم تسب امرأته) لأن الردة تسقط  
بالاعتقاد ألا ترى لو كان قلبه مطمئناً بالإيمان لا يكفر وفي اعتقاده الكفر شرك  
فلا ثبت البينة بالشك فإن قالت المرأة قد بنت منك وقال هو قد أظهرت ذلك

وقلي ظنن بالايمن فالقول لها استحصانا لان اللفظ غير موضوع للفرقة وهي  
ببديل الاعتقاد ومع الاستحراه لا يبدل على التبدل فكان القول قوله هداية  
في كتاب السير في مناسبة للاكرام لا تخفى فان كلا منهما للزجر والرد الى الوفاء  
الا ان الاول في المسلمين والكفار عام بخلاف الثاني فكان اولي بالاقتحام والاول  
ناجر عن العصيان والثاني عن الكفر والطغيان فترقى من الادنى الى الاعلا  
كافي غاية البيان والسير بكسر السين وقبح الياء جمع سيرة وهي الطريقة في  
الامور وفي الشرح يخص بسيرة النبي صلى الله عليه وسلم في مقلابه هداية  
وتزجيم له المكبر بالجهاد وهو لغة مصدر جاهد في شيل الله وشرا الدعاء الى  
لدين الحق وقتال من لم يقبله كما في الشني (الجهاد فرض على الكفاية) لا يجر  
لم يفر عن عينه اذ هو افساد في نفسه وانما فرض ليعز الدين الله ودفع الفساد  
عن العباد وكل ما هو كذا فهو فرض كفاية اذا حصل المقصود بالبحث والا  
فرض عين كما صرح بذلك حيث قال (اذا قام به فريق من الناس سقطت الامم  
عن المتباقيين) لحصول المقصود بذلك كصلاة الجنان ودفعنا ورد السلام فان كل  
واحد منها اذا حصل من بعض الجماعة سقطت الفرض عن المتباقيين وهذا اذا  
كان بذلك الفريق كفاية لما اذا لم يكن بهم كفاية فرض على الاقرب فالاقرب  
من العدول ان يحصل الكفاية (واذا لم يعم به احكام جميع الناس بركة) لتركهم  
فرضا عليهم (وقتل الكفار واجب وان لم يدقوا) للتصريح العامة (ولا يجب  
الجهاد على مني) لعدم التكليف (ولا يصد ولا يكره) لان التقدم حق الموتى والزوج (ولا  
ادعى ولا مقعد ولا اقطع) لانهم عاجزون عن التكليف بالقدر (فان هجم العدو على بلد  
وجب على جميع المسلمين الدخول) حتى يخرج المرء ان يفر اذن (ووجها والبدن بغير  
لذن العزل) لانهم من فرض عين كالصلاة والصوم وفرض عين مقدم على حق  
الزوج والموت (واذا دخل المسلمون دار الحرب محاصروا ما يقصروا وخصنا وهوهم  
اولا لان الاسلام فان اجبرهم) الى ذلك (كقوله عن قتالهم) لحصول المقصود  
وقد قال صلى الله عليه وسلم افرحت ان يقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله الحديث  
(فان استعصم عن الاسلام لا يدعوهم الى اداء الجزية) اذا كانوا ممن تقبل منهم  
الجزية بخلاف من لا تقبل منهم كالمسلمين بوحدة الاولين من العرب عاه لا قانده على  
دعائهم الى قبول الجزية لانه لا يقبل منهم الا الاسلام قال الله تعالى فقاتلوا من

يسلمون هداية (فان بذلوها) أي قبلوا بذلها كالتواذية للمسلمين (فلهم ما للمسلمين  
وعليهم ما عليهم) لانهم انما بذلوها لذلك (ولا يجوز) للامام (ان يقتل) احدا من  
(من لم يطفه دعوة الاسلام الا بعد ان يدعو) اليه لانهم بالدعوة اليه يعلمون انما  
نقاتلهم على الدين لا على سلب الاموال وسيب الذراري فلعلمهم يجهيئون فنكتفي  
مؤنة القتال ولو قاتلهم قبل الدعوة اثم للنبي ولا فرامة لعدم العاصم وهو الدين او  
الاحراز بالدار فصار قتل الصبيان والنسوان هداية (ويستحب ان يدعو من  
بلغتم الدعوة) ايضا مبالغة في الانذار (و) لكن (لا يجب ذلك) عليه لان الدعوة  
قد بلغتهم وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم افاد على بني المصطلق وهم ظرون  
اي فافلون ونهيم نبتى على الماء جوهره (وان ابو) أي استعوا عن الاسلام  
وبذل الجزية (استعناوا بالله عليهم وحاربهم) لانه تعالى هو الناصر لا وياثه  
والدمى لاحداه (وقصوا عليهم المجانيق) جمع مخيف قال في الصحاح وهي  
التي يرى بها الحجارة مربعة واسلمها بالقارسية من بني نبتى اي ما جودنى وهي مؤنة  
وجمعها مخيفات ومجانيق وتصغيره مخيفق اه وقد نصبها النبي صلى الله عليه  
وسلم على الطائف (وحرقوهم) لانه عليه الصلاة والسلام احرق البويرة وهي  
بوضع قرب المدينة (وارسلوا عليهم الماء وقطعوا شجرهم والفسدوا زرعهم) لان  
في ذلك كسر شوكتهم وتفريق جمهم (ولا بأس برميهم وان كان فيهم مسلم اسير  
او تاجر) لانه فلما يخلو حصن عن مسلم فلو امتنع باحتياله لانسد بابه (وان ترحوا  
بصبيان المسلمين وبالاشارى لم يكفوا عن رميهم) لانه يؤدي الى ان يخضوا ذلك  
ذريعة الى ابطال حالهم اصلا (و) لكن (يقصدون بالرمي الكفار) لان المسلم  
لا يجوز اعتدائه فاذا تمذر التميز فعلا وامكن قصدا التزم لان الطاعة بحسب  
الطاقة وما اصابوه منهم لادبة عليهم ولا كفارة لان الجهاد فرض والغرامات  
لا تقبل بالفروض كما في الهداية (ولا بأس باخراج النساء والمصاحف وكتب الفقه  
والحديث وكل ما يجب تعظيمه ويحرم الاستخفاف به) مع المسلمين اذا كان عسكريا  
عظيما يؤمن عليه) لان الغالب هو السلامة والغالب كالتحقق (وبكره اخراج ذلك  
في سرية لا يؤمن عليها) لان فيه تمريضهن على الضباع والفضيحة وتعرض  
المصاحف على الاستخفاف لانهم يستخفون بها مخالفة للمسلمين وهو التأويل  
الصحيح لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تسافروا بالقرآن في ارض العدو ولو دخل

مسلم اليهم يمان لا بأس بأن يحمل معه الخفف اذا كانوا قوميا يوفون بالمهد لان الظاهر  
 عدم التعرض والهايز يخرجهم في العسكر العظيم لا طاعة عمل يلقى بهم كالطبخ  
 والسقي والمداواة واما الشواب فقلهم في البيوت ادفع لقتله ولا يباشرن القتال لانه  
 يستدل به على ضعف المسلمين الا عند الضرورة ولا يستحب اخراجهم للباضعة  
 والخدمة فان كانوا لا بد يخرجون في الاماء دون الحرار هدايه (ولا تقاتل المرأة الا باذن  
 زوجها والعبد الا باذن سيده) لما تقدم ان حق الزوج والمولى مقدم (الا ان يجمع  
 العدي لصبره فرض عين كما سبق) وينبغي للمسلمين ان لا يقدروا على محو  
 بنقض العهد (ولا يظفوا) اي يسرقوا من الغنيمة (ولا يظفوا) بالاعداء ان ينفخوا  
 اجوافهم ويرفعوا رؤسهم ونحو ذلك والظلة الروية في قصة المرتين منسوخة  
 بالتهى المتأخر هو المنقول هدايه قال في الجوهرة وانما تكره الظلة بعد الظفر به اما  
 قبله فلا بأس بها (ولا يظفوا امرأة ولا غصبا فانها) وهو الذي فنت قواه (ولا صبا  
 ولا عبي ولا مقعدا) لان هؤلاء ليسوا من اهل القتال والبيع القتل عندنا المحاربة  
 فلو قاتل احد منهم يقتل دفعا للشره (الا ان يكون احدهم لاه من له رأى في الحرب)  
 فيقتل لان من له رأى يستعلن برأيه اكثر مما يستعلن بمقاتلته (او تكون المرأة ملكة)  
 لان في قتلها تفرقا لجمعهم وكذا اذا كان ملكهم صبا صغيرا واحضروه معهم في  
 الوقعة وكان في قتله تفرق جمعهم فلا بأس بقتله جوهرة (ولا يظفوا بجنونا) لانه غير  
 مخاطب الا ان يقاتل فيقتل دفعا للشره غير ان الصبي والمجنون يقتلان ماداما يقاتلان  
 وغيرهما لا بأس بقتله بعد الاسر لانه من اهل العقوبة لتوجه الخطاب نحوه هدايه  
 (واذا رأى الامام ان يصلح اهل الحرب) على ترك القتال معهم (او فرقا منهم)  
 مجاننا وعلى مالي من اموالهم (وكان في ذلك مصلحة للمسلمين فلا بأس به) لان الواحدة  
 جهاد معنى اذا كانت خيرا للمسلمين لان المقصود وهو دفع الشر حاصل به بخلاف ما  
 اذا لم يكن خيرا لانه ترك الجهاد صورة ومعنى وتماح في الهداية (فان صالحهم مدة)  
 مطومة (ثم رأى ان نقض الصلح انفع للمسلمين نبذ اليهم عهدهم) وقا لهم لان  
 المصلحة لما تبدلت كان النبد جهادا وابقاء العهد ترك الجهاد صورة ومعنى ولا بد  
 من النبد تخرزا عن القدر ولا بد من اعتبار مدة ببلغ خبر النبد الى جمعهم كافي  
 الهداية (وان بدوا بجبانة قاتلهم ولم ينذ اليهم اذا كان ذلك بافاهم) لانهم صاروا  
 ناقضين للعهد فلا حاجة الى نقضه بخلاف ما اذا دخل جماعة منهم تقطعوا

الطريق ولا منعة لهم حيث لا يكون هذا نقضا للعهد في حقهم ولو كانت لهم منعة  
 وقتلوا المسلمين علانية يكون نقضا للعهد في حقهم دون غيرهم لانه يضر اذن  
 ملكهم فقتلهم لا يلزم غيرهم حتى لو كان باذن ملككم صاواوا ناقضين للعهد لانه  
 باتفاقهم معنى هداه (واذا خرج صيدهم الى صكرو المسلمين فيهم احرار) لانهم  
 احرزوا انفسهم بالخروج اليها واعين لوالدهم وكذا اذا اطلقوا هناك ولم يخرجوا  
 النيا وظهروا على دارهم فيهم احرار ولا يفت بالولاء عليهم لاحد لان هذا عتق حكمي  
 جوهرية (ولا باس ان يعطى العسكر في دار الحرب) دوابهم (ويكفوا ما وجهه من  
 الطعام) كالخبز واللحم والسمن والزيت قال الرازي وهذا عند الحاجة وفي الاياحة  
 من غير حاجة رويانان (ويستعملون الخيل) وفي بعض النسخ الطيب هداه  
 (ويدهنون بالدهن) لسان الحاجة الى ذلك (ويقاتلون بما يحدون من السلاح  
 كل ذلك يفرسجه) يعني اذا احتاج اليه بان تقطع سيفه او انكسر رمحه او لم يكن  
 له سلاح وكذا اذا دعت الحاجة الى ركوب فرس من القوم ليقا تل طيها فلا باس  
 بذلك فاذا زالت الحاجة ردت في الفتيحة ولا ينبغي ان يستعمل من الدواب والثياب  
 والسلاح شيئا يتبقى به دابته وثيابه وسلاحه لانه من الغلول لا استعماله من غير  
 حاجة وتعامه في الجوهرية (ولا يجوز ان يبيعوا من ذلك) الطعام ونحوه (شاهولا  
 يتولونه) لانه لم يملك بالاخذ وانما ابيع التناول للضرورة فاذا باع احدهم رد الثمن  
 الى القوم (ومن اسلم منهم) في دار الحرب قبل اخذه (احرز باسلامه نفسه) لان  
 الاسلام ينافي ابتداء الاسترقاق (ولو لاده الصغار) لانهم مسلمون يعاملون معاملة  
 مال هو في يده) لسبقها اليه (او وديفة في يد) معصوم الدم (مسلم او ذمي) لانه  
 في يده صحيحة بحزمه ويده كيدية (طاهر طهرا على الدار فقارة في) لانه في يده  
 اهل الدار اذ هو من جملة دار الحرب فلم يكن في يده حقيقة (و) كذا (زوجه)  
 فحرم لانها كافرة حرة لا تتبع في الاسلام (و) كذا (يجلها في) لانه جزء منها  
 فنجسها في الرق والحريم وان كان يعال للاب في الاسلام لان السلم محل التملك  
 تبعا لغيره بخلاف التفصيل فانه حر لعدم الجزئية عند ذلك (و) كذا (اولاده  
 الكبار في) لانهم كفار حريون ولا تبعية لهم لانهم على حكم انفسهم (ولا ينبغي)  
 بل يحرم كذا الزبيعي (ان يباع السلاح) والكراع (من اهل الحرب) لما فيه من  
 تقوية على قتال المسلمين وكذا كل ما فيه تقوية لهم كالحديد والعبيد ونحو ذلك

(ولا يجوز) أي يتاجر بذلك (اليهم) قال في القامه أي لا يجوز لليهم التجارة الجواز  
وهو المتاع يعني هنا السلاح ١ (ولا يفادون بالأسرى عند أبي حنيفة) لأن فيه  
مغونة للكفرة لأنه يعود حربا علينا ونفع شر حربه خير من امتقاذ الإمبرالممل لأنه  
إذا بقي في أيديهم كان ابتلاء في حقه غير مضاق البنا والاطانة يدفع أسيرهم مضاق  
البنا (ولا يفادى بهم أسرى المسلمين) لأن فيه تخليص المسلم وهو ملوك من قبل  
الكافر والانتفاع بهنظر الاستيعاب والصحيح قول أبي حنيفة واعتمده المحبون  
والسني وغيرهما قال الزاهدي والغادات بلال لا يجوز في ظاهر المذهب كذا في  
في الصحيح وفي السير الكبرية لا بأس به إذا كان بالمسلمية حلجة استند لا بأس به  
يدور لو كان الأسير اسلم في أيمن لا يفادى بمسلم أسير في أيمنهم لأنه لا يفادى إذا طابت  
نفسه به وهو مأمون على إعلانه هدايته (ولا يجوز المني عليهم) لما فيه من إبطال  
حق الغنائم (وإذا فتح الأمام بلدة ضوة) أي قهرها (فهي) في العطار (بالتحليل) بينة  
أمرين (أن شاء قسم بين الغنائم) كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر  
(وإن شاء أقره له عليه ووضع عليهم الخراج) كما فعل عمر رضي الله عنه بسواد  
العراق بموافقة الصحابة رضوان الله تعالى عليهم وفي كل من ذلك قدوة فيتحيز  
وقبل الأول هو الأول عند حاجة الغنمين والثاني عند عدم الحاجة فيه فالسفر  
لأن المنقول لا يجوز المني فيه بالرد عليهم (وهو) أي الأمام (في الأمرى بالتجار)  
بين ثلاثة أمور (أن شاء قتلهم) حسب المادة الفساد (وأن شاء باصرفهم) توفيرا  
لنفعة الإسلام (وأن شاء تركهم أحراراً ذمة للمسلمين) إذا كانوا أهلًا للنهضة كما فعل  
عمر رضي الله تعالى عنه بسواد العراق قيدنا بكونهم أهلًا للندوة احترازا عن المرتدين  
ومشركي العرب كما سبق (ولا يجوز) للأمام (أن يردهم إلى دار الحرب) لما فيه من  
تقويتهم على المسلمين كما مر (وإذا أراد) الأمام (العود) إلى دار الإسلام (ومعه)  
مواش فلم يقدر على نقلها إلى دار الإسلام ذبحها (مرفقها) لأن ذبح  
الجوان يجوز لغيره صحيح ولا يرضى أصح من كسر شوكتها فداها (ولا يقرها)  
بأن يقطع قوائمها ويدها حية لما فيه من التله والتخريب (ولا يتركها) لهم خيفة  
ولا معقولة ولا من غير حرق قطعاً لمنعتهم بها (ولا يقسم) الإمام (مخيفة في دار  
الحرب) بل (حتى يخرجها إلى دار الإسلام) لأن الملك لا يفتقر لغيره إلا بالاحوال في  
دار الإسلام (والرد) أي العيين (والقاتل في الفسك سواد) لا يتواضع في السبب وهو

المجازة أو شهود الواقعة على ما عرف وكذلك إذا لم يقا تل لمرض أو غيره لما ذكرناه  
 هداية (وإذا لحقهم المدد) وهو ما يرسل إلى الجيش ليزدادوا وفي الأصل ما زاد به  
 الشيء ويكثر فها هنا (في دار الحرب قبل أن يخرجوا الغنمة إلى دار السلام) وقبل  
 الفصح ببيع الغنمة ولو بعد انقضاء القتال (شاركوهم فيها) لوجود الجهاد بينهم  
 معنى قبل استقرار الملك للمسكر ولذا ينقطع حق الشاركة بالأحرار أو بقسمه بالإمام  
 في دار الحرب أو ببعض النظام فيها لأن بكل منها يتم الملك فينقطع حق شركة المدد  
 (ولاحق لأهل سوق المسكر في الغنمة إلا أن جائلوا) لأنهم لم يجاوزوا على قصد  
 القتال فانضم السبب للظاهر فيعتبر السبب الحقيقي وهو قصد القتال فيستبعد  
 الاستحقاق على حسب حاله فارسا أو راجلا عند القتال هداية (وإذا من رجل حر  
 أو امرأة حرة كافرا) أو أحدا (أو جماعة) من الكفار (أو أهل حصن أو أهل قرية مدية مع  
 أمانهم) لأنه من أهل القتال أذهب من أهل النعمة فيحقق منه الأمان ثم يتعدى إلى غيره  
 ولأن سببه وهو الأمان لا يجرى فكذا الأمان فيتكلل كولاية النكاح (و) حيث  
 صح ما بينهم (لم يجر لأحد من المسلمين قتلهم) ولا التعرض لمأثمهم والأصل في ذلك  
 قوله صلى الله عليه وسلم المسلمون تنكأ فداؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم أي اقلهم  
 وهو الواحد هداية (إلا أن يكون في ذلك مفسدة) تلحق المسلمين (فينبذ) الأمان  
 (إليهم) أمانهم كما إذا كان الأمان منه ثم رأى المصلحة في التبذ كما مر (ولا يجوز  
 أمان ذمي) لأنهم من أهل ولا ولاية له على المسلمين (ولا أسير ولا تاجر يدخل عليهم)  
 لأنهم من مهوران تحت أيديهم فلا يخافونهم أو الأمان يختص بمحل الخوف ولا يتم كلما  
 اشتد الأمر عليهم يحدون أسيرا أو تاجرا فيخلصون بآمانه فلا يفتح باب الفتح  
 هداية (ولا يجوز أمان المبدع عند أبي حنيفة) لأن الأمان مقدم على وجه العقود والجد  
 محصور عليه فلا يصح مفسدة (إلا أن يأذن له مولاه في القتال) لأنه يصبر ما ذونا فيهم  
 عند الأمان (وقال محمد بن سعيد) لأنه مومن ذو قوة وامتناع فيحقق منه الخوف  
 والأمان مختص بمحل الخوف قال جمال الإسلام في شرحه وذكر الكرخي قول أبي  
 يوسف مع أبي حنيفة وصحح قول أبي حنيفة ومشي عليه الأئمة البرهاني والسفي  
 وغيرهما تصحيح (وإذا غلب الترك) جمع تركي (على الروم) جمع رومي والمراد كفار  
 الترك وكفار الروم (فسبواهم وأخذوا أموالهم) وسبوا ذرارهم (ملكوها) لأن  
 أموال أهل الحرب ورعا بهم باحة فملك بالاخت (فإن غلبنا على الترك) بعد ذلك

(حل لنا ما نجد من ذلك) الذي اخذوه من الروم اجنابا بسائر اموالهم (واذا  
 ظفروا) اي الكفار (على اموالنا) ولوقبدها او اماء مسلمين (فاخرجوها بدارهم  
 ملكوها) لان العتمة من جهة الاحكام الشرعية والكفار غير محاطين بها حتى  
 خضعوا لا غير معصوم فيملكونه كما حققه صاحب المجمع في شرحه قيد الاحراز لانهم  
 قبل الاحراز بها لا يملكون شيئا حتى لو اشترى منهم تاجر شيئا قبل الاحراز ووجهه  
 مالكة اخذه بلا شيء (فاذا ظهر عليها) اي على دارهم (المسلمون) بعد ذلك  
 (فوجدوها) اي وجد المسلمون اموالهم (قبل الفسقة) بين النافعين (فهي لهم بغير  
 شيء) لان المالك القديم زال ملكه بغير رضاه فكان له حتى لا اخذ نظرا له (وان  
 وجدوها بعد الفسقة اخذوها بالقيمة ان احبوا) لان من وقع المال في نصيبه يتطرد  
 بالاخذ منه مجتازا لانه استحقه عوضا عن سهمه في الفسقة قلنا بحق الاخذ بالقيمة لما فيه  
 من النظر للجائين كافي الهداية (وان دخل دار الحرب فخرجنا بغير ذلك) للمالك  
 (واخرجنا الى دار الاسلام فملكه الاول بالنيار ان شله اخذه بالثمن الذي) كان  
 (اغتره) به (التاجر) من المظن (وان شاء ترك) لا يتطرد بالاخذ مجتازا الا يرى  
 له دفع العوض بمقابلته فكان اعدال النظر فيما قلنا ولو اغتره بغيره باخذه  
 بقيمة العرض ولو هو بغيره باخذه بقيمة لانه ثمنه ملك خاص فلا يزال الا بالقيمة هداية  
 (ولا يملك صلينا اهل الحرب بالقيمة) علينا (مدبرينا واصلات اولادنا ومكاتبنا  
 واجرارنا) لانهم احرار من وجه والحز معصوم بنفسه فلا يملك (وملك عليهم) اذا  
 ظفروا عليهم (جميع ذلك) لعنهم عصمتهم (واذا اتى عبد) من امرنا سواء كان (مسلم  
 او ذمي) قد دخل اليهم اي الى دارهم (فاخذوه لم يملكوه) هداية خيفة (فتظهر  
 يده على نفسه بزوال يد مولا فصار معصوما بنفسه فلم يبق محلا للملك ولا  
 يملكونه والصحيح قوله واعتمه المجبوري والنسقي وغيرهما تصحيح واذا لم يثبت  
 للملك لهم باخذه المالك القديم بغير شيء فهو با كان او مشرك او مشركا قبل الفسقة  
 وبعدها الآن بعد الفسقة يؤدي عوضه من بيت المال لانه لا يمكن اعادة الفسقة  
 (وان ند) منا (بغير او فرس) اليهم فاخذوه ملكوه (لنصف) الاستيلاء اذ لا يد  
 له حصة (واذا لم يكن للامام حوله) بفتح اوله الابل التي تحمل وكذا على ما احتل  
 عليه الحي من حمار وغيره سواء كانت عليه الاجال اولم تكن صحاح (بحمل عليها  
 الثنائيم) فسمي بين النافعين قيمة ابداع يحصلوها الى دار الاسلام ثم اذا رجسوا الى دار



الإسلام برحمتها منهم فيقسمها قسمة تملك بينهم فان ابوا ان يحملوها اخبرهم على  
 ذلك باجر للثلث في رواية السيرة الكبري لانه دفع ضرر عام بحمل ضرر خاص ولا يجبرهم  
 على مداواة السيرة للصنف وتكافئه في المهادنة والدرر (ولا يجوز بيع الغنائم قبل القسمة)  
 في دار الحرب لانه لا يملك قبلها (ومن مات من الغنائم في دار الحرب) قبل القسمة  
 وبيع الغنيمة (فلا حق له في الغنيمة) لان الارث يجري في الملك ولا ملك قبل ما ذكر  
 كما مر (ومن مات منهم) اي الغنائم (بعد اخراجها) اي الغنيمة (الى دار الاسلام)  
 او بعد قسمتها لم يملكها ولو في دار الحرب (فقصيده لو وثقه) لان حقه من الغنيمة  
 قد كثر فيقتل للملزمة (ولا باس) بل ينسب (لان يغل الامام في حله القتال) وقوله  
 بالاهل (ويخرج من) الى بحث ويرى (بالنقل على القتال) والنقل اعطاء شيء زائد  
 على منهم الغنيمة وقد ضربه بقوله (فيقول من قتل قتيلاً فله سلبه) وسأني معناه (لو  
 يقول لسرية) وهي المقتطعة من الجيش (قد جعلت لكم الرمح) او النصف (بعد)  
 رفع (الشمس) لما في ذلك من تقوية القلوب واغراء للقتال على الخطورة واطهار  
 الجلاذ (رغبني ذلك) وقد قال تعالى حرض المؤمنين على القتال وهو نوع تحرر بعض  
 (ولا يغفل عنها) جواز الغنيمة في دار الاسلام لانه كحق الغنائم بها ولما يورث عنهم  
 (الامن الحسن) لان كل واحد من الامام ولا حق فيه لغنائم (واذا لم يحمل) الامام  
 (السلب للقاتل) فغالب (فمنهم من جله الغنيمة والقتل وغيره) اي في سلبه (سواء)  
 لانه ما يجوز بغيره (الطريق فيكون غنيمة لهم) (وللسلب) هو ما على القول من نياجه  
 او سلبه (وطع كذا) وكذا ما على مر كيه من السرج والالة وكذا ما على الدابة  
 من طلقة في حبيبته او على وسطه وما عند ذلك فليس بسلب وما كان مع غلامه على  
 حزامه لغزو فليس بسلبه (هنا يرد) ولما خرج المظنون من دار الحرب لم يجز لهم  
 ان يلقوا به (لهم من الغنيمة ولا يأكلوا منها) لان حق القاتل قد تأكل فيها كما  
 مر (ومن الغنيمة جلتهم او طعمام وجهه الى الغنيمة) اذا لم تقسم وبعد القسمة  
 فقتلوا او اذ كانوا لا يملكونها واتفقوا به ان كانوا يجاوزون لانه صار في حكم القسمة  
 لانه من غنيمة في الجهاد (او يضم الامام الغنيمة) بعد الاجواز بل هو لا سلام  
 لا تصدق (مخرج) (ولا تمنعها للاعتاق الثلاثة) (او يقسم الاربعة) (خلف)  
 (الباقى) (ايمنه الطهري) (المأهل) (اي الصالحين للقرى) (سهمان) (ولما جليل) (ضد  
 الفخر) (سهم) (اي حصة) (وقال القائل من ثلاثة اسهم) (ولما جليل) (سهم) (قال الامام

بهاء الدين في شهر رجب الصحيح قول ابي حنيفة واخاره الامام البرهان والنسب وصدق  
للسريفة وغيرهم تصحيح (ولا يسمي الفرس واحد) لان القتال لا يتحقق الا على  
فرس واحد قال الاستيعابي وهذا قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يسمي  
لفرسين والصحيح قولهما وعليه مشي الامة المذكورن قبله تصحيح (والبرازين) جمع  
برزون التركي من الخيل (والضائق) جمع عتيق العربي منها (سواء) لان اسم الخيل  
ينطلق على الكل والارهاب مضاف اليها ولان العربي ان كان في الطلب والعزب  
اقوى فالبرزون اصبر والين غططا من كل منهما غنطة معتبرة فاستويا (ولا يسمي

لراجل) وهي المركبة من الابل ذكر اكلان او اثني (ولا يضل) ولا يجر فخصا حجب

ما ذكر والراجل سواء لان المعنى الذي في الخيل معدوم فيهم (ومن دخل دار الحرب

فارسا فنفي) اي يهلك (فرسه) فشهد الواقعة راجلا (استحق سهم فارس ومن دخل

راجلا فاشترى) هكذا (فرسا) فشهد الواقعة فارسا (استحق سهم راجل) لان الوقوف

على حقيقة القتال منصرف وكذا شهود الواقعة فقام المجاوزة فصار له ان يثبت

الغرض اليه ظاهرا اذا اكل على قصة القتال فيغير حال الشخص سائلة المجاوزة فارسا

او راجلا ولا يسمي للملوك ولا مكاتب ولا امرأة ولا ذمي ولا مني لولا ينجفون ولا

مضوه (ولكن يرضع لهم) اي يعطيهم من التينة (على حسب ما يرى الامام) فلك في

الهنداية ثم العبد اعلم وضح له انه قاتل لانه لخصه المولى فصار كالمجروح والمراة يرضع

لهما اذا كانت تدلوى الجرحى وتقوم على المرضي لانه حاجرة عن حكمة القتال

فيقال هيا النوع من الامانة تمام للقتال والذمي لانه يرضع لانه قاتل او قتل

على الطريق لان فيه منفعة للمسلمين لانه يذله على النهم في الدلالة اذا كانت

فيه منفعة عظيمة لمنتهى باختصار (واما النجس) فيقسم على ثلاثة لمسلم ستم

لليثامي القنوكه وسهم المداكيت وسهم لاشوا والبيبل وهم المتفقدون لغير ما لهم

ويعجز ضرره لمصنف ولا يجرى في النجس من النجس ولا يدخل فخره ذم في القربى

من بني هاشم فيهم (اي في الاختلاف الثلاثة) (لكن لا يحد ثمن) على

غيرهم اعظم بموازي المنفعة عليهم ولا يحد لولا انهم يحدون (لكن لا يحد ثمن)

يستحق بالفرق والحاجة (فاما ذكر الله تعالى في الجنين) في قوله جل ذكره ولا يجلوا

انما غنمتم من شيء فان لله خمسة (فاما هو لا فتاح الكلام ببركاته) (فما في) (وهم

التي جعل الله عليهم) (فما هو) (فما هو) (فما هو) (فما هو) (فما هو) (فما هو) (فما هو)

قوله فنفي يقال نفق الشيء نفقا فني وانفقت  
انفنته ونفق الشيء هلكه ونفقت الدابة  
نفقا من باب قعد ماتت مصاح

قوله ومن ذمل النساء استبان او استبان  
فانه يسمي له وان عليه وعنه استحق سهم  
واذا دخل فارسا ثم باع فرسه او هذه او ابر  
او هذه او اعان فانه يسطل سهم الفرس ويأخذ  
سهم راجل واذا باع فرسه بعد الفداء من  
القتال لم يسقط سهم الفرس وان باعه  
في حال القتال يسقط سهم الفرس وان باعه  
ان مح كذا في الجوهري

صلى الله عليه وسلم لنفسه اى يختاره من الضيعة مثل درج وسيف وجارية) وسهم  
 ذوى القربى كانوا يستحقونه فى زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالنصرة (له الا يرى انه  
 حلل فقال انهم لن يزالوا معى هكذا فى الجاهلية والاسلام وشيك بين اصابعه  
 (وبعد) اى بعد وفاته صلى الله عليه وسلم (بالفقر) لا تقطاع النصرة (واذا دخل  
 الواحد) من المسلمين (او الاثنان الى دار الحرب مغيرين بغيران الامام فاخذوا شيئا  
 لم يحمس) لانه مال مباح اخذ على غير وجه الغنيمة لانها لما خوذ قهر او غلبة لا اختلاسا  
 ومهرقة والحمس وظيفة الغنيمة قيد بكونه بغيران الامام لانه اذا كان بالاذن فغبه  
 روايتان المشهورتان بخمس لانها اذن لهم فقد التزم نصرتهم كفى الهداية (وان  
 دخل جماعة لها منعة) اى قوة (فاخذوا شيئا خمس) ما اخذوه (وان لم ياذن  
 لهم الامام) لانه غنيمة لا خذ على وجه القهر والغلبة ولا نه يجب على الامام  
 نصرتهم اذ لو خذلهم كان فيه (وهن للمسلمين بخلاف الواحد والاثنين لانه  
 لا يجب عليه نصرتهم هداية قيد بالمنعة لانه لو دخل جماعة لا منعة لهم بغيران  
 فاخذوا شيئا لا بخمس لانه اختلاس لا غنيمة كما فى الجوهره (واذا دخل المسلم دار  
 الحرب) بامان (تاجرا) او نحوه (فلا يحصل له ان يتعرض لشي من اموالهم ولا  
 لشي من دماهم) او فروجهم لان ذلك خدر بهم والقدر حرام الا اذا صدر  
 خدر من ملكهم او منهم بطله ولم ياخذ على يدهم لان التقص يكون من جهتهم  
 قيد بالتاجر لان الاسير غير مستأمن فيباح له التعرض لمالهم ودماهم كفى  
 الهداية (وان) تعدى التاجر ونحوه (وخدر بهم فاخذ شيئا) من مالهم (وخرج به)  
 من دارهم (ملكه ملكا محظورا) لا باحة اموالهم الا انه حصل بالقدر فكان  
 خبيثا لان المؤمنين عند شروطهم (ويؤمر ان يتصدق به) فربما لذته  
 وتداركا لجنايته (واذا دخل الحربى البنا مستأنا) اى طالبا للامان (لم يمكن  
 ان يقيم فى دارنا سنة) فافوقها التلا يصبر عيناهم وعونا علينا (ويقوله الامام)  
 اذا ائنه واذن له فى الدخول الى دارنا (ان ائنه) فى دارنا (تلم السنة وضعت  
 جليل الجزية) الاصل ان الحربى لا يمكن من اقامة مائة فى دارنا الا بالاسترقاق  
 او الجزية لانه يصبر عينا لهم وعونا علينا فيلتحق المضرة بالمسلمين ويمكن من  
 الاقامة البسيرة لان فى منها قطع البيرة والجلب وسد لب التجارة ففصلنا بينهما بسنة  
 لانها مدة تجب فيها الجزية فتكون الاقامة لصحة الجزية هداية (فان) رجع بعد

ذلك

ذلك قبل تمام السنة الى وطنه فلا سبيل عليه وان (أقام) تمام السنة (أخذت  
 منه الجزية وصار ذميا) لا لزامه ذلك (ولم يترك) بعدها (أن يرجع الى دار  
 الحرب) لان عقد الذمة لا ينقض وللإمام أن يوقت في ذلك ما دون السنة كالشهر  
 والشهرين كما في الهداية (ولأن ماد) التأمين (الى دار الحرب) ولو الى غير داره  
 (وترك ودبعة عند) معصوم (مسلم او ذمي او) ترك (ديننا في ذمتهم فقد صار دمه  
 صابحا بالعود) لبطلان امانه (وما) كان (في دار الاسلام من ماله) فهو (على خطر)  
 أي موقوف لان يد المعصوم عليه باقية (فان اسر او قتل سقطت دينه) لان يد  
 من عليه الدين سبق اليه من يد العامة فينضم به فيسقط (وصارت الودبعة)  
 وما عند شريكه ومضاره وما في يده في دارنا (فبأنه) لانها في يده حكما لان  
 يد المودع والشريك والمضارب كبده فيعتبر فيها تبعا لنفسه (وما الوجف عليه  
 المسلمون) أي اسرعو الى اخذه (من اموال اهل الحرب بغير قتال يصرف)  
 جميعه (في مصالح المسلمين كما يصرف الخراج) والجزية لانه حصل بقوة المسلمين من  
 غير قتال فكان كالخراج والجزية ولما انتهى الكلام على بيان ما يصير به الحربى فجا  
 أخذ في بيان ما يؤخذ منه وبيان العشر تقبلا للوظائف المالية وقدم بيان العشر  
 لما فيه من معنى العبادة فقال (وارض العرب كلها ارض عشر) لان الخراج لا يجب  
 ابتداء الا بعقد الذمة وعقد الذمة من شركاء العرب لا يصح (وهي) أي ارض العرب  
 أي حدها (ما بين العذيب) بضم العين المهملة وفتح الذال المعجمة قرية  
 من قرى الكوفة (الى اقصى) أي آخر (حجر) بفتح الحاء وفتح الخاء بمعنى الضرة  
 كما وقع التحديد به في غير موضع (بالين بمهرة) بفتح الميم وسكون الهاء اسم  
 موضع بالين يسمى مهرة بن حيدان ابو قبيلة تنسب اليه الابن الهريه فيكون  
 قوله بمهرة بدلا من قوله بالين كما في النباية (الى حد الشام) وفي المغرب عن أبي يوسف  
 في الامال حدود ارض العرب ما وراء حدود ارض الكوفة الى اقصى  
 صخرة بالين وهو مهرة وقال الكرخي هي ارض الحجاز ونهاسه والين ومكة  
 والطائف والبرية يعني البادية وقال محمد ارض العرب من العذيب الى  
 مكة وهذا بين الى اقصى حجر بالين بمهرة اه باختصار وهذه الصارات  
 متعارفة في بعضها بعضها وعدن بفتح الدال بلدة بالين تنضاف الى  
 بلانها فيقال عدن البين مسمى في المسباح (والسواد) أي ارض

مظهر  
 في بيان الاراضي العشرية

مطلوب  
في الدار في الحجابة

سواد العراق يسمى سواد الحاضرة اشجاره وزرقه وهو الذي فتح على عهد سيدنا  
عراق اهل عليه ووضع على رقابهم الجزية وصل اراضيهم الخراج (ارض خراج)  
لانه وظيفة ارض الكفار (وهي) اي ارض المواد خد طهرضا (ما بين العنيت)  
البتقدمة الى عقبة (حلوان) يضم الجاه المسيلة وسكون للام امم بلدة مشهورة  
بينها وبين بغداد نحو خمس مراحل وهي طرف العراق عن الشرق سميت باسم  
باسيا وهو حلوان ابن عمران بن الحارث كافي المصباح (و) حد ها طول (من العنيت)  
بفتح العين المسيلة وسكون اللام وآخرة ثاه مثلة قرية موقوفة على الطوبى على  
شرق دجلة (الى عبادان) بنشد الباء الموحدة حصن صغير على شط البحر وقال  
في المغرب حده طول من مدينة الموصل الى عبادان وعرض من العنيت الى حلوان  
وقال في باب الجاه مدينة الموصل قرية وهي لول حيا السواد طولاً وحديثة للفرات  
موضع آخر وقال في باب الشاه الشطبية من مزل البادية ووضعها موضع العنيت في  
حد السواد خطاه والظاهر من كلامه ان كلا من العنيت وحديثة الموصل حد  
للسواد لكونهما متخاضتين ولما التحديداً الشطبية كافي بعض الكتب خطاه والله  
اعلم (وارض السواد مملوكة لاهلها يجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها) لان الامام  
اذا فتحها رضاعنة وقهرها كلف بالخيار بين ان يبيعها بين الفاعين وبين ان يتركها  
على اهلها بوضع عليهم الجزية والخراج جباية للمسلمين كما مر (وكل ارض اسم اهلها  
عليها) قبل ان يقدر عليها (او فتحت عنوة وقسمت بين الفاعين فهي ارض عشر)  
لانها وظيفة ارض المسلمين لما فيه من معنى للمعابد (وكل ارض قبضت عنوة فاقرا اهلها  
عليها) وكذا الذي صا لهم الاطام (فهي ارض خراج) للمعارة وظيفه ارض الكفار  
لما فيه من معنى العقوبة قال في الهداية ومكة مخصوص من هذا فان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فتحها عنوة وتركها لاهلها ولم يوظف الخراج (ومن احيا) من  
المسلمين (ارض صامواتا) اي غير متفتح بها (فهي عند ابي يوسف معتبرة بحيزها) اي  
بما يقرب منها (فان كانت من حيز ارض الخراج فهي خراجية وان كانت من حيز  
ارض العشير فهي عشرية) لان ما لوطب الشيء يعطى حكمه قضاء الدار له حكم  
الدار حتى يحوز لها حيا لا انتفاع به (والبصرة عنده) اي عند ابي يوسف  
(عشر في ارجاء الصحابة) وكان القياس ان تكون عنده خراجية لانها يحوز ارض  
الخراج الا ان الصحابة رضوان الله تعالى عليهم وظفروا عليهم العشر فقله القياس

مطلوب  
في احيا الكواف

لا يجاعهم بعد اياه (وقال محمد) تغير بشرها اذ هو السبت للقاء (ان احياها) بماء  
 البهاء او (بشرها او عينها خضر بها) او ماء دجلة والفرات والانهار العظام التي  
 لا يهلكها احد) كسيهون وخبثون (فهي عشرية) لانها مياه البهائم (وان احياها  
 بماء الانهار التي احضرها) اي شقها (الا طاحم) وذلك (مثل نهر الملك) كسرى  
 انوشروان وهو نهر على طريق الكوفة من بغداد وهو يستقي من الفرات مغرب  
 (ونهر يزدجرد) بوزن يستعقب اسم ملك من ملوك العجم (فهي خراجية) قال في  
 التصحيح واختاره قول ابي يوسف الامام المصنوع والسنن وصدر الشريعة اه  
 (والخراج الذي وطعه) انصار المؤمنين (عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه على السواد)  
 هو (من كل جريب) بفتح الجيم التحتية وكسر الراء قطعة ارض طولها ستون ذواعا  
 وعرضها كذلك قالوا والاصل فيه المكيل ثم سمي به المبدد ومغرب (بطقة الماء)  
 ويصلح للزراعة (خبرها شقي) مما يزرع فيها كما في شرح الطحاوي وقال الامام  
 ظهير الدين من غطاه او شجر (وهو) اي الفقير الهاشمي (الصراع) النوي (نود رهم)  
 عطف على فقير من اجود النقاد زيلعي (ومن جريب الرطة) بفتح الراء قال  
 المعنى هي البرسيم وحلها بقول (خسة دراهم ومن جريب الكرم) لنهر الشب  
 ومثله غيره (التصل) بعضه بعض بحيث تكون الارض مشغولة به (والهل المتصل)  
 كذلك (عشرة دراهم) هذا هو المقول عن عمر رضي الله عنه قال بعث عثمان بن  
 حنيف رضي الله عنه حتى مسح سواد العراق وجعل حديقة عليه مشرفا فبلغ ستا  
 وثلاثين الف الف جريب ووضع ذلك على ما قلنا وكان ذلك بمقتضى من الحماية  
 ربه وان الله تعالى عليهم من خير نكير فكان ذلك اجماعا منهم ولان اللون متفوتة  
 والمكرم اخضرها مؤنة والمزارع اكثرها مؤنة والوظائف يتبعها والوظيفة تتفاوت  
 بمفاوتها جعل الواجب في الكرم اهلاها وفي الزرع ادناها وفي الرطبة واسطها هداية  
 قيد بالاتصال لانها اذا كانت متفرقة بمخاض الاوص ووسطها من روع لاشي  
 فيها وكذا لو خرس اشجارا غير مؤنة كافي البحر (وما سوى ذلك من) بقية (الاصناف)  
 مما ليس فيه توظيف الامام عمر رضي الله عنه كالبستان وهو كل ارض يحوطها حائطة  
 وقبها اشجارا متفرقة يمكن الزرع تحميها غلو ملتفة او متصلة لا يمكن زراعتها  
 فهو كرم كافي الدر (بوضع عليها بحسب الطاقة) لان الامام رضي الله تعالى  
 عنه اعلم اعتبر فيها ولفظ الطاقة فتعتبرها فيما لا توظيف فيه وغاية الطاقة نصفه

الخراج لان التخصيف عين الانصاف فلا يزداد عليه وان طاقته وتماه في الكفاي  
 (فان لم تطبق ما وضع عليها) بل لم يبلغ الخراج ضعف الخراج (نقصه الامام) الى  
 قدر الطاقه وجوبه وان يبقى ان لا يزداد على النصف ولا ينقص عن الخمس كما في الدر  
 عن الجدادى (وان غلب على ارض الخراج الماء) حتى منع ذراعتها (او انقطع) الماء  
 (عنها او اصطلم) اى استحصل (الزوع آفة) سماوية لا يمكن الاحتراز عنها كغرق  
 وخرق وشدة برد (فلا خراج عليها) لقوات التمكن من الرضاة وهو الغاء التقدير  
 للضعف في الخراج حتى لو بقي من السنة ما يمكن الزرع فيه ثانيا وجب لوجود التمكن قيدا  
 (الا فبالسماوية التي لا يمكن الاحتراز عنها لانها اذا كانت غير سماوية ويمكن الاحتراز  
 عنها كاكل القرد من السباح والانعام لا يسقط قيدا الاصطلام للزرع لانه لو كان بعد  
 الحصاد لا يسقط وتماه في البحر (وان غلب عليها صاحبها) مع امكان زراعتها (فقطه  
 الخراج) لوجود التمكن وهذا اذا كان الخراج موطئا أما انما كان خراج مفاصة فانه  
 لا يجب عليه شيء كافي الجوهره عن الفوائد (ومن اسلم من اهل الخراج اخذ منه  
 الخراج على حاله) لان الارض قد انصفت بالخراج فلا تغرب بتغير المالك (ويجوز ان  
 يشتري المسلم ارض الخراج من الذمي اعتيلا بساير املاكه (ويؤخذ منه) اى المسلم  
 (الخراج) الذي عليها لا يترامه ذلك دلالة قل في الهداية وقد صح ان الصحابة  
 رضوان الله تعالى عليهم اشتروا اراضي الخراج وكانوا يؤدون خراجها قبل ذلك  
 على جوائز الشراء واخذ الخراج واداه للمسلم من غير كراهة (ولا عشر في الخراج  
 من ارض الخراج) لان الخراج يجب في ارض قعت جنوب قمر او الشرقى ارض اسلم  
 اهلها طوعا والوصفان لا يجتمعان في ارض واحدة وسبب الحقن واحد وهو  
 الارض النامية الا انه يعتبر في المعتبر تحقيقا وفي الخراج تقديرا ولهذا ايضا فان الى  
 الارض وتماه في الهداية (والجزية) بالكسر وهي اسم لما يؤخذ من اهل الذمة  
 لانها تجزى من القتل اى تعصم والجمع جزى كل صفة وحلى (على ضربين) الضرب  
 الاول (جزية موضع بالتراضي والصلى) قبل قهرهم والاعتيلا عليهم (فتقدر  
 بحسب) اى بقدر ما يقع عليها الاتفاق (لان الواجب هو التراضي فلا يجوز التعدي  
 اليه غيره) تجزى عن الخدم بهم (و) الضرب الثاني (جزية يتبدي الامام وضعها اذا  
 غلب الامام على الكفار) واستولى عليهم (واقهرهم على املاتهم) لا امراته بخبر  
 في عقارهم (فيضع على الفنى الظاهر الفنى) وهو من يملك عشرة الاف درهم

فصاعدا (في كل سنة ثمانية واربعين درهما) منجعة على الاشهر (باخذ في كل شهر اربعة دراهم) وهذا اجل التسهيل عليه لا يمان للوجوب لانه باول الحول كان في البحر عن الهداية (و) يضع (على المتوسط الحال) وهو من يملك ما في درهم فصاعدا (اربعة وعشرين درهما) منجعة ايضا في كل شهر درهمين (و) يضع (على الغني) وهو من يملك ما دون المائتين ولا يملك شيئا (للمثل اثني عشر درهما) منجعة ايضا (في كل شهر درهما) قال في البحر وظاهر كلامهم ان حد الغني والمتوسط والفقر لم يذكر في ظاهر الرواية ولذا اختلف المشايخ فيه واحسن الاقوال ما اختاره في شرح الطحاوي ثم ذكر عبارة بطل حاذكرناه (وتوضع الجزية على اهل الكلب) شامل لليهودي والنصراني ويدخل في اليهود السامرة لانهم يدينون بشريعة موسى عليه الصلاة والسلام الا انهم يخالفونهم في فروع ويدخل في النصراني الفرنج والارمن وفي الحنابلة وتوخذ الجزية من الصابئة عند ابي حنيفة خلافا لهما بحر (والمجوس) ولو عن العرب لوضع صلى الله عليه وسلم على مجوس هجر والمجوس جمع مجوسي وهو من يعبد النار (وعبدته الاوثان) جمع وثن وهو الصنم اذا كانوا من الجيم لجوزا. فتعاقبهم فجز ضرب الجزية عليهم (ولا توضع على عبدة الاوثان من العرب) لانه صلى الله عليه وسلم نشاء بين اظهرهم ونزل القرآن بلتهم فكانت الهجرة اظهر في حقهم فلم يصدروا في كفرهم (ولا) على (المرتدين) لكفرهم بعد الهداية للاسلام فلا يقبل منها الا الاحلام او الحسام واذا ظهرنا عليهم فساؤهم وذرايرهم فبئ لان ابا بكر رضي الله تعالى عنه استرقى نسوان بني حنيفة توصيانهم لما ارتدوا وفسعهم بين القاطنين هداية (ولا جزية على احرار ولا صبي) ولا مجنون ولا مضوء (ولا زمن ولا اعشى) ولا مغلول ولا شيخ كبير لانه وجبت بدلا عن القتل لو عن القتال وهم لا يقتلون ولا يقاتلون لادم الاهلية (ولا خفيير غير معتل) اي مكتسب ولو بالسؤال لعدم الطاقة فلو قد رعى ذلك وضع عليه قهستاني (ولا على الرهبان الذين لا يخالطون الناس) لانهم اذا لم يخالطوا الناس لا قتل عليهم والاصل في ذلك ان الجزية لا تسقط القتل في لا يجب عليه القتل لا توضع عليه الجزية وقلمه في الاختيار ولا توضع على الملوك ولا الكتائب ولا المدير ولا ام الولد لعدم الملك ولا يؤدى عنهم مواليمهم لتصلهم الزيادة بسببهم والعبرة في الاهلية وعدمها وقت وضع الامام فمن اطلق او غنى او بلغ او برأ



بعد وضع الاصنام لم توضع عليه حتى تغطي تلك السنة كافي الاختيار (ومن اسلم عليه  
 جزية) ولو بعد تمام الحول (سقطت عنه) لانها تجب على وجه العقوبة فتسقط  
 بالاسلام كالقتل وكذا اقامات لان شرع العقوبة في الدنيا لا يكون الا لدفع  
 الشر وقد اندفع الموت وتماهى في الهداية (وان اجتمع عليه) اي على الذمي (جولان)  
 فاكثر (تدخلت الجزية) لانها عقوبة والعقوبات اذا اجتمعت تدخلت كالحدود  
 وقيل خراج الارض على هذا الخلاف هدانية (ولا يجوز احداث بيعة) بكسر الباء  
 (ولا كنيسة) ولا صومعة ولا بيت نار ولا مقبرة (في دار الاسلام) قل في البناية  
 يقال كنيسة اليهود والنصارى اتبعدهم وكذلك البيعة كان مطلقا في الاصل ثم غلب  
 استعمال الكنيسة لمتعد اليهود والبيعة لمتعد النصارى اه قال في القمح وفي ديار  
 مصر لا يستعمل لفظ البيعة بل الكنيسة لمتعد الفرقيين ولفظ الدبر للنصارى خاصة  
 اه ومثله في الديار الشامية ثم اطلاق دار الاسلام بشمل الامصار والقرى وهو المختار  
 كلفي القمح (واذا نهضت الكتابيس والبيع القديمة اعادوها) حكم ما كانت من غير  
 زيلة على البناء الاول ولا يبدل عن النقص الاول ان كفي وتماهى في شرح الوهبانية  
 لان الابنية لا تبقى دائما ولما اقرهم الايام فقد ضهد عليهم الاعادة الا انهم لا يمكنون  
 من نقلها لانها احكام في الحقيقة هدانية (وتؤخذ اهل الذمة) اي يكفون  
 ويلزمون (بالتبذير عن المسلمين في زعيم) بكسر الهمزة لياسهوها بهم (ومزاكهم  
 وسروجهم وقلانسهم) ولا يهانون ولا يبدلون بالسلام ويضيق عليهم الطريق  
 فلولم يكن له علامة مميزة فلعله يعامل معاملة المسلمين وذلك لا يجوز (ولا يكون  
 الخيل ولا يعملون) وفي بعض النسخ يعملون (بل لا يسلح) اي لا يمكنون من ذلك لان  
 في ذلك توسعة عليهم وتقوية لشوكتهم وهو خلاف ما لا يلزم عليهم (وتعوق في  
 لبس العمام ووزن الاريسيم واللبايبه الفاخرة والمنخفضة باهل العلم والسياسة  
 ويطهرون الكسبيجات) يضم الكاف جمع كسبيج فارسي معرب المنزلة من صوف  
 او شعر بحيث يكون في ظلفه لمصبع فوق الشاهد ويجب ان تميز نسائهم عن نساها  
 في الطرقات والمجامات ويجعل على دورهم علامات وتماهى في الاشياء في الحكم  
 الذمي (ومن لم يمتع) من اهل الذمة (من لادلة الجزية) او قتل مسلما او فتنه من دينه  
 او قطع الطريق (اوسيت النبي صلى الله عليه وسلم باو القرآن او دينه الاسلام  
 او اذى بمصلحة لم تنقض عهده) لان كسفه للمظلمين لم يمتع العهده فلهذا

لا يرضه فتؤخذ منه الجزية جبرا اذا امتنع من اداء الجزية ويستوفى منه القصاص  
 اذا قتل ويقام عليه الحد اذا ارتا ويؤدب و يعاقب على السباحى وغيره واختر  
 بعض التأخرين قتله وتبعه ابن السهام وافتي به الخيزرلى قال في الدرر ورايت في  
 معروضات الفنى ابى السعود انه ورد امر سلطانى بالعمل بقول ائمتنا القائلين  
 بقتله ان ظهر اثم معاده وبه افتي وعامه فيه (ولا ينقض العهد) اى عهد اهل الذمة  
 (الابان يلحق) احدهم (بدار الحرب او يطلبوا على موضع فيحاربونا) لانهم  
 صاروا حربا علينا فيعربى عقد الذمة عن الاغاة وهو دفع شر الحرب فينقض  
 عهدهم ويصيرون كالمرتدين الا انه لو اسر واحد منهم يسترق والمرتد يقتل ولا  
 يجبر على قبول الذمة والمرتد يجبر على الاسلام ولما انتهى الكلام على الذمى اخذ  
 في بيان احكام المرتد وهو المرجع عن الاسلام فقال (واذا ارتد المسلم عن الاسلام)  
 والعباد بالله تعالى (عرض عليه الاسلام) استحبابا على المذهب بلوغه الدعوة ودر  
 (فان كانت له شبهة كسفت له) بيان لثمة العرض اذ الظاهر انه لا يرتد الا من شبهة  
 (ويحبس ثلاثة ايام) ندبا وقيل ان استعمل وجوبا والاندبا ويعرض عليه  
 الاسلام في كل يوم (فان اسلم) فيها وكذا لو ارتد ثانيا لكنه يضرب فان عاد يضرب  
 ويحبس حتى تظهر عليه التوبة فان عاد فكذلك تارة ثانية قال في الهداية  
 وكيفية توبته ان يتبرأ عن الاديان كلها سوى الاسلام ولو تبرأ عما اتقى اليه كفاه  
 لحصول المقصود اه (والا اى وان لم يسلم) (قتل) لحدث من ترك دينه فاقتلوه (فان  
 قتله قاتل قبل عرض الاسلام عليه كره ذلك) (نزعها وتحويلها على ما مر من حكم  
 العرض) (ولا شئ على القاتل) لقتله مباح الدم (واما المرأة اذا ارتدت فلا تقتل) لشبهة  
 صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء من غير تفرقة بين الكافرة الاصلية والمرتدة  
 (ولكن تحبس حتى تسلم) لامتناعهن اياهن حق الله تعالى بعد الاقرار قبحه على  
 الايقاع بالحبس كفى حقوق العباد هداية (ويزول ملك المرتد من امواله زوته) (زوال  
 عصمة دمه فكذلك عصمة ماله قال جال الاسلام وهذا قول ابى حنيفة وظل ابو يوسف  
 ومحمد لا يزول والصحيح قول الامام وعليه مشي الامام البرهانى والتسنى وغيرهما الصحيح  
 وانما يزول ملكه عند ابى حنيفة (زوال امر اى) اى موقوفه على ان يتبين حاله لا زواله  
 متردد بين ان يسلم فيعود الى العصمة وبين ان يثبت على زوته فيقتل (فان اسلم جازت)  
 حرمة امواله (على حالها) السابق وصار كانه لم يرتد (وان مات او قتل على رذته) او لخلق

غيباء  
 احكام المرتد

بدار الحرب وحكم بلحاقه (انتقل ما) كان اكتسبه في حال اسلامه (الى ورثته المسلمين)  
 لوجوده قبل الردة فيستند الارث الى آخر جزء من اجزاء اسلامه لان رده بمنزلة  
 موته فيكون توريث المسلم من المسلم (وكان ما اكتسبه في حال رده قياً) للمسلمين  
 فيوضع في بيت المال لان كسبه حال رده كسب مباح الدم ليس فيه حق لاحد فكان  
 قياً كمال الحربى قال الراهدى وهذا عند ابى حنيفة وقال كلاهما لورثته والصحيح  
 قول الامام واختار قوله البرهانى والنسفى وصدر الشريعة تصحيح (وان لحق بدار  
 الحرب مرتد او حكم بلحاقه عن مدبره) من ثلث حاله (وامهات اولاده) من كل ماله  
 واما مكاتبه فيودى مال الكتابة الى ورثته ويكون ولاؤه للمرتد كما يكون للبيوت جوهره  
 (وحلت الديون التي عليه ونقل ما) كان (اكتسبه في حال الاسلام الى ورثته المسلمين)  
 لانها بالحق صار من اهل الحرب وهم اموات في حق احكام المسلمين لانقطاع ولاية  
 الازام كما هي منقطعة عن الموتى فصار كالموت الا انه لا يستقر لحاقه الا بقضاء القاضى  
 لاحتمال العود اليه فلا بد من القضاء واذا تقرر موته ثبت الاحكام المتعلقة به وهى  
 ما ذكرناها في الموت الحقيقى ثم يعتبر كونه وارثاً عند لحاقه في قول محمد لان الحاق  
 هو السبب والقضاء لتقرره بقطع الاحتمال وقال ابو يوسف وقت القضاء لانه يصير  
 موتاً بالقضاء والمرتدة اذا لحقت بدار الحرب فهي على هذا هدايه (وتقضى الديون  
 التي رزمت في حال الاسلام مما اكتسبه في حال الاسلام وما رزمت من الديون في حال  
 رده) يقضى (مما اكتسبه في حال رده) قال في الجوهرة وهذه رواية عن ابى حنيفة  
 وهو قول زفر وعن ابى حنيفة ان ديونه كلها فيما اكتسبه في حال الردة خاصة فان لم  
 يف كان الباقي فيما اكتسبه في حال الاسلام لان كسب الاسلام حق الورثة وكسب  
 الردة خالص حقه فكان قضاء الدين منه اولى الا اذا تعذر بان لم يف به فيثب  
 تقضى من كسب الاسلام تقديم الحقه هدايه (وما باعه) المرتد (او اشتراه) او اعتهقه  
 او رهنه (او تصرف فيه من امواله في حال رده) فهو (موقوف) الى ان يبين حاله (فان  
 اسلم صحت عقوده) لما مر انه يصبر كما لم يرتد (وان مات او قتل) على رده (ولو لحق  
 بدار الحرب) وحكم بلحاقه (بطلت) عقوده كلها لان بطلان عصمته اوجب خلا  
 في الاهليق وهذا عند ابى حنيفة وقال لا يجوز ما صنع في الوجهين لوجود الاهلية لكونه  
 مخاطباً والملك لقيامه قبل موته والصحيح قول الامام كما سبق قال في الهداية واعلم ان  
 تصرفات المرتد على اقسام نافذة بالاتفاق كالا ستيلاد والطلاق لانه لا يفتقر الى

تصرفات المرتد  
 نافذة

حقيقة الملك وتعمم الولاية وباطل بالاتفاق كالنكاح والذبيحة لانه يعتمد الله ولا مله له  
 وموقوف بالاتفاق كالفاوضة لانها تعتمد المساواة ولا مساواة بين السلم والمرند مالم  
 يسلم ويختلف في توقفه وهو ما عدناه اه (وان عاد المرتد بعد الحكم بمخافه الى دار  
 الاسلام مسلما فواجده في يدورته) اوفى بيت المال (من ماله بعينه اخذه) منه لان  
 الوارث او بيت المال انما يخلفه لا يستفائه فاذا عاد مسلما احتاج اليه فيقدم عليه لانه  
 ملك عليه بغير عوض فصار كالهبة قيديما بعد الحكم لانه اذا عاد قبله فكانه لم يرتد  
 كالمروءة لان امهات اولاده ومدبريه لا يعودون الى الرق وبوجوده بعينه لان  
 الوارث اذا ازاله عن ملكه لا يرجع عليه لان القضاء قد صح بدليل مصحح فلا ينقض  
 كافي الهداية (والمرتدة اذا انصرفت في مالها في حال ردتها جاز تصرفها) لان ردتها  
 لا تزال عصمتها في حق الدم في حق المال بالاولى (وتصاري بني تغلب) ابن وائل من  
 العرب من ربيعة تنصروا في الجاهلية وصاروا ذمة للمسلمين (يوخذ من اموالهم  
 نصف ما يوخذ من المسلمين من الزكاة) لان الصلح وقع كذلك (ويؤخذ من نسائهم  
 ولا يؤخذ من صبياتهم) لان الصلح على الصدقة المضاعفة والصدقة تجب عليهن  
 دون الصبيان فكذلك المضاعفة (وما جاءه الامام من الخراج ومن اموال بني تغلب) لانه  
 جزية (وما اهداه اهل الحرب الى الامام والجزية) وما اخذ منهم من غير حرب ومنه تركة  
 ذمي (تصرف في مصالح المسلمين العامة) فتسد منها الثغور (جمع ثغر كطلس وهو  
 موضع الخفاة من فروج البلدان صحاح) وتبني منها (الغناطر) جمع قنطرة ما يعبر  
 عليه النهر ولا ترفع (والجسور) جمع جسر بكسر الجيم وقصها ما يعبر عليه ويرفع كافي  
 البحر عن الضائفة ويعطى قضاة المسلمين وعمالهم (كفتى ومحاسب ومرا بطل) وعلماءهم منه  
 ما يكفيهم (وذرايرهم) (ويدفع منه) ايضا (ارزاق القتالة وذرايرهم) لان هذه الاموال  
 حصلت بقوة المسلمين من غير قتال فكانت لهم ممددة لمصالحهم العامة وهو لاء عمتهم  
 ونفقة الذراير على الاباء فلو لم يعطوا كفايتهم لاحتاجوا الى الاكتساب فلا  
 يتفرغون لتلك الاعمال ولما انها الكلام على احكام المرتدين اخذ في الكلام على احكام  
 البغاة والبقاة جمع باغ من بغى على الناس ظلم واعتدى وفي عرف الفقهاء الخارج  
 عن طاعة الامام الحق بغير حق كافي التنوير (واذا تغلب قوم من المسلمين على بلد)  
 قيدا للمسلمين لان اهل الذمة اذا غلبوا على موضع للحراب صاروا اهل حرب كما مر  
 (وخرجوا عن طاعة الامام) او طاعة نائبه قال في الحانية من السير قال علماؤنا

في احكام الديار

السلطان يصير سلطانا باعريين بالمبايعة معه ويعتبر في المبايعة مبايعة اشراقهم  
 واحيائهم والثاني ان ينفذ حكمه في رعيته خوفا من قهره وجبروته فان بايع الناس  
 ولم ينفذ حكمه فيهم لعجزه عن قهرهم لا يصير سلطانا فاذا صار سلطانا بالمبايعة فخار  
 مان كان له قهر وغلبة لا ينزل لانه لو انزل يصير سلطانا بالقهر والغلبة فلا يفيد  
 وان لم يكن له قهر وغلبة ينزل اه (دعاهم) اي الامام او نائبه استجابا (الى العود  
 الى الجماعة) والطلعة (وكشف عن شبهتهم) ان ابدوا شبهة لعل الشر يندفع به  
 (ولا يبداهم بقتال حتى يبدأوه) ابلاء للعذر واقامة للحجة عليهم ولذا بعث على  
 ونهى الله عنه الى اهل حروراه من يناظرهم قبل القتال (فان بدأوه) بالقتال  
 (قاتلهم حتى يفرق جصهم) قال في الهداية هكذا ذكر القدوري في مختصره وذكر  
 الامام المعروف بنحو اخر زاده ان عندنا يجوز ان يبدأ بقتالهم اذا تمسكوا واجتمعوا  
 لان الحكم يدار مع الدليل وهو الاجتماع والامتناع وهذا لو انتظر الامام حقيقة  
 قتلهم لا يمكنه الدفع فيدار على الدليل ضرورة دفع شرهم واذا بلغه انهم يشتركون  
 السلاح وتجهزون للقتال ينبغي ان يأخذهم ويحبسهم حتى يلقوا عن ذلك ويحدوا  
 توبة دفعا للشر بقدر الامكان والروى عن ابي حنيفة من لزوم البيت محمول على  
 حال عدم الاحاط اما اعانة الامام الحق من الواجب عند القناء والقدرة ام (فان  
 كانت) البغاة (لهم قلة) اي طائفة يتحققون بها او حصن يتجهضون اليه (اجهز على  
 جريحهم) اي قتلهم قال في الصحاح اجهزت على الجريح اذا اسرعت قتله وقد  
 قتل عليه (واتبع سوابغهم) اي هاربهم دفعا لشرهم كيلا يتحقا بهم اي يقتلهم لو  
 يتقيا الى حصنهم (وان لم يكن لهم قلة) ولا حصن (لم يجهز على جريحهم ولم يتبع  
 سوابغهم) لان المقصود تقريق جمعهم وتبديد شملهم وقد حصل فلا داعي لقتلهم وفيه  
 اشعار بانه لو اسرا احد منهم لم يقطعه ان لم يكن له قلة والاقلة كما في المحيط فمستفان  
 (ولا نسبي لهم ذرية) ولا نساء (ولا يقيم لهم مال) لانهم مسلمون والاسلام بعصم  
 النفس والمال (ولا يأسن ان يقاتلوا) بالبناء للمجهول اي البغاة (بسلاحهم) ويرتق  
 بكرائهم (ان احتاج المسلمون) اي المطيعون (اليه) لان للامام ان يفعل ذلك في مال  
 المعادل عند الحاجة في حال الباقي اولى (ويحبس الامام اموالهم) دفعا لشرهم  
 باستماتتهم به على القتال الا انه يبيع الكراع لان حبس الثمن انظر وايسر هدايه (ولا  
 يرد هلعهم ولا يمسها) بين اللافعين لما من ابن اموالهم لا تقسم ولكنها تحبس

(حتى ينوبوا فبردها عليهم) لزوال بغيرهم (وما جاءه اهل البنى من البلاد التي غابوا  
عليها من الخراج والعشر لم يأخذها الامام ثانيا) لان ولاية الاخذ له باعتبار الحماية  
ولم يحسمهم (فان كانوا) اى البغاة (صرفوه في حقه اجزى من اخذ منه) لوصول  
الحق الى مستحقه (وان لم يكونوا صرفوه في حقه أفنى اهله) وفي بعض النسخ فعلى  
اهله (فما بينهم وبين الله تعالى ان يعيدوا ذلك) لانه لم يصل الى مستحقه قال في  
الهداية قالوا لاعادة عليهم في الخراج لانهم مقاتلة فكانوا امصارف وان كانوا اغنياء  
وفي العشر ان كانوا فقراء كذلك لانه حق الفقراء وقد يناله في الذكاة وفي المستقبل  
ياخذها الامام لانه يحسمهم فيه لظهور ولايته انتهى في كتاب الخطر والاباحة  
اخره عن العبادات والمعاملات لان له مناسبة بالجميع فيكون بمنزلة الاستدراك لما غابها  
وعشون له في الهداية وغيرها بالكراهية والاستحسان والخطرفة المنع والحبس  
وشرطا مانع من استعماله شرعا والاباحة ضد الخطر والاباح ما اجيز للمكلفين فعله  
وتركه بلا استحقاق ثواب ولا عقاب نعم يجاب عليه حسا ليسيرا اختيار (لا يحمل  
للرجال لبس الحرير) ولو لم يحال بينه وبين بدنه على المذهب وعن الامام انهم  
اذا من الجلد قال في القنية وهي رخصة عظيمة في موضع عم به البلوى اه الا اذا  
كان قدر اربع اصابع كفى القنية وغيرها وفيها عمامة طرزا قدر اربع اصابع من  
ابريسم من اصابع عمر رضى الله تعالى عنه وذلك فيس بشرا يرخص فيه اه وكذا  
الثوب المنسوج بذهب يحمل اذا كان هذا المقدار والا لا كفى الزيلعي وغيره (ويحمل)  
اى الحرير (للنساء) حديث ان هذين مشيرا لما في يده وكان في احدهما ذهب  
والاخرى حرير حرام على ذكرهما حتى حل لانهم (ولا باس بتوسده) اى جمعه وسادة  
وهي الخنجد وكذا افتراشه والنوم عليه (عند ابى حنيفة) لان ذلك استغفار به  
فصار كالنصاوير على البساط فله يجوز الجلوس عليه ولا يجوز لبس النصاوير  
اختيار (وقال بكره توسده) وافتراشه ونحو ذلك لمعوم انتهى ولانه ذى من لا خلاف  
له من الاطعم قال في الهداية وفي الجامع الصغير ذكر قول محمد وحده ولم يذكر  
قول ابى يوسف وانما ذكره القدوري وغيره من المشايخ وكذا الاختلاف في ستر  
الحرير وتطبيقه على الابواب واختار قول الامام البرهاني والنسفي وصدر الشريعة  
وغيرهم تصحيح (ولا باس بلبس الديباج) وهو ما سدها ولجته ابريسم مصباح  
(في الحرير عندهما) لان الحاجة ماسة اليه فانه يرد الحديد بقوة ويكون رصافي

في باب الخطر والاباحة

قلوب الاعداء لكونه اهيب في اعينهم بريقة ولمعانه كافي (ويكره) لبسه (عند ابى حنيفة) لعموم التهي والضرورة تندفع بالخلوط واعتمد قوله المحبوبى والسنى وغيرهما تصحح (ولا باس بلبس المحرم) بغير ابرسيم في الحرب وغيره (اذا كان سداه ابريسماو) كانت (لحمته قطنا او خزا) او كانا او نحوه لان الثوب انما يصير ثوبا بالنسج والنسج بالحمية فكانت هي المحبرة دون السدى واما اذا كانت لحمته خريرا وسداه غيره لا يحل لبسه في غير الحرب ولا باس به في الحرب اجماعا كما ذكره الحندي (ولا يجوز للرجال التحلي) اى التزين (بالذهب والفضة مطلقا) (الا الحاتم) بقدر مثقال فما دونه وقيل لا يبلغ المثقال كافي الجوهره (والمنطقة) قال في القاموس منطقة ككنسة ما ينطق به وانتطق الرجل شد وسطه بمنطقة اه (وحليه السيف) بشرط ان لا يضع يده على موضع الفضة اذا كان كل واحد منها (من الفضة) للمباه من الآثار في اباحة ذلك كافي الهداية (ويجوز للنساء التحلي بالذهب والفضة) مطلقا وانما قيد بالتحلي لانهن في استعمال آنية الذهب والفضة والاكل فيها والادهان منها كالرجال كما يأتى (ويكره) للولى (ان يلبس الصبي الذهب) والفضة (والحرير) لان التحريم لما ثبت في حق الذكور وحرم اللبس حرم الالباس كالحرير لما حرم شربه حرم سقيه ولأنه يجب عليه ان يعود الصبي طرايق الشريعة لئلا يفها كالصلاة والصوم (ولا يجوز الاكل والشرب والادهان والتطيب) وجميع انواع الاستعمال (في آنية الذهب والفضة للرجال والنساء) لعموم النص وكذا الاكل بمنطقة ذهب وفضة والاكتحال بملهما وما اشبه ذلك من الاستعمال كمسحاة ومراة وقلم ودواة ونحوها يعنى اذا استعملت ابتداء فيما صنعت له بحسب متعارف الناس والا فلا كراهة حتى لو نقل الطعام من اثناء الذهب الى موضع آخر او صب الماء او الدهن في كفه لاعلى راسه ابتداء ثم استعمله لا باس به بحسب غيره وهو ما حرره في الدرر المصنوع كذا في الدرر (ولا باس باستعمال آنية الزجاج والبلور والعقيق) والياقوت والزبرجد ونحو ذلك لانها ليست في معنى الذهب والفضة (ويجوز الشرب) والوضوء (في الاتاء المفضض) اى الزين بالفضة (عند ابى حنيفة) وكذا يجوز عنده (الركوب على السرج المفضض والجلوس على السرير المفضض) قال في الهداية اذا كان يتقى موضع الفضة ومناه يتقى موضع الفهم وقيل هذا وموضع اليد في الاخذ وفي السرير والسرج موضع الجلوس وقال

ابو يوسف بكرة ذلك وقول محمد يروى مع ابى حنيفة ويروى مع ابى يوسف وعلى  
هذا الخلاف الاناء المصنوب بالذهب والفضة والكرسى المصنوب بهما وانما جعل  
ذلك في السيف والمجعد وحلقة المرأة او جعل المصنف مذهبا او مفضضا وكذا  
الاختلاف في اللجام والركاب والثغر اذا كان مفضضا وكذا الثوب فيه كتابة  
بذهب او فضة على هذا وهذا الاختلاف فيما يخلص فاما التوبة الذي لا يخلص  
فلا باس بالاجماع واختار قول الامام الائمة الصحيحون كالمحبوب والتسني وصدر  
الشرعة وغيرهم تعميم (ويكره التعشير) اى وضع علامات بين كل عشر ايات  
(في المصحف و) كذا (النقط) اى اعجامه لاظهار اعرابه لقول ابن مسعود رضى الله  
عنه جردوا القرآن ويروى جردوا المصاحف وفي التعشير والنقط ترك التجريد  
ولان التعشير يخل بحفظ الاى والنقط يحفظ الاعراب اتكالا عليه فيكره قالوا في  
زماننا لا بد للعجم من دلالته فتترك ذلك اخلاصا بالحفظ وهجران القرآن فيكون حسنا  
هداياه قال في الدر وعلى هذا لا باس بكتابة اسامى السور وعد الاى وعلامات  
الوقف ونحوها فهي بدعة حسنة درر وقنية اه (ولا باس بهلية المصحف) لما فيه  
من تعظيمه (ونقش المسجد) وتزيينه (وزخرفته بماء الذهب) اذا كان المقصود  
بذلك تعظيمه ويكره اذا كان بقصد الريا ويضمن اذا كان من مال المسجد (ويكره  
استخدام الخصيان) لان الرغبة في استخدامهم تحمل على هذا الضئيف وهو مثله  
محرمه (ولا باس بخصاء البهائم) لانه يفعل للنفع لان الدابة تسمن ويطيب لحمها  
بذلك (وانزاء الجير على الخيل) لما صح ان النبي صلى الله عليه وسلم ركب البطة فلو كان  
هذا الفعل حراما لما ركب له لمافيه من قبح بابه هدايه (ويجوز ان يقبل في الهضاية  
والاذن في التجارة) قول الصبي والعبد لان العادة جارية بين الهدايا على يد هؤلاء  
والاذن في التجارة ولا يمكنهم استعمال الشهود معهم اذا سافروا وجلسوا في السوق  
فلو لم يقبل قولهم لادى الى الحرج وهذا اذا غلب على ظنه صدقهم والالم يسعه ذلك  
وفي الجماع الصغير اذا قالت جارية لرجل يعنى حولاى اليك هدية وسعدان ياخذها لانه  
لا فرق بينا اذا اخبرت باهداء المولى غيرها وانضما لما قلنا هدايه (ويقبل في المعاملات  
قول الفاسق) والكافر لكثرة وجودها بين اجناس الناس فلو شرطنا شرطنا زاندا  
لادى الى الحرج فيقبل قول الواحد فيها عدلا كان او فاسقا كافر او مسلما عبدا  
او حرا ذكر الموثق دفعا للحرج هدايه (ولا يقبل في الديانات الا العدل لعدم كثرة



وقوعها عيب وقوع للعاملات فجازان بشرط فيه زيادة فلا يقبل الا قول المسلم العدل  
 لان الفاسق منهم والكافر لا يلتزم الحكم فليس له ان يلزم المسلم هداية (ولا يجوز)  
 للرجل (ان ينظر من الاجبية) الحرة (الا الى وجهها وكفيها) ضرورة احتياجها  
 الى المعاملة مع الرجال اخذ او عطا وغير ذلك وهذا تنصيص على انه لا يباح  
 النظر الى قدمها وعن ابي حنيفة انه يباح لان فيه بعض الضرورة وعن ابي يوسف  
 انه يباح النظر الى ذراعها ايضا لانه قد يبدو منها عادة هداية وهذا اذا كان يامن  
 الشهوة (فان كان لا يامن) على نفسه (من الشهوة) لم ينظر الا لاجابة ضرورة (بقوله  
 عليه الصلاة والسلام من نظر الى محاسن امرأة اجبية عن شهوة صب في عينه  
 الا نك يوم القيامة هداية قال في الدرر خ النظر مقيد بعدم الشهوة والاخرام وهذا  
 في زمانهم اما في زماننا فمع من الشبهة قهستاني وغيره (ويجوز للقاضي اذا اراد  
 ان يحكم عليها) اي المرأة (والشاهد اذا اراد الشهادة عليها النظر الى وجهها) وان  
 خاف (ان يشتبه) الحاجة الى احياء حقوق الناس بواسطة القضاء واداء الشهادة  
 ولكن ينبغي ان يقصد به اداء الشهادة او الحكم عليها لا قضاء الشهوة تحرزا عما  
 يمكنه التجرع عنه وهو قصد القبيح واما النظر لتحمل الشهادة اذا اشتبه قيل يباح  
 والاصح انه لا يباح لانه يوجد من لا يشتبه فلا ضرورة بخلاف حالة الاداء  
 هداية (ويجوز) ايضا (لطبيب ان ينظر الى موضع المرض منها) وينبغي ان يعلم  
 امرأه مدواتها لان نظر الجنس الى الجنس اسهل فان لم يقدر واستر كل موضع  
 منها سوى موضع المرض لم ينظر وبفض بصره ما استطاع لان ما ثبت  
 بالضرورة يتقدر بقدر الضرورة وصار كمنظر الخافضة والختان هداية (وينظر  
 الرجل من الرجل) ولو امرده جميع الوجه اذا امن الشهوة (الى جميع بدنه الا  
 ما بين سترته الى منتهى (ركبته) فالسرة ليست بعورة والركبة عورة وانما قيدنا  
 النظر الى الامرء بما اذا امن الشهوة لمقاي الهندية والفلان اذا بلغ مبلغ الرجال  
 ولم يكن ضيقا فحكمه حكم الرجال وان كان صبيحا فحكمه حكم النساء وهو  
 عورة من قرنه الى قدمه لا يصل النظر اليه عن شهوة فاما الخلو والنظر اليه لا  
 عن شهوة فلا بأس به ولذا لم يؤمر بالغلب كذا في الملقطة (ويجوز للمرأة ان  
 تنظر من الرجل الى ما ينظر للرجل اليه منه) اي من الرجل اذا امنت الشهوة  
 لا تنظر الرجل والمرأة في النظر الى ما ليس بعورة كالتياب والنواب هداية (وتنظر

المرأة من المرأة الى ما يجوز الرجل ان ينظر اليه من الرجل) لوجود المجانسة وانعدام  
 الشهوة غالبا كافي لنظر الرجل الى الرجل وكذا الضرورة قد تحققت الى الانكشاف  
 فيما يشهد هداية (وينظر الرجل من امته التي تحل له) للوطئ (و) من (زوجته الى  
 فرجها) وهذا اطلاق في النظر الى سائر بدناتها عن شهوة وعن غير شهوة والاصل فيه  
 قوله صلى الله عليه وسلم غص بصرك الا عن امك وامرأتك ولان ما فوق ذلك من  
 المسيس والغشيان مباح فالنظر اولى الا ان الاولى ان لا ينظر كل واحد منهما الى  
 عورة صاحبه وتعامه في الهداية (وينظر الرجل من ذوات محارمه) وعن من لا يحل له  
 نكاحهن ابدأ بنسب او بسبب الى (الوجه والراس والصدر والساقين) وخذ الساق  
 من الركبة الى القدم (والمضدين) اي الساعدين وخذ الساعد من المرفق الى الكتف  
 كافي الصحاح (ولا ينظر الى ظهرها وبطنها) لان الله تعالى حرم المرأة اذا اشبهها  
 بظهر الام فلولا ان النظر اليه حرام لما حرمت المرأة بالتشبيه به واذا حرم النظر الى  
 الظهر فالنظر اولى لانه ادعى الشهوة (ولا لباس) للرجل (ان يمس) من الاعضاء (ما جاز)  
 له (ان ينظر اليه منها) اي من اعضاء من ذكر او انثى اذا امن الشهوة على نفسه  
 وعليها وان لم يأمن ذلك او شك لم يحل له المس ولا النظر كافي المجنب وغيره وهذا  
 في غير الاجنبية الشابة اما هي فلا يحل مس وجنبتها وكسبها وان امن الشهوة لعدم  
 الضرورة بخلاف النظر وقبدا بالشابة لان المحوّر التي لا تشبه لباس بمصاحفتها  
 ومس يدها لانعدام خوف الفتنة وتعامه في الهداية (وينظر الرجل من مملوكة غيره)  
 ولو مبدرة او مكاتبه او ام ولد (الى ما يجوز له) (ان ينظر اليه من ذوات محارمه) لانها  
 تخرج لحوائج مولاهما وتخدم اضيافه وهي في ثياب مهنتها فكانت الضرورة داعية  
 اليه وكان محرر من الله عنه اذا اراد ان يارها متعبة غلاها بالدرة وقال النبي صلى الله عليه وسلم  
 يادخل ان تشبهين بالحرار واما الخلوة بها والسافرة فقد قيل تباح كافي المحارم وقيل  
 لا تباح لعدم الضرورة والله مال الحاكم الشهيد (ولا لباس) عليه (بان يمس ذلك)  
 الموضع الذي يجوز النظر اليه من الامة (اذا اراد الشراء وان خاف ان يشتري) قال  
 في الهداية كذا ذكر في المختصر وأطلق ايضا في الجامع الصغير لم يفصل وقال  
 مشايخنا يباح التطرف في هذه الحالة وان اشتبه للضرورة ولا يباح المس اذا اشتبه  
 او كان اكبر رايه ذلك لانه نوع استمتاع وفي غير حالة للشراء يباح النظر والس  
 بشرط عدم الشهوة (والمخصي) والمجنوب والمخت (في النظر الى الاجنبة)

كالمحل) لانه ذكر ذو شهوة داخل تحت عموم النص والطفل الصغير مستثنى بالنص  
 (ولا يجوز للملوك ان يتظلم من سيده الا الى ما يجوز للاجنى النظر اليه منها) لانه فعل  
 غير محرم ولا زوج والشهوة متحققة لجواز النكاح في الجملة والحاجة قاصدة لانه يعمل  
 خارج البيت والبراد بالنص الاماء قال سعيد بن الحسن وغيرهما لا يظلمكم سورة النور  
 لانها في الامان دون الذكور هداية (ويعزل) السيد (عن امته بغير اذنها) لانها لاحق  
 لها في الوطئ (ولا يعزل) الزوج (عن زوجته) الحرة (الا باذنها) لان لها حق في  
 الوطئ ولذا تخفى الجبهة عندنا بالحرة لان الزوجة اذا كانت مائة فالان لم يولها  
 هندابى حنيفة ومحمد خلافا لابن يوسف (ويكره الاحتكار) والتلق (في لقوات  
 الادمين) كبر وشعب وعمر وتين وزبيب (والبهائم) كتن وقش (اذا كان ذلك في  
 بلد يضرب الاحتكار) والتلق (بما هله) لحدوث الجالب من زوق والمحتكر ملعون وان لم  
 يضرب لم يكره (ومن احتكر فله منتهه او ما جليه من بلد اخر فليس بمحتكر) اما الاول  
 فلانه خالص حقه لم يتطرق به حق العامة الا يرى انه ان لا يزرع فذلك له ان لا يبيع  
 واما الثاني فالذكور قول ابن حنيفة لان حق العامة انما يتطرق بما يجزى في المصير  
 وجلب الى فتانها وقال ابو يوسف يكره لاطلاق ما يربو بنا وقال محمد كل ما يجلب منه  
 الى المصير في الغالب فهو بمنزلة قضاء المصير يحرم الاحتكار فيه وعلى قول ابن حنيفة  
 متى ائمة المعصومين كاذكره المصير (ولا ينبغي للسلطان ان يبيع على الناس)  
 لان الثمن حتى العاقد خاليه تقديره فلا ينبغي للحاكم ان يتعرض لحقه الا اذا تعلق به  
 ضرر العامة بان كان ارباب الطعام يحكمون ويتبعون عن القيمة تصديا فاحشا فيئذ  
 لا بأس به بمشورة اهل الراي والبصر وعامة في الهداية (ويكره بيع السلاح في ايام  
 الفتنة) من يعرف انه من اهل الفتنة لانه تسبب الى المعصية (ولا يابى بيع المعصية)  
 ولو (من يبيع اثم يصد خيرا) لان المعصية لا تقام بعينه بل بوجد نظيره بخلاف بيع  
 السلاح في ايام الفتنة لان المعصية تقوم بعينه هداية بوجوب كتاب الوصايا بوجوب مناصبة  
 الوصاية بالمظفر والايادة ظاهرا من حيث انها نصرتها تلك الا حاكمه واراد بالوصاية ايام  
 الوصية والايضا يقال اوصى الى فلان اي جعله وصيا على اسم منه الوصاية وامر  
 فلان بمعنى ملكه بطريق الوصية والمص لم يتعرض للفرق بينه وبين كل واحد  
 منهما بالاستقلال بل ذكرهما في اثناء تقرير المسائل ثم الوصية اسم بمعنى المصدر  
 ثم سمي به الوصى به وهو على ذلك مضاف الى ما بعد الموت وشروطها كون الوصى اهلا

زيبا احكام الوصايا

للخليل وعدم استقراره بالدين والموصى له حيا وقاتها خير وارث ولا تأكل والموصى به  
 قابلا للخليل بعد موت الموصى ولما كان الأصل فيها الاستصحاب قال (الوصية خير  
 واجبة) لأنها تبرع بمنزلة الهبة والشرعات ليست بواجبة وهذا إذا لم يكن مشغول  
 الذمة بنحو كراهة وقديصة صوم وصلاة فرط فيها أو أفا جبة (وهي معصية) لأنها تبرع  
 على وجه الصدقة ولذا قال في المنجى أنها على التقى مباحة وعلى أهل الفسق مكروهة  
 (ولا يجوز الوصية لو أرت) لقوله صلى الله عليه وسلم إن الله قد أعطى كل ذي حق  
 حقه فلا وصية لوارث ويعبر بكونه وارثا عند الموت لا عند الوصية فمن كان وارثا عند  
 الوصية غير وارث عند الموت صحته له الوصية وإن كان بالعكس لم يصح (إلا أن يجزئها  
 الورثة) بعد موته وهم كالأول لا الامتناع كان لحقهم فنجوز بأجازتهم وأن أجاز بعضهم  
 دون بعض جائز على المميز بقدر حصته (ولا يجوز) الوصية (بما زاد على الثلث) إلا أن  
 يجزئها الورثة كالمير (ولا لقائل) عدا كان أو خطا بعد أن كان مباشر أو لواجازتها  
 للورثة جاز عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا يجوز وعلى قولهما منى الإجماع كما  
 هو المزمع تصحيح (أو يجوز أن يوصى المسلم للكافر) أي الذي (والكافر للمسلم) لأنهم  
 بعد الذمة ساووا المسلمين في المعاملات ولهذا أجاز التبرع من الجاهل في حالة الحياة  
 فكذلك في حالة الممات هداية (وقبول الوصية) إنما يعبر (بعد الموت) لأنه وإن ثبوتها  
 لأضاقها إلى ما بعده فلا تعتبر قبله (فإن قبلها الوصى له في حال الحياة أو بعدها فذلك  
 باطل) لأصية به (و يستحب أن يوصى الإنسان بدون الثلث) سواء كانت الورثة  
 اختيارا أم فقرا لأن في التقبض صلة القريب بترك ماله عليهم بخلاف استئثار الثلث  
 لأنه استيفاء عام حقه فلا صلة ولا مئة وتركها عند فقر الورثة وعدم استغنائهم  
 بمخصصهم أحسن (وأن أوصى إلى رجل) أي جمعه وصيا على تنفيذ وصيته أو قضاء  
 دينه أو على أولاده الصغار (فقبل الوصى في وجه الوصى) ثم بداه (فرد على غير  
 وجهه) في حياته أو بعد موته (فليس) فذلك (رد) أي لم يصح زده لأن البت مضي إلى  
 شبهة معتمد عليه فلو صح رد في غير وجهه صار مغرورا من جهة فرد رده هداية  
 (وأن رد على وجه فقير رد) لأنه ليس له الزكاة على قبولها وإن لم يقبل ولم يرد حتى  
 مات الوصى فهو بالخيار فإن باع شيئا من تركته فقبل منه لأنه دالة القبول وهو معتبر  
 بعد الموت وسواء علم بالوصاية أو لم يعلم وإنما في الجوهرة (والموصى به ملك بالقبول)  
 لأن الوصية مبنية على القبول بشرط الدخول فيه بخلاف الأرض فإنه خلاصة فليس

الملك من غير قبول (الافى مسئلة واحدة) فان الموصى به فيها يملك من غير قبول (وهى  
 ان يموت الموصى ثم يموت الموصى له قبل القبول) و ارد (فدخل الموصى به فى ملك  
 ورثته) لان الوصية قدمت من جانب الموصى بموته تماما لا بلطفه الفسخ من جهته  
 وانما توقف لحق الموصى له فاذا مات دخل فى ملكه كافى البيع المشروط فيه الخيار  
 للشترى اذا مات قبل الاجازة (ومن اوصى الى عبد) لغيره (او كافرا او فاسقا اخرجهم  
 القاضى من الوصية ونصب غيرهم) اتاما للنظر لان الصدمملوك المنافع والكافر  
 معاداته الدينية باعثة على ترك النظر والفاسق منهم بالخيانة وتغييره باخرجهم يشير  
 الى صحة الوصية لان الاخراج بعدها فلو تصرفوا قبل الاخراج جاز سراجيه و  
 شرح الاسبغياتى هذا اللفظ يقتضى جواز الوصية وذكر الشيخ ابو الحسن انها  
 باطلة فيحتمل ان معنى ذلك ان القاضى ان يطلها ويحتمل انها باطلة والاول اصح  
 اه (ومن اوصى الى عبد نفسه وفى الورثة كآلم نصح الوصية) لانه يصير مولا عليه  
 من جهتهم فلا يكون واليا عليهم ولا على غيرهم لان الوصية لا تجزى فلو كان الكل  
 صفارا اجاز عند ابى حنيفة وقال لا يجوز ايضا وقيل قول محمد مضطرب وعلى قول  
 الامام اعتمد الائمة الاعلام تصحيح (ومن اوصى الى من يعجز عن القيام بالوصية)  
 حقيقة (من اليد القاضى غيره) رعاية لحق الموصى والورثة وانما قيدنا العجز بالحقيقة  
 لانه لو شكى اليه ذلك لا يجبه حتى يعرف ذلك حقيقة لانه قد يكون كاذبا تخففا على  
 نفسه وان ظهر للقاضى عجزه اصلا استبدل به غيره ولو كان قادرا على التصرف  
 امينا فيه ليس للقاضى ان يخرج به لانه لو اختار غيره كان دونه لما اتته مختار البيت  
 وخرضه فابقوه اولى ولهذا قدم على اب البيت مع وفور شفقتة فاولى ان يقدم على  
 غيره وكذا اذا شكى الورثة او بعضهم الوصى الى القاضى فانه لا ينبغي ان يعزله حتى  
 يبدونه خيانة لانه استفاد الولاية من الميت وقامه فى الهداية وفى جامع الفصولين  
 من الفصل السابع والعشرين الوصى من الميت لو عدل كافيا لا ينبغي للقاضى ان  
 يعزله فلو عزله قيل ينزل اقول الصحيح عندي انه لا ينزل لان الوصى اشفق  
 بنفسه من القاضى فكيف يعزله وينبغي ان يفتى به لفساد قضية الزمان اه وفى  
 العهر فقد زجج عدم صحة العزل للموصى فكيف بالوظائف والإوقاف اه (ومن  
 اوصى الى اثنين) معا لم يوصى الى العاصى (لم يعجز لاحدهما ان يتصرف عند ابى حنيفة  
 ومحمد يفتى صابحه لان الولاية تليق بالتفويض فبداعى وصفه وهو وصف

الاجتماع اذ هو شرط مقيد (الافق) اشياء ضرورية ليست من باب الولاية وهي ما  
 استغناها المص واخوانها وذلك مثل (شراء كفن الميت ونحوه) لان في التأخير  
 فساد الميت ولهذا يملكه الجيران عند ذلك (وطعام الصغار وكسوتهم) خشيبة  
 ضياعهم (ورد ودبعة بعينها) ورد منصوب ومشترى شراء فاسدا وحفظ اموال  
 (وقضاء دين) لانها ليست من باب الولاية فانه يملكه المالك وصاحب الدين اذا  
 ظفر بحبس حقه فكان من باب الاعانة هدايه (وتفويض وصية بعينها وصنع عبد  
 بعينه) لانه لا يحتاج فيه الى الراي (والخصوصية في حقوق الميت) لان الاجتماع فيها  
 معتذر ولهذا يفردهما احد الوكيلين زاد في الهداية قبول الهبة لان في التأخير  
 خيفة الفوات ولانه يملكه الام والذي في حجره فلم يكن من باب الولاية وبيع ما  
 يحشى عليه التوى والتلف لان فيه ضرورة لا تخفى وجع الاموال الضائعة لان في  
 التأخير خشيبة الفوات ولانه يملكه كل من وقع في يده فلم يكن من باب الولاية اه  
 قال الاسيماي وقال ابو يوسف يجوز لكل واحد منهما ما صنع والصحيح قولهما  
 واعتمده الامة المصنفون كما هو الرسم الصحيح (ومن اوصى رجل بثلث ماله ولاخر)  
 ايضا (بثلث ماله ولم يجز الورثة) ذلك (فالثلث بينهما نصفان) اتفاقا لتساويهما  
 في سبب الاستحقاق فيستويان في الاستحقاق والثلث يضيق عن حقيهما فيكون  
 بينهما (وان اوصى لاحدهما بالثلث ولاخر بالسدس) ولم يجز الورثة (فالثلث بينهما  
 اثلاثا) اتفاقا ايضا لان الثلث يضيق عن حقيهما فيقسمانه على قدر حقيهما  
 كافي اصحاب الديون (وان اوصى لاحدهما بجميع ماله ولاخر بثلث ماله ولم  
 يجز الورثة) ذلك (فالثلث بينهما على اربعة) اسهم (عند ابى يوسف ومحمد)  
 على طريق العول لصاحب الجميع ثلاثة ارباع ولصاحب الثلث ربع لان الموصي  
 قصد شيئين الاستحقاق والتفضيل وامتنع الاستحقاق لحق الورثة ولا مانع من  
 التفضيل فيثبت كافي المحاباة واخيها كافي الهداية (قال ابو حنيفة الثلث بينهما  
 نصفان) لان الوصية وقعت بغیر الم شروع عند عدم الاجازة فتبطل اصلا  
 والتفضيل ثبت في ضمن الاستحقاق فبطل بطلانه فيبقى الوصية لكل واحد منهما  
 بالثلث وان اجازت الورثة فعلى قولهما يكون بينهما ارباعا على طريق العول  
 وعلى قول الامام اثلاثا على طريق المنازعة قال الامام جمال الاسلام في شرحه  
 والصحيح قول ابى حنيفة واعتمده الامام البرهان والسني وغيرهما الصحيح (ولا

والجارية والسعاية  
والدراهم المرسلة

يضرب ابن حنيفة للموصي له بما زاد على الثلث (الافى) ثلاث مسائل (الحجاء  
والصمانية والدراهم المرسلة) اى المطلقة عن التعيين نصف او ثلث او نحوهما  
وصورة الحجاء ان يكون رجل بعد ان قيمة اخدهما ثلاثون والآخر ستون ولا مال  
لهما سوىهما فوصى ابن يباغ الاول من زينة بعشرة والمتاقي من عمرو بعشرين  
فالوصية في حق زينة بعشرين وفي حق عمرو باربعين فيقسم الثلث بينهما اثلاثا  
فيباع الاول من زينة بعشرين والعشرة وصية له ويباع الثاني من عمرو باربعين  
والعشرون وصية له فياخذ عمرو من الثلث بقدر وصيته وان كانت زائدة على الثلث  
وصورة السعاية ان يوصى عبدين له قيمتهما مذكر ولا مال له سواهما فيخفق  
من الاول ثلثة بعشرة ويسعى بعشرين ويصق من الثاني ثلثة بعشرين ويسعى  
باربعين وصورة الدراهم المرسلة ان يوصى زيدا بعشرين وعمرو باربعين وهما ثلثة  
ماله فالثلث بينهما اثلاثا زيدا عشرة وعمرو عشرون انما قال ومن اوصى وعليه  
دين يحيط بماله لم يجز الوصية لان الدين مقدم عليها لانه فرض وهي تبرع  
(الا ان يرا الغرماء) الموصى (من الدين) الذي عليه فتعقد الوصية لانه لم  
يبق عليه دين (ومن اوصى بنصيب ابنه) او غيره من الورثة (فالوصية باطلا)  
لانه وصية بمال الغير (وان اوصى بمثل نصيب ابنه جازت) الوصية لان مثل  
الشيء محضه غير انه مقداره (فلان كان له) اى الموصى (ابن ثلث فلو وصى الثلث)  
لانه يصير بمنزلة ابن ثلث فيكون الثلث بينهم اثلاثا فلان كان له ابن واحد كان للموصى له  
النصف ان اجاز الابن والا كان له الثلث كما لو اوصى له بنصف ماله والاصل المسمى  
الوصى بمثل نصيب بعض الورثة يزاد ثلثه على سهام الورثة بحسب (ومن احتق عبدا  
في مرضه) اى مرض موته (او باع وخابا) فى بعضه اى باع عياله من قيمته (لو وصى  
فذلك كله جائز وهو بمنزلة الثلث ويضرب بمسألة الحجاء الوصايا) قال فى الهندانية  
وفي بعض النسخ فهو وصية تمكن قوله جائز والراد الاعتبار من الثلث والعشر  
مع احكام الوصايا لا الحقيقة الوصية لانها الجواب بعد الموت وهذا من غير متاقي  
والاعتبار من الثلث ما على حق الورثة ام (فان حجاء) المريع (ثم احتق) وشاقي  
الثلث عنهما (فالعالمات اول) ابن المتقى (منه ابن حنيفة) لانه قد تضمن  
ففيه الذين يمكن اقوى وبالمسمى زاده قوة (وان احتق) اول (حجاءهما سواهما) صفة  
ابنهما من ثلثهما حجاء زوجه بالقوة والعق تزوج بالسبق فاشترى (وقال المتقى اول)

في المبطلين لانه عقيد لا يلقوه الفسخ بوجه فكانت اقوى من هذا الوجه واختار  
 قول الامام الانعام البرهاني والنسفي وصحة الشرع وغيرهم تصحيح (ومن اوصى  
 باسم من ماله فله اخس سهام الورثة) الموصى (الا ان ينقص) اخس سهامهم (من  
 السدس فيتم له) اي للموصى (السدس) ولا يزد عليه على رواية الجامع للصغير قل  
 في الاختيار وجا به ان له السدس وعلى رواية كلب الوصايا له اخس سهام الورثة  
 ما لم يزد على السدس فله السدس وكلاهما مروي عن ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
 ومحمد له اخس السهام الا ان يزد على الثلث فله الثلث قل الاستيعاب والصحيح  
 قول الامام وعليه مشي الائمة المعصومون تصحيح قال في الهداية طوا هذا في عرفهم  
 وفي عرفنا السهم كالجزة او مشي هله في الكنز والدرر والشورى وفي الوفاية السهم  
 السدس في عرفهم وهو كالجزة في عرفنا (ولو اوصى بجزء من ماله قيل للورثة  
 اعطوه ما شئتم) لانه مجهول يتناول القليل والكثير غير ان الجبهة لا تمنع صحة  
 الوصية والورثة فاقوم مقام الموصى فاليهم البيان هداية (ومن اوصى بوصايا من  
 حقوق الله تعالى وضاق عنها الثلث) قدمت الفرائض منها على غير الفرائض  
 سواء (قدمها الموصى) في الوصية (لو اخرها) لان فضلها اهم وذلك (مثل الحج  
 والزكاة والكفارات) كما ان تساوت قوة بل كانت فرائض او واجبت بدني بما قدره  
 لان الظاهر انه يشدي بالا هم (وماليس بواجب قدم منه فاقدمه الموصى) لان  
 تقديمه يدل على الاهتمام به فكيف كان اذا صرح بذلك (ومن اوصى بحج الاسلام  
 اجموعه وجلا من بلده) لان الواجب الحج من بلده ولهذا اعتبر فيه من المال ما يكفيه  
 من بلده والوصية لاداء ما كان فليجبا عليه (ويصح منه ركا) لانه لا يلزم ان يحج  
 ما شيئا فلا تصرف اليه على الوجه الذي وجبت عليه وهذا لانه كونه النفقة ذلك لانه  
 لم يبلغ الوصية) تلك (النفقة اجموعه) ركا (من حيث يبلغ) تلك النفقة تنفذ  
 لها بقدر الامكان (ومن خرج من بلده حاجا فأتى في الطريق) قبل اداء للنسك  
 (واوصى ان يحج عنه حج من بلده) او اكل (عن بلده) لانه الوصية تنفذ على  
 الحج من بلده كما لو اوصى بحج عنه من حيث يبلغ لان النفس فله الحج فوقع في سبيل  
 في من قطع المسافة بقدره فثبت له ذلك (الكاتب) كونه من اهل مكة فله الحج الاسلام  
 وعلى هذا انما امان الحاج عن غير في الطريق (ومن اوصى بحج من بلده)  
 فانما به المحروفي والنسفي وغيرهما تصحيح (ولا يصح وصية المحرم بالحج)



سواء كان مبرأ أو لامات قبل الإدراك أو بعده أضافه الى الإدراك أولاً في وجوه الخبر  
 أولاً لانها تبرع وهو ليس من اهل التبرع فلا يملكها تبرعاً ولا تطبق (أو) لا (المكاتب  
 وإن ترك وظه) لأن ماله لا يقبل التبرع (ويجوز للموصي الرجوع عن الوصية)  
 لانها تبرع لم يتم فجاز الرجوع فيه كالهبة (فاذا صرح بالرجوع) بان قال رجعت  
 عما اوصيت به او بطلته (أو فعل ما يدل على الرجوع) بان ازاله عن ملكه او زاد  
 به زيادة تمنع تسليمه الا بها كالتسويق والبناء في الدار او فعل به فعلاً لو فطه في  
 المنصوب لا تقطع به حق المالك (كان رجوعاً) اما الصريح فظاهر وكذا الدلالة  
 لانها تعمل عمل الصريح فقام مقام قوله قد ابطلت وصار كالبيع بشرط الخيار  
 فانه يبطل الخيار فيه بالدلالة هداية (ومن محمد الوصية لم يكن رجوعاً) قال في  
 الهداية كذا ذكره محمد وقال ابو يوسف يكون رجوعاً ورجح قول محمد واعتمد  
 الامام المحبوبي والنسفي وغيرهما تصحيح (ومن اوصى لجيرانه فهم الملاسقون) له  
 (عند ابي حنيفة) لان الجوار عبارة عن القرب وحقيقة ذلك في الملاسق وما  
 بعده بعيد بالنسبة اليه وقال ابو يوسف ومحمد هم الملاسقون وغيرهم من يسكن  
 محلة الموصي ويجمعهم مسجد المحلة وهذا استحصان هداية قال في التصحيح والتصحيح  
 قول الامام واختاره المحبوبي والنسفي وصدر الشريعة وغيرهم اه (ومن اوصى  
 لاصهاره فالوصية لكل ذي رحم محرم من امرأته) كابائهما واعمامهما واخوانها  
 واخواتها قال الخطواني هذا في عرفهم اما في عرفنا فيقتصر بابوئها عنابها وغيرها  
 واقرب القهستاني قلت لكن جزم في البرهان وغيره بالاول واقرب في الشربلاية  
 كذا في الدر (وان اوصى لاختائه فالختن زوج كل ذات رحم محرم منه) كالزواج  
 بناته واخواته وعماته وخالاته قال القهستاني وينبغي في ديارنا ان يختص الصهر  
 بابي الزوجة والختن بزواج البنت لانه المشهور اه (ومن اوصى لاقربائه) اولدوى  
 قرانه اولارحامه اولانسايه (فالوصية للاقرب فالاقرب من كل ذي رحم محرم)  
 منه (ولا يدخل فيه الوالدان والولد) لانهم لا يسمون اقارب ومن سمي والده  
 قريباً كان منه حقوقاً لأن القريب من قرب بوسيلة غيره وقرب الوالد والولد  
 بنفسه لا بغيره وعامق الهداية (وتكون) الوصية (للاثنتين فصاعداً) لانه ذكر بلفظ  
 الجمع واقتل الجمع في الوصية اثنان كما في الميراث (واذا اوصى بذلك) اي لاقربائهم ونحوه  
 (ولي) اي الموصي (عمان وخالان فالوصية) كلها (لعمه عند ابي حنيفة) اعتبار الاقرب

كافي الارث (وان كان له عم وخالان فلم النصف والخالين النصف) لانه لا بد  
من احتصار معنى الجمع وهو الاثنان في الوصية كافي البراث ولو ترك عموجة وخالا  
وخالة فالوصية لهم والعمه بينهما بالسوية لاسنواء قرابتهما وعمامه في الهداية  
(وقالا) تكون (الوصية لكل من ينسب) اليه من قبل ابيه (الى اقصى اب له في  
الاسلام) وهو اول اب اسلم القريب والبعيد والذكر والاتي فيه سواء قال في  
زاد الفقهاء الزاهدي في شرحه الصحيح قول ابي حنيفة وعليه اعتمد المحبوبي والتسني  
وغيرهما الصحيح (ومن اوصى لرجل بثلث دراهمه) المعينه (او ثلث عييه) المعينه  
(فهلك ثلثا ذلك وبقي ثلثه وهو) اي ثلث ذلك (يخرج من ثلث ما بقي من ماله  
فله) اي الموصى له (جميع ما بقي) لان الوصية تعلقت بعينها بدليل انه لو قاسمه الورثة  
استحق ذلك وما تعلقت الوصية بعينه يستحقه الموصى له اذا خرج من الثلث كما لو وصى  
بثلث شيء بعينه فاستحق ثلثاه (وان اوصى له بثلث ثيابه فهلك ثلثها وبقي ثلثها وهو)  
اي الثلث الباقي (يخرج من ثلث ما بقي من ماله لم يستحق) الموصى له الا ثلث ما بقي (من  
الثياب) قال في الهداية فالواحد اذا كانت الثياب من اجناس مختلفة ولو كانت من  
جنس واحد فهو بمنزلة الدراهم اي لان الوصية حيث كانت الثياب مختلفة لم تطبق  
بعضها ولله الا يقسم بعضها في بعض بخلاف ما اذا كانت متحدة فالتماثل تقسم بعضها في  
بعض بمنزلة الدراهم (ومن اوصى لرجل بالف درهم) خلا (وله) اي الموصى (مال  
هين ودين فان خرج الالف) الموصى به (من ثلث العين دفعت) الالف الموصى  
بها (الى الموصى له) لانه امكن ايفاء كل ذي حق حقه من غير محش فقتصار اليه  
(وان لم يخرج الالف من الثلث العين) دفع اليه اي الموصى له (ثلث العين) وكلما خرج  
شيء من الدين الحذف لانه حتى يستوفي الالف لان الموصى له شرك في الوايف وفي  
تخصيصه بالعين يخص في حق الورثة لان العين فضلا على الدين (وتجاوز الوصية  
للمحل وبالطل الالف) تحقيق وبعبارة اخرى الوصية بان (يوضع لافل من مئة اشهر من  
يوم الوصية) لو روي بالمال حيا ولو ميتا وهي مئة حبة الوصية فلا تقل  
من ستين بميل ثبوت نسيب الخليل وجوهرة (ولو اوصى لرجل بخمسة آلاف  
حبلها صحت الوصية والاستثناء) لاني ما جاز ايراد القدر عليه جاز لمصداقه منه  
(ومن اوصى لرجل بخمسة غولدت بعد موت الموصى) ولو قبل ان يثقل الموصى  
له (ولقد اتم حبل) الموصى له (وبهما) اي الجارية والولد اعترسان في الثلث منها

للموصى له) لأن الولد نماء الأم فكان تبعاً لها (وإن لم يخرجها من الثلث ضرب الموصى  
 له بالثلث فأخذ ما يخصه منها جميعاً في قول أبي يوسف ومحمد) لأن الولد لما دخل  
 في الوصية صار كأنه الإيجاب ورد عليهما معاً فلا يقدم أحدهما على الآخر (وقال أبو  
 حنيفة يأخذ ذلك) أي الثلث (من الأم فإن فضل) من الثلث (شيء أخذه من الولد)  
 لأن الأم أصل في العقد فكذلك في التنفيذ واختار قوله البرهاني والنسفي وغيرهما تصحيح  
 (ويجوز الوصية بخدمة عبده وسكنى داره سنين معلومة ويجوز) أيضاً (بذلك ابتداءً)  
 لأن المنافع يجوز تملكها بعموض وبغير عوض كالإجارة والعارية فكذلك بالوصية  
 ويكون محبوساً على ملك البيت في حق المنفعة كافي الوقف ونماه في الدرر (فإن  
 خرجت رقة العبد من الثلث سلم العبد) إليه لخدمته (إياه لحقه) وإن كان الموصى  
 لا مالاً له غيره) أي غير العبد الموصى بخدمته (خدم الورثة يومين) (خدم) (الموصى له  
 يوماً) لأن حقه في الثلث وحقيهم في الثلثين كافي الوصية بالعين ولا يمكن قسمه فعدل  
 إلى لهاياه إياه للحيين وأما الدار إذا لم يكن له غيرها فأنها تقسم أثلاثاً للارتفاع ولو  
 اقتسموها هبابة من حيث الزمان يجوز أيضاً لأن الحق لهم إلا أن الأول أولى وليس  
 للورثة أن يبيعوا ما في أيديهم من ثلث الدار وعن أبي يوسف لهم ذلك وتعلمه في البداية  
 (فإن مات الموصى له عاد) العبد الموصى به (إلى الورثة) لأن الموصى أوجب الحق للموصى  
 له ليستوفي المنافع على حكم ملكه فلو انتقل إلى وارث الموصى له استحقها ابتداءً من  
 ملك الموصى بلارضاه وذلك لا يجوز هدايه (فإن مات الموصى له في حياة الموصى  
 بطلت الوصية) لما تقدم أن الوصية يجب بعد الموت وقدمات الموصى له قبل وجوب  
 الحق له فبطل (وإذا أوصى لولد فلان فالوصية بينهم) أي بين جميع أولاده (الذكر  
 والأنثى فيه سواء) لأن اسم الولد ينطلق عليهما على حد سواء ومن أوصى لورثة  
 فلان فالوصية بينهم) أي بين جميع ورثته كمثل حظ الأنثيين) لأن الإيجاب باسم  
 الميراث يقتضي التفضيل كافي الميراث (ومن أوصى زيد وعمر وثلث حاله) مثلاً (فإذا  
 عمر وصيت) قبل الوصية (فالثلث كله) زيد) لأن البيت ليس بأهل للوصية فلا يراحم  
 إلى فصيل كما إذا أوصى زيد ويجدل وعمر عن أبي يوسف أنه إذا لم يعلم بموته فله نصف  
 الثلث وعلى ما في الكتاب من المحبوبي والنسفي وغيرهما تصحيح (وإن قال) الموصى  
 (ثلثاً على زيد وعمر وزيد ميت) قبل الوصية (كان لمر نصف الثلث) لأن  
 ابتداء الإيجاب لا يوجب له إلا النصف لأن كلمة بين تقتضي الاشتراك (ومن أوصى

ثلاث حاله ولا مال له) اذ ذلك او كان له مال وهلك (ثم) بعد ذلك (اكتسب مالا) ومات  
 (استحق الموصي له ثلث ما يملكه) الموصي (عند الموت) لان الوصية فقدا ستختلف  
 مضاعف الى ما بعد الموت ويثبت حكمه بعده فيشترط وجود المال عند الموت لا قبله هدايه  
 في كتاب الفرائض يجمع فريضة فعيلة من الغرض وهو في اللغة التعدير والقطع  
 وفي الشرع ما ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه وسمى هذا النوع من الفقه فرائض  
 لانه سهام مقدرة ثبتت بدليل قطعي لا شبهة فيه فقدا شتمل على المعنى اللغوي  
 والشرعي ولما خص بهذا الاسم لان الله تعالى سئل به فقال بعد الفريضة  
 من الله وكذلك النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال تعلموا الفرائض والفرائض من  
 الطهومات الشريفة التي تجب الغاية بها لا اختار الناس اليها فني الحديث تعلموا  
 الفرائض وعلموها الناس فاني امرت مقبوض وان العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى  
 يختلف اثنان في الفريضة فلا يجدان من يقضي بينهما رواه الامام احمد والترمذي  
 والنسائي والحاكم وقال صحيح الاسناد لكن في رواية الحاكم من يقضي بها قال رحمه  
 الله تعالى (المجمع على توريشهم من الذكور) فرضنا او تعصيا او جعنا بطريق  
 الاختصار (عشرة الابن وابن الابن وان سفل) بمحض الذكور (والاب والجد ابو  
 الاب وابن علا) بمحض الذكور (والاخ) مطلقا (وابن الاخ) الشقيق (اولاب وابن  
 سفل بمحض الذكور) (والعم) الشقيق اولاب (وابن العم) كذلك وان سفل بمحض  
 الذكور (والزوج ومولى النعمة) اي المفق وأما بطريق البسط فخمسة عشر  
 الابن وابنه وان نزل والاب والجد ابوه وان علا والاخ الشقيق والاخ للاب والاخ  
 للام وابن الاخ الشقيق وابن الاخ للاب والعم الشقيق والعم للاب وابن العم  
 الشقيق وابن العم للاب والزوج والمفق ومن عدا هؤلاء من الذكور فن ذوى  
 الارحام (و) المجمع على توريشهم (من الاناث) بطريق الاختصار ايضا (سبع  
 البنت وبنت الابن) وان سفلت بمحض الذكور (والام والجدة) لام اولاب وابن سفلت  
 ما لم تبدل بجدة فاسد (والاخت) مطلقا (وازوجة ومولاة النعمة) اي المفضة  
 وأما بطريق البسط فعشرة البنت وبنت الابن والام والجدة من قبلها والجدة من  
 الاب والاخت الشقيقة والاخت للاب والاخت للام والزوجة والمفق ومن عدا  
 هؤلاء من الاناث فن ذوى الارحام (ولا يرث اربعة المملوك) مطلقا لان الميراث نوع  
 عليك والعبد لا يملك ولان ملكه اسبده ولا قرابة بين السيد والملي (والقاتل من

مطل  
 في بيان احكام الفرائض

مطل  
 المجمع على توريشهم من الذكور  
 ومن الاناث سبع

المقول) لا سبحانه ما خرد الله تعالى فموجبهم ما هو وهذا إذا كان قتلاي وجيبا لقود  
 اهل القتل ولا ما لا ينطبق به ذلك فلا يمنع وقد مر في الجنايات (والمرتد) فلا يرث  
 من مسلم ولا ذمي ولا امرئ لانه لا مله له بدليل انه لا يقر على ما هو عليه (واهل الملتين) فلا  
 تولد بين مسلم وكافر وكذا اهل الدارين حقيقة كالذمي والحربي أو حكمهما كالذمي  
 والمستأمن في حربيين من دارين مختلفين كترى وهندى لا تقطاع العصمة فيما بينهم  
 بخلاف المسجلين كما في الدرر (والفروض المحدودة) كأي القدرة (في كتاب الله تعالى  
 ستة النصفين) نصفه وهو (الرابع) نصف نصفه وهو (الثلث والثلثان) نصفهما  
 وهو (الثلث) نصف نصفهما وهو (السدس) ويقال غير ذلك من العبارات  
 التي اخصرها قول ابن الهيثم ثلث وربع ونصف كل وشعفة (فالنصف فرض  
 خمسة) اصناف (البنات) عند انفرادها (بنات الابن اذا) كانت منفردة (ولم تكن  
 بنت الصلب) ولا ابن (فاكثر والاخت) الشقيقة وهي الاخت (من الاب والام)  
 عند انفرادها وعدم الاولاد او الاولاد البنات (والاخذ من الاب اذا) كانت منفردة  
 (ولم تكن اخت) ولا اخ (لاب وام) فاكثر ولا من شرط فقده مع الشقيقة (وللزوج  
 اذا لم يكن لليت ولد) مطلقا ولا ولد ابن (والرابع) فرض اثنين (للزوج مع الولد)  
 مطلقا (او ولد الابن وللزوجات) تنسقل به الواحدة اذا انفردت وبشرك به الاكثر  
 (اذا لم يكن لليت ولد) مطلقا (ولا ولد ابن والثلث) فرض منصف واحد (للزوجات  
 مع الولد) مطلقا (او ولد الابن) تنسقل به الواحدة اذا انفردت وبشرك به الاكثر  
 كما مر (والعقلان) فرض اربعة اصناف عبر عنها بقوله (لكل اثنين فصاعدا من  
 فرضيه النصفين) الزوج (كوتقدم انهم خمسة فاذا خرج الزوج المستثنى بقا اربعة  
 وهن البنات وبنات الابن والاخوات الاشقاء والاخوات من الابوين بشرط في حال  
 تعدد من ما يشترط حال انفرادهن (والثلث) فرض منصفين (الام اذا لم يكن لليت  
 ولد) مطلقا (ولا ولد ابن ولا ثلثان) فاكثر (من الاخوات والاخوات) اشقاء واولاد  
 يتعدون او مختلفين (ويفرض لها) امي الام (ثني مستثنى) فقط (وهما زوج وابوان  
 وامرأة) امي زوجة وابوان (ثلث ملحق بغير دفع) (فرض الزوج في الاول) (فرض  
 للزوجين في الثانية) وكان الامتل على ما سبق ان يكون لها الثلث جميع المال ولو لم يكن يلزم  
 من ذلك تفصيل الامتل على الاب فاعطيت ثلث الباقي ولو كان مكان الاب جد كان لها  
 ثلث الجميع (وهو كأي الثلث) لكل اثنين فصاعدا من ولد الام بذكورهم واناثهم

اب	١
ام	٢
ابن	٤

اخوة لاب	١
أخت شقيق	٢
ام	٣
ابن	٤

مطل  
في بيادة الحجب

بنات	٢
بنات ابن	١
ابن ابن	٣

فيه) الى الثلث المفروض لهم (سواء) اى من غير تفضيل ذكرهم على انثاهم لقوله تعالى فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والتسوية اذا طلق يقتضى المساواة (والسدس فرض سبعة) اصناف (لكل واحد من الابوين مع وجوه الولد مطلقا (اولاد الابن) مطلقا (وللام) ايضا (مع) اثنين فاكثر من (الاخوة والاخوات) مطلقا مع الاتحاد لولا الاختلاف ولدين اولاد (والجدات) (والعججات) وهن اللاتي لم يدلن بجدة فاسد تستقل به الواحدة اذا انفردت ويشترك به الاكثر اذا كثرن وتخلزن (والجد) الصحيح وهو الذي لم يدخل في نسبه الى الميت انق (مع المولود) اولاد الابن وعدم الاب لانه يقوم مقامه (ولبنات الابن اذا كن مع البنات) اذا لم يكن معهن من يعصهن تستقل به الواحدة اذا انفردت ويشترك به الاكثر للاخوات (لاب مع الاخت) الواحدة التي (لابوام) اذا لم يكن معهن من يعصهن تستقل به للواحدة اذا انفردت ويشترك به الاكثر (مر (ولو واحد من ولد الام) سواء كان ذكرا او اناثي ولما انق الكلام على اصحاب الفروض شرع في ذكرهم الحجب فقال (وتسقط الجدات مطلقا بالام) (يسقط (الجد والاخوة والاخوات) مطلقا (بالاب ويسقط ولدا الام) اى الاخ من الام (باربعة) اصناف (بالولد) مطلقا (ولاد الابن) مطلقا وان سفل بمحض الذكور (والاب والجد) الصحيح وان علا (واذا استكمل البنات الثلاث سقطت بنات الابن) لانه لاحق للبنات وبنات الابن فيما وراء الثلاث فريضة (الا ان يكون بلا ابن) اى بازاء بنات الابن سواء كان اناثا او ابن عم (او تسفل منهم) بدرجة او اكثر (ابن ابن فيعصهن) الا انه انما يعصب من فوقه اذا لم تكن ذات سهم اما اذا كانت ذات سهم كما اذا كانت بنت و بنت ابن وابن بن بن فان الميت تأخذ النصف و بنت الابن للسدس (والباقي لابن بن الابن ولا نصير حصبة به) (واذا استكملت الاخوات لاب ولم الثلاث سقطت الاخوات لاب) لانه لاحق للاخوات فيما وراء الثلاث فريضة (الا ان يكون معهن اخ لمن فيعصهن) كما هو في بنات الابن مع البنات وسيد كرم تمام احكام الحجب بعد انتهاء الكلام على العصبية (واقرب العصبية) جمع عصبية وهو ذكر لم يدخل في نسبه الى الميت اناثي جزء الميت وهم (البنون ثم نوهم) وان سفلوا بمحض الذكور (ثم) اصله وهو الاب ثم الجد (ولكن جلا بمحض الذكور) (ثم بنو الاب) وهم الاخوة لابوين اولاد عمدة عليهم الاخوة لابوين ثم نوهم كذلك وان سفلوا بمحض

الذكور (ثم بنوا الجد وهم الاعمام) لابوين اولاب عند عدم الاعمام لابوين ثم بنوهم كذلك وان سقطوا بمحض الذكور (ثم بنوا الجد) وهم اعمام اب الميت لابوين اولاب ثم بنوهم كذلك وان سقطوا وهكذا لانهم في القرب والدرجة على هذا الترتيب فيكونون في الميراث كذلك (واذا استوى بنوا اب في درجة) وكانوا كلهم لاب وام اولاب فقط اشتركوا في الميراث وان كان بعضهم لاب وام وبعضهم لاب فقط (فاولاهم) بالميراث (من كان من اب وام) لان الانساب الى الابوين لمقوى فيقع به الترجيح ولما ذكر العصبه بنفسه اراد ان يتم انواع العصبه بذكر العصبه بغيره فقال (والابن وابن الابن والاخوة) لابوين اولاب كما مر (يقاممون اخواتهم) للذكر مثل حظ الانثيين لان اخواتهم يصرن عصبه بهم اما البنات وبنات الابن فلقوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين واما الاخوات فلقوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين (ومن عداهم) اى من عدا الابن وابن الابن والاخوة (من) بقية (العصبات) كالم وبنته وابن الاخ (ينفرد بالميراث ذكورهم دون اخواتهم) لان اخواتهم لا يصرن عصبه بهم لانهم لم يكن لهم فرض بخلاف الاولين فان اخواتهم لهم فرض وجعلوا عصبه بهم لئلا يكون نصيبهم مساويا لنصيبهم او اكثر وههنا ليس كذلك ويبقى من العصبات النسبة العصبه مع الغير وهم الاخوات لابوين اولاب مع البنات او بنات الابن ولما انتهى الكلام على العصبه النسبه اخذ في ذكر العصبه السبيه فقال (واذا لم يكن) للميت (عصبه من النسب فالعصبه) له (المولى المقرب) سواء كان ذكرا او انثى (ثم) بعده (اقرب عصبه المولى) بنفسه على الترتيب السابق ولما لم يستوعب احكام المحب فيما سبق اخذ في تمام ذلك فقال (وتحجب الام من الثلث الى السدس باخوين) مطلقا كما مر انفا (والفاضل عن فرض البنات لبني الابن واخواتهم) للذكر مثل حظ الانثيين (لما مر انهن يصرن عصبه بهم) وكذلك (الفاضل عن فرض الاخنتين من الاب والام للاخوة والاخوات من الاب للذكر مثل حظ الانثيين) كما مر (واذا ترك) الميت (بنات وبنات ابن) واحدة او اكثر (وبني ابن) واحدا او اكثر اخوة لبنات الابن او اولادهم او مختلفين (فللبنات النصف والباقي لبني الابن واخواتهم) او اولادهم عنهم للذكر مثل حظ الانثيين (اعتبارا بما اذا لم يكن معهم ذو فرض) وكذلك (الفاضل عن) النصف (فرض) الاخ من الاب والام يكون (لبني الاب وبنات

مطلد  
في العصبه بغيره

مطلد  
في العصبه السبيه

مطلد  
في تنعيم مسائل المحب

٢٤ مست

١٢	بنات
١٢	بنات ابن
١٢	اولاد ابن

قوله المذكر وتسمى المحارم وانما سميت المذكر باعتبار فعل عرض الله عليه حيث  
شرك الاب لاب وام مع انه في لام بعد اعتراض الاب في لام وام بقوله يجب ان لا  
كان حاراً الساكنين شركاء في الام فلذلك سميت محارمة ان مكنت

١٤	مات
٥	ابن عم محمد
٧	ابن عم محمد لام

(٤٨٦)

الاب للذكر مثل حظ الانثيين) وقدموا انفاً (ومن زلنا بني عم احدهما اخ لام فلاخ)  
من الام (السدس) بالفرضية (والباقي) بعد السدس (بينهما) نصفين بالقصوية  
لاستوائهما بها (و) المستله (الشركة) بفتح الراء كما ضبطها ابن الصلاح والثوري  
اي الشرك فيها وبكسر هاء على نسبة الشرك اليها مجازاً كما ضبطها ابن يونس اي  
المشبهة بذلك عند الفرضين وصورتها (ان تترك المرأة زوجاً) ذات سدس (اما  
اوجدة) صحيحة (واخين من ام) فاكثر (واخا لام وام) فاكثر (فللزوجة النصف وللأم  
السدس ولو لولدى الام الطفت بالانصوح الوادة فيهم) ولا شيء للاخين من الاب والام  
لاستغراق التركة بالفروض ولما انهي الكلام على احكام الحجب اخذ في احكام الرد  
فقال (والفاضل عن فرض ذوى السهم ان لم يكن نصيبه من ذود عليهم) اي على  
ذوى السهم (بمقدار سهامهم الا) انه لا يرد (على الزوجين) لان الرد انما يستحق  
بالرحم لقوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اول ببعض ولا رحم بين الزوجين (ولا يرث  
القاتل) اذا كان بالغا قاتلاً (من القتل) وقدموا (بالكفر كله) واحدة يتوارث به  
اهله) اذا اتحدت الدار كافر (ولا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم) لا خلافاً للملة  
(وما مال المرتد) الذي اكتسبه حاله اسلامه اذا مات او قتل (لورثته من المسلمين)  
لاستناذ الوالد للملك لمن الورثة (وما اكتسبه في حال رده فحق) لانه مباح الدم  
فيكون ما يكتسبه في تلك الحالة فياً كما في الحربي (واذا غرق جاعة) او احرقوا  
(او سقط عليهم سائط فليعلم من مات منهم او لا قال كل واحد منهم) يكون (للاحياء  
من ورثته) ولا يرث بعضهم من بعض لانه لما لم يعلم حالهم جعلوا كأنهم ماتوا معاً  
واذا ماتوا معاً لا يرث بعضهم من بعض لاشتراط تحقق حياة الوارث بعد موته  
الموثر (واذا اجتمع في الميوسى قرابان) وكان بحيث (لو تفرقت) قرابان (في  
شخصين) لكن (ورث احدهما) اي احد الفروضين (مع الآخر) عوداً (بما)  
اعتباراً بالمسلم اذا كان لمقرابان كان الميراث بينهما بالتام كما في (ولا يرث الميوسى  
بالاشكاف القاسدة التي يستعملونها في دينهم) لا تنقسم فيها النصف والفسخ ولهذا  
لورفع الميراث لغيرهم عليه والحكمة لما لا يوجب الاستعمال (وهي حبة فلد  
الزنا وولد بالامانة فولي امهما) لانه لا تنسب له من قبل الامه فيكون ولاهما  
لمولى الام والمراد بالمولى ما يعم النصف والعصبة ليتناول ما لو كانت حرة الاصل  
قال في الصحيح فلا من الجواهر يعني اذا كانت الام حرة الاصل يكون للميراث

ماتت امرأة

١٤	زوج
٥	ام اوجدة
٨	اخوين لام
لا شيء	الاخ لام وام

قوله الاخ الزوجين اي فانه لا يرث  
عليها ويوضع في بيت المال والفقير  
في زماننا انه يرث لانعدام بيت  
المال في زمان العجم ان مكنت



لوالها وهم عصبتها وأن كانت ممتعة يكون الميراث لمعتقها أو عصبتها فقوله  
 موالي اسمها يتناول المعتق وغيره وهو عصبة اسمها له (ومن مات وترك)  
 وريثة أو حلاً) بشارك بقية الورثة أو يحجبهم حجب نقصان (وقف ماله)  
 أي مال الميت (حتى تضع أمراته عند أبي حنيفة) لتلا يحتاج إلى فسخ القسمة فإن  
 طلب الورثة حقوقهم دفع إليهم التيقن ويوقف ميراث أربع بنين في رواية ابن  
 المبارك عن الإمام وقال محمد ميراث ابنين وقال أبو يوسف ميراث واحد قال الزاهد  
 والاسبيعي وصاحب الخفائق والمجيب وقاضي خان وعليه الفتوى وقال قاضي  
 خان وهو مذهبنا الصدر الشهيد به أفتى فخر الدين وهو المختار الصحيح وإنما قيدت بما  
 إذا كان بشارك بقية الورثة أو يحجبهم حجب نقصان لأنه إذا كان يحجب حجب حرمان  
 فله يوقف جميع التركة أختافاً (والجد) الصحيح (أول الميراث من الأخوة) والأخوات  
 (عند أبي حنيفة) لأنه بمنزلة الأب عند فقهاء (وقال يقيمهم الآن تنقصه المقاسمة  
 من الثلث) فيكون له الثلث والباقي بين الأخوة والأخوات قال الأسبيعيان والصحيح  
 قول أبي حنيفة وقال في الخفائق وبه يفتي الصحيح (وإذا اجتمعت الجدات)  
 الصحيحات وقاوت في الدرجة (فالسدس لأقربهن) من أي جهة كانت (ويحجب  
 الجدات) لأنها تدعى به (ولا ترث أم لب الأم بسهم) أي بفرص لا دلالتها بغير الوارث  
 فهي من ذوى الأرحام (وتكفل جدة يحجب أمها) لأنها يرثان بمجمة واحدة فكانت  
 القرني أولى كالأم والجدة ولما اتهم الكلام على الوارثين بالفرعية والعصوبة  
 أخذ في الكلام على ذوى الأرحام فقال (وإذا لم يكن نصيب عصبة ولا ذوسهم  
 ورثة فهووا لأرحامهم) لقوله تعالى وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض والأرحام جمع  
 نسب وهو غريب ليس بعصبة ولا ذو سهم (وهم عظمرة) استأنف الأول (ولدت  
 الثلث) مطلقاً (و) الثاني (أولاد الأخت) مطلقاً (و) الثالث (أبنة الأخت) مطلقاً  
 (و) الرابع (أبنة الأم) مطلقاً (و) الخامس (الخال) مطلقاً (و) السادس (الخالدة)  
 مطلقاً (و) السابع (أب الأم) (الثامن) (أب الأم) (و) التاسع (أبنة)  
 مطلقاً (و) العاشر (ولدت الأم من الأم) كذلك (من أمي) لوجود القرابة  
 وزعم (ولما كان ذو يثمة ذوى الأرحام كنز يثمة العصبية بحيث من انفرد عنهم أخذ  
 جميع المال وانما يجمعوا بغيره ولا قوسه القرابة ثم قرب الدرجة ثم قرب به القوة يكون  
 بالأصل ولذا شرع في بيان ذلك فقال (والأرحام) إلى أقرب جهات ذوى الأرحام

طلب  
 في بيان نوع الأرحام



في الآخر كان اصل المسئلة من يخرج ادق فرض فيها وان اخطأ احد النوعين  
في الآخر فان اخطأ التصف بالتوع الثاني كله او يعضه فالمسئلة من ستة وان  
اخطأ الربع كذلك في اثني عشر وان اخطأ الثمن كذلك في اربعة وعشرين  
وقد اخذ المص في بيان ذلك فقال (اذا كان في المسئلة نصف ونصف) كزوج  
واخت شقيقة اولاب (او نصف وما يتي) كبنيت واخت شقيقة اولاب (فاصلها من  
اثني واذا كان) في المسئلة (ثلث وما يتي) كام واخ شقيق اولاب او ثلث وثلثان  
كاخوين لام واختين لابوين اولاب (او ثلثان) وما يتي كبتين وعم (فاصلها من  
ثلاثة وان كان) في المسئلة (ربع وما يتي) كزوجة وعم (او ربع ونصف) كزوج وبنيت  
(فاصلها من اربعة وان كان) في المسئلة (نصف وما يتي) كزوجة وابن (او نصف ونصف)  
وما يتي كزوجة وبنيت وعم (فاصلها من ثمانية واذا كان) في المسئلة سدس وما يتي بكدة  
وعم او سدس وثلث وما يتي كام وولدي ام وعم او سدس ونصف وما يتي بكدة وزوج  
وعم (او نصف وثلث) وما يتي كام واخت شقيقة اولاب وعم (او نصف وسدس)  
وما يتي كام وبنيت وعم (فاصلها من ستة) قد (تعول) الستة (الى سبعة) كزوج  
واختين لاب (و) الى ثمانية كزوج وثلث اخوات متفرقة (و) الى (تسعة) كزوج  
واختين لاب واختين لام (و) الى (عشرة) كزوج وام واختين لاب واختين لام (وان  
كان مع الربع ثلث) كزوجة وام (او) كان مع الربع (سدس) كزوجة واخ لام (فاصلها  
من اثني عشر) قد (تعول) الاثنا عشر (الى ثلاثة عشر) كزوجة وثلث اخوات  
متفرقة (و) الى (خمسة عشر) كالمسئلة السابقة بزيادة اخب اخرى من ام (و) الى  
(سبعة عشر) كالمسئلة السابقة بزيادة اخب اخرى من ام (و) بنين  
(ان) كان مع الثمن (سدس) كزوجة وام وابن (فاصلها من اربعة وعشرين) قد  
(تعول الى سبعة وعشرين) كزوجتين وابن (ان) انقسمت المسئلة (الحادثة  
على الورثة) من غير كسر (قد سمحت) المسئلة من اصلها الحصول المقصود بمحصول  
الاتقسام من غير كسر في السهام (وان لم تنقسم سهام فريق) من الورثة (عليهم)  
لتعدد ذلك الفريق (فاضرب عددهم) اي عدد ذلك الفريق المنكسر عليه اذا لم  
يكن بينهما موافقة كما ياتي (في اصل المسئلة) ان كانت طائلة (و) في (عولها ان  
كانت طائلة) ويسمى الضروب فيه عند هم جزء السهم (فاخرج منه نصيب  
المسئلة) ويسمى الحاصل بالضرب الصحيح وذلك (كامرأة واخوين)

٣	بنيت	٣	زوج
٤	اغت	٧	اغت

٣	١	١	١
٢	٢	٢	٢

٤	١	١	١
٣	٣	٣	٣

٧	٨	٩
٣	٤	٤
٤	٤	٣

١٣	١٥	١٧
٤	٤	٤
١٠	١٠	١٠
١	١	١
٢	٢	٢

٤	٣	٣
٤	٤	٤
٤	٤	٤
١٩	١٩	١٩

٢	١	امراه
٦	٣	اخوين

٨	٧	٤	١
١٢	٤	٤	٤

(١٩١)

لاب ولم اولاب اصل المسئلة من اربعة (للراة الرابع سهم والاخوين ما بقى) وهو  
 (ثلاثة اسهم) وهي (لا تنقسم عليهما خمسة صحيحة ولا موافقة بينهما) فاضرب اثنين  
 عدد روسهم (في اصل المسئلة) وهو اربعة (يكون) الحاصل (ثمانية وفيها تصح)  
 المسئلة للراة واحد في اثنين باثنين والاخوين ثلاثة في اثنين بستة لكل واحد ثلاثة  
 وكونج وثلاث اخوات كذلك اصلهما من ستة وعالت الى سبعة وقد انكسر سهام  
 الاخوات عليهن ولا موافقة بينهما فاضرب عدد روسهن وهي ثلاثة في اصل المسئلة  
 مع حولها وهو سبعة تبلغ احدى وعشرين فيها تصح للزوج ثلاثة في ثلاثة بنسبة  
 وللأخوات اربعة في ثلاثة باثني عشر لكل واحدة اربعة (وان وافق سهامهم اى  
 سهام الفريق النكسر عليهم) عدددهم فاضرب وفق عدددهم في اصل المسئلة ان  
 كانت عادلة وعولها ان كانت عاتكة كما مر وذلك (كما مرارة وستة اخوة) لاب وام او  
 لاب اصل المسئلة من اربعة (للراة الرابع سهم والاخوة ثلاثة) وهي لا تنقسم عليهم  
 لكن بينهما موافقة بالثلث (فاضرب ثلث عدددهم) وهو اثنان (في اصل المسئلة) وهو  
 اربعة يكن الحاصل ثمانية (ومنها تصح) المسئلة للراة واحد في اثنين باثنين والاخوة  
 ثلاثة في اثنين بستة لكل واحد منهم واحد وكونج وابوين وست بنات اصلهما من  
 اثني عشر وقول الى خمسة عشر وينكسر سهام البنات عليهن وبينهما موافقة  
 بالنصف فاضرب وفق الروس وهو ثلاثة في اصل المسئلة مع حولها يكن الحاصل  
 خمسة واربعين ومنها تصح للزوج ثلاثة في ثلاثة بنسبة وللأبوين اربعة في ثلاثة  
 باثني عشر لكل واحد ستة والبنات ثمانية في ثلاثة بأربعة وعشرين لكل واحدة  
 اربعة ولما فرغ من النظر بين السهام والروس اخذ في النظر بين الروس والروس  
 على اربعة اصول لانه اما ان يباينا او يماثلا او ينداخلا او يتوافقا ونبه على الاول  
 بقوله (وان لم تنقسم سهام فريقين) من الورثة (او أكثر) وكان بين العددين  
 مباينة (فاضرب احد الفريقين) اى عدد روس احد الفريقين (في) عدد  
 روس (الاخر تم) اضرب (ما اجمع) بالضرب (في الفريق الثالث) ان كان ثم ما اجمع  
 في الرابع ان كان وهذا غاية بالاستقراء (تم) اضرب (ما اجمع) بضرب روس  
 الفرق ويسمى جزء السهم كما مر (في اصل المسئلة) والحاصل هو التصحيح ومثال من  
 ذلك ثلاث زوجات واخوين اصل المسئلة من اربعة للزوجات سهم لا ينقسم عليهن  
 والاخوين ثلاثة لا تنقسم عليهما وبين الثلاثة والاثنين تباين فاضرب الاثنين في

٨	٤	١	٢
٦	٤	٤	٤

٤٥	١٥	٩	٣	زوج
٦	٤	٢	١	اب
٦	٤	٢	١	ام
٤٤	٨	٨	٨	ست بنات

٤٤	٤	١	٦	زوجات
١٨	٤	٤	٤	اخوين



او نحوهما (فاضرب سهام كل وارثه) من التصحيح (في) جميع (التركة) ثم اقسامها  
 (اجتمع) بالضرب (على ما مضى منه الفريضة) اي التصحيح (بمخرج) بالقسمة (حتى  
 بذلك الوارث) في المسئلة السابقة لو فرضنا التركة ستة وتسعين وقد كان للزوجات  
 من التصحيح لكل واحدة ثلاثة فاضرب الثلاثة في الستة والتسعين يكني الحاصل  
 مائتين وثمانين وثمانين اقسما على ثمانية واربعين بمخرج ستة فهي لها وكذلك  
 بقية الزوجات وكان للاختار اربعة وعشرون اقسما في الستة والتسعين يكني  
 الحاصل الفمئتين ثمانية واربعين اقسما على ثمانية واربعين بمخرج ثمانية واربعين  
 فهي لها وكان لكل واحد من الاعام سهمان اقسما في الستة والتسعين يكني  
 الحاصل مائة واثنين وتسعين اقسما على ثمانية واربعين بمخرج اربعة اقسما  
 له ومثله بقية الاعام وجملة ذلك ستة وتسعون ولما انتهى الكلام على حساب الفرائض  
 اخذ في الكلام على كيفية عمل المناصفة فقال (وان لم تقسم التركة حتى مات  
 احد الورثة) عن في المسئلة فقط او عن غيرهم فقط او عنهما وارث تصحيح مسئلتيهما  
 معا فطريقة ان تصحيح مسئلة الميت الاول بالطريق المارة وتنظر ما خص الميت  
 الثاني من التصحيح (فان كان ما يضيفه من الميراث الاول ينقسم على عدد  
 ورثته) اي ورثة الميت الثاني (فقد صحف المثلثان مما) اي من التصحيح الذي  
 (صحبت) به المسئلة (الاولى) فلا يحتاج الى عمل آخر وذلك كما اذا تركا ثلثا وثلثا من ثلثيها  
 الا ان من اثنين فالمسئلة الاولى من ثلاثة للابن منها اثنان وللبنات واحد والذي اصابه  
 الثاني ينقسم على ورثته فاصل المسئلتين من ثلاثة (ولنلم ينقسم) ما يلصق  
 الميت الثاني على عدد ورثته (صحبت) ايضا (فريضة) اي مسئلة (الميت الثاني  
 بالطريقة التي ذكرنا) انفلان ثم ضربت احدى المسئلتين في المسئلة (الاخري) ان  
 لم يكن بين سهام الميت الثاني من فريضة الميت الاول (وما مضى منه فريضته  
 اي فريضة الميت الثاني) (موافقة فان كان بينهما موافقة فاضرب المسئلة الثانية)  
 اي وقفها (في) جميع المسئلة (الاولى) او بالعكس (فاجمع) بالضرب (صحبت) به  
 المسئلتان) ويسمى ذلك في اصطلاحهم الجلمعة فان مات ثالث فاجعل له مسئلة  
 ايضا واجعل الجلمعة لمكان التصحيح الاول واجعل التصحيح الثالث مكان الثاني  
 وتم العمل كما ذكرنا وكذلك ان مات رابع وعلم بجزا ومثل من ذلك زوج وابن وابوان  
 ثم مات الابن من ابن وابنه وجدته فالاول من اثني عشر الزوج ثلاثة والابن من

بيان عمل المناصات

٩ مات

١	٦	١
١	١	١

اربعة وللأبن خمسة ومسئلة الثاني من ستة وسهامه من الأولى خمسة وهي لا تنقسم على مسئلته ويذهبا مابينه فتضرب صحيح الثانية وهو ستة في صحيح الأولى وهو اثنا عشر يكن الحاصل اثنين وسبعين ومنه تصح المسلمان ثم ذكر كيفية اخذ كل من الورثة ما يخصه من الجامعة فقال (وكل من له شيء من المسئلة الأولى) فهو (مضروب) يعني يأخذه مضروبا (في وفق المسئلة الثانية) عند الموافقة او في كلها عند البايئة (ومن كان له شيء من المسئلة الثانية) فهو (مضروب في وفق تركة الميت الثاني) عند الموافقة او في كلها عند البايئة ومن كان له شيء منهما أخذه مضروبا في وفقهما عند الموافقة او في كل منهما عند البايئة في المسئلة السابقة للزوج في الأولى ثلاثة في ستة بثمانية عشر ومن الثانية واحد في خمسة بخمسة ومجموعهما ثلاثة وعشرون وللأب من الأولى فقط اثنان في ستة باثني عشر وللأم من الأولى اثنان في ستة باثني عشر ومن الثانية واحد في خمسة بخمسة ومجموعهما سبعة عشر وللأبن من الثانية فقط اربعة في خمسة بعشرين ومجموع ذلك اثنان وسبعون وعلى هذا فقس وقد جرت عادة الفرضيين اذا انتهوا من عمل المناصفة او غيرها من المسائل ان يحولوا ذلك الى القيراط او الاذيق منه وهو الوجه فذكر المص كيفية ذلك بقوله (واذا صححت المناصفة) بالطرق المارة ومثلها غيرها من المسائل (واودت معرفة ما يصب كل واحد من الورثة (من حبات الدرهم) جمع حبة وهي الشعيرة المتوسطة التي لم تقطر وقطع من طرفها مادي وطال ونسبتها الى القيراط ثلث وأعلم ان القيراط في عرف اهل الحجاز واليمن ومصر والشام والمغرب عبارة عن جزء من اربعة وعشرين جزءا من الواحد لحبات الواحد عندهم اثنان وسبعون حبة وفي عرف اهل العراق ونواحيها عبارة عن جزء من عشرين جزءا من الواحد وعلى هذا فرع كثير من المتقدمين كالوصلي لمناصب المختار في شرحه الاختيار وغيره فحبات الواحد عندهم سبعون حبة وفي عرف آخرين عبارة عن جزء من ستة عشر جزءا من الواحد لحبات الواحد عندهم ثمانية واربعون حبة وعليه فرع المص بقوله (صحت ما صححت منه المسئلة على ثمانية واربعين) التي هي مخرج الحبة (ما خرج) بالقسمة فهو الوجه فاذا اردت معرفة مقدار حبل كل واحد من الورثة (أخذت له) اي لذلك الخارج بالقسمة وهو الوجه فمن سهام كل وارث بكل قدر ما يقابله (حبة) وذلك بان تقسم ما لكل وارث من الصحيح على الخارج بالقسمة يعني الحبة فيكون كل واحد من الخارج بالقسمة عليه حبة فحمله





بالفروع من الأدلة الأربعة الكتب والسنة والاجماع والقياس على حسب مكان  
 القواعد من غير تقليد لا بعد لافى الفروع ولا فى الأصول (والثانية) طبقة المجتهدين فى  
 المذهب كآبى يوسف ومحمد وسائر أصحاب أبى حنيفة القادرين على استيعاب الأحكام  
 من الأدلة المذكورة على مقتضى القواعد التى قررها استاذهم أبى حنيفة قائم  
 والمن خالفوه فى المذهب ويبارقونهم كالشافعى ونظائره المخالفين لآبى حنيفة فى  
 الأحكام غير مقلدين له فى الأصول (الثالثة) طبقة الجمهورين فى المسائل التى  
 لا رواية فيها عن صاحب المذهب كالخصاق وآبى جعفر الطحاوى وآبى الحسن  
 الكرخى وشمس الأئمة السرخسى وفخر الإسلام البردوى وفخر الدين قاضى  
 نغان وإشائهم قائم لا يقدر على المخالفة للشيخ لافى الأصول ولا فى الفروع  
 لكنهم يستنبطون الأحكام فى المسائل التى لائن فيها عنه على حسب أصول  
 قررها ومقتضى قواعدها بسطها (الرابعة) طبقة اصحاب الترجيح من المقلدين  
 كالأزى واجزائه قائم لا يقدر على الاجتهاد أصلا لكنهم لاحظتهم بالأصول  
 وضبطهم للأخذ يقدر على تفصيل قول بجمل ذى وجهين وحكم بينهم بمحمل  
 لأمرين منقول عن صاحب المذهب أو عن واحد من اصحاب المجتهدين برايهما  
 ونظرهم فى الأصول والمقايضة على أمثاله ونظرائه من الفروع وما وقع فى بعض  
 المواضع من الهداية من قوله كذا فى تخريج الكرخى وتخريج الرازى من هذا القيل  
 (الخامسة) طبقة اصحاب الترجيح من المقلدين كآبى الحسن القدورى وصاحب  
 الهداية وشائهم تفضل بعض الروايات على بعض آخر بقولهم هذا أول وهذا  
 لجمع رواية وهذا أوضح رواية وهذا لرفق للناس (الطبعة السادسة) طبقة  
 المقلدين القادرين على التمييز بين الأقوى والأقوى والضعيف وظاهر المذهب  
 وظاهر الرواية والرواية القادرة كاصحاب التوفيق المقبرة من المتأخرين مثل صاحب  
 الكنز وصاحب المختار وصاحب التوقية وضائع الجمع وشائهم ان لا ينقل  
 فى كتبهم الأقوال المروية من الروايات الضعيفة (السادسة) طبقة التقليدين  
 الذين لا يقدر على ما ذكر ولا يفرق بين النفس والسجين ولا يميزون  
 المتكلمة عن المؤمنين بل يجمعون ما يجدون على طبق الدليل فالويل  
 لهم ولن أخله هم كل الويل

قد تم بحمده تعالى طبع هذا الكتاب التمين المستطاب في مطبعة سورية التي  
انشئت في عصر حضرة السلطان الاعظم والخاتان الافخم ولي نعمته  
العالم وبلسط اجنحة العدل الى الامم السلطان بن السلطان السلطان  
عبد العزيز خان لازالت اعلام نصره منشوره وعواطف بره الى  
الانام منشوره مادام الدوران وذلك باشارة اوجد الوزراء  
الغظام الذي نكل عن سرد مزاياه الجميده الاقلام  
حضرة صاحب الدولة محمد راشد پاشا المعظم  
دامت شمس معاليه بازغة في بروج السعود  
والاقبال ما تعاقبت الايام والبال وذلك  
في غرة محرم الحرام سنة ست وثمانين  
وما تين والاف من هجرة من له  
المرز والشرف صلى الله وسلم  
عليه وعلى آله واصحابه  
الكرام ما همى القلم  
وفاح منك  
الختام

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين  
والسلام

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب





Library of



Princeton University.



